

حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوي على
شذور الذهب لسيدويه زمانه أبي محمد
عبدالله بن هشام الانصاري
رحمهما الله ونفع
بهما آمين

﴿ وبهامشها الشرح المذكور ﴾

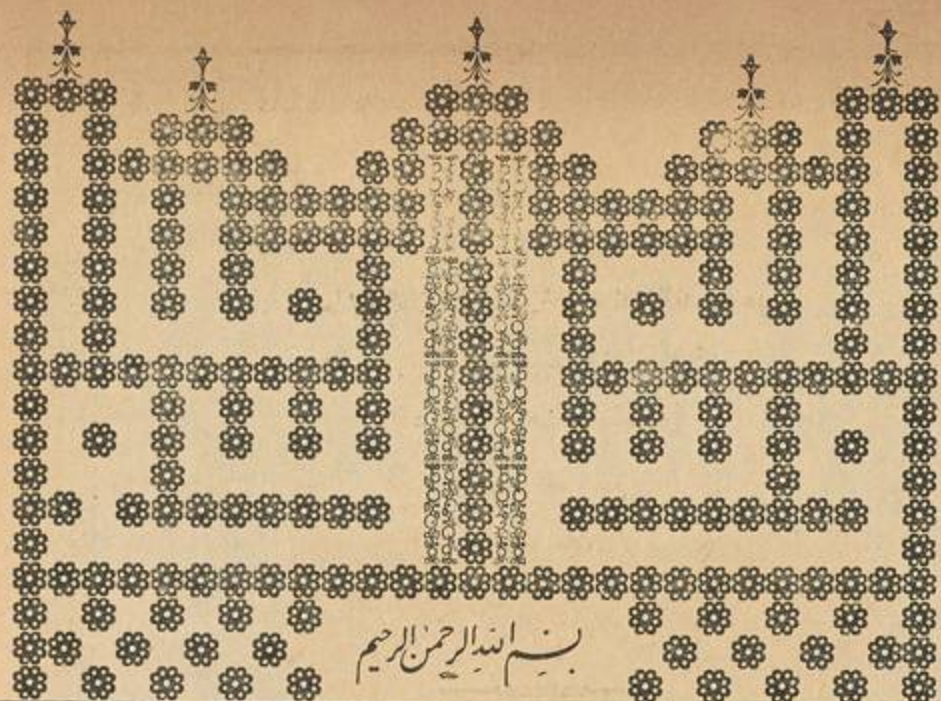
الجزء الاول

طَبِيعُ بَطْبِجَةٍ بِرَأْسِ الْجَمِيَّةِ الْكَلْبِ الْعَرَبِيَّةِ

عَلَى نَقْطَةِ إِصْحَاقَ بْنَ هَبْشَاءَ

عَلِيَّ بْنِ الْبَابِيِّ الْجَلْبِيَّ وَشُرَكَاءَهُ

بِمَوَارِسَةِ سَيِّدَةِ الْحَمِيْنِ بَيْهَاتِرَ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجدلة الذي رفع مقام المتواضعين ونصرايات التمييز لاصحاب اليقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 العرب عن أحوال الدين وعلى آله وصحبه وسائر المسلمين ﴿ أما بعد ﴾ فيقول أفقر عباد الله محمد بن عبادة
 العدوي الذي هو من ذرية العارف بالله تعالى الشيخ علي صالح عمته بر كانه قد من الله تعالى على بتلقى هذا
 الكتاب الذي هو الشذور على المحفور بعون الملك القدير فر يدعصره مولانا الشيخ أحمد الدردير
 ثم من الله على بالمشاركة فيه مع جماعة فضلاء جمعت عليه هذه الجملة المفيدة نفع الله بها سائر المسلمين
 (فاقول) روى ان النبي ﷺ كان يكتب أولا باسمك اللهم فلما نزلت سورة هو بد بقوله تعالى بسم الله
 مجراها كتب بسم الله فلما نزلت سورة سبحان بقوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن كتب بسم
 الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل بقوله تعالى انه من سليمان الخ كتب بسم الله الرحمن الرحيم شعراي
 وبدأ بالبسملة لمساقيل انها أول ما كتب القلم في اللوح واقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله ﷺ
 كل أمر الخ ولان حديث البسملة أصح من حديث الجملة ان قلنا انهما صحيحان أو أحسن ان قلنا انهما
 حسان أو صحيح وحديث الجملة حسن ومعلوم ان البسملة تحصل البركة لنفسها وللتأليف كما قيل في
 الشاة تركي نفسها وغيرها واعلم أن الظرف اما لغو وهو ما كان عامله خاصا سواء كان جائز الحذف كما هنا
 أو واجبه كما في يوم الخميس صمت فيه سمي لغوا لانهم لغوه عن الضمير فلم يجعلوه متحملا له والمستقرا ما كان
 عامله عاما كالاتقرار ولا يكون الا واجب الحذف سمي بذلك لاستقرار الضمير المنتقل من عامله فيه
 والمستقرا أصله المستقر فيه فهو من باب الحذف والايصال لان نائب الفاعل لا يحذف هذا هو المشهور وقيل
 التحقيق ان المستقر ما سد مسد عامله بأن يكون له محل من الاعراب ويحذف متعلقه منو يا عاما وقد يكون
 خاصا واللغو ما لا يسد مسد عامله فيكون متعلقه مذكور اخاصا أو عاما ولا يكون له محل من الاعراب
 وقد يحذف منو يا ونقل بعض حواشي البيضاوي ان اختيار النحاة في تقدير المستقر الفعل العام انما هو
 عند عدم قرينة الخصوص وأما عند وجودها فتقدير الخاص أكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف
 عن كونه مستقرا لان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود عند كونه خاصا
 أيضا فاعتبار العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار بل لكونه مطردا مضبوطة اذا علمت
 ذلك فاعلم ان البصر بين على تقدير المتعلق اسمها الجملة اسمية والكوفي فين على تقديره فعلا والجملة فعلية
 ثم اختلف كل من الفريقين على فرقتين فذهب بعض البصريين الى أنه مبتدأ حذف هو وخبره وبق

1941644

معموله تقديره ابتدائي بسم الله كأن أو مستقر أو قرأتى بسم الله كائنة أو مستقرة وأورد عليه ان فيه حذف المصدر وبقاء معموله وجوابه انه يتوسع في الظرف وذهب بعضهم الى انه جبر حذف هو ومبتدؤه أيضا وبقى معموله أى ابتدائي كأن بسم الله وذهب بعض الكوفيين الى أن المتعلق فعل مقدر قبله لأن الاصل التقديم أى ابتدئ بسم الله وبعض آخر الى انه مقدر بعده أى بسم الله ابتدئ أو أقرأ أو رجح هذا بأنه ورد على الكفرة الذين يبدؤن بأسماء آلهتهم بقولهم بسم اللات والعزى وأما تقديم العامل في سورة العلق فأجاب عنه بعضهم بأنه لكونها أول سورة نزلت كانت القراءة أهم وأجاب غيره بان الجار متعلق بأقر الذى بعده لا قبله ورد بأنه على هذا يلزم أن يكون الثاني توكيدا للاول وقد فضل بينهما بكلام طويل ثم الوجه في ترجيح اقرار على ابتدئ أن تعلق اسم الله بفعل الابتداء ليس له نظير بخلاف تعلقه بالقراءة كما في قوله تعالى أقرأ باسم ربك وأيضاً تقدير الابتداء يقتضى قصر التبرك على البداءة والمقصود شمول البركة لكل التأليف والبناء للمصاحبة التبركية لأنه تعظيم وتأدب مع الله تعالى بخلاف جعل اسم الله آلة فيصير اسم الله مبتدلا وغير مقصود بذاته ولأن ابتداء المشركين بأسماء آلهتهم كان على وجه التبرك بهما فينبغي أن يرد عليهم في ذلك فان قلت الاصل في الحروف التي جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون نحو كاف التشبيه وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسرة قلت وجه اختصاصها بمجموع لزوم الحرفية والجر لانها تناسب عملها * واعلم أنه على أنه نظرف لغو فالمنسوب محلا هو المجرور فقط لا الجار والمجرور كما هو شائع وعلى انه مستقر فالمنسوب محلا هو مجموع الجار والمجرور وحده واعلم أن للظرف المستقر جهتين من الاعراب جهة قيامه مقام عامله وهذه تكون رفعا كما فيما نحن فيه وقد تكون جرا ونصبا وقد لا تكون نحو الذى في الدار زيد وهذه الجهة لمجموع الجار والمجرور وجهة تعلقه بعامله وهذه تكون نصبا محلا دائما لكن للمجرور فقط وقوله بسم الله اسم مضاف والله مضاف اليه والعامل المضاف على الأصح وقيل الاضافة وقيل حرف الجر المقدر وما ذكرنا من ان اسم مضاف والله مضاف اليه هو المشهور وقيل بالعكس وقيل كل من المتضامنين يسمى بكل واحد من الاسمين نص عليه الشنواني على الشيخ خالد على الآجر ومية واضافة اسم الى الجلالة من اضافة العام للخاص فهي للبيان على التحقيق وفائدة الاضافة التي للبيان الاجال ثم التفصيل وهو أوقع في النفس وقيل لفظ اسم مقحم كقوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * أى السلام عليكما قال الاخفش زيدا يخرج من حكم القسم الى قصد التبرك للفرق بين اليمين واليمين كما هو مذهب الجمهور خلافا لمحمد بن جرحم في البحر في أن بسم الله قسم أو ان محل كونه قسما اذا قامت قرينة عليه وعند الاطلاق لا يكون قسما والرحمن مجرور اما لكونه صفة وهو الراجح او بدلا ويحتمل أن يكون عطف بيان جىء به للمدح المجرد فان قيل الجود شرط في عطف البيان وهو مشتق فكيف يكون عطف بيان لعل هذا ليس بشرط عند بعضهم كما قاله الزمخشري ومشى البيضاوي على ان قوله ملك الناس عطف بيان أو يقال انه جار مجرى الجامد * ثم اعلم ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفته أو كان الوصف مدحا أو ذما أو تر جازا في الوصف الاتباع والقطع واذا تكررت النعوت والحالة هذه كنت مخيرا بين أوجه ثلاثة اما اتباع الجميع أو قطع الجميع ويسمى الاول وصفا موصولا والثاني وصفا مفصولا أو قطع البعض واتباع البعض الا انك اذا اتبعت البعض وقطعت البعض وجب أن تبدئ بالاتباع ثم تأتي بالقطع من غير عكس لثلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بجملة المقطوع كما في الدر المصون لكن قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة كما في قوله تعالى وانه لتقسم لو تعلمون عظيم فان عظيم صفة قسم مع انه توسط بينهما جملة تعلمون على ما في المغنى ويحتمل كون الرحيم توكيدا للرحمن على القول بترادفهما أو على القول بجواز التوكيد بالمساوي بل باللازم مطلقا (قوله قال) هو فعل ماض أصله قول بفتح الواو التي هي عين الكلمة تحركت

والواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وانما كان بفتح الواو دون ضمها لأنه متعد وفعل بالضم لا يكون الا لازما ودون مسكورها لأن المضارع منه يقول وأصله يقول كينصر ولو كان ماضيه بالكسر لكان المضارع يقال وأصله يقول كيعل فنقلت حركة الواو الى القاف فتمحرت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلبت ألفا * واعلم ان القول وما تصرف منه لا يعمل الا في الجملة أو مفرداً أو بد لفظه أو يؤدي معنى الجملة وأصل يقول يقول على وزن ينصر بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فنقلت الى الساكن قبلها ولا يقال ان الضمة على الواو وكذا الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ما قبلها أو ما عند التسكين فلا لذا أعرب دلو وظي بالحركات الظاهرة لانا نقول انما ظهرت في الاسم خلفته وأما الفعل فنقيل والنقيل لا يتحمل ما فيه ثقل أو ان علة النقل المشاركة بين الماضي والمضارع لانها سكنت في الماضي فسكنت في المضارع لكن في الماضي بعد قلبها ألفا وفي المضارع مع بقائها بدون قلب اه عسوى على الرسالة وهذه الجملة اعني قوله قال الشيخ الى قوله أول ما أقول اني أجد الله من صنيع بعض التلامذة وهي متأخرة عن التأليف فلذا صح التعبير بالماضي ولا حاجة للقول بأنه عبر بالماضي مكان المضارع لتحقق الوقوع وعلى هذا التقرير فالذي صدر من المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم أول ما أقول الخ وعليه فالاولية اضافية لان الاول حقيقة البسمة لكن كان المناسب على هذا لبعض التلامذة أن يقدم قوله قال الخ على البسمة لانها من مقول المؤلف ويحتمل أن البسمة من صنيع التلامذة والذي صدر من المؤلف أول ما أقول اني أجد الله بدون بسمة وعليه فالاولية حقيقية ويكون اكتفى المؤلف بالجملة عن البسمة بناء على أحد الاجوبة عن التعارض بين حديثي البسمة والجملة وهو أن المراد بالجملة الثناء المتحقق بالبسمة وبالجملة جلالا لحديثي المقيدين على الحديث المطلق كما هو معلوم (قوله الشيخ) مصدر شاخ وصف بهمبالغة أو اسم فاعل على قلة والكثير شاخ أو ان أصله شيخ بالتشديد خفف فهو صفة أو ان أصله أشيخ نقلت حركة الياء الى الشين ثم حذف الهمزة والشيخ لغة المنتهى في السن واصطلاحا المنتهى في العلم وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة * وذكر بعضهم ان الشخص في بطن أمه جنين فاذا خرج منها يقال له صبي الى اثنتي عشرة سنة ثم غلام الى أر بعق وعشرين ثم حدث بفتح الحاء والدال المهملتين الى ست وثلاثين سنة ثم شاب الى ثمان وأربعين سنة ثم كهل الى ستين ثم شيخ الى ثمانين ثم بعد ذلك هرم وخرف قال شيخنا العسوي في حاشية الرسالة والشيخ يجمع على أشياخ ومشايخ وشيوخ وهو لغه من طعن في السن ثم صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا اه (قوله الامام) من أمك أي صار امامك أي قد امك وهو المقتدى به والمتبع ويقال أمهمزة ممدودة وميم مشددة وأصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجعه امام فامام يكون مفردا وجمعها كما في القاموس فلا حاجة لتماثل كلفه بعضهم في قوله تعالى واجعلنا للتقين اماما حيث قال الاصل اجعل كلامنا لان مفعولي اجعل أصلهما المبتدأ والخبر وناضير المتكلم ومع غيره فلا يصح الاخبار عنه بامام لانه مفرد فكان الظاهر أممة اه يس على الفا كهى (قوله العالم) أي المتصف بالعلم وهو يطلق على الادراكات وعلى الملكات وعلى القواعد فله اطلاقات ثلاث والحق أن العلم والمعرفة مترادفان وانما يطلق على الله عارف لان أسماءه وصفاته توقيفية قال الدجوني على القطر العالم انما يطلق بلا قيد على من علم أحد العنوم الشرعية والفقه والحديث والتفسير ولا بد في اطلاقه عليه ان يعلم من كل باب ما يهتدى به للباقي اه (قوله العلامة) وفي نسخة العالم الفاضل جامع أشات الفضائل وليس في تلك النسخة العلامة فنقول الفاضل معناه من قام به الفضل وهو أعم من العلم وحينئذ فكان المناسب أن يقدم الفاضل على العالم ليكون من ذكر الخاص بعد العام وقوله جامع أشات الفضائل المراد بالفضائل ما يعجز المزايا القاصرة والمتعدية أي حاوي الفضائل المشتقة أي المتفرقة في غيره أي حاوي فضائل

الشيخ الامام العالم
العلامة العامل الجامع
لاشتات الفضائل

مماثلة للفضائل المشتمة في غيره فأشتمت جمع شتيت بمعنى متفرق و اضافته لما بعده من اضافة الصفة للموصوف
 وبين جامع وأشتمت صنعة الطبايق والعلامة من جمع بين المعقول والمنقول قالوا ولم يكن ذلك الا للقطب
 الشيرازي فاطلاق العلامة على غيره مجاز أو مبالغته وفي بعض النسخ وحيد الدهر وفر يد العصر صدر
 المحققين أي الذي يحل في صدر مجلس المحققين من التحقيق وهو ذكر الشيء على الوجه الحق أو اثبات
 المسئلة بدليل وقوله بركة المسلمين أي خير المسلمين أي ذو خير واصل للمسلمين أو مبالغته والتاء فيه لتأكيد
 المبالغة لان علام صيغة مبالغته ثم رأيت يس على الفا كهى قال قوله العلامة هولغة كثير العلم موضوع
 للمبالغة فالوصف به هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الاعلى انه الفائق في أهل
 عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على انه لو سلم ذلك صار اصطلاحهم فخالفته لغرض صحيح اه
 (قوله جمال الدين) أي مجمل أهل الدين أو مجمل نفس الدين مبالغته وان شئت قلت ذو جمال أو وصف بالمصدر
 مبالغة على حد ما قيل في زيد عدل تأمل أي ان المؤلف مزين الدين أو أهله فالدين أو أهله بدون المؤلف
 لاجال فيهما * واعلم أن الدين لغة الجزاء ومنه يوم الدين أي الجزاء و يطلق على العبادة وعلى الطاعة
 وعرفا الاحكام الشرعية والدين والملة والشريعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله جمال الدين)
 لقبه وقوله أبو محمد كنيته وقوله عبد الله اسمه فهو من خير الاسماء لخبر خير الاسماء ما عبدوا و حد قال يس
 على الفا كهى قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى أو جريا على اصطلاح المؤرخين اه و به
 اندفع ما يقال ان قاعدة النحاة تقديم الاسم على اللقب ولا ترتيب بين الاسم والكنية عندهم فكيف يقدم
 اللقب هنا على الاسم والكنية تأمل وفي بعض النسخ جمال الدين محمد أبو عبد الله بن يوسف الخ جعل
 اسمه محمد وكنيته أبو عبد الله قال يس على الفا كهى ثم ان الشارح عكس كنية المصنف واسمه على
 ما في النسخ لان كنيته أبو محمد واسمه عبد الله اه * تنبيه * قال الدجوني على القطر كان ابن هشام
 شافعيًا ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين وكان مولده يوم السبت خامس القعدة سنة ثمان وسبع مائة ووفاته
 في القعدة سنة احدى وستين وسبع مائة وقد زاد النحو ثلثة اه قال بعض الاشياخ ولد بالقاهرة في خامس
 القعدة ومات في خامس القعدة فاليوم الذي ولد فيه مات فيه وعمره ثلاث وخمسون سنة (قوله ابن يوسف)
 مثلث السين وهو لفظ أعجمي ممنوع من الصرف للعامية والعجمة وقوله ابن يصح فيه الوجه الاعراب
 الثلاثة و أحد اسم جده وعبد الله اسم أبي جده * فائدة * الاصل في ألف ابن ثبوتها ولا تحذف الا بشرط
 ان تقع بين علمين فخرج ما اذا أضيف لمضمرك هذا البنك وان لا ينسب الى الاب الاعلى كقولك محمد ابن
 شهاب التابعي فشهاب اسم جده أو أضيف لغير أبيه كالمقداد ابن الاسود أبو عمر ووتبناة الاسود ومحمد ابن
 الحنفية فالحنفية أمه وعيسى ابن مريم والعزير ابن الله تعالى الله عن ذلك وأن لا يعدل به عن الصفة الى الخبر
 فخرج هل تميم ابن مر أو ثني كقولك زيد وعمر و ابنا محمد وأن لا يكتب أول السطر وأن لا يتصل بموصوف
 كقولك زيد الفاضل ابن عمر وقال بعضهم ومثل ابن ابنة اه دلجوني (قوله الانصاري) نسبة الى
 الانصار سمو بذلك بتسمية منه عليه السلام لانهم آووه ونصروه جاهلية واسلاما والانصار قبيلتان الاوس
 والخزرج وانظر هل أصول الشارح من الخزرج أو من الاوس قرره بعض الاشياخ وذكر بعض انه من
 الخزرج فان قلت ان الانصار جمع نصير أو ناصر والقاعدة في النسب الى الجمع أن يعدل الى مفرده وينسب اليه
 كما في الفرضي نسبة لعلم الفرائض وحينئذ فللناسب هنا أن يقول الناصري أو النصيري قلت محل القاعدة
 ما لم يكن الجمع الذي أريد النسبة اليه مشابها للمفرد في الوضع وانصار علم على القبيلتين فهو مشابه للمفرد
 وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

والواحد اذ كرنا سببا للجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع

وحيد دهره وفريد
 عصره صدر المحققين
 وبركة المسلمين
 جمال الدين أبو محمد
 عبد الله ابن الشيخ
 جمال الدين بن يوسف
 ابن أحمد بن عبد الله
 ابن هشام الانصاري

(قوله رحمه الله) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى كأنه قال اللهم ارحموا ناعبر بالماضي لشدة جأته في وقوع الرحمة حتى كأنها حاصله ويخبر عن ذلك والرحمة في القلب وانعطاف يقتضى ارادة التفضل أو نفس التفضل والمراد هنا اللازم فهي صفة ذات أو صفة فعل والمراد هنا صفة الفعل لان الدعاء انما هو بتحصيل صفة الفعل لاصفة الذات وفي بعض النسخ بدل رحمه الله نغمده الله برحمته أى جعل الرحمة كالنغمده فشبّه المؤلف بسيف مجعول في الغمد استعارة بالكناية وقوله نغمده قرينة والحاصل انه طلب من الله أن يجعل الرحمة محيططة به كحاطة الغمد الذي هو بيت السيف بالسيف والقصد من ذلك تكثير الرحمة أى الانعامات والظاهر ان المراد بالرحمة المجعولة كالنغمده المنعم به فتأمل (قوله فسيح جنته) أى جنته الفسيحة أى الواسعة ويحتمل ان المراد الكاملة في الاتساع وهي الفردوس فهو وصف مخصوص ويحتمل ما هو أعم فهو وصف لبيان الواقع **﴿فائدة﴾** ذكر الشبراملسى الفرق بين الصفة المخصصة والكاشفة والتي لبيان الواقع فالمخصصة هي التي للاحتراز والكاشفة هي الموضحة للوصوف كقولنا هذا الجسم الطويل العريض يحتاج لفرغ يشغله والتي لبيان الواقع هي التي ليست للاحتراز ولا كاشفة (قوله أول) أصله أوأل قلبت الواو الاولى همزة قلبت الهمزة التي بعد الواو واوا وأدغمت الواو الاولى فيها فصار أول وقيل ووأل قلبت الواو الاولى همزة وقلب الهمزة التي بعد الواو واوا وأدغمت الواو الاولى فيها ففيه أعمال ثلاث وعلى القول الأول فيه عملان ولذا رجح بقلة الاعمال التصريفية فيه قال الحفنى وبدليل قولهم في الجمع أوائل بالهمز ولم يقولوا أوأول وهو لا يستلزم ثانياً لان معناه ابتداء الشئ ويستعمل صفة بمعنى أسبق فيمنع من الصرف للوصفيه ووزن الفعل ويتمتع حينئذ تأنيته بالتاء ودخول من عليه ويستعمل اسماً بمعنى سابق نحو لقيته عاماً أولاً ونحو قولهم ماله أول ولا آخر فيصرف ويؤنث بالتاء ويستعمل ظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي انقطع عن الاضافة بنى على الضم اه حفنى ونظم الأجهوري ذلك فقال

إذا أول قد جاء معناه أسبق * فنح انصراف فيه أمر محتم

لوصف ووزن الفعل فيه أيأفتى * فكمن حافظاً للعلم تحظى ونعم

وما جاء ظرفاً مثل قبل فذاله * كقبل من الأحوال والله أعلم

اه مدابني وقوله أول مبتدأ وانى أجد خبره وماأما موصول اسمي أو حرفي وعلى كل فالهمزة في انى اما بالكسر ان أريد اللفظ أو بالفتح ان أول بالمصدر والتقدير هذا اللفظ أى لفظانى أجد الخ أو أول الذي أقوله او أول قولى حمد الله أى ما دل على الثناء على الله بأى عبارة كانت تأمل وهذا ان لم يؤول القول بالمقول والاتعين الكسر (قوله أجد) مضارع حمد من باب علم يعلم وعبر بالجملة الفعلية اشارة الى تولى الحمد بنفسه أو اشارة الى أن الفعلية أصل للاسمية لأن أصل الحمد لله حمدت أو أجد حمد الله فخذف الفعل لدلالة مصدره عليه ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات ثم أنى بأل لقصد الجنس أو العهد أو الاستغراق فصار الحمد لله وانما أنى بالمضارعية دون الماضوية اشارة الى التجدد الاستمراري بواسطة القرينة بخلاف الماضي فيدل على الانقطاع واعلم أن الحمد مشتعل على الحاء الحلقية وعلى الميم الشفوية وعلى الدال اللسانية بجميع الخارج لها دخل في نداء رب العزة واختار لفظ الجلالة لأنه جامع للذات وسائر الصفات (قوله العلى) أى المرتفع عن كل نقص فهذا جامع لجميع صفات السلوب وقوله الاكرم أى المتصف بالكرم هو من صفات الثبوت فهو من باب تقديم التخليعية على التحلية والكريم هو الذى يعطى النوال قبل السؤال أو الذى يصفح عن الزلات ويقال للمولى كريم ولا يقال له سخي لعدم التوقيف أو لاشعاره بالشح وقوله الاكرم منصوب بفتح مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل السجع (قوله الذى علم الخ) فيه اقتباس من قوله تعالى ٢ اقرأ باسم ربك الذى علم

نغمده الله برحمته
واسكنه فسيح جنته *
أول ما أقول انى أجد
الله العلى الاكرم الذى
علم بالقلم

٢ قوله اقرأ الخ هكذا
في النسخ والتلاوة
معلومة اه

بالقلم الآية والاقْتباس أن يضمن كلامه شيئاً من القرآن أو الحديث لاعلى انه منه أى لا يقول فيه قال الله
 أو قال الرسول (قوله الذى علم) أى الانسان اخط فالفعلان محذوران ويحتمل انه منزلة منزلة اللازم
 وقوله بالقلم هو الآلة المعروفة والباء للسببية أى لأن القلم سبب في تعليم الخط ويحتمل ان المعنى علم الانسان
 العلوم بسبب الكتابة التى سببها القلم فيكون أطلق القلم على الخط مجازاً أو انه باق على حقيقته لان سبب
 السبب بسبب قرره بعض الأشياخ * فائدة * سمي القلم قلاماً لأنه يقطع كما يقال قلمت ظفري وقبل قطعه
 يسمى أنبوباً اهـ ما رأيت بهامش نسخة وأول من خط بالقلم ادريس كما وجدته بخط بعض الفضلاء
 وفي الفيشى أول من خط بالقلم داود وحرر (قوله علم الانسان) الانسان مشتق من النسيان لأنه يفسى
 ما كان متذكراً له قال تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى ولذلك اقل بعضهم

وما سمي الانسان الالنسيه * ولا القلب الا أنه يتقلب

والظاهر ان الجن يقع منهم نسيان كالانس بخلاف الملائكة فالظاهر انه لا يقع منهم نسيان وقيل مشتق من
 التانس لأن أفرادها يأنس بعضها ببعض وهذا يفيدان التانس خاص بالانسان مع ان الحيوانات يتأنس
 بعضها ببعض والجواب ان المراد بالتانس المشتق منه الانسان هو التانس عن قصد واردة فخرج الحيوانات
 والظاهر أن الملائكة لا يحصل منهم تانس أصلاً بخلاف الجن فيحصل منهم تانس كالانس والمراد بالاشتقاق
 في المقام الاخذل الاشتقاق الاصغر لان الانسان ليس صفة حتى يشتق اشتقاقاً أصغر وقيل سمي الانسان
 انساناً لظهوره وضده الجن خلفائه قال شيخنا العدوى في حاشيته على الرسالة وقيل الانسان مأخوذ من ناس
 اذا تحرك وهذا شامل للجن والملائكة تأمل وقوله علم الانسان الخ اشارة الى أن الاصل في الانسان الجهل
 (قوله مالم يعلم) أى من العلوم والصنائع والهدى (قوله مالم يعلم) أى قبل تعليمه (قوله ثم أتبع) بضم
 الهمزة وسكون التاء وثم للترتيب الرتبى لأن رتبة الصلاة والسلام بعد رتبة الحمد لان ما كان متعلقاً بالخالق
 مقدم على ما كان متعلقاً بالمخلوق قرره بعض الاشياخ (قوله ذلك) أى الحمد المفهوم من أحد (قوله
 بالصلاة) أى بصلاقي على النبي فأل عوض عن المضاف اليه عند الكوفي أو بالصلاة منى عند البصرى
 وصلاة المؤلف على النبي هي طلبه الرحمة من الله كما يقول ثم أتبع الحمد بطلبي انعام الله على نبيه وأما الصلاة
 من الله فهي الرحمة المقرونة بالعظيم * تنبيه * ذكر في معنى اللبيب ان الحق ان الصلاة من باب المشترك
 المعنوي فهي موضوعة للعطف بفتح العين أى الاحسان وأما العطف بالكسر فهو الجانب ثم ان أضيفت
 الصلاة الى الله فهي الرحمة وان أضيفت لغيره فهي طلب الرحمة الذى هو الدعاء وذكر العلماء أن النبي
 ﷺ ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغي للصلى أن يقصد ذلك لان فيه اخلالاً بالأدب والصلاة اسم
 مصدر وعدل عن المصدر لاستعماله في الاحراق قال تعالى وتصلية جحيم وقوله والسلام عدل عن التسليم
 لمناسبته الصلاة وفي بعض النسخ والتسليم بالمصدر كما هو الاصل (قوله على المرسل) فيه استعارة تبعية
 شبهار تباط الصلاة والسلام المتعلقين بالنبي بارتباط المستعلى بالمستعلى عليه واستعار الثاني للاول استعارة
 أصلية مصرحة ثم سرى التشبيه الى ارتباط الصلاة والسلام الخاصين وارتباط المستعلى بالمستعلى عليه
 الخاص فاستعيرت كلمة على الموضوع للثاني للاول استعارة تبعية قرره شيخنا العدوى مراراً في أوائل
 الكتب وبه اندفع ما يقال ان الصلاة دعاء والدعاء اذا تعدى بعلى يكون للضرة تأمل وقوله على المرسل
 صفة للصلاة والسلام المجرور بالباء * تنبيه * رسالة الرسول أفضل من نبوته خلافاً للعز بن عبد السلام
 وأما نبوة النبي غير الرسول فهي أدنى من رسالة الرسول باتفاق وليس محل الخلاف وبهذا يتضح كلام المحشى
 الفيشى وقوله على المرسل رحمة الخ اقتباس من قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قال الفيشى قوله على
 المرسل التعبير به كالتعبير الشائع بين كثير من العلماء بالرسول وروى كراهة الرسول بل يقال رسول الله

علم الانسان مالم يعلم *
 ثم أتبع ذلك بالصلاة
 والتسليم على المرسل
 رحمة

أونبي الله وأما قوله تعالى يا أيها الرسول فهو نداء من الله تشر يفله بأى خطاب بخلاف كلامنا ولعل المصنف لا يقول بالكراهة أو أن محل الكراهة إذ لم يقترب به ما يشعر بالتعظيم وقوله الإرجحة الحصر اضافى أى الإرجحة لا عند الحديث، إنما بعثت رجة لا عند بالانقي عدم العموم والادخل الاعلى ما يفيد العموم فإن الانقي الحصر إنما تدخل على ما أرى بدائيات ترد للمخاطب فإذا كان المقصود فى المقام اثبات العموم لاذات الرجة العامة كان الواجب أن يقال وما أرسلناك رجة إلا للعالمين أو الإل العالمين رجة كفى قوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس والمراد بالعالمين ما يشمل الكافر عند أكثر المفسرين وهناك تفسيران مذكوران فى الكشاف وأنوار التنزيل اه فيشى قال البيضاوى وما أرسلناك إلا رجة للعالمين لأن ما بعثت به سبب لاسعادهم وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم وقيل كونه رجة للكفار منهم من الخسف والمسوخ وعذاب الاستئصال اه بحروفه (قوله للعالمين) قيل اسم جمع لعالم لاجع له لأن عالما مساوى الله فهو أعم من العالمين والجمع شأنه أن يكون أعم من مفردة وان خص عالم بالعلاء صار المفرد مساو بالجمع وشأن الجمع العموم نعم أن أرى بد عالم الأنواع صح الجمع ويكون الجمع أعم من مفردة وقوله الإرجحة مبالغة أو بمعنى راجحاً وذو رجة أى نعمة وهو حال ويحتمل أنه مفعول لاجله فلا يحتاج للتأويل (قوله واماما) تقدم الكلام عليه (قوله للثقتين) جمع متق اسم فاعل من وقاه أى حفظه وصانه فاتقى أصله وأتى قلبت واو هاء لا نكسار ما قبلها ثم تاء وأدغمت فى التاء والوقاية فرط الصيانة والحفظ وهو فى الشرع اسم لمن يق نفسه عما يضره فى الآخرة وله ثلاث مراتب الأولى التوقى عن العذاب المخلد بالبراءة عن الشرك وبعده عن الكفر وعليه قوله تعالى وألزمتهم كلمة التقوى وهى تقوى العوام والثانية التجنب عن كل مؤثم من فعل حرام أو ترك واجب وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا الآية وهى تقوى الخواص والثالثة التزهد عما يشغل سره عن الحق وتبته اليه بكليته وهو التقي الحقيقى المعنى بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته وهو تقوى خواص الخواص واختصاص امامته بالثقتين لانهم المقتمدون والمتبعون له وان كانت امامته عامة لكل مسلم وكافر أو لانه لا ينفع بامامته إلا المتقى فان الاقتداء به لا يجلب نفعاً لم يكن معه تقوى وعلى هذا قوله تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسار اه فيشى (قوله وقدوة) بثلاث القاف اسم لثقتى به وأما القدوة بمعنى الاقتداء فهى بالفتح ليس الاقوال خليل ولا سهو على مؤثم حالة القدوة بالفتح ليس الا خلافاً للشيخ التتائى حيث ضبطه بثلاث القاف كما قرره شيخنا العدوى (قوله وعلى آله) أتى بعلى رداً على الشيعة الذين يمنعون الفصل بينه وبين آله بعلى مستدلين بحديث لأصل له وهو لا تفصلوا بينى وبين آلى بعلى أو انه أتى بعلى اشارة الى أن القدر الواصل للآل أحط من القدر الواصل للنبي ﷺ فان قلت ان ذلك يؤخذ من الواو العاطفة قلت ان الواو للتشريك فى الحكم والتبعية فى الاعراب لافى الحكم تأمل والمشهور ان أصله أهل قلبت الهاء الفاء فى القاموس همزة ثم الفاقيل ولا يلزم فيه شذوذ فيه نظر لتصرح بعض المحققين بشذوذ ماء من موه وتصغيره على أهيل دليل على ما تقدم لما تقرران التصغير يرد الاشياء الى أصولها وعلم أن أهيل تصغير آل من حال العرب الناطقين بذلك والافى يحتمل أنه تصغير أهل بمعنى الزوجة والاقارب اه ولا يقال ان المصغر فرع المكبر فى الاستدلال على المكبر بالمصغر دور لانا نقول ان توقف المصغر على المكبر من حيث الوجود وتوقف المكبر على المصغر من حيث الحروف والاصول وقيل أصله أول ويصغر على أو يبل وخص بعد القلب أو مطلقاً بان لا يضاف الا لذى خطر من ذوى العقول وذلك لا ينافى التصغير لانه فى المضاف مع أن مراتب الخطر متفاوتة واختلف فى آل النبي والاكثروا على أنهم من حرم عليهم الزكوة وهم بنو هاشم عند أبى حنيفة وبنو المطلب أيضاً عند الشافعى وقيل بنو غالب وقيل ذريته وقيل أتقياء أمته هكذا يؤخذ من الفيشى (قوله الهادين) جمع هاد من الهداية وهى الدلالة مطلقاً عند اهل السنة والدلالة الموصلة عند المعتزلة

للعالمين واماما للثقتين
وقدوة للعالمين محمد
النبي الامى * والرسول
العربى * وعلى آله
الهادين

وكل من القولين منقوض أما الثاني فنقوض بقوله تعالى وأما وقد فهمناهم فاستحبوا العمى على الهدى
وأما الأول فنقوض بقوله تعالى انك لاتهدى من أحببت واحتمل التجوز مشترك كذا أفاده الفيشي
أى ان أهل السنة تقول ان قوله انك لاتهدى من أحببت محمول على المجاز وهو الدلالة الموصلة والمعترلة
يقولون ان قوله وأما وقد فهمناهم محمول على المجاز أى الدلالة غير الموصلة وقال سعد الدين فى حاشية
الكشاف ان الهداية تتمدى بنفسها وباللام والى وعلى الأول معناها الايصال وعلى الاخيرين معناها
ارادة الطريق (قوله: صحبه) وهو اسم جمع اصحاب وقيل جمع له وفى بعض النسخ وأصحابه وهو جمع
صحب بكسر الحاء مخفف صاحب بحذف ألفه وليس جمعاً لصاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال الاشدودا
كجاهل وأجهال وليس جمعاً لاصحاب لان فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال أما المعتل
فيجمع كثوب وأثواب وعلمت ان أصحاب جمع اصحاب كشهدوا وشهادورحم وأرحام ونفذوا وأخذ ويجمع
صحب بسكون الحاء على صحاب ككعب وكعب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فصدر بمعنى الصحبة أطلق
على الاصحاب كزيد عدل (قوله: الرافعين لقواعد الدين) شبه الدين ببيته لقواعد استعارة بالسكنانية
والقواعد تخييل والرافعين ترشيح والمراد مظهرون لقواعد الدين والقواعد جمع قاعدة وهى لغة ما ينبنى
عليها الشىء واصطلاحاً قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها وقواعد الدين أركانها المشار لها
فى حديث بنى الاسلام على خمس شهادة الحديث والدين اسم للنسب التامة التى جاء بها النبي ﷺ من أصول
وفروع وهى لغة ما يتدين به (قوله: بعد فهذا كتاب الخ) يحتمل أن الواو نائية عن أما النائية عن مها
والتقدير مها يكن من شىء بعد البسملة والحمدلة والصلاة وحينئذ فالفاء فى قوله فهذا واقعة فى جواب
الشرط ويحتمل ان الواو للاستئناف ويحتمل انها للعطف وعلى هذين الاحتمالين فالفاء فى قوله فهذا
زائدة ولاجراء الظرف مجرى الشرط أول توهم اما وعلى جميع الاحتمالات المتقدمة فيقدر القول أى فأقول
هذا كتاب وحذف القول بدون الفاء فى جواب الشرط قليل بل بعضهم منعه الكثير حذف الفاء مع القول
كفى قوله تعالى وأما الذين اسودت وجوههم كفرتهم بعد ظرف لهذا القول المقدر وبعد ظرف زمان
باعتبار التلطف ومكان باعتبار الكتابة لان زمن التلطف بقوله فهذا كتاب الخ بعد زمن التلطف بقوله أول
ما أقول الخ ومكان الحروف التى هى قوله فهذا شرح الخ بعد مكان الحروف التى هى قوله أول ما أقول الخ
وذلك المكان هو الكاغد الذى ترقم فيه الحروف وقوله بعد مبنى على الضم لنية معنى المضاف اليه وهو
النسبة الجزئية التى بين المضاف والمضاف اليه التى حقها أن تؤدى بالحرف كاللام مثلا ويحتمل ان بعد
منصوبة لنية لفظ المضاف اليه وبقي وجهان لا يصلحان هنا وهما عدم نية شىء أصلاً وذكراً المضاف اليه
فتأمل (قوله فهذا كتاب) اعلم ان لفظ هذا موضوع للشار اليه محسوس بحاسة البصر كما صرح به
عبد الحكيم على المطول فقوله سمعت هذا الصوت مجاز للاحقيقة لان الصوت ليس محسوساً بحاسة البصر
وحينئذ فهنا استعارة مصرحة حيث شبه الالفاظ الذهنية الدالة على المعانى المخصوصة بشار اليه محسوس
واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة استعارة مصرحة وظاهر كلامهم انها استعارة أصلية وبحث فيه
بان اسم الاشارة موضوع للجزئيات لالكليات على ما هو التحقيق والاستعارة الاصلية انما تكون
فى الكليات وسألت شيخنا العدوى عن ذلك فقال انه نزل منزلة الكلوى وقد كرى تعريب الرسالة الفارسية
ان الاستعارة تبعية فراجعه فشبّه مطلق ألقاظ بمطلق مشار اليه محسوس بجامع التحقق واستعار الثانى
للاول ثم سرى التشبيه الى الجزئيات وهى الالفاظ المخصوصة والمشار اليه المخصوص واستعير لفظ هذا
للالفاظ المخصوصة تأمل ﴿واعلم﴾ ان اسم الاشارة فى الاحتمالات السبع كما ان مسمى الكتب فيه
الاحتمالات السبع فاذا ضربت سبعة فى مثلها بلغت تسعة وأربعين والمختار منها الالفاظ الدالة على المعانى

وصحبه الرافعين
لقواعد الدين *
(وبعد) فهذا

لأن النقوش لا تيسر لكل أحد ولا في كل وقت فلا يناسب أن تجعل مدلولاً ولا جزء مدلول والمعاني الغالب
 أن ادراكمها يتوقف على الألفاظ التي تدل عليها فلا يناسب أيضاً أن تجعل مدلولاً ولا جزء مدلول فتعين أن
 المدلول هو الألفاظ لكن لما كانت الألفاظ غير مقصودة قلنا أن المدلول هو الألفاظ الدالة على المعاني لا الألفاظ
 في ذاتها تأمل * واعلم أن العلماء اختلفوا هل الذهن يقوم به المفصل أم لا قولان وهل مسمى الكتب من
 قبيل علم الشخص أو الجنس قولان فان قلنا الذهن لا يقوم به إلا المجمع ومسمى الكتب علم جنس احتيج
 لتقدير مضافين هما مفصل نوع هذا لأن نوع المجمع مجمل ومسمى الكتب نوع المفصل فلذا قدر مفصل نوع
 ومفصل نوع المجمع هو نوع المفصل ولم يكتب بتقدير نوع لماسامت أن نوع المجمع مجمل وهو ليس مسمى
 الكتب وان قلنا الذهن يقوم به المفصل ومسمى الكتب علم شخص فلا تقدير وان قلنا ما في الذهن مجمل
 ومسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقط وان قلنا ما في الذهن مفصل ومسمى الكتب علم جنس قدر
 نوع فقط تأمل فان قلت يشكل على جعله علم شخص ان المسمى متعدد قلت تعدده لا يضر في تشخصه
 فهو وان تعدد بمنزلة شيء واحد فالألفاظ التي في ذهن المؤلف هي التي في ذهن عمرو وهكذا والمتعدد هو المحل
 تأمل هذا حاصل ما قرره شيخنا العدوي حفظه الله (قوله كتاب) هو في الاصل مصدر كتب اذا خط
 وهو مصدر سماعي والقياس كتباً فاطلق على المكتوب مجازاً ثم صار حقيقة عرفية في المكتوب والعبارة
 على حذف مضاف أي مدلول كتاب لان الألفاظ مدلول للمكتوب الذي هو النقوش ثم ان الكتاب
 صار حقيقة عرفية في الألفاظ فلا يحتاج لتقدير مضاف (قوله شرحت) المراد به المعنى اللغوي وهو
 الايضاح والكشف وقوله به أي بسببه والمعنى هذه الألفاظ الذهنية كتاب شرحت أي وضحت بسببها
 مختصر الخ (قوله مختصر الخ) اسم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولاً
 وقيل هو تقليل اللفظ مع تكثير المعنى (قوله المسمى الخ) اعلم ان تسمية الكتاب مندوبة وكذا الحد
 والصلاة والسلام والبسملة والانيان بأما بعد (قوله بشذور) جمع شذرة بفتح الشين كما سمعته من
 شيخنا في المعنى يطلق على صغار المؤلف وعلى ما يلتقط من المعدن من غير اذا بقه وتخليص والمعنى يقطع الذهب
 أي لا يقطع الفضة وفي هذا الاسم اشعار برفعة المسمى وان كتابه يرغب فيه كما يرغب في قطع الذهب (قوله
 في معرفة كلام) أي في ادراك كلام العرب أي في ادراك القواعد المتعلقة بكلام العرب ولما كانت ثمره هذا
 الكتاب هي المعرفة جعله مظهر وفيها فيكون شبهة ارتباط الشيء بشمرته بارتباط الظرف بالظرف على طريق
 الاستعارة المعلومة تأمل وموضوع هذا الفن الكلمات العربية وحده علم بأصول يعرف بها أحوال أو اخر
 الكلام اعراباً وبناء وغايته الاحتراز عن الخطأ في المقال وفائدته الاستعانة على فهم الكلام واستمداده من
 الكتاب والسنة وكلام العرب (قوله تمت) التتميم عند علماء المعاني والبيان ذكر فضة فيما لا يؤهم خلاف
 المقصود للبالغ كقوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه أي على حب الطعام فان اطعم الطعام مع حبه أبلغ
 من اطعمه مع عدم حبه والقصد منه هنا تكميل الشاهد الذي اقتصر المصنف على بعضه فاذا كان في المختصر
 بعض بيت كمله في الشارح أو ان المتن اذا ترك شاهداً أتى به في الشرح فقوله تمت به أي فيه أي في الشرح
 هذا هو المناسب وأما ما قرره بعض الاشياخ من ان المراد بالتتميم هنا ذكر تعليل الاحكام والأدلة وذكر بعض
 الشروط التي أدخلها المختصر فغير صحيح لان التعاليل وذكر بعض الشروط لاتعلق له بالشواهد وانما يناسب
 القواعد التي يذكرها المصنف تأمل (قوله شواهد) جمع شاهد وقول العلماء فواعل لا يكون جعل الفاعل
 محله فيمن يعقل وما هنا في غير العاقل والشاهد جزئي يذكر لاثبات القاعدة ولا يكون الامن كلام الله وكلام
 رسوله وكلام العرب العرباء وأما المثال فهو جزئي يذكر لايضاح القاعدة فيبينها العموم والخصوص المطلق
 باعتبار المحل فكل ما صلح شاهداً صلح مثالا ولا عكس بالمعنى اللغوي وأما باعتبار مفهوم الشاهد

كتاب شرحت به
 مختصر المسمى
 بشذور الذهب في
 معرفة كلام العرب
 تمت به شواهد *

والمثال فيبينهما التباين تأمل (قوله) وجعت به شوارده) أي جمعت في الشرح شوارداً مختصراً والشوارداً جمع شاردة وهي الابل النافرة فشبّه المسائل الصعبة بالابل النافرة واستعار الشوارداً للمسائل الصعبة استعارة مصرحة (قوله) ومكنت) بتشديد الكاف والواو بدمج آبدوة وهي الوحش والاقتناص الاصطياد وكأنه قال ومكنت رائده أي قاصده وطالبه من اصطياد الحيوانات المتوحشة واستعار الواو للمعاني الصعبة الشديدة الصعوبة ليغايّر الشوارداً المستعارة للمسائل الصعبة واستعار الاقتناص للفهم وكأنه قال ومكنت رائده من فهم المعاني الشديدة الصعوبة ففيه استعارتان مصرحتان والقرينة إضافة أو ابد للضمير العائد على المختصر (قوله) إلى ايضاح) أي تسهيل و بين ايضاح واخفاء صنعة الطباقي (قوله) العبارة) أي الالفاظ المعبر بها عن المعاني والعبارة في الاصل مصدر عبر الراء و يامعنى فسرّها فالعبارة هي التفسير (قوله) لال إلى اخفاء الخ) تصرّح بما علم التزاماً والمراد بالاشارة العبارة فتفتن في التعبير دفعا للثقل الحاصل بال تكرار وحينئذ فهو اظهر في محل الاضمار لأجل السجع (قوله) وعمدت) بفتح الميم في نسخة صحيحة ثم رأيت المصباح قال عمد من باب ضرب يقال عمدت للشيء وعمدت إلى الشيء بمعنى قصدت ففيه تفتن (قوله) لف) هو في الاصل طى الخائك الثوب على النول وهو الخشبة المعلومة والمراد به هنا الاختصار فشبه الاختصار بطى الخائك الثوب على النول واستعار اللف للاختصار استعارة مصرحة أصلية والمباني جمع مبنى والمراد به الالفاظ الدالة على القواعد (قوله) والاقسام) جمع قسم وقسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجاً تحته وقسم الشيء ما كان مبيناً له ومندرجاً معه تحت شيء ولعل المراد بلف الاقسام تقليل اللفظ الدال على الاقسام التي هي جزئيات القواعد التي هي مدلول المباني (قوله) لال إلى نشر) هو ضد اللغو بين اللغو والنشر صنعة الطباقي بكسر الطاء وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة واستعار النشر لتطويل العبارة استعارة مصرحة لان النشر هو فتح طيات الثوب لينظر فيه هل هو جيد أم لا * نبيه * لا تحسن المقابلة بين قوله نشر القواعد والاحكام وبين لف المباني والاقسام لا بتقدير مضاف أي لال إلى نشر دال القواعد والاحكام ودال القواعد هو المباني والاحكام والاقسام بمعنى واحد وهي جزئيات القواعد والمعنى قصدت في الشرح اختصار الالفاظ الدالة على القواعد وعلى جزئياتها لا تطويل الالفاظ الدالة على القواعد وجزئياتها فاستقامت العبارة وقوله لال إلى نشر الخ تصرّح بما علم التزاماً نظير ما سبق تأمل والاحكام جمع حكم يطلق على النسبة وعلى المحكوم به وعليه والمراد به هنا جزئى من جزئيات القاعدة والقاعدة في اللغة ما بنى عليه غيره واصطلاحاً قضية كلية تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها مثلاً كل فاعل مرفوع قضية مركبة من موضوع ومحمول وموضوعها الفاعل وجزئياتها زيد وعمر ووالدوا أحكام الجزئيات هي الرفع وطر يق التعريف أن تأتي بمقدمة سهلة الحصول موضوعها جزئى من جزئيات الموضوع ومحمولها الموضوع وتجعلها صغرى للقضية الكلية فينتظم قياس من الشكل الاول منتج لحكم الجزئى بأن تقول زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج زيد مرفوع فقد أفادت النتيجة رفع زيد الذي هو حكمه فتأمل (قوله) والتزمت الخ) أي بحسب الغالب كما تقتض على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله) كلما) بالنصب على الظرفية وتكتب متصلة بما لا كتسابها الظرفية منها أي من ما (قوله) الاصل) أي المتن الذي هو المختصر (قوله) أنبت) هو بمعنى مررت فتفتن في التعبير (قوله) ذكرت اعرا به) ليس المراد بالاعراب ما قابل البناء حتى يكون ذكر المباني مستدر كابل المراد تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان معر بأو مبنياً فقوله ذكرت اعرا به أي ذكرت ما يفيد اعرا به أي ذكرت ما يفيد تطبيقه على القواعد تأمل (قوله) مستغرب) أي غريب فالسين والتاء زائدتان (قوله) أردفته) أي أتبعته أي ذكرت عقبه كلاماً يزيد استغرابه أي غرابته فيصير غير غريب (قوله) أنهيت) أي فرغت وفي نسخة انتهت أي فرغت ومسئلة بالنصب على

وجعت به شوارده *
ومكنت من اقتناص
أوابد رائده * قصدت
فيه إلى ايضاح العبارة *
لال إلى اخفاء الاشارة *
وعمدت فيه إلى لف
المباني والاقسام * لال إلى
نشر القواعد والاحكام
والتزمت فيه أنني كلما
مررت ببيت من
شواهد الاصل ذكرت
اعرا به * وكلما أنبت
على لفظ مستغرب
أردفته بما يزيد
استغرابه * وكلما
أنهيت مسئلة

النسخة الاولى وبالرفع على الثانية والمسألة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبرى يبرهن عليه في ذلك العلم
 أى يقام عليها البرهان أى الدليل ولو ظنيا (قوله ختمتها) أى جعلت ختامها أى جعلت عقبتها آية الخ
 وقوله تتعلق الخ أى تناسبها وتكون دليلا عليها مثلا قوله الكاملة قول مفرد مسئلة ختمها آية مناسبة وهى
 قوله كلالها كلمة هو قائلها الآية وقوله وهى اسم وفعل وحرف مسئلة ختمها بقوله تعالى ومن الناس من يعبد
 الله على حرف الآية والآية لغة العلامة وعرفا قطعة من سورة لها أول وآخر (قوله التنزيل) أى المنزل وهو
 القرآن (قوله بما تحتاج) اسناد الاحتياج اليها مجاز عطفى (قوله وتفسير وتأويل) التفسير ما يرجع
 فيه الى النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والتأويل ما يرجع فيه الى رأى العلماء فهمام تغايران وعبارة
 التفسير تبين الكلمة بمعنى يقبدر منها والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره فالتفسير فى الواضح والتأويل
 فى الخفى (قوله تهذيب الطالب) أى تخليصه من الجهل بعلم العربية فالمراد طالب علم العربية وفى نسخة
 تدريب الطالب (قوله وتعريفه السالك) أى تعليمه كيفية السالك الى أمثال هذه الطالب أى الى أمثال
 التراكيب التى يعربها المؤلف له فانه اذا أعرب المؤلفه تركيبا صار يتوصل الى معرفة الاعراب فى نظيره
 من آيات القرآن وكلام العرب (قوله والله أسأل) يحتمل أن لفظ الجلالة مبتدأ وأسأل خبره والعائد
 محذوف أى أسأله ويحتمل أن لفظ الجلالة معمول لاسأل وقدمه للحصر وهو الاحسن (قوله أن ينفعنى)
 فى تأويل مصدر مفعول ثان لاسأل والنفع ما يستعان به على وصول الخير وما يستعان به على وصول الخير
 فهو خير وضده الضر وهو ما يستعان به على الوصول الى الشر وطلب لنفسه النفع بالتأليف تواضع منه كانه
 يقول ان هذا التأليف لى ولكم وأسأل الله أن ينفعنى واياكم به وقدم نفسه لان النبي ﷺ كان يقدم نفسه
 فى الدعاء (قوله انه) بكسر الهمزة تعليل معنى وفتحتها تعليل لفظا ومعنى على تقدير حرف الجر ويطرد
 هنا حذف الجار كما قال ابن مالك * وفى ان وان يطرد * مع أمن لبس (قوله قريب) أى قرب علم وفيه
 اشارة لقوله تعالى واذا سألتك عبادى عنى فاقرب قريب الآيه (قوله محيب) أى دعاء من دعاه اذا
 استوفى شروط الاجابة والاجابة اما حالا أو مآلا اما بعين ماسأل أو بغيره (قوله وما توفيقى الابالله)
 مقتبس من آية هود وما توفيقى الابالله الآيه والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد وخلق الطاعة فى العبد
 والتوفيق بهذا المعنى عزيز ولم يذكر فى القرآن الامرة أو ما قوله تعالى ان يريدنا اصلاحا يوفق الله بينهما
 فهو من الوفاق بمعنى الصلح والتوفيق المختص بالمعلم ستة نظمها بعضهم بقوله

أخى لن تنال العلم الا بسة * سأ نبيك عنها معربا ببيان
 ذكاء وحرص واجتهاد وبلغه * وارشاد أستاذ وطول زمان

(قوله عليه توكلت) التوكل كما قال الراغب يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليته ويقال
 وكتته فتوكل لى وتوكلت عليه بمعنى اعتمده وتقدم الصلة يفيد الحصر والتوكل على الله لا ينافى الاخذ
 فى الاسباب والاعتماد على الخلق أمر ظاهرى لا حقيقى فصح الحصر (قوله واليه أنيب) أى أرجع بالموت
 وقدم المعمول للحصر * (قوله ثم قلت الخ) يحتمل انه استئناف ويحتمل انه عطف على محذوف أى
 قلت بالبسملة ثم قلت الخ وحذف الشرح بسملة المصنف ككتفاء بسملة الشرح على ما تقدم وبقولنا
 ان المعطوف عليه قلت بالبسملة اندفع ما يقال المتأخر عن الشرح ولم يتقدم هنا الا قوله أول ما أقول الخ
 الذى هو من الشرح فكيف يجعل المذكور فى المتن متأخرا عمما فى الشرح وأجيب أيضا بان ثم للترتيب
 الذى كرى لان قول المتن الكاملة الخ متأخر فى الذكر هنا عن كلام الشارح فتأمل (قوله الكاملة الخ) قدم
 الكلمة على الكلام لان الكلمة جزء الكلام والجزء مقدم طبعاً فيقدم وضاعوا من قدم الكلام نظر الى انه
 المقصود بالذات فلكل وجهة فان قلت كان المناسب تقدم القول على الكلمة لانه جزء قلت انما يقال ذلك لو كان

ختمتها آية تتعلق بها
 من آى التنزيل
 وأتبعها بما تحتاج اليه
 من اعراب وتفسير
 وتأويل * وقصدى
 بذلك تدريب الطالب
 وتعريفه السالك الى
 أمثال هذه الطالب
 والله تعالى أسأل أن
 ينفعنى واياكم بذلك
 انه قريب محيب * وما
 توفيقى الابالله عليه
 توكلت واليه أنيب *
 ثم قلت (الكلمة

عرف القول ولم يعرفه لم يعقل ذلك وال في الكامة للجنس فقوله الكامة قول الخ قضية طبيعية مستلزمة
 للسكية لامهملة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد وهي ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير
 مستعملة في العلوم مخصوص بمسائل فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا وما ذكرناه من انها قضية مبني على أن
 المعرف محمول على المعرف حل مواطأة وقيل لاجل أصلا وانما التعريف مجرد تصور وفي كلام المصنف أمور
 * الاول ان التاء التي للوحدة تنافي الجنس لان الجنس يصلح لكثيرين والوحدة تنافي ذلك وجوابه أن الوحدة
 نوعية وهي لان تاء في الجنس * الثاني عدم المطابقة بين المبتدأ والخبر لان المبتدأ فيه التاء والخبر لانه فيه
 وجوابه أن التاء للوحدة لالتأنيث أو المبتدأ في المعنى مفهوم الكامة وهو خال عن التاء وان محل المطابقة
 اذا كان الخبر مشتقا أو مؤولا به ولم يستوفيه المذ كر والمؤنث وكان رافعا للضمير المبتدأ والخبر هنا جامدا لانه
 مصدر فينظر لكونه مصدر او ان أول بمشتق ولا شك ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال امرأة صوم
 ورجلان صوم ورجال صوم وقولنا لم يستوالخ أما اذا استوى فلما مطابقة نحو رجل صبور ورجل صبور ورجل صبور
 قول جزئي من جزئيات الكامة اذ هو اسم لقبوله علامات الاسماء وقد جعل جنسها لمقتضى كونه جنسا
 أن يكون جزءا من أجزاءها لاجزئيا وجوابه أن القول له اعتبار ان فهو جزئي باعتبار نفسه وخصوصه وجزء
 باعتبار مفهومه وهو كونه لفظا مخصوصا كزيد وقام ومن * الرابع أن المعرف وهو الكامة قول مفرد
 والمعرف لها مركب من القول الموصوف بالمفرد ولا شيء من المفرد بمركب فكيف يصح تعريفه به وجوابه
 ان التركيب في أجزاء ماهية المفرد لا ينافي الحكم عليه بالافراد تأمل * الخامس أن الكامة محكوم عليها
 وقول مفرد محكوم به بشرطهما التغير مفهومها فلا شيء من مفهوم الكامة بقول مفرد وهو خلاف
 المطالب وجوابه أن مغايرة الشيء للشيء باعتبار لا ينافي كونه عينه من حيث الحقيقة فان الحيوان الناطق
 يغير الانسان بالاجال والتفصيل وهو عينه في الحقيقة تأمل * السادس ان الكامة فرد من أفراد الكامة
 فيكون الشيء فردا من أفراد نفسه وكذلك القول فانه فرد من أفراد القول وجوابه أن الكامة لها اعتبار ان
 اعتبار أنها قول مفرد واعتبار خصوصها الذي امتازت به عن سائر الكلمات فبالاعتبار الاول مدولة
 وبالاعتبار الثاني دالة تأمل (قوله قول مفرد) أثر القول على اللفظ لكون اللفظ جنسا بعيد الصدقة
 بالمهمل بخلاف القول فانه جنس قريب فان قلت القول يطلق على الرأي والاعتقاد قلت اطلاقه على ذلك
 خلاف الاصطلاح فلا يرد أصلا وقول المحشى ان القرينة هنا دالة على ان المراد بالقول اللفظ لا الرأي
 والاعتقاد معترض بأن القرينة هنا أيضا دالة على ان المراد باللفظ المستعمل لا المهمل (قوله في الكامة)
 أي باعتبار مادتها بقطع النظر عن هيئتها والاما تأت الثلاث لغات (قوله وهي لغة أهل الحجاز وبها الخ)
 في قوة العلة لقوله الفصحى (قوله وجعها الخ) الحاصل أن ما كان خاليا عن التاء في اللغات الثلاث قيل
 جمع وقيل اسم جمع وقيل اسم جنس افرادى وقيل اسم جنس جمعي والراجح الأخير وعلى الاول قيل جمع
 كثيرة وقيل جمع قلته * واعلم * ان اسم الجمع ما ليس له واحد من لفظه أي غالبا كقوم ورهط والجمع ماله
 واحد من لفظه غالبا كرجال واسم الجنس ما وضع للماهية الصادقة بالقليل والكثير ثم ان استعمل في ذلك
 فهو اسم جنس افرادى وان استعمل في الكثير فقط فهو اسم جنس جمعي فلان تاء في قوله اسم جنس جمعي
 لان المراد اسم جنس وضعا وجمعي استعمالا تأمل ثم ان اسم الجنس الجمعي يذكّر الضمير الرجعي له ويؤنث
 قال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر * تنبيه * اسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
 غالبا نحو تمر وتمر وشجر وشجرة ومن غير الغالب يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو زنج بفتح الزاي
 وكسر ها وهم السودان وزنجي ومن غير الغالب دخول التاء على اسم الجمع نحو كوكبة * تأمل (قوله سدره)

قول مفرد) وأقول في
 الكامة ثلاث لغات
 ولها معنيان أما لغاتها
 فكامة على وزن نبتة
 وهي الفصحى ولغة
 أهل الحجاز وبها جاء
 التنزيل وجعها كلم
 كنبق وكلمة على وزن
 سدره وكلمة على وزن
 تمره ولها لغتا تميم

(قوله منقعر) أي
 منقلع عن مغارسه كما
 في الكشف ثم ان هذا
 مثال للتذكير ولم يمثّل
 للتأنيث كما في النسخ
 ومثاله كأنهم أعجاز
 نخل خاوية اه
 مصححه

بكسر السين وسكون الدال هي شجرة النبق (قوله وجمع الاولى) أي من اللغتين الاخيرتين والاولى من
 الاخيرتين أفصح من الثانية منهما (قوله كسبر) بكسر السين وسكون الدال هو شجرة النبق هذا هو
 اسم الجنس الجمعي وأما الجمع الحقيقي فهو سدس بفتح الدال وسدرات بكسر السين وسكون الدال أو بفتحها
 أو بكسرها معا وسدور اه من حواشي الأشموني (قوله وكذلك) أي ومثل كلمة كل ما الخ وقوله
 فانه يجوز فيه اللغات بيان لوجه الشبه الذي للتشبيه المستفاد من كذلك (قوله على وزن فعل) اعلم أن
 المجرى الثلاثي أقسامه العقلية اثناعشر لأن أوله مفتوح ومضموم ومكسور وثانيه كذلك ويزاد في الثاني
 السكون فاذا ضربت أحوال الأول الثلاث في أحوال الثاني الاربع خرج اثناعشر الآن عشرة منها
 كثيرة وواحد مهممل وهو فعل وواحد قليل وهو فعل اذا عامت ذلك فقول الشارح فعل أي بفتح الفاء
 وكسر العين وأما اللام فلك فتحها نظر الكونه يأتي فعلا وكسرها نظر الكونه يأتي اسما وذلك أن قوله
 وزن فعل أي من الأسماء باعتبار اللغات الثلاث الأول ومن الأسماء والأفعال في اللغة الرابعة وهي الاتباع
 فقولهم ما كان على وزن فعل فيه لغات أربع أي باعتبار الأسماء أما الأفعال فليس فيه الا اللغة الاولى
 والرابعة هكذا قرره حواشي الأشموني عند قوله * وكلمتها كلام قديوم * وذكر في باب نعم وبس
 أن فيهما أربع لغات فتح أولهما وكسره وفي كل امان يسكن الثاني أو يضم فهذا صريح في أن اللغات
 الاربع تجري في الفعل وهو الصواب وهو الموافق على ما يفيد الفيدى هنا من الاطلاق في فعل المفيد أن
 اللغات الأربع بع في الأسماء والأفعال تأمل وقولنا على وزن فعل بفتح الفاء للاحتراز عن مضمومها
 ومكسورها فأما مضمومها ففتحته أقسام أربع وهي عنق ودؤل اسم دو يسميت بها قبيلة من كنانة وهي
 التي ينسب اليها أبو الاسود الدؤلي بضم الدال وفتح الهمزة وقفل وصرد فهذه الاربع أوزان ليس فيها
 الا الاصل ما عدت عنق فانه يجوز فيه الاصل واسكان ثانيه وأما مكسورها ففتحته أربع أيضا وهي نكس وهو
 الجبان عنب وابل وحبك جمع حبيكة أي طريقة فهذه الاربع الأوزان يتعين فيها الاصل الا ابل ومثله بلز
 بمعنى ضخم فانه يجوز فيه الاصل وتسكين ثانيه وبلز بكسر الباء واللام وبالزاي المعجمة وقولنا وكسر العين
 للاحتراز عن مضمومها وساكنتها ومفتوحها نحو عضد وفلس وبطل فهذه الثلاثة يتعين فيها الاصل
 الاعضد فيجوز الاصل وتسكين ثانيه فقط وجوز بعضهم ضم الفاء من ضمة العين فقال عضد كما جاز نقل
 كسرة العين في كتف فقالوا كتف (قوله وزن فعل) انما قال وزن فعل لان ما فيه اللغات لم يشتمل على
 فعل أي على الفاء والعين واللام وانما احتوى على وازنه فان كبد امثلا محتو على الكاف وهي توازن الفاء
 من فعل وعلى الباء وهي توازن العين وعلى الدال وهي توازن اللام وليس فيه فاء وعين ولام منطوق بها
 في اللفظ فتأمل ثم يحتمل أن يراد بلفظ وزن ظاهره فهو مصدر بمعنى مماثلة مضاف لمفعوله ويحتمل أن يراد به
 المفعول أي على موزون فعل أي على شكل هو موزون فعل (قوله نحو كبد) يحتمل رفع نحو خبر المبتدا
 محذوف أي هو نحو كبدو يحتمل نصبه بفعل محذوف أي أعني نحو كبدو يجوز بعضهم في مثله أن يكون
 منصوبا على اسقاط الخافض أي في نحو كذا لكنه غير مقيس في أمثال ذلك فلا ينبغي التخرج عليه ولك
 أن يجعله مجرورا بجار حذف وبقى عمله وهو غير مقيس أيضا تأمل وقوله نحو كبدو في العبارة يقتضى اخراج
 كبدو كتف وادخال نحوهما فقط وليس مرادا بل المراد كبدو كتف ونحوهما ففيه حذف وتقديم وتأخير
 ويحتمل على بعدان اضافة نحو لما بعده للبيان (قوله اللغات الثلاث) ناقش بعضهم في تسمية هذه
 الوجوه لغات اذ للغة ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة
 عنها كما يشير اليه قولهم يجوز ردهذه الأوزان بعضها الى بعض اه فيشى وقوله اللغات الثلاث وهي فتح
 الأول وكسر الثاني وفتح الأول وكسره مع السكون فيهما وحينئذ فلا يقدر مضاف وان أر يدب اللغات فتح

وجمع الاولى كسبر
 والثانية كسبر
 وكذلك كل ما كان
 على وزن فعل نحو كبد
 وكتف فانه يجوز فيه
 اللغات الثلاث فان كان
 الوسط

النكاف وكسر اللام وفتح الكاف وكسرها مع السكون فيها مقدر مضاف أي مثل اللغات الثلاث تأمل
وأفصحها فتح وكسر ويليهما كسر وسكون ويليهما فتح وسكون (قوله حرف حلق) حروف الحلق ستة
الهمزة والهاء والحاء والعين المهملتان والغين والخاء المعجمتان (قوله لغت أربعة) وهذه اللغة تجري
في الاسماء والأفعال بخلاف الثلاث الأولى فهي خاصة بالاسماء كما تقدم التنبيه عليه (قوله نحو فخذ) قال
الجار بردي يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع كسرها لتقل حركة الخاء وفخذ بكسرتين
لكون حرف الحلق قويا فاستتبع ما قبله اه وقوله لسكون حرف الجواب عن سؤال مقدر حاصله ان
المعهود اتباع الثاني للأول لا عكسه والفخذ الجماعة من الأقارب دون البطن والبطن دون القبيلة والفخذ
العضو المعلوم قال المحشي واللغات في الفخذ بمعنى العضو أما الفخذ بمعنى الأقارب فهو باسكان الخاء فقط اه
بالمعنى والذي رأته بهامش نقلنا عن سيدي محمد الزرقاني أن اللغات الأربع في الفخذ بمعنى العضو وبمعنى
الجماعة من الأقارب وحرر (قوله وشهد) هو فعل وأما فخذ فهو اسم (قوله وأما معنيها) تثنية معنى
والمعنى يطلق على ثلاثة معان الأول ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن أن يقصد منه قصد أولم يقصد
والثالث ما يقصد من الشيء سواء كان لفظاً أو غير لفظ وهذا المعنى الثالث ذكره الجامي والأولان ذكرهما
الجرجاني ولعل المراد هنا الأول تأمل (قوله فأحدهما اصطلاحى) قدمه لانه المقصود في هذا الفن ولانه
حقيق وأما الثاني فجازى ولاجل أن يكون الختم بالأية الذي التزمه أول الكتاب بلصق المعنى الثاني بخلاف
ما لو قدمه لمز الفصل والتشبيث تأمل (قوله اصطلاحى) نسبة إلى الاصطلاح وهو لغة الاتفاق والصلح
و اصطلاحاً اتفاق طائفة على أمر معلوم بينهم وسأيت معنى اللغة في اللغة والاصطلاح (قوله وهو ما ذكرت)
أي في قوله السكامة قول مفرد (قوله والمراد بالقول) انما يقل والقول هو اللفظ الخ مع انه أخصر لان
القول يطلق على الرأي والاعتقاد وعلى النطق بالكلام (قوله اللفظ) هو لغة الطرح من اللسان وغيره
وقيل من اللسان فقط وأما من غيره كطرح الرحي فهو مجاز وأما في الاصطلاح فهو الصوت المعتمد على مخرج
من الخارج وقولهم هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية معترض بواو العطف ونحوها من
الحروف المفردة فان الشيء لا يشتمل على نفسه والصوت كيفية تحدث بمحض فضل الله من غير تأثير لتموج
الهواء وقوله اللفظ حقيقة أو حكماً ليدخل الضمير المستتر فانه كلمة في الاصطلاح ومن اللفظ حقيقة المحذوفات
كما قاله يس على الفا كهى بخلاف الضمير المستتر فانه أمر اعتبارى لا وجود له في الخارج (قوله الدال)
أي ذو الدلالة مثلثة الدال وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول الدال والثاني المدلول
ثم ان الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والافغير لفظية كدلالة الخط والعقد والنصب والاشارة (قوله على
معنى) هو لغة المقصود و اصطلاحاً الصورة الذهنية من حيث انها تقصد من اللفظ وقد يكتفى في اطلاقه عليها
بمجرد صلاحيتها للقصد وضع لفظ أم لا فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كالقول فانه وضع
لفظ الدال فكيف يصدق على القول انه لفظ دال على معنى قلت المعنى ما يقصد بالشيء وهو أعم من أن
يكون لفظاً أو غيره وقوله معنى أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً حذفت الألف لالتقاء
الساكنين وعليه فالاعراب المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله كرجل) يحتمل انه من
تممة التعريف لاجل أن تكون الدلالة بالوضع وكأنه يقول الدال على معنى دلالة كدلالة رجل في انها بالوضع
ويحتمل انه ليس من تممة التعريف لان الدال عند الاطلاق ينصرف إلى الدال بالوضع لا بالعقل ولا بالطبع
ولا تضمننا ولا التزاماً ولا مجازاً وهذا اندفع ما يقال ان قوله الدال اطلاق في موضع التقييد فكان المناسب
أن يقول الموضوع ليخرج التضمن والالتزام والمجاز كما يخرج الدال بالعقل أو الطبع تأمل (قوله وفرس) هو
غير عاقل ورجل عاقل فلذا مثل بمثلين (قوله بخلاف الخط) خبر لمبتدأ محذوف أي وهو ملتبس بمخالفة

حرف حلق جاز فيه لغة
رابعة وهي اتباع الأول
لثاني في الكسر نحو
فخذ وشهد * وأما
معنيها فأحدهما
اصطلاحى وهو
ما ذكرت والمراد بالقول
اللفظ الدال على معنى
كرجل وفرس بخلاف
الخط

الخط أو حال أي حال كون القول ملتبساً بخلاف الخط والخط هو النقوش الموضوعه لالفاظ مخصوصه بواسطة
القلم الذي هو أحد لسانى الانسان مجازاً (قوله بخلاف الخط) لم يقل فخرج الخط لان اللفظ جنس شأنه
الادخال لا الاخراج نعم ذكر بعض انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه أخرج
بكل ما دخل في الآخر كما هنا فان اللفظ يعم الدال والمهمل والدال يعم اللفظ وغيره من الدوال اربع فيخرج
بكل ما دخل في الآخر تأمل هذا في تعريف القول وكذا يقال في تعريف الكامة فان القول يعم المفرد وغيره
والمفرد يعم اللفظ والمعنى فيخرج بكل ما دخل في الآخر هكذا قيل واعترض بان وصف المعنى بالافراد مجاز
تأمل (قوله مثلاً) أدخل به الاشارة وهو الافهام باليد ونحوها ومثلها الرمز وهو الاشارة بالعينين والحاجبين
والشفتين والغمز وهو الاشارة بالحاجب والعين فالثاني أخص من الاول والثالث أخص من الاولين
وأدخل به أيضاً النصب بضم النون وفتح المهملة جمع نصبه وهى العلامات المنصوبه لفهم معانيها كالحجاب
دليلاً على القبلة والاحجار فى الارض دليلاً على حدود المزارع وأما النصب بضمين فهو ما ينصب ويعبد من
دون الله من الاصنام وفي كلام بعضهم ان النصب بضمين أو بضم فسكون كالنصب بضم ففتح بمعنى العلامات
وعليه فالنصب بضمين مشترك بين العلامات والاصنام وأما النصب بفتحين فهو التعب والاعياء قال
تعالى لا يمسم فيها نصب ويقال أيضاً على اتصاب القرنين يقال تيس أنصب وأدخل به أيضاً العقد بضم العين
وفتح القاف جمع عقدة أى عقد الاصابع وهى ما يجعل من اليد دليلاً على العدد كجعل الابهام المقبوضة الى
المسبحة المرسله دليلاً على الثلاثة والخمسين وأدخل أيضاً حديث النفس فلا يسمى قولاً ولعله اصطلاح النحاة
والفالمذكور عند المناطقة ان القول مشترك بين اللفظ وحديث النفس وقوله مثلاً مفعول محذوف أو
حال من الخط أى أذ كر مثلاً أو حال كون الخط مثلاً فالمثل بمعنى المثال وهو جزئى يذ كر لا يوضح القاعدة
وليس المراد بالمثل ما شبهه مضر به بمورده نحو الصيف ضيعت اللبن (قوله فانه وان دل الخ) خبر ان
محذوف وجمله وان دل حالية وقوله لكنه الخ استدرك على ذلك المحذوف والتقدير فانه والحال انه دل على
معنى ليس بقول فيتوهم انه لفظ فاستدرك على ذلك بقوله لكنه ليس بلفظ ويحتمل ان لكنه الخ توكيد
والتقدير فانه والحال انه دل على معنى ليس بلفظ والاول أحسن وبه يندفع ما يقال أين خبران وأين جواب
الشرط وأين المستدرك عليه فتأمل (قوله وبخلاف المهمل نحو ديز) لم يقل وخرج بقولنا الدال نحو ديز مع
ان الدال فصل لا جنس لاجل مشاكلة قوله بخلاف الخط تأمل (قوله مقاب) خبر مبتدأ محذوف أو
مفعول لفعل محذوف أى هو مقاب أو أعنى مقابوا واحترز به عن ديز اذا جعل عاماً فانه يكون دالا
ويكون قولاً وكلمة (قوله فانه وان كان الخ) فيه ما تقدم وتقديره هنا فانه وان كان لفظاً لكنه ليس بقول
فيتوهم انه دال فقال لكنه لا يدل على معنى والحاصل ان المهمل غير موضوع وغير دال وان المهمل مقابل
للموضوع لا يستعمل (قوله من ذلك) أى من الخط ومن نحو ديز وقوله ونحوه أى من العقد والنصب
والاشارة وحديث النفس الداخلة بقوله فيما سبق مثلاً (قوله والمراد بالمفرد) لما كان المفرد يختلف
 باختلاف أبو ا به قال والمراد الخ ولم يقل والمفرد ما لا يدل الخ مع انه أخصر واعلم ان المفرد فى هذا الباب أى باب
الكامة والكلام ما لا يدل الخ وفى باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا من الاسماء الخمسة وفى باب المبتدأ
والخبر ما ليس جملة ولا شبيهها وفى باب لا والمنادى ما ليس مضافاً ولا شبيهها بالمضاف (قوله ما لا يدل جزؤه الخ)
سواء كان له جزء أم لا لانها سالبة تصدق بنى الموضوع فاشتمل التعريف على أربعة أقسام الاول ما لا جزء
له كهمزة الاستفهام الثانى ماله جزء ولا معنى له كز يد الثالث ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن
ليس بمقصود كعبدا لله عاماً فكل من جزأيه يدل على معنى لكن غير مقصود اذا المقصود بعبدا لله الذات
دون معنى عبدا لفظ الجلالة والرابع ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو حيوان ناطق اذا جعل

مثلاً فانه وان دل على
معنى لكنه ليس بلفظ
وبخلاف المهمل نحو
ديز مقاب ز يد فانه
وان كان لفظاً لكنه
لا يدل على معنى فلا
يسمى شئ من ذلك
ونحوه قولاً والمراد
بالمفرد ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه

عاما فان كلاما من جزأيه يدل على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة غير مقصودة هكذا قرر الحواشي على
 القطر والحق ان الثلاثة الاخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العامية لان عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد
 فلا دلالة في الجميع فتكون الاقسام الاربعه مرجعها الى قسمين ماله جزء ومالا جزء له بقي هنا أمور * الاول
 ان هذا التعريف اتبع فيه ابن الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لاصطلاح النحاة لان المفرد عند
 النحاة المفروق به بلفظة واحدة بحسب العرف والمركب بخلافه وعليه فعبد الله عاما مركب عند النحاة
 لان نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب قد يشتمل على اعرابين بخلاف نظر
 المناطقة فانه للمعاني أولو بالذات وللألفاظ ثانيا وبالعرض وقولنا قد يشتمل الخ أي وقد لا يشتمل كعبدك
 الثاني ان قوله ما لا يدل الخ يصدق على زيد قائم فان الزاي من زيد لا تدل على بعض المعنى والجواب ان
 اضافة جزء في تعريف المفرد للعهد الذهني وهو انه يراد به الحقيقة في ضمن فرد غير معين فهو نكرة
 في سياق النفي فتعم فالمراد ما لا يدل أي جزء من أجزاءه على جزء المعنى فخرج نحو زيد قائم فان من أجزاء اللفظ
 مجموع زيد وهو يدل على جزء المعنى أو يقال قوله ما لا يدل جزؤه أي القريب فخرج ما ذكر لان زيد دال
 ويصير داخل في المركب لانه يكفي فيه أن يدل جزء على جزء المعنى * الثالث قال المحشي الفيشي ان قوله
 ما لا يدل جزؤه الخ لا يشمل الحيوان الناطق اذا جعل عاما مع انه مفرد وجزؤه يدل على جزء المعنى وجوابه
 ان قوله ما لا يدل الخ أي دلالة مقصودة فدخل الحيوان الناطق فانه لا يدل جزؤه على جزء المعنى دلالة
 مقصودة بل يدل دلالة غير مقصودة لان المقصود دلالة مجموع اللفظ على مجموع المعنى هكذا قاله المحشي الفيشي
 وأورد عليه بان التحقيق ان الحيوان الناطق اذا جعل عاما صار بمنزلة زيد فأجزؤه لا تدل على جزء المعنى
 أصلا فلا يرد الاعتراض الثالث من أصله وقوله جزء بضم الزاي وسكونها وبهما قرئ في السبع (قوله
 كما مثلنا) أي كما مثلنا الذي مثلنا به من قولنا الخ فاموصول اسمي وعائنه محذوف (قوله وهي حروفه
 الثلاثة) وهي ره جهله بالنسبة للرجل وفه ره سه بالنسبة للفرس (قوله مما دلت عليه جلته)
 أي فان جملة أجزاء رجل تدل على الذكّر البالغ من بني آدم وجملة أجزاء فرس تدل على حيوان صاهل وأجزاء
 كل منهما لا تدل على شيء من ذلك المعنى بل ولا تدل على شيء أصلا لان حروف رجل التي تركب منها مهمة
 لا يدل شيء منها على معنى فتأمل وقولنا أجزاء رجل تدل على الذكّر الخ يخرج الجن فان ذكر الجن لا يقال له
 رجل وأما قوله تعالى وأنه كان رجالا من الانس يعوذون برجال من الجن فهو من باب المشاكلة وهو أن يذكر
 الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته (قوله بخلاف قولنا) خبر لمحذوف أي وهو أي المفرد ملتبس بخلاف
 قولنا وأحال كونه بخلاف الخ (قوله غلام زيد) أي اذا لم يجعل عاما والا كان مفردا عند المناطقة لا عند
 النحاة كما تقدم (قوله فانه مركب) وهو ما دل جزؤه على جزء معناه أي ما دل وضعه لكن هذا التعريف
 يشمل الفعل نحو ضرب فانه يدل جزؤه وهو المادة على جزء المعنى وهو الحدث وجزؤه الآخر وهو الهيئة
 يدل على الزمن مع ان الفعل من قبيل المفرد عند المناطقة والنحاة وجوابه ان المراد الجزء المسموع والهيئة
 ليست جزءا مسموعا فلا تعتبر وإنما الاعتبار بالمادة وأجزاء المادة لا تدل على شيء من المعنى تأمل ﴿ تنبيه ﴾
 المركب ما خوذ من التركيب وهو ضم شيء لشيء سواء كان على وجه الثبوت أم لا بخلاف البناء فانه ضم شيء
 لشيء على وجه الثبوت فيبينهما عموم مطلق قررره بعض الاشياخ (قوله فان كلا) أي كل واحد من جزأيه
 أي من الجزأين المنسوبين لغلام زيد من نسبة الاجزاء لكلاهما (قوله دال على جزء الخ) حاصله ان
 معنى غلام زيد ذات مملوكة تزيد وغلام يدل على الذات المملوكة وهي جزء المعنى وزيد يدل على الذات
 المملوكة وهي جزء المعنى أيضا (قوله جملة غلام الخ) أي جملة هي غلام زيد فالإضافة للبيان (قوله
 لغوى) نسبة للغة وهي لغة اللهج في الكلام يقال لغا في الكلام اذا لهج به واصطلاحا ألفاظ مخصوصة

كما مثلنا من قولنا رجل
 وفرس ألا ترى أن
 أجزاء كل منهما وهي
 حروفه الثلاثة اذا انفرد
 شيء منها لا يدل على
 شيء مما دلت عليه جلته
 بخلاف قولنا غلام زيد
 فانه مركب لان كلاما من
 جزأيه وهما غلام
 وزيد دال على جزء
 المعنى الذي دلت عليه
 جملة غلام زيد والمعنى
 الثاني لغوى

موضوعه لعان مخصوصه والاصح ان واضعها الله تعالى اه دلجوني ﴿تنبيه﴾ هذا المعنى مجازا ما مرسل
 أو استعارة مصرحة فان لوحظ انه من باب تسمية الكل باسم جزئه فهو مجاز مرسل والعلاقة الجزئية وان
 أر بد تشبيه الكلام بالكلمة بجامع ارتباط الاجزاء بعضها ببعض في كل لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض
 حصلت له وحدة واستعيرت الكلمة له فهو استعارة مصرحة ولا يحتاج هنا لتسكينه في تخصيص اسم الجزء
 نظير ما قالوا في رقبة لان الكلمة للاجزاء لا لمخصوص من الاجزاء بخلاف الرقبة فاسم جزء مخصوص من
 الكلمة وبين هذا المعنى الثاني والمعنى الاول التباين لان الاول قول مفرد وهذا جملة فأكثر خلافا لمن توهم
 أن بينهما عموم وخصوصا مطلقا (قوله وهو الجمل المفيدة) هذه جملة معرفة الطرفين ففقد الحصر ففاده
 ان المعنى اللغوي محصور في ذلك وليس كذلك بل الكلمة في اللغة معناها القول المفرد أيضا والجواب ان قوله
 وهو أى المعنى اللغوي الذى هو مجازى محصور في الجمل المفيدة وأما إطلاقها لغة على القول المفرد فهو حقيقة
 فتحصل ان معناها الحقيقي في اللغة مساو للمعنى الاصطلاحي ولذا سكت الشارح عنه بقى شئ آخر وهو ان قوله
 الجمل يقتضى انها لا تطلق لغة مجازا على جملة واحدة وليس كذلك وجوابه ان ال للجنس فتبطل الجمعية ويصير
 صادقا بالواحد والمتعدد قال يس على الفا كهى و به تعلم ان قول صاحب الكشاف الفرق بين لام الجنس
 داخلة على المفرد وبينها داخلة على الجمع ان الاول صالح لان يراد به الجنس الى أن يحاط به وأن يراد بعضه الى
 الواحد منه وان الثانى صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى واحد اه بالمعنى غير مسلم لانه
 يصح أن يراد من الجمع الواحد عند جعل ال للجنس تأمل والجمل جمع جملة وهى كل مركب اسنادى أفاد أم لا
 والمراد لفظ مركب اسنادى ليخرج الخط الدال على جملة فلا يقال له في اللغة كلمة وإنما يقال له خط (قوله
 المفيدة) لافهومه وقول الشيخ الغنيمي اذا جعلنا المجاز في المعنى اللغوي استعارة اقتضى أنه يشترط
 في الجملة الافادة اذا الارتباط لا يكون في غير المفيد غير مسلم لان وجه الشبه هو الارتباط الذى هو في المشبه به
 أم ولا فائدة في الكلمة وإنما الارتباط بين حروفها فتأمل قاله يس على الفا كهى (قوله اشارة) خبر
 لمخدوف أى هذا اشارة أى هذا مراد منه قول القائل الخ أى ان الضمير راجع لقول القائل رب الخ فيكون
 المراد من الكلمة هاتلك الجملة لان الخبر عين المبتدأ في المعنى و بقولنا أى هذا مراد الخ اندفع ما يقال ليس
 في الكلام اسم اشارة وإنما في الكلام ضمير فكان المناسب أن يقول راجع الى قول الخ تأمل (قوله
 الى قول القائل) أى من الكفار (قوله رب) منادى حذف منه باء النداء وهو منصوب وعلامة نصبه
 فتحة مقسرة على ما قبل باء المتكلم المخدوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ورب مضاف
 والياء المخدوفة مضاف اليه في محل جر (قوله ارجعون) فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل
 والواو فيه للتعظيم أو الخطاب للملائكة القابضين روحه أو انه بمنزلة تكرر بالفعل كأنه قال ارجعنى ارجعنى
 تأكيدا ولم يقل ارجعنى جر يا على عادة العرب من خطاب الواحد بالجمع تعظيما وهو جائز في السعة (قوله فيما
 تركت) أى من الايمان أى لعل آتى به في المال وقيل في الدنيا (قوله فيما تركت) أى فيكون العمل
 الصالح وهو الشهادتان في مقابلة ما تركت (قوله وكلا) أى من حيث هى لا الواقعة في الآية (قوله
 في العربية) أى في اللغة العربية (قوله على ثلاثة) أى كائنة على ثلاثة وهذا خبر أول وقوله حرف
 ردع الخ خبر ثان فهو من تعدد الخبر ويحتمل على بعد ان قوله حرف الخ بدل من ثلاثة والمعنى كلا
 على ثلاثة الخ كلا على وجه حرف الخ أى آتية على ذلك الوجه من اتيان الموصوف على الصفة أى كلا
 متصفة بانها حرف ردع الخ ولا تنقل دالة على حرف ردع لانها حرف ردع تأمل (قوله حرف ردع) أى
 حرف دال على الردع فهو من اضافة الدال للدلول وقوله وزجر تفسير للردع والزجر طلب الكف عن
 الفعل بشدة وتقع حينئذ بعد الخبر كافي الآية و بعد الطلب نحو اضرب زيدا فيقول كلا و بعد الاستفهام

وهو الجمل المفيدة قال
 الله تعالى كلا انها كلمة
 هو قائلها اشارة الى
 قول القائل رب
 ارجعون لعل أعمل
 صالحا فيما تركت * وكلا
 في العربية على ثلاثة
 أوجه حرف ردع وزجر

(قوله) بمعنى حقا) أى وحرف بمعنى حقا خلافاً للمكي حيث زعم أنها اسم كما أن حقا اسم (قوله) وبمعنى
 (أى) أى وحرف بمعنى أى بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى نعم فهى حرف جواب (قوله) فالاول (أى
 حرف الردع (قوله) كفاي هذه الآية) أى قوله كلا أنها كلمة الخ (قوله) أى اتته) أى أطلب منك
 الانتهاء والانكشاف ولا شك أن طلب الانتهاء هو عين الردع لان الردع هو طلب الكف الذى هو الانتهاء
 فهو تفسير حقيقى وقول الفيشى تفسير للمقصود لان الانتهاء معنى الارتداع لامعنى الردع فيه نظر لان قوله
 اتته معناه طلب الانتهاء لانه أمر وطلب الانتهاء هو الردع والحاصل أن يقال ردعته أى طلبت منه الردع أى
 الكف أى الانتهاء فارتدع أى فانكف فلا انتهاء أثر الردع وطلب الانتهاء عين الردع تأمل (قوله) أى اتته
 فان قلت الظاهر ان كلا اسم فعل بمعنى ارتدع كما أن عليك اسم فعل بمعنى الزم فى المانع من ذلك قلت المانع
 عدم استقلالها بإفادة الارتداع واختلاف فيها فقيل إنها بسيطة وقيل مركبة من كاف التشبيه والنافية
 وشددت لتقوى المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكامتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا دليل عليها (قوله)
 عن هذه المقالة) أى عن مثلها لان الانتهاء عما وقع لا يعقل (قوله) المقالة) أى قال رب ارجعون لعلى
 أعمل صالحا فإتركت (قوله) فلا سبيل) علة لقوله اتته (قوله) ليطنى) أى ليتجاوز الحد فى المعاصى
 (قوله) اذ لم يتقدم) علة لمخوف أى وليست للردع لانه لم يتقدم الخ وليس علة لكونها بمعنى حقا لان عدم
 تقدم ما يزرعنه لا ينتج كونها بمعنى حقا بل يصدق بكونها بمعنى أى ويحتمل انه علة لقوله بمعنى حقا فى
 عبارته حذف والتقدير اذ لم يتقدم الخ أى ولم يوجد قسم تأمل (قوله) كذا قال قوم) أى الكسائى
 وتلميذه ابن البارى وقوله كذا قال الخ تبرأ منه ولذلك عقبه بقوله وقد اعترض الخ (قوله) ذلك
 أى جعل كلا بمعنى حقا واسم الاشارة نائب فاعل اعترض وقوله بان الخ تصوير للاعترض وحاصله لو كانت
 كلا بمعنى حقا لفتح بعدها همزة ان لكن التالى باطل فيبطل المقدم (قوله) ألا) بتخفيف اللام وقوله
 بمعناها أى بمعنى حقا ولكنى راجعت المعنى فلم أجده فيه أن ألا تأتى بمعنى حقا وتكون الهمزة بعدها
 مفتوحة والذى فى المعنى أن أما بمعنى حقا وعبارته وأما بالتخفيف والفتح على وجهين أحدهما أن تكون
 حرف استفتاح الى أن قال والثانى أن تكون بمعنى حقا وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهى
 حرف عند ابن خروف وقيل اسم اذا علمت ذلك فقوله ألا صوابه أما فتأمل (قوله) بان حقا تفتح الخ)
 كقوله * أحقا أن جبرتنا استقلوا * (قوله) التى يستفتح الخ) أى يتبدأ بها وهذا بيان لمحلها وأمامها
 فهو التنبيه * واعلم ان حقا منصوب على الظرفية أى فى حق وقيل مصدر يحق وأن وصلتها فاعل
 (قوله) والاولى الخ) فيه اشارة الى أنه يمكن الجواب عن قوله وقد اعترض بان الخ وحاصل الجواب انها انما لم
 تفتح أن بعدها اذا كانت بمعنى حقا لانها حرف لا يصلح للخبرية بخلاف حقا وبانه لا يلزم من كونها بمعنى
 حقا أن تعطى ما يعطاه حقا لان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله) أن تفسر كلا فى الآية) أى
 فى قوله كلا ان الانسان ليطنى وقال الزمخشري كلا ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه (قوله) وتلك
 تكسر) اسم الاشارة عان على ألا التى يستفتح بها الكلام وأنت خير بان تلك اشارة للبعيد وألا التى
 يستفتح بها قريبة فى العبارة فكان المناسب أن يقول وهذه الخ وجوابه أنه نزلها منزلة البعيد لانها من
 اللفظ وهو عرض ينقضى بمجرد النطق تأمل (قوله) والثالث الخ) فهى بمنزلة أى فتكون لتصديق المخبر
 واعلام المستخبر واعد الطالب وتكون مع القسم (قوله) أى والقمر) أى نعم أقسم بالقمر والمولى يقسم
 بما شاء والنهى عن القسم بغير الله وصفاته محمول على غير الله (قوله) كذا قال النضر الخ) أتى به للتبرى
 اشارة الى انه يجوز فى الآية ان تكون للردع وقد جوز الزمخشري فقال يجوز ان يكون ردعاً لمن ينكر أن
 تكون احدى الكبر فالردع لا يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها هكذا افاده الدمامينى

وبمعنى حقا وبمعنى أى
 فالاول كفاي هذه الآية
 أى اتته عن هذه المقالة
 فلا سبيل الى الرجوع
 والثانى نحو كلان
 الانسان ليطنى أى
 حقا اذ لم يتقدم على
 ذلك ما يزرعنه كذا
 قال قوم وقد اعترض
 على ذلك بان حقا تفتح
 أن بعدها وكذلك ألا
 التى بمعناها فكذلك
 ينبغى فى كلا والاولى
 أن تفسر كلا فى الآية
 بمعنى ألا التى يستفتح
 بها الكلام وتلك
 تكسر بعدها ان نحو
 ألا ان أولياء الله لا خوف
 عليهم والثالث قبل
 القسم نحو كلا والقمر
 معناه أى والقمر كذا
 قال النضر

وان كان المصنف مشى في المعنى على كلام النضر فقال وقد يتمتع كونها للزجر نحو كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده اه (قوله النضر) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة (قوله ابن شميل) بضم الشين وفتح الميم (قوله وان حرف توكيد الخ) أي فهي حرف توكيد ونصب ورفع وانما سكت المعربون عن الرفع لانه محل خلاف أو لاكتفاء (قوله باتفاق) أي من البصريين والكوفيين بدليل ما بعده (قوله خلافا للكوفيين) أي أخالف خلافا للكوفيين واللام للتبيين كفاي سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا لهم او إذا خلاف فيكون حالا والكوفيون هم النحاة المنسوبون للكوفة بلدمعرفة (قوله الى المقالة) أي قول ربارجعون (قوله صفة للكلمة) أي لان الجملة قائمة مقام المنكر المفرد فصح كونها صفة للنكرة واندفع ما يقال ان الجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير فكيف تكون صفة للنكرة والواجب المطابقة بين الصفة والموصوف في التنكير والتعريف تأمل (قوله وكذا شأن الجمل) أي وشأن الجمل الخبرية بعد النكرات مثل ذا أي مثل جملة هو قائلها الواقع بعد نكرة في كونه صفة وأراد بالجمل ما عدا جملة هو قائلها فيغاير المشبه المشبه به واحترز بالخبرية من الانشائية نحو جاء رجل اضربه فليست صفة لان الجملة الانشائية يتمتع وقوعها نعتا كما قال ابن مالك

وامنع هنا يقع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر نصب

ونحو * جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط * أي مقول فيه هل رأيت وقوله بعد النكرات أي المحضة أما المحتمل للتنكير والتعريف كقوله تعالى كمثل الجار يحمل أسفار فيحتمل ان الجملة صفة نظر المعنى وحال نظر اللفظ (قوله وأما بعد المعارف الخ) وأما قوله يا حلما لا يعجل فقال ابن السيد الجملة صفة مع انها واقعة بعدمعرفة بالتداء فهو يشكك على القاعدة والجواب ان الجملة صفة حلما قبل ندائه لأنها لو كانت صفة له بعد النداء للزم عليه ان الجملة صفة للمعرفة لأن النداء معرفة بالتداء وانما نصب حلما لانه شبيه بالضاف لاتصاله بصفته وقال المصنف جملة لا يعجل حال من الضمير المستتر في حلما وحلما منصوب نحو ياطالعا جبلا تأمل (قوله وهي اسم الخ) الضمير ان عاد الى لفظ الكلمة ورد عليه ان لفظها لا يكون اسما وفعلا وحرفا والالزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان لفظها اسم فكيف ينقسم الى الثلاثة وان عاد الى معناها ورد عليه ان المعنى ليس بمؤنث فكان الواجب ان يقول وهو أي معنى الكلمة والجواب اننا نختار الاول والتقدير وهي أي الكلمة أي لفظها باعتبار معناها اسم الخ فصح التأنيث وصح التقسيم الى الثلاث نعم ذكر بعضهم ان الضمير اذا كان مفاد مذكرا وخبره مؤنثا أو بالعكس فالأحسن مراعاة الخبر فكان الاولى أن يقول وهو بالتندكير مراعاة للخبر لا بالتأنيث مراعاة للفظه كلمة فان قلت الاقسام الثلاثة ألفاظ فكيف يخبر بها عن الكلمة باعتبار معناها قلت ان معنى الكلمة هو ما يقصد منها وما يقصد منها ألفاظ وهي اللفظ المفرد الدال على معنى فصح الجمل وهذا من باب تقسيم الكل الى جزئياته لصحة جعل المقسم على كل واحد من الاقسام فان قلت قوله وهي اسم الخ يفيد ان الكلمة هذه الثلاثة معالان الواو لطلق الجمع فيكون نحو ذهب زيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف وليس كذلك وأجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشيء الى أجزائه وقد علمت انه من قسمة الشيء الى جزئياته قال الرضي فلو أتى بأو أو بما كان أقعد و ذكر ابن مالك ان الواو أحسن في التقسيم من أولان مفهوم الكلمة منقسم الى الثلاثة لاني أحدها لان القول المفرد اذا انضم له الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم والمفاهيم هنا ألفاظ لامعان تأمل وقوله وهي اسم الخ جواب سؤال مقدر تقديره قد عرفت الكلمة والتعريف للحقيقة والحقيقة لا بد لها من أفراد فما أفرادها فأجاب بقوله وهي الخ والواو للاستئناف لا للعطف فلا ينافي ما تقرر في فن البيان من ان الجملة الواقعة جواب سؤال

ابن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف توكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائلها جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على انها صفة لكلمة وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف فهي أحوال كجاء زيد يضحك ثم قلت (وهي اسم وفعل وحرف) وأقول

لا تصد بالعاطف لوجوب الفصل أى ترك العاطف (قوله اسم) قدمه لشرفه لأنه يخبر به وعنه وقوله
 وفعل قدمه على الحرف لأنه أشرف منه لأنه يخبر به بخلاف الحرف فلا يخبر به ولا عنه فرتبة الحرف
 التأخير وان كان الحرف فى اللغة الطرف وهو يحصل بتقديمه لكن منع من التقديم أشرفية غيره
 تأمل (تنبيه) نكر الاسم والفعل والحرف لعدم تقدم ذكرها ولكونها ليست فى مقام التعريف
 وعرف الكلمة لأنها فى مقام التعريف الذى لبيان الماهية (قوله الكلمة جنس النخ) قال الرازى
 لا يصح أن تكون الكلمة جنسا للأنواع الثلاثة لأنها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه
 الثلاثة بفصل وجودى مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدى وهو كون مفهومه غير مستقل
 بالمفهومية والاسم يمتاز عن الفعل بقيد عدى وهو كونه غير دال على زمان معين اه وحاصله أن
 الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا اذا عنى بالجنس القدر المشترك بين هذه الثلاثة
 حينئذ يستقيم اه من التصريح وقال الدجوني كون الكلمة جنسا ظاهرا فانها مقولة على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة وكذا كون ما تحتها أنواعا ظاهرا فان الاسم مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
 وكذا الفعل والحرف اه وفى كلام السيد ماثو يد كلام الدجوني وان الماهيات الاعتبارية لا يشترط
 فى ميمها ان يكون وجوديا وانما الاشتراط فى الماهيات المتأصلة فى الوجود وسأيت ذلك قريبا (قوله
 وهى الثلاثة لا غير) أنت خير بأن قوله وهى الثلاثة جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فقوله لا غير
 تأكيد وفى بعض النسخ هذه الثلاثة بخلاف قوله وهى وتلك النسخة ظاهرة وحينئذ يحتاج لقوله لا غير
 وقوله لا غير أى ليس غيرها موجودا أو ليس هناك غيرها أو أفاذا المصنف بقوله لا غير الرد على من جعل
 قول الفقهاء لا غير لخوارج الصواب ليس غير تأمل (قوله أجمع على ذلك من يعتد النخ) أى أجمع
 على جعل الأنواع ثلاثة من يعتد الخ وهذا رد على جعفر بن صابر الذى زاد ارباعا وسماه خالفة بكسر اللام
 وعنى به اسم الفعل وقوله من يعتد به وهو نخاة البلدين واختلف هل اجماع أرباب العقول حجة
 أو ليس بحجة وأما اجماع العرب فهو حجة و يعلم ذلك بالوقوف عليه بان يتكلم عربى بشئ ويبلغهم
 ويسمونه عليه (قوله قالوا دليل الخ) أتى بالتبرى لما تسمعه من المناقشات فى ذلك (قوله دليل
 الحصر) رد على ما يتوهم من بعض العبارات انه دليل للتقسيم كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف
 لأنه لا يتخلو الخ ووجه الرد أن التقسيم تصور والتصور لا يستدل عليه نعم التقسيم يستفاد منه الحصر
 فهو دليل للحصر فتأمل (قوله ودليل الحصر الخ) أى الدليل العقلى وأما النقلى فهو الاستقراء
 الناقص لان هذه الامور ظنية يكتفى فيها بذلك لان الاستقراء الناقص يفيد غلبة الظن لا العلم لجواز
 أن يكون أكثر من ذلك (قوله أن المعانى ثلاثة ذات الخ) أراد بالذات ما قابل الحدث فيشمل البياض
 والسواد والزمان والمكان فان هذه دالة على ذات بمعنى مقابل الحدث و به اندفع ما يقال لان سلم حصر
 المعانى فى الثلاثة وعبارة اما ان يراد بالمعنى ما يمكن ان يعنى من اللفظ فيعم الحادث والقديم والذات
 والصفات وحينئذ فلا ينحصر فى الذات والحدث والرابطة واما ان يريد بالمعنى المعلومات الممكنة وهى
 منحصرة فى الجواهر والاعراض المعبر عنهم بالذات والحدث وحينئذ لا يصح قوله ورابطة (قوله ورابطة)
 المناسب و ربط أى تعلق لان الكلام فى المعانى والرابطة هو اللفظ لا المعنى تأمل (قوله ورابطة للحدث
 بالذات) يرد عليه قولك هل زيد أخوك فان هل رابطة للاخ بز يدفهى بين اسمين لا بين اسم وفعل
 حتى تكون رابطة للحدث بالذات والقول بأن الاخ معناه ذات ثبت لما الاخوة والاخوة حدث ر بطته
 بالذات غير مخلص من الاشكال لان المؤلف قال والحدث الفعل فهو قد حكم بأن الحرف رابط للحدث
 المدلول عليه بالفعل لا مطلق حدث تأمل (قوله فالذات الاسم) أى فالذات على الذات الاسم وكذا ما بعده

الكلمة جنس تحت
 هذه الأنواع وهى
 الثلاثة لا غير أجمع على
 ذلك من يعتد بقوله
 قالوا دليل الحصر أن
 المعانى ثلاثة ذات
 وحدث ورابطة للحدث
 بالذات فالذات الاسم
 والحدث الفعل

وفي بعض النسخ فلذات الاسم أي فالموضوع للذات الاسم وكذا ما بعده وهذه النسخة ظاهرة بتقدير الموضوع بخلاف الأولى فلا تستقيم الابتعاد على الذات وقوله فالذات الاسم يرد عليه القيام فانه اسم ومدلوله الحدث لا الذات وكذا يرد على قوله والحدث الفعل فان القيام دال على الحدث وليس فعلا وقوله والرابطة الحرف تقدم انه يرد عليه هل أخوك زيد فلم يتم حصر المعاني في الثلاثة ولا حصر الاسم في الذات ولا حصر الفعل في الحدث ولا حصر الحرف في الرابطة وأيضاً أسماء الشروط والاستفهام روابط وليست حروفاً تأمل (قوله وان الكلمة) عطف على قوله ان المعاني الخ فهو دليل ثان عقلي أيضاً (قوله وان الكلمة ان دلت الخ) لا يسلم ان ما دل على معنى في غيره منحصر في الحرف ألا ترى ان اسم الاستفهام يدل على معنى في غيره وهو اسم ولا يسلم ان ما دل على معنى في نفسه ودل على زمان محصل منحصر في الفعل ألا ترى ان لفظ ماضٍ ومستقبل اسم مع انه دل على زمن معين ولا يسلم ان ما دل على معنى في نفسه ودل على غير زمان منحصر في الاسم ألا ترى ان نعم وبس فعلان مع انهما لا يدلان على الزمان تأمل وستأتي أجوبة ذلك عند التعريف للاسم والفعل والحرف (قوله ان دلت على معنى في غيرها) أي بضميمة غيرها قال شيخ الاسلام ولا يرد على ذلك ان بعض الحروف قد يفهم معناه عند سماعه كليت لان فهم معناه ليس من دلالة بل لالف سابق وقال السيوطي في النكت دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وان كانت مشهورة بين النحاة الا ان ابن النحاس نازع فيها وزعم انه دال على معنى في نفسه لان المخاطب بالحرف اما ان يفهم موضوعه لغة أم لا فان لم يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على انه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى كما اذا خوطب بهل من يعرف انها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فاذا عرفت ان الحرف له معنى في نفسه فالفرق بينه وبين الاسم والفعل ان فهم معناه في التركيب أتم من فهمه في الافراد بخلافهما قال المؤلف في بعض تعاليقه على التسهيل نحن قاطعون بأن نحوليت يفهم منها معنى التمني بمجرد النطق كما في المنصوص من الاسماء والافعال وبأن من يفهم منها أحد معانيها لا يعينه كما في المشترك من الاسماء والافعال فلا يتم كون معنى الحرف في غيره وأيضاً يلزم عليه ان أسماء الشروط وأسماء وحروف لأن من تدل على العاقل وعلى الشرط فباعتبار الشرط حرف دلالتها على معنى في غيرها و باعتبار العاقل اسم دلالتها على معنى في نفسها وقس الباقي ثم أجاب المؤلف أعني ابن هشام عن بحثه الأول بأن المراد بدلاتها على معنى في غيرها دلالتها على معنى باعتبار ذلك المعنى بأمر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة دلت من على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل الخروج منه ولم تدل على حقيقة الابتداء نفسه كما دل عليه الابتداء في قولك أعجبتني الابتداء عن بحثه الثاني بأن الكلام في الوضعي لا التضمني ومعنى من الوضعي هو العاقل فقط انتهى كلام السيوطي ملخصاً (قوله وان دلت على معنى في نفسها) هذا بظاهره يقتضى قيام التسميات بالألفاظ الدالة عليها وذلك محال لأن ذات زيد لم تقم بلفظه يده وكذا ذات الحدث والزمان لم تقم بلفظها نحو قام وجوابه ان المراد بدلاتها على معنى في نفسها أنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الى انضمام غيرها ولا يرد فوق وتحت ونحوهما مما لا يستعمل الا مضافاً لأن التوقف على الاضافة انما هو لتعيين المعنى لأصله الذي هو العلو والسفل (قوله دلت) من الدلالة لا من الدلال وهو ما يفعله الانسان كما أنه مخالف وليس بمخالف اه مدابني (قوله فان دلت على زمان محصل) أي معين يرد عليه الفعل المضارع فانه محتمل الحال والاستقبال فلا يدل على زمان معين وجوابه ان قوله فان دلت الخ أي وضعاً والمضارع يدل على زمن معين بحسب وضعه وخرج نعم وبس وخرج اسم الفاعل وقوله محصل بفتح الصاد وسيأتي الجواب عن ذلك في التعاريف (قوله والافهية الاسم) فيه شرط مقدر والتقدير وان لا تدل

والرابطة الحرف
وأن الكلمة ان دلت
على معنى في غيرها
فهى الحرف وان دلت
على معنى في نفسها فان
دلت على زمان محصل
فهى الفعل والافهية
الاسم

على زمان معين فهي الاسم وقوله فهي الاسم جواب الشرط ووقع للمصنف ان شخصا سأله عن نظير هذه العبارة وهي قوله تعالى الاتصروه فقد نصره الله فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منفصل فأجاب المصنف بقوله متصل بالجهد منقطع عن العلم والفضل كما في معنى اللبيب فقد خفي عليه ان مثل هذا التركيب فيه ان مدغمة في لا وان فعل الشرط الذي هو الفعل المضارع مجزوم بحذف النون وجواب الشرط فقد نصره الله (قوله قال ابن الحجاز) أي في كتابه المسمى بالنهاية (قوله لان الدليل الخ) فيه أن هذا أمر تقلي فلا ينبغي أن يثبت بالاستدلال العقلي والجواب انه ليس غرضه الاستدلال بل بيان المناسبة التي لاجلها فعلا وذلك (قوله ولكل الخ) خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدره على الالف المحذوفة (قوله معنى في الاصطلاح) أي معنى مبين ببعض الالفاظ المصطلح عليها وقدمه لانه المقصود وقوله ومعنى في اللغة أي معنى مبين ببعض الالفاظ الموضوعه لمعانيها أو المراد معنى معدود داله في الالفاظ المصطلح عليها أو في الالفاظ اللغوية (قوله فالاسم) الفاء للفصيحة واختلف فيها فقيل ما أفصحت عن شرط مقدر كما هنا وقيل ما أفصحت عن مقدر غير الشرط وقيل ما أفصحت عن شيء مقدر أعم من ان يكون شرطاً أم لا كما في قوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت (قوله في الاصطلاح) في محل نصب على الحال من الاسم أي حالة كونه في الاصطلاح أي المصطلح عليه أي الالفاظ المتفق فيما بينهم على استعمالها في معان مخصوصة غير اللغوية وهو حال من المضاف اليه لان المبتدأ والتقدير فتفسير الاسم في الاصطلاح فنوالحال هو المضاف اليه وحذف المضاف لدلالة المقام اذ هو بصدد التفسير والبيان و يمكن أن يكون حالا من ضمير منصوب محذوف أي أعني في الاصطلاح والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر ولا يصح جعله حالا من ضمير بدل المستر لان ما موصولة أو موصوفة وتقدم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف تمتنع والاحسن ان قوله في الاصطلاح متعلق بالثبوت الدال عليه المبتدأ والخبر فكانه قال وثبوت الخبرية في الاصطلاح (قوله فالاسم في الاصطلاح الخ) هذا حده وستأتي علامته في المان وهو مشتق عند البصر بين من السمو وهو العلو وعند الكوفيين من السمته وهي العلامة وحكمه الاعراب وما جاء منه مبنياً فهو على خلاف الاصل وينقسم الى مضمهر ومبهم لانه اما ان يصلح لكل جنس أو لا الاول المبهم والثاني اما ان يكون كناية عن غيره أو لا الاول المضمهر والثاني المظهر فعلمت من ذلك ان الاسم له حد وعلامة واشتقاق وحكم وتقسيم وقد علمتها (قوله فالاسم الخ) هذا التعريف قد علم من الدليل الثاني للحصر لكن صرح به هنا لانه لم يكن المقصود منه فيما سبق الحد بل المقصود منه دليل الحصر (قوله مادل الخ) اشتمل الحد على كلمة السلب ولا تتقوم الماهيات بالعدم قال ابن هشام في تعليقه على التسهيل والجواب ان هذا التعريف ليس بحقيقي لان امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال وأيضا الاسم امتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقي يكون مركبا منهما وقال السيد انما يكون ذلك في حدود الحقائق لمتأصلة في الوجود وأما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بل لازم فيها بل كما ذكر في تعريفها فهو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية غير ذلك وفي التعريف أمور * الاول ماسبق من انه علم مما سبق ومن انه ليس بحقيقي * الثاني ان في قوله ما ابهاما والحدود تصان عن مثل ذلك فلو قال كلمة أو لفظ كان أقرب والجواب انه سوغ ذلك الاعتماد على ما تقدم في دليل الحصر * الثالث ان التعريف يصدق على حيوان ناطق تعريفاً للإنسان وعلى الخط والاشارة وبقية الدوال الاربع وليس شيء من ذلك اسما لكونه ليس كلمة والجواب ان المراد بما كلمة فخرج الحد لانه مركب وخرج الدوال لانه ليست لفظا * الرابع ما قدمناه في الظرفية في قوله في نفسه * الخامس الاجمال لا يحسن في الحدود * السادس دخول المضارع في التعريف فانه غير مقترن باحد الازمنة

قال ابن الحجاز ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لان الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ولكل من هذه الثلاثة معنى في الاصطلاح ومعنى في اللغة فالاسم في الاصطلاح مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة

لانه مشترك بين الحال والاستقبال على الصحيح كأن مثل الصبوح والغبوق داخل في الحد لانه لا يختص باحد الازمنة والجواب ان المضارع مقترن باحد الازمنة بالوضع فان الواضع وضعه لاجل الازمنة أبدا واللبس انما حصل عند السامع بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالا على أحد الازمنة * السابع يدخل في الحد نعم وبس وعسى وحذا وفعل التعجب فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة بالوضع وهي أفعال والجواب بان تجر يدها عن الزمان عارض * الثامن يخرج عنه الاسماء الموصولة وضمير الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لقوله في نفسه وأجاب الرضى بان الموصولة وضمير الغائب معناهما الشيء المبهوم وهو مستفاد منهما في أنفسهما لاني الصلوة والمرجع وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ذلك الابهام فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع معنى مخصوص وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا كم معناها كثيرا لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في كم ورب والكافين الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه نحو أيهم أضرب وأيهم تضرب أضرب فان أي تدل على ذات وهو معنى في نفسها وان تضمنت الاستفهام والشرط اللذين هما معنى في غيرها * التاسع يخرج عنه اسم الفاعل واسم المفعول لدلالتهما على أحد الازمنة كالمضارع * العاشر يخرج عنه أسماء الافعال لانها تدل على معنى مقترن بزمن وأجيب بان المراد الدلالة الاولى وصه مثلا انما تدل أولا على اسكت وبواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال كذا قاله السيد وقيل أسماء الافعال موضوعة للمصادر ثم نقلت * الحادي عشر يخرج عنه قولهم الماضي والمستقبل فانه يدل على معنى مقترن باحد الازمنة وأجيب بانه يدل على الزمان والزمان غير مقترن بزمان * الثاني عشر ان أراد باحد الازمنة واحدا منها بعينه كالماضي مثلا لزم أن يكون الذي يقترن به غير ذلك المعنى منها اسم الافعال أو أحدا غير معين لزم أن يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسم الافعال وكلاهما باطل والجواب أن لا يراد هذا ولا هذا بل واحد من الازمنة من غير تقييد ذلك الواحد بالمتعين أو بعده * الثالث عشر قيل عرف الاسم باسماء مخصوصة وهي ما ومعنى ونفسه ومعرفة الخاص متوقعة عن معرفة العام وهو الاسم المحدود وهذا دور والجواب انه عرف مدلول الاسم أي ماصدق عليه الاسم من افراده وهو رجل وز يد وضارب بمدلول تلك الاسماء ومدلول تلك الاسماء جزء من المعرفة ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور * الرابع عشر جعل الفعل الذي هو دل جزأ من حد الاسم وما هو جزء من حد الشيء فهو جزء لذلك الشيء فالفعل يصير جزءا من الاسم وهو محال والجواب ان جزء الحد هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة * الخامس عشر مدلول دل مقترن بزمان فيضاد مدلول المحدود فلا يكون جزءا من حده وجوابه ان الفعل المأخوذ في التعريف مجرد عن الزمان * السادس عشر أسماء المعاني مدلولها في غيرها فان الضرب ليس معناه في نفسه بل في زيد مثلا والجواب ان مدلولها معتبر وضعافي نفس الفاظها ولذا يصح الاخبار عنها وان كانت في غيرها بحسب الوجود أو ان معنى في نفسه أي بنفسه أي بدون ضميمته شيء له فيشمل القيام * السابع عشر استعمال لفظ نفس في الحد مجاز لانها حقيقة فيماله حياة والجواب انها مشتركة بين معان من جملتها ذات الشيء ووجدت القرينة المبينة ان المراد الذات فصح أخذها في التعريف (قوله سمة) أي فالعنى اللغوي أعم من الاصطلاحى ويرد عليه ان العلماء قالوا ان الكوفيين يقولون مأخوذ من السمة والمأخوذ غير المأخوذ منه تأمل (قوله ما دل على معنى) أي بالتضمن فان الفعل يدل على الحدث بالتضمن (قوله مقترن بزمن) أي وضعه ليدخل نعم وبس والافعال الواقعة في التعريف فانها لا تدل على زمن وانما تدل على مطلق الوجود وهذا يندفع ما ورد على تعريف

سمة الشيء أي علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلا منها علامة على معناه والفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وفي اللغة نفس الحدث

الماضي المبني للفاعل بقوله ما كان أوله مفتوحا بأنه يشمل المبني للجھول لان أوله كان مفتوحا ثم غير وقوله مقترن الخ المناسب ما دل على حدث وزمن لان الفعل يدل على الشئين وقوله مقترن لا يفيد ذلك والجواب ان معنى مقترن الخ ان الحدث مقارن للزمن في الوضع أى اصطحابا في الوضع لهمافسواى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان ﴿واعلم﴾ ان الفعل بكسر الفاء يجمع على أفعال وأما بفتح الفاء فهو اسم للحدث والفعل له حد وهو ما ذكره الشارح وعلامة ستأتي في المتن وكذا انقسامه وحكمه البناء وما جاء منه معر باعلى خلاف الاصل واشتقاقه من المصدر عند البصرى وهو الفعل بفتح الفاء وقال بعضهم ان الفعل مشتق من المصدر فضر بفتح الفاء مشتق من الضرب والاول أنسب بالاسم والحرف (قوله الذى يحدثه الفاعل) هذا لا يشمل نحو الطول والتقصير فلو قال هو المعنى القائم بغيره كان أولى (قوله يحدثه) أى يوجد (قوله أو نحوهما) كالاكل والشرب والنوم (قوله والحرف) له حد وهو ما ذكره الشارح وعلامة وستأتي في المتن وانقسام سيأتي في الشرح وحكمه البناء واشتقاقه ذكره الشارح هنا (قوله طرف) بفتح الراء وأما بسكونها فهو البصر قال ابن جنى الحرف في اللغة هو الطرف والناحية ومنه حرف الوادى أى طرفه وناحيته وتقول انحرف الرجل وتحرف واحرورف اذا مال عن الشئ وأما الحرف بالضم فبالمعنى الحرف والشاد والحرف أيضا الحرمان والمحرف المحروم وهو خلاف المبارك انظر الفيشى (قوله كحرف الجبل) وهو أعلاه المحدود (قوله الآية) هى منصوبة على المفعولية عاملا محذوف وهو اقرا مثل قولك الحديث والبيت احتيج لمثل ذلك لتتميم الكلام وكأنه قال اقرا بآى الآية وهى قوله فان أصابه خير اطمأن به وان أصابه فتنة الى المبين ويجوز رفعها أى الآية تقرأ بتأملها وجرها أى اقرا الى آخر الآية (قوله أى على طرف وجانب الخ) شبه الدين بشئ له حرف استعارة بالسكنية واثبات الطرف تخييل وقوله وجانب تفسير (قوله وتمكن) تفسير للثبات أو لازمه (قوله من صحة وكثرة مال ونحوهما) أى كولد وجه (قوله اطمأن) أى سكن له ولم يضطرب (قوله من مرض أو فقر أو نحوهما) كموت أولاده وعبر هنا بأوفى العاطيف بخلاف قوله من صحته وكثرة الخ فغير بالواو على ما في النسخ الصحيحة للفتن تأمل (قوله انقلب عنه) أى عن الله أو عن دين الله (قوله عاطفة) أى على جملة ومن الناس من يجادل الآية (قوله ومن جارة الخ) ويحتمل ان من اسم بمعنى بعض فهى مبتدأ فى محل رفع ومن مضاف والناس مضاف اليه ومن يعبد خبره وفي حواشى السعد ان من اسم بمعنى قائمة مقام الاسم أى تؤدى معنى الاسم اه (قوله واللام فيه لتعريف الخ) جعل المعرف هو اللام دون أل وهو قول من أقوال ثلاثة وقيل المعرف أل وقيل المعرف الهمزة لجملة الاقوال ثلاثة ذكر ابن مالك منها قولين بقوله * أل حرف تعريف أو اللام فقط * (قوله تقدم خبره فى الجار الخ) اعلم أن الخبر قيل هو الجار والمجرور وقيل هو المتعلق وقيل المجموع وعبر الشارح بالظرفية ولم يقل تقدم خبره وهو الجار والمجرور الخ ليكون ما شيا على الاقوال الثلاث ولك أن تجعله من ظرفية الجملة فى الفصل ويكون ما شيا على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور تأمل (قوله ولا يعبد) مبتدأ لأنه قصد لفظه وفعل خبره والمضارع صفة والاخبار عن يعبد بأنه فعل بالنظر لترتيب تركيب آخر لهذا التركيب الذى أعرب فيه مبتدأ (قوله مرفوع لخلوه الخ) أى لتجرده وهى العامل التجرد وأحرف المضارعة أو حواله محل الاسم أقوال ثلاثة مذكورة فى القطر وعبر الشارح باللام فى قوله لخلوه دون الباء ليكون محتملا للاقوال الثلاثة ولو عبر بالباء لكان ما شيا على القول الاول تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى جواز اعلى المشهور وان كان المؤلف شئى فى التوضيح على أن الضمائر المستترة كلها استتارها واجب فراجع ان شئت (قوله باعتبار لفظها) أى كما هو الافصح لانه يجوز فى من مراعاة لفظها ومعناها والاكثر مراعاة اللفظ ولذا جاء القرآن ومنهم من يستمع كثيرا ولم يأت ومنهم من يستمعون الا فى سورة يونس (قوله والله نصب) يجوز

الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف فى الاصطلاح ما دل على معنى فى غيره وفى اللغة طرف الشئ كحرف الجبل وفى التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أى على طرف وجانب من الدين أى لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به وان أصابه فتنة أى شر من مرض أو فقر ونحوهما انقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جارة معناها التبعية والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره فى الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائذ على من باعتبار لفظها والله نصب

بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذي وصفة ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرفا مستوفرا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخير فاعل واطمان فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها ان خسر ليس فعلا مينا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم وفتن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خسر الدنيا والآخرة الا ان هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به ثم قات فالاسم ما يقبل ال

قراءة لفظ الخلافة بالرفع ويجوز النصب على الحكاية وعليه فهو مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله والله نصب بالفعل) لم يقل والله مفعول والله منصوب على المفعولية تأديبا وقوله نصب بالمصدر خبر عن الله اما بتقدير في المبتدأ أو الخبر أي واعراب الله نصب والله ذو نصب بالفعل هكذا استفاد من كلام المحشى أو المعنى منصوب فيؤول المصدر باسم المفعول والاحسن قراءة نصب بالفعل الماضي المبني للمفعول لانه لا يحوج الى حذف (قوله بمعنى ناس) أي ملتبسة بمعنى هو ناس من التباس الدال بالمدلول لان النكرة لفظ دال والاضافة للبيان كما علمت وقوله ناس بالرفع لانه تفسير لمن التي في محل رفع وعليه فنقول ان معنى مضاف وناس مضاف اليه مجرور بكسرة مقدره ولك ان تقر ان ناس مجرورا بكسرة ظاهرة لاضافته لمعنى بدون ملاحظة حكاية محل من وعلى كل حال ليس كقاص والناس يطلق على الجماعة قليلة وكثيرة تأمل (قوله وعلى الاول متعلق بمحذوف) أي واذا بنينا على الاول فلا موضع الى آخره (قوله وكذا كل جملة) أراد بكل الكل المجموع المتحقق في البعض ماعدا الجملة المشبهة بها وهي جملة يعبد أو تقول ان كل للجمعي وهو من تشبيه العام بالخاص والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالعموم والخصوص أو تقدر وكذا كل جملة وقعت صلة أي غير تلك الجملة ولو قال وكذا باقي الجمل الواقعة صلة لاغنى عن التكلف وكذا يجاب عن قوله بعد ذلك وكذا كل صفة الخ (قوله موضعها رفع) أي اعراب موضعها رفع أو موضعها ذور رفع كما سبق في نظيره (قوله تتبع الموه وف) أي في أربعة من عشرة ان كان النعت حقيقيا أو في اثنين من خمسة ان كان النعت سيبيا كما يأتي في باب النعت (قوله على الحال) أي من الضمير المستتر في يعبد (قوله مستوفرا) بكسر الفاء وبالزاي المعجمة مرادف لمتطرفا ومعناها غير متمكن (قوله ان حرف شرط) لفظ ان مبتدأ وحرف شرط خبره واضافة حرف لشرط من اضافة الدال للمدلول أي حرف دال على الشرط أي التعليق لان الشرط يطلق على أداة التعليق وعلى نفس التعليق وعلى فعل الشرط كما صرح به ابن قاسم في حاشية المختصر (قوله أصابه فعل ماض الخ) أي أصاب من أصابه فعل ماض (قوله ماض) صفة لنقل وهو مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة منع من ظهورها النقل فاعرابه كاعراب قاض (قوله في موضع جزم) أفاد بهذا ان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالجزم لمحل وحده لان الجزم لمحل الجملة وكذا اذا وقع الفعل جوا للشرط فالجزم لمحل وحده فقوله اطمأن هو الجواب والمحل للفعل وحده كما نص عليه شراح الالفية (قوله لانه فعل الشرط) أي فعل منسوب للتعليق فالمراد بالشرط المضاف اليه وصار المضاف والمضاف اليه علما على المعلق عليه جواب الشرط تأمل (قوله والفاعل مستتر) أي جواز اعلى ما تقدم (قوله وقس على هذا بقية الآية) فقوله وان حرف شرط وأصابته فتنة فعل ومفعول وفاعل وفعل الشرط هو الفعل وحده كما تقدم وانقلب فعل ماض والفاعل مستتر جواز اعلى وجهه جار ومجرور متعلق بانقلب (قوله قراءة غريبة) وجه الغرابة جر الآخرة مع ان المتبادر ان خسر فعل ماض ويحتمل ان الغرابة لكونها ليست من قراءة السبع تأمل (قوله منصوب على نخال) أي لان خسر اضافته للمعرفة لاتفيده التعريف وبه اندفع ما يقال ان الحال شرطها التنكير وخسر مضاف لمعرفة (قوله قراءة الاعرج) أي وهي شاذة (قوله خسر الدنيا والآخرة) بجر الآخرة (قوله فالاسم) أي ما صدقته وهو جواب شرط مقدر أي اذا أردت معرفة كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالاسم الخ وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة وهي ما أفصحت عن شرط مقدر وقيل ما أفصحت عن شيء غير شرط وقيل ما أفصحت عن شيء سواء كان شرطا أم لأقوال ذكرها الفترى على المطول كقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فاضرب فانفجرت فهذه أفصحت عن شيء غير شرط تأمل (قوله يقبل ال) أي قبولا لغويا بحيث لا يعد الناطق بها أو المدخل لها على الكامة مخالفا للغة العرب وقوا ينهم لا قبولا عقليا ولا شرعا

اذلا مدخل لها في ذلك وقوله يقبل ال أي مما يصلح لقبوها فلا ترد الاعلام والضمائر وأسماء الاشارة ونحو ذلك على أن العلامة لا يلزم انعكاسها (قوله ال) تعبيره بأل خير من تعبير غيره بالتعريف لان الأفعال قابلة له بطريق النقل للعلمية في الجملة (تنبيه) آثر التعبير بالعلامة على الحدوان كان الحد أضبط لانه يطر دو ينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها تسهيلا على المبتدى لان الحد يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا منعكسا والجنس اما قريبو اما بعيدو الفصل كذلك وغير ذلك وفي ذلك من العسر على المبتدى ما لا يخفى وكذا يقال في الفعل فيما سياتى وقوله ال أي المعرفة كما هو المتبادر من الاطلاق وانما اختصت بالاسم حتى صح جعلها علامة يعرف بها قال البدر ابن مالك لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم اه وكأن مراده أن التعريف يتوقف على التوجه للشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لعنى غير ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناها فلا تدخله أداة التعريف ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة أو نيتها أو الاشارة أو الاضمار أو العلمية على الاسمية ففي ذكر ال تنبيه على جميع ذلك ويحتمل أن يراد بال ما يشمل الزائدة والموصولة لانها من خواص الاسماء ولا يرد أن الموصولة تدخل على الفعل لشذوذه والمراد دخول لشذوذه فيه كما هو المتبادر من اطلاقه لأن الزائدة تدخل على الحرف كالتي في الذي على رأى من زعمها حرفا لانه رأى مردود ويرد على جعل ال من علامات الاسم قوله عليه السلام ايك والو فان اللو يفتح عمل الشيطان رواه ابن ماجه والجواب أن الواو اسم علم على لفظه ولو لذلك شدد آخرها وأعربت ووقعت اسم الان ومثل ال أم بد لها في لغة جبر وقد يقال لاحاجة لذلك لان كل ما قبل أم قبل ال فليس لنا ما يقبل أم دون ال ليحتاج لذلك والتعريف بال جار على القول بان المعرفة ال واللام وحدها او الهزمة لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا جزئها والهزمة لا تفارقها (قوله او النداء) عطف باو دون الواو للاشارة الى عدم اجتماعهما فامانعة جمع بالنظر للكثير المشهور فلا يرد ما اجتماعه المشار اليه بقول ابن مالك

ولا يضطرار خص جمع يا وال * الامع الله ومحكى الجلب

ويصح أن تكون مانعة خالو بالنظر للمستثنين النادرين وقدم ال على النداء لامتزاجها بالكامة وصيرورتها كالجزة منها وماله شدة امتزاج بالشيء مقدم على غيره بخلاف حرف النداء فانه قد ينفصل عن الكامة كما في قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا وأخر العلامة الثالثة عنهما لانها أعم فيجبر العموم خلفها والمراد بالنداء كون الكامة مناداة أي مطابو باقبالها بحرف نائب مناب ادعو أي اقبال مدلولها فخرجت الامور الثلاثة التي ردها الشرح لانه لا يطلب اقبال مدلولها لانها ليست اسما وغير الاسماء لا يطلب اقبال مدلوله بحرف النداء وعلى جواب الشرح الاول يرد دخول حرف النداء على الاسم لفظا أو تقديرا كان ذلك الاسم ملفوظا به أو مقدر او النداء بكسر النون ولا يجوز الضم لانه مصدر فاعل وهو الفعال بالكسر وذكر بعض انه يجوز كسر النون وفتحها مع المد والقصر لكن الكسر مع المد قياسي والثلاثة سماعية (واعلم) ان النداء حقيقة في طلب الاقبال بصيغة مخصوصة ومجاز في الصيغة المحصلة للاقبال ويطلق على كون الكامة مناداة مجاز أيضا ويصح أن يراد هنا كل منهما ولا يرد على الثاني نحو باليتناز دلما ذكره المصنف من ان ياقبه للنداء والمنادى محذوف أو للتنبيه وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وانما اختص النداء بالاسم حتى صح جعله علامة عليه يعرف به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الاسما لانه مخبر عنه في المعنى وكان ينبغي الالتفات لطابق مفعولية لخصوص النداء وأجيب بان المفعولية خفية على المبتدى بخلاف النداء وفيه تأمل (قوله أو الاسناد اليه) أي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعنى اكون شيء أسند اليه والحاصل أن المسند اليه لا يكون الاسما بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى يكون مسندا اليه في الكلام

أو النداء أو الاسناد
اليه

دون الفعل والحرف المستعملين فيه * وقد اشترسوا الان الاول أن في نحو ضرب فعل ماض ومن حرف
 جر حكا على الفعل والحرف لاعلى الاسم والالكان كذبا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا الثاني قولكم
 الفعل لا يسند اليه تناقض فانه قد أسند الى الفعل في هذا التركيب والجواب ان القصد لفظ الفعل والحرف
 وقولنا فعل ماض وحرف جر أى في تركيب آخر لاني هذا التركيب وكذا قولهم لا يسند اليه أى في تركيب
 آخر تأمل وقوله أو الاسناد اليه الضمير عائد على ما يلزم عليه السور لانه يصير المعنى الاسم ما يقبل الاسناد
 الى الاسم ويوجب بأن أصل العبارة الاسم ما يقبل الاسناد وانما أتى بالضمير لبيان ان الاسناد خاص بالاسماء
 لانه محتاج له في التعريف وعبر بالاسناد اليه دون المسند لان بعض الاسماء يكون مسندا فيصير المعنى
 الاسم يعرف بالاسم فيلزم الدور وآثر التعبير بالاسناد اليه على التعبير بصحة الحديث عنه كما هو في القطر
 لانه أوضح لان معنى صحة الحديث عنه الاخبار عنه ومعنى الاخبار عنه أن تنسب اليه حالة من أحواله
 وفيه خفاء (قوله ذكرت للاسم ثلاث الخ) اعلم أن الاسم له احدى وثلاثون علامة بعضها في أوله
 وبعضها في آخره وبعضها في جلته وبعضها في معناه فالتى في أوله سبع حروف الجر والقسم وحروف
 النداء وأل ولولا الامتناعية وان وأخواتها وأما التفصيلية وارا الحال والتى في آخره عشرة ياء النسبة
 كزيدى وتاء التانيث المبدلة في الوقف هاء كسامة وألف التانيث مقصورة كحبلى وممدودة كحمرء
 وتنوين التمكين كرجل والتنكير كصه وحروف التثنية وجمع المذكر السالم والالف والتاء في نحو
 الزينات والخفض والتى في جلته خمس التنكير كرجال والتصغير كفليس والاضمار نحو أنا وانت والابهام
 كهذا والموصول كالذى والتى وأخواتهما والتى في معناه تسع كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو منعو تاء أو علما
 أو منكرا أو منونا وكونه خبرا والاسناد ﴿ تنبيه ﴾ قط وعوض يقبلان العلامات بمراد فهم ما وهو الزين
 فلا يردان على العلامة فان قلت حيث كان للاسم علامات كثيرة فلم اختار هذه العلامات التى ذكرها قلت
 لانها أشهر من غيرها والمشهور أسهل فيناسب المبتدى المقصود بهذا الكتاب (قوله عن قسيميه) تنبيه
 قسيم والحاصل أن لهم مقسما وتقسيما وقسما وقسيما وقسمة وقساما فالمقسم هو المحل الذى ترد عليه القسمة
 والتقسيم ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل أمور متعددة أى متباينة وهى اقسام للمشارك والقسم ما كان
 مندرجا تحت الشئ وأخص منه والقسيم ما كان مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت جنس والقسمة تمييز
 الانصاء والقسام هو الذى يميز الانصاء قال الشاعر

فأرض بما قسم المليك فأنما * قسم المعيشة بيننا قسامها

(قوله أحدها أل) عبر في التسهيل بقوله وكونه معرفا قال في شرحها انه اولى لان من اقسام أل الموصولة
 وهى غير خاصة بالاسم ولانه شامل للتعريف بأل على مذهب الخليل وباللام على مذهب سيديو هو بأل على
 لغة طيى وللتعريف بالاضافة كسبحان الله وبنية الاضافة كابدأ بذا من أول * أى أول الاشياء وبالاشارة الى
 مسما كهنا وثم وبالاضمار والعلمية ولان من اقسام أل الزائدة وهى تدخل على الحروف وهو الذى يرى
 من زعمه حرفا اه نكت ويستنى من أل التى يستفهم بها نحو أل فعلت أصله هل فعلت فقلت الهاء همزة
 (قوله أولى من عبارة من يقول الالف واللام) أى ومن عبارة دخول اللام الذى هو عبارة الكافية لان
 اللام صادقة بلام الابتداء واللام فى جواب لولا الأ أن يقال اشترت اللام فى التعريف حتى صار كالشئ
 الحاضر (قوله أولى من عبارة الخ) ظاهره ان الأولوية سواء مشيناعلى ان المعرف أل واللام وحدها
 او الهمزة وليس كذلك بل التعبير بالالف واللام حسن عند من قال ان المعرف الهمزة لكون الكلمة
 موضوعة على حرف واحد وكذا عند من قال المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة وأما من قال المعرف
 الهمزة واللام فالاولى التعبير بال (قوله لانه لا يقال الخ) هذه العلة تنتج أن أل هى الصواب لا الاولى

وأقول ذكرت للاسم
 ثلاث علامات يميز بها
 عن قسيميه * احداها
 أل وهذه العبارة أولى
 من عبارة من يقول
 الالف واللام لانه لا يقال

وجوابه ان قوله لا يقال أى فى الأفصح (قوله لا يقال فى هل الخ) لأن السكامة ان وضعت على حرف واحد نطق بالاسم أو على أكثر نطق بالمسمى للسلامة من التطويل (قوله وذلك) أى ما يقبل أل (قوله كالرجل) المناسب كرجل وكذا ما بعده (قوله وقول أبى الطيب) هو أحمد بن الحسين ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر فى حدائته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالأمير سيف الدولة ابن الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح فيها كافتور الخادم وورد العراق وقرأ فيها ديوانه وكان يقال له المتنبي لأنه خرج الى بنى كلب وادعى انه علوى حسيني ثم ادعى النبوة وقيل انه تنبأ فى دار بنى القصيص وقيل انه ادعى النبوة ببادية السماوة فخرج اليه أمير حصن فقاتله وأسره وحبسه بالشام ثم أطلقه بعد ان أشرف على القتل (قوله الخيل) الافراس هو اسم جمع لا واحد له من لفظه كقوم ودرهظ قال أبو عبيدة واحدها نائل كراكب وركب وسميت خيلاً لاختيائها فى مشيها عجباً منها بانفسها والجمع خيول (قوله والليل) مذكر مؤنثه ليلة كتمر وتمره ووجهه ليلال ويطلق الليل على ولد الكروان والنهار على ولد الجبارى قال الشاعر

أكلت النهار بنصف النهار * وليلاً كملت بليل بهم

(قوله والبيداء) بفتح الباء الموحدة وهى الأرض القفراء التى تبعد أى تهلك من يدخل فيها وهو أحد أسماء الأرض وألفها للتأنيث (قوله تعرفنى) فيه مجاز عطفى (قوله والسيف) معروف ورجعه أسياف وسيوف وسافه يسيفه ضرب به قال فى المصباح والسيف بالكسر ساحل البحر وجمع أسياف والسيف أيضاً ما كان ملتصقاً بأصول السقف كالليف ومن أسماء السيف النصل والحسام والمشر فى والصارم والصفحة وهو السيف العريض والصمصم وهو الماضى والعصب وهو القاطع والقاضب والفاصل (قوله والرمح) قال الجوهري جمع رمح وأرمح ومن الرماح الطوال وهى التى تسمىها العرب القنا بفتح القاف والردينى والمزراق والمتقب والمدعس (قوله والقرطاس) بكسر القاف وضمها ويقال قرطس على وزن جعفر ففيه لغات ثلاث وهو الذى يكتب فيه والعرب تسمى الصحيفة قرطاساً من أى نوع كانت والقرطاس الكاغد بالذال المهملة ويقال بالطاء المهملة (قوله والقلم) آله الكتابة ورجعه أقلام ويقال له المزيز بالزاي والمذبر بالذال المعجمة وألغز بعضهم فى القلم فقال

وذى شحوب راكع ساجد * أحنى نحول دمعته جارى

ملازم الخمس لأوقاتها * معتكف فى خدمة البارى

وأراد بالبارى الذى يرى القلم وقوله الخمس أى خمس أصابع أى مجاور لها وقوله لأوقاتها أى لأوقات الكتابة وأعراب البيت الغاء عاطفة على الايات قبلها والخيل مبتدأ وما بعده عطف عليه وتعرفنى خبره قدر مثله فيما قبله والسيف مبتدأ وما بعده معاطيف والخبر محذوف مدلول عليه بالذكور فهو من الحذف. من الثانى لدلالة الاول والشاهد فى الكلمات السبع فانها أسماء لدخول أل عليها **فائدة** * أول من ركب الخيل آدم قال السيوطى لما عرض الله الخلق على آدم قال الله يا آدم اختر من الخلق ما أحببت فقال اختر الفرس قال اخترت عرك وعز أولادك الى يوم القيامة وفى البيت من البديع التعديد وهو ايقاع أسماء مفردة على سياق واحد فان روى فى ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس فذلك انفاية فى الحسن اه شواهد (قوله فان قلت كيف دخلت) أى كيف يصح جعل أل من علامات الاسماء وقد دخلت الخ أى لا يصح ذلك لانها دخلت الخ (قوله فى قول الفرزدق) اسمه همام وقيل هميم بالتصغير ابن غالب بن صعصعة وكنيته أبو فراس وأم أيبه ليلى بنت حابس رضى الله عنه كذا فى الشواهد وفى بعض العبارات وأم أيبه ليلى بنت الحارث أخت الاعرج بن حابس ولعل قوله الاعرج صوابه الاقرع وضعصعة

فى هل الهاء واللام ولا
فى بل الباء واللام وذلك
كالرجل والكتاب
والدار وقول أبى
الطيب
فأخيل والليل والبيداء
تعرفنى
والسيف والرمح
والقرطاس والقلم
فهذه الكلمات السبع
أسماء لدخول أل عليها
فان قلت فكيف
دخلت على الفعل فى
قول الفرزدق

في عداد الصحابة والفرزدق شاعر اسلامي لقي علي بن ابي طالب وروى عنه وابهرة والحسن بن علي
وابن عمر رضي الله عنهم توفي بالبصرة سنة عشرين مائة وقد ناهز مائة سنة وقد اختلف في وجه تلقيبه
بالفرزدق فقيل لأن الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة لقب به لأنه كان جهيم الوجه أي غليظه لأنه كان
أصابه جدري في وجهه ثم برى منه فبقى وجهه جهيما وقيل غير ذلك (قوله ما أنت الخ) وقبله
يأرغم الله أنفا أنت حامله * ياذا الخنا ومقال الزور والخلط
الخ وبعده ان الخصومة ليست في أيك ولا * في معشر أنت منهم أيها الجعل
وهذه الايات من بحر البسيط وسيبها أن اعرابيا من بني عنزة مدح عبد الملك بن مروان فاحسن فقال له
عبد الملك هل تعرف أهجى بيت في الاسلام فقال هو قول جرير

فغض الطرف انك من نيمر * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

قال أصبت فهل تعرف أمدح بيت قيل في الاسلام قال نعم قول جرير

ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

قال أحسنت فهل تعرف أرق بيت قيل في الاسلام قال قول جرير

ان العيوب التي في طرفها حور * قتلنا ثم لم يحيين قتلانا

يصرعن ذاللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله انسانا

قال أصبت قال فهل تعرف جريرا قال لا واني اليرؤ يتعلمشاق فقال هذا جرير وهذا الفرزدق وهذا
الاختل فأنشأ الاعرابي

خيا الاله أبا عنزة * وأرغم أنفك يا اخطل

ووجه الفرزدق أنعس به * ودق خياشيمه الجنجل

فأنشأ الفرزدق يقول بأرغم الله الايات والحكم الحاكم والحكومة مصدر حكم وهو ادراك النسبة
والاصيل اسم فاعل من أصل بضم الصاد يقال أصل أصالة اذا كان له أصل يرجع اليه والاصل الحسب وقولهم
لأصل له ولا فصل الاصل الحسب والفصل اللسان والحسب ما بعد من مفاخر الآباء كالكرم والرأى مصدر

رأى والرأى هو التفكر في مبادئ الامور والنظر في عواقبها وعلم ما يؤل اليه من الخطأ والصواب والجدل
شدة الخصومة * الاعراب مانافية تميمة أو حجازية وتبدأ على الاول واسمها على الثاني وموضع

رفع على كلا الحالين لكونه ضمير او بالحكم خبر عن المبتدأ والباء ائمة وموضع رفع او خبر مافهو في موضع
نصب والترضى آل موصولة بمعنى الذي صفة للحكم وترضى فعل مضارع مبنى للنائب صلته وحكومته نائب عن

الفاعل ولا الاصيل معطوف على الحكم وكذا ذى الرأى والجدل (قوله ما أنت بالحكم الخ) ومثله
* الى ربنا صوت الجار اليجدع * ويجدع بالبدال المهملة من قولك جدعت أي سجنته وجبسته وذلك

ان الجار اذا حبس كثر تصويته وعلانيته وأما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة
فلا يظهر له معنى حتى الجوهرى في التجديع بمعنى الحبس اعجام الدال (قوله قلت ذلك ضرورة الخ)

خالق في ذلك ابن مالك قال في شرح التسهيل وعندى ان هذا غير مخصوص بالشعر تتمكن قائل الاول
يعنى البيت الذي ذكره المصنف في الشرح من أن يقول ما أنت بالحكم المرضي حكومته وتتمكن قائل

الثاني من أن يقول * الى ربنا صوت الجار المجدع * لا يقال انه غير متمكن من أن يقول ذلك
لأن حكومته مؤنث والمرضى مذكر وقال ابن الخباز لم يقل المرضي لأن المسند اليه مؤنث لانقول هذا

لا يمنع التمكين لامرين الاول ان المؤنث المجازي لا يجب تأنيث عامله كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته
مصدر حكم فمعناه الحدث وهو مذكر فالتذكير نظر المعنى وحاصل مقاله ابن مالك ان الضرورة ما ليس

ما أنت بالحكم الترضي

حكومته

ولا الاصيل ولا ذى

الرأى والجدل

قلت ذلك ضرورة قبيحة

حتى قال الجرجاني

النداء نحو يا أيها النبي
يا نوح اهبط يالوط
انا رسل ربك يا هود
ما جئنا بينة يا صالح
اتقنا يا شعيب أصواتك
تأمرك فكل من
هذه الالفاظ التي دخلت
عليها يا اسم وهكذا كل
منادى فان قلت فما
تصنع في قراءة
الكسائي ألا يا سجدوا
لله فانه يقف على ألا يا
ويتندى * باسجدوا
بالامر وقوله تعالى
يا ليتنا نرد قوله عليه
الصلاة والسلام يارب
كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة فدخل
حرف النداء فيهن
على ما ليس باسم قلت
اختلف في ذلك ونحوه
على مذهبين أحدهما
أن المنادى محذوف
أي ياهؤلاء اسجدوا
وياقوم ليتنا نرد
وياقوم رب كاسية في
الدنيا والثاني أن
يا فيهن للتنبيه للنداء
* الثالثة الاسناد اليه
وهو أن يسند اليه
ما تم به الفائدة سواء
كان ذلك المسند فعلا
أو اسما أو جملة فالفعل
كقام زيد فقام فعل
مسند وزيد اسم مسند
اليه والاسم نحو زيد
أخوك فالأخ مسند

لشاعر عنه مندوحة وهو غير مرضى لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ولو فتح هذا الباب لانسع الخرق وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورية أن يدعى انه أمر اختياري لتمكن الشاعر أن يقول غير تلك العبارة وتغيير تركيب آخر يتم الوزن به سهل على من له محاولة النظم فالمعول عليه ان الضرورية ما لم يوجد الا في الشعر كان له مندوحة أم لا (قوله ما معناه) أي كلاما معناه اشارة الى انه لم ينقل العبارة بحروفها (قوله باجماع) فيه تعريض بالرد على ابن مالك الذي خالفه فيه (قوله أنه لا ينقاس) فيه اشارة الى عدم القياس عليه لانه فاسد لان الحكم على البدوي بالخطأ لا سبيل اليه (قوله الثانية النداء) بكسر النون وضمها عند ودوم مقصور الا أن الكسر مع المد قياسي والثلاثة سماعية لا خطأ خلافا للقيسي وأما الندي بالفتح فهو الكرم قال الشاعر

سألت الندي هل أنت حرق قال لا * ولكنني عبد ليحيى بن خالد
فقلت شراء قال لا بل ورائته * توارثني من والد بعد والد

(قوله يا أيها النبي) يا حرف نداء وأي منادى مبني على الضم في محل نصب والنبي نعت لاى على اللفظ وهو المقصود بالنداء (قوله يالوط) سمي بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم أي تعلق به (قوله أصواتك تأمرك) الهمزة فيه للتحكم والاستهزاء وذلك ان شعيبا كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصواتك تأمرك الآية الهزء والسخرية لاحقيقة الاستفها (قوله فان قلت فاتصنع الخ) هذا الاشكال ينبنى على ان النداء هو الدعاء بيا وأحدى أخواتها على تفسيره بالصيغة المحصلة للطلب أما لو فسر النداء بكون السكامة مطلوبا بقابلها بحرف نائب مناب أدعو فلا يرد عليه دخول يا على فعل أو حرف وجواب المصنف بانها للتنبيه أو داخلته على اسم محذوف غير صحيح لان التأويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت عليه يافى مثل ذلك ليس اسما ونحن نخطب بهما من يجهل الاسم ليعرفه بها لامن يعرف الاسم (قوله في قوله تعالى) أي قول الله عز وجل ان الضمار بناء على شهرة الكلام للمحكي له فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارات فيقال كقوله وكقولها أي الشاعر والشاعرة ولم يشتهر بل جهل القائل به يعني فالجواب هذا لا يدفع جواز الضمار نظر الشهرة القائل كما ظنه المولى سعد الدين في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير للقائل لدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور بالنسب اليه بحيث يتبادر الذهن الى معرفة قائله فيجوز الضمار بناء على هذا (قوله ياهؤلاء) يا حرف نداء وهو لا منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصل (قوله ياقوم) قوم منادى منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياه المتكلم المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله يارب كاسية الخ) المنادى محذوف وكاسية مبتدأ وفي الدنيا صفته وعارية ما بالرفع خبره أو الخبر الظرف أعني في الدنيا وعارية خبر بعد خبر أو صفة أو بدل على المحل أي محل كاسية فانه مرفوع وأما بالجر صفة أو بدلا على اللفظ أو برب محذوفة وأما بالنصب على الحال من الضمير في الخبر أعني في الدنيا وهي حال منتظرة مسوقة للتخويف والتقليل لانه انباسبه فلذا جعلت رب للتكثير اه حفتي على الاشموني (قوله الاسناد) هولعة لاصاق يقال أسندت ظهري الى الحائط أي ألصقته واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله أن يسند اليه الخ) يرد عليه هذا يوم ينفع الصادقين فان قوله يوم أسند اليه الجملة بعده لان يوم مضاف للجملة (قوله والاسناد اليه) أي الى اللفظ أو الشيء وليس الضمير راجعا للاسم للزوم الدور وانما اختص الاسم بالاسناد اليه لان الفعل وضع للمحدث مع نسبتة الى فاعل معنى فلا يكون الامسندا فلوا أسند اليه لزم خلاف وضعه وقوله أن يسند الاولى أن يضم ليسلم من الدور (قوله سواء كان الخ) سواء خبر مقدم وكان الخ في تأويل مصدر مبتدأ أي

رز يد اسم مسند اليه الجملة نحو أن اناقت فقام فعل مسند الى التاء وقام والتاء جملة مسندة الى أنا فان قلت فاتصنع في اسنادهم خبر الى

والذي حسن حذف
 أن الاولى ثبوت أن
 الثانية وقد روي أن
 تسمع بثبوت أن على
 الاصل وان والفعل في
 تأويل مصدر أي
 سماعك فالأخبار في
 الحقيقة إنما هو عن
 الاسم هذه العلامة هي
 أنفع علامات الاسم وبها
 تعرف اسمية ما في قوله
 تعالى قل ما عند الله خير
 من اللهور ومن التجارة
 ما عندكم ينفد وما عند
 الله باق الأثرى انها قد
 أسند اليها الاخير يفتي
 الآية الاولى والنفاذ في
 الآية الثانية والبقاء في
 الثالثة فلهذا حكم بانها
 فيهن اسم موصول
 بمعنى الذي وكذلك
 ما في قوله تعالى ما صنعوا
 كيد سحر هي موصولة
 بمعنى الذي وصنعوا
 صلة والعائد محذوف
 أي ان الذي صنعوه
 وكيد خبر ويجوز أن
 تقدر هاموصولا حرفيا
 فتكون هي وصلتها في
 تأويل المصدر ولا
 تحتاج حينئذ الى تقدير
 عائد وليس لك أن
 تقدرها حرفا كأمثله
 في قوله تعالى إنما الله اله
 واحد لان ذلك يوجب
 نصب كيد على انه مفعول

خبر من أن تراهم أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن والمعنى أن تسمع

كون المسند فعلا أو اسما أو جملة مستو وقيل ان الهمزة المحذوفة شرطية وكان فعلها وسواء خبر المحذوف
 والجملة جواب الشرط أي ان كان ذلك الخ فالامور سواء أي مستوية وجعل الجملة جواب الشرط على مذهب
 الكوفي الذي يقدم جواب الشرط (قوله تسمع الخ) المعدي تصغير معدى منسوب الى معد وانما
 خفت استقلا للجمع بين الياء والذال المشددين مع ياء التصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر
 في الناس فاذا رأته ازدريت مرآه قال ابن السكيت تسمع بالمعدي لأن تراهم ومعناه اسمع بالمعدي
 ولا تراهم (قوله قلت تسمع الخ) هذا اذا لم يرد بتسمع الحدث واذا أريد بتسمع الحدث صح وقوعه مبتدأ
 بدون تقدير أن واعرابه تسمع مبتدأ مرفوع بضمه مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة
 القائمة بصورة الفعل الاصلية لاجل التجرد قررر شيخنا العدوي فان قلت قد أسند الى الجملة في قول العرب
 زعموا مطية الكذب وفي الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة قلت المعنى في الاول هذا
 اللفظ مطية الكذب أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكي
 كما يركب الرجل في سيره الى بلد مطية ليقضى عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كثر من كنوز الجنة أي
 كالكنز في نفاسته وصيافته عن أعين الناس واختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم حتى صلح جعله علامة
 لان المسند اليه مخبر عنه ما في الحال أو في الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل
 لا يدل على الذات الاضمانا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذا العلة اختصت التثنية والجمع والتأنيث
 والتصغير والنسبة والنداء بالاسم ونحو ضربت وضربوا فالتثنية والجمع والتأنيث فيمراجع الى
 الاسم وكذا التصغير في قوله ياما أميلح غزلا ناراجع للمفعول المتعجب منه أي هن مليحات وأما قوله رب
 ارجعون فهو على تأويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسى اضر باعقه أي اضر اضر
 فليس الاول بجمع والثاني ليس بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ وغيره في المعنى والجمع ضم مفرد
 الى مثله أو أكثر في اللفظ وغيره في المعنى وارجعون واضر بمعنى التكرير كما ذكرناه والتكرير ضم
 الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأكيدي والتقرير انظر الفيشي وقد ختم المصنف المسئلة بقوله
 انما صنعوا الخ كما التزم ذلك أول الكتاب ولذلك فصلها عما قبلها بقوله وكذلك ما في قوله الخ (قوله والفعل
 اماماض) أصله ماضى كقاضى يتحرىك يائه منوثة على وزن فاعل حذف حركة الياء للخفة فصار ماضين
 فالتقى ساكنان الياء الساكنة والتنوين حذف الياء التي هي لام الكمة لكونها حرف علة دون
 التنوين لانه حرف صحيح فصار ماض يوزن فاع وأل فيه للعهد الذي كرى وقوله والفعل الخ هذا تقسيم له
 باعتبار زمانه لا باعتبار التجرد والزيادة وغيرهما ولا باعتبار الصيغة وهو تقسيمه للفعل الاصطلاحي
 وأما اللغوي فأفراده لا تنحصر (واعلم) ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمتنا
 وعلى الزمان والمكان التزاما وقيل مطابقة قاله محشى البجائي وسكت عن النسبة مع انه يدل عليها أيضا (قوله
 اماماض الخ) هذه مانعة جمع وخلو (قوله وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة) أي قول يقبل بالنظر الى أصله
 تاء التأنيث الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في نحو قالت امرأة فرعون وهي الدالة
 على تأنيث مرفوع ما اتصل به فلا يرد نحو أفعال التعجب والاستثناء وحذف المذموم وكفى في نحو كفى بهند
 مما لا تدخله التاء المذكورة لالتزام العرب بتذكير فاعلها لان هذه الافعال بالنظر لاصلها تقبل التاء المذكورة
 لكن طرأ لها أن التزم استعمال خاصة لا تقبل معها التاء واقتصر على تاء التأنيث الساكنة لانها أنفع
 العلامات اذ بها تعرف فعلية نعم وبس لانهما لا يقبلان الا الساكنة كقوله تعالى تبارك فان ابن مالك نص
 على انه لا يقبل تاء التأنيث الساكنة فكان الاولى أن يقول أو تاء الفاعل فيدخل وقال بعضهم والصحيح ان
 يقبل التاء فيقال تبارك يا الله وتبارك أسماء الله وخرج بناء التأنيث تاء بت وئمت على لغة أسكانهم

فإن المراد ببناء التأنيت الدالة على تأنيث المسند اليه لا الدالة على تأنيث الكلمة وخرج أيضا التأنيت التي
تقلب هاء في الوقف وقولهم في قالت اخرج عليهن انها حركة نقل فيه نظر لان همزة الوصل لا تنقل وهمزة
اخرج وصل فحركة النقل مثل قالت أمة وتعبيرة يقبل شامل لما يقبل بالفعل ولما يصلح للقبول والمراد يقبل
باعتبار ما صدقته (قوله كقامت) لو قال كقام كان أولى لانه الذي يقبل التاء لا كقامت لان القبول
يزول بحصول المقبول وقد يقال انه مثال للتاء لما يقبلها أي كالتاء من قامت أو كتاء قامت أو مثال لما يقبل
بالفعل لما يصلح للقبول فلا يراد ما عساه أن يقال القبول يزول بحصول المقبول (قوله ومنه) أي من
الفعل الماضي (قوله أو أمر) أي اصطلاحا وقوله ما دل على الطلب أي لغة فلا دور واعلم أن الامر له زمن
حالي من حيث الانشاء وزمن استقبالي من حيث الصيغة (قوله وهو ما دل) أي قول دل بحسب الوضع
بصيغته على الطلب لحدث مع قبول اتصال ياء المخاطبة به كضرب وارك كذا وكف عنه وان استعملت
في نحو الاباحة بقرينة دلالتها على الطلب بصيغتها فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالته على الطلب ونحو قوله
تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع
في جوابه اذ ليست دلالاته بالوضع فقيد الوضع يفيد كلام من الامر من الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به
الاستغناء عن الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثاني (٧) اذا دخل ما دل على الاباحة بقرينة ونحو لتضرب
وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالاته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزل ودر الك بمعنى انزل
وادرك وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة وكذا نحو كلابا بمعنى انه وان دل بالوضع اذ لا يقبل
ما ذكر على انه يمنع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر ونحو ضرب يدا يعني اضرب يدا وان دل
على الطلب كذلك لكن لا بالصيغة ومن هنا ظهر أن الدال على الطلب اذا لم يقبل الياء لا ينحصر في اسم
الفعل لشموله ضرب يدا بمعنى الامر فانه دال بنفسه أي بغير واسطة على الطلب لكن لا بالوضع **(تنبيه)**
انما قال مع قبول ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذ كر نون التوكيد للاختصار
(قوله كقوى) مثال لما يقبل بالفعل مع ارشاد المبتدى الى كيفية الادخال فلا يقال الاولى كقم (قوله
ومنه) أي ومن فعل الامر هات وتعال وسكت عن هلم لان مراده المختلف فيه بين العلماء لا بين العرب
(قوله أو مضارع) من المضارعة أي المشابهة لشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء
وفي الحركات والسكنات وهذا الشبه أعرب دون أخوه يورده ابن مالك بانه غير تام في نفسه بتقدير تمامه
لا يفيد المطلوب أما كونه غير تام فلان الماضي يقبل الابهام والتخصيص تقول ذهب فيحتمل قرب الذهاب
وبعد فاذا أدخلت قد تخصص ولان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع جوابا للو ولان
الموافقة في الحركات والسكنات لا تطرد في جميع جزئيات المضارع لانه منقوض بيفرح وفرح اسم فاعل ولو سلم
فالماضى يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرفه وأشرو غلبا و غلبا و جلبا و جلبا و جعل ابن مالك وجه
الشبه المقضى لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم وأما كونه غير مفيد للمطلوب فلان تلك الامور
الاربعة ليست هي السبب في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه وشرط الجامع أن
يكون هو سبب الحكم ولا يقال انه من قياس الشبه وهو الجمع بين الاصل والفرع بوصف مع الاعتراف
بان هذا الوصف ليس علة الحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم لانا نقول لا يصار لقياس الشبه
مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناسب بالذات والمناسب توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب نحو
ما أحسن زيدا فانه يحتمل التعجب ويحتمل النفي ويحتمل الاستفهام فعلى الاول أحسن مبنى على الفتح
وفاعله ضمير زيد مفعول وعلى الثاني فزيد فاعل وعلى الثالث زيد مجرور وأحسن مرفوع وكذلك
لا تأكل السمك وتشرب اللبن توارد عليه معان (قوله هو ما يقبل لم) أي قول يقبل لم ويصح دخولها

كقامت وقعدت ومنه
نعم و بش و عسى
وليس أو أمر وهو ما دل
على الطلب مع قبول ياء
المخاطبة كقوى ومنه
هات وتعال أو مضارع
وهو ما يقبل لم كالم يقم

(٧) هكذا هذه العبارة
بالاصل وليس المراد
بها واضحا فلي تأمل اه
مصححه

عليه وآثرها على غيرها لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغيير معناها الى الماضي حتى صارت كجزءه
 كما قاله الرضى فان قلت في تعريف المضارع بما ذكره دوران معرفة المضارع متوقفة على قبول لم وصحة
 دخولها متوقفة على معرفة المضارع قلت المراد بصحة دخولها عليه استقامة المعنى وعدم الامتناع لغة
 ولاخفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع وقوله ما يقبل لم أى بحسب ما صدقه
 (قوله وافتتاحه بحرف الخ) جملة من مبتدأ وهو افتتاح وخبر وهو بحرف الخ ومعنى نأيت بعدت وقد يعبر
 بنأى ثم يحتمل انه عطف على يقبل فيكون من علامات المضارع وتقييد الحروف بالمعاني المخصوصة ويحتمل
 أن يكون مستأنفا وليس القصد من قوله وافتتاحه الخ تعريف المضارع به لانا وجدناها تدخل في أول الماضي
 نحو أكرمتم زيداً وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرث الشيب اذا خضبت باليرث
 بضم الياء وفتح الراء وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل ويقال بالمدأ أيضا وهو الحناء بالمدو انما العمدة
 في تعريف المضارع دخول لم فان قلت يدفعه انها بالمعاني التي ذكرها لانا تدخل على الماضي قلت انها
 ذكرت في المتن غير مقيدة بالمعاني المخصوصة ولا يقال ان حروف نأيت صارت في الاصطلاح اسم الذات المعاني
 المخصوصة فلا يحتاج للتقيد لانا نقول قد يحتمل الطالب ذلك والمعاني المخصوصة كون الهمزة للتسكلم وحده
 والنون للعظم نفسه أو معه غيره والياء للغائب نحو يقوم زيداً والز يدان أو الز يدون أو يقمن النسوة
 والتاء للمخاطب أو المخاطبة أو لثنيهما أو جمعهما أو للغائبة نحو هي تقوم أو للغائبتين نحو الهندان تقومان
 (تنبيه) انما ادوا أحرف نأيت للفرق بين المضارع والماضي وخصت بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن
 الماضي فالماضي أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل والز زيادة فرع فأعطى الأصل والفرع الفرع
 وانما خصوص تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لان الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزداد فوجدوا
 أولى الحروف بالزيادة حروف المدوالين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها أو بأعضائها عنى الحركات
 الثلاث فزادوها وقلبو الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الالف وأعطوا
 الهمزة للتسكلم لانه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو والياء لكونها من أقصى الخلق ثم قلبوا
 الواو تاء لانه يؤدي زيادتها الى الثقل لاسمى في مثل ورو وجل بالعطف وقلبه تاء كثير في الكلام نحو تراث وتجاه
 والأصل وارث ووجه قلبها تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر عنه بمعنى ان الكلام ينتهي اليه والواو
 منتهى مخرج الهمزة وتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يتبس بالغايب والغائبتين وحينئذ وان التبس بالمخاطب
 أو المخاطبتين لكنه أسهل ويوجد الفرق بالواو والنون نحو يضر بون ويضر بن ولما كان في الماضي فرق
 بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لانها تشبه حروف المد
 واللين في الخفاء والغنة (قوله مضموم) بالجر نعت لحرف ويصح رفعه وكذا قوله مفتوح وقوله مضموم
 الخ اعترض بانه لا وجه لذكر هذه المسئلة في هذا الفن اذ البحث عن أوائل الكلمة وعن وسطها من وظيفة
 أهل التصريف أما النجاة فنظرهم مقصور على أحوال أو آخر الكلمة من حيث الاعراب والبناء وقد يجاب
 بان ذكرها على سبيل الاستطراد أعنى ذكر الشيء في غير محله لمناسبة والمناسبة هنا ارشاد الطالب الى كيفية
 النطق بأول الفعل اذا الخطأ في الابتداء أشد قبجحاً من غيره فالاعتناء به أهم وبهذا ظهر وجه اختصاص
 التعرض لأول الفعل دون وسطه مثل ما وقع ذلك فلم يجز على طريقة أهل التصريف القائلين بان الثلاثي
 ما كانت حروفه الاصلية ثلاثة والرابعي ما كانت حروفه الاصلية أربعة بل تسمح فأطلق الرابعي على ما كان
 أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولاً أم لا (قوله ان كان الماضي رباعياً) منسوب الى أربعة أحرف غير
 قياس ويكون رباعياً في أربعة ابواب التفعيل والمفاعلة والتفعل والتفاعل والمراد بالرابعي ولو تقديره يدخل
 استطاع واهراق لانهما على أربعة أحرف تقديراً اذ أصلهما أطاع وأراق فلذا ضم أول المضارع منهما

وافتاحه بحرف من
 نأيت مضموم ان كان
 الماضي رباعياً كادرج
 وأجيب

(قوله ومفتوح في غيره) يدخل فيه الخامس ولو تقدير نحو خصم وقتل فانهما على خمسة أحرف تقدير اذ صلحهما اختصم واقتتل نقلت حركة التاء من اختصم الى الخاء فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها لانها انما أتت بها للتوصل بالنطق بالساكن وقلبت التاء صاداً وأدغمت في الصاد فصار خصم ونقلت حركة التاء من اقتتل فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت في التاء فصار قتل فلذا فتح أول المضارع منهما ويستثنى من قوله مفتوح في غيره افعال فان الافصح كسر الهمزة مع ان ماضيه على ثلاثة أحرف وانما ضم فيما ماضيه ر باعى لانه لو فتح في مضارع الافعال مع حذف الهمزة منه ولم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة أصول لم يعلم مضارع الجرد ككرم بفتح الراء وغيره وان لم يستعمل أو مضارع الزيد فيه وهو أكرم خذفت همزته في المضارع ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف وهو بقية الابواب الاربعة وان لم يحصل الباس فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلبس مضارعه بمضارع الجرد لاشتغال مضارعه على الحرف الزيد وانما لم يفتح حرف المضارعة فيما مضيه ر باعى من الابواب الثلاثة لعدم المحذور ثم يحمل عليه مضارع الافعال فان حمل الاقل على الاكثر أولى لانه لو حمل الاكثر على الاقل لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس وانما فتح في غير الر باعى لان الاصل هو الفتح لخفته وانما لم يعكس فيفتح فيما مضيه ر باعى ويضم في غيره لان أبواب الاول أقل من أبواب الثاني والضم أثقل من الفتح فاخص الضم بالاقول والفتح بالاكثر لاجل التعادل بينهما وما ذكره من الفتح في الثاني هو اللغة المشهورة وهي لغة الحجازيين وغيرهم يكسر مطلقاً نحو وجل فيقال يبجل فقلبت الواو ياء ويكسر مالم يكن ياء وأما قراءة شعبة ممن لا يهدى بكسر الياء والهاء فذلك اتباع بشرط كسر ثاني الماضي نحو علم فيقال فيه مضارعه يعلم انظر فيشي (قوله الفعل ثلاثة) كذا في بعض النسخ وهو على تقدير مضاف اما في الاول أو الثاني أي أنواع الفعل الخ كما في بعض النسخ أو الفعل ذو ثلاثة واعترض على التعبير بأنواع بان الكلمة تحتها أنواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف فاذا كان الفعل نوعاً كان ما تحتها أصنافاً لأنواعها الا ان أنواع اللغوية والاصناف لغتها بمعنى واحد تأمل (قوله أنواع الفعل الخ) وجه الحصر ان الفعل ان تلفظ به بعد وقوعه وانقضائه فهو الماضي وان قارن بعض وجوده فهو الحال أو تقدم التلظف به على الفعل فهو الاستقبال وقال تعالى له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك فالاول المستقبل والثاني الماضي والثالث الحال قال زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عمي

(قوله ثلاثة عند جمهور البصريين) أما الكوفيون والافخس فهو عندهم قسمان فقط والامر مقتطع من المضارع فاصل اضرب ليضرب واعرابه عندهم اضرب فعل مقتطع من المضارع مجزوم بلام الامر (قوله ماض وأمر الخ) بدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف أي أحدها ماض أو مبتدأ خبره محذوف أي منها ماض الخ وعلى كل فهو مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومضارع وأمر بالرفع معطوفان عليه أو خبر مبتدأين محذوفين أي ثانيها أمر والثالث مضارع أو مبتدأين الخبرين محذوفين أي منها أمر ومنها مضارع (قوله ماض وأمر مضارع) هكذا في بعض النسخ تركيب المصنف وفي بعض النسخ ماض ومضارع وأمر وتوجيه تلك النسخة الاقتداء بقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فقمتم في الآية أردناه وهو ماض وثني بنقول وهو مضارع وثالث بقوله كن وهو أمر وأما وجه ترتيب المتن فإشارته الفيشي بقوله ان المزيد والمشارك حقه التأخير عن الجرد والنص والمضارع مشترك وملزم للزيادة وتجرد الماضي أكثر من تجرد الامر ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي مراعاة لترتيب أزمنتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبلية قبل وجودها ثم توجد فتكون حالاً ثم تنقضي فتكون ماضية (قوله فعلا ماض الماضي الخ) اقتصر على علامته ولم يذكر حده تسهيلاً

ومفتوح في غيره
كضرب واستخرج
وأقول أنواع الفعل
ثلاثة ماض وأمر
ومضارع ولكل منها
علامة تدل عليه
فعلا ماض الماضي

على المبتدى وحده فعل دل بحسب الوضع على حدث مقترن بماض والمراد بالاقتران الاصطحاب في الوضع
 لهمافساروى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان فلا يرد عليه انه لا يقتضى دخول الزمان في مفهوم الفعل
 والمراد بالماضى في الحد الحين المنقضى كما هو المعنى اللغوى فلا يقال أخذ المعرفة في التعريف وهو دور
 ولا يرد على التعريف يضرب من قولك لم يضرب ولما يضرب أى لا يقال التعريف غير مانع لدخول ذلك
 فيه لان دلالاته على الزمان الماضى عارض نشأ من لم وكذا لا يشكل بلفظ الماضى لانه ليس بفعل فلا يصدق
 عليه تعريف الفعل أما اذا أر يد به الزمان فظاهر أنه لم يدل على حدث مقترن بزمان ولا يرد على التعريف
 أيضا الماضى المستعمل في المستقبل للانشاء كعبت أو عند الاشارة للقطع بالوقوع كأتى أمر الله وغير ذلك
 لان ذلك عارض والكلام في أصل الوضع (قوله تاء التأنيث) أى دخولها أو قبولها ولا يرد على أفعال
 التعجب والاستثناء وحذا في المدح وكفى في نحو قولهم كفى بهند مما لا تدخله التاء المذكورة لالتزام العرب
 تذكير فاعلها ولان العلامة لا يجب انعكاسها فان قيل التمييز بالعلامرسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت
 ذهب المتقدمون الى عدم الوجوب لانهم جوزوا التعريف بالاختصاص (قوله الساكنة) صفة لتاء
 التأنيث كما هو ظاهر (قوله ومنه قول الشاعر ألت خيت الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها حذفه
 وقد تركه في الشواهد وقوله ومنه أى من الماضى القابل للتاء قول الشاعر وهو جعفر بن عليّة الحارثى من
 شعراء الجاسية قال هذا البيت وما قبله حين أخرج من السجن للقتل وقبله

هو اى مع الركب اليانين مصعد * جنيب وجثماني بمكة موثق

عجبت لسراها وأتى تحصلت * الى و باب السجن دونى مغلق

ألت خيت ثم قامت فودعت * فلما نولت كادت النفس ترهق

وقوله هو اى مهوى والمصعد الدأبى الارض والجنيب المستبج والجنان الشخص والموثق المقيد ولفظ
 البيت خبر ومعناها تأسف وتحسر على بعدا الحبيب والشاهد في الافعال الست الا أنه كسر تاء كادت للالتقاء
 الساكنين فهو عارض (قوله وبذلك) أى بما ذكر من قبول تاء التأنيث ولو قال وبذلك لكان أوضح
 (قوله كما قال ابن السراج) راجع للمنى وهو قوله حرفين وكذا قوله كما قال الفارسى راجع للمنى وهو قوله
 كما يقول الفراء وإنما عبر بيقول في جانب الفراء بخلاف ما قبله فعبّر بقال للتفنن وقوله كما قال الفارسى أى
 فى أحد قوليه كما رأيت بهامش (قوله وبذلك استدلال الخ) هذا الاستدلال لا يتم فى ليس لان التاء
 المذكورة هى التاء الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لليس ليست كذلك لان مرفوعه التى دلت
 التاء على تأنيثه ليس فاعلا لنعناه لان معناه النفى ومرفوعه لم ينف (قوله كما قال ابن السراج) وتعلب
 فى عسى وكما قال الفارسى فى ليس) لعدم تصرفهما وعدم دلالتهما على الحدث والزمان ودلالتهماعلى معنى
 فى غيرهما وهو النفى والرجاء وأجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهماعلى ذلك عارض وبان توقف افادة
 معنهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه
 فى التوقف لان بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع وبان عدم التصرف
 لا يقتضى الحرفية (قوله وعلى ان نعم الخ) عطف على قوله على ان عسى أى وبها استدلال على ان نعم
 و بشئ ليستا اسما كما يقول الفراء ومن وافقه وهو قول أكثر الكوفيين مخالفين للبصريين والكسائى
 مستدلين بدخول الجار عليهما فى نحو قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بشئ العير وقول الراجز

صبحك الله بخير با كر * بنعم طير وشباب فاخر

وأجيب عن الاولين بان الجار داخل على محذوف تقديره ما هى بولد مقول فيها نعم الولد ونعم السير على مقول
 فيه بشئ العير وعن الثالث بحمله على انه جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض

تاء التأنيث الساكنة
 كقامت وقعدت ومنه
 قول الشاعر
 ألت خيت ثم قامت
 فودعت

فلما نولت كادت
 النفس ترهق

وبذلك استدلال على
 أن عسى وليس ليسا
 حرفين كما قال ابن
 السراج وتعلب فى
 عسى وكما قال الفارسى
 فى ليس وعلى ان نعم
 ليست اسما كما يقول
 الفراء ومن وافقه

الاسمية وقوله باكر أى سريع من بكرت أى أسرعت فى أى وقت كان وقوله بنعم بدل من بخير وهو مضاف الى طير قال بعضهم وما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعا عندهم اما بدلا أو عطفا بيان فالعنى الممدوح الرجل زيدو يبقو الكلام فى نعم رجلان زيدو يحتمل ان يقال ان رجلا تميز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح من جهة الرجلين زيدو يحتمل ان يقال ان قياس ما ذكر فى نعم الرجل ان الولد فيها استدلو به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر وعلى فرض الرفع فهو مقطوع ويقال فى قولهم بنعم طيران جر طيرانه بدل من نعم وتبدل النكرة من المعرفة (قوله بل هى أفعال الخ) اضراب عن قوله ليسا حرفين وقوله ليسا اسمين وهو اضراب انتقالى لا ابطالى (قوله لا اتصال الخ) علة لقوله أفعال ماضية والاستدلال السابق على نفي غير الفعل الماضى وهذا استدلال على الفعل الماضى فلا تكرر (قوله بها) أى بالأفعال الاربع وقوله ليست هندظالمة مثال ليس وقوله فعمست ان تفلح مثال لعسى والحديث مثال لنعم وكذا الشعور ترك مثال بشس وهو قوله عليه الصلاة والسلام اللهم انى أعوذ بك من الجوع فإنه بشس الضجيع وأعوذ بك من الحياة فإنها بشست البطانة والشاهد فى بشست (قوله فيها ونعمت) أى فى بار خصه أخذ ونعمت الرخصة الوضوء حذف التمييز والمخصوص وفى البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الإبهام ولعدم الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ثم قال الأنا يعوض منه شىء كالتاء فى الحديث وفى كلام ابن عصفور لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبشس فعلان وإنما الخلاف بعد اسنادهما للفاعل هل ذلك جملة حالية أو سمي بها الممدوح أو المذموم محكما كما تحكى جملة تأبط شرا فيكون نعم الرجل اسما مفردا ذهب البصريون الى الاول والكسائى الى الثانى ووافقه الفراء على خروجها عن حكم الجمل الأنا قال هذه الجملة صفة لموصوف محذوف أقيمت مقام موصوفها فرفعت ما بعدها كما ترفعه لوقلت الممدوح زيد انتهى ابن قاسم على القطر وجعل الوضوء رخصة بالنظر للغسل وقوله فيها ونعمت وتمام الحديث ومن اغتسل فاعقل أفضل وقال الحفنى على الاشمونى قوله فيها ونعمت أى فى الطريقة المحمدية من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الطريقة الوضوء انتهى (قوله نعمت جزاء الخ) نعم فعل جامد لانشاء المدح غير متصرف لكونه لزم انشاء المدح على سبيل المبالغة فنقل عما وضعه من لدلالة على الماضى وصار للانشاء فهى منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة والمتقين جمع متق والمتقى اسم فاعل من وقاه فاتقى والتقوى لغة قلة الكلام والحاجز بين الشدين وأنت التقوى فى القرآن لعان الايمان كقوله تعالى وألزهم كلمة التقوى والتوبة كقوله تعالى ولو أن أهل الكتاب آمنوا اتقوا والطاعة كقوله تعالى أن أنذروا أنه لا اله الا أنا فاتقون وترك المعاصى كقوله تعالى وأنوا البيوت من أبوابها واتقوا الله والاحلاص كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب والخشية كقوله تعالى اعبدوا الله واتقوه واصطلاحا التحرز بطاعة الله تعالى عن مخالفته وامثال أمر الله تعالى واجتناب نواهيه وهى ترك الصغائر والكبائر (قوله الجنة) هى لغة البستان وهو اسم لشجر ذى ساق قد التفت أشجاره وأدركت ثماره فان حسن مع ذلك تصفيقه واعتدل على السواء يسمى حديقة والتحديق الاستدارة وهى مشتقة من الاجتناب وهو الاستئثار لانها تستر من دخلها ومنه الجنين والجن لاستئثارها ومنه الصوم جنة لستره ذنوب صاحبه والترس جنة لستره لصاحبه وفى اصطلاح العلماء دار الثواب فى الآخرة (قوله دار) الدار المحل يجمع البناء والعرضة ويجمع على دور وهو غير مطرد عند سيبويه وديار وأصل دار دور تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفا (قوله الامانى) جمع أمنية وتخفيف الياء جاز وأصل أمنية أمنوية بوزن أفعولة فقلبوا الواو ياء وأدغمت ثم أبدلت الضمة كسرة (قوله والمنى) بضم الميم ما يتمناه الانسان من السرور والمنة بكسر الميم أى المنحة والفضل لما انه تعالى تفضل على عباده * الاعراب نعم فعل مدح عند جميع البصريين

بل هى أفعال ماضية
لاتصال التاء المذكورة
بها وذلك كقولك
ليست هندظالمة فعمست
ان تفلح وقوله عليه
الصلاة والسلام من
توذا يوم الجمعة فيها
ونعمت وقول الشاعر
نعمت جزاء المتقين
الجنة
دار الامانى والمنى والمنه

والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث وجزء فاعل والمتقين مضاف اليه وفاعل نعم اذا كان
 ظاهر الابدان يكون معرفا بالجنسية أو معرفا بالعهدية أو مضافا والجنة هو المخصوص ويحتمل ان جزء
 هو المخصوص والجنة فاعله ويجوز تقديم المخصوص ودار خبر مبتدأ محذوف تقديره هي والاماني مضاف اليه
 وما بعده معطوفان عليه والمئة مجرور بكسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون
 العارض للوزن والشاهد في البيت كون نعم فعلا ماضيا بسبب دخول تاء التأنيث الساكنة عليها (قوله
 واحترزت بالساكنة) لم يقل واحترزت بتاء التأنيث لانه لا محترز له (قوله فانها خاصة بالاسماء) دخول
 الباء على المقصور عليه كما هنا صحيح وان كان الاكثر دخوله على المقصور والقصر أي بالاضافة الى الفعل
 كما ان قصر الساكنة على الفعل اضافي أي بالاضافة الى الاسم لدخول المتحركة والساكنة في الحرف
 كشم توربت وشم توربت (قوله وعلامة لامر الخ) وهو لغة ضد النهي وجعه أمور ووحده عرفا مادا
 بحسب الوضع بصيغته على حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل
 أریده بمعنى آخر من معانيه المجازية وقبل ياء المخاطبة أونون التوكيد فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله
 ورسوله وتجاهدون فانه للطلب بدليل جزم بغفر لكم لا بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان
 قبل الياء ودل على الطلب بالوضع فليست دلالة بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وخرج
 بقيد الطلب ما قبل ياء المخاطبة أونون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وتقعدين
 ياهندو وخرج أفعل في التعجب لانه يدل على الطلب لا بالوضع على الصحيح وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة
 أو النون نحو درك ونزال ووصه فانها لا تقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضرب باز يد لانه لا يقبل الياء ولا النون
 ويخرج أيضا بقيد الوضع وكذا نحو كلا بمعنى اتته لانه لا يقبل الياء ولا النون (تنبيه) الامر للزمان
 المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمانه مستقبل ولا بان حاله زمانه مستقبل باعتبار الحدث
 المأمور بإيقاعه فيه لان المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها الذين آمنوا آمنوا وحال
 باعتبار الانشاء (قوله ياء المخاطبة) لم يقل وقبل ياء الفاعل فانها ليست مخصصة به كقولك مرني أخي
 فأكرمني (قوله ومنه) أي من فعل الامر على الصحيح وسيأتي مقابله في الشارح ومن الامر قول الشاعر

ان هند المليحة الحسنة * وأي من أضمرت خلل وفاء

اعرابه ان فعل أمر مبني على حذف النون وأصله ابن والنون المشددة نون التوكيد وهند منادى حذف منه
 ياء النداء والمليحة صفة هند باعتبار اللفظ والحسنة نعت باعتبار المحل وأي مفعول مطلق اه (قوله
 خلافا للزمخشري) منصوب على المصدرية لانه مصدر خالف أي خالفوا ذلك خلافا كما ان قوله يجوز كذا
 اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا اتفاقا وأجمعوا اجماعا واللام للتمييز مثلها في سقيالك متعلق بمحذوف أي
 ارادني للزمخشري و به اندفع ما يقال ان خلافا مصدر مؤكدا فلا يتعلق به ولا معدية لانه معدى بنفسه
 ويحتمل ان خلافا حال أي أقول ذلك خلافا أي مخالفا له وحذف القول كثير جدا قال أبو علي الفارسي حدث
 عن البحر ولا حرج ودليل المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدر اقبل
 كل مسألة قاله المصنف في بعض تعاليقه (قوله هات) بكسر التاء ماضيه ومضارع هاتي هاتي كقاضي يقاضي
 فهو معتل الآخر فبناؤه على الحذف فقوله بكسر التاء ليس مراده أنه مبني على الكسر بل بيان حركة آخره
 الموجودة مع كون بنائه على الحذف وكذا يقال في تعال (قوله ولنا) أي ويدل لنافه وتعلق بمحذوف (قوله
 هاتي) فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل واذا كان أمر المذكور قيل هات بالبناء على حذف الياء (قوله
 تعالي) أصله تعالوي فقلبت الواو ياء فصارت تعالي حذف حركة الياء وهي الكسرة فالتقى ساكنان فحذفت
 الياء الاولى لالتقاء الساكنين قاله سم والحاصل أن هات وتعالي ان أمرت بهما مذكر انبي على حذف حرف

احترزت بالساكنة
 عن المتحركة فانها
 خاصة بالاسماء كقائمة
 وقاعدة * وعلامة
 الامر بمجموع شيئين
 لا بد منهما أحدهما أن
 يدل على الطلب
 والثاني ان يقبل ياء
 المخاطبة كقوله تعالي
 فكلني واشر بي وقرني
 عينا ومنه هات بكسر
 التاء وتعال بفتح اللام
 خلافا للزمخشري في
 زعمه انهما من أسماء
 الافعال ولنا انهما
 يدلان على الطلب
 ويقبلان الياء تقول
 هاتي بكسر التاء وتعالي
 بفتح اللام قال الشاعر

العلة ما لم تتصل به نون التوكيد والابني على الفتح واذا امرت بهما مؤنثا كان البناء على حذف النون
 ما لم تتصل به نون النسوة والابني على السكون (قوله اذا قلت هاتي نولين الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر
 الكندي والقول للفظ الدال على معنى وهاتي فعل أمر بمعنى ناول ونولين من النوال وهو الاخذ والعطاء
 وهضم بمعنى رقيق والكسح الخصر وفي بعض العبارات الكسح ما بين الخاصرة الى الضلع و رقة الخصر
 يتمدح بها (قوله ر يا المخلخل) معناه حسنة محل الخلل لست برقيقة الساق والمراد انها تمتلئة الساق
 بحيث يزنها الخلل بخلاف رقيقته فانها بعكس ذلك وقيل المخلخل لغة في الخلل أو مختصر منه
 والرياض العظمى والمرأة رياء * الاعراب اذا ظرف للمستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه وهاتي
 فعل أمر مكسور أبدا الا اذا كان لجماعة فانه يضم ونولين تأ كيدله وهو فعل أمر مبني على حذف النون
 والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وتمايلت فعل ماض والتاء للتأنيث وعلى متعلق به وهضم فاعل
 تمايلت والكسح مضاف اليه وريامنصوب بفعل محذوف تقديره أعنى أو أمدح ويحتمل ان هضم
 وريامنصوبان على الخلل والمخلخل مضاف اليه والشاهد في هاتي فانه فعل أمر يدل على مخاطبة
 ويقاس عليه تعالى ومعناه أقبل (قوله وعليه) أي كسر اللام أو على ما نقوله العامة (قوله المحدثين)
 بفتح الدال أي الذين حدثوا بعد العرب وبكسر هاء أي الذين أحدثوا اللحن في كلام العرب (واعلم ان
 الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كما مرى القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية
 والاسلام كحسان رضى الله عنه وليدو المتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجربير وذى الرمة وهؤلاء
 كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من أهل الاسلام الذين نشؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحترى
 وأبي الطيب ولا استشهد بكلامهم الا ان يجعل ما يقولونه بمنزلة ما يررونه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن
 صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا الا منبنى الر واية على الوثوق
 والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والانفاق في الاول لا يستلزم الانفاق في الثاني والقول بأن
 ما يتولد بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل بعمل الرأى أشبه وهو لا يوجب السماع اه غزى وعبرة
 صاحب الشواهد طبقات الشعراء أربعة جاهلي واسلامى ومخضرم ومحدث فالجاهلي من لم يدرك الاسلام
 والاسلامى من حضر في صدر الاسلام والمخضرم من أدرك الاسلام والجاهلية قال الاخفش مأخوذ من
 قولهم ماء مخضرم اذا تناهى في الكثرة والسعة سمي الرجل بذلك كأنه استوفى الامرين وزعم بعضهم انه
 لا يسمى مخضرم حتى يكون اسلامه بعد موت النبي ﷺ بكثير ورده ابن رشيقي بأن النابغة الجعدي
 وليد أو وقع عليهما الاسم وليس كذلك والمحدث من حدث بعد الطبقة الاولى من الاسلاميين ثم المحدثون
 طبقات بعضهم دون بعض في البراعة (قوله تعالى أقاسمك الهموم الخ) نسبة الدماميني في كبره على
 المغنى لابي فراس الهمداني ولم يذكر له ترجمة ونسبه أبو بكر يحيى الرصاع لابي نواس وبعده أبيات
 ستأتي وأبو نواس يضم النون ثم واو مفتوحة بلا همز الحسن بن هاني أبو على الحكمي الشاعر المعروف
 ولد سنة ست وثلاثين وقيل سنة خمس وأربعين ومائة ونو في سنة خمس وقيل ست وقيل ثمانية وتسعين
 ومائة ببغداد وعمره ستون سنة وقيل له أبو نواس لذو ابنتين كاتتا نوسان على عاتقه * الاعراب تعالى
 فعل أمر مجزوم بحذف النون وقال صاحب الشواهد وعلامة جزمه حذف الالف بناء على نسخة تعال بدون
 ياء وأقاسمك فعل وفاعل ومفعول والهموم مفعول ثان جمع هم وهو الغم الذي يأخذ النفس فيغيب وتعالى
 تا كيد للاول وهو بكسر اللام وهو لحن وفيه الشاهد حيث كسر اللام والفصيحة فتحها وأول القصيدة

اذا قلت هاتي نولين
 تمايلت
 على هضم الكسح
 ر يا المخلخل
 والعامة تقول بكسر
 اللام وعليه قول بعض
 المحدثين
 تعالى أقاسمك الهموم
 تعالى

أقول وقد ناحت بجنبى حمامة * أيا جارتا هل تشعرين بحالى
 معاذ النوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطر منك الهموم ببالى

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى
تعالى ترى روحا لدى ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالى
أيضحك مأسور وتبكي طليقة * ويسكن محزون ويندب سالى
لقد كانت أولى منك بالدمع مقلتي * ولكن دمعى فى الحوادث غالى

قال القصيدة المذكورة وهو فى أسره وسمع حمامة يجنبه (قوله) والصواب الفتح) رد بما قاله الزمخشري
فى تفسير سورة النساء عند قوله تعالى وإذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله الى الرسول رأيت المنافقين الآية من
ان أهل مكة يقولون تعالى بكسر اللام للمرأة قال الزمخشري وقتوقع مثله فى شعر أبى فراس وذ كر قوله * تعالى
أقاسمك الهموم تعالى والفصيح فتح اللام لانها عين الفعل ولا م الفعل التى كان حقها أن تكسر قد سقطت
اذا لاصل تعالى ففعل به ما عرفت فى مثله اه كلام الزمخشري وفى حاشية الكشاف للسعد ما يقتضى الانكار
على من لحن أبى فراس الهمداني وقال أنشده حال أسره وهو من العرب المستشهد بكلامهم حتى ان ابن عباد
قال فى حقه بدي الشعر بملك يعنى امرأ القيس وختم بملك يعنى هذا الرجل وفى الكشاف وقرأ الحسن
تعالوا بضم اللام وحذف لام الفعل اعتبارا انتهى من الشواهد ومن بعض الهوامش على حواشى القطر
(قوله) كما يقال) أى وذلك مثل ما يقال (قوله) اخشى واسمى) فعلا أمر مبنيان على حذف النون والياء
فيهما فاعل (قوله) تقومين وتقدين) مضارعان مرفوعان بشبوت النون (قوله) نزال) اسم فعل مبني
على الكسر ولا محل له وفاعله مستتر فيه وجو باتقديره أنت وانزلى فعل أمر مبني على حذف النون والياء
فاعل (قوله) وعلامة المضارع) وحده ما دل بحسب الوضع على حدث وز من حالى أو استقبالى والصحيح
ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال كعين للبصرة والجارية والذهب وخرج بقولنا بحسب
الوضع اسم الفاعل المستعمل فى المستقبل نحو أناضرب غدا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك
اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وأوه بمعنى أتوجع وكذلك لفظ المستقبل لما تقدم ولا يرد يضرب
فى لم يضرب لأن دلالاته على الزمان الماضى عارضته فى الوضع بدل على المستقبل انتهى مداينى (قوله) ولا يبد
من كونه الخ) هذا حكم من أحكامه لأنه من جملة العلامات كما صرح به فى القطر (قوله) من أحرف)
جمع قلة هو المناسب وفى بعض النسخ حروف بجمع الكثرة واستعمله فى جمع القلة مجازا (قوله) نأيت)
أى بعدت والمناسب نأيت لأنه الواقع فى عبارة النحاة ولانه بمعنى قربت أو أدركت ولأن الهمزة لها موضع
والنون موضعان وهو المتكلم المعظم نفسه او مع غيره والياء لها أربع ثمانية فكل حرف له
ضعف ما قبله قرره بعض الاشياخ ويجمعها أيضا قولك نأيت وقولك أتيت (قوله) سواء نقص عنها
كما مثلنا) أى بقولنا أقوم ويقوم وتقوم (قوله) أجاب) اصله أجوب على وزن أفعل كما قال
المؤلف نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها ثم حركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن قلبت
ألفافصار أجاب (قوله) احمد) بفتح الهمزة والميم واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء وهى لغة من لغات
الاصبع العشر وهى تثلث الهمزة مضروبة فى تثلث الباء بتسع والعاشره أصبوع وأتمد بضم الهمزة
وكسر الميم اسم لموضع وأما بكسرهما فانه اسم لحجر الكحل قاله الفيشى وفى بعض العبارات بضم
الهمزة وضم الميم اسم لموضع وبكسرهما اسم لحجر الكحل ومثل الشارح بثلاثة أمثلة لما كان اوله
مفتوح ومكسور ومضموم (قوله) ومن أمثلة المضارع قوله تعالى الخ) ختم هذه الآية للمسئلة كما ألزمه
اول الكتاب (قوله) لم يلد) اصله يولد وقعت الواو بين عدوتيهما أعنى الفتحة والكسرة فحذفت ولعدم
وقوعها بين العدوتين فى يولد لم تحذف وسيأتى ذلك فى شرح قوله وما عدا ذلك الحرف (قوله) لم حرف الخ)
لم مبتدأ وقوله حرف خبر وقوله لتنى خبر ثان أى موضوع لتنى المضارع وقلبه ماضيا (واعلم) أن قوله حرف

أو دلت على الطلب
ولم تقبل ياء المخاطبة
نحو نزال ياهند بمعنى
انزلى فليست بفعل
أمر وعلامة المضارع
ان يقبل دخول لم
كقوله لم يقم ولم يقعد
ولا بد من كونه مفتوحا
بحرف من أحرف
نأيت نحو تقوم وأقوم
ويقوم زيد وتقوم
ياز يدويجب فتح هذه
الأحرف ان كان
الماضى غير رباعى
سواء نقص عنها
كما مثلنا او زاد عليها
نحو ينطلق ويستخرج
وضمها ان كان رباعيا
سواء كان كله أصولا
نحو دحرج يدحرج
او واحد من أحرفه
زائد نحو اجاب يجيب
وذلك لان اجاب وزنه
أفعل وكذا كل كلمة
وجدت أحرفها ربعة
لا غير وأول تلك الاربعة
همزة فاحكم بانها زائدة
نحو احمد واصبع
وأتمد ومن أمثلة
المضارع قوله تبارك
وتعالى لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
لم حرف جزم لتنى
المضارع وقلبه ماضيا
تقول يقومز يديكون

جزم أى للفظ المضارع أو لمحله وقوله لنفى المضارع أى الحدث فاراد به معناه التضمنى وهو مجاز من استعمال اسم الكل فى الجزء وقوله وقلبه أى المضارع لاجبى الحدث بل بمعنى الزمان واستعمال الضمير الراجع للمضارع فى الزمان مجازاً أيضاً فى عبارة الشارح استخدام ذكر المضارع أولاً بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر ويقال له استخدام ولو كان المعنيان مجازيين كما هنا تأمل (قوله ومحملاً) عطف على مرفوعاً والحاصل ان الفعل أولاً كان مرفوعاً ومحملاً فلم يدخل لم جزمته وقلبه فقوله جزمته يقابل مرفوعاً وقوله وقلبه يقابل محملاً أى محملاً للزمان الحالى وهو طرف من أجزاء الماضى وطرف من أجزاء المستقبل وقولهم الحال هو الزمن الحاضر فيه تسامح لمعامات (قوله محملاً) أى لكونه مشتركة بين الحال والاستقبال على الصحيح وقيل حقيقة فى الحال وقيل حقيقة فى الاستقبال (قوله جزمته) أى جزمته الفعل باعتبار لفظه ومحله وقوله وقلبه أى الفعل باعتبار زمنه (قوله الى معنى المضى) الاضافة للبيان (قوله وفى الفعل الاول) وهو يلد ضمير مستتر أى جوازاً (قوله وفى الثانى) وهو يولد مستتراً جوازاً أيضاً على ما تقدم عن الجمهور (قوله ولا ضمير فى الثالث) وهو يكن وأصله يكون فدخل الجازم حذف الضمة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين وقوله كفوا أى مكافئاً أى مائلاً (قوله وكفوا خبرها) وعليه فقوله متعلق به بخلافه على الاحتمال الآتى فان قوله له هو الخبر وعلى التقديرين فهو فى محل نصب امامفعولاً لكفوا أو خبر يكن (قوله ونعت النكرة الخ) وأمانعت المعرفة اذا تقدم أعرب بحسب العوامل واعربت بدلا وصار المتبوع تابعاً كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر نص عليه ابن مالك وقال الرضى ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظرف يفرج ل قال

والمؤمن العائدات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

وقرب منه قوله تعالى وغرايب سود لان حق غرايب ان تتبع سود لانه تأكيد له نحو أحر قاتى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة مع نية التأخير كما تقول فى ان رجلا ضرب بك فى الدار ان ضربك رجلا فى الدار انتهى رضى (قوله انتصب على الحال) أى جواز ابدليل قولهم مررت بظرف يفرج ل على أنه بدل من ظرف أو عطف بيان (قوله لية موحشاطل الخ) قاله كثير عزرة من قصيدة من مجز والرمل وأجزؤه فاعلان أربع مررات وقيل من مجز والكامل وأجزؤه متفاععلن أربع مررات ومية علم امرأة والموحش المتروك الذى صار ووحش أى قفر الأندلس بهو الطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الديار أى ارتفع ويابح معناه يابح وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلقوهى بطاثة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وسيور تلبس ظهور القسى * الاعراب لية اللام حرف جر ومية مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وطلل مبتدأ مؤخر وموحشاحال من طلل ويابح مضارع مرفوع فاعله مستتر جوازاً يعود الى طلل وكان للتشبيه والهاء اسمها وخلل خبرها وقال فى الشواهد الكاف للتشبيه وأن حرف توكيد ونصب والضمير اسمها لمحله نصب وخلل خبرها والظاهر أنه غير موافق للقواعد والشاهد فى موحشافانه حال من طلل وكان أصله نعتاً فاما قدم أعرب حالاً على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم عليها هذا مفاد المصنف هنا قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح وهو مبنى على مذهب سيديو به من جواز الحال من النكرة وقيل ان موحشاحال من الضمير المستتر فى الظرف وهذا ان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحداً وصحح ابن مالك فى التسهيل قول سيديو به وعلله بان الحال خبر جملها لاظهر الاسمين أولى من جعلها لاغضمهما قلنا نعم لو تساوى بالكن التعريف الذى فى الضمير أولى بالترجيح انتهى وعبارة والشاهد فى موحشاحيت وقع حالاً من طلل وهو نكرة فلذا تقدمت عليه

ومحملاً للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبه الى معنى المضى وفى الفعل الاول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضمير فى الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم يكن وكفوا خبرها وجوزوا ان يكون حالاً على أنه فى الاصل صفة لاحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال كقوله لية موحشاطل يابح كأنه خلل أصله لية طلل موحش وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور والظاهر الاول وعليه العمل (قوله من مجز الخ) أنظر هذا مع قول السجاعي على القطر انه من بحر الوافر لمن الكامل خلافاً لبعضهم وحرر ما هنا ه من هامش الاصل

وقيل الحق انه حال من الضمير في الخبر وهو معرفتو فيه نظر لان الظرف والابتداء لا يعملان في الفضلات تأمل (قوله في الاية دليل الخ) أي على الاحتمال الاول وأما على الثاني فالفصل بين معموليها (قوله بين كان ومعمولها) وهو أحد لانه الذي يتصل بها ومعمولها هو قوله لانه معمول لسكو الذي هو الخبر بخلاف قوله بين كان ومعمولها فالمراد به اسمها فالمراد بمعمولها ثانيا خبرها ففيه شبه استخدام (قوله نحو كان في الدار الخ) ففصل بقوله في الدار بين كان وزيد جالسا وفصل بقوله عندك بين كان وعمرو جالسا (قوله وهذا) أي الفصل بمعمول معمول كان بينها وبين معمولها بالظرف لانه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره (قوله والحرف ماعد ذلك) أي ماعدا ما ذكر من الاسم والفعل ولذا أفر داسم الاشارة أو ماعدا ما يقبل علامات الاسم والفعل وذو كذا ذلك تصریحاً بثالث الاقسام وان كان يمكن علمه مما سبق لانه ذكر أولاً ان الاقسام ثلاث ثم ذكر ان الفعل علامته كذا وان الاسم علامته كذا فيعلم منه ان ماعدا هما هو الحرف وأورد على قوله ماعدا هما بانه يصدق على الجملة فانها لا تقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل بحسب اللغز والجواب ان ما واقع على الكامة فتخرج الجملة ونحوه أيضاً (قوله والحرف ماعد ذلك) كان المناسب أن يقول وليس منه مهما واذ ما بل بالمصدرية ولما الرابطة لانه بين ما اختلف فيه مع كل واحد من الاسم والفعل ويجاب بانه انما ترك التعرض هنا لما اختلف في حرفيته واسميته اعتماداً على ما ذكره في باب الجواز من اسمية مهما وحرفية اذ ما في مبحث الظروف من حرفية لما اه فيشئ بتصرف (قوله بان لا يقبل الخ) أي بعدم قبوله فان قيل يلزم عليه جعل العدمي علامة على الوجودي وهو لا يصح وجوابه ان العدمي قسمان مطلق ومقيد والمنوع المطلق وأما المقيد كما هنا فهو جائز فالعلامة للحرف عدم العلامات المذكورة لا العدم مطلقاً وانما جعلوا علامة الحرف عدمية وعلامة أخويه وجودية ولم يعكسوا لان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العلامة عدمية فاعطى الأشرف للأشرف والآخر للآخر انتهى مداً في على خالد والمراد بالقبول المنفي القبول للغيرى لا العقلي ولا الشرعي لان الكلام في مبحث الالفاظ وهو أمر لغوي لا مدخل للعقل ولا للشرع فيه فعنى عدم القبول أن تشهد أهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد كدخول من أو سوف مثلاً على الباء ورب مثلاً (قوله من العلامات المذكورة) ان أراد المذكورة في المصنف فقط ورد عليه ان هناك أسماء كثيرة لا تقبل ذلك كقطع وعض فتدخل في علامة الحرف وكذا أفعال في التعجب يدخل وان أر يد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول والجواب اننا نختار الاول وغاية ما يلزم أنه تعريف بالاعم وقد أجاز بعض المتقدمين لانه يفيد التمييز في الجملة أو نقول نختار الثاني والمقصود من هذا الكتاب المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف قائم مقام المؤلف فيبين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول فال في العلامات للعهد المذكور وقوله المذكورة أي في المتن وعلى الثاني فأل للاستغراق وقوله المذكورة أي في كتب النجاة تأمل كماه من المداً في بتصرف يناسب ما هنا (قوله بان لا يقبل الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أي لان الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم ان عدم الحرف يتوقف لان العدم يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا ان العدمي عدم البصر فيثوقف تعقل العدمي على تعقل البصر وأجاب شارح الباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لان الاولى فلا دور وأجيب ايضاً باننا نسلم الدور لانه يمكن معرفة الحروف التي يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف (قوله وهو على ثلاثة) أي وهو مشتمل على ثلاثة من اشتمال الكل على جزئياته (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل الخ) لانه في ما ذكره في باب الاشتغال من أنها مخصصة بالفعل لان ذلك محله اذا كان الفعل في حيزها فلا يجوز هل زيد خرج

ففي الآية دليل على الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها اذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو كان في الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه ثم قلت بالحرف ماعد ذلك كهل وفي لم وأقول يعرف الحرف بان لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى

لان أصلها أن تكون بمعنى قد كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام انحطرت بتبها عن قدر في اختصاصها بالفعل واختصت به فيما اذا كان في حيزها لانها اذ اذارت الفعل في حيزها تدرت عهدو ابا الحى وحتت الى الالف المألوف ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بدون اشتغال الفعل بضمير واذالم تره في حيزها تسلت عنه وذهلت ومع وجوده ان لم يشتغل لم تقع به مقدرها بعدها والافتتت فلا يجوز في الاختيار هل زيدار آيت بخلاف هل زيدار آيته انتهى شيخ الاسلام وقوله وحتت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنايحنو حنوا وبالتشد يد بمعنى اشتاقت من حن يحن حيننا ﴿ تنبيه ﴾ الاصل في المشترك عدم العمل والاصل في الخاص أن يعمل العمل الخاص فيما اختص به فهذه قاعدة محتوية على شقين فاستثنى من الشق الاول مشترك قد عمل واستثنى من الشق الثاني ثلاثة أقسام ما هو مختص بالاسماء والافعال ولم يعمل أصلا وما هو مختص بالاسماء ولم يعمل العمل الخاص فيها وما هو مختص بالفعل ولم يعمل العمل الخاص فيه فالذى استثنى من الشق الاول ما ولا وان النافيات فانها عملت مع عدم الاختصاص لعارض الجمل على ليس على ان من العرب من يهملهن والمستثنى من الشق الثاني ثلاثة أقسام الاول هاء التنبيه وأل المعرفة فلا تعمل مع اختصاصها بالاسماء وقسوا السين وسوف وأحرف المضارعة فلا عمل لهن في الفعل مع اختصاصهن بالافعال لتري يلهن منزلة الجزء من مدخولها وجزء الشيء لا يعمل فيه القسم الثاني ان وأخواتها وأحرف النداء لم تعمل الجر لانها شابهت الافعال لان ان مكان أو كدوليت مكان أمتي وأحرف النداء مكان ادعو ﴿ القسم الثالث ان فانها لم تعمل العمل الخاص بالفعل بل عملت النصب جملا على لالنافية للجنس لانها بمنعها على ان بعضهم جزم بها (قوله كهل) مثال للمشارك الذي جاء على الاصل وسكت عن الذي خالف الاصل (قوله وهل أتاك نبأ الخصم) هل هنا للاستفهام التعجبي أى هل جاءك قصة الخصم المشار لها بقوله اذ دخلوا الخ (قوله وما يختص بالاسماء) أى ويعمل العمل الخاص وسكت عن المختص بالاسماء الذى لا يعمل أصلا والذي لا يعمل العمل الخاص (قوله وفي السماء رزقكم) مبتدأ وخبر أى وفي السماء المطر المسبب عنه النبات الذى هو رزق (قوله وما توعدون) أى وفي السماء ما توعدون من المآب والثواب والعقاب أى مكتوب فى السماء اه جلال (قوله لم يلدن) أى لم يلد لعدم مجانسته ولم يولد لا لتفاء الحدوث عنه ولم يكن له كفوا أحد أى مكافئا أى مماثلا وقدم الجار والجرور لانه محل القصد بالنفي وأخر أحد رعاية للفاصلة (قوله هل أتى على الانسان) أى قد أتى على الانسان أى آدم حين من الدهر وهو أربعون سنة لم يكن شيئا مذكورا كان حينئذ مصورا من طين لا يذكر أو المراد بالانسان الجنس والحين مدة الجمل اه جلال (قوله ولم أكن بدعائك رب شقيا) أى ولم أكن بدعائى اياك يارب خائبا فلا تخيبنى فيما يأتى فالنفي مستمر الى الحال ولم تحرف نفي وجزم وقلبوا كن مجزوم بل وعلامة جزمه السكون على النون والاصل أكون حذف الجازم الضمة ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين واسمها ضمير مستمر وجوبه وشقيا خبرها وبدعائك متعلق به وهو من اضافة المصدر لمفعوله وأنت خير بان الآية ليس فيها نفي الخيبة على الاستمرار بل يترجى انه لا يخيب في المستقبل وليس مقطوعا به (قوله تنبيه) هو لغة الايقاظ وعرفا عنوان بحث لاحق يفهم من السابق اجالا (قوله كقولك فى وعد النخ) أى كقولك فى مضارع وعدى وفى مضارع وزن يزن وأصلهما يوعدون ووزن وقت الواو بين عدوتيهما حذف ﴿ مبحث الكلام ﴾ أل فى الكلام عوض عن المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة أو لتعريف العهد الذهنى أى الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم أو للحقيقة والماهية وهذا أولى لما قاله سعد الدين من أن ال الواقعة فى التعاريف الاولى أن تكون للحقيقة اه كلام المدافى نقلا عن الفيشى ويعلم كونه فى اصطلاح النحاة من جعل الكتاب مؤلفا فى فهم لان كل قوم انما يتكلمون على

وهل أتاك نبأ الخصم
وما يختص بالاسماء كفى
فى قوله تعالى وفى
السماء رزقكم وما
توعدون وما يختص
بالافعال كلف فى قوله
تعالى لم يلدن ولم يولد
ثم اعلم ان المنفى بهاتارة
يكون انتفاؤه منقطعا
وتارة يكون متصلا
بالحال وتارة يكون
مستمرا أبدا فالاول
نحو قوله تعالى هل أتى
على الانسان حين من
الدهر لم يكن شيئا
مذكورا أى ثم كان
بعد ذلك والثانى نحو
ولم أكن بدعائك رب
شقيا والثالث نحو لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا
أحدوهنا تنبيه وهو ان
القاعدة أن الواو اذا
وقعت بين ياء مفتوحة
وكسرة حذفت
كقولك فى وعدى وعد
وفى وزن يزن وهذا
تعم لاى شى حذفت فى
يلد وثبتت فى يولد ثم
قلت ﴿ والكلام

اصطلاحهم فلا حاجة لزيادة في اصطلاح النحاة ولا جعل ال مفيدة لذلك وقال الفيثي في حاشية هذا الكتاب قوله والكلام الواو للاستئناف والحققيقة والعهد الذهني وهو ظاهر أو الذكري لتقدم ما يشعر به وهو الكلمة لان الكل يستحضر عند استحضار الجزء (قوله قول) عبر به دون اللفظ لان القول أخص لانه لا يقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل واستعمال الجنس القريب أولى من البعيد واعتراض بان القول يستعمل في الرأي والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم الا ان يقال ان استعماله في ذلك مهجور عند النحاة على ان ابن هشام قال ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحتز به أهل العقليات وإنما وقعت هذه الاعتراضات في كتب النحويين من متأخري المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون اه من النكت بتغيير ليصح جلبه هنا وقولنا لان القول أخص لانه لا يقع على المهمل على الصحيح ومقابل الصحيح ان القول هو اللفظ المركب المفيد فهو مرادف للكلام وقيل هو المركب خاصة أفاد أم لافه وأعم من الكلام والكلام مبين للكلمة (قوله قول مفيد مقصود) قد اشتمل التعريف على ثلاث لفظات وكل واحدة لها معنى لغة واصطلاحاً فجملة المعاني ستة فالقول لغة يطلق على الرأي والاعتقاد نحو قال أبو حنيفة حل كذا أي رآه واعتقده وعلى غير الرأي واصطلاحاً هو اللفظ الدال على معنى مفرد كما تقدم في المصنف في شرح تعريف الكلمة والمفيد لغة ما أفاد فائدة ما أي أي فائدة كانت واصطلاحاً ما أفاد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظر الشيء آخر والمقصود لغة ما قصد مطاقاً واصطلاحاً ما قصد به المتكلم افادة السامع أي مضمون اللفظ الذي قصد به المتكلم افادة السامع الذي يخاطبه به (قوله مفيد) ولا حاجة الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب فالتصريح به من باب التصريح بما علم التزاما ويكون ذكره في التعريف لبيان الواقع قال في التصريح ولا حاجة الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وحينئذ فيعترض على المصنف في ذكره والجواب ان الاصل في القيود أن تكون لبيان الواقع كما حققه بعضهم فان قلت ان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فكيف تعني الافادة عن التركيب والقصد قلت قال الشيخ الماوي في شرح السلم ان دلالة الالتزام مهجورة في الحد التام لاني مطلق تعريف وقال الفيثي قوله مفيد كان عليه أن يزيد مركب ليخرج من عهدة ارتكاب دلالة الالتزام المهجورة في التعاريف ويرد على ابن طلحة القائل بعدم اشتراط التركيب لان نعم والجواب بين عنده كلام وقد يجاب بان محل هجر دلالة الالتزام في التعاريف ما لم تكن مشهورة انتهى وبين القول والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد القول بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون القول في الاشارة والقاعدة أنه اذا كان بين الجنس وفصله عموم من وجه يخرج بكل ما دخل في الآخر فيخرج بالقول الدوال الاربع الداخلة في المفيد اذ كل منها مفيد وليس بقول لانه ليس بلفظ ويخرج بالمفيد المفرد والمركب غير المفيد الذي دخل في القول وقوله مفيد أي بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله المؤلف في تعليقه على الالفية والحق انه لا يشترط تجدد الفائدة والا أدى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب به من يعرف مدلوله ﴿ تنبيه ﴾ استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو جلت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه أبو حيان اه من النكت (قوله مقصود) خرج به كلام النائم والساهي فلا يسمى كلاما واصطلاحاً وبعضهم لم يشترط القصد فساه كلاما لوجود الفائدة لصدوره عن له قصد

قول مفيد مقصود
وأقول للكلام

في الجملة بخلاف الصادر من بعض الطيور فلا يسمى كلاما لعدم صدوره ممن له قصد في الجملة وقال الفيشي قوله مقصود ان أراد به مقصود ذاته ليخرج به الجملة الواقعة صلة وخبر او حالا فلا تسمى كلاما لانها ليست مقصودة لذاتها بل لغيرها فصحيح لكن هذا المعنى يغني عنه المفيد كما يؤخذ من الشارح وان اراد انه مقصود من المتكلم ليخرج به كلام النائم والساهي ونحو ذلك فهو جار على أحد القولين في اشتراط القصد بهذا المعنى والصحيح انه لا يشترط فكلام النائم ونحوه لا (٧) يسمى كلاما ولو سلمنا اشتراطه فيستغني عنه بقوله مفيدو بعبارة قوله مقصود أي لذاته وأما تفسيره بقصد المتكلم افادة السامع فقد اعتبره المصنف في بعض كتبه في مفهوم المفيد فيصير قوله مقصود تصريحا بما علم التزاما اه والأحسن ان قوله مقصود أي صدر عما من شأنه القصد ليخرج ما يصدر من الطيور ﴿ تنبيه ﴾ سكت المصنف عن الوضع لعلمه من قوله قول لانه اللفظ الموضوع لمعنى فاندفع ما يقال أسقط الوضع وهو لغة الحط والولادة واصطلاحا جعل اللفظ دليلا على المعنى فيكون ما شيا على القول الضعيف الذي لا يشترطه والحاصل انه اختلف هل يشترط الوضع أم لا فقليل لا يشترط وصححه الشيخ خالد بناء على ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد ومسمى قائم وسمع زيدا قائما بعبارة المخصوص فهم معناه وهو نسبة القيام لزيد وقيل وهو الراجح يشترط بناء على الراجح من أن المركبات موضوعة بالوضع النوعي كالجزات بخلاف المفرد فانه بالوضع الشخصي والفرق بينهما ان الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والظهر فهو وضع شخصي لتعلقه بالشخص أي بفرده مشخص من الالفاظ وان وضع قانونا كليا كان يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الاول للثاني أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الاول على الثاني فهو وضع نوعي لتعلقه بالنوع و به يخرج ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد للحياة المتكلم من وراء جدار أي لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذي طريقه الوضع والمفيد بالطبع كالج على وجع الصدر وسكت المصنف أيضا عن الاسناد فلم يقل المفيد بالاسناد لانه يعلم من المفيد وقيل اتكالا على الموقف أو لجواز التعريف بالاعم والاسناد لغة الاصاق واصطلاحا ضم كلمة لاخرى على وجه يفيد فائدة تامة وسكت المؤلف أيضا عن اشتراط كون الكلام من متكلم واحد وفي اشتراطه خلاف فمن قال بالاشتراط قال لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا على انه يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة انه لا بد من اشتماله على النسبة وهي أمر نفسي لا يتجزأ ورد بأن النسبة المعتبرة فيه هي تعلق أحد الطرفين بالآخر وهي قائمة بالكلام بالانفصال ويقال لها النسبة بين بين والقائمة بالنفس النسبة بمعنى الحكم بهذا التعلق وهذه ليست معتبرة فيه قاله بعض شراح الازهرية (قوله معنيان) سكت عن معنى ثالث وهو معناه عند المتكلمين فقليل عندهم حقيقة في النفسى مجاز في اللفظي وقيل عكسه وقيل مشترك بينهما وهو الذي اختاره السعد (قوله اصطلاحى ولغوى) بدل مما قبله أو خبران لمبتدئين مخزوفين أي أحدهما اصطلاحى والثاني لغوى (قوله فهو القول المفيد) أي المقصود كما صرح به في المتن ولعل الشارح حذفه بناء على ان المراد به ما قصد به الافادة الخ فيغني عنه المفيد فتأمل (قوله وقد مضى تفسير القول) أي في شرح قول المتن الكلمة قول مفرد حيث قال القول هو اللفظ الدال على معنى (قوله يحسن السكوت الخ) معنى ذلك أن لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر انتظاراتا كما لا تنتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد مع المسند اليه كزيد دون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفاعل مع الفعل فانه كلام مع انه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول كما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه فالمد يد كالمفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى انتظارا تاما

معنيان اصطلاحى
ولغوى فالما معناه في
الاصطلاح فهو القول
المفيد وقد مضى تفسير
القول وأما المفيد فهو
الدال على معنى يحسن
السكوت

(٧) قوله لا يسمى الخ
هكذا بالاصول ولعل
الصواب حذف لا تأمل
اه مصححه

فلا يكون بدون كلاما فاجواب ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكر كفاي المسند اليه بدون المسند
 فلا تظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب ان تعقل المتعدى
 انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذ كره المتكلم أصلا وانما ينتظره لاجل
 الربط وبيان حال الواقع وبذ كر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبق انتظار تام لا يقال لو ذ كر
 المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره أيضا فيكون الفعل
 مع المفعول كلاما تاما وهو باطل لان الاحتياج الى ذ كر خصوص الفاعل لاجل ان بناء الفعل المبني للفاعل
 كالأصل في الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول كفي المفعول فافهم واحفظ (قوله السكوت عليه) قيل
 سكوت المتكلم وقيل سكوت السامع وقيل سكوتها ومعنى حسن سكوت المتكلم ان السامع بعده حسنا
 وهذه الاقوال الثلاثة متلازمة وأحسنها أولها لان السكوت خلاف الكلام الذي هو وصف للمتكلم لصدوره
 منه فليكن السكوت وصفا للمتكلم وبقولنا لصدوره منه اندفع ما يقال ان السامع يتصف بالتكلم لكونه
 هو المخاطب به وحاصل الدفع ان وصف المتكلم بالتكلم حقيقة ووصف السامع به على طريق التسامح
 (قوله وأما معناه في اللغة فانه يطلق الخ) فيه شيء لان اطلاقه على معان ثلاثة ليس هو معناه لغة بل معناه
 لغة هو المعاني الثلاثة والجواب ان في العبارة حذف أي وأما معناه لغة فهو ما تضمنه (قوله فانه يطلق الخ)
 أو التقدير وأما معناه لغة فامور ثلاثة لان الكلام يطلق الخ أو التقدير وأما معناه لغة فهو أعم من الاصطلاح
 لانه يطلق الخ تأمل (قوله أحدها الحدث) لم يقل أولها الحدث دفعا من أول الامر توهم سؤال
 الترجيح بدون مرجح (قوله أحدها الحدث) انظر هل هو حقيقة أو مجاز توقف فيه بعض وفي كلام
 بعض ما يفيد أنه مجاز لانه قال كلام اسم مصدر بمعنى المصدر (قوله الذي هو التكلم) المناسب الذي هو
 التكلم لان مصدر كتم تكلما قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما وبديل قوله أي تكليمك اياه أي توجيه
 الكلام اليه (قوله واذا استعمل بهذا المعنى) أي استعمل ملتبساً بهذا المعنى من التباس الدال بالمدلول
 أو الباء بمعنى في (قوله عمل عمل الفعل) أي من نصب المفعول (قوله كفاي المثال) أي وذلك كفاي
 المثال أي وعمله عمل الفعل مثل العمل الذي في المثال أو المعنى عمل عمل الفعل عملا مماثلا للعمل الذي
 في المثال (قوله قالوا كلامك هذا الخ) هذا البيت لم يدركنا به وكلامك اسم مصدر بمعنى التكلم وهذا
 علم امرأة محبوبة لهذا الشاعر والشفاء ذهاب الداء يقال شفاه يشفيه بغير ألف وهو المشهور ويقال
 أشفاه الله بالالف وهي قليلة الاعراب قالوا فاعل وفاعل وقد أعرب شارحنا قوله كلامك هذا وهي مصغية
 وقلت فاعل وصحيح خبر مقدم وذلك مبتدأ مؤخر ولو حرف شرط وكان تاماً والالف للاطلاق وجواب
 الشرط محذوف أي لو وجد لكان ذلك صحيحاً ويحتمل ان لو للتمي أي أتمنى ذلك والشاهد في كلامك فانه
 بمعنى التكلم وانه يسمى كلاماً لغة وقوله مصغية بالعين المعجزة أي ملقبة سمعها للكلام (قوله على الحال)
 أي ان جعلت الواو للحال أما ان جعلت للاعتراض فالجملة معترضة قرر بعض الاشياخ (قوله والثاني
 ما في النفس مما يعبر الخ) خلافاً لقال هو ما في النفس ولو عبر عنه بغير المفيد كغلام زيد (قوله على
 الحال) أي من هند (قوله والثاني ما في النفس) هو حقيقة في ذلك المعنى لا مجاز (قوله معنى قام زيد)
 وذلك المعنى هو ثبوت القيام لزيد (قوله الذي تخيلته) أي حصل في خيالك أي ذهنتك أي الذي أدركته
 في ذهنك (قوله قال الاخطل لا يعجبنيك الخ) الاخطل لقبه لاذيته وسلطة لسانه وقيل لكبر أذنيه
 واسمه غياث بن غوث التغلبي ويلقب أيضاً دويل والدويل الحار الصغير الذنب ويقال ان جريرا هو
 الذي لقبه بذلك وهو من الطبقة الاولى من شعراء الاسلام وكان نصرانيا ولا يقدح في الاستدلال بقوله
 لانا ز يد أن يثبت ذلك لغة واللغة تثبت بقول الكفار من العرب اجاعا انما قلت ذلك لان بعضهم شنع
 الاخطل

عليه نحو زيد قام وقام
 أخوك بخلاف نحو
 زيد ونحو غلام زيد
 ونحو الذي قام أبوه فلا
 يسمى شيء من هذا
 مفيداً لانه لا يحسن
 السكوت عليه فلا
 يسمى كلاماً أو أم معناه
 في اللغة فانه يطلق على
 ثلاثة أمور احدها
 الحدث الذي هو التكلم
 تقول أعجبتني كلامك
 زيدا أي تكليمك اياه
 واذا استعمل بهذا
 المعنى عمل عمل الافعال
 كفاي المثال وكقوله

قالوا كلامك هذا

وهي مصغية

يشفيك قلت صحيح

ذالك لو كانا أي تكليمك

هذا كلامك مبتدا

ومضاف اليه وهذا

مفعول وقوله وهي

مصغية جملة اسمية في

موضع نصب على الحال

ويشفيك جملة فعلية

في موضع رفع على انها

خبر والثاني ما في النفس

مما يعبر عنه باللفظ المفيد

وذلك كأن يقوم

بنفسك معنى قام زيد

او قعد عمر و نحو ذلك

فيسمى ذلك الذي

تخيلته كلاماً قال

الاخطل

لا يعجبنيك من خطيب

في بعض الدروس وقال كيف يستدل أهل السنة على مسئلة من مسائل الدين ومسائل الاعتقاد بقول نصراني اه شنواني والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الأمر المهم العظيم النازل بالناس فكانت عادة العرب اذا نزل بهم الأمر المهم قام سيدهم أو عالمهم فيهم خطيبا بما يكشف ذلك وفي اللغة كلام منظوم بنوع من البلاغة تفرع اليه الخواطر ويوجب الي قائله النواظر عند ملاقة الاكابر والاجتماع للمهمات واستجلاب الرأي في كشف الملمات والقواد القلب ويطلق على الغشاء على القلب ويطلق على ما في داخل القلب وفي الحقيقة الكلام قائم بالقلب بمعنى الروح لا بمعنى اللحم والجمع أفئدة والاصيل القوي الذي له أصل والمراد به الذي يعمل بكلامه واللسان يذكر ويؤنث أي يذكر باعتبار العضو ويؤنث باعتبار الجارحة فمن ذكره جمعه على السنة كخجار وأخجرة ومن أنثه جمعه على ألسن كذراع وأذرع قال السيوطي اللسان لحم رخو وردي أي يشبه الورد * الاعراب لانها هي تو يعجبك مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ومحله جزم بلا من خطيب متعلق به وخطبة فاعل وحتى حرف جر بمعنى الى ويكون منصوب بأن مضمرة بعد حتى ومع الكلام ظرف لاصيلا والكلام اسم ان وفي القواء اللام للابتداء وفي القواء جار مجرور خبران وانما أداة حصر جعل فعل ماض مبنى للفعل واللسان نائب فاعله وعلى القواء متعلق بدليلا ويحتمل أنه في محل نصب حال من دليلا لانه نعت تقدم على النكرة والشاهد في البيت حيث أطلق الكلام على مافي النفس انتهى شواهد (قوله لا يعجبك الخ) قال المصنف لم يثبت هذان البيتان في ديوان الأخطل قلنا لا يقدح ذلك في نقل العلماء انه من كلامه ووجد بخط المصنف لا يعجبك خطبة من قائل البيت وقوله على القواد يعني على مافي القواد وانما أعاد الكلام ثانيا لانه بمعنى آخر ولو أعيد عليه الضمير لتوهم أنه المعنى الاول واللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة قال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه في القاموس وغيره اللسان القول ويؤنث جمعه السنة وألسن ولسن واللغة والرسالة والتسكيم عن القوم وفلان ينطق بلسان الله أي بحجته وكلامه وقوله جعل اللسان أي كلامه انتهى من نسخة الشنواني لكن قوله وانما أعاد الكلام ثانيا الخ بناء على نسخة وانما جعل الكلام وهي غير النسخة التي كتب عليها الشنواني وقوله واللسان الخ هذا على نسخة وانما جعل اللسان فقد لفق في النسختين فأوقع في التعب والحيرة (قوله خطبة) بالضم وأما بالكسر فهو التماس التزويج ومنه حديث لا يخطب أحد على خطبة أخيه (قوله الثالث الخ) هذا المعنى مجازي كما في بعض شراح الازهرية وسكت عن معنى رابع وهو القول أي المقول قل أو أكثر مهمل أو مستعملا مفيدا أو غير مفيد ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وأقل ما يطلق عليه لغة حرفان أو حرف مفهم والظاهر اشتراط صدوره عن له قصدور وية وبين المعنى الرابع الذي تركه الشارح وهو معنى حقيقي وبين الثالث الذي ذكره المصنف عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في زيد قائم وينفرد المعنى الرابع في زيد والثالث في الخط (قوله أو خطا) وهو النقوش الموضوعه لألفاظ مخصوصه بواسطة القلم (قوله أو اشارة) هي الافهام باليد أو نحوها وأما الرمز فهو الاشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والغمز الاشارة بالحاجب والعين فالاشارة أعم من الرمز وسيأتي للشارح يستدل على تسميته الرمز كلاما وهو صحيح لما علمت ان الرمز من أفراد الاشارة به يندفع ما يقال ان المؤلف ذكرهنا الاشارة والدليل الآتي في الرمز فهو مخالف للمدعى تأمل (قوله أو مناطق به لسان الحال) استعارة في نطق مصرحة بتعبية واستعارة مكنتية في الحال واللسان تخييل والنطق ترشيح (قوله والدليل على ذلك في الخط) أي الدليل على تسمية ما يفيد كلاما حال كون ما يفيد مظر وفا في الخط من ظرفية العام في الخاص والمراد ذلك الخاص فاسم الاشارة عائد على ما يفيد وفيه حذف مضاف ويحتمل أن اسم الاشارة عائد على الكلام وفيه حذف مضاف ويكون قوله في الخط متعلقا بالمضاف المحذوف والتقدير

خطبة

حتى يكون مع الكلام

أصيلا

ان الكلام لفي القواد

وانما

جعل اللسان على

القواد دليلا

والثالث ما تحصل به

فائدة سواء كان لفظا

أو خطأ أو اشارة أو ما

نطق به لسان الحال

والدليل على ذلك في

في الخط

والدليل على استعمال الكلام في الخط (قوله قول العرب الخ) ما قيل في الخط القلم أحد اللسانين كما قيل
 قلة العيال أحد اليسار بن قيل للنضر بن يسار فلان لا يخط قال الزمارة الخفية قال ابن التوأم خط القلم يقوم
 بكل مكان وفي كل زمان ويترجم الى كل لسان ولفظ اللسان لا يتجاوز الآذان ولا يعي الناس بالبيان وقيل
 الخط لسان اليد وهو أفضل أجزاء اليد وقال اسمعيل عقول الرجال تحت أسنان أقلامهم وقال عبد الله بن
 العباس بن الحسن العلوي القلم خط لسان اليد ومصدق (قوله أحد اللسانين) أي مجازاً لأنه لسان
 حقيقي أي وإذا كان القلم لساناً فما يصدر عنه كلام فيكون الخط كلاماً وهذا هو وجه الدليل واندفع ما يقال
 ان هذا أفاد أن القلم لسان وكلامنا في تسمية الخط كلاماً في تسمية القلم لساناً تأمل (قوله وتسميتهم)
 عطف على قول العرب أي الدليل على تسمية الخط كلاماً قول العرب الخ وتسميتهم ما بين الخ وقوله كلام
 الله مفعول تسميتهم وإضافة تسمية للضمير من إضافة المصدر لفاعله وقوله ما بين الخ مفعوله الأول وكلام الله
 مفعوله الثاني أي تسمية العرب النقوش التي بين جلدتي المصحف كلام الله وقوله دفتي بفتح الدال كما هو
 المسموع عن المشايخ ووجدت في نسخة صحيحة بضم الدال وحرر (قوله دفتي المصحف) بتثنية الميم
 أي جنبتي جميع المصاحف حتى المصاحف المتقدمة التي في زمن الصحابة ولو سلم ان المراد بها المصاحف المتداولة
 بيننا فالمراد بما بينهما ما فيه احتمال القراءة فبطل ما قيل ان أسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد الآي
 مما بين دفتي المصحف ليس بقرآن لانها مع حدودها في المصاحف الحديثة كما ذكره الامام القرطبي وغيره
 ليس فيها احتمال القراءة نقيضاً لميزها عنه في اللون أو الخط (قوله الارمزاً) تقدم معناه عند الاشارة
 (قوله فاستثنى الخ) أي والاصل في الاستثناء الاتصال فدل على ان الرمز الذي من أفراد الاشارة يسمى
 كلاماً فالاشارة تسمى كلاماً لغة (قوله أشارت بطرف العين الخ) الطرف بسكون الراء هو البصر
 وبتحريكها طرف الشيء وإضافته للعين بيانية كشجر أراك أي بطرف هو العين والاشارة الائمة وأيقنت
 علمت ومرحبا بكلمة تقال للقدام تأنيساً ومعناها صادفت رحباً لاضيقاً وأهلاً وسهلاً أي صادفت أهلاً
 ومكاناً سهلاً والتميم من تيمه الحب أي أذله * الاعراب أشارت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وبتحريك
 متعلق به العين مضاف اليه وخيفة مفعول لاجله وأهلها مضاف اليه وإشارة منصوب على المصدرية وعامله
 أشارت ومحزون مضاف اليه ولم تتكلم جازم ومحزوم وكسرت الميم لاجل القافية فأيقنت فعل وفاعل وان
 الطرف ناصب ومنصوب قد حرف تحقيق قال فعل ماض فاعله مستتر فيه ومرحبا منصوب على المصدرية
 بفعل مقدر تقديره صادفت مرحباً وكذا أهلاً وسهلاً وهذه من الاشياء التي جرت مجرى المثل فالتزمت
 العرب فيه ما التزمت في المثل والحبيب متعلق بسهلاً أي أتيت أهلاً تستأنس به وأتيت مكاناً سهلاً وجملة
 مرحباً وما عطف عليه في محل نصب مقول القول وقوله بالحبيب المتم متعلق بأهلاً وسهلاً أو خبر لمخدوف
 أي وذلك ملتبس بالحبيب والشاهد في البيتين انه أثبت الاشارة ونفى الكلام فيدل على أن الاشارة ليست
 كلاماً ولازم التناقض فهذا يبطل ما قدمه من تسمية الاشارة كلاماً وحاصل جواب المصنف ان المنفي
 الكلام اللفظي الاصطلاحى وهذا لا ينافى ان الاشارة تسمى كلاماً لغوي في عبارة قوله بطرف العين الخ
 يقال للعين طرف من باب تسمية الشيء باسم فعله انما الطرف مصدر طرف يطرف كما تسمى العين نفسها
 لحظاً وللحظ النظر بالعين نبه عليه ابن يعيش ومثل قول المصنف أشارت قول عنتره
 فازور من رفع القنا بنبأله * وشكا الى بعبرة وتحمحم
 لو كان يدري بالمحاوره اشكى * ولكان لو علم الكلام مكالمى

فان هذا نفي الكلام اللفظي (قوله فأنما نفي الخ) علة لمخدوف أي لا يدعى ما قلته لانه أنما نفي الخ (قوله
 الدليل عليه فيما نطق الخ) قال المصنف في شرح الالفية واستدلال طائفة بقوله امتلاً الحوض

قول العرب القلم احد
 اللسانين وتسميتهم
 ما بين دفتي المصحف
 كلام الله والدليل عليه
 في الاشارة قوله تعالى
 آيتك أن لا تكلم
 الناس ثلاثة أيام الا
 رمزا فاستثنى الرمز
 من الكلام والاصل في
 الاستثناء الاتصال وأما
 قوله

أشارت بطرف العين
 خفيفة أهلها
 اشارة محزون ولم تتكلم
 فأيقنت أن الطرف
 قد قال مرحبا

واهلاً وسهلاً بالحبيب
 التميم
 فأنما نفي الكلام
 اللفظي لا مطلق
 الكلام ولو أراد بقوله
 ولم تتكلم نفي غير
 الكلام اللفظي لانتقض
 بقوله فأيقنت أن
 الطرف قد قال مرحبا
 لانه أثبت للطرف قولاً
 بعد ان نفي الكلام
 اللفظي وأثبت الكلام
 اللغوي والدليل عليه
 فيما نطق به لسان الحال

وقال قطنى خطأ لأنه في القول لافي الكلام وقوله وقال أى الحوض قطنى أى حسبي والحوض لا يتكلم لكن لما أريد به نهاية الامتلاء التي لا يزداد عليها فكانه قد تكلم بذلك ومهلا منصوب بفعل محذوف أى أمهل مهلا ورويدا صفة وقوله قدماء بتفتح التاء خطاب بطنى مفعول والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في موضع التعليل تقديرا وأصله لانك قدماء بطنى (قوله قول نصيب) بضم النون وفتح الصاد المهملة وبسكون الياء المثناة من تحت وكان عبدا أسود لرجل من أهل العراق فكاتب على نفسه ثم أتى عبد العزيز بن مروان فدحه فوصله عبد العزيز وأدى عنه ما كاتب به فصار له ولاؤه وقال قوم انه من بني قضاة وكانت أمه سوداء فوقع عليه ياسيدها فأولادها نصيبا فاستعبده عمه بعد موت أبيه وباعه من عبد العزيز بن مروان وقيل كان من أهل ودان عبد الرجل من بني كنانة هو وأهل بيته وكان عفيفا يقال انه لم يشب قط الا بامرأته وكان أهل البادية يدعونه النصيب تفخيما له وسمى نصيبا لانه ولد لولد قال سيده اتوا بالمولود فانظر اليه فلما أتى به قال انه لمنصب الخلق فسمى نصيبا وكان شاعرا اسلاميا من شعراء بني مروان ويرى انه لما أشد سليمان بن عبد الملك كلمته التي هي فعاجوا الخ والفرزدق حاضر فقال سليمان للفرزدق كيف تراه قال هو أشعر أهل بلدته فقال سليمان وأهل بلدتك فخرج الفرزدق وهو يقول

فخير الشعر أمرفه رجالا * وشر الشعر ما قال العبيد

(قوله فعاجوا الخ) هذا البيت من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك وقبل البيت

قفوا خبروني عن سليمان اتى * لمعرفه من أهل ودان طالب

فعاجوا فاثنوا بالذى الخ (قوله فعاجوا) أى انتفعوا من قولهم ما عاج بالسواء أى ما انتفع به وهو من الافعال الملازمة للذي نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل ومضارعه يعيج واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا والثناء ذكر الرجل بخير قيل هو أعم من الجد لانه يطلق على الخير والشر وقيل لا يطلق الا على الخير كالجد والحقيقة التي هي مفرد الحقائق هي كل ما علق على مؤخر الرجل للناق وقيل هي ما يعلق خلف الركب وقيل هو الخرج يحمل فيه الرجل متاعه * الاعراب فعاجوا فاعل وفاعل معطوف على قفوا ببناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وأنتم معطوف على عاجوا بالذى متعلق بانتم وأنتم أهلهم مبتدأ وخبر صلة الموصول لا محل لها ولو سكتوا وحرف شرط وسكتوا فاعل وفاعل وأنتم فعل ماض والتاء علامة التأنيث وعليك متعلق بأنتم والحقائب فاعل وأنتم والشاهد في ثناء الحقائب فانه بلسان الحال لا بلسان المقال وهذا في اللغة ومعنى البيت ان ما حواه على رحالهم من العطايا يثنى عليه اه شواهد ووجه الاستشهاد كما قرره بعض الاشياخ ان الثناء هو الذكركر بخير وهو كلام فقد جعل ماصدر من الحقائب ثناء والثناء لا يكون الا كلاما فامل (قوله قالتا الخ) قال القسطلاني اجابه موضع مكة وما يحاذيها من السماء (قوله قالتا) أى السموات والارض المتقدمتان في قوله ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض انثيا طوعا أو كرها قالتا الخ (قوله قالتا) فان قلت لم نثنى الضمير في قوله قالتا وجمع في قوله طاعتين قلت التثنية باعتبار الجنسين أى جنس السموات وجنس الارض وجمع ثانيا باعتبار أفراد الجنسين وانما قدم الشعر على الآية مع ان القرآن أقوى في الاحتجاج به لان الآية فيها قولان وعلى أحد القولين الذى هو القول الاول في المصنف لا شاهد فيها ولا جل أن يجعل الآية آخر افيختم بها المسئلة كما التزمه أول الكتاب لكن أنت خير بان الآية فيها القول لا الكلام فلا استدلال بها كالا استدلال بقوله

امتلاء الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قدماء بطنى

وقد قال المصنف في شرح الالفية واستدلال بعضهم بقوله امتلاء الخ خطأ لأنه في القول لافي الكلام ولعل المصنف أشار الى أنه ليس بدليل بقوله وقال الله ولم يقل وقول الله وان كان قوله بعد وفي الآية شاهدان

قول نصيب

فعاجوا فاثنوا بالذى

أنت أهله

ولو سكتوا أنفت عليك

الحقائب

وقال الله تعالى قالتا

أثينا طاعتين فزعم قوم

من العلماء انها تكلمتا

حقيقة وقال آخرون

انهما

يبعده (قوله) انقادتا) أى امتثلتا (قوله) فى نحو جاء زيد ركضاً) أدخل بنحو قولهم قتلته صبراً أى حال
 كونه مصبوراً أى محبوباً (قوله) على الحال) أى من زيد (قوله) وتأويل) عطف على الحال والمعنى
 على النصب وعلى تأويل النخ لان المصدر لا يقع حالا الا بتأويل وهذا القول قول سيبويه والجمهور واتبان
 المصدر حالا خلاف الاصل لان الحال وصف لصاحبها فى المعنى والوصف مادل على حدث وصاحبه والمصدر
 يدل على الحدث فقط الا أنه لما أول بالوصف صار يقع كثيراً الا انه غير مقبس (قوله) لأنه مصدر) هو
 قول الاخفش والقراء وورد بان عامل المصدر المؤكدممتنع حذفه وعلى ذلك القول فالحال جملة يركض ركضاً
 وأما ركضاً فهو منصوب على المصدرية (قوله) ولاعلى انه مصدر للفعل) وهو قول الكوفيين (قوله)
 للفعل المذكور) أى وهو جاء بتأويله يركض الذى هو من لفظ المصدر (قوله) خلافاً لراعى ذلك) وهو
 الاخفش والقراء فى الاول والكوفيين فى الثانى كما علمت وأفراد اسم الاشارة باعتبار ما ذكره والا كان
 المناسب التثنية وزاعى بالتثنية وبالجمع نظر التعدد الاشخاص (قوله) ووجه الدليل) مبتدأ أن النخ
 خبره وقوله وهو مبتدأ خبره يدل وقوله فى مقابلة حال والتقدير ووجه الدليل ان طائعين حال وطائعين فى حال
 كونه مقابلاً لطوعاً وكرهاً يدل على انهما حال لان ما ثبت لاحد المتقابلين ثبت للآخر أى ان طائعين مقابل
 لطوعاً وكرهاً وقد ثبت الحال لاحد المتقابلين فيثبت للآخر واذا ثبتت الحالية لطوعاً وكرهاً اللذين هما مصدران
 فثبتت الحالية لنظيرهما من المصادر كركضاً فثبتت ان الآية تدل على ان ركضاً حال فقوله ووجه الدليل أى
 على ان ركضاً حال (قوله) أو مكرهين) بفتح الراء اسم مفعول لانه وصفهما وأما مكرهين بكسر الراء فهو وصف
 للرب (قوله) وهو خبر وطلب وانشاء) هذه أقسام ثلاثة وهو من تقسيم الكل إلى جزئياته (اعلم) أن بعضهم
 يقول اللفظ ينقسم إلى طلب وإلى خبر وإلى انشاء والانشاء مرادف للتنبيه والطلب تحت ثلاثة أقسام أمر
 ونهى واستفهام لانه ان كان طلب فعل فهو أمر وان كان طلب كف فهو نهى وان كان طلب علم بالمسألة
 فهو استفهام والانشاء قسمان الاول مادل على الطلب التزاماً لوضع كالتمنى والترجى والنداء والتخصيض
 والعرض والقسم والجملة الاولى من جملتى القسم وأما الثانية وهى الجواب فخبرية والثانى مادل على
 لاوضعاً ولا التزاماً نحو أنت طالق وبعث واشترى لانها لا يخرج لها أى لانسبة لها فى الخارج ولا تقبل صدقاً
 ولا كذباً وأما صيغة التعجب فقيل خبر وقيل انشاء وهو التحقيق هذا كله على ان الاقسام ثلاثة وهو
 خلاف التحقيق والتحقيق ان أقسام اللفظ اثنان خبر وانشاء وان الانشاء يعم الامر والنهى والاستفهام
 والتمنى وماعه من الامور السابقة وأن الامر والنهى والاستفهام كما تسمى انشاء تسمى طلباً ولا تسمى
 تنبيهاً بخلاف الباقي فيسمى تنبيهاً وانشاء وقيل ان الاستفهام لا يسمى طلباً بل يسمى انشاء وتنبيهاً هذا
 تحرير المسئلة ووجه كون التمنى وماعه لا يفيد الطلب وضعاً ان التمنى والترجى يدل على اظهار محبة الفعل
 وتمنيه أو رجائه يلزم من ذلك عرفاً طلبه وان العرض والتخصيض مادلها الرغبة فى الفعل ويتضمنان
 طلب الفعل وأما النهى فان بنى على انه طلب نفي الفعل لم يدل على طلب الفعل قصداً بل يتضمن طلبه اذا علمت
 ذلك تعلم أن ما صنعه المصنف من تقسيم الكلام إلى الاقسام الثلاثة خلاف التحقيق ولذا رجع المؤلف
 وشطب على طلب وكتب بخطه مانصه كان فى النسخة القديمة خبر وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك تسامحاً
 وموافقة لبعض النحويين ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى فان الطلب من قسم الانشاء لان معناه
 استدعاء وهو حاصل فى الحال وانما يتاخر الامتثال كما ان بعث واشترى حاصل فى الحال انتهى وصرح
 بنحو ذلك فى شرح الملحفة فقال بعد ان ذكر تقسيمه للثلاث هذا هو المشهور وقال المحققون خبر وانشاء
 وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارج تطابقه أولاً فالاول الخبر والثانى الانشاء
 انتهى من حاشية العدوى على السلم من أول القولة الى قوله اذا علمت ذلك وبقية العبارة من

انقادتا الامر الله عز وجل
 نزل ذلك منزلة القول
 وفى الآية شاهد ثان
 على اعطاء صفة
 ما لا يعقل حكم صفة
 من يعقل اذا نسب اليه
 ما ينسب الى العقلاء
 ألا ترى أن طائعين جمع
 بالياء والنون لما نسب
 لموصوفه القول وشاهد
 ثالث على ان النصب فى
 نحو جاء زيد ركضاً على
 الحال وتأويل ركضاً
 براكضاً لاعلى أنه
 مصدر لفعل محذوف
 أى يركض ركضاً ولا
 على انه مصدر للفعل
 المذكور خلافاً لراعى
 ذلك ووجه الدليل ان
 طائعين حال وهو فى
 مقابلة طوعاً أو كرهاً
 يدل على ان المراد
 طائعين أو مكرهين ثم
 قلت
 (وهو خبر وطلب
 وانشاء)
 وأقول

وضابط ذلك انه اما ان
يحتمل التصديق
والتكذيب أولا فان
احتملها فهو الخبر
نحو قام زيد وما قام زيد
وان لم يحتملها فاما ان
يتأخر وجود معناه
عن وجود لفظه أو
يقترنا فان تأخر عنه
فهو الطلب نحو
اضرب لانضرب وهل
جاءك زيد وان اقترنا
فهو الانشاء كقولك
لعبدك أنت حر وقولك
لمن أو جب لك النكاح
قبلت هذا النكاح
وهذا التقسيم تبع
فيه بعضهم والتحقيق
خلافه وان الكلام
ينقسم الى خبر وانشاء
فقط وان الطلب من
أقسام الانشاء وأن
مدلول قم حاصل عند
التلفظ به لا يتأخر عنه
واما يتأخر عنه
الامتثال وهو خارج
عن مدلول اللفظ ولما
اختلف هذا النوع بان
ايجاد لفظه ايجاد لمعناه
سمى انشاء قال الله
تعالى انا أنشأناهن
انشاء أي أوجدناهن
ايجادا انا وان واسمها
والاصل انا خذفت
النون الثانية تخفيفا
أنشأناهن فعل ماض

شرح الصدور في الزوائد على الشذور (قوله كما انقسمت) لم يقل كما قسمت اشارة الى انها انقسمت
بنفسها الى ثلاث سواء اعتبرتها منقسمة أم لا وفي بعض النسخ كما قسمت أي اعتبرت تقسيمها الى هذه
الانواع (قوله كما انقسمت) كما في محل نصب على أنه نعت مصدر محنوف أو حال والتقدير انقسم الكلام
انقساما مثل انقسام الكلمة وانقسم الكلام في حالة كونه مماثلا لانقسام الكلمة وموقع قوله كذلك
توكيد كما فهو في محل نصب ولك أن تجعله خبر المحنوف أي الامر كذلك فهمي في موضع رفع (قوله اما
ان يحتمل الصدق الخ) وفي نسخة التصديق والتكذيب ويؤول المصدر بالحاصل به فساوى النسخة الاولى
الصواب (قوله فان احتملها فهو الخبر) ان قيل كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر
الرسول والبيهيات الاولى كالنار حارة وكثير لا يجوز صدقه كقولنا الارض فوقنا وأخبار مسيعة
والضدان يجوز اجتماعها والجواب ان المراد تجوزها بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن
جميع الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فيدخل جميع ما تقدم فانها اذا جردت عن الخصوصيات حتى
لا يبقى شيء منضم لشيء أو منفي عنه جوز العقل الامرين أو يجاب بان المراد احتمالها بحسب لغة العرب يعني
ان الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسب لغة العرب وبان عدم التجوز فيما مرر العلم بحاله فالعلم يعلم تحقق
مضمونه أو عدمه جوز الامرين والحاصل ان الخبر كلام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه
أو عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله لجوز الامرين ولعل هذا الجواب أقرب ما قيل * واعلم
أن المتصف بالصدق والكذب الحكم الذي هو النسبة التامة الخيرية فلا يتصف بالصدق والكذب شيء من
الركبات التقيدية والانشائية من حيث مفهومها بل باعتبار ما تشعر به الاولى وتستلزمه الثانية من النسبة
الخيرية فلا يصدق على من قال زيد الفاضل على التقييد الا باعتبار ما تشير اليه من معنى زيد فاضل بواسطة
نبادر الفهم لانه لا يوصف شيء بالاجما هو ثابت له ويدخل في النسبة المذكورة ما اقترن بهما من زمان أو قيد
لصدقها بوقوعها في ذلك الزمان أو مع ذلك القيد واذ قلت كرمك غدا أو ان جئتني أكرمك فان وقع
الاکرام في الغد أو وقت المجيء كان ذلك القول صدقا والافلا وهذا ما نقله المولى سعد الدين عن أهل
العربية وعز اخلافه في المقيدة بالشرط الى أهل الميزان والتحقيق فيها ما في حواشي المطول ان مورد
الصدق مثلا من القول السابق وما أشبهه انما هو الر بطين الشرط والجزاء مثلا فان قلت ان ضر بني زيد
ضر بتهو كنت بحيث ان ضربك ضر بتهو ككلامك هذا صادقا فالرفع ولو لم يتحقق ضرب منك لالا الر بط
بين المسند والمستند اليه لاستلزام صدقه في المثال عند تحقق ضر به في وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذ لم يوجد
ضرب أصلا أو وجد في غير ذلك الوقت وهو باطل قطعاً وان كان كلام أهل العربية في ذلك لا يخالف
كلام غيرهم (قوله وضابط ذلك) أي دليل الحصر في الثلاثة (قوله نحو قام زيد) جملة ايجابية تحتل
الصدق والكذب (قوله ما قام الخ) جملة منفية وهي تحتل الصدق والكذب (قوله فان تأخر عنه)
فانه في الاستفهام يتأخر تصور المسؤل عنه بعد اللفظ وكذا الضرب المطلوب يتأخر عن اضرب والكف عن
الضرب يتأخر عن لا تضرب هكذا توجيه المصنف رد بان مدلول الثلاثة الطلب وهو مقارن للصيغة (قوله
نحو اضرب الخ) مفاده ان المفيد للطلب هو الكلام والذي في كتب النحو ان المفيد للطلب هو الفعل
الذي هو مفرد لانه من أقسام الكلمة وكذا يقال في النهي والاستفهام (قوله كقولك لعبدك الخ) أي
فان انشاء الحرية مقارن للفظ (قوله خذفت الثانية للتخفيف) وفي نسخة تخفيفا وفي بعضها الثالثة
بدل الثانية وفي بعضها خذفت النون للتخفيف فقيل الثالثة لان الثقل حاصل عندها وقيل الاولى لسكونها
ثم سكنت الثانية وأدغمت في الثالثة وقيل الثانية لانها طرف بخلاف الاولى فانها وسط بخلاف الثالثة
لانها كلمة مستقلة والصحيح ان المحنوف الثانية لأنها آخر وثبوت حذفها من ان اذخفت ولأنها جزء كلمة

بخلاف الثالثة فكلمة مستقلة وبخلاف الاولى فانها اول الكلمة (قوله مؤكدا لعامله) وهو الفعل من
 أنشأناهن (قوله راجع الى الحور العين المذكورات) أى فى قوله وحور عين كأمثال اللؤلؤ المسكون
 (قوله دلالة قوله تعالى الخ) أى فالضمير عائد على معلوم لامذ كور وقوله على المعنى المراد وهو الحور العين
 (قوله مثل توارت) أى الشمس (قوله الحور العين) والحور جمع حوراء مأخوذ من الحور وهو شدة
 سواد العين مع شدة بياض بياضها وقيل الحوران تنسع حدقة العين حتى لا يظهر منها شئ من البياض كأعين
 الظباء والبقر والعين جمع عيناء كبيض وبيضاء وهى متسعة العين * واعلم ان من الصفات المستحسنة
 الحور والدعج وهو شدة اتساع الحدقة وشدة اسودادها ومنها الكحل وهو شدة سواد العين كأنها مكحلة
 بالاثمد ومنها الفتور وهو انكسار النظر (قوله على المعنى المراد) وفى بعض النسخز يادة وهى وقيل على
 الفرش على أن المراد بها الأزواج وهى مرفوعات على الاراتك بدليل هم وأزواجهم فى ظلال على الاراتك
 متكئون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا انتهى وقوله على أن المراد الخ أى فهو من اطلاق
 المحل واردة الحال مجازا مرسلاتامل

باب الاعراب أثر الخ

باب بالتنوين يحتمل الرفع والنصب والجر فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب واعرابه بالتنوين
 وذا اسم إشارة مبتدأ فى محل رفع لانه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب و باب مرفوع بضمه ظاهرة ويجوز أن
 يكون باب مبتدأ والخبر محذوف تقديره أى باب هذا موضعه فباب مبتدأ أول وهو معرفة بناء على أن أسماء
 التراجم علم جنس وهذا مبتدأ ثان وموضعه مركب اضافى خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن
 الاول واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فى الاول خلاف قيل الاول كونه المبتدأ لان
 الخبر محط الفائدة وقيل الاول كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره ولان الحذف بالاعجاز
 والاواخر أبقى منه بالصدور والاولى وأما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره قرأ أو تعلم باب لكن
 وقف عليه بالسكون على لغتر بيعة فهو منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل
 بالسكون العارض للوقف وبه اندفع ما يقال ان الرسم هنا يمنع النصب لانه لم يرسمه بالالف ولم يصفه للاعراب
 ولا يصح أن يكون منصوبا باسم فعل محذوف تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوف على الاصح
 وأما الجر فعلى أنه مجرور بحرف جر مقدر تقديره انظر فى باب وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء ركن الاسناد
 وحذف ركن واحد وليه النصب وأضعفها الجر بل منعه الجهور لان الجاما لا يعمل محذوف الاشد وذاو الباب
 لغتعا يدخل منه الى غيره ويقال ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه ويقال أيضا فرجة فى سائر يتوصل
 بها من داخل الى خارج وعكسه وهو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم
 يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الاجسام مجاز فى غيرها الشامل
 للالفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الالفاظ واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالت على معان مخصوصة على ما اختاره
 السيد من احتمالات سبعة أبدائها فى أسماء التراجم قال الشنوائى وسمى ابتداء كل كلام مفصول بابا لانه
 يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بالوصول منه الى المعانى أو بمعنى المبوب وأصل باب
 بوب تحرك الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فهو واوى لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بوب وفيه الغز
 بعضهم فقال بيتين من بحر الواو وأجزؤه مفاعلتن مفاعلتن فعولن

وماشئ حقيقته مجاز * وأوله وآخره سواء

وفيه صحته به اعتلال * له الاعراب حقا والبناء

* فائدة قال الزمخشري بوبت الكتب لان القارى اذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث

مؤكد والضمير فى
 أنشأناهن قال قتادة
 راجع الى الحور العين
 المذكورات قبل وفيه
 بعدلان تلك قصة قد
 انقضت جلة وقال أبو
 عبيدة عائد على غير
 مذکور مثل حتى
 توارت بالحجاب والذى
 حسن ذلك دلالة قوله
 سبحانه وتعالى وفرش
 مرفوعة على المعنى
 المراد ثم قلت
 باب الاعراب أثر

كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوى ولانه أسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والار بماتذ كر المسائل منتشرة انتهى فالتراجم للاقتداء بالقرآن وللتسهيل وللتنشيط ولسهولة المراجعة ولحسن الترتيب والنظم (قوله الاعراب) بكسر الهمزة احترازا من فتحها وهو ساكن البادية (قوله أثر) من حركة أو حرف أو سكون أو حذف (قوله ظاهر) صفة للأثر (قوله أو مقدر) أول التنوين لئلا يشك فلا يرد ذكرها في الحد (قوله المتمكن) وهو ما سلم من شبه الحرف وقوله يجلبه صفة ثانية لاحال لان الحال قيد خارج والجب جزء من الحد والمراد بالجب الاقتضاء والطلب وخرج بقوله يجلبه حركة النقل ونحوها مما يأتي في الشرح وخرج بالاسم والفعل المضارع الحرف والفعل الماضي والامر والمضارع المتصل به أحد النونين لان هذه معر به محلا والاعراب المحلى معناه لو كان محله اسم يقبل الاعراب لكان معر باو أما نفس المبنى فليس بمعرب وفي التعريف أمور الأول تقييد الاسم بالمتمكن ولم يقيد المضارع بالخالي عن النونين والجواب انه لما كان الاصل في الاسماء الاعراب فلوا طاق توهم العموم ولم يقيد المضارع اتكالا على ما يأتي * الثاني لا يشمل التعريف الاثر في مساهمون ومساهمون واثنا عشر واثنا عشر اذ الآخر لم يقم به أثر والجواب ان النون في الاولين بمنزلة التنوين وعشر في الاخيرين بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخر العروض كذلك ما كان بمنزلة وشمل التعريف ثنية اسم الاشارة والموصول لانها معر به عند المصنف * الثالث انهم عرفوا العامل بقولهم ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب فأخذ العامل في تعريف الاعراب فيه دور والجواب انه تعريف لفظي * الرابع قوله في آخر الكامة من ظرفية الشيء في نفسه بالنظر للاسماء الخمسة والثنية والجمع الصحيح لان آخرها هو الاثر فقد اتحد الظرف والمظروف والجواب بتغيرهما وان لتلك الحروف جهتين كونها اعرابا لهذه الاسماء وكونها آخر اوجز أن حيث كونها اعرابا مظروف ومن الجهة الاخرى ظرف الخامس قوله في آخر الاسم لا يشمل بدا واما الجواب ان المراد الآخر حقيقة أو حكما وكذا يقال في الفعل يشمل نحو يفعلان فان الآخر لام الفعل ولم يلحقها أثر لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل نزل منزلة الفعل (تنبيه) مشى المصنف على القول بان الاعراب لفظي وصححه بعضهم قال لان الوجدان يدل على انه الحق لانه انما جى به للتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بالأثر لا بتغيير أو اخر الكلام الخ وعرفه في الآجرومية على انه معنوي بقوله تغيير أو اخر الكلام وعرفه في غاية الاحسان بانه تغيير الآخر أو ما كان كالاخر لعامل قال في شرحه أو ما كان كالاخر ليدخل في المعرب الامثلة الخمسة نحو يفعلان فانها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها وهذا التغيير الذي لحقها ليس في آخر يفعل لان آخر يفعل هو اللام والالف كلمة أخرى والاعراب جاء بعدها الكامة فنزل منزلة الآخر وان لم يكن آخرها وانما جعل الاعراب آخرها لان المعاني المحتاجة للاعراب من صفات الذات وهي متأخرة عنها والدال على المتأخر متأخر وقول المصنف مضارع محتمل الخ أدخل فيه الامر على مذهب الكوفي ويحتمل انه أخرجه على مذهب البصرى (قوله لغوى وصناعي) الصناعي بكسر الصاد منسوب للصناعة وهي العلم الحاصل من التمرن في العمل والمراد به الاصطلاحى كما هو في بعض النسخ (قوله فعناه اللغوى الابانة الخ) جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيما ذكر وليس كذلك والجواب ان فيه حذف أي فعناه اللغوى أمور منها الابانة الخ أو نقول فعناه اللغوى أمور أحدها الابانة وعليه ففيه شبه احتباك حذف من الاول الخبر ومن الثاني المبتدأ وقدم هنا اللغوى لصالته وحاصل معانيه اللغوية اثنا عشر الابانة أعرب الرجل عن حاجته أي أبان عنها والاجالة عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها والتحسين أعربت الشيء حسنته والتغيير عربت معدة البعير تغيرت وأعربها الله غيرها وازالت الفساد أعربت الشيء أزلت عر به أي فساده وتعدى هذه

ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب معنيان لغوى وصناعي فعناه اللغوى الابانة يقال أعرب الرجل عما في نفسه اذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستأمر

واذنها صماتها والايام تعرب عن نفسها أي تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا لآ ترى انها آثار ظاهرة في آخر زيد بدجلبتها العوامل الداخلة عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار المقدره ما تعتقده (٥٤) منو يافى آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك

تقدر فى آخره فى المثال الاول ضمة وفى الثانى فتحة وفى الثالث كسرة وتلك الحركات المقدره اعراب كما أن الحركات الظاهرة فى آخر زيد اعراب وخرج بقولى يجلبه العامل نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى فن أوتى كتابه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتحة فى دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسرة فى دال الحمد لله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة فى آخر الكلمة لكنهمال تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى فى آخر الكلمة يان محل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك فى امرىء وابنم

الخمسة بالهمزة الا الاول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عرب أو ولده ولدعربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون أو لم يلحن فى الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحبة الى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعله فى الاصطلاح منقولا عن سائرها صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا عربت ظهر معناها وبان وعن التغيير لان الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لان الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لان الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفى ذلك ازالة للفساد اه طبلوى ومدابغى (قوله واذا نهاصماتها) الاصل صماتها كاذنها ثم حذف الكاف فصامتها اذنها نحو زيد أسد ثم قدم الاذن على الصمات للمبالغة فهو من باب عكس التشبيه كقولهم أبو حنييفة أبو يوسف وكقوله وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح وقوله صماتها بضم الصاد أى سكوتها (قوله والايام) بفتح الهمزة وكسر الباء المشددة معناه الثيب (قوله تبيين) مقتضى قوله أبان أن تقرأ تبيين بضم التاء وكسر الباء وسكون الياء (قوله الضمة الخ) نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب فالضمة والفتحة والسكون آثار ظاهرة (قوله الداخلة عليه) المراد المتسلطة سواء كانت آخر أو لأمذ كورة أو محذوفه العامل له معنيان الاول ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص والثانى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهذا الثانى خاص لقصوره على الاسماء بخلاف الاول فيعم الفعل والعوامل جمع عامل وقولهم فواعل لا يكون جعالفاعل أى فى العاقل أو يقال انه جمع عاملة (قوله المقدره ما تعتقده) أى تلاحظه وتقدره فى آخر الخ وفى زيد يخشى ولن يخشى الخ (قوله فى النون) أى على النون (قوله فن أوتى كتابه) أى من قوله تعالى فى سورة الاسراء يوم ندعوك كل أناس بامامهم فن أوتى كتابه بيمينه فالولئك يقرؤن الخ فن اسم شرط جازم مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل فى محل رفع مبتدأ وأوتى فعل الشرط خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل الخبر همامعا وجواب الشرط جملة فالولئك الخ فالفاء رابطة وأولاء مبتدأ مبنى على الكسرة فى محل رفع والكاف حرف خطاب ويقرؤن خبر (قوله قد أفلح) قد حرف تحقيق مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وأنت خير بان قوله الاسم المتمكن يخرج فن أوتى وقد أفلح لان من اسم غير متمكن وقد حرف وأما الحمد لله فسلم خروجه بقوله يجلبه العامل (قوله الحمد لله) بكسر الدال مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ولا ضير فى اتباع السابق للاحق وقرئ أيضا الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال ولا شاهد فيها وكسر الدال لغة تميم وبها قرأ الحسن وزيد بن علي وأما ضم اللام فهى لغة بعض قبس وقرأ بها ابراهيم بن أبى غيلة وزيد المسكى انتهى طبلوى (قوله فان هذه الخ) خبران محذوف والتقدير فان هذه الخ لان قول بدخولها فى التعريف فور بما يتوهم انها جلبتها العوامل لكنهما الخ (قوله وليس باحتراز) وهو الاصل فى القيود (قوله وقولى فى آخر الكلمة) أى قولى معنى لالفظا والافهوقد قال فى آخر الاسم الخ (قوله فى امرىء وابنم) اعلم أن ابنم أصله ابن والميم زائدة كما فى زرقم بمعنى ازرق وليست بدلامن لام الكلمة كفى فم والاكنت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج لهمزة الوصل قاله الجار بردى قال الدمامينى وفيه نظر وأما امرؤ فاسم تام (قوله بل قد وجد) أى وجد أثر

ألا ترى انهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرؤ وابنما واذا دخل عليهما الخافض كسرها فتقول مررت بامرئ وابنم قال الله تعالى تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف

يجلبه العامل في غير الآخرفان العامل جلب حركة ما قبل الآخر في ابنم وامرى فيصح الاحتراز عما جلبه العامل فيما قبل الآخر فيهما وحاصل الجواب انه على مذهب الكوفي يجب ادخال ما قبل الآخر في التعريف وعلى مذهب البصري فلا يتوهم صح دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يخرج به بقوله في آخر الى آخره (قوله أهل البلد) أى البصرة والكوفة (قوله فقال الكوفيون) هم النحاة المنسوبون الى الكوفة بلدة معروفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله انهما مع ربان الخ) وعليه فامرؤ وانبم يرفعان بضمه على الراء والميم وعلى النون والميم وينصبان كذلك ويجران كذلك فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يدخلان في التعريف ويحذف منه قوله في الآخر أو يراد به ما قبل الاول فيعم الآخر وما قبله (قوله وقال البصريون) هم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهى مثلثة الباء والافصح الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصرى بكسر الباء وفتحها ووجهان مشهوران ولم يقلوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة كذا قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله وعلى قولهم) أى البصريين فلا يصح دخولها أى دخول ما قبل الآخر في ابنم ودخول ما قبل الآخر فى امرى أى ان ما قبل الآخر فيهما لم يجلبه العامل فلا يصح دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يحتاج لاخراجه بقوله في آخر الخ (قوله بفعل محذوف) أى وهذا الحذف معتبر فائدة تساوك طريق الاجال والتفصيل وتقوية الحكم في ذهن السامع (قوله والتقدير الخ) أى تقدير الكلام تمامه أو تقدير الفعل مع متعلقه أى مقدره (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بتقديم الفاعل استدلالا بقوله الزب

ما للجمال مشيها وثيدا * أجنبلا يحملن أم حديدا

فشيها فاعل وثيدا ورد بان مشيها مبتدأ وخبره محذوف أى يوجد وثيدا أو يكون وثيدا أو بالنصب مفعول مطلق أى تمشى مشيا وثيدا وبالجر بدل من الجمال (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذه العلة لا يسلمها الكوفي فلا يصح الرد عليه مستند هذه العلة وكذا قوله لان أدوات الخ لا يسلمه الكوفي فلا ينهض الرد عليه لان شرط الدليل التسليم عند الخصمين (قوله خلافا لهم) أى للكوفيين (قوله لان أدوات الشرط لا تدخل الخ) يستثنى منه لولا ولو ما فانهما يدخلان على الجملة الاسمية المركبة من مبتدأ وخبر (قوله بالاضافة) أى على قول وقيل بالماضف وهو الراجع وعليه فتجعل الباء سببية للتعدية وقيل بحرف جر مقدر بجملة الاقوال ثلاث (قوله وأنواعه رفع الخ) النوع والضرب والصف والقسم ألقاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعنى ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية لانه يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا انتهى طبلوى (قوله رفع) أى نوع مخصوص من الأثر يسمى رفعها ونفس الضمة أو ما ناب عنها وسمى رفعها لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمي رفعها لارتفاعه على أخويه لكونه اعراب العمود من ثم قدم (قوله ونصب) أى نوع مخصوص من الأثر يسمى نصبا وهو نفس الفتحة أو ما ناب عنها وسمى نصبا لانتصاب الشفتين عند التلظظ به وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وقدمه على ما بعده لان عاملة قد يكون فعلا وهو الاصل في العمل فكان معموله أصلا بالنسبة للجرور (قوله فى اسم وفعل) قال الفيثى نكرهما للإشارة الى انهما غير سابقين ولو عرفهما لتوهم انهما السابقان لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينها انتهى ووجهه ان الاسم السابق يشمل ما عرابه بالحروف والحركات

أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرغنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالها في الحدو وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالها الحد وارتفاع امرى في الآية الاولى على فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللاخفش لان أدوات الشرط لا تدخل على الجمل الاسمية واتصابه في الآية الثانية لانه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة ثم قلت وأنواعه رفع ونصب فى اسم وفعل

وكذا الفعل والمراد بهما هنا ما يعرب بالحركات وبالسكون تأمل وفيه نظر لان قوله في اسم وفعل هو عين
 السابقين في قوله يجعله العامل في آخر الاسم لان الرفع شامل للحركات وماناب عنها (قوله في اسم) لفظا
 أو تقديرا أو محلا وفعل كذلك (قوله كزيد) الكاف اسم يعرب حالا أي حال كونها مثل الخ أو خبر
 لمخروف أو الكاف حرف والجملة حالية (قوله وجر) ويرادفه الخفض والخفض عبارة كوفية والجر
 عبارة بصري وهو نوع من أنواع الأثر هو نفس الكسرة أو ماناب عنها وسمى جر الانجرار الشفة السفلى
 عند التلغظ به وهو ظاهر في الكسرة والياء دون الفتحة وقدمه على الجزم لاختصاصه بالاشرف وهو
 الاسم (قوله وجرم) أي نوع من الأثر وهو السكون أو ماناب وسمى جزم لانجزام أي انقطاع الحركة
 أو الحرف المشبه لها (قوله والاصل) أي الراجع في نظر الواضع (قوله كون الرفع بالضممة) الباء
 للتصوير أو زائدة على مذهب من يجوز ذلك في الاثبات فاندفع ما يقال ان ظاهره أن الضمة غير الرفع
 مع ان مذهبه ان الاعراب لفظي فالرفع عين الضمة وكذا فيما بعده وأن الباء للباسمة من ملابسة العام
 بالخاص لان الرفع يعم الضمة ويعم غير الضمة (قوله كون الرفع بالضممة) الرفع اسم السكون وبالضممة
 خبره والنصب والجر والجزم عطف على الرفع وبالفتحة والكسرة والسكون عطف على بالضممة (قوله
 أنواع الاعراب أربعة) أي أنواع الاعراب لا بقيد كونه في اسم أو فعل أمالونظر لانواع اعراب الاسم
 فهي ثلاثة وكذا الفعل قال شيخ الاسلام والتعبير بالانواع أولى من التعبير بالالقباب لان حق الألقاب
 مساواة كل منها البقية والمقرب بان يطلق كل منها على البقية (٧) وانما قال أولى ولم يجعل التعبير بذلك خطأ
 لانه يحتمل أن من عبر بذلك تسامح بحذف مضاف أي ألقاب أنواع الاعراب (قوله وعن بعضهم أن
 الجزم الخ) نقل المرادى عن المازني أن الجزم ليس باعراب انتهى ووجه المازني في ذلك ان الجزم عدم
 الاعراب أي عدم الحركة والعدم لا يكون محلا لشيء فلا يصح كونه اعرابا لان الاعراب ما يجعله العامل
 قرره يحيى المغربي انتهى دلجوني فقول شارحنا وعن بعضهم وهو المازني كما علمت (قوله وليس بشيء)
 أي ليس بشيء يعتد به (قوله وليس بشيء) اعترض بان الجزم لصحيح الفعل بحذف الحركة ويلزم من
 حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والأثر حقه ان يكون بالعامل لا عند دخوله ويمكن
 الجواب بان السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل ولا يصح الجواب بان العامل
 حذف الحركة وأتى بدلها بالسكون كدخول عامل النصب على المرفوع فانه حذف الضمة وأتى بدلها
 بالفتحة لان هذا واضح في الحركات بخلاف السكون فانه بمجرد حذف الحركة سكن فلا يقال أتى بدل
 الحركة بالسكون انتهى بهامش (قوله وهذه الاربعة تنقسم ثلاثة أقسام) الظاهر انه من تقسيم
 الكل الى أجزائه لعدم صحة حمل المقسم على الاقسام ويراد بالاربعة الهيئة المجتمعة من الامور الاربعة
 ليصير كلا ولا يراد به الآحاد الاربعة تأمل وقال الفيثي على القطر قوله ثلاثة أقسام أي باعتبار المحل
 الواقعة فيه (قوله مشترك) بفتح الراء أي أن الفعل والاسم مشتركان في ذلك النوع هذا مفاد
 العبارة هنا ولكن القاعدة أن الاشياء اذا تواردت على محل فيقال للمحل مشترك فيه ويقال للاشياء
 مشتركة بكسر الراء في الاسم والفعل هكذا يستفاد من حاشية الفيثي على شرح القطر وبه تعلم أن
 قول المصنف رفع ونصب في اسم وفعل يصح أن تقول فيه يشتركان في اسم وفعل لان الاسم والفعل
 مشترك فيه والرفع والنصب مشترك بكسر الراء وحينئذ فقول الفيثي هنا قوله في اسم وفعل أي كائنان
 في اسم وفعل كذا فسر شيخ الاسلام وهو أولى من تقدير يشتركان لان نسبة الاشتراك الى الذات أولى
 من نسبتها الى الصفة وان كان لازماله ولهذا يابوح صاحب الآجرومية بقوله فللاسماء من ذلك الخ وللأفعال
 من ذلك الخ فنسب الاشتراك للذات انتهى مناف لما أفاده في حاشية القطر لان مفاد ما في حاشية القطر

كزيد يقوم وان زيدا
 لن يقوم وجر في اسم
 كزيد وجرم في فعل
 كالم يقم والاصل كون
 الرفع بالضممة والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة
 والجزم بالسكون
 وأقول أنواع الاعراب
 أربعة رفع ونصب
 وجر وجرم وعن بعضهم
 ان الجزم ليس باعراب
 وليس بشيء وهذه
 الاربعة تنقسم الى
 ثلاثة أقسام ما هو
 مشترك بين الاسم
 والفعل وهو الرفع
 والنصب مثال دخول
 الرفع فيهما زيدا يقوم

(٧) هكذا هذه العبارة
 بالاصل ولينظر ما معناها
 فليتأمل اه مصححه

فزيد مرفوع بالابتداء
 وعلامة رفعه الضمة
 ويقوم مرفوع لانه
 فعل مضارع خال عن
 ناصب وجازم وعلامة
 رفعه أيضا الضمة ومثال
 دخول النصب فيهما
 ان زيدا لن يقوم
 فزيدا اسم منصوب
 بان وعلامة نصبه
 الفتحة ويقوم فعل
 مضارع منصوب بن
 وعلامة نصبه أيضا
 الفتحة وما هو خاص
 بالاسم وهو الجر نحو
 زيد فزيد مجرور
 بالياء وعلامة جره
 الكسرة وما هو خاص
 بالفعل وهو الجزم
 نحو لم يقم فيتم فعل
 مضارع مجزوم لم
 وعلامة جزمه حذف
 الحركة والاصل في هذه
 الانواع الاربعة أن
 يدل على رفعها بالضمة
 وعلى نصبها بالفتحة
 وعلى جرها بالكسرة
 وعلى جزمها بالسكون
 وهو حذف الحركة
 وقد بينت ذلك كله في
 الامثلة المذكورة وقال
 الله تعالى ولولا دفع الله
 الناس بعضهم ببعض
 لفسدت الارض

أن الاولى أن يقال الرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال ومفاد ما في حاشيته هنا ان الاولى أن يقال
 الأسماء والافعال يشتركان في الرفع والنصب ولعل الصواب ما في حاشية القطر من ان الاولى أن يقال الرفع
 والنصب يشتركان في الاسماء والافعال وان كان يجوز العكس والحاصل أن كل شيء ورد على شيء كان
 الآخر واردا عليه فيجوز نسبة الاشتراك للاسم والفعل وللرفع والنصب والاولى نسبتها للاسم والفعل
 تأمل (قوله فزيد مرفوع) يجوز لك الحكاية في زيد وعدمها فعلى الحكاية يكون الرفع عليه
 للحكاية والرفع الذي جلبه الابتداء مقدر وعلى عدم الحكاية فالرفع فيه جلبه الابتداء وحكاية العلم
 بدون من غير شاذة اذا أر بدلفظه كما هنا وقول الالفية والعلم احكيته من بعد من * أي اذا أر بدمعناه
 وما قلنا من جواز الوجهين في زيد يقال فيما بعده تأمل (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا لا يناسب مذهب
 المصنف الذي مشى عليه في تعريف الاعراب من أنه لفظي والمناسب له أن يقول ورفع الضمة والجواب
 ان قوله وعلامة رفعه الخ عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وجرت على لسان من يقول انه لفظي
 بدون قصد وسيأتي لذلك زيادة على ذلك وقس على ما قلناه قوله فيما يأتي وعلامة نصبه وعلامة جره وعلامة
 جزمه (قوله خال) اعرابه كقاض (قوله وما هو خاص بالاسم) الباء داخلة على المقصور عليه وكذا
 يقال في قوله وما هو خاص بالافعال * واعلم أن الباء بعد الاختصاص تدخل على المقصور عليه والمقصور
 ونظم ذلك بعضهم بقوله

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصر وا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الخبر الهام السيد

(قوله وهو الجر) وانما اختص الجر بالاسم والجزم بالافعال لقصد التعادل لان الاسم أخف من الفعل
 لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى
 الثقل للخفيف وله توجيه ثان وهو ان الجر بالاضافة أو الحرف وهي تفيد الملك والاستحقاق والفعل
 معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهي للثني والاسم قد يكون ذاتا وهي لالتنفي وله توجيه ثالث وهو
 أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لان يحمل عليه
 ووجه اختصاص الجزم بالفعل ان عامله لا يكون انفياء أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم
 لا يقبلهما وأما اشتراكهما في الرفع والنصب فلقوة عاملتهما وحل الاسم على الفعل فيهما (قوله وما هو
 مختص بالاسم وهو الجر) لا يرد على ذلك وجود الكسرة في الفعل في نحو قومي واقعدى لان الفاعل
 كالجزء من الفعل فهما كالكلمة الواحدة وحينئذ فالكسرة انما وقعت في الحشول في الآخر وهم انما
 يصفون الآخر انتهى دلجوني وأنت خير بان الكسرة في الفعل لا يقال له أثر جلبه العامل فليس اعرابا
 والكلام في الجر الذي هو نوع من أنواع الاعراب فلا يرد السؤال من أصله (قوله زيد) أي من قولك
 مررت بزيدا والياء للصاق ومعنى ذلك التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد والافعال مرور وهو الفعل
 كالشي لا يلتصق بزيدا (تنبيه) الوقف على نحو مررت بزيدا بالسكون والتلفظ به محررا بالكسرة لحن
 لكن تسوّمح فيه في مقام التعليم واذ اوقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدره منع من ظهورها
 السكون العارض لاجل الوقف انتهى دلجوني (قوله والاصل) أي الراجح في نظر الواضع وانما كان
 الاصل في الرفع الضمة دون الواو ومثلا لان الواو بمنزلة ضميتين فهي مزيدة والمزيد فرع المزيد عليه وكذا
 يقال في الباقي (قوله أن يدل على رفعها بالضمة) مفاده ان الضمة دالة والرفع مدلول وهو مبني على ان
 الاعراب معنوي نظير ما تقدم في قوله وعلامة رفعه ضمة والجواب ان قوله بالضمة أي بلفظ الضمة فهذا
 اللفظ دال على الرفع فلا ينافي ان الرفع ومدلول الضمة واحد تأمل (قوله وعلى جزمها بالسكون) عبرنا

اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره تقول لولا زيد لأكرمك تريد بذلك ان الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف اليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحل مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لانه مصدر حال محل ان والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل عمل الفعل أى ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم يدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوباً وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلب المفسدون وبطلت مصالح الارض وقال أبو العلاء المعري في صفة السيف يذيب الرعب منه كل غضب فلولاً الغمد يمسه لسالا

بالسكون وفي المصنف بالتسكين وأراد به المصنف السكون كما هو موجود في بعض النسخ في المتن لان التسكين فعل الفاعل والقائم بالكلمة السكون ثم رأيت السيوطي في النكت قال قول الشنور والجزم بالسكون أولى منه قول الالفية واجزم بتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر في الجامع بحذف الحركة انتهى سيوطي والذي ذكرته أولى أفاده الفيثي (قوله اعراب ذلك) أى تطبيق ذلك على القواعد النحوية (قوله لوجود غيره) عبر جماعة منهم ابن مالك بوجوب غيره ومرادهم بالوجوب الثبوت ومعناه ان شرطها لا يكون الاموجبا بخلاف بقية الشروط وأما الجواب فقد يكون منقياً نحو لولا زيد لم أقعد وفي التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبداً (قوله عمل الفعل) أى كعمل الفعل (قوله أى ولولا ان دفع) بيان لسكون المصدر حال محل الفعل وقدر الفعل هنا ماضياً وسيأتى يقره مضارعاً للتفنن (قوله وخبر المبتدأ محذوف وجوباً) الحاصل ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا فيه طريقتان الطريقة الاولى تقسيمه الى كون مطلق وإلى كون خاص والمراد بالسكون الوجود بالاطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود نحو لولا زيد لأكرمك فالأكرم ممنوع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوباً وهو كون مطلق أى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد يهلكك فالهلك ممنوع لاحسان زيد والخبر مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقاً لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع موجود وانما كان واجباً لسد الجواب مسده وحاوله محله وان كان كونا خاصاً أى كونا مقيداً بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل نحو لولا زيد سلمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالما خبره وهو كون مقيد لان وجوده يدمقيد بالمسألة ولادليل يدل على خصوصيتها فلذا وجب ذكره ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت البيت على قواعد ابراهيم فقومك مبتدأ وحديثو عهد خبره وهو مقيد بالحدثة ويجوز حذف الخبر ان وجد الدليل نحو لولا أنصار زيد حوه ما سلم فحوه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر ان يحمى من ينصره ومنه بيت المعري فيمسه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلو بين وابن مالك والطريقة الثانية للجهمور ان الخبر لا يذكر بعد لولا أصلاً بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقاً أو وجوباً جعل السكون الخاص مبتدأ فيقال في لولا زيد سلمنا ما سلم لولا مسألة زيد اياناً أى موجودة ويقال في لولا أنصار زيد حوه لولا حامية أنصار زيد أى موجودة ولحنوا المعري وقالوا الحديث مرهوى بالمعنى وقال ابن أبي الربيع لم تر هذه الرواية من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حدثان قومك انتهى من الشواهد اذا علمت ذلك فقول المصنف وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ما على مذهب الجمهور ويكون كلام المعري لحناً أو مؤملاً ولا على ما يأتى (قوله والتقدير ولولا دفع الله موجود) بيان لخبر المبتدأ وقوله والمعنى الخ بيان لمعنى الآية بتامها (قوله وقال أبو العلاء المعري يذيب الخ) هو أجد بن عبد الله التنوخي المعري الشاعر الاعمى المتفلسف ولد بالمرة سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وتوفي بها سنة سبعة وأربعين وأربعمائة ومكث نحو خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدبنا (قوله يذيب الرعب الخ) هو من أول قصيدة من الوافر وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزندو يذيب مضارع بمعنى يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف وهو فاعل ومنه حال من الرعب وكل مفعول وعضب بعين مهملة مفتوحة وسكون الضاد المعجمة خلافاً لقول صاحب الشواهد بصاد مهملة ساكنة ومعناه القاطع وهو مضاف اليه فلولا حرف امتناع لوجود والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف مبتدأ وجملة يمسه خبر

ولس الجواب لولا والمعنى ان هذا السيف تنزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لسوابها
من فرغها منه (قوله فاستر ذكر الخبر) أى فهو لحن منه فالعري لا يحتج بشعره قال فى المغنى ولحن
بجاعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الخ وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه
بدل اشتغال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذف ان وارفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل
انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدهذا لانه خبر فى المعنى
وعلى الابدال والحال والاعتراض عندهم من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزحزح من هذا السرير جوانبه

اتهى وقوله فاستر بمد الهزمة أى قسم ذكر الخ أى ارتكب الذكردون الحذف (قول المتن وخرج عن ذلك
الخ) أى عن الاصل وفيه حذف مضاف أى عن حكم الاصل أى عن المحكوم به المذكور فى الاصل
وتوضيح ذلك ان الاصل هو قولنا كون الرفع بالضمه الخ فالضمه وأخواتها محكوم بها وهذه الابواب السبعة
أى حكم الابواب السبعة فقد خرج عن المحكوم به وهو الضمة وأخواتها لانه خرج عن المحكوم عليه
وهو الرفع والنصب والجر والجرم لان هذه الامور ثابتة فى الابواب السبعة والمراد ان حكم مجموع الابواب
السبعة خرج عن حكم الاصل لان حكم كل فرد خرج عن حكم كل فرد تأمل ورجوع اسم الاشارة
فى قوله عن ذلك الى الاصل لا يحتاج لما قاله المحشى من أن المناسب أن يقول تلك لان مجموع الاربعة السابقة
مؤنث فيشار له بالاشارة للمؤنث وذكر باعتبار ما ذكر أو ماتقدم والسابق أو ما سبق انتهى بالمعنى (قوله
سبعة أبواب) أى باعتبار المحل لا باعتبار الخارج لأن الخارج بذلك الاعتبار عشرة أن ينوب عن الضمة
الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة
وعن السكون حذف الحرف وتسمى الابواب المذكورة أبواب النيبا بقا وإنما انحصرت فى سبعة أبواب لان
النائب فيها اما حركة عن حركة وهو باب ما لا ينصرف وباب جمع المؤنث السالم أو حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم أو حرف عن حركة وحذف عن سكون أو حركة وهو
باب الامثلة الخمسة وحذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصرت فى سبعة انتهى شيخ
الاسلام (قوله أبواب) أراد بها الانواع والاضرب والاصناف من الكلمات وليس المراد بالابواب حقيقتها
وهى الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة التى هى التراجم (قوله أحدها) التعبير به أولى من التعبير
بأولها دفعا لتوهم الترجيح بلون مرجح (قوله ما لا ينصرف) أى الاسم المحدود فى باب الآتى وليس
المراد به هنا بيان حقيقته لان هذا ليس محله وقدم المصنف ما تنوب فيه حركة عن حركة لانه أصل ناب عن
أصل وقدم ما لا ينصرف على جمع المؤنث لانه يشتمل على الجمع والمفرد بخلاف جمع المؤنث ولان الفتحة النائية
فيها لا ينصرف أخف الحركات بخلاف الكسرة النائية فى جمع المؤنث تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة)
هذا علة لجعل ما لا ينصرف من الابواب التى خرجت عن الاصل أى انما كان ما لا ينصرف خارجا عن
الاصول لأنه يجر بالفتحة فيكون خارجا من قولنا الاصل كون الجر بالكسرة ففيه تعيين للحل
الذى خرج منه هذا القسم الأول وقول المحشى انه استثنى جواب عن سؤال مقدر الخ غير مناسب لأن الفاء
فى قوله فانه للتعليل تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة) أى لامتناع التنوين وحذف الكسرة تبعاله وهذا هو
مذهب المصنف فى غير هذا الكتاب بناء على ان الصرف هو التنوين وقيل ان جره بالفتحة لامتناع
الكسرة بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة أو لامتناع التنوين والكسرة معا بناء على ان الصرف هو
التنوين والجر بالكسرة ففيه أقوال ثلاثة (قوله الا ان أضيف) يصح فتح ان والاستثناء متصل والمستثنى
مفرد أى يجر الذى لا ينصرف بالفتحة فى جميع الحالات الاحالة اضافته أو دخول أل عليه فهو مستثنى

فاستر ذكر الخبر وهو
يمسكه تم قلت وخرج
عن ذلك الاصل سبعة
أبواب أحدها مالا
ينصرف فانه يجر
بالفتحة نحو بأفضم
منه الا ان أضيف

الباب الاول باب ما لا ينصرف وحكمه انه يوافق ما ينصرف في امرين وهما انه يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويخالفه في امرين وهما انه لا ينون وانه يجر بالفتحة نحو جاءني افضل منه ورأيت افضل منه ومررت بافضل منه وقال الله تعالى خفيوا بأحسن منها يعبءون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف مستثنان يجر فيهما بالكسرة على الاصل احدهما أن يضاف والثانية ان يصحبه الالف واللام تقول مررت بافضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم اللام جواب القسم السابق في قوله تعالى والتين والزيتون وما بعدهما وقد لها اربعة معان وذلك انها تكون حرف تحقيق وتقرىب وتقليل وتوقع فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى يعلم ما أنتم عليه

من عموم الاحوال فيقتضى انه في الحالتين المستثنيتين ممنوع من الصرف وهو مذهب المصنف من خارج و يصح كسران ويكون منقطعا لان المستثنى جملة واستثناء الجمل منقطع أى لكن ان أضيف فيكون في الحالتين منصرفا وهو قول ثان وهناك قول ثالث وهو أقر بها انه ان زالت احدى علتيه بذلك فنصرف والافمنوع من الصرف في مثالي المصنف ممنوع من الصرف وفي نحو مررت بأحكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف وفي بعض النسخ الا اذا أضيف وعليه فلا استثناء متصل (قوله أودخلته) أى دخلت عليه فهو من باب الحذف والايصال وقوله أل موافق للقاعدة بخلاف قول الشارح الالف واللام وتقدم ما فيه فراجع (قوله الاصل في علامات الاعراب) هذا لا يوافق القول بان الاعراب لفظي الذي مشى عليه فيما سبق وأجيب بان الاضافة بيانية وأن هذه العبارة صارت تجرى على لسان من يقول انه لفظي من غير قصد أو ان علامات جمع علم لاعلامه ويكون الاسم عين المسمى هكذا أجاب بالخير الشيخ خالد وتبعه الفاكهي واعترض بانه اذا كان علم جنس فيلزمه منع الصرف للعلمية والتأنيث وان كان علم شخص فيلزمه أن لا يطلق الاعلى ضمة مخصوصة كضمته زيد وكلاهما غير مسلم وأيضا الضمة اسم جنس لا علم لقبولها التعريف بأل وبدخول رب و يصدق على كل منها حد النكرة وهو ما دل على شئ لا بعينه (قوله خفيوا بأحسن الخ) حيوا فاعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل والجملة جواب اذا في قوله واذا حينتم بتحية والشاهد في قوله بأحسن فانه جبر بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل ومعنى الآية على أحد التفسير انه اذا قيل في الابتداء السلام عليكم فقولوا في الرد عليكم السلام ورحمة الله وبركاته الذي هو أحسن من تحية الابتداء أو قولوا عليكم السلام فقط الذي هو مثل تحية الابتداء (قوله من محاريب وتماثيل) مجروران بالفتحة لمنعهما من الصرف لصيغة منتهى الجموع (قوله محاريب) أى أبنية مرتفعة يصعد اليها بدرج وتماثيل أى صور ولم يكن اتخاذ الصور حراما في شريعته انتهى جلال وقوله يعملون أى الجن (قوله الى ابراهيم) هو ومعه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والعجمة (قوله ويستثنى من قولنا ما لا ينصرف) أى من حكمه وهو الجر بالفتحة والالف المستثنى أيضا لا ينصرف على قول كما تقدم انه مذهب المصنف (قوله والتين والزيتون) اسمان لجبلين (قوله وقد لها الخ) أى قد الحرفية كما هو المتبادر عند الاطلاق فتخرج الاسمية نحو قلن يددرهم بسكون الدال للبناء أو بالرفع للاضافة المانعة من البناء وقد تكون اسم فعل فترفع الفاعل وتنصب المفعول نحو قلن يددرهم أى يكفيه (قوله لها اربعة معان) وزاد بعض خامسا وهو التكثير نحو قد نرى قلب وجهك في السماء أى كثير ذلك (قوله لها اربعة معان) أصله معاني فاستنقلت الكسرة على الياء حذف فالتقى ساكنان حذف الياء لذلك فهو مجرور بكسرة مقدره على الياء المحذوفه منع من ظهورها النقل وذكر ذلك على سبيل الاستطراد لمناسبة الآية التي ختم بها المسئلة كما التزم أول الكتاب (قوله وذلك انها تكون حرف الخ) أى وبيان كونها لها اربعة معان انها تكون حرف تحقيق أى حرف الادعى للتحقيق وكذا ما بعده (قوله حرف تحقيق) أى تدل على تحقيق مضمون مدخولها وقوله وتقرىب أى تدل على قرب الماضي من الحال وقوله وتقليل أى تدل على تقليل مضمون مدخولها وقوله وتوقع أى ترقب وانتظار (قوله تدخل على المضارع) لكن لا بالاصالة والاصل الماضي وقدم الشارح المضارع اهتماما بشأنه على حذمن بعد وصية يوصى بها أو دين (قوله نحو لقد خلقنا الانسان الآية) أى في احسن تقويم الخ لكن المقصود يتم بدونها وان كان لها تعلق به الآية منصوبة على المفعولية عاملها محذوف وهو اقر أمثل قولك الحديث والبيت احتيج لمثل ذلك لتتميم الكلام وتصوير المرام فكأنه قال اقرأ باقى الكلام اه شنوانى (قوله وكذا حيث جاءت الخ) أى والمكان الذي

جاءت فيه قد بعد اللام مثل الآية وقوله فهى للتحقيق بيان اوجه الشبه والفاء في قوله فهى للتحقيق فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو قوله تعالى واذلم هتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب والرجز فاهجرأى مما أضمر فيه أما (قوله نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة) قال الدماميني في شرح المعنى مثل المصنف للتقريب في حواشى التسهيل بقدمت الصلاة ثم قال المصنف ولا أفهم هنا معنى التقريب قلت بل هو تحقيق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قد قامت معناها ان قيام الصلاة الذى كان منتظرا قد قرب وقوعه في زمن الحال الذى يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنهما انما تقال بقرب الدخول في الصلاة لاني حالة الدخول فيها فهذا وجه ظاهر مكشوف لوجه التوقف في فهمه قال المصنف والذى أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كأنه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا فيها تزيلا لما اجتمعت أسبابه منزلة ما قد حصل البتة قلت هذا معنى يمكن اعتباره الا أن فيه مجازا وهو خلاف ما في الاصل اه ما في الشرح قال الشمني وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قد قامت الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق منه وانما نفي عنه فهمه تقريبا الماضى حقيقة لان قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريبا الماضى لفظا (قوله نحو قول المؤذن) أى المقيم لان الشأن ان المؤذن هو المقيم ولو عبر به كان أولى (قوله أى قد حان وقتها) أى قرب الشروع فيها والغرض ان الكلام وقع قبل الصلاة لا بعد ذلك والا كانت للتحقيق (قوله ولذلك يحسن الخ) أى ولاجل ان قد تدل على التقريب يحسن وقوع الفعل الماضى موضع الحال النحوية وهو الوصف لصاحبها وليس مراده بالحال الزمن الحاضر بخلاف الحال في قولهم تقرب الماضى من الحال أى من الزمن الحاضر اذا علمت ذلك فعمل قد محسنة لوقوع الماضى حالاً نحوية فيه نظر لان الحال النحوية ووصف لصاحبها مقارنة لعاملها سواء كان حالاً أو ماضياً أو مستقبلاً وغاية ما تمحل بعضهم في الجواب انه يكفى المشاركة في اللفظ فالحال النحوية مشاركة للحال بمعنى الزمن الحاضر في اللفظ فاذا كان قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الزمن الحاضر صرح كونها محسنة لوقوع الماضى حالاً نحوية و بعبارة قوله ولذلك يحسن الخ اعترض بان قد تقرب الماضى من الحال الذى هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ولا تقرب به من الحال الذى هو لفظي بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى فكيف يجب في وقوع الماضى حالاً بالمعنى الثانى دخول قد عليه المقر به من الحال بالمعنى الاول لتحصيل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل انما بعد قد الماضى من المقارنة كفى قولنا جاءز يدنى السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لاله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتهما وحاليتهما وماضويتهما بالقياس الى ذلك المقيد بالقياس الى زمن التكلم كفى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا في بحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءز يدركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قدقر بته من زمن المجي وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجي لكنه قارنه دواما اه ومفاد تلك العبارة ان قد يجب الاتيان بهامع الفعل الماضى الواقع حالا فيخالف قول المصنف يحسن الخ ولعل مراد المصنف بيجسن التصريح بها فلا ينافى ان اعتبارها واجب فاذالم يصرح بها واجب تقديرها اه تأمل (قوله قدعزم) في محل نصب حال من زيد ولذا قال الشارح أى عازما عليه (قوله قد يصدق الكذب) قال بعضهم ان التقليل يؤخذ من قوله الكذب الذى هو صيغة مبالغة فيعمل منه ان صدقه قليل فليس التقليل في ذلك المثال من قد تأمل قال في المعنى وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين لم يستفد من قد

قد بعد اللام فهى للتحقيق والى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة أى قد حان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضى موضع الحال اذا كان معه قد كقولك رأيت زيدا قدعزم على الخروج أى عازما عليه والى للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذب

بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا
 اذ آخر الكلام يناقض اوله اه بحروفه (قوله قديعثر الجواد) أي يسقط يقال عثر بثلاثة يعثر بفتح
 المثثة في الماضي وضمها في المضارع عشورا كقعودا والجواد الفرس الجيد (قوله والتي للتوقع تختص
 بالماضي) خلاف ما في المعنى والقواعد من انها تدخل على الماضي والمضارع واطلاقه هنا في المعنى
 والقواعد يشعر بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله في المعنى مع تقريره يقتضي انه في المضارع
 من المتكلم وفي الماضي من غيره وكلام الرضى ظاهر في انه لا يكون في المضارع وصرح في انه اذا كان
 في الماضي كان من غير المتكلم ومثال التوقع قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت
 منتظرة ذلك (قوله قال سيبويه الخ) الحاصل ان سيبويه يقول ان قد تقع في جواب السؤال الحاصل
 من السائل فقط والخليل يقول تقع في جواب المنتظر سواء وقع سؤال بالفعل أو علم انتظار المخاطب بدون
 سؤال فكلام الخليل أعم من كلام سيبويه والخليل شيخ سيبويه (قوله سيبويه) لقبه واسمه عمرو
 وكنيته أبو بشر وسيبويه فارسي معناه راحة التفاح لان الاضافة في لغة العجم مقلو بقول السيب التفاح وويه
 الرأحة والتقدير راحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه راحة التفاح
 وقيل لقب بذلك للطفه لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل كان أبيض مشربا بحمرة كأن حدوده
 لون الورد وغلب لقبه عليه حتى لا ينصرف عند الاطلاق لغيره وان لقب بسيبويه جماعة منهم محمد بن موسى
 ابن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز لأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعري اه
 تصريح وقال ابن غازي سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى لبني الحارث بن كعب ومعنى سيبويه ثلاثون
 راحة لانه كان طيب الرائحة أخذ عن الخليل وعن يونس وعيسى بن عمرو الاخفش الاكبر توفي سنة
 ثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة اه (قوله وأما قد خواب) أي وأما قد مع مدخولها خواب
 السؤال بهل فعل (قوله خواب هل فعل لان السائل الخ) صريح في ان قد داخله في جواب السؤال
 الذي وقع بالفعل كما قرنا (قوله هو جواب) أي قد فعل جواب (قوله يريدان الانسان الخ) أي
 يريد الخليل بقوله لقوم ينتظرون ان الانسان الخ وقصده بذلك ان قد تدخل على الفعل المنتظر الاخبار به
 سواء وقع سؤال من المخاطب أو علم المتكلم ان المخاطب منتظر للاخبار ولم يصدر سؤال من المخاطب
 (قوله سأل) بفتح السين وضميره راجع للانسان وقوله أو علم بالبناء للفعل أي علم المتكلم انه أي
 الانسان يتوقع أن يخبره المتكلم به أي ان المتكلم علم ان السائل ينتظر أن يخبره المتكلم بمدخول قد
 (قوله واذا كان الخبر) بكسر الباء اسم فاعل وهو المتكلم (قوله لم يأت بقدر) أي التي للتوقع فلا ينفى
 انه يأتي بغيرها كالتحقيقية (قوله فاعرفه) أتى به إشارة الى الاعتناء به من قوله يريد الى قوله فاعرفه
 من كلام المصنف أتى به تفسير الكلام الخليل (قوله الثاني ماجع) أي للنوع الثاني ماجع ان جعل لفظ
 ما واقعا على جمع يلزم عليه تحصيل الحاصل وان جعل واقعا على مفرد لزم عليه أن المفرد الذي جمع خرج عن
 الأصل مع ان الخارج هو الجمع لا المفرد وجوابه اننا نختار الاول والمعنى جمع تحققت جمعيتها بالالف الخ لانه قبل
 الجمع بالالف والتاء لم تتحقق جمعيتها احتراز من الذي تحققت جمعيتها بالواو والنون أو بتعبير صيغة المفرد
 لحدثت واستحصلت جمعيتها لئلا يلزم تحصيل الحاصل وفي مفهوم جمع تفصيل فان كان اسم جمع فهو مدخول
 به نحو أولات وان كان مسمى به ففيه ثلاثة أوجه الاول خفضه بالكسرة مع التنوين رعايا للجمعية فقط
 الثاني خفضه بالكسرة بدون تنوين رعايا لحالة العالمية والجمعية الثالث يخفض بالفتحة بلا تنوين رعايا
 لحالة العالمية فقط وقد روي بالثلاث قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر على

وقديعثر الجواد أي
 ربما صدق الكذوب
 وربما عثر الجواد التي
 للتوقع تختص
 بالماضي قال سيبويه
 وأما قد خواب هل فعل
 لان السائل ينتظر
 الجواب أي يتوقعه
 وقال الخليل هذا
 الكلام لقوم ينتظرون
 الخبر يريدان الانسان
 اذا سأل عن فعل أو علم
 انه يتوقع أن يخبر به
 قيل قد فعل واذا كان
 الخبر مبتدئا قال فعل
 كذا وكذا ولم يأت بقدر
 فاعرفه ثم قلت
 (الثاني ماجع بألف
 وتاء

ووجه كون الاول راعى الجمعية لانه خفض بالكسرة على الاصل في الجمع ونون للمقابلة ووجه كون الثانى راعى
 العامية والجمعية انه ممنوع من التنوين نظر للعلمية وجره بالكسرة نظر للجمع ووجه كون الثالث راعى
 العامية فقط انه جره بالفتحة بدون تنوين * تنبيه * عبر بقوله ما جمع الحدون قوله جمع المؤنث السالم
 لانه يرد عليهم جمع المذكر كجمامات والمكسر كسجدات وان كان يجاب عنه بان جمع المؤنث جعل علما
 في اصطلاحهم على ما جمع بألف الخ (قوله مزيدتين) انما يحتاج له اذا جعلت الباء للمصاحبة اما لو جعلت
 للسببية فلا يحتاج له لان قضاة ليس السبب في جمعته الالف والتاء بل التاء فقط وكذا آيات السبب في جمعته
 الالف فقط والاحسن ان يقال انما أتى بقوله مزيدتين ثلاثيتهن ان قوله بألف وتاء مراد به أحدهما
 (قوله نحو هندات) مثال للجمع وقوله نحو خلق الخ مثال لنصبه بالكسرة فلان تكرار (قوله فانه) أى
 الباب الثانى ينصب الخ ظاهره كان صحيحا أو معتلا كان المعتل ما حذف لامه أم لا كان المحذوف اللام مما
 ردت اليه لامه في الجمع أم لا وهو مذهب الجمهور خلافا لبعض الكوفيين مثال ما لم تحذف لامه نحو نوايات جمع
 نواة ومثال ما حذف لامه وردت اليه في الجمع فنوايات وسنوات ومثال ما لم ترد اليه لغات (قوله نبات) حال
 بمعنى متفرقين (قوله بخلاف الخ) محترز قوله مزيدتين * واعلم أن الذى يجمع جمع مؤنث قياسا مطردا
 أنواع خمسة الاول ما فيه التاء علما كفاطمة وطلحة أو اسم جنس كبنات وذات بمعنى صاحبة الثانى علم
 مؤنث كان فيه التاء كما تقدم أم لا كهند لعاقل أو غيره كعفراء علم لدا بقلونها أعفر الثالث صفة المذكر الذى
 لا يعقل كراسيات ومعدودات الرابع مصغر المذكر الذى لا يعقل كدرهمات الخامس اسم جنس المؤنث
 بالالف اسما كصحراء أو صفة كحبنى الافعى فعلا لانه فعلى وأفعلى وما عدا ذلك مقصور على السماع كبنات
 أو برو بنات عرس فى ابن أو برو ابن عرس انتهى من شرح الازهرى بقوله نظمه الشاطبى بقوله

وقسه فى ذى التاء نحو ذى كرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله أمواتا) جمع ميت وأصله ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء
 وأدغمت فى الياء والتاء أصلية والالف زائدة (قوله قضاة) أصله قضية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت
 ألفا فالالف أصل لانقلابها عن الياء التى هى موجودة فى المفرد وهو القاضى (قوله وألحق به) أى بما جمع
 بألف وتاء مزيدتين (قوله وألحق به أولات) مقتضاه انه لم يلحق به غيره لان تخصيص الشئ بالذكر يقتضى
 نفي الحكم عما عداه وزاد ابن مالك اللات فى بعض اللغات جمع اللاء والعنر للمصنف فى عدم تعرضه لها قلتها
 وندورها وأما ما سمي به منها فيمكن دخوله على أحد الأوجه فى قوله ما جمع الخ أى فى الاصل أو فى الحال (قوله
 أولات) وهو اسم جمع واسم الجمع هو الذى لا واحد له من لفظه غالبا بل من معناه (قوله وجمامات) هذا بناء
 على أن جماما مذكروا قول جل أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحمام مؤنث واتفقوا على أن اصطبل مذكرا
 انتهى فيشى والاصطبل مهمزة قطع موقف الفرس والداية بلغة أهل الشام وليس عربيا اه مدابغى (قوله
 أوذا تغيير) وفى نسخة أوذا تغيير وهى أحسن (قوله كسجدات بفتح الخ) الحاصل ان المفرد الثلاثى
 الاسم السالم العين الساكن العين المؤنث اذا جمع جمع مؤنث سالما فان كان مفتوح الفاء تعين الاتباع كسجدة
 وسجدات باتباع العين للفاء وان كان مكسورا للفاء أو مضموما مختما بالتاء أو مجردا فيجوز فى العين السكون
 والفتح والاتباع فغرفات فيه سكون الراء وضمها وفتحها وسدرات يجوز فى عينه الفتح والسكون والكسر
 وكذلك هندات رجالات فيها أوجه ثلاث فقول الشارح غرفا بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال
 وفتحها وسكت عن السكون فيها فانه بصدد المثال لصاحب التغيير وفى حالة السكون لم يتغير عن المفرد وقد
 أشار ابن مالك لما قلناه بقوله

مزيدتين نحو هندات
 فانه ينصب بالكسرة
 نحو خلق الله السموات
 فانفروا نبات بخلاف
 وكنتم أمواتا ورأيت
 قضاة وألحق به أولات)
 وأقول الباب الثانى مما
 خرج عن الاصل ما جمع
 بألف وتاء مزيدتين
 سواء كان جمعا لمؤنث
 نحو هندات وزينبات
 أو جمعا للمذكر نحو
 اصطبلات وجمامات
 وسواء كان سالما كما
 مثلنا أو ذا تغير كسجدات
 بفتح الجيم وغرفات
 بضم الراء وفتحها
 وسدرات بكسر الدال
 وفتحها فهذه كلها ترفع
 بالضمه وتجر بالكسرة
 على الاصل وتنصب
 بالكسرة على خلاف
 الاصل تقول جاءت
 الهندات ومررت
 بالهندات ورأيت
 الهندات وخلق الله
 السموات خلق فعل
 ماض والله فاعل

والسالم العين الثلاثي اسمائل * اتباع عين فاء بمشكل

ثم قال الخ * وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح (قوله) والسالمات مفعول أى به لان المفعول متى أطلق انصرف اليه وقيل ان السموات مفعول مطلق فالسموات فى اعرابها خلاف ويمكن ان المصنف لم يقيد المفعول ليكون جاريا على القولين تأمل والقول بانه مفعول به قاله الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ووجهه فى المعنى بان المفعول به ما كان مفعولا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدافان زيدا كان موجودا وعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والنوات اه والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وأجيب أيضا بان المفعول به بالنسبة لفعل غير اليجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل شيئا آخر فان اثبات غير صفة الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى فعل اليجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل والقولان جاريان أيضا فى نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة (تنبيه) انما نصب ما جمع بألف رتاء مزيدتين بالكسرة جلا على الجر كما حل ذلك فى أصله وهو جوع المذكر وانما لم يعربوه بالحروف لانه ليس فى آخره ما يصلح لذلك بخلاف المثني وجع المذكر انتهى مدابني (قوله) خطوط الشيطان) أى طرق تزيين الشيطان وخطوات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (قوله) كذلك يرهم الله أعمالهم حسرات) الهاء مفعول أول يرى وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث وقال الجلال كذلك يرهم الله أعمالهم السيئة حسرات حال ومعنى حسرات ندامات وعليه فتكون الرؤية بصرية بناء على أن الاعمال تجسم وهو مذهب أهل السنة وأما الاول فبني على انها لا تجسم تأمل (قوله) أولات) أصله ألى بضم الهمزة وفتح لامة قلبت الياء ألفا ثم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزديتين ووزنه فعات اه دلجوني (قوله) لا واحد له من لفظه) وله واحد من معناه وهو صاحبة (قوله) أولات حل) أى صاحبات حل (قوله) ذو بمعنى صاحب) قدمه لانها لا تفارق هذا الاعراب قاله الجوهري (قوله) بمعنى صاحب) شامل لما اذا أضيفت لاسم جيس كذى مال أولعلم نحو ان الله ذوبكة أى صاحب مكة فبكة لغة فى مكة أولوصف نحو وفوق كل ذى علم علم أو بجملة نحو اذهب بذى تسل أى فى وقت صاحب تسل أى صاحب سلامة ولا تضاف للضمير وشذوقهم انما يعرف الفضل ذوره وقال فى الكافية الكبرى ذوالعرب وهو أحسن لشموله لذى بمعنى الذى فى حالة اعرابها لان المحترز عنه حالة بنائها (قوله) وما أضيف الخ) أو كان شبيها بالمضاف نحو لآباز: يدوتركه المصنف لندرته أو يقول بالاضافة فيها تقديرا أى يقدر أن أبا مضاف لى: يدواللام للتوكيد وانها مقحمة بين المتضايقين والتوكيد من زيادة اللام (قوله) من أب) بيان لما (قوله) بالواو) ظاهرة أو مقدره نحو جاء أبو الحسن (قوله) والقم بغير ميم) احترز به عن الميم فيعرب بحركات مع تضعيف ميمه وبدونه منقوصا كقاص ومقصورا كعصا بتثنية فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاثة عشر لغة واقتصر فى التسهيل على عشر منها وأفضحها فتح فائه منقوصا انتهى شيخ الاسلام أما قوله ومنقوصا كقاص فلم أره فى شئ من الكتب وأما قوله واقتصر فى التسهيل على عشر ففيه نظر بل فيه تسع وعبارته وقد تثلت فاءه منقوصا ومقصورا أو تضعف مفتوح الفاء أو مضمومها او تتبع فاؤه حرف اعرابه اه والمراد بالنقص هنا حذف اللام وجعل ما قبله آخر اولعل الشيخ جعل الاتباع ارجعا للنقص والتضعيف تأمل انتهى شنوانى والذى فى الاشمونى عشر قصره ونقصه وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه تلميذ فتقول فى النقص فم وفافم بحذف لامة وهى الهاء لان أصله فوه وتقول على القصر فافى الاحوال الثلاث وأصله فوكعصو تحركت الواو وانفتح

والسموات مفعول
والمفعول منصوب
وعلامه النصب
الكسرة نيابة عن
الفتحة وقال الله تعالى
لا تتبعوا خطوات
الشيطان كذلك
يرهم الله أعمالهم
حسرات عليهم ان
الحسرات يذهبن
السيئات ونظائر ذلك
كثيرة وألحق بهذا الجمع
أولات فينصب
بالكسرة نيابة عن
الفتحة وان لم يكن جمعا
وانما هو اسم جمع لانه
لا واحد له من لفظه حل
على جمع المؤنث كما حل
أولو على جمع المذكر كما
سيأتى قال الله تعالى
وان كن أولات حل كن
كان واسمها وأولات
خبرها وعلامة نصبه
الكسرة ثم قلت
(الثالث) ذو بمعنى
صاحب

وما أضيف لغير الياء من أبو أوح وحم وهن وفم بغير ميم فإنها تعرب بالواو والالف والياء **ك** وأقول الباب الثالث مما خرج عن الأصل
 الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفص بالياء نيابة عن
 الكسرة وشرط الاول منها هو ذو أن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ورأيت ذامال ومررت بذى مال قال الله تعالى وان ربك
 لذو مغفرة وقال تعالى أن كان ذامال وقال تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب فوق ذو (٦٥) في الاول خبرا لان فرفع بالواو

وفي الثاني خبر المكان
 فنصب بالالف وفي
 الثالث صفة لظل فجر
 بالياء لان الصفة تتبع
 الموصوف واذا لم يكن
 ذو بمعنى صاحب كانت
 بمعنى الذي وكانت مبنية
 على سكون الواو تقول
 جاءني ذو قام ورأيت
 ذو قام ومررت بذو قام
 وهي لغة طي وعلى ان
 منهم من يجر بها مجرى
 التي بمعنى صاحب
 فيعربها بالواو والالف
 والياء فيقول جاءني ذو
 قام ورأيت ذا قام
 ومررت بذى قام الا
 أن ذلك شاذ والمشهور
 ما قدمناه وسمع من
 كلامهم لاوذو في السماء
 عرشه فتو موصولة
 بمعنى الذي وما بعدها
 صلة فلو كانت معرفة
 لجرت بو او القسم
 والخمسة الباقية شرطها
 أن تكون مضافة الى
 غير ياء المتكلم كقوله
 تعالى وأبو ناسيخ كبير
 وقوله تعالى ان أبانا لفي
 ضلال مبين وقوله

ما قبلها قلبت ألفاء ثم حذف لالتقاء الساكنين والواو بدل عن الهاء التي هي لام الكلمة أو يدعى ان الميم
 قبل لام الكلمة وتقول في التضعيف فم وغاوم وتقول في الاتباع فم وغاوم (قوله وما أضيف لغير الخ)
 وثي من الشروط أن تكون مفردة أي لا مثناة ولا مجموعة فلو ثبتت أعربت اعراب المثنى ولو جمعت جمع
 تصحيح أعربت بالحروف أو جمع نكسيرا أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون مكبرة فلو صغرت
 أعربت بالحركات الظاهرة وان لا تكون منسوبة والآخر بت بالحركات الظاهرة فتقول في التثنية أبو ان
 وأخوان وجوان وفان وذو مال وهن وان فكها تثنى وتقول في جمع المذكر أربون وأخون وجون وفون
 وهنون فالذي يجمع جمع المذكر هو هذه الخمسة لكن على خلاف فيما عدا الاب والاخ وتقول في جمع
 التكسير أبواؤك واخوتك وأجاؤك وأفواهلك واذواء مال وأهناؤك فكها تجمع جمع تكسير وتقول
 في التصغير أيك وهنيك وأخيك وتقول في النسب أبو يك وأخويك وترك المصنف تلك الشرط ولكونه
 نطق بها مستوفية لتلك الشرط وقوله أضيف فلوم نصف أعربت بالحركات الظاهرة وذكر الشرح ما اذا
 أضيفت للياء وقوله وما أضيف لفظا أو تقديرا كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها
 وفاها (قوله وما أضيف الخ) ظاهره ان ذولا يشترط فيها الاضافة لغير الياء قال المؤلف ولا يحتاج الى شرط
 الاضافة في ذو ولا في الفم بل الميم لانها لا يكونان الا مضافين واشترط ذلك فيهما مفسدا لانه بوجه انهما
 قد يفردان ويختلف هذا الحكم وليس كذلك وأجاب بعض بانه لبيان الواقع كما هو الاصل في القيود ولا
 حاجة لقولنا لغير الياء في ذولا لانها لا تنضاف الى الياء بل ولا للضمير أصلا فعبارة المصنف هنا أحسن من قول
 ابن مالك * وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * لئلا وحينئذ تقول المصنف وفم بغير ميم معترض من
 حيث انه يفيد اشتراط الاضافة في الفم مع انه لا يستعمل الا مضافا انتهى من النكت بتصرف * واعلم
 ان الحم خاص بأقارب الزوج وقيل أقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما وأصله جو حذف الواو واعتباطا وكذا
 أبو أوح والهن يكتى به عن الاشياء وقيل اسم لما يستعجب أي سواء كان فرجا أم لا فيشمل المرأة والزنا وقيل
 اسم للفرج خاصة قبلا وأدبرا (قوله وفم بغير ميم) الحاصل ان أصله فوه حذف لامه وهي الهاء اعتباطا
 ثم نارة تبدل العين ميم فيعرب بالحركات ونارة لا فيعرب بالحروف فليست الميم هي الاصل خلافا لقول الألفية
 * والفم حيث الميم منه بانا * الموهوم ان الميم هي الاصل بخلاف عبارة المتن هنا فلاتوهم كما أفاده السيوطي
 في نكته (قوله الى ظل ذي ثلاث شعب) أي دخان جهنم اذا ارتفع افترق ثلاث فرق لعظمته انتهى
 جلايين (قوله جاءني ذو قام الخ) فهي مبنية على السكون في محل رفع في الاول ونصب في الثاني وجر في
 الثالث وقام صلته في الأمثلة الثلاثة (قوله بالواو) ظاهرة أو مقدره كجاء أبو الحسن (قوله فيعربها
 بالواو الخ) ولذا عد بعضهم هذه الاسماء سبعة (قوله على ان منهم) استترارك على قوله وهي لغة طي المقيد
 اتفاق طي عليها (قوله منهم) أي من طي (قوله لاوذو في السماء عرشه) هذا نثر ولا نافية رد لكلام سبق
 عليها والواو حرف قسم وجر وذو مبني على السكون في محل جر وفي السماء خبر مقدم وعرشه مبتدأ مؤخر والجملة
 صلة ذو بمعنى الذي (قوله لجرت بو او القسم) أي لجرت بالياء والعامل والواو القسم (قوله مضافة لغير ياء المتكلم)

(٩ - عباد - اول)

تعالى ارجعوا الى أيكم فوقع الاب في الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفي الآية الثانية
 منصوبا بان وفي الآية الثالثة مخفوضا بالي وهو في جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهاذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول في الباقي
 ولو أضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أو اخرها لمناسبة الياء وكان اعرابها بحر كات مقدره قبل الياء تقول هذا أبي ورأيت أبي
 ومررت بأبي فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك في نحو غلامي

فيكون مرفوعا وجلة
له تسع وتسعون نعجة
خبر ثان على الوجه
الثاني وهو الخبر على
الوجه الاول والثاني
كقوله تعالى رب اني
لاأملك الا نفسي وأخي
فيحتمل اخي ثلاثة
اوجه احدها ان يكون
مرفوعا وذلك من
ثلاثة اوجه احدها ان
يكون عطفا على الضمير
في أمك ذكره
الزمخشري وفيه نظر
لان المضارع المبني
بالهمزة لا يرفع الاسم
الظاهر لا تقول أقوم
زيد فكذلك لا يعطف
الاسم الظاهر على
الاسم المرفوع به فان
قلت وأيضا فكيف
يعطف على الضمير
المرفوع المتصل ولم
يوجد تأكيدي كما في قوله
تعالى لقد كنتم أتم
وأباؤكم في ضلال مبين
قلت الفصل بين
المعطوف والمعطوف
عليه يقوم مقام
التأكيد الثاني أن
يكون عطفا على محل
ان واسمها والتقدير
وأخي كذلك والثالث

ذكر المتكلم لبيان الواقع لانه ليس لنبايا تضاف اليايا المتكلم انتهى طيبا لوى وقوله لغير ياء الخ سواء كان ذلك الغير اسما ظاهرا أو ضمير متكلم وهو نأ ومخاطب أو غائب (قوله وقد يكون) أي المضاف للياء في الموضوع الواحد أي في التركيب الواحد كالأية وقوله محتملة خبر يكون وأنت الخبر باعتبار ان المضاف كلمة (قوله نعجة) يعبر بها عن المرأة انتهى جلالين (قوله وجلة تسع) الحاصل ان جلة تسع خبر ثان بناء على الوجه الثاني الذي يجعل أخي خبرا وان جلة له تسع هو الخبر على الوجه الاول الذي يجعل أخي بدلًا من هذا فقوله وهو الخبر أي جلة تسع هو الخبر وذكر الضمير مراعاة للخبر ولو راعى المرجع لقال وهي الخبر (قوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه الخ) الحاصل ان أخي يحتمل ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر فهذه ثلاثة أوجه والرفع تحته أوجه ثلاث والنصب تحته وجهان والجر تحته وجه واحد جملة الأوجه تفصيلا ستة وان كانت بحسب الاجال ثلاثة فقوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه وهي الرفع والنصب والجر وقوله الثاني ان يكون الخ أي الثاني من أوجه الرفع الثلاثة وكذا قوله الثالث وقوله الثاني أن يكون منصوب بأي الثاني من الأوجه الثلاثة التي يحتملها أخي وكذا قوله الثالث أن يكون مخفوضا (قوله وفيه نظر) أي في جعل أخي معطوفا على الضمير المستتر في أمك نظر اجيب عنه بانه يعتذر في التابع ما لا يعتذر في المتبوع وأجاب به في مثله المصنف نفسه في حاشية التسهيل وأيده بانهم يجوزون انك أنت مع انه لا يجوز ان أنت وقفي فرق بان أنت وان لم يصح دخول ان عليه لكن يصح دخوله على اسم آخر بمعناه بخلاف التابع في الصورة المذكورة فان المانع من حواله محل المتبوع مانع من حواله ما هو بمعناه أيضا محله فتأمل ونظر فيه من وجه آخر قال أبو حيان في البحر يلزم من ذلك ان موسى وهارون لا يملكان الاموسى فقط وليس المعنى على ذلك بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط وقال الشمني هذا الرد ليس بشيء لان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد ان جعل الفاعل المعطوف وأيضا اللبس مأمون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه يملك أمر نفسه وقال السفاقي أراد الازمخشري يعطفه على الضمير المستكن انه بتقدير فعل فيكون من جملة فعلية أي ولا يملك أخي الا نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله لقد كنتم أتم وأباؤكم) فصل بقوله أتم الذي هو توكيد للتاء ثم عطف على التاء قوله وأباؤكم (قوله الثاني أن يكون عطفا على محل ان واسمها) فيه تسامح لان المعطوف عليه ليس محل ان واسمها لأن محلها الرفع وهو ليس بمعطوف عليه لأننا لم نعطف على الرفع بل على المرفوع محلا بل المعطوف عليه ان واسمها باعتبار محلها بل في الحقيقة اسمها انتهى شنواني قال الفيثي قوله ان يكون عطفا أي معطوفا على محل ان واسمها بناء على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو الابتداء اذا عطف على محل ان واسمها لان الابتداء زال بوجود ان أما على مذهب البصريين المشتريين له فلان الابتداء زال (قوله مفردان) هما أخي وكذلك وقوله على مفردين هما محل ان مع اسمها وجلة لأملك التي هي خبرها وذلك لان أخي معطوف على محل ان مع اسمها وكذلك معطوف على جملة لأملك لانها مفردة حكا وكذا كل جملة لها محل من الاعراب فهي في حكم المفرد (قوله مفردان على مفردين) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاملان هما الابتداء وان وذلك لان الابتداء عامل في ان واسمها وان عاملة في جملة لأملك والعطف على معمولي عاملين مختلفين قيل بمنعه مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وقيل بالجواز ان كان أحد معمولين ظرفا وتقدم ذلك الظرف راجع الاشموني فيخرج الوجه الذي قاله المؤلف على جواز ذلك

أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف

قوله

في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمر اذا ذهب الثاني أن يكون منصوباً وذلك من وجهين أحدهما

وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض ثم قلت **﴿والافصح في الهن النقص﴾** وأقول الهن يخالف الأب والأخ والحلم من جهة أنها اذا أفردت نقصت وأخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب بخذف اللام وأصله أبو فاذا أضفته قلت هذا أبو كذا والباقي واما الهن فاذا استعمل مفردا نقص واذا اضيف بقى في اللغة الفصحى على نقصه تقول هذا هن وهذا هنك فيكون في الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما في حالة الاضافة فتقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ولقتها لم يطلع عليها الفراء

(قوله أن يكون معطوفا على اسم ان) والتقدير وأخي لايمالك الانفسه وقوله أن يكون معطوفا على نفسى والتقدير لأملك الانفسى ونفس أخى والمراد بالملك التصرف أى لا أنصرف الا في نفسى ونفس أخى لا الملك الشرعى لان الشخص لايمالك نفسه ولا نفس أخيه (قوله وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين) فداشار الى تلك المسئلة ان مالك بقوله

وعود خافض لى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلنا
وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النثر والنظم الصحيح مثبتا
فقال النظم قوله اليوم قدبت تهجونا ونشتمنا * فاذهب فابك والايام من عجب

واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام فى قراءة حزة بجر الارحام **﴿خاتمة﴾** انما لم يعربوا ابنا اعراب الاسماء الخمسة مع ان آخره حرف علة اذ أصله بنوكأب فان أصله أبو لانهم حذفوا آخر أب وأخر أخ وأخواتها ولم يعوضوا عنه شيأ وحذفوا آخر ابن وعوضوا عنه الهزمة ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه اه مدابغى على الشنوائى (قوله فى الهن) يجوز فيه التخفيف والتشديد وان عده ابن الجوالقى من لحن العوام والهاء مكسورة ومفتوحة (قوله من جهة انها اذا أفردت نقص آخرها) أى حذف آخرها مثل الافراد اذا أضيفت الى ياء المتكلم مثل أبى وأخى وحى وقال بعضهم يجوز رد آخرها اذا أضيفت الى ياء المتكلم فيقال أبى بالتشديد قال الشاعر

فلا وأبى لا أنساك حتى * ينسى الوالد الصب الحنينا

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ويجوز فى الشعر وغيره عند الكوفيين ولادليل فى البيت لاحتمال أن يكون جمع آباء جمع سلامة نبه عليه الشيخ أبو حيان (قوله واذا أضيفت تمت الخ) يعنى اذا أضيفت الى غير ياء المتكلم كما علم مما تقدم وقوله تمت أى فى اللغة الفصحى فلا ينافى ذلك انه يجوز فى الاب وتالييه النقص فى لغة لانها غير الفصحى * واعلم ان أبوتالييه الافصح فيه الاعراب بالحروف ثم الاعراب بالحركات المقطرة على الالف كالمقصور كما فى قوله

ان أباه وأبأباه * قد بلغا فى المجد غايتاهما

ثم الاعراب بالحركات الظاهرة بعد حذف آخره وهى لغة النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

(قوله وأصله أبو) الحاصل ان الاب والاخ والحلم والهن أصله فعل بالتحريك ولا مها واوات بدليل تثنيتهما بالواو وحذفت اللام وقال الفراء وزن أب وأخ وحلم فعل بالكسرة ورد بسمع قصرها ويجمعها على أفعال وقيل ان حم أصله حى فلامه ياء وأما ذو بمعنى صاحب فذهب سيبويه ان وزنها فعل بالتحريك ولا مها ياء ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولا مها واو وأما فوك فوزنه فعل وأصله فوه وقيل وزنه فعل بضم الفاء اه من الاشمونى بتصرف (قوله قليلة) ولذا قال ابن مالك من لم يذبه على قاتنها فليس بمصيب ولو حظى من الفضل بأرفر نصيب (قوله لم يطلع عليها الفراء) أى فلذا أنكرها وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله الزجاجى) تاعيد الزجاج وهو منسوب لعمل الزجاج (قوله حقه ان يبقى الخ) ولا يرد على ذلك ان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها لانه محمول على ماله اصول مستعملة وهن ليس كذلك (قوله يدى) بسكون الدال وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وقال الفينشى يدى بسكون الدال كفلس بدليل جمعه على افعال كأيدواصله ايدى بضم الدال فكسرت الدال لانها لو بقيت مضمومة لم تكن قلب الياء واو افي لزم وجود اسم معرب آخره واو

والابو القاسم الزجاجى فادعيا ان الاسماء المعربة بالحروف خمسة لاسية * واعلم ان لغة النقص مع كونها اكثر استعمالا هى افصح لسان ذلك لان ما كان ناقصا فى الافراد حقه ان يبقى على نقصه فى الاضافة وذلك نحو بدأصلها يدى

خذفوا لامها في الافراد وهي الياء وجعلوا الاعراب على ما قبلها فقالوا اهذه يد ثم لما اضافوها بقوها مخدوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق ايديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الي يدك لتقتلني وقال تعالى وخذ بيدك ضغثا فاما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمه والله سبحانه اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف

ايديهم وايديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الياء التي كانت في المفرد مخدوفة لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها واما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر اى والله لئن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل ماض وفاعل والى جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلني لام التعليل وهي حرف جر والفعل منصوب بان مضرة بعدها جواز الابهان نفسها خلافا للكوفيين وان المضرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللام اى للقتل ومانافية وانا اسمها ان قدرت حجاز يقو هو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشيء وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبر ما فيكون في موضع

قبلها ضمة ثم اعل اعلان قاض (قوله خذفوا لامها) اى على غير قياس (قوله يد الله فوق الخ) مذهب السلف تفويض ان الله يد الا كيدنا ومذهب الخلف التأويل بالقسرة ومذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم والى المذهبيين أشار في الجوهره بقوله

وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها

والسلف ما قبل الخمسة والخلف ما بعد الخمسة وقولنا ومذهب الخلف التأويل اى غالب الخلف والا فبعضهم وافق السلف والائمة الاربعه من السلف قرره شيخنا العدوى (قوله وهو متعلق بمخدوف هو الخبر) وقيل الخبر الظرف وقيل الخبر المجموع قال بعض والخلف لفظى فن نظر للعنى قال الخبر المتعلق ومن نظر للفظ قال الخبر الظرف ومن نظر للفظ والمعنى قال الخبر المجموع (قوله لان التكسير الخ) قيل فيهم دور لان الجمع فرع الافراد وقد يتوقف العلم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصلته في الجمع وأجيب بمنع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجوده وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علمه لا توقف وجوده فلم تتحد جهة التوقف (قوله التكسير) اى جمع التغيير وهو قسمان جمع قلة وجمع كثرة وايديهم من قبيل جمع القلة لانه على وزن أفعال وكسرت الدال لتسلم الياء من قلبها واوا (قوله ووطأت الجواب له) اى مهدته كما في المعنى (قوله المؤذنة) اى المعلمة وفيه مجاز عقلى (قوله آذنت) اى أعلمت فيه مجاز عقلى أيضا (قوله متعلق ببسطت) اى متعلق ببسطت وبسط فعل الشرط في محل جزم (قوله خلافا للكوفيين) اى القائلين الناصب نفس اللام (قوله وهو الظاهر) اى تقدير ما حجازية عاملة عمل ليس هو الظاهر لانها لم ترد في التنزيل وخبرها مجرد من الباء الا وهي عاملة عمل ليس على لغة اهل الحجاز كقوله تعالى ما هن أمهاتهم (قوله اى للقتل) المناسب لقتلك اياى لان الفعل مسند للمخاطب (قوله ومبتدأ ان قدرت تميمية) اى مهملة وأشار لذلك بعضهم بقوله

ومهتف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أشار بقوله ما قتل الخ الى أنه تميمية لانه لو كان حجازيا لانسب حرام (قوله فلا تتعلق بشيء) اى لان الزائد ليس له معنى غير التأكيدي ولا يتعلق بشيء قال في المعنى وذلك لان التعاقب الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعيدت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط (قوله في موضع نصب الخ) قال في المعنى في الباب الخامس من الجهة السابعة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها وهو ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ومنه قولهم في نحو ومار بك بظلام ومالله بغافل ان الجرور في موضع نصب أوقف على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يحجى في التنزيل مجرد من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم ما هذا بشرأ وقوله فيكون في موضع نصب اى على ان ما حجاز يقو هو الظاهر ومبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشيء وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبر ما فيكون في موضع

واحد في لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

(قوله فواضحة) اى واضح اعراها وذلك ان قوله خذف فعل امر فاعله مستتر فيه وجو باو بيدك جار ومجرور

نصب أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها

من الاعراب وهي دالة على جواب الشرط المخدوف والتقدير والله ما أنا بياسط يدي اليك لا قتلك ان بسطت الي يدك لتقتلني فما أنا بيا

يدي اليك لا قتلك وأما الآية الثالثة فواضحة والضغث قبضة من حبشيس محتاطة الرطب باليابس ثم قلت

متعلق به وضعنا مفعوله (قوله الرابع المثني) أي الباب الرابع أي الصنف الرابع من أبواب النيباة (قوله المثني) أي ماصدقته (قوله كالزبدان والهندان) حال من المثني أي حال كونه المثني ميبنا حقيقته وماهيته كالزبدان والهندان فهو اعطاء للتعريف بالمثال وجري على هذه الطريقة ابن الحاجب والسمرفندي وغيرهما وهو جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له ما حقيقة المثني فقال كالزبدان والهندان من كل اسم دال على اثنين وكان اختصار المتعاطفين وقوله كالزبدان والهندان محكي والافالقياس كالزبدان والهندان بالياء لكنه أراد حكاية رفعه فهو مجرور بياء مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية (قوله يرفع بالالف) سواء كانت موجودة أو محذوفة لالتقاء الساكنين ومن الموجودة قول بعضهم ماغزا * لأننا عبید الله في صحن داره * لان أنامثني أنان وهي الاتي من الجر الاهلية ومن المقدره قول بعضهم

لقد قال عبد الله شرمقالة * كفا بك يا عبد العزيز حسيبها

وقول آخر * لقد قال عبد الله قولاً عرفته * فعبدي البيت الاول والثاني فاعل ورفعه بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه مثني وقوله في البيت الاول يا عبد أصله يا عبدة فهو مرخم والعزير مبتدأ وحسيبها خبره (قوله المكسور ما بعدها) قال الرضي لكونه تنويناً ساكنياً في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه أن يكسر انتهى وقوله لكونه تنويناً ساكناً يعني لان النون عوض عن الحركة والتنوين كما هو عند سيبويه بدليل حذفه للاضافة وقال بعض شراح الازهرية تزيد النون في المثني للدلالة على تمام الاسم أو دفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى والافراد في نحو الخوزلان تثنية خوزلي وهي مشية فيها تفكك وحمل الاوهم فيه وحركت النون خوف التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من الساكنين وخلفه المثني ور بماضت بعده هذه الالف نحو قوله

يا بتي أرقني القذان * فالنوم تألفه العينان

بضم النون مثني عين التي هي الباصرة والقذان بكسر القاف تثنية قد وهو البرغوث انتهى من شرح الازهرية وقيل جمع قد وهو الزبور (قوله وهو كل اسم) أدخل كل لانه ليس قصده التعريف بل الضابط (قوله اسم) أي معرب ليخرج أننا (قوله دال على اثنين) أي وضعاً لاجل أن يشمل زيدان علماً لرجل ورجلان بسكون الجيم ضد الفارس فان المؤلف استظهر دخول ذلك في المثني لان وضعه أن يدل على اثنين واستعماله لغيره تجاز فهو من المثني لامن الملحق به ودخل أيضاً ماأريده التكثير ككرتين فان ذلك من المثني عند المؤلف لانه وضع لان يدل على اثنين واستعماله في غير ذلك مجاز (قوله وكان اختصاراً للمتعاطفين) أي لاحد المتعاطفين خرج بذلك زوج وشفع فانهما وان دلا على التثنية ليس باختصار للمتعاطفين وخرج اثنان واثنان لانه لم يسمع اثن ولا ائنة على الصحيح وقيل سمعوا وخرج كلا وكتلانه لم يسمع كل ولا كات وأما قوله * في كلت رجليها سلامي واحده * فالمراد كلتا خذفت الالف ضرورة وشمل التعريف قرين للشمس والقمر وعمرين لابي بكر وعمر فكان المناسب أن يقول وكان اختصاراً للمتعاطفين المتفقين لفظاً ومعنى فيخرج ما ذكر * واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى شروط ثمانية عند الاكثر نظماً بعضها بعضهم بقوله

شرط المثني أن يكون معرباً * ومفرداً منكرًا ماركباً

موافقاً في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فخرج بالعرب المبني نحوكم ومن فلا يثنى وأما منان فالالف للحكاية وأما ذان وتان والذان وللتان فصيح وضعت وضع المثني وخرج بالمفرد المثني والجمع على حده وجمع التكسير الذي لا نظير له في الآحاد وهو مفاعل

الرابع المثني
كالزبدان والهندان
فانه يرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء المفتوح
ما قبلها المكسور
ما بعدها * وأقول
الباب الرابع مما خرج
عن الاصل المثني وهو
كل اسم دال على اثنين
وكان اختصاراً
للمتعاطفين وذلك نحو
الزبدان والهندان اذ
كل منهما دال على اثنين
والاصل فيهما زيد
وزيدوهندوهند

كإقال الحجاج انالله محمد
ومحمد في يوم ولكنهم
عدوا عن ذلك كراهية
منهم للتطويل
والتكرار وحكم هذا
الباب ان يرفع بالالف
نيابة عن الضمة وان
يجر وينصب بالياء
المفتوح ما قبلها
المكسور ما بعدها نيابة
عن الكسرة والفتحة
نحو جاء الزيدان
ورأيت الزيدان ومررت
بأبي زيدان وكذلك
تقول في الهندان وانما
مثلت بالزيدان
والهندان لتعلموا أن
تثنية المذكر والمؤنث
في الحكم سواء بخلاف
جمعهما السالم ومن
شواهد الرفع قوله
تعالى قال رجلان من
الذين يخافون أنعم الله
عليهما قال فعل ماض
ورجلان فاعل
والفاعل مرفوع
وعلاوة الرفع هنا الف
نيابة عن الضمة لانه
مثنى ومعمول يخافون
مخدوف أي يخافون
الله وجهه أنعم الله عليها
تحتل أن تكون
خبرية فتكون في
موضع رفع على انها
صفة ثانية لرجلان
والعنى قال رجلان

أومفاعيل وأما غير ذلك فيثنى نحو جبال وخرج بالمنكر العلم بأقيا على عاميته بل اذا أراد تثنيته نوى
تسكيره ولذا لا يثنى ما لا يقبل التسكير منه كالسكناية عن العلم نحو فلان وخرج بعدم التركيب المركب
الاسنادى اتفاقا والمزجي على الأصح فان أراد تثنيته ما جى بدومشاة وأضيف اليهما وأما الاضافى فيثنى
الجزء الاول منه ويضاف للمثنى نحو جاء أبوا بكر وأجاز الكوفيون تثنيته ما معافتقول أبوا بكرين وخرج
بالموافق في اللفظ نحو قرين وعميرين فانه ملحق بالمثنى وخرج بالموافق في المعنى المشترك والحقيقة والمجاز
نحو عين للذهب والبصرة ومن ثم لحنوا الحريرى في قوله

جاد بالعين حين أعمى هواء * عينه فاشتى بلاعينين

أى الذهب والبصرة والأصح الجواز ومنه قولهم القلم أحد اللسانين فأطلق القلم على اللسان مجازا وخرج
بقوله مماثل ما اذا لم يوجد له مماثل كقمر فلا يثنى وخرج بقوله لم يغن عنه غيره سواء فانه استغنى
عن تثنيته بنثية سى وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء ين فاجعلنى على حبها جلدا

فشاذ وزاد بعضهم ان لا يراد به الاستغراق فلا يثنى نحو أحد وعرب من كل ما هو ملازم للنفي وأن لا يكون
كل ولا بعض لعدم الفائدة (قوله كما قال) أى كقول الحجاج علة لقوله والاصل الخ (قوله كما قال الحجاج
انالله) أى نحن وأموالنا وأهلنا عبيد الله يفعل فينا ما يشاء وهناك تقرر آخر أى ملك لله أو اجمعون لله
وقوله محمد ومحمد في يوم أى ماتاني يوم وهما محمد بن الحجاج ومحمد أخو الحجاج ولما تناخبط فقال ان محمد بن
يوسف ومحمد بن الحجاج هلكا في جمعة وكان الباقي منا ومنكم قبلى وتقال الارض منافئا كل من لحونا
كأكلنا من ثمارها وتشرب من دماننا كما شر بنامن أنهارها ونلقى ربها قال الله تعالى ونفخ في الصور فاذا هم
من الاجداث الى ربهم ينسلون * ومن ترجمة الحجاج المعروفة ان عدة من قتله صبرا مائة ألف وعشرون
ألفا أخرجه الترمذى عن هشام بن حسان قال ابن دحية في كتابه الآيات البيئات وهذا سوى من قتل
في حروبه وأراجيفه واغتياله وتوفى في حبسه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة وكان ليس في حبسه
شئ يثقى به من حر أو برد ويسقى أهله الماء مشوبا بالرماد قال ابن دحية وآثارهم في ذلك عليه الى يوم التناد
حتى يساق الى الحجيم بالاغلال والاصفاد قال وأجمع المسامون على تكفير من استحل القتل بعد علمه
بتحريمه واستحل الحجاج ذلك لاجل عبد الملك بن مروان ولاجل ابنه الوليد انتهى كلام ابن دحية وقد
يتوقف في الحكم بتكفيره اذ قد يكون قتله مستندا الى اجتهاد وان كان مخطئا لانه استحله بعد علمه
بتحريمه وسئل النووى رحمه الله تعالى عن رجل يلعن الحجاج دائما ويحلف انه من أهل النار فأجاب هو
مخطى ولا يحنث لانه لا تقطع له بدخول النار انتهى وتأمل التعليل الذى قاله فانه ينتج الحنث (قوله في يوم
واحد) أى فى أسبوع واحد وليس المراد باليوم من طلوع الفجر أو الشمس الى الغروب (قوله
والتكرار) أى تكرار المفرد مرتين (قوله عن ذلك) أى عن الاصل (قوله للتطويل والتكرار)
يلزم من التكرار التطويل بدون عكس (قوله ان يجرو وينصب بالياء) قدم الجر على النصب لان
النصب محمول على الجر (قوله المفتوح ما قبلها) انما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون
المثنى كسرت على الاصل فى التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين كسرة النون وكسرة ما قبل الياء فرارا
من ثقل كسرتين بيدهما ياء ثم عكسوا فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير فى كل
واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة ولم يعكسوا ذلك لان المثنى أكثر من الجمع فخص ما قبل الياء بالفتحة
لانها أخف من الكسرة قاله السيوطى فى الهمع بتصرف (قوله بخلاف جمعها) أى وذلك ملتبس
بمخالفة جمعها أى تثنية المذكر والمؤنث ملتبس بمخالفة الجمع (قوله قال رجلان) هما كالبو يوشع

وبانهما نعم الله عليهما بالايان وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك جاء في زيد رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثلها في الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

(٧١)

ان الثمانين وبلغتها *

قد أحوجت سمعي الى
ترجان
ومن شواهد الجر قوله
تعالى لولا نز هذا
القرآن على رجل من
القريتين عظيم
فقضاهن سبع سموات
في يومين قد كان لكم
آية في فتيين ومثال
النصب قوله تعالى بنا
أرنا الذين أضلنا بنا
منادى مضاف حذف
قبله حرف النداء
والتقدير ياربنا وأر
فعل دعاء ولا تفل فعل
أمر تأدبا والفاعل
مستتر ونامفعول أول
والذين مفعول ثان
وعلامه نصبه الياء وما
بعده صلة وقد اجتمع
النصب بالياء والرفع
بالالف في قوله تعالى
ان هذين لساحران
وفي هذا الموضع قرأت
احداها هذه وهي
تشديد النون من ان
وهذين بالياء وهي
قراءة أبي عمرو وهي
جارية على سنن
العربية فان ان نصب
الاسم وترفع الخبر
وهذين اسمها فيجب
نصبه بالياء لانه منى
وساحران خبرها

ابن نون بن افرانيم بن يوسف الصديق عليهم السلام (قوله و بانهما من الذين أنعم الله) الاولى أن يقول
وبانهما نعم الله لان الصفة هي أنعم الله وتقديره هذا انما يتم لو كان أنعم عطفًا على يخافون والذين مسلط
عليه وليس كذلك لما قدمه من ان أنعم صفة ثانية وفي بعض النسخ و بان الله أنعم عليهما وهي واضحة (قوله
معتضة) بكسر الراء وفتحها كما فرره بعض الاشياخ (قوله بين القول) وهو قال والمقول وهو قوله
ادخاوا عليهم الباب (قوله ومثله في الاعتراض) أي مثل قوله أنعم الله عليهما على الاحتمال الثاني
ولو قال ومثلها أي مثل جملة أنعم الله كان أولى (قوله قول الشاعر) هو عوف بن ملحج الخزاعي يخاطب
أبا العباس عبد الله بن طاهر معتذر عن ثقل في أذنيه حين دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمعه فأخبر
بذلك عوف وكان عوف أحد العلماء الادباء الرواة الفقهاء الشعراء الفصحاء (قوله ان الثمانين) اعراه
ان حرف تو كيدو نصب والثمانين اسمها منصوب بالياء وبلغتها فعل وفاعل ومفعول والجملة دعائية وقد حرف
تحقيق أحوجت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير يعود الى الثمانين وسمعي مفعول الى ترجان متعلق
باحوجت وجملة قد أحوجت الخ خبران وجملة بلغتها اعتراضية وهو من أنواع البديع وسماء بعضهم الالتفات
وسماء بعضهم حشو وليس بصحيح لان الحشو اقامة الوزن فقط والاعتراض يز يد معني في غرض الشاعر
انتهى كلام الشواهد والترجان فيه لغات ثلاث فتح التاء والجم على وزن زعفران ويجمع على تراجم
كزعافر وضم التاء والجم وفتح التاء وضم الجيم يقال ترجم كلامه أي عبره أي فسره بلسان آخر كما
في الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهت اليها سنة أحدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام
فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره اليه من قريب فلما احتاج في ادراك المسموع الى أن يعاد الكلام
له بصوت مرتفع جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فأطلق عليه الترجان قيل الدعاء لتحقيق مقالة
الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترجان واعتراض بانهم موهم للدعاء عليه بالضرورة
مثله واحتياجه الى ترجان انتهى فترى (قوله و بلغتها) أي بلغك الله اياها وهي معترضة بين كلامين
لا يتم أحدهما الا بالآخر ولا يشترط أن تكون معترضة بين القول والمقول (قوله و بلغتها) قال الفيشي
يحتمل الدعاء له والدعاء عليه فان نظرت الى قوله قد أحوجت الخ كان دعاء عليه وان نظرت الى قوله و بلغتها
قاطعا النظر عن قوله قد أحوجت الخ كان دعاء له (قوله لولا لازل) لولا حرف تخصيص وقوله من القريتين
أي مكة والطائف فالرجل الذي كان بمكة الوليد بن المغيرة والذي كان بالطائف عروة بن مسعود الثقفي وقوله
عظيم أي بسبب الجاه والمال وهو صفة لرجل وانما عدد الشاهد في الجر إشارة الى أنه لا فرق بين كون الجار
من أوفى الى أنه لا فرق بين المجرور المعرفة والنكرة ونزل فعل ماض مبني للمفعول وهذا نائب فاعل
والقرآن بدل (قوله ومثال النصب) لم يقل ومن شواهد النصب كما فعل في الرفع والجر لان مثال النصب
مختلف فيه لان الذين قيل مثنى وقيل ملحج به بخلاف المثالين الاولين تأمل (قوله الذين أضلنا) وهما
ابليس من الجن وقابيل من الانس قال الفيشي قوله للذين مبني على انه مثنى حقيقة وانه معرب وهو قول
تبع فيه ابن مالك ومذهب المحققين انه مبني وانه وضع على صيغة المثنى في الاحوال الثلاثة فهو مبني
في محل نصب انتهى (قوله قرأت) أي ثلاثة (قوله وهي جارية على سنن العربية) أي الواضحة
التي لا خفاء فيها والا فالقرآن الآيتان جاريتان على سنن العربية لكن مع خفاء كما يأتي (قوله
لانه مثنى) أي على قول ابن مالك والحق ان هذين على صيغة المثنى وانه مبني كما تقدم في الذين
(قوله والثانية ان الخ) وقال البيضاوي ان نافية واللام بمعنى الا كأنه قال ماهذان الاسحاران

فرفعه بالالف والثانية ان بالنخيف هذان بالالف وتوجيهها ان الاصل ان هذين نخفت ان بخذف النون الثانية وأهملت والله أعلم كما هو
الاكثر فيها اذا خفت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر في ه بالالف ونظيره انك تقول ان زيدا قائم فاذا خفت

(قوله فالأفصح أن يقول) عبراً ولا بالاً كثروا نايلاً أفصح تقتنا قال ابن مالك

* وخفت ان فقل العمل * وتلزم اللام الخ (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف الميم وهو نافع وابن كثير وأبو عمرو والسكسائي وخلف يعقوب انتهى شرح القواعد * ان مخففة من الثقيلة وكل مبتدأ ونفس مضاف اليه واللام للابتداء وماصمة أي زائدة وعليها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ أعني كل والمعنى انه أي الشأن كل نفس لحافظ كأن عليها وأما في قراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر وحزة وعاصم فان نافية ولما بمعنى الا والتقدير ما كل نفس الا عليها حافظ كما يأتي آخر الكتاب (قوله وقد أجيب عنها) أي عن القراءة الثالثة باوجه أي خمسة (قوله أحدها ان لغة الخ) وهي أحسن ما تخرج عليه تلك القراءة كما قاله ابن قاسم (قوله خشم) بفتح الخاء والعين وز يبد بفتح الزاي وكنانة بكسر الكاف (قوله استعمال المثني) أي في الأحوال الثلاث ويعرب بحركات مقدره على الالف وعليها قوله عليه السلام لا وتران في ليلة فلانافية للجنس تعمل عمل ان ولك أن تجعلها عاملة لعمل ليس فلا شاهد فيه (قوله قال تزود منا الخ) لا أعلم قائله وتامه * دعت الى هال التراب عقيم * والزاد الطعام الذي يتخذ في السفر ويتجوز به في المعاني نحو التقوى خير زاد والاذنان ثنية اذن قال الجوهري الاذن تخفف وتقل وهي مؤنثة وهي بضم الهمزة مع الذال وسكو ونهاو جمعها آذان وسميت بذلك من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع * الاعراب تزود فعل ماض وفاعله مستتر ومنا متعلق بهو بين كذلك وأذناه مضاف الى بين مجرور بكسرة مقترنة على الالف بمنزلة الفتى وهو محل الشاهد وطعنة مفعول وطعن يطعن بضم العين في الماضي والمضارع في الجرح وأما في السن فهو بفتح العين فيهما (قوله تزود) فيه استعارة بجمع ان الاكل والطعن يدخل في غيره (قوله وقال ان أباه الخ) هو من قصيدة للفصل بن قدامة بن عبيدة وكنيته أبو النجم من الطبقة التاسعة من شعراء الاسلام وقبل البيت

واها لريا ثم واها واها * هي المنى لو أننا نلناها

يألت عينها لنا وفاها * بضمن نرضى به مولاها

والمجد الكرم ومنه المجيد أي الكريم وقيل المجد الشرف والغاية آخر كل شيء وألفها منقلبة عن ياء الاعراب ان حرف توكيد ونصب أباه اسمها ومضاف اليه وعلامة نصبه فتحة مقترنة على الالف وأب اعطف على اسم ان وأباه مضاف اليه مجرور بكسرة مقترنة على الالف وقد حرف تحقيق وبلغا فاعل وعايتا مفعول منصوب بفتحة مقترنة على الالف وهو محل الشاهد وقوله غايتاها كان المناسبا أن يقول غايتاه لان المجد مذكر الا أن يقال أنت باعتبار انه حالة أو صفة (قوله فهذا مثال مجيء الخ) أي قوله ان أباه الخ والشاهد في قوله غايتاها فانه مفعول لبلغا ونصبه بفتحة مقترنة على الالف وقد يقال ان غايتاها مفرد والالف للاشباع فلا شاهد فيه على ان المثني يعرب بحركات مقترنة نعم فيه شاهد على اعراب أب بالحركات في قوله ان أباه وأبأ أباه ولم يقل وأبأ بيها تأمل (قوله والثاني الخ) قال الدماميني حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضى أن يكون جوابه نعم اذ لا يصح أن يكون جواب القول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولأن يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن انتهى قال الشمني لاحسن فيه فانه على هذا الجمل جواب لاخبار بعضهم بعضا أو لاستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى كما حكى الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في الامر ونجادوا بهذا القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تليق هذا الكلام فترديده خوفا من غلبتهما وتبسيط للناس عن اتباعهما ليكون التكذيب أبلغ

فالأفصح أن تقول ان زيد لقيام على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان ان المشددة يجب اعمالها فكان الظاهر الاثني بالياء كما في القراءة الاولى وقد أجيب عنها باوجه أحدها ان لغة بلحارث ابن كعب وخشم وزيد وكنانة وآخرين استعمال المثني بالالف دائماً تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال تزود منا بين أذناه طعنة وقال الآخر ان أباه وأبأ أباه قد بلغا في المجد غايتاها فهذا مثال مجيء المنصوب بالالف وذلك مثال مجيء المجرور بالالف والثاني أن ان

(قوله بمعنى نعم) نقله المصنف في المغني عن المبرد قال واعترض بأمرين أحدهما ان يحىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل ان لم يثبت فلا يصح حمل التزويل عليه والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدا وأجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء أو بانها دخلة على مبتدا محذوف أي لها ساحران أو بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال

ورج الفتى للخير ما ان رأيتَه * على السن خيرا لا يزال يزيد

فزدان بعدما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين انتهى (قوله ابن الزبير) الحاصل ان عبد الله بن الزبير بضم الزاي جاءه رجل اسمه عبد الله بن الزبير بفتح الزاي فقال ناقتي تعبت فقال أرحها فقال أعطشها السفر فقال اسقها فقال ليس مرادى الاخبار بل مرادى طلب العطية منك لعن الله ناقة حملتني اليك فقال له ابن الزبير ان ورا كبتها انتهى تقرير شيخنا الدردير على المغني (قوله ولعن الله را كبتها) قال بعض الأشياخ لعل هذا السائل كان خارجيا أو منافقا والافست بعد كون ابن الزبير يلعن مسلماتها انتهى لكن أنت خير بان لعنة المعين لا تجوز ولو كافر ولو بهيمة وهي من الصغار فلا يتم الجواب الآن يقال ان مذهب ابن الزبير يجوز اللعنة على الخارجى قال الخطاب وذكرا بن العربي ان لعن العاصي المعين لا يجوز اتفاقا قال القرطبي في جامعه وقد ذكر العلماء خلافا في المعين قلت فلعل ابن العربي أراد اتفاق أهل مذهبه خاصة رأمالعن العاصي غير المعين فيجوز اجماعا انتهى كلام الخطاب فهو يفيد ان لعن العاصي المعين قول بالاجواز فيكون مذهب ابن الزبير الجواز ولا شك أن الاعرابي عاص بقوله الادب بحضرة ابن الزبير تأمل (قوله لا تدخل على خبر المبتدا) أي المفرد والافهية داخلة على الخبر الجملة تأمل ولا يعارضه قوله

أم الحليس لعجوز شهر به * ترضى من اللحم بعظم الرقبة

لان اللام زائدة وأنه شاذ والتقدير هي عجوز واللام داخلة على جملة تأمل (قوله والثالث ان الاصل انه هذان لساحران فالهاء ضمير الشأن الخ) الحاصل ان ضمير الشأن هو الذي يفسره ما بعده وكذا ضمير القصة الا انه اذا كان الضمير مذكرا قيل ضمير الشأن واذا كان مؤنثا قيل ضمير القصة واعرابه الهاء ضمير الشأن اسم ان وهذان مبتدأ أول وهما مبتدأ ثان وساحران خبر الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والجملة خبر ان فقوله وما بعدها مبتدا وهو قوله هذان وقوله وخبره وهو قوله لهما ساحران بدليل قوله والجملة في موضع رفع خبر ان وقوله ثم حذف المبتدأ أي وهو وهما وليس مراده المبتدأ المتقدم في قوله وما بعدها مبتدأ وخبر لما علمت ان المراد بالمبتدأ هو هذان فيكون في عبارة الشرح شبه استخدام تأمل (قوله والثالث الخ) ضعفه في المغني بان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف حذف تبعا لحذف النون ولأنه لو ذكر لوجب التشديد فالضمائر ترد الاشياء الى أصولها الأثرى من يقول لدولم بك والله يقول لدنك ٧ ولم يكنهو بك لأفعلن ثم برد اشكال دخول اللام اه (قوله كما حذف من قوله

بمعنى نعم مثلها فيما حكي أن رجلا سأل ابن الزبير شيئا فلم يعطه فقال لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان ورا كبتها اي نعم ولعن الله را كبتها وان التي بمعنى نعم لا تعمل شيئا كما ان نعم كذلك فهذان مبتدأ مرفوع بالالف وساحران خبر لمبتدا محذوف أي لها ساحران والجملة خبر هذان ولا يكون لساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ والثالث ان الاصل انه هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في موضع رفع على انها خبر ان ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله بمعنى نعم ان

من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وقول بعض العرب ان بك زيد مأخوذ الرابع انه لما تلى هذا اجتمع ألفان ألف هذا والف
التثنية فوجب حذف واحدة منهما لاتقاء الساكنين فنفس المحذوفة الف وهذا والباقية الف التثنية قلبها في الجر والنصب ومن
قصر العكس لم يغير الالف (٧٤) عن لفظها والخامس انه لما كان الاعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا

جعل كذلك في التثنية
ليكون المثني كالمفرد
لانه فرع عليه واختر
هذا القول الامام
العلامة تقي الدين أبو
العباس أحمد بن تيمية
رحمه الله وزعم ان بناء
المثني اذا كان مفرد
مبنياً أفصح من اعرابه
قال وقد تظن لذلك
غير واحد من حذاق
النحاة ثم اعترض على
نفسه بأمرين أحدهما
ان السبعة أجمعوا على
الياء في قوله تعالى
احدى ابنتي هاتين مع
ان هاتين تثنية هاتا وهو
مبنى والثاني ان الذي
مبنى وقد قالوا في تثنيته
اللذين في الجر والنصب
وهي لغة القرآن كقوله
تعالى ربنا أنالذين
أضلانا واجاب عن
الاول بانها تاجها تين
الياء على لغة الاعراب
لمناسبة ابنتي قال
فالاعراب هنا أفصح
من البناء لاجل
المناسبة كما ان البناء
في ان هذان لساحران
افصح من الاعراب

وأضربه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسدهم أزيد من فساد المصورين
(قوله كما حذف الخ) لان قوله ان من أشد مشتمل على الجار والمجرور وعلى المصورون المرفوع وكل منهما
لا يصح ان يكون اسم ان فيكون التقدير ان الشان يقصره ما بعده والتقدير انه أي الشان وهو اسمها (قوله
ان بك زيد مأخوذ) أي انه أي الشان وزيد مأخوذ بك مبتدأ وخبر وبك متعلق بمأخوذ (قوله قلبها)
مبنى على ان القلب اعراب فهو مبنى على ان الاعراب معنوى وأما على ما مشى عليه المصنف من أنه لفظي
فلا يتم هذا الجواب قاله الفيشي (قوله لم يغير الالف) أي ألف هذا أي الالف المذكورة في المفرد أي ان
ألف المفرد لا تقبل التغيير بل الذي يقبل التغيير ألف المثني كما أفصح بذلك في المعنى واعترض على هذا
بان ألف المثني أتى بها لغرض التثنية فلا يناسب حذفها بل المناسب حذف ألف المفرد (قوله لم يغير الالف
الخ) أي وهو منصوب بفتحة مقدرة على الف التثنية (قوله فرع عليه) بضم الفاء وكسر الراء المشددة
(قوله ان بناء المثني) قال الفيشي وهو مبنى على الالف في هذا المثال اه ولعله مبنى على السكون (قوله
وزعم) المراد به القول الصحيح لا الكذب (قوله أفصح من اعرابه) أي بالياء نيابة عن الفتحة
(قوله وقد تظن لذلك) أي لما ذكر من ان بناء المثني اذا كان مفرداً مبنياً أفصح من اعرابه (قوله
من حذاق) جمع حاذق وهو العارف (قوله النحاة) جمع ناح كقضاة جمع قاض (قوله ثم اعترض)
أي ابن تيمية (قوله ان السبعة القراء) السبعة هم نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم وحزرة
والكسائي (قوله وهي لغة القرآن) أي اللغة التي عليها القرآن تأمل وقوله احدى مفعول منصوب
بفتحة مقدرة على الالف (قوله لمناسبة ابنتي) أي لمناسبة الصفة للموصوف فقوله فيما سبق ان بناء المثني اذا
كان مفرداً مبنياً أفصح ما يمكن اعرابه فيه مناسبة والاعراب للمناسبة (قوله ابنتي) هما صفراء وصفراء
(قوله تثنية اسم ثلاثي) وهو الذي واما ال فهي زائدة (قوله اسم على حرفين) وهو ذا وأمالها فهي
للتثنية (قوله فهو شبيه بالزيدان) في ان كلاتثنية اسم ثلاثي فيعرب (قوله فهو عريق في البناء)
فيه نظر لان المفرد عريق في البناء في القسمين لان ذا شبيه بالحرف في أنه أدى معنى حقه ان يؤدي بالحرف
والذي شبيه بالحرف في الافتقار اللازم وأجاب بعض الاشياخ بان ذا أشبه بالحرف من وجهين كونه على
حرفين وأكثر الحروف كذلك فهو شبيه به في الوضع وشبيه به من حيث انه أدى معنى بخلاف الذي فانه
شبيه بالحرف من جهة الافتقار فقط لامن جهة الوضع وقوله عريق بالعين المهملة بمعنى متأصل في البناء وحينئذ
فقوله ان بناء المثني اذا كان مفرداً مبنياً أفصح من اعرابه أي اذا كان عريقاً في البناء بأن أشبه بالحرف
في المعنى والوضع لا مطلق مبنى تأمل (قوله قال) اي ابن تيمية وقد زعم قوم أي قال قوم قولاً كذبا (قوله
وستقيمه) اي تصلحه وترزله (قوله وهذا) أي ما نقله هؤلاء القوم عن سيدنا عثمان خبر باطل فيه نظر لان
أبا عبيد أخرجه في فضائل القرآن قال حدثنا حجاج عن هارون بن يوسف أخبرني الزبير بن الحارث عن
عكرمة قال لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال لا تغيروها فان العرب
ستعربها بألسنتها لو كان الكاتب من ثقيف والمعلم من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف وأخرجه أبو بكر
ابن الانباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان من هذه الطرق وقال الاحاديث المروية عن عثمان

لمناسبة الالف في هذان الالف في ساحران واجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان

في

وهذان بان اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحرف قال رحمه الله
تعالى وقد زعم قوم ان قراءة من قرأ ان هذان لحن وان عثمان رضى الله عنه قال ان في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر
باطل لا يصح من وحوه أحدها ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يسارعون الى انكار

أدنى المنكرات فكيف
يقرون اللحن في
القرآن مع انهم لا كلفة
عليهم في ازالته والثاني
ان العرب كانت
تستقبح اللحن غاية
الاستقبح في الكلام
فكيف لا يستقبحون
بقائه في المصحف
والثالث ان الاحتجاج
بان العرب ستقيمه
بالسنة غير مستقيم
لان المصحف الكريم
يقف عليه العربي
والعجمي والرابع انه
قد ثبت في الصحيح
ان زيد بن ثابت اراد
ان يكتب التابوت
بالهاء على لغة الانصار
فنعوه من ذلك
ورافعه الى عثمان
رضي الله عنهم وامرهم
ان يكتبوه بالياء على
لغة قریش ولما بلغ
عمر رضي الله عنه ان
ابن مسعود رضي الله
عنه قرأ عتي حين على
لغة هذيل أنكر ذلك
عليه وقال أنرى
الناس بلغة قریش فان
الله تعالى انما أنزله
بلغتهم ولم ينزله بلغته
هذيل انتهى كلامه
ملخصا وقال المهدي
في شرح الهداية

في ذلك لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة وما يشهد عقل بان عثمان وهو امام الناس في وقته وقبوتهم
يجمعهم على المصحف الذي هو الامام في تبيين فيه خلا و يشاهد في خطه زلا فلا يصلحه كلا والله لا يتوهم
عليه هذا ذوا ناصف وتميز ولا يعتقد انه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من بعده
البناء على رسمه والوقوف عند حكمه قال بعض المشايخ قلت الاثر وقع فيه تحريف من بعض الرواة
وقال في كتاب المصاحف انبا محمد بن مصعب حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث حدثنا حميد بن سعده حدثنا
اسماعيل أخبرني الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الاعلى بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف أتى به
الى عثمان فنظر فيه فقال أحسنتم وأجملتم وأرى فيه شيئا سقيمما بألسنتنا فهذا الاثر لا اشكال فيه لأن رأى
شيئا كتب على لسان غير قریش فوعدها به سقيمما على لسان قریش ووفى بذلك كما محال تابوه وكتبها
بالتاء وفي شرح الرائية لابن القاصح قال أبو عمر والدا في المقنع عن يحيى بن يعمر وعكرمة عن عثمان
رضي الله عنه المصاحف لما نسخت وعرضت عليه فوجد فيها حرا و قامن اللحن فقال اتركوها فان العرب
ستقيمها او ستغيرها بلسانها اذ ظهره يدل على خطا في الرسم وهذا الحديث لا يصح من جهتين من جهة
تخليط في اسناده واصطراب في ألفاظه لأن ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان رضي الله عنه شيئا ولا رآياه
وظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان لما فيه من الطعن عليه في منصبه ونصيحته للمسلمين فغير ممكن أن
يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحن وخطأ يتولى تغييره من يأتي بعده
ولو صح ذلك فوجهه أن يكون أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم فان كثيرا منه لو تلى على حال
رسمه لتغيرت ألفاظه انتهى كلامه وقد تؤول توهم اللحن الذي جاء في حديث عثمان على تقدير صحة ذلك
عنه بالرمز والايما والاشارة وان ذلك من قولهم لحننا لحننا اذا قلت له على وجه يفهم به ما يراد دون غيره
فيحتمل أن يكون بمعنى الایماء في سور من القرآن نحو الكتب والصبرين وما أشبه ذلك في مواضع الحذف
التي صارت كالرمز يعرفه القراء اذ أراه أو يكون بمعنى الاشارة من قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول
أى في اشارته والنوع الثاني الذي هو التغيير المضر كقول أبي بكر رضي الله عنه لان أقر أو أسقط أحب الى
من أن أقر أو ألحن وجعهما الشاعر في قوله

ولقد لحنتم لكم لكيما تفهموا * والمرء تكرمه اذ لم يلحن

ومن الناس من تأول اللحن في قول عثمان رضي الله عنه على تقرى القرآن بظاهر الخط في مواضع من
القرآن منها لا أضعوا خلالكم فلو قرأت بظاهر الخط لقليل لا كما يؤتى بلا النافية ثم يقول بعدها أو ضعوا
خلالكم لأنهم رسومة كذلك ولذلك رسموا أجزاء الظالمين بعد الزاى ألفا بعدها واو و بعد الواو ألفا
وكتبوا الأذبحته مثل لا أضعوا أو كتبوا ابنيها بأيدى بآلف بعد الباء الموحدة و بياءين قبل الدال وكذلك
من بناء المرسلين وسأور يكوم وشبهه فلو قرئ ذلك بظاهر الخط لكان لحننا لا يخفى على الكبار من أعيان
العلماء فافهم ذلك انتهى (قوله يسارعون) أى يبادرون (قوله أدنى) أى أقل (قوله يقرون) أى
يثبتون (قوله والثاني ان العرب الخ) فيه ان القراءة سنة متبعة فيكفي موافقة وجه من العربية (قوله
والثالث ان الاحتجاج الخ) أى القول بان الخ وليس مراده بالاحتجاج الدليل (قوله يقف عليه العربي الخ)
فيه ان العربي أصله وما يصل الى العجمي الا بعد وقوف العربي عليه وتقويمه (قوله الرابع انه الخ) هذا
راجع للوجه الاول فالثاني والثالث لا ينهضان والرابع راجع للاول (قوله فننعوه من ذلك) أى من كتابة
التابوت بالهاء (قوله ورافعه) المفاعلة ليست على باها على حدسافر وعافاه الله (قوله عتي حين) بابدال الحاء
عينا (قوله أنكر ذلك) أى ابدال الحاء عينا (قوله بلغته قریش) وهى الحاء فى حتى (قوله كلامه) أى
كلام ابن تيمية (قوله أقرى الناس) بفتح الهمزة من أقرأ كما كرم (قوله ملخصا) أى لم يذكره بحروفه

وماروى عن عائشة رضى الله عنها من قولها ان فى القرآن لحناستقيمه العرب بألسنتها لم يصح ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد الاوله وجه صحيح فى العربية (٧٦) وقال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

بل اختصره (قوله وماروى) مبتدأ وقوله لم يصح خبر (قوله عائشة) بالهمزة لابلياء (قوله فى القرآن لحنا الخ) بيان لقولها (قوله العظيم) أى المتصف بالعظمة أو المعظم (قوله ستقيمه) أى تزيه (قوله ولم يوجد) علة لقوله لم يصح وقوله حرف أى كلمة (قوله وقد قال) أى لا يصح ذلك وقد قال الخ فهو دليل ثان لقوله لم يصح أو علة لقوله ولم يوجد الخ (قوله لا يأتيه الباطل) أى لا يتطرق اليه الخلل الذى من جلته اللحن (قوله من حكيم حميد) أى محمود أى تحمد أفعاله قاله المفسرون (قوله والقرآن الخ) المناسب للتفريع بالفاء وقد ذكر بعض ان الواو تأتى للتفريع (قوله والزيادة) أى التى لا معنى لها وقال ابن الخشاب يجوز أن يقال فى القرآن زائد ولا حرج فى ذلك (قوله كلامه) أى المهدوى (قوله وهذا الاثر) هو فى الاصل الحديث الموقوف وهو المراد هنا وقصد الشارح بذلك تحطئة المهدوى فى عزوه الاثر لعائشة (قوله يا ابن أخى) عادة العرب أن تقول للصغير يا ابن أخى وليس ابن أخيه حقيقة تأمل نعم ذكر وان عروة بن الزبير ابن أخت عائشة لان عروة بن الزبير بن أسماء واسماء أخت عائشة (قوله وهذا) أى الاتيان بالياء فى المقيمين والواو فى الصابثون والالف فى هذان خطأ (قوله وهذا أيضا فى الخ) أى ماروى عن عائشة يفيد الثبوت عنها (قوله كاسر) أى توجيهها مثل التوجيه الذى مر فهو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وكما بأتى) عطف على كاسر (قوله فى المقيمين والصابثون) هو على الحكاية (قوله على ما يأتى) أى من ان الصابثون خبره محذوف أى والصابثون كذلك فهو مبتدأ خبره محذوف والمقيمين مفعول محذوف وسيأتى توجيه ذلك فى المصنف (قوله هذا خطأ من الكاتب) أى والصواب ان هذين لساحران كما فرق به والمقيمون كما قرى به بالصابثين كما قرى به (قوله وألحق به) أى بالثنى الحقيقى والمراد باللاحق اعتقاد أصالة المثنى الحقيقى وفرعية هذا وليس المراد باللاحق القياس لان كليهما سمع اعرابه بالحروف من العرب (قوله مطلقا) تارة يقع فى مقابلة تقييد سابق أو لاحق وهو الغالب وتارة يقع فى مقابلة تقييد معلوم من الخارج وقد اجتمع هنا الاستعمالان فقوله مطلقا أى أضيف لمضمرا أم لا وهذا معلوم من اللاحق وسواء كبا أم لا وهذا فى مقابلة معلوم من خارج وقوله مطلقا صفة لمصدر محذوف أى الحاقا مطلقا أى غير مقيد باضافة لظاهر أو مضمرا أو عدم اضافة أصلا وغير مقيد بتركيب مع عشرو عدمه (قوله وكلا وكلتا) أصل كلا كواو وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وكلتا كواو أيضا ففعل به ما تقدم ثم زيدت التاء قبل الألف وقيل ان الواو قلبت تاء وزيدت بعدها ألف واعلم ان كلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناها مثنى ولذا أجزى فى ضميرهما اعتبار المعنى واعتبار اللفظ وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

قوله كلاهما أى الفرسين وقوله قد أقلعا خبر عن كلاهما ورأى المعنى وقوله رابى خبر عن كلاهما ورأى اللفظ الان مراعاة اللفظ أكثر وبها جاء القرآن قال تعالى كلنا الجنتين آتت ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية أجرى فى اعرابها مجرى المفرد تارة وهو ما اذا أضيفا لظاهر ومجرى المثنى تارة وهو ما اذا أضيفا للمضمرا وخص اجراءهما مجرى المثنى بحالة الاضافة لمضمرا لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة لمضمرا فرع الاضافة لمظهر لان الظاهر أصل المضمرا فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للنسبة انتهى أشموفى مع زيادة (قوله مضافين الى مضمرا) الحاصل أن كلا وكلتا فيها ثلاث لغات اعرابها اعراب المثنى مطلقا واعرابها اعراب المقصور

والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان انتهى وهذا الاثر انما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لاعتناء عائشة رضى الله عنها بكاذب كره المهدوى وانما المروى عن عائشة مارواه الفراء عن أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه انها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء والمقيمين بعد قوله لكن الرسخون وعن قوله تعالى فى المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون وعن قوله تعالى فى طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أخى هذا خطأ من الكاتب مروى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها فان هذه القراءات كلها متوجّهة كما مر فى هذه الآيت وكما سيأتى ان شاء الله تعالى فى الآيتين

مطلقا

الاخيرتين عند الكلام على الجمع وهى قراءة جميع السبعة فى المقيمين والصابثون وقراءة الأكثر

فى ان هذان فلا يتجه القول بانها خطأ أصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل ثم قلت ﴿والأحق به اثنتان واثنتان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى مضمرا﴾ وأقول ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهى اثنتان للذكرين واثنتان للأؤنثتين

في لغة الحجاز وثلاثان لها في لغة تميم وهذه الثلاثة تجرى مجرى المثني في اعرابه دائماً من غير شرط وانما لم نسماها مثناة لانها ليست
اختصاراً للمتعاطفين اذ لا مفرد لها لا يقال ان وثلاثة ولا اثنتا عشرة ومن شواهد فعلها (٧٧) بالالف قوله تعالى فانفجرت

منه اثنتا عشرة عينا
فانثنا فاعل بانفجرت
وقوله تعالى شهادة ينكم
اذ احضر احدكم الموت
حين الوصية اثنتان
فانثان مرفوع اما
على انه خبر المبتدأ
وهو شهادة وذلك على
ان الاصل شهادة ينكم
شهادة اثنتين خذف
المضاف وأقيم المضاف
اليه مقامه فارفع
وانما قدرنا هذا
المضاف لان المبتدأ
لا بد ان يكون عين
الظهير نحووز يد أخوك
أو مشبهاه نحووز يد
أسد والشهادة ليست
نفس الاثنين ولا
مشبهة بها واما على
انه فاعل بالمصدر وهو
الشهادة والتقدير ومما
فرض عليكم أن يشهد
ينكم اثنتان ومن
شواهد النصب قوله
تعالى اذا أرسلنا اليهم
انسين قالوا بنا أمتنا
انثين فانثين مفعول
به وانثين مفعول
مطلق أي امانتين
وكذلك وأحييتنا اثنتين
ومنه أيضا قوله تعالى
وبعثنا منهم اثني عشر

مطلقا واعرابهما اعراب المثني ان أضيفا لمضمر واعراب المقصوران أضيفا لمظهر وهو الذي مشى عليه
المؤلف **(تنبيه)** في المثني وما ألحق به لغة تعرب به اعراب المقصور ولو سمي بالمثني في اعرابه وجهان
أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الالف وينم عن الصرف وقيدته في التسهيل بان
لا يجاوز سبعة أحرف فان جازها كاشهيبا بين لم يجز اعرابه بالحركات والاشهيبا بان السنان اللتان ليس
فيهما مطر تنثية اشهيبا انتهى اشموني بزيادة **(قوله)** مضافين لمضمر أي غير مفرد **(قوله)** في لغة
الحجاز أي أهل الحجاز **(قوله)** وثلاثان لها أي للمؤنثين أي بدون همزة بخلاف اثنتان ففيه همزة
في أوله **(قوله)** لا يقال ان الخ علة لقوله لا مفرد لهما فهو علة للعلة **(قوله)** لا يقال ان الخ أي على
الصحيح ومقابله يقال ذلك **(قوله)** ان راجع لاثنتان واثنة راجع لاثنتان وثنت راجع لثلاثان فهو لفظ
ونشر **(قوله)** فانفجرت الفاء عاطفة على مقدر أي فضرب فانفجرت وتسمى فاء الفصيحة على القول
بانها المفصحة عن مقدر غير الشرط أو عن مقدر مطلقا ما على القول بانها المفصحة عن شرط مقدر فلا يقال
لها هنا فاء الفصيحة وهي أقوال ثلاث في المسئلة مذكورة في حواشي السعد **(قوله)** اثنتا عشرة حذف
النون من اثنتان لم تكن اثنتا مضافة لعشرة لان عشرة نزلت من اثنتا منزلة النون من حيث ان العشرة
صارت تماما كما ان النون تمام فكما لا يجمع بين نونين في اثنتا لا يجمع بين نون وما يقوم مقامها في اثنتا
عشرة وكذلك الكلام في اثنتان مع العشر ولذلك اعرب اثنا واثنتا في اثنا عشر واثنتا عشرة لثول عشر
وعشرة منزلة النون فيهما أو أعا عشر وعشرة من اثني عشر واثنتي عشرة فهما مبنيان لان الاعراب ظهر
في اثنا واثنتا فلم يبق لهما اعراب بخلاف أحد عشر فان المحل للجمع ونص سببويه في باب الترخيم على ان
اثنا عشر واثنتا عشرة اذا كانا عينين فانه يخذف منهما الجزء الثاني مع الالف قبله فيقال ياثن وياثنت
كما تخذف الالف والنون في اثنتان واثنتان علمين **(قوله)** شهادة ينكم قيل معناه شهادة ما ينكم خذف
ما أو أضيفت الشهادة الى الظرف واستعمل اسماعلى الحقيقة وهو المسمى عند النحاة بالمفعول على السعة
وقال تعالى بل مكر الليل والنهار أي مكران فيهما وقال تعالى هذا فراق بيني وبينك أي ما بيني وبينك
وقوله اذا حضر أي قارب الحضور وهو متعلق بالمصدر الذي هو الشهادة وقوله حين الوصية اما بدل من
اذا بدل كل من كل أو متعلق بحضر وقرى شهادة ينكم بالنصب والتنوين كما قاله البيضاوي **(قوله)**
فارفع أي بالالف وان كان المنوب عنه مرفوعا بالضمه فان شهادة يرفع بالضمه واما انثا يرفع بالالف
(قوله) اذ أرسلنا اليهم اثنتين وهما شمعون ويحيى والثالث المذكور في قوله تعالى فعززنا بثالث حبيب
النجار وقيل بولس **(قوله)** أمتنا اثنتين لأنهم وهم نطف اموات ثم أحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث
واعرابه أمت فعل ماض والتاء الثانية فاعل ونامفعول واثنتين نائب عن المفعول المطلق لان العدد ينوب
عن المصدر فقوله مفعول مطلق فيه تسامح أي نائب عن المفعول المطلق بناء على ان المفعول المطلق هو
المصدر وقيل ان المفعول المطلق المصدر وانا بانه عليه فقوله مفعول مطلق لا تسامح فيه وهو الذي مشى
عليه المؤلف فيما يأتي **(قوله)** ومنه أيضا اثنا عشر فصله عما قبله لان هذا مركب بخلاف ما قبله فهو غير مركب
مع عشر فأشار بالفصل الى أنه نوع نان تأمل **(قوله)** نقيبا وهو العريف على القوم الذي يقوم باحوالهم وهو
الكبير عليهم **(قوله)** اما يبلغن ان حرف شرط ومازائدة للتوكيد ويبلغ مبنى على الفتح لاتصاله بنون
التوكيد في محل جزم بان وقوله عندك الكبير المراد بقوله عندك أنه يكون في كفتك وكنفك يضاوى

نقيبا فإثني مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء والكلماتان الرابعة والخامسة كلا وكنا وشرط اجرائها مجرى المثني اضافة لهما الى المضمر
تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذا في كذا قال الله تعالى اما يبلغن عندك الكبير أحدهما وكلاهما فاحدهما
فاعل وكلاهما معطوف عليه والالف علامة رفعه لانه مضاف الى الضمير

وقوله عندك متعلق بيبلعن والفاء في قوله فلا تنقل الخ رابطة لجواب الشرط (قوله ويقراً اما بيلغان) بتشديد النون التي بعد الالف لانها نون التوكيد الثقيلة فيبلعان فعل مضارع مجزوم بحذف نون الرفع والالف فاعل والنون للتوكيد وكسرت لالتقاء الساكنين (قوله وفائدة اعادة ذلك) أي قوله أحدهما أو كلاهما (قوله التأكيد) أي تأكيد الفاعل انتهى فيشى (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) وعلى هذا فالجواب المذكور للشرط الاول للثاني لانه مؤكدا فلا جواب له قاله في النهر وقرى بيلغان فالالف للثنية والنون مشددة بعد ألف الاثنين وأحدهما بدل من الضمير وكلاهما فاعل بفعل محذوف تقديره أو يبلغ كلاهما والفاء في فلا جواب الشرط قال الزمخشري فلو قلت لو قيل اما بيلغان كلاهما كان كلاهما تأكيداً بدلاً فالك زعمت انه بدل قلت لأنه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيداً للثنين فاتنظم في حكمه فوجب أن يكون مثله فان قلت ما ضرك لوجعته توكيداً مع كون المعطوف عليه بدلاً وعطف التوكيد على البدل قلت لو أريد توكيد الثنية لقبل كلاهما فحسب فلما قيل أحدهما أو كلاهما علم ان التوكيد غير مرادف كان بدلاً مثل الاول وقال ابن عطية وعلى هذه القراءة يعني بيلغان يكون قوله أحدهما بدلاً من الضمير في بيلغان وهو بدل تقسيم كقول الشاعر

كنت كذى رجلين رجل صحبحة * ورجل رمى فيها الزمان فسلت

انتهى ويلزم من قوله أن يكون كلاهما معطوفاً على أحدهما وهو بدل والمعطوف على البدل بدل والبدل يشكل لانه اذا جعلت أحدهما بدلاً من الضمير فلا يكون الابدل بعض واذا عطف عليه كلاهما لاجازة أن يكون بدل بعض من كل لان كلاهما مرادف للضمير من حيث الثنية فلا يكون بدل بعض من كل ولا جازة أن يكون بدل كل من كل لان الاستفادة من ضمير الثنية هو الاستفادة من كلاهما فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه وأما قول ابن عطية وهو بدل تقسيم كقول الشاعر * وكنت كذى البيت فغير مسلم لان شرط بدل التقسيم العطف بالواو وأيضاً البدل المقسم لا يصدق فيه على أحد قسميه وكلاهما يصدق على الضمير وهو المبدل منه فليس هو من البدل المقسم وقد ذكرنا تخريجاً على اضرار فعل فيكون كلاهما فاعلاً بذلك الفعل انتهى كلام النهر (قوله وقيل ان أحدهما بدل الخ) قال في المغنى في حرف الواو يجب القطع بامتناعهما في نحو قام زيد وأعمرو لان القائم واحد بخلاف قام أخوك وزيد أو ما قوله تعالى اما بيلغان عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فنزعم انه من ذلك فهو غاطل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احساناً وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضرار فعل ولا يكون معطوفاً لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبني زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هوزيد لانك لا تعطف المبين على المخصص انتهى فالمبين بدل الكل والمخصص بدل البعض راجع حواشيه وراجع الدماميني في شرح التسهيل في باب الفاعل (قوله وليس بشئ) أما فساد قول من قال ان الالف في بيلغان علامة ثنية فلان شرط الحاق علامة الثنية أن يكون العطف بالواو وأما قول من قال انها فاعل وما بعدها بدل فن جهة ان أحدهما يكون بدل بعض ويكون هو المقصود بالتحكم والمعطوف عليه بدل بعض لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وكلاهما لا يصح أن يكون بدل بعض ويلزم منه أن يكون الاحد مقصوداً غير مقصود وبعبارة أخرى أما ضعف جعل أحدهما بدل بعض من الالف فلانه عطف عليه أو كلاهما وكلا المضاف للضمير الغالب عليها أن تكون من باب التوابع توكيداً فلو جعلت معطوفة على البدل لكانت بدلاً فهو استعمال لها على غير الغالب فلا يحسن حمل التنزيل عليه لانه مصون عن ذلك وأما وجه ضعف الحمل على لغة كلوني البراغيث فلانها لغة ضعيفة لا يحسن حمل التنزيل عليها لضعفها وعلى تقدير ثبوتها فلا تأتي اذا كان المسند اليه مفرداً عطف عليه شيء آخر ولو سلم انها تأتي في ذلك لكن بشرط

ويقرأ اما بيلغان بالالف فالالف فاعل وأحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد وقيل ان أحدهما بدل من الالف أو فاعل بيلغان على أن الالف علامة وليس بشئ

أن يكون المعطوف مفردا والمعطوف عليه كذلك وهنالك كذلك بل المعطوف مثنى و يشترط أن يكون العاطف حرفا فيفيد الجمع فيكون المتعاطفان بمنزلة الشيء الواحد وهنالك العطف بأروهي لاحد الشيتين لالجمع (قوله فتأمل ذلك) قال الفيثي وجه التأمل ان البدل اذا تبع متعددا ولم يف بتلك العدة يجب قطعه كقوله ^{عز وجل} اتقوا السبع الموبقات الشرك والسحر فيجبر رفع الشرك والسحر فأعرا به بدلا ليس بشيء وفي الثاني تخرج على ضعيف (قوله فان أضيفا الى الظاهر) هذا مفهوم قوله اضافتهما الى الضمير (قوله على كل حال) أي في كل حال فعلى بمعنى في قوله الفيثي (قوله في تلك الالف في معنى على (قوله كلتا الجنةين) أي البستانين (قوله أعطت ثمرتها) اسناد الاعطاء اليها مجاز عقلي قال اليبضاوي و افراد الضمير لافراد كلتا قرى كل الجنةين آتى أكله (قوله لم ينقص منه شيئا) يعهد في سائر البستانين فان الثمار تتم في عام وتنقص في عام غالبا اه بحروفه (قوله لانفس الالف) رد على من يقول يعرب بالالف رفعوا فعلا لو أضيف لظاهر كما تقدم (قوله الخامس جمع المذكر السالم) أي ماصدقاته ويقال له جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحدة أي مفردة ويقال له جمع السلامة لذكر الجمع على حد المثنى أي على طريقته لان كلامهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة والجمع في اللغة الضم وقيل التكسير ٢ واصطلاحا ضم اسم الى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجمع وهو سلامة وهو اسم ضم الى مثليه فأكثر صالح للتجريد وعطف مثليه أو أمثاله عليه وهو فسان علم وصفة فالاول كز يدون والثاني كسالمون وله شروط عامة للعلم والصفة وخاصة فالعامة أن يكون المذكور عاقل خال من التاء الموضوعه للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها وأما الخاصة فنقول يختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويختص بالصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بحصره في القسمين ما ليس بعلم ولا صفة كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغرا جاز لانه يلتحق حينئذ بالصفات لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع وعدمها شرط لثبوت الجمع ومن ثم الغرض بذلك الدمايني فقال من جملة آيات

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم تقض النجاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلًا * منعتم ثبوت الحكم الا ببقده

وخرج بالمد كرم من العلم يحوز ينبو من الصفة نحو سابق صفة فرس وأما اذا كان صفة رجل صح جمعه ومنه قوله تعالى والسابقون السابقون وبالعاقل غيره كشدقم وواشق وصفة غير العاقل كطائر وبالخالو من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حوزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها قيدي في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وعدين وثبين وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كز يدان وز يدون علمان فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كأحمر وأسود بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد فيجمع هذا الجمع كالأفضالون لان مؤنثه فضلى ومنه قوله تعالى الأقدمون وشذوقه

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرين

أومن باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندى ما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندانة فتأمل وخرج ما استوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجرير فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فاعيل ان كان بمعنى مفعول كقتيل أملو كان بمعنى فاعل فلا يستوي فيه مذكروه ومؤنثه بل يفرق

فتأمل ذلك فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرا بهما حينئذ بحركات مقدره في تلك الالف قال الله تعالى كلتا الجنةين آتت أكلها أي كل واحدة من الجنةين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيئا فكلمتا مبتدأ وآتت أكلها فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعل مستتر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلامة الرفع في كلمتا ضمة مقدره على الالف لانفس الالف فانه مضاف للظاهر ثم قلت ^{الخامس جمع المذكر السالم}

(٢) قوله واصطلاحا الخ مكرر مع ما بعده كافي النسخ اه

بينهما بالياء كعلم للذكر وعلمة للمؤنث انتهى مداغبي (قوله كالزبدون) مجرور بياء مقسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بواو الحكاية (قوله يرفع بالواو) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقسرة على الاحرف فيرفع بضمه مقسرة على الواو وكسرة أو فتحة مقسرة على الياء منع من ظهورها الثقل وردبانه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بانهم جلاو حالة النصب على حالي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقسرة على ما قبل الاحرف فهو مرفوع بضمه مقسرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء وردبان الاعراب لا يكون الا آخر * واعلم ان النون في جمع المذكور جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في نحو ممرت بينين كرام و رفع توهم الافراد في نحو المهتمدين وحل ما لا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوضا عن حركة المفرد وردبان الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين في المفرد لان الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شئ * فجيء بالنون عوضا عن التنوين وردبان النون جىء بها في المثني الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو أجدان وقيل عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعرب بين وردبانها اذ لم تكن عوضا عن أحدهما فالواو هما معا وأيضا قد ثبتت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان ورفقا وهذا الخلاف لا طائل تحته وحركة النون لالتقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع انتهى حلي وقال الرضى فتحت النون في الجمع ليحصل الاعتدال في المثني بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وقيل فرقا بين نون الجمع ونون المثني وخصه بالفتح للخفة لان الجمع أنقل من المثني (قوله المكسور ما قبلها) لفظا وتقديران نحو المصطفين لان أصله المصطفين بكسر الياء الاولى وفتح ما قبلها تحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ما قبل الياء التباس هذه الصيغة بصيغة المثني لانا نقول ممنوع ذلك لان في المثني يقال المصطفين بياء عن بقلب الالف ياء وأيضا التباس في الآيتلوصفه بالجمع انتهى حلي لكن ما قاله من ان المصطفين أصله مصطفين مخالف لما صرحوا به من ان مصطفي من الصفوة فهو واوي وأصله مصطفو فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا أريد جمعه حذفت الألف كما قال ابن مالك

واحذف من المقصور في جمع على * حد المثني ما به تكملا

والفتح أبقى مشعرا بما حذفت * وهو الالف فاصل المصطفين المصطفين حذفت الالف وأصل تلك الالف واو كما علمت في المفرد (قوله المفتوح ما بعدها) وقد تكسر ومنه قوله

عرفنا جعفر ا و بنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * بكسر النون (قوله جمع المذكور السلام) خرج بالجمع اسم الجمع واسم الجنس لان منه ما يعرب هذا الاعراب ومنه ما لا يعرب هذا الاعراب كما بين في الملحقات وقوله السلام صفة للمذكر الذي هو المفرد لان المتصف بالسلامة والتغير حقيقة هو المفرد ويصح أن يكون وصفا للجمع مجازا من باب وصف الجمع بوصف مفرده (قوله عن المكسر) وهو ما تغير فيه بناء مفرده أي جمع تغير فيه صيغته واحدة فخرج بالجمع المثني والمفرد لان المراد تغير هيئته مفرده بغير زيادة فخرج جمع المذكور السلام وجمع المؤنث السلام * واعلم ان التغير امام شاهد وهو ظاهر كرجال أو مقدر كفالك فانه يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعاً فاضمته كضمه أسد وان جعلته مفرداً فاضمته كضمه قفل فتقدر زوال الضمة

الكائنة في الواحد وتبديها بضمه مشعرة بالجمع ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو ألتعت تقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع وتقول هذا فلك اشترته أو سيرته وفي الجمع اشترت يتهن أو سيرتهن * واعلم ان أقسام التغير العقلية ثمانية لانه اما زيادة فقط أو نقص فقط أو بهما معا أو بعدهما معا وكل منهما

كالزبدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويحجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها * وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكور السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهنداتوز ينيات وبالسالم عن المكسر كغلمان وزبود وحكم هذا الجمع انه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويحجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزبدون والمسلمون وممرت بالزبدون والمسلمين ورأيت الزبدون والمسلمين وانما مثلت بالمثلين ليعلم ان هذا الجمع

يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم فان قلت فاتصنع في المقيمين من قوله تعالى في سورة النساء لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمون الصلاة فانه جاء بالياء (٨١) وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت

ان يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع بالصائبون من قوله تعالى في السورة التي نلتها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت أن يكون والصائبين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت قلت أما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح وتقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه محفوض لانه معطوف على ما في قوله تعالى بما أنزل اليك اي يؤمنون بالكتب والمقيمون

امامع تغير شكل أو لا لكنه سقط منها قسمان لعدم وجودهما وجود الزيادة والنقص أو عدمهما مع عدم التغيير للشكل فنال الزيادة صنو وصنوان والصنو هو النخلة الواحدة من نخلات من أصل واحد وذلك انه اذا خرج نخلتان فأكثر من أصل واحد فالواحدة من تلك النخلات صنو والاثنتان صنوان بكسر النون والجمع صنوان يضم النون ومثال النقص تخم وتخم ومثال تبديل الشكل أسد وأسود ومثال الزيادة وتغيير الشكل رجل ورجال ومثال النقص وتبديل الشكل رسول ورسول ومثال الزيادة والنقص وتبديل الشكل غلام وغلمان انتهى من حواشي الازهرية والآجرومية (قوله يكون في أعلام العقلاء) كان المناسب ان يزيد لا فيقول لا يكون الا في أعلام العقلاء الخ وكان المناسب أن يبدل العقلاء بأولى العلم فيشمل صفات البارئ كقوله تعالى ونحن الوارثون فنعم الماهدون وانا فقومهم قاهرون (قوله فاتصنع بالمقيمين من قوله) اي مقوله تعالى في سورة النساء اي سورة هي النساء او من اضافة المسمى للاسم (قوله لكن الراسخون) لكن مخففة لاعملى لها (قوله لانه معطوف) اشار به الى قياسين ينتجان ان المقيمين يرفع بالواو ولا وجه للياء وحاصلها ان المقيمين معطوف على المرفوع وكل معطوف على المرفوع مرفوع فينتج المقيمين مرفوع ثم تقول المقيمين جمع مذكر سالم وجمع المذكر السالم يرفع بالواو فينتج ان المقيمين يرفع بالواو فتشكل الآية وهذا وارد على قوله يرفع بالواو وقوله وما تصنع الخ واد على قوله وينصب بالياء (قوله السورة التي نلتها) اي تلى سورة النساء وهي المائدة (قوله لانه معطوف الخ) فيه قياسان نظير ما قبله (قوله أرجحهما وجهان) اي وترك وجهان والثا هو انه معطوف على هم من قوله منهم وانما تركه لانهم اختلفوا في حسنه مع اتفاقهم على ثبوته ووقوعه فقال أكثر البصريين لا يعطف على الضمير المحفوض من غير اعادة الخافض في فصيح الكلام من غير ضرورة (قوله احدهما الخ) وعلى هذا فيمنع قول السائل انه معطوف على المرفوع (قوله والمحققين) اي الذين أتوا بعد سيبويه فهو عطف مغاير ويحتمل أنه عطف عام على خاص (قوله لبيان فضل الخ) لان الانبياء تجب عليهم الصلاة دون الزكاة (قوله وهم الانبياء) اي المقيمين الصلاة هم الانبياء (قوله وفي مصحف عبد الله) اي ابن مسعود (قوله والجحدري) بفتح الجيم والدال المهملة المراد به عاصم في رواية عنه (قوله ولا اشكال فيها) اي ويكون عطف على الراسخون (قوله وأما الآية الثانية) اي وأما الصائبون في الآية الثانية (قوله اوجه أرجحها الخ) وقيل ان ان بمعنى نعم وقيل ان الصائبون عطف على الضمير في هادوا وردبوجهين احدهما أن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا بدله من فاصل والثاني ان المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم ان الصائبين دخولا في اليهودية وهو لا يصح وفي الجلالين ان الصائبين فرقة من اليهود وقال الفراء لما كانت ان ضعيفة في العمل ولا تعمل الا في الاسم والخبر باقي على رفعه وكان هنا اسمها لا يظهر فيه الاعراب جاز رفع الصائبون رجوعا الى الاصل وقيل معطوف على محل اسم ان قبل دخولها وهو الرفع وسيبويه لا يجر ذلك لانه يقول المانع موجود وهو ان وهو كالمعمل بالنسوخ مع قيام الناسخ (قوله ان يكون الذين هادوا الخ) جعل المبتدأ الذين هادوا ولم يجعل المبتدأ الصائبون ويكون الذين هادوا عطف على الذين آمنوا لان الصائبون فرقة من اليهود كما في الجلالين فبين الصائبين واليهود ارتباط بخلاف الذين آمنوا فهو قسم برأسه مقابل لهؤلاء (قوله ان يكون الذين هادوا) اي ان يكون الذين من قوله الذين هادوا (قوله والجملة في نية الخ) اي في نية التأخير بالنظر لخبر ان وأما بالنظر لاسمها فهو مؤخر لفظا

(١١ - عباده - اول)

الصلاة وهم الانبياء وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهي قراءة

مالك ابن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا وجه أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا مرفوعا بالابتداء والصائبون والنصاري عطف عليه والخبر محذوف والجملة في نية التأخير عما في خبر ان

والصائبون والنصارى كذلك والثاني أن يكون الامر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفًا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبران محذوفًا مدلولًا عليه بخبر المبتدأ كأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبي بن كعب والصائبين بالياء وهي مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها ثم قلت **﴿** وألحق به أولو وعالمون وأرضون وبنون وعشرون وباهما وأهلون وعليون ونحوه **﴾** وأقول ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحده من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذر ومن شواهد قوله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى لانهية يأتل فعل

(قوله مع اسمها وخبرها) وفي نسخة من اسمها وخبرها بيان للخبر وهي أولى (قوله أي بقلبه) انما قال بقلبه ليغيّر الخبر المبتدأ ولم يعكس وان كان التغاير يحصل بالعكس أيضا لانه قيد الخبر بقيد لا يوجد الا بالقلب وهو قوله بالله واليوم الآخر وأطلق في المبتدأ ومطلق الايمان يحصل باللسان انتهى فيشى (قوله ثم قيل والذين النخ) أي فهو من عطف الجمل وقوله كذلك خبر الذين هادوا (قوله وكأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم) أي الى آخر الآية لان الخبر هو جملة من آمن منهم فلا خوف عليهم وأما من آمن منهم وحده فليس الخبر المحذوف تأمل (قوله أولى) أي لان فيه تقديم الدليل فتأنس به النفس بخلاف الوجه الآخر (قوله وألحق به) أي بالجمع المذكور والمراد باللاحق اعتقاد اصالة الاول لاستجماعها الشروط وفرعية هذا لعدم استجماعه الشروط وليس المراد باللاحق القياس لان الجميع سمع اعرا به بالحروف انتهى فيشى وحاصل ما ألحق أربعة اشياء الأول أسماء جوع لامفرد لها وذلك عشرون وباه واولو وعالمون بفتح اللام وأما بكسرهما فجمع حقيقة والثاني جوع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة كاهلين ووابلين الثالث جوع تكسير كأرضون وبنون وباه وهو كل ثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كسنة وسنين وعزة وعزير وعضة وعضين الرابع ماسمى به من هذا الجمع وما ألحق به ومنه عليون (قوله أولو) فقد منه الافراد والعامة والوصفية (قوله وعالمون) قال في النكت الصواب انه على القياس وأنه جمع لاسم جمع وانه مراد به العموم للعقلاء وغيرهم ومفردة وان كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه وقال الفيثي قوله وعالمون يحتمل انه عنده اسم جمع تبعًا لابن مالك في بعض كتبه ويحتمل انه عنده جمع تصحيح لم يستوف الشروط وأما على القول بان جمع ته صحيح مستوف للشروط فعبارته لا تحتمله (قوله وبنون) فقد منه التذكير والعامة والوصفية (نوله وباهما) اي باب عشرون وباب سنون ومفاده استواء البابين وليس كذلك لان باب عشرون سماعي وهو العقود الى التسعين وباب سنون قياسي انتهى نكت والجواب أنه ارتكب ذلك للاختصار ولو قال سنون وباه وعشرون وباه لطل الكلام وقال الفيثي قوله وباهما اعترض المصنف على ابن مالك في التعبير بباب عشرون بان باب عشرون معناه العقود فيشمل المائة ومائة من باب سنة فاعترض به المؤلف على ابن مالك يعترض به عليه انتهى وأما جواب الفيثي بان الحامل للمصنف الاختصار فلا يصلح جوابا عن هذا وانما يصلح جوابا عن كلام النكت كما علمته وبه تعلم ما في كلام الفيثي من جعله جوابا عن اعتراض المؤلف على ابن مالك (قوله وأهلون) نازع فيه بعض وقال انه قياسي لأنه جمع أهل وأهل صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد ورد بان أهل الذي هو وصف بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذي بمعنى القرابة (قوله وعليون) قيل جمع على وهو اسم ملك ثم نقل لأعلى مكان في الجنة فهو من قبيل جمع المذكر الذي سمي به وقيل انه من أول الامر مفرد اسم لأعلى مكان في الجنة أو اسم لذيوان الخير الذي يدون فيه كل ما علمته الملائكة وصلحاء الثقلين قاله في الكشف مع زيادة من تقرير المشايخ (قوله ونحوه) وهو بنون وأخون وجون وهنون انتهى نكت وقال شيخ الاسلام نحو كل منهما فنحو أهلون وابلون من كل جمع لم يستوف الشروط ونحو عليون كل ماسمى به من هذا الجمع كذيون مسمى به وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير انتهى وقال الفيثي ونحوه بالرفع عطفًا على أولو أي ونحو ما ذكر من كل جمع لم يستوف الشروط وفي بعض الاصول ونحوها أي نحو أهلون وعليون (قوله أولى القرى) وهو مسطح بن أثانة وهو ابن خالة أبي بكر الصديق وكان يتفق عليه فاعمرى عائشة بالافك قطع عنه النفقة وحلف فانزل الله ولا يأتل الخ فاجرى ابو بكر النفقة على مسطح وقوله والمسكين معطوف على أولى المنصوب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة لانه جمع تكسير يعرب بالحركات الظاهرة (قوله أصله يأتل) اي أصله قبل دخول الجازم

وهو يفعل من الالية وهي اليمين أو من قولهم مألوت جهدا أي ماقصرت وعلى الاول فاصل أن يؤتوا على أن لا يؤتوا حذف على ولا كما قال الله تعالى بين الله لكم أن تضلوا أي لان لاتضلوا وعلى الثاني (٨٣) فأصله في ان يؤتوا حذف في

خاصة وقرى ولا يتأل وأصله يتأل وهو يتفعل من الالية وأولو فاعل يتأل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول بيوتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان في ذلك لذكرى لأولى الالباب فهذا مثال المجرور وذاتك مثلا المرفوع والمنصوب ومنها علمون وعشرون وبابه الى التسعين فانها اسماء جموع ايضا واحدها من لفظها ومنها ارضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لان مفردة ارض ساكن الراء والارض مؤنث بدليل وأخرجت الارض أثقالها وهي مما لا يعقل قطعاً وإنما خلق هذا الاعراب أي الذي يجمع بالواو والنون أن يكون في جمع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه ارضون ورأيت ارضين ومررت بأرضين وفي الحديث من غضب قيد شبر من أرض طوقه الله من سبع ارضين يوم القيامة وهو

واعلم انه يقال آلى يؤالى أي حلف يحلف ويقال تآلى بتألى بمعنى حلف يحلف ويقال آتلى بتألى وهو مشترك بين معنيين أحدهما حلف يحلف والثاني أن يكون بمعنى قصر ولذا جوز الشارح في تأتلى الوجهين ومن المادة الاولى أعنى آلى يؤالى المولى والايلاء المذكور في الفقه (قوله وهو يفعله) أي على وزنه (قوله من الالية) هي والايلاء واليمين بمعنى واحد وهو الحلف (قوله أو من قولهم) المعطوف محذوف والمعطوف عليه يحلف والتقدير معناه يحلف من الالية أو يقصر من مصدر قولهم الخ والمصدر هو الالو فقولنا يقصر عطف على يحلف وبهذا التقدير اندفع ما يقال ان ظاهر الشارح ان قوله من قولهم عطف على من الالية فينحل المعنى معناه يحلف من الالية أو من قولهم الخ فيفيد انه اذا أخذ من قولهم مألوت الخ يكون معناه يحلف وليس كذلك تأمل وعلى انه من قولهم الخ تكون لامه والآن ألوت من الالو وهو التقصير وعلى انه من الالية تكون لامه ياء (قوله جهدا) بضم الجيم أي اجتهادا وهو تمييز أو منصوب على نزع الخافض أي في الاجتهاد أو انه حال أي ماقصرت حال كونى مجتهدا (قوله كما قال الخ) دليل على حذف لا وأما حذف الجار قبل ان فهو مطرد ولا يتوهم ويحتمل انه دليل على حذف الجار وحذف لأن قوله ان تضلوا المعنى لثلاثوا أي لعدم ضلالكم أو المعنى ارادة أن لاتضلوا وعليه فالحذف لا وليس هنا حذف حرف الجر (قوله وقرى ولا يتأل) أي ولا يحلف وهذه القراءة تؤيد الوجه الاول من الوجهين المذكورين في القراءة الاولى (قوله علامة رفعه الواو) أي المحذوف لالتقاء الساكنين والساكنان الواو المحذوفة واللام في الفضل وكذا يقال في قوله وأولى مفعول بيوتوا وعلامة نصبه الياء أي المحذوفة للساكنين (قوله ان في ذلك لذكرى الخ) ان حرف توكيد ونصب وذكري اسمها منصوب بفتحها مقدرة على الالف وقوله في ذلك خبرها والالباب جمع لب وهو العقل الخالص (قوله فهذا) أي قوله ان في ذلك لذكرى لاولى الالباب فان أولى مجرورة باللام وعلامة جره الياء المحذوفة للساكنين (قوله وذاتك) أي قوله اولو الفضل وقوله أولى القرى كما تقدم (قوله أنقالها) أي ما فيها من الدقائق والكنوز (قوله هذه ارضون) فهو مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وكذا تقول في النصب والجر (قوله قيد) بكسر القاف وسكون الياء أي قدر (قوله طوقه) بالبناء للمفعول أي كلف حله أي كلفه الله وقال البغوي تحسب به الارض وتجعل طوقه فعلى الاول اراد طوق تكليف وعلى الثاني طوق تقلد وهو الاصح ويؤيده خبر الطبراني أي ما رجل ظم شبر من الارض كلفه الله أن يجيزه ٧ حتى يبلغ به سبع ارضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس وخبر البخاري وغيره من أخذ من الارض شبرا يعبرحق خسف به يوم القيامة سبع ارضين اه وعلى هذا فيطول عنقه حتى يحمل ذلك فيه (قوله ور بما سكنت الراء في الضرورة) وقال غيره وحكى اسكانها وعليه فلا يختص بالضرورة (قوله لقد ضجت الخ) اللام للقسم وقد حرف تحقيق وضجت فعل ماض والتاء للتأنيث والارضون فاعل وفيه مجاز عقلي والمعنى أهل الارضين واذ حرف تعليل وقام فعل ماض ومن بني من حرف جر وبنو مجرور وعلامة جره الياء وهذا مضاف اليه وهو اسم حى من اليمن وهو بدالين مهملتين وفي نسخة سدوس اسم حى من اليمن أيضا وخطيب فاعل وفوق ظرف وأعواد مضاف اليه ومنبر من النبر وهو الارتفاع مضاف اليه والشاهد في تسكين راء ارضون (قوله وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول) وذلك ان ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت في الجمع على الفصيح نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الفصيح نحو مئين وحكى مؤن وسنون وعزرون بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثنين وقلين اه أشموني والفيشى اقتصر

ور بما سكنت الراء في الضرورة كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * هداد خطيب فوق أعواد منبر ومنها سنون وهو كارضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول وسنة مؤنث غير عاقل

سانہت وسانیت وأصل
سانیت سانوت فقلبوا
الواو ياء حين تجاوزت
متطرفة ثلاثة أحرف
ومن شواهد سنين
قوله تعالى ولبشوا في
كفهم ثلاث مائة سنين
تقرأ مائة على وجهين
منونة وغير منونة فن
نونها فسنين بدل من
ثلاث فهي منصوبة
والياء علامة النسب
قبل أو مجرورة بدل من
مائة والياء علامة الجر
وفيه نظر لان البدل
يعتبر لصحته احلاله
محل الاول مع بقاء المعنى
ولو قيل ثلاث سنين
اختلف المعنى كما ترى
ومن لم ينونها فسنين
مضاف اليه فهي
مخفوضة والياء علامة
الخفض ولم تقع في
القرآن مرفوعة ومثاله
قول القائل ثم انقضت
تلك السنون وأهلها
* فكأنها وكأنهم
أحلام وأشرت بقولي
وبابها الى ان كل ما
كان كسنين في كونه
جمعا اثلاثي حذف
لامه وعوض عنها هاء
التأنيث فانه يعرب
هذا الاعراب وذلك
كقلة وقلين وعزة
وعز بن وعضة وعضين

قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين أي فرقا شتى لان كل فرقة

على الفصيح في مقطوع الفاء ومكسورها وسميت السنة سنة لسنة الاشياء فيها أي تغيرها وسمى العام عاما
لعموم الشمس فيه لانها تقطع الفلك في سنة قرر بعض الاشياخ ورأيت في الشواهد (قوله وأصله سنو
الخ) أي فلامه واو أو هاء وقوله أو سنه أول الشك كما نص عليه الفبشي على القطر وفي الشواهد ما يفيد انها
لحكاية الاختلاف حيث قال واختلف في لامة فقبل واو الخ وهو الظاهر (قوله سنه) قال السنواني أي
بسكون النون وقال البيضاوي وقيل سنه كجبهة اه والذي سمعناه من الاشياخ ان قوله سنه بفتح
النون (قوله اشتقاق الفعل) أي أخذ الفعل منه لان الاشتقاق الصغير من المصادر (قوله سانته
وسانته) قالوا سانته أي شاركته في السنة وسننت النخلة اذا أنت عليها السنون وفي شرح الالفية لابن
قاسم في باب التصغير مثل سنة ثبة التي هي الجماعة من الناس قال لا أعلم خلافا في انه محذوف اللام وأما ثبة
التي هي مجتمع الماء من وسط الحوض فذهب الزجاج الى أنها محذوفة العين وذهب غيره الا أنها محذوفة اللام
من ثبيت اذا جمعت وهو أولى (قوله وأصل سانته الخ) جواب عما يقال اذا كان الفعل سانته فلامه
ياء لا واو (قوله فن نونها) وهي قراءة ماعدا حجة والكسائي (قوله بدل من ثلاث) والتقدير ولبشوا
في كفهم سنين (قوله فسنين مضاف اليه فهي مخفوضة الخ) وفيه نندور لقول ابن مالك

ومائة والألف للفرد أضف * ومائة بالجمع زرا قدرد

(قوله ثم انقضت تلك السنون وأهلها الخ) لم يعلم قائله وقبله

قضينا سنيانا بالوصال وبالها * فكأنها من قصرها أيام

ثم اثنت أيام هجر بعدها * فكأنها من طولها أعوام

ثم انقضت الخ وذلك أن أيام السرور قصيرة وان طالت وأيام الهجر طويلة وان قصرت * واعرابه ثم حرف
عطف على ما قبله وانقضت فعل ماض والتاء للتأنيث تلك فاعل انقضت والسنون بدل أو عطف بيان وأهلها
عطف على السنون فكأنها الفاء عاطفة وكان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها وخبرها محذوف أي أحلام
وكأنهم أحلام اعرابه مثل الذي قبله والشاهد حيث رفع السنون (قوله وأشرت بقولي وبابه) الذي
في المتن وبابها قال البرماوي افراد الضمير في بابه يدل على انه لم يكن في النسخة التي شرح عليها المصنف
عشرون (قوله جمعا ثلاثي) خرج الرباعي كجعفر وجندل (قوله حذف لامة) خرج مالا حذف فيه
نحو عمرة وشذ أضون جمع أضاة كقناة وهي الغدير وحرون جمع حرة وأحرون جمع أحررة والاحرة الارض
ذات الحجارة وأوزان جمع أوزة وهي البطة وخرج أيضا ما حذف فآؤه نحو عدة وزنة اذا أصله وعد بكسر
الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعرضوا عنها
التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع صدر او شذرقون في جمع رقة وأصله ورق كوعده هي
الفضة ولدون في جمع لدة وأصله ولدوهو التراب اي المساوي في السن وحشون في جمع حشة وأصله وحش
وهي الارض الموحشة (قوله وعوض) خرج نحو يدوم لعدم التعويض وشدابون واخون (قوله
هاء التأنيث) خرج نحو اسم وأخت لان المعوض غير الهاء اذ هو في الاول الهمزة وفي الثاني التاء وشذ
بنون في جمع ابن وهو مثل اسم وترك الشارح قيده وهو ولم تكسر ليخرج نحو شاة وشفة لانها كسرا
على شياه وشفاه وشذظبون في جمع ظبة وهو حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظي بالضم واطب ومع
ذلك جمعوه على ظيين (قوله كقلة) بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي عيدان يلعب بها الصبيان
في بلاد الريف وهي المسماة بالعقلة وفي بعض العبارات وهي عود تلعب به الصغار يجعلونه على حجرين
يسمونهم العقلة وأصله قلة فالو حذف لامة وعوض عنها هاء التأنيث وقوله وقلين بضم القاف وكسرهما لتقدم
أن المفرد اذا كان مضموم الفاء يجوز في الجمع الضم والكسر (قوله وعزة) بكسر العين وتخفيف الزاي

وهي الفرقة من الناس وأصله عزو (قوله تعزى) أى تنتسب (قوله على الحال) أى من الذين من قوله فالذين كفروا قبلك مهطعين (قوله جعلوا القرآن) أى اعتقدوه (قوله عضو) بكسر العين وفتح الصاد (قوله عضيته تعضية) أصله عضوته بالواو فقلبت الواو ياءً مجاوزتها ثلاثة أحرف نظير ما تقدم فى سائت وتعضية مصدره نحووزكى تزكية ويقال عضوته عضوا كضربته ضرباً وهذا صريح فى أنه بالواو ولو عبر به المصنف كان أولى فان قوله عضيته تعضية بما يؤم انه يأتى تأمل (قوله قال رؤى بقوليس دين الخ) اسمه عبدالله بن رؤى به وكنيته أبو الشعثاء ورؤى به لقبه والرؤى به فى الاصل اسم لقطعة من الخشب يشعب بها الاناء وجمعها رثاب وباسمها تسمى الشاعر المذكور ورؤى به بسكون الهمزة وفتح الموحدة وبعدها هاء ساكنة اه شواهد المسموع من المشايخ رؤى به بالتاء لابلهاء وحرر (قوله وليس دين الخ) دين اسم ليس والله مضاف اليه وبالعضى خبر ليس فهو فى محل نصب على مذهب المصنف والدين فى اللغة الجزاء والمراد دين الاسلام والعضى المرفوق وهو محل الشاهد وما ذكره المصنف من أنه لرؤى به يخالف قول الاشمونى وقول ذى الرمة وليس دين الله بالعضى وكلام الشواهد يوافق المصنف (قوله أعضاء) أى كأعضاء أى جعلوا مفرقا والاعضاء هى الاجزاء (قوله كهانة) هى الاخبار بالعيب وأصل الكهانة ان الشياطين يصعدون واحداً فوق واحد الى أن يصابوا الى السماء فيسمعون ما يقع فى الارض ثم ينزلون فيخبرون الكهان فتخبر به الكهان معز زيادة من عندهم (قوله أساطير الاولين) أى سطرته الامم السابقة (قوله وقيل أصلها عضية) بالهاء يدل له تصغيرها على عضيتها واما على الاول فلامه واو ويدل عليه جمعها على عضوات وكل من التصغير والجمع يرد الاشياء الى أصولها وفى نسخة وقيل أصلها عضية من العضية وهى الخ وفى بعض النسخ عضية من العضه وهى غير مناسبة والذى فى الاشمونى عضية من العضه (قوله والبهتان) هو بمعنى الكذب (قوله وفى الحديث الخ) لا يصلح هذا المعنى فى الآية فالحاصل ان الشارح استدلل على القول الاول بالآية وعلى الثانى بالحديث (قوله لا يعضه بعضكم بعضاً) أى لا يكذب بعضكم على بعض وقال بعضهم أى لا يرميه بالعضية وهى الكذب والبهتان والحديث رواه الطيالسى عن عبادة ابن الصامت كإرواه فى الجامع الصغير (قوله لا يعضه) بفتح الياء وسكون العين وفتح الصاد وسكون الهاء أى لا يكذب قاله الفيدشى **خاتمة** اذا سمى بجمع المذكر وما لحق به فقيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين بالحركات الظاهرة الثلاث على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف مع الواو فى الاحوال الثلاث والاعراب على النون وعلامة منع الصرف العامة وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدره على الواو ومنع من ظهورها الثقل والنون عوض التنوين ويلزمه الواو فى الاحوال الثلاث والنون مفتوحة فى الاحوال الثلاث وهذه الواجهة مرتبة فى القوة كاذكرنا وحل الواجهة الاربعة الاخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعتين الوجه الاول كاشهيبا بين اسم للسنين التى لامطر فيها (قوله السادس يفعلان وتفعلان) بالياء المثناة تحت فى الاول وبالتاء الاول المثناة فوق فى الثانى وسواء كانت الالف ضميراً أو حرفاً كما فى لغة أكاونى البراغيث (قوله يفعلون وتفعلون) بالياء فى الاول والتاء فى الثانى وسواء كانت الواو ضميراً أو حرفاً كما تقدم وقوله وتفعلين بالتاء المثناة فوق لا غير (قوله فانه ترفع بشبوت النون) أى بالنون الثابتة لفظاً وقد تكون مقدره كفى لتباون وانما عبر بشبوت لمقابلته بالحذف فى قوله بحذفها (قوله فانه ترفع الخ) قال الرضى لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالسكينة جعلت النون بدل الرفع لمشابهتها فى الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع من ذلك الفصل

تعزى الى غير من
تعزى اليه الفرقة
الاخرى واتصبا على
أنها صفة لمهطعين بمعنى
مسرعين واتصبا
مهطعين على الحال
وقال الله تعالى الذين
جعلوا القرآن عضين
فعضين مفعول ثان
لجعل منصوب بالياء
وهى جمع عضه واختلف
فيها فقيل أصلها عضو
من قولهم عضيته
تعضية اذا فرقته قال
رؤى به
وليس دين الله بالعضى
يعنى بالفرق أى جعلوا
القرآن أعضاء فقال
بعضهم سحر وقال
بعضهم كهانة وقال
بعضهم أساطير الاولين
وقيل أصله عضية من
العضه وهو الكذب
والبهتان وفى الحديث
لا يعضه بعضكم بعضاً
قلت السادس يفعلان
وتفعلان ويفعلون
وتفعلين وتفعلين فانها
ترفع بشبوت النون

الذي به ذلك الضمير كالمثنى والمجموع بالواو والنون وحل عليه الياء في تفعلين (قوله) تجزم وتنصب (قدم الجزم لانه الاصل في الحذف والحذف في النصب محمول عليه وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرى سحران تظاهرا أصله تتظاهران فادغمت التاء في الظاهر في الحديث لاندخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أيت أسرى وتبيتى تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

لم يقل وتبيتين بالنون بعد الياء ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حلا على أصلها الذي هو الضمة فانها قد حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو يا كم باسكان الراء وقرى شاذا ورسلنا باسكان اللام ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من رفعها بالنون وجرها ونصبها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلامة الرفع ضمة مقدره على ما قبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدره كذلك وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك (قوله) وأما أتجاجوني الخ لم يتعرض المؤلف لشرحه وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال انك قلت ان الامثلة الخمسة حال تجردها من الناصب والجازم ترفع باثبات النون فبالنون نونها حذفت مع التجرد منها عند اجتماعهما مع نون الوقاية في قراءة نافع أتجاجوني بنون واحدة وكان الاصل أتجاجوني بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون الوقاية فاجاب عنه بأن المحذوفة ليست نون الرفع بل نون الوقاية وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي على الفارسي وأبي الفتح بن جني ووجهه ان نون الرفع علامة الاعراب فيدعي المحافظة عليها ونون الوقاية هي التي حصل بها النقل والتكرار فكانت أولى بالحذف وذهب ابن مالك موافقة لسيبويه الى أن المحذوف نون الرفع مستدلان نون الرفع نائبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفا كقراءة أبي عمرو ان الله يأمركم بسكون الراء فحذفت النون النائبة عنها لثلا يفضل الفرع على الاصل ولان حذف نون الرفع يوءن من معه حذف نون الوقاية اذا لسبب آخر يدعوى الى حذفها وحذف نون الوقاية لا يوءن من معه حذف نون الرفع في النصب ولا يحتاج اليها التقي الفعل من الكسر على الخلاف في وجه تسميتها بذلك (قوله الامثلة الخمسة) معنى تسميتها أمثلة انها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويصلحان ونحوهما وكذا الباقي فالتعبير بالامثلة الخمسة أولى من التعبير بالافعال الخمسة (قوله الخمسة) أي باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فستة فان تفعلان بالمشناة فوق ثلاث صور لان للذكر من المخاطبين نحو أنما ياز يدان نضر بان ولغو ثنتين المخاطبتين نحو أنما ياهندان نضر بان ولغو ثنتين الغائبتين نحو الهندان تفعلان بالظاهر وهما أي الهندان تفعلان بالضمير نظرا للمعنى وهو الراجح وأجاز ابن الباذن أن يقاها يفعلان بالمشناة التحية ترى الهندين نظرا للفظ الضمير وعليه تكون هذه الامثلة باعتبار معانيها سبعة (قوله) وهي كل الخ لحظ في التعريف كونه ضابطا فادخل فيه لفظة كل والافهسي لاندخل فيه لانه للماهية لالافراد وكل للافراد (قوله) اتصل به ألفائين) هو أحسن من قول غير ضميرائين لان قوله ألفائين يصدق بالضمير وبالعلامة على لغة أكلوني البراغيث وكذا يقال في قوله أو اوجع سواء كانت ضميرا أو علامة (قوله) بثبوت النون) وتكون مكسورة بعد الالف على أصل التقاء الساكنين وبما ضمت وقد قرى شاذا أتعد اني بضم النون الاولى ونقل أبو حيان أن بعض العرب يفتحها وان ترى شذوذا أتعد اني بفتحها وتكون أي النون مفتوحة بعد الواو والياء للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وحلا على نون جمع المذكور اه حلي (قوله) تجزيان) مرفوع بالنون وهو محل الشاهد وأما عينان فهو مثنى ولا شاهد فيه خلافا لمن توهم أنه محل الشاهد فاعترض بانه اسم لافعل نعم في بعض النسخ

وتجزم وتنصب بحذفها
وأما نحو أتجاجوني
فالمحذوف نون الوقاية
وأما الا أن يعفون
فالواو أصل والفعل
مبنى بخلاف أن تعفوا
أقرب للتقوى
وأقول الباب السادس
مما خرج عن الاصل
الامثلة الخمسة وهي كل
فعل مضارع اتصل به
ألفائين أو اوجع أو
ياء مخاطبة وحكمها ان
ترفع بثبوت النون
نيابة عن الضمة
وتنصب وتجزم بحذفها
نيابة عن الفتحة
والسكون مثال الرفع
قوله تعالى فيهما عينان
تجزيان

وأتم تعلمون وأتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع في ذلك كله مرفوع خلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال
 الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فمرفوعا وجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف
 النون فان قلت فاتصنع في قوله تعالى الآن يعفون فان ناصبة والنون ثابتة معه (٨٧) قلت ليست الواو هنا واو الجماعة

وانما هي لام الكلمة
 التي في قولك زيد يعفو
 وليست النون هنا
 نون الرفع وانما هي
 اسم مضمرة عائد على
 المطلقات مثلها في
 المطلقات يتر بصن
 والفعل مبني لاتصاله
 بنون النسوة ووزن
 يعفون هذا يفعلن كما
 انك اذا قلت النسوة
 يخرجن أو يكتبن كما
 ذلك وزنه وأما اذا قلت
 الرجال يعفون فالواو
 واو الجماعة والنون
 علامة الرفع والاصل
 يعفون بواوين وأولاهما
 لام الكلمة والثانية
 واو الجماعة فاستثقلت
 الضمة على واو قبلها
 ضمة وبعدها واو
 ساكنة وهي الواو
 الاولى حذفت الضمة
 فالتقى ساكنان وهما
 الواو وان حذفت الاولى
 وانما خصت بالحذف
 دون الثانية لثلاثة
 أمور أحدها أن الاولى
 جزء كلمة والثانية كلمة
 وحذف جزء أسهل من
 حذف كل الثاني ان

فيهما عينان نضاختان بعد قوله فيهما عينان تجريان وهذه النسخة غير صواب لان نضاختان اسم لافعل
 (قوله رأتم تعلمون) الاولى أن يمثل بقوله فآخر ان يقومان مقامهما ليكون مثالا للفعل المسند الى المثني
 المبسو بالياء (قوله رأتم تشهدون وهم لا يشعرون) مثالان للمسند الى الواو بالتاء والياء وترك مثال المسند
 لياء المخاطبة (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ان حرف شرط جازم لجملة لم تفعلوا والواو في قوله ولن تفعلوا
 للاعتراض والجملة معترضة بين الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب ولم في قوله لم تفعلوا ليست للقلب لان ان
 تخلص الفعل للاستقبال اه فيشئ على القطر (قوله الآن يعفون) أن حرف مصدرى ونصب يعفون
 فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل فلم يعمل الناصب هنا
 في لفظ الفعل وبذلك ألغز بعضهم بقوله

وماناصب للفعل أوجازمه * ولاوجه للاعراب فيه يشاهد

(قوله يتر بصن) مبني على السكون في محل رفع والنون فاعل والجملة في محل رفع خبر عن المطلقات (قوله
 ووزن يعفون هذا) أي المسند لنون النسوة للاحتراز عن المسند الى واو الجماعة الآتي بعده قريبا (قوله
 وانما خصت بالحذف الخ) أي قصر الحذف عليها لا يتجاوزها الى غيرها فالباء داخلة على المقصور (قوله
 وحذف جزء أسهل من حذف كل) هذا يفيد ان حذف الكل فيه سهولة لان أفعل متى قرن بمن كان
 على بابه وكذا قوله أولى من حذف الخ لكن أنت خير بان العلة لا تنتج ان حذف الواو الاولى واجب
 بل على طريق الاولوية والقصد انه واجب تأمل (قوله لا تدل على معنى) لكونها جزءا من الكلمة
 (قوله تدل على معنى) أي الجماعة لكونها كلمة مستقلة (قوله غاز) أصله غاز وقلبت الواو ياء
 لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار غازي كقاضى فاستثقلت الضمة أو الكسرة على الياء حذفت فالتقى
 ساكنان حذفت الياء للاتقاء الساكنين (قوله لانه جى به المعنى) وهو التمكين في مثاله لانه تنوين
 تمكين في قاض وغاز أي والياء فيهما لم يثبت بالمعنى (قوله وهي كلمة مستقلة) أي والياء جزء كلمة (قوله
 ولا يوصف بانه آخر) بخلاف الياء فانها آخر (قوله ولا يوصف بانه آخر) أي لانهم عرفوا التنوين بانه
 نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا وتفرقه خطا فجعلوه يلحق الآخر ولم يجعلوه آخر تأمل (قوله ويزيد
 وجها) أي التنوين في غاز وقاض يزيد وجها على الواو في يعفون التي هي ضمير (قوله وهو انه) أي
 التنوين (قوله والياء معتلة) أي والياء حرف علة لان العلماء فرقوا بين المعل والمعلل المغير
 والمعتل هو حرف العلة كما قالوه فيما يأتي قريبا والمعتل أيضا اسم للكلمة التي فيها حرف العلة وفي بعض
 النسخ الواو والياء معتلة والصواب حذف الواو لما علمت ان الواو في غاز تقلب ياء فأل أمرها الى الياء
 (قوله ووزن يعفون يعفون) الاول بعين ثم فاء والثاني بالعكس (قوله فاعرف الفرق) أي بين
 يعفون المسند لنون النسوة ويعفون المسند لو او الجمع وان النون في الاول هي الفاعل لانها نون الرفع
 بخلافها في الثاني (قوله السابع الفعل المعتل الآخر) أي الذي اعتل آخره فالمعتل اسم فاعل واضافته
 لفظية من اعتل أي مرض وسمى معتلا لما فيه من الاعلال وعبارة قوله المعتل أي كان آخره حرف علة
 وسميت الاحرف الثلاث حروف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء

الاولى آخر الفعل والحذف بالواو والآخر أولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل ولهذا
 الوجه حذفوا الام الكلمة في غاز وقاض دون التنوين لانه جى به المعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر اذا الآخر الياء ويزيد وجها رابعا
 وهو انه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يعفون يحذف اللام ولهذا اذا دخلت عليه الناصب أو الجازم قلت الرجال
 لم يفعلوا ولن يفعلوا فاعرف الفرق ثم قلت (السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرى

عن حاله والمعتل صفة مشبهة فيجوز فيما بعده الرفع والنصب والجر (قوله فانه يجزم بحذف آخره) انما تسلط الجازم على حذف آخره دون الناصب لانه يقتضى السكون فقرب آخر الفعل بذلك من الحركات فسلط عليه بخلاف عامل النصب فاندفع ما يقال لم تسلط الناصب في باب الافعال المستعلة على الآخر حذفه دون المعتل اهـ دلجوني وبعبارة قوله بحذف الخ أى لان شأن عامل الجزم أن يحذف الحركة وما كان آخر الافعال سا كنقبل دخول الجازم لم يجد في آخر السكامة الاحروف علة مشابهة للحركة فحذفها كذا قال الرضى (قوله بحذف آخره) أى اذا كان حرف علة اصالة أى لم يكن بدلا من همزة أو ما وكان حرف العلة بدلا من همزة كيقرى مضارع قرأ أو يقرى مضارع أقرأ أو يوضو مضارع وضأ فلا كثر على عدم الحذف مطلقا وفصل بعض فقال ان كان الابدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه أو قبله فيجوز الحذف وعدمه وجواز الوجهين مبني على الاعتداد بالعارض وعدمه بخلاف ما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم لم يجز الحذف لان العامل قد استوفى مقتضاه وهو حذف علامة الرفع وهى الضمة الظاهرة على الهمزة ثم أبدلت تلك الهمزة الساكنة ألفا أو واوا أو ياء اهـ من شرح الازهرية (قوله ونحو انه من يتقى الخ) ٢ لم يتعرض لشرحه المؤلف وهو جواب سؤال مقدر تقديره ان من دخلت على يتقى على هذه القراءة أى قراءة قنبل باثبات الياء مع وجود الجازم ولم تحذف لامه والجواب انه مؤول بان الياء فيه للاشباع لأصلية أو تجعل من موصولة لا شرطية وسكن بصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة من ان أو انه وصل بنية الوقف أو للعطف على المعنى وهو المسمى بالعطف على التوهم لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها ولهذا أتى بعدها الفاء واستبعدت هذه الامور فلماذا اختار ابن مالك ان الحزم قد يقدر في المعتل أى أن ابن مالك يقول اثبات حروف العلة لغة قليلة جائزة تبرا ونظما والسكون مقدر على كل من الالف والواو والياء ولا نظر للسكون الجاصل فيها فانه أصلى فتحمل الآية عليه جملة الاجوبة عن يتقى ثلاثة اما الياء للاشباع أو على لغة أو ان من موصولة وعليه فى يصرأوجه ثلاثة ولكن الجمهور على ان اثبات حروف العلة ضرورة كما فى قول الشاعر

ولا ترضاه ولا تملق * وقوله * كانك لم تهجو ولم تدع

وقوله * ألم يأتيك والابناء تسمى * اهـ شيخ الاسلام معز يادة من شرح الازهرية بعبارته وأما بقاء الاحرف مع الجازم فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعض انه يجوز فى سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخاف دركولا تخشى انه من يتقى ويصبر ثم اختلف حينئذ فى الذى حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها وقيل حذف المقدرة وفائدة الخلاف تظهر فى الالف فن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الالف لانه لازمة فيها ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاه والاولى تأويله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التى هى لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات السكامة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التى قبلها ويجوز فى الضرورة حذف هذه الحروف لغير جازم وقولنا أو وصل بنية الوقف كقراءة نافع محياى وماتى بسكون ياء محياى وصلا وقولنا لتوالي الحركات قال الدماميني هذا القول أحسن الاقوال كما فى أمرمك ويشعرم ولا حرج فى تخرىج التنزيل عليه وما عداه لا طائل تحته وقوله ووصل بنية الوقف أى ان يصبر مرفوع وسكن بنية الوقف عليه وفيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيارا وجوابه ان الضعف هو الوقف بالفعل لا تقديره (قوله هذا خاتمة) أى آخر والخاتمة فى اللغة ما يختم به (قوله فليدع) الفاء عاطفة واللام للامر وهى ساكنة لانها تسكن بعد الواو وثم الفاء (قوله أهل ناديه) أى فقيه مجاز بالحذف ويحتمل ان فيه مجاز امر سلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال فيه لان النادى هو المجلس

فانه يجزم بحذف آخره ونحو انه من يتقى ويصبر مؤول) وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التى خرجت عن القياس وهو الفعل الذى آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يجزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه أى أهل مجلسه وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذان مثالان لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم

٢ قوله لم يتعرض الخ بل تعرض له فى النسخ التى بأيدينا اهـ

(قوله لنفي المضارع) أي حدثه وقوله وقلبه أي زمنه فيه استخدام (قوله والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله به حتى يخرج الخ) يقض بمعنى يؤدي وحتى بمعنى الى فهي غائية والمعنى استمر عدم أدائه ما أمره الله به الى أن يخرج من جميع أو أمره وقوله بعد أي بعد ان أخبر الله بأنه لم يؤدي وأن حتى بمعنى الا والمعنى بعد ان أخبر الله بعدم قضاء العبد ما أمره لم يقض أي علم أنه لم يقض ما أمره الله به الا ان خرج من جميع أو أمره أي الا ان فعل جميع أو أمره تأمل ويدلله قول الفيشي قوله بعد أي بعد ان أخبر الله تعالى بعدم قضاء العبد ما أمره الله علم انه لم يخرج من عهدة الاوامر الابداء جميعها والله أعلم ﴿فصل تقدر جميع الحركات الخ﴾ الفصل في اللغة معناه الحاجز بين الشئين فهو بمعنى اسم الفاعل أي هذا اللفظ فاصل أي يميز لما ذكر بعده عما ذكر قبله أو بمعنى اسم المفعول بمعنى مفعول عما قبله واصطلاحاً عنوان بحث سابق عن لاحق انتهى دلجوني وذلك ان التراجم اسم للالفاظ فدلوهها الالفاظ التي تذكر بعدها تأمل وهذا الفصل تسميه النحاة الاعراب التقديرى لكن بعضهم يعبر عنه بالفصل وبعضهم بالبواب وكل صحيح لكن الباب يشعر بالاستقلال والفصل يشعر بالتبعية والتتمة فالتعبير كما فعل المصنف أولى (قوله تقدر الحركات) اقتصر على الحركات لانها الغالب والا فقد تقدر الحروف والسكون أما السكون فيقدر في خمسة مواضع الاول ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما في يقرأ مضارع أقرأ أو يوضو مضارع وضاً فاذا أبدلت همزة المضارع حرف لين ثم أدخلت الجازم فقلت لم يقرأ ولم يقرأ ولم يوضو فالجزم بسكون مقدر الثالث لم يلد مضارع ولداً اذا سكن لامه وفتح الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله * وذى ولد لم يلد له أبوان * الرابع الحرف المدغم فيه نحو لم يفر ولم يعص ولم يشد الخامس ما حرك في الوقف للقوافي نحو * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * ذكره ابن هشام في الجامع وأما الحروف فنونها النون وتقدر في ثلاثة مواضع الاول في الافعال الخمسة اذا حذف لغير ناصب وجازم وورد حذفها نثراً ونظماً قرئ سحران تظاهروا في الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر * أبيت أسرى وتبنتي تدلكنى * اصله تبيتين خذفت النون تخفيفاً ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار وذلك لان النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبي عمر وما يشعر كمنها بسكون الراء أرادوا ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع آمناً من حذف لم يأمن منه الاصل الثاني اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفتح نحو أتعادنى والادغام والحذف وقرئ أتعادنى واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه الى أنها نون الرفع ورجحه ابن مالك لأنها تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفاً ان الله يأمركم في قراءة من سكن ولا نهى جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر للناصب والجزء ولا تغيير ان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جنى لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولانها الناجية بها لتقى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولا نهى دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوف فمؤثر بلا اثر مع امكانه الثالث مع نون التوكيد في نحو لتضر بن يا قوم واصله لتضر بنون حذف النون لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا جائز أن تحذف النون لقوات المقصود من الاتيان بها وحذف الواو لوجود الضمة الدالة عليها وفي نحو لتضر بن يا هندا أصله لتضر بنين حذف نون الرفع لتوالى

لنفي المضارع وقلبه ماضياً
كما ان لم كذلك

والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أو أمره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء في يتقى واسكان الراء في يصبر على قراءة قبل فقول هذا جواب سؤال تقديره ان الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لانها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً ولأنه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها لان على الاصل ثم قلت

﴿فصل تقدر الحركات

الامثال فالتقى سا كنان الياء والنون المدغمة لاجاز أن تحذف النون لفوات المقصود من الايتان بها وحذفت الياء لوجود الكسرة الدالة عليها والحاصل ان النون تحذف في ثلاثة مواضع ما حذفت منه النون تخفيفا ومع نون الوقاية على مذهب سيبويه ومع نون التوكيد في نحو ما تقدم ومن الحروف المقدر ما يقدر للاستئصال في جميع الاحوال نحو جاءني أخو القوم ورأيت أخا القوم ومررت بأخي القوم وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب مدقة ولاقى سا كنا قال نخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدقة أصلا انتهى اى لان حرف اعرابهما يحرك للسا كنين ولا يحذف لعدم ما يدل عليه وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدر او تقدر او لا تقدر او لا تستئصال حالة الرفع نحو جاء مسامى فان اصله مسامون لى سقطت نونه للاضافة واللام للتخفيف وصار مساموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ولم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه في حالة الرفع تقدير يا أو ما في حالي النصب والجرف اعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي الاعراب في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقتها ومن الحروف ما يقدر للتعذر كالياء في المثنى وجمع المذكر السالم حال الحكاية وكالالف في المثنى كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان او يكفيك تمرتان او نحو ذلك ومعناه دعنا من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يرد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين فتمرتان مجرور وعلامة جره الياء المقدره نيابة عن الكسرة منع من ظهورها ألف الحكاية وماذ كر من أن اعراب نحو مسامى مقدر هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك خلافا لمن ادعى انه لفظي ومن ان التقدير فيه للاستئصال هو ما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه واجيب عنه اه كلام الفيثى مفرقا في مواضع (قوله كلها) تأ كيد نحوى للحركات وهو تأسيس ان أريد جنس الحركات اوتأ كيدان أريد الاستغراق (قوله في نحو غلامى الخ) ذكر المصنف ستة مواضع المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص والمعتل آخره باقسامه الثلاث فيفيد أن الحركات لا تقدر في غير ذلك وليس كذلك والجواب أنه اقتصر على تقدير الحركات لغير عارض او لعارض منزل منزلة الاصل لان الاضافة في الاسماء هي الاصل وحاصل ما تقدر فيه الحركات في غير المواضع الستة خمسة مواضع الاصل المدغم نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل الثانى المحكى نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيدا على رأى البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية لاعراب ووجه التقدير فيه اشتغال المحل بحركة الحكاية الثالث الموقوف عليه في نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا على لغتر بيعة فانهم يقفون على المنصوب المنون بحذف تنوينه وسكون آخره الرابع ما سكن آخره للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون الهزمة وكذا وما يشعركم في قراءة أبى عمر والخامس المتبع كالمجذلة وقلت المجذلة ونظرت في المجذلة (قوله ونحو الفتى) ظاهره ان الكسرة تقدر في المقصور ولو كان ممنوعا من الصرف نحو عيسى وموسى ومذهب الجمهور وبه صرح المصنف في بعض كتبه ان الممنوع من الصرف منه تقدر فيه الفتحة وكذا الخلاف بعينه في المنقوص الممنوع من الصرف نحو جوار وغواش فذهب الجمهور انها تقدر فيه الضمة أو الفتحة فقط دون الكسرة لما منع الصرف مالم يضاف نحو جوارى الامير والاقدرت الكسرة والضمة والفتحة ولا يقال ان الفتحة تظهر على الياء لخفتها لانها لما نابت عن ثقيل ثقلت (قوله ويسمى) أى نحو الفتى (قوله والضمة والكسرة) يستثنى منه المركب المزجى الذى جزؤه الاول آخره ياء عندهم يعر به اعراب المتضايقين نحو معدى كرب فان الفتحة تقدر على الياء وقوله والضمة والكسرة أى للاستئصال على

كلها في نحو غلامى ونحو الفتى ويسمى مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضى ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو يخشى

وما تقدر فيه حركتان
وما تقدر فيه واحدة
فأما الذي تقدر فيه
لثلاث فنوعان أحدهما
ما أضيف إلى ياء المتكلم
وليس مثني ولا جمع
مذكر سالما ولا
منقوصا ولا مقصورا
وذلك نحو غلامي
وغلاماني ومسلماني
فهذه الامثلة ونحوها
تعرب بحركات مقدره
على ما قبل الياء والذي
منع من ظهورها أنهم
النزمو أن يأتيوا قبل
الياء بحركة تجانسها
وهي الكسرة فاستحال
حينئذ الجمي بحركات
الاعراب قبل الياء إذ
المحل الواحد لا يقبل
حركتين في الآن
الواحد فتقول جاء
غلامي فتكون علامة
رفعه ضمة مقدره على
ما قبل الياء ورأيت
غلامي فتكون علامة
نصبه فتحة مقدره
على ما قبل الياء
ومررت بغلامي
فتكون علامة جره
كسرة مقدره على
ما قبل الياء لاهذه
الكسرة الموجودة
كإزعم ابن مالك فأنها
كسرة المناسبة وهي

الياء ولذلك ظهرت الفتحة على الياء خلفتها وهذا هو الغالب وقد تظهر الضمة والكسرة على الياء في الضرورة
كقوله **تراه** وقد بل الرماة كأنه * امام ولكن مصنى الخد أصل
وقوله **لا برك الله في الغواني هل** * يصحبن الا هن مطلب
وقد تقدر الفتحة للضرورة كقوله * ولو أن واش بالهامة داره *
وقوله * كسوت عار لجه فتركته * وقوله

كأن أيديهن بالقاع الفرق * أبدى جوار يتعاطين الورق

(قوله والضمة في نحو يدعو ويرمي) لثقلها عليهما وخلفه الفتحة عليهما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة
أرشاد يحفظ ولا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة

إذا قلت على القلب يساو قيضت * هوا جس لا تنفك تغربه بالوجد

وقوله * يساوي غير خمس دراهم * وقوله في تقدير الفتحة

كي لتقضي رقية ما * وعدتني غير مختلس

وقوله **ما أقدر الله أن يدني على شحط** * من داره الحزن من داره هون

وقوله * إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله * أرجو وأمل أن تدنو مودتها *

وقوله **فا سودتني عامر عن ورائه** * أبي الله ان أسمو بأم ولأب

اه محشى الفيشى (قوله فنوعان أحدهما ما أضيف الخ) قدم المثنى والشرح النوع الاول على الثاني

نظر الى أن الاصل ظهور علامات الاعراب والاصل في غلامى ظهور علامة الاعراب وامتناعه لعارض

الاضافة وما ذكره في اعراب المضاف لياء المتكلم هو أحد أقوال ثلاث وقيل انه مبنى لاضافته الى مبنى وقيل

لامعرب ولا مبنى وسماه بعضهم خصيا (قوله سالما) صفة لجمع على طريق التسامح كما تقدم لان السلامة

حقيقة وصف للمفرد (قوله ولا منقوصا ولا مقصورا) استثناهما هنا لثلاثي كسر راع الآتي لانه سيدكر

حكيمهما بعد أو يقال انما استثناهما لان الاعراب فيهما مقدر سواء أضيف أم لا وكلامه فيما يقدر بسبب

الاضافة (قوله في نحو غلامى وغلامانى ومسلمانى) الاول مفرد والثاني جمع تكسير والثالث جمع مؤنث

سالم فان هذه الامور الثلاثة دخلت في قوله لامثنى ولا جمع مذ كرسالما واعترض على المثال الثالث بان

مسلمانى يقدر فيه الضمة والكسرة ولا تقدر فيه الفتحة لان جمع المؤنث السالم انما اعراه بالضمة والكسرة

ولا فتحة فيه فاذا أضيف لياء المتكلم قدرت فيه الضمة والكسرة فقط ولا تقدر فيه الحركات الثلاث تأمل

(قوله انهم التزموا الخ) قال الرضى انما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة الياء

ولهذا جوزت هذيل قلب ألف المقصور ياء وان كانت الالف أخف من الياء فقالوا في وعصى (قوله

في الآن الواحد) أى في الزمن الواحد (قوله فيكون علامة مرفعه ضمة الخ) يحتمل ان علامة اسم

يكون وضمة خبرها القولهم مرفوع وعلامة مرفعه ضمة فيخبرون عن العلامة بالضمة ويحتمل العكس

لقولهم وأما الضمة فتكون علامة للرفع في كذا (قوله كإزعم ابن مالك) أى كما قال ابن مالك وهو

راجع للمثنى وهو قوله الكسرة الموجودة (قوله فأنها كسرة المناسبة) علامة للمثنى (قوله بعد استقرارها)

فان ادعى انها زالت وخلفتها كسرة أخرى قلنا لا حاجة له لان الاصل بقاء الشئ على ما كان عليه ولان

سبب الكسرة موجود وهو المناسبة للياء والعناية بكسرة المناسبة أشد خصوصا والاعراب لم يفت لانه

مقتر (قوله فان الياء تثبت فيهما الخ) وأما الواو في جمع المذكر السالم رفعا فتقلب ياء وتدغم في ياء المتكلم

وإذا انقلبت الواو ياء أو دغمت صارت لا تقبل حركة المناسبة للياء فاذا قلت جاء مسلمي فاعراه جاء فعل

مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحتزرت بقولى وليس مثني ولا جمع مذ كرسالما من نحو غلامى ومسلمي

فان الياء تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة في ياء المتكلم والالف تثبت في المثني رفعا

ماض ومسلمى فاعل مرفوع وعلامترفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم فيكون اعرابه ظاهرا
لامقدرا على قول كما تقدم (قوله) ليس شئ من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحرك أى للتحرك
بحركة المناسبة الذى منع بسببها ظهور الاعراب حينئذ يكون اعرابه ظاهرا لامقدرا وقوله فقولى
ولا منقوصا لان الح فيه حذف أى فقولى ولا منقوصا للاحتراز عن المنقوص لان ياء المنقوص تدغم في ياء
المتكلم فيكون كالمثنى واعترض عليه بان المنقوص يقدر فيه الضمة والكسرة بدون اضافة وتقدر فيه
الحركات الثلاث حال الاضافة فالمنقوص اذا اضيف اعرابه مقدر في الحالات الثلاث وليس اعرابه ظاهرا
ومقتضى قوله لان ياء المنقوص تدغم الح ان اعرابه ظاهرا كاعراب المثنى لكون الحرف المدغم ليس قابلا
لحركة المناسبة فيظهر الاعراب مع ان الامر ليس كذلك وأجاب الفيثى بان قوله كالمثنى تشبيهه في الادغام
وأما اعرابه فالضمة والكسرة يقدران على الياء قبل الاضافة بعدها الثقل والفتحة تقدر على ما قبل ياء
المتكلم بعد الاضافة للتعذر فاذا قلت جاء قاض ومررت بقاض فالاول مرفوع بضمه مقدره منع من
ظهورها الثقل والثاني مجرور بكسرة مقدره كذلك واذا قلت رأيت قاضى فهو منصوب بفتحة مقدره
على ما قبل الياء منع من ظهورها التعذر اه فيثى وحينئذ فالاضافة انما أوجبت تقدير الفتح فقط ولم
توجب تقدير الحركات الثلاث وكلام المصنف فى الذى تكون الاضافة فيه موجبة لتقدير الحركات الثلاث
فلذا صح الاحتراز عن المنقوص وانه سياتى حكمه بعد ذلك (قوله) وقولى ولا مقصور الان المقصور الح
فيه حذف أى وقولى ولا مقصورا للاحتراز عن المقصور لان الح (قوله) تثبت ألفه قبل الياء) أى
فلاضافة لم تفده تقدير الحركات الثلاث بل تقدير الحركات الثلاث ثابت اضيف أم لا فلذا صح الاحتراز عنه
لان الكلام فيما اذا اوجبت الاضافة تقدير الحركات الثلاث (قوله) تثبت ألفه الح) قال بعض يستثنى منه
ألف لى وعلى الاسمية فان الاكثر فيها قبله ياء وفي استثناء هذين تسميح لانهما مبنيان فليسا من المقصور
لان لا يكون الامعربا على ان قلب ألف لى وعلى لا يختص بالاضافة لىاء المتكلم ولا يختص بعلى الاسمية
بل يجرى في غيرهما نحو عليه ولديه (قوله) فهو كالمثنى) أى فى لزوم الالف وان كان المثنى اعرابه ظاهرا
والمقصور اعرابه مقدر كما تقدم سواء اضيف أم لا (قوله) يا بشرى) أضاف البشرى لنفسه لانها بشرى له
أولقومه (قوله) وقرأ الكوفيون) وهم عاصم وحجرة والكسائى (قوله) اما ضمة) وهى ضمة بناء
لاضمة اعراب لان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله) نداء شائع) باضافة نداء الى شائع أى نداء اسم
شائع أى نداء نكرة غير مقصودة فيكون منصوب بفتحة مقدره ويحتمل عدم اضافة نداء الى شائع
ويؤول نداء بمنادى أى منادى شائع أى منادى نكرة غير مقصودة (قوله) الا انه لم ينون) أى فلونون
حذف ألفه لالتقاء الساكنين اللذين هما الالف والتنوين (قوله) لكونه لا ينصرف) أى فلا يدخله
التنوين ولذا لم تحذف الالف منه (قوله) المقصور) من القصر هو الحبس ومنه قوله تعالى حور
مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن لا يملن لغيرهم لان الحور لا يرن أحسن من أزواجهن
بخلاف نساء الدنيا فليس حبس الحور على أزواجهن فيه تصديق عليهن وسمى المقصور مقصورا لانه محبوس
عن المد أو عن ظهور الاعراب والتعليل الاول أنسب بقولهم المقصور والمدود لكن يرد عليه انه يشمل
الفعل نحو يخشى والجواب ان علة التسمية لا تقتضى التسمية والتعليل الثانى أعنى قولنا لانه محبوس عن
ظهور الاعراب يشمل نحو غلامى وجوابه ان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله) الاسم) خرج
الفعل نحو يخشى والحرف نحو على (قوله) المعرب) خرج المبنى نحو اذا (قوله) آخره ألف) خرج
الذى آخره ياء لازمة كالفاضى وقوله لازمة خرج الالف غير اللازمة كالالف فى المثنى رفعا فانها تنقلب ياء
فى النصب والجروا أنت خبير بان الالف لا يكون قبلها الافتحة فيكون ذكرها البيان الواقع أو احتراز به

وليس شئ من الحرف
المدغم ولا من الالف
قابلا للتحريك وقولى
ولا منقوصا لان ياء
المنقوص تدغم فى ياء
المتكلم فتكون
كالمثنى والمجموع جرا
ونصبا وقولى ولا
مقصورا لان المقصور
تثبت ألفه قبل الياء
والالف لا تقبل الحركة
فهو كالمثنى رفعا قال الله
تعالى يا بشرى هذا
غلام نوديت البشرى
مضافة الى ياء المتكلم
وفى الالف فتحة مقدره
لانه منادى مضاف وقرأ
الكوفيون يا بشرى
بغير اضافة فالمقدر فى
الالف اما ضمة كما فى
قولك يا فى العين واما
فتحة على أنه نداء شائع
مثل يا حسرة على
العبادة الا انه لم ينون
لكونه لا ينصرف
لاجل ألف التأنيث
والنوع الثانى المقصور
وهو الاسم المعرب
الذى فى آخره ألف

عن الالف اليابسة وهي الهمزة فانها يكون قبلها ضمة نحو هذا خطأ (قوله ألف لازمة) أي لفظاً أو تقديراً فيشمل نحو فتى بالتنوين فان ألفه لازمة تقديراً وفتى بالتنوين اذا وقف عليه بالالف فان كانت هذه بدل التنوين فالاعراب على المحذوفة كما سبق وان كانت الاصلية وعادت لعدم التنوين فالاعراب عليها كما اذا لم ينون وعلى هذا جمهور العلماء قاله القليوبي (قوله لازمة) يرد المقراً اسم مفعول من يقرى اذا أبدلت همزته ألفاً من جنس حركة ما قبلها فانه يعرب كالفتى وألفه غير لازمة اذ يجوز أن ينطق به على الإصل بالهمزة وقد يجاب بان هذا شاذ وهو لا يرد نقضاً ولو جعل قوله كالفتى قيداً لم يرد هذا اه فيشى على القطر (قوله كالفتى والعصا) مثل بمثالين لان الالف في الاول منقلبة عن ياء وفي الثاني منقلبة عن واو فهو اشارة لعدم الفرق بين الذى أصله واو وبين الذى أصله ياء (قوله لتعذر تحركها) لان الالف لو حركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفاً آخر وهو الهمزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاءه ألفاً (قوله سلم على المولى الخ) هذه الايات الثلاث من الكامل وأجزؤه متفاععلن متفاععلن متفاععلن سنا كتبها بعض الفضلاء ولم يعلم اسمه (قوله المولى) يطلق على معان منها الخليف والمنعم والمعتق والمعتق والولى والشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشئ وقيل الشوق سفر القلب الى المحبوب وقيل الشوق عدم القرار وقلة الاضطبار والاشتياق شوق لذيذ لا يظهر فيه أم والشوق يسكن عند المشاهدة والاشتياق عكسه واختلف هل يزول الشوق بالوصل أم يزيد فقيل يزول لانه سفر القلب الى المحبوب فاذا وصل اليه انتهى السفر وقالت طائفة يزيد بدليل قول الشاعر

وأعظم ما يكون الشوق يوماً * اذا دنت الديار من الديار

قالوا لان الشوق التهاب نار المحبة في قلب المحب وهو يزيد بالموالاة وقال بعضهم ان الشوق الحاصل عند الموالاة غير النوع الذى كان عند غيبة المحبوب (قوله مشطوره منهوكة) المشطور عند علماء العروض ماسقط نصفه ما خوذ من قولك شطرتة اذا قطعتة والمنهوك ماسقط ثلثاه من قولك نهكك المرض اذا أضعفه ويقال نهكت الثوب لبساً والداية سيراً والضمير في منهوكة عائد على المشطور فخالصه انه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا النصف الباقي فيكون الباقي سدساً قرر بعض الاشياخ لكن سيأتى ان منهوكة خبر ثان عن جسمى فيتعين ان الضمير للجسم تأمل وقال بعض معنى منهوكة أى منقوصه يقال نهكت أى نقصت ولا يراد ذهب ثلثاه لثلاثين فى قوله مشطوره الا أن يجعل قوله منهوكة بدل اضراب من مشطوره وهو مبنى على ان ضمير منهوكة عائد على الجسم لا على المشطور ونحلت صرت رقيقاً تأمل * الاعراب سلم فعل أمر على المولى متعلق به والبهاء بالمدفعة للولى وصف فعل أمر عطف على سلم وله متعلق بصف وشوق مفعوله واليه متعلق بشوق لا بصف خلافاً لصاحب الشواهد لان صف قد أخذ متعلقه وهو قوله له وانى مملوكة مؤول بمصدر عطف على شوقى أى وصفه بمملوكتى له ويصح أن يكون قوله وانى بكسر الهمزة جملة حالية تأمل وأبدا ظرف ليحركنى ويحركنى فعل مضارع والنون الواو ياء مفعول واليه متعلق به وشوقى فاعله وجسمى مبتدأ أو به متعلق بمشطور والباء سببية أى وجسمى ذهب نصفه بسببه وحذف به من منهوكة وليس من باب التنازع خلافاً لصاحب الشواهد لان شرط التنازع أن يتقدم المفعولان كما قال ابن مالك

* ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل ومشطوره خبر أول ومنهوكة خبر ثان ولكن حرف استتراك نحلت فعل وفاعل من نحل بمعنى رقيق ولبعده اللام للتعليل وهو متعلق بنحلت والفاء فى كأتى سببية والياء اسم كان والالف خبرها خلافاً لصاحب الشواهد حيث قال الكاف للتشبيه وان حرف توكيد والياء اسمها وألف خبرها وليس بممكن تحريكه كما سمع ليس وبممكن خبرها والباء زائدة والشاهد فى قوله ألف وليس الخ فانه دليل على ان الالف لا يمكن تحريكها الذى هو المدعى وقوله لكن نحلت الخ

لازمة كالفتى والعصا
تقول جاء الفتى ورأيت
الفتى ومررت بالفتى
فتكون الالف ساكنة
على كل حال وتقدر فيها
الحركات الثلاث لتعذر
تحركها ومن محاسن
بعض الفضلاء انه
كتب من مدينة قوص
الى الشيخ العلامة بهاء
الدين محمد بن النحاس
الحلبى رحمه الله يتشوق
اليه ويشكوله نحوله
فقال

سلم على المولى البهاء
وصف له
شوقى اليه وانى مملوكة
أبدا يحركنى اليه
تشوقى
جسمى به مشطوره
منهوكة
لكن نحلت لبعده
فكأتى
ألف وليس بممكن
تحريكه

وأما الذى تقدر فيه
الحركتان فنوعان
أحدهما ما تقدر فيه
الضمة والكسرة فقط
وتظهر فيه الفتحته وهو

بالقاضي بالسكون
ورأيت القاضي
بالتحريك وانما قدرت
الضمة والكسرة
للاستئصال وانما ظهرت
الفتحة للخفة قال الله
تعالى فليدع ناديه
أجيبوا داعي الله واني
خفت الموالي كلا اذا
بلغت التراقي والتراقي
جمع ترقة بفتح التاء
وهي العظم الذي بين
ثغرة النحر والعاتق
والنوع الثاني ما تقدر
فيه الضمة والفتحة
وهو الفعل المعتل
بالالف تقول هو يخشى
ولن يخشى فاذا جاء
الجزم ظهر بحذف
الآخر فقلت لم يخش
قال الله تعالى ولا تنس
نصيبتك من الدنيا
وأما الذي تقدر فيه حركة
واحدة فهو شيان
الفعل المعتل بالواو
كيدعوا والفعل المعتل
بالياء كيرمي فهذان
تقدر فيهما الضمة فقط
للاستئصال تقول هو
يدعوه ويرى فتكون
علامة رفعهما ضمة
مقدرة و يظهر فيهما
شيان أحدهما
النصب بالفتحة وذلك
لخفتها نحو لن يدعوا

استدراك على قوله أبدا يحركني لأنه يفيد انه متحرك دائما فاستدرك على ذلك وقال لكن طرأ على
نحول فصرت لا تحرك (قوله المنقوص) سمي منقوصا لنقص بعض الحركات فيه أولانه تحذف لانه
لاجل التنوين ويرد على الاول الفعل الذي آخره واو أو ياء فانه نقص بعض الحركات ويرد على الثاني نحو
فتي فانه حذف لانه للتنوين مع انه مقصور والجواب عنهما ان علته التسمية لا تقتضي التسمية (قوله
الاسم) خرج الفعل نحو يرى والمعرب خرج المبنى نحو الذي وقوله آخره ياء خرج المقصور وقوله لازمة
خرج به المثني والجمع في حالة الجر والنصب وخرج الاسماء الستة جرا وقوله لازمة لفظا أو تقديرا كقاضي
وماض وعاص وقوله لازمة يرده عليه المقرئ اسم فاعل يقرئ فان الضمة والكسرة يقدران فيه مع عدم
اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل الآن يقال ان هذا شاذ وفي بعض النسخ ياء ساكنة لاخراج
ياء الكسرى وقوله قبلها كسرة خرج ظي فانه في حكم الصحيح في ظهور الحركات ما لم يضاف نحو جوارى
(قوله كلقاضي والداعي) اشارة الى أنه لا فرق بين المنقلبة عن واو وهو الداعي أو متصلة **بـ** تنبيه
ليس عندنا اسم مرتجل معرب في آخره ولا لازمة قبلها ضمة نعم الاسماء الخمسة في حالة الرفع آخرها واو قبلها
ضمة لكن ليست بلازمة والفعل اذا سمي به كيدعوا يكون منقولا ويوجد لفظا أعجمي آخره واو قبلها ضمة
كسمند واسم لقرية بصنعاء اليمن (قوله للاستخفاف) أي خفة الفتحة فان قلت ما وجه خفة الفتحة
قلت لانها بعض الالف والالف أخف حروف اللين وبعض الاخف في غاية الخفة فان قيل لو كان كذلك
لبقيت الواو والياء في قال و باع قبل الفتحة لازمة فقلت الياء من جنسها أي الفتحة بخلاف فتحة
المنصوب اه فيثني على القطر (قوله واني خفت الموالي) أي الذين ينونني كبنى العم من ورائي أي بعد
موتى على الدين أن يضعوه كما شاهدته من بنى اسرائيل اه جلال (قوله فليدع) اللام للامر ويدع
مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله أجيبوا) فعل أمر مبني على حذف
النون والواو فاعل (قوله بلغت) أي الروح وقال الجلال النفس (قوله وهي العظم) وفي نسخة وهو العظم
بالتدكير مراعاة للخبر وهو الاحسن قال الجلال التراقي هي عظام الخلق وقوله كلاب معني الاوقوله من راق
من رقاها يرقيه ليشفي اذا علمت ما قاله الجلال من تفسير التراقي فقول شارحنا ما بين ثغرة النحر والعاتق
مراده به عظام الخلق وقوله والعاتق هو الكتف (قوله ولا تنس نصيبك من الدنيا) لانهية وتنس فعل
مضارع مجزوم بالانهاية وعلامة جزمه حذف الالف والخطاب لقارون (قوله نصيبك) أي القطن
والكفن وقال الجلال ولا تنس نصيبك من الدنيا أي تعمل فيها لا آخرة (قوله لنحجي) اللام للتعليل
ونحجي منصوب بان مضرة بعدها ونسبه فتحة ظاهرة وميتا صفة لبلدة وانما ذكره باعتبار المكان
قال الجلال ميتا بالتخفيف يستوي فيه المذكور والمؤنث ذكره باعتبار المكان (قوله ونسقيه) أي الماء
المتقدم في قوله وأزلنا من السماء ماء طهورا وقوله ونسقيه عطف على قوله لنحجي والمعطوف على المنصوب
منصوب وعلامة نصبه الفتحة والهاء مفعول (قوله أليس ذلك) الهمزة للاستفهام الانكارى وليس
فعل ماض ناقص وذلك اسمهاو بقادر خبرها والباء زائدة والشاهد في قوله على ان يحجي أي على احياء
الموتى (قوله أليس ذلك) أي الفعال لهذه الاشياء أعني أيحسب الانسان أن يترك سدى الخ والفعال
لهذه الاشياء هو الله وكانه قال أليس الله قادرا على أن يحجي الموتى قال **عليه السلام** بلى (قوله الثاني
الجزم بحذف الآخر) قال أبو حيان التحقيق ان هذه الاحرف حذف عند الجازم لا بالجازم لان الجازم
لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة فالقياس ان الجازم
حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لثلاثتحد صورة الرفع والجزم وحينئذ فالجزم مقدر وابن السراج

ولن يرى قال الله تعالى لن ندعو من دونه الها لن يؤتيمهم الله خير النحجي به بلدة ميتا ونسقيه
أليس ذلك بقادر على أن يحجي الموتى لن نغني عنهم أموالهم الثاني الجزم بحذف الآخر نحو لم يدع ولم يرم قال الله تعالى

يرى ان لا تقدير للضمة في حالة الرفع لان اعراب الافعال فرع فاذا اتقى لفظا فلا يقدر فاذا دخل الجازم لم يجد حركة يحدفها فيحدف الآخر اذا علمت ذلك فالمصنف لفق كلامه من القولين في حالة الرفع مشى على غير قول ابن السراج وفي الجزم مشى على قول ابن السراج اه من النكت (قوله ولا تقف) لانهية أى لا تتبع وما مفعول به في محل نصب وليس فعل ماض ناقص ولك متعلق بمحدوف خبرها وعلم اسمها (قوله ولا تمش في الارض مرحا) أى ذامرح بالكبر والخيلاء اه جلالين

﴿ باب * البناء ضد الاعراب ﴾

البناء في اللغة وضع شئ على شئ على وجه يراد به الثبوت والى وادى وهو اصطلاحا ما قاله المصنف (قوله ضد الاعراب) تعبيره بالضد أولى من تعبيره في القطر بالخلاف حيث قال ومبني وهو بخلافه لان الضدين لا يجتمعان كالقيام والعود والخلافان قد يجتمعان كالعود والضحك وآخر باب البناء عن باب الاعراب لان الاعراب أصل في الاسماء والبناء فرع فيها ولان الاعراب أشرف من البناء ﴿واعلم﴾ أن الاصل في البناء السكون فاذا جاء شئ من الاسماء مبني على السكون فيسئل عنه لم يبن واذا جاء شئ من الافعال والحروف مبني على السكون فلا يسئل عنه واذا جاء شئ من الاسماء مبني على حركة يسئل عنه لم يبن ولم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا واذا جاء شئ من الافعال والحروف مبني على حركة يقال لم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا كما يأتي (قوله ضد الاعراب) أشعر كلامه أن الاعراب والبناء صفتان وجوديتان لان الضدين أمران وجوديان بينهما غاية الخلاف وأشعر كلامه بالواسطة لان الضدين قد يرتفعان فاذا ارتفعتا بنت الواسطة والصحيح لا واسطة بين المعرب والمبني وهذا لا ينافي ان حركة الاتباع وحركة التخلص من سكونين والحكاية ليست حركة بناء ولا اعراب لكن لا يخرج المحتوى على ذلك عن المبني والمعرب والجواب أن ذلك مقيد بالضدين غير الشبيهين بالنقيضين أما الشبيهان بهما فلا يرتفعان والاعراب والبناء ضدان شبيهان بالنقيضين من جهة ان البناء داخل في مفهومه النفي وهو قولهم لغير عامل (قوله المضارع المتصل الخ) وقيل ان المضارع المتصل بنون الاناث معرب باعراب مقدر منع من ظهوره السكون العارض لاجل شبه المضارع بالماضي نص عليه الاشموني (قوله بنون الاناث) أى النون الموضوعه للاناث وان استعملت في الذكور كقوله * ويرجعن من دارين بجر الحقايب * وقوله بنون الاناث سواء كانت ضميرا أو حرفا كقوله * ويعصرن السليط أفار به * ويقمن النسوة ونحو ذلك فالنون حرف لاسناده للظاهر (قوله الماضي المتصل الخ) الحاصل ان الماضي مبني اتفاقا ولا يسئل عنه لانه جاء على الاصل واختلف فيما بيني عليه فقيل يبني على الضم ان اتصلت به واو الجماعة كضربوا وعلى السكون ان اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت وما عدا ذلك يبني على الفتح فقيل يبني على الفتح في سائر الاحوال لكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للناسبة كضربوا وهذا هو الراجح ومن المبني على الفتح الظاهر ضرب باعلى ان فتحة الباء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني على فتح مقدر ثم يسئل لم حرك ولم كانت الحركة كذا فيقال حرك لانه لما أشبه الاسم والمضارع في وقوعه صفة وصله وخبر او حالا كالاسم والمضارع ففرب منهما فبني على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من السكون وكانت الحركة فتحة لحقتها ونقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقلان اه مداني المؤلف مشى على غير الراجح (قوله متحرك) صفة لضمير لا لرفع وخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد فبني على الفتح وقد ذكر المصنف محترز متحرك ورفع وانما سكن آخره عند الضمير المذكور لثلاثي الى في نحو ضربت وجل عليه نحو استخرجت طرد الباب أربع متحركات فيما هو كالكمة الواحدة لان ضمير الفاعل كجزء الفعل والتوالي المذكور غير جائز لثقل الكمة الواحدة بذلك

ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد في الارض ولا تمش في الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أى ذامرح وقرى مرحا بكسر الراء ثم قلت ﴿ باب * البناء ضد الاعراب ﴾ (والمبني اما أن يطرد فيه السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتر بصن أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر

(قوله نحو اضرب) من كل فعل أمر صحيح الآخر لم يتصل به ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المؤنثة
 المخاطبة ولم تبشره نون التوكيد (قوله واغز) ما لم يتصل به نون النسوة ولم تبشره نون التوكيد
 (قوله والبناء لزوم الخ) ليس مناسبا لما ذكره في تفسير الاعراب من أنه أثر ظاهر الخ وإنما يناسب
 تفسيره بتغيير أو آخر الكلام كالإيخني والمناسب لما ذكره في الاعراب من أنه لفظي أن يقول في البناء نحو
 ما في التسهيل من أنه ما جىء به لالبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية
 ولا نقلا ولا تباعا ولا تخلصا من سكونين وهو معنى قول شيخ الاسلام في شرحه فهو لزوم الخ لا يناسب
 ما قدمه من أن الاعراب لفظي وإنما يناسب القول بأن الاعراب معنوي فليناسب لما قدمه ما قاله كثير من
 أن البناء لفظي وجرى عليه ابن مالك وعرفه بانه ما جىء به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس
 حكاية ولا نقلا ولا تباعا ولا تخلصا من سكونين فيجوز في الاعراب والبناء على نسق واحد اه المقصود
 منه وقوله من شبه الاعراب من لبيان الجنس أتى به ليدفع الإبهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون الباء
 وفتحها لغتان فالعنى من شبه أى من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم أو فتح أو كسر وفي آخر
 الكلمة لافي أولها ولا في حشوها وقوله وليس أى ما جىء به لالبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
 وان شئت قلت قوله وليس أى ذلك الشبه وقوله حكاية نحو من زيد وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون
 حركة اعراب أى في حال الرفع فقط كما في شرح الازهرية بقولها انباع كقراءة زيد بن علي وغيره الحمد لله
 بكسر الدال وقراءة الحسن لللائكة اسجدوا بضم التاء قال الدماميني ثم الذي يظهر أن اتباع الشيء للشيء
 هو الاتيان به تبعاله ومناسبه له وحينئذ فتارة يكون الاتباع لحركة الحروف وتارة لذات الحرف كقولهم
 في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء كذا وجهه النحاة ثم كسرة الاتباع اما لكسرة متأخرة
 نحو الحمد لله كما سبق وهي لغة تميم وقرأ بها الحسن وزيد بن علي وقرئ بالعكس وهي لغة بعض قبس وقرأ
 بها ابراهيم بن عيلة ويزيد المسكي أو متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما لياء متأخرة كما في غلامى
 وعسيت بكسر السين أولياء متقدمة نحو في أم الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين وهي لغة قرين
 وهذيل وهو وزن ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عصير فانها
 لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع لياء قولهم لتسلم لياء غير محرر بدليل السلامة في حيض وإنما يدخل
 في كلام المصنف اتباع الآخر لما بعده لان كلامه في الحركات المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه في آخر باب
 الضمير من شرح الخلاصة على ان الكسرة في غلامى اتباع للياء كما ذكرنا وقوله أو تخلصا من سكونين نحو
 من يشأ الله يضلله لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين فان قلت الجمهور يقولون كسرة
 الميم في نحو غلامى لمناسبة الياء فظاهرها أنها ليست حركة اتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم قلت اذا فرس
 الاتباع بما ذكرنا كان كلامه شاملا لحركة المضاف الى ياء المتكلم وليس نص ينافي تفسير الاتباع بما تقدم
 وقد علمت ان ابنه نص على أنها حركة اتباع وقوله أو نقلا كقراءة ورش لم تعلم ان الله ينقض التعريف
 بما كان للوقف أو للتخفيف أو للادغام أو للمناسبة ولذا زاده بعضهم عليه مثال الوقف جازي يد بالسكون
 ومثال التخفيف ضربت فان سكون الباء للتخفيف ومثال المناسبة ضربوا ومثال الادغام ضرب بكر فلا
 شئ من ذلك باعراب ولا بناء على الخلاف في ضربوا وضربت فان قلت قد ذكر العلماء أن من أسباب
 البناء على حركة خوف التقاء الساكنين وهو صريح في ان حركة البناء قد تكون للتخلص قلت لا منافاة
 لان جعل حركة التخلص ليست بناء فيما اذا كان الساكنان من كلمتين وما قاله العلماء فيما اذا كان
 الساكنان من كلمة كأمين وحيث قاله بعض شراح الازهرية (قوله لزوم آخر الكلمة حالة واحدة) أى
 لغير عامل ولا اعتلال فخرج التمييز والحال لان لزومه حالة واحدة لعامل وخرج الاسم المقصور والمعتل

نحو اضرب واضربا
 واضربوا واضربى
 واغز واخش وارم)
 وأقول قد مضى ان
 الاعراب أثر ظاهر أو
 مقدر يجعله العامل
 في آخر الكلمة وذكرت
 هنا ان البناء ضد
 الاعراب فكانت قلت
 ليس البناء أثر يجعله
 العامل في آخر الكلمة
 وذلك كالكسر في
 هؤلاء فان العامل لم
 يجعلها بدليل وجودها
 مع جميع العوامل والبناء
 لزوم آخر الكلمة حالة
 واحدة لفظا

تقسيمها غريبا لم أسبق
اليه وذلك اتى جعلت
المبنى على تسعة أقسام
الاول المبني على السكون
وقدمته لانه الاصل
والثاني المبني على
السكون أو نائبه
المذكور في الباب
السابق وثبت به لانه
شبيه بالسكون في الخفة
والثالث المبني على
الفتح وقدمته على
المبنى على الكسرة لانه
أخف والزابع المبني
على الفتح أو نائبه
المذكور في الباب
السابق والخامس المبني
على الكسرة وقدمته
على المبني على الضم
لانه أخف منه والسادس
المبنى على الكسر أو
نائبه المذكور في الباب
السابق السابع المبني
على الضم الثامن المبني
على الضم أو نائبه التاسع
ما ليس له قاعدة مستقرة
بل منه ما يبنى على
السكون وما يبنى على
الفتح وما يبنى على
الكسر وما يبنى على
الضم وسائر حها مفصلة
ان شاء الله تعالى شرحا
يزيل عنها خفاءها
الباب الاول لزوم البناء

فان لزوم حالة واحدة للاعتلال وقولنا لزوم آخر الكلمة تغير عامل صادق بان لا يتغير أصلا أو يتغير لا بسبب
عامل نحو حيث فان آخرها وان تغير لكن لا بعامل على ان لك ان تمنع تغير آخر حيث لان الفتح والضم
لغاتو بالنظر لكل لغة فهو ملازم لحالة واحدة ومازاده بعض بقوله ولا اعتلال لاحاجة له لان المقصور
والمعتل متغير بسبب العامل تقديرا وان لم يتغير لفظا اه من شرح الازهرية للحلبي (قوله أو تقديرا)
أراد به نحو سيبويه من الاعلام المبنية اذا كانت مندادة فان ضمة البناء وهي حركة بناء مقدره ومنه أيضا
نحو اضرب القوم بكسر الباء لاتقاء الساكنين ومنه نحو ياموسى فان ضمة البناء فيه مقدره (قوله)
كلزوم هؤلاء للكسرة) اى في الاحوال الثلاث بدون تنوين في الاشهر فلا يبنى في انه قد جاء الضم وجاء
التنوين مع الكسرة قاله الطبراني (قوله وقسمته) اى في المتن لان المتن سابق على الشرح فلذا عبر
بالفعل الماضى في قسمته ولم يقل أقسمه (قوله لم أسبق اليه) اى الى جمعه على هذه الكيفية والا
ففرادته مذكورة في كلامهم لكن لا على هذا الترتيب والجمع المذكورين (قوله وقدمته لانه
الاصل) لان السكون خفيف والمبنى ثقيل كالحركة فانها ثقيلة فلوحرك المبني اجتمع ثقيلان ووجه ثقل
المبنى أنه لازم لحالة واحدة وهذا شأن الثقل بخلاف ما يلازم حالة واحدة وقيل لان المبني ادى معنيين معنى
للاسم ومعنى للحرف كمتى فانها أدت معنى الحرف وهو الاستفهام ومعنى الاسم وهو الظرفية وهذه العلة
انما تأتي في الاسماء قرره شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله أو نائبه) من حذف الحروف (قوله)
المذكور في الباب السابق) اى باب الاعراب وهو صفة للنائب اى المذكور بمائله لاشخصه لان المذكور
في الباب السابق نائب في الاعراب وهذا نائب في البناء وقال الفيثى المذكور نعت للسكون أو نائبه وأفرد
لان العطف بأو وكذا يقال فيما يأتى (قوله وثبت به) اى بهذا القسم اعنى السكون أو نائبه وقوله لانه
شبيه بالسكون اى ان هذا القسم المركب من السكون أو نائبه شبيه بالسكون فقط وفي الحقيقة الشبيه
بالسكون هو النائب فقط حينئذ فقوله لانه اى القسم الثانى باعتبار بعضه وهو النائب فقط تأمل (قوله)
المذكور في الباب الخ) صفة للسكون أو نائبه وأفرد لان العطف بأو (قوله في الباب السابق) اى باب
الاعراب وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه أخف) قال بعض انما كان الفتح أخف لانه يحصل بمجرد فتح
الفم بخلاف الضم فيحصل بضم الشفتين وبخلاف الجر فيحصل بانجرار الشفتين وقيل لان الفتح بعض
للالق التي هي أخف من الواو والياء بخلاف الضم فانه بعض الواو والكسرة فانه بعض الياء تأمل (قوله)
والرابع المبني على الفتح أو نائبه) من حركة أو حرف وكذا يقال في نائب الكسر ونائب الضم (قوله)
والرابع المبني على الفتح أو نائبه) قدمه على الخامس لان القسم الرابع باعتبار النائب شبيه بالفتح الذى هو
القسم الثالث فقد حذف الشارح من هذا قوله وجعلته رابعا لانه شبيه بالفتح لدلالة ما سبق عليه وكذا
يقال في السادس (قوله والخامس المبني على الكسرة وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه) لان
الضم يحصل باعمال العضلتين الواصلتين الى طرف الشفة والكسر يكفي فيه عمل ضعيف لهذه العضلة
وهي بضم العين وسكون الضادكل لجة مجتمعة متكثرة في عصبه وقيل كل لجة غليظة كالجمحة الساق وقيل
كل لجة اشتملت على عصبه اه شنوائى على الازهرية (قوله والسادس المبني على الكسر أو نائبه)
هذا القسم لا يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية اللهم الا أن يمثل له باسم لا اذا كان جمع مؤنث
سالما وبنى على الفتح فانه في هذه الحالة يقال انه مبنى على الفتح النائب عن الكسرة لان الكسرة اصل
في جمع المؤنث السالم تأمل (قوله وهو نوعان) اى ملازم البناء على السكون نوعان اى دونو عين فلا يلزم
الاخبار بالمتنى عن الضمير المفرد (قوله أحدهما المضارع المتصل الخ) قدمه على الماضى اعتناء بشأن

خلوهما من الناصب والحازم ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنياعلى السكون وهذا ان الفعلان خبريان لفظا طليان معنى ومثلهما
يرجك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار بانهما جديران بان يتلقيا بالمسارعة فكأنهن امتثلنه فهما مخبر
عنهما بوجوبين الثاني الماضي (٩٨) المتصل بضمير رفع متحرك نحو وضرت وضرت وضرت بضرت بزيادة

المضارع للخلاف في اعرابه عند اتصاله بالنون كما تقدم بخلاف الماضي فاتفق على بنائه فاصنعه المصنف
نظير قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها اودين (قوله خلوهما من ناصب الخ) علة لقوله في موضع رفع
(قوله لما اتصلا بنون النسوة بنياعلى السكون) اي رجوعا للاصل من بناء الفعل لقوات شبهه بالاسم
المقتضى للاعراب باتصاله بالنون التي لاتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل في البناء وحلله على
الماضي المتصل بها اه شيخ الاسلام (قوله خبريان لفظا) أي في اللفظ او من جهة اللفظ (قوله
وفائدة العدول الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان المراد الطلب فافائدة العدول (قوله عن
صيغة الامر) أي لير بصن و يرضعن وقوله والاشعار عطف على التاء كيد وهو بيان للتاء كيد فهو في
قوة العلة له والتوكيد التقوي في الطلب (قوله بان يتلقيا بالمسارعة) اي زيادة تلقى (قوله فكأنهن)
أي النسوة الشامل للطلقات والودات وكذا يقال في قوله امتثلنه أي النسوة امتثلن الامر بالفعل الشامل
لتر بص والارضاع وبه اندفع ما يقال المناسب امتثلنهما أي الامر بالتر بص والامر بالارضاع (قوله
فكأنهن امتثلنه) انما قال فكأنهن لانهما كانا معدومين أي لان التر بص والارضاع كانا معدومين
شرعا لانه لاحكم قبل الشرع وقوله امتثلنه اي الامر الذي هو مدلول يتر بصن و يرضعن لان يتر بصن
و يرضعن خبر معناه الانشاء وقوله فهما اي التر بص والارضاع وقوله مخبر أي محكي وقوله موجودين اي
حال كونهما موجودين في الخارج قبل الاخبار عنهما فان الخبر ما تحقق مدلوله في الخارج بدون وجعل
اللفظ حكاية عنه فهما كانا موجودين في الخارج حسا معدومين شرعا (قوله موجودين) أي فكأن
مدلولهما تحقق وبرز في الخارج وعلى هذا فالامر المستفاد من قوله يتر بصن و يرضعن أبلغ من الامر
المأخوذ من صريح صيغة لير بصن و يرضعن (قوله الثاني الماضي الخ) انما بنى على السكون لانه
الاصل ولاستقلال توالي أربع متحركات فيها هو الكلمة الواحدة (قوله نحو وضرت الخ) أي بثلاثة
أمثلة لمضموم التاء ولفتحها وملكسورها وفيه اشارة الى أن قول المتن كضرت بثلاث التاء (قوله
وضرت بزيادة) انما صرح بالفعل في هذا دون ما قبله لثلاثيته من نافي ضرت بنا مفعول مع انها
اذا كانت مفعولا كان ضربا مبنياعلى الفتح الذي هو الاصل في الماضي (قوله وأعني بذلك الخ)
انما قال ذلك لان ناصير مبني على السكون فليس ضمير رفع متحركا وحاصل الجواب انه يلاحظ النون
منه دون الضمير بتمامه (قوله واحترزت بتقييد الضمير الخ) كما احترزت بالضمير عن الاسم الظاهر
كما قدمنا (قوله الاصل فيه) اي في الماضي لاني المبني لان الاصل في المبني السكون وانما كان الاصل
في الماضي البناء على الفتح لان الماضي لما شابه الاسم في وقوعه صلة وصفة وخبر او حالا ناسب أن يبنى
على حركة وكانت فتحة للخفة كما قدمناه (قوله بل يبقى آخر الفعل مفتوحا) اي فتحة مناسبة (قوله وأما نحو
اشتر وا الخ) جواب عما يقال ان اشتر وا ودعوا قد فتح ما قبل الواو فيهما فلا يصح قوله و يضم ما قبل الواو
وجوابه انه مضموم بحسب الاصل والواو في اشتر و افاعل فصح ضمها وان دفع ما يقال ان الضم على الواو ثقيل
(قوله هنالك ثورا) أي دعوا في ذلك المكان ثورا اي هلاك اي يسمنون الهلاك فينادونه فيقولون
يا ثوراه تعال فهذا حينك (قوله ثم تحركت الخ) وان شئت قلت استنقلت الضمة على الياء والواو خذفت
الضمة فالتقى سا كنان خذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (قوله لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه) هذا

والاصل فيه ضرب
بالفتح فانصل الفعل
بالضمير المرفوع
المتحرك وهو التاء في
المثل الثلاثة الاول لانها
فاعل ونافي المثال الرابع
ومما متحركا وأعني
بذلك ان التاء متحركة
والحرف المتصل بالفعل
من نا وهو النون
متحرك فلذا بنيت
الامثلة على السكون
واحترزت بتقييد
الضمير بالرفع من ضمير
ال نصب فانه يتصل
بالفعل ولا يغيره عن
بنائه على الفتح الذي
هو الاصل فيه نحو
ضرت بك زيد وضرت بنا
زيدو بتقييده بالمتحرك
من الضمير المرفوع
الساكن نحو وضرت بنا
وضرت بوا فانه لا يقتضى
سكون الفعل أيضا بل
يبقى آخر الفعل فيه قبل
الالف مفتوحا و يضم
ما قبل الواو كما مثلنا واما
نحو اشتر وا الضلالة
بالهذى ونحو دعوا
هنالك ثورا فالاصل
اشترى و اياء مضمومة
قبل الضمير الساكن

ودعوا و اباوين أولهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين لا
ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين ومعنى دعوا هنالك ثورا قالوا يا ثوراه أي ياهلاكاه الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائب
وهو نوع واحد وهو فعل الامر وذلك لانه يبنى على ما يجزم به مضارعه

فيبنى على السكون في نحو اضرب وعلى حذف النون في نحو اضربوا اضربوا اضربى وعلى حذف حرف العلة في نحو اغزوا خش وارم ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل فقوله قولنا قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة خفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقولا على اذها من قوله تعالى اذها الى فرعون انه طغى وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون وله جار ومجرور متعلق بقولا وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ ومثله وقل لعبادى يقولوا التي هي أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولينا صفته أى قولنا متلظفا فيه ولا تغلظا عليه والقول

لايشمل أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون ومضارع ليس مجزوما بالسكون بل مبنى عليه ولا يشمل الامر المؤنث بالنون فانه مبنى على الفتح ومضارع ليس مجزوما بالفتح فكان الاولى أن يقول مبنى على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم اه من شراح الازهرية (قوله فيبنى على السكون في نحو اضرب) من كل فعل صحيح الآخر لم يباشره نون التوكيد ولألف اثنين ولا و اوجع ولا ياء المؤنثة المخاطبة ولانون النسوة فان المضارع يجزم بالسكون فيبنى الامر عليه ومثل ذلك ما اذا اتصل به نون النسوة فانه يبنى على السكون وان لم يجزم مضارعه به (قوله وعلى حذف النون في نحو اضرب بالح) من كل فعل اتصل به ألف اثنين أو اوجع أو ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف النون فيبنى الامر عليه سواء كان صحيح الآخر كما مثل أو معتله نحو اغزوا واغزوا واغزى فلوا كد ما اتصل بالواو والياء بالنون الثقيلة صحيحا أو معتلا فكذلك يبنى على حذف النون وحذفت منه الواو والياء لالتقاء الساكنين نحو قولن وقولن بضم اللام وكسرهما واغزن واغزن وحكم ما اتصل به ألف الاثنين عدم حذف الالف خوف الالتباس (قوله وعلى حذف حرف العلة) بان كان معتلا ولم تتصل به نون النسوة ولانون التوكيد ولا و اوجع ولا ألف اثنين ولا ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف حرف العلة فكذا الامر يبنى عليه أما ما اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو اخشين واغزون وارمين أو نون التوكيد بنى على الفتح نحو اخشين واغزون وارمين وأما اذا اتصل به ألف اثنين أو اوجع أو ياء مخاطبة فيبنى على حذف النون كما قدمنا في شرح قوله وعلى حذف النون حيث قلنا سواء كان صحيحا أو معتلا تأمل ﴿فائدة﴾ من المبنى على حذف حرف العلة الشئ أى صنه وذي يدا أى ادفع ديتيه وإ زيدا بمعنى عده بالخير وقد تنقل حركة الهمزة الى ما قبلها فيقال قل اذا أمرت انسانا بقوله هذه الصيغة أعنى الهمزة فيجوز نقل حركة الهمزة الى اللام ثم حذف الهمزة فيكون الباقي من فعل الامر حركة وفي قل الغز بعضهم بقوله

حاجيتكم نحائنا المصريه * أولى الذكوالعلم والفهميه

ما كملت أربع نحويه * جعن في حرفين للاحجيه

وفي حركة اللام العز بعضهم بقوله

في أى قول يانحة المسله * حركة قامت مقام الجمله

(قوله العلة) هي في الاصل المرض الذي يثبت تارة يزول أخرى فنسبت هذه الحروف للعلة لانها تثبت تارة تزول أخرى (قوله اقراء النحو) أى ندر يس النحو وتعليمه في بلدنا هذه أى مصر (قوله فأنكر) عطف على سمع (قوله فأنكر ذلك) أى بناء قولنا على حذف النون (قوله وهذا أمر الخ) أى بناء قولنا على حذف النون أمر مشهور صحته قال الفيشى ان كان هذا المنكر ممن يقول باعراب الامر فأنكاره صحيح وحينئذ فقولا مجزوم بلام الامر المحذوفة وعلامة جزمه حذف النون وان كان المنكر ممن يقول ببناء الامر فلا صحة لانكاره (قوله هذه اللام) أى الواقعة بعد القول لان مدخول اللام هو المبلغ أى الذى يبلغه المتكلم الكلام (قوله ومثله) أى فى كون اللام للتبليغ (قوله مفعول مطلق) أى مبين للنوع باعتبار صفته وهى لينا (قوله وقد جاء مفسرا فى قوله الخ) فانه دعوة فى صورة عرض ومشورة فى صورة حذر لثلاثه الجمافة على أن يسطو عليك كما واحتراماله لماله من حق التريية عليك وقيل كنياه وكان له ثلاث كنى أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرقوقيل عدها شبا بالايهرم بعده وملكا لايزول الا بالموت اه يضاوى تقول العرب هل لك فى كذا وهل لك الى كذا فى حذفون المبتدأ الذى يتعلق به الجار أى هل لك رغبة فى كذا وهل لك حاجة الى كذا (قوله وهو سبعة) جعل الشارح المركب من الاعداد والظروف والاحوال ثلاثة أنواع وجعل المبهم نوعين فهذه خمسة وجعل الماضى والمضارع نوعين

اللين قد جاء مفسرا فى قوله تعالى فقل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتحشى ثم قلت (أو الفتح وهو سبعة

فهذه سبعة وأسقط الشارح المركب من الاعلام وقد ذكره المتن فتكون الانواع ثمانية ولعل المتن لاحظ ان المبهم بنوعيه قسم واحد فتكون سبعة بذلك الاعتبار ونسخة شيخ الاسلام وهو خمسة فجعل المركب من الاعداد والاحوال والظروف والاعلام نوعا واحدا (قوله الماضي المجرد) أى من ضمير الرفع المتحرك ومن نون النسوة سواء كان فيه ألف الاثنين أم لا وبنى على حركة لشبهه بالاسم في وقوعه صفة وصله الى آخر ما تقدم وكانت فتحة للخفة كما تقدم (قوله وضربا) قيل الفتحة للبناء وقيل للناسبة وضربوا قيل الضمة للناسبة وقيل للبناء (قوله باشرته الخ) الحاصل ان التفصيل بين المباشرة وغيرها هو المنصور والمشهور وذهب الاخفش الى البناء مطلقا باشرته أم لا لكن ان باشرت بنى على الفتح وان لم تباشر بنى على حذف النون وذهبت طائفة الى الاعراب مطلقا باشرته أم لا فاعراب ليسجن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قررته شيخنا الدردير على الاشموني (قوله باشرته) أى لفظا وتقديرا وقوله نون التوكيد من اضافة الدال للدلول أى النون الدالة على التوكيد أى التقوية (قوله ليسجنن وليكونا) الاولى ثقيلة والثانية خفيفة (قوله بخلاف الخ) محتمز المباشرة (قوله لتباون الخ) قال شيخ الاسلام فهو معرب للفصل بينه وبين النون بالواو لفظا لانها واو الجمع لالام الفعل اذ أصله لتباون حذف نون الرفع لتوالي الامثال وقلت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الثانية للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يضم لو نطق به انتهى فان قلت الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفا قلت ذلك في تحريك الواو الاصلى وهنا عارض وقوله وقلت الواو الخ وان شئت قلت استقلت الضمة على الواو حذفت فالتقى ساكنان حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم ضمت الواو الثانية وسيأتى الكلام على تصرف لتسمعون ويقاس عليه يصدنك * واعلم ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل مرة والمشددة بمنزلة اعادة مرتين قال الخليل وليست الخفيفة مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين (قوله وماركب) أى تركيب مزج وانما يقيد بذلك لان المركب متى أطلق انصرف للمركب المزجي (قوله نحو أحد عشر) وبنى الاول لاحتياجه للثاني فاشبه الحرف في الافتقار وبنى الثاني لتضمنه للحرف العاطف وكانت حركة ليعلم ان لها أصلا في الاعراب وكانت فتحة للخفة لثقله بالتركيب وكذا يقال في المركب من الاحوال والظروف والاعلام اهـ دلجوني تقلا عن الرضى واعترض بان الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار للجملية للمفرد وحرر وقال الفيثى على القطر بنى الجزء الاول لمنزلة صدر الاسم وقيل لوقوع العجز منها موقع تاء التأنيث وكأن البناء يطلقونه على ما يقع في غير الآخر والافصدر الاسم وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء حتى يكون المنزل منزلتهما كذلك انتهى وأما اثنا عشر واثنا عشرة فلا يبنى الاول لوقوع الثاني موقع النون وما قبل النون محل اعراب وبنى الثاني لتضمنه معنى الحرف (قوله وماركب من الاعداد) قدم الاعداد على الظروف والاحوال لاطراد الحكم فيها على هذا الوجه فجاءت على الاصل وهو البناء في هذا الباب والظروف لا يطردها فيها ذلك وما جاء على الاصل مقدم على غيره وأخر الاعلام لان الغالب فيها اعرابها اعراب ما لا ينصرف فجاءت على خلاف الاصل في هذا الباب (قوله وماركب من الاعداد) المراد انه بعد التركيب من باب الاعداد وكذا قبله وقوله والظروف أى ماركب حال كونه بعد التركيب معدودا من الظروف وأجزاؤه أيضا ظروف وقوله والاحوال أى أنه بعد التركيب حال وأما أجزاءه فكل واحد منها على حدته ليس حالا فان قوله بيت بيت أصلهما بيتا لبيت وليس كل جزء حالا بل بيتا الاول حال وليت صفة له وقوله والاعلام أى بعد التركيب عامسا (قوله أى ملاصقا) بيان للمعنى وللحال (قوله ونحو بعلبك) أى من كل علم مركب تركيبا مزجيا وليس محتوما

الماضى المجرد كضرب
وضربك وضربا
والمضارع الذى باشرته
نون التوكيد نحو
ليسجنن وليكونا
بخلاف نحو لتباون
ولا يصدنك وماركب
من الاعداد
والظروف والاحوال
والاعلام نحو أحد
عشر ونحو هو يأتينا
صباح مساء وبعض
القوم يسقط بين بين
ونحو هو جارى بيت
بيت أى ملاصقا ونحو
بعلبك

في لغته والزمن المبهم المضاف للجملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا * على حين يستصين كل حليم
 وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم * وعلى حين التواصل غير داني * والمبهم المضاف لمبنى نحو ومن خرى
 يومئذ ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم انه لحق مثل ما أنكم تقطقون ويجوز اعرابه) وأقول الباب الثالث من المبنيات ما لزمت البناء على
 الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضي المجرد ما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج
 وضربوا ضربك وضربوه وأما نحو رمى وعفا فأصله رمى وعفو فلما تحركت الياء (١٠١) والواو وانفتح ما قبلها قبلنا

ألفين فسكون آخرهما
 عارض والفتحة مقدره
 في الالف ولهذا اذا قدر
 سكون الآخر رجعت
 الياء والواو فقل رميت
 وعفوت كما سيأتي
 النوع الثاني المضارع
 الذي باشرته نون
 التوكيد كقوله تعالى
 كلا لينبذن في الحطمة
 واحترزت باشرط
 المباشرة عن نحو قوله
 تعالى لتبلون في
 أموالكم وأنفسكم
 ولتسمعن فان الفعل
 في ذلك معرب وان
 أكد بالنون لانه قد
 فصل بينها بالواو التي
 هي ضمير الفاعل وهي
 ملفوظ بها في قوله تعالى
 لتبلون ومقدره في قوله
 تعالى ولتسمعن اذا الاصل
 لتسمعون كحذف
 نون الرفع استنقلا
 لاجتماع الامثال فالتقى
 ساكنان الواو والنون
 المدغمة كحذف الواو
 لالتقاء الساكنين

بويه سواء كان آخر الجزء الاول منه ياء أم لا ولا يحتاج الى تقييد آخر الجزء الاول منه بغير الياء الساكنة
 لان المراد البناء على الفتح لفظا أو تقديرا لانه حصل له بالتركيب مزيد الثقل (قوله في لغية) من ثلاث
 لغات ثانياً وهي الفصحى اعرابه اعراب ما لا ينصرف كما يأتي في بابها ثالثها اضافة صدره الى عجزه فان كان
 آخر الاول ياء ساكنة كعمدى كرب فهو في تلك اللغة باق على سكونه وتظهر الفتحة عليه وهذه اللغات
 الثلاث في غير المحتوم بويه وان كان الثاني كعمد يه بني على الكسر على أفصح اللغتين وسيأتي في كلامه
 والثانية منها اعرابه اعراب ما لا ينصرف في المحتوم بويه لغتان فقط بخلاف المحتوم بغير بويه (قوله
 والزمن المبهم) المراد أنه اذا بنى لا يبنى الاعلى الفتح (قوله ويجوز اعرابه) يشير الى ان الارجح البناء
 لتقدمه على الاعراب (قوله ما لزمت البناء على الفتح) أي في الجملة فلا يبنى في ماضي من ان بعض الأنواع
 يجوز فيه الاعراب (قوله المجرد ما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك) هذا يصدق بما اذا
 اتصل به ضمير رفع ساكن كضربوا فيكون مبني على فتح مقدر وهو الصحيح وقيل مبني على الضم
 (قوله ولهذا) أي ولاجل ان الفتحة تقدر في الالف (قوله اذا قدر سكون الآخر) أي فرض سكون
 الآخر بالفعل أي اذا حصل سكون الآخر بالفعل ولو قال اذا سكن الآخر كان أولى لانه يفيد ان هذا أمر
 فرضي لا وقوعي وليس كذلك (قوله وأما نحو رمى وعفا الخ) جواب عما يقال انه وجد المجرد ما تقدم
 غير مبني على الفتح نحو رمى وعفا (قوله كلا لينبذن) كالأردع له عن حسابانه لينبذن ليطرحن في الحطمة
 أي النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يطرح فيها انتهى بوضوح (قوله التي هي ضمير الفاعل) فيه تغليب
 الفاعل على نائبه فان الواو في لتبلون أي تحتبرون نائب فاعل هذا رأى المصنف وأما على رأى الزمخشري
 الذي يسمي نائب الفاعل فاعلا فلا تغليب (قوله ومقدره في قوله تعالى ولتسمعن) وكذا في قوله ولا يصدنك
 فان أصله يصدونك وحذف النون للجازم وهو لائم حذف الواو لالتقاء الساكنين لاعتلاها ووجود
 دليل يدل عليها وانما لم يبق الفعل مع النون غير المباشرة لانتفاء تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها
 كشيء واحد على أن جماعته بنوه ولم يفصلوا لانه اتصل به ما لا يتصل بالفاعل وقولنا لانهم لا يركبون الخ
 لا يرد عليه لارجل ظريف فان الصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله استنقلا لامثال) أي الزوائد
 فلا يردت الى الامثال في قولنا النساء جنن لاصالة اثنين (قوله المزج) هو لغة الخلط يقال مزج بمهمله
 ومنه قوله تعالى فهم في أمر مزج أي مختلط (قوله بيناء الحزأين على الفتح) لكن الفتح مقدر في احدي
 ويرد عليه ثمانى عشر باسكان الياء تخفيفا أو بحذفها مع كسر النون الآن يقال نظر للاصل انتهى
 شوبرى (قوله وانثنى عشرة) الحاصل أن عشرة للمؤنث بسكون الشين وعن تميم كسرها وفي لغة قليلة
 فتحها كما قاله ابن غازى على الالفية (قوله ماركب تركيب مزج من الظروف) هذا وما قبله ماركب مزج
 خلافا لمن قال الاول ماركب عدد وهذا تركيب مزج (قوله يأتينا صباح مساء) بفتح صباح ومساء بدون

النوع الثالث ماركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءني أحد
 عشر ورأيت احد عشر ومررت بأحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول في الباقي الاثنى عشر واثنتى عشرة فان الجزء
 الاول منهما معرب اعراب المثني بالالف فعاو بالياء جرا ونصبا النوع الرابع ماركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية
 مثال ماركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا ومساء أي كل صباح ومساء كحذف العاطف وركب
 الظرفان قصدا للتخفيف

تنوين قال ابن عقيل في شرح التسهيل ولا يقال على هذا وقت وقت ونهار ليل وعام عام الا ان سمع والمسموع في المكان بين بين ولا يقال خلف خلف ولا امام امام (قوله تركيب خمسة عشر) مفعول ركب (قوله في كل صباح) أتى بفي لانه ظرف وهو على معنى في قال الفيثي أتى بكل نظرا للعرف والعادة لان عادة العرب وعرفهم انهم لا يقولون ذلك الا لمن يأتيهم في كل صباح ومساء (قوله ومن لا يصرف الواشين الخ) لم يعلم قائله الواشين جمع واش وهم الكذبة الذين يمشون بالفساد بين المحب ومن بهواه حسدا من قولهم وشيت الثوب اذا زخرفته وزينه سمي بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وهو عكس العادل فانه يكون محبا في اصطلاح المحب مشفقا عليه مما يراه من سوء حاله واللحى من العذل الا ان اللحى يكون بين الناس والعذل في خالوة والتمام الذي ينقل الاخبار الباطلة ويرقشها وهو ضرب من الوثنى الا أنه لا يصحبه حسد (قوله صباح) قال الجوهرى الصبح الفجر والصبح نقيض المساء وكذلك الصبيحة والصبح بضم الصاد أول النهار وكسر الصاد لغة وقوله مساء مصدر أمسى اذا دخل في وقت المساء وهو من الزوال للغروب (قوله بغيره) أى يطلبه وقوله خبالا أى فساد العقل * الاعراب من اسم شرط جازم يصرف فعل الشرط مجزوم به والفاعل ضمير يعود على من باعتبار لفظها والواشين مفعوله وعنه متعلق بيصرف وصباح مساء مر كان متعلقان بيصرف وبغيره جواب الشرط مجزوم بحذف النون وخبالا حال من فاعل بغيروا اه باختصار من الشواهد والبيت من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن فعولن والظاهر أن خبالا مفعول بغيره (قوله خبالا) قال الفيثي نوع من الجنون (قوله ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز) قال الرضى وانما لم يتعين بناء الجزأين كتعيينه في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر بخلاف هذه المركبات اذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير الحرف وأن لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أى يومافيوما وصباحا مساء وحيننا حيننا أى كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء تؤدى هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة أى في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يومافيوما عقيبها بلا فصل الى ما لا يتناهى واقتصر على أول المكرر في التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك (قوله فلذلك) أى لكونه على حذف مضاف صح اضافة مساء الى صباح لما بينهما من المناسبة وهى ان الصباح يعقبه المساء فالمعنى صباحا صاحب مساء أى يعقبه المساء والقصد ان المعنى على تقدير أى صاحب لان العبارة على حذف مضاف بل معنى صباح مساء صباحا مساء أى صباحا صاحب مساء أى يعقبه المساء وبدون التقدير يتوهم ان المساء سابق لانه منسوب اليه مع ان القصد انه بعد الصباح (قوله وقيل الاصل أوضحى يومها) أى لان الضحى مقابل للعشية فلا تصح الاضافة فيقدر مضاف أى ضحى يومها فالضحى بعض اليوم فلذا صح الاضافة (قوله ولا حاجة الى هذا) أى لما علمت ان الاضافة تصح بدون تقدير هذا المضاف وان المعنى ضحى ذاعشية أى صاحب عشية أى مقابل لها وانت خير بان المؤلف قدر مضافا وهو ذا وهذا القول قدر مضافا وهو يوم ولا مرجح لاحد التقديرين على الآخر وقال شيخنا العدوى ان قوله ولا حاجة لهذا أى لاننا نستغنى بكون المعنى ضحى ذاعشية وهو تقدير حال في قوله صباح مساء وفي الآية بخلاف تقدير يوم فلا يطرده (قوله ونظيره في الاضافة) أى لاقى التركيب (قوله آت الرزق الخ) آت اسم فاعل من الاتيان بمعنى الحى والرزق بفتح الراء مصدر ويصح كونه بكسر ها اسم مصدر ويوم جمعه أيام وأصله ايوم فاجتمعت الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقوله فاجل بقطع الهمزة مفتوحة أى اطلب بخشوع وانبع أى حصل وقوله للقيامة أى يوم قيام الخلق من قبورهم بين يدي خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم وأول يوم القيامة من النفخة الثانية الى استقرار الخلق فى الدارين وقيل

تركيب خمسة عشر قال

الشاعر

ومن لا يصرف الواشين

عنه

صباح مساء بغيره

خبالا

ولو أضفت فقلت صباح

مساء لجاز أى صباحا اذا

مساء فلذلك أضفته

اليه لما بينهما من

المناسبة وان كان

الصباح والمساء لا

يجتمعان ونظيره في

الاضافة قوله تعالى لم

يلبثوا الا عشية أو

ضحاهما فاضيف الضحى

الى ضمير العشية وقيل

الاصل أوضحى يومها

ثم حذف المضاف ولا

حاجة الى هذا وتقول

فلان يأتينا يوم يوم

أى يومافيوما أى كل

يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم

فاجل

طلبوا وبغ للقيامة زادا

ومثال ماركب من

ظروف المسكان قولك

لأنها يلقب بين نفخة الامانة ونفخة الاحياء أربعون سنة على الصحيح وقوله زادها وطعام السفر والمراد به العمل الصالح والشاهد في يوم ولم يتعرض في الشواهد لآرابه * وحاصله ان آت اسم فاعل خبر مقدم والرزق مبتدأ مؤخر ويجوز على مذهب الاخفش جعل آت مبتدأ والرزق فاعله لانه لا يشترط الاعتماد ويوم يوم ظرف وقوله فاجل فعل أمر وطلبامفعوله وابغ عطفاً على أجل وزاد مفعوله وللقيامته متعلق به والبيت من بحر الخفيف وزنه فاعلان مستفعلن فاعلات ونصف البيت فاجل (قوله سهلت الهمزة) يحتمل قراءة سهلت البناء للمفعول والبناء للفاعل (قوله بين بين) أصل بين ان تستعمل ظرف مكان وهنا استعملت في غير المكان اذ لا مكان هنا (قوله بينهما وبين حرف حركتها) كفاي أنذرهم فان الهمزة الثانية تسهل فتصير بين همزة وألف والالف هي حرف حركتها لأن حركتها فتحة والمتولد عن الفتحة هو الألف تأمل (قوله نحى الخ) قاله عبيد بن حصين بن معاوية بن نوح النضيري ونسبه بعضهم لعبيدة بفتح العين وهذا البيت من مرفل الكامل وأجزاؤه متفاعل ونصف البيت العين من بعض والتفيل زيادة سبب خفيف وقوله نحى من الجاية وهي الدفع والحقيقة ما يجب على الانسان أن يحميه من الأهل والعشيرة يقال رجل حامى الحقيقة كناية عن شجاعته ولذا قال المؤلف أى شهم بفتح الشين وكسر الباء كما هو موجود في نسخ صحيحة أى بطل والبطل القوى الشجاعة الاعراب نحى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الباء منع من ظهورها الثقل وحقيقة تفاعل مفعوله والنون مضاف اليه وبعض القوم مبتدأ ومضاف اليه يسقط فعل مضارع مرفوع وبين بين ظرفان مركبان تركيب خمسة عشر مبنيان على الفتح للتخفيف وهما بعد التركيب في موضع نصب على الحال من ضمير يسقط خلافاً لقول الشواهد حال من القوم والعامل فيه يسقط والحال هنا جامد فيؤول بمشتق أى متوسطا وقول المصنف يسقط وسطا المناسب متوسطا لأن وسطا ظرف أيضاً وهو جامد هكذا قال القيشي وأنت خير بانه سيأتى للمصنف ان الظرف هنا ليس هو الحال حتى يؤول بمتوسطا بل متعلق بمحذوف وذلك المحذوف هو الحال فالشارح انما قال وسطا اشارة الى ان الظرفين ركبا وصار بمنزلة ظرف واحد وهو متعلق بمحذوف هو الحال أى مستقرا وسطا أى بينهم ووسطا بسكون السين ظرف غير متصرف فيماله أجزاء منفصلة كجلست وسط القوم وأبفتحها فهو ظرف متصرف فيماله أجزاء متصلة كوسط الوقت والدار وقد تسكن السين فيه وقولنا ظرف متصرف هو بمعنى قول بعضهم هو اسم وليس بظرف أى ليس ظرفا غير متصرف بل هو اسم للقدر المكنتف من جميع الجوانب يأتى مبتدأ وفاعلا ومجرورا بالحرف (قوله من الاحوال) أى حال كون ماركب من الاحوال (قوله من الاحوال) جمع حال وهو المبين لهيئة صاحبه (قوله وعامل الحال ما في قوله جارى الخ) المناسب أن يقول وعامل الحال جارى لأنه بمعنى مجاورى (قوله وجوزوا الخ) مقابل لقوله يتاليت فجعل الجار اللام وجوزوا أن يكون الجار الى أى يتالى بيت وعلى كل حال فالجموع حالا في معنى ملاصق وقوله يتاليت أى منضمالبيت وقوله الى بيت أى منضم الى بيت أى يتنه منضم لبيتي والحاصل أن بيت بيت ويتاليت ويتالى بيت ويتاليتا معناه ملاصقا وهو حال من الياء في جارى أى حال كونى ملاصقا له كما قاله شيخنا العسوى والتقدير فلان جارى يتاليتا حذف الفاء وضمن الكلام معنى حرف العطف وركبت الكلمتان تركيب مزج وقوله يتاليتا أى يتالعقب بيت فهو ملاصق (قوله بل فاء العطف) وعليه فالحال هو الاول والثاني وكذا عند تقدير حرف الجر فالحال مجموعهما وقوله فالعطف أى بدل حرف الجر (قوله قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه) الشاعر هو الحرث والثور بالثاء الحيوان المعلوم من الوحش وأما بالثاء فهو الاناء من النحاس ويطعن بضم العين في الماضى والمضارع ذا طعن بالقرن وفي النسب وأما بالفتح فيهما فهو الظن بالرمح (قوله يطعن الكلاب) أى التى أرادت

العاطف وركب الظرفان وقال الشاعر
نحى حقيقتنا وبع
ض القوم يسقط بين بينا
والاصل بين هؤلاء وبين
هؤلاء فأزيلت الاضافة
وركب الاسمان تركيب
خسة عشر وهذا
الظرفان اللذان صارا
ظرفا واحدا في موضع
نصب على الحال اذ المراد
وبعض القوم يسقط
وسطا والحقيقة ما يجب
على الانسان أن يحميه
من الاهل والعشيرة
يقال رجل حامى الحقيقة
أى انه شهم لا يضام
* النوع الخامس
ماركب تركيب خسة
عشر من الاحوال
يقولون فلان جارى
بيت بيت وأصله يتا
ليت أى ملاصقا حذف
الجار وهو اللام وركب
الاسمان وعامل الحال
ما في قوله جارى من
معنى الفعل فانه في معنى
مجاورى وجوزوا أن
يكون الجار المقدر الى
وأن لا يقدر جار أصلا
بل فاء العطف وقالت
العرب أيضا تساقطوا
أخول أخول أى
متفرقين وهو بالخاء
المعجمة قال الشاعر

* يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه * تساقط عنه روقه ضار ياتها * سقاط شرار القين أخول أخولا

يتخولنا بالموعظة أي يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً مخافة السأمة علينا قال أبو علي هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أي شيئاً بعد شيء وكان الاصمعي يرويه يتخوننا بالنون ويقول معناه يتعهدنا * فان قلت ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أنشدته في النوع الذي قبله فانك زعمت ثم ان بين بين فيه حال * قلت معنى قولى هناك انه متعلق باستقرار محذوف وهو المحذوف هو الحال لانه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه لا ليس بظرف واذا أخرجت شيئاً من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همزة بين بين مخفوض الاول غير منون والثاني منونا ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال

صباح مساء قال
* ولولا يوم يوم ما أردنا *

جزاءك والقروض لها
جزاء وهذا يفهم من
كلامى في المقدمة فاني
قلت وما ركب من
الظروف والاحوال فعمل

جرحه عند أخذها والضرار يات جمع ضار وهي الكلاب والبيت من بحر الطويل واعرابه تساقط فعل ماض وعنه متعلق به وضار ياتها فاعل تساقط وروقه بدل من الضمير في عنه وسقوط منصوب على نزع الخافض أي كسقاط وقال الفيثي مفعول مطلق وهو الظاهر وشرار مضاف اليه والقيين مضاف اليه وهو الحداد وأخول أخول في محل نصب على الحال من الضار يات أي متفرقات وقال في الشواهد حال من روقه ويدل له قول الفيثي أي متفرقا وروقه أي قرنه والعامل فيه تساقط والشاهد في أخول أخول حيث حذف العاطف وركب الظرفان تركيب خمسة عشر ومعنى أخول أخول متفرقين ومانتقدم من قولنا تساقط فعل ماض قاله في الشواهد والذي يفيد الفيشي ان الشعر يساقط فعل مضارع بمعنى يسقط روقه أي قرنه فاعل وضار ياتها مفعول منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة واطافة ضار يات للضمير على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف والضمير للكلاب (قوله وفي الحديث الخ) ذكر الحديث لان فيه مادة التخول (قوله بالموعظة) أي ذكر ما يخشى عواقبه (قوله أي يتعهدنا بها شيئاً الخ) ومن لوازمه التفرق فان تقدم تفسير باللازم ومقتضى قوله يتعهدنا الخ ان أخول معناه التعهد شيئاً فشيئاً أو شيئاً بعد شيء وأما قوله يتعهدنا شيئاً فشيئاً فهو تفسير بحسب المقام لان التعهد جزء من معنى التخول (قوله شيئاً فشيئاً) هو بمعنى متفرقين فالعرب تارة يفسرون أخول أخول بمتفرقين وتارة بشيئاً بعد شيء والاول أنسب بالحال فلذا قدمه المؤلف (قوله شيئاً بعد شيء) المناسب شيئاً فشيئاً (قوله أبو علي) أي القالى من أئمة اللغة لا الفارسي (قوله هو) أي قوله في الحديث كان الخ (قوله الاصمعي) بفتح الهمزة وأما الميم فبالضم والفتح عبد الملك ابن قريظ بضم القاف وفتح الراء آخره موحد ابن أصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والملح والاصول وسمى بالاصمعي لصغر أذنه ولد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائة وتوفي بها سنة عشر ومائتين في صفر وقيل في رمضان حكاه التماساني (قوله يرويه يتخوننا الخ) ولا شاهد فيه حينئذ (قوله شيئاً بعد شيء) المناسب شيئاً فشيئاً (قوله هذا النوع) وهو المركب من الاحوال والذي قبله المركب من الظروف المكانية (قوله ثم) بفتح التاء أي هناك (قوله كل صباح مساء) فان الظرفين خرجا عن الظرفية لخفض الاول باضافة كل اليه وخفض الثاني باضافة الاول له (قوله واذا أخرجت الخ) الحاصل ان الظروف والاحوال يجوز فيهما الاضافة ان لم تقدر الحرف والابنية وأما المركب العددي فلا تجوز فيه الاضافة لتعنين نية الحرف فيه (قوله واذا أخرجت الخ) لان الثاني لما أضيف اليه الاول خرج عن الظرفية والحالية والاول من نوع الثاني (قوله واذا أخرجت الخ) قال ابن عقيل في شرح التسهيل فلا يكون في التركيب الاظرفا فلا تقول سير صباح مساء فان أضيف صدره الى عجزه استعمل ظرفاً وغير ظرف فيجوز سرن صباح مساء وسير صباح مساء برفع صباح ومن تصرفه حينئذ ما أنشده سيديوه

* ولولا يوم يوم ما أردنا * البيت المذكور في شرحنا فان عطف أحد هما على الآخر زال التركيب وجزان يكون غير ظرف فتقول فلان يزورنا صباحا ومساء وسير عليه صباح ومساء بالرفع والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد أي كل صباح ومساء صرح به السيراني وقيل معنى المعطوف واحد من هذا وواحد من هذا وقيل المراد مع الاضافة نحوز يد يأتينا صباح مساء انه يأتى في الصباح وحده انتهى (قوله ولولا يوم يوم الخ) هذا البيت من بحر الوافر ووزنه مفاعلتن ستا ولم يعلم قائله ولولا حرف امتناع لوجود يوم ظرف متصرف ولذا كان هنا مبتدأ والجزاء المكافأة والقروض جمع قرض بفتح القاف وكسرها وهو لغة القطع لأنه قطعة من مال المقرض * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود يوم يوم مبتدأ ومضاف اليه والخبر محذوف وجو بامأردنا مانافية وأردنا فعل ماض وفاعل وجزاءك مفعوله ومضاف اليه والقروض مبتدأ وجزاء خبر

ان البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وانها متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت الظرف على الاحوال لان ذلك في الظرف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت قد وقع

(١٥٥)

ولها متعلق بجزام لكونه مصدرا والشاهد أن يوم يوم لما خرجا عن الظرفية اعربا (قوله أن البناء المذكور) اي البناء على الفتح الناشئ عن المزج (قوله فان قلت فنوقع الخ) وارد على قوله فعلم أن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية الخ (قوله وقع التركيب المذكور) أي التركيب المزجي (قوله في حيص ييص) قال في الجامع ويروي بالواو وبالالف فيهما أي حوص بوص وحاص باص وحيص أصله الباء وهو بمعنى التأخر وبوص واوى بمعنى التقدم فان قيل حيص ييص فهو على اتباع الثاني للاول كما في لادريت ولا تليت وان قيل حوص بوص فهو على العكس كقوله مأزورات غير مأجورات قال ابن عقيل في شرح التسهيل وفعوا في حيص ييص أي وفعوا في شدة ذات تقدم وتأخر من خاص عن الشيء يحيص اذا تآخروا فانه وباص بيبوص وباص تقدم وحيص ييص بالياء فيهما المشاكلة انتهى (قوله فلذلك لم تعرض له) أي فلاجل كونه شاذا لم تعرض الخ فعلة عدم التعرض هي الشذوذ ويرد عليه بانه قد وجد الشذوذ في بعض المحلات وتعرض له في قوله ونحو بعلبك في لغية والجواب ان الشذوذ فعلة لعدم التعرض في الغالب والافقد يتعرض للشاذ تأمل وقال الفيشي قوله لم تعرض له أي على سبيل الاطراد انتهى اي لم أذكره على انه مطرد أي لم يذكر غير المركب من الظروف والاحوال على انه مطرد فلا ينافي أنه ذكر المركب من الاعلام على أنه غير مطرد لانه قال في لغية لكن أنت خير بان المؤلف بصد حيص ييص بقطع النظر عن الاعلام فالاحسن ما قلناه (قوله أحد عشر) أصل أحد وحده قلبت الواو همزة على غير قياس (قوله أحد عشر كوكبا) روى ان يهوديا جاء الى النبي ﷺ فقال يا محمد أخبرني عن النجوم التي رأيتهن يوسف فسكت النبي ﷺ فنزل جبريل فاخبره بذلك فقال اذا أخبرتك هل تسلم قال نعم فقال جريان والطارق والذئب وقابس وعمودان والقلبيق والمصبح والضروح والفرغ ووثاب وذوالكتفين وآها يوسف والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له فقال اليهودي اي والله انها لأماؤها انتهى (قوله فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) أي انفجرت من الحجر الذي ضرب به موسى بعصاه والمناسب حذف هذه الآية لان الكلام في المركب المزجي وهذا ليس بمركب مزجي كما تقدم (قوله صفا) أي من الملائكة (قوله السادس الزمن) أي اسم الزمن (قوله ما لم يدل على وقت معين) أي بحسب اللغة فلا ينافي ان الساعة تدل على قدر من الزمان معين عند الفلكيين (قوله وأعني بالمبهم الخ) انما فسره لانه سيأتي ان المبهم ما لا يتضح معناه (قوله من أسماء الزمان) أي من الاسماء الدالة على الزمان فهو من اضافة الدال للدلول (قوله ويجوز ذلك الاعراب والبناء على الفتح) ما لم يثن أو يجمع لانه لما حقه ما هو من خواص الاسماء وهو التثنية والجمع فقوى جانب الاسمية فاعرب نحو الأمم أمثالكم ونحو والشر بالشر عند الله مثلان (قوله ويجوز ذلك الاعراب والبناء) انما أعرب لعدم لزوم الاضافة الى ما ذكر فعلة البناء عارضة وانما بنى لان العلة العارضة تفوت بوقوع المبنى الذي لا اعراب فيه موقعه (قوله أرجح من الاعراب) افعال التفضيل ليس على بابه وان كان يمنع منه هنا اقتترانه بمن (قوله وتارة بالعكس) أي الاعراب أرجح وهذا مذهب الكوفي وأما البصري فيقول الاعراب قبل الفعل المعرب او المبتدا واجب قال ابن مالك وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بني فلن يفندا

(قوله فالاول) أي ما كان البناء فيه أرجح (قوله على حين عابت النخ) من بحر الطويل قائله النابغة الذبياني واسمه زباد بن معاوية وقيل زباد بن عمرو بن معاوية بن جابر وكنيته أبو أمامة وأبو عفران

اضافته الى الجملة ويجوز ذلك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون (١٤ - عباده - اول)
البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبني كقوله على حين عابت المشيب على الصبا *
وقلت ألمأصح والشيب وازع يروي على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا الى مبني

وهو عانتب والثاني اذا
كان المضاف اليه جملة
فعلية فعلها معرب أو
جملة اسمية فالاول
كقول الله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين
صدقهم فيوم مضاف
الى ينفع وهو فعل
مضارع والفعل المضارع
معرب كما تقدم فكان
الارجح في المضاف
الاعراب فلذلك قرأ
السبعة كلهم الانافعا
رفع اليوم على
الاعراب لانه خبر
المبتدأ وقرأ نافع وحده
بفتح اليوم على البناء
والبصريون يمنعون
في ذلك البناء وقدرون
الفتحة اعرابا مثلها
في صمت يوم الخميس
والتزموا لاجل ذلك
أن تكون الإشارة
ليست لليوم والالزم
كون الشيء ظرفا لنفسه
والثاني كقول الشاعر
تذكر ما تذكر من
سليمي
على حين التواصل عير
داني
روى بفتح الحين على
البناء والكسر أرجح
على الاعراب ولا يجوز
البصريون غيره النوع
السابع المبهم المضاف
لمبني

والثابغة لقبه لانهم يقل شعر احتي صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم الا وقد نبغ عليهم بالشعر بعدما كبر
وعانتب بمعنى لمت والصبأ بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل وأما بفتح الصاد فهي الريح تهب من المشرق قال
بعضهم ان قوله عانتب المشيب على الصبا فيه قلب أى عانتب الصبا على الشيب والصحو الافاقه من السكر
والوازع المانع يعني انه بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهباك في سكر
الصبوقه وبجها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يلىق بصاحبه
التلطخ بأدناس الشهوات * الاعراب على بمعنى في كافي قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أى وقت
غفلة مضاف (٧) لعانتب خلافا لقول الشواهد متعلق بعانتب وحين مجرور بعلى وعانتب فعل وفاعل
والشيب مفعول وعلى الصبا متعلق بعانتب أيضا وعلى للتعليل اى لاجل الصبا على حد قوله تعالى وتكبر والله
على ما هداكم اى لاجل هدايته اياكم وقلت فعل وفاعل وأما الهمزة للاستفهام التوبيخى ولما من
الجوازم وأصح مجزوم به والشيب مبتدأ ووازع خبره من أوزعت الرجل اذا كلفته عملا لا يلىق به والجملة
من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من فاعل أصبح المستتر فيه والشاهد في حين حيث يجوز البناء على
الفتح والكسر على الاعراب وعللة البناء شبه الظرف بحرف الشرط في افتقار ما بعده اليه فلو قلت عانتب
كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخوله حدثه الافتقار لشبهه حين وأمثاله بان وايقاع المعاتبه
على الشيب مجاز وحقه أن يقع على الشخص والشيب يياض الشعر وترك الشارح شاهدا تانيا ذكرا المتن
وهو قوله * على حين يستصين كل حلیم * ولم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب قال العينى هو
من الطويل وصدرة * لأجتذبن منهن قلبى تحاملا * الشاهد في قوله على حين حيث جاء مبنيلا لضافته
الى الجملة وهذا البيت حجة على من ذهب الى أن المضارع المتصل به نون الاناث باق على اعرابه يقال
استصيت فلانا اذا عديته صبيا يعنى جعلته في عداد الصبيان وقوله لأجتذبن بنون التوكيد الخفيفة والتحلم
بالتشديد تكلف الخلم بالكسر وهو الالانة اه عيني (قوله وهو عانتب) يقتضى ان المبني الجملة وليس
كذلك بل المبني الفعل الماضى وان كانت الاضافة للجملة بتامها (قوله أو جملة اسمية) سواء كان الاسم
الذى صدرت به معربا أو مبنيانظرا الى ان الاصل في الاسم الاعراب نحو قصدتك يوم أنت أمير (قوله
الى ينفع) أى مع فاعله (قوله وهو فعل مضارع الخ) اشارة الى قياسين الاول ينفع مضارع خال من
النونين وكل فعل مضارع كذلك فهو معرب فينفع معرب ويوم في الآية أضيف لمعرب وكل ما كان كذلك
فالارجح فيه الاعراب فيوم الارجح فيه الاعراب قرر به بعض الاشياخ (قوله السبعة كلهم) ان جعلت
أل للجنس كانت كلهم تأسيسا وان جعلت أل للاستغراق كانت كلهم تأكيدا (قوله برفع اليوم) على انه
خبر عن هذا أى هذا اليوم يوم ينفع الخ (قوله برفع الخ) وقرأ الامش وحده يوم بالتنوين كافي قوله واتفوا
يوما (قوله يمنعون في ذلك) أى في الزمن المبهم المضاف لجملة (قوله لاجل ذلك) أى لاجل تقديرهم الفتحة
اعرابا (قوله والالزم الخ) أى بان كانت الاشارة لليوم لزم كون الخ لانه ينحل المعنى هذا اليوم ووقع يوم الخ وعلى
أن الفتحة للبناء فالاشارة عائدة على النفع أى هذا النفع حاصل يوم ينفع (قوله تذكر الخ) هو من بحر الوافر
مفاعلتن ستا (اعلم) ان الذكرا اذا كان بالضمير فهو مضموم الذال وان كان باللسان فهو مكسورا وقيل
لغتان بمعنى واحد وقيل الذكرا ضد النسيان تضم ذاله وتكسر والتواصل مصدر تواصل بمعنى وصل وهو
القرب وسليمى اسم محبوبته والدنو القرب (الاعراب) تذكر فعل ماض وما موصول مفعول تذكر ومن
سليمى متعلق بتذكر الثاني والجملة صلة وعلى حين متعلق بتذكر أيضا والتواصل غير دان مبتدأ وخبر
ومضاف اليه والشاهد في البيت في حين حيث يجوز فيه الاعراب والبناء والاعراب أرجح عند الكوفيين
ومال اليه من البصريين أبو على الفارسي وتبعه ابن مالك اه من الشواهد بتصرف فقول الشارح ولا يجوز

وهرادى بالمبهم مالا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الإبهام فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتب من بنائه كما تكتب النكرة المضافة إلى معرفة من يعرفها قال الله تعالى ومن خزي يومئذ يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو اذ وبجره على الاعراب وقال الله تعالى ومنا دون ذلك مناجار ومحروور خبر مقدم ودون مبتدأ مؤخر وبنى على الفتح لإبهامه وضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة ولوجاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الآخر ألم تر يا أي حيت حقيقي * وباشرت حد الموت والموت دونها الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تقطع بينكم يقرأ على وجهين بفتح بين على الاعراب لأنه فاعل وفتحته على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم

الصريون غيره أي جهور البصر بين ما عدا أبا على الفارسي (قوله سواء كان زمانا الخ) تعميم في المضاف لإني المبني (قوله نحوهن) كغير وقوله ودون وبين ظرفا مكان ومثل وغير ليسا ظرفين (قوله مما هو شديد الإبهام) يجوز أن تكون من للابتداء وان تكون للبيان لكن مع تقدير مضاف أي من باقى شديد الإبهام وإنما قلنا ذلك لثلايلزم أن يكوى البيان أعم من المبين إذ من جملة شديد الإبهام مثل ودون وبين وليس مما دخل في نحوهن (قوله كما تكتب الخ) الحاصل ان الإضافة تفيد التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والتخفيف في الإضافة غير المحضة كضارب زيد (قوله بفتح اليوم) وهي قراءة نافع والكسائي هنا في المعارج قاله البيضاوي (قوله ودون مبتدأ) هذا على القول بتصرفها وهو شاذ والصحيح أنها لا تتصرف والمبتدأ في الآية محذوف ودون صفة له والتقدير فريق دون ذلك أي فريق كأن أو حاصل أو مستقر دون ذلك كقولهم مناظعون ومنا أقام أي منافقون طعننا وفريق أقام (قوله ألم تر يا الخ) من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ستألم الهزمة للاستفهام التقريري والرؤية بمعنى العلم والحماية الدفع والحقيقة ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة والموت قال الجوهري ضد الحياة * الاعراب لم تحرف في وتر يمحزوم بها علامة جزمه حذف النون وإني ان واسمها وحيت فعل وفاعل وحقيقة مفعول وباشرت فعل وفاعل والجملة معطوفة على جملة حيت والجميع خبران موضعه رفع والموت مبتدأ ودونها خبر ومضاف اليه والشاهد في قوله ودونها أي دون حياية الحقيقة المفهوم من حيت (قوله لقد تقطع بينكم) أي تقطع وصلكم وتشتت جكم والبين من الأضداد لأنه يستعمل للفصل والوصل وقيل هو الظرف أسند إليه الفعل على الاتساع والمعنى وقع التقطع بينكم ويشهد له قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب على اضمار الفاعل للدلالة ما قبله عليه وأقيم مقام موصوفه انتهى بيضاوي أي أقيم بين مقام موصوفه وهو ما الواقعة على وصل وعبارة بنصب بين على انه فاعل قال الاخفش ويؤيد قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع أو إلى الوصل لان قوله وما ترى معكم شفاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو إلى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا وهو يؤيد التأويل قوله * وقد حيل بين العير والنزوان * بفتح بين مع اضافته إلى معرب (قوله انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) قال البيضاوي مثل ما أنكم تنطقون أي مثل نطقكم كما انه لاشك لكم في أنكم تنطقون فينبغي أن لا تشكوا في تحقق ذلك ونسبه على الحال من المستكن في لحق أو الوصف لمصدر محذوف أي انه لحق حقا مثل نطقكم وقيل انه مبني على الفتح لاضافته إلى غير متمكن وهو ما ان كانت بمعنى شيء أو أن جعلت زائدة ومحله الرفع صفة لحق ويؤيده قراءة جزه والكسائي وأبي بكر بالرفع وقال الرضي وأما المضاف إلى ماصدره ما وان ومثل المضاف إلى ماصدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبنائهما قال تعالى انه لحق مثل الآية ففتح مثل مع كونه صفة لحق أو خبر بعد خبر لان ويجوز أن يكون منصوبا لكونه بمعنى انه لحق محققا مثل حقية نطقكم وقال

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حامة من غصون ذات أفنان

ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكافي باب الاستثناء وعلية بنائها مشابهتها لأذواذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما وان فيهما الإبهام مثلها كما مر والمبني وهو ما وان وان واقع موقع ما أضيف إليه وعبارة مثل ما أنكم الخ فيمن فتح مثل وقول الفرزدق * اذ ما مثلهم بشر * وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للبهيمات بانها تشبه وتجمع لقوله تعالى الأهم أمثالكم وقول الشاعر * والشرب بالشر عند الله مثلان * وزعم ان حقا سم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل في رفضه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره

تنطقون يقرأ على وجهين بفتح مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع و بالفتح على البناء ثم قلت أو الفتح أو نائبه

وهو اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا نحو لارجل ولارجلين ولاقائمين ولاقائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره
ولك في الاسم الثاني من نحو لارجل (١٠٨) ظريف ولاماء ماء بارد النصب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لاحول

تعالى لتقدمه في قوله رما توفيق الابالله ومثل مصدر وأما قوله غير ان نطق الح فغير فاعل ليمنع وقد جاء
مفتوحا ولايتأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران وأغيار ليس بعربي وأما لو كان المضاف غير مهم لم يكن
وأما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامى ونحوه مبنى فردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك
وأما قول الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

ف قيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تسمى وقيل مثلهم
حال والخبر محذوف أى في الوجود (قوله وهو اسم لا النافية) اسناد النفي اليها مجاز لان النافي انما هو
المتكلم وأما هي فآلة (قوله للجنس) أى جنس اسمها ان مفردا مفردا أو مثنى فثنى أو جمعاً جمع ومعنى
نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادهما انتهى شنوانى أى لصفته لان
لارجل قائم مثلاً نفي لقيام الرجل لان نفي الرجل وقوله للجنس أى ناصو يظهر من كلام السبكي أن التنصيص
على العموم مخصوص ببناء الاسم مثل لارجل وكلام التسهيل صريح في موافقته (قوله ولك في الاسم
الثاني من نحو لارجل ظريف) أى حاضر ولا ماء ماء بارداً أى حاضر من كل تركيب وقع فيه اسم لامفردا
ونعت بمفرد وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني مع أنه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو
هنا كذلك انتهى شيخ الاسلام (قوله وخلاصة القول في ذلك) أى فى اسم لا (قوله استغراق
الجنس) كان ينبغي له أن يزيد على سبيل التنصيص لاعلى سبيل الظهور ولا الوحدة فتعمل عمل ليس نحو
لارجل قائماً بل رجلان ونحو لارجل في الدار اذا أردت ابهام النفي وسأيتى بيانها في بابهما وعلّة البناء في التي
قصد بها نفي الجنس نفا تضمنها معنى من لان رجل بمنزلة لان رجل بدليل ظهورها في قوله
فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الألامن سبيل الى هند

وقيل تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر انتهى شيخ الاسلام قال الرضى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء وانما لم يبين المضاف له لان الاضافة ترجع جانب الاسم
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الأصل أعنى الاعراب انتهى كلام الرضى ويضعف القول بان علّة البناء
تضمن معنى من ان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي (قوله باسره)
تأكيد لاستغراق الجنس (قوله بحيث لا يخرج الخ) بيان لقوله باسره (قوله مثنى) المراد بالمثنى
ما يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء فيشمل المثنى وما أحق به (قوله أو مجموعاً) المراد به ما يشمل الملحق
بالجمع (قوله تعز فلا الخ) من الطويل وتعز أمر من العزاء وهو الجمل على الصبر عند المصيبة والفاء للتعليل
والفين تثنية الف وهو المؤلف وورد جمع واراد المنون الموت وقيل في تفسير قوله تعالى ريب المنون هو
الموت وقيل الدهر والمنون يذكّر باعتبار أنه موت ويؤنث باعتبار أنه منية وانما سمي الدهر بالمنون لانه
يذهب بمنة الحيوان أى قوته وكذلك المنية * الاعراب تعز فعل أمر مبنى على حذف الالف وفاعله ضمير
مستتر والفاء للتعليل ولانافية عاملة عمل ان والفين اسمها مبنى على الياء وبالعيش أى المعيشة متعلق بمتعا
ومتعا خبر لا ولكن حرف استدرارك ولوراد متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم والمنون مضاف اليه
وتابع مبتدأ مؤخر والشاهد في قوله الفين حيث بنى على الياء (قوله يحشر الناس الخ) من بحر الخفيف
فاعلان مستفعلن فاعلان الحشر الجمع ومنه حشر الامير الجند اذا جمعه وصار في عرف الشرع البعث

ولا قوة ان فتحت
الاول فان رفعته
امتنع النصب في الثاني
فان فصل النعت أو كان
هو أو المبعوث غير
مفرد امتنع الفتح
وأقول الباب الرابع
من المبنيات ما لزم
الفتح أو نائبه وهو
اثان الياء والكسرة
وذلك اسم لا وخالصة
القول في ذلك أن
لا اذا كانت للنفي
وكان المراد بذلك النفي
استغراق الجنس
باسره بحيث لا يخرج
عنه واحد من أفراد
وكان الاسم مفردا
ونعنى بالمفرد هنا وفي
باب النداء ما ليس
مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف
ولو كان مثنى أو مجموعاً
فانه حينئذ يستحق
البناء على الفتح في
مستلثين والبناء على
الياء في مستلثين
والبناء على الكسر
أو الفتح في مسألة
واحدة أما ما يستحق
فيه البناء على الفتح
فضابطه أن يكون
الاسم غير مثنى ولا
مجموع نحو رجل

وفرس أو مجموعاً جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول لارجل في الدار ولا فرس عندنا ولارجل
في الدار ولا فراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكراً
قال الشاعر تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لو اراد المنون تتابع وقال الآخر يحشر الناس لابنين ولا آباء * والاول قد عنتهم شؤن

وأما ما يستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالالف والتاء المزدتين نحو مسلمات تقول لامسلمات في الدار
قال الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذولادات للشيب (١٠٩) يروي بكسر لذات وفتحها ولما ذكرت

حكم اسم لا أوردت
مسئلتين يتعلقان
بباب لا * المسئلة الاولى
أن اسمها اذا كان
مفردا ونعت بمفرد
وكان النعت والمنعوت
متصلين نحو لارجل
ظريف في الدار جاز
لك في النعت ثلاثة
أوجه أحدها نصب
على محل اسم لافانه في
موضع نصب بلولكنه
بني فلم يظهر فيه اعراب
تقول لارجل ظريفا
في الدار والثاني الرفع
على مراعاة محل لامع
اسمها فانها في موضع
رفع بالابتداء فتقول
لارجل ظريف في
الدار برفع ظريف
وانما كانت لامع رجل
في موضع رفع بالابتداء
لان لا قد صارت
بالتركيب مع رجل
كالشيء الواحد وقد
علمت أن الاسم
المصدر به المنجز عنه
حقه أن يرتفع بالابتداء
والثالث الفتح تقول
لارجل ظريف في
الدار وهو أبعدا عن
القياس فلها أخرته
في الذكور ووجه بعده
هو أن فتحه على

من القبور والناس اسم جمع لا واحده من لفظه ويرادفه أناس جمع انسان أو انس وهو حقيقة في الآدميين
ويطلق على الجن مجازا واختلف في اشتقاقه فقيل ان أصله همزة ونون وسين والاصل اناس اشتق من
الانس لانه أنس بر به ثم حذفت الهمزة تخفيفا وقيل من نون وواو وسين والاصل نوس فقلبت الواو ألفا
لتحر كها وانفتاح ما قبلها والنوس الحركة وقيل من نون وسين وياء والاصل نسي ثم نقلت اللام الى موضع
العين فصارت نيس ثم قلبت الياء ألفا ووزنه على الاول عال وعلى الثاني فعل وعلى الثالث فلع بالقلب وبنين
جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما قالوا في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته وعتنهم بفتح
العين المهملة والنون وسكون المثناة فوق بمعنى أهمتهم شؤون جمع شأن وهو الخطب * الاعراب يحشر
فعل مضارع مبني للغائب والناس نائب الفاعل ولا نافية وبنين اسمها مبني على الياء ولا بأعطف عليه
الاحرف استثناء وقد عنتهم في موضع رفع خبر لا ولا يضر افترا نه بالواو لان خبر الناسخ يجوز افترا نه بالواو
وقال الفيشي خبر لا محذوف وجلة وقد عنتهم صفة لبنين والواو لتأ كيد لصوق الصفة بالموصوف وقوله ولا آباء
جمع أب وروى ولا بناء جمع ابن وهو تكرر مع قوله بنين والشاهد في لابنين فانه بني على الياء وذهب المبرد
الى ان المجموع والمثنى على حده في باب لامع بان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التركيب في علة البناء ولو
صح ذلك لزم الاعراب في ياز يدان وياز يدون ولا قائل به (قوله وأما ما يستحق البناء على الكسر أو الفتح)
وهو الارجح طرد اللباب على وتيرة واحدة كما ذكره المتن وقال شيخ الاسلام بالبناء على الكسر كاعرابه
حالة النصب والفتح نظرا الى الاصل في بناء المركبات (قوله وقال الشاعر ان الشباب الخ) هو سلامة بن جندل
السعدي والبيت من قصيدة من البسيط يبكي بها على فراق الشباب وشباب كل شيء أوله والمجد الكرم وقوله
محمد بالضم وقيل المجد الشرف * الاعراب ان حرف توكيد والشباب اسمها وجلة فيه نلذ خبران والموصول
وصلته صفة الشباب وعواقبه مرفوع بمجذولانا نافية ولذات اسمها يجوز فيه الفتح والكسر وهو محل الشاهد
والكسر قول الاكثر ورجح في التسهيل الفتح ونصه والفتح في نحو ولذات أولى من الكسر قال المرادي
في شرحه يعني ان المجموع بزيادة ألف وتاء لا يتعين بناؤه على ما ينصب به بل يجوز ان يبني على الفتح وهو أولى
من الكسر ويروي بالوجهين ولذات والفتح أشهر واذا ثبت ذلك عن العرب علم ضعف من عين الكسر أو
الفتح أو الكسر مع التنوين وبهذا الاخير قال ابن خروف فهذه أقوال ثلاثة مردود عليها تضم لما قاله المتن
فهي أربعة أقوال وبعد البيت المذكور

ولي حثيث وهذا الشيب يتبعه * لو كان يدركه ركض اليعاقب

جمع يعقوب وهو العقاب وقوله نلذ بنون المتكلم قاله العيني واللذة ضد الالم والعواقب جمع عاقبة وهي آخر
الشيء وقوله ولذات للشيب يروي بفتح الشين وهو مفرد بكسرها فهو جمع أشيب قال تعالى يوم يجعل
الولدان شيبا (قوله يروي بكسر الخ) وجوز ابن خروف الكسر مع التنوين نظرا الى انه تنوين مقابلة
لالتمكين والجمهور نظرنا الى انه يشبه تنوين التمكين (قوله اذا كان مفردا ونعت بمفرد الخ) أي
فان كان المنعوت غير مفرد أو النعت غير مفرد أو كانا مفردين وفصلا فلا يجوز التركيب ويتعين النصب
أو الرفع فقط نحو لارجل فيها ظر يفان نحو لارجل صاحب بر عندنا أو لارجل قايح فاعله عندنا ونحو لا غلام
رجل ظر يفاعندنا أو لاطال عاجبلا ظر يفاعندنا اه شيخ الاسلام ونحو لا غلام رجل صاحب بر عندنا
(قوله صارت بالتركيب) أي بشبه التركيب والالو كان تركيبا حقيقيا زال النفي عن لا (قوله وهو أبعدا)
افعل التفضيل ليس على بابه لان الاولين لا بعد فيهما (قوله لارجل ظريف) فرجل ظريف اسمها

التركيب وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئا واحدا ووجه جواز ه أنهم قروا تركيب الموصوف وصفته أولام أدخلوا عليها لا بعد
أن صاروا كالاسم الواحد ونظيره قولك

وصار ظرف جزأ من اسمها لانه نعت والفتح على الجزأ من ظاهر لا مقدر (قوله لاجسة عشر) لانافية للجنس وخسة عشر اسمها مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره فتحة البناء الاصلى كما قالوه فى المنادى اذا كان مبني قبل النداء (قوله أن لا واسمها اذا تكررا) أى وكان اسمها مفردا فلو قلت لا رجل ولا عبد الله أو لا رجل ولا طالع العاج لا تمنع الفتح لا تنفاه تركيب غير المفرد وكذا ان لم تتكرر نحو لا رجل وامرأة (قوله مثال الفتح) وتكون لافيهما عملة عمل أن واسمها مبني معها على الفتح وخبرها فى الموضوعين محذوف أى لا حول ولا قوة موجوان للان مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ او المقدر مرفوع لانه خبر المبتدأ الا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر وضار بان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل منهما خبر فيكون الكلام جملتين وأما على مذهب غيره فهو ان لا المفتوح اسمها عملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد عندهم وذلك الخبر يكون مرفوعا بالاولى والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز عملهما فى اسم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا فاقمان كأنهما شئ واحد ويجوز أيضا ان يقدر لكل منهما خبر على حاله انتهى شنوانى (قوله هذا وجدكم الخ) ٧ من بحر الكامل متفاععلن ستاوه وضمرة ابن ضمرة وكان يبر أمرى بخديهما وكانت مع ذلك تؤثر أخاله يقال له جندب وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من بحر الكامل وهذا منها وقيل قاله هشام بن مرة ونسبه ابن الاعراب الى رجل من بنى عبدمناة مات قبل الاسلام بخمسةة عام ونسبه بعض الى ابن الاخر ونسبه بعض الى عمرو بن عبد يغوث وقبل البيت

وإذا تكون كريمة أدعى لها * وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

وبعد عجباً لتلك قضيتى واقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب

والحيس بفتح الحاء والسين المهملتين وينهما ياء آخر الحروف ساكنة وهو تمر يخلط وأقط وسويق ثم يدلك حتى يخلط والصغار بفتح الصاد الذل والهوان * الاعراب هذا مبتدأ مبني على السكون فى محل رفع خلافا لقول الشواهد مبني على الفتح وجدكم الواو للقسم وجدكم مجرور بها والجد الحظ وهو بفتح الجيم والصغار خبره بعينه تا كيد للصغار والباء زائدة لانافية عملة عمل ان وأم اسمها محل نصب ولى خبرها وان حرف شرط وكان فعل الشرط محله جزم وهى تامة وذلك اسمها ويحتمل انها ناقصة والخبر محذوف دل عليه السياق أى ان كان ذلك مرضيا لى وجواب الشرط محذوف لسد ما قبله مسده والتقدير ان كان ذلك التفويت من أب وأم فلا أم لى ولا أب والأب بالرفع عطف على محل لامع اسمها وهو محل الشاهد ووجهه ان لا الاولى عملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر لانه خبر محذوف لمبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهى ملغاة أو عملة عمل ليس فى رفع أب أوجه ثلاثة (قوله ومثال النصب) وسيأتى وجهه فى الكلام على البيت الذى فيه شاهده (قوله لانسب الخ) ٢ من المديد فاعلان فاعلن قاله أنس بن العباس السامى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس النسب بمعنى الانسب والخلعة بضم الخاء المعجمة صفاء المودة والصدقة التى تخلط والخرق قال الجوهري خرقت الثوب وخرقته فانخرق وتخرق والخرق الارض الواسعة لتخرق الرياح والخرق بكسر الخاء المعجمة الشاب الظريف الكامل الخلق والخلق وبالفتح الصحراء الواسعة البعيدة الاطراف وبالضم الجهل وقد أشار لذلك قطرب فى مثلثه بقوله

رام سلوك الخرق * مع الظريف الخرق ان بيان الخرق * فيه ركوب السبب

لاجسة عشر عندها
المسئلة الثانية أن لا
واسمها اذا تكررا نحو
لا حول ولا قوة الا بالله
جازلك فى جملة التركيب
خسة أوجه وذلك لانه
يجوز فى الاسم الاول
وجهان الفتح والرفع
فان فتحه جازلك فى
الثانى ثلاثة أوجه الفتح
والرفع والنصب مثال
الفتح قوله تعالى لا لغو
فيها ولا تأثيم ومثال
الرفع قول الشاعر
هذا لعمر كم الصغار

بعينه

لأأم لى ان كان ذلك
ولا أب

ومثال النصب قول
الأخر

لانسب اليوم ولا خلعة
اتسع الخرق على الراقع

وان رفعت الاسم
الاول جازلك فى الاسم

الثانى وجهان الفتح
والرفع فالأول كقوله

فى هذا البيت

٢ قوله من المديد الخ
هكذا فى النسخ ولعله

من السريع اه

الاعراب لانسب لاناوية عاملة عمل ان ونسب اسمها واليوم منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره
 كائن أو مستقر محله نصب صفة لاسم لا ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون معطوف على محل اسم
 لا عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لأن لا زلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية * واعلم انه
 لا يجوز أن يقدر لها خبر بعدها لأن لا المفتوح اسمها خبرها عنده مرفوع بالابتداء وخبر اسمها المنصوب
 مرفوع عنده بل لأن لا الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وقال غيره فرفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز
 أن يقدر لكل منها خبر على حاله وعند غيره يجوز أن يقدر لها خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز
 أن يقدر لكل خبر انتهى شوائب والشاهد في فتح الاول ونصب الثاني على زيادة لا وقال يونس هو مبني
 ولكنه نونه للضرورة وليس بشئ * ويروى بدل الخرق القثق وبدل الراقع الراقق وهو الانسب لان قبله
 لا صلح بيني فاعلموه ولا * بينكم ما حلت عاتق

قال العينى والراقق قريب من الراقع (قوله فلا لغو ولا تأثيم الخ) قاله أمية بن أبي الصلت من قصيدة من
 الوافر يصف الجنة وأهلها وأحوال القيامة وأهلها واللغو الباطل والأثم الذنب وقد أثم الانسان بالكسر اثما
 اذا وقع في الاثم فهو آثم وآثيم وآثوم وآثمه وآثمه عليه اثما فهو آثموم والاثام جمع اثم قال تعالى يلقى آثاما
 * الاعراب لاناوية عاملة عمل ليس ولغو اسمها وخبرها فيها ولا تأثيم مبني على الفتح لانه مفرد وهي عاملة عمل
 ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وما موصول مبتدأ وفا هو فاعل وفاعل
 وبه متعلق به وأبدا منصوب على الظرفية متعلق بفاهو اوجلة فاهو او ما متعلق به صلة الموصول ومقيم خبر
 ويحتمل تعلق أبدا بمقيم وهو الاخصر أى ما تلفظوا به مما يشتهون حاصل موجودا بـ لا ينقطع ولا يغيب
 والشاهد في رفع الاول وفتح الثاني انتهى شواهد وقوله وما فاهو عجز بيت آخر والاصل هكذا

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

وفيه الحلم ساهرة وبحر * وما فاهو به أبدا مقيم

والحين بالفتح الهلاك والساهرة أرض يوجد بها الله بالقيامة (قوله لا بيع فيه ولا خلة) قال البيضاوى
 أى لا بيع فيه فيحصون ما يفتنون به من العذاب ولا خلة حتى يعينكم عليه أخلاؤكم انتهى (قوله في
 قراءة من رفعهما) وهو حزة والكسائي وناقع وابن عامر وعاصم وأمان فتح فابن كثير وأبو عمر (قوله
 ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تنصب الثاني) لان نصب الثاني عطف على محل اسم لا أو على لفظ
 اسمها وهذا منتف عند رفع الاول لان لا حينئذ عاملة عمل ليس أو ملغاة تأمل (قوله كسيبويه) بنى
 تشبيهه باسما الاصوات وبنى على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص
 من التقاء الساكنين وسيبويه هو عمرو بن قنبر مولى بنى الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وهو
 أستاذه وعن يونس وعيسى بن عمرو وغيرهم وأخذ اللغة عن ابن الخطاب الاخفش ونجم من أصحابه
 أبو الحسن الاخفش وقطر بن وكان الاخفش من أصحابه أكبر سن ومعنى سيبويه راحة الفتح لان سيب
 معنى الفتح ووجه بمعنى راحة وعادة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله والجرى) بفتح الجيم نسبة
 الى بنى جرم واسمه صالح وكنيته أبو عمرو ويلقب بالبناح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قرأ على
 الاخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والاصمعي (قوله وفعال للامر) أى حال كونه دالا على
 الامر (قوله وينقاس هو ونحو الخ) لم يقل وينقاسان لتلايتهم رجوعه لفساق وخبث (قوله
 ونظويه) بكسر الون وسكون الفاء وفتح الطاء والواو هكذا عند العرب وقد فتح النون عند العجم
 ونظويه هو أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن عرفة الازدى النحوى وهو ظاهرى المذهب انتهى عدوى على
 الرسالة وقال الدجوني والنظ الدهن المعروف والكسر في نونه أفصح ولـ بعض أهل المجون

فلا لغو ولا تأثيم فيها
 وما فاهو به أبدا مقيم
 والثاني كقوله تعالى
 لا بيع فيه ولا خلة في
 قراءة من رفعها
 ولا يجوز لك اذا رفعت
 الاول أن تنصب الثاني
 ثم قلت (أو الكسر
 وهو خمسة العلم المختوم
 بويه كسيبويه
 والجرى يجوز منع
 صرفه وفعال للامر
 كزال ودراك وبنو
 أسد تفتح وفعال سبا
 للمؤنث كفساق وخبث
 ويختص هذا بالنداء
 وينقاس هو ونحو زال
 من كل فعل ثلاثى تام
 وفعال علما للمؤنث
 كحذام فى لغة الحجاز
 وكذلك أمس عندهم
 اذا أريد به معين
 وأكثر بنى تميم بواقفهم
 فى نحو سفار ووبار
 مطلقا فى أمس فى الجر
 والنصب وينمى الصرف
 فى الباقي وأقول
 الباب الخامس من
 المبنيات ما لزم البناء
 على الكسر وهو خمسة
 أنواع * النوع الاول
 العلم المختوم بويه
 كسيبويه وعمرويه
 ونظويه ووراهويه

لاخير في النحو ولا أهله * ان كان منسوبا الى نبطويه
أحرقه الله بنصف اسمه * وصير الباقي صراخا عليه

ومن ثم تخاشى المحدثون عن التلفظ بالاسم المختوم بويه فعدلوا عنه في ابن راهويه الى فتح الياء لما قيل ان
معنى بويه بالفارسية وءلا ٧ أرضى يارب كلمة كفر من قبل النأحات حين يندبن الاموات انتهى وقوله ابن
راهويه هو اسحق بن راهويه مجتهد (قوله ونحو ذلك) كحامويه ووزنجويه (قوله والاعراب اعراب
مالا ينصرف) للعلمية والتركيب عنده وهناك توجه ثالث في غير المختوم بويه يعر به اعراب المتضايقين
بحيث يكون اعرابه على الجزء الاول والثاني ملازم للبناء على الكسر قرر بعض الاشياخ (قوله حذار
من أرمأنا) حذار اسم فعل نائب عن احذر الذي هو فعل الامر واسم الفعل ماناب عن الفعل معنى
واستعمالا والمراد بالاستعمال كونه أبدا عاملا غير معمول فخرت المصادر والصفات في نحو ضر بازيذا
وأفأتم الزيدان فان العوامل تدخل عليها وكون هذه الالفاظ أسماء حقيقة للأفعال هو الصحيح الذي عليه
جمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها أفعال حقيقة والارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث
والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل تدل على الحدث والزمان لكن بالوضع لا بأصل الصيغة
وقيل مدلولها المصادر ولا موضع لها من الاعراب عند ابن مالك ونسبه للجمهور وذهب المازني ومن وافقه
الى أنها في موضع نصب ونقل عن سيديويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة الى أنها في موضع
رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أفأتم الزيدان وحذار اسم فعل وحذار الثاني
تأ كيدله والارماح جمع رمح كما تقدم والشاهد في قوله حذار حذار حيث بنى على الكسر (قوله تراكها
من ابل تراكها) من الجئت مستفعلن فاعلاتن مستفعلن وبعده * أمأ ترى الموت لدى أورا كها *
وقوله أورا كها هذا الم يتكلم عليه في الشواهد (قوله هي الدنيا الخ) من قصيدة من الوافر مفاعلاتن مفاعلاتن
فعلول لأبي الفرج السأوي يرثي نخر الدولة والدنيا بضم الدال وحكي كسر ها وهي ما على الارض من الهواء
والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفنك الغر
والاخذ بغتة وقيل القتل والتبسم تحريك الشفتين من غير صوت والضحك القهقهة بصوت وأر ادب ذلك
ما يناله من سرور ومال وجاه والمعنى أن هذا الكلام يفهم من لسان حال الدنيا فاذا أبدت له سرورا فلا
يفتر لانه يعقبه النكد والملء بكسر الميم ما يملأ الفم وبالفتح المصدر وقوله تقول أى تدل دلالة ظاهرة
أخذ من قوله بملء فيها * الاعراب هي مبتدأ والدنيا خبره أو ان هي ضمير شأن والدنيا مبتدأ خبره تقول
وعلى الاول قوله تقول حال وتقول فعل مضارع مرفوع و بملء متعلق بمحذوف وفيها مضاف اليه وحذار
اسم فعل والثاني تأ كيدله ومن بطنى متعلق بحذار وقتكى معطوف عليه وجلة حذار وما عطف عليه
محكية بالقول في محل نصب وجلة تقول وما بعده في محل نصب على الحال من الدنيا والفاء عاطفة ولانهاية
ويغركم بفك الادغام مجزوم بها معنى متعلق بيغركم وابتسام فاعل وقولى مبتدأ ومضحك خبر والفعل
مبتدأ ومبك خبر والشاهد في قوله حذار وفي قوله مضحك ومبك صنعة الطبايق و بعد البيتين المذكورين
بفخر الدولة اعتبروا فأنى * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سالك ملك
فلوشمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولوزهر النجوم أنت رضاه * تأبى أن يقول رضيت عنك
فامسى بعد ما قرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك

ونحو ذلك فليس فيهن
الا الكسر وهو قول
سيديويه والجمهور وزعم
أبو عمر والجري أنه
يجوز فيهن ذلك
والاعراب اعراب مالا
ينصرف * النوع
الثاني ما كان اسما للفعل
وهو على وزن فعال
وذلك مثل نزال بمعنى
انزال ودر الثبمعى ادرك
ونزال بمعنى أترك
وحذار بمعنى احذر
قال الشاعر
حذار من أرمأنا
حذار وقال الآخر
ترا كها من ابل ترا كها
وما أحسن قول بعضهم
هي الدنيا تقول بملء
فيها
حذار حذار من بطنى
وقتكى
فلا يغركم منى ابتسام
فقولى مضحك والفعل
مبك
وبنو أسد يفتحون
فعال في الامر لمناسبة
الالف والفتحة التي
قبلها * النوع الثالث
ما كان على فعال
وهو سب للمؤنث ولا
يستعمل هذا النوع
الا في النداء تقول
يا خباب بمعنى يا خبيثة

ويادفار بالدال المهملة بمعنى يامننتمو بالكاع بمعنى بالثيمة ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجوارى أنتسبهين بالحرائر بالكاع ولا يقال جاءتني لكاع ولا رأيت لكاع ولا امرت بكاع فلما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت فعيدهته لكاع فاستعملها في غير النداء فضرورة شاذة ويحتمل أن التقدير فعيدهته يقال لها بالكاع فيكون جاريا (١١٣) على القياس ويجوز قياسا مطردا

صوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهي أن يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل زال ومن ذهب ذهب ومن كتب كتب بمعنى انزل واذهب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يافساق ويأفجر ويأزنا ويأسراق بمعنى يافسقة يافجرة يازانية يأسارقة ولا يجوز بناء شئ منها من نحو اللوصية لانها لا فعل لها ولا من نحو دخرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لانامة ولم يقع في التنزيل فعال أمرا الا في قراءة الحسن لامساس بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول لاعلى اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر اذا دعوا عليه بان لا ينتعش أى لا يرتفع لالعار في معاني القرآن العظيم للقراء ومن

يقدر انه لو عاد يوما * الى الدنيا تسر بل ثوب نسك يقال قرعت قومي أى عاوتهم بالشرف أو بالجمال والضحك الضيق (قوله ويادفار بالدال الخ) وأما بالذال فعناه ياطيبة الرائحة ومنه المسك الاذفر ويقال للضنان زفر بالزاي والذفر بالذال وتحريك الفاء كل ربح ذكية من طيب أو بنت و بالدال المهملة اسم للنتن خاصة وقوله يامننتمو بكسر الميم وضمها لحن ودفار منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى (قوله ومن كلام عمر) حين رآها تصلى ساترة الرأس (قوله أطوف ما أطوف الخ) قاله الخطيبه يهجو به امرأته أى أكثر الطواف وهو الدوران وآوى ارجع والتجى وهو بمد الهزمة وقصرها أى أنضم وقوله فعيدهته يعنى زوجته سميت فعيده لقعودها في البيت والبيت من بحر الوافر يهجو فيه امرأته فيقول أطوف نهاري كله في طلب الرزق فاذا أويت عند الليل فانما آوى الى بيت صفة القاعدة فيه امرأة دنيئة لثيمة (قوله لكاع) أى خسيصة * الاعراب أطوف مضارع ومصدرية ظرفية والتشديد في أطوف للتكثير أى أطوف الطواف وهو من المصادر السادة مسد الظرف وقيل مامصدرية ظرفية أى أطوف كثيرا مدة طوا في ثم آوى عطف على أطوف الى بيت متعلق بآوى و فعيدهته لكاع مبتدأ وخبر في محل جر صفة لبيت (قوله فاستعملها في غير النداء) عله لقوله فضرورة شاذة لأنه استعملها في غير النداء لانها خبر المبتدأ وقوله ويحتمل الخ أى خبر المبتدأ محذوف (قوله بثلاثة شروط) وترك شرطارا بعا وهو أن يكون متصرفا فلا يبنى من نعم وبس فلا يقال نعموا بأس (قوله ويأفجر) ويطلق أيضا فجار علماعلى الفجور ففجار مشترك بين العلم وبين المرأة الفاجرة وقوله يافساق بمعنى يأفجر (قوله من نحو اللوصية فانها لا فعل لها) اعترض عليه بان ابن القطاع حكى لصت الشئ لصا أى جعلته في ستر ومنه اللص (قوله بمنزلة قولهم الخ) أى في الحواز ولادعائية أى لا تمس وقيل المعنى لا يكون منك امساس ومعناه النهى وعلى الأول فهو دعاء بعدم المس (قوله أى لا يرتفع) في الصحاح يقال للعائر اذا عثر لالعالك أى لا ارتفعت (قوله للعائر) بالمثلثة هو الذى يعثر برجله في الارض فيقع (قوله وفي معاني القرآن) اسم كتاب (قوله يذهب به) أى بقولنا لامساس (قوله مذهب دراك) أى طريق دراك من البناء على الكسر (قوله في كتاب ليس) أى الكتاب المؤلف فيما يتعلق بليس (قوله لامساس مثل دراك) أى المركب من لاومساس مثل دراك وابن خالويه موافق للقراء (قوله وهذا من غرائب) أى كلام القراء وابن خالويه من غرائب اللغة لأن المركب لا النافية والاسم وجعل الجميع للاثبات والقاعدة اذا دخلت لاعلى اسم نقتله لان الجميع يصير اثباتا قاله اللقاني وقال بعض وجه الغرابة دخول لاعلى اسم الفعل مع ان اسم الفعل محخص بعدم دخول عامل عليه وعلى كلام اللقاني فعنى لامساس أى مس كما ان دراك معناه أدرك فصار لامساس للاثبات ويلزم على ما قاله البعض في وجه الغرابة ان الغرابة لا تختص بما قاله القراء وابن خالويه بل هي موجودة على الاول من ان الادعائية (قوله وحله) أى حل لامساس وهذا توجيه له بعد الوقوع والنزول (قوله وحله الخ) وعليه فلانافية داخلية على العلم (قوله من باب قطام) أى من باب الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال فهو علم جنس على المس كفجار علم على الفجور لان باب فعال الدالة على الامر (قوله وأنه معدول الخ) وهو مبنى على الكسر على لغة الحجاز بين (قوله وهو علم على مؤنث)

(١٥ - عبادته - اول)

العرب من يقول لامساس يذهب به الى مذهب دراك ونزال وفي كتاب ليس لابن خالويه لامساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحله الزمخشري والجوهري على انه من باب قطام وأنه معدول عن المصدر وهو المس * النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حدام وقطام ورقاش

عبارة الرضى من الاعلام المؤتمة الآتية على وزن فعال وظاهره اعتبار التأنيث في العلم لاني الموضوع له عكس ما هنا (قوله وسجاح) الاسجاح حسن العفو ويقال ملكته على فاسجح ووجه أسجح بين السجح أى حسن معتدل وسجاح اسم امرأة من بني ربوع نبتأت اه صحاح (قوله على الكسر مطلقا) أى في حالة الرفع والنصب والجر (قوله اذا قالت حذام) من الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعول وقبله ولولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطايب المنام

والبيت مثل يضرب لصحة الناقل لخبر أو حكم في مسئلة نحو قول النحاة قال سيبويه فيقال اذا قالت حذام الخ سببه ان حذام حذرت قومها من اغارة العدو لما رأت الغرائب من كون القطاأت من البساتين خارج البلد الى الدور فلم يكثر ثوبا بقولها وأنكر واعليها فلعائلهم بمنازل قال زوجها سحيم بن مصعب اذ قالت حذام يعني زوجه فقالوا صدقت حذام وحذام بالذال المعجمة كما ذكره في الصحاح في محل وهو الشائع وبالذال المهملة كما في الدماميني على المعنى وواقفه السمنى وفي محل من الصحاح أيضا من الحذم وهو القطع وقيل السرعة انتهى من الدجلوني معز يادة من غيره وقال في الشواهد أصل المثل ان حذام بنت الريان وكان عاطس بن جلاح الجبيري قد سار الى الريان في جوع من العرب فلقبهم الريان في عشرين حيا من ربيعة ومضرا فقتلوا ولم يدبر أحد ثم رجع الجبيري في عسكره ثم جدوا في اتباعهم فانتبه القطافي اسراهم من وقع دوابهم فمرت على الريان وأصحابه فخرجت حذام بنت الريان الى قومها وقالت ألياقومنا ارتحوا وسيروا * فلو ترك القطايل لنا

فقال سحيم اذ قالت حذام الخ فارتحوا حتى اعتصموا بالجبل و يش منهم أصحاب عاطس فرجعوا عنهم * الاعراب اذا ظرف مستقبل وعاملها شرطها وقول بعضهم يلزم عليه ان المضاف اليه عمل في المضاف مردود لانها ليست مضافة عند ذلك القائل وقيل الجواب وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث وحذام فاعل ومحل رفع لانه مبنى على الكسر ووجه فصدقها عطف على قالت والفاء رابطة للشرط وان حرف توكيد والقول اسمها ومضافة للقول وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث والجملة صلة والعائد محذوف أى قالت وحذام فاعل مبنى على الكسر والشاهد في حذام في الحليين (قوله فصدقها) هكذا رواية الفراء في معاني القرآن وفي رواية فانصتوها أى أنصتوها (قوله وسفار بالسين المهملة) أى مفتوحة كذا في الصحاح وكسرها لحن فإني بعض النسخ بكسر السين خطأ (قوله اسم ماء) أى من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولذا قال سيبويه اسم ماء وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب اذ الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر (قوله اسم لكوكب) فيه معنى التأنيث بان يلاحظ منه انه ذات مضيئة والافالكلام في اعلام المؤنث وذكر بعض الاشياخ انه اسم لنجمته وهو ظاهر (قوله اسم لقبيلة) الذي في الصحاح اسم أرض لعاد ويمكن الجمع بانه نقل من الارض للقبيلة انتهى دجلوني (قوله متى تردن) قاله الفرزدق والورد والشرب من الماء والوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والادبهم تصغير أدهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجرت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فأعطاك والمعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه * الاعراب متى اسم شرط جازم وتردن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ومحل جزم متى ويوم منصوب على الظرفية وقال في المعنى يمنع أن يكون بدلا من متى لعدم افتقاره بحرف الشرط ويمتنع أن يكون ظرفا لتجدد ثلاثي فصل تردن عن معموله وهو وسفار بالاجنبي فتعين أن يكون ظرفا ثانيا لتداتها انتهى وعمل العامل الواحد في ظرفي زمان جائز اذا لم يتضادا ولذلك جاز أجبئك

والجسيم وآخرها حاء مهملة اسم للكذابة التي ادعت النبوة وكساب اسم لكلبة وسكاب اسم لفرس وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات احداها لاهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر

اذا قالت حذام
فصدقها
فان القول ما قلت
حذام

والثانية لبعض بني تميم وهي اعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهورهم وهي التتصيل بين أن يكون محتوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير محتوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء سفار بالسين المهملة والفاء اسم لماء وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ووبار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالطاء المعجمة والفاء اسم لبلدة قال الشاعر

أنشده سيبويه
متى تردن يوما سفار
تجدبها
أديهم رمى المستجيز
المعورا

وقال الاعشى فجمع

بين اللغتين التميميتين

أَمْ تَرَوَا أَرْمَوا عَادَا

أودى بها الليل والنهار

ومر دهر على وبار

فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الاول على

السكسر وأعرب وبار

الثاني وقيل ان وبار

الثاني ليس باسم كوابر

الذي في حشو البيت

بل الواو عاطفة وما

بعدها فعل ماض

وفاعل والجملة معطوفة

على قوله هلكت وقال

أو لاهلكت بالتأنيث

على معنى القبيلة وثانيا

بارو بالتذكير على معنى

الحى وعلى هذا القول

فتكتب وبارو بالواو

والألّف كما تكتب ساروا

النوع الخامس أمس

إذا أردت به معينا وهو

اليوم الذي قبل يومك

وللعرب فيه حينئذ

ثلاث لغات احداها

البناء على السكسر

مطلقا وهي لغة أهل

الحجاز فيقولون ذهب

أمس بما فيه واعتكفت

أمس وعجبت من أمس

بالسكسر فيهن قال

الشاعر

منع البقاء قلب

الشمس

وطوعها من حث

لا تسمى

يوم الجمعة سحرًا وسفار معمول تردن مبنى على السكسر في محل نصب وتجد جواب الشرطوبها متعلق بتجد
وأديهم مفعول تجدو برى مضارع والمستجيز مفعوله والمعور صفقه والشاهد في بناء سفار على السكسر
الذي هو لغة أهل الحجاز واختلف التميميون على لغتين فالأقل يمنعونه من الصرف قال سيبويه للعلمية
والعدل عن فاعلة ويرجح ان الغالب على الاعلام النقل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزيب
ويرجح انهم لا يعدلون لعللة العدل الا اذا لم توجد علة بدله الاكثر منهم يفصل بين أن يتختم بالراء فيوافقون
الحجازيين وبين أن لا يتختم فيمنعون الصرف وانما كان عندهم البناء على السكسر لان مذهبهم الامالة
فاذا كسر توصوا اليها ولوضوا أو فتحوا امتنعت الامالة قاله الخليل (قوله فجمع) عطف على قال
وفي نسخة يجمع فيكون حالا (قوله أم تر والرمالخ) هذان البيتان قالهما الاعشى في قصيدة من البسيط
واسمه ميمون بن قيس بن جندل وهو جاهلي أدرك الاسلام في آخر عمره ورحل الى النبي ﷺ يريد
الاسلام ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له انه يحرم الخمر والزنا فقال أتمتع منها سنة ثم أسلم فقبل ذلك
باليامة والهمزة للاستفهام التقريرى وهو جل المخاطب على الاقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه
ويجب أن يليها المقر به والرؤية العلم وارم اسم قبيلة وعاد اسم بلدهم وأودى بها أهل كهوا الدهر الزمان
* الاعراب الهمزة للاستفهام كما تقدم ولم حرف جزم وتروا مجزوم بخذف النون وارما مفعوله وعادا
معطوف عليه وأودى فعل ماض وبها متعلق به والليل والنهار فاعله ومعطوف ومر دهر فعل وفاعل وعلى
و بار متعلق به وقوله فهلكت عطف على دهر و جهرة حال من فاعل هلكت و بار فاعل والشاهد في البيت
انه بنى و بار الاولى على السكسر وأعرب و بار الثاني اعراب ما لا ينصرف والمانع له العلمية والتأنيث لانه
علم على قبيلة ولوجرى على لغة الحجاز وأكثر تميم لبني و بار فيهما على السكسر ولوجرى على لغة أقل بنى
تميم لفتح و بار الاول فلذا كان هذا الشعر جامعاً بين اللغتين (قوله وقيل ان و بار الثاني الخ) رده بعض
المتأخرين بان قبل هذا البيت قوله

وأهل جد أنت عليهم * فافسدت عيشهم فباروا

أى هلكوا فلا يصح ذلك في البيت الذي ذكره المصنف بذلك المعنى لانه يلزم عليه الايطاء وهو تكرير
القافية وهو معيب عند تقارب الأبيات كما هنا بخلاف ما اذا بعدت وحد البعد سبعة أبيات وقيل عشرة
انتهى من الشواهد (قوله وقال أول الخ) جواب عما يقال انه على الاحتمال الثاني تكون الواو في باروا
لجماعة الذكور فينا في التأنيث في قوله فهلكت (قوله الذي قبل يومك) أى الذى يلاصق يومك
الذى أنت فيه لان القبيلة اذا أطلقت تنصرف للملاصقة حقيقة وأنت خير بان قوله يوما معينا يشمل
القريب من يومك اذا اتقى ابهامه فالعين أعم من الملاصق وقد اقتصر بعض على العين فيعم وارتضاه
الديلمونى (قوله واعتكفت أمس) فيه نظر لأن هذا ظرف وهو مبنى بالاتفاق فالمناسب أن يقول خاف
زيد أمس أى خاف نفس اليوم على حديث خافون يوما وانما بنى أمس لتضمنه لام التعريف لانه معرفة بغير
أداة ظاهرة لكن هذه العلة ضعيفة فلم تجمع العرب على بنائه ومن ثم قال ابن خروف لاعلة لبنائه الارادة
التخفيف و بنى على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء
الساكنين انتهى دلمونى (قوله منع البقاء) أى بقاء الاشياء ونسبة المنع للتقلب مجاز لكونه دالا
عليها فالبقاء مفعول والفاعل تقلب وطوعها وغرو بها عطف على قلب ومن حيث جار ومجرور مبنى مطلقا
ولا تسمى مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء تعذرا كذا قيل وصوابه استنقلا وجرأ وصافية
وصفراء أحوال من الشمس مترادفة أو متداخلة نحوها في خبر أتى بالبراق مسرجا ملجما انتهى دلمونى
وقوله ثم قال اليوم الخ أشار به الى أنه أسقط بيتا بين البيتين وهو قوله

وطاوعها حراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم الخ ولم يتكلم على ذلك صاحب الشواهد هنا وإنما تكلم عليه بعض حواشي القطر (قوله اليوم أعلم الخ) اليوم منصوب على الظرفية بنى مقدره وهو متعلق بأعلم وهو على تقدير لأعلم وما موصول مفعول أعلم محلها نصب ويجي فعل مضارع مرفوع وبه متعلق به وبالجملة صلة الموصول ومضى فعل ماض بفصل متعلق به قضائه مضاف اليه أمس فاعل مضى محله رفع وهو محل الشاهد (قوله لقدرايت الخ) لم يعلم قائله وبعده

يا كان ما في رحلهم همسا * لا ترك الله لهن ضرسا * ولا لقين الدهر الاتعسا

فيها عجزوز لا تساوي فلسا * لانا كل اللحمة الانهسا

والأبيات من بحر الرجز العجائز جمع عجزوز وهي الهرمة من النساء والسعالى جمع سعالاة بالكسر وهي الاثني من الجن وقيل هي ساحرة الجن وقيل هي الفاجرة من الجن وقال في الصحاح السعالاة أخت الغيلان وكذلك السعالاة يمدو يقصر والجمع السعالى وفيه أيضا الغول بالضم والجمع أغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاكله فهو غول المعنى انه رأى هؤلاء العجائز فتعجب من حالهن وشبههن بالسعالى لقبهن (الاعراب) اللام لام القسم وقد حرف تحقيق ورأيت فعل وفاعل وعجبا مفعول ومدحرف جر بمنزلة في تقديره في أمس وهو متعلق برأيت والالف في أمس اشباع وهو مجرور بالفتحة لمنع من الصرف للعلمية والعدل عن ذى الالف واللام وهو محل الشاهد وعجائز منصوب على البدل من عجبا وصرفه للضرورة وخمس صفة لعجائزا أو بدل أو عطف بيان وروى حسبا بضم الحاء المهمة جمع حيسة وهي الشديدة انتهى من شواهد هذا الكتاب وقال الدجوني يا كان مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة حال من عجائز والرحل المنزل وهمسا مفعول مطلق أى كلاً خفياً ورجلة لا ترك الله دعائيه وضرسا مفعول والشاهد في أمس حيث أعرب اعراب ما لا ينصرف على لغة بعض بني تميم انتهى والهمس الصوت الخفى قال تعالى فلا تسمع الا همسا (قوله وقدوهم) أى غلط قال في المصباح وهمت الى الشئ * وهما من باب وعد سبق القلب اليه مع ارادة غيره ووهم في الحساب يوهم كغلط يغلط وزنا ومعنى انتهى ونظم ذلك النور الأجهورى بقوله من الرجز

اذا سرى الوهم لشيء والمراد * سواه ذا وهم بتسكين يراد

ووهم بالفتح معناه الغلط * والماض من هذا بكسر انضبط

والآن بالفتح وفعل الاول * بعكس ذا على القياسى الخلى

وقوله والآن أى الفعل المضارع وقوله وفعل الاول يعنى باب الوهم بالسكون وقوله بعكس ذا أى ان ماضيه بالفتح ومضارع الكسر ووجه غلط الزجاجى ما قاله ابن مالك في التسهيل ومدعا غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سببويه استشهد بالرجز على ان الفتح في مذامسا فتحة اعراب والزجاجى لم يأخذ البيت الامن كتاب سببويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه انتهى وقال ابن البادش خرج الزجاجى عن اجماع النحاة بقوله ومن العرب من يبنى على الفتح ولا حجة له في الرجز انتهى فيشى على القطر والدجوني عليه أيضا (قوله واذا أريد الخ) حاصل الشرط أن يراد به معين ولم يصف ولم يعرف بال ولم يكسر أى لم يجمع جمع تكسير ولم يصغر ولم يثن فلا يبنى في قولك مضى امسنا ولا الامس ولا أموس ولا أميس ولا أمسان فاذا اجتمعت فيه الشروط جرى فيه الخلاف فان استعمل طرفا بنى اتفاقا (قوله مرت بنا أول من أموس الخ) مثال للجمع وهو من الرجز والميس بكسر الميم التبخرت والعروس الذى بنى بامرأته والعرس بكسر العين المرأة المبنى بها والعرس بضم العين الاسم ومنه اذا دعى أحدهم الى وليمة عرس فليجب أى الى طعام العرس * الاعراب مرت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله عائذ

لغة بعض بني تميم وعليها قوله لقدرايت عجبا مذامسا عجائز امثل السعالى خمسا يا كان ما في رحلهم همسا لا ترك الله لهن ضرسا وقدوهم الزجاجى فزعم أن من العرب من يبنى أمس على الفتح واستدل بهذا البيت الثالثة اعرابه اعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة بناؤه على الكسر في حالتى النصب والجر وهي لغة جهور بني تميم يقولون ذهب أمس فيضمونه بغير تنوين واعتكفت أمس وعجبت من أمس فيكسرونه فيهما وهذا كله يفهم من قولى في المقدمة ويمنع الصرف في الباقي وقولى في الباقي أردت به أمس في الرفع وماليس في آخره راء من باب حذام وقطام واذا أريد بامس يوم ما من الايام الماضية أو كسر أو دخلتة أل أو أضيف أعرب باجماع تقول فعلت ذلك أمسا أى في يوم ما من الايام الماضية وقال الشاعر مرت بنا أول من أموس

وقول ما كان أطيّب
أسسنا وذكر المبرد
والفارسى وابن مالك
والحريرى ان أسس
يصغر فيعرب عند
الجميع كما يعرب اذا
كسر ونص سيبويه
على أنه لا يصغر وقوفا
منه على السماع والاولون
اعتمدوا على القياس
ويشهد لهم وقوع
التكسير فان التكسير
والتصغير أخوان وقال

الشاعر

فانى وقفت اليوم

والامس قبله

بيابك حتى كادت

الشمس تغرب

روى هذا البيت بفتح

أمس على انه ظرف

معرب لدخول أل عليه

ويروى أيضا بالكسر

وتوجيهه اما على البناء

وتقدير أل زائدة أو على

الاعراب على انه فخر

دخول في على اليوم

ثم عطف أمس عليه

عطف التوهم وقال الله

تعالى فجعلناها حصيدا

كأن لم تغن بالأمس

الكسرة فيه كسرة

اعراب لوجود أل وفي

الآية إيجاز ومجاز

وتقديرهما فجعلنا

زرعها في استئصاله

كالزرع المحصود فكان

زرعها

على المحبوبة وبناتعلق به وأول مضاف لمخدوف أى أول شئ منصوب على الظرفية متعلق به ومن أموس
بيان أيضا كذلك وتيمس مضارع مرفوع وفيما متعلق به وميسة منصوب على المصدر والعروس مضاف
اليه والشاهد في جمع أموس (قوله ما كان أطيّب أسسنا) كان زائدة وما اسم تعجب مبتدأ وأطيّب فعل
ماض وفاعله مستتر وجوب أو أسسنا مفعول به والجملة خبر المبتدأ وهو ما وهذا مثال للمضاف (قوله والاولون)
أى المذكورون أول العبارة وهم المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى وليس المراد بالاولون الأقدمين لان
سيبويه ليس متأخرا عن هؤلاء في الزمن (قوله على القياس) أى قياس التصغير على التكسير صحيح
(قوله ويشهده الخ) أى ان قياسهم التصغير على التكسير صحيح لانهم أخوان فاذا ثبت أحدهما ثبت
الأخر فاصل الاستشهاد أخوة التصغير للتكسير وقد وقع أحد الأمرين فيقع الآخر بالحل عليه فصح
قياس التصغير على التكسير (قوله فانى وقفت الخ) مثال للحل بالقاله نصيب الشاعر المشهور والامس
اسم اليوم الذى قبل يومك وقوله كادت قيل نفيها إيجابا وإيجابا نفي وذلك انك اذا قلت كادز يد أن يقوم
معناه قارب القيام ولم يقم واذا قلت ما كادز يد أن يقوم معناه قام لكن بعد مشقة ولذا قال بعض
فيها على جهة اللغز

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت في لساني جرهم ونمود

اذا استعملت في صورة النفي أثبتت * وان أوجبت قامت مقام جحدو

وقيل انها كسائر الأفعال نفيها نفي وإيجابها إيجاب لانها المقاربة فاذا انتفت اتقى عقلا الفعل فان قيل قوله
تعالى وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا يريد ما زعموا قلت هو اخبار عن أول أحوالهم وقيل يحكم العرف
في ذلك وقيل اذا كان اثباتا فالفعل لم يحصل وان كان هناك نفي فان كان قبلها احتمال الحصول بعد العسر
وعدم الحصول رأسا وان كان بعدها نحو كاد أن لا يقوم وجب أن يكون حاصلا بجملة الأقوال أربع
والشمس سميت شمسا لانها تخفى ثم تطلع أخذ من المرأة الشمسوس التى تطالع الرجال ولا تطعمهم ويقال
شمس الشئ اذا ارتفع وانت الشمس لشبهها بالمرأة ومن أسماها ذكاء وابن ذكاء وبنت ذكاء وسميت
ذكاء لضوئها وتوقدها ويقال لها الجونة وكل أبيض جون وكل أسود جون ويقال لها الغزالة لسرعة
دورانها ولذلك سمي المغزل لكثرة دوانه والغزل محادثه النساء ومن أسماها المهى والجمانة وسبوح
وسراج وجارىقو بيضاء ومشرقة * الاعراب فانى الفاء عاطفة وان واسمها وقفت فعل وفاعل اليوم
ظرف لو قفت والامس بالجر عطف على اليوم عطف توهم وقبله ظرف ومضاف اليه بيابك متعلق بوقفت
حتى حرف جر بمعنى الى كادت فعل ماض والتاء للتأنيث والشمس اسمها وتغرب خبرها والشاهد في لاس
كما رضح المصنف (قوله وفي الآية إيجاز) أى اختصار حاصل ما قاله اللقائى ان الإيجاز بحذف ثلاثة أمور
بحذف المضافين أعنى زرع في قوله فجعلنا زرعها وفي قوله كان زرعها فقول المصنف واسم كان هو أحد
المضافين وبحذف الموصوف في قوله كالزرع المحصود وان المجاز في تشبيه الزرع المقطوع من أصله بالزرع
المحصود وفي جعل فعيل بمعنى مفعول فقول المصنف وأقيم فعيل الخ هو المجاز وقال الشنوائى الإيجاز
بحذف أربعة أمور بحذف الزرع من قوله فجعلناها وبحذف الزرع من قوله كأن لم تغن فان أصله كأن لم
يغن زرعها وبحذف الزرع الذى هو موصوف حصيدا لان المعنى كالزرع المحصود وبحذف اسم كأن
الخففة وهو ضمير الشأن وأما المجاز في قوله فجعلناها حصيدا أى جعلنا الارض محصودة فان ايقاع الحصيد
على الارض مجاز وحقه أن يقع على الزرع الخال بالأرض وفي اسناد تغن الى الارض مجاز أيضا والحققة
اسناده الى الزرع اذا علمت ذلك فاقول بحمد الله الملايم لكلام الشارح ما قاله اللقائى فانه الذى يشير له قول
الشارح بحذف مضافان واسم كان وموصوف اسم مفعول وأقيم الخ وقول الشارح كالزرع فان هذا إشارة

للإيجاز وللجواز وعلى كلام السنواني لم يشر الشارح للجواز وعليه يكون قول الشارح كأن زرعهما لم يغن المناسب فيه أن يقول كأنه لم يغن زرعهما ليكون المحذوف ضمير الشأن غير المضافين وأيضا إذا كان المعنى على حذف لم يكن مجاز في إيقاع الحصيد وفي تغن لأنه وقع ذلك على من هو له غاية الأمران فيه حذف مضاف ولا يكون المجاز إلا إذا لم يلاحظ الحذف بدليل قول العلماء في قوله واسئل القرية أنه يحتمل أنه أطلق القرية على أهلها أو أن فيه حذف مضاف أو أن إيقاع السؤال على القرية مجاز فجعلوا المجاز العقلي مقابلا لمجاز الحذف تأمل وقوله في استئصاله أي قطعه من أصله (قوله لم يلبث) أي لم يوجد فهو باللام وبعبارة أخرى يقال غنى أي عاش ويقال غنى بالمكان أي أقام به وحينئذ فقوله كأن لم تغن أي كأن لم تثبت ومثله لبعض المفسرين (قوله أبلغ) أي كونه من صيغ المبالغة (قوله ولهذا) أي ولاجل كونه صيغة مبالغة لا يقال لمن جرح في أمثله الخ أي لأن جرح الأئمة خفيف فلا يؤتى بصيغة فعيل التي هي من صيغ المبالغة والأئمة فيها لغات تسع الهمزة والميم مثلثان فأضرب ثلاثا في ثلاث تسع قاله بعض الأسيخ **نبيه** سكت المصنف عن الذي يبنى على الكسر أو نائبه وتقدم مثاله جمع المؤنث السالم فإنه يبنى على الكسر الذي ينصب به ويبنى على الفتح النائب عن الكسرة (قوله ما قطع لفظا عن الإضافة) أي لمعرفة ما لو قطع عن الإضافة لنكرة فلا يبنى لأن موجب البناء تضمنه النسبة الجزئية وهي خاصة بالمعرفة (قوله من الظروف المبهمة) وبنيت هذه الأشياء لاجتماعها مع تضمنها معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف وبنيت على حركة جبرا لمفاتهما من الأعراب وكانت ضمة جبرا لما لحقها من الضعف بحذف المضاف إليه لأن الضمة أقوى الحركات أي أقوى في التنبيه على عروض سبب البناء وما قلناه في علة البناء قاله شيخ الإسلام وقال السنواني قوله من الظروف المبهمة وهي التي لا يتضح معناها إلا بذكر المضاف إليه قال الرضي وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك الحرف فإن قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها قلت لأن ظهور الإضافة فيها يرجع جانب الاسم لاختصاصها بالاسماء أما حيث إذا واذ فإنها وإن كانت مضافة للجمل الموجودة بعدها إلا أن الإضافة ليست بظاهرة إذا الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم الأعراب (قوله وأسماء الجهات) اعلم أن المسموع من الظروف قبل وبعد وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول وعمل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو شمال ويمين وآخر وغير ذلك فاشمله قول المصنف وأسماء الجهات غير مسلم وكذا قول الفيثي عبر بالاسماء لأنها اثنا عشر بخلاف الجهات فهي ست (قوله وألحق بها عمل) أي في البناء على الضم وعمل هو النوع الثاني في المصنف وغير هو النوع الثالث في المصنف وجعل المؤلف في الشارح الثاني ثالثا والثالث ثانيا (قوله فيمن ضم ولم ينون) قال الفيثي انظر البرماوي في شرحه لما تركه الشرح اه ونحن نذكر عبارة البرماوي التي تركها الفيثي فنقول قال البرماوي لم يشرح هذا القيد والمراد ان غير إذا قطعت عن الإضافة كان فيها أوجه أربعة بفتح مع التنوين ودونه والضم مع التنوين ودونه وتوجيه ذلك مرتب على مقدمة وهي ان ما تجب اضافته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كقبل وبعد وفوق وتحت وما أشبهها إذا قطع عن الإضافة فاما أن ينوي لفظ المضاف إليه فيكون ذلك معربا بالحركة فيه للأعراب غير انه لا ينون واما أن ينوي معنى الإضافة فيجب البناء على الضم

لم يلبث بالاسم حذف مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أمثله جرح ويقال له مجروح ثم قلت **أو** الضم وهو ما قطع لفظا لا معنى عن الإضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات وألحق بها عمل المعرفة ولا تضاف وغير إذا حذف ما تضاف إليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة ليس غير فيمن ضم ولم ينون وأي الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد وبعضهم يعربها مطلقا **و** أقول الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم وهو أربعة أنواع ***** النوع الأول ما قطع عن الإضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول

وأما أن لا ينوي شيء منهما فيعرب وينون إذا لموجب لترك التنوين إذا علم ذلك فأول الأوجه الأربعة في غير توجيهه أن يكون اسم ليس محذوفاً وغير مقطوعة عن الإضافة من غير نية المضاف إليه ولا معناه أي ليس المقبوض غيراً أي مغايراً لذلك والثاني توجيهه أن يكون على نية لفظ المضاف إليه أي ليس المقبوض غيره فالفتحة اعراب قطعاً والثالث توجيهه أن يكون غير اسم ليس وهي مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف وعن نية الإضافة والرابع في توجيهه مذهبان أحدهما وبه قال المبرد والمتأخرون أن ضمة غير ضمة بناء لشبهها بالظرف وفوقه يحتمل على هذا أن يكون في موضع رفع على أنه اسم ليس وأن يكون في موضع نصب على أنه خبرها والثاني مذهب الاخفش أنها ضمة اعراب وهي اسم ليس والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وجرى عليه المصنف في شرح الشنور غير أنه ضعيف الوجه الثاني فيما يظهر لك منه أرجحية بعض الأوجه السابقة على بعض وقد علمت مما قررناه أنه ليس له حالة فيكون البناء فيها على الضم أرجح إلا في حالة واحدة وهي ما إذا نوى معنى الإضافة دون لفظ المضاف إليه فعبر المصنف عنها بقوله فيمن ضم ولم ينون ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما إذا نوى لفظ المضاف إليه بدليل أنه في الشرح أدخلها تحت الضم من غير تنوين ثم قال وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب ففيه انتقاد على ما في المتن انتهى برماوى بحر وفه (قوله وأسماء) بالجر وأما قبل وبعد أول وعمل فهي مضمومة في محل جر (قوله وأسماء الجهات) وهي وراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جاء القوم وأخوك خلف وأمام ثم يدخلهم أو أمامهم (قوله ابن يعيش) علم على رجل من العلماء (قوله الاصل) ٢ بدل من الهاء في قدره أي قدر أصل قول الله من قبل الخ من قبل كل الخ (قوله الآن الانسب للمقام) أي لأن اول الآية غلبت الروم في أدنى الارض (قوله الغلب) بفتح الغين المعجمة واللام (قوله الحاسي) نسبة الى الحاسية وهو كتاب مشهور يرجع فيه أبو تمام الطائي الشاعر المعلوم جملة من أشعار العرب (قوله لعمر ك ما أدري الخ) قاله معن بن أوس من قصيدة من بحر الطويل والعمر لا يقال في القسم الا بفتح العين خاصة وبغيره يقال بالفتح والضم معاً وذلك لكثرة استعماله في القسم دون غيره وهو من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زماناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة أي لحياتك وارتفع لعمر ك على الابتداء والخبر محذوف أي قسمي خذف الخبر والكلام دليل عليه باب القسم محذوف منه الفعل تقول بالله لأفعلن والمعنى أحلف بالله فيحذف أحلف لعلم المخاطب بانك حالف قال أبو البقاء من قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله وأدري من درى بمعنى علم والوجل الخوف وتعدو بالعين المهملة تصيب وضبطه الفزري في حواشي المطول بالعين المعجمة بمعنى تصبغ الاعراب اللام للابتداء وعمر ك مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره يميني أو قسمي وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده واذا قلت عهد الله لأفعلن جاز اثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم لانه يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وما نافية وأدري مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء للثقل واني لأوجل الجملة حالية أو معترضة وعلى أينا في محل نصب مفعول لأدري وقيل مفعول تعدو والنية أي الموت فاعل تعدو وأول ظرف مبني على الضم وهو محل الشاهد أي أول الوقت أو أول الساعة أو أول كل شيء ومعنى البيت وبقائك ما أعلم أينا يكون المقدم من المؤخر في غدو الموت عليه واني خائف مترقب (قوله اذا أنالم الخ) قاله ابن مالك العقيلي واذا ظرف لما يستقبل وانا فاعل محذوف يفسره المذكور ولم يكن جازم ومجزوم ولقاؤك أي ملاقاتك اسم يكن وخبرها محذوف أي ثابتاً الى الأداة استثناء من وراء متعلق بثابت المحذوف وراء مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى أي وراء ما ذكر وهو محل الشاهد ويجوز نصب وراء يقال فلان يكلمني من وراء وراء (قوله ابدأ بأولا) الذي حكاه أبو علي الفارسي ابدأ بأول بالضم على نية معنى المضاف إليه والاصل من أول الامر وهو محل

وأسماء الجهات نحو
 قدام وأمام وخلف
 وأخواتها كقوله تعالى
 لله الامر من قبل ومن
 بعد في قراءة السبعة
 بالضم وقدره ابن يعيش
 على أن الاصل من
 قبل كل شيء ومن بعده
 انتهى وهذا المعنى حق
 الآن الانسب للمقام
 أن يقدر من قبل الغلب
 ومن بعده خذف المضاف
 إليه لفظاً ونوى معناه
 فاستحق البناء على
 الضم ومثله قول الحاسي
 لعمر ك ما أدري واني
 لأوجل
 على أينا تعدو والنية أول
 وقول الآخر
 اذا أنالم أو من عليك
 ولم يكن
 لقاؤك الامن وراء
 وراء
 وقولي لفظاً احتراز من
 أن يقطع عنها لفظاً
 ومعنى فانها حينئذ تنبني
 على اعرابها وذلك
 كقولك ابدأ بأولا
 اذا أردت ابدأ به متقدماً
 (٢) قوله بدل من
 الهاء الخ جرى على
 نسخة وقدره ابن
 يعيش الاصل الخ ولا
 يظهر على النسخة التي
 بأيدينا اه

وقول الآخر

ونحن قتلنا الاسد أسد

حفية

فما شربوا بعد اعلى

لذة خرا

وقرى لله الامر من

قبل ومن بعد بالخفض

والتنوين على ارادة

التنكير وقطع النظر

عن المضاف اليه اى لفظا

ومعنى وقرأ الجحدري

والعقبلي بالجر من غير

تنوين على ارادة

المضاف اليه وتقدير

وجوده * النوع الثاني

ما ألحق بقبل و بعد

من قولهم قبضت عشرة

ليس غير والاصل ليس

المقبوض غير ذلك

فاضمر اسم ليس فيها

وحذف ما أضيفت اليه

غير وبنيت غير على

الضم تشبيها لها بقبل

وبعد لابهامها ويحتمل

أن التقدير ليس غير

ذلك مقبوضا ثم حذف

خبر ليس وما أضيفت

اليه غير وتكون الضمة

على هذا ضمة اعراب

والوجه الاول أولى

لانه فيه تقليلا للحذف

ولان الخبر في باب كان

يضعف حذفه جدا ولا

يجوز حذف ما أضيفت

اليه غير الا بعد ليس فقط

كإمثلنا وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم

قاسوا لاعلى ليس أوقالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة * النوع الثالث

الشاهد في البيت وروى بالفتح على نية لفظ المضاف اليه ومنعه من الصريح بالوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفدنا من كلام الفارسي ان أول يستعمل كقبل ويستعمل صفة كالاسبق واعرابه ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبذا متعلق به وكذا من أول انتهى شواهد ولكن شارحنا ليس قصده ما حكاه الفارسي بل قصد المصنف ألا بالنصب لحذف المضاف اليه ولم ينوشىء وكلام الشواهد يروهم ان ما قاله المصنف هو كلام الفارسي حيث جعله من شواهد هذا الكتاب وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله) ولم يتعرض الخ) جملة حالية وكان المناسب لقوله اذا أردت أن يقول ولم يتعرض بالتاء لأن يقال فيه التفات والاحسن أن يقرأ يتعرض بالبناء للمفعول (قوله) فساغ على الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه وهو من الوافر وساغ بمعنى جازى استمر والشراب الخمر وهو أحد أسمائه ومن أسمائه الرحيق والخندر يس والمدام والعقار والخراطوم والصهباء والسلسيل والحيا والكमित والمشعشة والزرجون و بنت حانه والطلا والسلافة والقرقف وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى بحسب زعمهم وأغص من غصص بغصص من باب علم يعلم بمعنى أشرق والفرات العذب السائغ و يروى الجيم أى البارد لانه من باب أسماء الاضداد ورواية الفرات أى العذب السائغ أولى لان رواية الجيم توهم الخار انتهى * الاعراب فساغ الفاء حرف عطف وساغ فعل ماض ولى متعلق به والشراب فاعله وكنت كان واسمها وقبل ظرف وأ كاد مضارع كاد وعينها واو من باب خاف وقال يقال كدت بكسر الكاف وكدت بضمها فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكادز يتهاضي وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول وأغص خبر كادو بالماء متعلق به والفرات صفة للماء وجملة أ كاد خبر كان والشاهد في قبلا قال الشيخ خالد يحتمل أن يكون التنوين للضرورة وهى المسئلة المشهورة قال المرادى اذا نوت الغايات للاضطرار فاختار سيبويه تنوينه مرفوعا ومختارا لخليل تنوينه منصوبا وهما نكرتان وتنوينهما كتنوين النكرات وقيل معرفتان بنية الاضافة والتنوين للعوض (قوله) ونحن قتلنا الخ) الاسد بضم الهمزة جمع أسد بفتحها وأسد حفية بدل منه وحفية بالحاء المهملة المفتوحة وكسر الفاء وتشديد الياء اسم موضع وضبط بالحاء المعجمة والشاهد في بعد اعلى لذة صفة خرافا لما قدمت على موصوفها صارت حالا وهذا البيت تركه في شواهد هذا الكتاب (قوله) على ارادة النكرة) أى التنكير ولو عبر به كان أولى انتهى فيشى (قوله) الجحدري) بضم الجيم والبدال وهو عاصم أحد السبعة لكن تلك القراءة في غير المشهور عنه فهى شاذة (قوله) على ارادة المضاف اليه) أى لفظه (قوله) من قولهم) اى مقولهم (قوله) ليس المقبوض غير ذلك) كان ينبغي أن يقول ليس هو أى المقبوض لان اسمها ضمير لانه اسم ظاهر محذوف خلافا لما يوهمه كلامه (قوله) لابهامها) قال الرضى ولا بهام غير لا تتعرف بالاضافة وهى أشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم وانما كانت غير أشد ابهاما من مثل لان من عداك مغايرك وليس كل من عداك مثلك (قوله) وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب) أى يجوز ذلك ويجوز أن تكون ضمة بناء لنية معنى المضاف اليه ومحله ارفع والحاصل أنه ذهب المبرد الى أن الضمة ضمة بناء فيحتمل غير ان تكون اسما وان تكون خبرا وذهب الاخفش الى ما ذهب اليه المصنف فهى اسم لا خبر وأما على فتح غير منوثة أم لا فحركتها حركة اعراب بلاخلاف وهى خبر وأما الضمة مع التنوين فهى اسم ليس والخبر محذوف (قوله) لان فيه تقليلا الخ) لانه على الوجه الاول لم يحذف من التركيب الا المضاف لغير وأما اسم ليس فهو ضمير متصرف ليس محذوف وخبرها هو غير بخلاف الثاني فان خبرها محذوف وما أضيف اليه غير أيضا محذوف ولم يذ كر الاسمها (قوله) وأما ما يقع الخ) ذكر الفا كهى

في شرح القطران تقييد المصنف غير بالواقعة بعد ليس لا يعول عليه بل لافرق بين ليس وبين لا كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شراح كلامهم ومنهم المحققون كالرَضِي وقد سمع وقوع غير بعد لا أنشد ابن مالك قوله

حوايا به تنجو واعتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير نسا

في عمل به من غير توقف وما وقع في المعنى وشرح الشذور لا يعتد به انتهى بتصرف وفي شرح التوضيح مثله (قوله ما ألحق بقبل و بعد من عل المعرفة) قال في المعنى عل بلام مخففة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين أحدهما استعماله محرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقسوه في هذا جماعة منهم ابن مالك والحريري وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلمه * ارمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء للسكت بدليل انه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * واعلم ان عل توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة وفي اعرابها اذا انكرت وتخالفتها في أمرين استعمالها مضافة ومحرورة بمن ليس الإخلاف فوق فيهما (قوله ولقد سددت عليك الخ) قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل يهجو بها جريرا والثنية الطريق العقبة وقيل الطريق الضيق بين الجبلين وبنى كليب قبيلة جرير واللام للتسم وقد حرف تحقيق وسددت فعل وفاعل وعلبك متعلق به وكل ثنية مفعول ومضاف اليه وأتيت فوق فعل وفاعل وظرف بنى مضاف وكليب مضاف اليه ومن عل متعلق أتيت والشاهد فيه وهو مبنى على الضم كفوق (قوله ووقع في كلام الجوهرى الخ) قال الجوهرى يقال أتيت من عل الدار بكسر اللام أى من عال وقوله سهويه نظرا لانه يتوقف سهوه على استقراء تام وهو متعذر (قوله ولو أردت بعل الخ) هذا محترز المعرفة في قول المصنف عل المعرفة (قوله كجلمود صخر الخ) قاله امرؤ القيس ابن حجر الكندي وهو من المعلقات من قصيدة من بحر الطويل وصدره مكر مفر مقبل مدبر معا * وقوله مكر بكسر الميم من كريك اذا عطف أى لا يسبق في الكرو مفر بكسر الميم أيضا من الفرار ومقبل فى مباشرة الحرب ومدبر فى المحي عن الموت والجمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة الملس واحدها صخرة واحط القاء الشئ من علوا الى أسفل فعنى حطه أنزله من فوق الى تحت يقول هذا الفرس معتاد للحرب صالح لجميع أحوالها فعنى مكر اذا أر يد منه ذلك وقوله مفر ومدبر ومقبل فهذه فيها جميعا أى مجتمعة فى قوته لافى فعله فى حالة واحدة لما بينها من التضاد ثم شبه بالصخرة المحطوطة بالسيل * الاعراب مكر ومفر ومقبل ومدبر صفة لمنجرد فى قوله

وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكلا

وهما حال وكجلمود يتعلق بمحذوف تقديره كائنا حال من منجرد لو صفة موضخر مضاف اليه وجلة حطه السيل صفة ثانية والشاهد فى عل حيث أعرب لانه نكرة أى من مكان عال واضافة جلمود الى صخر من اضافة الخاص للعام وقوله من عل بكسر اللام (قوله أى الموصولة الخ) انما بنيت تشبيها لها بقبل و بعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها الميمنة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف وقيل بنيت لخالفها لبقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت الى حقاها من البناء وقيل لان قياسها البناء واعرابها يخالف له فلما نقص من صلتها شئ رجعت الى قياسها وقيل لان صدر صلتها المحذف صار ما أضيف اليه بمنزلة فصارت بمنزلة ما تضاف لفظا ولانية أشار الى هذا ابن مالك بخلاف ما اذا لم تصف لفظا فان التنوين قائم مقام المضاف اليه سواء ذكر الصدر أم لا فالاضافة موجودة فاعربت وبخلاف ما اذا أضيف وذكر الصدر تأمل ولا يخفى ما فى كل منهما من الضعف وخفاء سبب بنائها قال الزجاج

ما ألحق بقبل و بعد من
عل المراد به معين
كقولك أخذت الشئ
الفلانى من أسفل
والشئ الفلانى من عل
أى من فوق الدار قال
الشاعر

ولقد سددت عليك كل
ثنية

وأتيت فوق بنى كليب
من عل

ولا تستعمل عل مضافة
أصلا ووقع ذلك فى
كلام الجوهرى وهو
سهو ولو أردت بعل
علوا مجهولا غير
معروف تعين الاعراب
كقوله

كجلمود صخر حطه
السيل من عل

أى من مكان عال
النوع الرابع ما ألحق
بقبل و بعد من أى
الموصولة * واعلم أن
أيا الموصولة معرفة

في جميع حالاتها الا في حالة واحدة فانها تبني فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما ان تضاف الثاني أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيام حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فور بك لنحشرنهم والسياطين (١٢٢) واللام التوكيد التي تلتقي بها القسم مثلها في لنحشرنهم ولنحضرنهم ونزغ

ماتبين لي ان سيويه غلط الا في هذا ونصب غدوة بلدن لانه يسلم ان أيا تعرب اذا أفردت فكيف يبنيها اذا أضيفت وقد حكى ان سيويه قال معتذرا عن ذلك لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأى المبتدأ كان ذلك مخالفا لأخواتها فغيروها تعبيرا ثانيا لان التغيير يأنس بالتغيير وقال الرضى اذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك ان الشئ اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد الرجوع اليها بأدنى سبب ولا يخفك ضعف هذين الاعتذارين انتهى شنواني و بنيت على حركة إشارة الى أن لها أصلا في الاعراب وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد في حذف ما يوضح كلا وان كان المحذوف في أى صدر الصلة في قبل وبعد المضاف اليه (قوله في جميع أحوالها) وهي أر بعة حذف الصدر وذكره في كل مضافة أم لا فهي أر بعة تعرب في ثلاث وتبني في حالة واحدة (قوله كقوله تعالى الخ) فيمرد على ثعلب القائل ان أيا ليست موصولة (قوله ثم حرف عطف على جواب القسم) أي فليست اللام في لنزغن موطنه لقسم محذوف بل مذكور وهو قوله فور بك (قوله لام التوكيد) من اضافة الدال للمدلول وكذا قوله لنون التوكيد (قوله التي تلتقي الخ) أي تقع في جواب القسم (قوله أى مفعول) أي فهو مبنى على الضم في محل نصب (قوله والهاء والميم) فيه تسامح بل المضاف اليه الهاء وحدها (قوله والجملة من المبتدأ والخبر صلتها) والعائد هو صدر الصلة المحذوف فطابق قوله يحتاج لصلة وعائد وهو توضيح للموصول الاسمي فهو وصف كاشف لانه للاحتراز عن موصول اسمي لا يحتاج لذلك (قوله متعلق بأشد) أو بعيا أو بمحذوف يفسره عتيان المشهور ان معمول المصدر لا يتقدم عليه والظاهر ان معمول المصدر يجوز تقدمه عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة (قوله تمييز) أي محول عن المبتدأ (قوله ومن العرب من يعرب أي أحوالها كلها) مع كونها موصولة وخالف يونس والخليل فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة وانما هي استفهامية معرفة ثم اختلاف في تخريج الآية بالنسبة الى مفعول نزغ فقال الخليل محذوف والتقدير لنزغن الفريق الذي يقال فيه أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال لا ضرب بن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق نزغ عن العمل لاجل الاستفهام ويرده أن التعليق يختص بأفعال القلوب ونزغ ليس منها وبطل مذهبهما جميعا قوله * فسلم على أيهم أفضل * بضم أي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف الجرور ودخول الجار على معمول صلتها (قوله من الخندق) هو في الاصل حفرة تحفر حول البلد (قوله أى خندق البصرة) وقال الرضى المنقول عنه خندق الكوفة فلم أسمع أحدا يقول أيهم الا بالنصب (قوله المنكرين للبعث) أي الذين أنكروا اخراج الناس من قبورهم لان البعث الاخراج من القبور والحشر سوقهم الى الموقف (قوله فور بك) أقسم باسمه مضاف لنبية تحقيقا للامر وتعظيما لشان نبية عليه السلام وقوله والسياطين عطف على الهاء أو مفعول معه وقوله ثم لنحضرنهم حول الخ أي لاجل أي يرى السعداء ما تجاهم منه فيزدادوا السرور او ينال الاشقياء حسرة انتهى بيباوى (قوله مقرنين) أي مشدودين مع شياطينهم (قوله حائنين) أي ساقطين على الركب زيادة في العذاب (قوله جرأة وقيل الخ) الاقوال الثلاثة الاخيرة تفسير للقول الاول (قوله جرأة) على وزن جرعة قاله الفيثي ونظم بعضهم ما يتعلق بها فقال

فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بنزع شيعة مضاف اليه أى مفعول وهو موصول اسمي يحتاج الى صلة وعائد والهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر لمبتدأ محذوف أي أيهم هو أشد والجملة من المبتدأ والخبر صلة لاي وعلى الرحمن متعلق بأشد وعتيا تمييز وكان الظاهر أن يفتح أي لان اعراب المفعول النصب الا انها مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن العرب من يعرب أي أي أحوالها كلها وقد قرأ هرون ومعاذو يعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيويه وهى لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعنى

وجرأة

خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أي كلهم ينصب

ولا يضم والمعنى أقسم بر بك لنجمعن من المنكرين للبعث وقراءهم من الشياطين الذين أضاهم مقرنين في السلاسل كل كافر معه شيطانه في سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جائبين على الركب ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عتيام أى جرأة وقيل جورا وكذا وقيل كفرا أى لنزغن رؤساءهم في الشر فنبدأ بالاكبر فالاكبر

جرما ثم قلنا أعلم بالذين هم أولى بها صليا أي أحق بدخولنا النار يقال صلى يصليا كما يقال لقي بليقي لقيار يقال صلى يصلي صليا مثل مضى
بمضى مضيا ثم قلت ﴿أو الضم أو نائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يازيد و ياجبال و يازيدان و يازيدون﴾ وأقول الباب السابع
من المبنيات ما لزم الضم أو نائبه وهو الالف والواو وهو نون و واحدوهو (١٢٣)

هنا ما ليس مضافا ولا
شبيهها به ولو كان مثني
أو مجموعا وقد سبق هذا
عند الكلام على اسم
لا ونعني بالمعرفة ما أريد
به معين سواء كان علما
أو غيره فهذا النوع
يبنى على الضم في
مستلثين احدهما أن
يكون غير مثني ولا
مجموع جمع مذكر
سالما نحو يازيد و يارجل
وقول الله تعالى يانوح
انه ليس من أهلك
يانوح اهبط بسلام
يا صالح اتقنا يا هود
ما جئنا بيده الثانية
أن يكون جمع تكسير
نحو قولك يازيد و
وقوله تعالى ياجبال
أوبى معه و يبنى على
الالف ان كان مثني نحو
يازيدان و يارجلان
إذا أريد بهما معين
ويبنى على الواو ان
كان جمع مذكر سالما
نحو يازيدون
و يامسحون إذا أريد
بهما معين وأما إذا
كان المنادى مضافا أو
شبيهها بالمضاف أو نكرة
غير معينة فإنه يعرب

وجرأة جرأة جرائية * كجرعة كراهة طواغية
وجرأة جرأة بالضم * لحن نخذ عن ثقة بالعلم
(قوله جرما) أي جريمة (قوله أولى بها صليا) أي أولى بجهنم وصليا بمعنى دخولا أي أولى بجهنم دخولا
فقوله أي أحق تفسير حقيق كما يفيد البيضاوي (قوله يقال صلى الخ) حاصله ان فعله جاء من باب فعل
بالكسر والفتح و يؤيد الاول قوله و يصلى سعيرا وقوله يصلونها يوم الدين أي يدخلونها قاله البيضاوي
(قوله أو الضم) سواء كان ظاهرا أو مقدرنا نحو ياموسى أو ياسيبويه وانما بنى المنادى لشبهه بالمضمر
في أدعوك لفظا لأنه مفرد ومعنى لأنه مخاطب لأن يازيد بمنزلة أدعوك و بنى على حركة اشارة الى أنه
أصلا في الاعراب وكانت ضمة لأنها أقوى الحركات فتجبر ما حقه من الوهن بخذف عامله لزوما (قوله ونعني
بالمفرد ما ليس مضافا الخ) أما المضاف فإنه ينصب أى غالبا والافقدي بنى كقولك يا كزيد بناء على أن
الكاف تقع اسما في غير الضرورة (قوله ونعني بالمعرفة الخ) - بنى المراد بالمعرفة ما أريد به معين سواء
كان معرفة قبل النداء كزيد أم معرفة بعد النداء بسبب القصد والاقبال عليه كرجل تريد به معين لا ما
كان أحد المعارف فقط فقول المصنف المعرفة خرجت النكرة غير المقصودة فان قوله ما ليس مضافا يشملها
فاحتاج لاخراجها بقوله المعرفة وقوله علما الخ أى قبل النداء وهل بعد النداء معرفة بالعلمية أو بالقصد
خلاف والراجع الاول خلافا للسيرافي (قوله و يازيدان) ان قلت هذا المثال لا يصح لما اشهر فيما
بينهم ان العلم اذا نى أوجع بالواو والنون لزم لام التعريف عوضا عما فات من تعريف العلمية فالجواب
انه مخصوص بما سوى المنادى فإنه لا يجوز الجمع بين يا وال لأن باقائمة مقام ال (قوله ليس من أهلك)
أى الناجين (قوله الثانية الخ) بى عليه جمع المؤنث السالم فإنه يبنى على الضم ولا تشمله الأولى ولا
الثانية قاله الفيشى ووجهه أن المسئلة الأولى حاصلها أن المفرد المعرفة وهو ما ليس مضافا ولا شبيهها
بالمضاف وكان معيناً وكان غير مثني ولا مجموع يبنى على الضم ولا تشمله الأولى ولا
التكسير الذى هو المسئلة الثانية (قوله اذا أريد بهما معين) فان لم يرد بهما معين أعر بالان المنادى
اذالم يرد به معين أعرب مطلقا كان مفردا أو مثني أو مجموعا فيقال يارجلاو يازيدون و يارجلان و يازيدان
و يامسحين (قوله ياجبال أوبى معه) أى سيرى معه حيث سارت حتى يبيضاوى (قوله قل اللهم فاطر
السموات) أصل اللهم يا الله حذف منه ياء النداء وعوض عنها الميم ولا يجوز الجمع بين يا وال
* الامع الله ومحكى الجمل * وشد قولهم أقول يا اللهم * واعراب اللهم منادى مبنى على ضم مقدر على
الميم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت حركة الادغام فتحة للحنة وشدت الميم لانها
نايبة عن حرفين قررهما العدوى على الخرشى في الفقه ومعنى فاطر السموات مبتدعها من غير مثال سابق
(قوله أى يا عباد الله) وعلى هذا الغفول أذوا محذوف أى أذوا الى ما وجب عليكم (قوله ويجوز أن يكون
عباد الله مفعولا الخ) وعلى كل فأن من قوله أن أذوا مفسرة أو مخففة من الثقيلة لان محى الرسول
يكون بدعوة ورسالة أو مفعول لقوله جاءهم رسول كريم والمعنى جاءهم بان أذوا الى عباد الله أى أرسلوهم
مى هذا على جعل عباد مفعوله أو أذوا الى يا عباد الله ما وجب عليكم على النداء أفاده البيضاوى (قوله
كقوله تعالى الخ) تشبيهه في النصب على المفعولية فان بنى مفعول أرسل وهو منصوب بالياء واسرائيل

نصبا على المفعولية فلا يدخل في باب البناء فالمضاف كقولك يا عبد الله و يارسول الله وفي التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أى
يا فاطر السموات أن أذوا الى عباد الله أى يا عباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بأذوا كقوله تعالى أن أرسل معنابى اسرائيل
ويجوز أن يكون فاطر صفة لاسم الله تعالى

مضاف اليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله خلافا لسيبويه) أي لان عنده ان اسم الله
اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعتة كذا في المعنى قال السماميني لان اللهم
لا يوصف لانه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت
مضموم الى اسم مع بقاءهما على تعينهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة
هكذا قرر بعضهم وهو خير من تعليل المصنف وجوز قوم الوصف في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة (قوله
ما اتصل به شئ الخ) وهو معموله سواء كان فاعله أو مفعوله (قوله بره) بكسر الباء بمعنى احسانه
(قوله كفو الاعمي) وكقول غريق يا واقفا خذي بيدي (قوله وكقول الشاعر أيارا كبا الخ) قاله
عبد يغوث بن وقاص شاعر جاهلي من شعراء قحطان وفارس وقيل قائله مالك بن الريف وهذا الشعر من
بحر الطويل وسبب هذا الشعر انه أسرى يوم الكلاب أسرته تيم الرباب وكانوا يطلبونه بدم رجل منهم يقال
له النعمان بن حسان فعرض عليهم في فدائه ألف ناقة فأبوا الا قتله فلما أيقن انه مقتول قال هذا الشعر
وقد كانوا شذوا لسانه لثلايهجوه ثم رغب اليهم أن يحاوالسانه ليقول شعرا ينوح به على نفسه ويوم
أصحابه فقالوا انك شاعر فلان من أن تهجونا فقد لهم أن لا يفعل خالوا لسانه فقال هذه القصيدة أو لها هذا

ألا لا تلوماني كفي اللوم مايا * فالكما في اللوم خير ولا ليا

ألم تعلم أن الملامة نفعها * قليل ومالومي أئني من سماتيا

أيارا كبا الخ (قوله أيارا كبا) الركوب مصدر ركب قال الجوهري ركب ركوبا والركبة بالكسر نوع منه
ابن السكيت يقال مر بنا ركب اذا كان على بعير خاصة فان كان على حافر فرس أو حمار قلت مر بنا فارس
على حمار وقال عمارة لأقول لصاحب الحمار فارس ولكن حمار والركاب جمع ركب (قوله عرضت)
أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما وندامى جمع واحده ندمان يقال ندمان وندامى مثل
سكران وسكاري وندامى بالكسر وندمانون ويقال في الواحد أيضا نديم يقال للصاحب وللجالس على
الخمر (قوله نجران) بفتح أوله وسكون ثانيه مدينة بالحجاز سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب
وهو أول من نزلها قالوا وأطيب البلاد نجران من الحجاز وصنعاء من اليمن ودمشق من الشام ونجران
أول مدينة بنيت على وجه الارض بعد العرق وقال الفيلسفي نجران قرية باليمن انتهى وقوله من نجران
أي من أهلها (الاعراب) الهمزة للاستفهام ويا للنداء ورا كبا منادى وان حرف شرط ومارأئدة
فاصل اما ان فادغمت النون في ما الزائدة وعرضت فعل وفاعل محله جزم لسكونه فعل الشرط والفاء
رابطة وبلغن أمر مؤ كد بالنون الخفيفة ويحتاج لمفعولين ندامى والمصدر المؤول من قوله أن لا
تلاقيا ومن نجران متعلق بمحذوف صفة ندامى وان مصدرية أي عدم التلاقى ويحتمل أن تكون
تفسيرية لتقدم جملة عليها في معنى القول دون حروفه ولم تقترن بخافض وتأخر جملة عنها ويحتمل ان أن
مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وعلى كل فلانافية للجنس وتلاقيا اسمها خبرها مخذوف أي لنا
والجملة خبران وجملة ان تلاقيا في محل المفعول الثاني واقتصر بعضهم على هذا الاحتمال وهو المعول عليه
والشاهد في راء كبا حيث نصبه لانه منادى منكر ولم يقصد منه راء كبا بعينه وانما التمس اى راء كبا من
الركبان يبلغ قومه تحيته فكل من يبلغ عنه هو المدعو فهو كقول الاعمي يار جلا خذي بيدي ولوار ادرا كبا
معينا لبناء على الضم (قوله ان نصب) اى رجوعا الى الاصل لان الاصل في المنادى النصب (قوله
ضرب صدرها الخ) قاله مهلهل بن ربيعة واسم امرؤ القيس وهو من بني ثعلبة بن وائل وقيل اسمه
عدى وانما سمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر اى رفعه ومعنى وقتك اى حفظت الاواقى جمع واقية
واصلها وواقى فأبدلت الواو الاولى همزة واعل اعلال قاض ودخلت ال فثبتت يا وهى ما يحفظ الانسان

خلافا لسيبويه والشبيه
بالمضاف هو ما اتصل به
شئ من تمام معناه
كقولك يا كثيرا بره
و يامفيضا خيره
ويارفيقا بالعباد
والنكرة كقول
الاعمي يار جلا خذ
بيدي وقول الشاعر
أيارا كبا اما عرضت
فبلغن

ندامى من نجران
أن لا تلاقيا

ويجوز في المنادى
المستحق للضم أن
ينصب اذا اضطر الى
تنوينه كقول الشاعر
ضرب صدرها الى
وقالت

يا عديا لقد وقتك
الاواقى

من الاقدار السابقة أي لقد نجتك المقادير من القتل ومعنى البيت ان هذه المرأة ضربت صدرها اشفاقا من القتل وقيل متعجبة من كيد وقوته لا اشفاقا وكان مهلهل قد أسر في تلك الحروب فتفكر لامره ولم يمكانه ٧ وأخذ منه ذمة وعهدا على أن لا يقتله فلما رأته هذه المرأة عرفته وعلمت ما أخذ لنفسه من الذمة فضربت صدرها متعجبة من كيد وقوته وقالت لقد نجتك الله من تلك الشدائد * الاعراب ضربت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وصدرها مفعول ومضاف اليه والى متعلق بمحذوف في محل نصب على الحال من الضمير في ضربت وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث يا حرف نداء وعدى ينادى منصوب لشبهه بالمضاف واللام للتأنيث وقد حرف تحقيق ووقتك فعل ومفعول الاو اق فاعل والشاهد في عديا فانه لما اضطر نونه لاقامة الوزن وكان حقه البناء على الضم لانه مفرد علم وهو منصوب كما علمت لانه مبني على ضم مقدر خلافا لبعض الاشياخ (قوله وأن يبقى مضموما) أي على البناء (قوله سلام الله الخ) قاله الاحوص وقيل ان اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان في عينه وهو ضيق في مؤخر العين وهو شاعر اسلامي وكان يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك فتزوجها مطر فغلبه الأمر وأنشأ يقول هذه القصيدة من الخفيف وبعد البيت المذكور

فلا غفر الا له لمنكحها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
كان المالكين نكاح سلمي * غداة يرومها مطر نيام
وان يكن النكاح أحل شيء * فان نكاحها مطر احرام
فلوم تنكحوا الا كفيثا * لكان كفيثها الملك الهمام
فطلقها فلست لها بكفاء * والا يعل مفرقك الحسام

واسم الاحوص عبد الله بن محمد بن عاصم من شعراء الأمويين ومطر كان أقبح الناس منظر او كانت سلمى امرأته من أجل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ومطر لا يرضى فذكر الشاعر حاله وحال امرأته اه ش * الاعراب سلام مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى الدعاء واسم الجلالة مضاف اليه يا حرف نداء مطر منادى مبني على الضم نونه للضرورة عليها خبر المبتدأ وليس من أخوات كان وعليك خبرها والسلام اسمها ومطر منادى مبني على النسم غير منون والشاهد في تنوين مطر الاول وجلة النداء في المحلين معترضة * واعلم ان النحاة اختلفوا عند الاضطرار الى تنوين المنادى فالخليل وأصحابه يتركونه مضموما على حاله وهو بمنزلة المرفوع غير المنصرف المنون فيترك على حاله وأبو عمرو وأتباعه ينصبونه ويروون سلام الله يامطر بالنصب والتنوين ويقولون رددها الى أصله فالملؤف لفق كلامه من الطريقتين (قوله وذلك اذا كان عاملا الخ) محله فيما اعراه بظاهر اماما اعراه مقدر نحو يا عيسى ابن مريم فانه لا يقدر فيه فتحة بدل الضمة اذا فائدة لها ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحهما وشرح العمدة (قوله اذا كان عاملا) خرج النكرة فيتعين البناء على الضم نحو يارحل ابن عمرو ولا بد أن يكون العلم مفردا أي غير مضاف ليخرج يا عبد الله ابن زيد فيجب النصب ولا يجوز الضم (قوله موصوفا بان) خرج يازيد الفاضل فيتعين الضم وخرج يازيد بن عمرو اذا جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمحذوف فيتعين الضم (قوله متصل به) خرج يازيد الفاضل ابن عمرو (قوله مضافا الى علم) خرج يازيد بن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم انتهى أشموني ملخصا (قوله يطلحة بن عبيد الله الخ) لم يعلم قائله يا حرف نداء قال في المعنى يا حرف وضع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل مشترك بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرس عن هذا انتهى وطلحة منادى وابن صفة وعبيد مضاف اليه ومضاف والله مضاف اليه وقد حرف محبو

وأن يبقى مضموما
كقوله
سلام الله يامطر عليها
وليس عليك يامطر
السلام
ويجوز في المنادى أيضا
أن يفتح فتحة اتباع
وذلك اذا كان عاملا
موصوفا بان متصل به
مضاف الى علم كقولك
يازيد بن عمرو وقول
الشاعر
ياطلحة بن عبيد الله
قد وجبت
لك الجنان وبوت
المهي العينا
وبقاء الضم أرجح
عند البرد

ووجبت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك يتعلق به والجنان فاعل و بوثت أى أفردت بها فعل وفاعل
 وفي نسخة موته من التمويه وهو الطلاء بفضة أو ذهب وتحت ذلك حديد أو نحاس وأراد به هنا الزينة
 وقوله المهيى بفتح الميم بقر الوحش جمع مهاة والعرب تسمى المرأة الجميلة مهىى لحسن عينها ومشيتها
 ويطلق المهى على الغزال وفي الفيشى المهى الحور والمهى مفعول به على نسخة بوثت وفاعل على نسخة
 وموّهت العين صفة للمهى والشاهد في طلحة بن عبيد الله فيجوز فتح طلحة وضمه أما الضم فعلى الاصل
 وأما الفتح فاختلف فيه فقبل على الاتباع لفتح ابن لان الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه
 اقتصر في التسهيل وقيل لتركب الصفة مع الموصوف وجعلها مشياً واحداً كخمسة عشر وعليه اقتصر
 الفخر الرازى وقيل على اقحام ابن واطافة طلحة الى عبيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه وعلى الاول
 فتحة طلحة فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتح ابن على الاول اعراب
 وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح فان كان اتباعاً فهو نظير
 امرى وان كان على التركيب فهو نظير لارجل نظير وان كان على الاقحام فهو نظير يازيدز يداليعملات
 اذا فتحت الاول على قول سيديو يذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح
 أكثر (قوله والمختار عند الجمهور) أى جمهور البصريين ماعدا المبرد فان المبرد من البصريين
 وقد تقدم قبل ذلك ايضاحه قال الرضى وانما اختير فتح آخر المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى
 جامعاً لها والكثرة مناسبة للتخفيف لخففوه لفظاً بفتح وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة
 فى الاصل لكونه مفعولاً وخففوه خطأ بحذف ألف ابن وابنة (قوله واما أن لا يطرده شئ) وفى نسخة
 واما أن لا يختص بشئ انتهى شيخ الاسلام (قوله والاسماء غير المتمكنة) هذه النسخة على حذف
 مضاف بقرينة ما سبق أى وبقية الاسماء غير المتمكنة والافتقار تقدم أسماء غير متمكنة ونسخة وبقية
 الاسماء غير المتمكنة لاشكال فيها أى وتقدم بعضها فى المبنيات كاسم لا والمنادى وغير ذلك (قوله غير
 المتمكنة) أى غير العربية (قوله وهى سبعة أسماء الافعال) بنيت لشبهها بالحرف فى أنها تنوب عن
 الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها (قوله كصه) بالاسكان بمعنى اسكت عن الحديث المعين وأما المنون
 فمعناه السكوت عن حديث ما قاله الفيشى (قوله صه) ظاهره ولو كان منونا لكان منونا يكون
 سكوته مقدر او كذا منه قاله الشيخ خالد على التوضيح انتهى فيشى أى مقدر على الهاء منع من ظهوره
 حركة التخلص من السكونين (قوله وايه) بالكسر بلاتنوين بمعنى امض فى حديثك وبالتنوين امض
 فى حديث ما انتهى شيخ الاسلام (قوله الاذنين وتين واللتين) لايتأتى هذا الاستثناء الاعلى
 القول بانها معرفة وهو قول ابن مالك وقال ابن الحاجب هى مبنيات لقيام علة البناء وعدم شروط المثنى
 وليست معرفة وانما هى صيغ نطق بها فى حالة الرفع على الالف وفى حالتى النصب والجر على الياء وقوله
 كالمثنى فيه اشارة الى انها ليست مثنيات حقيقة وانها معرفة بابن الحاجب والمحققون يقولون ليست
 بمثنيات كما سبق فالمصنف لفق من الطريقتين طريقة ولم يقل بها أحد والجواب ان قول ابن مالك مثنيات
 معناه انها ملحقة بالمثنى لانها مبنيات حقيقة فيكون المصنف مشى على طريقة ابن مالك من انها ملحقة
 بالمثنى ومعرفة كائنان واثنان وينبنى على الخلاف كتابتها بلامين عند من قال بالاعراب و بلام واحدة عند
 من قال بالبناء (قوله الاذنين وتين) أخر مشى الاشارة الى هناروما للاختصار ولاشترى كهما مع اللذين
 واللتين فى المعارض لسبب البناء (قوله فكالمثنى) أى فيعر بان اعراب المثنى (قوله أحدهما الحروف)
 والاصل فيها البناء اذ ليس فيها مقتضى للاعراب لانها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما يحتاج
 لاعراب فلذا قال لانها أقعد فى باب المبنيات أى متأصلة فيه ولا تخرج عنه لا يرد على ذلك قول الشاعر

والمختار عند الجمهور
 الفتح ثم قلت (واما
 أن لا يطرده فيه شئ
 بعينه وهو الحروف
 كهل وتم وجبر ومنذ
 والاسماء غير المتمكنة
 وهى سبعة أسماء الافعال
 كصه وآمين وايه وهيت
 والضمرات كقوى
 وقت وقت وقت
 والاشارات كذى وتم
 وهؤلاء والموصولات
 كالذى والتى والذين
 والألاء فيمن مده
 وذات فيمن بناه وهو
 الافصح الاذنين وتين
 واللتين واللتين
 فكالمثنى وأسماء الشرط
 وأسماء الاستفهام
 كمن وما وأين الأيا فيها
 وبعض الظروف كاذ
 والآن وأمس وحيث
 مثلنا وأقول لما
 أنهيت القول فى المبنيات
 السبعة المختصة شرعت
 فى بيان ما لا يختص
 وحصرت ذلك فى
 نوعين أحدهما
 الحروف وقدمتها لانها
 أقعد فى باب البناء
 والثانى الاسماء غير
 المتمكنة وحصرتها
 فى سبعة أنواع وفصلتها
 ومثلت كلا منهما

وربت أمثلة الجميع على ما يجب لها فبدأت بما بنى على السكون لانه الاصل في البناء ثم ثبت بما بنى على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلث بما بنى على الكسر ثم ختمت بما بنى على الضم فثال ما بنى على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم ومثال ما بنى منها على الفتح ثم وان ولعل وليت ومثال ما بنى منها على الكسر جبر بمعنى نعم واللام والباء في قولك لزيدو بز يدولا رابع لهن الأم الله في لغة من كسر الميم وذلك على القول بحر فيتها ومثال ما بنى منها على الضم منذ في لغة من جبرها قولهم في القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والنون ومن قال فيهما وفي م الله انها محذوفة من قولهم آمين الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لامن باب الحروف ومثال ما بنى على السكون من أسماء الأفعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكف ولا تنقل بمعنى اكفف كما يقول كثير

الأم على لو ولو كنت عالما * باذئاب لو لم تفتنى أوائله فاعرب لو بالجر لانه أريد بها لفظها فصارت اسما فخرجت عن الحرفية (قوله وذات فيمن بناه وهو الافصح) فالجواب ان ذات بمعنى التي عند طيء والافصح عندهم بناؤها على الضم وخلاف الافصح اعرابها كاعراب ذات بمعنى صاحبة بالحركات الثلاث (قوله ورتبت) أي وضعت كل شيء منها في محله اللائق به مشتمة أو مبذية على ما يجب لها فالجار يتعلق بالترتيب بتضمينه التعليق الحقيقي والتضمين أن يقصد معنى فعل مع فعل آخر مذكور ويدل على المنوى بذكر متعلقه وتحقيق ذلك في حواشي الكشاف للسعد الأن مقتضاه ان الأولى اعتبار المنوى في داوذك المتعلق لا يدل على اصلته وفي حواشي شرح المفتاح ان الاكثر الاقرب أن يعتبر أصلا وقال الدراني بدخول على رادبه بالاسلوب الخاص والترتيب يتعدى يعلى بناء على ان معناه جعل الاجزاء في محالها وهو يتصور على أنحاء مختلفة فيتعدى يعلى الى النحو المعين الواقع هو عليه فتأمل فيه (قوله على ما يجب) أي على ما ينبغي فان ترك هذا الترتيب ليس بخطا ولو قال على ما ينبغي كان أولى فثال ما بنى على السكون من الحروف من وهذا لا يستل عن سبب بنائه لانه الاصل ولا يستل عن سكونه لانه الاصل في المبني (قوله لانه الاصل في البناء) أي الغالب فيه (قوله لانه أخف من غيره) لا يقال صيغة التفضيل تقتضي مشاركة الضمة والكسرة في أصل الخفة وهو ممنوع في الضمة اذ لا خفة فيها لانها أثقل الحركات الثلاث لانا نقول أما أو لا فكونها أثقل الحركات لا ينبغي ان لها خفة بالنسبة الى الحروف كالواو وأما انيا فقد يجيء أفعال لاصل الفعل جاز أن يكون هنا كذلك باعتبار الضمة وعلى باه باعتبار الكسرة بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه (قوله ما بنى على الفتح ثم وان ولعل وليت) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة فيسئل عنه سؤالان (قوله ومثال ما بنى على الكسر جبر بمعنى نعم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من السكونين (قوله واللام والباء) حرك بالكسر لجانسة العمل قاله الاشموني (قوله ولا رابع لهن) يرد عليه لعل في لغة عقيل فان لهم في لامها الأولى الحذف والاثبات وفي الاخيرة الفتح والكسر وأجاب الفيشي بقوله ولا رابع لهن لعله في اللغة المشهورة والافعيل بنى لعل على الكسر انتهى (قوله الام الله) أي فليم حرف قسم كالواو وكذلك م الله ومن الله فان الثلاثة حرف قسم كالواو وسيأتي في الشارح قول ان الثلاثة مختصرة من آمين فالثلاثة اسم مبتدأ (قوله في لغة من جبرها) احتراز من لغة من يرفع بها فانها حينئذ اسم لا حرف والكلام في الحرف (قوله ومثال ما بنى على الضم منذ في لغة من جبرها) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت ضمة للاتباع أي اتباع الذال لليم ولا يضر الفصل بالساكن لانه غير حصين (قوله مختصرة من قولهم) وفي بعض النسخ محذوفة والمراد مختصرة (قوله لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى) وذلك بانه غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وبعبارة ردهانه سمع في اكفف التعدى وعدمه ولو سلم ما قاله فلا نسلم انه يمتنع تفسير غير المتعدى بالمتعدى وبالعكس كما لا يمتنع أن يكون أحدهما مترادفين متعديا والآخر بخلافه والذي أوقع المؤلف فيما قاله قولهم اسم الفعل يعمل عمل فعليه في التعدى واللزوم وعلهم جر وافية على الغالب أو انه يعمل عمل فعله ان ساواه في التعدى وغيره انتهى وقال الفيشي يصح تفسير اللزوم بالمتعدى وبالعكس لكن كل منهما خلاف الأولى فقط فان كان انتقاد المصنف عليهم لكونهم أخطوا فممنوع لما نض عليه الجار بردي من أنه يصح تفسير القاصر بالمتعدى وعكسه لانه خلاف الأولى وان كان انتقاد المصنف عليهم لكونه خلاف الأولى فسلم انتهى (قوله آمين بمعنى استجب) هذا يرد عليه اعتراض السابق في ايه وقوله بمعنى استجب خلافاً ليقول انه اسم من أسمائه تعالى مبني على الضم وخلافاً لقال آمين بمعنى افعل (قوله لما نضل) بتشديد الميم

منهم لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال ما بنى منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما نضل

من لما بمعنى حين وهو ظرف لقوله بنى على الفتح ويحتمل تخفيف الميم ومصدر بة علة لقوله بنى على الفتح
وأما علة تحريكه فهو التقاء الساكنين وعلة بنائه شبهه بالحرف في النياحة وعدم التأثر بالعمل فيسئل عنه
ثلاثة أسئلة وقد علمت جوابها (قوله بكسر الميم الخ) أي فتعد الياء بكسرتين فالجمله ثلاث كسرات
فحصل منها الثقل فحرك بالفتح للخفة (قوله وهذه اللغة أ كثر اللغات) هذا يفيدان الثانية والثالثة
فيهما كثرة وهذه أ كثر وسيأتي يقول في الثالثة وهذه أفصح في القياس وأقل في الاستعمال فيفيدان
الاولى والثانية قليلتان والثالثة أقل فحصل في كلامه التعارض لان مفاد قوله أ كثر الخ ان الثالثة كثيرة
كالثانية ومفاد قوله أقل ان الاولى والثانية قليلتان لان الاولى أ كثر والثانية والثالثة كثيرتان وهذا
تعارض فلعل أ فعل التفضيل غير مراد بل الاولى أ كثر من الثانية والثانية كثيرة والثالثة قليلة (قوله
كقبايل وهايل) اسمان لابنين من أبناء آدم (قوله ومن ثم) أي من اجل انه ليس في اللغة العربية
اسم على فاعيل (قوله انه) أي لفظ أمين أعجمي فاذا سمى به منع من الصرف للعامة والعجمية (قوله
أعجمي) في كلام بعض اعرابي وعرب (قوله ومن ثم) بفتح التاء في الاصل اسم للمكان البعيد ثم
استعمله لعله الشيء والجامع التوقف في كل فشبه علة الشيء بالمكان واستعمل ثم لعله الشيء بجمع التوقف
على كل كما قرره شيخنا العدوي حفظه الله تعالى (قوله يارب لاتسلبني حبيها الخ) حكى ان قائل هذا البيت
قيس المجنون فانه لما اشتد امره في حب ليلي أشار الناس على أبيه ببيت الله الحرام واخرجه اليه والدعاء له
فعسى الله أن يسليه عنها ويعافيه فذهب به أبوه الى مكة وأراه المناسك فأشدي يقول

ذكرتك والحجيج لهم ضجيج * بمكة والقلوب لها وجيب
فقلت ونحن في بلد حرام * به لله أخلصت القلوب
أتوب اليك يارجن مما * عملت فقد تظاهرت الذنوب
وأما من هوى ليلي وحى * زيارتها فاني لأتوب
وكيف وعندها قلبي رهين * أتوب اليك منها أو أئيب
ثم ذهب الى باب الكعبة ليدعو الله لعل أن يخفف عنه حب ليلي فأخذ بحلقة الباب وقال
يارب انك ذومن ومغفرة * ثبت بعافية ليل المحيينا
الذاكرين الهوى من بعد ما قدوا * والتأمين على الايدي مليينا

يارب لاتسلبني حبيها أبدا الخ * الاعراب يا حرف نداء ورب منادى مضاف لياء المتكلم حذف اجتزاء
عنها بالكسرة لادعائية تسلب فعل مضارع مجزوم بلا دعائية والنون للوقاية والياء ضمير المفعول وحبيها
مفعول ثان وابدأ ظرف ويرحم الله عبدا فعل وفاعل ومفعول والجملة عطف على ما قبلها قال فعل ماض
آمين اسم فعل بمعنى استجب وفاعله مستتر والجملة مقول القول والشاهد في قوله آمينا بالمد والتخفيف بدون
امالة والبيت من بحر البسيط (قوله آمين فزاد الى آخره) البيت من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ووزن
آمين فعول ودخلة الحذف وصدر البيت * تباعد عنى فطحل اذ دعوته * و يروي اذ رأته و يروي اذ لقيته
وفطحل بكسر الفاء وفتحهاو بعدها طاء ساكنة وحاء مهملة مفتوحة حاء اسم رجل وأما الفطحل بوزن فطر
فقال الجرمي سألت أبا عبيدة عنه فقال الاعراب تقول هو زمن كانت الحجاره فيه رطبة وانشد العبد باج قال
وقد أتاه زمن الفطحل * والصخر منبل كطين الوحل

وقيل الفطحل دهر لم يخلق الناس بعد فيه ومعنى البيت ان القائل استمنحه فما منحوه تباعد عنه فدعا عليه
بالبعد و آمين هنا بالقصر و اعرا به تباعد فعل ماض وعنى متعلق به فطحل فاعل اذ ظرف ودعوته فعل
وفاعل ومفعول و آمين اسم فعل لا محل له من الاعراب و زاد فعل ماض والله فاعل ومما وصول مفعول زاد

بعكسر الميم وبالياء
بعدها بنى على الفتح
كما بنى ابن وكيف عليه
لثقل الياء وفيه اربع
لغات احدها آمين بالمد
بعد الهمزة من غير
امالة وهذه اللمعة أكثر
اللغات استعمالا ولكن
فيها بعد في القياس اذ
ليس في اللغة العربية
فاعيل وانما ذلك في
الاسماء الاعجمية
كقبايل وهايل ومن
ثم زعم بعضهم انه
أعجمي وعلى هذه اللغة
قوله يارب لاتسلبني
حبيها أبدا ويرحم الله
عبدا قال آمينا والثانية
كالاولى الا أن الالف
مائلة للكسرة بعدها
رويت عن حمزة
والكسائي والثالثة
آمين بقصر الالف على
وزن قدبر و بصير قال
آمين فزاد الله ما بيننا
بعدا
وهذه اللغة افصح في
القياس وأقل في
الاستعمال

حتى ان بعضهم أنكرها قال صاحب الاكمال حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال (١٢٩) انما جاء مقصورا في الشعر انتهى

بيننا ظرف ومضاف اليه متعلق بمحذوف تقديره استقر وهو صلة ماو بعد المفعول ثان لزيد (قوله حتى ان بعضهم أنكرها) يحتمل أنكرها نظما وثرنا ويحتمل ثرا فقط ولذا ذكر المؤلف القولين بقوله قال صاحب الاكمال الخ وقوله وقال صاحب التحري بالخ وحاصل ما ذكره المؤلف ثلاثة أقوال تصحيح القصر وانكاره في الثر وانكاره مطلقا (قوله قال صاحب الاكمال) هو القاضي عياض كما قاله الفيثي خلافا لقول بعض المشايخ انه البيضاوي (قوله وقال انما جاء الخ) أي قال غير ثعلب انما جاء الخ فهذا القول أنكره ثرا لانظما (قوله وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول) هكذا في نسخة صحيحة وعليها فقوله على ابن جبار ومجربور متعلق بانعكس وفي نسخة وعكس القول عن ثعلب على بن قرقول وعليها فعلى الخ فاعل عكس (قوله عن ثعلب) أي وغيره لان ابن قرقول نسب لثعلب ما هو منسوب لغيره ونسب لغيره ما هو منسوب لثعلب وقوله ابن قرقول بهذا الضبط وهو صاحب المطالع تلميذ القاضي عياض وقد ذكر شيخنا العدوي ان كل ما جاء على وزن فعولن كفروحون وسامون وزرقون فهو بفتح الفاء الاسحون فيجوز فيه الوجهان وقرقول على وزن فعولن فليس من هذه القاعدة (قوله وصححه) أي القصر (قوله صاحب التحري) هو النوري (قوله لم يحي عن العرب) أي لا ثرا ولا نظما (قوله وان البيت الخ) فالفاء مقدمة على آمين وحينئذ يقرأ آمين بالمووز نه فآمين بالمدفعولن وأما على الرواية السابقة فالفاء بعد آمين ووزنه فعولن كما تقدم (قوله والرابعة الخ) حاصل ما ذكره أقوال ثلاثة اثباتها وانكارها وجعلها لغة شاذة فقوله روى ذلك أي اللغة الرابعة (قوله وعن جعفر الخ) هذا القول موافق للجمهور وثعلب والجوهري المنكرين انها اسم فعل كما يأتي وقوله وعن جعفر خبر مقدم وقوله انه قال الخ مبتدأ مؤخر (قوله في تأويله) أي في بيان معناه وليس المراد بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره (قوله وأنت أكرم من أن تحيب) بالجميم أي أكرم من ذى الاجابة أي أنت أكرم الذين يحيبون قاصديهم وفي نسخة من أن تحيب بالخاء أي أولى بالاكرا من أن تحيب أي بدلا عن التحيب (قوله في البسيط) اسم كتاب في النحو وقوله نقل ذلك الخ أي نقل ما تقدم عن الثلاثة أعني الحسن والحسين وجعفر الا ان الاولين في كون الواحدى نقل كلامهم (قوله وقال هي لغة الجمهور وانما لم يؤخره عن الجمهور لانه مشترك للاولين في كون الواحدى نقل كلامهم (قوله وقال هي لغة أي قال الداودي هي لغة الخ وقوله لم يعرفها غيره أي غير الداودي (قوله انتهى) أي كلام صاحب الاكمال وقوله ولم يعرفها غيره أتى به مقابلا لكلام الداودي وقوله قلت الخ من كلام شارحنا أتى به بيانا لقول صاحب الاكمال ولم يعرفها غيره (قوله الاجعا) أي جمع أم بمعنى قاصد (قوله ومثال ما بنى على الكسرية) انما بنى لنيابته عن الفعل بلاتأثر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في ذلك تأمل المقام (قوله لما بينته) أي من انه يلزم عليه تفسير الفعل اللازم بالمتعدى وتقدم ما فيه (قوله وأما قوله ايه أحاديث الخ) نعمان بفتح النون وادفي طريق الطاقب يخرج الى عرفات قال الشاعر

نفوح مسكابطن نعمان ان مشيت * بهز ينب في نسوة عطرات

وفي الصحاح يقال له نعمان الاراك (قوله وأما قوله) أي قول ابن الاثير ايه الخ وهذا وارد على قوله لا بمعنى حدث كما يقولون لما بينته وحاصل الايراد ان ايه هنا تعدى للفعل وهو أحاديث فيكون ايه متعديا للازما كما ادعيت يا مصنف فيكون ما قالوه من تفسيره بحدث هو الصواب وحاصل الجواب ان قوله ايه أحاديث ليس بعربي فلا يرد على ما قلنا من ان ايه لازم فلا يفسر بمتعد وقوله ايه اسم فعل أمر وفاعله مستتر وأحاديث مفعول ونعمان مضاف اليه وسا كنيه عطف على أحاديث والضمير عائد على نعمان والمعنى زدني من أحاديث نعمان ومن سا كنيه وعلى قول المصنف يرتكب التجرد لا نه فسر ايه بامض في حديثك فيجرد عن بعض معناه ويراد به امض فقط (قوله الاصمعي) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع قاله في التصريح وقد قدمنا

وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحري في شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يحي عن العرب وان البيت انما هو فآمين زاد الله ما بيننا بعدا والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن والحسين ابن الفضل وعن جعفر الصادق وانه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تحيب قاصدان نقل ذلك عنهم الواحدى في البسيط وقال صاحب الاكمال حكى الداودي تشديد الميم مع الموقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى قلت أنكر ثعلب والجوهري أن يكون ذلك لغة وقالوا لا نعرف آمين الاجعا بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال ما بنى منها على الكسرية بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما بينت لك في معناه قوله ايه أحاديث نعمان وسا كنيه فليس بعربي وعند الاصمعي

انها لا تستعمل الامنونة
 وخالفوه في ذلك واستدلوا
 بقول ذى الرمة
 وقفنا فقلنا ايه عن أم
 سالم
 وكان الاصمعي يخطيء
 ذا الرمة في ذلك
 وغيره ولا يحتاج بكلامه
 ومثال ما بنى منها على
 الضم هيت بمعنى تهيأت
 قال تعالى وقالت هيت
 لك وقيل المعنى هم لك
 فلك تبين مثل سقيا
 لك وقرئ مثل التاء
 فالكسر على أصل التقاء
 الساكنين والفتح
 للتخفيف كما في أين
 وكيف والضم تشبها
 بحيث قرئ هت بكسر
 الهاء والهزمة ساكنة
 و بضم التاء وهو على
 هذا فعل ماض وفاعل
 من هاء يهأ كشاء يشاء
 أو هاء يهيء كجاء يحيى
 ومثال ما بنى من
 المضمرات على
 السكون قومي وقوما
 وقوموا ومثال ما بنى
 منها على الفتح قت
 للمخاطب المذكور ومثال
 ما بنى منها على الكسر
 قت للمخاطبة ومثال
 ما بنى منها على الضم
 قت للمتكلم ومثال
 ما بنى على السكون

ما يتعلق به في الكلام على المبنيات عند الكلام على المبنى على الفتح من الظروف (قوله ذى الرمة)
 بكسر الراء وضمها اسم للقطعة من الحبل البالية سمى الشاعر بذلك لانه جاء يوما وهي في عنقه واسمه
 غيلان (قوله وقفنا الخ) وتماه * وما بال تكليم الديار البلاقع * والشاهد في قوله ايه بدون تنوين
 لان البيت من الطويل واعرابه عرفنا فعل وفاعل وكذا قلنا و ايه اسم فعل وعن أم متعلق به أى حدث عن
 أم سالم (قوله في ذلك) أى فى عدم تنوين ايه وقوله وغيره عطف على ذلك (قوله ولا يحتاج) بالبناء
 للفاعل وضميره يعود على الاصمعي (قوله ومثال ما بنى على الضم هيت) مثل التاء اسم فعل وحرك
 للساكنين وكانت ضمة تشبها بحيث وأما بالكسر فهو مثل ايه وعلى الفتح مثل أمين والمثنى يقرأ بالضم
 ليس الاخلافا لقول شيخ الاسلام انه مثلت والهاء مفتوحة والتاء من بنية الكلمة لانها تاء الضمير لان
 ضمير المخاطب لا يتصل بالاسم وكذا تاء المتكلم (قوله هيت بمعنى تهيأت) حاصل ما بنى المعنى ان هيت
 بفتح الهاء وسكون الياء مع تثنية التاء قيل اسم فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء واللام فى لك متعلقة
 به كما تتعلق بمسماه الذى هو فعل ماض وقيل اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال واللام للتبيين أى ارادنى كائنه
 لك أو أقول لك فهى جلة اسمية على تقدير ارادنى لك أو فعلية على تقدير أقول لك فقوله وقرئ مثل
 التاء والتاء من بنية الكلمة لافعال والفاعل ضمير يعود على زليخاء المتكلمة ويجرى الخلاف فى كونه
 اسم فعل ماض أو اسم فعل أمر كما تقدم وقوله قال تعالى وقالت هيت لك بضم التاء لانه دليل للمضموم فقط
 (قوله فلك تبين) أى اللام للتبيين لازائدة ولا معدية ولا مقوية قال فى المعنى لام التبين على ثلاثة
 أقسام أحدها ما تبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور نحو ما أجبني وما أبغضنى لفلان فانت فاعل
 الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان كان بالعكس الثانى والثالث ما تبين فاعلية غيره ملتبسة
 بمفعولية وبالعكس واللام فى ذلك متعلقة بمحذوف مثال المبنية للمفعولية سقيا لك فاللام ليست متعلقة
 بالمصدر ولا بفعله لتعديهما ولا مقوية لان اللام المقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ولا متعلقة
 بمحذوف صفة المصدر لان فعله لا يوصف فكذا ما قام مقامه وانما هى مبنية للمدغولة أو عليه ان لم يكن
 معلوما ومؤكدة لليمان ان كان معلوما انتهى المراد منه (قوله وقرئ هت) الحاصل أن هشاما قرأ
 هت مثل حب و هيت مثل حيث فله قراءتان فعلى قراءته الاولى فاللام متعلقة بهت وعلى قراءته الثانية
 فهى للتبيين والخطاب ليوסף والمعنى وقالت تهيأت يا يوسف ارادنى كائنه لك ومعنى تهيأت لسيدينا يوسف
 تيسرا فنرادها به لانه قصدها لانه معصوم وعلى قراءته هشام فهيت فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء
 على الاولى و بفتحها على الثانية وقرأذ كوان هيت بكسر الهاء وسكون الياء وفتح التاء فيحتمل ان أصلها
 قراءة هشام فأبدلت الهزمة ياء انتهى من المعنى بايضاح من تقرير ريشيخنا الدردير (قوله وقرئ هت) وهى
 خارجة عما نحن فيه لان الكلام فى أسماء الافعال (قوله ومثال ما بنى من المضمرات على السكون) علة البناء
 الشبه الوضعى ولا يستل عن بنائه على السكون لانه الاصل فى المبنى وقولنا الشبه الوضعى لان أكثر
 المضمرات على حرف أو حرفين كياء الجر ولامه وقدم بل وما كان من المضمرات أكثر من الحرفين
 فيحمل على ما كان حرفاً وحرفين وقيل بنيت الضمائر لشبهها بالحرف فى الجود وقيل للاستغناء عن اعرابها
 باختلاف صيغها الدالة على المعانى (قوله ما بنى على السكون الخ) فان الياء والالف والواو مبنية على السكون
 وأما الفعل فهو مبنى على حذف النون كما تقدم (قوله ما بنى على الضم قت) للمتكلم واختص الضم الذى
 هو أقوى الحركات بالمتكلم لانه أعرف الضمائر فاعطى الاقوى للاقوى كما أعطى الرفع للعمد وخص الفتح
 الذى هو أخف الحركات بالمخاطب لاصالة المذكر على المؤنث تأمل (قوله ما بنى من المضمرات الخ) ومن
 ذلك قول الشاعر

من أسماء الاشارة ذا
 للذكر وذى المؤنث
 ومثال ما بنى منها على
 الفتح ثم بفتح الثاء
 اشارة الى المكان
 البعيد قال الله تعالى
 وأزلفنا الآخرين أى
 وأزلفنا الآخرين هناك
 أى قرب بناهم ومثال
 ما بنى منها على الكسر
 هؤلاء ومثال ما بنى منها
 على الضم ما حكاه
 قطرب من أن بعض
 العرب يقول هؤلاء
 بالضم فلذلك ذكرت
 هؤلاء في المقدمة
 مرتين أولاهما تضبط
 بالكسر والثانية بالضم
 ومثال ما بنى على
 السكون من الموصولات
 الذى ومن التى وما ومثال
 ما بنى منها على الفتح
 الذين ومثال ما بنى منها
 على الكسر الالاء بالمد
 لغة فى الاولى بمعنى الذين
 قال الشاعر
 أى الله للشم الالاء
 كأنهم
 سيوف أجاد القين يوما
 صقالها
 ومثال ما بنى منها على
 الضم ذات بمعنى التى
 وذلك فى لغة بعض
 طيىء حكى الفراء انه
 سمع بعض السؤال
 يقول فى المسجد الجامع

بنيت ضائرا على كتم الهوى * ولها استنار واجب لا يندب
 رام العدا اعرابها منى فهل * أبصرتمو أن الضائر تعرب

(قوله من أسماء الاشارات) أى فقول المصنف والاشارة عطف على الافعال من قوله أسماء الافعال وبنيت
 أسماء الاشارة لشبهها بالحرف فى المعنى وهو الاشارة وان لم تضع العرب لها حرفا كما وضعوا للمتنى ليت (قوله
 ثم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (قوله أى قر بناهم) تفسير لازلفنا الآخرين وقيل
 جمعناهم ومنه ليلة المزدلفة أى ليلة الازدلاف أى الاجتماع وقوله قر بناهم أى من البحر ومنه ازلفنى عند
 فلان أى قرب بنى منه وقال البيضاوى وأزلفنا أى قرب بناهم الآخرين فرعون وقومه حتى دخلوا على أثرهم
 مداخلهم انتهى وكلام البيضاوى يوافق تفسير المصنف وقوله هنالك تفسير لثم لانها اشارة للمكان البعيد
 فهى بمعنى هنالك (قوله قطرب) هو أبو على محمد بن المستنير البصرى أحد تلامذة سيبويه ويقال انه
 هو الذى لقبه بقطرب لمبا كرتة فى الاسحار وقال له يوما أنت الاقطرب الليل والقطرب دوية تسرح
 بالليل وتستريح بالنهار (قوله هؤلاء بالضم) اتباعا للزمة قبله قاله شيخ الاسلام (قوله ومثال ما بنى على
 السكون من الموصولات) وبنيت الموصولات لشبهها بالحرف فى الاستعمال لافتقارها لافتقار الاضمار الى
 جملة (قوله ومن وما) والاولى للعالم كثيرا والثانية لغيره كثيرا ويتعا كسان على قلة كقوله

بكيت على سرب القطا اذ مررتى * فقلت ومثل بالبعكاه جدير
 أسرب القطاهل من يعبر جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

الشاهد فى قوله من يعبر وكقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولنا العالم اولى من قول غيرنا
 للعاقل لان من تستعمل لله تعالى ويقال له عالم لا عاقل (قوله الالاء) بوزن العلاء قال المصنف وتكتب بغير
 وار (قوله أبى الله الخ) هو من بحر الطويل قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المعروف وكان رافضيا توفى
 سنة خمس ومائة بالمدينة وكثير تصغير كثير واما صغر لانه كان حقيرا شديدا القصر والشم جمع أشم من
 الشم وهو استواء قصبه الانف مع ارتفاع يسير فى الارنية وهو من صفات الجمال وعلامة السوود فى
 الرجال قال حسان بن ثابت رضى الله عنه

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

والقين الحداد وأجاد بمعنى أحكم وصقالها حسن صفتها * الاعراب أبى الله فعل وفاعل وللشم فى محل
 نصب مفعول والالاء صفة للشم والظاهر ان مفعول أبى محذوف أى السوء مثلا وجملة كأنهم الخصلة الالاء
 أى منع الله السوء للشم الذين يشابهون سيوفاً كأنهم كان واسمها سيوف خبرها وأجاد فعل والقين فاعل
 وصقالها مفعول ويومظرف والشاهد فى الالاء بالمد بمعنى الذين والقصر أشهر من المد والدليل على انها بمعنى
 الذين وصف المذكرة بها (قوله فى لغة بعض طيىء) وأما عند غيرهم فذات بمعنى صاحبة لاموصولة (قوله
 يقول فى المسجد الجامع) أى يقول قاصدا السؤال وقوله الجامع صفة مخصصة احترازا من المسجد غير
 الجامع كالزاوية قاله بعض الاشياخ ولم يعلم ذلك المسجد الجامع هل هو مسجد الكوفة أو غيرها (قوله
 بالفضل ذوالخ) قاله رجل من طيىء كما قال الفراء فى لغات القرآن سمعنا اعرابيا من بنى طيىء فى المسجد الجامع
 يسأل ويقول بالفضل الخ أراد بالفضل قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق وذات أصله ذويت
 تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فى الفين وحذف أحد الفين وقياس قول سيبويه والخليل
 فى اقامة واستعانة أن يكون المحذوف الاولى وقياس قولهم فى مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية
 قاله الاسيوطى فى الاشباه والنظائر * الاعراب بالفضل متعلق بمحذوف أى أسألكم وذو موصولة
 وجملة فضلكم الله به صلته والموصول وصلته فى محل جرف صفة للفضل وبالكرامة عطف على بالفضل

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به بضم ذات مع انها صفة للكرامة أى أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء واصله بها

حذفت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلبها كسرتها ثم استثنيت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين والذين
 والتين فذكرت انهما كالمتنى وأعني بذلك انهما معربان بالفر فعوا بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا كما ان الزيد والرجلين كذلك
 وفهم من قولي كالمتنى انهما ليسا متنيين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لا يجوز ان ينشئ من المعارف الا ما يقبل التنكير كزيد وعمر
 الا ترى انهما لما اعتد فيهما الشيع والتنكير جازت تثنيتهما ولهذا قلت ان زيدان والعمران فأدخلت عليهما حرف التعريف ولو كانا
 باقين على تعريف العلمية لم يجز (١٣٢) دخول حرف التعريف عليهما وذا والذي لا يقبلان التنكير لان

وذات موصولة صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلة والشاهد أن ذات بمعنى التي وهي مبنية على الضم
 انتهى شواهد وقوله بالفضل الخ هو اثر لانظم كما قرره شيخنا الوردري على الاشموني خلافا لما يوهمه كلام
 الشواهد من انه شعر فقوله شارحنا وحكي الفراء أى في لغات القرآن وقوله بعض السؤال جمع سائل
 ككتاب جمع كاتب وذلك البعض رجل من طي كما علمت (قوله حذفت الالف الخ) هذا عكس في العمل
 فان حركة الياء حذفت أولا ثم نقلت حركة الهاء اليها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين عملا بالقاعدة
 المشهورة وهو انه اذا التقي ساكنان والثاني حرف علة يحذف لكن الواو لا ترتب (قوله سلبها كسرتها)
 لوقال سلب كسرتها كان أوضح الآن يجعل كسرتها بدلا من الهاء (قوله فذكرت انهما) أى المستثنى
 من الاشارة والمستثنى من الموصول وكذا يقال فيها بعده ولو قال فذكرت انهما أى الاربعه لكان واضحا
 (قوله والتنكير) تفسير للشيع وبعبارة والتنكير من عطف السبب على السبب لان الشيع سبب
 التنكير انتهى (قوله أسماء تنية) أى أسماء دالة على التنية وليست مثناة وقيل انهما مثنيان حقيقة
 وعليه فيكتفى بفرض التنكير أو ان شرط التنكير عنده خاص بالمعرب (قوله ولذا الخ) أى لعدم
 كونها مثنى حقيقة لم يصح أولا لاجل كونها بمنزلة هما وأتاهم يصح (قوله وليس فيهما الخ) جواب عما
 يقال انك لم تذكر ما بنى على الضم والكسر من أسماء الشرط والاستفهام (قوله فان قلت الخ) أى فان
 قلت لا يصح قولك وليس فيهما ما بنى على كسر ولا ضم لان من أسماء الشرط الخ فقولها فان الخ علة لمحذوف
 كما علمت (قوله وهي مبنية على الضم) جملة حالية والسائل توهم ان حيثما مبنية على الضم بقطع النظر
 عن ما والا فهى مبنية على السكون (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله وليس فيهما ما بنى على كسر
 وضم (قوله فما اتصلت) أى لفظة ما اتصلت (قوله فانها معرفة فيهما مطلقا) أى سواء أضيفت أم لا
 رفعا ونصبا وجرا بخلاف الموصولة فانها تبنى في حالة (قوله أياكم يا تبنى بعرشها) أراد بذلك أن يربها
 بعض ما خصه الله به من العجائب الدالة على عظيم القدرة وصدقته في دعوى النبوة ويختبر عقلها بان ينكر
 عرشها فينظر أن عرفه أم تنكره (قوله أياكم زادته هذه ايمانا) قال البيضاوى فن المنافقين من يقول
 انكارا واستهزاء أياكم زادته هذه السورة ايمانا وقرئ أياكم بالنصب على اضمار فعل يفسره زادته
 وزيادة الايمان بزيادة العلم الحاصل من تدبر السورة (قوله ومثالها في الخفض بأياكم المقتون) ولم يمثّل
 لاي الشرطية ومثالها في الرفع أياكم يقوم معهم ومثالها في الجر بايهم تفرح أفرح والباء حرف جر
 زائد ومثال النصب قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ووصف الاسماء الذى هو جمع بالحسنى الذى
 هو مفرد لان المراد الجنس المتحقق في متعدد (قوله مخفوضة لفظا مرفوعة محلا) وقيل مرفوعة بضمها
 مقدرة على آخره وعلى ما قال المصنف فالمحل لا يختص بالمبنيات وعلى الثانى فالمحل مختص بالمبنيات

تعريف ذا بالاشارة
 وتعريف الذى بالصلة
 وهما ملازمان لذا
 والذى فدل ذلك على
 أن ذين والذين
 ونحوهما أسماء تثنية
 بمنزلة قولك هما وأتاهما
 وليسا بتثنية حقيقة
 ولذا لم يصح في ذين أن
 تدخل عليها أل كما
 لا يصح ذلك في هما
 وأتاهما فان قلت فهلا
 استثنيت من الموصولات
 أيا أيضا فانها معرفة
 الا اذا أضيفت وكان
 صدر صلتها ضميرا
 محذوفا قلت قد علم مما
 قدمت ان أيا مبنية في
 هذه الحالة معرفة فيما
 عداها فلم أحتج الى
 اعادته ومثال المبنى
 من أسماء الشرط
 والاستفهام على
 السكون من وما ومثال
 المبنى منهما على الفتح
 أين واين وليس فيهما
 ما بنى على كسر ولا ضم

فأذكره فان قلت فان من أسماء الشرط حيثما هي مبنية على الضم قلت المبنى على الضم حيث واسم
 الشرط انما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزأ منها فالضم في حشوا الكامة لاني آخرها واستثنيت من أسماء الشرط واسماء الاستفهام
 أيا فانها معرفة فيهما مطلقا باجتماع مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى أياكم يا تبنى بعرشها أياكم زادته هذه ايمانا ومثالها في النصب فان
 آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأياكم فيهما مبتدأ وأى من قوله فأى آيات الله تنكرون مفعول به لتسكرون
 وأى من قوله تعالى أى منقلب مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولا بلا سيعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومثالها في الخفض
 فسنبصر و يبصرون بأياكم المقتون وأى في هذه الآية مخفوضة لفظا مرفوعة محلا لانها مبتدأ

(قوله والباء زائدة) لان أى لهصدر الكلام وهى هنا مبتدأ والباء الداخلة على المبتدأ زائدة ولوقال والباء صلة جرى على عرفهم في التعبير بذلك في جانب القرآن تأديبا (قوله معلقان عن العمل الخ) التعليق هو ابطال العمل لفظا وبقاؤه مجلا (قوله تنازعاها) أى باعتبار المحل والا فالعمل باطل لفظا والمعنى فستبصر بأىكم المفتون أى جواب هذا الاستفهام وسيبصر ونه خذف الضمير هذا ان أعملت تبصر أو والمعنى يبصرون أىكم المفتون وستبصره تأمل (قوله وفي الآية مباحث) جمع مبحث وهو لغة مكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث أى ينقر عنه أمامن حيث انه يطلب بالدليل فطلب ومن حيث انه يسأل عنه فمستئلة فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات انتهى شنوانى ومقاله من أن المبحث فى الاصطلاح الحكم الخ يخالف ما سمعناه من شيخنا العدوى ان البحث ثبوت المحمولات للموضوعات وذلك الثبوت هو الحكم والنسبة الحكيمة ومكان ذلك هو القضايا الدالة على ذلك قال بعض الاشياخ أراد بالمباحث الأخر من حيث ان تبصر ويبصرون لسا من أفعال القلوب حتى يأتى فيهما التعليق ويحجب عن ذلك بانه ماش على مذهبه يونس انتهى وقال فى المعنى الباء زائدة فى المبتدأ عند سيديويه وقال أبو الحسن بأىكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنه وقيل الباء ظرفية أى فى أى طائفة منكم المفتون انتهى أى انه على كلام أى الحسن اختلف هل الباء متعلقة باستقرار محذوف والمفتون بمعنى الفتنه والمعنى الفتنه كائنه بأىكم أو أن الباء ظرفية والمفتون معناه المسمى بهذا الاسم أى المفتون كائن فى أى طائفة منكم وقال البيضاوى أىكم الذى فتن بالجنون والباء مزيدة أو بأىكم الجنون على ان المفتون مصدر كالمقول والمجود أو بأى الفريقين منكم المجنون أفر يق المؤمنين أم يفريق الكافرين أى فى أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم انتهى ولعل الشارح أراد بالمباحث هذا الذى ذكره المعنى والبيضاوى (قوله وهو ظرف لما مضى من الزمان) أى ظرف موضوع للزمان الماضى والافظا هره انه ظرف للزمان فيكون الزمان مظهروفا فيهما مع انها نفس الزمان الماضى (قوله ويضاف لكل من الجملتين) أى لا يفارقهما معنى ولا لفظا أيضا الا اذا عوض عن المضاف اليه التنوين كفى نحو يومئذ تحدث أخبارها ان قيل لم كسرت الذال من يومئذ ونحوه فالجواب لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرهما للجر بالاضافة ورد بأوجه منهاهم قالوا يومئذ بالفتح **تنبية** اذ ذلك ليس من الاضافة الى مفرد بل الى جملة اسمية والتقدير اذ ذلك كذلك نبه على ذلك المرادى (قوله ظرفا لما مضى) المناسب اعرابها مفعولا به واذا قلنا انها ظرف يكون المفعول به محذوفا أى اذ كروا حالكم اذ أنتم قليل أى وقت قلتم فعل المراد فى عبارته بكونها ظرفا انها اسم زمان (قوله ظرفا لما يستقبل) أى موضوع لما يستقبل من الزمان وهذا معنى مجازى (قوله فسوف تعلمون) أى جزاء تكذيبكم (قوله اذا اغلال) ظرف ليعلمون والمعنى على الاستقبال وعبر بالتيقنه (قوله الاغلال) جمع غل بالضم وهو طوق من حديدو بالكسر الحقد والحسد (قوله يومئذ تحدث الخ) فان اضافة يوم الى اذ للبيان وهو بدل من اذ ازلت أى اضطر بت عند النفخة الاولى أو الثانية وقوله تحدث أى تحدث الخلق بلسان الحال أو المقال أخبارها بما عمل عليها (قوله وتأتى للتعليل) وهل هى حرف بمنزلة اللام أو اسم وهو المناسب للمقام هنا (قوله وما يعبدون) عطف على الضمير المنصوب أى واذا اعتزلتم القوم ومعبودهم الا الله فانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام كسائر المشركين ويجوز أن تكون ما مصدرية أى وعبادتهم الاعباداة لله وأن تكون نافية وهو اخبار من الله بان الفتنه موحدون وهو معترض بين اذ وجوابها انتهى بيضاوى (قوله فأروا الى الكهف) وأسماء أهل الكهف امليخا مكاسمين مرطوس نوانس أر بطانس أونوس شاططيوش قال وفى اللفظ بأسمائهم خلاف ومدىتهم

والباء زائدة والاصل
أىكم المفتون والجملة نصب
بتبصر أو يبصرون
لانها تنازعاها وهما
معلقان عن العمل
بالاستفهام وفى الآية
مباحث آخر ومثال
الظرف المبني على
السكون اذ هو ظرف
لما مضى من الزمان
ويضاف لكل من
الجملتين نحو واذ كروا
اذ أنتم قليل واذ كروا
اذ كنتم قليلا وتأتى
ظرفا لما يستقبل نحو
فسوف يعلمون اذ
الاغلال فى أعناقهم
وقوله تعالى يومئذ
تحدث أخبارها بعد
قوله سبحانه اذ ازلت
الارض وتأتى للتعليل
نحو واذا اعتزلتموهم
وما يعبدون الا الله
فأروا الى الكهف أى
ولاجل اعتزالكم اياهم
والاستثناء فى الآية
متصل ان كان هؤلاء
القوم يعبدون الله
وغيره ومنقطع ان
كانوا يخصون غير الله
سبحانه

يقال هي على ستة فراسخ من القسطنطينية وان الملك الذي فروا منه اسمه دقيانوس فيما ذكرنا وهذه
الاسماء كلها يونانية وكان قصتهم قبل غلبة الروم على يونان انتهى من حاشية الشيخ التلمساني على
الشفاء (قوله بالعبادة) الباء داخلة على المقصور (قوله وكذلك البحث في قوله أفرأيتم الخ) فان
قوله الارب العالمين استثناء متصل ان كان الضمير في قوله فانهم عائد على معبودهم الله وغيره ومنقطع
ان كان معبودهم غير الله فقط حينئذ فقوله الارب مثل قوله الا الله في الآية السابقة * قال البيضاوي
الارب العالمين استثناء منقطع او متصل على ان الضمير لكل معبود عبده وكان من آباءهم من
عبدا لله انتهى (قوله استقدر الله الخ) هذا البيت من جملة أبيات من البسيط لها حكاية غريبة حاصلها
ان عبيد بن شربة الجرهمي أسلم ودخل على معاوية بالشام وقد عاش ثلاثمائة سنة فقال له حدثني باعجب
ما رأيت في عمرك قال مررت يوم مايرية فرأيت أقواما يدفنون ميتاتهم فلما وصلت اليهم اغرورقت عيناى
بالدموع وتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذ كروهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحثت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك أطلاقا محاضير
ولست تدري وما تدري أعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فيينا العسر اذ دارت مياسير
ويينا المرء في الاحياء مغتبط * اذ صار في الرمس تعفوه الاعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته في الحى مسرور

فقال لى شخص من الواقفين على قبره أندري قائل هذا الشعر قلت لاقال هو هذا البيت وأنت الغريب
الذى يبكي عليه وذو قرابته هذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رجوا أسرهم بموته فقال معاوية لقد
رأيت عجباً انتهى قوله المياسير جمع ميسور بمعنى اليسر والميت عنبر بن لييد العنبرى والاطلاق جمع طلق
بفتحين يقال جرى الفرس طلقاً وطلقين أى شوطاً وشوطين والمحاضير جمع محضر بكسر الميم الفرس
الكثير العدو والاعاصير جمع أعصر وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود يقال عنى المنزل درس
وعفت الريح تعدى ويلزم وبابهما عدا وعفته الريح شددت للبالغة والمغتبط المسرور والرمس تراب القبر مصدر
رمت الريح الارض سترتها بالتراب ورمت عليه الخبر كتمته ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وتعفوه
تمحوه وتجعله دارساً والاعاصير جمع اعصار ريح تهب تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنها عمود * الاعراب
استقدر الله أى اطلب ان يقدر لك ما هو خير فعل وفاعله مستتر ومفعول وخير انصب على اسقاط
الخافض وارضين فعل مؤكد بالنون و به يتعلق به والضمير في به عائد على المقدور المفهوم من الفعل والرضا
بالقدر واجب الفاء في قوله فيينا للتعليل والمعلل محذوف والتقدير ولا تياس من اليسر اذا حصل عسر
لان اليسر يفجأ وينظره وقيل الفاء زائدة وخبر العسر محذوف أى حاصل وبين مضافة لمن ومازائدة
أى بين أوقات العسر حاصل وقيل فيينا كاف ومكفوف والعسر مبتدأ واذ حرف مفاجأة ودارت فعل
ماض والتاء علامة التأييد ومياسير فاعل والجملة خبر والشاهد في اذ واختلاف هل هي ظرف زمان
أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير
مضاف اليه وعامل فيينا محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلو بين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها
الفعل ولا في فيينا لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منها وقيل العامل ما يلى فيينا بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه وقيل بين خبر لمحذوف
وتقديره فيينا انافاً اذ جاء عمر وأى بين أوقات قيامى مجى عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بجاء عمرو

بالعبادة وكذلك
البحث في قوله تعالى
قال أفرأيتم ما كنتم
تعبدون أنهم آباؤكم
الاقدمون فانهم عدوى
الارب العالمين وتأتى
للمفاجأة كقوله
استقدر الله خيراً
وارضين به
فيينا العسر اذ دارت
مياسير
ومثال المبنى منها على
الفتح الآن وهو اسم
لزمان حضر جميعه أو
بعضه فالاول نحو قوله
تعالى

المقالة والثاني نحو قوله تعالى فمن يستمع الآن وقد تعرب كقوله لسلمي بذات الخال دار عرفتها وأخرى بذات الجرع آياتها سطر كأنهما ملاقان لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا عصر أصله كأنهما من الآن فحذف نون من الالتقاء ساكنة مع لام الآن ولم يجر كها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فحذفه بالكسرة ومثال ما بنى منها على الكسر أمس وقدمضى شرحه وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسئلة حذام في اختلاف الحجاز بين التميميين فيه وإنما كان حقه ان يذكر هنا خاصة لأنه كلمة بعينها وليس فردا داخل تحت قاعدة كاية ومثال ما بنى منها على الضم حيث وهو ظرف مكان يضاف للجملتين وور بما يضيف لمفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا وقد يفتح وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرئ

(قوله الآن) سبب بنائه تضمن حرف التعريف وأل فيه زائدة وردت وجهين أحدهما أن تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هنا مع كون المز يد غير المضمن معناه فكيف اذا كان اياه والثاني أنه لا نظيره كما قال جماعة لكن وجدله نظير وهو أمس المقرون بال على لغة من بناه وقيل ان أل في الآن للتعريف وحينئذ فحقه ان يعرب لأن أل ترده الى الاصل كالاضافة واليه ذهب من قال باعربها (قوله الآن) أي في زمن مجيئه بصفة البقرة التي نشأت عنها المعجزة (قوله بالحق) أي بحقيقة وصف البقرة وحققتها لنا (قوله لمفهوم هذه المقالة) أي لان مفهومه انه قبل ذلك أتى بالباطل وهو كافر (قوله فمن يستمع الآن) أي وقت حفظ السماء من الشياطين والبغض الآخر مضى قبل منع السماء من الشياطين لانهم كانوا يستمعون ولا يجردون شهابا الى وقت نزول الآية فمن ابتداء نزول الآية الى آخر المستقبل حاضر انتهى فيبشي والواضح عندي ان الآن اسم لزمن حاضر بعضه وهو وقت نزول الآية ومستقبل وهو ما بعد نزول الآية لا آخر الزمان (قوله وقد تعرب) أي على قلة (قوله كقوله لسلمي الخ) أي كقوصخر الهذلي من الطويل وقوله لسلمي خبر مقدم ودار مبتدأ مؤخر وجملة عرفت فها صفة لدار وبذات الخال اسم مكان حال من دار لكون أصله نعتا لنعته اذا تقدم عليها ينصب على الحال وأخرى عطف على دار وآياتها مبتدأ وسط خبر وجملة المبتدأ والخبر خبر أخرى وبذات الجرع بالجيم والراء المهملة اسم مكان صفة لاخرى والآية في اللغة العلامة والآن مخفوضة بالكسرة وهو محل الشاهد (قوله حيث) قال الرضي بنى لافتقاره الى الاضافة للجمل ففيه الشبه الافتقاري وكان البناء ضمة لشبهها بالغايات فانها بنيت على الضم لكون اضافتها للجمل كلا اضافة وفيها احدى عشرة لغة نظمها العلامة أبو النصر محمد الزرقاني رحمه الله بقوله

وحيث فيها لغات تسعة شهرت * تثليث تاء مع الياء ومع الالف
كذا بواو فقعس أعربت أبدا * وجرها أثر مع نصبها فقف

وزيد اسكان التاء مع الواو والالف والياء فتكون أربعة عشر (قوله أماري حيث سهيل طالعا) وتماه * نجم بضياء كالشهاب لامعا * وفي رواية ساطعا أما اداة استفتاح وفي الشواهد الهمزة للاستفهام وسهيل اسم نجم وطالع من الطلوع والشهاب قطعة من النار ولا معاضيا * الاعراب ترى فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبه واو حيث ظرف متعلق بترى وسهيل مضاف اليه وطالع حال على ان ترى بصرية والشاهد فيه اضافة حيث الى مفرد وهو قليل فعلى هذا حيث معربة فهي منصوبة على الظرفية أو المفعولية لأن الموجب الى البناء اضافته الى الجلالة وطالعا مفعول ثان لترى والمفعول الاول مخنوف أي أماري سهيل في مكانه طالعا وهذا على ان ترى عاسية وحيث ظرفية وان جعل ترى بصرية فطالع الحال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أي زائدة بمنزلة مقام في قوله

* ونفيت عنه مقام الدتب * فان لم تجعل صلة تكون حالا والعامل معنى الاضافة أي مكانا محتصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كأنه قيل أما تحدث الرؤي يفتي مكان سهيل طالعا انتهى دما ميني وجعل الحال من المضاف اليه على أن يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أي تراه طالعا (قوله فيحتمل الاعراب) أي على لغة من أعربها (قوله والبناء) أي على لغة من بناها على الكسر * وخاتمة * وجه بناء حيث على الضم التشبيه لها بالغايات أعنى قبل وبعد ونحوهما فانها بنيت على الضمة فرار من الحركة التي لها حين اعربها وهي الفتحة والكسرة ووجه الشبه بينهما بين الغايات ان اضافة حيث كالاضافة

سندسندرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء ثم قلت

﴿ باب * الاسم نكرة وهو ما يقبل رب الخ ﴾

عرف النكرة بالحد لأنها غير محصورة وضبط المعرفة بالعدد فقال ومعرفة وهي ستة لأنها محصورة وقوله الاسم نكرة وسيأتي يقول ومعرفة فهي عطف على نكرة فكأنه قال الاسم قسبان نكرة ومعرفة وقدم المصنف هنا النكرة لأنها الاصل كما قال في الشرح وعكس في بعض كتبه فقدم المعرفة لشرفها والنكات لا تتزاحم أي لا تعارض نعم يبقى النظر في أي النكتتين أولى (قوله ما يقبل رب) أي بنفسه أو بمرادفه فتدخل متى وأين وأيان وأنى وحيثما لأنها يرادفها زمان أو مكان وكذا بقية أسماء الشروط والنكرات تتفاوت فأنكرها ما دخل غيره تحته ولم يدخل تحته غيره وأقلها شيوعا ما دخل تحت غيره ولم يدخل غيره تحته ومتوسطا ما دخل تحت غيره ودخل غيره تحته فأنكر النكرات منذ كو ثم موجود ثم محد ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أي من جنس الانسان ليخرج الجن والملائكة فكل واحد من هذه أعم مما بعده (قوله وهو ما يقبل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث أعني نكرة نظر الى خبر الضمير أعني ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للعود عليه ومثله من كانت أمك (قوله ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل و غلام تقول رب رجل ورب غلام وبهذا استدل على ان من وما قد يقعان نكرتين كقول رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع

﴿ باب * الاسم نكرة وهو ما يقبل رب ﴾ وأقول ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل و غلام تقول رب رجل ورب غلام وبهذا استدل على ان من وما قد يقعان نكرتين كقول رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع

قاله سويدا يشكرى من بحر الرمل فاعلان وقيله
كيف يرجون سقوطا بعدما * جلال الرأس مشيب وصلع
و بعده ويرانى كالشجا في حلقه * عسرا يخرج منه ما ينزع
ويحييني اذا لا قيتسه * واذا أمكن من لحي فنع

قال الدماميني انضاج اللحم جعله بالطبخ مستويا يمكن أكله ويحسن وهو كناية عن نهاية التمكن الحاصل للقلب أو استعارة شبه تحير القلب وكجاده بانضاج اللحم الذى يؤكل وغيظا مصدر غاظه اذا أغضبه كذا قال في الصحاح ووقع في القاموس انه يقال غاظه وغيظه وأغاظه وهو منصوب في البيت اما على انه مفعول لاجله أي أنضجت قلبه لأجل غيظي اياه وعلى التمييز للنسبة أي أنضج غيظي اياه قلبه ومحل مجرور رب رفع على الابتداء والخبر قد تمنى ورب حرف تقليل وجر ومن نكرة بمعنى رجل مجرور بها وأنضجت فعل وفاعل

وقد حرف تحقيق وتعي فعل ماضى ولى متعلق به ولم يطع جازم ومحزوم صفة (قوله لا تضيقن الخ) قاله أمية
ابن أفي الصلت وقيل حنيف بن عمير البشكري وقيل نهار بن أخت مسيعة الكذاب قاله السيوطى على
البيضاوى فى سورة الحجر وهو من الخفيف وقوله

صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال

وبعدا قد يصاب الجبان فى آخر الصفو وينجو مقارع الابطال

وقوله صبر من صبرته اذا حبسته قال تعالى واصبر نفسك والصبر حبس النفس على كربه لتحمله والملم النازل
صفة محذوف أى عند كل خطب ملم والغماء بفتح الغين المعجمة والمدمثل الهم ومرجعها الى التغطية
والالباس والفرجة بفتح الفاء التفضى من الهم والخروج منه وقال ابن النحاس الفرجة بالفتح فى الامر
وبالضم فيما يرى من الخائض والعقال بكسر العين هو القيد وقال ابن الاثير الحبل الذى يعقل به البعير أى
يشده عند البرك ليمنعه من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة * الاعراب رب حرف تقييل وجر
وما نكرة بمعنى شىء بدليل دخول رب عليه وهو محل الشاهد وهو مجرور برب وتكره فعل مضارع
مرفوع والنفوس فاعله ومن الامر متعلق بتكره وله خبر مقدم وفرجة مبتدأ مؤخر وكحل متعلق
بمحذوف صفة لفرجة والعقال مضاف اليه وقولنا مائة أى موصوفة أى رب شىء تكرهه النفوس
محذوف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى تكره
النفوس من الامر شىء أى وصفافيه أو الاصل من الامور أمر أو فى هذا انا بة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول
اناية الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ هى الجملة بعده قال ابن الحاجب فى الامالى الا ان النحاة اختاروا
كونها موصوفة لثلايلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا
بالشرط المذكور فى باب الصفة هذا قوله قال الرضى ولا يمتنع أن تكون متعلقة بتكره وهى للتبويض كما فى
أخذت شىء فكذا هنا معناه تكره من الامر شىء وقوله له فرجة صفة للامر وقال فى الصحاح الفرجة
بفتح الفاء الانقراج وعبارة القاموس والفرجة مثلثة (قوله فعلم ان المعنى الخ) أشار به الى أن قلبه
مفعول أنضجت وان غيظا تميز (قوله من الامور) أشار به الى ان قوله من الامر بيان لما من قوله
ربما (قوله فان قلت فانك تقول الخ) هذا وارد على قوله ولا يدخل الاعلى التكرات والفاء فى قوله
فانك الخ لتعليل محذوف والتقدير فان قلت لا يصح قولك لا تدخل الخ وقوله وقال الشاعر عطف على انك
تقول وكانه قال لقولك كذا ولقول الشاعر الخ (قوله ر به فنية الخ) رب حرف تقييل وفيها ستة عشر لغة
ضم الراء وفتحها وكلاهما مع تشديد الباء وتخفيفها فهذه أربع لغات وكل منها مع تاء التأنيث ساكنة
ومتحركة ومع التجرد وأربع فى ثلاث بائى عشر والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد
ومع التخفيف قال الدمامينى المراد بالفتية هنا الاسخياء الكرماء والفتى السخى الكريم يقال هو فتى بين
الفتوة وقد فتى وفتاقى والجمع فتيان وفتية وفتوعلى وزن فعمل وفتى مثل عصى وقوله يورث أى
يكسب على سبيل الاستعارة والمجد الشرف ودائبا مستمرا قال العينى هو بالباء الموحدة ومعناه دائما
والبيت من بحر الخفيف * الاعراب رب حرف جر وليست للتقليل دائما خلافا لالا كثيرا ولا للتكثير
دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله فى المعنى والاول كقوله تعالى
ربما يوردن كفروا والثانى كقوله

ألرب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد أبوان

ومحل الضمير جر به وفتية تميز وناصبه الضمير لانه أشبه عشر بن لابهامه نص عليه الزمخشري والتشبيه
بعشر بن يفيد انه تميز مفردا وما موصولة مجرورة بالى يورث فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والمجد

وقوله

لا تضيقن بالامور فقد

تك

شف غاؤها بغير

احتيال

ربما تكره النفوس

من الام

رله فرجة كحل العقال

فدخلت رب عليهم ما ولا

تدخل الاعلى التكرات

فعلم أن المعنى رب

شخص أنضجت قلبه

غيظا ورب شىء من

الامور تكرهه النفوس

فان قلت فانك تقول

رب رجلا وقال الشاعر

رب به فتية دعوت الى ما

يورث المجد دائبا فأجابوا

والضمير معرفة وقد دخلت عليه ب فبطل القول بانها لا تدخل الاعلى النكرات قلت لان سلم ان الضمير فيما وردته معرفة بل هو نكرة
وذلك لان الضمير في المثال والبيت (١٣٨) راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتية وهما نكرتان وقد

مفعوله والجملة صلة لا محل لها من الاعراب ودائبا منصوب على انه صفة لمصدر محذوف أى ايرانا دائبا والشاهد
في رب (قوله والضمير الخ) جملة حالية وقوله فبطل القول بانها لا تدخل الخ هذا صريح في ان قوله فان قلت
الخ و ارد على قوله لا تدخل الاعلى النكرات والقائه في قوله فانك الخ للتعليل لمحذوف والتقدير فان قلت
لا يصح قولك لا تدخل الخ لانك تقول الخ وقوله وقال الشاعر الخ عطف على انك تقول وكأنه قال لقولك
كذا ولقول الشاعر الخ وقوله والضمير الخ هذا صريح في قوله فان قلت و ارد على قوله ولا تدخل الاعلى
النكرات (قوله والضمير معرفة) هذا هو الصحيح والذي مشى عليه في الجواب طريقة ضعيفة (قوله
بل هو نكرة) أو رد السؤال على قول وأجاب على قول (قوله وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع
الى النكرة) وأما الراجع الى معرفة فهو معرفة باتفاق (قوله على مذاهب) أى كائنين على مذاهب
أو اختلافا كائنا على مذاهب (قوله انه نكرة مطلقا) أى سواء كانت النكرة واجبة التنكير أو
جائزة (قوله والثاني انه معرفة مطلقا) هذا هو الصحيح وعليه مشى ابن مالك في الخلاصة حيث قال
* ومارو وامن نحو به فتى * نزر (قوله معرفة مطلقا) هذا هو الصحيح وعليه فدخل رب عليه
مع انها من خواص النكرة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وزاد بعضهم قسما ثالثا ليس بنكرة ولا معرفة وهو
الاسم الخالي من التنوين ومن اللام وذلك كمن ومتى وما وكذا يقال على القول الثالث (قوله والتمييز
لا يكون الانكرة) أى عند البصريين وأما قوله فطبت للنفس فأل زائدة لا معرفة (قوله وهى ستة)
ونظمها بعضهم مرتبة بقوله

أعرفها الضمير بعده العلم * فاسم الاشارة فوصول أتم
وبعده ذو اللام والمضاف * في رتبة الذى له يضاف
الا الذى أضيف للضمير * فانه كالعالم الشهير

وقيل الموصول والمحلى في رتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وقوله الا الذى أضيف الخ وقيل ان
المضاف للضمير في مرتبة الضمير وقيل المضاف الى المعرفة في مرتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله
* كخسر وف الوليد المثقب * فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف
من الموصوف وقوله كالعالم الشهير والاصح مررت يزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من
الموصوف (قوله ستة) مفهوم عدد فلا يفيد الحصر أو انه سكت عن المنادى لكونه ذكرا في باب
فتعريفه علم محاسب لانه لا ينادى الا هو ومعرفة أو لانه داخل في المعرف بال على القول بان المنادى معرف
بال مقدر (قوله أحدها) عبر به ولم يعبر بأولها كما عبر به غيره لثلايرد عليه ان هذا لا يتأتى الاعلى
القول بان المعارف تتفاوت (قوله ما دل على متكلم أو مخاطب) ولا يحتاج الى التقييد بمعلوم لأن المتكلم
أو المخاطب لا يكون الاحضرا لكن المتكلم لا يكون الاحضرا حقيقة والمخاطب يكون احضرا حقيقة
أو نزيلا كافي قول الابوصيرى مزجت دمعالانه جرد من نفسه شخصا خاطبه (قوله الكناية) لانه
يكنى به عن الظاهر اختصارا * واعلم ان البصرى يسميه ضمير او مضمر والكوفى يسميه كناية ومكنيا
أى مكنيا به فهو من باب الحذف والايصال (قوله لأنه أعرف) يعنى بعد لفظ الجلالة والضمير العائد اليها لأن
لفظ الجلالة لا يحتمل غير المولى بخلاف غيره (قوله على الصحيح) ومقابلها ان الاعرف العلم وقيل اسم
الاشارة وقيل المحلى انتهى من حواشى الاشمونى وقوله أعرف المعارف وأعرف الضمائر ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب وقدم المصنف في التسهيل العلم على ضمير الغائب (قوله وهو عبارة عماد الخ)

اختلف النحويون في
الضمير الراجع الى
النكرة هل هو نكرة
أو معرفة على مذاهب
ثلاثة أحدها أنه نكرة
مطلقا الثاني انه معرفة
مطلقا الثالث ان
النكرة التي يرجع اليها
ذلك الضمير اما أن
تكون واجبة التنكير
أو جائزة فان كانت
واجبة التنكير كافي
المثال والبيت فالضمير
نكرة وان كانت
جائزة كافي قولك
جاءنى رجل فاكرمه
فالضمير معرفة وانما
كانت النكرة في المثال
والبيت واجبة التنكير
لانها تميز والتمييز
لا يكون الانكرة وانما
كانت في قولك جاءنى
رجل فاكرمه جائزة
التنكير لانها فاعل
والفاعل لا يجب أن يكون
نكرة بل يجوز أن
يكون نكرة أو أن يكون
معرفة تقول جاءنى
رجل وجاءنى زيد ثم
قلت

* ومعرفة وهى ستة
أحدها المضمر وهو
مادل على متكلم أو
مخاطب أو غائب *

وأقول أنواع المعارف ستة أحدها المضمر ويسمى الضمير ايضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكنى وانما
بدأت به لانه أعرف الأنواع الستة على الصحيح وهو عبارة عماد الخ على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما

وانما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء اذا سترته وأخفيته ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي أو من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعه له غالبها مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفي فان قلت يرد على الحد الذي ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل له من الاعراب قلت لانسم انها دالة على المخاطب وانما هي دالة على الخطاب فهي حرف دال على معنى ولادالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء في اياي والكاف في اياك والهاء في اياه ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا ولكنه لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا

الاولى حذف عبارة لانه يقتضى ان الضمير معبر به عماد من لفظ مع ان الضمير نفس اللفظ الدال لامعبر عن اللفظ الدال (قوله) هو عبارة عماد على متكلم الخ) أى متكلم به أو مخاطب به أو غائب قد تقدم له ذكر وانما قلنا ذلك لتلايد عليه لفظ متكلم أو مخاطب أو غائب وقد يرد عليه ما لو قال من اسم من يد ز يد قائم وما لو قلت ياز يد فاعل كذا أو يذ فعل كذا فان الاول دل على متكلم والثاني على مخاطب والثالث على غائب وقد يجاب بان هذا ليس بطريق الوضع ولا يرد على ذلك أحرف المضارعة لانها انما تدل على التكلم والخطاب والغيبة وان عبر عنها بالتكلم والمخاطب والغائب ففيه تسميح أو على حذف مضاف أى تكلم متكلم وكذا خطاب مخاطب وغيبة غائب (قوله) اذا سترته وأخفيته) ومن ذلك قول الشاعر

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * ولها استنار واجب لا ينذب

رام العدا اعراها مني فهل * أبصرتمو أن الضمائر تعرب

(قوله) لانه في الغالب قليل الخ) علة لسمى باعتبار قوله من الضمور وقوله ثم تلك الحروف الخ تعليل ثان لسمى باعتبار قوله أضمرت الشيء فهو لفظ ونشر مشوش في التعليل وقوله من قولهم وذلك الخ أى من مصدر قولهم وذلك المصدر هو الاضمار وهو صفة لمضمر وحاصل عبارة ان المضمر من الاضمار وهو الاستنار سمي بذلك لان غالب حروفه مهموسة فهي خفية أو من الضمور وانما سمي بذلك لان حروفه قليلة فعلة التسمية قوله لانه في الغالب وقوله ثم تلك الحروف وأما قوله من قولهم أضمرت أو من الضمور فهو بيان لاصله فهو صفة له تأمل وكان الاوضح للشارح أن يقول والمضمر من الاضمار أو من الضمور وسمى بذلك لانه في الغالب الخ (قوله) غالبها مهموسة) ومن غير الغالب مجهورة كالنون والالف من أنا وحروف الهمس يجمعها استشحك خصفه والشحت بالشين والحاء الاخاح في المسئلة وخصفه بالحاء المعجمة والصاد المهملة اسم امرأة والمجهورة ما عدا ذلك (قوله) فان قلت الخ) قال الفيشى ما سمع بقرينة ان الكلام في المعارف والمعارف لا تكون الأسماء فخرج الحرف وان سلمنا انه يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب فعلى هذا لا يرد ما أورده المصنف في الشرح (قوله) الحد) أى التعريف وهو قوله مادل الخ (قوله) وليست ضميرا باتفاق البصريين) ظاهره ان بعضهم يقول انها ضمير وحرر فاني راجعت ما يمدى من النقول فلم أجده (قوله) دالة على الخطاب) هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام والتكلم النطق بالقول والغيبة حيولة الحاجب بين الحضور وغيره والحائل الحاجب (قوله) البتة) بقطع الهمزة وصلًا ووقفًا على الصحيح كما قاله الشيخ الملوى في حاشية ايساغوجي (قوله) ليست مضمرات وانما هي على الصحيح حروف الخ) وهذا القول الصحيح مذهب سيديوه ومقابله قول الخليل انها ضمير واختاره ابن مالك فعل هذا فايا مفعول في محل نصب وايا مضاف والياء أو الكاف أو الهاء مضاف اليه واستدل بقوله اياه وايا الشواب فالشواب مضاف اليه وكذا الهاء في اياه ورد بان هذا شاذ لا يحتج به واعترض كلام الخليل بان الاضافة هنا غير لفظية وغير معنوية لانها ليست اضافة الوصف الى معموله وليست مفيدة للتعريف والتخصيص والجواب انها تفيد الايضاح كقوله * علاز يدنا يوم النقرار أس ز يدكم * ورد بان الضمائر لا يضاف اليها (قوله) وانما هي دالة على مجرد التكلم) أى التكلم المجرد عن الذات فهي دالة على معان لاعلى ذوات (قوله) ولكنه لما وضع مشتركا الخ) بهذا اندفع ما يرد على هذا القول من ان الضمير ما وضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ولا يدل على ذلك الا اياي برمتها واياك برمتها واياه برمتها فيكون الضمير هو المجموع وحاصل الجواب ان ايا وضعت لتدل على المتكلم وعلى المخاطب وعلى الغائب بطريق الاشتراك فخلص الابهام وعدم التعيين فأتى بأحد الحروف الثلاثة ليعين المعنى المراد تأمل (قوله) ولكنه الخ) استدراك على قوله والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا

بيان من عنوانه احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه

ثم اتبعت قولى غائب بان قلت (معلوم نحو انا أنزلناه أو متقدم مطلقا نحو والقمر قدرناه أو لفظا لرتبة نحو واذا بتلى ابراهيم به أو نية نحو فأوجس في نفسه خيفة موسى (١٤٥) أو مؤخر مطلقا في نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هي الاحياء اتنا الدنيا ونعم رجال زيد

فانه يتوهم منه عدم الحاجة للكاف والياء والهاء (قوله ثم اتبعت قولى الخ) أى ذكرت بعد قولى غائب قولى معلوم فمعلوم صفة لغائب (قوله بان قلت) أى بقولى وهو متعلق باتبعت وليست الباء للباسية (قوله معلوم) أى فى الذهن وقوله معلوم أى من غير لفظ بان علم من السياق مثل انا أنزلناه أو من المقام مثل فان كن نساء أى فان كانت البنات نساء أو من الحال والمشاهدة مثل اذا بلغت التراقي أو من الفعل مثل قوله تعالى اعدوا هو أى العذل المفهوم من اعدوا (قوله أو مؤخر) المناسب لقوله متقدم أن يقول أو متأخر انتهى شيخ الاسلام (قوله والاصح ان هذا ضرورة) أى ان هذا القسم الاخير وهو اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول ومقابل الاصح ما قاله الاخفش وابن جنى من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك فى التسهيل من جوازه فى الشعر والنثر بدليل قولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى حكاه سيبويه وأجاز به البصريون وضربت يدايها بادل زيد من الهاء باجماع قال فى التوضيح والصحيح جوازه فى الشعر فقط قال شارحه للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فهو على خلاف الاصل (قوله لا بد للضمير) أى بأقسامه الثلاثة أعنى المتكلم والمخاطب والغائب ومعنى لا بد لافرار ولاغنى عنه (قوله حضور من هوله) وهو المتكلم والمخاطب (قوله لفظ غيره) أى وغير اللفظ هو ما قدمناه فى قولنا بان علم من السياق الخ (قوله انا أنزلناه) أى القرآن وهو معلوم فان قلت الهاء من القرآن فيلزم عود الشئ على نفسه قلنا الشئ مع غيره غير نفسه منفردا عن الغير (قوله رضى ذلك) أى فى جعل القرآن الذى عاد عليه الضمير معلوما والاحسن ان قوله رضى ذلك أى فى جعل مفسر الضمير فى أنزلناه غير لفظ شهادة الخ (قوله بالنباهة) أى الشرف والارتفاع وعلو الشأن وبعبارة النباهة الشرف والاشتهار (قوله وانه غنى عن التفسير) أى باللفظ والافتتاحية بغيره موجود (قوله وانه غنى) كعلة للنباهة (قوله فى اللفظ والتقدير) أى الرتبة أى رتبة التقديم (قوله والقمر قدرناه منازل) فالقمر المفسر للضمير متقدم لفظا ورتبة لأنه على قراءة الرفع مبتدأ وعلى قراءة النصب مفعول للفعل محذوف يفسره قدرناه المذكور (قوله والمعنى قدرناه) وقيل قدرنا سيره فى منازل فهو على حذف مضاف ومنازل منصوب على الظرف والحامل على ذلك ان القمر ليس هو منازل تأمل وهى ثمانية وعشرون ينزل كل ليلة فى واحدة منها لا يتخطاها فاذا كان فى آخر منازل وهو الذى يكون فيه قبيل الاجتماع دق واستقوس حتى عاد كالعرجون أى الشمرخ المعوج فعلون من الانعراج أى الاعوجاج وقرى كالعرجون بفتح الراء يضاوى (قوله اما على الحال) والمعنى أو وجدنا القمر حال كونه صاحب منازل (قوله حذف الخافض) وهو اللام (قوله واذا بتلى ابراهيم به) أى فابراهيم المفسر للضمير متقدم فى اللفظ متأخر فى الرتبة لان رتبة المفعول التأخير عن الفاعل كما قال ابن مالك

والأصل فى الفاعل أن يتصلا * والأصل فى المفعول أن ينفصلا

(قوله وان موسى بدل) والبدل على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فلا يقال البدل حقه أن يتصل بالبدل منه فهو متقدم رتبة (قوله فلا دليل الخ) ويكون الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله فى سبعة أبواب) لان المفسر اما مفردا وما جملة والمفرد ستة أبواب فالجميع سبعة (قوله ضمير الشأن) من اضافة الدال للدلول أى الضمير الدال على الشأن وضمير الشأن والقصة بمعنى واحد الا انه ان كان المرجع

ور به رجلا وقاما وقعد أخواك وضربت يدايها ونحو قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم والاصح ان هذا ضرورة وأقول لا بد للضمير من مفسرين ما يراه به فان كان لتكلم أو مخاطب ففسره حضور من هوله وان كان لغائب ففسره نوعان لفظ وغيره فالثانى نحو انا أنزلناه أى القرآن وفى ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنى عن التفسير والاول نوعان غالب وغيره فالغالب أن يكون متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم فى اللفظ والتقدير واليه الاشارة بقولى مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه منازل والمعنى قدرناه منازل حذف الخافض أو التقدير ذا منازل حذف المضاف واتصبا ذاما على الحال أو على انه مفعول ثان لتضمن قدرناه معنى صبرناه وتقدم فى اللفظ دون التقدير نحو واذا

مؤثنا

ابتلى ابراهيم به وتقدم فى التقدير دون اللفظ نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى لان ابراهيم

مفعول فهو فى نية التأخير وموسى فاعل فهو فى نية التقديم قيل ان فاعل أو جس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل فى الآية والنوع الثانى أن يكون مؤخرا فى اللفظ الرتبة وهو محصور فى سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشأن نحو هو أو هى زيد قائم

مؤثراً فالأكثر التعبير بضمير القصة ولو عبر بأحدهما مكان الآخر جاز فصح قول المؤلف هو أو هي زيد قائم قاله الفيثي وقال الفري اعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن لا يؤث الا اذا كان في الكلام مؤثراً غير فضلة نحو هي هند مديحة قصد الى المطابقة لأننا نراجع الى ذلك المؤث ولم يسمع هي بنى الامر غرة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه فقوله هي زيد قائم مجرد قياس قاله بعض المحققين وأجيب عن هذا بان التذكير والتأنيث أمر قياسي سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على رفعه (قوله) أى الشأن والحديث) راجع لقوله هو وقوله أو القصة راجع لقوله هي ففيه لف ونشر مرتب (قوله) فانها أى القصة واعلم أن ضمير الشأن يخالف غيره من الضمائر فى خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوماً فلا تتقدم الجملة ولا شئ منها عليه وكون مفسره لا يكون الاجالة وعدم اتباعه بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وعدم عمل عامل فيه سوى الابتداء أو أحد نواسخه وملازمته للأفراد (قوله) ومنه قوله تعالى قل هو الله أحد) انما فصله بقوله ومنه لأن الآية تحتتمل وجهاً آخر غير ما ذكره المتن وهو عود الضمير الى الله للعلم به وان لم يتقدم له ذكر وهو مبتدأ والله بعده بدل منه وأحد خبر عن هو فلا شاهد فيه (تنبيه) الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن لا تحتاج لابط لأنها عين المبتدأ فى المعنى مثل قولى زيد منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته الخ وان الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن فى قوة المفرد أى الشأن هذا هو الحكم (قوله) فانها لا تعمى الابصار) سبب نزول هذه الآية انه لما نزل ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى قال ابن أم مكتوم يا رسول الله أنانى الدنيا أعمى أفأكون فى الآخرة أعمى فنزلت فانها الخ أى ليس الخلل فى مشاعرهم وانما عمت قلوبهم باتباع الهوى والانهك فى التقليد وذكروا الصدور للتأكيد ودفع التوهم انتهى بيباوى (قوله) فانه مفسر بالجملة) قال شيخ الاسلام بعد قول المصنف نحو قل هو الله أحد من كل جملة وقعت مفسرة لضمير الشأن ولا يكون الامفرداً لأنه بمعنى الشأن والحديث وجاز ذلك لغرض تعظيم الشأن فان ذكره مبهماً ثم تفسيره مع توفر الدواعى اليه أقوى فى النفس ولا يكون مؤثراً الا اذا كان فى الجملة مؤثراً عمدة كقوله فانها لا تعمى الابصار وسمى حينئذ ضمير القصة * واعلم انه علل فى التلخيص وضع المضمير موضع المظهر فى باب ضمير الشأن وباب نعم وبس بقوله ليتمكن ما يعقبه أى يعقب ذلك الضمير أى يحى على عقبه فى ذهن السامع لأنه أى السامع اذا لم يفهم منه أى من الضمير انتظره أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب أعز من المناسق أى الحصول بلا تعب قال السعدولا يخفى ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً فلا يتحقق فيه التشوف والانتظار انتهى قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع ان قلت هلا كان يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشأن فى قولك الشأن زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لأن السامع يفهم من المظهر مفهوم المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا أنه مرجعاً فى ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم أو غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون أعم تناولاً من الشأن وأبهم منه واذا كان أبهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشأن انتهى فترى وفيه نظر (قوله) والثانى الخ) الجامع بين ضمير الشأن والضمير الخبر عنه بمفسره ان مفسر كل منهما متأخر لكن ضمير الشأن لا بد أن يكون مفسره جملة بخلاف الثانى (قوله) ما هي الاحياء تنا الدنيا) قال الزمخشري هي هنا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأقول ما الحياة الاحياء تنا الدنيا موضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها (قوله) نعم جلاز يد) فى نعم ضمير مستتر يفسره جلاز يد هو التمييز وزيد هو المخصوص بالمدح فهو خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أو خبره الجملة قبله وفى الاشمونى وحواشيه انه اذا جعل الخبر الجملة قبله فالضمير عائد على ما تقدم معنى انتهى وفيه وقفة فان المصنف جعل

أى الشأن والحديث أو
القصة فانه مفسر بالجملة
بعده فانها نفس الحديث
والقصة ومنه قل هو الله
أحد فانها لا تعمى
الابصار والثانى أن
يكون خبراً عنه
بمفسره نحو ما هي
الاحياء تنا الدنيا أى
ما الحياة الاحياء تنا الدنيا
والثالث الضمير فى باب
نعم نحو نعم جلاز يد
وبس للظالمين بدلا
فانه مفسر بالتمييز
والرابع مجرور رب
نحو ربه رجلا فانه
مفسر بالتمييز قطعاً
والخامس الضمير فى
باب التنازع اذا عملت
الثانى واحتجاج الاول
الى مرفوع

المفسر التمييز لأن المفسر زيد وحينئذ فهو على جميع الأقوال عائد على رجل * واعلم ان ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فلؤذ كره ولم يتقدم مفسر بقى مبهما منكر الا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعدو تنكيره خلاف وضعه هذا هو الاصل ولكنه قد يخالف لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكروا لاشئ مبهما حتى تستشعر نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال أولا وبالتفصيل ثانيا لكن يبقى النظر في شئ آخر وهو ان الضمير الذى هذا حاله معرفة أو يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعنى تقدم المفسر فيه خلاف قدمه المصنف فيما سبق ومذهب القوم انه معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان أولا بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبية التعريف لانه حصل جبه ما فات به بذكر المفسر بعده بلا فصل واختار الرضى انه نكرة وأطال الكلام فيه (قوله نحو قاما وقعد أخواك) قال شيخ الاسلام من كل مفرد وقع فيه التنازع اذا أعموا الثاني واحتاج الاول الى مرفوع فان البصريين يضمنونه لا متناع حذف العمدة فالاضار قبل الذ كراسهل منه لوقوعه في مواضع انتهى ويستبعد مذهب البصريين لان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم جلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كفى ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة أى قصد التفخيم والمجى بالمفسر قبل التفسير واتصاله بالضمير (قوله فان الالف راجعة الى الاخوين) يعنى وهما متأخران عن الالف فى قاما لفظا وهو ظاهر ورتبة لان الفاعل كالجزم من عامله و عامله معطوف على عامل الاول ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه (قوله كقولك فى ابتداء الكلام) انما قال ذلك ليكون نصا فى عدم المرجع (قوله اللهم صل عليه الرؤف) فالرؤف بدل من الضمير فى عليه وقيل نعت بناء على ان ضمير الغائب نعت (قوله وهو ضرورة) أى السابع ضرورة على الاصح وتقدم مقابله (جزى به الخ) قاله النابغة الذبياني وعزاه أبو عبيدة الى عبد الله مارق وبعضهم عزاه الى أبى الاسود وقيل لم يدركه وقيل جزى بغير همز بمعنى قضى يقال جزاه الله خيرا بغير همز أى قضاه الله ما أسلف المصدر الجزاء بفتح الجيم والمسو يستعمل فى الخير والشر قال تعالى وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا وقال فكسبت وجوههم فى النار هل تجزون وأما الجزاء بكسر الجيم والمدفعله جازية جزاءه ومجازاة وكان أبو اسحق الزجاجى يفرق بين جازى وجزى فيقول ان جزى للخير وجزاى للشر واختلف فى جزاء الكلاب فقيل الضرب والرمى بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة والكلاب تعاوى عند طلب السفاد وهذا من أطفال الهجو وأصل العواء للسباع ولا يستعمل فى الكلاب الا عند السفاد والمستعمل فى غير ذلك التباح * الاعراب جزى فعل ماضٍ ور به فاعل ومضاف اليه وعنى يتعلق بجزى وعدى مفعول وابن صفة وحام مضاف اليه وجزاء منصوب مفعول مطلق أو بزعم الخافض أى كجزاء الكلاب مضاف اليه والعاويات صفة وقد حرف تحقيق وفعل فعل ماضٍ والجملة دعائية والشاهد فى به كما وضحه المؤلف وقوله العاويات وروى العاديات جمع عاد وقوله فعل انما عبر بالماضى لظهور الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته فى حصول أمر يكثر تصويره اياه ور بما تخيله حاصل (قوله فاعيد الخ) واستشكل هذا بمنع صاحبها فى الدار اجاغا مع ان الضمير فى كل منهما عائد على متأخر لفظا ورتبة و فرقتان صاحب الضمير وما اتصل به الضمير هنا اشتركة فى العامل فكان فى الكلام ما يشعر به لأن الفعل المتعدى يدل على فاعل ومفعول بخلافه ما فى تلك فامتنعت ونظيرها ضرب غلامها جار هندا لان صاحب الضمير لم يشارك الفاعل وهو غلامها فى العامل لان العامل فيه الاضافة وفى الفاعل ضرب انتهى شيخ الاسلام (قوله فاعيد الضمير الخ) وقيل ان الضمير عائد على المصدر المأخوذ من الفعل أى رب الجزاء وقيل ان الضمير راجع للتكلم على طريق الالتفات عند السكاكى

نحو قاما وقعد أخواك
فان الالف راجعة الى
الاخوين والسادس
الضمير المبدل منه
ما . . . كقولك فى
ابتداء الكلام ضربته
زيدا وقول بعضهم
اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم والسابع الضمير
المتصل بالفاعل المقدم
على المفعول المؤخر
وهو ضرورة على
الاصح كقوله

جزى ر به عنى عدى
ابن حاتم
جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل فاعيد الضمير
من ر به الى عدى وهو
متأخر لفظا ورتبة ثم
قلت

كما في قول امرئ القيس تطاول ليلاك بالآمد * قال شيخ الاسلام واعلم ان الضمير اما بارز وهو ماله صورة في اللفظ كتاءقت أو مستتر وهو بخلافه والبارز اما منفصل وهو ما يتبدأ به ويقع بعد الا في الاختيار أي ما يصح لغة أن يتبدأ به ويقع بعد الا في الاختيار فالضمير في ضمير بتهم لا يصح فيه ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا يصح ذلك لغة لا يقال لاحاجة للجمع بينهم لان زيادة الايضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر لانا نقول بل فائدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر على أحدهما لم يعلم منه الآخر تأمل ﴿خاتمة﴾ الضمائر احد وستون لان كلا من المنفصل والمتصل اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهي ستة لكن المجرور لا يكون الامتصلا لان المتصل بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما والمجرور كذلك فهي خمسة وكل منها اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهي خمسة عشر وكل منها مذكرا أو مؤنث فهي ثلاثون لكن اكتفي في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة من ضرب واحد فيها فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم أو مخاطب أو غائب فهي خمسة وسبعون لكن اكتفي في المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في أكثر الاحوال أو يعلم بالصوت أنه مذكرا أو مؤنث فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة في خمسة فيبقى ستون وتضم اليها الماخاطبة كما زادها سيويو به خلافا للاخفش والمازني في قولها انها حرف تأنيث والفاعل مستتر فذلك احد وستون انتهى شيخ الاسلام

(قوله الثاني العلم) هو لغة الجبل ومنه قوله

وان صخر التأم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

الثاني العلم وهو شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته على

والراية والعلامة والخط مافي الثوب واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله وهو شخصي) من نسبة الدال للدالول وكذا جنسي (قوله وهو شخصي) دليل الجواب والجواب محذوف أي ان عين مسماه فهو شخصي وهذا على نسخة ان عين وفي نسخة وهو اما شخصي وهو ما عين وهي المناسبة لماسيأتي في الشارح (قوله ان عين) أي هو أي الاسم والمراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف فيشمل الكنية واللقب * واعلم ان علم الشخص موضوع للفرد الذهني معتبر فيه الحضور الخارجي وعلم الجنس موضوع للماهية معتبرا فيه الحضور الذهني لا الخارجي فهو كاسم الجنس المعروف بأل واسم الجنس النكرة هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وهو المسمى في الاصول بالمطلق ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من غير قيد سمي اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ولم يفرق الآمدي بين اسم الجنس والمطلق والنكرة فجعل الثلاثة اسما للوحدة الشائعة والحقى الفرق وحاصل الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعروف بال و بين اسم الجنس المنكر مع دلالة كل منها على الماهية والوضع لعين عدم اعتبار التعيين في الاخير واعتباره في الاولين لان اسم الجنس النكرة من حيث للوضع لا يكون الامعينا وان لم يلاحظ التعيين في الوضع له والفرق بين الاولين أعني علم الجنس واسم الجنس المعروف دلالة الاول بذاته على الماهية ودلالة الثاني بواسطة أل ثم علم الجنس واسم الجنس معرفا أو منكرا ان استعمل في الماهية حقيقة أو في فردهما من حيث وجودها فيه فكذلك أو فيه من حيث خصوصه فجاز (قوله وجنسي الخ) مفاد المؤلف ان علم الجنس لا يعين مسماه مطلقا قال شيخ الاسلام وأما علم الجنس فانه وان عين مسماه مطلقا لكنه انما يعينه تعيين ذي الاداة الجنسية أو الحضورية اه وقد بينا معنى كلامه قريبا وحينئذ فيكون تعريف العلم الشخصي شاملا لعلم الجنس الا أن يكون مراده بقوله مسماه أي الشخصي وغير المصنف أدخل علم الجنس في التعريف واختاره ابن قاسم (قوله ان دل) أي وضعه وقوله بذاته أخرج المعارف ما عدت علم الشخص وخرج اسم الجنس المحلى بأل وقوله على ذي الماهية خرج به علم الشخص فانه وان استلزم الدلالة بذاته على الماهية لكن ليست معتبرة في الوضع فالخرج لعلم الشخص قوله على الماهية بضميمة قولنا ودل أي وضعه ولولا قولنا وضعه لما خرج علم الشخص وقوله ان دل بذاته الخ

خلاف مذهب المحققين ومذهب المحققين ان علم الجنس ما رضع للماهية الحاضرة في الذهن بقيد تعيينها وحضورها فيه فعلى ما قاله المصنف لا يجوز أن يطلق لفظ إسامة على أسد غائب وعلى ما قاله المحققون يجري فيه الاستعمال المشهور وهو اطلاق علم الجنس على الفرد الحاضر أو الغائب مراد منه خصوصه بحجاز او مرادا منه الماهية حقيقة وعلى ما قاله المصنف يكون موضوع الماهية تارة ولل فرد الحاضر أخرى ولا يجري فيه الاستعمال المشهور لانه موضوع للفرد فاستعماله فيه حقيقة وقول شيخ الاسلام ان علم الجنس يعين مسماه تعيين ذى الاداة الجنسية والحضور به أراد بتعيين ذى الاداة الجنسية تعيين الحقيقة في ضمن أى فرد كان وأراد بتعيين ذى الاداة الحضور به الاستعمال في فرد خاص (قوله ذى) اسم اشارة وما بعده بدل أو عطف بيان وقائده زيادتها اعتبار حضور الماهية في الموضوعه (قوله رجس الخ) مفاد المؤلف ان علم الجنس لا يعين مسماه مطلقا لكنه انما يعينه تعيين ذى الاداة الجنسية والحضور به اه وقد ينسبنا معنى كلامه قريبا وحينئذ فيكون تعريف العلم الشخصي شاملا لعلم الجنس الا أن يكون مراده بقوله مسماه أى الشخصى وغير المصنف أدخل علم الجنس في التعريف واختاره ابن قاسم (قوله تارة) أى مرة ومثله طوراً فهى ألقاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان اتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق واذا كان طوراً وتارة بمعناه فاتصباهما أيضا اما على الظرف أو على المفعولية المطلقة ذلك كذلك نجم الدين سعيد في شرح الشافية في العروض أى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بمرة كالتقييد بكثيرا وقوله وعلى الحاضر أخرى أى تارة أخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة بأخرى فكأنها استعملت بمعنى مرة (قوله كاسامة) قال ابن مالك في شرح الكافية كل اسم معرفة فهو معين لدلوله أى مبين لحقيقته تبيننا يجعله كالتطور اليه عيانا الا أن غير العلم يعين مسماه بقيد العلم يعين مسماه دون قيد وذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد بحضور أو غيبة بخلاف التعبير عنه بانتهى وهو انتهى (قوله ومن العلم) أى جنس العلم الصادق بالقسم الاول والثاني (قوله يؤخر عن الاسم) أى يجب تأخيره وانما يجب تأخيره لانه موضع لما وقع فيه الاشتراك ولانه غالب المنقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهم ان المراد مسماه الاصلى ونذر تقدمة على الاسم في الشعر كقوله

أنا ابن مزريقيا عمرو ورجدى * أبوه منسرماء السماء

فزيقيا لقب الملك كان يلبس حلتين ويمزقهما كل يوم وعمر واسمه ومنسرا اسم ملك والعمل على جوازه في النثر أيضا وخرج بالاسم الكنية فلا ترتيب بينها وبين اللقب كما لا ترتيب بينها وبين الاسم كقوله أقسم بالله أبو حفص عمرو وقول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الالسعد أبى عمرو

انتهى شيخ الاسلام وقال الفيثى قوله ويؤخر اللقب عن الاسم وأما الكنية مع الاسم فقال المصنف في تعليقه المستقل على الالفية لأعلم لهم ناصى الكنية مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافئان انتهى ولا ترتيب بين اللقب والكنية الا اذا قدمت على الاسم فلا يجوز تقديم اللقب عليها لثلايلزم تقديم اللقب على الاسم انتهى فيثى (قوله تابعه) أى على انه بدل أو عطف بيان لانعت لان ضابط النعت لا يصدق عليه ولا عطف نسق لعدم حرف العطف ولأن كيدلانه يكون بألفاظ مخصوصة لم توجدنا فالاقسام الثلاثة منتفية فثبت اثنتان (قوله عبارة عن اسم) الاولى حذف عبارة (قوله) لاتعين مسماها) أى لاتعين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد للعيان فلا ينافى ان النكرة يصاحبها التعيين فالمعرفة والشكرة وضالعين لانه يستحيل الوضع لغير معين الا أن المعرفة تدل على معين تعيينا جزئيا

ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم تابعه مطلقا أو مخفوضا باضافته ان أفرد ~~في~~ وأقول الثاني من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أى بغير قيد فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للنكرات لانها لاتعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها أعنى انها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر

بقيد الالف واللام
وكقولك غلامى فانه
يعين مسماه بقيد الاضافة
بخلاف العلم فانه يعين
مسماه بغير قيد ولذلك
لا يختلف التعبير عن
الشخص المسمى زيدا
بحضور ولا غيبة
بخلاف التعبير عنه
بأنت وهو وعبرت في
المقدمة عن الاسم بقولى
ان عين مسماه وعن نفي
القيد بقولى مطلقا قصدا
للاختصار وعلم الجنس
عبارة عماد الى آخره
وبيان ذلك ان قولك
اسامة أشجع من ثعالة
في قوة قولك الاسد
أشجع من الثعلب
والالف واللام في هذا
المثال لتعريف الجنس
وأن قولك هذا اسامة
مقبلا في قوة قولك
هذا الاسد مقبلا
والالف واللام في ذلك
لتعريف الحضور
واحتزرت بقولى بذاته
من الاسد والثعلب في
المثال المذكور فانهم لم
يدلا على ذى الماهية
بذاتهما بل بدخول
الالف واللام ثم بينت
ان العلم ينقسم الى اسم
كما تقدم من التمثيل

والنسكرة تدل على معين تعيينا كليا أى تدل على معين في ضمن كلى كرجل فانه جزئى في ضمن كلى (قوله
للعيان) بكسر العين لانه مصدر عاين قال ابن مالك * لفاعل الفاعل والمفاعله * (قوله لماعدا العلم)
أى المعارف التى عدا العلم أو الشئ الذى عدا العلم ومن في قوله من المعارف تبعيضية ولا يجوز أن تكون
بيانية لاقتضاءها ان العلم ليس من المعارف نعم يجوز أن تكون بيانية بخذف مضاف أى من بقية المعارف
ويجوز أن تكون ابتدائية في محل الحال أى حالة كونه كائنا وناشئان من المعارف * واعلم ان المعارف
سته وما عدا العلم خمسة فخرج بقوله بلا قيد الحسة لأنها تحتاج لقرينة اما لفظية أو معنوية فاللفظية أل
في المحلى بها والصلة في الموصول والمضاف اليه في المضاف والمعنوية الاشارة الحسية في اسم الاشارة والحضور
في ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع في الغائب وان شئت قلت الغيبة فان قلت ان قوله يعين مسماه مطلقا
لا يشمل العلم المشترك كز يد قلت ان اشتراكه عارض وهو يعين مسماه مطلقا باعتبار الوضع (قوله عن
الاسم بقولى ما) أى على ما في بعض النسخ والافق في بعض آخر ان عين وكذا في بعض نسخ الشارح بقولى
ان عين تأمل (قوله قصدا للاختصار) اذ لو لم يختصر لقال العلم اسم يعين مسماه من غير قيد قرينة
لفظية ومعنوية (قوله وعلم الجنس عبارة الخ) الاولى حذف عبارة ويقول وعلم الجنس ما دل بذاته
على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله وبيان ذلك) أى وبيان انه يدل بذاته على ذى
الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله في قوة قولك الخ) من حيث مطلق الدلالة على الماهية لامن
حيث استواءهما في الدلالة عليها لان اسامة وثعالة يدلان عليها بذاتهما والأسد والثعلب يدلان عليها
بواسطة الالف واللام (قوله الاسد أشجع الخ) أى الجنس المتحقق في الافراد اجالا لانه هو المتصف
بالشجاعة لا الجنس من حيث هو ولا باعتبار تحققه في جميع الافراد وفي وصف الاسد بالشجاعة مشى
على قول من قال ان الشجاعة ليست خاصة بالعاقل كالجراءة وبعضهم قال انها خاصة بالعاقل فلا يتم التمثيل
(قوله لتعريف الجنس) أى تعيينه (قوله في قوة قولك هذا الخ) أى من حيث الدلالة على الفرد
الحاضر (قوله لتعريف الحضور) أى لتعريف الفرد الحاضر (قوله ان العلم ينقسم الخ) ما ذكره
المصنف من تعريف الاسم واللقب هو ما اشتهر بين النحاة ولكنه خلاف التحقيق والتحقيق ان الاسم
ما وضع أو لاسواء صدر بأب أو أم أو لا شعر بمدح أو ذم أو لا ومثل ذلك ما اذا وضع ثانيا ولم يصدر بأب أو أم
أو بنت أو ابن ولم يشعر بمدح أو ذم كيو سف بعد ان وضع له محمد فيكون له اسمان وان الكنية ما وضعت
ثانيا وصدرت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولم تشعر بمدح أو ذم وان اللقب ما وضع ثانيا وأشعر بمدح أو ذم سواء
صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت أم لا فأبو الشيخ وأم الخير اذا وضع ثانيا لقب لا كنية نص عليه الطوخى
وأما قول المؤلف ما شعر الخ صادق بمدح وبصالح ومرة اذا وضعت أو لامع انها أسماء لألقاب وكذا
قوله ما بديء باب الخ يشمل أبابكر وأم الخير اذا وضعت أو لامع انها اسمان (قوله بضعة) بفتح الضاد والعين
أى خمسة والقياس كسر الضاد نظير عدة وانما فتحت تبعاً للمصارع انتهى من التصريح وأصلها وضع
حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث فصارت بضعة لانها من وضع يضع والمراد بها الحسة والانحطاط انتهى
فيشى رجه الله تعالى (قوله وبطة) هى الطير المعلوم المسمى بالاوز * تنبيه * ليس في كلامهم نقيب
الاناث وانما صرحوا بتسكينتهن انتهى فاكهى واعترض عليه بأن النبي ﷺ كان يقول لعائشة
يا جبراء وهذا لقب لائى وفاطمة تلقب بالزهراء (قوله والى كنية الخ) والقصد منها التعظيم من حيث
عدم التصريح بالاسم والمقصود من اللقب المدح أو الذم فتغاير تأمل (قوله بأب أو أم) زاد الفخر أو
بنت أو ابن في علم الجنس كابن داية للغراب بنت الارض للحصاة انتهى من التصريح على التوضيح

(قوله جازت اضافة الاول الخ) هذا مذهب الكوفي وأما البصري فيوجب اضافة (قوله وجاز اتباع) أي وجاز القطع بفعل محذوف أو مبتدأ محذوف (قوله جازت اضافة الخ) ما لم يمنع مانع من اضافة نحو الحرف كرز فان أُل مانعة من اضافة (قوله كسعيد كرز) الكرز اسم لخرج الراعي الذي يجعل فيه غذاءه وهو لقب مشعر بدم ويطاق على الرجل اللثيم ويطلق على الخاذق قال شيخنا الدردير والبصريون يؤولون سعيد بالمسمى وكرز بالاسم فلا يلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه الذي هو ممنوع عند البصريين فان قيل الاسم عين المسمى على الصحيح فالمحذوف باق فالجواب ان التحقيق انه ان أُر يد بالاسم اللفظ فهو غير المسمى وان أُر يد المعنى فهو عين المسمى فالخلف لفظي لا معنوي وههنا المراد بالاسم اللفظ وقد علمت ان المسمى غير اللفظ قطعاً فثبت ان هذا من اضافة المغاير فان قيل قديقال كتبت سعيد كرز والمسمى لا يكتب فالجواب ان الكتابة أسندت الى المسمى مجازاً من اسناد المادال للمدلول فكأن المسمى مكتوب انتهى سم (قوله كرز بن العابد بن) لقب على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم انتهى تصريح (قوله تعين اتباع الخ) القصد عدم جواز اضافة فلا ينافي انه يجوز القطع الى النسب والرفع بعامل محذوف (قوله وامتنت اضافة) أي للطول وكذا اذا كانا مفردين ومنع من اضافة مانع كالنحو الحرف كرز انتهى أشموني ومفاد المؤلف امتناع اضافة في الثلاث صور الداخلة تحت غير المفردين ونص الرضى على جواز اضافة فيما اذا كان الاسم مفرداً والقب مضافاً (قوله الثالث الاشارة) أي أسماء الاشارة أو ان الاشارة جعلت علم جنس في الاصطلاح على الالفاظ المخصوصة فلا يحتاج الى تقدير مضاف فيقال لهذه الالفاظ الاشارة وأسماء الاشارة (قوله وهي ذا) بتأنيث الضمير كما في نسخة شيخ الاسلام (قوله وهي ذا) اعلم أن مذهب البصريين ان ذاتنا في لفظ ثلاثي وضعاً لقولهم في التصغير ذيا وهل المحذوف عينه أو لامة قولان أظهرهما الثاني وهل عينه واو أو ياء المشهور الثاني وهل وزنه فعل بالاسكان أو فعل بالتحريك الاصح الثاني ومذهب الكوفيين ان ألفهمزائدة لسقوطها من ذان وأجيب بانها حذف لالتقاء الساكنين وبانها صيغة مرتجلة لاثنية حقيقة و يشار للمفرد أيضاً بذا بهمزة مكسورة بعد الالف وذاته بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة (قوله في التذ كبر) أي في حالة التذ كبر فكان ينبغي أن يقول في غير التأنيث ليدخل ما لا يوصف بتذ كبر ولاتأنيث كالملائكة والباري قال الله تعالى ذلكم الله بكم وتقول ذاجبر يل فالاول اشارة لله والثاني اشارة لجبريل ولايشملهما قول المؤلف الأنا يراد بالتذ كبر ما قابل التأنيث (قوله وذى) أي وت وذو بسكون الهاء وبكسرهما بشباع و باختلاس فيهما وتى وتا وذات فهذه عشرة في المؤنث وانما كثرت صيغ المؤنث لانهم يستقبحون التصريح بالمؤنث فكثرت الكناية عنه (قوله ويلحقهن في البعد كافي حرفية الخ) ظاهره ان المشار اليه مرتبتين فقط قرى وبعدى وهي طريقة ابن مالك ويحتمل أن يراد بالبعد ما قابل القرب فيشمل التوسط والبعد الاقصى فيكون ما شاعلى ان المشار اليه ثلاث مراتب وهو ما عليه الجمهور وعلى انه ثلاث مراتب تكون أو في قوله او مقرونة تنويعية وعلى انها مرتبتان تكون أو تخيرية لكن الشارح في الشرح مشى على التخيير حيث قال وأنت في اللام بالخيار وقوله وتلحقهن في البعد ظاهره عام في جميع أسماء الاشارة فينتقض ثم فانه لا تلحقه كاف ولا لام ويحجب بان الضمير في قوله وتلحقهن راجع لاسماء الاشارة المذكورة هنا (قوله مجردة) حال (قوله الا في المثني الخ) هذه الثلاثة تستثنى باتفاق الفريقين أي من يقول ان المشار اليه مرتبتين ومن يقول انه ثلاثة وقوله الا في المثني الخ اي لكثرة الزوائد المقتضية للثقل (قوله ها التنبية) بالقصر وهو من اضافة الدال للمدلول لان الهاء دال على تنبيه المخاطب على المشار اليه (قوله الاشارة الخ) المراد بالاشارة الاولى الاصطلاحية وبالثنائية اللغوية

جازت اضافة الاول الى الثاني وجاز اتباع الثاني للاول في اعرابه وذلك كسعيد كرز وان كانا مضافين كعبدالله بن العابد بن أو متخالفين كزيد بن العابد بن وكعبد الله كرز تعين اتباع وامتنت اضافة ثم قلت الثالث الاشارة وهو ما دل على مسمى و اشارة اليه كذا واذان في التذ كبر وذى وتى وتا وتان في التأنيث وأولاء فيهما وتلحقهن في البعد كافي خطاب حرفية مجردة من اللام مطلقاً أو مقرونة بها الا في المثني وفي الجمع في لغة من مدته وهي الفصحى وفيما سبقتهها التنبية وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو ما دل على مسمى

فلا دور (قوله وإشارة) أى حسية فيخرج المظهرات المنكرات لانها يشار بها الى غير معين والمعارف لانها يشار بها الى معين واستعمال اسم الاشارة في غير المشاهد أو المشاهد غير المحسوس فهو لتزيله منزلة المشاهد المحسوس والمراد المحسوس بحاسة البصر أما المحسوس بحاسة السمع فاستعمال اسم الاشارة فيه مجاز كسمعت هذا الصوت نص عليه عبد الحكيم على المطول وأورد عليه لفظ المشار اليه فانه يدل على ذات وإشارة والجواب ان الاشارة التي في المشار اليه أهم من الحسية (قوله وقولى وهو الخ) أى في الشارح بناء على نسخة الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو الخ يحذف اسم أمانسخة اسم الاشارة فلا يتأتى فيها (قوله انما صح على وجهين) أى لوجهين فعلى بمعنى اللام (قوله أحدهما الخ) قال الفيثى هذا انما يتأتى في عبارة الشارح لاني المتن اذ ليس في المصنف ما (قوله لفظه التذكير) خبر ان من قوله ان ما الخ أى ان ما لفظه التذكير (قوله سرى) جواب لما (قوله منه) أى من ما وحاصله انه راعى الخبر فذكر الضمير وهو الافصح (قوله والتقدير اسم الاشارة) أى اسم موضوع للمشار اليه اشارة حسية أو المعنى اسم مفهوم الاشارة الحسية وقال الفيثى قوله اسم الاشارة هذا التقدير غير متعين لجواز ان يقدر أسماء الاشارة بالجمع لان الكلام في عدة أسماء موضوعة (قوله الواقع) المراد بالواقع الاستعمال اذ لم يستعمل الا الحسية (قوله اما المفرد أو مثنى أو مجموع) وكل منها اما المذكر أو المؤنث والغالب استعمالها في اللفظ كزيد والرجلين والزيدين لاني المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان والجماعة (قوله وكل منها) أى من التي للمفرد والتي للمثنى والتي للمجموع (قوله فلامفرد المذكر) المراد بالمفرد حقيقة كهناء يد أو حكما كهناء الجمع وهذا الفريق وكذا يقال في المفرد المؤنث نحو هذه الجماعة وقوله فلامفرد المذكر أى الشخص الموصوف بما ذكر لانهذا المفهوم ليستعمل في الجزئي حتى يكون كياوضا جزئيا استعمالا كما يقول السعد (قوله هذا) لو وافق المصنف لقال ذاق الالف هو من مضاعف الياء لان سبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلامه ياء وأصله ذى بلاتنوين لبنائه ومحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذف اللام اعتبارا أولا كما في يدودم ثم قلبت العين لان المحذوف اعتبارا كالعدم وقيل أصله ذوى لان باب طويت أكثر من باب حيت ثم اما أن تقول حذف اللام قلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذف العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا حرج وجعله من باب حيت أولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي جل البصر بين على جعله من الثلاثي لالتنائي غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه لوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لا اجتماع الالفين ولم يرد الى أصله فراقين المتمكن نحو فتيان وغيره (تنبيه) قال التنفاز اني يجوز أن يكتب باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في ناول ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن أفعال كثيرة شائعة بلفظ مافعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم مافعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة أكثر وأشهر (قوله ولتثنية المؤنثين هاتان) ولا يرد عليه قوله تعالى فذالك برهانان واسم الاشارة لليد والعصا المؤنثين لان الخبر مذكر فراعى الخبر (قوله هؤلاء بالمد) قال ابن يعيش في شرح المفصل المقصور والمدود ضربان من ضرب الاسماء المتمكنة اذا الافعال والحروف لا يقال فيها ممدود ولا مقصور وكذلك الاسماء غير المتمكنة نحو ما وذا لا يقال فيها مقصور لعلم التممكن وشبه الحرف فاما قولهم في هؤلاء وهؤلاءى ممدود ومقصود فتسمح في العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود ولما في أسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتضعيرها (قوله هؤلاء بالمد في لغة الحجاز بين) قال الرضى وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة رفعا وهاتين جرا وتصباو لجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد في لغة الحجاز بين وبها جاء القرآن

واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فتدل لفظا ذاعلى ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين احدهما ان ما من قولى مادل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ما سرى اليه التذكير منه والثاني ان يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم اسماء الاشارة بحسب من هي له ستة اقسام باعتبار التقسيم العقلي وخسة باعتبار الواقع وبيان الاول انها اما لمفرد او مثنى او مجموع وكل منها اما المذكر او مؤنث وبيان الثاني انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكورين والمؤنثات فلامفرد المذكر وهذا للمفردة المؤنثة هذه وهاتى وهاتان وتثنية المذكورين هذان رفعا وهاتين جرا ونصبا وتثنية المؤنثين هاتان رفعا وهاتين جرا وتصباو لجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد في لغة الحجاز بين وبها جاء القرآن

الاخيرة نحو أولاء وقد تشيع الضمة قبل اللام نحو اولاء كطوبى وأما قولهم هو لاء على وزن كرمائل
تجدلات نقل هو لاء وهذا * بكى لما بكى أسفا وغيفا

فليس بلغة بل تخفيف هو لاء بحذف ألفها وقلب همزة أولاء واوا (قوله وبالقصير) قال الرضى وقد
يقصر في كتب البلاء لان ألفه مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستئصال اكتناف ثقيلين للكامة وهما
الضمة فى الاول والوافى الاخير (قوله فى لغة بنى تميم) وقيس وربيعة وأسدد كذلك الفراء فى لغات
القرآن ولم يخصه بتميم والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجيى غيرهم كقول جرير
ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

وذم أمر من ذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف للاتباع والمنازل
مفعول به وبعده متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومعموله والتقدير كأنه
بعده مفارقة منزلة اللوى واللواء بالمسوق قصره للضرورة والعيش بالعطف على المنازل والايام عطف بيان
على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة منذ كر (قوله وانما هي حرف) قال الرضى يؤيد ذلك امتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله ووجوباً فى قولك ذلك) وعلة
ذلك كثرة الزوائد فيلزم أن تكون الهاء زائدة والكاف واللام كذلك قال الرضى لفظ ذلك يصلح أن
يشار به الى كل غائب عينا كان أو معنى يحكى عنه أو لائم يؤتى باسم الاشارة تقول فى العين جاءنى رجل فقلت
لذلك الرجل وفى المعنى تضار بواضرب بلبليغا فهانى ذلك الضرب ثم قال ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريباً لحضوره وحصوله نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فتقول باشارة لما كان موضوعاً للشار اليه
اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية
مجاز لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعنى ذلك ونحوه كذى كضمير الغائب
يحتاج الى مذكور قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله (قوله وانما هي حرف الخ) لانها لو كانت
اسما لكان اسم الاشارة مضافاً للآزم منتفلاً لان اسم الاشارة لا يقبل الاضافة لانه لا يقبل التنكير لكن
يتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً ليبين أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث كما تبين بهما لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل علامة التثنية والجمعين بهما
ومن غير الغالب أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله
تعالى ذلك يعوظ به وقوله ذلكم أزكى لكم وأطهر انتهى ابن قاسم (قوله ويلحق اسم الاشارة الخ)
اعلم أناناً بنينا على ان لاسم الاشارة ثلاث مراتب فى القرب والبعده والتوسط كما تقول جماعة كانت اللام
محتلبة للدلالة على البعد وان بنينا على انه ليس ثم الامر بتبنا هه القرب والبعده كما يقول ابن مالك فالكاف
دالة على البعد واللام لتأكيده (قوله ويجب ترك اللام فى ثلاث الخ) انما امتنع ذلك خوفاً من
أن يتوهم متوهم انهما كلمتان مبتدأ وخبر فذان مبتدأ ولك خبر وهذا هو العلة فى المنع فى الجمع وفيما
تقدمته ها التثنية (تنبيه) من أسماء الاشارة ما لا تلحقه لام ولا كاف كتم وان كلام المؤلف فيفيدان
لاسماً الاشارة مرتبتين قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على أنه
ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالتنون
المشددة والكاف فى المثنى نحو ذانك ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لان زيادة الحروف تشعر ببعده
المسافة فعليه للمفرد المذكر القريب ذال والمتوسط ذاك والبعيد ذلك ولشأنه القريب ذان وذين والمتوسط
ذانك وذينك بتخفيف النون وأما بشدديدها فلبعيد وجمع القريب أولاء والمتوسط أولئك والبعيد
أولالك مع القصر وقس على ذلك جمع المؤنث يكن الجميع ثمانية عشر صورة لكن أولاء مشترك انتهى

وبالقصر فى لغة بنى تميم
ولست هامن جملة اسم
الاشارة وانما هي حرف
جى به لتثنيه المخاطب
على المشار اليه بدليل
سقوطه منها جواز فى
قولك ذال ذالك ووجوباً
فى قولك ذلك ولا
الكاف اسم مضمرة
مثلها فى غلامك لان
ذلك يقتضى أن تكون
مخفوضة بالضافة
وذلك يمنع لأن أسماء
الاشارة لا تصاف لانها
ملازمة للتعريف
وانما هي حرف لمجرد
الخطاب لا موضع له من
الاعراب يلحق اسم
الاشارة اذا كان للبعيد
وأنت فى اللام قبله
بالخيار تقول ذاك أو
ذلك ويجب ترك اللام
فى ثلاث مسائل احدها
اشارة المثنى نحو ذانك
وتانك والثانية اشارة
الجمع فى لغة من مده
تقول أولئك بالمد من
غير لام

شيخ الاسلام (قوله فان قصرت) تقدم ان القصر لبني تميم وقال في الموضح وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا ويمكن الجمع بين ما هنا وبين كلام الموضح بحمل كلام الموضح على تميم وحل كلامه هنا على غير تميم وهو قيس وريبيعتا أسدما تقدم أن هؤلاء يوافقون تميم في القصر أو بان المنع لبعض تميم والجواز لباقيهم وهو ظاهر ان ساعده نقل عنهم وفي بعض النسخ هنا زيادة لاصحة لها فلذلك تركنا التعرض للكلام عليها ونص تلك الزيادة فان قلت لم قدمت اشارة المؤنث في الذكرك على اشارة المذكور ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا فقلت هذه وهذا وهاتوا هلا قلت هذا وهذا وهاتوا فقدمت الأصل وهو المذكور وصلت النظير بنظيره وهو هذه وهاتوا قلت الذي دعا الى ذلك ضرورة الاقتصار فاني قلت وتثنيتهما والذى نثي من اشارة المؤنث انما هو هاتوا هذه فلو قلت ما ذكرت لاحتجت الى أن أقول وتثنية ذواتا فان قلت فهلا قلت هذا وهاتوا وتثنيتهما وأسقطت هذه كما أسقطت غيرها من الالفاظ التي أشاروا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه هي أشهر الالفاظ التي أشاروا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تاهي التي نثيت لم يجز تركها انتهى وأنت خير بان هذه الزيادة لا تناسب النسخة التي شرح عليها وانما تناسب لو كانت النسخة التي شرح عليها وهي هذه وهذا وهاتوا وتثنيتهما مع انه لم يقل ذلك في النسخة المشروحة عليها (قوله الرابع الموصول) ويسمى مبهما ناقصا وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه انتهى محشى القطر (قوله ما افتقر الخ) قال الفيثي ما أي اسم بقرينة ان الكلام في المعارف وهي لا تكون الاسما فخرج الموصول الحرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد أي لم يصح معه عائد لأنه لا يلزم من نفي الحاجة نفي الصحة انتهى ولك أن تجعل الموصول الحرفي خارجا بقوله وعائد كما ان قوله وعائد يخرج اذا واذو حيث وضمير الشأن (قوله افتقر الخ) قال الفيثي أي افتقرا متأصلا لأن الشيء اذا أطلق انصرف للمفرد الكامل منه والافتقار المتأصل هو اللازم الدائم فخرجت النكرة الموصوفة بالجملة لانها لا تفقر اليها افتقارا متأصلا وانما تفقر لها مادامت موصوفة بها انتهى وبه اندفع ما يقال ان التعريف يشمل النكرة الموصوفة بجملة لانها لا تفقر الى الاتصال بجملة وحاصل الدفع انها لا تفقر دائما الى جملة لانها قد تكون تامة وقد تكون موصوفة بمفرد نحو مررت بمن معجبا **تنبيه** الموصول يعرف بالعهد الذي في صلته بمعنى ان وضعها أن يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند مخاطب وهذه خاصة المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة الخطاب والجل الانشائية طلبية كانت أو غيرها لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها أو اما الاعتراض المشهور وهو أن الموصول لو كان معرفة بصلته وهي جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذا في قولك لقيت من ضربته فرق بين أن تكون موصولة أو موصوفة فاجيب عنه بما سبق من ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب بضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود كونه مضروبا لك بخلاف ما اذا كانت نكرة وان حصل لقولك انسان تخصيص بمضروبه ينتهك لكن ليس تخصيصا وضعيا لأن انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن مثلافان وضعهما على ان يخصما بضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشار كما في شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رأيت رجلا سلم عليك وحده قبل أحد وكذلك اني أعبد الهل خلق السموات والارض ونحو ذلك (قوله الوصل) أراد بالوصل الارتباط لا الوصل المصطلح عليه والاجاء الدور لتوقف الصلة على الموصول وبالعكس انتهى طبلاوي وقال الفيثي قوله الوصل أي الاتصال والمراد الاتصال حقيقة أو حكما فتدخل الجملة المحذوفة انتهى

فان قصرت قلت
أولك أو أولك والثالثة
كل اسم اشارة تقدم
عليه حرف التنبيه نحو
هناك وهاتوا هاتيك
ثم قلت الرابع الموصول
وهو ما افتقر الى الوصل

مثال المحذوفة * نحن الاولى فاجع جو* عك ثم وجهم الينا أي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة بقريته فاجع (قوله بجملة) قال الفيشي الجملة من الجمل وهو الجمع لانها جمع فيها كلمة الى أخرى انتهى وقوله جملة قال ابن مالك والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم وذلك لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس فتوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله

فان أستطع أغلب وان يغلب الهوى * فمثل الذي لا قيت يغلب صاحبه

وكقوله تعالى فأوحى الى عبده ما أوحى انتهى وقال بعض يشترط أن تكون معهودة الا في مقام التهويل نحو فغشيه من اليم ما غشيه قال الطبري اعلم ان الموصول كالضام ينقسم انقسام المعارف بأل بأن يراد به الجنس من حيث هو أوفى ضمن جميع الافراد أو بعضها وانقسامه لذلك لا يخرج عن كون معرفته كما ان انقسام المعارف بأل كذلك وما ذكره الاصوليون من أن من من صيغ العموم اقتصار على بعض معانيها لأنه غرضهم اه (قوله خبرية) قال الفيشي ومن هذا الشرط ينتبه لبقية الشرط فان عادتهم جرت بانهم يبنهون ببعض الشرط وعلى البعض الآخر ولا يتحاشون عن مثل هذا في المختصرات انتهى وأراد ببقية الشرط كونها معهودة الا في مقام التهويل والتفخيم وكونها مجهولة أي شأنها الجهل فلا يجوز جاء الذي حاجبه فوق عينيه هكذا يؤخذ من حواشي القطر (قوله أو وصف صريح) ان قلت الذي يحكم على محله الموصول دون الصلة وهنأهي المعربة دونه قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب لكونه على صورة الحرف أخر الاعراب الى الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا فاعربت كما أخر الاعراب عن الا الى ما بعده لكونه حرفا وأجرى على ما بعده لقابليته انتهى حلي على المتوسط بقى شئ آخر وهو ان الوصف يشمل الصفة المشبهة واسم التفضيل وأخرج في القطر اسم التفضيل وأدخل الصفة تبعاً لابن مالك لأنه قال وعينت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة وقال المصنف في المغنى قيل والصفة المشبهة وليس بشئ لأن الصفة المشبهة للشبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت أُل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بانفاق انتهى اذا علمت ذلك فيخرج من قوله وصف اسم التفضيل والصفة المشبهة خلافاً لما مشى عليه في القطر من اخراج اسم التفضيل فقط وتبعه الفيشي هنا (قوله أو وصف صريح أو ظرف الخ) تقسيم للحدود وبما قلنا من جعل أول التقسيم اندفع ما يقال ان أو التي للشك لا تدخل التعاريف (قوله أو ظرف الخ) لو أسقط أحدهما ماضراً لهما كالفقير والسكين اذا اجتماعا فترقا واذا افترا اجتماعا (قوله أو مجرور) يعني أوجار ومجرور ففيه تسميح وقوله أو ظرف أو مجرور ظاهره ان الظرف والمجرور نفس الصلة وليس كذلك اذا الصلة المتعلقة المحذوف ولهذا اوجب في هذا الباب أن يكون المتعلق فعالاً لان الصلة لا تكون الاجملة (قوله تامين) معنى كونها تامين انهما تم بهما الفائدة مع الموصول مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف فلا تقول جاء الذي الوقت أو الآن أو الامس الا اذا قدرت قام أو ضرب مثلاً ولا جاء الذي بك الا اذا قدرت فرح أو حزن أو سعد أو شق مثلاً أو ما لو نظرنا للمتعلق المحذوف لم يكن لنا ظرف أو جار ومجرور ناقصاً أبداً انتهى فيشى (قوله والى عائد) أي الضمير الراجع الى الموصول من الصلة وظاهره ولو تعددت الصلة خلافاً لتفصيل ابن الصائغ قاله الفيشي وقال في النكت واستثنى ابن الصائغ بضاد معجمة وعين مهملة ما اذا عطف على الصلة بالفاء جملة فيجوز خالو الصلة منه نحو الذي يطير في غضب ببد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصورتهما جملة واحدة (قوله أي محتملة للصدق والكذب) بالنظر لذاتها بقطع النظر عن القائل والواقع (قوله زمن عنده لا يستكبرون) قال الكواشي من عنده هم الملائكة يشير به نشره يفا لانه تعالى ليس في مكان فمن مبتدأ خبره لا يستكبرون ويجوز أن يعطف من على من في قوله وله من

بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهي عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها ان تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب تقول جاء في الذي قام والذي أبوه قائم ولا يجوز جاء الذي هل قام أو الذي لا تضربه والنائب الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما أن يكونا تامين وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الصريح

في السموات ويكون لا يستكبرون مستأنفا (قوله أي الخالص من غلبة الاسمية) احترز به عن الاجرع
والابطح فانها غلبت عليهما الاسمية والاجرع مذ كرجعاء وهو في الاصل وصف لكل مكان من الارض
التي لا تنبت شيئا ثم غلب عليه الاسمية فصارت مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا والابطح
مذكر بطحاء وهو في الاصل وصف لكل مكان فيه بطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (قوله
نحو الضارب) محل كون ال اسم موصول اذا قصد بالضارب الحدوث ولم يتقدم له ذكر وان لم يقصد به
الحدوث نحو المؤمن والكافر أو تقدم له ذكر نحو جاءني ضارب فأكرمت الضارب فهي حرف تعريف
لانها العهد فهي حرف باتفاق كما قاله الرضي وانما كانت حرف تعريف لاسم موصول لانها دلت على
ما هو مدلول الحرف وهو العهد والاسماء الموصولة اما تدل على الذوات ذكره ابن خلة (قوله الثاني الضمير
العائد من الصلة) قال الرضي وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم
عليه هو اوسيبه أو محكوم به هو اوسيبه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول
بسبب تعلقه بناثبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر نائب الموصول في الصلة لبقى الحكم اجنبيا
عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها (قوله مطابقا) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط أو لفظا
فقط وذلك ان الموصول اما نص نحو الذي وأخواته وهذا ضميره مطابق لفظا ومعنى وأما المشترك كمن وما
فان طابق لفظه ومعناه بان استعمل من في المفرد وجب مطابقة العائده لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه
بان استعمل في مؤنث أو مثنى أو مجموع جاز في العائد مرعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك
ومرعاة المعنى نحو ومنهم من يستعون ما لم يحصل قبح نحو من هي جراء أمك أو من هما أجران عندك
فيجب مرعاة المعنى انتهى من حواشي القطر (قوله سعاد التي الخ) سعاد علم مرتجل على امرأة يهواها
حقيقة أو ادعاء وهو ممنوع من الصرف حتما لزيادته على الثلاث بخلاف هند ففيه وجهان والمنع أحق
واختلف الناس في المحبة فقيل هي الميل القائم بقلب الهائم وقيل هي قيامك لمحبو بك بكل ما يحبه منك وقيل
هي ذكر المحبوب على عددا لانفاس وهي مشتقة من حب تلوصوها الى حبة القلوب وقيل من حبات الماء
بفتح الحاء وهي معظمه أو ما يعالوه عند شدة المطر وقيل من حب الماء الذي يوضع فيه لانه يمسك ما فيه من
الماء ولا يسع غيره اذا امتلاء به وكذا اذا امتلأت القلوب من الحب فلا تنسع فيها لغير المحبوب والضنا
مرض متتابع * الاعراب سعاد مفعول بمحذوف أي اذ كر سعاد وقيل سعاد خبر مبتدأ والتي صفة وأضناك
حب سعاد صلة واعراضها مبتدأ وعنك متعلق به واستمر فعل ماض وفاعله مستتر فيه وزاد معطوف عليه
وجلة المعطوف والمعطوف عليه خبر والشاهد في البيت اقامة الظاهر مقام الضمير العائد والنسكة في ذلك
التلذذ بذكر المحبوبة كما في قول الشاعر

بالله يا ظيبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وله نكات أخر انظرها في مختصر السعد (قوله وجل عليه الزمخشري الخ) أي على خلف الظاهر عن
الضمير والزمخشري اسمه محمود والظاهر انه نسبة لقبيلة أو لبلد (قوله وجل الخ) وحاصل المعنى على هذا
الوجه أخبرك بثبوت المجدلة الذي اتصف بوصفين الاول خلق السموات الخ والثاني عدول الذين كفروا به
ما لا يقدر على شيء فلفظ الذي مسلط على قوله الذين كفروا الخ وكأنه قال المجدلة الذي خلق السموات
والذين كفروا بر بهم يعدلون به وعلمت أن العائد على الموصول لاموصوف الموصول وحاصل المعنى على
الوجه الآخر أخبرك بخبرين الاول ثبوت المجدلة الذي خلق والثاني ان الذين كفروا يعدلون به (قوله وجل
عليه الزمخشري الخ) قال في المعنى وهو جل ضعيف لان جعل الرابط اسما ظاهرا قليل به تعلم توجيه تقديم
الزمخشري لاوجه الآخر على هذا لانه ليس فيه جعل العائد اسما ظاهرا ولان فيه عطف جملة اسمية على مثلها

أي الخالص من غلبة
الاسمية وهذا يكون
الألف واللام صلة خاصة
نحو الضارب والمضروب
كإسياني والأمر الثاني
الضمير العائد من الصلة
الى الموصول نحو جاء
الذي قام أبوه وشرطه
أن يكون مطابقا
للموصول في الافراد
والتذكير وفروعها
وقد يخلفه الظاهر
كقوله
سعاد التي أضناك حب
سعاد
واعراضها عنك استمر
وزادا
وجل عليه الزمخشري
قول الله تعالى

وعلية فلا شاهد أصلا على جعل الاسم الظاهر خلفا عن الضمير (قوله الحمد لله الذي خلق السموات)
قال البيضاوي أخبر بأنه تعالى حقيق بالجدونه على أنه المستحق له على هذه النعم الجسام حمد أو لم يحمد
ليكون حجة على الذين بر بهم يعدلون وجمع السموات دون الأرض وهي مثلهن لأن طباقها مختلفة بالذات
متفاوتة الآثار والحركات وقدمها لشرفها وعلو مكانها وتقدم وجودها انتهى (قوله وجعل الظلمات
والنور) قال البيضاوي الفرق بين خلق وجعل الذي له مفعول واحد الخلق فيه معنى التقدير والجعل
فيه معنى التضمن ولذلك عبر عن أحداث النور والظلمة بالجعل تنبيها على أنهما لا يقومان بانفسهما
كما عمت النورية وجمع الظلمات لكثرة أسبابها والاجرام الحاملة لها ولأن المراد بالظلمة الضلال والنور
الهدى والهدى واحد والضلال متعدد وتقديمها لتقدم الاعداد على الملكات ومن زعم أن الظلمة عرض
يضاد النور احتج بهذه الآية ولم يعلم أن عدم الملكة كالعدم ليس صرف العدم حتى لا يتعاقب به الجعل
(قوله ثم الذين كفروا الخ) قال ابن عطية فتم دالة على قبح فعل الكافرين لأن المعنى ان خلقه السموات
والأرض قد تقرر وآياته قد سطعت وانعامه بذلك قد نبين ثم بعده هذا كله عدلوا بر بهم فهذا كما نقول
يا فلان أعطيتك وأكرمك ثم تستمنى ولو وقع العطف بالواو في هذا ونحوه لم يلزم التوبيخ كزومه ثم نقله
القرطبي (قوله الحمد لله الذي خلق السموات) لان الذين مبتدأ وقوله يعدلون خبره وجلة كفر واصله الذين وعطف
الجملة الاسمية على الفعلية سائغ لكنه خلاف الاولى (قوله يعدلون به) أي يجعلون عديلا أي مماثلا فهو
فعل لازم ومقتضى قول الشارح يعدلون به ما لا يقدر على شيء أن معنى يعدلون يساؤون به وان مفعوله
محذوف (قوله وهو في الآية بمعناه) أي الاسم الظاهر الخلف عن الضمير في الآية بمعنى الاسم الموصوف
بالموصول فان قوله بر بهم معنى الله الموصوف الذي قدر على ما خلق من السموات وماعها (قوله لانه)
أي الله ما خلقه الانعمة أي لم يخلق الخالق الا انعاما منه أي فضلا (قوله لخواصلة) وهي جملة الذين
كفروا فانه صلة الذي لعطفها على الصلة والمعطوف على الصلة له حكم الصلة وأما الصلة في البيت فهي أضناك
وهو ظاهر (قوله وهذا في الآية) أي خلف الظاهر عن الضمير في الآية خير منه في البيت (قوله وهو
سعاد) أي الاسم الظاهر النائب عن الضمير هو سعاد أي الاول لان سعاد الاول وصف بالتي وهي موصول
والاحتمال الاول أحسن (قوله وهو الذي الخ) الضمير عائد على ما من قوله ما افتقر وجاز الاخبار بقوله
الذي الخ لان الضمير مفرد لفظا يصلح للتعديد بحسب المعنى وقوله وهو الذي الخ * اعلم ان الموصول
على قسمين نص ومشارك فالنص هو الذي يستعمل بلفظ واحد والمعنى واحد والمشارك هو الذي يستعمل
بلفظ واحد المعان مختلفة وقدم النص لشرفه * تنبيه * في الذي والتي لغات ست احداها اثبات الياء
ساكنة فيهما ثانيها حذف الياء مع بقاء الكسرة ثالثها حذف الياء مع اسكان الذال والياء رابعها وخامسها
تشديد الياء مكسورة ومضمومة سادسها حذف الالف واللام مع تخفيف الياء فيهما انتهى من الأشموني
بإيضاح وسيأتي للمصنف ما يخالف ذلك لانه لم يذكر الضم وذ كر بدله قوله أوجارية بوجوه الاعراب
ولم يذكر حذف الالف واللام كما ترى ذلك (قوله والذين والالي) قال الرضى اعلم ان حق الاعراب
أن يدور على الموصول لانه المقصود بالكلام وانما جىء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في أي
الموصولة نحو جاء في أيهم ضربت وكذا في اللذان واللذان فيمن قال باعراهما وأما الصلة فقال بعض انها
معر بة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتعيينها لكافي الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس
بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم فالجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل
للصلة من الاعراب لعدم وقوع المفرد موقعها والاعراب في الاصل للاسم أو للاسم والفعل على قول
وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير (قوله والذين) بالياء في الأحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان

الحمد لله الذي خلق
السموات والأرض
وجعل الظلمات والنور
ثم الذين كفروا بر بهم
يعدلون وذلك لانه
قدر الجملة الاسمية وهي
الذين وما بعده معطوفة
على الجملة الفعلية وهي
خلق وما بعده على
معنى أنه سبحانه خلق
مالا يقدر عليه سواه
ثم هم يعدلون به مالا
يقدر على شيء ولو لأن
التقدير ثم الذين كفروا
به يعدلون كما ان التقدير
سعاد التي أضناك حبها
لزم فساد هذا
الاعراب لخواصلة
من ضمير وهذا في
الآية الكريمة خير
منه في البيت لان الاسم
الظاهر النائب عن
الضمير في البيت بلفظ
الاسم الموصوف
بالموصول وهو سعاد
خصل التكرار وهو في
الآية بمعناه لا بلفظه
وأجاز في الجملة وجها
آخر وبدأ به وهو أن
تكون معطوفة على
الحمد لله والمعنى أنه
سبحانه حقيق بالحمد
على ما خلق لانه ما خلقه
الانعمة ثم الذين كفروا
بر بهم يعدلون
فيكفرون نعمته ثم
قلت وهو الذي والتي وتثنيتهما ووجهما والذين واللاتي

الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص بأولى العلم والذي عام فلم يجز على سنن الجوع المتمكنة بخلاف
المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وأما من أعرب الذين بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا
فلا يشبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (قوله) والاعراب لغة هذيل أو عقيل) أول الشك
وقال بعض انه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وهو مبنى على الفتح على كل حال وكلام المؤلف يحتمل القولين
ليكن في التصريح نص على القول الاول (قوله والالى) بوزن العلى يكتب بغير واو كافي حواشى
التسهيل * واعلم ان مذهب المحققين ان الالى اسم جمع وقيل جمع وعلى كونه جمعاهل هو جمع للذى والذين
فيكون في جمع الجمع خلاف وهذا الكلام غير متجه اللهم الا أن يكون القائل بذلك لا يشترط أن يكون
له واحد من لفظه بل يكفي كونه من معناه ولا يشترط الاعراب في مفرده وقال بعضهم انظر هل الالى مشتركة
بين الاشارة والموصول فيستعمل تارة اسم اشارة وتارة موصولا أو ان هذا غير ذلك وقال المرادى في شرح
التسهيل فرق بينهما وذلك ان أولى الاشارة لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها
والاشارة تكتب بعد همزتها او بخلاف الموصولة وقوله يجوز ظاهره انه يجوز استعمال الالى الموصولة
من غير أداة تعريف مع ان أل الداخلة على الموصولات لازمة والجواب ان الجواز لا ينافي اللزوم (قوله
وما بمعناهن) أى وما كان بمعنى كل واحد منهن بانفراده أى يصلح لاستعماله في كل واحد منفرد وليس
المراد ان كل لفظ من المشترك يستعمل بمعنى الجميع فى آن واحد (قوله وهو من للعالم) وتأتى لغيره فى
ثلاث مسائل الاولى ان ينزل غير العاقل منزلته كقوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله من
لا يستجيب له فدعاء الاصنام فى قوله يدعو من دون الله سوغ ذلك الثانية ان يجتمع غير العاقل مع العاقل
فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق فانه شامل للملائكة والاصنام والآدميين الثالثة ان يقترن غير العاقل
بالعاقل فى عموم فصل بمن نحو فنه من يمشى على بطنه الآية لاقتران الجميع فى كل دابة (قوله للعالم) عدل
اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى سبحانه وتعالى والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ مذكر أيضا مع
انه يستحيل انصافه تعالى به وقوله للعالم بكسر اللام كفى التصريح (قوله وما لغيره) قال المصنف نحو
ما عندكم ينفد وما عند الله باق قال البيضاوى أى ما عندكم من أعراض الدنيا ينفد أى ينقضى ويفنى
وما عند الله من خزائن رحمة باق لا ينفد وهو علة لقوله ان ما عند الله من النصر فى الدنيا والثواب فى الآخرة
هو خير لكم ان كنتم تعلمون أى ان كنتم من أهل العلم والتمييز انتهى وقد تأتى للعالم مع غيره نحو سبح
الله ما فى السموات وما فى الارض وللبهم أمره كقول من رأى شبعا لا يعرف ما هو انظر الى ما ظهر ولأنواع
من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء هكذا قاله ابن عصفور ورده ابن الحاجب بان نوع من
يعقل غير عاقل فيستغنى عنه بقوله ما لا يعقل وقال ابن مالك انها لصفات من يعقل وردبانه يصير المعنى
فانكحوا الطيبة من النساء وهو غير صحيح لان النكاح للذات لا للصفة انتهى تصريحه فى الكشاف
وما عام فى كل شىء فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا لقول العلماء من لما يعقل قال التفتازانى أى يصح
اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان من للاستفهام أو غيره واذا علم ان الشىء من ذوى
العقل والعلم فرق بمن وما فتختص من بذى العلم وما بغيره ولهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلاء واستدل
باطلاق ما على ذوى العقول باطابق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز فى ذلك حتى لو قيل
من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال لذى عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان
ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة أعنى يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن
يعتبر مبهما مرادا به شىء ما يتضح فى موقع النفس بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصله بيعقل مفيدا
غير لغو فليتأمل (قوله ذر عند طبيء) الاكثر أن يكون بحالة واحدة للفرد فروعه وقد تشنى وتوثنت

وما بمعناهن وهو من
العالم وما لغيره وذو عند
طبيء وذو بعد ما ومن

وتجمع فتقول ذواتهم وذووقا ما وذوات قن وذواقا ما وذواتا قمتا وحكى عن بعضهم ذات موضع التي وذوات موضع اللاتي ومامبنيان على الضم حكاه أبو حيان في الارشاف وحكى أبو جعفر بن النحاس الخليلي اعراب ذات وذوات الموصولتين بالحركات كاعراب ذات بمعنى صاحبة وذوات بمعنى صاحبات انتهى تصريحه (قوله عند طيبي) قال في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعاد في المرعى قال ومنه أخذ طيبي مثل سبأ أبو

قبيلة من اليمن وهي طيبي بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن جبر قال شيخ الاسلام كقوله

* وبئر ذو حفرت وذو طويت * أي التي حفرتها والتي طويتها والمشهور بناؤها وقد تعرب بالحروف كقوله * فبني من ذي عندهم ما كفانيا * فيمن رواه بالياء كما مر انتهى وانما أعربها هؤلاء تشبيهاً بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة منها لا اشتراكها في التوصل بهما (قوله الاستفهاميتين) ولم تكن أي ذا للاشارة كقوله

ألا نسألن المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أي ما الذي يحاوله وهذا البيت أول قصيدة للبيد بن سعد العامري في ذم الدنيا والترهف فيها والنحب النسر والمدة والوقت والمرء يجوز أن يكون شخصاً معيناً كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول أي يطلبه ويحاوله بسعيه في تحصيل المال أنظر أوجهه على نفسه يريد أن يقضيه ويوفى به أم سعيه ذلماً صدره إلى غير بصيرة والنحب هنا النسر فجملة الشرط ثلاثة الأول أن لا تكون للاشارة لأنها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب والمفرد لا يصلح أن يكون صفة لغير

أل الثاني أن لا تكون ذاملة والالاء حكيم وهو ما ذكره شارحنا أو حقيق وقد تركه شارحنا وهو تقدير دازائدة بين أو مدخولها وكان ذلك في قولك ماذا صنعت ما صنعت والبصريون لا يميزون زيادة شيء من الاسماء وسكت الشارح في اسياقي عن الغاء ذامع من لمنع أي البقاء وتعلب وغيرهما أن يكون من وذامر كبتين وخه وواو ذلك ؛ أو ذالان ما أكثر ابهاماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر اعناها ويجوز على قول الكوفيين زيادة الاسماء كون دازائدة ومن مفعولاً في نحو من

ذاضر بتظاهر كلام جماعة أن تكون من وذامر كبتين قال في المعنى الثالث أن يتقدمها الاستفهام بمسابق من البعريين أو من على الاصح عندهم لأن كلامهما للاستفهام وأجاب المانع بان ما تجانس ذا في الابهام بخلاف من فلا بهام فيها الاختصاص بالعاقل وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام مشاهمة في الابهام فلا خصوصية لاحقا من دونها وأما الثاني فلأن ما مختصة بما لا يعقل كمن الآن

يقال ما لا يعقل أو سبع أثرة (قوله وأي) قال شيخ الاسلام كقوله تعالى لنزعن من كل شيعة أيهم أشد أي أيهم هو أشد ولا يدل فيها الاستقبال متقدم خلافاً للبصريين وقد قال الكسائي في جواب من سأله لم لم يعمل في أي المسألة أي كذا خلقت وأجاب غيره بان المضارع مبهم كأي فتناسبا بخلاف الماضي لا الابهام فيه فيتنافيان اه قوله كذا خلقت أي كذا وضعها الواضع فقال له السائل ان هذا أيضاً متنازع فيه

(قوله والمضروب) من كل اسم مفعول نحو والسقف المرفوع وأما وصلها بالمضارع كقوله

* ما أنت بالحكم الأرضى حكومته * أو بظرف كقوله

من لا يزال شاكرًا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعه

أو بجملة اسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بني معد

فقليل أو ضرورة وقوله من لا يزال من مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبنى معنى الشرط والشاهد في قوله على المعه حيث وعل أل الاسمية بالظرف واصله على الذي معه وحر بفتح الحاء وكسر الراء فهو جدير

الاستفهاميتين ان لم
تبلغ وأي وأل في نحو
الضارب والمضروب
واقول لما فرغت من
حد الموصول

بعيشة واسعة يقال جرى وجر بمعنى واحد انتهى عيني قال شيخ الاسلام بما تقرر علم ان ال المذكورة ليست حرف تعريف خلافا للاخفش لأنه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالغيرات صبحا فأترن أي فاللاتي أغرن فأترن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها فلا تقول جاءني زيد الضارب وأما قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ولا موصولا حرفيا خلافا للمازني في أحد قوليه لعود الضمير عليها ولا نهالا تقول مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفي وهي ستة أن وان ومازكيه والذى نحو أولم يكفهم أن أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب كيلا يكون على المؤمنين حرج بودأحدهم لو يعمر وخضم كالذى خاضوا اه قوله فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين هو ما اختاره ابن مالك قال في التسهيل ويجوز تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمعنى الموصولة بمحذوف دل عليه صلتها انتهى ومثل وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكاملن الناصحين وأنا على ذلكم من الشاهدين خرف الجر في ذلك وأمثاله يتعلق بمحذوف يدل عليه الصلة قال الدماميني وغير المصنف يعني ابن مالك بقدر أعنى وليس مجيدوا إذا قدر على رأى المصنف مثلا زاهدين فيه من الزاهدين فهل من الزاهدين صفة زاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أي زاهدين بلغهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين لأن الزاهد قد يكون عريفا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا أو يكون خبرا نائيا كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجوده من معه كلام ابن الحاجب صريح في ان التعليق في مثل ذلك بنفس الصفة لا يشي محذوف قال في أمالي القراءة في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني لكاملن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضوع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام اتماجي بها لتخصيص معنى النصيح بالمخاطبين وانما منع الاكثر من ذلك لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان اللفظ اللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكامة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق فيه يجعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع ال كالا اسم الواحد ولذلك لم توصل بالجملة الاسمية وذلك واضح ولا حاجة للتعسف * واعلم ان الذى تأتى مصدر يقرن وتؤل قال يونس على وقوعها مصدرية قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده قال الفارسي وعليه وخضم كالذى خاضوا أى كخوضهم فلا يعود الى الذى شئ لانها في مثل هذا حرف وهذا مذهب الفراء في قوله تماما على الذى أحسن فجعلها مصدرية وأحسن فعلا ماضيا مستندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه وتبعه ابن مالك وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى يكفل فالذى يكفل مبتدأ خبره بالجارية بمنزلة وأن تصوموا خير لكم بمعنى كفالته استقرت بالجارية ولولا هذا التأويل لزم محذوران تعليقه بيكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم معمول الصلة على الموصول وأجيب بان التقدير أبوك كقيل بالجارية يتوأبدل منها الذى وأما وخضم كالذى خاضوا فتوجيه الاستدلال منه انه لو كان موصولا اسميا لاحتاج الى عائذ وليس مقدر لانه لا يتعدى فيقال حذف معموله وهو العائذ فلم يبق الا أن يكون العائذ هو ضمير الفاعل المصرح به فاذا قدر كذلك لم ينطابق الذى وعائده المذكور لان الذى مفرد وعائده جمع وأجيب بان الذى جمع في المعنى اما على انه صفة لجمع في المعنى مفرد في اللفظ أى كالفرق أو كالجمع الذى خاضوا فإراد الموصوف لفظا اقتضى صحة التعبير بالذى وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعا واما على ان الذى بمعنى الذين كما في قوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يأثم خالد

والفرق بين هذا والذى قبله ان لفظ الذى لا تجوز فيه على الاول وانه لا حذف موصوف على الثانى واما على

ان الذي واقع على حدث هو الخوض ويكون العائد مخذوفاً وهو ضمير المفعول المطلق وأما تماماً على الذي أحسن فقد يؤول على ان فاعل أحسن ضمير ارجع الى الله تعالى وعائد الذي مخذوف والتقدير تماماً على الاحسان الذي أحسنه الله اليه وقوله وان الذي حانت الحان بالهمة بمعنى هلكت والمراد به هنا ذهبت هدر او فلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضريبة مذكر مصروف كذا في الصحاح قيل الذي في البيت مخفف الذين بخذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمخذوف مقدر لفظاً مجموع معنى مثل القوم فافرذ الذي نظر اللفظ موصوفة وجمع الضمير العائد اليه نظر الى معناه وقال في المعنى وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار تو سعا واتصب الضمير ثم حذف قال الدماميني كون الذي حرفاً مصدرياً أمرلم يقم عليه ثبت واستدلوا به بقوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذي موصولاً اسمياً صفة لمخذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس وكذا في الآية المذكورة في المتن يعني قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده ففعل به ما تقدم وهذا أولى من القول الثاني اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف عائد مجرور بحرف و بطلانه معلوم وقوله لو يعمر جعل بعضهم لوفيه حرف تمن وقال هي هنا الحكاية تمنيمهم (قوله شرعت في سرد المشهور) أي نسجه وسوقه منتظماً بعضه مع بعض يقال فلان سرد الحديث سرداً اذا كان جيد السياق له وأصله من سرد السرع نسجها (قوله المشهور الخ) لعل المراد وخلاف المشهور ذات وذوات واللاء بمعنى الذين كما في قول الشاعر

فا بآؤنا بأمن منه * علينا اللاء قدمهوا والحجورا

أى الذين قد مهدوا (قوله فالهمفرد المذكور) الاولى أن يقول فلهمفرد المذكور لأن المفرد صفة للفظ والفرد صفة للمعنى والذي موضوع للمعنى لا للفظ وقوله المذكور الاولى لغير المؤنث لان الله تعالى لا يوصف بتدبير ولا تأنيث مع ان الذي يطلق عليه وليدخل الخنثى المشكل فانه يستعمل فيه الذي وان اوضح بأثوته ولا يستعمل فيه غيره تغليباً للتذكير ولو لم يجزء ويشمل ما ليس بمنزلة حقيقة وقوله للفرد أى حقيقة أو حكماً كجاء الجيش الذي رحل البارحة (قوله وتستعمل للعاقل) الاولى للعالم لان الباري لا يقال فيه العاقل وانما يقال فيه العالم انتهى فينبى رحمة الله (قوله والذي جاء بالصدق) الذي جاء بالصدق هو النبي ﷺ والذي صدق به المؤمنون قال البيضاوى والذي جاء بالصدق وصدق به للجنس ليتناول الرسول والمؤمنين لقوله أولئك هم المتقون وقيل هو النبي عليه السلام والمراد هو ومن تبعه كما في قوله ولقد آتينا موسى الكتاب لعلمهم بهتدون وقيل الجائي هو الرسول عليه السلام والمصدق أبو بكر وذلك يقتضى اضمار الذي وهو غير جائز وقرئ وصدق به بالتخفيف أى صدق به الناس فأداه اليهم كما نزل أو صار صادقاً بسببه لانه معجز يدل على صدقه وصدق به البناء للمفعول انتهى قال في التسهيل ويعنى عن الذين الذي في غير تخصيص كثير يعنى انه اذا كان المراد الجنس لا فرداً منه على الخصوص فيأتى الذي بصيغة الافراد كثيراً موصوفاً به مقدرًا مفرداً للفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون أى والجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق فله جهران بحسب اللفظ والمعنى فروعى اللفظ فوصف بالمفرد وروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذي استوفى نارا أى الجمع الذي فروعى اللفظ فوصف بالمفرد وروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة من قوله بنورهم وقال فيه أيضاً يعنى عن الذين في التخصيص للضرورة قليلاً كقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم بأمر خالد

شرعت في سرد المشهور
من ألفاظه والحاصل
أنها تنقسم الى ستة
أقسام لانها ما لمفرد
أو مثنى أو مجموع وكل
من الثلاثة اما المذكور
أو لمؤنث فله مفرد
المذكور الذي وتستعمل
للعاقل وغيره فالاول
نحو والذي جاء بالصدق
والثاني نحو

كذا مثل به ابن مالك ولا مانع في هذا أن يكون مفردا ووصف به مقدر مفرد اللفظ ومجموع المعنى أي وان الجمع وان الجنس (قوله هذا يومكم) أي يوم ثوابكم وهو مقدر بالقول الذي كنتم به تدعون في الدنيا انتهى يضاوي (قوله أوجارية بوجوه الاعراب) كما في أي قال الرضي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا لاعراب وجزم ابن مالك بوجوب البناء اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البناء على الضم فبعيد وقال الجزولي انه معرب في هذه الحالة أي حالة جر يانه بوجوه الاعراب وقال الفيشي أوجارية بوجوه الاعراب كان الاولى أن يقول أو محرركة بالحركات الثلاث لأنه ليس معربا الآن يقال قوله بوجوه الاعراب أي بوجوه تشبهه بوجوه الاعراب والافلا قائل باعراب الذي وقوله بوجوه الاعراب المراد الضم عند عامل الرفع والفتح عند عامل النصب والكسر عند عامل الجر هذا هو الظاهر كما قاله بعض الاشياخ خلافا لتوقف الفيشي و به يعلم ان قوله أو بوجوه الاعراب لغة واحدة وفي كلام الاشموني بدل قوله بوجوه الاعراب أو مضمومة وسكت المصنف عن لغة سادسة حذف الالف واللام منه مع سكن الياء (قوله أو بالواو رفعا) ومنه قوله

نحن اللذون صبحو الصبا * يوم النخيل غارة ملحاحا

ويكتب بالامين حالة الاعراب بخلاف حالة البناء لشبهه حينئذ بالحرف (قوله قد سمع الله) نزلت في أوس ابن الصامت لما ظهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت الى رسول الله ﷺ فقال لها حرمت عليه فقالت أنظر في أمري فاني لأصبر عنه فقال عليه الصلاة والسلام حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما أيست اشتكت الى الله تعالى فأ نزل الله قد سمع الله الخ رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وفي شرح الخرشى على خليل واختلفت الاحاديث في نص مجادلتها في بعضها انه كل شباني وفرستاه بطني فاما كبرسني ظاهر مني ولي صبية صغار ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جا عوا وهو عليه الصلاة والسلام يقول لها اتق الله فانه ابن عمك فبا رحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما أي تراجعكما فقال عليه السلام ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام فقال يطعم سستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال فاني سأعينه بفرق من تمر قالت يا رسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهي وأطعمي ستين مسكينا وراجعي ابن عمك والفرق بالتحريك ستة عشر رطلا وبالسكين سبعمائة وعشرون رطلا انتهى (قوله أولظرفية) أي المجازية على حد لقد كان في يوسف (قوله التي كانوا عليها) فاقوع التي على القبلة هي غير عاقلة (قوله ولمثنى المؤمن الخ) وكان القياس أن يقال اللتيان واللتيان كما يقال القاضيان ولكنهم فرقوا بين العرب والمبني فحذفوا الياء من المبني وكذا يقال في ذان وتان (قوله تشديد النون) وقرئ في السبع بنا ارننا اللذين بتشديد النون حالة النصب واللذان يأتيانها منكم والحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتيان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلا

أراد اللذان حذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان بني منادى بالهمزة وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران وقال الاخطل

هما اللتا لو ولدت تميم * لقليل نخر لهم صميم

أراد اللتان حذف النون وهو مرفوع على الخبرية للبتداء وهو هما وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقليل نخر لهم خالص فتحصل ان في اللذان واللتيان ثلاث لغات وأن حذف

ولك فيهن تشديد النون وحذفها الاصل التحفيف والثبوت وجمع المذكور الالي بالقصر والمد والذين بالياء مطلقا

أو بالواو رفعا وجمع المؤنث اللاتي واللاتي بآثبات الياء وحذفها فيهما وقد فرى واللاتي يشن بالوجهين ولم يقرأ في السبعة واللاتي يأتيان
الفاحشة الابالياء لانه أخف من اللاتي لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة في المفرد المذكر وفروعها من وأصل وضعها
لمن يعقل نحو أفن يعلم تماماً أنزل اليك (١٥٨) من ربك الحق كمن هو اعشى ومالما لا يعقل نحو ما عندكم بنفذ وما عند الله

النون حالة الرفع فقط انتهى تصريح (قوله أو بالواو رفعا) أي وبالياء جراً ونصباً فهو معرب (قوله
بالوجهين) أي بحذف الياء وإثباتها (قوله يأتيان الفاحشة) أي يفعلن الزنا (قوله لانه أخف من
اللاتي) أي فلخفته ثبتت الياء ولثقل الأول حذف الياء جوازاً (قوله أفن يعلم الخ) الهمزة استفهام
لانكار ان تقع شبهة في تشابهها وقوله كمن هو اعشى أي أعشى القلب لا يستبصر فيستجيب (قوله
وقصيدة تأتي الملوكة الخ) قيل القصيدة مشتقة من قصد الشيء يقصده إذا اعتمده كأن الشاعر يقصدها
بالانشاء فهي على هذا فعيلة بمعنى مفعولة ويحتمل ان تكون فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تقصد المدرج
أو المهجو أو من قيلت فيه على سبيل الغزل وغيره وقيل مشتقة من قولهم قصدت العود من الشجرة
إذا قطعته منها كان الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره وقيل من القصيد وهو المنخ السمين أي كأنها
سمينة والسمين محمود والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر بشرط ان لا تختلف الايات وأن تكون
مستوية في الاحكام اللازمة وقد قيل لانسمى الايات قصيدة حتى تكون عشرة فافوقها وقد قيل
أزيد من عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك لا يسمى قصيدة بل قطعة واحترز نابا للاحكام اللازمة
من ان تستوي الايات في عدد الاجزاء كما اذا نظم شاعر أبيتاً من بحر البسيط مثلاً بعضها تاماً وبعضها مجز
﴿الاعراب﴾ وقصيدة مجرور رب مقدرة نابت عنها الواو وهو مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد وتأتي مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والمالوك
مفعوله غريبة صفة لقصيدة قد حرف تحقيق قلتها فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر اللام في ليقال للتعليل
ويقال منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل ومن اسم استفهام مبتدأ وذا موصولة خبره وجملة قائلها صفة
والشاهد فيه ان ذا موصولة لتقدم من الاستفهامية عليها (قوله عدس مالعباد الخ) قاله يزيد الجعفي
وهو من قصيدة من الطويل هجاءها عباد بن زياد بن أبي سفيان وملاً البلاد من هجوه وكتبه على
الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه يزيد
فأخرجه فقدمته لفرس من خيل اليزيد فنقرت فقال عدس الخ وقيل قدمت له بغلته وهو الاظهر وعدس
بفتح العين والبدال المهملتين وبالسين المهملة صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل وامارة أي حكم
﴿الاعراب﴾ عدس على انه اسم للفرس منادى حذف منه حرف النداء وعلى انه زجر للبغل هو اسم صوت
والدليل على اسمية أسماء الاصوات وجود التنوين في بعضها وهي دالة على معنى اذا فهم الوضع فهي داخلة
في حد السكامة ومانافية ولعباد خبر مقدم وامارة مبتدأ مؤخر نجوت فعل وفاعل والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة
مبتدأ وطلق خبر وتحميلين فعل وفاعل والجملة حال من فاعل طليق المستتر فيه والشاهد على مذهب
الكوفيين ان هذا بمعنى الذي ولم يتقدمه استفهام بما ولا من وطلق بمعنى مطاوع وعند البصريين ان هذا
اسم اشارة على اصله لا موصول لأن هاء التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ وطلق خبر وهي جملة
اسمية وتحميلين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها أي وهذا طليق في حال كونه مجزولاً لك
(قوله ماذا صنعت) قال في المعنى ماذا صنعت يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم
خبرها وهو ما الاستفهامية عند الاخفش أو مبتدأ وهو ما عند سيبويه والثاني أي شئ صنعت فهي فعيلة
قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعت فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني يحتمل ان تقدر مفعولاً للفعل

باقى وذو في لغة طي
يقولون جاءني ذو قام
وذا بشرطين أحدهما
أن يتقدم عليها ما
الاستفهامية نحو ماذا
أنزل ربكم أي ما الذي
أنزل ربكم أو من
الاستفهامية نحو من
ذا لقيت وقول الشاعر
وقصيدة تأتي الملوكة
غريبة
قد قلتها ليقال من ذا
قالها أي من الذي قالها
وهذا الشرط خالف
فيه الكوفيون فلم
يشترطوه واستدلوا
بقوله
عدس مالعباد عليك
امارة
نجوت وهذا تحمليين
طليق
فزعموا أن التقدير
والذي تحمليينه طليق
فذا موصول مبتدأ
وتحميلين صلة والعائد
محدوف وطليق خبر
الشرط الثاني أن
لا تكون ذا ملغاة
والغاؤها بان تركيب مع
ما فيصير اسماً واحداً
فتقول ماذا صنعت
وتنزل ماذا بمنزلة قولك

أي شئ فتكون مفعولاً مقدياً فان قدرت ما مبتدأ وذا خبراً فهي موصولة لانها لم تلغ ومنهأى
كقوله تعالى ثم لنزغن من كل شيعة أي أشد أي الذي هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها ال داخلة على اسم الفاعل كالضارب أو اسم
المفعول كالضروب هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين وزعم المازني انها موصول حرفي وورده أنها لا تؤول بالمصدر

محدوف

محدوف على شرطية التفسير ويكون تقديره بعدما لان الاستفهام له الصار انتهى كلامه ويحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً (قوله وان الضمير يعود عليها) نحو قد أفلح اتقرب به أي الذي اتقرب به والضمير لا يعود الاعلى الأسماء خاصة وأجاب المازني عن هذا بان الضمير يعود على موصوف محدوف ورد بان حذف الموصوف موطن لا يحذف في غيرها الاضرورة وليس هذا منها (قوله وزعم الاخفش انها حرف تعريف) وهو ثاني قول للمازني وحجتهم ان العامل يتخطاها نحو جاء الفارس كما يتخطاها مع الجماد نحو جاء الرجل وهي مع الجماد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديراً لان المشتق في تقدير الفعل فيعود على الضمير وأل الحرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويبدل عن كونها اسماً ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت بعيدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف عاملاً وأجاب الاخفش بالترامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل انتهى تصريح ائولاه ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه الخ) ولو كانت حرف تعرف لما امتنع تقديم معموله عليه لان مدخولها ليس صلة فيكون نحو جازع يد الضارب ولما جاز عطف الفعل عليه لانه ليس اسم يشبه الفعل والفعل انما يعطف على اسم يشبهه أو على فعل مثله (قوله فالمغيرات الخ) قال البيهقي في المغيرات بغرب أهلها على العدو وصبها أي في وقته فأثرن به أي فهي جن بذلك الوقت غبارا وصياحا انتهى وقوله فالغيرات مفعلات أي على وزنها فالياء أصلية (قوله لانهم) أي بيان ذلك انهم أي بان أخذ من الغارة انهم الخ (قوله ويقال انها الخ) قال البيضاوي روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خيلاً فضى شهرلم يأت منهم خبر فنزلت انتهى بحروفه وحينئذ فقول شارحنا جاء الوحي به أي جاء حامل الوحي وهو جبريل بالخبر ومجيء الوحي هو نزول الآية فكأنه قال فنزلت الآية بخبرها أي السريته وقيل سرية أي عدد يسرون بالليل وقيل أقلها مائتان وقيل أر بعائة وقوله الى بنى كنانة أي بعثها الى بنى كنانة قوله فأبطأ خبرها أي تأخر شهرها كما علمت وقوله انها أي الآية بسبب نزول الآية ان سرية كثره ولله عز وجل أو المعنى ان الآية كانت نزلت في سرية رسول الله ويحتمل انها أي القصص تفسيرها قوله كانت الخ (قوله من قوله) المناسب كقوله كما قرره بعض المشايخ ويمكن الجواب بان التقدير وذلك مأخوذ من تفسير قوله الخ فان تفسير الحديث هو الذي استدل به أهل اللغة كما في المصباح فيؤخذ منه تفسير الآية (قوله أولقلقة) بقافين شدة الصوت والمعنى ان النقع هو الغبار أو الصوت نظير ما في الحديث فان فيه الصوت والغبار فالنقع في الحديث الغبار والقلقة الصوت وقوله فهي جن بالمغار عليهم يتبادر من ان الضمير في به من قوله فأثرن به عائد على المغار عليهم وليس كذلك بل عائد على الصبح فالبا، بمعنى في وتوله صباحا أي بالصباح وهو تفسير للضمير وقوله وجلبة عطف على محدوف أي غبار او جلبة واو، بمعنى أو والتقدير فهي جن على الاعداء المغار عليهم في الصباح غبارا أو جلبة أي أصواتا ولو أبدل ص احابصيا حابليا لكان قوله وجلبة تفسيره ولو أبدل صباحا بغبارا كان أولى فتأمل ولك أن تجعل قوله بالمغار عليهم تفسير القول به على حذف مضاف أي بمكان المغار عليهم ويدل لهذا قول الجلالين فأثرن به أي هي جن بمكان عدوهن أو بذلك الوقت وحينئذ فقوله صباحا منصوب على نزع الخافض وعلى حذف الاله اطفو والتقدير أو بذلك الصباح وقوله وجلبة عطف على محدوف أي غبار او جلبة كما تقدم وقوله فهي جن هذا في نسخ والذي في الجلالين فهي جن وهو الصواب لان آثار متعد فيفسر بهي جن المتعدى وأما هاج فهو لزوم تأمل والنون لاندان لانها عائدة على المغيرات وقوله وجلبة بفتح الجيم واللام الصوت كما في المختار وقال الفيشي اختلاط الاصرات وكلام المختار أنسب بقول الشارح والنقع الغبار أو الصوت (قوله الخامس الخلى بالالف والنون) سمي بذلك لانها صارت له كالحلية

وان الضمير يعود عليها
وزعم أبو الحسن
الاخفش انها حرف
تعريف ويرده ان هذا
الوصف يمتنع تقديم
معموله عليه ويجوز
عطف الفعل عليه
كقوله تعالى فالمغيرات
صبحا فأثرن فعطف
أثرن على مغيرات لان
التقدير فاللاني أغرن
فأثرن والمغيرات
مفعلات من الغارة
وصبحا ظرف زمان
كانوا يغيرون على
أعدائهم في الصباح
لانهم حينئذ يصبونهم
وهم غافلون لا يعلمون
ويقال انها كانت
سرى رسول الله ﷺ
الى بنى كنانة فأبطأ
عليه خبرها جاء به
الوحي والنقع الغبار أو
الصوت من قوله عليه
الصلاة والسلام ما لم يكن
نقع أولقلقة أي فهي جن
بالمغار عليهم صباحا
وجلبة ثم قلت
الخامس الخلى بال
العهدية كجاء القاضي
ونحو فيها مصباح
المصباح الآية

لأنها عرفتته وأذهبت عنه النكارة كما إن الحلية تدفع عن صاحبها البشاعة وتغير المصنف بالمحلى بال أحسن من تعبير غيره بالمعرف بأداة التعريف لأن فيه تكرار الان المعروف يستلزم أداة تعريف انتهى فيشى وأنت خير بان قولك المعروف مجمل صادق بالمعرف بالصلة وبال والمضاف اليه وبالاشارة فيكون قولك بأداة التعريف بيانا للمراد من هذا المجمل وبيان المجمل لا يكون فيه تكرار فتأمل (قوله أو الجنسية) أى التي لاستغراق الافراد أو لاستغراق الصفات أو للحقيقة والماهية (قوله ويجب ثبوتها في فاعلى نعم وبس) أى غالبا ومن غير الغالب قوله عليه السلام نعم عبد الله خالد بن الوليد (قوله ويجب ثبوتها في فاعلى نعم وبس) اختلف هل ال الداخلة على فاعلها للعهد أو للجنس وعلى انها للعهد هل الذهنى أم الحضورى وعلى انها للجنس هل لاستغراق افراده أو صفاته انتهى فيشى وفى التصريح واختلف فى آل هل هى جنسية أو عهدية ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراد ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له وغيره ونسب الى سيبويه ورد بأدائه التكاذب في زيد نعم الرجل زيدو بس الرجل عمرو والثانى انها للجنس مجاز الانك لم تقصد الامدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أحدهما ان المعهود ذهنى فهى مشار بها الى ما فى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول أشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثانى انها للعهد فى الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواب بقى انتهى (قوله نحو نعم العبد الخ) لما كان مرجع تعريف الفاعل فى الامثلة المذكورة الى آل صح التمثيل بها لقوله ويجب ثبوتها في فاعلى نعم وبس وان كان فى التمثيل له ببعضها تسمح فان آل فى مثل القوم فيما أضيفه الفاعل وفيما بعده فيما أضيف لمضاف لما فيه آل (قوله فنعم ابن أخت القوم الخ) قال فى التصريح كقول أبى طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من جمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمخروف وحسام مفرد خبر ان لمبتدأ مخذوف أى هو حسام مفرد لانعتان لزهير لان المعرفة لاتنعت بالنكرة انتهى (قوله فأما المضمرة) صرح به لبيان شرطه وان كان يفهم من قولهم المظهرين ان فاعلى نعم وبس يكونان مضمرة لكن لم يعتبر هذا المفهوم وصرح به لان فيه اجالا لصدقه على ما اذا كان الفاعل ضمير مثنى أو مجموع لمخاطب أو متكلم مع ان فاعلها لمضمرا لا يكون الا ضمير غيبة مفردا واستغنى المصنف عن تقييده بالافراد بكونه للغيبة لان فاعل الفعل الماضى اذا كان ضمير امسترا لا يكون الا كذلك (قوله بتميز) أى نكرة عامة قابلة لال متأخرة عن الفعل مقدمة على المخصوص فلا يصح أن يميز بنحو مثل لعدم قبول آل ولا بشمس كنعم شمسا الشمس لعدم العموم بخلاف نعم شمسا شمس اليوم لان الشمس هنا متعددة بتعدد الايام ولا شمسا نعم شمس اليوم لتقدم التمييز على الفعل ولا نعم شمس اليوم شمسا لتأخره عن المخصوص ولا بدمن مطابقته للمخصوص افراد او ثنية وجماعات كيرا وتأنيثا ويجوز حذفه اذا علم كما يحذف المخصوص اذا علم وفهم من كلامه ان التمييز لا يجامع الظاهر بدليل تخصيصه الضمير بكونه مفسرا بالتمييز والمسئلة ذات خلاف وقد أشار اليه ابن مالك بقوله

وجع تميز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

انتهى فيشى قال فى التوضيح وشرحه وأجاز المبرد وابن السراج والقاسمى الجمع بينهما كقوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * ردا لتحية نطقا أو بايماء

فجمع بين الفاعل وهو الفتاة وبين التمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيراني مطلقا سواء أفاد معنى زائدا

أو الجنسية نحو وخلق
الانسان ضعيفا ونحو
ذلك الكتاب لاريب
فيه ونحو وجعلنا من
الماء ويجب ثبوتها في
فاعل نعم وبس
المظهرين نحو نعم
العبد وبس مثل
القوم فنعم ابن أخت
القوم فأما المضمرة
فستتر مفسر بتميز نحو

على الفاعل أم لا وحجتهم أن التمييز لدفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بالاجماع على من له السراهم عشرون درهما في التزويل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وانه قنجا في الباب كقوله * والتغليون بنس الفحل فلهم فلا * ومأقوله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورده في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكس وليس الكلام فيه وما جاء من الباب من باب الحال لا التمييز وقيل ان أفاد التمييز معنى زائدا على الظاهر جاز الجمع والافلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله * فنعم المرء من رجل تهامى * فجمع بين الفاعل وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان كسر التاء مع تشديد الياء والنسب وفتح التاء بدون تشديد الياء والثاني نحو نعم الفتاة فتاة هند انتهى (قوله نعم امرأهم) بفتح الراء اسم لرجل وهو المخصوص بالمدح (قوله ومنه فنعماهي) انما فصلا اشارة الى الخلاف فيه وليبين ما اختاره قال في التصريح واختلف في ما التلوة بمفرد نحو فنعماهي على ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذامع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه وأما ان لم تكن متلوة بشئ نحو دققته دقنا فاعل معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تمييز وعليهما فالتخصص محذوف أي نعم الشيء دقا أو نعم شيا دقا وأما لو كانت متلوة بفعل نحو فنعما يعظكم به ففيها أقوال عشرة أنظرها في التصريح (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) عطف على قوله في فاعلي نعم الخ كأنه قال ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وفي نعتي الخ وفي المصنف اجال لانه يحتمل أن الضمير يعود على مطلق ال بقيد كونها معرفة ويحتمل أن يعود عليها بقيد كونها جنسية والاولى حمله على الوجه الاول بدليل الاستثناء في قوله ال انعت اسم الله لأن ال الداخلة عليه ليست معرفة لتلاي مجتمع معرفان على معرف واحد وان كان الصحيح ان الممتنع انما هو اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد الداخلة على نعت اسم الاشارة للحضور والداخلة على نعت أى للجنس والداخلة على فاعلي نعم وبنس للعهد وللجنس على الخلاف السابق ويصير الكلام على هذا من باب الكلام الموجه الذى يصرفه ذهن السامع اللبيب وحينئذ يحمل كل على ما يناسبه وحينئذ فقوله فيجب ثبوتها في فاعلي نعم وبنس أى يجب ثبوت ال العهدية أو الجنسية وقوله وفي نعتي الاشارة وأى أى يجب ثبوت ال الحضورية في نعت اسم الاشارة وأل الجنسية في نعت أى اه فيشئ وقال في التوضيح وشرحه ولا توصف أى في باب النداء الإيمانيه ال من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيها المرأة ويا أيها الذى نزل عليه الذكر ويا أيها التى قامت ولا يقال يا أيها الحارس ولا يا أيها الصعق بما فيه ال للمح والغلبة أو باسم الاشارة العارى من كاف الخطاب نحو يا أيها الرجل ولا يجوز يا أيها ذلك خلافا لابن كيسان اه اذا علمت ذلك تعلم ان المحلى بال الواقع نعتا لى في النداء لا يتعين أن تكون ال فيه معرفة بل تكون رائدة وان كان المصنف هنا انما تكلم على المعرفة فساقله لقبشى من ان ال للحضور في نعت اسم الاشارة أى بحسب ما ذكره المصنف هنا فتأمل (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) اصل التركيب في نعت اسم الاشارة مطلقا في نعت أى في النداء وفي غيره لا نعت ومعنى الاطلاق سواء كان اسم الاشارة في نداء نحو يا هذا الرجل أم غيره نحو هذا الرجل فعل كذا ونحو مال هذا رسول اه شيخ الاسلام (قوله نحو يا أيها الانسان ونحو مال هذا الكتاب) لفون نشر مشوش (قوله وقد يقال يا أيها) أى قد نعت أى باسم الاشارة من غير نعت لاسم الاشارة وأحرى اذا كان منعوتا وهو قول ابن مالك خلافا لى حيان من قوله اذا كان اسم الاشارة نعتا لى لم تستعمله العرب الامنعوتا (قوله ويجب حذفها في السعة الخ) انما وجب لتلاي مجتمع معرفان واحترز بالسعة من الضرورة نحو يا الغلامان اللذان فر (قوله الامن اسم الله تعالى والجملة الخ) واستثنى المؤلف في التوضيح أيضا اسم الجنس المشبه به نحو

نعم امرأهم ومنه فنعما هي وفي نعتي الاشارة مطلقا وأى في النداء نحو يا أيها الانسان ونحو مال هذا الكتاب وقد يقال يا أيها ويجب حذفها في السعة من المنادى الامن اسم الله تعالى

بالخليفة هيبة والموصول المسمى به نحو بالذي وبالتي جملة المستثنيات أربعة انتهى شيخ الاسلام (قوله
والجملة المسمى بها) وهي مصدره بالالف واللام (قوله ومن المضاف) اي ويجب حذفها من المضاف لثلاثي جمع
معرفة فان تقول الغلامى (قوله الآن كان الخ) يقرأ بفتح همزة ان ويصير التقدير حينئذ الاحالة كونه
صفة الخ فيكون مفردا ولا يقرأ بالكسر لانه على هذا يكون جملة واستثناء الجملة لا يصح الا اذا كان
منقطعا كقوله تعالى الامن تولى وكفر الآية (قوله معرفة بالحرف) يشمل ما اذا كان الوصف مثنى
أو مجموعا وقوله او مضافة الى مافيه ال اي بلا واسطة او بواسطة فيشمل الصورة الباقية مثال ما اذا كان
بلا واسطة الضارب الرجل ومثال الواسطة الضارب رأس الجاني لان الضارب مضاف لرأس المضاف لمعرفة بال
فيكون رأس معرفة بال بواسطة اضافته الى ما هو معرفة بها ومثاله أيضا الرجل الضارب غلامه فان غلام
معرفة بال بواسطة اضافته للضمير الذي علم كونه معرفة بعوده للرجل الذي هو معرفة بال انتهى فيشى
وقوله او مضافة الى مافيه ال وفي نسخة الى ما عرف بال والنسختان بمعنى واحد كما يستفاد من شيخ الاسلام
(قوله المحلى بالالف واللام) اعلم ان في المسئلة أقوالا أربعة قيل المعرفة ال والهمزة زائدة وقيل المعرفة
ال والهمزة اصلية وقيل المعرفة اللام وقيل الهمزة وحجة الاول ان الهمزة تسقط في السرج وأما فتحها
فامخالفتها القياس لدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة في نحو الاجر فلغير وض الحركة فلا يعتد
بها وحجة الثاني فتح الهمزة وانهم يقولون الاجر بنقل حركة همزة أجر الى اللام قبلها و بثبوتها مع
تحرك ما بعدها وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت
كذلك لتشبه امثالها وانما دخلت اول الان الآخر بدخوله الحذف خصت من الحذف وانما كانت لا لما لأن
اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وحجة الرابع انها جاءت بمعنى وأحق الحروف بذلك حروف العلة وحركت
لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهزمة المتكلم والاستفهام ولان اللام تغير صورتها في لغة جبر
سواء كانت مظهرة أم مدغمة كما في حديث ليس من امبراصيام في امسفر خلا فلن قيده بالمظاهرة وجعل
الشاهد في امبر فقط (قوله العهدية او الجنسية) اشار به الى أن ال وضعت بوضعين للجنس وللعهد وكل
منهما ثلاثة أقسام لان التي للجنس اما ان يراد بها الجنس من حيث هو وهي التي للحقيقة ولا يخلفها
كل او يراد الجنس في ضمن جميع الافراد أو صفات الافراد التي للعهد اما ان كرى واما ذهني واما حضوري
وترك المصنف الحضوري نحو اليوم اكملت لكم دينكم لوضوحه فقول الشارح كل منهما قسبان
فيه شيء بل ثلاثة أقسام وما ذكرناه طريقة من طرق ثلاث والثانية ان ال وضعت باربعة أوضاع
لما هي ولحصة معينة وغير معينة وفي محل كل والثالثة أنها وضعت بوضع واحد وهو التعريف ثم ان
استعملت في الماهية فهي للجنس او لحصة غير معينة فهي للعهد الذهني او لمعينة فهي للعهد الخارجي او
لجميع الافراد فهي للاستغراق انتهى تقرير شيخنا الدردير على الاشموني ﴿فائدة﴾ الف واللام في
اسم الله وصفاته للكمال تقول زيد الرجل اي الكمال في الرجولية واذا قيل الرحمن أي الكمال في معنى
الرحمة (قوله الى معهود ذهني) وهو عند النحاة ان يشار بها الى معان عند المتكلم والمخاطب ولم
يتقدم له ذكر واما عند أهل المعاني فهو ان يشار بمافيه ال الى الحقيقة في ضمن فرد من أفرادها بهم
نحو ادخل السوق واشتر اللحم اي ادخل الحقيقة في ضمن فرد منهم اذ يستحيل دخول الحقيقة من
حيث هي واصطلاح أهل المعاني هو الذي درج عليه النحاة في قولهم المعرفة بال الجنسية في معنى
النكرة نحو * ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فان المراد حقيقة اللثيم في ضمن فرد منهم وهو بمعنى
النكرة (قوله أو ذكرى) الذكر بال ضد الانصات وبالضم ضد النسيان والاول لساني والثاني جناسي
ومنه قول المختصر ومع ذكر ترتيب حاضرتين (قوله مصباح المصباح الخ) اذ المصباح سراج

والجملة المسمى بها ومن
المضاف الا ان كان صفة
معرفة بالحرف أو مضافة
الى مافيه ال (اقول
الخامس من المعارف
المحلى بالالف واللام
العهدية او الجنسية
واشترت الى أن كلا
منهما قسبان لان
العهدية اما أن يشار بها
الى معهود ذهني او
ذكرى فالاول كقولك
جاء القاضي اذا كان
بينك وبين مخاطبك
عهد في قاض خاص
والثاني كقوله تعالى
فيها مصباح المصباح
الآية فان ال في المصباح

في الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما وأل الجنسية قسما لانها ما أن تكون استغرافية أو مشارها الى نفس الحقيقة
 الأول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أي كل فرد من أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أي هذا الكتاب هو كل الكتب الا
 الاستغراق في الآية الأولى لافراد الجنس وفي الثانية لخصائص الجنس كقولك زيد الرجل أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمود
 والثاني نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي أي من هذه الحقيقة (١٦٣) لامن كل شيء اسمه ماء وقولي

العهدية او الجنسية
 خرج به المحلى بالالف
 واللام الزائدين فانها
 ليست لعهد ولاجنس
 وذلك كقراءة بعضهم
 لأن رجعنا الى المدينة
 ليخرجن الاعز منها
 الاذلى بفتح ياء ليخرجن
 وضم راءه وذلك لان
 الازل على هذه القراءة
 حال والحال واجبة
 التنكير فلهدنا قلنا ان
 ال زائدة لا معرفة
 والتقدير ليخرجن
 الاعز منها ذليلا ولك
 ان تقدر ان الاصل
 خروج الاذلى ثم حذف
 المضاف واقم المضاف
 اليه مقامه فاتصب
 على المصدر على سبيل
 النيابة وحينئذ فلا
 يحتاج لدعوى الزيادة
 ثم ذكرت ان ال
 المعرفة يجب ثبوتها
 في مستلتيين ويجب
 حذفها في مستلتيين اما
 مستلتي الثبوت فاحداها
 ان يكون الاسم فاعلا
 ظاهرا والفعل نعم او

ضمخ ناقب والمشكاة الكوة غير النافذة وقيل المشكاة الانبوبة في وسط القنديل والمصباح الفتيلة المشتعلة
 (قوله في زجاجة) أي قنديل من الزجاج انتهى بياضى (قوله وخلق الانسان ضعيفا) أي لكونه لا يقدر
 على دفع شهوته (قوله لخصائص الجنس) المراد بخصائصه صفاته وأنواعه (قوله كقولك زيد الرجل
 أي الذي اجتمعت فيه صفات الرجال) هذا بيان لحاصل المعنى المراد لاملدول اللفظ اذ مدلوله أنت كل
 رجل مبالغوا المراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في قولك الرجل عاملا ينافي ان ال لخصائص
 الجنس لا على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس من علم
 وكتابة وغيرهما فالتمييز نوع ومنه الصواب أن ال للجنس مبالغة (قوله أي من هذه الحقيقة) أي من
 حقيقة الماء المعروف فتدخل الحيوانات والنبات وقوله لامن كل شيء اسمه ماء أي لان من افراد الماء مالا
 يحيى وبعضهم جعل هذه الآية أي وجعلنا من الماء الخ من العهدية أي الماء المعهود وهو المنى لان الحقيقة
 لا وجود لها وبعضهم جعلها قسما مستقلا (قوله على هذه القراءة) وأما على قراءة ضم الياء فالاذل مفعول
 وحينئذ فالاذل هم أمة محمد في زعم المنافقين والاعز هم المنافقون في زعمهم وعلى القراءة المذكورة في الشارح
 فالاعز هو محمد وأمته (قوله فنعم الماهدون) ال هنا معرفة لأنه قصد بالوصف بعدها الثبوت فلا يرد أن ال
 في اسم الفاعل واسم المفعول موصولة لا معرفة (قوله فيما أضيف هو اليه الخ) إنما أبرز الضمير الذي هو هو لانه
 عائد على غير الموصول فلذلك وجب ابرازه قال ابن مالك

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

الغنى وكون ال في اسم أضيف هو أي الفاعل اليه أي الى الاسم بناء على ان الاول يقال له مضاف اليه والثاني
 مضاف والمشهور العكس وحينئذ فالصفة جرت على من هي له فلا وجه للابراز (قوله مفسرا بتمييز) اما
 ملفوظ به أو مقدر كما ورد في صحيح مسلم من حديث ابليلس انه يبعث جنده في الارض فيجى أحدهم فيقول
 ما ركبتهم حتى فرقت بين الرجل وزوجته فيقول له ابليلس نعم أنت وهذا نحوه محمول على ان التمييز محذوف
 لعدم التقدير نعم شيطانا أنت وأنت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز من نوصأ يوم الجمعة فيها
 ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في الغنى ان حذف التمييز في باب نعم شاذ (قوله
 نعم امرأهرم الخ) من بحر البسيط نعم فعل لانشاء المدح على سبيل المبالغة جامد غير متصرف والمرء الرجل
 وفيه لفتان امرؤ ومرء نحو فلس ولا جمع له من لفظه وهم بفتح الراء اسم رجل وهو ابن سنان الجواد
 المشهور ابن أبي حارثة المزني وقوله تعر بالراء بمعنى تنزل وفي نسخة تعد أي تصيب والناتبة النازلة والمرتع
 المصاب والوزر الملجأ * الاعراب نعم فعل ماض وفاعله مستتر مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له
 والتقدير نعم هو أي المرء وهم المخصوص بالمدح فاما أن يكون متداوما متقدما خبره واما أن يكون خبرا عن
 مبتدأ محذوف أي هو وهم ولم تعرجا موم مجزوم وناتبة فاعل تعر الاحرف استثناء وكان فعل ماض واسمها
 ضمير ووزر اخبرها والمرتع متعلق خلافا لقول صاحب الشواهد ووزر اسمها والمرتع خبرها محله نصب

بش كقوله تعالى نعم العبد فنعم القادرون ونعم الماهدون وبش الشراب واشترت بالتمثيل بقوله تعالى بش مثل القوم الى انه لا
 بشرط كون ال في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في نعم العبد بل يجوز كنهافه وكونها فيما أضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبش
 منوى المتكبرين بش مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبش مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور أحدها ان يكون مفردا لا مثنى ولا جموعا
 مستترا لا يبرز مفسرا بتمييز بعده كقولك نعم رجلا زيد ونعم رجلا لا زيدون وقول الشاعر
 نعم امرأهرم لم تعر نائبة * الكان لمرتع بهاوزرا

نحو أيها الرسول أيها
الانسان ولكن قد
نعت أي باسم الاشارة
كقولك يا أيها
والغالب حينئذ أن
نعت الاشارة كقوله
ألا أيهذ الزاجري
أحضر الوغى
وان اشهد اللذات هل
انت مخلدي
وقد لانعت كقوله

ايهذان كلا زاديكما
واما مستاتا الحذف
فاحدهما ان يكون
الاسم منادى فتقول
في نداء الغلام والرجل
والانسان يا غلام ويا
رجل ويا انسان
ويستثنى من ذلك
امر ان احدهما اسم
الله تعالى فيجوز ان
تقول يا الله فتجمع بين
يا والالف فلك قطع
الف اسم الله تعالى
وحذفها والثاني الجملة
المسمى بها فالوسميت
بقولك المنطلق زيد ثم
ناديته قلت يا المنطلق
زيد الثاني ان يكون
الاسم مضافا كقولك
في الغلام والدار غلامي
وداري ولا نقل الغلامي
والداري فتجمع بين
ال والاضافة ويستثنى
من ذلك مستثانان

وبها متعلق بمرتع والشاهد في البيت كون فاعل نعم ضمير امسترا مفسرا بتميز (قوله نعمتا اما لاسم
الاشارة الخ) وكان المراد اولانداء المحلى بال وأتى باسم الاشارة وصلته لندائه ويجب رفع النعت مراعاة
للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم الرفع لأن المقصود المحلى والمنادى المفرد لا ينصب وان كان المقصود
بالنداء اسم الاشارة فلك في المحلى بعده الرفع والنصب اه تصریح (قوله والغالب أن نعت الخ) أي
اذانعت باسم الاشارة فالغالب نعت ذلك الاسم أعنى اسم الاشارة بالمحلى بال فقوله ولكن قد نعتت الخ
استتركت على قوله والثانية الخ أي فانه قد يتوهم منع غير ما ذكر لأنه أفاد أن نعت أي بالمعرف واجب
فيوهم منع غيره (قوله ألا أيهذ الزاجري الخ) قاله طرف بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك وقيل
اسمه عمر ولقبه طرفه والبيت من بحر الطويل والوغبالغين المعجمة الحرب يسمى أيضا بالهينجاء بالمد
والقصر والمعركة والمعترك موضع القتال والمعنى أيها الزاجر الذي تمنعني من ان أحضر القتال وأن أتلذذ
بشرب الخمر وغيره هل أنت تبقی خالدًا * الاعراب ألاتنبيه وأي منادى حذف منه حرف النداء وهذا
صفة لاي والزاجري صفة لهذا الوالياء في الزاجري ضمير المتكلم والزاجري مرفوع بضمه مقدره على ما قبل
ياء المتكلم وأحضر بالنصب شنودا على اضمار أن وأن أشهد معطوف على أن أحضر وهل حرف استفهام
بمعنى النفي وأنت مبتدأ ومخلدي خبر والشاهدان هذا نعت لأي (قوله أيهذان كلا زاديكما) تمامه
* ودعاني واغلا فيمن يغل * هو من بحر الرمل وأجزاءه فاعلان ست مرات ودعاني اتركاني والواغل
بالغين المعجمة هو الذي يدخل على القوم يشربون ولم يدع وذلك الشراب أو غل وأصل يغل يغل يغل لأنه
من وغل حذف الواو لوقوعها بين الكسرة والياء * الاعراب أي منأى حذف منه حرف النداء وهذا
نعت المنادى وكلا فعل أمر وفاعله الألفوزاديكما مفعول ودعاني أمر واغلا مفعول ثان فيمن متعلق به
ومن موصولة ويغل صلته والشاهد في البيت في أيهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الاشارة (تنبيهه)
تؤت أي للمؤنث وتذكر لئلا قال الله تعالى يا أيها الانسان يا أيها النفس فأى وأية مبنيان على الضم
لكون كل منهما منادى مفردا وهاللتنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوض عن المضاف اليه
مفتوحة ويجوز ضمها اذالم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني الحارث وقد قرئ بها وال انسان والنفس
مرفوعان على التبعية وجوب مراعاة للفظ أي وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه
مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في أمثاله انتهى تصریح (قوله فلك قطع
الخ) الحاصل انه يجوز لك اثبات الألفين وحذفهما واثبات الاولى دون الثانية لكن يلزم الاخير التقاء
الساكنين على غير حده وانما جاز قطع الهزمة وهو الاكثر اشارة الى ان الالف واللام خرجتا عن أصلهما
وصارتا جزأ من الكلمة ووجه حذف ألف يان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونها
من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المتصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة انتهى تصریح
(قوله يا المنطلق زيد) يقرأ بقطع همزة المنطق لانه اذا سمي بما فيه همزة وصل صارت قطعا وهو منادى
مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله ويستثنى من ذلك مستثانان)
اقتصر المصنف على المستثنتين لشهرتهما والافتقار استثنى في التوضيح مستثنين أيضا كما علمتهما (قوله
معرفة بالحروف) وهو المثني وجمع المذكر السالم (قوله نحو الضار باز يد والضرار بوزيد) وأما نحو
الضرار بوك والضرار بك فتجوز الاضافة ويجوز عدمها والنون حذفت للتخفيف فوضع الضمير خفض
على الاول ونصب على الثاني (قوله والثانية أن يكون المضاف صفة) أي مفردة أو جمع تكسیر أو جمع
مؤنث سالسا (قوله معمولا لها هو بالالف الخ) أي وكانت أل في المضاف للمعمول لان المضاف والمضاف

احدهما أن يكون المضاف صفة معرفة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع أل والاضافة وذلك نحو الضار باز يد
والضرار بوزيد والثانية أن يكون المضاف اليه معمولا لها هو بالالف واللام فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين الالف واللام

والإضافة وذلك نحو الضارب الرجل والراكب الفرس وما عداهما لا يجوز فيه ذلك خلافا للفرء في اجازة الضارب يد ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معرفة بغير الالف واللام والكوفيين كلهم في اجازة نحو (١٦٥) الثلاثة الأنواب ونحوه مما المضاف

فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرمانى والمبرد والزخشرى في قولهم الضاربي والصار بك والصار به ان الضمير في موضع خفض بالاضافة ثم قلت **السادس** المضاف معرفة كغلامى وغلام زيدى وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو في درجة ما أضيف اليه فغلام زيد في رتبة العلم وغلام هذا في رتبة الاشارة وغلام الذى جاءك في رتبة الموصول وغلام القاضى في رتبة ذى الاداة ولا يستثنى من ذلك الا المضاف للضمير كغلامى فانه ليس في رتبة المضمير بل هو في رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف الى معرفة فهو في رتبة ماتحت تلك المعرفة دائما وذهب آخر الى انه في ربتها مطلقا ولا يستثنى المضمير والذى يدل على بطلان القول الثانى قوله كخندروف الوليد المنقب

اليه كشيء واحد ولذا اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد امتنع فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم (قوله الضارب زيد ونحوه) أى من بقية المعارف كالضارب هذا والذى أو الضار بك أو الضارب غلامك بخلاف المضاف لنكرة نحو الضارب رجل فيمتنع لامتناع اضافة المعرف للسكر انتهى تصریح (قوله ان الضمير في موضع خفض بالاضافة) مذهب الجمهور انه في محل نصب لانه مفعول للصفة لانه اذا كان بال عمل مطلقا وهو الراجح (قوله المضاف الخ) أى اضافة محضة اذا لم يكن المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل اما اشتراط كون المضاف اليه معرفة فصرح به المصنف واما الشرطان الاخيران فيؤخذ ان من كلامه وذلك لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه ولانه اكتفى بالمثل عن التصريح بهما وتقدير العبارة السادس المضاف لمعرفة حال كونه كغلام من غلامى وغلام زيد انتهى فيشى (قوله كخندروف) قال في الشواهد لا أعلم قائله ولا تمامه والخندروف بضم الخاء والذال المعجمة عود مشقوق في وسطه يشد بخيط ويجذب فيسمع له دوى ويطلق أيضا على الذى يوضع في حرفى الرحى العليا ويقال خنرف أى أسرع ومنه الخندروف الذى يديره الولد بخيط فيسمع له دوى وهو المسمى في عرفنا بالدرامة ويقال للجمل الواسع الخطا خنروف والشاهد انه وصف المضاف الى المعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لانكون أعرف من الموصوف انتهى شواهد بتصرف وقال بعض الخنوف خشبة طويلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة في يده بالخيط الوليد الصبي ولك أن تمنع الاستدلال بهذا البيت بجعل الثقب بدلا لانعتا (قوله والصفة لانكون أعرف من الموصوف) أى لانه لو جعل خندروف في رتبة ماتحت المعرف باداة التعريف وهو المضاف لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف انتهى فيشى لكن أنت خير بان الموضوع ان المضاف لمعرفة في رتبة ماتحت تلك المعرفة ولا شك انه ليس تحت المحلى شئ غير المضاف الذى الكلام فيه نعم يتأتى على القول بان المحلى والموصول سواء الا أن يقال المراد بقوله في رتبة ماتحته انه أدنى فيشمل ما ذالم يكن تحته شئ كالمحلى تأمل (قوله وعلى بطلان الثالث الخ) أى لان الصفة لانكون أعرف من الموصوف (قوله مهرت بز يد صاحبك) ظاهره منع هذا التركيب وفيه نظر لانه لا يتعين كون صاحبك نعتا بل يجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان والبدل وعطف البيان يجوز فيهما أن يكون التابع أعرف من المتبوع وهذا أحسن من قول الفيشى يجوز في كل منهما أن يكون أعرف من الموصوف الا أن يراد الموصوف معنى (قوله صاحبك) ان قلت اضافته لفظية لانه اسم فاعل فلا تفيد تعريفا قلت قصد به الدوام فاضافته محضة ومعنوية

بالمرفوعات

جمع مرفوع لامرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجعه جمع مؤنث مطرد كالصافات المذكور من الخيل والايام الخاليات قاله الجاهى وفيه تغليب والافن المرفوعات الفعل المضارع ولك أن تجعله جمع مرفوعة أى كلمة مرفوعة ولا يقال ان قوله عشرة بالياء يعين الاول لانه يجوز حذف التاء من العدد وكرها اذا حذف المعدود أو لم يصف العدد للعدود (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ما) أى اسم حقيقة أو حكما أو تأويلا اذا مشينا على قول الجمهور ان الفاعل لا يكون فعلا ولا جملة أو لفظ ان مشينا على قول غير الجمهور ان الفاعل يكون فعلا أو يكون جملة أى من غير تأويل ما عند التأويل فيتفق الجمهور وغيرهم على وقوعه فاعلا كما اذا سمي بالفعل أو بالجملة أو أريد لفظهما (قوله قدم الفعل) أى أصالة لان الشئ اذا اطلق انصرف لفرد الكامل فلا يرد تقديم الفاعل للضرورة

وصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لانكون أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم مهرت بز يد صاحبك ثم قلت (باب المرفوعات عشرة أحوالها الفاعل وهو ما قدم الفعل

كأنى قوله * فلعواصل على طول الصدر يدوم * فان ابن مالك نقل عن الاعلم وابن عصفور انهما
قالا ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذى سوغ ذلك الضرورة خلافاً للكوفيين المجوزين
تقديم الفاعل على المسند تمسكاً بنحو قول الزباء بالمد

بالجمال مشيهاً وثيدا * أجندي لا يحملن أم حديدا

ووجه التمسك ان مشيهاروى مرفوعاً ولا جاز أن يكون مبتدأً اذ لا خبر له فى اللفظ الا وثيدا وهو منصوب
على الحال فيتعين أن يكون فاعلاً بؤيداً مقديماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووثيدا بفتح
الواو كسر الهمزة بعدها مشاة تحتية فداًل مهملة وهى الرزاقه والبيت عند البصر بين ضروره وهى مبيحة
للتقديم كما تقدم أو مشيهامبتدأ حذف خبره أى يظهر وثيداً راجع التصريح (قوله الفعل) أى التام سواء
كان متصرفاً أو جامداً نحو نعم الرجل وخرج اسم كان (قوله أو شبهه) لا يشمل الظرف والجار والمجرور
اذا اعتمدا فانهما عاملان عند المصنف ولا يقال لهما انهما مشبهان للفعل بل فى معنى الفعل فالمناسب أن يقول
أو مافى معناه (قوله أو شبهه) وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعال التفضيل اذ
فأكسى (قوله وأسنداليه) أى بطريق الاصله ليخرج تابع الفاعل وخبر المبتدأ فى نحو قولك قائم
زيد والمراد بالاسناد مجرد ثبوت شئ لثنى سواء تعلق به ادر التوقوعه أو ادر الكعدم وقوعه فيشمل ما قام
فان معناه سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لافرض الاسناد فلا حاجة للتكلف بان
يراد بالاسناد ايجاباً ونفيًا محققاً أو فرضاً تهى شنوانى على الازهرية وقال الفيشى قوله وأسنداليه أى اصالة
ليخرج التوابع فان الاسناد اليه ثانوى لأصلى قال الشنوانى وكذا يقال فى المنصوبات والمجرورات بقريته
ذكر التابع بعدها والضمير فى أسند عائد على الفعل أو شبهه وأفر دلان العطف بأو الافصح الافراد ويراد
بالفعل أو شبهه اللذان هما فاعل قدم وأسند الاصطلاحيان أى اللفظ المخصوص وهو لفظ ضرب أو قائم
مثلاً والضمير فى قيامه به أو وقوعه منه عائد على الفعل أو شبهه باعتبار المدلول فى كلامه استخدام (قوله
على جهة) أى طريقته (قوله كعلم زيد ومات بكر) مثالان لقيام الفعل به غيران الفعل فى الاول معنى
وفى الثانى عدمى لان العلم من مقولة الانفعال والموت عدم الحياة فهو عدمى قاله فى شرح الصدور والحق ان
العلم كيف والموت أمر وجودى يضاد الحياة وقوله ضرب عمر ومثال وقوع الفعل منه وقوله مختلف ألوانه
مثال لقيام شبه الفعل به وكلها أمثلة للفاعل اسما ومثال مافى تأويل الاسم أو لم يكفهم أنا أنزلنا أى انزلنا
* يسر المرء مذهب الليالى * أى ذهابها وقوله ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم
ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابق من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافاً للكوفيين
ولاحجة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد ما أو الآيات ليسجننه حيث أولو اليسجننه بالسجن بفتح السين على
انه فاعل بد الاحتمال أن يكون فاعل بد اضميراً مستتر ارجع الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم
بداء كما جاء مصرحاً به فى قوله * بدالى من تلك القلوص بداء * ومثال الصفة المشبهة ز يدحسن وجهه
ومثال اسم التفضيل نحو قول الشاعر

ما رأيت امرأة أحب اليه السبذل منه اليك يا ابن سنان

ومثال المصدر * إلا ان ظم نفسه المرء بين * ومثال اسم المصدر عجت من اعطاء الدنانير زيد ومثال
اسم الفعل نحو هيئات العقيق ومثال الظرف وعديله المعتمدين ومن عنده علم الكتاب وفى الله شك (قوله
شرعت من هنا) أى شرعت شروعاً مبتدأً من هنا منتهياً الى آخر العشرة ويحتمل ان من زائدة أى
شرعت هنا (قوله لانها فضلات غالباً) ومن غير الغالب اسم ان وخبر كان فانها وان كانا منصوبين
لكنهما عمدتان (قوله وختمت بالمجرورات لانها تابعة الخ) الاوضح أن يقول لانها تارة تكمل العمدة

أو شبهه عليه وأسند
اليه على جهة قيامه به
أو وقوعه منه كعلم زيد
ومات بكر وضرب عمرو
ومختلف ألوانه وأقول
شرعت من هنا فى
ذكر أنواع المعربات
وبدأت منها بالمرفوعات
لانها أركان الاسناد
وثبتت بالمنصوبات
لانها فضلات غالباً
وختمت بالمجرورات
لانها تابعة فى العمدية
والفضلية لغيرها وهو
المضاف فان كان عمدة
فالمضاف اليه عمدة كما
فى قولك قام غلام زيد
وان كان فضلة فالمضاف
اليه فضلة كما فى قولك
رأيت غلام زيد والتابع
يتأخر عن المتبوع

وبدأت من المرفوعات بالفاعل الامرين * أحدهما أن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فان عامله معنوي وهو الابتداء والعمل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل انه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في زيد قائم كان زيد قائما وان زيد قائم وظننت زيدا قائما ولما ينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى والأقوى مقدم

(١٦٧)

في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ما هو الاصل والضمير في قولي وهو للفاعل وقولي ما قدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فان زيد فيهما أسند اليه الفعل وشبهه ولكنهما لم يقدماعليه ولا بد من هذا القيد لان به يتميز الفاعل من المبتدأ وقولي وأسند اليه مخرج لنحو زيد قائم في قولك ضربت زيدا أو انضرب زيدا فانه يصدق عليه فيهما أنه قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا اليه وقولي على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمرو ومضروب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فعل وشبهه

نحو جاء غلام زيد وتارة تكمل الفصلة نحو رأيت غلاما زيد وتوقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع فصلة نحو هذا ضارب زيد والافالذي في مثال الشارح مكمل للعمدة لانه عمدة تأمل (قوله) وبدأت بالفاعل الخ) هذا مذهب الخليل وعند سيبويه المبتدأ أصل والفاعل فرع لانه مبدوء به الكلام أي غالبا وانه لا يزول عنه الابتداء وان تأخر والفاعل تزول فاعليته في التقديم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير أولانه لما كان عامله معنويا كان رفعه بالذات وما كان رفعه بالذات أقوى مما كان عارضا وقيل كل منهما أصل برأسه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا وذكر الخفيدان ثمرته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وأن يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل أصل ترجح الاول وان قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني وان قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهرت فائدته انتهت عبارته (قوله لأميرين) وهناك ثالث وهو أنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة انتهى حفيد (قوله والعامل اللفظي) سواء كان حرفا أو فعلا ناسخا أو تاما أو كان اسما مشبها للفعل (قوله ولما بينت ان عامل الفاعل الخ) لان الاثر تابع للمؤثر (قوله للفرق بينه وبين المفعول) وانما أعطوا الرفع للفاعل لقلته لانه لا يكون الا واحدا والرفع ثقيل وأعطوا النصب للمفعول لكثرة لانه خمسة والنصب خفيف فأعطوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فحصل التعادل بينهما (قوله وليس هو في المبتدأ كذلك) أي لانه لا يلتبس بالمفعول (قوله والاصل في الاعراب الخ) ما ذكره المصنف مبني على الغالب فلا يرد نحو زيد ضربت بالرفع فان قلت ما ذكره المصنف غير تام لانه انما يفيد أصالته بالنسبة الى المبتدأ خاصة دون سائر المرفوعات قلت انه اذا ثبت كونه أصلا بالنسبة للمبتدأ ثبت كونه أصلا لسائر المرفوعات لان المبتدأ أصل لما عدها من المرفوعات (قوله والضمير في قولي وهو) أي الضمير المظروف في مقولي وهو من ظرفية المجرم في الفصل ولو قال والضمير الذي هو قولي وهو كان أحسن (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) أنت خير بان قام مسند للضمير وكذا قائم لازم خلافا للمصنف الآن يقال اسناد الفعل أو شبهه لزيد يظهر لان الضمير ومرجعه شيء واحد ففيه تسميح (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) ومخرج لنحو قائم زيد فان المراد بقوله قدم أي اصاله ولا شك ان قائم أصله التأخير لانه خبر وزيد مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين المجوزين جعل قائم مبتدأ وزيد فاعل وان لم يعتمد (قوله) وأنضرب زيد) فاعله ضمير مستتر (قوله وقولي على جهة الخ) اعترض العصام ذلك بان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروب بالضمير اليه أعني عمرو وكذا مضروب غلامه فكيف يخرج نائب الفاعل وأجاب بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق هو المصدر المبني للفاعل للمفعول (قوله وعمرو ومضروب غلامه) انما ذكر عمرو اقبل مضروب لاجل أن يكون الوصف معتمدا (قوله) فالواضع فاعل بمختلف لانه اسم فاعل وهو في معنى الفعل والتقدير الخ) في العبارة حذف والتقدير وهو في معنى الفعل أي مختلف وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه

وأسند اليهما لكن هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم زيد والوقوع منه كما في قولك ضرب عمرو ومثل ما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى مختلف ألوانه فألوانه فاعل بمختلف لانه اسم فاعل وهو في معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو مختلف ألوانه حذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك

كما يؤخذ من التصريح فعملت أن قوله والتقدير الخ ليس تقدير الكونه في معنى الفعل كما علمت تأمل
 أي أن الوصف وهو مختلف مشبه للفعل في معناه تأمل (قوله أي اختلافا كالاختلاف الخ) أشار به إلى
 أن قوله كذلك في محل نصب على المفعولية المطلقة (قوله ومن الجبال جدد) أي ذو جدد أي خطوط
 وطرانق بيض وجر مختلف ألوانها بالشدّة والضعف وغرايب سود عطف على بيض أو على جدد كأنه قيل
 ومن الجبال ذو جدد مختلفة اللون ومنها غرايب سود متحدة اللون وهو تأكيدي لمضمّر مفسّر فإن الغرايب
 تأكيدي لسود ومن حق التأكيدي أن يتبع المؤكد وقوله كذلك أي كاختلاف الثمار والجبال اه
 يضاوي وحينئذ في قول المصنف كالاختلاف المذكور في قوله الخ فيه قصور والمناسب أن يقول في قوله
 ثمرات مختلف الخ تأمل والغرايب صخر سود شديدة السواد والمعنى طرائق كأنه من الجبال وصخر سود
 كأنه من الجبال (قوله نائبه) أي الفاعل والأولى أن يكون نائب الفاعل لأن اللاتق بالمقام ذكر الاسم
 والاسم انما هو نائب الفاعل دون نائبه وانما ذكر نائب الفاعل عقب الفاعل لشدّة اتصاله به حتى ذهب
 أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري إلى أنه فاعل انتهى حفيد (قوله ما) أي اسم حقيقة أو حكما
 أو تأويلا فيدخل المصدر المؤول والجار والمجرور فانه اسم حكما وان قلنا ان نائب الفاعل هو المجرور فقط فهو
 اسم حقيقة (قوله حذف فاعله) خرج به الفاعل والمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان وكاد بناء على مذهب
 الجمهور من أن الفعل الناقص لا يبنى للمفعول وبصرح المصنف عنهم وان مشينا على مقابله عمما في الفاعل
 حقيقة أو مجازا (قوله فاعله) أي فاعل فعله (قوله وأقيم هو مقامه) أي في الاسناد اليه وفي رفعه وفي
 عمدته ووجوب التأخير عن الفعل واستحقاقه للاتصال به وصورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث
 الفعل لتأنيثه ان كان مؤثما غير مجرور فقول الشارح أي في اسناد الفعل الخ فيه قصور واعتراض على قول
 الشارح في الاسناد اليه بانه ان أراد أصل الاسناد فهو حاصل قبل صورته نائب فاعل وان أراد الاسناد اليه
 على جهة قيامه به أو وقوعه منه فظاهر بطلانه تأمل (قوله وأقيم هو مقامه) انما كدالمستتر بقوله هو
 للثلاثتهم ان قوله مقامه هو نائب الفاعل وقوله مقامه بضم الميم من أقام أو أمّا مقام من قام فهو بالفتح وقوله
 وأقيم مقامه أي في أحكامه المختصة به كالرفع بالسند وأما جاء من نصبه ورفع المفعول كخرق الثوب المسار
 فساد وقوله وأقيم مقامه أي في أحكامه لانه علم من قوله وأقيم الخ انه قائم مقامه شيء تخذف للقرينة الواضحة
 لانسياق المعنى اليه والمراد في أحكامه في الجملة والأفعال يختص بانه يرفع الفعل الجامد واسم الفعل واسم
 الفاعل وفعل الامر والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والظرف والجار والمجرور اذا اعتمدا والمصدر على أحد
 الرأيين وخرج بقوله وأقيم الخ ما حذف فاعله ولم يبق مقامه شيء كما في المسائل التي يحذف فيها الفاعل من غير
 نيابة وأقيم غيره مما لا تصح نيابته مقامه فانه لا يصح الحذف والمسائل المستثناة المصدر المنون ونحوه نحو
 أو اطعم في يوم أي اطعمه وفاعل الفعل في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر والفاعل اذ حذف لغرض نحو
 وقضى الامر ونحو ما قام الاهدأ أي ما قام أحدا الاهد فهند بدل من أحد وليست بفاعل وسيأتي مسائل أخر
 نذكرها عند قول المتن ولا يحذفان وعندهم أفعال بلا فاعل نحو قاما وطالما وكثرا (قوله وغير الخ) اعلم
 أن العامل في هذا الباب لا يخاف من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل أو اسم فعل فالمصدر لا يغير فتقول عجبت
 من أكل الطعام بتنين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع كما يجوز تقديره
 في موضع نصب على أن الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء وفي تعبيره بغير إشارة إلى فرعية البناء للمفعول وهو
 مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا
 الخلاف لا طائل تحته (قوله وغير الخ) ليس من التعريف بدليل قول الشارح وبما فرغت من حده الخ
 والتعريف حقيقة أو تقديرا ولا بد أن يغير إلى وزن غير مهممل مختص بالأفعال (قوله أو مفعول) خاص بالثلاثي

أي اختلافا كالاختلاف
 المذكور في قوله تعالى
 ومن الجبال جدد بيض
 وجر مختلف ألوانها
 وغرايب سود ثم قلت
 الثاني نائبه وهو ما
 حذف فاعله وأقيم هو
 مقامه وغير عامله إلى
 طريقة فعل أو يفعل
 أو مفعول

المجرد أو ما غيره فضايط بناء اسم المفعول منه أن يؤخذ مضارع ذلك الفعل ويحذف منه حرف المضارعة ويوضع في مكانه ميم مضمومة ويفتح ما قبل آخره إن لم يكن كذلك أو كان كناية عن صيغة اسم المفعول لا خصوص هذا الوزن فيشمل الثلاثي والرابعي المزيدين (قوله وهو المفعول به) الضمير عائد إلى قوله نائبه أي نائبه بالإصالة ويدل على هذا القيد قوله فان فقد الخ ولا يجوز عودا إلى ما لا ناقد فسرناها بالاسم حقيقة أو حكما أو تأويلا بدليل ما فهم من كلامه فصارت عامة والمفعول به نوع خاص مما شملته فخصر النائب في المفعول به باعتبار الاصل (قوله نحو وقضى الامر) قد أحسن المصنف بعدم تعرضه لذكر الاغراض التي يحذف لاجلها فقد قال أبو حيان التعرض لذلك ليس بصواب لانه ليس من وظيفة النحوي بل من وظيفة أهل المعاني وادخال فن في فن غير مناسب انتهى فيشى وقال في التوضيح وشرحه قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذالم يعلم السارق من هو أو لغرض لفظي كالإيجاز في قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به ولاصلاح السبع كقولهم من طابت سريرته جدت سيرته فانه لو قيل جد الناس سيرته لاختلفت السبعة وكتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غبري وعلق أخرى ذلك الرجل

فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غبري وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهجلة وفتح الراء مفعول مطلق أي تعليقا عرضا من غير قصد وحاصلها انه عشق هريرة من غير قصد وهريرة عشقت غيره وذلك الغير عشق غير هريرة أو لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض نحو فان أحصرتم واذاحيتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان انتهى تصريح (قوله فان فقد المصدر) فهم من تقديم المصدر على الظرف والجار والمجرور انه أولى بالنيابة منهما وهو ما صرح به في الجامع لانه فعل الفاعل وقد يشهد السماع في قوله تعالى فن عني له من أخيه شئ فأنا ب شئ فأناب شئ عن المصدر مع تقدم مجرور بن عليه وقال أبو حيان الأولى تقدم ظرف المكان وقال غيره الأولى المجرور وقال بعضهم الظاهر لأولى لانه لو احدث منها على الآخر ويشترط في المصدر والظرف أن يكونا مختصين وان لا يلزما النصب على المصدرية والظرفية وأن لا يكون المصدر مؤكدا اذا كان وصفا كقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر مؤكدا لعماله وصح انابته عن الفاعل لوصفه بواحدة وأن يكون المصدر ملفوظا به وفي المجرور وأن لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كئذ ورب وما خص بقسم أو استثناء انتهى فيشى قال في التصريح فاذا لم يكن المصدر مختصا بل مبهما نحو سيرا أو لازم النصب للمصدرية وهو المصدر غير المتصرف نحو سبحان فلا يجوز نيابته فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة لان المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغيرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغير ان فتحصل الفائدة واذالم يكن الظرف متصرفا نحو عندك ومعك فيمتنع رفعهما لانهما لا يخرجان عن النصب على الظرفية الا إلى الجر بمن ونحو قط وعض لا يخرجان عن الظرفية أصلا واذالم يكن مختصا امتنع نيابته نحو مكانا وزمانا اذالم يقيدا بقيد لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول ووضعاني الثاني فان قيد ابوصف مثلا جاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمن طويل لحصول الفائدة لان الفعل لا يدل على الاختصاص (قوله ومنه لا يؤخذ الخ) انما فصله لما يأتي في الشارح من الوجهين فيه (قوله نائب الفاعل) قال أبو حيان هذه العبارة مما انفرد بها ابن مالك ولم أرها للمتقدمين وهم انما عبروا بالعبارة الأولى (قوله أولى

وهو المفعول به نحو وقضى الامر فان فقد فالصدر نحو فاذا نفخ في الصور ونفخته واحدة فن عني له من أخيه شئ أو الظرف نحو صيم رمضان وجلس أمامك أو المجرور نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها) وأقول الثاني من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله والعبارة الأولى

لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كاسيأتي والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد دينار اصدق عليه انه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولي أقيم مقامه انه أقيم مقامه في اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب تغييره الى فعل أو يفعل ولاأر يد بذلك هذين الوزنين فان ذلك لايتأتى الا في الفعل (١٧٠)

لوجهين) وهناك وجه ثالث وهو الاختصار وانما عبر بأولي لانه يمكن الجواب عنهم بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار عاما بالعلبة على ما يقوم مقام الفاعل مفعولا أو غير بحيث لا يطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره انتهى جوهرى والتعبير بأولي للتأدب معهم والافتالنعيلان المذكوران يقتضيان الفساد للاولوية المدعاة (قوله وليس مقصودا) أي وليس المفعول الثاني مقصودهم بالذي ناب عن الفاعل بل مقصودهم ان النائب هو الاول (قوله في بيان ما يعمل) أي يصنع وهو ثلاثة اعمال ضم الاول وكسر ما قبل الآخر وفتح (قوله ولاأر يد بذلك الخ) توضيح لما قبله (قوله انه يضم أوله مطلقا) أي في المضارع والماضي وقوله يضم أي لفظا أو تقديرا كقيل وبيع وغيبض وأوجب الجهور ضم فاء الثاني المضعف نحو شرومد والحق جواز الكسر وقرأ علقمة ردت الينا ولوردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء وجوز ابن مالك الاشمام (قوله ويكسر) أي لفظا أو تقديرا كدوشدومد (قوله ويفتح) أي لفظا أو تقديرا كيشدويمد ويرد (قوله فيعطى أحكامه كلها) وهي سبعة قد علمتها عند قول المتن وأقيم هو مقامه (قوله أو المفعول به عند المحققين) وهم البصريون الا الاخفش كيبأني (قوله لانه قد يكون فاعلا في المعنى الخ) ولأن غيره يقدر مفعولا به مجازا فلو أقيم ذلك الغير مع وجود المفعول به لزم عليه اقامة الفرع مع وجود الأصل غير موجب (قوله وأوضح من هذا) اي من قولك أعطيت الخ في كون المفعول فاعلا في المعنى (قوله ضارب زيد عمرا) بفتح راء ضارب لانه فعل ماض (قوله لان الفعل الخ) ففاعلية عمر والمفعول أوضح من فاعلية زيد في المثال السابق (قوله لانه وصف المرفوع) أي لان وصف المفعول نعت لمرفوع ووصف المفعول هو الجاهل في المثال (قوله من مصدر) او اسم مصدر نحو أعجبتني قبلة المرأة الرجل فان أرباب المصدر ما دل على حدث شملها وظاهر كلامه أنه لا أولوية لشيء من المذكورات كما تقدم (قوله او مجرور) الصحيح ان النائب الجار والمجرور قاله الفيشي وفيه نظر بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور لانه المفعول به حقيقة وقيل النائب الجار والمجرور لانهما امتزجا فصارا كشيء واحد وقال الفراء النائب حرف الجر وهو بعيد لان الحرف لاحظه في الاعراب والقول بان النائب المجموع قول ابن مالك قال ابو حيان هو غير ظاهر لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد للمجموع والخلاف فيما اذا كان الجار أصليا أمالو كان زائدا فالنائب هو المجرور وحده بالاجماع (قوله كناية عن المصدر) انما لم يكن مفعولا به لان عنى لازم وقيل عنى بمعنى ترك وشيء مفعول به وهو ضعيف اذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل اعنى وعفا يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب قال تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا عدى به الى الذنب عدى الى الجاني باللام وعليه ما في الآية كأنه قيل فن عنى له عن جناية انتهت ببيضاوى والتنوين في شيء قام مقام الوصف لما تقدم ان المصدر المؤكد لا ينون الا اذا وصف (قوله عفوفا) اي قل كالعفو عن بعض الدية أو عن جرح او قطع أتملة مثلا وأكثر كالعفو عن جميع الدية او عن نفس او عن قطع يد (قوله من جهة أخيه) هذا لا يناسب جعل من لا ابتداء الغاية ولا يناسب السببية قال في الكشف ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وأن يكون حالا من شيء

و يفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلا وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائزا التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوبا لانه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيدا ديناراً أأرى أنه آخذوا وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمر وفقد اشتركا في ايجاد الفعل حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمرا الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر وأصله قضى الله الامر وحذف

انتهى

الفاعل للعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل يضم أوله وكسر ما قبل آخره

فانقلبت الالف ياء فان لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره من مصدر او ظرف زمان او مكان او مجرور فالصدر كقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فن عنى له من أخيه شيء وكون نفخة مصدر واضح وأما شيء فلا أنه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله أعلم أي شخص من القاتلين عنى له عفو ما من جهة أخيه والاخ هنا

محمّل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فمن السببية أي بسببه وإنما جعل أختا تعظيفا عليه وتنفيرا عن قتله لأن الخلق كلهم
مشركون في أنهم عبيد الله فهم كالأخوة في ذلك ولأنهم أولاد أب واحد وأم (١٧٧) واحدة والثاني أن المراد به الولي الدم

وسمى أختا ترغيبا له في
العفو ومن على
هذا لا ابتداء الغاية
وهذا الوجه أحسن
لوجهين أحدهما أن
كون من لا ابتداء الغاية
أشهر من كونها
للسببية والثاني أن
الضمير في قوله تعالى
وأداء إليه راجع إلى
مذكور في هذا الوجه
دون الأول وظرف
الزمان كقولك صيم
رمضان وأصله صام
الناس رمضان وظرف
المكان كقولك جلس
إمامك والدليل على أن
الإمام من الظروف
المتصرفة التي يجوز
رفعها قول الشاعر

فعدت كلا الفرجين
تحسب أنه
مولي الخفاة خلفها
وامامها فوضع كالأرفع
بالابتداء وخلفها بدل
منه وامامها عطف عليه
والجمله التي هي تحسب
وما بعدها في موضع رفع
خبر المبتدأ والعائد على
المبتدأ الهاء المتصلة
بان وإنما يصف الشاعر
بقرة وحش بالتبديل
وأنها لا تدري على أي
شيء تقدم ولا بد من تقدير

انتهى (قوله محتمل لوجهين) والعاقبة ولي الدم على الوجهين (قوله وتنفيرا عن قتله) أي تنفير المولى
عن قتل القاتل كأنه قيل للمولى أن القاتل أخ للمقتول فتباعه عن قتله وهذا في المعنى يرجع لقوله بعد ترغيبا
له في العفو لأن الترغيب في العفو يرجع للتنفير عن القتل (قوله وأداء إليه) أي تأدية الدية (قوله
فاتباع) أي اتباع المولى للجاني بإحسان أي لا بعنف (قوله صيم رمضان) أصله قبل الاعلال صوم
نقلت كسرة الواو إلى الصاد بعد سلب حركتها فصارت الواو ساكنة تركسرة فقلبت ياء فصار صيم (قوله
صيم رمضان) اعلم أن رمضان في الأصل مصدر مرض وقال أبو حيان ذلك يحتاج لنقل لأن فعلا لا ليس
مصدر الفعل اللازم بل إن جاء فيه فهو شاذ فالأولى أن يكون مرتجلا ثم أضيف إليه شهر وجعل المجموع
عاما كما قاله سعد الدين والالم يحسن إضافة شهر إليه كما لا يحسن إضافة إنسان إلى زيد ولهذا لم يسمع شهر
رجب وشهر شعبان وبالجملة فقد أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر
رمضان وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الثاني وقال أبو حيان ما ذكره وأمن أن علم الشهر هو المجموع غير
معروف وإنما اسمه رمضان فإذا قيل فيه شهر رمضان فهو كما يقال شهر المحرم ثم نبه على أنه علم جنس كإن
دأية ودأية البعير موضع القتب وقد يحذف لفظ شهر قال السعدو جاز الحذف من الأعلام وإن كان من قبيل
حذف بعض الكلمة لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المتضامين حيث أعرّبوا الجزأين ومفاد كلام
التسهيل جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور وفي كلام سيديويه إضافة شهر إلى ذي القعدة فاخذ منه
النحاة جواز الإضافة في الجميع وإن كان المسموع إنما هو في ربيع الأول وبيع الثاني ورمضان (قوله
فعدت كلا الفرجين الخ) المراد بالفرجين النقرتين (قوله مولى الخفاة) الخفاة المكان الذي فيه
خوف * الأعراب الفاء عاطفة وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث وبقية الأعراب ذكره المصنف
في شرحه والشاهد في قوله خلفها وأمامها حيث تصرف بالرفع فصح نيابته عن الفاعل قال ابن مالك
وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

انتهى شواهد وقال الفيثي البيت للبيد بن ربيعة العامري يصف بقرة وحش وردت الماء صادية خائفه من
كلا فرجيهما لما سمعت صوت الناس فلم تدري أي الجهتين أتيت فعدت بالعين المعجمة والدال المهملة ويروي
فعدت بالعين والدال المهملتين من العدو تحسب كل واحد من فرجيهما ذا مخالفة والفرجان هما خلفها
وأمامها ومولى الخفاة ٧ بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام مقصور بمعنى مستقرهما من قوله تعالى
مأواكم النار هي مولاكم أي مستقركم والأولى بكم (قوله فوضع كلا الخ) المراد أن كلا مرفوع بضمّة
مقدرة على الألف للتعذر خلافا لما توهمه عبارة (قوله وخلفها بدل الخ) هو أحد أوجه خمسة أحدها أن
مولي الخفاة مبتدأ وخلفها وإمامها خبره والهاء من أنه ضمير الشأن والجملة خبران وسدت هي وما بعدها مسد
مفعول تحسب ثانيها أن يكون خبر مبتدأ محذوف فسر به الفرجان كأنه قيل هما خلفها وإمامها ثالثها أن يكونا
خبرا بعد خبران رابعها أن يكونا بدلا من خبران الذي هو مولى الخفاة على قول أبي علي وغيره خامسها أن
يكونا على جهة البدل عن كلا الذي هو في موضع المبتدأ (قوله ولا بد من تقدير الخ) لا حاجة له لأن مذهب
الزنجشري وابن مالك والجمهور أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالا واشتملت على ضمير لا يجب قرنها بالواو
والرابط هنا الضمير في تحسب (قوله فيؤخذ فعل مضارع الخ) هذا الأعراب ضعيف لأنه ليس المراد
بالأخذ التناول وإنما المراد لا يقبل فالأعراب الثاني هو الصحيح انتهى فيثي قال البيضاوي وإن تعدل
كل عدل أي وإن تعدل كل فداء والعدل القدية لأنها تعادل المفدى وكل نصب على المصدر (قوله مبنى لما

وأحوال قبل كلا فكأنه قال فعدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وإمامها تحسب أنه مولى الخفاة أي المكان الذي توثق
فيه والجزور كقوله تعالى وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل مضارع مبنى لما

لم يسم فاعله) أى مبنى لاجل الاسناد لمفعول لم يسم فاعل فعله فان صيغة المبنى للمفعول مغيرة عن صيغة المسند للفاعل وعامت ان العبارة فيها حذف (قوله وهو حال من ضمير مستتر فيه) أى ليس فى يؤخذ ضمير مستتر يجعل نائب الفاعل بل النائب الجار والمجرور (قوله الا لاخفش) لانه يقول ان تقدم المفعول على غيره تعين اقامته وان تقدم غيره جاز اقامة الغير وأما الكوفيون فيجيزون اقامة غير المفعول به مطلقا (قوله واستدل المخالفون) أى الاخفش والكوفيون قال شيخ الاسلام وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وبانه يحتمل أن يكون النائب الآبة ضميرا مستترا عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفر وأى ليجزى الغفران قوما فاقم المفعول به غاية الامر انه المفعول الثانى انتهى وقوله القراءة شاذة مبنى على ان القراءة الشاذة ما وراء السبعة لان أباجعفر من العشرة وهو الراجح فى الاصول وان كان الراجح عند القراء انه ما وراء العشرة وقيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر المراد به المفعول أى ليجزى الجزاء أى المجزى به ذكره البيضاوى وانما أراد به المفعول لانه لو أبقاه على حاله لزم اقامة المصدر مع وجود المفعول به وهو ممتنع عند جمهور البصريين (قوله بنحو قول الشاعر أتيح الخ) قائله يز بد ابن القعقاع وكان تابعيا كبير القدر من أجل مشايخ نافع انتهت اليه الرياسة بالمدينة المشرفة توفى سنة ثلاثين ومائة (قوله أتيح لى) أى قدر لى وهو فعل مضارع مبنى للنائب لى نائب الفاعل على مذهب الكوفى والاخفش من العدا متعلق بمحذوف حال من نذير لانه نعت نسكرة تقدم عليها ونذير المفعول به به متعلق بوقيت والشر مفعول ومستطير حال من فاعل ووقيت وكقوله

لقد ولت فعيدة جروكلب * فسب بذلك الجر والكلابا

هذا البيت ليس فى صحيح النسخ والشاهد فى قوله بذلك فانه نائب فاعل سب مع وجود المفعول به وهو الكلابا (قوله ولا يحذفان) أما النائب فواضح وأما الفاعل فيرد على اطلاقه مسائل يحذف فيها الفاعل منها ما ذكره فى القطر وهى أربعة فاعل المصدر نحو أو اطعام أى اطعامه وفاعل أفعل فى التعجب اذا تقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم والفاعل اذا حذف لغرض وأقيم نائبه مقامه نحو وقضى الامر ونحو ما قام الاهدنى ما قام أحد الاهدنى بدل من أحد وليست بفاعل خلافا لبعضهم لانهم التزموا نذ كبره وعمومه ومنها فاعل قل وكثر وقصر اذا حقتهن ما الزائدة ومنها مرفوع الفعل اذا كان مضافا وأقيم المضاف اليه مقامه نحو وجاء بك أى أمر بك ومنها ما ذكره فى جامعته وهو اذا حذف الفاعل وأقيم مقامه حال مفصلة كقول الشاعر

كرة طرحت بصوالجة * فتلقها رجل رجل

أصلها فتلقها الناس رجالا رجلا حذف الفاعل وأقيم الحال المفصلة مقامه ومنها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يازيدون واضربن ياهندات وأعم منه ان يقال منها ما حذف لالتقاء الساكنين ومنها ما حذف للوقف ويحجب بان هذه مسائل مستثناة مذكورة فى محالها فلا ترد على القاعدة الكافية وأنه أطلق القول بالحذف هنا لما فى المسائل من المنازعة ما عدا الفاعل الذى أقيم مقامه فانه متفق على حذفه ولا يرد على اطلاقه بقرينة ما سبق أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به الخ وبقية المسائل نوزع فيها فنوزع فى المصدر بانه لم يحذف فاعله وهو على صورته من وجوب الرفع وانما حذف بعد صيرورته كالفصلة فى كونه مضافا اليه وفى فاعل أفعل فى التعجب بانه انما حذف وصورة فضلة لانه مجرور وفى نحو ما قام الاهدنى بان الفاعل مذكور وهو هند ومن نازع فى هذه ابن مالك وفى الحال المفصلة بان الفاعل هو نفس الحال بحسب اللفظ وفى حذفه لالتقاء الساكنين وللوقف بان المحذوف لعله فى حكم الثابت (قوله بل يستتران) الفرق بين المحذوف والمستتران المحذوف ليس مرعى والمستتر مرعى والاستتار اما واجب أو جائز

لم يسم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور فى موضع رفع أى لا يكن أخذ منها ولو قدر ما هو المتبادر من أن فى يؤخذ ضمير امستتر هو القائم مقام الفاعل ومنها فى موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير عائد حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والاحداث لا تؤخذ انما تؤخذ النوات نعم ان قسر أن لا يؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولى فان فقد المصدر الى آخره أنه لا يجوز اقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا لاخفش واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر أتيح لى من العدا نذيرا بهوقيت الشر مستطيرا وبقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاقم فيها الجار والمجرور وترك المفعول به منصوبا ثم قلت ولا يحذفان بل يستتران ويحذف

(قوله عاملهما) سواء كان فعلا أووصفا (قوله جواز ووجوبا) منصوبان على المفعولية المطلقة
والعامل فيهما محذوف أي يجوز جواز أو يجب وجوبا أو يصح أن يكون عاملهما قوله محذوف على أن الاصل
يحذف حذف جواز وحذف وجوب حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولا ينبغي نصبهما على الحال وان
اشتهر ذلك لان وقوع المصدر حالاسماعي لا يقاس عليه على الصحيح اه حفيد (قوله جواز نحو زيد
لمن قال من قام الخ) كان المناسب أن يقول لمن قال هل قام أحد لان من قام جملة اسمية لافعلية فللمناسب
في الجواب أن يكون جملة اسمية لافعلية والجواب ان من قام جملة اسمية لفظا فعلية بحسب المعنى لانها
في معنى قام زيد أو عمرو أو بكر أو غير ذلك ولارادة الاختصار أتى بمن الدالة على تلك النوات المتضمنة
للاستفهام ولهذا التضمن قدمت فصار ت اسمية لفظا فعلية معنى (قوله ولا يكونان جملة) وأحرى فعلا
وحر فاو مر كباغير جملة وانما نص على المتوهم لانه ورد آيات توهم ان الفاعل ونائبه يكون جملة باقية على جليتها
وفعلا كذلك وحر فا كذلك أو مر كباغير جملة باقيا على تركيبه أما اذا سمى بها أو أريد لفظها فانها تكون
فاعلا ونائبه باتفاق وليس كلام المصنف في ذلك (قوله ويؤنث فعلهما) انما لحقت علامة التأنيث الفعل
دون المرفوع لان الفاعل ونائبه صارا كجزء من الفعل وللتايجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة في بعض
الصور كفاطمة وسد اللباب في الباقي وقوله ويؤنث فعلهما اقتصر على الفعل لان في مفهومه تفصيلا وهو
ان الاسم ان كان مشتقا أنت وان كان مؤولا لا يؤنث كزبد أسد أمه فانه في تأويل شجاعة أمه على ان
المشتق لا يؤنث الا اذا لم يلتزم تذكيره كزبد جريح أو صبور أمه والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به
اه فيشئ وقال بعض الأئمة ان فاعل المصدر في نحو قولك يعجبني ضرب عمر وأي ضرب زيد عمر اضمير
مستتر لا محذوف لان المصدر يتحمل الضمير لان الجامد اذا أول بمشتق كأسد يتحمل الضمير فالمصدر
الذي هو أصل المشتق عند البصري ومشتق عند الكوفي من باب أولى ورد بان المصدر في تأويل أن والفعل
وأن والفعل ليسا مشتقين (قوله وجوبا) قدم الواجب على الجائز لأنه أهم وأكد وان كان الجواز هو
الأصل (قوله في نحو الشمس طلعت) ظاهره مما الفاعل المؤنث فيه ضمير مستتر في رد عليه الضمير البارزة
المتصلة نحو قالتا وقلن فانه يجب تأنيث الفعل لها ويجب بان المراد من المثال كل فعل كان فاعله المؤنث
متصلا به كما في الشرح في شمل المستتر والبارز المتصل ويرد عليه حينئذ ما اذا كان الفاعل ضمير ابارز امتصلا
حقيقي التأنيث لمخاطبة نحو فت وقعدت (قوله أو الهندات) محل وجوب التأنيث فيما جمع بألف وتاء
اذا سلم فيه بناء واحد ولم يكن لذكروا ما اذا تغير فيه ككسرات أو كان لذكركر كطلحات جاز وراز باتفاق ابن
مالك والجمهور انتهى فيشئ قال في التصريح سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح أوجبت التذكير للفعل
في نحو قام الزيدون والتأنيث في قامت الهندات هذا مذهب سيدي به وجمهور البصريين خلافا للكوفيين
فيهما فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمى التصحيح التذكير والتأنيث وخلافا للفارسي من البصريين
في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرده عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في تذكير الفعل مع جمع المذكور
السالم واحتجوا بنحو الا الذي آنت به بنوا اسرائيل وبنحو اذا جاءك المؤمنات وبنحو

* فسكى بناتي شجوهن وزوجتي * وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذا الاصل بنو
لخذفت لامعوز يدعليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة
جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي وأما ما تغير كبنين وبنات في جواز الوجهان اتفاقا اه وسيأتي
الكلام على المؤمنات في شارحنا (قوله ومنه قامت الرجال الخ) انما فصله لان تأنيثه المجازي خفي
باعتبار تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي وانما يجب تأنيث العامل مع المؤنث المجازي الأمرين
أحدهما أن التأنيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني أن هذا المؤنث في معنى المذكور فيحمل عليه

عاملهما جوازا نحو
زيد لمن قال من قام أو
من ضرب ووجوب نحو
اذا السماء انشقت
وأذنت لربها وحقت
واذا الارض مدت ولا
يكونان جملة فحوا
وتبين لكم كيف فعلنا
بهم على اضرار التبسين
ونحو واذا قيل ان وعد
الله حق على الاسناد
الى اللفظ ويؤنث
فعلهما لتأنيثهما
وجو باي نحو الشمس
طلعت وقامت هند
أو الهندان أو الهندات
وجواز اراجح في نحو
طلعت الشمس ومنه
قامت الرجال والنساء
أو الهنود

كما جعل المذكر على المؤنث في جاء تبي كتاب يبدأ بحيفته انتهى تصریح (قوله وحضرت القاضي امرأة) ولا يتقيد الفاصل بالمفعول به بل أي فاصل كان ولا يشترط في الفاصل أن يكون معمولا لذلك العامل بل يجوز الفصل بالجملة المعترضة انتهى فيشى قال في التصريح فامرأة فاعل حضر وترك التأنيث للفصل بالمفعول وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعت العناية به وصار المفصول كالعوض من تاء التأنيث والتأنيث أكثر من التذكير اه (قوله وحضرت) عطف على طلعت الشمس وفي بعض النسخ تقديمه على طلعت الشمس وهو أولى لانه على النسخة الاولى يكون فصله بين أجزاء المؤنث المجازي (قوله ومثل قامت النساء الخ) شبهه باسم الجمع ولم يشبهه بالاصل المشبه به وهو طلعت الشمس لان المراد بالفاعل هنا الجنس فناسب تشبيهه به بخلافه ثم فان المراد به فدمعين لانحصاره في الخارج في ذلك وان كان مفهومه يصدق على الكثرة * واعلم ان نعم المرأة هندی من باب المؤنث المجازي وكذا جمع التكسير واسم الجمع لتأويل ما ذكر بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي والمؤنث المجازي يجوز فيه الوجهان وإنما لم يجب التأنيث لضعف العناية به هكذا استفاد من التصريح وبه تعلم ان قول شارحنا فالتأنيث باعتبار الجماعة والتذكير باعتبار الجمع غير مناسب بل يكفي الاقتصار على قوله باعتبار الجماعة وهو مؤنث مجازي كما علمت وكذا قول شارحنا في نعم المرأة هندی ان التأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير باعتبار الجنس غير مناسب بل المراد بالمرأة الجنس وهو مؤنث مجازي لانه في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي ومعلوم ان المؤنث المجازي يجوز فيه الوجهان كما علمت وحينئذ فليس التأنيث نظرا للفظ المرأة ولا التذكير نظرا للجنس كما يفهم من شارحنا فتأمل منصفنا (قوله ومرجوحا في نحو ما قام الخ) مذهب الجمهور وجوب التذكير الا في ضرورة أو شذوذ ومشى عليه المصنف في أوضاعه وجامعه وقطره قال ابن عصفور ومثل هذه المسئلة في الخلاف مسئلة ما اذا كان الفاعل مجرورا بمن الزائدة نحو ما جاءني من امرأة فقوله وقيل ضرورة أراد به مذهب الاخفش ولو أراد مذهب الجمهور لقال ضرورة أو شاذ (قوله وشذ) المناسب وقل لان قوله وشذ يقتضي انه مخالف للقياس وليس كذلك فان هذه لغة واللغة يجوز عليها القياس باجتماع أي ان هذه لغة طيية ولا شذوذ فيها عندهم لان كل لغة لا شذوذ فيها عند أهلها انتهى فيشى قال في التصريح وحكى البصريون عن طيية وحكى بعضهم عن أزد شنوءة ضرب بوني قومك وضرب بني نسوتك وضرب بني أخواك وأزد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي ويقال أزد نعمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزا أو أسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدي الى كذا وأزدي الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (قوله لانهما عمدتان ومنزلان الخ) العلة بمجموع الشينين لئلا يرد عليه المبتدأ ونحوه فانه عمدة ويجوز حذفه والجزء قد يحذف كحروف العلة فانها تحذف اذا كانت في المضارع للجازم فبالك بما هو بمنزلة الجزء (قوله حين بزني وهو مؤنث) قيل ان حين ظرف لقوله وهو مؤنث لا بزني لانه لا معنى لقولنا بزني حين بزني لانه معلوم ان الزنا لا بدله من وقت لكن يلزم على قولنا انه ظرف لقوله وهو مؤنث تقديم ما في حين واو الحال عليها حينئذ يقدر له عامل مماثل لمؤنث المذكور أي وهو مؤنث حين بزني الخ وكذا يقال في حين الثاني وقوله وهو مؤنث أي مؤنث كامل فالمتنى عنه ذلك الايمان الكامل أو سلب أصل الايمان ان استحله (قوله لأن ذلك خلاف المقصود) أي لان المقصود الاخبار عن حال الزاني وعن حال الشارب أعم من أن يكون زانيا أم لا (قوله وعلى ذلك فقس) قال في التوضيح وشرحه ان لم يظهر الفاعل في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد بقام في قام ضمير مستتر عائد على زيد أو راجع لمادل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا بزني الزاني الخ أو راجع لمادل عليه الكلام نحو كالا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر

ولا تلحقه علامة تنبيه ولا جمع وشذ نحو أكلوني البراغيث وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه الحكم الاول انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فان ورد ما ظاهره انهما محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وإنما هو محمول على انهما ضميران مستتران فن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين بزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى ما تقدم ذكره وهو الزاني لان ذلك خلاف المقصود ولا الاصل ولا يشرب الشارب حذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وإنما هو ضمير مستتر في الفعل عائد على الشارب الذي استلزمه يشرب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما يناسبه

وابن مضاء * الثاني أن عاملهما قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز وواجب فالجائز كقولك زيد جواب لمن قال لك من قام أو من ضرب فزيد في جواب الأول فاعل فعل محذوف وفي جواب الثاني نائب عن فاعل فعل محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمر و الواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة كالسماء في قوله تعالى فإذا انشقت السماء الأن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة

(١٧٥)

وكل من الفعلين يفسره والفعل المذكور فلا يجوز أن يتلفظ به لان المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجتمعون بين العوض والمعوض عنه الحكم الثالث انهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم ان ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدلهم من بعد ما رآوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذاقيل لهم لا تفسدوا في الارض فجعلوا جملة ليسجننه فاعلا لبدوا جملة كيف فعلنا بهم فاعلا لتبين وجملة لا تفسدوا في الارض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم في ذلك أما الآية الاولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد اما على مصدر الفعل والتقدير ثم بدلهم بداء كما تقول بداء لي رأيت ويؤيد ذلك أن اسناد بداء الى البداء قد جاء مصححا به في

راجع للروح الدال عليها سياق الكلام أو راجع للحال المشاهدة نحو قولهم اذا كان غدا فانتني بنصب غدا وكان نامة والفاعل ضمير مستتر أي اذا كان هو أي مانحن الآن عليه من السلامة وعن الكسائي اجازة حذفه مسكاً بنحو ما أولناه من الآية والحديث والمثال انتهى اذا علمت ذلك فقول الشارح وعن الكسائي اجازة حذف الفاعل الخ ليس كلام الكسائي خاصا بباب التنازع فقول الفيشي ان حذف الفاعل عند الكسائي خاص بباب التنازع اذا عمل الثاني واحتاج الاول الى مرفوع فكان عليه أن يقيد بباب التنازع وهو أحد قولين للكسائي وله قول آخر يوافق فيه الفراء وهو أن يضم الفاعل ويؤخره فيقول قام وقد زيدان هما فالمتأخذة عليه من جهة الاطلاق انتهى مخالفاً في التوضيح وشرحه فلا يتم تأمل (قوله وابن مضاء) بفتح الميم والمد (قوله لقرينة) أي كالتبيين الذي عاد عليه الضمير المستتر كما يأتي (قوله وقد اجتمع المثالان) وهو الفاعل ونائبه (قوله في الآية) أي المذكورة في المتن وهو قوله اذا السماء انشقت واذا الارض مدت (قوله في قوله فاذا انشقت السماء) وجواب الشرط محذوف للتهويل والابهام والاكتفاء بما مر في سورة التكوير والانفطار ولدلالة قوله بآيها الانسان وتقديره ان الانسان كادح أو فلاقية وبآيها الانسان اعتراض (قوله الآن الفعل هناك مذكور) أي ان الفعل العامل في الفاعل مذكور في آية فاذا انشقت السماء ومقدر في آية اذا السماء انشقت ولا يصح جعل السماء مبتدأ لأن اذا لا يليها الا الجملة الفعلية (قوله وزعم قوم) وهم الكوفيون كما صرح به في المعنى (قوله وتبين لكم كيف الخ) في محل نصب على الحال من فعلنا (قوله لعلك والموعود الخ) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل بمنزلة الجارية من النساء تجتمع على قلص وقلانص وقلاص والبداء انتقال الرأي عن شيء الى شيء آخر كان مجهولاً حكاية الدماميني واعرابه لعل من أخوات ان والكاف اسمها محلها نصب والموعود مبتدأ وحق خبر ولقاؤه فاعل بحق لانه مصدر وبداء فاعل ماض ولك يتعلق به الجار والمجرور يتعلق ببدا أيضا بداء فاعل وجملة بداء الخ خبر لعل وجملة قوله والموعود الخ معترضة بين و لعل وخبرها (قوله ليسجننه) هي مفسرة للبداء الذي هو مرجع الضمير الفاعل والمفسر هو جملة ليسجننه وهي جملة خبرية فلا يقال ان ليسجننه جملة قسمية وهي انشائية (قوله ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن الخ) وجه الدلالة ان قوله رب السجن أحب يدل على ان النسي بدلهم هو سجنه لا البداء تأمل (قوله فليس الاسناد فيها الخ) هذا الجواب مبني على طريقة ابن مالك وهي التفرقة بين الاسناد المعنوي واللفظي وطريقة ابن هشام بعبال جمهور أن الاسناد مطلقا من خواص الاسماء وعليها فلا يراد (قوله من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف) فيه نظر لان محل الخلاف انما هو في الاسناد اللفظي انتهى فيشي وقال الحفيد قوله من الاسناد اللفظي أي اسناد قيل الى لفظ لا تفسدوا في الارض واذا كان اسناده الى لفظ ذلك دون معناه كان نائب الفاعل فيه مفردا لاجل لان الجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد وبهذا التقرير اندفع ما قديتوهم وروده على كلام المصنف من قضية أن وقوع الجملة فاعلا ونائبه انما يمتنع اذا كان الاسناد لمعناها ما اذا كان الاسناد للفظها فيجوز ذلك وهو مخالف لما قرره المحققون من أن الاسناد مطلقا لا يكون الا الى الاسم وان كل ما أريد لفظه

قول الشاعر لعلك والموعود حق لقاؤه * بدالك في تلك القلوص بداء واما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليسجننه ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن أحب الى مما يدعونني اليه وكذا القول في الآية الثانية أي وتبين هو أي التبين وجملة الاستفهام مفسرة أو أما الآية الثالثة فليس الاسناد فيها من الاسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف وانما هو من الاسناد اللفظي أي واذاقيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظي جائز في جميع الالفاظ كقول العرب زعموا

ما ليس باسم يصير بهذه الارادة اسما انتهى ملخصا من الحفيد وحينئذ فالخلاف في الاسناد للجملة اذا لم يرد لفظها مالو أريد لفظها صارت مفردا واتفق على الاسناد فاقاله المصنف حسن ولم يتم مقاله الفبشي تأمل (قوله مطية الكذب) أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من النسبة في القول الذي يحكيه الى الكذب فهي كالمطية التي يركبها الرجل ليتوصل بها الى حاجته وروى مظنة الكذب بكسر الظاء المعجمة فالنون قال السيوطي قوله زعموا مطية الكذب لم أقف عليه في شيء من كتب الامثال (قوله زعموا مطية الكذب) هذا من باب المبتدا والخبر والاسناد فيه لفظي لان المعنى هذا اللفظ مطية الكذب (قوله وفي الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة) أي هذا اللفظ كنز أي كالكنز في نفاسه وصيافته عن أعين الناس وهذا من الاسناد للفظ لأنه من باب المبتدا والخبر (قوله عاملها يؤث) أي اذا كان فعلا أو صفة تشبه الفعل أما اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فلا تلحقه علامة التأنيث وكذلك المصدر واسم المصدر (قوله يؤث) أي بناء ساكنة في آخر الماضي وبتاء غير ساكنة في أول المضارع فقس المضارع على الماضي في كل مثال نحو تطع الشمس ويطع الشمس (قوله فالحقيقي) وهو ما له فرج (قوله نحو هند قامت) ما لم يجعل هند عاملا مذكرا والارجب التذكير في الفعل (قوله لما ذكرناه) من ان الفاعل المؤنث ضمير متصل (قوله ان السباحة الخ) قاله يزيد بن سليمان الاعجم من قصيدة من الكامل يرثي بها المغيرة بن المهلب والسباحة بمعنى الندي أي الجود وقيل بذل الشيء عن طيب النفس والندى سهولة الانفاق للمال الكثير في أمور جليلة النفع للعاملة على وجه تقتضيه المصلحة والمرأة حصول رغبة صادقة في التحلي بالافادة وجهور الشافعية ان المرأة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه وقيل هي التوقى من الانسان وقيل ان لا تعمل في السرايم تستحى منه في العلانية وقال الفقهاء من ترك المرأة فليس بفقير (قوله ضمنا) أي ضما (قوله قبرا) جمعه قبور في الكثرة وأقبر في القلة وهو مدفن الانسان وللقبر أسماء الرمس بالراء والبيت والضحج (قوله بمرور) وهي قصبة خراسان وبها سرير الملك * الاعراب ان حرف توكيد ونصب والسباحة اسمها والمروءة معطوف عليه وضمنا فعل ماض مبنى للنائب والالف نائب الفاعل وقبر مفعول ثان لضمنا والجار والمجرور في محل نصب صفة لقبر وعلى الطريق صفة أخرى له والواضح صفة للطريق والشاهد في قوله ضمنا فان القياس فيه ضمنا لانه خبر عن السباحة والمروءة وهو ضرورة خلافا لابن كيسان (قوله فضرورة) لا يتعين ذلك بلي يجوز أن يكون الضمير عائدا الى السباحة والمروءة باعتبار المعنى أي باعتبار تأويل السباحة بالكرم والمروءة بالاسعاف فالفاعل حينئذ مذكر (قوله اسما) أي مفردا يقربته ما بعده (قوله تمنى ابتناي الخ) هو من قصيدة للبيد بن ربيعة الانصاري الصحابي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب فأسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى أن مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبعة وخمسين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو قوله ما عاتب الحر الكريم كنفسه * والمرء يصلحه المجلس الصالح

وبعد قوله تمنى الخ قوله

فان حان يوما أن يموت أبوكم * فلا تخمشا وجهها ولا تحلقا شعر
وقولا هو المرء الذي لا حليفه * أضع ولا خان الصديق ولا غدر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقال السيوطي قوله تمنى الخ قاله البيد حين بلغ مائة وثلاثين سنة لما حضرته الوفاة ونقل أيضا عن شرح لاندلسية ان لبيدا هذا عاشر مائة وأربعين سنة تسعين في الجاهلية والباقي في الاسلام * الاعراب تمنى فعل

اذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففي مستلثين احدهما أن يكون القاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازي به فالحقيقي نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر في الفعل والتقدير قامت هي والتاء علامة التأنيث وهي واجبة لما ذكرناه والمجازي نحو الشمس طلعت واعرابه ظاهر ولما مثلت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم ان وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى بخلاف مالو عكست فأما قول الشاعر

ان السباحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح

ولم يقل ضمنا ضرورة الثانية أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالالف والتاء فالمفرد كقوله

ماض

تعالى اذا قالت امرأة عمران والمنتني كقولك قامت الهندان والجمع كقولك قامت الهندات فأما قوله

تمنى ابتناي أن يعيشت أبوهما * وهل أنا الامن ربيعة أو مضر ضرورة ان قبر الفعل ماضيا وأما ان قدر مضارعا وأصله تمنى خذفت

ماضى ابتأى فاعل مرفوع بالالف أن يعيش ناصب ومنصوب والمصدر المؤول مفعول تمني أى تمني عيش
 أيهما وهل استفهام للنفي أنابتدا الأحراف استثناء من ربيعة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ومضمر معطوف
 على ربيعة والشاهد في تمني حيث لم يلحقه التاء فيقول تمتنا فضرورة أن قدر الفعل ماضيا وقد اعترض في
 المغنى على ابن مالك في جعله من الضرورة قال ولا ضرورة تدعو اليه لا يمكن التقدير الثاني وهو جعله
 مضارعا الى آخر ما ذكره هنا وحينئذ فيعترض على المصنف هنا مثل ما اعترض به على ابن مالك إلا أن يقال
 لا يلزم من ذكره له انه ارتضاه (قوله احدى التائين) اختلف في المحذوف فذهب البصريون الى انها الثانية
 لان الاولى حرف المضارعة وحذفها محذوف وقيل الاولى لان الثانية للطاوعة من الكامة حذفها محذوف والوجه
 الاول أولى لان رعاية كونه مضارعا أولى ولان الثقل انما يحصل عند الثانية (قوله تلظى) أى تلظى أى تلهب
 ولا يجوز في هذه الآية أن يكون ماضيا والاقوال نلتظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله وأما قوله الخ) جواب
 عن سؤال أو رد على وجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم (قوله لاجل الفصل بالمفعول) رد بان الفصل
 بغير الا ارجع فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا أجمعوا على
 وجه مرجوح انتهى تصريح (قوله أولان الفاعل في الحقيقة الخ) هذا لا يتمشى على ما قاله الشيخ سعد الدين
 من انه ليس المراد بالمؤمن من حدث إيمانه وانما المراد به من ثبت إيمانه فيكون صفة مشبهة وأل
 الداخلة على الصفة المشبهة حرف باقيا وهو غير مسلم لما تقدم من ان بعضهم ذهب الى انها موصولة نعم
 الصحيح انها حرف تعريف كما قاله في المغنى (قوله أولان الفاعل اسم جمع الخ) اعترض بأنه يلزم عليه
 حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف انتهى
 نصريح نعم برده عليه ان النسوة جمع والراجع فيه التأنيث فيؤدى الى اجماع السبعة على مرجوح نظير
 ما سبق في الاول الا أن يقال محل أر جحية التأنيث في اسم الجمع مالم يفصل بالمفعول وحرره ونقل عن السعد
 اتفاقهم على جواز اجماع السبعة على وجه مرجوح (قوله وما كان صلاتهم الخ) فيه نظراذ صلاتهم اسم
 كان لافاعل والكلام انما هو في الفاعل ونائبه الا أن يقال اسم كان فاعل مجازا (قوله ان امرأه الخ)
 هو من بحر البسيط وبعده أبيات ستأتي * الاعراب ان المشددة حرف توكيد امرأ منصوب اسمها وغره
 فعل ومفعول ومنكن صفة لواحدة قدم عليها فحوال وواحدة فاعل وبعدي متعلق بمغرور وبعديك
 عطف عليه في الدنيا متعلق بمغرور ومغرور وخبران والشاهد في غره ولم يقل غره وذلك جائز للفصل بين
 الفعل وفاعله بالمجرور والمفعول وهو الهاء من غره وتقدير الكلام امرأة واحدة كذا قال سيبويه
 والجمهور فالتأنيث حقيقى وقال المبرد خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه وقول المصنف والمبردي يخص ذلك بالشعر
 فيه نظر لان المبردي مؤول البيت كما علمت الا أن يقال مذهب المبرد من خارج بقطع النظر عن تأويله هذا
 البيت اختصاصه بالشعر وقد قدمنا انه انما لم يجب التأنيث اذ افضل الفعل لانه بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت
 العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث (فائدة) من الملح المتعلقة بالبيت ان الهادى اشترى
 أمته أم العزير وهي التي تسمى بغادر بمائة ألف دينار ويقال ان الربيع أهداه له ولم يكن في زمانها أجل
 منها ولا أحسن غنا ولا أجمع لكل ما يحتاج اليه من مثلها وكان الرشيد يهواها ويكتم ذلك وكان الهادى
 ينومها في حجره ولا يوقظها حتى تنتبه من نومها لشدة محبته لها فيبينما الهادى ذات يوم جالس معها اذ
 استؤذن عليه لآخيه هر ون فاسرعت الى بعض المواضع القريبة ودخل الرشيد على أخيه الهادى فسلم
 عليه وجلس بين يديه فقال له الهادى ياهرون قد حدثتني نفسى بشىء وهو يحول في فكرى وقد تنغص
 له عيشى قال وما هو يا أمير المؤمنين لانغص الله لك عيشا فقال له ياهرون انه وقع في خلدنى أنى أموت
 فريبا وأنت تتر وج امرأتى أم العزير من بعدى فقال له الرشيد بل يجعلنى الله فداءك ويقدمنى قبلك

أواسم جمع تقول قامت الزبودوقام الزبودوقامت النساءوقام النساء قال الله تعالى قالت الاعراب وقال نسوة وكذلك اسم الجنس كلورق الشجر وأورقت الشجر فالتأنيث (١٧٨) في ذلك كما على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع وليس لك أن تقول

لا يخطر لك هذا على بال فبش الظن هذا ولا اسمعني الله فيك سواء ولا فغني فيك فقال الهادي دعني من هذا فمأخبرتك فقال له الرشيد وما الذي يزيل هذا من قلبك فقال له الأيمان فأعطاه مأرا من الطلاق والعناق والحج ماشيا والصدقة وكل يمين مؤكدة فكان الهادي سكن مابه لذلك ثم لم يلبث الهادي الا أياما قلائل ومات فأرسل اليها الرشيد من ساعته يعرض لها بالخطبة فذكرتها ما كان حلف به فقال لها ما كان أهون ذلك أحج وأطلق وأنصدق وأعتق فطلق زبيدة طلقة انزل بها عنها وأعتق حسيننا ومسرور واتصدق بمائة ألف دينار وحج في تلك السنة ماشيا وكانت تفرش له اللبودميلا ميلا فيقال انه خرج أول الحول فوصل في آخره وتزوج أم العز بن لساقضي حبه فأقامت عنده يسيرا فيبينها هو ذات ليلة وهي نائمة في حجره اذا نبتت فزعة مرعوبه فاستخبرها عن شأنها فقالت يا مبر المؤمنين رأيت الهادي أخاك وقد أخذ بعضا مني هذا الباب وتأوه وهو يقول

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدى و بعدك في الدنيا المغرور
أنسيت عهدي ولم تعني بموثقتي * تبا لفعلك والمفقود مهجور
فلاتمني بما أصبحت راضية * فكل حي على الحالات مقبور

وقيل الايات التي أنشدها الهادي هي قوله

أخلفت عهدي بعدما * جاورت سكان المقابر
ونسيتني وكذبت في * أيمانك الزور الفواجر
ونكحت غادرة أخي * صدق الذي سماك غادر
لايهنك الالف الحديد ولا تدر عنك الدوائر
ولحقت بي قبل الصبا * حوصرت حيث غدت صائر

ثم ولي عنى وكان الايات مكتوبة في قلبي ما نسيت منها كلمة فقال لها الرشيد هذه أضغاث أحلام الشيطان فقالت كلا والله يا أمير المؤمنين ثم اضطربت بين يديه وماتت من ساعتها فلان تسأل عن حال هرون الرشيد ومالتي بعدهما رحمهم الله (قوله أواسم جمع) اي معرب احتراز عن اسم الجمع المبني نحو الذين فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وان قيل انه جمع الذي انتهى تصريح (قوله وليس لك أن تقول التأنيث في النساء والهنود حقيقي) اي فيجب التأنيث لانه يجوز الوجهان (قوله ومن هذا الباب) اي باب اسم الجمع كما يؤخذ من المان ويؤخذ من تعبيره هنا بقوله ومن هذا الباب ومن تعبيره أولا بقوله ومن هذا النوع ان مراده بالباب مأرا يند بالنوع (قوله ما برئت من ريبة و ذم) رجز لم يدركه والريبة الشك والحى واحدا حياء العرب وهم القوم المنزول بهم في مكانهم ومانافية و برئت فعل ماض والتاء للتأنيث من ريبة متعلق به و ذم عطف على ريبة في حر بنا متعلق ببرئت الأداة استثناء و بنات فاعل برئت والعم مضاف اليه والشاهد في قوله برئت حيث جاء بالتأنيث مع الفصل بالاستثنائية (قوله وقراءة جماعة من السلف) وهم مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم والجحدرى بخلاف عنه وجماعة من التابعين (قوله وزعم الاخفش الخ) أي يجب التذكير عنده في الكلام نحو مقام الاهدلان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير

التأنيث في النساء والهنود حقيقي لان الحقيقي هو الذي له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت انما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد ومن هذا الباب أيضا قولهم نعمت المرأة ونعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا الجنس عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه وكذلك بش بالنسبة الى النتم كقولك بش المرأة جمالة الحطب وبشت المرأة وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل مفعولا بالا كقولك ما قام الاهد فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى لان التقدير مقام أحد الاهد فالفاعل في الحقيقة مذكر ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله

ما برئت من ريبة و ذم * في حر بنا الابنات العم والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم ان كانت الاصيحة واحدة برفع صحيحة وقراءة جماعة من السلف فأصبحوا الأترى الامسا كتهم ببناء الفعل لما لم يسم فاعله ويجعل حرف المضارعة التاء المتنا من فوق وزعم الاخفش ان التأنيث لا يجوز الا في الشعر

ما قام أحد الا هند وقال ابن جنى ان التأنيث لغتضعيفة في العربية ووجه الضعف ان الفاعل ليس هو ما بعد الا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة حيث قال في الخلاصة

والخذف مع فصل بالافضالا * كما زكى الافتاة ابن العلا

(قوله وهو محجوج بما ذكرنا) أى مقطوع حجته أى دعواه بما ذكرنا من قراءة بعضهم وقراءة جماعة من السلف (قوله ومن العرب) وهم أزد شنوءة كما قال بعض أوطي كما قال بعض البصريين وقال في المعنى هي لغة طي أواز دشنوءة أو بلحارث قال في الارشاد جهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على انها ليست ضعيفة (تنبيه) اذا قال أهل هذه اللغة قاما وقعدا أخواك وقاموا وقعدوا أخوتك وأعملوا أحدهما في الظاهر وجب أن يقدر في الآخر ضمير مستتر ارجع اليه قال في المعنى وهذا من غرائب العربية أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين أعنى قوله ثم عموا وضموا كثير منهم اذا خرج على هذه اللغة وقال الدماميني لم تكن الالف في أحدهما ضمير او في الآخر علامة وكذا الواو فلا يكون ثمت ضمير مستتر أصلا فلا غرابة وهذا ظاهر متعين انتهى حفيد (قوله علامة دالة على التأنيث) أى على التفصيل السابق (قوله تولى قتال الخ) قاله عبد الله بن قيس من قصيدة من الطويل يرثي بها مصعب ابن الزبير بن العوام رضى الله عنه والمرافق الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسماها خذلاه يقال أسامت فلانا اذا لم تعنه على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد المراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب * الاعراب تولى فعل ماض وفاعله ضمير يعود لمصعب وقتال مفعول والمرافق مضاف اليه ونفسه توكيدوا بالمازائدة والواو للحال وقد حرف ت قريب وأسماها فعل ومفعول والالف علامة تنية ومبعد فاعل وحجم عطف عليه والشاهد في أسماها حيث ثنى الفعل المسند للفاعل الظاهر وهو المتعاطفان أعنى مبعود وحجم والقياس أسماها (قوله وقوله بسم الله الخ) المناسب تخريج الحديث على اللغة الفصحى بان يجعل ملائكة بدلا من الواو التي هي الفاعل أو تجعل ملائكة مبتدأ خبره يتعاقبون وأما تخريج على اللغة الضعيفة بجعل الواو علامة وملائكة فاعل فغير مناسب قال الفيثي الحديث اشتهر استدلال النحو بين بهو الصحيح انه مروي بالمعنى فلا دليل فيه ورواه مالك في الموطأ بلفظ جيد غير هذا (قوله أكلوني البراغيث) قال في العباب كان حقه أن يقول أكلتني البراغيث لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجاز أجزيت مجرى ما يعقل فان الاكل ليس المراد به حقيقته بل المراد منه الجور والتعدى كما يقال أكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدى من خواص العقلاء اه وفي المعنى ما يخالف هذا النقل ففيه ما لفظه قد تستعمل معنى الواو لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو أكلوني البراغيث اذ وصفت بالأكل لابل القرص وهذا سهو منه فان الأكل من صفات الحيوانات عاقل أم لا وقال ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلاء الويل

أى ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي انظره انتهى حفيد (قوله تتح الربيع محاسنا الخ) هو من الكامل وفيه الاضمار والترفيل وتتح مبنى للفاعل قال الجوهرى تتجت الناقة على صورة ما لم يسم فاعله وهو أحد الانفاظ المسموع بناؤها للمفعول والمراد الفاعل وكذلك جن و بهت وظل ومدوا ولع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا أى تكبر وحم وزكم ووعك وفلج وسقطني يده وغم الهلال وفسقت المرأة والربيع الكلاء ومحاسن جمع حسن على غير قياس وخرج غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض والسحاب جمع سحاب بقواصله الغيم ويجمع قياسا على سحاب وسمى سحابا لانه ينسحب أى يسير في سرعة كأنه يسحب أى يجر والربيع هو الزمان المتخال بين فصل الصيف والشتاء والمراد بالمحاسن الازهار والالفاح القاء طلع

وهو محجوج بما ذكرنا الحكم الخامس ان عاملهما لا تلحقه علامة تنية ولا جمع في الامر الغالب بل تقول قام أخواك وقام أخوتك وقام نسوتك كما تقول قام أخوك ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجمع علامة دالة على التأنيث كقوله تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسماها مبعود وحجم وقوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعض العرب أكلوني البراغيث وقول الشاعر تتح الربيع محاسنا ألقضها غر السحاب وقول الآخر

الذكر على الاثنى وضمن ألفحج معنى ولدن فعداء الى ضمير المحاسن وفي كل من تتج الر بيع وألحقنها
 غر السحائب استعارة مكنية وتخييلية فشبها الر بيع بالام من الحيوان وأثبت النتج للربيع على طريق
 التخجيل وشبهه غر السحائب بالفحل من الحيوان في انزال الماء واثبات الاتقاح تخجيل اه الاعراب
 نتج فعل ماض والر بيع فاعل وقال في الشواهد نائب فاعل ومحاسنا مفعول لنتج وألحقنها فعل ماض
 والنون حرف علامة جمع النسوة والهاء ضمير مفعول وغر فاعل ألحقها مضاف اليه والجملة من
 الفعل والفاعل صفة محاسن والشاهد في ألحقنها حيث لحقتها علامة الجمع وهي لغة أزد شنوأة واختلف
 في تخريج تلك اللغة فخرجها ابن مالك على أن الظاهر مسند للفعل والواو والالف والنون علامات فشبهوا
 ذلك بالتأنيث فجعلوا لها علامة كالتأنيث وقيل ان الفاعل هو الواو والالف والنون والظاهر مبتدأ والجملة
 قبله خبر والصحيح الاول لان هذه لغة قوم مخالفين فيها جمهور العرب تأمل والصحيح ان تلك اللغة
 تكو في المفردين والمفردات المتعاطفة (قوله رأين الغواني الخ) وبعده

وقد كن ان أبصرتني أو سمعتني * سعين الى سد الكوى بالمحاجر

قاله عبد الرحمن بن محمد بن ولد عتبة بن أبي سفيان وهو من الطويل والغواني جمع غانية وهي المرأة التي تغتنى
 بحسنها وجمالها قاله العيني وقال التبريزي الغانية التي تغتنى في دار أبيها من قولهم غنى بالمكان اذا أقام به وقيل هي
 الشابة ورأين فعل والنون علامة الغواني فاعله والشيب مفعول ولاح فعل ماض وفاعله مستتر فيه و بعرضي
 متعلق بلاح وجملة لاح حال من فاعل رأين فاعرضن معطوف على رأين وعنى وبالحدود متعلق باعرضن
 والنواضر صفة للحدود من النضرة وهي الحسن والرونق والشاهد في رأين حيث لحق الفعل علامة (قوله
 وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا الخ) قال في المغني وجوز في الذين ظلموا أن يكون بدلا من الواو في
 وأسر والنجوى أو مبتدأ خبره اما وأسروا أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام أي يقولون

هل هذا أو ان يكون خبر المحذوف أي هم الذين أو فاعلا بأسروا أو بقول محذوف

أي يقول الذين ظلموا أو بدلا من واواستمعوه وأن يكون منصوبا على البدل

من مفعول بأنهم أو على اضمار أذم أو اعنى وان يكون مجرورا على

البدل من الناس في اقتراب للناس حسابهم أو من الهاء والميم

في لاهية قلوبهم فهذه أحد عشر وجها اه فاصل

الاجه سبعة في الرفع اثنان في البدل واثنان

في الفاعل واثنان في المبتدأ وواحد في

الخبر واثنان في النصب واثنان

في الجر فالجملة أحد عشر

وجها فتأملها

تم الجزء الاول من حاشية الشيخ عبادة على شرح شذور الذهب بحمد الله وعونه
 ويليه الجزء الثاني اوله المبتدأ والخبر اعاننا الله على اتمامه آمين

رأين الغواني الشيب

لاح بعرضي

فأعرضن عنى بالحدود

النواضر

وقد حل قوم على هذه

اللغة آيات من التنزيل

العظيم منها قوله سبحانه

وأسرود النجوى

الذين ظلموا والاجود

تخرجها على غير ذلك

وأحسن الوجوه فيها

اعراب الذين ظلموا

مبتدأ وأسرو النجوى

خبرا

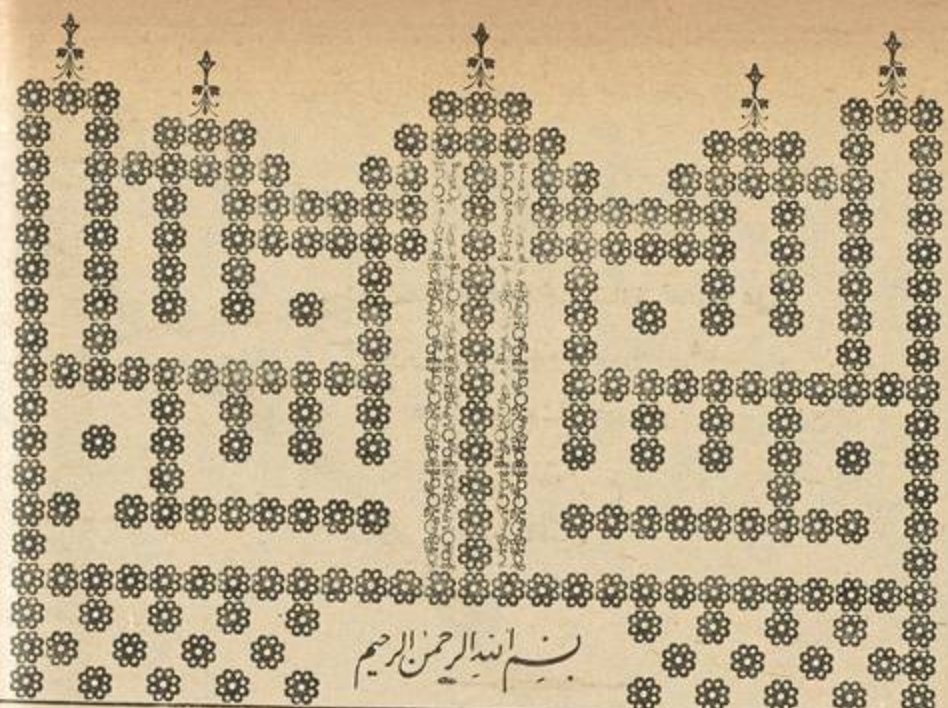
حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوي على
شذور الذهب لسبويه زمانه أبي محمد
عبدالله بن هشام الانصاري
رحمهما الله ونفع
بهما آمين

﴿ وبهامشها الشرح المذكور ﴾

الجزء الثاني

طبع في المطبعات الكائنات في
بغداد سنة ١٣٢٤ هـ

عيسى الباني الحلبي وشركاه
بجوار سيدنا الحسين بن علي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الثالث من المرفوعات المبتدأ ﴾

اعلم ان المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدأ والخبر وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقه يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعاني يقولون المسند والمسند اليه * واعلم أن الخبر ملازم للمبتدأ وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو أقام الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ويقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تشبيهه وجعله نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبرا تهى مداغى وقوله الثالث أى يجعل المصنف له ثالثا أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع ان تكون مرتبه ثالثة والا فمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد خلافا لما قاله فى الشرح والاسم يشمل الصريح والمؤول ويصح ان يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسيأتى أن الفعل وان دخل فى المجرد لكنه خرج بقوله مخبرا عنه الخ فتقدير اللفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم فمن منع تقدير اللفظ او تقدير الاسم فكلامه لا يسلم * واعلم أن الصريح لغة الخالص من كل شئ واصطلاحا الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للصريح والمؤول من باب المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما فى زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد فى المبتدأ عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا للحافر ضيق فم البئر ووسع أسفلها وسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اه من شراح الازهر بقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يرد نعت اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك لان المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط انتهى شنوانى على الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئى للكلى قال الفيثى كان ينبغى أن يقول غير الزائدة وشبهها أى ليدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * والمجربور رب بنحور رب رجل صالح

ثم قلت * (الثالث المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية

لقيته ولو لولاك لكان كذا ولولاه لكان كذا فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله في المعنى مع انه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويوجب بأن آل في العوامل للكمال أى العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الاصلة نخرج الزائدة وشبهها والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها وشبهها التي لا يكون دخولها في الكلام كخروجها وانما تشبهها في عدم التعلق بشيء فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها ايغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بعامل أو عاملين وليس كذلك وجوابه ان آل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة الجمع بالجمع فان المجرور جمع في المعنى ويقابله العوامل وهو جمع في اللفظ فكأنه قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظي (قوله مخبراعنه) خرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان فانها ليست مخبراعنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا وخرج أسماء الافعال كنزال ودرالك اذ ليست مخبراعنها وان تجردت عن العوامل على الصحيح ودخل نحو أقائم أبوازه يد فانه وان كان وصفار افعا لاسم وهو أبواه ولكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدأ وأقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم مع المرفوع بعده لاسما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبراعنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان المصنف لم يذكر الاسم ﴿نبيه﴾ ان أراد بقوله مخبراعنه مسندا اليه على وجه الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به مجموع لاله خبر لزم الدور فانه أخذ المبتدأ فمأيا في تعريف الخبر اه حفيد (قوله أووصفا) عطف على مخبراعنه كأنه قال وهو المجرور الخ حال كونه مخبراعنه أو حال كونه وصفا الخ فان المخبرعنه والوصف نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبراعنه أووصفا) مقتضاه حصر المبتدأ في القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويوجب بان هذا التعريف للمبتدأ بحسب الكثير الغالب المشهور والاقولنا أقل الخ ليس من القسم الاول لانه لا خبر له لاثباته ولا محذوفا لان يقول نعمت لرجل وليس مخبر بدليل جريه على رجل في تنبيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثاني لانه لا فاعله الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في القسم الاول فان الفائدة هنا حاصلة لانهم أجره مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبرا عن بقرة والمسوغ للابتداء التعجب فيكون من القسم الاول ﴿فائدة﴾ حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت بهما من يعرف المبتدأ الذي لا خبر له فاجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك بما يقرب من ذلك ان بعض الاعاجم أيضا قال لبعض المصريين لم أجده في القرآن الخبر الموطى للاخبار بالجملة فأجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيته عليه (قوله أووصفا) فهم منه ان الاسم المجرور الواقع في القسم الاول مقابل الوصف فيكون جامدا او يرد عليه لانولك أن تفعل كذا فانه ليس من القسم الاول لانه قد عمل الرفع والقسم الاول لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثاني لان الوصف مادل على حدث وصاحبه وهو اما اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل أو أمثلة المبالغة ولا نولك ليس واحدا منها ويوجب بان من القسم الثاني ويعمم في الوصف بكونه حقيقة أو حكما ولا نولك في معنى لانولك أن تفعل كذا أى لا ينبغي لك أن تفعل كذا ومانتقدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤولا أى من ان والفعل فلا ينافي هذه فتأمل (قوله رافعا لمكتفى به) شرط في صحة وقوع الوصف مبتدأ وقوله لمكتفى به اسم مفعول به نائب الفاعل أى لما يكتفى به في حصول الفائدة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ولا يجوز أن يرفع ضميرا متصلا فهو محصور في قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الاولى اذا

مخبراعنه أو وصفار افعا
لمكتفى به

كان الوصف معطوفا على وصف قبله رافع لمكتفي به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ لعطفه على قائم وفيه ضمير مستتر سد مسد الخبر والثانية اذا تنازع وصفان في مرفوع وأعملت أحدهما وأضمرت في الآخر مرفوعه نحو أقائم أمر احل زيد فانك اذا أعملت الاول على طرقة الكوفيين وأضمرت في الثاني مرفوعه أعربت راحل مبتدأ لعطفه على المبتدأ الذي هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر وان أعملت الثاني على طرقة البصريين وأضمرت في الاول مرفوعه أعربت قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سد مسد الخبر وأعربت راحل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد في الأسماء بل في الأفعال وقول المصنف في الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو في الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف وأما المستتر في مسألة التنازع أو العطف كما سبق في تفهيم على وقوع المستتر فاعلا سد مسد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا يفيد انهم يمنعون المستتر فتأمل الا أن يريد بالظاهر ما قابل البارز المنفصل (قوله فالاول) أي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدأ وانما أتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الا به ولانه لما قال محبرا عنه كأن قائلا قاله مامثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل من خالق الخ) قال البرماوى أشار به الى ان المبتدأ قد يكون فيه حرف جر زائد ولا يقدح ذلك في كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو هل من أحد نظريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية أراد غير الزائدة نعم كان ينبغي للمصنف أن يجعل هذا المثال للوصف المكتفي بمرفوعه ويمثل للنوع الاول بحسبك درهم وبقوله مالكم من اله غيره اذالم يؤول اله بمعبود اه وقال الحفيد أشعر تمثيل المصنف لما مر أن العامل اللفظي الزائد لا يدخل الاعلى النوع الاول دون الثاني وبه صرح هو وغيره وعلل ذلك بانه في معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الزمخشري في اعراجه هل من خالق غير الله مبتدأ وفاعلا أغنى عن الخبر وصوب كونه من باب المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدأ وغير الله نعت له باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم (قوله نفي أو استفهام) أي تقدم نفي أو استفهام ولا تقع الاسماء بعد أدوات النهي ولا بعد أدوات الدعاء وهذا شرط في رفعه ما يكتب به في ابتدائه والقاعدة ان شرط الشرط شرط حينئذ فتقدم النفي والاستفهام شرط في الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفي شرط في ابتدائية بدون واسطة ﴿فائدة﴾ ذكر به ضمير ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفيه مسامحة فان الكلام في المبتدأ وقائم ليس . مبتدأ بل اسم ليس والزيدان فاعل أغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثلها في ذلك ما للحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم الى اللاتي لنفي الجنس وخرج عليه ما يقع في كلام العلماء من قولهم لا جاز أن يكون كذا (قوله نحو أقائم الخ) لفوضر مشوش وقوله العمران يحتمل ثنية عمرو بفتح العين على ما هو الظاهر ويحتمل انه ثنية عمر بضم العين اذ الصحيح جواز ثنية المعدول (قوله وهو الغالب) أي الكثير (قوله يغنى عن الخبر) أي في حصول الفائدة وليس المراد أن هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله ونعني به) أي بالابتداء (قوله) للاستناد) أي استناد غيره اليه في القسم الاول أو اسناده الى غيره في القسم الثاني (قوله وأن تصوموا خير) مبتدأ وخبر (قوله نسمع) مبتدأ وهو في تأويل سماعك والفرق بينهما ان السبك في الثاني شاذ وفي الاول مطرد لان السبك بدون وجود سابق شاذ الا في باب النسوية ويحتمل ان نسمع مبتدأ أو يد

فالاول كزيد قائم وأن تصوموا خير لكم وهل من خالق غير الله والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب (العمران) * وأقول الثالث من المرفوعات المبتدأ وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين أحدهما انهما مجردان عن العوامل اللفظية والثاني ان لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعني به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاستناد ويفترقان في أمرين أحدهما ان المبتدأ الذي له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وأن تصوموا خير لكم أي وصيامكم خير لكم ومثله قولهم نسمع بالمعيدي خير من ان تراه

ولذلك قلت المجرد ولم أقل الاسم المجرد ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة بل ولا كل اسم بل اسما هو صفة نحو أقام
الزيدان وما مضروب العمران والثاني ان المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج الى شئ يعتمد عليه (5) والمبتدأ المستغنى عن الخبر

لا بد أن يعتمد على نبي
أو استفهام كما مثلنا
وكقوله
خليلى ما واف بعهدى
أتما

اذالم تكونالى على من
أقطع
وكقوله

أقطن قوم سلمى أم
نواظعنا

أن يظعنوا فعجيب
عيش من قطنا

وقولى رافعا لكفى به
أعم من أن يكون ذلك

المرفوع اسما ظاهرا
كقوم سلمى فى البيت

الثانى أو ضمير منفصلا
كأتما فى البيت

الاول وفيه رد على
الكوفيين والزخشرى

وابن الحاجب اذ
أوجبوا أن يكون

المرفوع ظاهرا
وأوجبوا فى قوله تعالى

أراغب أنت أن يكون
محمولا على التقديم

والتأخير وذلك
لا يمكنهم فى البيت اذ لا

يخبر عن المثنى بالمفرد
وأعم من أن يكون

ذلك المرفوع فاعلا
كما فى البيتين أو نائباً

عن الفاعل كما فى

منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمه مقصورة على آخره منع من ظهورها صورة المضارع (قوله) ولذلك
قلت الخ) أى لان الاسم حقيقة فى الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله) بل ولا كل اسم الخ)
أى بل ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر كل اسم (قوله) خليلى ما واف الخ) هو من الطويل خليلى
منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء المتكلم فى ياء التنفية وحذفت اللام للتخفيف والنون
اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالا وعوض التنوين عن الياء وأتما فاعل
سدمسدا الخبر وبعهدى متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون
ولى خبر تكون وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقطع صلتها والعاث محذوف أى على الذى
أقطع من قطع أخاه وقاطعه أى هجره المعنى يا صاحباى ما أتما وافيان بعهدى ومحبتى اذالم تكونا لاجلى
على من أقطعته وأهجره والشاهد فى أتما فانه فاعل سدمسدا الخبر لاعتماده على النفي واختلاف هل النفي شرط
فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أحدهما الثانى (قوله) أقطن قوم سلمى الخ) من
البيسط والهزمة للاستفهام وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سدمسدا الخبر سلمى
علم امرأة مضاف اليه أم حرف عطف نوا فاعل وفاعل ظعننا بفتحتين ويجوز تسكين العين مصدر ظعن
يظعن بالفتح فيهما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويظعنوا فاعل الشرط ومجزوم وعلامة جزمه حذف
النون والقار ابطع وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطننا فاعل وفاعل
صلة الموصول والالف للاطلاق والشاهد فى قوله قوم سلمى فانه فاعل سدمسدا الخبر لاعتماده على الاستفهام
والمعنى هل قوم سلمى التى هى المحبوبة مقيمون أم نورا الرحيل فان نوره فعيش من يقيم بعدهم
ويتخلف عنهم يكون عجيبا (قوله) اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب فى التصريح بأن
المراد بالظاهر ما قابل المستتر قال فى المغنى وما يقطع به على بطلان مذهبهم أى الكوفيين الآية وقول
الشاعر خليلى الخ فان القول بأن الضمير فيها مبتدأ كما زعم الزخشرى مؤد إلى فصل العامل من معموله
بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد وبظهر فساد قول التصريح المراد
بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل مع أنهم خالفوا فيه تأمل وبكلام المغنى تعلم ان قول الشارح وذلك
لا يمكنهم فى البيت أى ولا فى الآية أيضا من كلام الشارح ههنا يؤخذ الرد على التصريح لانهم أوجبوا
التقديم والتأخير فى البارز فلأرى بالظاهر ما قابل المستتر لشمل البارز مع أنهم يخالفون فيه بدليل جل
الآية على التقديم والتأخير فتأمل (قوله) ولا يبدأ بنكرة) أى لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة
ولا يصح الحكم على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدأ الذى هو محكوم عليه (قوله) الا ان عمت) أى
لان النكرة اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المعروف بالجنسية واذا خست كانت بمنزلة
علم الشخص وقوله الا ان عمت أو خست وأما قولك ثمرة خير من جرادة فقصور على السماع وقوله الا ان
عمت أى بنفسها أو غيرها وكذا قوله ان خست ومعنى عمت أفادت العموم الشمولى وهو تناول جميع
الافراد دفعة واحدة لا العموم البدلى وهو تناول الافراد واحدا بعدوا احد فعمومها مظنة صحة الابتداء
بالنكرة وكذا خصوصها أفاده الفيثى (قوله) وعليهما ولعبد الخ) وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله
وعليهما أى ويخرج على العموم والخصوص قوله تعالى ولعبد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد
معين من افراد المؤمنين والخصوص من جهة الوصف بمؤمن وأنت خير بأن جعل عبد من العموم

فولك أو مضروب الزيدان وخرج عن قولى مكتفى به نحو أقام أبو اواز يدفليس لك أن تعرب أقام مبتدأ أو اوه فاعلا أغنى عن الخبر لانه
لا يتم به الكلام بل ز يد مبتدأ أو أقام خبر مقدم وأبو اوه فاعل به ثم قلت ولا يبدأ بنكرة الا ان عمت نحو مارجل فى الدار أو خست نحو رجل
صالح جاءنى وعليهما ولعبد مؤمن خير ﴿ وأقول الاصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا فى مواضع خاصة تتبعها

تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو ولامة مؤمنة خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك أو بصفة مقدره كقولهم السمن منون بدرهم فالسمن مبتدأ ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والمسوغ للابتداء بمنون انه موصوف بصفة مقدره أى منون منه ومنها أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءنى لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكأنك قلت رجلا صغيرا جاءنى ومنها أن تكون مضافة كقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومنها أن يتعلق بهامعمول كقوله عليه السلام أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فأمر ونهى مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ما يتعلق بهما من الجار والمجرور كقولك أفضل منك جاءنى ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة

الشمولى فيه نظر لانه نسكرة فى سياق الاثبات وحينئذ فلا يعى بل المراد منها الفرد المبهم وحينئذ فبقاؤه الفيشى من ان المراد العموم الشمولى فيه نظر ثم بعد كتيبى هذا رأيت الطبلوى قال ولا فرق بين العموم الشمولى أو البدلى كالنسكرة فى سياق الاستفهام غير الانكارى لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنسكرة المحضة لان عمومها بدلى لانا نقول ذلك متوهم بخلافه بعد الاستفهام فحقق وقال البرماوى قوله وعليهما أى وعلى انحصار المسوغات فى التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صرح الابتداء فى قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما فى ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لى (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وانهاها أى بلغها نهاية وهو نيف وثلاثون والنيف ما زاد على العقود قد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين فالمراد بالنيف هنا ستة وانهاها ابن مالك الى أربع وستين (قوله رزعم) أى قال بعضهم انها ترجع الخ والمراد البعض ابن مالك (قوله موصوفة بصفة الخ) يرد عليه اشكال وهو انه يقتضى جواز حيوان آدمى فى الدار وحيوان ناطق فى الدار لوصف المبتدأ وامتناع آدمى فى الدار وانسان فى الدار لعدم وصف المبتدأ مع انها بمعنى واحد ولا فرق الا بتعدد اللفظ واتحاده الجواب ان العرب اعتبرت التعريف والتخصيص لنسكة توجد فى بعض المواضع وحكمت باطراد الحكم لتلك النسكة وان لم يظهر ذلك فى بعض المواضع فنع انسان فى الدار لقاعدة حكموا بها لنسكة تظهر فى بعض المواضع واشترط التخصيص مذهب بعض وقيل المدار على الفائدة انتهى طبلوى على الازهرية (قوله أى منون منه) فيه مسامحة لان الصفة المقدره هى منه لامنون منه والمنون تثنية من باب التخفيف والقصر كصا والمنا آلة الوزن يعرف بهما مقادير الموزونات ويقال من كضب تثنيته منان كضبان انتهى تصريحى فى عبارة بعضهم المناظر لان تأمل (قوله ومنها) أى من الصفة المقدره أن تكون مصغرة (قوله خمس صلوات كتبهن الله الخ) خمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف اليه ويشترط أن يكون المضاف اليه نسكرة كغلا رجل جاءنى أو معرفة والمضاف مما لا يعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يوجد انتهى حفيد (قوله ما تعلق بهما) أى لان أمر ونهى عاملان فى محل المجرور بعد هما لانها مصدران والمصدر يعمل عمل فعله تنبية لابد فى المسوغات التى ذكرها العامة من مراعاة معنى صحيح مقصود والورد عند الناس درهم فانه وجد تقدم الطرف وفى الدينار رطل لانه وجد تقدم الجار والمجرور المعدود من المسوغات وما جار ناطق فانه وجد النفي وهل امرأة على الارض فانه وجد الاستفهام ورجل ذكر واضح فانه وجد الوصف وضرب للمال نافع فانه وجد العمل وغلام انسان موجود فانه وجد الاضافة فهذه كلها لا تصلح للابتداء لعدم الفائدة مع وجود المسوغات اه من التصريح (قوله أفضل منك جاءنى) اعترضه الدمامينى بأن المصنف قال فى المعنى الصواب ان المبتدأ هو الموصوف المحذوف ولا شك أن أفضل صفة لمحذوف فهو المبتدأ والجواب ان المصنف هنا بنى المثال على ما قاله النحاة من أن المبتدأ هو المذكور لا المحذوف والمسوغ العمل وان شئت قلت المسوغ هو الموصوف المحذوف ولم بين المثال على ما صوبه هو وقوله كل الخ هذا مبنى على ان كل عند التجرد عن الاضافة نسكرة وهو قول الاخفش والفراسى وابن درستويه والذى عليه سيبويه والجمهور انها معرفة حينئذ (قوله من يقم الخ) قيل الخبر فعل الشرط وقيل جوابه وقيل هما معا وصح فى المعنى الاول وقوله ما رطل الخ ما هنا مهمله ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها (قوله ثم قلت الرابع خبره) أى خبر المبتدأ ونسبوا بهذا الاسم على أنه مناط الفائدة حتى كأنه الخبر الذى هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدأ بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم تحصل بها الفائدة

عموم نحو كل له قاتون ومن يقم اقم معه ومن جاءك اجى معه او يقع فى

سياق النفي نحو ما رطل فى الدار وعلى هذه الامثلة قس ما شبهها ثم قلت الرابع خبره

مع مبتدا وما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدا الخ) ان قيل يلزم السور اذ يتوقف المبتدا على الخبر وبالعكس اوجب بان المراد منه الخبر اللغوي فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة وما هو معلوم ضرورة ونحو شعري شعري مما المبتدا فيه عين الخبر اوجب بصدقه على الاول بحصول الفائدة باصل الوضع وعلى الثاني بتأويله بقولك شعري الا ان هو شعري الذي تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد ابوه قائم اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتداه الذي هو ابوه لاشتماله على ضمير الغائب المتفقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد ﴿ تنبيه ﴾ لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر في باب واحد نظر الى ان كل واحد قسم مستقل وقول الفيشي جمع المصنف بين المبتدا والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدا ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب ايضا وجود مبتدا بدون خبر وما قاله الفيشي غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ما تحصل الخ تعريف للخبر ان وجدوا لا يفيد مبتدا بدون خبر كما تقدم لك (قوله ما تحصل به الفائدة) أي حصولا قاصدا اوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدا) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان وما مضروب العمران انتهى كلام الفيشي والاحسن ما قاله الحفيد من أنه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أي ونائبه وكذا يقال في قوله لفاعل الوصف ولو قال لرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج ايضا فاعل اسم الفعل الا ان يقال انه ماش على قول الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أي اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا نفي ولدالم يقل ظرف زمان وفهم منه أنه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فاحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدا اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدا اسم معنى فالمسئلة باعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمر نحو طالع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدا اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات) مساو لمن عبر بالجنه ومن عبر بالعين ومن عبر بالجوه (قوله ونحو الليلة الهلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح قال في الهمع ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل والظرف ويجرى الخلاف في الجار والمجرور قال الحفيد والاكثر على أن الخبر الظرف (قوله في حد المبتدا) أي بعد حد المبتدا ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث أفعال وحرركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات ما يقوم بنفسه بالاحداث ما عداها بدليل مقابلتها بها فشمع نحو البياض (قوله فؤول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره بان يقدر مضاف قبل المبتدا فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤول قوله وغدا أمر لان الامر حدث في خبر عنه بالزمان بخلاف الخبر وقال الفيشي أي الزام أمر (قوله في المثل) بفتح الميم والثاء وهو ما شبه مضر به بمورده فهو من باب الاستعارة التمثيلية فاذا كنت في سرور وفرح وقيل لك أمانتني عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذي قال المثل استعارة تمثيلية تأمل ﴿ تنبيه ﴾ ماشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أفاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفدا خبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا أو في زمان طيب

المضاف اليه مقامه ومثله قولهم في المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدث أمر

فتحن عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم والزمان خصص بالاضافة أو بالصفة اه من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند الافادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل و به صرح العصام وبعضهم خالفه ولم يختم باب المبتدا والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى انه ليس في القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب (قوله ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ) اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما يريد بكان أو داخل في قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم واحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لتقصها بسبب افتقارها الى المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الاعم على الاخص لصدقه على غيرها أيضا ذهو واسم لما ينسخ حكم المبتدا والخبر وكان وأخواتها بهذه المناسبة (قوله اسم كان الخ) لم يفدأكثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فيكون اللاتق أن يأتي بعبارة صريحة تدل على بيان عملها فيه فان عملها فيه فيه خلاف والصحيح انها عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابداء وانما عملت في الخبر فقط ورد بانه ليس لنا عامل يعمل النصب ولا يعمل الرفع لكن يؤخذ من اهمالها فيما سيأتي بيان انها عاملة فيه (قوله وهي) أي الاخوات أمسى الخ الحصر اضافي بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها والتي ينقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه ومقصود على السماع وبيانه ان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر أما تعريف المبتدا فلانه ضمير وأما تعريف الخبر فلان كل كلمة أو يدل لفظها صارت علم جنس على نفسها أي وهي هذه الالفاظ وحينئذ فيرد عليه أفعال أخر تعمل منها روت ترك وغدا وراح وأض وعادوا استحال وقعد وحال وارتد وتحول فيجاء بما تقدم ولم يبين المصنف معاني الافعال التي ذكرها وحاصله انها ان كانت ناقصة فمعناها اتصاف اسمها بخبرها بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصبح والمساء وروح وانفك انفصل ودام بقى * واعلم ان كان الناقصة لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قاله أبو حيان أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند الآخرين وجزم به ابن مالك نحو كان قائما وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت هباء منبثا فاضبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقوله * أمست خلاه وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أيت كأنتي أطوى بحبل * وأماليس فمهي لنفي خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه ومن تبعه الى انها لنفية حالا وماضيا ومستقبلا وهذا جزم المغني وقال الشلو بين لاتناقض بين القولين لان كونها للحال انما هو عند الاطلاق وكونها لغيره اذا قيدت به واستحسنه الرضى قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها للطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهي للحال البتة انتهى حفيد (قوله مطلقا) مفعول مطلق او حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل ومعنى مطلقا أي غير مقيدة بكونها تالية لنفي أو شبهه أو لما الوقتية فلا ينافي كون المصنف وغيره ذكرها شرطا عاملة وستأتي (قوله فمهي) بكسر التاء وفتحها وضمها مهموزة (قوله وتالية) حال من المبتدا وهو زال وما عطف عليه أو من الضمير المستتر في خبر زال المحذوف أي ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون من عطف الجمل جملة ومنها زال عطف على جملة وهي أمسى وجعله من عطف الجمل لا يفوت كونها من اخواتها لانها قد نزلت منها زال الخ والضمير المحذوف عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهي وما تقدم من جعله حالا من المبتدا هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) اي والتالية لنفي ولو تقدير الان المقدر عندهم بمنزلة الملقوظ لكن لا يطرده حذف النفي معها الا اذا كان النافي لا والفعل المضارع واقعا في جواب قسم كقوله تعالى

ثم قلت الخ الخامس اسم كان وأخواتها وهي أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية لنفي أو شبهه زال ماضى بزال وروح وفمهي وانفك

ثالثة نفثوتذكر يوسف أى لانفتتو وقوله * يمين الله أبرح قاعدا * أى لأبرح ثم ان كان الفعل ماضيا اشترط في النفي أن يكون ما ولأوان وان كان مضارعا فباى ناف كان حتى ليس خلافا لظاهر لفظه من أن النافي باى أداة مع أى فعل وقوله تالية لنفي أى اصاله أى وأما الفصل بين النافي ومنفيه بجملة معترضة فهو نادروخلاف الاصل (قوله وصله لالخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتى ويعرب وصلة بمثل ما أعرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك أن تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى أن يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أى السكامة المذكورة والافالمناسب المذكورات (قوله وأخواتها) أى نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة (قوله الاثنتى عشرة) صفة للاخوات فتضم لكان (قوله ويسمى اسمهن) وهى تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسمهن بل اسم لدولته الذى وضعه (قوله مجازا) أى بالاستعارة لمشابهة للفاعل في كونه اسمافوعا بعد فعل وعند سيبويه فاعل حقيقة ورد بان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتنصب الخبر) هذا متفق عليه وأما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال وردبانه يلزم عليه كونها ناصبة لارافعة وباتصال الاسم اذا كان ضمير انحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء انما يتصل بعامله وقال الفراء عاملة في الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان المنصوب حال ويرد باتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة) وهى تسمية اصطلاحية والافهو خبر عن اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أى خبر اسمهن (قوله ومفعولهن مجازا) أى بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أى من الشروط الآتية وهى النفي وماعه وما الظرفية فلا ينافى انه يشترط فيه شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة أن لا يلزم المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثانى الخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للؤمن والرابع نحو أقر رجل يقول ذلك الا يزيدا والخامس مصحوب اذا الفجائية ويشترط في الخبر أن لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه الخ) انما اشترط ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا بمعنى مازال يذوقا مما هو قائم فيما مضى انتهى تصريح (قوله أن يتقدم عليه نفي) بحرف كما مثل أو اسم نحو

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

أو بفعل موضوع للنفي نحو * ليس بنفك ذا غنى واعتزاز * أو بفعل عام من النفي نحو قوله

قلما ييرح الليب الى ما * يورث الحداد اعياء و محبيا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصار بمعنى ما النافية أو بفعل مستلزم للنفي نحو قوله أبيت أزال أستغفر الله أى لأزال قاله الفراء ووجهه ان من أى شيالم يفعله والاباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد أى تفرغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشى اه (قوله أو شبهه وهو النهى والدعاء) انما كانا كالنفي لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو نفي داخل على نفي فصيح قولهم ان الاربعه ملازمة للخبر للخبر عنه وان دفع ما يقال ان الملازمة ظاهرة في النفي دون النهى والدعاء انتهى تقرير شيخنا الدردير وقال بعض حواشى الازهرية انما كانا مشبهين للنفي لان فيهما عموما وقوله وهو النهى والدعاء والاستفهام أى الانكارى نحو أزال عاصيا ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه أشبه النفي (قوله والدعاء) أى بلانفى الماضى وبلن في المضارع قاله المحلى في شرح جمع الجوامع وفا قال ابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذا لكم ثم لازل * ست لكم خالد اخلود الجبال

وصله لوقتية دام
نحو مادمت حيا *
وأقول الخامس
من المرفوعات اسم
كان وأخواتها الاثنتى
عشرة المذكورة فانهن
يدخلن على المبتدأ
والخبر فيرفعن المبتدأ
ويسمى اسمهن
حقيقة وفاعلن مجازا
وتنصبن الخبر ويسمى
خبرهن حقيقة
ومفعولن مجازا ثم هن
في ذلك على ثلاثة
أقسام ما يعمل هذا
العمل بلا شرط وهى
ثمانية كان وليس وما
بينهما وما يشترط أن
يتقدم عليه نفي أو شبهه
وهو النهى والدعاء
وهى أر بعزال ورح
وفتى وانفك نحو

محر وساو يشترط في
زال شرط آخر وهو
أن يكون ماضى يزال
فان ماضى يزول فعل
تام قاصر بمعنى الذهاب
والانتقال نحو ان الله
يمسك السموات
والارض أن تزولا ولن
زالتان أمسكهما من
أحد من بعده وان
الاولى في الآية شرطية
والثانية نافية وماضى
يزيل فعل تام متعد
بمعنى ما يزال يقال زال
زيد ضأنه من معز
فلان أى ميزه منه
وما يشترط أن يتقدم
عليه المصدرية النائية
عن ظرف الزمان وهو
دام والى ذلك أشرت
بالتمثيل بالآية الكريمة
كقوله سبحانه وتعالى
وأوصانى بالصلاة
والزكاة مادمت حيا
أى مدة دوامى حيا
فلو قلت دام زيد صحيحا
كان قولك صحيحا
حالا لا خبرا وكذلك
عجبت من مادام زيد
صحيحا لان ماهذه
مصدرية لا ظرفية
والمعنى عجبت من
دوامه صحيحا ثم قلت
* (ويجب حذف كان

ومنعه ابن مالك وغيره وقالوا الاحجة في البيت لاحتمال أن يكون خبرا ولذا خص في الار تشاف الدعاء بلا وهو
ما يفيد الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى
تصريح (قوله لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح فعل مضارع برح واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً عما كفين
خبره ولو اقتصر على المثال الثانى لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذلك لا وحذفها
انتهى تصريح (قوله لا تزال ذا كراثة) لانهاية وتزل مجزوم بها وأصله تزال خذفت الالف للالتقاء
الساكنين واسمها ضمير وذا كراثة خبرها (قوله ولا برح بعك) مثال للدعاء وير بما يؤخذ من المصنف
ان الدعاء خاص بلا والربع الديار (قوله ماضى يزال) وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف
بتعدولا قصور وليس له مصدر ولا أمر عند الجمهور وحكى الكسائى والفراء ان زال الناقصة لها مضارع
ثان وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ميزت زال الناقصة من زال التامة
بتحوي يلا الى فعل بكسر العين بعد أن كان فعل بفتحها فربا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز
أن تكون الناقصة منقولة من زال يزال فعلى هذا عينها (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل أن
زال الذى مضارع يزول وزنه فعل بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو له مصدر وأمر وهما الزوال وزل
بضم الزاى وان زال الذى مضارع يزال بفتح الياء معنى ما زوله مصدر وأمر وهما الزيل وزل بكسر الزاى
وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل تام) أى غير ناقص وقاصر أى غير
متعد كقوله زال الشر بمعنى انتقل (قوله الذهاب) بفتح الذال وقوله والانتقال تفسيره ولو اقتصر
على الانتقال كان أولى (قوله أن تزولا) أى تنتقلوا لن زالوا انتقلنا واللام موطنة للقسم وان
حرف شرط وزال فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة وأحد مجرور بمن ومحله رفع على انه
فاعل وجلة أمسكها جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب
للتقدم ويقدر للتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله تعالى فيلنا بينهم اى فرقنا بينهم (قوله وما يشترط
أن يتقدم عليه المصدرية الخ) هذا شرط لجوار العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى
بقى ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل
لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **تنبيه** لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من
وجود المصدرية الظرفية وأما قوله تعالى كلاً أضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل
وقت أضاء لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفاً اصطلاحاً ولما كانت ماهذه لا تشملها قولهم ظرفية عبر في
المعنى بدله بزمانية انتهى حلبى (قوله النائية عن ظرف الزمان) ولذا سماها المصنف الوقتية لنيابتها عن
الوقت ومعنى كونها وقتية انها لتوقيت أمر بمدة بشبوت خبرها لاسمها وسميت مصدرية لانها تؤول
مع صلتها بمصدر وهو السوام ووقتية لنيابتها مع صلتها عن الوقت وهو المدة لالذاتها عليه فتكون
اسما خلافاً لبعضهم اه حفيد (قوله دام زيد صحيحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت من دوامه صحيحا) اى
لامن وقت دوامه لانه لا عجب من الوقت ولذا قال المصنف لان ماهذه مصدرية لا ظرفية قال الفيشى
لان المتعجب منه دوام صحته لامة صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب رداعلى من
قال ليس الحذف واجبا ورداعلى من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف بعداً ما متعلق
يجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل أما في العبارة حذف مضاف اى يجب حذف كان
بعد تحقق أما (قوله وحدها) اى لامع اسمها ولا مع خبرها ولا مع ما دون افعال الباب (قوله بعداً ما)
أى بعد ان معوضا عنهما كما صرح به في القطر ولا بد منه (قوله في نحو أما أنت ذانقر) ظاهره اختصاص
حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميراً وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط في حذف كان بعداً أن يكون

مع اسمها بعدان ولو الشرطيتين وحذف نون مضارعها المجزوم الا قبل ساكن أو مضمرة متصل) * وأقول هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجو بادون اسمها وخبرها وذلك (١١) مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع

صلة لان الثاني أن يدخل على ان حرف التعليل الثالث أن تقدم العلة على المعلوم الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا اي انطلقت لاجل انطلاقتك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهي لان كنت منطلقا على المعلوم وهي انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثاني حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون في الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما في كلمتين ومن شواهد هذه

اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم مرجعه من المقام لكن الذي مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بما زيد ذاهبا والتقدير لان كان زيد ذاهبا لكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله في نحو) شمل تعبيره بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو انا واما هو (قوله مع اسمها) ظاهره كان ضميرا أولا وهو كذلك ويشهد له ان خيرا غير كما يأتي (قوله بعدان ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله مضارعها) أي مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أي بالسكون لان الشيء اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء في قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به في القطر (قوله ان تقع صلة لان) معنى وقوعها صلة لان أن تكون ان داخله عليها (قوله أما أنت ذانفر) المعلوم محذوف عن تأخير وان حرف مصدرى ونصب وكان صلتها والأصل افتخرت لان كنت ذانفر فاخرت فتخرت ثم حذف لضيق النظم أولا واختصار كما يؤخذ من المصنف في الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتخرت ولان كنت وانما هو علة للمعلوم محذوف أي لا تفتخر فان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) أنت خير بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها ناشرا وطاوسيا أي بعدهما من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثاني والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمور لانها أحد عشر أمراف كان المناسب أن يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلاقتك) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير غير برفعهما أي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجو بادون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه الفاكهي (قوله أما أنت منطلقا انطلقت) أن حرف مصدرى وما عوض عن كان وأنت اسمها ومنطلقا خبرها (قوله زيادة ما) وخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما مشابهة (قوله ادغام النون في الميم) بعلة قلب النون ميم (قوله العباس) هو صحابي وهو من المؤلفات فلو بهم (قوله أبا خراشة الخ) من البسيط وخراشة بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما والنفر بفتح الفاء والنون عدة رجال من ثلاثة لعشرة والنفر الرهط وهو المراد هنا والضبع على وزن العضد السنين المجذبة والضبع في الاصل أثى الضباع والذكر ضبعان ففيه تورية وأبا خراشة اسمه خفاف بضم الخاء المعجمة وفاء من خفيقتين بينهما ألفان ندبة بنون مفتوحة وهي أمه أحد فرسان قيس وشعرائها * الاعراب أبا منادى وخراشة مضاف اليه وان حرف مصدرى ومازائدة عوض عن كان وأنت اسمها وذانفر خبرها فان حرف توكيد قومي اسمها ودخلت الفاء لان الثاني متحقق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط الجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب بعضهم انها ابطع لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء السابق أي تنبه فان قومي لم تأكلهم الضبع وقال الدماميني يحتمل أن تكون الفاء جوا بالشرط مقدر والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذانفر فان غفرت بذلك فخرت أنا عليك بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان حذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقيم السبب مقامه فاطلق عليه جواب انتهى وذهب

المسئلة قول العباس بن مرداس رضى الله عنه أبا خراشة أما أنت ذانفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع أبا منادى بتقدير يا أبا وخراشة بضم الخاء المعجمة وأما أنت ذانفر أصله لان كنت ذانفر فعمل فيه ما ذكرنا والذي يتعاق به اللام محذوف أي لان كنت ذانفر افتخرت على

الكوفيون الى ان أن المفتوحة الهمزة شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها والمعنى ان كنت ذات فر
فخرت على والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبي على الفارسي ان ما العوض عن كان عاملة في الجرأين
عمل كان المعوض عنه وحجته ان الملتاب في اللفظ ثابت في العمل وزعم انه مذهب سيبيويه لم تأكلهم
جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد في حذف كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين
المجدبة) بالبدال المهملة وهي التي لا مطر فيها وفيه تورية وهي أن يكون اللفظة معنيين قريب وبعيد
فيراذ البعيد فان القريب الضبع اثني الضبعان كما تقدم والبعيد السنين المجدبة وشرحها بقوله لم تأكلهم
والأكل مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة شبهها بالأكل واستعار الأكل لها استعارة تبعية
انتهى تصريح ويجو أن يكون الأكل حقيقة واثباته للضبع تخيل قرينة استعارة مكنية (قوله
وشرطه أن يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط الكثرة والافيوجد قليلا بدونها وانما كثر بعدهما لانهم من
الادوات الطالبة لفعالين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولودون بقية الشرط وطلان
لو أم باب الشروط غير الجازمة وان أم الشروط الجازمة كما ان كان أم باب النواسخ الرافعة للمبتدا وهم
يتوسعون في الامهات مالم يتوسعوا في غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين
الذي هو قليل من لدشولا أي من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين جمع
شائلة على غير قياس وهي الناقة التي جف لبنها وأنى عليها من تتاجها سبعة أشهر وأثمانية وانما قدر لدن
ان كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تنضاف للجمل عند سيبيويه ويرد عليه أنه لا يجوز حذف الحرف
المصدرى (قوله مجزبون الخ) رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيوطي في الدر
المنثور (قوله ان خيرا فخير الخ) خير الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وخير الثاني
مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف كما فسر المؤلف (قوله ان كان عملهم خيرا الخ) فيعرد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرذاته (قوله أرجح الاوجه) الحاصل أن الاوجه
أربعة الاول وهو أرجحها ما ذكره المصنف وانما كان أرجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار
المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثاني وهو أضعفها رفع خير الاول ونصب الثاني عكس الوجه
الاول وتقديره ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا فرفع خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها
ونصب خير الثاني بفعل محذوف وانما كان أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل
ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبيويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان في
عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما أي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذا الوجهان
متوسطا بين القوة والضعف ثم قال الشاوي بين هما على حد سواء لان في كل منهما الاقوى والاضعف
ففي رفعهما قوة برفع الثاني وضعف برفع الاول وفي نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثاني وقال ابن
عصفور رفعهما أحسن من نصبهما والاوجه الاربع المتقدمة في ان خيرا فخير تجري في وان شرافير
واذا ضربت أحدهما في أربعة الآخر حصل ستة عشر ضرورة أرجحها ما مشى عليه المصنف (قوله التمس
ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن مسعود (قوله ولو كان الذي الخ)
الظاهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشيء المقدر انتهى حفيد
(قوله المسئلة الثالثة حذف نون كان) أي للتخفيف وصلالواقفا نص عليه ابن خروف وهو حسن لان
الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقي على حرف واحد وحرفين وجب الوقف عليه بها السكت
كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف
لم يكن ولا يقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما

والمراد بالضبع السنة
المجدبة * المسئلة
الثانية حذف كان مع
اسمها وابقاء خبرها
وذلك جائز لا واجب
وشرطه ان يتقدمها
ان ولو الشرطيتان
فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم الناس
مجزيون بأعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا
فشر فتقديره ان كان
عملهم خيرا فجزاؤهم
خير وان كان عملهم
شرا فجزاؤهم شر وهذا
أرجح الاوجه في مثل
هذا التركيب وفيه
وجوه آخر والثاني
كقوله صلى الله عليه
وسلم التمس ولو خاتما
من حديد أي ولو كان
الذي تلمسه خاتما من
حديد * المسئلة الثالثة
حذف نون كان وذلك
مشروط بامور أحدها
أن تكون بلفظ
المضارع والثاني أن
يكون المضارع

اقتضى حذف الضمة لالنون كما بينا انتهى من شرح الجامع وكان المصنف لم يذكر هذا الشرط هنا لان الذي ترجح عنده عدم اعتباره قال في التوضيح تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائداً نحو لم يعه قاله ابن مالك وهو مردود باجاء المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم يك بترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوماً) أي بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون ولن يكون) فان الاول مرفوع والثاني منصوب ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على يخل لكم وجه أيبكم المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجزم بغير السكون لانهما محركة في الاولين بمحركة الاعراب وفي الثالث بمحركة المناسبة فتعاصت على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجماع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا للوجود الساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا يونس فأجاز حذف النون ولم يعتد بالحركة العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر بن صخر الاسدي

فان لم تك المرأة أبنت وسامة * فقد أبنت المرأة جبهة ضيغم

حذف النون مع ملاقاته الساكن والمرأة بكسر الميم ومد الهزمة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت جملة الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقول النجاشي

فلمست بآتيه ولا استطيعه * ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

حذف نون لكن ضرورة وقبل هذا آيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في اخ يعني نفسه يو اسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شئ لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بنى آدم ولست بآتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عمما تحتاج فاسقني منه (قوله ان يكنه فلن تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة مذكور في البخاري (تنبيه) سكت المؤلف عن محترز ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المنفصل والمرفوع نحو لم يك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أي المتصل المنصوب (السادس من المرفوعات اسم افعال المقاربة) لم يقل اسم كادوا خوفاً لانه لم يثبت ان كادام الباب المقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله وحده لامن العبد لربه قال بعض المشايخ والظاهر ان المفاعلة على بابها لان اسمها قرب من خبرها والعكس فتأمل الآن يقال ان الواضع وضعها القرب مدلول اسمها من مدلول خبرها وان كان العكس لازماً لكن لم يوضع له فصح ان المفاعلة ليست على بابها وهذا يؤخذ من الحفيد وتسمى أيضا النواسخ والنواقض قال شيخ الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشئ باسم جزئه تلغيباً كتسميتهم الكلام بالكامة انتهى وقال الفيثي قوله افعال المقاربة من باب التغليب أي لامن باب تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما ان باب تسمية الكل باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه وهذا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاكثر أو الاكثراً أو الاخف أو كونه

مجزوماً والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم أك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لالتقاء المضارع ولا في نحو هو يكون ولن يكون لالتقاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن ولا في نحو قوله ﷺ ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لوجود الضمير ثم قلت (السادس اسم افعال المقاربة) كاد وكره وأوشك

خبرها مضارعا) واقول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة اقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهي ثلاثة كادوكرب واوشك وما يدل على ترجي المتكلم للخبر وهي ثلاثة ايضا عسى وحرى واخاوق وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملت افعال هذا الباب ثلاثة عشر كما ان الافعال في باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون الافعال مضارعا ثم منه ما يقترن بان ومنه ما يتجرد عنها كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى في باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان واخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها

أصلا وحكمة التغليب هنا اما الشهيرة لان أفعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب في الاستعمال أو الاصل ولهذا تسميهم بقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها الاصل وفي كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب بابان متضادان (قوله لدنو الخبر) أي قر به ولا يتعين كونه خبرا لمبتدأ محذوف بل جعله حالا أولى لافادته حيثئذ ان كاد وكرب وأوشك لا تكون أفعال مقاربة الا في هذه الحالة أي حالة كونها مستعملة لدنو الخبر وأما اذا ضمنت أو جردت فلا (قوله لترجيه) أي الخبر وهو من إضافة المصدر لمفعوله أي لترجي المتكلم الخبر في الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغي أن يقول على مقاربة المدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهي لا تدل عليه والجواب أن قوله المسمى باسمها أي بواسطة أو على حذف مضاف أي المسمى بمدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر و بكسرها وعل الفتح أفصح لقول شيخ الاسلام وحكي كسرها وقيل ان كرب من أفعال الشروع (قوله وهي ثلاثة أيضا) من تقسيم الكل الى جزئياته وأما قوله وألا وهي تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام فمعناه أنها تنحصر في ذلك بمعنى لا يخرج عن ذلك لا من باب تقسيم الكل ولا الكل (قوله وحرى) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو ظر يفي في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في محته انتهى تصريح وقال الرضي قد يستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناه صار حرا ياي خليقا وجديرا ويقال هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يشي ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو حرى أن يفعل كذا على في فعل أو حرئيت وجعت وأنت انتهى قال بعض وهو مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت وقد جزم العصام في شرح الكافية بأن حرى المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله واخاوق) بخاء ووقف ووقع في السالك المنظوم لابن مالك أن اخاوق من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه انتهى حفيد (قوله وهي كثيرة) انها با بعضهم الى نيف وعشرين و ذكر منها قام نحو قامز يدينظم (قوله لا يكون الافعال الخ) ونذكر كونه اسما مفرد كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * أو جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أو جملة ماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا انتهى أشموني (قوله لا يكون الافعال مضارعا) فيه تسميح لان الخبر هو الجملة لا الفعل المضارع وحده الا أن يقال نظرا للظاهر (قوله ما يقترن) أي جوازا أو وجوبا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتي تفصيله حاصله انه يجب الاقتران بان في حرى واخاوق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل ويجب التجرد من أن في أفعال الشروع ويكثر الاقتران بأن بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب * فائدة * حكي ثعلب عسى زيد قائم فيخرج على أن عسى ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية خبرها قاله في المغني وقد تأتي عسى للاشفاق والترجي وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كراهة الخير ومحبة الشر كلاهما مما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكاد زيتها يضيء) أي يقرب زيتها من الاضاءة بلانار (قوله وقد جعلت اذا ماقت النخ) قائلهما ابو حية بالياء آخر الحروف وهما من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعرابهما قد حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا ظرف للمستقبل وما زائدة

يضى عسى ربكم أن برحكم قال الشاعر وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فانهض نهض الشارب السكر وقت وكنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وقت فعل وفاعل يشقني خبر جعل وثو بي بدل من التاء في جعلت بدل اشمال لافاعل يشقل بل فاعله ضمير
 والتقدير وقد جعلت ثو بي يشقني وأعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ولا يصح أن يكون ثو بي فاعل
 يشقل لانه يجب في المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا للضمير الاسم وأما عسى
 فيجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز
 أن يرفع ظاهر غير سببي وأما قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فانهض مضارع مرفوع وفاعله مستتر ونهض مفعول والشارب
 مضاف اليه والسكر صفة للشارب وكنت كان واسمها أمشي مضارع مرفوع وفاعله مستتر على رجلين
 متعلق بأمشي معتدلا حال من فاعل أمشي والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل أمشي مضارع
 مرفوع بضمه مقدره على آخره متعلق بأمشي من الشجر صفة لاخرى والشاهد في قوله جعل و بعد البيتين

أمشي قليلا قليلا وهي تسعفي * كاتني قوس رام وهي لى وتر

معاشر الناس من كان الزمان له * مساعد افليكن منه على حذر

(قوله هيبت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فلج كاتني كنت باللوم مغريا * واللوم العذل
 والقلب الجراحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وسمى قلبا لان الله يقلبه الى ما أراد بعد جزم العبد على
 خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعا
 في جانب واحد لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن مفاوجا
 بالطبع والحكمة تاتي ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاغراء الاشلاء (الاعراب)
 هيبت هب واسمها ألوم خبرها وفاعله مستتر وجو باو في طاعة جار ومجرور متعلق بالوم فلج فعل ماض وفاعله
 مستتر جواز او كاتني كان واسمها وكنت كان واسمها ومغريا بالخبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كان
 والشاهد في هيبت فانه من أفعال الشروع (قوله وطئنا ديار النخ) من الطويل وطئنا من الوعوه وهو المشي
 والمعتدين الجائرين فهلبت أي شرعت نفوس جمع نفس وهي الروح وتطلق على الدم يقال سالت نفسه
 أي دمه وتطلق على الجسد على العين يقال أصابت فلانا نفس أي عين والامانة ضد الاحياء وترهق تذهب
 بسرعة * واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هلهل للشروع لم أفق عليه لاحذفان المنصوص للنحوين
 بل للمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لدنو الخبر اه حفيد * الاعراب وطئنا ديار فعل وفاعل
 ومفعول والمعتدين مضاف اليه فهلبت الفاء للعطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقبل الامانة
 متعلق بترهق الذي هو خبر هلهل والشاهد في هلهل (قوله أغرب افعال الشروع) أفعال التفضيل
 ليس على بابيه أي غريبان من بينها وكذا قوله أشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب أو من باب علم
 ومصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقاعلى وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أي آدم
 وحواء (قوله كما تخصف) بضم التاء وفتح الصاد أي تخيط النعال وهي مؤنثة (قوله أبو السمال)
 بفتح السين المهملة مشددة وبميم مشددة آخره لام أما ابن السمال بالكاف فهو واعظ لامقري وقال بعض
 الاشياخ قاعدة اذا كان أبو فالسمال باللام فاذا كان ابن فالسمال بالكاف (قوله وهي لغة النخ) أي
 والافصح كسر الفاء كما في التصريح وقوله بياء مكسورة أي ولم يسمع فتحها وهذه الباء بدل الفاء
 (قوله أي شرع بمسح الخ) أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الامضارعا وان مسحا مفعول مطلق
 لا خبرها (قوله سوقها) أي الخيل جمع ساق أي أرجلها * **خاتمة** * قد اشتهر ان كاد اثباتها نفى
 ونفيها اثبات والغز به بعضهم بقوله

وقال آخر

هيبب ألوم القلب في

طاعة الهوى

وقال آخر

وطئنا ديار المعتدين

فهللت

نفوسهم قبل الامانة

ترهق

وهذان الفعلان أغرب

أفعال الشروع وطفق

أشهرها وهي التي وقعت

في التنزيل وذلك في

موضعين أحدهما وطفقا

يخصفان أي شرعا

يخيطان ورقة على

أخرى كما تخصف النعال

ليسترا بها وقرأ أبو

السمال العدوى وطفقا

بالفتح وهي لغة حكاها

الاخفش وفيها لغة ثالثة

طبق بياء مكسورة

مكان الفاء والثاني

فطفق مسحا أي شرع

بمسح بالسيف سوقها

وأعناقها مسحا أي

يقطعها قطعاً ثم قلت

أنحوى هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لساني جرهم ونمود
إذا استعملت في صورة الجحدائبت * وان أثبتت قامت مقام حجو

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الأفعال وان معناها منى إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها فإذا
قال القائل كاذب يديكي فعناه قارب البكاء فقار به البكاء ثابتة ونفس البكاء منتفأ إذا قيل لم يكذب يدي
فعناه لم يقارب البكاء فقار به البكاء منتفية ونفس البكاء منتفأ انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة
وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين * قوله السابع اسم ما حمل على ليس *
أما حملت على ليس دون كان التي هي أم الباب لان هذه الاربعة مشابهة لليس في نفي الحال والجود والدخول
على الجمل الاسمية وقوله ما حمل أى الالفاظ التي حملت على ليس لكن نرى اللفظا فرد الفعل وجرده من
علامة التأنيث ولوراعى المعنى لقال حملت والمراد بالجل اعطاؤها أحكامها بالقياس لان اللغة لا تثبت بالقياس
(قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما ولو قال وهي مراعاة للخبر كان أولى (قوله لات)
قدمها لان اعمالها اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالفه في توضيحه وعبارته هنا مساوية لعبارته في
توضيحه لان قوله في لغة الجميع أى جميع العرب ولا يرد النقص على دعواه الاجماع بمخالفة الاخفش فانه
أهم لها تارة واعملها عمل ان تارة أخرى لانه ان كان رأيا له فلا نقض وان كان نقلا عن العرب فلا نقض
أيضا لان نقله اعمالها عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لاعلى سماع ما يكون نصافي العمل
لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنسوب مذكور بن بعدها اه حفيد وقال الفيدشى لان قاعدة
للمصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخلاف الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض
أبي حيان على ابن مالك في كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما آخر الشارح لات في
الشرح لانها بخذف أحد جزأها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط في عملها أن لا تدخل على معرفة
ظاهرة ولم يبنه عليه المصنف في الشرح كما بنه على نظيره من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور
من الجزأين نكرة وان كان أحدهما معرفة فلا بد أن يكون مقدر (قوله في لغة الجميع) أى جميع
العرب وسيأتى ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث الكاف وما ذكره المصنف توسطين قولين أحدهما أنها
تعمل في أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثاني انها لا تعمل الا في الحين خاصة وعليها
سببويه اتباعا للوارد (قوله ولا يجمع بين جزأها) أى في الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو
المراد والا فالعبارة مشككة لانها تصدق بخذفهما والمراد بجزأها اسمها وخبرها واطراف الجزأين لها لادنى
ملازمة من حيث كونها معمولين لها انتهى حفيد (قوله الاكثر الخ) أى لان الخبر محط الفائدة
فينبغي الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأها لا يدل على اكثرية أحد جزأها بالخذف
دون الآخر صرح به فقال والاكثر الخ (قوله النافيتان) وصفه ما بالنفي لبيان الواقع ووصفه لا بالنفي
للاحتراز عن لا الصفة والزائدة والناهيمة واسناد النفي اليهما حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والنافي حقيقة
انما هو المتكلم اه فيشى وأنت خير بان ما قد تكون زائدة وموصولة واستفهامية وغير ذلك فحينئذ
الوصف بالنفي للاحتراز عن ذلك لانه لبيان الواقع خلافا للفيدشى (قوله في لغة الحجاز) فيه حذف أى
أهل الحجاز فهو مجاز بالخذف أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أى أطلق الحجاز الذي هو محل وأراد
أهله أو استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشى والظاهر انها استعارة بالكناية حيث شبه
الحجاز بالاهل واثبت اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة الحجاز المرسل الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح
أنه المحلية وما قيل في قوله لغة الحجاز يقال في قوله لغة العالية على ما في بعض النسخ من اسقاط أهل
وما ذكره المصنف من انه لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وتهامة ايضا (قوله نفي الخبر) أى انتفاؤه أى

* السابع اسم ما حمل
على ليس وهي اربعة
لات في لغة الجميع ولا
تعمل الا في الحين بكثرة
او الساعة او الاوان
بقلة ولا يجمع بين
جزأها والاكثر كون
المخدوف اسمها نحو
ولات حين مناص وما
ولا النافيتان

في لغة الحجاز وان النافية في لغة أهل العالية وشرط اعمالهن نفي الخبر وتأخير هو أن لا يليهن (١٧) معموله وليس ظرفا ولا مجرورا ونسكير

معمولى لا وان اسم ما
لا يقترن بان الزائدة نحو
ما هذا بشرا * ولاوزر
مما قضى الله واقيا *
وان ذلك نافعك ولا
ضارك * وأقول
السابع من المرفوعات
اسم ما حمل في رفع
الاسم ونصب الخبر على
ليس وهي أحرف أربعة

نافية وهي ما ولالات
وان فاما ما فانها تعمل
هذا العمل بأربعة
شروط أحدها أن
يكون اسمها مقدما
وخبرها مؤخر أو الثاني
أن لا يقترن الاسم بان
الزائدة والثالث أن
لا يقترن الخبر بالا
والرابع أن لا يليها
معمول الخبر وليس
ظرفا ولا جاريا ولا مجرورا
فاذا استوفت هذه
الشروط الأربعة عملت
هذا العمل سواء كان
اسمها وخبرها نكرتين
أو معرفتين أو كان
الاسم معرفة والخبر
نكرة فالمعرفتان
كقوله تعالى ما هن
أمهاتهن والنكرتان
كقوله تعالى فامنكم
من أحدعنه حاجز بن
فاحدا اسمها وحاجز بن

بقاء النفي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقاء النفي لان هذه تشمل صورتين يجب الاعمال فيهما باتفاق
الحجاز بين وهما نحو وماز يدقأما الا في الدار ونحو ماز يد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملهما (قوله
وتأخيره) أى تأخيره ولو عبر به كان أخصر وأظهر لانه ليس المراد انه كان مقدما ثم آخر وليس الواو للحال
وكان القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا أو جاريا أو مجرورا لان القاعدة انه لا يجوز تقدم المعمول الا حيث
يجوز تقدم العامل اه من الفيشى (قوله حمل) ليس المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس
على الصحيح وتفصيل بعضهم فيه نظر وانما المراد به اعطاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وجد في
ليس وهو الفعلية والأصل في العمل للأفعال ولم يوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي أحرف أربعة) أنت
الضمير مراعاة للخبر وهو الأوضح مما ارتكبه المصنف كما سبق لان أحرف جمع تكسير والارجح فيه
التأنيث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يليها معمول الخبر
وليس ظرفا الخ) أمالو كان ظرفا جاز كما في قوله

باهبة حزم لنوان كنت آمنا * فما كل حين من توالى مواليا

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف لمواليا
(فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور لان كل شيء من الاحداث لا بد أن يكون
في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالحارم تدخل
حيث لا يدخل الاجنبي وأجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للنسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار
ومجرور والجار والمجرور محتاج الى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضى وغيره اه حفيد وما قاله
المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله هو المشهور وقيل لا يمنع قياسا على المعمول وقال
بعض وما قاله المصنف من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل
لو عكس كان أولى فان المعمول قديم حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله ويحتمل ان
أحدا فاعل الخ) وعليه فليست عاملة عمل ليس (قوله فامنكم من أحدعنه) أى عن القتل أو المقتول
حاجز بن أى دافعين والخطاب في منكم للناس انتهى يضاوى (قوله وحاجز بن نعتله) أى لاحد على
لفظه أى حاجز بن مجرور بالياء لانه نعت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء
فتنبه (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه وجوابهما الخ) المناسب في
عبارته تأخير قلت عن قوله كيف يخبر به وأصل التركيب فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف
يخبر به عنه قلت وجوابهما الخ وحينئذ فقوله كيف يوصف ارجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به
راجع للاحتمال الاول فهو نعت ونشر مشوش وقوله قلت وجوابهما الخ هو جواب ان قلت ثم رأيت في
بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله وجوابهما بعد وكيف يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلناه فله الجمد
وبهذا استقامت عبارته واندفع قول الفيشى قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو أخذ الدعوى دليلا
انتهى فان كلامه مبنى على ان قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على أن قوله
أخذ الدعوى دليلا في نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا لان الدعوى صحة وصف
المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا أن يقال قوله جواب بالمصادرة أى يشبه المصادرة
في عدم الافادة وقوله وهو أخذ الدعوى أى نظير الدعوى والاستفهام في المحلين تقريرى للاثبات
وحاصله انه استدلل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما دعوى تحتاج
للدليل وهذا كله على تسليم ما قاله الفيشى من ان قلت وكيف الخ جواب وقد علمت ما فيه تأمل وما يرد

على فهم الفيشى قوله وجوابهما الخ فان هذا يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في المحلين استفهام
انكارى معناه النفي كانه قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع وحاصل
الجواب أن هذا مفرد لفظا وهو جمع في المعنى فوصفه بالجمع أو الاخبار بالجمع منظور فيه للمعنى لا للفظ
هذا ما فتح به المولى على الذهن الفاتر (قوله) ولهذا جاء لانفرق بين أحد) أى لاجل عمومه جاء الخ
وروجه عمومه ان بين لانضاف الا الى متعدد فلما أضيفت بين الى أحد علم ان أحد عام وهذا رأى له وغيره
قدر فى الآية معطوفاً أى بين أحد وأحد وعليه فلا شاهد فى الآية (قوله بنى غدانة الخ) هو من البسيط
وغدانة بضم الغين المعجمة وبالذال المهملة والنون قبل تاء التانيث حتى من بزوع والذهب معلوم
والصريف الفضة وتسمى الورق واللجين والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين والغاء وهو الأجر وقيل
كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخرا * الاعراب بنى منادى مضاف بحذف حرف النداء
وغدانة مضاف اليه ومانافية مهملة وان زائدة مؤكدة لما وأنتم مبتدأ وذهب خبر ولا صريف عطوف عليه
ولكن حرف استدراك أتم مبتدأ والخزف خبر والشاهد فى البيت ابطال عمل مانافية لاقترانها بان
الزائدة وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس وهى لا يقترن اسمها بان وروى يعقوب بن السكيت
ذهبا بالنصب وخرجه المؤلف فى التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لامؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا
زائدة كافة قال شارحه انما يمتشى على قول الكوفيين أن ان المقرنة بما النافية حتى بها بعد ما توكلدا
وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما
النافية فلولا تكن ان المقرنة بما النافية زائدة لم يكن لزادتها بعد الموصواتين مسوغ قاله المرادى فى
كتبه انتهى وقد رد القول بان ان فى مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الامفصولا
ينهما كما فى نحو ان زيد القائم وأما الجمع بين اللام وقد فى نحو لقد فعل مع ان فيها معنى التحقيق وفى
ألا ان مع ان فى الأمعنى التحقيق أيضا فلان الأقديشو بها معنيين آخران وهما التقرىب والتوقع فلم تكن
لبحت التحقيق وكذا فى الأمعنى التنبية أيضا كذا فى شرح الكافية للرضى (قوله لاقتران الاسم بان)
أى فهذا محترز الشرط الثانى وأما اقتران الاسم بما الزائدة فنعه بعض المرضي ما ذهب اليه ابن مالك من
أنه لأثرها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد (قوله وما محمد الرسول وما أمرنا الا
واحدة) برفع رسول واحدة على انها خبر ان للبند الانصبها لاقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط
الثالث وأما قوله وما الدهر الامنجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الامعذبا
فن باب المفعول المطلق الذى عامله محذوف خبر اعن اسم عين مبتدأ على حذماز يد الاسير أى وما الدهر
الايديو ردوران منجنون فالدهر مبتدأ ويديو خبر ودوران مفعول مطلق وعامله يدو وحذفا وأقيم
المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير كونه لا يصح أن يكون مفعولا مطلقا
لانه اسم للدولاب التى يسقى عليها الماء فتارة يحبل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء النوات لاتنصب على
المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال فى قوله
* وما صاحب الحاجات الامعذبا * معذبا أى تعذبا لان معذب اسم مفعول لا يصح أن يكون مفعولا
مطلقا وهذا على رأى الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر
وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له وقوله ولا فى نحو وما محمد الخ ما ذكره من وجوب
الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون
الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به هو قول بقية الكوفيين
(قوله مامسى من أعتب) نفسى خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمى مامسى من أعتب

ولهذا جاء لانفرق بين
أحد من رسله
والمختلفان كقوله تعالى
ما هذا بشرا لم يقع فى
القرآن اعمال ماصريحا
فى غير هذه المواضع
الثلاثة على الاحتمال
المذكور فى الثانى
واعمالها لغة أهل الحجاز
ولا يجوز ونه فى نحو قوله
بنى غدانة ما ان أتمو
ذهب

ولا صريف ولكن أتم
الخزف لاقتران الاسم
بان ولا فى نحو قوله
سبحانه وما محمد الا
رسول وما أمرنا الا
واحدة لاقتران الخبر
بالا ولا فى نحو قولهم فى
المثل مامسى من أعتب

على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعدما ساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت
 عن العمل وكذا يقال فيما بعده أي فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه اول المحترزات تأمل
 (قوله لتقدم خبرها) وأما قوله * واذا مثلهم بشر * فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق
 لم يعرف شرطها عند الحجاز بين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بنى لاجلها مع اضافته للبنى وقيل مثلهم حال
 والخبر محذوف أي ما في الوجود بشر مثلهم قاله في التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله مزاحم
 ابن الحارث العقيلي وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث قيل وهو الأقرب الى الصواب وهو من
 الطويل يقال تعرفت ما عندك أي تطلبت حتى عرفته ومنى قرية تنحرف فيها الهدايا ولامه ياء من منبت
 الشيء إذا قرنته سميت بذلك لان الله قدر فيها الشعائر ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهي تصرف
 ولا تصرف واقتصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل سميت بذلك لما يعنى فيها من الدماء أي يراق
 و يصب وقيل سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقتها جبريل قال له تمن فقال له انما تمنى الجنة * الاعراب
 قالوا فاعل وفاعل تعرفها فعل أمر فاعله مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للمحبوبة والمنازل منصوب
 على الظرفية ومن منى يتعلق بمحذوف حال من المنازل وما نافية كل معمول عارف وأما مبتدأ وعارف
 خبر ومن موصولة وقوله وراقى فعل وفاعل صلة والموصول وصلته مضاف لكل والشاهد في البيت ابطال
 عمل ما لا يلائمها معمول الخبر ومعنى وراقى منى أتاها والمعنى ان مزاحما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم
 فقد ها فسأل عنها فقالوا له تعرفها في منازل منى فقال أنا لأعرف كل من وراقى منى حتى أسأله عنها
 * فائدة * قال ابن مالك عمل لأكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قدمت
 نظما وثرأوالاعمالها قليل لم يرد أعمالها صريحا الا في قوله تعز فلاشئ الخ وصرح غير واحد ان أعمالها
 أي لا خاص بالشعر وجزم به في القطر وقد جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهي
 ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وان لا ينتقض النفي بالاول ان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم معمول
 خبرها (قوله فلاحاجة له) أي لذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل وتعز من العزاء وهو الصبر
 والتسلى والوزر الملقب والواقى الحافظ وتعز فعل أمر وفاعله مستتر والفاء للتعليل ولانافية للجنس هنا
 وهي عاملة عمل ليس ورم بما ظن كثيران العاملة عمل ليس لاتكون الانافية للوحدة وليس كذلك نبه
 عليه في المغنى وشئ اسمها وعلى الارض متعلق بباقيها وباقيها خبر لا ولانافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها
 ومن جارة وموصولة محذورة بها وقضى فعل ماض والله فاعل والعاث محذوف والجملة صلة والموصول
 وصلته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك اه واعمال
 لا عمل ليس قليل جدا عند الحجاز بين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصر بين وذهب الاخفش والمبرد
 الى منعه وقيل لاشاهد في الاول لان قوله على الارض خبر وباقيها حال وقال في الشواهد والشاهد في البيت
 ان لا عاملة عمل ليس في الموضعين (قوله ورم بما عملت الخ) وهو نادر فان قلت كيف يكون نادرا ومن
 أمثلة سيبويه مما يزيداها ولأخوه قاعد اقلت لا عمل للابل هي زائدة الاسمان تابعان للعمولى ما انتهى
 نصريح (قوله أنكرتها بعد أعوام مضين الخ) النكر ضد المعرفة والاعوام جمع عام ومضين تأكيد
 والدار المحل بجمع البناء والعرضه كالدار والبلد ومدينة الرسول ٧ والجار اسم لمن قرب داره من دارك
 وأنكرتها أي الدار فعل وفاعل ومفعول به وبعده متعلق به واعوام مضاف اليه ومضين فعل وفاعل ولها
 متعلق به لانافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لانافية عاملة عمل ليس الجيران اسمها وجيرانا
 خبرها والشاهد فيه عمل لاني المعرفة في الموضعين وهو قليل وجعله في القطر خاصا بالشعر (قوله اذا
 الجود الخ) قاله أبو الطيب المتنبى الجود هو المطر الغزير ثم استعير للبدل في العطاء وسمى المال مالا لانه

لتقدم خبرها ولا في نحو
 قوله * وقالوا تعرفها
 المنازل من منى * وما
 كل من وراقى منى أنا
 عارف لتقدم معمول
 خبرها وليس بظرف ولا
 جار ومجرور ولا يعملها
 بنو تميم ولو استوفت
 الشروط الاربعة بل
 يقولون ما زيد قائم
 وقرى على لغتهم ما هذا
 بشر وما هن أمهاتهم
 بالرفع وقرى أيضا
 بامهاتهم بالجر بياء
 زائدة وتحتل الحجازية
 والتيمية خلافا لاني
 على والز مخشري زعما
 أن الباء تختص بلغة
 النصب وأما لا فانها
 تعمل بالشروط
 المذكورة لما الاشرط
 اتقاء اقتران ان
 بالاسم فلاحاجة لان
 ان لاتزاد بعدلا
 ويضاف الى الشروط
 الثلاثة الباقية أن
 يكون اسمها وخبرها
 نكرتين كقوله تعز
 فلاشئ على الارض
 باقيا * ولاوزر مما
 قضى الله واقيا ورم بما
 عملت في اسم معرفة
 كقوله أنكرتها بعد
 أعوام مضين لها * لاالدار
 دار اول الجيران جيرانا
 وعلى ذلك قول المتنبى

واجمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا وأما بنو تميم فيهم ماؤها ويوجبون تكرر ها وأما ان فتعمل بالشروط المذكورة الا ان
اقتران اسمها بان تمتنع فلا (٢٠)

ابن جبير رحمه الله ان
الذين تدعون من دون
الله عبادا أمثالكم
بتخفيف ان وكسرها
لالتقاء الساكنين
ونصب عبادا على
الخبر ية وأمثالكم على
انه صفة لعبادا وفي
تكررين سمع ان أحد
خير من أحد الا
بالعافية وفي معرفتين
سمع ان ذلك نافعك
ولا ضارك وجمال ان
هذه لغة أهل العالية
وأما لا فانها تعمل
هذا العمل أيضا
ولكنها تختص عن
أخواتها بامر ين
أحدهما انها لا تعمل
الاي ثلاث كلمات وهي
الحين بكثرة والساعة
والاوان بقلة والثاني
أن اسمها وخبرها
لا يجتمعان والغالب
أن يكون المحذوف
اسمها والمذكور خبرها
وقد يعكس فالاول
كقوله تعالى كم أهلكنا
من قبلهم من قرن
فنادوا ولات حسين
مناص الواو للحال
لانافية بمعنى ليس والتاء
زائدة لتوكيد النفي

ان الغالب في خبرها ان يكون محذوف حتى قيل بلزومه كقوله
من صد عن نيرانها * فانا بن قيس لابرار
أى لابرار لي والصحيح جواز ذكره كقوله تعز فلا شيء الخ (قوله وأما بنو تميم فيهم ماؤها ويوجبون
تكريرها) جبر الما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اتيانه في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرر ير النفي
في الحقيقة سواء كان نفي الجنس الفاتت على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل ان أولا على سبيل
التنصيص كما في العاملة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون
الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدموهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف
حالكم في عبادة من هو دونكم بعلم الحياة والادراك انتهى أشموني وقول الأشموني في الاتصاف
بالعقل أى وان كانوا أمثالكم من حيث انهم عبيد الله ومخلوقون له وهو محمل القراءة الثانية المثبتة وقصده
بذلك دفع التنافي بين القراءة تين المثبتة والنافية فالنفي من حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث
المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال بعض لاشاهدني الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين
كقوله * ان حراسنا أسدا * وهو متخرج على شاذ (قوله نافعك ولا ضارك) اما صفة مشبهة واسم فاعل
أريد به الثبوت واما ان أريد به الحدوث فهو باق على تنكيره (قوله وجمال ان هذه لغة أهل العالية) بالعين
المهملة والياء المشناة تحت وهو ما فوق نجد الى أرض تهممتو الى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها على وعلوى
على غير قياس واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأبو بكر وأبو علي وأبو
الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأبو بكر وأبو علي وأبو
فقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع
ذلك من أهل العالية انتهى تصريح وعلى ذلك قولك ان قائما أى ما ناقأما وأصله ان ناقأما فنقلت حركة
الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذف فاجتمع مثلان فسكن الاول وأدغم في الثاني وتقول على الاجمال ان
قائم (قوله كالتاء في رواية) تشبيه في زيادة التاء للبالغة الا انها في لات للبالغة في النفي وفي رواية للبالغة في
الاثبات وما ذكره من ان التاء في رواية للبالغة فيه نظر بل هي لتوكيد المبالغة وان المبالغة من صيغة فعال
(قوله رواية) أى كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله أولتأنيث الحرف) أو مانعة خلو
فتجوز الجمع وحركت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس تحريكها الالتقاء الساكنين
بدليل رب وتتم مع تحريك ما قبلها والتاء محركة بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر
على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما فاتها بحذف أحد معموليها لزوما وزيادة التاء في لات
أحسن منها في ثمتوربت لان لات محمولة على ليس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على

ان والمبالغة فيه كالتاء في رواية أولتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين
مناص خبرها ومضاف اليه فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أى قرار وتأخير والثاني

ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهمى في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا نافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضى يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء الفاء وأبدلت السين تاء كما قاله أبو الربيع قولان حكاهما في المغنى وعملها باجتماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لاتعمل شيئا وان وليها مرفوع فبتدأ حذف خبره أو منصوب ففعلول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وبهذا اتضح قول المصنف لات في لغة الجميع أى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر في الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل جارة للحين خاصة ككند ومذقتحصل في الحين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال ماعلى الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا ماعلى الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول محذوف أى لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرئ لات حين بالجر على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الأولى جملة على حذف الاسم لما تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لاتعمل الا في أسماء الزمان وأما قوله

لهي عليك للهفة من خائف * يبني جوارك حين لات مجير

فارتفع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أى لات يحصل لهم أولات لهم مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التيمي وهو من السكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أى عاقبته سبتة وندم فعل ماض والبغاة فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أى وليس الساعة ساعة ومندم مضاف اليه والبنى مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه وخيم خبر الثاني والجملة خبر الاول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد اللطائي مات على دين النصرانية وقد أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه واسم لات محذوف أى وليس الاوان وأوان خبرها فأجبتنا فعل وفاعل وان مخففة من الثقيلة وليس من أخوات كان واسمها محذوف وحين خبرها وبقاء مضاف اليه والتقدير وليس الاوان أو ان صلح ولا يشترط التنكير في معمولى لات بخلاف لا اه (قوله أصله ليس الحين الخ) أى أصل لات أو ان ليس الخ ويؤخذ منه أن أصله ليس لان لات انما عملت بطريق الجمل على ليس (قوله وقدر ثبوته) أى معنى أى نوى معناه لالفظه فلذا بنى (قوله شبه الخ) وقال الرضى واوان عند السيراني والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى جملة الاصل أو ان طلبوا ثم حذف الجملة وبنى واوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما في بومئذ فكسرت النسوان ثلاث سوا كن وتقول حذف الجملة وبنى على الكسر لاعلى السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين في المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل ومن بعدوذ كر في المغنى ان جعل التنوين عوضا مردودا لانه لو كان للعوض لا عرب أو ان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وذ كر في توجيه الكسر في أو ان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من الزائدة والثاني انه كسر تخلصا من التقاء الساكنين والبناء على سكون مقدر اه حفيد * (قوله الثامن خبر ان واخواتها) * وتسمى بالحروف المشبهة

كقراءة بعضهم ولات
حين بالرفع أى وليس
حين مناص حين
موجود اللهم عند تناديهم
ونزول منازل بهم من
العذاب ومن اعمالها
في الساعة قول الشاعر
ندم البغاة ولات ساعة
مندم
والبنى مرتع مبتغيه
وخيم
وفي الاوان قوله
طلبوا صلحنا ولات
أوان

فأجبتنا أن ليس حين
بقاء أصله ليس الحين
أوان صلح أو ليس
الاوان أو ان صلح
حذف اسمها على
القاعدة وحذف ما
أضيف اليه خبرها وقدر
ثبوته فبناه كما بينى
قبل وبعد الا أن أو ان
شبيه بنزال وزنا فبناه
على الكسر ونوته
للضرورة ثم قلت
(الثامن خبر ان واخواتها)

أن ولكن وكان وليت
 ان في ذلك لعبرة ان
 لدينا أنكالا) وأقول
 الثامن من المرفوعات
 خبران وأخواتها الخمسة
 فانهم يدخلن على
 المبتدأ والخبر فينصبن
 المبتدأ كما سيأتي في
 باب المنصوبات ويسمى
 اسمها ويرفعن خبره
 كما نذكره الآن
 ويسمى خبرها نحو ان
 الساعة نية اعلموا ان
 الله شديد العقاب
 كأنهم خشب مسندة
 لعل الساعة قريب ولا
 يتقدم اخبارهن عليهن
 مطلقا وقد أشار الى ذلك
 الشيخ شرف الدين بن
 عنين حيث قال
 كآني من اخبار ان ولم
 يجز
 له أحد في النحو ان
 يتقدما
 عسى حرف جر من
 نداءك يجزني
 اليك فآني من وصالك
 معدما
 ولا على أسمائهن فان
 الحروف محمولة في
 الاعمال على الافعال
 فلعل كونها فرعا في
 العمل لا يليق بالتوسع
 في معمولاتها بالتقديم
 والتأخير اللهم الا ان
 كان الخبر ظرفا أو جارا
 وبحرورا فيجوز

(٢٢)

ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو محرورا نحو

للفعل ووجه الشبه به اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثي والرباعي والخامس و بناؤها على الفتح مثله واما معني
 فلان معانيها معاني الافعال مثل أ كدت وشبهت واستدركت وتميت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ
 اطلاقا لاسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله
 أن ولكن الخ) التعرض لمعاني هذه الحروف من وظيفة أهل المعاني لامن وظيفة النحوي فلذلك تركه
 المصنف وتعرض له صاحب الآجرمية وما كان ينبغي له ذلك الا أن يقال ذكره تيمنا للفائدة وقوله ان الخ
 في محل جر بدل من أخواتها بدل مفصل من مجمل أو بدل بعض من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح
 بالفاء والمجموع بدل كل من كل (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) اي سواء كان ظرفا أو جارا أو محرورا أم لا
 (قوله نحو ان في ذلك الخ) لف ونشر مشوش وفي الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) جملة
 الحروف ستة وعددها سببويه خمسة باسقاط المفتوحة لانها فرع المكسورة وعبر بالاخوات دون الاخوة
 للاختصاص بعنوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعي فقد انحرف لان المؤنث
 حرف الهجاء وكمن اشتباهه نشأ عن اشتراك قاله العصام في شرح السكافية (قوله فينصبن المبتدأ)
 اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو
 الحمد لله الجيد برفع الجيد على انه خبر مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كما بين أو واجب التصدير غير
 ضمير الشأن كأي وكم لم تنصبه هذه الاحرف (قوله ويرفعن خبره) على الاصح عند البصريين بشرط
 أن لا يكون طلبيا فلو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون
 الاستفهام جوابا بحكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب
 قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى أن هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا
 به قبل دخوله وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان
 الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملهما معكوسا ليكون المبتدأ والخبر
 معهن كمفعول قسم وفاعل آخر تنبيهها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر
 معمولا لها لجاز ان يليها وينبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر (قوله
 نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهي بتشديد النون حرف بسيط خلافا للكوفيين ومعناها
 الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها فلا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها
 نحو ما هذا ساكنان لكنه متحرك أو ضد نحو ما هذا أبيض لكنه أسود قيل أو خلاف نحو ما زيد قائما
 لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف في المغني وصحح أبو حيان في النكت الحسان الجواز وكان
 بتشديد النون وهي حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك قالوا
 والاصل في كأن زيدا أسدان زيدا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار
 ثم قال الزجاج وابن جنبي ما بعد الكاف جر بها قال ابن جنبي وهي حرف لاتعلق بشئ لمفارقة الموضع الذي
 يتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره تمام الكلام بدونه ولا هو زائد لفادته التشبيه ولا تأتي كأن
 للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجي ولا للتقريب خلافا لهم ولأبي الحسين الانصاري ولا للنفى خلافا للفارسي
 (قوله لعل الساعة قريب) ذكر الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فاعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث
 (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم
 كآني من اخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو ان يتقدما

ونا

توسطه بينها وبين اسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان في ذلك لعبرة لمن يخشى وفي الحديث ان في الصلاة

لشغلا وان من الشعر
 لحكام وروى لحكمة
 فاما تقديمه عليها فلا
 سبيل الى جوازها لا تقول
 في الدار ان زيدا ثم
 قلت ﴿وتكسر ان في
 الابتداء وفي أول الصلة
 والصفة والجملة الحالية
 والمضاف اليها ما يختص
 بالجمل والمحكية بالقول
 وجواب القسم والمخبر
 به عن اسم وقبل اللام
 المعلقة وتكسر أو تفتح
 بعد اذا الفجائية والفاء
 الجزائية وفي نحو أول
 قولي اني أجد الله وتفتح
 في الباقي ﴿ وأقول لان
 ثلاث حالات وجوب
 الكسر وجوب الفتح
 وجواز الامرين فيجب
 الكسر في تسع مسائل
 احدها في ابتداء الكلام
 نحو انا أعطيتك الكوثر
 انا أنزلناه في ليلة القدر
 الثانية أن تقع في أول
 الصلة كقوله تعالى
 وآتيناه من الكنوز
 ما ن مفتاحه لتسوء
 ما مفعول ثان لا آتيناه
 وهي موصول بمعنى
 الذي وان وما بعدها
 صلة واحترزت بقولي
 أول الصلة من نحو جاء
 الذي عندي أنه فاضل
 فان واجبة الفتح وان
 كانت في الصلة

و نامضاف اليه وانكالا اسمها منصوب بمعنى انكالا قيودا ثقيلة قال البيضاوي والنكل القيد الثقيل (قوله
 لشغلا) أي اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿ تنبيه ﴾ قيل نصب الجزأين في جميع هذه الحروف لغة كحديث
 ان قعر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا * كان أذنيه اذا تشرفا * قادمة أو قلما محرفا
 * ياليت أيام الصبار واجعا * لعل أباك منطلقا ولا يرد على المصنف هنا لانه قليل على ان المصنف
 كالجهمو وعلى انكار ذلك وتأويل شواهدا فالقعر في الحديث مصدر فقرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين
 ظرف أي ان مدة بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال ومفعول أي تلقاهم أسداو يحكيان
 قادمة وأقبلن ر واجعا يوجد منطلقا قال المصنف ولا يقدر في هذين يكون ويكون كإذهب اليه الكسائي
 لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ﴿ فائدة ﴾ تعمل عسى عمل ان في لغة ولا يكون اسمها حينئذ الا ضميرا
 كقوله * فقلت عساها نار كس وعلها * كذا قال المصنف في التوضيح تبعا للسيراني ولا يرد ذلك
 على المصنف لشنوده أو لذهابه به الى ما قاله المبرد من انها باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر ككان
 واسكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا (قوله وتكسر ان) قال المصنف في الارضح تتعين المكسورة
 حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسدها معموليها وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الامر ان
 ان صح الاعتبار ان اه وذكر سيبويه لذلك قاعدة فقال كل موضع هو للجمل ويمتنع المفرد فيه يجب
 فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان وينخرم
 ذلك بنحو لو ان زيدا قائم لقلت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لوقوعها موضع الجملة الفعلية
 ومع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه اه قاله الدجوني على القطر (قوله في الابتداء) المراد
 ابتداء الكلام أي افتتاح الجملة التي هي فيها أي انها في صدر جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها في المعنى
 أم لا وحينئذ فقوله وفي أول الصلة الخ عطف تفسير وليست هذه الامور تمام المفسر لانها تكسر في غير
 هذه الامور كالواقعة بعد كلاً نحو كلاً ان الانسان ليظني والمقر ون خبرها باللام بدون تعليق نحو ان ربك
 لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء
 التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب فتحها ولو قال في ابتداء الكلام بدل قوله في الابتداء كان
 أولى لان الابتداء متى أطلق انصرف للتجرد للاسناد هذا حاصل ما في الفيشي بايضاح من التصريح لكن
 كلام شارحنا يقتضي ان قوله وفي أول الصلة الخ مغاير لقوله في الابتداء تأمل وان المراد بابتداء الكلام
 الذي لم يسبقه غيره حقيقة وقوله وقبل اللام المعلقة هي التاسعة في المتن وجعلها في الشرح سادسة (قوله
 اللام المعلقة) أفهم كلامه ان المعلق هو اللام وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو ان الواقع
 في خبرها اللام (قوله وتفتح في الباقي) اي باقي مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه الامر ان
 (قوله لان) أي باعتبار كسرهم تها فتحتها (قوله في ابتداء الكلام) أي حقيقة أو حكما كالواقعة
 بعد الا الاستفتاحية نحو انا ان اولياء الله وانما كسرت في هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها في
 تأويل مصدر مبتدأ فيحتاج الى تقدير خبر والاصل عدم ذلك وأشار بقوله في ابتداء الكلام الى انه ليس
 المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله انا أنزلناه في ليلة القدر) وجه وجوب الكسر فيه ان المقصود
 الاخبار عن المتكلم بالانزال في ليلة القدر ولو فتح لكان المعنى على الاخبار بان الانزال حصل في ليلة القدر
 وحاصله الاخبار بظرف الانزال أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالمفتوحة يجب
 تقديم خبرها نحو عندي انك كذا كذا كره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع في أول الصلة) وانما وجب
 الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله لتسوء) اي ثقيل (قوله عندي انه فاضل) اي
 عندي فضله وانما وجب الكسر في قولك أعجبتني الذي أبوه انه منطلق مع انها وقعت في أثناء الصلة لانها خبر

لكنها ليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع

من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية عن نحو أقبل زيد وعندى انه ظافر الخامسة أن تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجملة وهو اذا واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أوع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين يشترط الاولية في مستلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من رسوله ومن لكاذبون معلقان لفعل العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء

عن اسم عين وسيأتي في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستثناة من مفهوم كلامه هنا بقريته كلامه ثم اه (قوله لكنها ليست في أولها) أي في اللفظ والافهسي واقعة في محل المبتدا وله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل أم لا نحو جازع يدانه فاضل وانما لم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشروط الحال التنكير وليت ولعل طليبان وشروط الجملة الحالية ان تكون خبرية وأما الکن وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلوا الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا اه تصریح على ان ابن الحجاز قال في النهاية يجب كسر ان بعد الان نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن **﴿فائدة﴾** ليس في الاحرف الستة ما يكون هو ومعمولاها حالا الا حرفين ان المكسورة كما ذكر وكان نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون كأنهم لا يعلمون وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشروط الحال التنكير وليت ولعل طليبان وشروط الجملة الحالية ان تكون خبرية وأما الکن فهي مستدعية لكلام قبلها فلماذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبر او لاحالا قاله المصنف في شرح بانث سعاد (قوله وهو اذا واذا الخ) بيان لما يختص بالجل بقطع النظر عما نحن فيه لان اذا خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعمولاها اسمية فلا تضاف الى اذا (قوله وأوع) بالبناء للفعل أي اشتغلوا بذلك وأكثر وامنه (قوله وهو لحن فاحش) اعلم ان شرح ابن الحاجب اوجب الفتح نظرا الى ان الاصل في المضاف اليه الافراد وقد وجع المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين لانه ورد اضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهيل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع ما بعدهها ويقدر لذلك خبر وقال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظرا لانه مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد الاولية) الاضافة لليسان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام لها الصدر وماله الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبها التقديم على ان وانما أخرت لثلايدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في علمت أن زيد القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الامع قد ظاهرة أو مقسرة اه تصریح (قوله لفعل العلم والشهادة) انما مثل بمثابة اشارة الى انه لا فرق بين القلي وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجب بان الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزل منزلته فعلقته تعليقه أو ان المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله جسمة (قوله السابعة ان تقع محكية بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية بالقول احتراز من نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجرى القول مجرى الظن ففتح ومن ثم روى قوله أن تقول انك بالحياة تمتع بالوجهين ومعنى حكيتها بالقول ان تكون ان ومعمولاها صدرت أولا مكسورة ثم تحكيها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فاراد انسان آخر ان يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا بالجل أو مفرد في معنى الجملة أو أر بدلفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة في أنثائها نحو قلت اعتقادى ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل فهي مجرورة بلام التعليل مقسرة (قوله الثامنة ان تقع جوابا للقسم) أي سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا

فذلك وجب الكسر ولو لا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله جسمة وشهد الله انه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال انى عبد الله ومن يقل منهم انى اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق الثامنة ان تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه التاسعة

جملة

ان تقع خبرا عن اسم
عين نحو زيد انه فاضل
وقوله تعالى ان الذين
آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى
والمجوس والذين أشركوا
ان الله يفصل بينهم يوم
القيامة وقد أتيت في
شرح هذا الموضع بما
لم أسبق اليه فتأملوه
ويجب الفتح في عمان
مسائل أيضا احداها
ان تقع فاعلة نحو اولم
يكفهم انا أنزلنا اى
انزلنا الثانية ان تقع
نايبة عن الفاعل نحو
واوحى الى نوح انه لن
يؤمن من قومك
الا من قد آمن قل
اوحى الى انه استمع نقر
من الجن الثالثة ان تقع
مفعولا لغير القول
نحو ولا تخافون انكم
اشركتم بالله الرابعة
ان تقع في موضع رفع
بالابتداء نحو ومن آياته
انك ترى الارض
خاشعة الخامسة ان تقع
في موضع خبر اسم معنى
نحو اعتقادى انك
فاضل السادسة ان تقع
مجرورة بالحرف نحو
ذلك بان الله هو الحق
السابعة ان تقع مجرورة
بإضافة نحو انه لحق
مثل ما انكم تنطقون
الثامنة ان تقع

جمله ولو وقعت في أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادى ان زيد افاضل ومن الواقعة في أثناءه تقديرا
تخوقوله أو تخلفى بربك العلى * انى أبو ذالك الصبي
على ان التقدير أو تخلفى على انى أما اذا لم يقدر ذلك فهى في أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع
بعض تغيير وفي كلام الحفيدان المذهب المنصور وهو مذهب البصرين منع جواز الوجهين وعمل تسليمه
فالكسر على انه جواب الفتح على اسقاط الخافض لاعلى انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين)
هى الثامنة في المتن وجعلها في الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) أى تقع أول الجملة الواقعة
خبرا عن اسم عين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثلين وانما وجب الكسر لان المصدر
لا يخبر به عن أسماء النوات الابتاويل وذلك يمتنع مع ان قاله في التصريح وقال الحفيدان قلت هلا
جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالمعنى عن العين مبالغة قلت الحرف
المصدرى أضعف من صريح المصدر اه واحترزنا بقولنا أول الجملة الواقعة الخ من قولك زيد اعتقادى
انه فاضل الخ ومن قولك اعتقادى انه فاضل فانه خبر عن اسم معنى في الثانية ووقعت في الاثناء لاني الاول
(قوله ان الله يفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه رهى اسماء ذوات (قوله بما
لم أسبق اليه) أى الى جمعه في محل واحد والافهو مذكور في كلامهم (قوله في ثمان مسائل أيضا) الاولى
حذف أيضا لان الكسر في تسع مسائل لاني ثمانية نعم ان جعل قوله في أول الصلة تفسير القوله في الابتداء
ولم يعد قوله في الابتداء قسما مستقلا صح قوله هنا أيضا والجواب ان قوله أيضا راجع لقوله يجب أى يجب
أيضا كما وجب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أى عدم الايمان من قومك فتائب الفاعل هو المصدر المؤول
لانفس ان وكذا يقال فيما يأتى (قوله انه استمع نقر الخ) النقر ما بين الثلاث والعشرة والجن أجسام عاقلة
خفية يغلب عليها الهوائية والنار يقيل نوع من الأرواح المجردة اه بيباوى (قوله انه استمع نقر)
أى استمع نقر (قوله لغير القول) اما لو كان مفعولا للقول فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم
اشركتم) أى اشرككم بالله (قوله انك ترى الارض) أى رؤيتك الارض خاشعة كائن من آياته
ومعنى خاشعة يابسة اه بيباوى (قوله الخامسة ان تقع الخ) قال الأشموني أو خبر عن اسم معنى غير
قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فاضل اه فاعتقادى اسم معنى غير قول ولا شك ان
فاضل غير صادق عليه الابعنى المعتقد وانما وجب الفتح لانه لو كسرت لكانت جملة والجملة الواقعة خبرا
لابد لها من رابط عائد على المبتدا ولا رابط هنا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة
بمصدر اما لو كان قولا نحو قولى انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه نحو اعتقاد زيد
انه حق فهو بالكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح في الاخير الفتح لانه لا يحل المصدر محلها لانه ينحل المعنى
اعتقاد زيد يكون الاعتقاد حقا وهو لا يصح لان الاعتقاد بمعنى المعتقد وجودى وكون الاعتقاد حقا
أمر اعتبارى والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولناه بالكون لان خبرها مصدر وهو جامد
فتوول بالكون (قوله ان تقع في موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم
الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتى بموضع في الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف
لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله بان الله هو الحق) أى يكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم
تنطقون) فمثل حال من الضمير المستكن في حق أو صفة لمخدوف أى حقا مثل الخ أو صفة لحق لإضافته
لغير معرب لان مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وماصلة أى زائدة لأنها موصول اسمى لفتح ان
ولو كانت موصولا اسميالك كان قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيالا ان موصول
حرفى وهو لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه في غير المضاف للجمل لا يكون الاسما

صريحا أو تأويلا (قوله تابعة) أي عطف نسق أو بدل كما مثل واما النعت فتقدم انها تكسر والتوكيد لا يعقل لانه بالفاظ مخصوصة واما البيان فالظاهر أنه كالبديل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله مما ذكرنا) أي من الفاعل ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر بدل اشتمال و بعد كتي هذا رأيت البيضاوي صرح به فقلت الحمد واحد مفعول ثان ليعدكم وأصل يعديوعد (قوله في ثلاث مسائل في الأشهر) ومن غير الأشهر الواقعة للتعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة اي لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر ان كانت ابتدائية كقولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجون نعت فتفتح ان كانت عاطفة أو جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أي حتى فضلك على العطف وحتى فضلك على الجر بها والواقعة بعد واومسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعري وأنك لا تنظما فيها ولا تضحى قرأ نافع وشعبة بالكسر على الاستئناف أو عطف جل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعد اما نحو امانك فاضل فتكسر ان كانت استفاحية بمنزلة ألا الاستفاحية لانها وقعت في ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك أحقا انك ذاهب (قوله الفجائية) نسبة للفجأة وهي البغته وقال الحفيد نسبة الى الفجاءة بالمد وضم الفاء وهي ملاقة الشيء بغته (قوله فاذا ان زيدا بالبالب) الفاء عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بمصدر أي واذا ظرف زمان خبر أي في الوقت حضور زيدا بالبالب أو مكان خبر أي في الحضرة حضور زيدا بالبالب أو حرف مفاجأة أي حضور زيدا بالبالب حاصل فالمصدر مبتدأ خبره محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لانها ظرف لانها لو كانت ظرفا فاما معمول لخرجت أو الما بعد ان وكلاهما ممنوع أما الاول فلان ما بعد الفاء لا يكون معمولا لما قبلها وأما الثاني فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال في المعنى واذا المفاجأة حرف عند الأخفش ورجحه ابن مالك ويرحجه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالبالب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزمخشري اه المراد منه (قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشده سيبويه ولم يعزه الى احد وهو من الطويل وارى بضم الهزئة بمعنى اظن والله ازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقة ومقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى ففاه وله ازمه تبين لي عبوديته وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع والله ازم موضع السكز (الاعراب)) كنت كان واسمها ارى بمعنى اظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله المرادى الاول نائب الفاعل والثاني زيدا والثالث سييدا والذي يظهر ان الضمير المستتر نائب فاعل لأرى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسراى باظن تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية اي كقول الناس فيه وهي معترضة بين مفاعيل ارى اذ الجائية انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الأسد اي حاضر وجلة ارى الخ خبر كان وعبد خبر ان والقفا مضاف اليه والله ازم معطوف عليه والشاهد في كسر ان وفتحها والكسر اولي لانه لا يجوز ان لا يتقدم اليه تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر والتقدير فاذا العبودية اي ففي الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير في الفتح فيستوي الوجهان اه اشموني (قوله فانه غفور رحيم) اي فالغفران والرحمة حاصلان او فالخاصل الغفران والرحمة فالمصدر المؤول خبر لمحذوف او مبتدأ خبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثاني ثم قال رهنبا بحث وهو انه حيث كان تقديم الخبر في ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغي ان لا يجوز حذفه لانه مفوت لهذا الغرض اه حفيد واما على الكسر

تابعة لشيء مما ذكرنا نحو اذ كروا نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين ونحو واذا يعذبكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها في الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان في ثلاث مسائل في الأشهر احداها بعد اذ الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا بالبالب قال الشاعر
و كنت ارى زيدا كما
قيل سييدا
اذا انه عبد القفا والله ازم يروي بفتح ان وبكسرها الثانية بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم

فهي جملة مستقلة (قوله قرى الخ) فالذي قرأ بالفتح عاصم وابن عمرو قرأ الباقون بالكسر (قوله وضابط ذلك الخ) فالولم تقع خبرا عن قول نحو عملي أنى أجد الله ووجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على مبتدأ و بذلك فارتعتاد زيدانه حق اولم يخبر عنها بقول نحو قولي انى مؤمن فالإيمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيداً بحمد الله ووجب الكسر فيها ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمز يدو هو لا يصح لان حمز يد غير قائم بالمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الاول فالخبر مفرد ونوقش في ذلك بان الصواب الكسر لان الخبر على الاول مجموع انى أجد الله مراد به أجد ولا شك أنه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مراد به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعاً لان كل ما ريد به لفظه فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اه أفاده حفيد وقد سبق للشارح في باب الفاعل ونائبه ما يفيد (قوله كاجد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهبية ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس وأن ونحوه تؤكد للكاف (قوله ونظير ذلك) أى في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانه اللهم) أى هذا اللفظ ولا يحتاج لرباط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا اللفظ (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسماً معرباً أو مبنيًا وهو مذهب الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل في الخبر الا اذا كان الاسم معرباً وكلام المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل جملة على مذهب سيبويه بان يقال قوله خبر لا أى في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الأسم معرباً (قوله لنفى الجنس) أى صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فاذا قلت لارجل في الدار كان معناه لا كينو نقر لرجل في الدار فهي لنفى الكينونة التي هي صفة الجنس لانها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفى الجنس نصاً يخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفى الجنس احتمالاً ولنفى الوحدة وقد اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا القيد وقد رجع في الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) انما لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه وأراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبنيات ولم يقل وتنكيرها لان الاسم ليس مذكوراً واشتراط تنكير الاسم ليدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي وتنكير الخبر لثلاثي خبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض واشتراط تنكير معموليها لانها موضوعة للدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان مدلولها جزئي فلودخلت على المعرفة لادى الى اخراجها عن موضوعها واذالم يردني المتعدد يوثق بما فيقال ماز يدني الدار لان ما موضوعة لنفى المتعدد والواحد (قوله وتأخيرها) أى عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر ولعل العنبر له انه لم يذ كر معمول الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفاً) أراد به ما يعم الجار والمجرور لانهما كالفقير والمسكين ان اجتماعا افتراقاً وان افتراقاً اجتماعاً واطلاق الظرف على الامر من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو عموم المجاز وانما ووجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير القياس لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم او الفعل وما لا يختص حقه ان لا يعمل (قوله ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضى يحذف اسم لاني لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلاثي يكون احجافاً وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسماً جازاً ان يكون كزيد خبراً أى لا أحد مثلي زيد وجزان يكون اسمها أى لا مثل زيد كائن وان جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد اه شنوانى (قوله وتيمم) هو أبو قبيلة وهو تيمم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح (قوله لاند كره حينئذ) أى لاند كره الخبر

قرىء بكسر ان وفتحها الثالثة في نحو اول قولى انى أجد الله وضابط ذلك ان تقع خبرا عن قول نحو عملي انى مؤمن فالإيمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيداً بحمد الله ووجب الكسر فيها ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمز يدو هو لا يصح لان حمز يد غير قائم بالمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الاول فالخبر مفرد ونوقش في ذلك بان الصواب الكسر لان الخبر على الاول مجموع انى أجد الله مراد به أجد ولا شك أنه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مراد به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعاً لان كل ما ريد به لفظه فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اه أفاده حفيد وقد سبق للشارح في باب الفاعل ونائبه ما يفيد (قوله كاجد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهبية ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس وأن ونحوه تؤكد للكاف (قوله ونظير ذلك) أى في كون الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى (قوله سبحانه اللهم) أى هذا اللفظ ولا يحتاج لرباط لانها عين المبتدأ في المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا اللفظ (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسماً معرباً أو مبنيًا وهو مذهب الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل في الخبر الا اذا كان الاسم معرباً وكلام المؤلف ظاهر في كلام الاخفش ويحتمل جملة على مذهب سيبويه بان يقال قوله خبر لا أى في بعض أحوالها وهو ما اذا كان الأسم معرباً (قوله لنفى الجنس) أى صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فاذا قلت لارجل في الدار كان معناه لا كينو نقر لرجل في الدار فهي لنفى الكينونة التي هي صفة الجنس لانها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفى الجنس نصاً يخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفى الجنس احتمالاً ولنفى الوحدة وقد اعترض المصنف في ترك ابن مالك لهذا القيد وقد رجع في الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) انما لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه وأراد تشبيهه بالاسم الذي قد سبق ذكره في باب المبنيات ولم يقل وتنكيرها لان الاسم ليس مذكوراً واشتراط تنكير الاسم ليدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي وتنكير الخبر لثلاثي خبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض واشتراط تنكير معموليها لانها موضوعة للدلالة على التعدد بخلاف المعرفة فان مدلولها جزئي فلودخلت على المعرفة لادى الى اخراجها عن موضوعها واذالم يردني المتعدد يوثق بما فيقال ماز يدني الدار لان ما موضوعة لنفى المتعدد والواحد (قوله وتأخيرها) أى عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر ولعل العنبر له انه لم يذ كر معمول الخبر في ان التي هي الاصل (قوله ولو ظرفاً) أراد به ما يعم الجار والمجرور لانهما كالفقير والمسكين ان اجتماعا افتراقاً وان افتراقاً اجتماعاً واطلاق الظرف على الامر من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو عموم المجاز وانما ووجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها في العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير القياس لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم او الفعل وما لا يختص حقه ان لا يعمل (قوله ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك في الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضى يحذف اسم لاني لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الامع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلاثي يكون احجافاً وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسماً جازاً ان يكون كزيد خبراً أى لا أحد مثلي زيد وجزان يكون اسمها أى لا مثل زيد كائن وان جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد اه شنوانى (قوله وتيمم) هو أبو قبيلة وهو تيمم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح (قوله لاند كره حينئذ) أى لاند كره الخبر

لاعلى ثلاثة اقسام احدها ان تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو

ولا تمش في الارض مرها فلا يسرف في القتل لا تحزن ان الله معنا وتستعار للدعاء فتعجزم ايضا نحو لا تؤاخذنا الثاني ان تكون زائدة
دخولها في الكلام كخروجها (٢٨) فلا تعمل شيئا نحو ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد بدليل انه قد

حين العلم به بل توجب حذفه كما صرح به في الشرح وان كان ظاهر قوله لا تذكره لا يقتضى وجوب
الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تمش) لانهية وتمش مجزوم بلا الناهية وعلامة جزومه حذف الياء وفي
الارض متعلق به ومرحاحا لى حال كونك ذا مرحة أى فرحة والمعنى ترح مرحا أولا لاجل المرح أى البطر
(قوله فلا يسرف) أى القاتل في القتل بان لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أى بالعصمة
والمعونة روى ان المشركين طلوعوا فوق الغار فاشفق أبو بكر على رسول الله ﷺ فقال عليه
الصلاة والسلام ما ظنك بانين الله ثالثهما فاعمهم الله عن الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وقيل لما
دخل الغار بعث الله جامتين فباضتا في أسفله والعنكبوت فنسجت عليه اه يضاوى (قوله
وتستعار للدعاء) أى تستعمل في الدعاء وهو طلب الأذن من الأعلى قال الفيثى ولا الناهية هي لا الدعائية
بعينها وسميت دعائية تأدبا فلا استعارة خلافا للمؤلف في الشرح اه وتوجيه كلام المصنف انه أراد
بالنهي طلب الاعلى من الأدنى الكف وأراد بالدعاء طلب الأدنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران
وأصل وضع لاهو القسم الاول ونقلت للثاني أى استعملت فيه تأمل (قوله ما منعك ان لا تسجد) في
سورة الاعراف قال البيضاوى أى أن تسجد فدخلت لاشارة الى أن الموضع عليه ترك السجود وقيل
المنوع عن الشيء مضطرا الى خلافه وكأنه قيل ما اضطرك الى أن لا تسجد (قوله بدليل انه قد جاء في
مكان آخر) وهو سورة ص (قوله فلا تعمل) وقد يعمل الحرف الزائد نحو ما جاءنا من بشير (قوله
دخولها في الكلام الخ) يعنى باعتبار أصل المعنى والافكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل
بهذه الفائدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار (قوله لئلا يعلم) أى ليعلم أهل الكتاب انه أى الشان
لا ينالون شيئا مما ذكر من فضله لانهم يؤمنوا برسوله وهو شرط وقيل لا غير زائدة والمعنى لئلا يعتقد أهل
الكتاب أن لا يقدر النبي والمؤمنون على شيء من فضل الله ولا ينالونه اه يضاوى (قوله وحرام) أى
يمنع عادة رجوع قرية أهلكناها أى الى التوبة أو الى الدنيا فليس المراد بالحرام المعارف شرعا بل المراد به
المنع عادة والشاهد في قوله لا يرجعون أى أنهم يرجعون ويحتمل ان لانافية أى عدم رجوعهم للجزاء
حرام أى ممنوع اه يضاوى (قوله وتكرارها) بكسر التاء كما قاله شيخنا العدوى (قوله وعاملة
عمل ان) أى لمناسبتها في افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفي كما ان ان للمبالغة في الاثبات فتكون من
باب الجمل على النظير أو النقيض كذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم (قوله وشرط اعماها هذا العمل أمران) شرط مفرد مضاف فيعم
فصح الاخبار بقوله أمران ويشترط أيضا ان لا تقترن بحرف جر فان اقترنت بحرف جرائم كانت
زائدة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشىء وشذجت بلا شىء وقال الفيثى وانما أسقط هذا
الشرط لانه فرض الكلام في اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون ما بعدها اسمها ولا خبرها
فلم يحتج الى اشتراطه (قوله كما بينا) أى في قول المصنف ويجب تنكيه كالاسم (قوله لاصحاب علم)
فهو نكرة لان المضاف للنكرة نكرة وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصره
لكم) فبصره بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهي غير البصرة بفتح الباء اه فيثى وبه تعلم
أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرهما وهي قبة الاسلام وخزانة العرب والمنسوب اليها
بصرى بالفتح اه غير مناسب لما في المؤلف لان البصرة المثلثة الباء هي المقابلة للكوفة تأمل (قوله
قضية) أى هذه قضية (قوله ولا باحسن) هو كنية لسيدنا على بن أبى طالب والكنية من أقسام

جاء في مكان آخر بغير
لا وقوله تعالى لئلا
يعلم أهل الكتاب أن
لا يقدر على شيء
من فضل الله وقوله
تعالى وحرام على قرية
أهلكناها أنهم
لا يرجعون الثالث ان
تكون نافية وهي
نوعان داخل على
معرفة فيجب اهمالها
وتكرارها نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو
وداخل على نكرة وهي
ضربان عاملة عمل
ليس فترفع الاسم
وتنصب الخبر كما تقدم
وهو قليل وعاملة عمل
ان فتنبص الاسم
وترفع الخبر والكلام
الآن فيها وهي التي
اريد بها نفي الجنس
على سبيل التنصيص
لاعلى سبيل الاحتمال
وشرط اعماها هذا
العمل أمران احدهما
ان يكون اسمها
وخبرها نكرتين كما
بيننا والثاني ان يكون
الاسم مقاما والخبر
مؤخرا وذلك كقولك
لاصاحب علم ممقوت
ولا طالعا جبلا حاضر
فلو دخلت على معرفة

العلم فهو معرفة فدخلت لاعلى معرفة (قوله يريد على الخ) أى يريد عمر بقوله ولا بأحسن لها على الخ (قوله رقول أبى سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا قریش) اعلم أن قریشا تصغير قرش وهذا التصغير للتعظيم وقریش هو ولد النضر منقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة فى البحر تعبت بالسفن فشبهوا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعالو ولا يعلى عليها اه بياضوى (قوله أرى الحاجات الخ) قاله أبو الزبير الاسدى وهو بفتح الزاى وكسر الباء وقيل بكسر الزاى وفتح الباء كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ٧ وهذا الشاعر قصد ابخبيب فى طلب صلاة فلم يعطه شيئا فأنشد فيه آياتا منها هذا البيت وقوله يكذب أى يصرن غير مقضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا وأمية مهردان بن عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء * الاعراب أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها والحاجات مفعولها الاول منصوب بالكسرة وعند ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وأبى مضاف اليه وخبيب مضاف اليه ويكذب فعل وفاعل والجملة فى محل نصب مفعول ثان لارى ولانافية عاملة عمل ان واسمها محذوف تقديره مثل وأمية مضاف اليه وفى البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أى ولأمية موجودون والشاهد فى لأمية وقال الفهشى قوله ولأمية هو أمية بن عبد شمس والمراد بنى أمية (قوله فؤول) أو أنه شاذ (قوله ولا مثل أى حسن) ومثل متوغلة فى الإبهام فلا تعرف بالاضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أضيفت لمعرفة فتعرف فلم ينفع التأويل (قوله والثانى) أى تقديم الخبر (قوله لا فيها غول) أى افساد للعقل والضمير للكاس أى الاناء من خمر وقوله ينزفون أى يسكرون (قوله فلا فوت) أى فلا يفوتون الله بهرب أو تحسن (قوله لا ضير) أى لا ضرر علينا اه بياضوى (قوله فضلا عن أن يجب) أى زيادة على الوجوب فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمرزائد عليه فضلا مصدر فضل بمعنى زاد وعن معنى على قال ابن مالك ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقا فقد غلط لان حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزحشرى والجزولى قاله فى الجمع اه حفيد (قوله لا أحد غير) لانافية للجنس وأحد اسمها وأغير خبرها وهو مرفوع (تنبيه) ذكر بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله

* اذا الداعى المثبوت قال يالا * أى يافلان لابراحي بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو لى قرره بعض الاشياخ وهو مخالف لما سبق عن الشنوائى من انه لا يجوز حذفهما لان فيه اجحافا * (قوله العاشر من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) * اختلفوا فى ارفع المضارع فقال الفراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حاولوه محل الاسم قالوا لهذا اذا دخل عليه نحو أن ولن امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حال محل الاسم وقال الكسائى العامل حروف المضارعة وقال ثعلب المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الاول وهو الجارى على ألسنة المعربى حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول الكسائى ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه فى الجملة ثم يحتاج فى كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا فاعل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدلوا وأدوات التحضيض نحو هلا يقوم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه فى نحو الذى يقوم وسبقوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كاد اذا الاسم لا يقع فى هذه المواضع لا يقال التجرد عدى لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم انه عدى فلان سلم انه لا يعمل فى الوجودى بل يعمل لانه علامة لامؤثر قال أبو حيان ولا طائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول المصنف اذا تجرد أى وقت تجرده يحتمل الاقوال

لكن يتبادر منه القول الذي رجحه المؤلف في بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أي لفظاً وتقديرًا فيخرج نحو
تفدو يدخل نحو أشرب غير الخ فان أشرب مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها السكون العارض
للتخفيف (قوله من ناصب) أي متصفاً بالنصب وكذا قوله جازم ليدخل في ذلك قوله

* لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرأن على أسماء ويحكما * (قوله يقوم ويقعد) لافرق بين
الصحيح والمعتل ولو قال يقوم ويمشي كان أولى ليكون مثالا للظاهر والمقدر (قوله فأما قول أبي طالب)
الذي في شيخ الاسلام وأما قول علي رضي الله عنه مخاطبا للنبي صلى الله عليه وسلم ولعله هو الظاهر (قوله
محمد تفد الخ) هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول جند سمي به نبينا
لكثرة خصاله الحميدة وتقدم المفاداة أي كل نفس تلاقى الهلاك الذي يقصدك فهي به أولى دونك
واعرابه محمد منادى مفرد علم مبني على الضم حذف منه حرف النداء والعلم المنادى قيل معرفة بالعلمية التي
كانت قبل النداء وقيل سلبت العلمية وعرف بالاقبال والاول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثاني
مذهب المبرد والفارسي وردي بناء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لانهما لا يقبلان
التنكير وتقدم بضم التاء من أفدى مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه اذا
شرطية ومازائدة وخفت فعل وفاعل مضاف لاذن من شيء متعلق بخفت وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد
صفة لشيء أي باعتبار محله أي اذا خفت شيئا مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت هلا كما من شيء والشاهد في
تفد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال في المعنى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها حتى في الشعر وقا
في البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء
تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذي منعه المبرد أجازة الكسائي حتى في النثر بشرط تقدم قل وجعل
منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة أي ليقوموا ووافق ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك
يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله

قلت لبواب ليديه دارها * تاذن فاني جها وجارها

أي لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة لتمكنه من ان يقول اذن اه (قوله
تبلا أصله الخ) قال في الشواهد والتبلا بفتح التاء المشناة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحقد
والعداوة وقيل التبلا الوبال أي الهلاك أبدلت واو تاء مثل تقوى وفي الصحاح تبلة الحب وأنبله أي
أسقمه وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أصله الخ على أحد الأقوال وكلام الصحاح
مؤيد للقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث) بضم الواو وقوله ووجه بكسر الواو الثانية
وقوله وتجاه بكسر التاء كإرأيت في نسخة صحيحة (قوله وأما قول امرئ القيس) أي ابن حجر الكندي
قال في الشواهد وامرؤ الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعي رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو
الشدة أي عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فالיום الخ) هذا البيت من الكامل من قصيدة قالها
امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خرا حتى يأخذ بثاره فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه فلا يأنم
بشر بها اذ قد وفي بنذر واليوم يطلق على أربعة أمور ذكرها المؤلف في شرح بان سعاد أحدها مقابل
الليلة ومنه سبع ليال وثمانية أيام الثاني مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يؤلم يومئذ دبره وآتوا حقه
يوم حصاده إلى ربك يومئذ المساق والمراد ساعة الاحتضار الثالث مدة القتال نحو ويوم حنين الرابع
السولة ومنه قوله تعالى وتلك الايام نداؤها بين الناس والمراد به هنا في البيت القسم الثاني أي مطلق الزمان
وقوله أشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث في الشين ويهين قرى شرب الهيم وقال أبو عبيدة الشرب
بالفتح جمع شارب كصاحب وبالكسر المشروب كالطحن بمعنى المطحون وبالضم المصدر

اذا تجرد من ناصب
وجازم كقولك يقوم
زيدو يقعد عمرو فأما
قول أبي طالب يخاطب
النبي صلى الله عليه وسلم
محمد تفد نفسك كل
نفس
اذا ما خفت من شيء
تبلا

فهو مقرون بجازم
مقدر وهو لام الدعاء
وقوله تبلا أصله وبالا
فابدل الواو تاء كما قالوا
في وراث ووجه تراث
وتجاه وأما قول
امرئ القيس

فالיום أشرب غير
مستحقب

اثمان من الله ولا واغل
فليس قوله أشرب
مجزوما وإنما هو مرفوع

والمستحقب المكتسب وأصله جمع الشيء في الحقيبة وهي الخرج والاثم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعوة * الأعراب الفاء عاطفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق بأشرب وأشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل أشرب والمفعول محذوف تقديره خرا ومستحقب مضاف اليه وأما منصوب بمستحقب لاعتباره على صاحب الحال والجار والمجرور في محل نصب صفة لاثم ولا واغل معطوف على أما لكن كسره لمناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل عطف على مستحقب أي وغير واغل والشاهد فيه جزم أشرب من غير جازم وأجيب بما ذكره المؤلف وقبل هذا البيت قوله

حلت لي الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله ولكن حذف الخ) واختلف في حذف الحركة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة قوبعوتهن بسكون التاء وورسلناو بارئكم ويأمركم والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت أسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو كان حجة وعليه فيكون أشرب مرفوعا بضمه مقفورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفاكهى وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله او على تنزيل الخ يناسب القول الاول وحرر (قوله ربح من قوله الخ) أي الرأء والباء من اشرب والغين من غير فهي كلمة ملفقة من كلمتين (قوله ربح بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المتصل أي في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي للضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله ربح بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للباء

باب المنصوبات *

بالتنون أي هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالأصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لأل وفيه نظر لان أل لا تكون اسما الا اذا دخلت على وصف قصد به الحدث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع الى الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة والباء في به اما للاتصاق أو للائكة وقال الفيثى قوله المفعول به أي ما يصدق عليه المفعول به والالف مفهوم الكل لا يتأتى نصبه وكذا بقية المفاعيل والذي ينبغي ان أل ومفعول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلام وكذا بقية المفاعيل وعلى ان لها معنى تكون أل موصولة ومفعول صلته به متعلق بمفعول والهاء عائدة الى أل ومعنى الباء الملاصقة أي الذي ألصق به فعل وقال الرضى معناها المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرء أي الذي دفع به ودرى به فعل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه فيثى (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المعنى جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر دورانا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الاعلى المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الامقيدا بقيدا الاطلاق اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به لا يكون الاسما ولا تنقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوبات أعم من الاسماء والمراد بالوقوع التعقل أي ما توقف تعقل الفعل على تعقله (قوله فعل الفاعل) واعلم ان المفعول به ينصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فان جعل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى أن يحمل قوله فعل على الأثر فيجمع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا وقع عليه فعل الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بلا واسطة حرف اه حفيد

ولكن حذف الضمة للضرورة او على تنزيل ربح بالضم من قوله أشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربح بالضم ربح بالاسكان ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل

(قوله لأنها الأصل) أي في المنصوبات (قوله وغيرها) أي غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومشبه بها كمعمول الصفة المشبهة اه فيشى فالعطف مغاير والأحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشياخ انه عطف علة على معلول (قوله صاحباً) بالثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء مفتوحة اسم كتاب في النحو لابن عصفور وأما التسهيل فهو لابن مالك (قوله كما فعل الزمخشري) راجع للنفي وهو البداء بالمفعول المطلق ووجه ما فعله الزمخشري وابن الحاجب أن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة لأنه الذي صدر منه فكان هو الأولي بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الالتباس) أي لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا الذي قام الذي في الدار وإنما أعطى الرفع للفاعل لأنه عمدة الرفع يناسب العمدة والنصب يناسب الفضلة (قوله لا المباشرة) أي التعلق الحسي (قوله أعني تعلقه الخ) أي أعني بالتعلق المعنوي (قوله أعني تعلقه بما لا يعقل الابه) أورد عليه أن كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولاً به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما أو أجب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعلقه على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقاً اصطلاحياً بل اسناداً وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير لخرج عنه مفعول أردت المذكور لأنها لا وقوع لها على شيء ويخرج مفعول الافعال التي لا تحس بحجاسة البصر لان وقوع الشيء على الشيء من مدركات البصر كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أي في العبارة فيدخل ضرب زيد وعمرو كذبه وما ضرب زيد عمراً لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يفتد دخول النفي نفى الوقوع ويخرج عنه نحو زيد يضرب به لان زيداً وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده وإنما أفادت كونه محمكوماً عليه بالمضمر وبيته ولزم من ذلك فهم كونه وقوع عليه الفعل ويدخل في التعريف ما دخلت عليه لام التقوية لتضعف عاملة بخذف أو تأخر أو فرعية في العمل نحو يالزيد ولزيد يضرب وأضارب لزيد لان اللام لزيد يادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أي بمفعول يخرج اشترك زيد وعمرو لانه فاعل للمفعول (قوله لا يعقل) أي الفعل أي على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أي المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لانفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أضمر الخ) أي من المفعول به ما أضمر الخ ويفهم من قوله ومنه الخ أن الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً وحذفه على خلاف الأصل (قوله أضمر) في تعبيره تسامحاً إذ لا يقال ذلك الا في الضمائر اذا استترت لا ما حذف (قوله جوازاً) صفة لمفعول مطلق محذوف أي اضماراً جوازاً أي جازراً أو صفة له على حذف مضاف أي اضماراً اذا جواز لان الاضمار لا جوازاً لاجواز أي جوازاً (قوله نحو قالوا خيراً) أي نحو خيراً من قوله تعالى قال اخيراً ولا يصح نصب خيراً بقاوا لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان في معنى الجملة أو أريد به لفظه مثال ما في معنى الجملة قلت قصيدة أو قلت شعراً ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أي قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أي الاسم المنصوب في باب الاشتغال والضمير في قوله منها عائدة على المواضع وذكر المصنف منها ستة ولم تحصر فيها بل هي كثيرة فأولها باب الاشتغال (قوله وكل انسان الزمانه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدي نحو

منهم صاحباً المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاعراب لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل الابه ولذلك لم يكن الا للفعل المتعدي ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول فان الفعل يقع لاجل المفعول معه فان الفعل معه لاجله ثم قلت * (ومنه ما أضمر عاملة جوازاً نحو قالوا وخيراً وجواً في مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان الزمانه) وأقول الذي ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدي نحو

ولو ادفع الله الناس واسم فعله نحو عليكم أنفسكم وكونه مذكوراً هو الاصل كما في هذه الأمثلة وقد يضر جوازاً اذا دل عليه دليل مقال
او حالي فالاول نحو قالوا خيراً اي أنزل بناخيراً دليل ماذا أنزل بكم والثاني (٣٣) نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة

باضمار تريد لمن سدد
سهما القرطاس باضمار
تصيب وقد يضر
وجوباً في مواضع منها
باب الاشتغال وحقيقته
أن يتقدم اسم ويتأخر
عنه فعل أو وصف
صالح للعمل فيما قبله
مشتغل عن العمل فيه
بالعمل في ضميره أو
ملاسه فمثال اشتغال
الفعل بضمير السابق
زيداً ضربته ومثال
اشتغال العامل بملاسه
ضمير السابق زيداً أنا
صار به الآن أو غداً
وكل انسان أزمناه
ومثال اشتغال الوصف
زيداً ضربته غلامه
وزيداً أنا ضارب
غلامه الآن أو غداً
فالنصب في ذلك وما
أشبهه بعامل مضر
وجوباً بتقديره ضربت
زيداً ضربته وأزمننا
كل انسان أزمناه وإنما
كان الحذف هنا واجباً
لان العامل المؤخر
مفسر له فلم يجمع بينهما
هذا رأى الجمهور وزعم
الكسائي أن نصب
المتقدم بالعامل المؤخر
على الغاء العائد وقال
القراء الفعل عامل في

للمفعول به بدون واسطة كمثل الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى متجاوزاً بخلاف اللازم وهو الذي
يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصراً وغير متعد ومتعد بما يحرف جر (قوله ولو ادفع الله الناس) أي باستيلاء
المسلمين على الكفار لخرت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى
الزمو وأنفسكم مفعول (قوله قالوا خيراً اي أنزل الخ) وفرأ يزيد بن علي قالوا خيراً بالرفع على جعله خبراً
لمبتدأ محذوف أي المنزل خير فإذا مبتدأ وأنزل بكم خبره والمعنى أي شئء أنزله بكم وعلى قراءة النصب
يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله باضمار تيد) أي تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام
أي تريد مكة (قوله لمن سدد) أي صوب سهما أي لمن يريد مريمه (قوله القرطاس) وهو كل أديم ينصب
للنصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله باضمار تصيب) أي وهي جملة دعائية كأنه
قال اللهم اجعلك مصيباً للقرطاس ولوجعل الاصل ارم القرطاس أو أصب القرطاس كان أو وضع من المضارع
(قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس ليشمل الواحد والجمع كثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان
بمقررين أو أكثر نحو زيداً أخاه ضربته أي أهنت زيداً ضربت أخاه او زيداً أخاه غلامه ضربته
اي لا يستزيداً أهنت أخاه ضربته غلامه اه وعلم منه أن محل الجواز اذا كان الناصب المقدر متعدداً
بتعدداً المشغول عنه فلو كان الناصب لاً كثر فعلاً واحداً مقمراً امتنع الاعتدال الخفش كما بينه الشاطبي
اه يس على الفا كهى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيداً لان العامل لم يتأخر والاسم
الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله (قوله
أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها خرج الصفة المشبهة كما خرج
المصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله قاله شيخ الاسلام في
حاشية ابن الناطم (قوله صالح للعمل الخ) اي بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملاسه عمل في الاسم المتقدم
فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لانه كفعل التعجب وأفعال التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لا تصلح
أن تطلب المتقدم وقضيته أن الاشتغال لا يجرى في المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل
التأخر فيه أدنى ويؤيده مقاله في المغنى في بحث اذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر عاملاً قال الساميني
المراد باب المنصوبان على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال اه فافاد ان المرفوع على تلك
الشريطة لا يسمى اشتغالا يؤيده قول التوضيح الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل
الخ كفي المنصوبات لكن كلام السيوطي والتسهيل يفيد أن الاشتغال يجرى في المرفوعات فالتعريف
المتقدم خاص بالاشتغال في المنصوبات وقوله صالح أي كل من الفعل والوصف فأفرد لان العطف باو
(قوله أو ملاسه) أي ملاسه الضمير سواء كان مضافاً للضمير أو كان موصوفاً بالمتصل بالضمير أما اذا كان
مجروراً بالحرف نحو زيداً ضربته به فهو من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لامن قبيل
الملاسه (قوله زيداً أناضار به) انما فصل بقوله ان لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد وكان بمعنى
الحال أو الاستقبال وقول بعضهم يشترط أن لا يكون هناك فصل فلا تقول زيداً أناضرت به محمول على
ماذا لم يحتج للفصل كما في الفعل (قوله الآن أو غداً) قيد بذلك ليكون الوصف عاملاً (قوله زيداً
ضربت غلامه) أي أهنت زيداً ضربته غلامه ولا تقل ضربت زيداً لانك لم تضرب به بل ضربت
غلامه فقوله بعامل اي موافق ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ
بالفعل المنوي ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واعتراض بان ان أراد لا يجمع على سبيل التأسيس فسلم

و ياطعاً جبلاً وقول
الاعمى يارب جلاخذ
بيدي) * وأقول
المنادى نوع من أنواع
المفعول به وله أحكام
تخصه فلها أفردته
بالذكري وبيان كونه
مفعولاً به ان قولك
يا عبد الله أصله يا أدعو
عبد الله فيا حرف تنبيه
وادعو فعل مضارع
فصد به الانشاء لا
الاخبار وفاعله مستتر
عبد الله مفعول ومضاف
اليه ولما علموا أن
الضرورة داعية الى
استعمال النداء كثيراً
أوجبوا فيه حذف
الفعل اكتفاء بأمرين
أحدهما دلالة قرينة
الحال والثاني الاستغناء
بما جعلاه كالنائب عنه
والقائم مقامه وهو يا
وأخواتها وقد تبين
بهذا ان حق المناديات
كلها أن تكون
منصوبة لانها مفعولات
ولكن النصب إنما يظهر
اذالم يكن المنادى مبنيًا
وإنما يكون مبنيًا اذا
أشبه الضمير بكونه
مفرداً معرفة فانه
حينئذ يبنى على الضمة
أو نائبها نحو يازيد

وان أراد على وجه التأكيدي فلا يسلم وبانه كيف يصح عدم الجمع بين البدل والمبدل منه والواقع الجمع بينهما لغة وبلاغة ويرد الاول بان الحذف ينافي التأكيدي والثاني بان المستشكل التبس عليه البدل للتعويض مما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول والثاني انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن الناظم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت بهالتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازي ان رأيت الثاني تأكيدي للاول وأما في هذا الباب فالثاني أصل تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صناعي ويؤخذ من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندي عسجد أي ذهب انتهى يس على الفا كهي بتصرف (قوله فلا يستقيم الغاؤه) وأيضا الكسائي لا يقول بزيادة الاسماء (قوله وومنه المنادى) هو ثاني المواضع المحذوف عاملها وجوباً وعند المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل وفي كلام أبي علي ان يا وأخواتها أسماء أفعال فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من قبيل ما أضمر عامله وجوباً وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذي حذف عامله وجوباً (قوله وإنما يظهر الخ) ظاهره كان صالحاً لأم لا وهو مذهب الجمهور فيه رد على ثعلب القائل بانه ان كان صالحاً لالجاز نصبه ورفعها والا وجب نصبه وجه الرد أنه أطلق في النصب (قوله او نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازني لا يكون المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى ما لا يقصد فهمه ان المنادى لا بد أن يكون لاشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة يتبادر من النكرة انها نكرة لفظاً ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها بكونها غير مقصودة لانها مع الفصلا تكون نكرة انتهى فيشي (قوله وهو يا وأخواتها) الحاصل انها ثمانية فالاول همزة للقرية عند الجمهور والثاني أي بالفتح والقصر والسكون قيل للقرية وقيل للبعيد وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث يا وهي أم الباب ولهذا قيل انها أعم الحروف وانها للقرية والبعيد مطلقاً وقيل للقرية حقيقة أو حكماً كالنائب والساهي وقيل مشتركة بينهما وبين المتوسط وهي حرف اجماعاً الرابع ايا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القرية والبعيد قال في المغني وليس كذلك الخامس هيا وهي للبعيد وهما أصل وقيل بدل من همزة أي انتهى السادس أي بالمد والسكون السابع ايا بالمد وهما للبعيد ذكر الأخص اوجعها ابن عصفور للقرية الثامن والندبة عند الجمهور وقيل تستعمل في غيرها أيضاً (قوله أشبه الضمير) وهو الكاف في أدعوك وبنى على ما رفع به جبر المسافات حالة الاعراب لانه حالة الاعراب ينصب بالفتحة (قوله و يازيدان و يازيدون) لم يدخل آل لانه لا يجمع بين يا وأل وقولهم العلم ذاتي أو جمع يدخل عليه آل جبر المسافات من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة كما مثل المتن أو غير محضة كليلحسن الوجه والشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بنصب أو برفع أو بخفض نحو ياطعاً جبلاً وإنما عمل طالعا النصب في جبلاً لاعتداده على يا وعلى وصف مقدر اي يا شخصاً طالعا قاهره بعض الاشياخ (قوله المنصوب باخص) هو ثالث المواضع الستة التي يحذف فيها العامل وجوباً والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام افادة الاختصاص بالتكلم كما ان النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وانهم بالحاضر وافادتهما التأكيدي يفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية فهو انه ليس معه حرف نداء لالفاظ ولا تقديراً بخلاف المنادى وانه لا يقع في اول الكلام بل في وسطه أو بعد تمامه نحو أنا فاعل كذا أيها الرجل وانه لا بد أن يتقدم عليه

اسم بمعناه في التكلم والخطاب وأنه يقل كونه علما وأنه يتنصب مع كونه مفردا معرفة كقافي بك الله ترجوا
الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى على الضم وأنه يكون بال قياسا وأنه لا يكون نكرة فلا
يكون اسم شرط ولا استفهام ولا تعجب لأن هذه نكرات ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا وإن أياها لا
توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء وإن صفة أي هنا واجبة الرفع بلا خلاف وفي النداء أجاز المازني نصبها
وإنه هنا اختلف في ضم أي هل اعراب أو بناء وفي النداء بناء بتفاهق وإن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص
وفي النداء فعل الدعاء وأنه لا يكون تاليا لحرف النداء وأنه لا يعني به الانفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم
وإنه لا يستغاث به ولا يندب وأما الأحكام المعنوية فامور أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء
إنشاء والثاني أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما ينسب إليه والثالث أنه مفيد لفخر أو
تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لاخص لا لمنصوب لأنه لا يلزم من تأخير
لاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لأن رتبة الممول التأخير عن عامله فلا يقع في ابتداء الكلام أبدا
ولا بعد غائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لأنه أكثر
استعمالا من المرفوع بال ومن أيا واية ولعل المصنف إنما قدم المرفوع بال بناء على معتقده من أن الأقسام
الثلاثة مستوية في الاستعمال مع أن الواو لا تقتضي ترتيبا (قوله بال) أي الجنسية أصالة فلا ينافي كونها
للعهد لأن الجنسية أعم من العهدية (قوله أقرى الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله
وإيا) معطوف على بال (قوله فيلزمها ما يلزمها) فتضم لفظا وتنصب محللا وتصل بهاها التنبيه وتوصف
باسم لازم الرفع محلي بال (قوله أنا فعل الخ) فأنما فعل مبتدأ وخبر وأباني موضع نصب على الاختصاص
بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (قوله والمنصوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله
بالزم) هو من الأجراء وقوله واتفق من التحذير وقوله إن كرر أو عطف أي في البابين ولذا مثل المصنف
بأربعة أمثلة وقوله أو كان أياك أي في التحذير فقط ولا يكون الأجراء بلفظ أيا والحاصل إن أياك للتحذير
وعاملها محذوف وجوبه بأسوأ كان هنا عطف أو تكرار أم لا وأما إذا فقدت أيا فلا يحذف العامل وجوبه باقي
البابين الأعم العطف أو التكرار والمراد العطف بالواو وخاصة اتفاقا ولم ينه عليه المصنف بما قلنا يعلم الرد
على ابن مالك القائل بجواز الحذف إذا أفردت أيا أو أما أيا وإياه فهو شاذ (قوله ونحو الأسد الأسد)
تحذير باسم المحنر منه مكر راوولى باسم المحنر نحو رأسك رأسك أي باعدر أسك (قوله أو كان أياك)
عطف على كرر ومعالم أن عامل أياك احذر أو باعدلا أنه لازم ولا اتفق في العطف مسامحة (قوله أياك من
الأسد) الأصل باعد نفسك من الأسد حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذر كمن الأسد فتحذو
أياك الأسد ممنوع على الأول وهو قول الجمهور وجاز على الثاني (قوله ناقة الله وسقياها) تحذير باسم
المحنر منه والتقدير احذر واناقة الله فلا تقر بوها بعقر ولا غيره واحذروا المحل الذي تسقى منه وهو البئر
المعرفة وولى باسم المحنر نحو لسانك ويدك فالمصنف عطف في المحنر منه فأولى المحنر (قوله وأياك من
الأسد) إذا جىء بالمحنر منه بعد أياك يجب جره بمن أو عطفه بالواو خاصة وفي جر المصنفه بمن رد على راية
أياك أياك المرء فانها شاذة عند المصنف ولا يجوز نصبه إذا لم يعطف (قوله والمحذوف عامله الواقع في مثل
الخ) هذا هو الصواب بغيره وواو عاطفة للواقع وإن محل شيخ الإسلام يحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع
بدلا من اللفظ بفعله كسقياء ورعياء على الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفا وهذا هو
الخامس والسادس الواقع في مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل الأجراء والتحذير قسمين لتكميل
الستهة وإنما قيد المحذوف بالمصدر والحال لأنه ليس كل ما حذف عامله يكون حذفه واجبا فابقاؤه على عمومته
وجعله مما حذف وجوبه بافاسدو يكون خارجا عن المفعول به (قوله مثل) بفتحين قول مركب مشهور

بعد ضمير متكلم
ويكون بال نحو نحن
العرب أقرى الناس
للضيف ومضافا نحو
نحن معاشر الأنبياء
لأنورث ما تركنا صدقة
وأيا فيلزمها ما يلزمها في
النداء نحو أنا أفعل
كذا أيها الرجل وعاما
قليلا فنحو بك الله
ترجوا الفضل شاذ من
وجهين والمنصوب
بالزم أو باتق إن تكرر
أو عطف عليه أو كان
أياك نحو السلاح
السلاح الأخ الأخ
ونحو السيف والرمح
ونحو الأسد الأسد أو
نفسك نفسك ونحو
ناقة الله وسقياها وأياك
من الأسد والمحذوف
عامله والواقع في مثل

أو شبه نحو الكلاب
 على البقر واته خيرا
 لك) * وأقول من
 المفعولات التي التزم
 معها حذف العامل
 المنصوب على
 الاختصاص وهو كلام
 على خلاف مقتضى
 الظاهر لانه خبر بلفظ
 النداء وحقيقته أنه اسم
 ظاهر معرفة قصد
 تخصيصه بحكم ضمير
 قبله والغالب على ذلك
 الضمير كونه لتكلم
 نحو أنا ونحن ويقل
 كونه لمخاطب ويمتنع
 كونه لغائب والباعث
 على هذا الاختصاص
 نحر أو تواضع أو بيان
 فالاول كقول بعض
 الانصار لنا معشر
 الانصار مجدم مؤثّل *
 بارضائنا خيرا البرية أجد
 المؤثّل الذي له أصل
 ومثال الثاني قوله جد
 بعفو فأتى أيها العبد
 سدالى العفو يا الهى فقير
 ومثال الثالث * انابنى
 نهشل لاندعى لآب
 وتعريفه بال نحو نحن
 العرب أقرى الناس
 للضيف التقدير نحن
 أخص العرب وتعريفه
 بالاضافة كقوله
 نحن بنى ضبة أصحاب
 الجبل *

شبه مضر به بمورده أى المحل الذى يضرب فيه بالمحل الذى ورد فيه أو لأى شبه المحل الذى استعمل فيه بالمحل
 الذى ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله الكلاب على البقر) أى
 ارسل الكلاب على البقر أى بقر الوحش ومعناه كما فى الهمع خل بين الناس جميعا خيرا هم وشركهم واغتمت أنت
 طريق السلامة فأسلكها وهو راجع للمثل وتقول تمرا أى أعطنى تمرا وقوله الكلاب على البقر أى فى
 رواية النصب اما على الرفع فابتدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله اتته خير الك راجع لشبه المثل أى اتته وانت
 خيرا (قوله على الاختصاص) هو فى الاصل مصدر اختصاصه بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص
 حكم علق بضمير مما تآخر عنه من اسم ظاهر معرف (قول الشارح وحقيقته) أى تعريفه أى تعريف
 المنصوب على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به ما يعم ايا وان قوله فيما يأتى ويكون
 المنصوب على الاختصاص بلفظ أى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله)
 يعنى قصر حكم الضمير عليه فى نحن العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه باقر الضيف وفى قوله نحن معاشر
 الانبياء لانورث قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير أى بالمحكوم به على الضمير أى بالمخبر به عن
 الضمير فخالصه ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذى قبله أى الفخر (قوله فالاول وقوله الثانى)
 أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لنا معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا
 الكتاب ولا غيره والمعشر الجماعة ولنا خبر مقدم ومجدم مبتدأ مؤخر ومعشر منصوب على الاختصاص
 والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصف به ضمير ناو مؤثّل صفة لمجد
 وبارضائنا جار ومجرور والباء سببية وخير مفعول ارضائنا لانه مصدر مضاف للفاعل وأجد بدل من خيرا
 عطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فان القصد منه الفخر (قوله جد بعفو الخ) من بحر الخفيف ونصف
 البيت الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا
 وبعفو متعلق به فأتى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وفقير خبرها والى العفو متعلق
 بفقير وأيها مبنى على الضم فى محل نصب باخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لآى مرفوع بضمه ظاهرة ويا الهى
 يا حرف نداء والهى منادى منصوب بفتحة مقسرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
 المناسبة والهاء مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد فى أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انابنى نهشل
 لاندعى لآب) هو من بحر البسيط ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب
 ورفع وناسمها فى محل نصب وجملة لاندعى بتشديد الدال فى محل رفع خبر ولاب جار ومجرور متعلق
 به وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف ونهشل مضاف اليه مجرور بالكسرة
 الظاهرة والشاهد فى بنى نهشل فان القصد منه زيادة البيان وتعام البيت * وانما نحن أبناء الآباء
 (قوله نحن بنى ضبة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ
 وأصحاب الجبل خبره ومضاف اليه وبنى ضبة منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محل
 الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين وبنى فعل مضارع مرفوع بضمه مقسرة على
 الياء وفاعله مستتر تقديره نحن وابن مفعوله وفيه حذف أى بنى ثار ابن عفان أى تأخذ بشاره وعفان
 مضاف اليه يجوز صرفه ان أخذ من العفن ومنعه من الصرف ان أخذ من العفة ولذا قيل ان ذمته صرفته
 وان مدحته منعه من الصرف واطراف جار ومجرور متعلق ببنى واطراف مضاف والاسل
 مضاف اليه مجرور بكسرة مقسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل
 القافية (قوله وتعريفه بال الخ) مرتبط فى المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر
 معرفة وكأنه قال وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام أو بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فتأمل

انا آل محمد لانحل لنا الصدقة ونحن معاشر الانبياء لانورث ما تركنا صدقة وقد اشتمل الحديث الشرى على ما يقتضى الكشف عنه وهو ان ما من قوله ما تركنا موصول بمعنى الذى محذوف بالابتداء وتركتنا صلته والعائد محذوف أى تركناه وصدقة خبر ما هذا على رواية الرفع وهو ايجاد لموافقته وايه ما تركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركناه بذول صدقة حذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبه ويجوز فى ما أن تكون موصولا اسما كما تقدم وان تكون شرطية فما على الاول (٣٧) فى محل رفع وعلى الثانى فى

محل نصب المعنى أى شئ
 تركنا فهو صدقة
 ويكون المنسوب على
 الاختصاص بلفظ أى
 فيلزمها فى هذا الباب
 ما يلزمها فى النداء من
 التزام بنائها على الضمة
 وتأنيثها مع المؤنث
 والتزام افرادها فلا تنثى
 ولا تجمع بانفاق
 ومفارقتها للاضافة
 لفظا وتقديرا ولزومها
 التنبيه بعدها ومن
 وصفها باسم معرف بال
 لازم الرفع مثال ذلك أنا
 أفعل كذا أيها الرجل
 اللهم اغفر لنا آيتها
 العصابة المعنى انا فاعل
 كذا مخصوصا من بين
 الرجال اللهم اغفر لنا
 مختصين من بين
 العصاب ويقل تعريفه
 بالعلمية فى بك الله
 نرجو الفضل شذوذ ان
 كونه بعد ضمير مخاطب
 وكونه علما ومن
 المحذوف عامله المنسوب
 بالزم ويسمى اغراء
 والاغراء تنبيه المخاطب
 على امر محمود ليلزمه

(قوله انا آل محمد لانحل لنا الخ) أى لانها وأساخ الناس وآل محمد أشرف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن اعتمد المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من بيت المال وكانوا فقراء (قوله ونحن معاشر الانبياء لانورث) قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن وإنما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء انتهى تصريح (قوله لانورث) أى لثلاثى تمنى وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضى الكشف عنه) أى على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه أى عن ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى الاعراب مجاز عقلى والكشف مفعول يقتضى أى ان الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه تأمل أو المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أى عن اعرابه (قوله الرفع) أى رفع صدقة (قوله ما تركنا بذول صدقة) ولولم يقدر ذلك لانحل المعنى ما تركنا صدقة أى لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبه) بالنصب أى ونحن نرى حال كوننا عصبه فحذف الخبر لسد الحال مسده وأما على قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز فى ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو فيجوز فى ما ان تكون موصولة وأن تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما فى المبتدا من العموم هذا على رواية فهو صدقة واما على رواية صدقة فالامر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه أو يكون صدقة المحذوف والجملة جوابه واما على رواية صدقة بالنصب فاموصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة يصح أن تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه ستة فقول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجر به فى رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله آيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان ايها مبنى على الضم فى محل نصب بأخص والجملة الحالية فقوله مخصوصا بيان للحالية والأحسن ان يقول أى اخص ايها الرجل وهو نفسه أى حال كونه مختصا وابتها مبنى على الضم فى محل نصب والجملة الحالية أى اخص آيتها مختصين من بين العصاب والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان ايها وابتها مبنيان على الضم فى محل نصب بفعل الاختصاص محذوف وهو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلامنا دى ولا ينكر ان الانسان ينادى نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافى الى ان ايا فى الاختصاص معرفة وانها خبر محذوف أى هو ايها الرجل او مبتدا خبره محذوف أى ايها الرجل المخصوص انا المذكور (قوله اناك اناك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروعة والنجدة) المروعة بفتح الميم وضمها وهى تخلق الشخص بخلق امثاله فى زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها اوجه اربعة رفعها على جعل الصلاة مبتدا خبره جامعة ونصبها على جعل الصلاة مفعولا محذوف أى احضر والصلاة نصب جامعة حالا ورفع الاول ونصب الثانى على جعل الصلاة مبتدا خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثانى ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا محذوف وجامعة خبر محذوف انتهى سراج خليل (قوله من هذا النوع) أى الذى حذف عامله جوازا (قوله اناك الذى ان تدع الخ) لم يتكلم عليهما فى الشواهد الذى صفة اناك ان شرطية تدع فعل

مخوفه اناك اناك ان من لا أخاله * كساع الى الهيجاء بغير سلاح * وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق فى البيت أو عطف عليه نحو المروعة والنجدة فان فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذف نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضر وامقدر او جامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر اناك الذى ان تدع ملامة * يجبك كما تنبغى ويكفيك من يبغي وان تحفه يوما فليس كافيا * فيطمع ذو التزوير والشئى أن يصغى على تقدير الزم اناك الذى من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدا والموصول خبره وجاء على

الشرط للمنة متعلق به يجبك جواب الشرط كما الكاف حرف جر وما اسم موصول والعائد محذوف وتبني
صلته أي على الوجه الذي تطلبه ويكفيك بالرفع ومن يبغي فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله)
كقولهم مكره أخاك لا بطل) عبارة الموضح كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنن حين قال له خالد
وقد بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها
وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضرب يا أبا حنن فقال بعضهم ان أبا حنن لبطل فقال له
أبو حنن مكره أخاك لا بطل فصار مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو
ابن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة على فاما التيقا قال عمر ومكره أخاك لا بطل فاعرض
عنه وذكرا الاخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مرفوع بضمه مقترنة على الالف بطل معطوف بلا على مكره
ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سدمسدا الخبر لعدم اعتياده
على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون اه تصریح (قوله)
الثاني المفعول المطلق) هذه التسمية للبصر بين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا لا المفعول به خاصة ويقول
في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي وقوله المطلق هذا قيد أي فالمصدر المؤكد أو المبين
للتنوع يسمى مفعولا مطلقا أي مفعولا مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف
للمفعول به لانه لما كان كثير الدوران في الكلام خففوه بحذف صلته قاله في المعنى وقال الرضى قوله المطلق
اشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال المصدر المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله)
وهو المصدر الخ) اعلم ان الاستفادة من قوله وما يعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا
مطلقا و به صرح في التوضيح وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه يجتمعان
في ضربت ضربا وينفرد المصدر في أعجبتني ضربك والمفعول المطلق في ضربته سوطا ومشى على ذلك
المرادى أيضا وحينئذ فقوله وهو المصدر الخ تعريف للمفعول المطلق بحسب الاصالة فهو نعر بف لئوع منه
وهو الأصلي ولو أراد تعريفه بجميع أنواعه لقال وهو الاسم الفضلة كما قال الموضح ومشى الأشمونى على
ان المفعول المطلق لا يكون الامصدر انظرا الى أن ما يقوم مقامه خلف عنه وانه الاصل وحينئذ فبين
المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعان في ضربت ضربا وينفرد المصدر في ضربك ضربا بحسن
فالمصدر أعظم من المفعول المطلق والمفعول المطلق أخص لانه لا يكون الامصدر وهذا هو المتبادر من قول
المصنف هنا وهو المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله الفضلة)
المناسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربك ضربت بضرب أيم فانه وان تبين العدد
في الاول والنوع في الثاني فهو خبر وخرج طلع زيد بغتة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر
ولى مدبر فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا أنه
خرج بقوله المصدر لان مدبرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولى مدبرا (قوله المؤكد الخ)
تقسيم لافراد المعرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج قت اجلالا لك وكرهت ضربك لعدم التأكيد
وبين النوع وليخرج كرهت الفجور لان الفجور الثاني توكيد لما قبله لالعامله (قوله لعامله)
ان كان مصدرا ولجزء عامله وهو الحدث ان كان فعلا * واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب
الاخفش أما الاخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائما كونها أو وصف بشرط أن يراد به
الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل
منك فضلا ولا زيد حسن وجهه حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للشبوت ولا يكون الا للحال ولا
ينتصب باسم الفعل لا تقول نزال نزا ولا لاصه مكوونا وزعم ثعلب في أنت الرجل عامان عامان مفعول

لغة من يستعمل الاخ
بالالف في كل حال
ويسمى لغة القصر
كقولهم مكره اخاك
لا بطل ثم قلت (الثاني)
المفعول المطلق وهو
المصدر الفضلة المؤكد
لعامله او المبين لنوعه
او لعدده كضربت
ضربا او ضرب الامير
او ضربت

مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه أنه تمييز محمول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أي أنت الكامل علمه (قوله وما بمعنى المصدر مثله) أي في كونه منصوباً على أنه مفعول مطلق وقوله وما بمعنى المصدر فضيته أنه جازي في الأقسام الثلاثة وكلام الأشموني يفيد أنه نائب عن المؤكد ثلاثة والنائب عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجاء ستة عشر * الأول السكينة نحو فلا تميأوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميأوا ميلاً كل الميل * الثاني بعضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضرباً بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقري وقعد القرفصاء والاصل رجوع القهقري وقعد القعدة القرفصاء خذف المصدر وأنيب عنه ما يدل على نوعه وإنما كان القهقري والقرفصاء من النائب مع انهما مصدران لكونهما خالفاً عامليهما لفظاً فعدا من النائب والقرفصاء بالمد والقصراً أن يجلس على أليته ويرفع ركبتيه ويلصقهما ببطنه بيديه مثلاً والقهقري بالقصير ليس الأوهى الرجوع خلف وهما منصوبان بفتحة مقدرة على الألف للتعذر هذا أن قصر القرفصاء والأكانت الفتحة ظاهرة * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير أحسن السير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر الميم لأن فعلة بالكسر للهيئته والاصل ميتة بالفتح مصدر فأنيب عنه فعلة بالكسر الدال على الهيئته والفرق بين ميتة سوء وبين القرفصاء والقهقري مع أن الجميع مبين لحالة مخصوصة أن ميتة مبين للهيئته المصطلح عليها وهي ما كانت على وزن فعلة بخلاف القرفصاء والقهقري فليس على وزن فعلة * السادس مرادفه نحو وقت الوقوف وأفرح الجنل بناء على أن الوقوف منصوب بوقت ومذهب الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه وصحح أبو حيان الأول معلل بأن المنصوبات في غير المرادف كلاتميأوا كل الميل لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها فيجب أن يكون العامل ما قبلها فيطرد في الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً فبعد الله مفعول أول لأظنه وجالساً مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائب عنه في الاتصاف على المفعولية والتقدير أظن ظني فهو نائب عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظناً فهو نائب عن المؤكد ورجحه ابن هشام * الثامن المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته نحو * ألم نغتمض عيناً كليلية أرمد * أي اغتمض ليلية أرمد * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيداً فاسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر أي أي ضرب ضربته * الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس فاسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن المصدر * الثاني عشر آلتها نحو ضربته سوطاً والاصل ضربته ضرباً سوطاً ثم توسع في الكلام خذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وقيل الاصل ضربته ضرباً بسوطاً ثم توسع في الكلام خذف المصدر وأقيمت آلتها مقامه وأعطيت ماله من أعراب وأفراد وتنبيه وجمع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف في السابع كما علمته * الثالث عشر وهو النائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل جلد ثمانين خذف المصدر وأنيب عنه ثمانين بجملة النائب عن المبين للنوع والعدد ثلاثة عشر وزاد بعضهم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بريرة وجر جبار وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكداً ولا مبنيًا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة الأول مرادفه نحو فرحت جندلاً والجنل بفتح حين مصدر جندل بالكسر مرادف للفرح جندلاً مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين أفرح جندلاً وأفرح الجنل أن المنكر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الأرض نباتاً وتبتل إليه تبتيلاً والاصل انبتا نباتاً التاب الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضؤوا أو اغتسلوا والاصل توضؤوا وغتسلوا أما لو كان اسم المصدر عاملاً فهو نائب عن المبين للنوع على ما تقدم من الخلاف في نيابته وعدم نيابته رأساً هذا حاصل ما في

وما بمعنى المصدر مثله
نحو فلا تميأوا كل
الميل ولا تضروه شيئاً
فاجلدوهم ثمانين
جلدة * وأقول الثاني
من المنصوبات المفعول
المطلق

بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذا العلة قدم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده ما ذكرت في المقدمة وقد تبين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويساموا تسليما صلاوا عليه وساموا تسليما الثاني بيان النوع كقوله تعالى فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضي وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقري الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولي الفضلة احتراز من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو طويل فانه يفيد بيان النوع ولكنه

الاشموني والتصریح مع ايضاح من تقرير الاشياخ به تعلم ان قول الفيشي والكلام من خارج ان النائب عن الاول محصور في أربعة والنائب عن الثاني في ثلاثة عشر أو أربعة عشر غير صحيح لان الاول وهو المؤكد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو الضمير والثاني وهو المبين للنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف في السابع الذي هو الضمير هل هو نائب عن المؤكد فالنائب عن المؤكد أربعين ينوب عنه اثنا عشر وان جعل من النائب عن المبين للنوع فالنائب عن المؤكد ثلاثة وعين المبين للنوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر أو أربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب عن الاول أربعة على أحد القولين والذي تقدم ان الثلاثة عشر أو الأربعة عشر في النائب عن المبين للنوع فقط وقول الفيشي يخرج من قول المصنف وما يعنى المصدر مثله القسم الثالث اذ لا تأتي فيه النيابة أصلا لانه لا يكون المفعولا مطلقا اه غير مسلم لما علمت ان العددين ينوب عن المبين للعدد تأمل في هذا المقام فانه أتعني غاية التعب لتظفر بالمراد (قوله رسمى مطلقا) هذا مبنى على ما قاله في المعنى من ان الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أي بصلية بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعهم (قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته) اعلم ان السيد قال المفعول المطلق هو الأثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقارنين لم يفرق بينهما أهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لان نفس المصدر اه فقول الشارح الذي فعلته يراد بالفعل المعنى المصدرى ويراد بالشيء الحاصل بالمصدر فيكون ما شيا على ما حققه السيد وأما قوله في المتن وهو المصدر فهو جار على عرف أهل اللغة لا على التحقيق تأمل (قوله ولهذا العلة) وهي قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشيء الذي فعلته (قوله أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أي فضر بالايستفاد منه إذ يدما استفيد من عامله والمراد انه مؤكد للمصدر المستفاد من ضربت فقولك ضربت بمعناه أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر انه مؤكد للمصدر لا للزمان ولا للنسبة اللذين تضمنهما الفعل (قوله صلاوا عليه وساموا تسليما) اقتباس من الآية (قوله بيان للنوع) اما من الصفة نحو جلست جلوسا حسنا أو من الاضافة نحو جلست جلوس القاضي وكذا يقال في ضربت ضربا الامير اذ يستحيل ايقاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقري) هذا من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشموني ولعل المصنف بناء على مذهب سيديويه من انه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من انه صفة لمصدر محذوف الذي ذكرناه فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من لفظه ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين عدم سماع أفعالها فضعف المذهبان اذ هما اثبات حكم بلا دليل والقهقري بالقصر ليس الا وعلى مذهب سيديويه فالقهقري مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدره على الالف وليس نائب عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بان يدل المصدر على عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة ليشمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من الفيشي من أن العدد ما يدل على المرات فقط والمراد بالمرات ما زاد على الواحدة وقول الفيشي المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كثمانين جلدة أو لا كضربتين وضربات اه مبنى على ما فهمه من ان ثمانين جلدة غير نائب عن المصدر وقد علمت ما فيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل في المؤكد) فان الفجور الثاني مؤكد للفجور الاول وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث المفعول له) عبر عنه المصنف ببعض أسمائه وتم الاسماء في الشرح وانما ذكره عقب المصدر لاشتراكهما في المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى أنه

منصوب على المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم
 اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت
 جاوسا اه تصریح و به تعلم ما في قول الفيشى ولان الزجاج وشيخه الزجاجي ذهبا الى أنه منصوب على
 المفعولية المطلقة اه ولم يذكر الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشى أيضا وناصبه
 عند البصريين العامل الذي يذكر قبله وعند الكوفيين عامل مقدر انتهى مخالف أيضا لما في التصريح من
 أن الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذي قال عامله مقدر هو الزجاج فتأمل (قوله وهو
 المصدر) شرط لجواز النصب وانما اشترط في المفعول له كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون
 بالمصادر الذوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من لفظه أم لا وقيدته في غير هذا الكتاب بما اذا
 كان مخالفا للفظ عامله لئلا يلزم كون الشيء تعليلا لنفسه ولا بد من مخالفته في المعنى وأن لا يكون ميينا للنوع
 وقيدته المصنف في بعض كتبه بالقلبي أي من أفعال النفس الباطنة لان العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل
 والحامل على الشيء مقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتكم قراءة للعلم لانه فعل اللسان
 ولاقتلا للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الحجاز وغيره وأجاز الفارسي جئتكم لتضرب زيد اقم بشرط
 كونه قلبيا كما لم يشترط الاتحاد في الزمن والفاعل اه من التصريح فتأمل فانه حسن (قوله الفضلة)
 المراد به كونه منصوبا بخرج المرفوع نحو حصل لي رغبة في الخير ولانه لا يكون الامعلا والمجرور وان
 كان معلا الا أنه لا يقال له مفعول له اصطلاحا (قوله المعلل) بكسر اللام كان باعثا وغاية أو باعثا فقط والفرق
 بينهما من وجهين الاول أن الغاية انما هي علة في الذهن وأما بحسب الخارج فهي معلول والباعث علة في
 الذهن وفي الخارج والثاني أن الغاية معنوية قبل الفعل والباعث موجود قبله (قوله لحدث) دل عليه
 بفعل أو وصف أو مصدر (قوله شاركه في الزمان) المراد بالمشاركة في الزمان ان يتلاقيا في جزء من الزمان
 كان جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلالا أو اول زمانه آخر زمان عامله كضربت ابني تأديبا أي تأديبا
 أو آخر زمانه أول زمان عامله كقعدت عن الحرب جنبا خلافا لما توهمه العبارة واشترط المشاركة في الزمان
 والفاعل مذهب ابن مالك وابن هشام وعليه المتأخرون والذي اختاره الرضى تبع الفارسي عدم اشتراط ذلك
 (قوله شاركه) يحتتمل أن الضمير المستتر عائذ على الحدث والبارز عائذ على المعلل وبالعكس والاولى
 جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه صفة للحدث فجعل العامل للموصوف أولى (قوله شاركه الخ) اما
 لفظا كضربت تأديبا وتقدير انحوير يك البرق خوفا أي يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشري خوفا
 وطمعا لان (قوله ويجوز فيه) أي في المستوفى للشروط الجبر بمرجوحية في الجرد من أل والاضافة حتى
 قال الجزولي بمنعه والحق الجواز كقوله

من أمكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصر به ينتصر

و بر اجحية في المقررون بال كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولوتوالت زمرا الاعداء

أو استوى الامران وهو المضاف نحو جئتكم ابتغاء الخير أو لا بتغاء الخير فكلام المصنف شامل للاقسام
 الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه للنصب لان عادتهم انهم اذا قدموا حكا ثم قالوا ويجوز فيه
 كذا كان المقدم أكثر ويجاب بان النصب أكثر في الجملة وهذا لا ينافي انه يستوى فيه الامران أو يكون
 النصب مرجوحا هذا حاصل ما في الفيشى بزيادة وياضاح من شراح الالفية (قوله ويجب في معلل فقد
 شرطا أن يجز باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلل أن وان وصلتتهما كما استثناهما المصنف من كلام
 ابن مالك لكنه اعتر عنه بانهم لما كثروا شتهر حذف حرف الجر فيهما قياسا استغنى عن التصريح

وهو المصدر الفضلة
 المعلل لحدث شاركه في
 الزمان والفاعل كقمت
 اجلالا ويجوز فيه

أن يجز بحرف التعليل ويوجب في معلى فقد شرط أن يجز باللام أو نائبها * وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع (٤٣) فيه أربع أمور أحدها أن يكون مصدرا والثاني أن يكون مذكورا للتعليل

والثالث أن يكون المعلن به حدثا مشاركا له في الزمان والرابع أن يكون مشاركا له في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالخبر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك اتصبت على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكامة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجز بحرف التعليل مثال ما فقد المصدرية قولك جئتكم لئلا وللعشب وقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا وقول امرئ القيس ولو أن مأسى لادنى معيشة * كفى ما أطلب قليل من المال ومثال ما فقد الاتحاد في الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرئ القيس أيضا جئت وقد نضت لنوم

به لعمري فيعتبر عن المصنف بذلك وهذا محله أن قلنا أن محل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب وهو قول وأمان قلنا محلهما جرح على القول الآخر فلا استثناء لأن المراد بجرحهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام القيسى باختصار (قوله أن يجز) تنازعه يجوز ويوجب فاضمر في الأول وأعمل الثاني على طريقة ثم حذف ما اضمره في الأول لكونه فضلا وقد قال ابن مالك

ولانجى مع أول قدا هملا * بمضمر لغير رفع أو هلا

(قوله أو نائبها) مما يفيد التعليل وهو باء السببية ومن وفي والكاف نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا ونحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لمسلمكم فيما أفضتم أى بسببه ونحو واذ كروه كما هذا كم أى هدايته اياكم اه شيخ الاسلام (قوله والثاني الخ) سكت عن الفضله وخرج العمدة كرجبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلن لحدث بقية المفاعيل لانه لا تعليل فيها (قوله المعلن به) بفتح اللام (قوله أصابعهم) أى أنامل أصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكل في البعض والعلاقة الكلية على الراجع (قوله فالخبر مصدر مستوف لما ذكرنا) لأن الخبر مصدر ذكرا لعل جعل الاصابع في الأذان وفاعل الجعل والخبر واحد وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله لئلا وللعشب) فانهما ذاتان لاحداث (قوله خلق لكم) أى فان الكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله وقول امرئ القيس) بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل (قوله ولو أن مأسى الخ) لو حرف امتناع لا يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه أن حرف توكيد ونصب واختلف في ان وصلتها بعد لو ففعل انما فاعل بمحذوف تقديره ثبت الثاني أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا وهو قول كثير البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبره وما موصولة أسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق بأسعى ومعيشة مضاف اليه كفى كفى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وفاعله قليل ولم أطلب جازم ومجزوم وفاعله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملك والشاهد في قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدر فلذا جرح باللام (قوله جئت الخ) قائله قائل الأول وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو الخلع قال بعضهم ويجوز عندى التشديد للتكثير ولبسة بكسر اللام اهية من اللبس والمتفضل الذى يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الأثوب واحد وتوشح به * الاعراب الفاء عاطفة وجئت فعل وفاعل وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث ولنوم متعلق به وثيابها مفعول لادنى ظرف بمعنى عند متعلق بنضت والستر مضاف اليه الاحرف استثناء ولبسة منصوب على الاستثناء المتفضل مضاف اليه والشاهد في النوم فانه وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم الذى هو الفترة المذهبة للاحساس فلذا جرحه باللام ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل والزمن نحو جئتكم أمس لضربك زيد اغدا (قوله وانى لتعرونى لذ كراك هزة) قائله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل وتعرونى تغشائى والذ كرى خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء النشاط والارتياح والقطر المطر * الاعراب الواو للعطف وان حرف توكيد وياء المتكلم اسمها اللام للتأكيدي وتعرونى مضارع مرفوع والواو من بنية الفعل والفاعل هزة خلافا لصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذ كرى مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذ كرى اياك والكاف للتشبيه وما مصدرية وانتفض فعل ماض والعصفور فاعله أى كاتفاض العصفور وبله فعل ومفعول والقطر فاعل وجملة بله

حال

ثيابها * لدى الستر اللبسة المتفضل فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال

ما فقد الاتحاد في الفاعل قولك قت لامرك اياى وقول الشاعر وانى لتعرونى لذ كراك هزة * كما انتفض العصفور بله القطر

فان فاعل تعرونى هو الهرة وفاعل الذ كرى هو المتكلم لان التفسير لذ كرى اياك ثم قلت

حال من عصفور بتقدير قدور وي بدل هزة عدة ور وي قررة والمراد بالقررة السكون للسرور ويراد
لازمها وهو النشاط وقوله تعرفوني من عرا الشيء غشيه ونزل به فهو بفتح الراء في الماضي ومضارع يعر
بالضم وأما عرى بكسر الراء يعرى بفتحها فعناه تجرد وقد نظمه الأجهوري فقال

عرا بفتح الراء معناه نزل * والضم فيه بمضارع حصل
أما عرى بكسرها فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

اتسهي دلجوني (قوله الرابع المفعول فيه) ويعبر عنه بالظرف فهما اسمان لمسمى واحد (قوله ما ذكر)
أي حقيقة أو حكما يشمل ما حذف للدليل وقوله لاجل بفتح الهمزة وكسرها وقوله وقع فيه أي بحسب
دلالة اللفظ (قوله ما) أي اسم زمان ومكان بقرينة البيان ولا يفسر باحدهما لئلا يكون البيان أخص
من الميّن ولا باسم فقط لئلا يكون البيان أخص من الميّن (قوله فضلة) حال خرج العمدة نحو يوم
الجمعة يوم عظيم (قوله لا مرفوع الخ) خرج جميع المنصوبات معا إذا كان الحال فانه خرج بقوله من اسم زمان
الخ (قوله من زمان أو مكان) أي من اسم زمان أو اسم مكان لان الظرف دال عليهما لانه نفس الزمان
لان الزمان حركة الفلك (قوله مطلقا) أي وقوعا مطلقا أي مبهما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مبهما
والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالاته على المكان لان دلالاته على الزمان تضمن وعلى
المكان التزام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف للمطر دفا ليرد بعض أسماء تنصب على الظرفية
وليست زمانا ولا مكانا نحو حقا فانهم توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى في نحو حقا انك ذاهب
فقا منصوب على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع
بالابتداء عند سيبويه والجمهور والاصل أي حق ذهابك خذفت في واتصبت حقا على الظرفية وهي
جارية مجرى الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن المصادر كما تقدم في أحقا انك ذاهب دون الجثة فلا تقول
أحقا زيدو ذهابا الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعدهما من ان ومعموليهما في تاويل مصدر
مرفوع على الفاعلية على حد أو لم يفهم أنا أنزلنا ومثل أحقا غير شك انك قائم وجهدر أي أنك قائم
وظنمني أنك قائم غير شك وجهدر أي وظنمني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على أسقاط في
والاصل في غير شك وفي وجهدر أي وفي ظن مني انتهى نصريح قال الفيشي ويستثنى من قوله مطلقا مذ
ومنذ على القول بظرفيتهما إذا وليهما فعل وأما على القول بانهما مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى وحاصل ما في
التصريح والمعنى والاشمو في انه اذا وقع بعدهما فعل أو جملة اسمية نحو جئت منذ عاون نحو * وما زلت أبنى
المال منذ أنيا فاع * فقبل ظرفان مضافان للجملة وقيل ظرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل
مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اه كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيشي
يستثنى الخ لم يظهر لي وجهه فانه على انهما ظرفان يكونان داخلين في المفعول فيه غاية الامر انهما ظرفان
متصرفان وأما اذا دخل على اسم مرفوع نكرة أو معرفة نحو ما رأته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة فقال
الفارسي أم ذلك يومان منذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جنى بيني وبين لقائه يومان فذخبر ويومان
مبتدأ وهذا ان القولان للبصر بين وقيل ان من حرف وذو موصولة والمرفوع خبر لمخروف والجملة صلة أي
الذي هو يومان وقيل يومان فاعل لمخروف ومنذ مركبة من اذ من أي من اذ مضى يومان انظر التصريح
(قوله مبهم) أي اوشبهه كمكان وجانب وجهه وناحية ومن شبهه المصادر المضافة للامكنة كقرب وبعد
وشرق وغرب وسكت عنه اختصارا (قوله أو مفيد مقدارا) أي اوشبهه كراحتي وزن ونور ودور كدور
المسجد (قوله أو مادته) الاولى أو مادته ولعله صرح بها فظن الناسخ تكرارها فاستقطها وعلى هذا فهو
عطف على مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أي مكان مبهم أو مكان مادته الخ

الرابع المفعول فيه
وهو ما ذكر فضلة لاجل
أمر وقع فيه من زمان
مطلقا أو مكان مبهم أو
مفيد مقدارا أو مادته
مادة عاملة كصمت يوما
أو يوم الخميس وجلست
أمامك وسرت فرسخا
وجلست مجلسك
والمكان غيرهن

يجر بني كصليت في المسجد ونحوه فالأخيمتى أم معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع ﴿ وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر
المفعول فيه و يسمى الظرف وهو (٤٤) عبارة عما ذكرته والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكرا لاجل أمر وقع فيه

(قوله بجر بني) يعنى ظاهرة فلا ينافى كونه على معنى فى وليس المراد ان فى ملاحظة والا كان مبنيا لان
الظرف اذا ضمن معنى الحرف بنى ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله بجر بني)
وخرج عن كونه ظرفا فى الاصطلاح لان الظرف فى الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أى
فى دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة فى البيت فالتوسع متعين فى الاول (قوله على التوسع) أى التجوز
فى اللغة ولهم فى نضبه أقوال ثلاثة الاول للفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسبويه انه باسقاط الجار
اجراء للقاصر مجرى المتعدى فيكون المنصوب مشبها بالمفعول به الثانى لآبى على الشاوي بين وعزاه لسبويه
والجمهور انه منصوب على الظرفية الثالث للاخفش انه مفعول (قوله و يسمى الظرف) أى عند البصريين
دون الكوفيين لان الظرف فى اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذى يسمونه ظرفا
من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى
الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكرته) وهو ما ذكره لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه فى)
أحد التفسيرين وترغبون أن تنكحوهن) لعل المناسب ومنه أى من الذى ليس بزمان ولا مكان والتفسير
الثانى يقدر عن أى وترغبون عن ان تنكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا لأن يقال قوله وعليه أى
وجرى عليه أى منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لافيه يظهر الخ) هذا ظاهر فى الاول
والثالث وأما الثانى فشكل لانه أولاً ثبت الوقوع فيه وهما فى الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المنفى
ما كان على سبيل الظرفية أى كون ذلك الامر مظهرا فى ذلك الاسم والوقوع المثبت هو التعلق والارتباط
لان معنى رغب المتقون فى فعل الخير تعلق رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد التقي والاثبات على شىء
واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) خيتم من أسماء المكان وليس على
معنى فى اذ ليس المراد ان العلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد ان الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة
فهو مفعول به وناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره يعلم لدلالة اسم التفضيل عليه وانما جعل
ناصبه محذورا لان اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به اجماعا قاله الموضح فى التوضيح وقد قال المؤلف فى الحواشى
قال محمد بن مسعود الزكى فى كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لو ررد السماع
بذلك كقوله تعالى فر بكم أعلم من هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كفى زيد أحسن
وجها وفى الارتشاف لآبى حيان وقال محمد بن مسعود الزكى أفعل التفضيل ينصب للمفعول به قال تعالى
ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف
قال المرادى لم يجىء حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى
هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل
ما أوتى رساله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك
انتهى من التصريح (قوله يجوز ان يكون مبهما الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان
نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا بالكم ولا متى والمختص ما دل على مقدار معرفة
كاليوم أو منكر كايوم وأما المعدود فن قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما للثنا وهو ما دل على مقدار من الزمان
معلوم كايوم وشهر وسنة وسائر الشهور فقولهم سير وافيهما لياى وأياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيل
هكذا يؤخذ من المدابغى خلافا للمصنف حيث جعل يوما مبهما إلا ان براديه قطعة من الزمن والمختص من
المكان ماله صورة وحدود محصورة بخلافه ويستثنى من المختص داخل ونارج جوف اذا أريد

ولا هو زمان ولا مكان
وذلك كزيدا فى
ضربت زيدا وقد
يكون انما ذكر لاجل
أمر وقع فيه ولكنه
ليس بزمان ولا مكان
نحو رغب المتقون أن
يفعلوا خيرا فان المعنى
فى ان يفعلوا وعليه فى
أحد التفسيرين قوله
تعالى وترغبون أن
تنكحوهن وقد يكون
العكس نحو انا تخاف
من ربنا يوما ونحوه
لينتريوم التلاق
وانذرهم يوم الآفة
ونحو الله أعلم حيث
يجعل رسالته فهذه
الانواع لا تسمى ظرفا
فى الاصطلاح بل كل
منها مفعول به وقع
الفعل عليه لافيه يظهر
ذلك بادنى تأمل للمعنى
وقد يكون مذكورا
لاجل أمر وقع فيه
وهو زمان أو مكان
فهو حينئذ منصوب
على معنى فى وهذا النوع
خاصة هو المسمى فى
الاصطلاح ظرفا وذلك
كقولك صمت يوما
أو يوم الخميس وجلست
أمامك وأشرت بالتمثيل

من
بيوم او يوم الخميس الى أن ظرف الزمان يجوز ان يكون مبهما وان يكون مختصا فى التنزيل
سير وافيهما لياى وأياما النار يعرضون عليها غدوا وعشيا وسبعوه

من ذلك الظرفية فانه يتعين جره بالحرف ولا يجوز اتصا به على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهر باب
الفتوح لحن اه يس على الفا كهى (قوله بكرة) أول النهار وأصيلا آخر النهار (قوله الست) نعت
للجهات لالاسماء لان اسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعتا للاسماء لقال الستة لانا نقول المعدود اذا حذف جاز
حذف التاء من المعدود كرها كما في الحديث وأتبعه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) أمان من
كسرها ففتحها مجرور بها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك) اسمه
جلندى (قوله وقرى) أى قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم (قوله تزاور) أصله
تزاور فقلت التاء الثانية زاي أو أدغمت في الزاي (قوله ومنه زار مال اليه) أى مال الزائر عن مكانه الى
المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه مثل قوله عن كهفهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في
الآية ذات اليمين في كون الميل الى جهة انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ) أتى به دليلا على
ظرفية اليمين (قوله صددت الكأس الخ) قاله عمرو بن عدى بن النضر بن ربيعة وكان من خبره ان
خاله جذيمة كان بلغه ان غلاما من خلم يسمى عدى بن نضر عند ابا دأ خواله له لب وظرف وأدب وجمال
فشرط على ايدان يبعثوه ففعلوا فكان منادمه فعشقه رشاق أخت جذيمة فقالت يا عدى اذا سقيت
القوم فامزج لهم قليلا وعرق لالك فاذا أخذت الخمرة منه فاخطبني اليك فانه يزوجك وأشهد القوم ان
قبل ففعل الغلام خطبها فزوجه وأشهد عليه وانصرف اليها ففعلت عرس بأهلك ففعل فلما
أصبح متضمخا بالخلوق قال له جذيمة ما هذا الاثر يا عدى قال آثر العرس قال واى عرس قال عرس رشاق
نخر منكبا على الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جذيمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل قتله وبعث
اليها بقوله
حدثني رشاق لا تكذبنى * أبجر زينت أم بهجين
أم بعبد فانت اهل لعبد * أم بدون فانت اهل لدون
فاجابته بقولها
انت زوجتى وما كنت ادري * واتانى النساء للستزين
ذاك من شربك المدامة صرفا * وتماديك في الصبا والجنون

فتقلها جذيمة اليه وحصنها في قصره فاشتمت على جل فولدت غلاما فسمته عمرا فلما كبر عطرته والبسته
كسوة فاخرة ثم ازارته خاله فاعجب به وخرج جذيمة في سنة قد اخضبت فبسط له في روضه وخرج عمر وفي
غامته يجتنون الكماة فكانوا اذا اصابوا كماة طيبة اكواها واذا اصابها عمر وخباهام اقبلوا مسرعين
وعمر و يقدمه ويقول

هذا جنائ وخيره فيه * اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذيمة وحياه ثم ان الجن اختطفته فطلبه جذيمة في آفاق الارض فلم يسمع له خبر اذا قبل رجلان من
بقيس ومعهما قينة يقال لها ام عمرو والرجلان مالك وعقيل قدمان الشام يريدان الملك فترا على ماء
فصبقت القينة لها قنبر او هيأت لها طعاما فبينما هما يابا كلان اذا قبل رجل اشعث الرأس قد طالت اظفاره
فجاس قريبا منهم او مديده فقالت القينة اعطيا كرا عايتنى ذراعا ثم ناولت صاحبها من شرايها وأوكأت
سقاءها ولم تطعمها احتقاراله لسوء حاله فقال عمر وفي ذلك

صددت الكأس عنام عمرو * وكان الكأس مجراها اليمينا
فان تستنكرى حالى فانى * انا ابن عدى حقا فاعرفيا
وخالى لا ابالك ذو المعالى * جذيمة كيف ويحك تستنكرينا
وما شر الثلاثة ام عمرو * بصاحبك الذى لا تصحينا

مبتداً واليمين ظرف مخبر به عنها أى مجراها فى اليمين والجملة خبر كان

ويجوز كون مجراها مبدلا من الكاس بدل اشتغال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد في الاخبار عنه انما هو البديل للاسم ويجوز في وجه
ضعيف تقدير اليمين خبر كان (٤٦) لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البديل وقال الآخر لقد علم الضيف والمرامون اذا

* اغبر أفق وهبت شمالا
* النوع الثاني ما ليس
اسم جهة ولكن يشبهه
في الابهام كقوله تعالى
أو اطرحوه أرضا اذا
ألقوا منها مكانا ضيقا
* القسم الثاني أن
يكون داالا على مساحة
معلومة من الارض
كسرت فرسخا وميلا
وبريدا وأكثرهم
يجعل هذا من المبهم
وحقيقة القول فيه ان
فيه ابهاما واختصاصا
أما الابهام فن جهة انه
لا يختص ببقعة بعينها
وأما الاختصاص فن
جهة دلالة على كمية
معينة فعلى هذا يصح
فيه القولان * والقسم
الثالث اسم المكان
المشتق من المصدر
ولكن شرط هذا ان
يكون عامله من مادته
كجلست مجلس زيد
وذهبت مذهب عمرو
وكنا نعد منها مقاعد
للسمع ولا يجوز جلست
مذهب عمرو ونحوه وما
عدا هذه الانواع
الثلاثة من أسماء المكان
لا يجوز اتصابه على
الظرف فلا تقول
صليت المسجد ولا

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا عمر وبن عدى فقاما اليه وساماعليه ولثما وغيرا من هيئته وقال
ما كنا لنهدى الى جذبة هدية هي أنف عند من ابن أخته فدخل عليه به ففرح به وصرفه الى أمه
وقال لها أحكم كما كان لا ينادم أحدا اعجابا بنفسه عن الندماء فقالا منادمتك ما بقيت وبقينا فقال
ذلك لكما بقيا نديميه فسميانديمانى جذبة واياهما عنى ابن نورية البر بوعى في مرتبة لأخيه حين قتله
خالد بن الوليد رضى الله عنه

فكنا كندمانى جذبة حقبة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فلما تفرقنا كاتى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلية معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد الصحو من الخمر يندم عليه * الاعراب
صدت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس اناء فيه خمر وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجمعه كئاس
وكؤس وأم منادى مضاف حذف منه حرف النداء عمر ومضاف اليه وكان الواو للحال كان فعل ماض
والكاس اسمها مجراها مبتدأ واليمينانى موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد فى البيت نصب اليمين (قوله
يجوز الخ) حاصل ما ذكره الشرح ثلاثة أوجه الاول ان اليمين خبر عن المجرى والجملة خبر كان واسمها الكاس
الثانى ان اليمين خبر كان على اعتبار البديل الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة المبدل منه وعلى
الوجهين الاخيرين فجراها بدل من الكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين ظرف وأما على الثالث فاليمين
ليس ظرفا بل منصوب على انه خبر كان وأسقط وجها رابعا لعدم صحته فى النظر وهو ان مجراها مبتدأ
واليمين خبر المبتدأ وليس ظرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضم والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم
صحته فى النظر (قوله لان المعتمد فى الاخبار البديل) أى غالباً وقد يكون المعتمد هو المبدل منه كقوله

* ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن الخ اذ لم يقل تركتا ولذا قال ويجوز الخ (قوله لان
المعتمد فى الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان الكاس فى اليمين (قوله ويجوز) أى فاخبر مفرد (قوله
خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس اليمين ووجه جعل الكاس نفس اليمين اما لانهم كانوا يشربون
بنفس ايديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس اليمين أولا لانه لما جاور الكاس اليمين جعل اليمين نفس
الكاس للمجاورة وقال الفيشى قوله دون البديل أى فى الحكم اللفظى وهو الاخبار عن الكاس باليمين
والا فهو معتبر فى المعنى لانه لا معنى لسكون الكاس نفس اليمين الا باعتبار دورانها وجرانها فيها وتعاظيها
ها انتهى (قوله لقد علم) قالته جندب أخت عمر وذى الكلب من قصيدة من المتقاربو بعده

رحلت عن أولادها المرضعات * ولم تدعين لمزن بلالا

بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

(قوله والمرامون) من أرمل القوم نفذ ادهم وقال الفيشى المرامون جمع مرمل اسم فاعل من أرمل اذا أصابته
السنة الرملة وهى السنة المجذبة باللام موطئة للقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق
علم فعل ماض الضيف فاعل والمرامون عطف عليه اذا ظرف مستقبل اغبر فعل ماض أفق فاعل وهبت فعل
ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائد على الريح وشمالا منصوب على الظرفية اه شواهد دورايت بهامش
نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون حالا أو تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) تكسر
الميم مصدر مسحت الارض اذا ذرعتها كذا فى كتب اللغة والذى ضبطه الخرشى فى شارح خليل بفتح الميم
(قوله القولان) أى القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لان هذه أما كن خاصة

(قوله

أفت السوق ولا جلست الظرف لان هذه الامكنة خاصة ألا ترى انه

ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريا واما حكمتك فى هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو فى وقال الشاعر

(قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك أن أسماء بنت أبي بكر قالت لما خفي علينا أمر رسول الله ﷺ أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل ابن هشام فخرجت اليهم فقال ابن أبوك فقلت والله لأأدرى أين أبي قالت فرفع أبو جهل يده وكان فاحشا حينما فطم خدي لطمه خرج منها قرطى وهي الحلقة التي في الاذن قالت ثم انصرفوا ولم ندر أين توجه رسول الله ﷺ أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الايات اه من المواهب اللدنية للقسطلاني والاحتجاج بكلام الجنى من حيث ان العرب استعملته وأقرته (قوله جزى الله الخ) وبعد هذه الايات

وهو رجل من الجن
سمعوا بمكة صوته ولم
يروا شخصه يذكر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبا بكر رضى الله عنه

حين هاجرا

(جزى الله رب الناس

خير جزائه

رفيقين فالخيمتى أم

معبد

هما زالا بالبر ثم رحلا *

فأفلح من أمسى رفيق

محمد

فيالقى ما زوى الله

عنكم به

من فعال لا تجازى

وسودد

وكان حقه أن يقول

قالا في خيمتى أم معبد

أى قيل لافيهما و يروى

حلا بدل قالوا والتقدير

أيضا حلا في خيمتى

ولكنه اضطر فاسقط

في وأوصل الفعل بنفسه

وكذا عملوا في قولهم

دخلت الدار والمسجد

وتحسب ذلك الا ان

التوسع مع دخلت

مطر دل كثيرة استعمالهم

اياهم قلت

ليهن بنى كعب مكان فتاتهم * ومقعدا للمؤمنين بمصد

سلاوا أختكم عن شاتها وانائها * فانكم ان تسألوا الشاة تشهد

دعاها بشاة حائل فتحلبت * له بصريح ضرة الشاة مزبد

فغادرها هنا لديها كحالب * يرددها في مصدر ثم مورد

فما سمع حسان بذلك تشب مجاو باللاهاتف الجنى فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبينهم * وقد سر من يسرى اليهم ويغتدى

ترحل عن قوم فضلت عقولهم * وحل على قوم بنور محمد

هداهم به بعد الضلالة تر بهم * وأرشدهم من يتبع الحق يرشد

وهل يستوى ضلال قوم تسفهوا * عمى وهداة يهتدون بهتدى

وقد نزلت منهم على أهل يثرب * ركاب هدى ظلت عليهم باسعد

نبي يرى ما لا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله في كل مشهد

وان قال في يوم مقالة غائب * بتصديقها في اليوم حقأرى قدى

ليهن أبا بكر سعادة جده * بصحبته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل وهو فى الاصل مصدر بمعنى الترتيبية وهى تبايع الشىء شياً فشيأ الى الحد الذى أراده الرب والناس مضاف اليه وخيرا منصوب على المصدرية أى جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب بالياء لانه مثنى قالوا فعل ماض والالف فاعل من القيلولة وهى نوم وسط النهار وخيمتى منصوب بحذف فى وأم مضاف اليه وحذف النون من خيمتى للاضافة ومعبد مضاف اليه وأم معبد اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبر جار ومجرور متعلق بنزلا قال الفيشى قوله بالبر بفتح الباء وكسرها بمعنى الاحسان والافصح الكسر اه وأما مقابل البحر فهو بالفتح ليس الاوأم بالضم فهو القمع المعروف ثم رحلا عطف على نزل وأفلح فعل ماض ومن فاعله وأمسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيالقصى الفاء عاطفة وياحرف نداء نائب عن ادعوفلذا ساغ عطفها على ما قبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعلها عاتكة على النبي واسم الجلالة مقسم به قاله فى الشواهد وقيل زوى بوجهه بمعنى صرفوا زوى عنه منعه وعنكم متعلق بماز به أى بسبب حيله متعلق بزوى وفعل بفتح الفاء الخصال الحميدة لانافية وتجازى بالزاي وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعل وسودد عطف على فعال بضم السين و بضم الدال الاولى وفتحها بالهمز وتركه فيه لغات أربع وليهن اللام للامرو يهن مجزوم بها و بنى كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول وفتاتهم مضاف اليه ومقعدا للمؤمنين عطف عليه سلاوا أختكم عن شاتها فاعل

ومفعول وجار ومجرور وانما عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها محله نصب ان تسألوا اجازم ومجزوم والشاة مفعول وتشهد جواب الشرط دعاها فعل ومفعول و بشاة متعلق به وحائل صفة فتحلبت الفاء للعطف وتحلبت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبصرح متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومز بد صفة لصريح فغادرها فعل ومفعول وفاعله مستتر هنا تمييزا لذيها ظرف ومضاف اليه متعلق بغادر وكحالب حال في محل نصب من فاعل غادر يردد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول في مصدر متعلق به وانظر بسط القصة في ابن حجر على الهمزية اه (قوله الخامس المفعول معه) قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذي فعل الفعل معه والضمير المجرور عائد على ال و قيل ان معه نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى ان تكون الترجمة صارت عاملا (قوله الاسم) أي الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما تأويلا فخرج لانأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل في الاول و جملة في الثاني فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا للصدر الفاضل تلميذ الزمخشري كما نقل عنه في المغنى (قوله الفضلة) أي المنصوب الذي ليس أحد ركني الاسناد وليس المراد به المستغنى عنه والاولى لخرج استوى الماء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بمتعدد فلا يستغنى عنه في هذا التركيب قاله الفيثي وخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمر وفانه عمدة (قوله التالي واواخ) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله واو المصاحبة) أي الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول في وقوع الفعل عليه أو على مصاحبة الفاعل له في صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا فيشمل ما أنتوز يدا وكيف أنت وز يدا عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف تصنع خذف الفعل فان فصل الضمير وبرز وقبره سيبويه من لفظ الكون في المثاليين وقدره مع كيف مضارع مع كان ماضيا فقال الاصل كيف تكون وز يدا وما كنت وز يدا فقال السيرا في انه غير مقصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قره سيبويه * واعلم ان كان المقدرة قال الفارسي وغيره انها تامة فكيف حال وأما لا تكون حالا وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد فزيد مفعول معه وسبقه فعل تقديرا انتهى تصريح بقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه أن عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحدث (قوله وحروفة) بالرفع عطف على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل وأناسائر راجع لمافيه معناه وحروفه فيصدق على النيل في المثاليين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وسائر في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصريح (قوله اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي) والاصح أنه قياسي كما قاله شراح الازهرية (قوله والثاني أن العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيمته للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالافاتصوب الاسم بعد الواو كما انتصب بالواو قال عبد القاهر الجرجاني الناصب الواو ورد بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة قال أكثر الكوفيين الناصب له المخالفة فالعامل معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف

الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو مافيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأناسائر والنيل * وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها في الذكرا من بين أحدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثاني أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو مافيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل

واستوى الماء والخشب وجاء البرد والطيالستوكقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم أي فأجمعوا أمركم مع شركاءكم فشركاكم
مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً (٤٩) على أمركم لانه حينئذ شركاءك له في

معناه فيكون التقدير
أجمعوا أمركم وأجمعوا
شركاءكم وذلك لا يجوز
لان أجمع انما يتعلق
بالمعاني دون النوات
تقول أجمعت رأيي ولا
تقول أجمعت شركائي
وانما قلت على ظاهر
اللفظ لانه يجوز أن
يكون معطوفاً على
حذف مضاف أي وأمر
شركاءكم ويجوز
أن يكون مفعولاً لفعل
ثلاثي محذوف أي
واجمعوا شركاءكم
بوصل الالف ومن قرأ
فأجمعوا بوصل الالف
صح العطف على
قراءته من غير اضمار
لانه من جمع وهو
مشارك بين المعاني
والنوات تقول جمعت
أمرى وجمعت شركائي
قال الله تعالى لجمع
كيدته ثم أتى الذي جمع
ملاوعدده ويجوز على
هذه القراءة أن يكون
مفعولاً معه ولكن اذا
أمكن العطف فهو
أولى لانه الاصل وليس
من المفعول معه قول
أبي الأسود الدؤلي
يا أيها الرجل المعلم غيره
* هلا لنفسك كان ذا

اذا وقع خبراً عن مبتدأ يجوز يد عندك ورد بان المخالف لو كانت تقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمر انصب
عمرو وذلك لا يجوز وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت
ولا بست النيل فيكون مفعولاً به انتهى تصریح ومراد المؤلف بالمعنى ما سبقه من فعل وشبهه (قوله)
واستوى الماء والخشب المراد بالخشب مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا
بمعنى ارتفاع لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشب فالمراد أن الماء مصاحب للخشب وقت حصول
الارتفاع انتهى مدابغى على خالد و به تعلم ما في الفيشى عند قول المصنف الفصلة فانه أفاد هناك أن الاستواء
لا يكون الا بين متعدد فيفيد أن الاستواء على حقيقته لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة مقاله الفيشى أيضا
تأمل قال شيخنا الدردير المراد بالخشب خشبة كانت توضع في الزمن الاول غير العمود المعلوم في المقياس
(قوله وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعلوم الذي يوضع على الرأس (قوله) وكقول الله
عز وجل الخ) و به تعلم أن قول بعضهم لم يقع المفعول معه في القرآن غير صحيح وأجاب عنه السيوطي بان
المراد لم يقع وقوعاً يتنى معه احتمال غير المفعولية والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شرح
الزهري (قوله لان أجمع) أي هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل أن قراءة أجمعوا بقطع
الهمزة فيها أوجه ثلاثة النصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للمعطوف ويكون عطف
جمل (قوله لفعل ثلاثي) وهو جمع (قوله مفعولاً معه) ويكون الفعل واقعاً على الامر المصاحب للشركاء
لانه واقع على الشركاء حتى يأتي المحذوف الوارد على العطف (قوله ويجوز أن يكون مفعولاً الخ) مستأنف
لانه عطف على يجوز من قوله لانه يجوز أن يكون الخ تأمل لان الكلام في هذا بنا في الاول عند العطف
(قوله ومن قرأ فأجمعوا بوصل الهمزة) حاصله أنه على تلك القراءة وجهان العطف والمفعول معه والاول
أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورث عن يعقوب (قوله جمعت أمرى وجمعت شركائي)
الاول للمعنى والثاني للذات وقوله قال تعالى الخ لقب ونشر مرتب فان الكيد معنى والمال ذات (قوله أبي
الأسود الدؤلي) واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وضبطه القسطلاني في شرح البخاري
بكسر الدال وسكون الياء فيكون الدليل والحال انه نسبة لدئل بكسر الهمزة وكان قاضياً بالبصرة روى
عن علي بن أبي طالب وأبي موسى وأبي ذر وعمران بن حصين وشهد مع علي صفين وكان من أكمل الرجال
رأياً وأشدهم عقلاً ويعد في الشعراء والمحدثين والنجداء الفرسان والنحويين اهـ من حياة الحيوان
بالمعنى والذي في باب النسب أن النسبة الى دؤل القبيلة المعلومه دؤلي بفتح الهمزة وضم الدال قالوا ومنه
أبو الأسود الدؤلي فانظره مع ما ضبطه القسطلاني والذي تحرر أنه بالوجهين فعلى ضبط القسطلاني يكون
فيه شذوذ (قوله قول أبي الأسود الخ) ونسبه سيبويه للاختلاف ونسبه أبو الفرج الاصبهاني للموصل الليثي
* واعرابه يحرف نداء أي وصلة لنداء ما فيه أل والرجل منادى المعلم صقته وغيره مفعول المعلم لانه اسم
فاعل وهو معرف بال فلا يحتاج الى شيء هلا حرف تحضيض كان فعل ماضٍ ذا اسمها والتعليم نعتاً لذا
ولنفسك خبرها بـ ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر و بنفسك متعلق به والفاء عاطفة وانها فعل أمر ومفعول
والفاعل مستتر وعن غيرها متعلق به فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف
حرف خطاب و يسمع فعل مضارع ومفاعله وتقول صلة ما فيه ضمير مستتر فاعله ويستثنى مضارع مبنى
للمفعول والقول نائب فاعله ومنك صفة للفعل وينفع التعليم فعل وفاعل لانه جازم ومجزوم بحذف الالف
وعن خلق متعلق به وتأتي الواو للمعية تأتي فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو المعية ومثله صفة

(٧ - عباده - ثاني)

التعليم ابدأ بنفسك فانها عن غيرها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم

فهناك يسمع ما تقول ويستثنى * بالقول منك وينفع التعليم لانه عن خالق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

يبعده (قوله انقادتا) أى امتثلتا (قوله فى نحو جاء يدركضا) أدخل بنحو قولهم قتلته صبرا أى حال
 كونه مصورا أى محبوسا (قوله على الحال) أى من زيد (قوله وتأويل) عطف على الحال والمعنى
 على النصب وعلى تأويل الخ لان المصدر لا يقع حالا الا بتأويل وهذا القول قول سيبويه والجمهور واتبان
 المصدر حالا خلاف الاصل لان الحال وصف لصاحبها فى المعنى والوصف ما دل على حدث وصاحبه والمصدر
 يدل على الحدث فقط الا أنه لما أول بالوصف صار يقع كثيرا الا انه غير مقيس (قوله لأنه مصدر) هو
 قول الاخفش والفراء وورد بان عامل المصدر المؤكد متمنع حذفه وعلى ذلك القول فالحال بجملة يركض ركضا
 وأما ركضا فهو منصوب على المصدرية (قوله ولا على انه مصدر للفعل) وهو قول الكوفيين (قوله
 للفعل المذكور) أى وهو جاء بتأويله يركض الذى هو من لفظ المصدر (قوله خلافا لراعى ذلك) وهو
 الاخفش والفراء فى الاول والكوفيين فى الثانى كما علمت وأفراد اسم الاشارة باعتبار ما ذكر والا كان
 المناسب التثنية وزاعى بالتثنية وبالجمع نظر التعدد الاشخاص (قوله ووجه الدليل) مبتدأ أن الخ
 خبره وقوله وهو مبتدأ خبره يدل وقوله فى مقابلة حال والتقدير ووجه الدليل ان طائعين حال وطائعين فى حال
 كونه مقابلا لطوعا وكرها يدل على انهما حال لان ما ثبت لاحد المتقابلين يثبت للآخر أى ان طائعين مقابل
 لطوعا وكرها وقد ثبت الحال لاحد المتقابلين فيثبت للآخر واذ ثبتت الحالية لطوعا وكرها اللذين هما مصدران
 فثبتت الحالية لتظيرهما من المصادر كركضا فثبتت ان الآية تدل على ان ركضا حال فقوله ووجه الدليل أى
 على ان ركضا حال (قوله أو مكرهين) بفتح الراء اسم مفعول لانه وصفهما أو مكرهين بكسر الراء فهو وصف
 للرب (قوله وهو خبر وطلب وانشاء) هذه أقسام ثلاثة وهو من تقسيم الكلى الى جزئياته (اعلم أن بعضهم
 يقول اللفظ ينقسم الى طلب والخبر والى انشاء والانشاء مرادف للتنبيه والطلب تحته ثلاثة أقسام أمر
 ونهى واستفهام لانه ان كان طلب فعل فهو أمر وان كان طلب كف فهو نهى وان كان طلب علم بالمسأله
 فهو استفهام والانشاء قسمان الاول ما دل على الطلب التزاما لوضع كالتمنى والترجى والنداء والتخصيص
 والعرض والقسم والجملة الاولى من جملتى القسم وأما الثانية وهى الجواب فخبرية والثانى ما لطلب فيه
 لا وضعا ولا التزاما نحو أنت طالق وبعث واشترى لانها لا خارج لها أى لانه نسبة لها فى الخارج ولا تقبل صدقا
 ولا كذبا وأما صيغة التعجب فقيل خبر وقيل انشاء وهو التحقيق هذا كله على ان الاقسام ثلاثة وهو
 خلاف التحقيق والتحقيق ان أقسام اللفظ اثنان خبر وانشاء وان الانشاء يعم الامر والنهى والاستفهام
 والتمنى وماعه من الامور السابقة وأن الامر والنهى والاستفهام كما تسمى انشاء تسمى طلبا ولا تسمى
 تنبيها بخلاف الباقي فيسمى تنبيها وانشاء وقيل ان الاستفهام لا يسمى طلبا بل يسمى انشاء وتنبيها هذا
 تحرير المسئلة ووجه كون التمنى وماعه لا يفيد الطلب وضعا ان التمنى والترجى يدل على اظهار محبة الفعل
 وتمنيه أو رجائه ويلزم من ذلك عرفا لطلبه وان العرض والتخصيص مدلولها الرغبة فى الفعل ويتضمنان
 طلب الفعل وأما النهى فان بنى على انه طلب نفي الفعل لم يدل على طلب الفعل قصدا بل يتضمن طلبه اذا علمت
 ذلك تعلم أن ما صنعه المصنف من تقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة خلاف التحقيق ولذا رجح المؤلف
 وشطب على طلب وكتب بخطه ما نصه كان فى النسخة القديمة خبر وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك تسامحا
 وموافقة لبعض النحويين ثم رأيت الرجوع الى التحقيق أولى فان الطلب من قسم الانشاء لان معناه
 استدعاء وهو حاصل فى الحال وانما يتاخر الامتثال كما ان بعث واشترى حاصل فى الحال انتهى وصرح
 بنحو ذلك فى شرح الملححة فقال بعد ان ذكر تقسيمه للثلاث هذا هو المشهور وقال المحققون خبر وانشاء
 وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارج تطابقه أو لافعاله والخبر والثانى الانشاء
 انتهى من حاشية العدوى على السلم من أول القولة الى قوله اذا علمت ذلك وبقية العبارة من

انقادتا لامر الله عز وجل
 نزل ذلك منزلة القول
 وفى الآية شاهد ثان
 على اعطاء صفة
 ما لا يعقل حكم صفة
 من يعقل اذا نسب اليه
 ما ينسب الى العقلاء
 ألا ترى أن طائعا قد جمع
 بالياء والنون لما نسب
 لموصوفه القول وشاهد
 ثالث على ان النصب فى
 نحو جاء يدركضا على
 الحال وتأويل ركضا
 براكضا لانه
 مصدر لفعل محذوف
 أى يركض ركضا ولا
 على انه مصدر للفعل
 المذكور خلافا لراعى
 ذلك ووجه الدليل ان
 طائعين حال وهو فى
 مقابلة طوعا أو كرها
 يدل على ان المراد
 طائعين أو مكرهين ثم
 قلت
 (وهو خبر وطلب
 وانشاء)
 وأقول

وضابط ذلك انه اما ان
يحتمل التصديق
والتكذيب أولا فان
احتملها فهو الخبر
نحو قام زيد وما قام زيد
وان لم يحتملها فما ان
يتأخر وجود معناه
عن وجود لفظه أو
يقترنا فان تأخر عنه
فهو الطلب نحو
اضرب لا تضرب وهل
جاء كزيد وان اقترنا
فهو الانشاء كقولك
لعبدك أنت حر وقولك
لمن أوجب لك النكاح
قبلت هذا النكاح
وهذا التقسيم تبع
فيه بعضهم والتحقيق
خلافه وان الكلام
ينقسم الى خبر وانشاء
فقط وان الطلب من
أقسام الانشاء وأن
مدلول قم حاصل عند
التلفظ به لا يتأخر عنه
وانما يتأخر عنه
الامتثال وهو خارج
عن مدلول اللفظ ولما
اختص هذا النوع بان
ايجاد لفظه ايجاد لعناه
سمى انشاء قال الله
تعالى انا أنشأناهن
انشاء أي أوجدناهن
ايجادا انا ان واسمها
والاصل انا خذفت
النون الثانية تخفيفا
أنشأناهن فعل ماض

شرح الصدور في الزوائد على الشذور (قوله كما انقسمت) لم يقل كما انقسمت اشارة الى أنها انقسمت
بنفسها الى ثلاث سواء اعتبرتها منقسمة أم لا وفي بعض النسخ كما قسمت أي اعتبرت تقسيمها الى هذه
الانواع (قوله كما انقسمت) كما في محل نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو حال والتقدير انقسم الكلام
انقسامًا مثل انقسام الكلمة وانقسم الكلام في حالة كونه مماثلا لانقسام الكلمة وموقع قوله كذلك
توكيد لكما فهو في محل نصب ولك أن تجعله خبر المحذوف أي الامر كذلك فهي في موضع رفع (قوله اما
ان يحتمل الصدق الخ) وفي نسخة التصديق والتكذيب ويؤول المصدر بالحاصل به فساوى النسخة الاولى
الصواب (قوله فان احتملها فهو الخبر) ان قيل كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر
الرسول والبيهيات الاولى كالنار حارة وكثير لا يجوز صدقه كقولنا الارض فوقنا وأخبار مسيئة
والضدان يجوز اجتماعها والجواب ان المراد تجوز بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن
جميع الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فيدخل جميع ما تقدم فانها اذا جردت عن الخصوصيات حتى
لا يبقى شيء منضم لشيء أو منفي عنه يجوز العقل الامرين أو يجاب بان المراد احتمالها بحسب لغة العرب يعني
ان الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسب لغة العرب وبان عدم التجوز فيهما للعلم بحاله فالعلم يعلم تحقق
مضمونه أو عدمه جواز الامرين والحاصل ان الخبر كلام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه
أو عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله لجوز الامرين ولعل هذا الجواب أقرب ما قيل * واعلم
أن المتصف بالصدق والكذب الحكم الذي هو النسبة التامة للخبرية فلا يتصف بالصدق والكذب شيء من
المركات التقيدية والانشائية من حيث مفهومها بل باعتبار ما تشعر به الاولى وتستلزمه الثانية من النسبة
الخبرية فلا يصدق على من قال زيد الفاضل على التقيد الا باعتبار ما تشير اليه من معنى زيد ففاضل بواسطة
تبادر الفهم لانه لا يوصف شيء الا بما هو ثابت له ويدخل في النسبة المذكورة ما اقترن بهما من زمان أو قيد
لصدقها بوقوعها في ذلك الزمان أو مع ذلك القيد واذا قلت أكرمك غدا أو ان جئتني أكرمك فان وقع
الاكرام في الغد أو وقت الحجى كان ذلك القول صدقا والافلا وهذا ما نقله المولى سعد الدين عن أهل
العربية وعز اخلافه في المقيدة بالشرط الى أهل الميزان والتحقيق فيهما في حواشي المطول ان مورد
الصدق مثل من القول السابق وما أشبهه انما هو الر بطين الشرط والجزاء مثلا فان قلت ان ضر نبي زيد
ضر بتهو كنت بحيث ان ضر بك ضر بتهو ككلامك هذا صادقا عرف فالغة ولو لم يتحقق ضرب منكما الا بالربط
بين المسند والمسند اليه لاستلزام صدقه في المثال عند تحقق ضر به في وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد
ضرب أصلا أو وجد في غير ذلك الوقت وهو باطل قطعاً وان كان كلام أهل العربية في ذلك لا يخالف
كلام غيرهم (قوله وضابط ذلك) أي دليل الحصر في الثلاثة (قوله نحو قام زيد) جملة ايجابية تحتل
الصدق والكذب (قوله ما قام الخ) جملة منفية وهي تحتل الصدق والكذب (قوله فان تأخر عنه)
فانه في الاستفهام يتأخر تصور المسؤول عنه بعد اللفظ كذا الضرب المطلوب يتأخر عن اضرب والكف عن
الضرب يتأخر عن لا تضرب هكذا توجه المصنف رد بان مدلول الثلاثة الطلب وهو مقارن للصيغة (قوله
نحو اضرب الخ) مفاده أن المفيد للطلب هو الكلام والذي في كتب النحو أن المفيد للطلب هو الفعل
الذي هو مفرد لانه من أقسام الكلمة وكذا يقال في النهي والاستفهام (قوله كقولك لعبدك الخ) أي
فان انشاء الحرية مقارن للفظ (قوله خذفت الثانية للتخفيف) وفي نسخة تخفيفا وفي بعضها الثالثة
بدل الثانية وفي بعضها خذفت النون للتخفيف فقيل الثالثة لان الثقل حاصل عندها وقيل الاولى لسكونها
ثم سكنت الثانية وأدغمت في الثالثة وقيل الثانية لانها طرف بخلاف الاولى فانها وسطو بخلاف الثالثة
لانها كلمة مستقلة والصحيح ان المحذوف الثانية لأنها آخر وثبت حذفها من ان اذخفت ولأنها جزء كلمة

فان الحال في ذلك لا يستغنى عنها اه طبلوى وشنواني على الازهرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله
 لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والحالة المشاهدة وليس مرادا للتأخر ج نحو تكلم صادق ومات
 مسلما وعاش كافرا بل المراد الصفة ولا تخرج الجملة نحو جاءز يد الشمس طالعة أو وعمرو جالس لانهما في
 تأويل مقارنا فهى مبينة للصفة اه طبلوى وحلي وقوله لبيان هيئة هذا في الحال المؤسسة كانت
 متداخلة أو مترادفة (قوله هيئة ماهولة) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع
 الفعل عليه وأتى بما في قوله ماهولة ما لتغليب المفعول الذى قد يكون غير عاقل على العاقل أو نظر للاصطلاح
 لان الحال في الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أوتأ كيده) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله
 أوتأ كيده الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف في الشرح يومه خلافه لانه قال وقولى أو
 تأ كيده تمت به ذكرا أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن تأويله بان يقال تمت
 به أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغي أن يقول ولآمن الخ فتبسم الخ
 وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف يابه الشعر كما قاله المصنف والجواب ان نحو خبر المحذوف أى وذلك
 نحو أى الوصف المذكور نحو كذا وكذا فهو من باب تعداد الخبر في جواز العطف وتركة غاية الامران
 حذف نحو من بقية الأمثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكدة لعاملها بناء على ان التبسم والضحك
 شئ واحد وهو قول وعليه ابو صيرى ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بان التبسم
 أوائل الضحك فهو غيره لان التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه والضحك ما كان معه صوت
 غالبا وقد شارعا في الضحك فعلى هذا فهى حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الفاعل) نساء واحتمالا
 ومن المفعول كذلك اه فى شئ وتوضيحه أن تقول جاءز يدرا كبا فهذه حال من الفاعل جزما واذا
 قلت ركبت الفرس مسرجا فهى حال من المفعول جزما واذا قلت ضربت يد عمرا كبا احتمال أن يكون
 من الفاعل او من المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكرا الحال بلصق
 صاحبها اه حلي فتقول في المثال لقيت را كبا زيدان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله تعالى هذا
 بعلى شيخا من محمىء الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخا (قوله ومنهما) اعلم ان
 الحالين من الفاعل او المفعول اما أن يتفقا أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا
 را كبين ولا منع من التفريق نحو لقيت را كبا زيدارا كبا ولقيت زيدا را كبا وان اختلفا فان
 وجدت قرينة عمل عليها نحو لقيت هذا مصعدا منحدران لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب
 صاحبها نحو لقيت منحدران زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل
 نحو لقيت زيدا مصعدا منحدران او المصعدان يدلانه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أخرت
 الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الاخرى نحو
 لقيت زيدا كبا وما شيا اه شنواني على الازهرية وقوله وتأتى من الفاعل الخ وأما اتيانها من المرفوع
 والمنصوب وغيرهما كالمبتدأ والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فذهب الجمهور لا يكون منه
 وسيبو به يجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فقبل المنع مطلقا وقبل الجواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها
 جاز والاقول للمصنف يرى مذهب الجمهور في المبتدأ ويرى القول بالتفصيل في المنصوب بالحرف فتركة
 لطوله بالتفصيل بقى اسم كان قال التفتازانى عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز محمىء الحال من اسم كان بناء على انه
 اسم ليس بفاعل جعلها حال من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل أسند اليه
 الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه من الملحقات بالمفاعيل وقد صرح بذلك من

مسوق لبيان هيئة
 صاحبه أوتأ كيده أو
 تأكيد عامله أو
 مضمون الجملة قبله نحو
 نخرج منها خائفا لآمن
 من فى الارض كلهم
 جميعا فتبسم ضاحكا
 وأرسلناك للناس
 رسولا * وأنا ابن دارة
 معروفان بنسبى * وتأتى
 من الفاعل ومن
 المفعول ومنهما

مطلقاً ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه ميتاً أو كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفاً وأعمالها نحو ايه مرجعكم جميعاً وحققها
أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وأن يكون صاحبها معرفة أو خاصاً أو عاماً أو مؤخر أو قد (٥٣) يتخلفن) * وأقول السابع

من المنصوبات الحال
يذكر ويؤنث وهو
الافصح يقال حال
حسن وحال حسنة وقد
يؤنث لفظها فيقال حالة
قال الشاعر
على حالة لو أن في القوم
حاتماً

على جوده لضن بالماء
حاتم

وحده في الاصطلاح
ما ذكرت فقولي وصف
جنس يدخل تحته

الحال والخبر والصفة
وقولي فضلة فصل
مخرج للخبر نحو زيد

قائم وقولي مسوق
ليبان هيئة ماهوله

مخرج لأمرين أحدهما
نعت الفضلة من نحو

رأيت رجلاً طويلاً
ومزرت برجل طويل

فانه وان كان وصفاً
فضلة لكنه لم يسق

ليبان الهيئة وانما سبق
لتقييد الموصوف وجاء

بيان الهيئة ضمناً والثاني
بعض أمثلة التمييز نحو

لله دره فارساً فانه وان
كان وصفاً فضلة لكنه

لم يسق لبيان الهيئة
ولكنه سبق لبيان

جنس المتعجب منه
وجاء بيان الهيئة ضمناً

قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل
اه وانما قيد بالنظر النحوي لان أهل البيان قالوا ان منطلقاني كان زيد منطلقاً هو المسند حقيقة وكان
قيداً للدلالة على الزمان (قوله مطلقاً) أي عن التقييد بشيء مما يأتي في قوله ومن المضاف الخ (قوله
لحم أخيه الخ) قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي
معناه التقرير ومنها جعل ماهو الغاية في الكراهة موصولاً بالحببة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار
بأن أحد من الأحدثين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل المغتاب بل حم الانسان حتى جعل الانسان
أخاً ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتاً وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعوا اليها الطبع وكراهة
الغيبية يدعوا اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى
لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتاً وأتى به على صيغة الانكار
تنبيهاً على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه
فكان ذكر تحقيق الكراهة وثبوتها مسبباً عن هذا التنبيه الذي قصد به كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق
توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونونه ويكرهونه (قوله ملة ابراهيم حنيفاً) قال البيضاوي
ماتلاً عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
اه لم يقل أو منهما كما قال في ونحن له مسامون لان حنيفاً لفظ مفرد ولو كان حالاً منهم لثني وفيه تعريض
لصاحب الكساف حيث لم يتعرض لكونه حالاً من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان الملة مائة عن
الباطل وكذا ابراهيم فان قلت اذا كان حالاً من المضاف يجب تأنيثه ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن
يجرى على المضاف حكم المضاف اليه ويكون على تشبيه حنيفاً بفعل الذي بمعنى مفعول كما في قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حلاً على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفاً بفعل
مخزوف (قوله وحققها) أي اللاتق بها والاصل فيها الكثير وقيد بخالف ذلك الاصل (قوله نكرة)
لانه الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أي غير لازمة (قوله مشتقة) أي مصوغة من مصدر
للدلالة على متصف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيثي المراد بالمشتقة هنا وفي باب النعت ما ليس اسم زمان
ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لاتقع حالا (قوله وأن يكون صاحبها) أي وحققها
أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتخلفن) أي الامور الاربعة المذكورة التي هي حق الحال كما يأتي
بيان ذلك في الشرح (قوله الحال يذكرو ويؤنث) أي بحسب المعنى أي توصف بمن ذكر ومؤنث مع كون
لفظها مذكراً بديل قوله وقد يؤنث لفظها والحاصل أن معناها يذكرو ويؤنث والموضوع أن لفظها مذكراً
والافصح التأنيث وان لفظها يذكرو ويؤنث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من
الطويل وقبله
جاء بجمود له مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحالاً اسم ان وعلى الثانية حرف تعليل وجوده مجرور به مضاف اليه
واللام للابتداء وضم بالضاد بمعنى نخل وهو جواب لو أي لو ثبت أن حاتماً في القوم لبخل حاتم بالماء وحاتم
الآخر بدل من الضمير في وجوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد في قوله حالة
حيث أنت لفظها وهو قليل (قوله وحده في الاصطلاح) وأما لغة فهو ما عليه الانسان من خير أو شر
(قوله وانما سبق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسيقت لتقييد العامل وليبان هيئة الموصوف (قوله
بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) السر هو اللبن الذي شر به

وقولي أوناً كيده الخ تمت به ذكر أنواع الحال والحاصل ان الحال أربعة أقسام مبينة للهيئة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها
ومؤكدة لعاملها أو صاحبها ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ومؤكدة

لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالت على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة كقولك جاء زيد بكبار أقبل عبدالله فرحوا قول الله تعالى فخرج منها حائفا والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء بالآية للحال المؤكدة

(٥٤)

لعملها وهو سهو والمؤكدة لعملها كقولك جاء زيد آتيا وعات عمر ومفسدا وقول الله تعالى وأزلت الجنة للثقلين غير بعيد وذلك لان الارلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعنى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر أنا بن دارة معروفها نسي وهل بدلة بالناس من عار وأشرت بقولي قبله الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت أن الحال تارة

من ندى أمه والمراد به الخير أي الله خير من جهة فرسيته (قوله لمضمون الجملة) وهو المصدر المأخوذ من الكلام لانه يستفاد من أخوك العطف وعطوفا مؤكدة (قوله معقودة) أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أبوك عطوفا ونحو جاء أبوك عطوفا ونحو زيد أبوك عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) هما لالزمان للحالية كما قاله الرضى فلا يأتيان غير حال قاطبة وكافة قد استفيد من الناس بجعل آل للاستغراق (قوله وطرا) بضم الطاء بمعنى جميعا وأطرا بفتح الطاء بمعنى قطعنا فليس حالا (قوله أغفل التنبيه الخ) أي صاروا في غفلة عن التنبيه فالهزمة للصيرورة وضمنه معنى ترك فعداه بنفسه وقد يقال انهم لم يغفلوه لكونه يصح دخوله في القسم الثاني أعنى المؤكدة لعاملها لان العامل اذا كان معمولا عاما يرى عمومه لتلك العامل حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للمؤكدة لعاملها بقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم واندفع الاعتراض عليه بالسهواذ من المعلوم أن الافعال لا عموم فيها للمصرحوا به من أن الافعال نكرات أي حكمها حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي ذكره في التذكرة اه فيشى (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين بن الناظم ولم يرد به محمد بن مالك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل أنه يقال عثى بعنى غنيا وعليه الآية بدليل انه صح فتح الناء من لا تعثوا ويقال عثايعثوا عشوا ولا تخرج عليه الآية لانه لم يضم الناء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون رسولا حالماؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى رسالة اه من حاشية الاشموني (قوله لمضمون جملة) أي لل لازم جملة فانه يلزم من كونه أبا للعطف وعطوفا مؤكدة للعطف اللازم للجملة قاله سيدى يوسف الحفنى (قوله زيد أبوك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبرة بدر الدين بن الناظم العامل في الحال من هذا النوع مضمحل بعد الخبر تقديره أحقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غير اناران كان انا فالتقدير أحق أو أعرف وقال الزجاج العامل الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وهما ضعيفان ويؤخذ من مثال المصنف أنه لا يشترط أن يكون الجود محضا خلافا لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل قولهم زيد أبوك عطوفا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة في المعنى لان معنى الاب العطوف (قوله أنا بن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط بهجوها فزاره وأنابتدا وابن خبره ودارة مضاف اليه معروفا حال وهما متعلق به ونسبي نائب الفاعل لمعروفاه هل حرف استفهام بمعنى النفي ومن زائدة وعار مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودارة خبره ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم واللام مفتوحة للاستغاثة قاله في الشواهد والتحقيق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة والناس مجرور لفظا ومحل نصب تقديره أدعو الناس لان لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة والمستغاث به هو المنادى فلاصحة لقول صاحب الشواهد المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انها تجى من المضاف الخ) أي ويثبت الى انها تجى الخ وضمن يثبت معنى أشرت فعداه

بالي

يأتى من الفاعل وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا فان

خائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتى من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف بحجى الحال من الفاعل والمفعول على شرط والى انها تجى من المضاف اليه وان ذلك

يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها أن يكون المضاف بعضا كافي قوله تعالى أوجب أحكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فتباحل من الاخذ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا والثاني أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط والاستغناء (٥٥) بعينها ألا ترى انه لو قيل بل اتبعوا

ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل أوجب أحكم أن يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث أن يكون المضاف عاملا في الحال كافي قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا جميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال أحكاما أربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعني به أن لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقوله جاءز يد ضاحكا ألا ترى أن الضحك يزابل زيدا ولا يلزمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف

بالي (قوله يتوقف على واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحدها هذه الامور الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذالم يشبه الفعل فان كان المضاف مصدرا أووصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولا لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو كجزءه فلشدة اتصال الجزء بأكمله أو بمأثره منزلة صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذالم يكن كذلك فانه لا يسبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلاما هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصرين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالاضافة اذالم يكن في محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا أو كجزءه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واماميتا فيحتمل انه حال من لحم واخوانا فيحتمل انه منصوب على المدح وحنيفا فيحتمل ان يكون حالا من الملة وذلك لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع انتهى نصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أي في غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملتوه يقال أكلت اللراع اذا أكلت لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمي قياس عينه الفتح فكسرت مخالفا للقياس وان كان فصيحيا في الاستعمال اه طبلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر الخ) العبارة فيها تقديم وتأخير والاصل وصح له أن يعمل مع انه مصدر لانه بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أي على الفعل ولو صرح بالفعل لكان عاملا في الحال ألا ترى الخ أو تبقى العبارة على حالها والضمير في قوله لان المعنى عليه عائد على العامل بطريق الاصلة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر علة لقوله لان المعنى عليه ومحط العلة قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ربما تخلفت) أي تخلف بعضها والا فالحكام الاربعة لا تتخلف كلها في آن واحد بل يتخلف البعض بدلا عن البعض (قوله ووصفا ثابتا) أي حاصل فالمراد بالثبوت الحصول (قوله يزابل زيدا) أي ينفصل عنه لقوله ولا يلزمه (قوله هذا هو الاصل) لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله وأطول حال من الرزافة) الوجه انه حال من يديها كما ذكره غيره وروى بداها أطول بالالف في بداها وبالرفع في أطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال أوصفة لان الزرافة معرفة بالجنسية فيجوز في الجملة بعدها الوجهان وانما أفرد أطول لان الفعل التفضيل المجرى يلزم الافراد والتنكير نص عليه النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح والضم) وحكى النووي في تحريه الضم عن الجوهري ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يسلم قوله وقد عاب بعض الجهال الخ (قوله التي جمعت فيها خلق شتى) خلق بكسر الخاء وفتح اللام جمع خالقة وشتى جمع شتيت كمرضى جمع مريض بمعنى كثيرة ولعل وجه كونها جمعت الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط فيها النسل بين الابل الوحشية والبقرة

ثابت كقول الله تعالى وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفضلا أي مبني وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها فالزرافة بفتح الزاي مفعول لخلق و يديها بدل منها بدل بعض وأطول حال من الزرافة ومن رجلها معلقة باطول وقد عاب بعض الجهال ما جرمت بمن فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال في باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه مانصوهي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم اجتمع من الناس زرافة بالفتح

الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهر بقوله لعل المراد بالتولد انها
أخذت شبيها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أى المتوجه الفصح وليس المراد به وجه الآدمى (قوله
واللغات الشاذة الخ) هذا يفيد ان الضم لغة شاذة فبنا فى ما تقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد
انه غلط (قوله الثانى الاشتقاق) أى حقيقة أو حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله وير بما جاءت اسما
جامدا) قال الرضى ومن الحال التى تأتى غير مشتقة قياسا الحال فى نحو بوته بابابا و جاؤنى رجلا رجلا
أورجلين رجلين أورجالا رجلا أى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر
المجموع بجزء مكرر او كذا أن تأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزءه معطوفا عليه بالفاء أو ثم
نحو دخاوار رجلا رجلا ومضوا ككببة ثم ككببة أى مرتين هذا الترتيب المعين وعلمته الحساب بابابا أى
مفصلا أو مصنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه تو كيد وذهب ابن جنى الى انه صفة
للأول أى ذاباب وذهب الفارسى الى انه منصوب بالأول لانه لم يقع موقع الحال جاز أن يعمل ورد مذهب
الزجاج بانه لو كان تو كيد الأدى مؤدى الأول والمختار انه وما قبله منصوب بان بالعامل الأول لان مجموعهما هو
الحال ونظيره فى الخبر هذا لحوامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان
المعنى بابا فبالكان مذهبنا حسنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى
شئ من هذه المكررات الالفاء وتكون الحال جامدة مؤولة بالمشق نحو بدت الجارية تقرأوا ثنت
غصنا أى مضيئة ومعتدلة أو غير مؤولة بمشتق نحو قرأنا عريا وهذا حد يدك خاتما (قوله ثبات) جمع
ثبته وهى الجماعة (قوله جامدة) أى فى ثبات ومشتقة فى جميعه لانه بمعنى مجتمعين وذلك ان فعلا من
الارصاف المشتقة (قوله الثالث أن تكون نكرة) انما اشترط ذلك لان الغالب كونها مشتقة
وصاحبها معرفة فالترزم تنكيرها ثلاثيهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوب او حمله عليه انتهى
تصريح وأجاز ابن يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلان تأويل فاجازوا جاعز يدالراكب وفصل
الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه
المسئ فالحسن والمساء حالان مؤولان بالشرط أى عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم
يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاعز يدالراكب اه أشموى (قوله بلفظ المعرف الخ)
أى على صورته وليس معرفة حقيقة لما يأتى ان ال زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بال (قوله ادخلوا
الأول فالاول الخ) فالاول المبتدا به حال من الواو فى ادخلوا الاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ
المعرف بال فيؤولان بنكرة أى مرتين واحدا فواحد انتهى تصريح وقال الفيشى الظاهران المجموع
حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وأرسلها الرارك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء فى أرسلها
وهى بلفظ المعرف فيؤول بنكرة أى معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر
الدال المهملة والحاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعرا كما أى ازدحم وصف ابلا
أورها الماء مزدحمة انتهى تصريح (قوله ورجاؤا الجاء الغفير) فالجاء حال من الواو فى جاؤوا وهى
بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة أى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر
والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجاء والجاه بالجيم والمد تأنيث الجهم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون
المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجهم الغفير أو الجاء الغفيرة ولكنهم أشوا الموصوف على معنى
الجماعة وذكروا الوصف جملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة السائرة

وهو الوجه والعامة
تضمها انتهى كلامه
واللغات الشاذة لا تحصى
وانما يعمل على ما عليه
الفصحاء الموثوق بلغتهم
الثانى الاشتقاق وهو
أن يكون وصفا
مأخوذا من مصدر كما
قدمناه من الامثلة
ور بما جاءت اسما جامدا
كقوله تعالى فانفروا
ثبات فثبات حال من
الواو فى انفروا وهو
جامد لكنه فى تأويل
المشتق أى متفرقين
بدليل قوله تعالى أو
انفروا جميعا وقد اشتملت
هذه الآية على مجي
الحال جامدة وعلى
مجيئها مشتقة الثالث ان
تكون نكرة كجميع
ما قدمناه من الامثلة وقد
تأتى بلفظ المعرف بالالف
واللام كقولهم ادخلوا
الأول فالاول وأرسلها
العراك و جاؤا الجاء
الغفير أى جميعا

لوجه الارض لكثرتها فقوله أى جميعا تفسير للجاء وفيه اشارة الى انه مؤول بنكرة انتهى تصريح (قوله) وأل في ذلك كله زائدة) أى فهو نكرة قال في التصريح وخرجها في شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بالو بالاضافة على نسق واحد فى تأويله بنكرة (قوله) وجاءوا قاضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى جاءوا قاضهم مع قضيتهم أى كاسرهم ومكسورهم قال الفيثى نقل عن شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم قوله وجاءوا قاضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض أى جاءوا جميعا كما قال الشارح أى مزدجين بحيث يكسر بعضهم بعضا من شدة الازدحام (قوله) بداد) مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله) فان بداد فى الاصل) علة للتمثيل بيداد للمعرف بالعامية (قوله) أى متبذدة) أى متفرقة (قوله) التبدد) أى التفرق (قوله) علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور أى الزنا قاله بعض (قوله) الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة) مفاده أن الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذى فى التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وعبارة الاصل فى صاحبها أن يكون معرفة لانهما معنى فى المعنى خبر ومخبر عنه فالاصل فى صاحبها التعريف أى ان الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها الكنى فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة للبنداء فيثبت بالحال معنى لصاحبها كما ثبت بالخبر المعنى للبنداء فانك فى قولك جاء زيدرا كباثبت الركوب زيد كما فى قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك جئت به تزيده معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم تقصدا ابتداء اثبات الركوب له بل أثبتته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله) عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابن العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان صفة للمائة مبهمة لم توصف اه

تصریح و فى بعض العبارات ذكر هذا المثال فى الحال من النكرة بلا مسوغ فيه نظر لان المسوغ تقديم الجار والمجرور فكما مسوغ الابتداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال محكوم عليه فى المعنى وأيضا يلزم عليه مجىء الحال من المبتدأ وتقدم ان الجمهور يمنعون ذلك الا ان يقال مذهب سيبويه يجوز مجىء الحال من المبتدأ تأمل (قوله) فيها اثنتان الخ) قاله عنتر العبسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه فانت به وقال لاولاده ان هذا الغلام ولدى قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت تدعى اولاد الناس فلما شب قالوا اذهب فاراع الابل والغنم فانطلق برعى وباع منها ذودا واشترى بثمانية سيفاور محاور وساودرعاومغفراودفنه فى الرمل وكان له مهر سقاء ألبان الابل وكان فى الجاهلية من أغار سبى وان عنتره جاء يوما الى الماء فلم يجد أحدا من الحى فى موضعه فغدا الى سلاحه فاخرجه الى مهره فأسرجه واتبع القوم الذين سبوا أهله ففكر عليهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ماتر يد قال أريد العجوز السوداء والشيخ الذى معها يعنى أمه وأباه فردوها عليه ثم ناداه عمه وقال له فانك ابن أبى وقدز وجنتك عيلة ففكر عليهم وصرع منهم عشرة فقالوا له ماتر يد قال الشيخ والجارية يعنى عمه وبنته فردوها عليه ثم قال انه لقبى ان أرجع عنكم وجبرانى فى أيديكم فابوا ففكر عليهم حتى صرع منهم أربعين رجلا قتلى وجرحى فردوا عليه جبرانه فانشد تلك القصيدة من بحر الكامل وحلو به بمعنى حلأب وقوله فيها أى فى الركائب من النوق التى تحلب اثنتان وأربعون حلو به ويقال ناقه حلو به وقابل حلو به وانما ذكر ان فى ابلهم هذا العدم من الحلو به السود ليخبر عن كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيها هذا العدم من هذا الصنف على غرابته وقتله فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبه سوادها بسواد حوافى الغراب وهى أواخر الریش من الجناح مما يلى الظهر سميت بذلك لخفاءها

وأل فى ذلك كله زائدة
وقد تأتى بلفظ المعرف
بالاضافة كقولهم اجتهد
وحذك أى منفردا
وجاءوا قاضهم بقضيضهم
أى جميعا وقد تأتى بلفظ
المعرف بالعامية
كقولهم جاءت الخيل
بداد أى مبتددة فان
بداد فى الاصل علم على
جنس التبدد كما أن
جار علم للفجرة الرابع
ان لا يكون صاحبها
نكرة محضة كما تقدم
من الامثلة وقد تأتى
كذلك كإروى سيبويه
فى قولهم عليه مائة
بيضا وقال الشاعر وهو
عنتر العبسى
فيها اثنتان وأربعون
حلو به *
سودا كخافية الغراب
الاسحم
حلوة بتميز العدد
وسودا اما حال من
العدد أو من حلوة أو
صفة حلوة وعلى
هذين الوجهين فقيه
حل على المعنى لان
حلوة بمعنى حلأب
فلهاذا صح أن يحمل
عليها سودا

والوجه الاول أحسن
وفي الحديث صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم جالساً وصلى وراءه
رجال قبالاً جالساً حال
من المعرفة وقياماً حال
من النكرة المحضة
وإنما الغالب إذا كان
صاحب الحال نكرة
أن تكون عامة أو
خاصة أو مؤخره عن
الحال فالاول كقوله
تعالى وما أهلكنا من
قرية الا لها منذرون
فإن الجملة التي بعد
الاحال من قرية وهي
نكرة عامة لانها في
سياق النفي والثاني
نحو فيها يفرق كل أمر
حكيم أمراً من عندنا
فأمراً إذا أعرب حالاً
فصاحب الحال اما
المضاف فالمسوغ انه
عام أو انه خاص أما
الاول فن جهة أنه أحد
صيغ العموم وأما
الثاني فن جهة الاضافة
وأما المضاف اليه
فالمسوغ أنه خاص
لوصفه بحكيم وقرأ
بعض السلف ولما جاءهم
كتاب من عند الله
مصدقاً بالنصب فجعله
الزخمشري حالاً من
كتابا لوصفه بالظرف
وليس ما ذكر بلزوم
لجواز أن يكون

والاسم الاسودو بعبارة
والخافية بالخاء المعجمة
واحدة الخوا في وهي
مادون الريشات العشر من
مقدم الجناح (الاعراب)
فيها خبر مقدم واثنتان
مبتدأ مؤخر وأر بعون
عطف عليه وسود حال من
العدد أو من (قوله
والوجه الاول) أي الحال
من العدد (قوله
والوجه الاول أحسن)
أي لعدم احتياجه الى تأويل
بخلاف غيره وكونه يلزم
عليه مجيء الحال من
المبتدأ شيء آخر (قوله
وفي الحديث الخ) وقوله
تعالى قائماً بالقسط إذا
أعرب حالاً أما إذا نصب
على المدح أو على النعت
لاسم لا المبني معها على
الفتح فلا شاهد فيها
وقولنا أعرب حالاً اي من
فاعل شهد أو من الضمير
المرفوع وفي الكشف أليس
من حق المنتصب على المدح
أن يكون معرفة كقولك
الحمد لله الحميد وانا معاصر
الانبياء لانورث قلت قد
جاء نكرة كما قد جاء
معرفة وأنشد قول الهذلي
ويأوي الى نسوة عطل *
وشعثا مراضع مثل السعالي
(قوله أو مؤخره عن الحال)
فالمسوغ لمجيء الحال من
النكرة تقدم الحال على
صاحبها وفي المعنى ان
تقديم حال النكرة عليها
ليس لاجل تسوية الحال
منها بل لئلا يلبس الحال
بالصفة حال كون صاحبها
منصوباً وفي الرضى ما يوافق
وعلى هذا فالمسوغ في لية
موحشاً طلل * تقدم الخبر
اه نصريح (قوله
فالاول) أي النكرة العامة
كقوله تعالى وما أهلكنا
من قرية الا لها منذرون
فجملة لها منذرون حال
من قرية والمسوغ العموم
ولك أن تجعل الجملة صفة
لقرية نظير ما قاله
الزخمشري في قوله وما
أهلكنا من قرية الا لها
كتاب معلوم من أن الجملة
صفة وتوسط الواو لتأني
كيد لصوق الصفة بالموصوف
وابن مالك يقول ان جملة
ولها كتاب معلوم حال
والمسوغ العموم وأما في
قوله تعالى أو كالتى مر على
قرية وهي خاوية فالمسوغ
كون الحال جملة مقترنة
بالواو لا العموم لان النكرة
في سياق الاثبات لا في النفي
فيها فقول العلماء من
المسوغات كون الجملة
الحالية مقترنة بالواو
محمول على النكرات في
الاثبات لا في النفي لان
المسوغ فيه العموم اه
من التصريح بتصرف (قوله
والثاني نحو الخ) أي
النكرة الخاصة باعتبار
جعل الحال من المضاف
اليه أو من المضاف على
أحد الوجهين فيه (قوله
إذا أعرب حالاً) محترزاً
أربعة أوجه أحدها نصبه
على الاختصاص ثانيها
على المفعول ثالثها على
المصدر من معنى يفرق
رابعا مفعول مندرين
وقوله إذا أعرب حالاً
وجه خامس جملة الوجه
خمس والخامس منها هو
الحالية تحته خمسة أوجه
ذكر الشارح وجهين وترك
ثلاثة فالوجهان اللذان
ذكرهما جعله حالاً من كل
بوجهيه وجعله حالاً من
أمر والوجه الثلاثة التي
تركها جعله حالاً من
ضمير الفاعل في أنزلناه
أي أمرين وجعله حالاً من
ضمير المفعول وهو الهاء
في أنزلناه وجعله حالاً
من الضمير المستتر في
حكيم وانما ترك الشارح
هذه الوجة الثلاثة في
الحالية لان الحال في
الثلاثة من معرفة فلا
تناسب ما نحن فيه كما
انه ترك الوجة الاربعه
التي هي محترز قوله إذا
أعرب حالاً لكونها لا
شاهد فيها لما نحن فيه
إذا علمت ذلك تعلم أن
قول الشارح فصاحب
الحال اما المضاف الخ
منفصلة مانعة جمع فتجوز
الخوا عن هذين الوجهين
ويثبت أحد الوجة الثلاثة
في الحالية التي تركها
الشارح تأمل (قوله
اما المضاف) بكسر الهمزة
وقوله واما المضاف اليه
بكسر الهمزة أيضاً عطف
على اما المضاف وقوله
أما الاول بفتح الهمزة
والاول هو قوله انه عام
والثاني هو قوله انه خاص
(قوله واما المضاف اليه
فالمسوغ الخ) اعترض على
هذا الوجه بما قدمه
المصنف من أن شرط مجيء
الحال من المضاف اليه
كون المضاف أحد أمور
ثلاثة اما جزأ أو كجزء
أو عاملاً وهما المضاف
ليس واحداً من الثلاثة
وهذا الاعتراض مذكور
في التوضيح للمؤلف أعني
ابن هشام على ابن مالك
في شرح التسهيل وعلى
ولده بدر الدين في شرح
الافية فما اعترض به
المؤلف عليها وقع فيه
هنا تأمل (قوله وقرأ
بعض السلف) أي ابن عتبة
(قوله لوصفه بالظرف)
أعني قوله من عند الله
فالجار والمجرور يسمى
ظرفاً وليس ما ذكر بلزوم
أي ليس ما

حالا من الضمير المستتر
في الظرف والثالث
كقوله

* ليمه وحشاطل *
فهذه المواضع ونحوها
بحيء الحال فيها من
النكرة قياسي كما ان
الابتداء بالنكرة في
نظائرها قياسي وقد
مضى ذلك في باب
المبتدأ فقس عليه هنا
ثم قلت * (الثامن)
التمييز وهو اسم نكرة
فضلة يرفع ايهام اسم
أوجال نسبة فالاول
بعد العدد الاحد عشر
فأفوقها الى المائة ثم
الاستفهامية نحو كم
تبدأ ملكك وبعد
المقادير كرطل زيتا
وكثير أرضا وقيظيرا
وشبهين نحو مثقال
ذرة خيرا ونحو سمننا
ومثلها زيدا وموضع
راحة سحابا وبعد
فرعه نحو خاتم حديدا
والثاني اما محمول عن
الفاعل نحو واشتعل
الرأس شيئا أو عن
المفعول نحو وغرنا
الارض عيوننا أو عن
غيرها نحو أنأ أكثر
منك مالا أو غير محمول
نحو لله دره فارسا *
وأقول الثامن من
المنصوبات

مأذ كره الزمخشري من جعل مصدقا حالاً من كتاب بوصفه بالظرف بلازم (قوله حالاً من الضمير المستتر في
الظرف) أي لأن قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل إليه الضمير الذي كان في العامل (قوله
والثالث) أي كون النكرة مؤخره عن الحال (قوله ليمه وحشاطل) قال في التصريح تمامه
* يلوح كأنه خلل * وروى

ليمه وحشاطل قديم * عفاه كل أسعج مستديم

فوحشا حال من طلل على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف وهذا القولان
مبينان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها والصحيح المنع لأنه يجب أن يكون عاملها
واحداً وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بأن الحال خبر جعلها لاظهر الاسمين أولى
من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساوى ولكن التعريف أولى بالترجيح وزعم ابن خروف أن الخبر إذا
كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والقراء إلا إذا تأخر ولا ضمير فيه إذا تقدم اه وتقدم
شرح هذا البيت * (قوله الثامن التمييز) * هو في الاصل مصدر ميز إذا خلص شيئاً من شيء وفرق بين
متشابهين وقولهم في الاسم تمييز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والنجم
قاله أبو البقاء ثم صار حقيقة عرفية في اسم الفاعل أو الكامة المخصوصة (قوله اسم) أي صريح لأن
التمييز لا يكون جملة وهذا مما يفارق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) وأما قوله وطبت النفس فمحمول
على زيادة ال عند البصريين وأما الكوفيون فجوزوا أن يكون معرفة تمسكاً بظاهر قوله وطبت النفس
وخرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزاً (قوله
فضلة) خرج المرفوع فلا يكون تمييزاً ودخل المنصوب وأما المجرور فقد يكون تمييزاً كالثلاثة رجال وقيظير
بروقد لا يكون نحو برجل اه مدابني وقال بعض شراح الأزهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل
فيه المجرور مع انه يكون تمييزاً نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ايهام الخ) خرج اسم
لا التبرئة نحو لارجل وخرج ثاني مفعولي أستغفر الله ذنباً فان رجلاً وذنباً ليسا مبينين للإيهام المذكور
(قوله ايهام اسم) أي ذاته لاصفته فخرج النعت فانه ليس المراد منه بيان ايهام الذات وإنما المراد منه بيان
توضيح الحقيقة أو تخصيصها (قوله اجمال نسبة) أي اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله
الاحد عشر) وسكت عن العشرة لأنها تميز بجمع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب في المنصوبات (قوله
الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله بعد الخ) أعاد العامل لأنه نوع آخر وقوله وبعد
المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به فقوله عندى رطل زيتا أي مقدر برطل قال أبو حيان ولو أريد المقدر
به وجبت الاضافة فتقول عندى رطل زيت (قوله وشبهين) جعله في الشرح قسماً ثالثاً فلما نسب أن
يقول بعد وشبهين كما فعل في نظيره (قوله وشبهين) معطوف على رطل وما بعده (قوله وموضع راحة)
أي قسر راحة والراحة باطن الكف وسحاباً تمييز لموضع (قوله أو عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل
أيضا (قوله لله دره فارسا) أي أعجب من حسنه فارسا في نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا
وذهب بعضهم الى أن فارساً ونحوه في أمثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى أعجب منه في حال
كونه فارساً والصحيح انه تمييز كما ذكره المصنف واتصاه على الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لأنه
لا يتحلو أماناً يكون حالاً مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلان قولك لله دره فارساً لم ترد
به المدح في حال الفروسية وإنما مدحته مطلقاً بدليل أنك تقول لله دره كاتباً وان لم يكتب بل ترد
بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالماً والحال المؤكدة أيضاً غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها

التمييز وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم أيها
 المجرمون أي انفصلا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضهما من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور
 وهي المذكورة في المقدمة وفهم معاذ كرت في حدى الحال والتمييزان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصو بافضلة مينا لابهام الا انه
 يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال (٦٥) انما يكون وصفا ما بالفعل أو بالقوة وأما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة

كثيرا نحو عشرين
 درهما ورطل زينا
 وبالصفات المشتقة
 قليلا كقولهم لله دره
 فارس والله درهرا كبا
 الثاني ان الحال لبيان
 الهيات والتمييز يكون
 تارة لبيان الذوات وتارة
 لبيان جهة النسبة
 وقسمت كلاما من هذين
 النوعين اربعة اقسام
 فاما اقسام التمييز المبين
 للذوات فأحدها أن
 يقع بعد الاعداد
 وقسمت العدد الى
 قسمين صريح وكناية
 فالصريح الاحد عشر
 فافوقها الى المائة تقول
 عندي أحد عشر عبدا
 وتسعة وتسعون درهما
 وقال الله تعالى انى رأيت
 أحد عشر كوكبا
 وبعثنا منهم اثني عشر
 نقيبا واعدنا موسى
 ثلاثين ليلة وأتمناها
 بعشر فتم ميقات ربه
 أربعين ليلة فلبث فيهم
 ألف سنة الا خمسين عاما
 فن لم يستطع فاطعام

أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وأنت ههنا لوقلت لله دره لكان محتملا للفرسية وغيرها
 فدل في الحالة هذه على اتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطلت ثابت التمييز قال الرضى وأنا لأرى
 بينهما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فر وسيته فلا تمدح في حال فر وسيته الابهاء وهذا المعنى هو المستفاد
 من قولنا ما أحسن فر وسيته (قوله والتمييز والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والمبين
 والمفسر كذلك فله أسماء ستة هذا هو المشهور وفي المدابغى على خالدان المميز بكسر الياء وفتحها وعلى
 الفتح يكون من باب الحذف والايصال أى المميز به اه (قوله فصل الشيء) من اضافة المصدر لمفعوله
 (قوله أى انفصلا) هذا يعطى ان التمييز هو الانفصال الذى هو المعنى الحاصل بالمصدر لانه المصدر الذى
 هو الفصل كادعاء أو لافدليه لا يطابق مدعا ولا يناسب لفظ التمييز الذى هو فاعل الا أن يقال
 معنى انفصلا من المؤمنين انفصلا أنفسهم منهم فيصير التمييز هو الفصل ويعنى ينفصل بعضها عن بعض
 ينفصل بعض أجزاءها نفسه عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر أن يقال ان التمييز مصدر ميز بمعنى فصل
 فصلا وأما امتاز فهو مطاوعه فيكون الاصل الذى هو مصدر ميز تميزا معناه فصل فصلا فهو دليل باللازم
 (قوله تكاد) أى جهنم وقوله من الغيظ أى من غضب الزبانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه
 الخ) أى ان التمييز مغاير للحال فخر ان محذوف (قوله أو بالقوة) نحو فانقر واثبات (قوله ثلاثة أمور)
 أى نكرة فضلة مرفوعة الخ وأما الاسم فهو كالجنس (قوله فاما اقسام التمييز المبين للذوات الخ) قسم
 الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فأحدها أن يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه
 أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلاً وأوشبرا أو قفيزا ولا يعكس الثاني
 انه واجب النصب اه نصريح (قوله فالصريح الاحد عشر فافوقها الى المائة) انما خصه بذلك
 لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذى ينقب عن الامور
 ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات ليلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر ليل من
 ذى الحجة (قوله فاطعام ستين) هو مبتدأ خبره محذوف أى فعلية اطعام والجملة في محل جزم جواب
 الشرط ومسكينا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراع تمييز (قوله جلدة) تمييز وثمانين
 نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية في المعيا هو أحد احتمالى الخ) الحاصل ان مدخول
 الى تارة يكون داخلا في الذى قبله كفى قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كفى قوله تعالى
 وأتموا الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف * واعلم ان حتى والى ان وجدت قرينة تبدل على
 دخول الغاية أو عدمها عمل بها وان لم توجد في المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا
 وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها جزءا فهو داخل والافلا والصحيح الادخال في
 حتى دون الى اه من حواشى الاشمونى فقول المصنف وهو أحد احتمالى الخ مبنى على القول بانها
 تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المفصل (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان

الجنس
 ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فجلدهم ثمانين جلدة ان هذا أخيه تسع وتسعون
 فعجوة في الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما وأردت بقولى الى المائة عدم دخول الغاية في المعيا وهو أحد احتمالى حرف الغاية والكناية هي
 كم الاستفهامية تقول كم عبد ملكت فكم مفعول مقدم وعبد تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفى انه يجوز جمعه فتقول
 كم عبيد ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز ذلك جرت تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها
 حرف جر والثاني أن يكون تمييزها الى جانبها كقولك بكم درهما اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جهو والنحو بين

بمن مضرة والتقدير بكم من درهم وعلى كم من شيخ وزعم الزجاج انه بالاضافة * القسم الثاني أن يقع بعد المقادير وقسمتها على ثلاثة
أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل ز يتا ومنوان (٦١) سمنوا المنوان تثنية منا وهو لغة في المن

والجنس وهو يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعواليه (قوله بمن مضرة) الذي
في المعنى انها مضرة وجو با وقال الشيخ خالد في شرح التوضيح مضرة جواز والاصح الاول (قوله
القسم الثاني أن يقع بعد المقادير الخ) أفرد العدد عن المقادير بناء على ان العدد ليس من جملة
المقادير لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك
الآ ترى انك تقول عندي مقدار رطل ز يتا ولا تقل عندي مقدار عشرين رجلا قاله المصنف في شرح
القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدر لا الآلة التي يقع بها التقدير لان الذي يبينه التمييز
في الحقيقة هو المقدر بالآلة لا بنفس الآلة (قوله في المن) كضبت وتثنيته منان كضبان (قوله وقيل في
تثنيته الخ) أي قال العرب في تثنيته منوان كعصوان في عصي فهذه جملة مستأنفة لبيان أن أصل منا
منو وانما مثل عصي لانه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ تأمل (قوله
وجرب نخلا) الجرب المساحة من الارض كالقدان وفي الحديث من قال عقب الصلاة سبحان ربك
رب العزة عما يصفون الخ فقد اكتال بالجرب الاوفي قال المجدد والخيار والنص للثاني الجرب من
الطعام والارض مقدار معلوم وجعه أجر به وجر بان قلت الجرب مكيال وهو أر بعه أفقره والجرب من
الارض مبنر الجرب الذي هو المكيال نقلهما الازهرى اه دلجوني والقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا
والصاع أربعة أمماد والمرطل وثلاث فالصاع خمسة أرطال ولعل المراد هنا المساحة ونخلا تمييز لما في المساحة
ويدل له ما قاله في شرح الملح الجرب قطعة من الارض تكسيرا ثلاثة آلاف ذراع وستائة ذراع (قوله
وقولهم ما في السماء موضع راحة سحابا) الاولى أن يجعله في القسم الثالث لانه من الملحقات بالمقادير لان
موضع الراحة ليس اسمها يقدر به عرفا (قوله قفيز برا) القفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا كل صاع
خسة أرطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث أن يقع بعد شبهه هذه الاشياء) أي الثالث من
أقسام التمييز المبين لابهام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث ما يدل على الكيل فالمراد الثالث من أقسام
المقادير (قوله لان مثقال الذرة الخ) الحاصل ان الذرة هي النملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شعيرة وقيل
الذرة الهباء الذي يرى في شعاع الشمس وما وزن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن في عرفنا فيكون قوله
خيرا تمييزا للمثقال ذرة الذي هو شبه الوزن وأما مثقال فهو مفعول يعمل (قوله بفتح الواو وسكون
الطاء) أي وبفتح الطاء أيضا وهو أفصح من سكنها اه فبشي (قوله سقاء ماء) أي هذه سقاء ماء
وهي الوعاء الذي يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خرا بكسر الزاي أي وعاء الخمر (قوله وراقود) هودن
طويل الاسفل مطلى بالقادر وجعه راقيد وهو معرب قاله الجوهري وقال الفيشي أصله راقوب بالباء
قلت دالا ويجمع على رواقيب بالياء لا بالبدال لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها اه (قوله ما في السماء
موضع راحة سحابا) ما حجاز به وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ (قوله على التمرة) بالياء المثناة
فوق مثلها أي في الوزن أو في المساحة أي في الثخن والرقوة وان كان الوزن مختلفا وقال في التصريح مثل
شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المائلة من غير ضبط يحده تأمل فجزم بأنها شبيهة
بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله ز بداضم الزاي وسكون الباء هو محل الشاهد فانه تمييز تأمل (قوله
هذا خاتم حديدنا) اعلم انه يجوز نصب حديدنا اما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع ويجوز الاضافة
لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قال النصب

اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمر اور اقود خلا الثالث قولهم ما في السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحته وهو شبيه
بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها ز بدافز بد واقع بعد مثل وهي شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع
عنها هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدنا وذلك لان الحديد هو الاصل والخاتم

أحدها أن يكون محولا
عن الفاعل كقول الله
عز وجل واشتعل الرأس
شيبا أصله واشتعل
شيب الرأس وقوله
تعالى فان طبن لكم
عن شيء منه نفسا أصله
فان طابت أنفسهن
لكم عن شيء منه خول
الاسناد فيها عن المضاف
وهو الشيب في الآية
الاولى والانتس في
الآية الثانية الى المضاف
اليه وهو الرأس وضمير
النسوة فارفعت
الرأس وجيء بدل الهاء
والتون بنون النسوة
ثم جيء بذلك المضاف
الذي حول عنه الاسناد
فضلة وتمييزا وأفردت
النفس بعد أن كانت
مجموعة لان التمييز انما
يطلب فيه بيان الجنس
وذلك يتأدى بالفرد
الثاني أن يكون محولا
عن المفعول كقوله
تعالى وجفنا الارض
عيونا قيل التقدير
عيون الارض وكذا
قيل في غرست الارض
شجرا ونحو ذلك الثالث
أن يكون محولا عن
غيرهما كقوله تعالى أنا
أكثر منك مالا وأصله
مالي أكثر خذف
المضاف وهو المال وأقيم

على التمييز فالخلاف في الاتباع مبني على الخلاف في نضبه اه يس على الفا كهى بتصرف والتمييز وما
ابني عليه أولى لانه جامد جودا محضا فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أى مأخوذ ولو عبر به
كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله ووجه خزا) فان
الوجه فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصریح وقال الفقهاء الخز ما كان سدها قطننا ولحته حريرا
(قوله) وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة) والناصب له عند سيبويه والملازى والمبرد ومتابعيهم هو
المسند من فعلى أو شبهه فالفعل كطابز يدنفسا وشبهه الفعل نحو هو طيب أبوة فأبوة منصوب بطيب وهو
صفة مشبهة وذهب قوم الى أن العامل في يميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما أشبهه
واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما الناصب للتمييز المبين للذوات فهو الاسم المبهم واختلف في
صحة اعماله مع انه جامد ففعل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فإنه شبهه بضار بين
زيدا وطل زينا فإنه شبهه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي وجود ما به التام وهو التنوين
والنون وقيل شبهه بالفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير
معتمد واسم الفاعل لا يعمل المعتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي
لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي أصل لأفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في مسألة واحدة
وهو أصل للقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان جل الشيء على ما هو به
أشبهه أولى اه تصریح (قوله فارفعت الرأس) أنت الفعل مع ان الرأس مذكر لان المراد به اللفظة
لا المعنى فانها باعتبارها كلمة (قوله ثم جى) بذلك المضاف الذي حول الخ) أى جى لبيان الاجال الذي
حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أو لاثم البيان ثانيا ليمتكن في النفس أشد
تمكن ووجه الاجال ان قوله اشتعل الرأس يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من
حيث يياض الشعر وقوله فان طبن لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال أو من حيث النفس
فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أى وهو يحصل بالفرد
لا بالجمع وأنت خير بأن التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم مقاله تأمل (قوله وأفرد) أى التمييز
وهو النفس وأما الشيب فهو مفرد أصالة (قوله جفنا الارض) يحتمل آبارا ويحتمل عيونا (قوله
قيل التقدير الخ) انما حكاه بقيل لانه قد أنكره الشلو بين وتاميزه الابدى وابن أبى الربيع وتأول
الشلو بين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك
وابن أبى الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أى عيونها مثل
أ كمت الرغيف ثلثا أى ثلثه والثاني أن يكون مفعولا باسقاط الجار وردبأنه لو كان كجزء لم تلتزم العرب
في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضاً فليس العيون مفجرا بها بل هي
نفس الشيء المفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل أو
مطاوعة أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وان لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول نحو طابز يدنفسا والثاني نحو
وجفنا الارض عيونا لان مطاوعة فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلا الاناء ماء لان مطاوعة ملاء
الماء الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما أحسن زيدا رجلا لان أصله يجوز أن يقال فيه حسن رجل زيد
ويكون زيد بدلا والخامس كنى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أولم يكفبر بك أنه على كل
شيء شهيد اه يس على الفا كهى (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجري فيه الخلاف السابق
في وجفنا الارض عيونا (قوله الرابع) أن يكون غير محمول كقول العرب لله دره فارسا) الدر بفتح

المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جىء بالحذف تمييزا ومثله زيد أحسن الدال

وجاء عمر وأنتي عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمر وأنتي الرابع أن يكون غير محمول كقول العرب لله دره فارسا

الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضم هاء او درورا كثر و يسمى اللبن نفسه درا وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لظاهر المتعجب منه لانه تعالى منشى العجائب فعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى ترى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من يميز النسبة انما يمشى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من يميز الذوات لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف فى الحواشى مثال المعلوم لقيت عبد الله فله دره فارسا اما ان لم يعلم المرجح فيحتمل أن يراد رجل أو امرأة أو صبي فيكون التمييز للمفرد لا للنسبة تأمل قال الفيشى قوله ولله دره فارسا قال بعضهم هو محمول عن الفاعل والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن أن يمثل لغير المحول بامتلاء الاناء ماء اه (قوله وحسبك به ناصرا) حسب اسم فعل و به فاعل والكاف مفعول و ناصرا تمييز (قوله يا جار تاما أنت الخ) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من الكامل يا حرف نداء جار تاما منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبله ياء التكلم المنقلبة الفانم عن ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف فى محل جر مضاف اليه وما مبتدا وأنت خبره وجارة تمييز وتام البيت * فانت لتحرزنا عفارة فانت فعل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل تحزنا فاعل مضارع والنون ضمير المفعول فى محل نصب و عفارة علم امرأة فاعل تحزن (قوله والصواب الاول) أى كون جارة تمييز الاحالا (قوله وبدل عليه) أى على الاول (قوله ياسيدا الخ) السيد من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد و يطلق على الذى يفوق قومه وعلى الحليم وعلى الكريم وعلى المالك واختلف فى وزنه فقيل فيعل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعمل بفتح العين وقيل فيعمل بتقديم العين والاول للبصر بين والثانى لاهل بغداد والثالث للقرء ورجح جمعهم له على سيائد بالهمز ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز وعلى مذهب البصر بين اجتمعت واو و ياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وموطأ من التوطئة وهى التمهيد يقال دابة و طي لا تحرك را كبهوا والا كناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورحب الذراع معناه سخي (الاعراب) يا حرف نداء قال فى المعنى حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها البعيد والقريب وقيل بينهما وبين التوسط وهى أكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسيد انصوب وحقه الرفع لانه نكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من السيد موطأ صفة لسيد على ظاهر اللفظ والا كناف مضاف اليه رحب صفة ثانية لنداء مضاف اليه والشاهد فى جرسيد الذى هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعد ما أنت مجرورا بمن علم ان الاسم المنصوب الخالى عن من يكون تمييزا لان الجر بمن من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر خلافا لبعض الاشياخ الذى توقف فى البيت تأييد التمييز وورد للحالية وان احتمل الحجازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز فى التمييز الرفع لاجهال اسم ان يجر باضافة الاسم اليه كشيء أرض الان يكون الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضافا نحو مثلها ز بد وان يجر بمن كشيء من أرض ومثلها من زيد الان يكون الاسم عددا أو أما الرفع لاجال النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن فى نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا فى نحو ما أحسنه أدب و طاب زيد نفسا وزيدا كثر ما لا وجرنا الارض عيوننا كما هو مبين فى المطولات قال فى التصريح وانما تمتنع دخول من فى المسائل الثلاث أى العدد والتمييز المحول عن المفعول والمبتدا والتمييز الذى هو فاعل فى المعنى لان وضع من الميمنة ان يفسر بها و بصحو بها اسم جنس سابق صالح لجل ما بعدها نحو أساور من ذهب و امتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الجمل لان العدد دال على متعدد

وحسبك به ناصرا

وقول الشاعر

يا جار تاما أنت جارة

يا حرف نداء جار تاما منادى

مضاف للياء وأصله

يا جارنى فقلبت الكسرة

فتحة والياء ألفا ما مبتدا

وهو اسم استفهام

وأنت خبره والمعنى

عظمت كما يقال زيد

وماز يد أى شىء عظيم

وجارة تمييز وقيل حال

وقيل مانافية وأنت

اسمها وجارة خبر ما

الحجازية أى لست جارة

بل أنت أشرف من

الجاراة والصواب الاول

ويدل عليه قول الشاعر

ياسيدا ما أنت من

سيد

موطأ الا كناف رحب

الذراع

ومن لا تدخل على

الحال وانما تدخل على

التمييز نم قلت

والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لاللفظ المذكور واختلف في من
 الجارة للتمييز ف قيل للتبعيض وقيل زائدة لمعنى التبعيض اه (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أى
 المخرج بليس الخ ولا يكون المتصلا ولا يكون منقطعا أصلا و ذكر الطبري ان ليس ولا يكون وخلو عدا
 وحاشا لا يكون في المفرغ ولا في المنقطع نبه عليه الرضى في غير حاشا وتقاس حاشا على ذلك اه (قوله
 بعد كلام تاموجب) بفتح الجيم سواء تأخر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان وفي كل اما متصل
 أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشر بوامنه الا قليلا
 مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الازيدا القوم وقوله
 ومالى الا آل الخ مثال لغير موجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه اذا قامت ذلك فقد استعمل المؤلف
 لفظه بعد في حقيقتها ومجازها لانها في حالة تأخير المستثنى مستعملة في حقيقتها وفي حالة تقديم المستثنى بعدية
 تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير موجب الخ
 أو تقدم المستثنى كان أوضح وأخصر وان كان ما فعله أدق اه شيخ الاسلام قال الفيشى قوله بعد
 كلام تام موجب محترزه ثلاثة أقسام الاول وجود التام وفقد الايجاب وقد أشار له بقوله أو غير موجب وتقدم
 المستثنى وبقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثاني ان يفقد التام والايجاب معا وقد أشار له بقوله
 أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التام ويوجد الايجاب وهذا الثالث لم يذكره وفيه
 خلاف فقيل لا يجوز التفريق مع الايجاب وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والافلا
 وعليه ابن الحاجب انتهى مثال المفيد قرأت القرآن الا اليوم كذا اذا لا بعد وقوع القراءة في جميع الايام
 الا اليوم المعين ويلحق به ما اذا قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه نحو
 لقيت الافلانا فلرأى بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم المعنى قام الازيدا الا لا يستقيم قام جميع
 الناس الازيدا الاستبعاد عادة فاندفع ما يقال يحتمل أن يكون على المبالغة أو يخص المحدث ببحث
 لا يلزم ذلك انتهى من يس على الفا كسهي وطبري على الازهرية (قوله فلا تراخ) أى من حيث العمل
 فلا ينافي انها مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فتابعه للمستثنى منه) هذه عبارة
 بجملة صادقة بالتوابع الخمسة فالاولى أن يقول فابداله من المستثنى منه فيكون ما شيا على مذهب البصرى
 وقد اعترض المصنف على ابن مالك في مثل هذه العبارة ووقع هنا في مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان
 الاستثناء متصلا أى وكان غير مردود به كلاما تضمن معنى الاستثناء وغير مترافخ فيه المستثنى عن المستثنى منه
 ولا يتقدم عليه فخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى و غير المراد نحو ما قام القوم الازيدا بالنصب وجوب باردا على
 من قال قام القوم الازيدا قصد اللطابق بين الكلام ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن
 عصفور وخرج بغير التراخي ما جاء في أحد حين كنت جالسا هنا الازيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما
 كان مختارا قصد التطابق بينهما وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد
 التقدم ما جاء الازيدا القوم فانه لا يجوز الابدال وأما اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما فيها
 رجل الأخوك صالح ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكثر بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر
 صالحا هذا رأى سببويه والثاني أن لا تكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقديا بالكلية على المستثنى
 منه فيكون نصبه راجعا وهذا اختيار المبرد وعندى ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل
 واحد منهما مرجحا فتكافأ اه كلام ابن مالك في شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتي المستثنى منه
 نحو ما مررت باحد خير من زيد الابنك برؤى الديره فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في
 الحواشى (قوله أو منقطعا) والموضوع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه يشترط في المنقطع

التاسع المستثنى
 بليس أو بلا يكون أو بما
 خلا أو بما عدا مطلقا أو
 بالبعد كلام تام موجب
 أو غير موجب وتقدم
 المستثنى نحو فشر بو
 منه الا قليلا منهم ومالى
 الا آل أحد شيعة وغير
 الموجب ان ترك فيه
 المستثنى منه فلا أثر فيه
 لا لا ويسمى مفرغا نحو
 ما قام الازيدا وان ذكر
 فان كان الاستثناء
 متصلا فتابعه للمستثنى
 منه أرجح نحو ما فعلوه
 الا قليل منهم أو منقطعا
 فتميم تجيزا تابعه

وسوى على الاصح
اعراب المستثنى بالا
وأقول التاسع من
المنصوبات المستثنى
وانما يجب نصبه في
خمس مسائل احداها
أن تكون اداة
الاستثناء ليس كقولك
قاموا ليس زيدوا وقول
النبى صلى الله عليه وسلم
ما أنهر الدم وذ كراسم
الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر فليس
هنا بمنزلة الا في
الاستثناء والمستثنى
بها واجب النصب
مطلقا باجاء الثانية أن
تكون اداة الاستثناء
لا يكون كقولك
قاموا لا يكون زيدا
فلا يكون أيضا بمنزلة
الافى المعنى والمستثنى
بها واجب النصب
مطلقا كما هو واجب
مع ليس والعلة في ذلك
فيهما ان المستثنى بهما
خبرهما وسيأتى لنا ان
كان وليس واخواتهما
يرفعن الاسم وينصب
الخبر فان قلت فأين
اسمهما قلت مستتر
فيهما وجوبها وهو عائد
على البعض المفهوم
من الكل السابق
وكانه قيل ليس بعضهم
زيدا ولا يكون بعضهم

أن يكون ما قبل الادا اعلى ما يستثنى فخرج قام القوم الاتعابا فانه تركيب فاسد (قوله ان صح التفرغ) أى بان أمكن تسلط العامل على المستثنى أما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الاما نقص فامصدر يتوقف صلتهام وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد الاماضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيراني أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره مخدوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلو بين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغله وجعله متصلا وردبانه لانه نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائد واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (قوله وسوى) أى وتعرب سوى تقديرها على الاصح اعراب المستثنى بالافتحى فيها الاحكام السابقة في المستثنى بالا ومقابل الاصح وهو قول الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذى سواك ولا يقال جاء الذى غيرك ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر كما في قوله ولم يبق سوى العدو * ن دناهم كما دانوا

والذى اختاره ابن مالك تبع الجماعة الاول فتصرف لوقوعها فاعلا في حكاية القراء أتانى سواك ومبتدأ * فسواك باعها وأنت المشتري * ومحرورة في قوله ^{عليه السلام} ما أتم في سواكم الا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود * واعلم ان سوى فيها لغات أربع تمد مع الفتح وتقص مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن مع المدغريب وقل من ذكره انتهى معنى (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب غير وسوى فيما اذا كان تاما موجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعاً أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما اذا لم يمكن تسليط العامل في التام غير الموجب وكان منقطعاً نحو ما نفع هذا المال غير النقص فيجب في ذلك كله النصب عند الجميع وفي نحو ما قام أحد غير حجار عند غير تميم ويترجح عند تميم في نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح في هذا المثال عند قوم وهو المشار له بقول ابن مالك

* ولكن نصبه اختران ورد * ويضعف النصب في نحو ما قام أحد غير زيد يتمنع في نحو ما قام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بالأو ما في معناها بشرط الفائدة قاله في التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمناً بالشرط نحو اقتل الذى ان حارب وبالغاية نحو أو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشر بوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقاً أو تقديراً اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالامتعلق بالمخرج وهو فصل خرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة أخرج جاء في القوم الارجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد دخوله ثم أخرجه والالزم التناقض (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال الدم فشببه اخراج الدم بحرى الماء في النهر الذى هو معنى الانهار واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال فهو استعارة تبعية (قوله فكلوا) أى فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر وما بينهما اعتراض (قوله مطلقا باجاء) أى سواء كان بعد كلام تام موجب أم لا ولا تقل سواء كان متصلاً أو منقطعاً لما تقدم ان المستثنى بليس لا يكون الامتصلاً (قوله عائد على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمناً عند الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل أو اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه جملة الأقوال ثلاثة واعترض مذهب جمهور البصريين بأنه يلزم عليه اطلاق البعض على الجميع الا واحدا

الآن يقال ان البعض في سياق النفي فيعم كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانه لا يطرده
في قولك القوم اخوتك ليس زيد لعدم الفعل الذي يؤخذ منه المصدر واعترض مذهب سيبويه بما
اعترض به على مذهب الكوفي وبان التقدير في قولك قاموا ليس زيدا قيامهم قيام زيد حذف المضاف
وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا المقدر لم يلفظ به فقط وتقدير ما لم يلفظ به فقط لا يصح * تنبيه * جملة ليس
زيدا ولا يكون زيدا تحتل وجهين الاول في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف
حكمت على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الامع قد ظاهرة أو مقدره قلت هذه مستثناة كما قاله
أبو حيان في النكت الحسان بحثا الثاني انها مستأنفة فلما موضع لها فان قلت دعوى الاستثناف تخل
بالمقصود قلت لا يعنون بالاستثناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه
الجملة وقعت في موقع الازيداف كما ان الازيد الاموضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه
* واعلم ان ليس فعل عند الجمهور ومذهب الفارسي الى انها حرف مطلقا ومذهب بعضهم الى انها حرف في
باب الاستثناء ولا يكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لا يكون فعلا وأجيب بانها
لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله أي فان كانت البنات) فالنون في
كن اسمها وهو عائد على الاناث التي هي بعض الاولاد المتقدمين ونساء خبر كن فان قلت اذا كان محط
الفائدة الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدة التوطئة للوصف بعده والتوطئة تجري في الوصف والحال
والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ما خلا) وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على
الظرفية الزمانية على حذف مضاف أي وقت مجاوزتهم زيدا واما على الحالية على التأويل باسم الفاعل
وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أي مجاوزين زيدا قال السيرافي وعلى الاستثناء كاتصا بغير في قاموا
غير زيدوا اليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعترض عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان
وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وفاعل خلا وعدا ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق عند الكوفيين أو على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين ولا يعقل عوده هنا
على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الساميني في مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام
القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلا بعض القوم منه
ومجاوزة بعضهم اياه خلا والكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا
المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى قال الشمني
وأقول لاحاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس يتم بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم
ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلاوه عنه فلي تأمل
(قوله وقول لبيد) هو شاعر مفلق من أفلق الرجل اذا جاء بالفلق أي الداهية والعجب وهو من المنحصرين
وعاس مائة وأربعين سنة توفي في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (قوله * ألا كل شيء ما خلا
الله باطل الخ) وبعده

وكل ابن أثنى لو تطاول عمره * الى الغاية القصوى والموت آيل
وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهة تصفر منها الانامل
وكل امرئ يوم ما سيرف سعيه * اذا حصلت عند الاله الحاصل

وهذه الأبيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنعيم مأبوع الله به عليك ولا محالة بفتح الميم
أي لا بد وقيل لاحيلة قال بعض الجنة نعيم وهي لا تزول أبدا فكيف يقول وكل نعيم الخ أجيب بجوابين
الاول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده حينئذ أن لا وجود للجنة أرلادوام لها كما هو مذهب

أي فان كانت البنات
وذلك لان الاولاد قد
تقدم ذكرهم وهم
شاملون للذكور
والاناث فكأنه قيل
أولا بوصيكم الله في
بنيكم وبناتكم ثم قيل
فان كن وكذلك هنا
الثالثة ان تكون
الاداة ما خلا كقولك
جاء القوم ما خلا زيدا
وقول لبيد بن ربيعة
العاصمى الصحابي
ألا كل شيء ما خلا الله
باطل *
وكل نعيم لا محالة زائل
الرابعة ان تكون
الاداة ما عدا كقولك
جاء القوم ما عدا زيدا
وكقول الشاعر

تم الندامى ما عطاى فانتى * بكل الذى يهوى ندى مولى
الجرمى والر بى والاخفش الجرم بعد ما خلا وما عداوه شاذ فلهدالم احتفل

فالباء في موضع نصب بدليل الحاق نون الوقاية قبلها وحكى
بذكرة في المقدمة فان قلت لموجب (٦٧)

عند الجمهور والنصب
بعد ما خلا وما عدا
وما وجه الجر الذى
حكاه الجرمى والرجلان
قلت اما وجوب النصب
فلان ما الداخلة عليهما
مصدرية وما المصدرية
لا تدخل الاعلى الجمل
الفعلية واما جواز
الخفض فعلى تقدير ما
زائدة لامصدرية وفي
ذلك شذوذ فان المعهود
في زيادة مامع حرف
الجران لا تكون قبل
الجار والمجرور بل
ينهما كما في قوله تعالى
عما قليل ليصبحن
نادمين فيما نقضهم
مشايقهم لعناهم مما
خطاياهم أغرقوا
وقولى مطلقا راجع الى
المسائل الاربع أى
سواء تقدم الايجاب أو
النفي أو شبهه الخامسة
أن تكون الاداة الا
وذلك في مسثلتين
احدهما أن تكون
بعد كلام تام موجب
ومرادى بالتام أن
يكون المستثنى منه
مذكورا وبالاجاب
أن لا يشتمل على نفي
ولانهى ولا استفهام

طائفة من أهل الضلال ثانيهما أن يكون أرداد ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد ذم الدنيا وبيان
سرعة زوالها واما تكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم * الاعراب الاحرف استفتاح وكل
مبتدأ وشيء مضاف اليه وما يحتمل أن تكون زائدة وأن تكون مصدرية وخلاف فعل استثناء واسم
الجلالة منصوب مفعول خالوا بالخل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولا نافية ومحالة اسمها مبنى معها
على الفتح وزائل خبر كل وخبر لا محذوف أى موجودة (قوله تمل الندامى الخ) هو من الطويل والندامى جمع
ندمان وهو شرب الرجل الذى ينادمه ويقال النديم أيضا ومولع بفتح اللام مشددة أى مغرم به * الاعراب
تمل فعل مضارع مبنى للمفعول والندامى نائب فاعل قاله في الشواهد والظاهر أنه مبنى للفاعل والندامى فاعل
ويقراء تمل بفتح التاء لا بضمها ما مصدرية عدانى فعل الاستثناء وفيه ضمير يرجع الى مصدر الفعل المتقدم
والفاء في فانتى تفر يعيق وان حرف توكيد والنون للوقاية والياء اسمها ومولع خبران وكل متعلق بمولع
والذى مضاف الى كل يهوى مضارع مرفوع بضمه مقدر على الالف خلا للقول صاحب الشواهد على الياء
والجمل صلة الذى والعائد محذوف أى الذى يهواه (قوله الر بى) بفتح الراء والباء نسبة لبنى ربيعة قرية
من قرى العرب والقاعدة في النسبة الى المركب أن ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك
* وقعلى في فعيلة التزم * (قوله الجرمى) بفتح الجيم وتقدم ما يتعلق به من أنه نسبة لبنى جرم ويلقب
بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه (قوله لم احتفل به) أى لم أعان به وأهتم به (قوله والرجلان)
أى الر بى والاخفش (قوله لا تدخل الاعلى الجمل الفعلية) أى واذا تعينت فعلية خلا وعد الزم نصب المستثنى
بهما لانه مفعولها والفاعل ضمير مستتر وجوبا كما قلنا في ليس ولا يكون (قوله واما جواز اخفض الخ)
أى الذى حكاه الجرمى والرجلان واذا جعلت ما زائدة فتدخل على حرف الجر لاعلى الفعل (قوله عما قليل)
فاصلة أى عن قليل وقوله فيما نقضهم أى فبنقضهم وقوله مما خطاياهم أى من خطاياهم (قوله أن تكون
الاداة الا الخ) اختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن
مالك وزعم انه منذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل
للمتقدم بواسطة الا واليه ذهب ابن خروف و٧ والخامس فعل محذوف من معنى التقديره استثنى زيدا واليه
ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح همزة وتشديد النون محذوفة
هى وخبرها والتقدير الآن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن الامركبة من ان ولا تم
خفت وأدغمت في اللام حكاه السيرافى عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب
حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لانها عاطفة اه تصرح (قوله فشر بوامنه الا قليلا)
بالنصب على الاستثناء واما قراءة بعضهم فشر بوامنه الا قليلا بالرفع فحمولة على أن شر بوا في معنى لم
يكون بوامنه بدليل فن شرب منه فليس منى قاله في المعنى (قوله الابليس) يحتمل أن المصنف أتى للمقطع
بعديانه للتصل بقوله فشر بوامنه الا قليلا وهو الظاهر فيكون ابليس من الجن لامن الملائكة ويحتمل
أن الاستثناء متصل بناء على أنه كان منهم وراجع التفسير في هذه الآية (قوله كقول الكميت)
هو ابن زيد بن خنيس بن جناد بن قيس شاعر اسلامى وهذا آخر ثلاثة أشخاص منبأة بكميت والثاني
كيت ابن معروف وهو الاوسط والثالث كيت بن ثعلبة وهو الاكبر (قوله ومالى الخ) الواو حرف عطف

وذلك كقوله تعالى فشر بوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الابليس الثانية ان يكون المستثنى متقدما على
المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل نبيت رضى الله عنهم ومالى الا آل أجدشيعه * ومالى الامذهب الحق مذهب

وغيرها فقد كرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفي والنهي والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوف فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغله عنه شيء تقول ما قام الازيد فترفع زيدا على الفاعلية ومارأيت الا زيدا فتصبه على المفعولية وما مررت الا بزيدا فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لولم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما ان يكون الاستثناء متصلا وهو ان يكون داخلا في جنس المستثنى منه او منقطعاً وهو ان يكون غير داخل فان كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان أحدهما وهو الراجع ان يعرب باعراب المستثنى منه على ان يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثاني النصب على أصل الاستثناء وهو عربي جيد مثال ذلك في النفي قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم

وما بمعنى ليس وشيعة اسمها وخبرها الى وما الثانية كذلك الاحرف استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد في آل أحد والامذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي قال سيبويه سمع يونس بعض العرب يقول مالي الأبوك ناصر بالرفع ووجهه ان العامل الذي قبل الا فرغ لما بعدها وان ناصر نكرة في سياق النفي فتعمر برادها خاص فتبدل من أبوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع المجموعين (قوله استطردت) الاستطرداد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة والمناسبة كونه مخرجا ما قبله (قوله ليس من المنصوبات) أي بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله بعض متردداً) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله البتة) بوصول الهمزة على ما حققه بعضهم (قوله والاستفهام) أي الانكارى لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعاً نائباً عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون (قوله فلا عمل لالا) هذا يفيد ان العمل في هذا الموضع وهو أحد أقوال قد قدمناها (قوله ومن ثم) أي من أجل ان العمل لما قبل الا (قوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ) هو في المعنى كالتوضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ما قبلها قد تفرغ الخ أي غالباً فلا يرد ما في الدار الازيد فان ما بعدها عامل فيما قبلها لان هذا نادر أو يقال المراد بما قبلها لورتبة فان ما بعدها في المثال مبتدأ ورتبته التقديم اه شنواني (قوله تقول ما قام الا زيد) الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغاً اه تصريح (قوله ما قام الازيد) ان قلت كيف ساع اسناد الفعل المنفي الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقرر ان النسبة في الحقيقة للمستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الامر ان المستثنى منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءاً أول كاسلف فلما حذف صار متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة للاعراب الا هو اه طيلاري (قوله ان يكون داخلاً في جنس المستثنى منه) اعترض بقولك جاء في بنوك الابني زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل في جنس المستثنى منه فالاولى ان يقول ان يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) أي في جنس المستثنى منه وهذا لا يشمل جاء في بنوك الابني زيد فلما تناسب ان يقول ان لا يكون بعض المستثنى منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الراجح اه من شرح الزهريه (قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال في المعنى ويبيده انه لا ضمير معه في نحو ما جاء في أحد الازيد كما في أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للبدل منه في النفي والايجاب اه وأجاب الدماميني عن الاول بان لم يشترط الضمير في بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخر ارجح الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى ضمير وعن الثاني بان الرضى قال لا يمنع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لاظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاء في أحد الازيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى انه عطف نسق والاحرف عطف عندهم بمنزلة لالعاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الازيد وليس شيء من أحرف العطف على العوامل وقد يجاب بانه ليس تالياً في التقدير اذ الاصل ما قام أحد الازيد اه من المعنى (قوله وهو عربي جيد)

أجعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل

على أنه بدل من الواو في فعولوه كأنه قيل ما فعله الاقليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الاقليل بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يلتفت
منكم أحد الامر أنك قرى بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون أجمعت السبعة على الرفع
على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولو قرى الا الضالين بالنصب على الاستثناء (٦٩) لم يتمتع ولكن القراءة

سنة متبعة وان كان
منقطعا فالجواز يون
يوجبون نصبه وهو
اللغة العليا ولهذا أجمعت
السبعة على النصب في
قوله تعالى ما لهم به من
علم الا اتباع الظن
وقوله تعالى وما لاحد
عنده من نعمة تجزي
الا ابتغاء وجسر به
الاعلى ولو ابدل بما قبله
لقرى برفع الا اتباع والا
ابتغاء لان كلامهما في
موضع رفع اما على أنه
فاعل بالجار والمجرور
المتعمد على النفي واما
على انه مبتدأ تقدم
خبره عليه والتميميون
يخبرون الابدال
ويختارون النصب قال
الشاعر

و بلدة ليس بها نيس
الا اليعافير والا العيس
فأبدل اليعافير والعيس
من نيس وليس من
جنسه وذكرت أيضا
ان المستثنى بغير وسوى
مخفوض دائما لانهما
ملازمان للاضافة لما
بعدهما فكل اسم
يقع بعدهما فهما
مضافان اليه فلذلك

وقد قرى به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليلا وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم أحد الا
امرأتك كما يأتي قريبا (قوله على انه بدل من الواو في فعولوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار
العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعند الكوفيين عطف نسق اه تصریح وهو أحسن من
قول شارحنا كأنه قيل ما فعله الا قليل الخ ولعله نظر الى ان المبدل منه في نية الطرح تأمل (قوله الامر أنك
قرى بالرفع) أي قرأ أبو عمرو وابن كثير برفع امرأتك بدلا من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح
بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تعني عن الضمير اه تصریح (قوله فالجواز يون يوجبون
نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت
السبعة على النصب) أي نصب اتباع وابتغاء وتيمم يقرؤون الا اتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار
الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل
فيها اه تصریح (قوله وما لأحد الخ) نزلت في حق أبي بكر لما أعتق بلالا وقال المنافقون ما عتقه
الا ليد كانت عليه (قوله لان كلامهما) أي من الا اتباع والا ابتغاء وفيه حذف أي لان كلا من
متبوعهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله و بلدة الخ) قاله عامر بن حارثة والبلدة واحدة البلاد وسمى
بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا قام به ومنه قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما ان المقيم بالبلد
لا يتحرك الى غيرها والا نيس المؤانس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين
جمع عيساء وهي الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وهو أحد اوان الابل ومنها آدم وهو خالص
البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها الاذهب وهو الاشقر الذي يخالط بياضه حمرة واليعافير
جمع يعفور وهو نفيس الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العفر ظاهر التراب واليعفور الظبي الذي
لونه لون العفر وقيل هو الظبي والاثني يعفورة وقيل اليعفور الخف سمي به لعفوه وكثرة لصوقه بالارض
* الاعراب الواو فيه واو ربو بلدة مجرور بها وا نيس اسم ليس وبها جار ومجرور خبرها الاداة استثناء
اليعافير بدل من الا نيس والا توكيد لالا الاولى العيس عطف على اليعافير والشاهد في اليعافير وقد ذكر
سبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهما جلاو ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في
الدار أحد الاحار مراده ما في الدار الاحار وصار ذكر أحد توكيد يعلم أنه ليس ثم آدمي ثم ابدل من
أحد ما كان مقصوده من ذكر الجار الوجه الثاني انه جعل الجار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس
كقوله تحيتهم بينهم ضرب وجيع جعل الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم (قوله وحاشا)
بالفئين ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخرة وحاشا بحذف الالف الاولى قاله ابن مالك واعتراض بان حاش
الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد
وابن جنى والكوفيين فعل قالوا تصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياه على الحرف وهذا ان الدليلان يتفقان
الحرفية قاله في المعنى (قوله يجوز فيه اخفض والنصب) أي على حد سواء في خلا وعدا وأكثرية
الجر في حاشا لكن اتفاقا في خلا وعلى الصحيح في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قرى بيا فيما نقلته عن التصريح
(قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين في مجموع خلا وعدا وحاشا وانما قلنا في المجموع لان خلا

يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن
أفعالا استتر فاعلهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح ولم يجوز سبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى أنها لا تكون الافعال ولا في
المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى أنها لا تكون فعلا ثم قلت (والبواقي)

يجوز فيها الوجوهان عند جميع النحاة وأما حاشا فذهب الجرمي والمازني والمبرد والراج والاختش وأبو زيد
والفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرا فجارا أو قليلا فعلا متعديا جامدا تضمينه معنى الأود
جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائم وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائم وأما عدا
فيجوز فيها الوجوهان عند غير سيبويه ويتعين فيها التعلية عند سيبويه أنه تصرف من مواضع
إذا علمت تعلم أن قول شارحنا لم يجوز سيبويه مقابل الصحيح في عدا وحاشا وسكت عن خلافاً علمت أنه
متفق عليه فيها فلذلك لم يذكر مقابل الصحيح بالنظر لخلو قوله ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعد الالئب
ولم يوافق أحد وقوله ولا في المستثنى بحاشا الخ وتقدم أن جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك
(قوله خبر كان وأخواتها خبر كاد وأخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص خبر كاد بأحكام
أفردوه عنه كما أفردوا المنادى (قوله ويجب كونه مضارعاً) أي ويجب كونه جملة فعلها مضارع وأما
اقتصر على الفعل لأنه أول الجملة ونسب مجيئه مفرداً بعد عسى وكاد في قوله وما كدت آيباً وقوله عسى الغوير
أبوسا كما نسب مجيئه جملة اسمية أو فعلية فعلها ماضٍ بعد جعل في قوله

وقد جعلت فلو ص بنى سهيل * من الأكوام مرتعها قريب

فرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً
فأرسل خبر جعل وهو فعل ماضٍ (قوله مؤخرًا) أي يجب تأخير خبرها فلا يجوز تقديمه لضعفها وعدم
تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسماؤها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيباني
والفارسي مطلقاً وقال به الشلو بين فيما لم يقترن الخبر بان ويمنعه فيما سواه فعليه لا تقول عسى أن يقوم زيد
بجعل أن يقوم خبر عسى (قوله أفعال ضمير اسمها) لأنه أنماجيها بالتدليل على شروع اسمها في خبرها
أو قر به منه أو ترجى حصوله كما مر فلا ترفع السببي الأخر عسى كما سيأتي وأما قوله

* وقد جعلت إذا ماقت يثقلني * ثوب الخ فشاذ أو مؤول على حذف مضاف أي وقد جعل ثوب
يثقلني حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقد تقدم تأويله يجعل ثوبه بدلا من التاء (قوله مجرد من
ان بعد أفعال شروع) لأنها للحال وان للاستقبال فيبينهما تناف فتقول أخذ يقول ولا تقول أخذ أن
يقول (قوله ور بما رفع السببي بخبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل بضمير اسم عسى (قوله كقول
وماذا عسى الخ) أي كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما وده بالقتل وماذا عسى الخ وتامه

* إذا نحن جاوزنا حفيرز ياد * يروي بنصب جهده على المفعولية يباغ ورفعه على الفاعلية به وهو
محل الاستشهاد فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع
من ذلك في النكت الحسان وحفيرز ياد موضع بين الشام والعراق وز ياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية
كان أميراً بالعراق نيابة عن معاوية (قوله شنودان) مجرد خبر عسى من أن ورفعه السببي وأما نصبه
ففيه شنود واحد وهو الأول (قوله ر خبر ما محل على ليس) وتزاد الباء بكثرة في خبر ما نحو وما بك بغافل
عمات عملون وبقلة في خبر لا نحو

وكن لي شفعيا يوم لا ذو شفاعة * بمعن فتيلاعن سوادين قارب

(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها نحو وكان حقا عليا نصر المؤمنين إلا أن
يمنع مانع كحصر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الأسكاء وتصدية ويجوز تقديمه عليها إلا خبر دام فيمتنع
تقدمه على المقترنة بها كإيلزم تقدم معمول الصلة على الموصول وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح
لإيلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذ لا يجوز عجزت مماز يدا تصحب والأخبار ليس فيمتنع تقدم
عليها عند الجمهور إذ لم يسم نحو ذاهب الاست ولا نهافعل جامد كعسى وخبرها لا يتقدم عليها أه شيخ الإسلام

خبر كان وأخواتها خبر
كاد وأخواتها ويجب
كونه مضارعا مؤخرًا
عنها أفعال ضمير أسماؤها
مجردا من ان بعد
أفعال شروع ومقرونا
بها بعد حرى وأخولق
وندر مجرد خبر عسى
وأوشك واقتران خبر
كاد وكرب ور بما رفع
السببي بخبر عسى ففي
قوله

وماذا عسى الحجا كابلغ
جهده

فيمن رفع جهده
شنودان وخبر ما محل
على ليس واسم ان
وأخواتها) وأقول
العاشر من المنصوبات
خبر كان وأخواتها نحو
وكان ر بك قديرا
فأصبحتم بنعمته
أخوانا ليسوا سواء
وأوصاني بالصلاة
والزكاة مادمت حيا
الحادي عشر خبر كاد
وأخواتها وقد تقدم في
باب الرفوعات ان
خبرهن لا يكون إلا
فعلا مضارعا وذكرت
هنا أنه ينقسم باعتبار
اقترانه بأن وتجرد
منها أربعة أقسام

ذكر حرى من
النحو بين غير ابن مالك
وتوهم أبو حيان انه وهم
فيها وانما هي حرى
بالتنوين اسما لافعلا
وأبو حيان هو الواهم
بل ذكرها أصحاب كتب
الافعال من اللغويين
كالسرقسطى وابن
طريفوا نشدوا عليها
شعرا وهو قول الاعشى
ان يقل هن من نبي
عبد شمس
غسرى أن يكون ذلك
وكانا
القسم الثاني ما الغالب
اقترانه بها وهو عسى
وأوشك مثال ذكران
قول لله تعالى عسى
ر بكم أن يرجمك وقول
الشاعر
ولو سئل الناس التراب
لاوشكوا
اذ اقبل هاتوا ان يملوا
ويمنعوا
ومثال تركها قول الشاعر
عسى فرج يأتي به الله
انه
له كل يوم في خليقته
أمر
وقول الآخر
يوشك من فر من منيته
في بعض غراته يوافقها

(قوله أحدها ما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلاق تقول حرى زيدان يفعل واخلاق السماء ان تمطر) وانما وجب الاقتران بان لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخي حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال واستشكل بالاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدت خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الفعل واخلاق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الفعل واخلاق السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا يقال في البواقي (قوله من النحويين) وأما من أهل اللغة فسيأتي (قوله ٧١ كالسرقسطى) بهذا الضبط في نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطة قرية من بلاد العجم وهو النحرير وضبطه بعض الاشياخ السرقسطى بكسر السين وفتح الراء وضم القاف وسكون السين الثانية وكسر الطاء ورأيت في نسخة صحيحة أيضا كالسرقسطى بهذا الضبط وحرر (قوله ابن طريف) في نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفي نسخة بالطاء المشالة وحرر (قوله وهو قول الاعشى) بيان للشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود في بعض النسخ ولم يتكلم عليه في الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى وأوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجز يد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للمترجى أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلو بين وتلامذته ابن الصائغ والابدى وابن أبي الربيع ان أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك أن تقول عسى زيدان يحج ويوشك زيدان يحج ولم يخرج من بلده انتهى كلام الشاطبي وأما اذا جعلت المقاربة كما ذهب اليه المؤلف هاتنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى اه تصریح (قوله ولو سئل الناس الخ) هو من الطويل والتراب جمعه أتربة وتربان وتوارب ومن أسماؤه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة والمعنى ان من طبع الناس البخل وانهم لو سئلوا أن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوه ومولوا * الاعراب لو حرف شرط سئل فعل ماض مبنى للمفعول والناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت في جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فاعل وفاعل أن يملوا خبر أوشك ويمنعوا فعل وفاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد في أوشك حيث قرن الخبر بان بشرط أن يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد بن اسمعيل وقيله عليك اذا ضاقت أمورك ولواتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر ولا تشكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائس واليسر

وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والخليقة بمعنى المخلوقة والامر بمعنى الشان أى التصرف من اعزاز واذلال واحياء واماتة * الاعراب عسى من أفعال الرجاء فرج اسمها ويأتى خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير وجلة وهى له امر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله أمية ابن أبي الصلت الثقفى وهو من قصيدة من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى يقرب وغرته بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة ويوافقها بالفاء والقاف من الموافقة وفر بمعنى هرب والمنية الموت * الاعراب يوشك من أفعال المقاربة من اسم موصول اسمها وفر صلتها ومن منيته متعلق به وفي بعض متعلق بيوافقها وغرته مضاف اليه ويوافقها خبر أوشك والشاهد فيه حيث أتى بخبر يوشك مجردا من ان والمعنى ان من

٧ قوله كالسرقسطى

هذا الضبط وضبطه في نسخ الخط بكسر السين وفتح الراء والقاف وقوله آخر القولة أيضا بهذا الضبط أى بفتح السين والراء وضم القاف وقوله وحرر الذى في تقويم البلدان هذا الضبط الاخير اه

هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافق الموت في بعض غفلاته (قوله القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد و كرب) هذا القسم عكس القسم الثاني الذي قبله وإنما كان الغالب في كاد و كرب التجرد لانهما يدلان على شدة مقاربه الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بان غالباً ويقل اقترانه نظراً الى أصلهما انتهى تصریح (قوله كرب القلب الخ) قاله كحيله البر بوعى وقيل رجل من طى وهو من الخفيف وكرب بفتح الراء أفصح من كسرهما والوشاة جمع واش وهو الذي يمشی بين المحبين بالافساد وغضوب فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث وهند علم امرأة يجوز صرفه ومنعه * الاعراب كرب من أفعال المقاربه القلب اسمها من جواه متعلق بيذوب والجوى شدة الوجد ويذوب خبر كرب حين ظرف ليذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر والجملة في محل نصب محكية بالقول والشاهد في خبر كرب حيث جرد من أن (قوله ومثال الاقتران بها الخ) * فائدة * قال في شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الافعال غير مقرون بان فهو خبر بلا خلاف وما كان مقرونا بأن ففيه مذهب أحدها انه خبر أيضاً وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر بمبالغة الثاني انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض أو بتضمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل اشتغال وما قبله فاعل وهو مذهب الكوفيين ورد بانه ابدال قبل تمام الكلام وبانه لازم والبدل لا يكون لازماً قال في البسيط وأظن ان قولهم مبنى على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيامه يذم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته بان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثى به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفي في المعنى لانها للمقاربه فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا انه لم يفعل فاذا نفيت اتتني خبرها بالطريق الاولى لانه اذا اتتني مقاربه الفعل اتتني هو من باب أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكذبوا بها أبليغ من أن لو قال لم يهازروا عم جماعة منهم ابن جني وأبو البقاء وابن عطية أن نفيها اثبات وانباتها نفي اه وعينها واوجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وضمها كقلت حكاها سيبويه ومضارعها يكاد ك يخاف على الاول ويكود كيقول على الثاني حكاها ابن أفلح في منية الالباب قال ابن هشام في الحواشي وقد احتج على ان عينها ياء بقولهم لا أفعله ولا كيداه وهو معارض بقولهم ولا كوداه وقوله تفيض بالفاء والمنشاء التحية وآخره ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس يقال فاض الميت فيضاً اذا قضى ويقال فاض يفوض نادراً وقوله ريطه بفتح الراء وسكون الياء المنشاء تحت وبالطاء المهملة الملادة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع ردي نوع من الثياب يؤتى بهامن اليمن والمراد بهما الكفن * الاعراب كاد فعل مقاربه والنفس اسمها وأن تفيض خبرها وعليه متعلق بتفيض والضمير عائدة على الميت المرثى كما ان اسم غدا ضمير عائدة على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وريطة مضاف اليه وروود عطف عليه والشاهد في أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل والاكثر التجرد ويروي مذنوي بالمثلثة بمعنى أقام قاله في التصريح وقال الفيثي مذنوي بالبناء المنشاء أي هلك وروي غدا انتهى فهو مخالف لما في التصريح وحرر (قوله سقاها ذوو الاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير في سقاها يرجع الى العروق في الايات السابقة في قوله مدحت عروقا وذو الاحلام أصحاب العقول والسجل بفتح السين وسكون الجيم الدوا اذا كان فيه ماء قليل أو كثير ولا يقال وهي فارغة والظماً العطش وتقطع الاعناق امالشة العطش اوللذل الذي هو فيه * الاعراب سقاها فعل ومفعول وذو فاعل والاحلام بالحاء المهملة مضاف اليه سجلا مفعول ثان لسقى لانه يتعدى لمفعولين على الظماً متعلق بسقاها وقه كرت الواو

القسم الثالث ما يرجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد و كرب مثال التجرد منها قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب ومثال الاقتران بها قول الشاعر كادت النفس أن تفيض عليه مذنوي حشور يطة وبرود وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كرت أعناقها ان تقطعا تقطع فعل مضارع أصله تقطع حذف احدي التاءين

وهب وعاق وأنشأ
وهلهل قال الله تعالى
وطفقا يخصنان وقال
الشاعر
وقد جعلت اذا ماقت
يثقلني *
ثوبى فانهض نهض
الشارب السكر
وقال الشاعر
فاخذت اسأل والرسوم
تجيني *
وفي الاعتذار اجابة
وسؤال وقال
أراك علق تظلم من
أجرنا * وقال
أنشأت أعرب عما
كان مكنونا * وقال
هيت أوم القلب في
طاعة الهوى * وقال
وطئنا ديار المعتدين
فهللت *
نفوسهم قبل الامانة
ترهق
النوع الثاني عشر خبر
ما حمل على ليس وهو
أربعة أحدها لات
كقوله تعالى فنادوا
ولات حين مناص
والثاني ما كقوله تعالى
ما هذا بشرا والثالث
لا كقول الشاعر
تعز فلاشئ على الارض
باقيا *
ولا وزر بما قضى الله ارقيا
والرابع ان النافية

للحال وأعناقها اسمها وأن تقطع خبرها وهو محل الشاهد (قوله ولم يذ كر سيبويه في خبر كرب الالتهجرد) وهو مردود بالسباع في قول أنبي زيد المتقدم وقد كرت أعناقها أن تقطعا * اه تصریح (قوله القسم الرابع ما يمنع افتران خبره بأن وهو أفعال الشروع الخ) وقد تقدم وجهه وهو المنافاة بين الشروع وبين ان الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ماقت الخ) قاله أبو حية النميري بالخاء المهملة والياء المشناة تحت وتقدم الكلام عليه والشاهد في جعل و يثقلني خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء في جعلت والاصل وقد جعل ثوبى يثقلني و فاعل يثقلني ضمير يعود على الثوب وليس ثوبى فاعل يثقل لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببي قاله في التصريح (قوله فاخذت اسأل والرسوم تجيني) لم يذ كر في الشواهد تمامه وفي الاعتبار اجابة وسؤال ٧ * والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لاصقا بالارض من أساس ونحوه وأخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم أخذ وأسال خبرها والرسوم تجيني مبتدأ وخبر والشاهد في أخذ (قوله أراك علق تظلم من أجرنا) تمامه كافي بعض النسخ * وظلم الجار اذلال المجير * وعلق بمعنى شرعت والظلم الجور * واعرابه أراك بصرية والكاف مفعول وعلق التاء اسمها وتظلم خبرها وأجرنا فاعل ومفعوله محذوف أى من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير مضاف اليه والشاهد في علق بمعنى شرعت (قوله أنشأت أعرب عما كانا مكنونا) هذا عجز بيت وصدوره * لما تبين مين الكاشحين لكم أنشأت الخ والاعراب البيان يقال أعرب الرجل عما في ضميره أبانه وأظهره والمكتون المستور قال تعالى أ كنتم في أنفسكم أى سترتم وأضمرتم وروى مكتوما بدل مكنونا * الاعراب أنشأت التاء اسمها وأعرب خبرها وعن حرف جر وما موصولة مجرورة بها كان فعل ماض واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد في أنشأت (قوله هيت أوم القلب) تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هيت بمعنى شرعت (قوله وطئنا ديار الخ) تقدم الكلام عليه والشاهد في هللت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسب لقوله فيما سبق العاشر خبر كان وأخواتها ثم قال الحادى عشر خبر كاد وأخواتها أن يقول والثاني عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو موجود في بعض النسخ وسيأتى قريباً توجيه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) أنشده الكسائى وهو من مقطوع المنسرح وان نافية عامة عمل ليس في لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المشناة تحت ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها واختلف في جواز الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح ابن جنى الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه بالمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه بالمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة هو اسمها ومستوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا الاحرف استثناء على أضعف متعلق بمحذوف ويحتمل انه متعلق بالا لان فيها معنى استثنى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق باحرف المعاني والمجانين مضاف اليه والشاهد في ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أضعف متعلق بمحذوف تقديره مستوليا (قوله ٧ والنوع الرابع اسم ان وأخواتها) المناسب لقوله فيما سبق العاشر كذا الحادى عشر كذا ان يقول هنا الثالث عشر اسم ان وأخواتها ثم فيما أتى الرابع عشر اسم لالنافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لالنافية للجنس ويمكن توجيه كلام الشارح بأنه أراد بقوله والبواقي خبر كان الخ ان البواقي أنواع ستة النوع الاول خبر كان وأخواتها النوع الثاني خبر كاد وأخواتها النوع الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لالنافية للجنس النوع السادس المضارع الخ الا ان الشارح تسمع

المزبدة ألغيت وجوبا
اللايت فجوازا *
وأقول مثال ذلك انما
الله واحد كأنما
يساقون الى الموت
وقول الشاعر

لعلماء * أضاعت لك النار
الجار المقيدا *

وجه الاستشهاد بهما
انمولوا الغاؤهما لم يصح
دخولهما على الجملة
الفعلية وكان دخولها
على مبتدأ والخبر
واجبا واحترزت
بالمزبدة من الموصولة
نحو يحسبون أنما

تندمهم به من مال و بنين
أى ان الذى بدليل
عود الضمير من به اليها
ومن المصدرية نحو
أعجبنى أنماقت أى
قيامك وقوله تعالى
انما صنعوا كيد ساحر
يحتملهما أى ان الذى

صنعه أو ان صنعهم
وعلى التأويلين جميعا
فأن عاملة واسمها فى
الوجه الاول مادون
صلتها وفى الوجه الثانى
الاسم المنسب من
ماوصلتها وقال النابغة

قوله النوع الخامس الخ
كتب المحشى على نسخة
غير هذا الشرح فكل
ما استر كه على الشارح
فى القول المارة الزيادة
موجود كجارى للطلع
عليها ه كتبه مصححه

أولا فعبّر بقوله العاشر خبر كان وأخواتها والحادى عشر خبر كاد وأخواتها ثم رجع لما أراد بالبوق حيث
قال والنوع الثالث خبر ما جل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال والنوع الخامس اسم لالنافية
للجنس فتأمل فى هذه العبارة المتعبة وقد رأيت فى بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر
اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذى قلناه فته الحمد (قوله وان قرنت بما الخ) أى وان قرنت ان وأخواتها
التقدمة فى قوله اسم ان وأخواتها فالضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه وليس عائد على المضاف وان
كان الاصل عوده على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله ألغيت وجوبا باللايت فجوازا) اعلم
أن المسموع بقاء العمل فى ليت وأما البوقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم
ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما زالت اختصاصها بالاسماء
وهيأتها للدخول على الفعل نحو قول انما يوحى الى الى آخر الامثلة المعروفة بخلاف ليت فانها باقية على
اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال فى ليت خلافا لقوله فى شرح التسهيل ان الاعمال
والاهمال فى ليت بالاجماع اه من الاشمونى بتصرف فقول المصنف وجوب بالاشارة لمذهبه ورد لذهب
الزجاج وابن السراج فقوله اللايت فجوازا أى خلافا لبعض النحاة القائلين بوجوب اعمال ليت (قوله انما الله
الواحد) الله مبتدأ والخبر فقد وقع بعدها جملة اسمية (قوله وقول الشاعر لعلماء أضاعت الخ) صدره
* أعد نظرا يا عبد قيس لعلماء * الخ أعد فعل أمر ونظر مفعول ويا عبد قيس منادى ومضاف اليه ولعل
حرف ترجوما كافة لها أضاعت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور متعلق باضاعت الجار مفعول
المقيد اصفته (قوله الاستشهاد بهما) أى بالبيت والآية الثانية اه فىشى (قوله لم يصح دخولها على الجملة
الفعلية) وهى أضاعت ولا يصح جعل ماموصولة والا كان يجب رفع الجار للمقيد على أنه خبرها فنصب الجار
المقيد دليل على ان مالم يست موصولة بل زائدة تأمل (قوله يحسبون انما تدمهم به من مال الخ) فاموصولة
اسم ان وتندمهم به صلة ما ومن مال و بنين بيان لما فهمو حال والخبر قوله نساوع لهم والعائد محذوف قال
البيضاوى والمعنى يحسبون ان الذى تدمهم به نساوع به فيما فيه خبرهم واكرامهم اه (قوله ومن
المصدرية نحو أعجبنى انماقت) أى قيامك فخر أن محذوف أى أعجبنى أن قيامك موجود أى أعجبنى
وجود قيامك فتقرأ قيامك فى الشرح بالنصب لان الكلام فى المصدرية المتصلة بان التى تنصب الاسم وترفع
الخبر تأمل (قوله يحتملهما) أى الموصولة والمصدر يعر براد بالموصولة الموصول الاسمى فهو مغاير للمصدرية
لانها موصول حرفى وقوله وعلى التأويلين أى الاعرابين وهما جعل ماموصولة ومصدرية (قوله النوع
الخامس الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها زيادة قبل قوله النوع الخامس وعليها شرح شيخ الاسلام
ونص الزيادة * وقال النابغة

قالت أليتها هذا الجاملنا * الى حامتنا وأوصفه فقد

يروى بنصب الجامل ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الاعمال فلانهم أبقوا لها الاختصاص
بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيد قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد وأما الاهمال فلا يحمل على اخواتها ثم قلت
* وتخفف ذوالنون منها فتلقى لكن وجوبا وكان قليلا وان غالبوا ويغلب معها مهملة اللام وكون
الفعل التالى لها ناسخا يجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا
أو مفصولا بتنقيح أرنقى أو شرط أو قدأولو ويغلب لكان ماوجب لان الأنا الفعل بعدها دائما خبرى
مفصول بقدر أولم خاصة واسم لالنافية للجنس انما يظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر
عندنا ولا طالعنا جبلا حاضر * وأقول يجوز فى ان وأن ولكن وكان ان تخفف استثقالا للتضعيف
فيما كثر استعماله وتخفيفها بخذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المنخفف ان المكسورة جاز

الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وامن شديدا فان نافية ولما بمعنى الامر من اعمال المخففة قراءة بعض السبعة وان كلالا ليو فينيهم وان كان المخفف أن المفتوح وجب بقاء عملها ووجوب حذف اسمها ووجوب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الصاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافي ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو أي حسب أن لن يقدر عليه أحد أي حسب أن لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لأن لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقرئ وقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ ورفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كانها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتاج لفواصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كان ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقدر نحو * لايهولنك اصطلاء لظي الحر * ب محذورها كأن قدأما والآن نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاختصاص اجازة اعمالها وليس بمسوم ولا يقتضيه القياس لزال اختصاصها بالجملة الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة ولنشرح تلك الزيادة فنقول (قوله قالت ألا ليت هذا الحمام الخ) وقوله

واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام شرع وارد التمدد

فحسبوه فالقوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكما كفتاة الحى وهى زرقاء البياضة وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كانت لها قطاة وممرها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتي ونصفه قديه * تم الحماميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فاذا هو ست وستون ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة اه من شرح التوضيح وقوله شرع بالشين والسين المهملة والتمد المياء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) أى على انه بدل من هذا الذى هو اسم ليتها وقوله لنا خبر ليتها وعليه فقوله ونصفه بالنصب عطف على هذا الحمام ورفع على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدأ وليس فيه رد على القائل بوجود الاعمال لان سيبويه القائل يجوز اعمالها أجاز في رواية الرفع أن تكون موصولة اسم ليتها وهذا خبر لمبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليتها والتقدير ليتها هو الحمام كائن لنا وحذف صدر الصلة طولها بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو لف ونشر مرتب

قالت ألا ليت هذا الحمام

لنا *

الى حمامتنا ونصفه فقد

يروى بنصب الحمام

ورفعه على الاعمال

والاهمال وذلك خاص

بليت أما الاعمال فلانهم

أبقوا لها الاختصاص

بالجملة الاسمية فقالوا

ليتاز يداقائم ولم يقولوا

ليتاقامز يدوأما الاهمال

فالحمل على أخواتها

(قوله ثم قلت وتخفف ذوالنون الخ) اعلم أن الحروف الناسخة ستة فالذي يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا أو مالت فهي مخففة فلا يعقل تخفيفها وأما لعل فلا تخفف (قوله فتلغى لکن وجوبا) لزوال اختصاصها بالأسماء هذا حكم لو اُحد من الأربعة قوله وكان قليلا هكذا في بعض النسخ والأولى حذفها لأنه يستغنى عنه بقوله الآتي ويغلب لكان ما وجب لأن أي من الأعمال أي أن أعمال كأن غالب فيعلم منه أن أهمها قليل فلا حاجة لقوله وكان قليلا ولذا لم توجد في نسخة شيخ الإسلام (قوله وإن غالبا) لزوال اختصاصها بالأسماء وأعمالها قليل استصحابا للأصل وهذا حكم الثاني من الأربعة (قوله ويغلب معها مهملة اللام) وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أمالو وجدت قرينة لفظية نحو أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو معنوية نحو قوله

ونحن أباة الضيم من آل مالك * وإن مالك كانت كرام المعادن

فالقرينة الملح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهملة مما إذا أعملت فلا يحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهملة بالنصب حال أو بالرفع خبر لمخنوف أي وهي مهملة (قوله اللام) أي لتفرق بينها وبين النافية ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي إلى أنها غير ها ويظهر أثر الخلاف في قوله عليه السلام قد علمنا أن كنت لمؤنفا على الأول يجب كسران وعلى الثاني يجب فتحها وذلك لأن لام الابتداء لا تصحب إلا المكسورة لأنها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا وأما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد أن كانت مكسورة كما هو الموضوع (قوله ويغلب الخ) أي أنه إذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا لا ينافي أنه يقع بعدها جملة اسمية كما يأتي في الأيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل التالي لها ناسخا) لكن بشرط كون الناسخ غير ناف مخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام وإنما كثر دخول النسخة على الناسخ لأنها لما أخرجوها عن وضعها من دخولها على الفعل آثر وفي ذلك الفعل أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر لتلازم ولعنها وضعها بالكلية ألا ترى أنها إذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها مؤخرانها إذا السمان مذكوران بعدها لأنك إذا قلت إن كان زيد تلقأما فغناه إن زيد القأما هذا معنى كلام ابن الحاجب والأكثر في هذا الناسخ أن يكون ماضيا نحو وإن كانت لكبيرة ويليه المضارع نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك وأما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل نحو * شلت يمينك إن قتلت مسلما * فإن قتل غير ناسخ وأقل منه كون مضارعها غير ناسخ نحو * إن يزينك لنفسك فعملت إن غير الناسخ إذا كان مضارع أقل منه إذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المفتوحة) أي يجب حذفه وليس المراد بالاستتار حقيقته لأنها حرف لا يستتر فيه الضمير ولأن الضمير منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشأن مخدوفا وقد يصرح به حينئذ فالخبر يأتي مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله

بانك ربيع وغيث مريع * وأنتك هناك تكون الثمالة

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم الثالث من الأربعة حاصله أن المفتوحة يجب أعمالها ويجب حذف اسمها وإنما واجب أعمالها لأنها أكثر شبيها بالفعل من أن المكسورة لأن لفظ المفتوحة كقض مقصودا به المضي أو الأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد (قوله وكون الفعل منها دعائيا الخ) الحاصل أن الخبر إذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلا جامدا فلا يحتاج للفصل بواحد مما يأتي وإن كان جملة فعلية فعلا متصرفا وليس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتي رر بما جاء بدون فصل كقوله

علموا أن يؤموا بنجادوا * قبل أن يستأوا بأعظم سؤل

فإن يؤموا لم يفصل وقال ابن مالك الأحسن الفصل لأنه واجب (قوله ويغلب لكان ما وجب لأن) أي

ثم قلت * (وتخفف ذوالنون منها فتلغى لکن وجوباً وإن غالباً ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخاً ويجب استتار اسم أن المفتوحة وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائياً وجامداً أو مفصلاً بتنقيس أو نفي أو شرط أو قد أو ولو ويغلب لكان ما وجب لأن

للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بخذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف الخفف ان المكسورة جاز الاعمال والاعمال والاكثر الاعمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال الخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما اليوفينهم وان كان الخفف ان المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو ان الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو ان بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وان ليس للانسان الاماسي وان عسى ان يكون قد اقترب أجلهم

من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجري في خبرها ما جرى في خبر ان استدرج على ذلك بقوله الان الفعل الخ واسم كان يكون ضمير شان محذوفاً ويكون اسما ظاهرا كما يأتي في الشرح (قوله الان الفعل الخ) أي انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبري الخ وهذا لا ينافي أنه يقع بعدها مفرد وجه اسمية (قوله في المتن واسم لا النافية الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المتمم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) فان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف واللام للابتداء ومما صلة أي زائدة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبران وهذا على اعمالها وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المزحلقة (قوله فيمن خفف) أي في قراءة من خفف فيه حذف مضاف (قوله قراءة بعض السبعة وان كلا لما اليوفينهم) اللام موطئة للقسم قال البيضاوي وان كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين والتونين بدل من المضاف اليه وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الاعمال اعتبار اللام ومازائدة للفصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتأكيذ والعكس وقرأ ابن عامر وعاصم وحزرة لما بالتشديد على ان أصله لمن ما قبلت النون ميلا للادغام فاجتمع ثلاث ميمات خذفت اولاهن والمعنى لمن الذين ليوفينهم ر بك جزاء اعمالهم وقرئ لما بالتونين أي جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر وعليه فالمعنى وان كلا والله ليوفينهم ر بك اعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أي لا يحتاج الى فاصل (قوله ان الحمد لله) ان مخففة من الثقبلة واسمها ضمير الشأن والحمد مبتدأ والله خبر ورب نعت والعالمين مضاف اليه والجملة خبران والتقدير انه أي الحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله ان بورك من في النار) أي بورك فان النداء فيه معنى القول أو بأن بورك على انها مصدرية أو مخففة من الثقبلة والتخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أوسين أو سوف لكنه دعاء وهو يخالف غيره في أحكام كثيرة (قوله من في النار) أي من في مكان النار التي وجدها سيدنا موسى وهو البقعة المباركة المذكورة في قوله نودي من شاطئ الواد الأيمن في البقعة المباركة (قوله والخامسة ان غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبر ان الثانية لا يجب ان يكون جملة خبرية بل ضمير الشأن يفسر بالجملة الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أي في قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة وهو نافع كما في البيضاوي وأما على قراءة الباقيين بتشديد ان فغضب اسمها وعليها خبرها فلا شاهد فيه (قوله وان ليس الخ) مثل للجامد بمثالين اشارة الى انه لا فرق في الفعل الجامدين ان يكون نفيًا أم لا فلا يشترط في الناسخ ان يكون غير منفي بخلاف المكسورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها ضمير الشأن وليس فعل ماض ناقص وللانسان خبرها وما سعى اسمها أي وان ليس للانسان الاسعيه والجملة خبران الشأنية وما جاء في الاخبار من ان الصدقة والحج ينفعان الميت فلكون النواويله كالنائب عنه اه يضاوي (قوله أو مفصولا) أي أو كون الفعل متصرفا غير دعاء مفصولا عطف على جامدا وانما احتيج للفصل للفرق بين المخففة والناصبية للمضارع ولما كانت الاسمية والتي للدعاء والتي فعلها جامدا لاتقع بعد الناصبة لم يحتج لفصل بعد المخففة بخلاف التي فعلها متصرف وغير دعاء (قوله أحدها النافي الخ) الحاصل ان الفعل ماض أو مضارع وكل منهما مثبت أو منفي فان كان ماضيا مثبتا ففصله قد أو منفيًا ففصله لا فقط وان كان مضارع مثبتا ففصله حرف التنفيس وان كان منفيًا ففصله لن أولم أو لا ولما أشبهتو النافية في الامتناع دخلت على الماضي والمضارع اه شيخنا دردير على الاشموي (قوله ولم يسمع الا في لن ولم ولا) وأما ما لم يسمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا بانه لا فائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناصبية والجواب ان المخففة بعد فعل العلم لا تلتبس وبعدها الظن محتمة

و مفصولا بواحد من امور احدها النافي ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احدا يحسب ان لم يره احد وحسبوا ان لا يكون فتنة

فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعم ان قد صدقنا والرابع لو نحو أن لو نشاء (٧٨) اصبتاهم بذنو بهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم ان سيكون منكم

لها (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وأما من قرأ بنصبها فهي ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والنبي قرأ بالرفع أبو عمرو وحزوة والكسائي والذي قرأ بالنصب هم الباقر من السبعة اه تصریح (قوله والرابع لو نحو أن لو نشاء اصبتاهم) هذا في المضارع ومثال الماضي وأن لو استقاموا فلو امتناعية واستقاموا فعل الشرط ولا سقيناهم حوايه والجملة خبر أن ﴿نبيه﴾ ذكر لوفى كتب النحاة قليل وأن الفصل بها كثير في لسان العرب (قوله واعلم فعل المرء الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التي ليست في بعض النسخ قال العينى أشده أبو علي ولم يعزه الى أحد وهو من الرجز والشاهد في قوله ان سوف فانها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولى اعلم وقوله فعل المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هي التي تميزها من الحالية اه (قوله ويوما تو افينا الخ) لم يتكلم عليه في شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العينى قاله عليا بن أرقم بن علي الشكري يذكر امرأته ويمدحها وقال النحاس هو لابن ضريم الشكري واسمه باعث بالثلثة وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شيء قبله وأنشده بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب تو افينا مضارع من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهمة أى حسن من القسامة وهي الحسن يقال رجل قسم الوجه أى جيله والشاهد في قوله كأن ظبية بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ ومعنى تعطو تتناول وضمنه معنى الميل فعداه بالى والوارق بمعنى المورق وهو نادر اذ فعله أورق كابتع فهو باتع وقيل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على الاصل والسلم بفتح تين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاة ويرى الى ناصر السلم من نصر وجهه بتثليث الضاد اذا حسن وأراد به الخضرة اه كلام العينى (قوله والجملة بعدها صفة) فتؤول بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحينئذ فلا عكس للتشبيه قال العينى وتأمله فانه لم يظهر لى ولعل وجهه اننا نستعير الظبية للمرأة وكأنه قال كان امرأة عاطية الى وارق السلم أى ان المرأة شبيهة بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به والمشبه به مشبها ووجه ذلك انه جعل الظبية اسم كأن وجعل هذه المرأة خبرها والقاعدة ان اسم كأن هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كأن زيدا أسد فقد جعل الظبية مشبها وهي في نفس الامر مشبه به وجعل المرأة مشبها به وهي في نفس الامر مشبه (قوله والاسم محذوف) أى وهو ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من آيات الكتاب وهو من الهزج ورواه سيبويه ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف في ثدياه أى ثديا صاحبه وروى صدر فعلى هذا لا تقدير ورواه الزمخشري ونحر مشرق اللون والوارق فيه واو رب فلذا جرت الوجه والمعنى ورب وجهه يلوح لونه و ثديا صاحبه كحقيقتين في الاستدارة والصفاء أو ورب نحر يلوح لونه و ثدياه كحقيقتين وقيل يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر ولكن النص لهم ان الواو واو رب والشاهد فيه تخفيف كان والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشان والجملة الاسمية خبر (قوله لايهولنك اصطلاء الخ) هو من الخفيف هاله الامر يهوله اذا أفرغ منه يشجعه بهذا ويصبره على الثبات في الحرب والاقترحام فيها يقول لا تنزع من دخولها فان ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك في الامتناع والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصلبت بها ولظى الحرب نارها أضيف اليه الاصطلاء الذى هو فاعل يهولنك والفاء في محذورها للتعليل

مرضى وسوف كقوله واعلم فعل المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا وان كان الحرف كان فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها و افراد خبرها وقد روى قوله ويوما تو افينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى وارق السلم بنصب الظبية على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ و برفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية ويجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجروها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفصل نحو قوله

ووجه مشرق اللون

كأن ثدياه حقان

او فعلية فصلت بقدر نحو

لايهولنك اصطلاء لظى الحر * ب محذورها كأن قدالما وار تغاغه
ار لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاء نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون

ولكن كانوا أنفسهم
 يظلمون النوع الرابع
 عشر اسم لا النافية
 للجنس وهو ضربان
 معرب ومبني فالمعرب
 ما كان مضافا نحو
 لا غلام سفر عندنا
 أو شبيها بالمضاف وهو
 ما اتصل به شيء من تمامه
 مرفوع به نحو
 لاحسنا وجهه مذموم
 أو منصوب به نحو
 مفيضاخيره مكره ولا
 طالعا جبلا حاضر أو
 مخفوض مخفض متعلق
 به نحو لاخيرا من زيد
 عندنا والمبني ما عدا
 ذلك وحكمه انه يبنى
 على ما ينصب به ولو كان
 معربا وقد تقدم ذلك
 مشروحا في باب البناء
 ثم قلت في المضارع بعد
 ناصب وهو ولن أو كي
 المصدرية مطلقا واذن
 ان صدرت وكان الفعل
 مستقبلا متصلا أو
 منفصلا بالقسم أو بلا
 أو بعد أن المصدرية
 نحو والذي أطمع أن
 يغفر لي خطيئتي ان لم
 تسبق بعلم نحو علم أن
 سيكون منكم مرضى
 فان سبقت بظن
 فوجهان نحو وحسبوا
 أن لا تكون فتنة

وارتفاعه على الابتداء وخبره كأن قد ألما وفيه الشاهد لا تملأ حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت
 بقدر مما تفصل بلم نحو كأن لم تغن بالامس والامام النزول يقال ألم به أمر اذ نزل (قوله وعن يونس
 والاختفش الخ) قال الاشموني وأجاز يونس والاختفش اعمالها حينئذ أي حين اذ خففت قياسا على ان
 وكان فيكون اسمها في قوله ولكن الله قتلهم ضمير شأن والجملة خبر وحكي بعضهم عن يونس انه حكاها
 عن العرب فيكون سمع ولكن ذلك لم يثبت عن يونس اه اشموني مع زيادة من تقرير شيخنا التردير
 (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التي في بعض النسخ وقوله النوع الخامس أي من الانواع
 الستة المندرجة تحت قوله والبواقي كما تقدم ايضاحه (قوله ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع
 السادس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقي وهو آخر المنصوبات الخمسة عشر (قوله مطلقا)
 أي عن التقييد بالتصدير وعدم الفصل أي سوء صدرت أم لا فضلا أم لا وقال بعض الاشياخ نواصب
 المضارع لا تكون الامتصلا فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله اذن) والصحيح انها بسيطة
 لامركبة من اذ وأن أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا بان مضمرة بعدها واختلف
 فيها فقيل اسم وقيل حرف وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشاوي بين
 هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول
 في الجواب اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي
 ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر
 سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي
 هي فيه جزء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاء لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا الاعمالها
 الشروط الثلاثة اه نصريح ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباستتار ملابتها
 للجواب على هذا سميت حرف جواب * واعلم ان اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة ثم نون
 كلمة للزمان المستقبل وتقلب نونها في الوقف الفاعلي الصحيح تشبيها لها بتنوين المنصوب ومبني الخلاف
 في الوقف عليها على الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت في المصاحف بالالف ونقل ان
 للنحويين في رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر الثاني انها تكتب بالنون
 مطلقا الثالث التفصيل ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعجمت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه
 وهي انها ان أعجمت كتبت بالالف اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان
 لم تعمل كتبت بالنون للمفرق بينها وبين اذ او تبعه على ذلك ابن خروف اه مدافعي (قوله ان صدرت)
 أي وقعت صدرا في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها وسيأتي محترزه في الشرح
 فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم المعمول لما بعدها نحو زيد اذن أكرمك وهو مذهب الفراء وأجاز
 الكسائي الرفع والنصب وعليه أيضا يبطل العمل في ياز يداذن أكرمك اه يس (قوله مستقبلا)
 قال يس انظر استقبالته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاء في زيد أمس فقلت واذن أكرمك وكان
 الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم في الحال (قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم تعمل
 الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرطي النواصب لان فعل الحال له
 تحقق في الوجود كالاسماء فلان عمل فيها عوامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كالم بلغ الجري قولهم * ان
 الشاة لتجتر فتسمع صوت والله بها * أو بلا فلا يضر لان الثاني كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل نعم
 ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) انظر هل يغتفر الفصل بهما معان
 رأيت الشيخ يس قال يجوز الفصل بهما معا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالقسم أي الذي حذف جوابه وقوله

أو بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي وإن كان تعليلهم بان النافي كالجزء يقتضى العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي بان مضمرة وهى حرف جرد تأموروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال أبو حيان الخلاف فى النواصب ما عدا أن (قوله خلافا للخليل) أى والكسائى والخارزنجى وحاصل مذهبه ان اصلها لان فهى مركبة من لالنافية نظر معناها ومن أن المصدرية نظر العملها خذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة فى قوله

يرجى المرء مالا أن يلاقى * ويعرض دون بعده الخطوب

أى لن يلاقى ورد عليهم بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما وبانه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحووز يدالن أضرب والحرف المصدرى لا يجوز فيه ذلك وله أن يجيب عنه بانه قد حدث لها بالتركيب حكم آخر (قوله خلافا للقراء فى زعمه ان أصلها) وحجته انها حرفان نافيةان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنفعا لالعكس اه (قوله وهى دال على نفي المستقبل) أى على اتقاء الحدث فى الزمان المستقبل فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للظرف على حدمكر الليل اه مدابنى وبه اندفع ما يقال ان مفاده انها نافية للزمن المستقبل وليس كذلك (قوله لنفى المستقبل) اما الى غاية ينتهى اليها نحو لن يبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال واتقاء المحال مؤ بدقطاء والا كان ممكنا محالا اه تصریح (قوله عاملة النصب دائما) أى فى المشهور والافتقور دائما لها وورد الجزم بها فى قوله * لن يحل للعنين بعدك منظر * وقوله

لن يحب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة

اه فيشى غلى القطر وليس قوله دائما رجاء قوله لنفى المستقبل والأفاد التأييد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كى تارة تكون جارة وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله لن يبرح عليه عا كفين) أى لن يبرح على حالنا وشأننا فى عبادة العجل الى وقت رجوع موسى فلن حرف نفي ونصب ويبرح فعل لقبوله قدم مضارع لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال الناقصة من برح أى زال منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة فى آخره واسمه ضمير مستتر فيه وجوبه باقتديره نحن وخبره عا كفين والعكف والعكوف اقبال الانسان على الشئ ملازمه لا يبرح عنه وجهه وعليه متعلق بعا كفين اه مدابنى * تنبيه * لا تقتضى لن تأييد النفي خلافا للزحشرى فى انموذجه لانها لو كانت للتأييد لزم التنافض بذكر اليوم فى قوله تعالى فلن أكرم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر أبدأ فى قوله ولن يتمنوه أبدا ولن تجتمع مع ما هو لانتفاء الغاية فى قوله لن يبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى وتأيد النفي فى قوله لن يخلقوا ذبابا الأمر خارج لامن مقتضى لن ولا تقتضى أيضا تأيد النفي خلافا للزحشرى فى كشافه فى تفسير قوله لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل لان ترى يده به انك لاتقوم أبدا وانك لاتقوم فى بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لأقوم فى عدم افادة التأيد والتأييد لاتقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعنى لأكون ولا حجة لهم فيها لانها على النفي المحض ويكون ذلك معاودة منه الى الله تعالى أن لا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التى أنعم بها عليه قاله الموضع فى شرح القطر واختار فى المعنى غيره قال وتأتى لن للدعاء

والنواصب أربعة لن وكى واذن وأن فالمان فانها حرف بالاجماع وهى بسيطة خلافا للخليل فى زعمه انها مركبة من لالنافية وأن الناصبة وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للقراء فى زعمه ان أصلها لا وهى دال على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلها تقدمتها عليها فى الذكر قال الله عز وجل لن يبرح عليه عا كفين فلن أبرح الارض أى حسب أن لن يقدر عليه أحد أى حسب الانسان أن لن يجمع عظامه وأن فى هاتين الآيتين تخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الناصبة لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كى فشرطها

أن تكون مصدرية
لا تعليلية ويتعين ذلك
في نحو قوله تعالى
لكن لا يكون على
المؤمنين حرج فاللام
جارة دالة على التعليل
وكي مصدرية بمنزلة أن
لا تعليلية لان الجار
لا يدخل على الجار
ويمتنع أن تكون
مصدرية في نحو جئتك
كي أن تكرمني اذلا
يدخل الحرف المصدرى
على مثله ومثل هذا
الاستعمال انما يجوز
للشاعر كقوله
فقلت أكل الناس
أصبحت مانحا
لسانك كما أن تفر
وتخدعا ولا يجوز في
النثر خلافا للكوفيين
وتقول جئت كى
تكرمني فتحتمل كى
أن تكون تعليلية
فتكون جارة والفعل
بعدها منصوب بان
مخوفة وأن تكون
مصدرية ناصبة وقبلها
لام جر مقفلة وقولى
مطلقا راجع الى ان كى
المصدرية فان النصب
لا يتخلف عنهما ولما
كانت كى تنقسم الى
ناصبة وهى المصدرية
وغير ناصبة وهى
التعليلية آخرتها عن
لن وأما اذن

كقوله
لن ترأوا كذلك ثم لازلكم خالد اذلا والجال
نصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) اى ولا مختصرة من كيف كما في قوله
كى تجنحون الى سلم وما نثرت * قتلاكم واطى الهيجاء تضطرم
أصله كيف والدليل على ذلك رفع تجنحون بثبات النون ولو كانت ناصبة لحذفت النون على ان المعنى
انما هو على الاستفهام التوبيخى اى لا يصح منكم الجنوح الى صلح ولم تأخذوا نار قتلاكم اه من
الاشموى مع تقرير شيخنا دردير وقال يس اى كيف تميأون والسلم بالفتح والكسر الصلح ونثرت مبنى
للمجهول من نأرت القتل قلت فأنه واطى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدأ حال اه فتحصل ان
كى لها ثلاثة اوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله ويتعين ذلك) اى المصدرية في نحو الخ
الحاصل ان كى تتعين للمصدرية في موضع واحد وللتعليل في موضعين فتتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها
اللام لفظا لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليل اذا تقدمت هى على اللام نحو
جئت كى لأقرأ كى حرف جر واللام تأ كيد لها وان مضمره بعدها ويمتنع أن تكون كى ناصبة للفصل
بينها وبين الفعل باللام كما يمتنع أن تكون زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه
او تقدمت هى على أن نحو جئت كى ان تكرمنى وقوله * كما بان تفررتخدعا * فكى حرف جر ويمتنع
ان تكون ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية
والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جئت كى ان تكرمنى والاصح انها تعليلية
مؤكدة للام للمصدرية مؤكدة بان لان أن هى الاصل وما كان أصلا في بابها لا يكون مؤكدا لغيره
أولا لتقدم عليها اللام لفظا فيصح ان تكون مصدرية واللام مقفلة قبلها وان تكون تعليلية وان
مضمره بعدها وقد نظمت ذلك فقلت

كى مصدرية اذا تقديما * لام عليها عند جل العلماء
وهى لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كى لاعلماء
أو وقعت ان بعدها عندهم * مثاله جئت لكى ان تكرمنا
وجوز الوجهين ان توسطت * نحو لكما ان آتى منظما
والراجح التعليل ولتجوزن * هذين فيما أن ولام عبدا
اه مدافى (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) اى عند امكان الاحتراز فلا يرد نحو قول الشاعر
فلا والله لا يلينى لمابى * ولا للباهم ابدادواء

فادخل اللام على اللام تأ كيدا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) اى الجع بين كى وأن
المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب اضمار ان بعد كى التعليلية (قوله فقلت أكل الناس
الخ) الاصح ان قائله جيل بن عبد الله بن معمر بن صباح وقال الزمخشري قائله حسان والبيت من
الطويل والفاء عاطفة وقالت فعل ماض وأكل الهمزة للاستفهام وكل مفعول لماخ ولسانك مفعوله
الثانى وأصبحت أصبح واسمها وما تخا خبرها وكى تعليلية لتأخر ان عنها وما زائدة وان مصدرية تفرع بضم
العين المعجمة وبالراء من الغرور منصوب بان المصدرية وتخدعا من الخداع معطوف عليه والمعنى أصبحت
مانحا كل الناس حلالة لسانك والغرور هو الخداع فهو عطف تفسير وهو اداة المكروه بالانسان من
حيث لا يعلم والشاهد فى كما بان تفر حيث جمع فيه بين كى وأن ولا يجوز الا فى الضرورة (قوله ولا يجوز) اى
هذا الاستعمال وهو اجمع بين كى التعليلية وان المصدرية (قوله ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى
المصدرية وتغير ناصبة وهى التعليلية) ما ذكره من أن كى مشتركة بين الناصبة والجارية هو مذهب سيبويه

والجمهور وحجتهم جئت لكي أعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي دائماً جارة وان النصب بعدها بان
مضمره وواظرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأ كيد اللام كقوله

* وللملأهم أبدأ دواء * رديان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ عن الكوفيين ان كي ناصبة
دأما ورده قول العرب كيمه بمعنى له فان أجابوا بان الاصل كي يفعل ما ذاب لهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجوز وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل
ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ
ناضرة التي بها ناظرة كيمه فيعود أي كيمه يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه
على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال لم أقف على حذفه اه تصريح (قوله فلن نصب بها ثلاثة شروط) قيل
لجواز النصب وقيل لوجوبه والاول أرجح فيجوز الغاء مع الشروط حتى سبويه عن بعض العرب
الغاء مع استيفاء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما عملها الاكثرون حلا على ظن لانها
مثلا في جواز تقدمها على الجلة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها كما حلت ما على ليس لانها مثلهما في نفي
الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع (قوله مصدره) اي في أول الجواب لانها حينئذ في أشرف محالها
فان كانت غير مصدره بان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمدا بعدها على ما قبلها أهملت وذلك في ثلاث
مسائل احداها ان يكون ما بعدها خابرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية ان تكون جوابا للشرط
قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة ان تكون جوابا للقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج
او مقدر كقوله لئن عاد لي ابن أخ (قوله لئن عاد لي ابن أخ) قاله كثير عزة من الطويل بمدح عمر بن عبد
العزير بن مروان أحد الخلفاء الامويين وضمير مثلها عائدة الى المقالة التي قالها عبد العزير لهذا الشاعر وذلك
لانه امتدحه بقصيدة فاعجبته فقال له تمن أعطك فتمنى ان يكون كاتبه فلم يحبه الى ذلك وأعطاه جائزة
والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وأمكنني منها لم أترك مقالتي الاولى وأتني عليه أن أكون كاتبه كما فعلت أولا
وعبد العزير هذا هو أبو السيد عمر بن العزير رضي الله عنه * الاعراب اللام القسم ويقال لها المؤذنة
لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له أي مهدته له نحو لئن أخرجوا لا يخرجون معهم وان حرف شرط
جازم عاد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط متعلق به عبد العزير فاعل ومضاف اليه بمثلها متعلق بعاد
وأمكنني فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد اذا
حرف جواب وجزاء لانافية أقبلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله وجملة لأقبلها جواب القسم
وجواب الشرط محذوف والشاهد في البيت الغاء اذ الوقوعها متوسطة بين شيئين لا يستغني باحدهما عن
الأخر ومتى وقعت على هذه الصورة ألغيت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع
في المعنى تبع للشارح وضمير مثلها عائدة على المقالة التي قالها عبد العزير بن مروان لكثير عزة (قوله فالرفع
لعدم التصدير) وأما قوله

فلن نصب بها ثلاثة شروط
أحدها ان تكون
مصدرة فلا تعمل شيئا
في نحو قولك أنا اذن
أكرمك لانها معترضه
بين المبتدأ والخبر
وليست صدر اقال الشاعر
لئن عاد لي عبد العزير
بمثلها *
وأمكنني منها اذن
لا أقبلها
فالرفع لعدم التصدير لا
لانها فصلت عن الفعل
لان فصلها بلا معتفركا
يأتي الثاني ان يكون
الفعل بعدها مستقبلا
فلو حدثت شخص
بحديث فقلت له اذا
تصدق رفعت لان
نواصب الفعل تقتضي
الاستقبال وأنت تريد
الحال فتدافعا

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع أنها وقعت حشوا بين اسمين وخبرها فضرورة او خبر ان محذوف أي اني لا أستطيع
ولا أفتر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضه بين اذن وماهي جوابه والاصل
لا تتركني اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدير والشطير بشين معجمة الغريب وقال
الاصمعي البعيد وهو مفعول لتتركني لاجال * فائدة * قال في المعنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني
أزورك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت و بطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على
الجلتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف فتدافعا أي

اذن والله اكرمك
وقول الشاعر

اذن والله زميهم
بحرب

يشيب الطفل من قبل
المشيب

والثالث نحو اذن لا
أفعل فلو فصل بغير

ذلك لم يجز العمل
كقولك اذن يازيد

اكرمك * وأما ان
فشرط النصب بها امران

احدهما ان تكون
مصدرية لازائدة ولا

مفسرة الثاني ان
لا تكون مخففة من

الثقيلة وهي التالية
علما او ظنا نزل منزلته

مثال ما اجتمع فيه
الشرطان قوله تعالى

والذي اطمع ان يغفر
لي خطيئتي يوم الدين

والله يريد ان يتوب
عليكم ومثال ما اتقى

عنه الشرط الاول قولك
كتبت اليه ان يفعل

اذا اردت بان معنى اى
فهذه يرتفع الفعل

بعدها لانها تفسير
لقولك كتبت فلما موضع

له واللام ادخلت عليه
ولا يجوز لها ان تنصب

كلا تنصب لو صرحت
باى فان قدرت معها

الجار وهو الباء فهي
مصدر يقر وجب عليك ان تنصبها وانما تكون ان مفسرة بثلاثة شروط احدها ان يتقدم عليها جملة والثاني ان تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حرفه والثالث ان لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقدير او ذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك

تنافيا أى الحال والاستقبال (قوله الثالث ان يكون الفعل امامتصلا او منفصلا بالقسم الخ) فى الحقيقة الشرط
عدم الفصل المضمر وهذا صادق بالاتصال والفصل غير المضمر تأمل (قوله او منفصلا بالقسم او بلا) وابن
عصفور اجاز الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء او بالدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل
أى الفعل الذى بعد اذن والارجح عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن فى الدار
اكرمك ومثال الدعاء اذن برحمتك الله اكرمك ومثال المعمول اذن صاحبك اكرمك قال الاشمونى
والصحيح المنع اذ لم يسمع شىء من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا عملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

واقفل بظرف أو بمجرد على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان نجى بحرف عطف أولا * فاحسن الوجهين أن لاتعملا

(قوله اذن والله زميهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد ويكنى أيضا أبا الحسام قال
أبو عبيدة فضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعرا فى الاسلام وفى الجاهلية وشاعر رسول الله ﷺ
وشاعر العرب كلها فى الاسلام وقال الاصمعى حسان أشعر أهل الحضرة فقال له أبو حاتم يأتى له أشعار لينة
فقال الاصمعى نسبت له وليست له وقيل لحسان لان شعرك فى الاسلام بأبا الحسام فقال له ان الاسلام يحجز
عن الكذب والافراط والتزين فقلما يجود شعر من يتقى الكذب تو فى سنة أر بعين فى خلافة على رضى الله
عنه وقيل سنة خمسين وقيل أر بع وخمسين ولم يختلفوا أنه عاش مائة وعشرين سنة سستين فى الجاهلية
وستين فى الاسلام والبيت من قصيدة من الوافر * الاعراب اذن حرف جواب وفصل بالقسم زميهم مضارع
منصوب باذن بحرب متعلق بنرمى ويشيب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والطفل مفعول والجار
والجرور متعلق يشيب والمشيب مضاف اليه والجملة صفة لحرب والشاهد فى اذن والله زميهم والحرب يؤثرت
قال تعالى حتى نضع الحرب أوزارها (قوله وأما ان فشرط النصب الخ) ونقل اللحيانى عن بعض بنى
صباح الجزم بها كقوله

اذا ماغدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن ياتنا السيد نخطب

قاله امرؤ القيس وغدونا بكرنا ونخطب بكسر الطاء المهملة مضارع خطب جمع الخطب اه يس وبعضهم
أهمل ان جملا على المصدرية عند وجود الشرطين كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاة وقوله

أن تقرأن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لاتشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هى مخففة من الثقيلة ورد بان عطف المصدر يلقى قوله وان لاتشعرا
عليها يمنع من ذلك وقد يقال لا مانع لانه من عطف المصدر المؤول على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن
اهمالها قياسى اه أشمونى معز يادة من حواشيه (قوله فشرط اعمالها) مفرد مضاف فيعم فصح
الاخبار بقوله امران (قوله لازائدة الخ) ولان الاسمية فانها ترد ضميرا للتكلم نحو قولهم ان فعلت
اه يس (قوله الشرطان) كونها مصدر يتغير مخففة من الثقيلة (قوله والذى اطمع) عطف على
الذى خلقنى الواقع صفتلرب من قوله فانهم عدوى الارب العالمين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بثلاثة
شروط) ترك رابعا وهو أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهب لعدم تأخر الجملة بل
يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير اه تصریح (قوله أن اصنع الفلك) هو تفسير للمفعول
مخدوف تقديره أوحينا اليه شىء هو أن اصنع الفلك فقوله ان مفسرة اى للمفعول المخدوف بالنفس

مصدر يقر وجب عليك ان تنصبها وانما تكون ان مفسرة بثلاثة شروط احدها ان يتقدم عليها جملة والثاني ان تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حرفه والثالث ان لا يدخل عليها حرف جر لفظا ولا تقدير او ذلك كقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك

الكلام بخلاف نحو
وآخر دعواهم أن الحمد
لله رب العالمين فان
المتقدم عليها غير جملة
و بخلاف نحو ما قلت
لهم الا ما أمرتني به أن
اعبدوا الله فليست أن
فيها مفسرة لقلت بل
لأمرتني و بخلاف نحو
كتبت اليه بان افعل
ومثال ما اتفق عنه الشرط
الثاني علم أن سيكون
منكم مرضى أفلا يرون
ألا يرجع اليهم قولا
وحسبوا أن لا تكون
فتنة فيمن فرأ برفع
تكون ألا ترى انها في
الآيتين الاوليين
وقعت بعد فعل العلم
أما في الآية الاولى فواضح
واما في الآية الثانية
فلان مرادنا بالعلم ليس
لفظ علم بل ما دل
على التحقيق فهي
فيها مخففة من الثقيلة
واسمها محذوف والجملة
بعدها في موضع رفع
على الخبرية والتقدير
علم أنه سيكون أفلا
يرون انه لا يرجع اليهم
قولا وفي الآية الثالثة
وقعت بعد الظن لان
الحسبان ظن وقد
اختلف القراء فيها فهم
من قرأ بالرفع وذلك

الفعل و به اندفع ما يقال انك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بان مكان أي لم تجده مقبولا في الطبع ولهذا ذهب
الكوفيون الى انكار أن التفسيرية وقد علمت رده بان قوله أن افعل تفسير للفعل المحذوف أي كتبت
اليه شيئا هو افعل اه من حواشي القطر ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه أن اصنع الفلك
الجملة مفسرة لا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال انها مفسرة
لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافي جعي والظاهر أن الاجزاء متعلق بها هنا تعلق مفعولية فتكون
منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذ أوحيت إلى الخوار بين) أي أوحيت شيئا هو آمنوا بي الخ فآمنوا
تفسير للموحى لا للاجاء (قوله أي انطلقت ألسنتهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس
فيه معنى القول دون حره بل هو فعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشي في قوله أن امشوا المشي
المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا أي هو هذا اللفظ
(قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت)
الا اذا أول بامرت (قوله تفسير لامرت) أي لمفعوله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بان افعل) و بخلاف
كتبت اليه وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثال ما اتفق عنه الشرط الثاني) أي من شرطى النصب
بان وهو أن لا تكون مخففة وسكت الشارح عن الزائدة فلم يشرحها مع انه قد سبق له انه احتز بالشرط
الاول وهو المصدرية عن الزائدة والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة ولنتكلم عليها
تسميا للزائدة فنقول الزائدة هي التالية للمازوتية لا الجازمة وهي النافية ولا الايجابية التي بمعنى الانحو
فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

* كان ظبية تعطو الى وارق السلم * فيمن جر ظبية ومعنى تعطوت تطاول الى الشجر لتناول منه والوارق
اسم فاعل من وارق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله

واقسم أن لوالتقينوا وتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وزعم الاخفش انها تزداد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجرم من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه
ومالنا أن لا تتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدين فانها لما
اختصا بالاسم عملا فيه الجر اه تصریح (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وهو أبو عمر ووجزة والكسائي
والباقون يقرؤن بالنصب (قوله وأما في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس
لفظ علم م) يقرأ فعلا ماضيا مفكك الحروف إشارة الى أن المراد المادة للفعل الماضي فقط (قوله
مادل على التحقيق) سواء دل عليه بمادة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أي لا يجري مجرى الظن
نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير عليك أن تقوم ومن اجرائه مجرى
الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب اه تصریح (قوله علم انه) بتشديد النون رجوعا
للاصل كما صرح به بعض خلافا لمن توقف في قراءته مشددا أو مخففا (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا
أن لا تكون الخ (قوله لان الحسبان ظن) أي أصل وضع الحسبان انه بمعنى الظن فلا ينافي انه يكون بمعنى
العلم (قوله ففهم من قرأ بالرفع) وهو الثلاثة المتقدمة أبو عمر ومن معه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم
الاربعة الباقية (قوله بالرفع على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبه أو مخففة بعد
افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت أن لا يقوم زيدان
أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعد العلم ٧ ولا اجراء لغير

على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة العلم

بعدها خبر والتقدير وحسبوا انها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على اصله وعدم تنزيهه منزلة العلم وهو الأرجح

العلم مجرى العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره
 مجراه والنوعان جائزان عند سيبويه وأما الفراء وابن الأنباري فينصبان بعد العلم الصريح اه تصريح
 (قوله فلماذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لا على ارجحيته لان مرجع القراءة الرواية
 لا الرأي لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على ارجحية اذا كان مرجع القراءة الرأي (قوله
 القراءة الاولى) وهي قراءة الرفع وقوله أيضا أي كما أيدت القراءة الثانية بالاجماع اه فيشى (قوله اذ لا
 يدخل ناصب) وهو أن في الامثلة على ناصب وهو لن في الآيتين الاوليين ولا على جازم وهو لم في الآية
 الثالثة (قوله وتضمن ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثة أحوال أحدها لزوم الاضمار فيما عدا الام التعليل وما
 عدا العطف على اسم خالص ثانيها لزوم الاظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لانا لها جواز الامرين
 وهو مع لام التعليل اذا لم تكن مع لا ولا مع الفعل المعطوف بالاحرف الاربعة على اسم خالص وهذا كله
 أشاره المصنف بقوله وتضمن أن وجو باقي غير اللام التعليلية وقوله بخلاف لثلا يعلم أي فيجب الاظهار وأشار
 لجواز الامرين بقوله ولك معهن ومع لام التعليل اظهار أن ويعلم من قوله وهي أي حروف الجر كي الخ
 أن كي تعليلية أي موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كالتى للعاقبة والزائدة
 (قوله تعليلية) حال (قوله أوجودية) عطف على تعليلية نسبة الى الجحود والجحود والجحود مصدر
 جحده وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع العلم قال تعالى ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم المراد به هنا
 النفي مطلقا فهو من اطلاق اسم الخاص وارادة العام وبهذا اندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام
 النفي اه يس ومدابني (قوله ما كنت أولم أكن لافعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي بعدها والفعل
 الذي قبلها واحدا كما في المثالين خلافا للكسائي فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام
 ونصب تزول على مذهب الكسائي لاختلاف فاعل كان تزول لاعلى الراجح مع أن قراءة الكسائي
 بفتح اللام ورفع تزول اه مدابني وان في الآية نافية قال يس وأمان ففيها خلاف واستدل المرادى
 على وقوع لام الجحود بعد ان بقراءة الكسائي وان كان مكرهم لتزول ونظريه في المعنى واستظهر انها
 لام كي وان شرطية اه فقد نسب قراءة نصب اللام للكسائي وهو مخالف للمدابني ولا بد أن يسبق اللام
 كون ناقص دون بقية أخوات كان كاصبح وأمسى ودون غير باب كان كبابظن لان لم يسمع وان أجاز
 كلا بعض وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه ما نحو ما جئتني لتكرمني وهو فاسد لان هذه لام كي اه
 يس على النفا كهي ولا بد أن يكون النافي ما أولم كما يأتي واختلاف في خبر الناسخ الواقع قبل لام الجحود
 على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو في موضع نصب واللام حرف غير جازم يدل لتوكيد
 النفي لكنه ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه التوكيد فيها أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل
 ثم أدخلت اللام لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد قائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب
 بنفسه واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
 بانهم لعلمهم لا يسمون هذه السكوية وثانيها انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف
 والناصب أن مضمره والمصدر المنسبك من أن المضمره والفعل المنسوب به في موضع جر باللام وهو مذهب
 البصريين وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمداً كل فانه لا يجوز على
 رأى البصري لان ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها
 واعترض المرادى على قول البصري بان قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم
 مراد يقتضى انها زائدة مقبولة للعامل انتهى وفي المعنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة
 بل هي بينهما وفيه وجه كونها التامة كيد عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل

فلماذا أجمعوا على
 النصب في نحو أم
 حسبت أن تدخل الجنة
 أم حسبت أن تتركوا
 أحسب الناس أن
 يتركوا تظن أن يفعل
 بها فاقسرة ويؤيد
 القراءة الاولى أيضا
 قوله تعالى أيحسب
 الانسان أن لن نجوع
 عظامه أيحسب أن لن
 يقدر عليه أحد أيحسب
 أن لم يره أحد ألا ترى
 أنها فيهن مخففة من
 الثقيلة اذ لا يدخل
 الناصب على ناصب آخر
 ولا على جازم ثم قلت
 * (وتضمن أن بعد
 ثلاثة من حروف الجر
 وهي كي نحو كي لا يكون
 دولة وحتى ان كان
 الفعل مستقبلا بالنظر
 الى ما قبلها نحو حتى
 يرجع الينا موسى
 وأسلمت حتى أدخل
 الجنة واللام تعليلية
 مع المضارع المجرد من لا
 نحو ليغفر لك الله
 بخلاف لثلا يعلم أو
 جحودية نحو ما كنت
 أولم أكن لأفعل

أبلغ من نفيه واستشكاه السامع بان التوكيد لم يستفد من اللام وإنما استفيد من نفي السبب واردة نفي
 المسبب وثالثها كقول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في متن التسهيل وصرح
 به ولده وان كان الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين لانه قال سميت مؤكدة لصحة الكلام
 بدونها لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما هي لام الاختصاص دخلت
 على الفعل لقصد ما كان زيدا مقدرًا أو هاما لان يفعل اه ويرد على القول الثالث انه اذا كانت أن مقدره
 بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة
 جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها دلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم
 اضمار أن فصار منخرطاني سالك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف
 نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قديكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوزا
 لا تحقيقا اه من المدابغي ومن يس من محلات متفرقة (قوله و بعد ثلاثة من أحرف العطف) أي تضر
 وجو ب بعد ثلاثة من أحرف العطف وإنما قلنا وجو بالان خصوص الثلاثة في الواجب وأما فهمي في حيز
 الجائز وبه اندفع قول الفيشي لو قال بعدار بعة لكان أولى لتكون الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهي
 أو التي بمعنى الى الخ) اعلم أن كون أو بمعنى الجمع عليه كافي شرح العمدة واقتصر عليه سيديو به
 قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيتين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التنصيص
 على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد أو فيسيديو به يقدر بالا
 وغيره بالي والمعنيان برحمان الى شي واحتمقان فسرته بالا فالضاف بعده محذوف وهو الظرف أي لا لزمنك
 الا وقت أن تقضي فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسرته بالي جعل ما بعده بتأويل
 مصدر مجرور بالي التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر باو خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه
 جعل تقديرها بالي أو الى تقدير معنى وا عراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير حظ فيه المعنى
 دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر و بعدها ان ناصبة للفعل وهما
 في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها اه يس على الفا كهي وقال البدر بن مالك ضابط أو
 التي بمعنى الى أو الا انه ان كان ما قبلها ينقض شيأ فشيأ فهمي بمعنى الى وان كان ينقض دفعة واحدة
 فهمي بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى اللام التعليلية نحو لاطيعن الله أو يغفر لي اه (قوله وفاء السببية)
 أي الفاء المفيدة للسببية أي ان ما قبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية
 عاطفة مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم والتقدير في ماتأيننا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحدث وكذا
 يقدر في جميع المواضع وخرجت الفاء التي لمجرد العطف والاستثنائية كما يأتي ايضاحه في الشرح اه
 مدابغي بتصرف (قوله وواو المعية) أي المصاحبة أي ان ما قبلها صاحب لما بعدها في زمان واحد خرجت
 العاطفة والاستثنائية (قوله بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات كما يأتي ايضاحه في قوله ماتأيننا الا
 فتحدثنا (قوله أو طلب بغير اسم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيفيد نصب المضارع وليس
 كذلك (قوله و بعد الفاء والواو وأو ثم ان عطفن) لو قال و بعدها ثم ان عطفن لكان أخصر (قوله
 على اسم خالص) وهو الجامد سواء كان مصدرا كما في الامثلة أو غير مصدر نحو لولاز يدوي محسن الى
 هلكت اه أشموني (قوله ذلك معهن) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم خالص
 (قوله بخلاف أخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الاظاهرة) وهذا مذهب الجمهور وأجاز ابن كيسان والسيدي
 أن يكون النصب بعد اللام بعد اضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لا كرمك أي لكي أكرمك
 وردبانه لم يثبت اضمار كي في غير هذا الموضع فلا يثبت في هذا الموضع انتهى يس (قوله وإنما تضر في

و بعد ثلاثة من حروف
 العطف وهي أو التي
 بمعنى الى نحو لأزمنك
 أو تقضي حتى أو الا
 نحو لأقتلنه أو يسلم وفاء
 السببية وواو المعية
 مسبوقين بنفي محض
 أو طلب بغير اسم الفعل
 نحو لا يقضي عليهم
 فيموتوا أو يعلم الصابرين
 ونحو لا تظفوا فيه
 فيحل عليكم غضبي
 * لانه عن خلق
 وتأني مثله * و بعد
 الفاء والواو وأو ثم ان
 عطفن على اسم خالص
 نحو أو يرسل رسولا
 ونحو * لبس عبادة
 وتقر عيني * ولك
 معهن ومع لام التعليل
 اظهار ان * وأقول
 اختصت أن بانها تنصب
 المضارع ظاهرة ومقدرة
 بخلاف أخواتها
 الثلاثة فانها لا تنصب الا
 ظاهرة وإنما تضر في

الغالب الخ) ومن غير الغالب وهو الشاذ قولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع بأضمار أن
والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه وقول طرفة

ألا أي هذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر بان مضمرة و يؤيده وان أشهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك وقراءة بعضهم بل
تقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغ ولا يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من
البصريين الى انه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تسمع في
رواية الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن المذكورة في المتن وهي عشرة
رفعت أو نصبت اه تصریح (قوله) اما حتى فنحو حتى تفي الخ اعلم ان حتى التي ينصب الفعل بعدها
معنيين تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة فالامر
سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما
بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تفي يحتمل المعنيين معا فيحتمل أن
يكون المعنى كي تفي أو الى أن تفي وأما قوله حتى يرجع فهي للغاية أي وهو على حذف مضاف أي الى زمن
رجوع موسى اه تصریح والمراد بالعلة الامر المفضى الى المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما وذلك
بان لا يصلح المصدر قبلها ممتدا الى ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان
أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهيا وحتى حينئذ للغاية اه يس
و بقوله والمراد بالعلة الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد حرف التعليل أن يكون علة فيما قبله لان هذا في
العلة الحقيقية (قوله) وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال في شرح التسهيل ومع قول الكوفيين
انها الناصبة بنفسها أجاز والظهار ان بعدها قالوا الوقت لاسيرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب
بحتى وان توكيد كما أجازوا ذلك في لام الحوجود اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها في
شعر ولا في غيره أي خلافا للكوفيين أيضا حذف قوله خلافا من الثاني لدلالة ما قبله تأمل (قوله)
ولا يجوز اظهار الخ) أي فالأضمار واجب لاجاز تأمل (قوله) ويشترط لاضران الخ) أي ان الشرط
في وجوب الأضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمن التكلم أم لا وبعد
ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمن التكلم فان فقد هذا الشرط فتارة يجب الرفع ان كان
الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن
الاشموني ويشترط لاضران أي وجوبا عند النصب أي سواء كان النصب واجبا أو جائزا تأملت
في التصريح فوجدته يفيدان الفعل المستقبل بالنظر لما قبله فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجب
رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدي الى تقدير أن وهي منافية للحال للملاحظة
خلافا لما في المعنى المجوز الوجهين نظر الصلاحية الفعل لها بالاعتبارين والمحشى الفيشى أفادانه عند
النصب يجب الأضمار سواء كان النصب واجبا أو جائزا (قوله) سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم
ويجب النصب وقوله أولا أي ويجوز النصب والرفع (قوله) فالاول أي المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن
التكلم معا هكذا مفاد المؤلف تبعا لغيره واعتراض بان العكوف على عبادة العجل ور جوع موسى ماضيان
بالنسبة لزمن نزول الآية والر جوع مستقبل بالنسبة للعكوف فهو مساو للزال وقول الرسول في الآية
وأجيب بان قوله قالوا لن يبرح عليه كفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور له حكاية
كلامهم اذ ذلك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي
قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار آخر من الله سبحانه وتعالى

الغالب بعد حرف جر
أو حرف عطف فاما
حروف الجر التي تضر
بعدها فثلاثة حتى
واللام وكى التعليلية
اما حتى فنحو حتى تفي
الى أمر الله حتى يرجع
الينا موسى وليس
النصب بحتى نفسها
خلافا للكوفيين ولا
يجوز اظهار أن بعدها
في شعر ولا تثر ويشترط
لاضمار أن بعدها أن
يكون الفعل مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا بالنظر
الى زمن التكلم أولا
فالاول كقوله تعالى
لن يبرح عليه كفين
حتى يرجع الينا موسى

أو أمر منه فالمنظور فيه إنما هو زمن النزول لآمن التكلم بالنسبة اليه فتأمله وحتى يرجع متعلق
 بنبح على حذف مضاف أي الى زمان رجوع موسى اه يس على الفاكهي (قوله ألا ترى أن رجوع
 موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذي هو الشرط وسكت
 عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع انه الخفي والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو
 ملازمته للعكوف) أراد بالعكوف التلبس كأنه قال وهو ملازمتهم للتلبس بعبادة العجل وليس المراد
 بالعكوف الملازمة وقوله ملازمتهم أخذه من قوله ان نبح وقوله للعكوف أخذه من قوله عا كفين تأمل
 (قوله أسامت حتى أدخل الجنة) فان الاسلام سبب في دخول الجنة كما يفيد ما تقدم من التصريح من
 ان ما قبلها علة (قوله والثاني وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا)
 أي أزعجوا ازعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لما أصابهم من الاحوال (قوله في قراءة من نصب) وهو ما عدا
 نافعا وأما على قراءة نافع بالرفع فالجمله مستأنفة لاتعلق بما قبلها من حيث الاعراب والفعل يؤول بالحال
 أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان
 واقعا في الزمن الماضي فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصوير تلك الحال العجيبة
 واستحضار صورتهافي مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد
 الاعتبارين) المراد الاحد الدائر وهو في حيز النفي فيصدق بنفيهما كأنه قال لم يكن مستقبلا بالنظر
 لزمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحينئذ فيعترض على قوله سرت حتى أدخلها بان الدخول مستقبل بالنظر
 للسير وان كان حالا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر
 لما قبلها جاز الرفع وليس هناك حال مؤول بالمستقبل ويمكن الجواب عنه بان قوله ولو لم يكن الفعل الذي
 بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين مراده أحد معنيين وهو الاستقبال بالنظر لزمن التكلم والمعنى ولو لم يكن
 الفعل مستقبلا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى امتنع اضمار الخوق قد ذكر الدماميني ضابط لذلك فقال
 وتلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع
 والنصب نحو حتى يقول الرسول والابان كان حاضر فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه يعنى بالنسبة لزمن
 التكلم فانه الذى يجب نصبه كما صرح بهفى المعنى وأما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو
 الذى يصلح مكانه الماضى (قوله وتعين الرفع) بشرط ثلاثة أن يكون الفعل حالا وأن يكون مسببا عما قبله
 وان يكون فضلا أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدى الى تقدير ان وهى
 للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الر بطمعنى لانما لم يتعلق ما بعدها
 بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبر المافات من الاتصال
 اللفظى وانما اشترطت الفضلة لتلايق المبتدأ بالخير وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجمله
 الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو لن نبح عليه عا كفين حتى يرجع الينا
 موسى لاتتفاء الحال ونحو لأسيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى ندخاها
 لاتتفاء السببية فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب
 عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم
 وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادى ونحو سيرى حتى أدخلها لعدم الفضلة فيسيرى
 مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولورفع الفعل لاصار المبتدأ بلاخبراً نظر التوضيح وشرحه (قوله و أنت في حالة
 الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من المؤول بالحال فيجربى فيه الوجهان نحو حتى يقول
 الرسول (قوله من ذلك قولهم) أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شررت الابل الخ اذا قيل ذلك في

ألا ترى ان رجوع
 موسى عليه السلام
 مستقبل بالنظر الى ما
 قبل حتى وهو ملازمتهم
 للعكوف على عبادة
 العجل وكذلك قولك
 أسامت حتى أدخل
 الجنة والثاني كقوله
 تعالى وزلزلوا حتى يقول
 الرسول في قراءة من
 نصب يقول فان قول
 الرسول والمؤمنين
 مستقبل بالنظر الى
 الزلزال لا بالنظر الى
 زمن الاخبار فان الله
 عز وجل قص علينا
 ذلك بعدما وقع ولو لم
 يكن الفعل الذى بعد
 حتى مستقبلا باحد
 الاعتبارين امتنع اضمار
 أن تعين الرفع وذلك
 كقولك سرت حتى
 أدخلها اذا قلت ذلك
 وأنت في حالة الدخول
 ومن ذلك قولهم
 شررت الابل حتى يجىء
 البعير بجر بطنه

الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال أى حتى حالتى الآن أنتى لأحتاج الى السؤال عنها وأما اللام فلها أربعة أقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وإنما جعل علة لاجتماع الامور الاربعه للنبي صلى الله عليه وسلم وهى المغفرة وأتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولاشك ان اجتماعها عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون

حالة مجي البعير يجر بطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ أما لو قيل بعد المجيء فهى حال تأويله فيجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أى من وجوب الرفع فى حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لنا انه يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه يكون فصله عما قبله لسكونه ليس حال حقيقة بل حال تأويله ووجوب فعله بالاعتبار الذى قلناه أو نقول قوله ومنه أى من الرفع لا بقيد تعينه تأمل وكلام الشارح الآتى يتبادر منه انه حال تأويله (قوله ومرض زيد حتى لا يرجو نه) فلا يرجو نه حال لانه فى قوة فهو الآن لا يرجو ومسبب عما قبله لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال التأويلى على معنى انه بحيث لم يرجوه فى الماضى والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجو نه اه يس على القا كهى ويجرى على الاحتمالين ماجرى فى ضربت الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجي ويجر الخ) هذا المعنى يتبادر منه ان القصد الحال التأويلى لان التوضيح انما قدر مثل هذا التقدير فى الحال التأويلى وحينئذ يكون للفصل بقوله ومنه قولهم الخ نسكتة وهى أن ما قبله حال حقيقى وهذا حال تأويلى ويوجب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقا أى من الرفع بدون قيده الخ أما عند معنى الحال الحقيقى فيقال فهو الآن لا يرجو نه أو فهو الآن يجر بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أى فى هذا المعنى هو الحالية أنك الخ وإنما كان واضحا لانه حال حقيقة أما لو كان حال تأويله فلا يتم الوضوح بل هو مثل ما قبله فى كونه حال تأويله وعلى ما قلنا فالمناسب أن يقول أى فاننا الآن لا احتاج للسؤال بدل قوله أى حتى حالتى التى الخ للمعاملة ان مثل التقدير قدره فى الحال التأويلى ولك أن تقول قصد الشرح انه حال تأويله لا لولكن وإنما كان واضحا لان تقدير الحالية فيه ظاهرة لتكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يحكى عنه المتكلم وهو البعير وزيد المريض وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حال حقيقة لكان مثل قوله حتى أدخلها فلا يتم كونه واضحا بالنسبة بخلاف جعله حال تأويله فلا يتم وضوحه بالنظر لما قبله من الحال تأويله لا تأمل هذا ما ظهر للفهم المتكسر بسبب الطاعون نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فى العاقبة مجاز وكذا بقية الاقسام ما عدا العلة (قوله ومنه ان فتحنا لك الخ) انما فصله عما قبله لكونه متعلقا بالاشكال والجواب المذكوران فى قوله فان قات الخ (قوله فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة الخ) مفاده ان ما قبل اللام علة وما بعدها معلول وهو خلاف المقرر الآن يقال فى عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة وقوله كما ذكرت أى من أن المغفرة ليست علة لفتح مكة ما صوبناه (قوله ولكن لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير لكنهم لم يجعل علة له وكذا قوله وإنما جعل علة لاجتماع الخ تقديره وإنما جعل اجتماع الامور الاربعه للنبي علة لفتح مكة والظاهر فى الجواب ان عبارته غير مقولة بقوم مراده بالعلة السبب المفضى الى المقصود ولاشك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح عليها التى شأنها أن تكون مدخول اللام يؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح فى حتى حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها من ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد بالعلة فى المقام السبب لالعلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدى الى كمالها كما هو مقرر فى التوحيد وقد اختلف العلماء فى أفعال الله هل لا بد لها من حكمة وان لم نطلع عليها أم لا قولان مقرران فى فن الكلام (قوله ولاشك ان اجتماعها الخ) أى فاجتماع الاربعه مسبب عن الفتح (قوله ولما) بكسر اللام وتخفيف الميم عطف على قوله لراقتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله فلا يراه أحد الا حبه)

يريد الله ليبين لكم انما
يريد الله ليذهب عنكم
الرجس وأمرنا لنسلم
لرب العالمين فهذه
الاقسام الثلاثة يجوز
لك اظهار أن بعدهن
قال الله تعالى وأمرت
لان أكون الرابعة لام
الجحود وهي الآية بعد
كون ماض منفي كقول
الله تعالى ما كان الله
ليذر المؤمنين على ما
أتم عليه وما كان الله
ليطاعكم على الغيب
وهذه يجب اضرار أن
بعدها وأما كي ففي نحو
جئتكم كي تكرمي
اذا قدرتها تعليلية بمنزلة
اللام والتقدير جئتكم
كي ان تكرمي ولا يجوز
التصريح بان بعدها
الافى الشعر خلافا
للكوفيين وقد مضى
ذلك * وأما حروف
العطف فأر بعوهي أو
والواو والفاء وثم وهذه
الاربعة منها ما لا يجوز
معه الاظهار وهو أو
ومنها ما لا يجب معه
الاضمار وهو ثم ومنها
ماتارة يجب معه الاضمار
وتارة يجوز معه الاضمار
والاظهار وهو الفاء
والواو وهذا كله يفهم
فما ذكرت في المقدمة
فأما أو فينتصب المضارع
بان مضرة بعدها

ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحد من المسامين فقال لا الاموسى حين قال الله تعالى وألقيت
عليك حبة منى انتهى بهامش نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليبين لكم) أى البيان لكم وكذا
قوله ليذهب عنكم أى الذهب (قوله وأمرنا لنسلم) أى وأمرنا بالاسلام أو بالاسلام ومفاده ان أمر متعد
وهو كذلك لانه متعدى لمفعولين الاول بنفسه والثانى بالباء فتقول الله أمرنا بالاسلام أو بنفسه كما في قول
البردة أمرتك الخير فصيح قوله بعد فعل متعدى لمفعول واحد كما في المثالين الاولين أو المفعولين لكن الثانى
بالباء أو بنفسه كما في الآية الثالثة (قوله فهذه الأقسام الثلاثة) أى التعليلية والتي للعاقبة والزائدة واختلف
في الناصب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو أن وقال جمهور الكوفيين الناصب
اللام ويجوز اظهار ان بعدها توكيذا وقال نعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال
ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب أن المقدره بعدها وان يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة
اظهار كي بعدها جملة الاقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل
يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت
زيد ليفعل كذا اه تصريح (قوله بعد كون ماض) أى لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد أن يكون
ناقضا وقوله منفي أى بما في الماضى لفظا ومعنى أو بلم في الماضى معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات
النفي لان لن تختص بالمستقبل ولا كذلك اذ نفي غيره بها قليل ولما ندل على اتصاف نفيه بالحال بخلاف لم
وأما ان جرى فيها خلاف كما تقدم اه يس ويشترط أن لا ينقض النفي فلا يجوز ما كان زيدا ليضرب
عمرا (قوله ما كان الله) مثال للماضى لفظا ومعنى وترك مثال الماضى معنى كقوله تعالى لم يكن الله
ليغفر لهم (قوله وهذه يجب اضرار ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد
على من قال سيفعل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لاند كر أن مع السين أو سوف
لا تذ كر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا
القرآن أن يفترى ورد بان أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر
لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مانحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مریدا ونحوه
اه من التصريح (قوله وأما كي ففي نحو الخ) تقدم انها حرف مصدرى وتضمن ان بعدها اذا سبقتها
اللام لفظا أو تقديرا (قوله الافي الشعر) كقوله

فقلت أكل الناس أصبحت، انما * لسانك كما أن تغر وتخدعا

(قوله خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بان بعد كي المصدرية في النثر فيجوز عندهم جئت كي
ان تكرمي على ان كي المصدرية هي الناصبة وأن مؤكدة لها وتقدر اللام قبلها (قوله واما حروف
العطف فأر بعة) أى باعتبار الاضمار بعدها بقطع النظر عن كونه واجبا او جائزا وأما جعل المتن لها ثلاثة
فباعتبار الواجب (قوله منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو) فيه نظر بل أو والفاء والواو تارة يجب فيها الاضمار
كما أشار له المتن بقوله بعد ثلاثة من أحرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار كما أشار له بقوله
و بعد الفاء والواو وأوان عطفن على اسم خالص وقد أشار المصنف الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار
بقوله و ثم ان عطفن وهذا الذى أخذناه من المتن هو ما بينه بقوله ولك معهن ومع لام التعليل الخ فهل
العطف في الاربعة جائز اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة أو لا يجب فيها الاضمار
كما ان حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها انزائدة والتي للعاقبة فيدخل في حروف
الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح في موضعها الى أو الا) المناسب ما قاله في الخلاصة
اذا صلح في موضعها حتى أو الا لان حتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثانى التعليل

مثل كى جملة المعاني ثلاثة الى والاوكى مثال التعليل لارضين الله أو يغفرلى ولايناسب فيه معنى الى
 أو الا لانه يوهم انقطاع الرضا اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتعين الغاية فى لا تنظر نه أو يجىء
 والاستثناء فى قولك لاقتلن الكافرا ويسلم و يصلح للتقديرات الثلاث لازلزمتك أو تقضىنى حتى وخرج
 بقوله اذاصح الخ التى لاتصلح فى موضعها الاو الى أو كى وهى العاطفة على اسم خالص فتضمنان جوازا كما
 يأتى (قوله فالاول كقولك الخ) اى بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح لمعاني او الثلاثة خلافا لظاهر
 المؤلف (قوله حتى) مفعول ثان لتقضىنى والياء مفعول اول (قوله لاستسهلن الصعب الخ) من الطويل
 والاستسهال للشيء عده سهلا والصعب ضد السهل والمنى جمع أمنية وهى اسم لما يتمناه الانسان وانقياد
 الآمال موافقتها المراد ومجئها على حسبه وهى هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال جمع أمل وهو
 الرجاء والصبر حبس النفس على الكرب * الاعراب اللام للابتداء واستسهلن مضارع مبنى على الفتح
 لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وأدرك فعل مضارع منصوب
 بان مضمرة وفاعله مستتر والمنى مفعوله والواو عاطفة ومانافية وانقادت الآمال فعل وفاعل الأداة
 استثناء لصابر متعلق بانقادت والشاهد فى قوله أو أدرك حيث جاء فيه أو بمعنى الى واتصب الفعل بأن
 مضمرة وجوباً أنت خير بان جعل أو على بابها لحد الشيتين او الاشياء يمكن فيما جاءوه فيه بمعنى الاو الى
 نحو لاقتلن الكافرا ويسلم ولأزمتك أو تقضىنى حتى وهذا البيت اذا مضارع فى الكل منصوب بان مضمرة
 تقول مع صلتهما بمصدر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم أى ليكون قتل منى أو اسلام منه او ليكون
 لزوم منى له او قضاء منه لحتى او ليكون استسهال منى الصعب أو ادراك للمنى اه من التصريح (قوله
 والثانى) اى كون او بمعنى الا (قوله لاقتلن الكافرا ويسلم) اى الا أن يسلم (قوله وكنت اذا غمزت
 الخ) قاله ياد الاعجم قيل له ذلك للسكنة كانت فى لسانه من قصيدة من الوافر فى هجاء شاعر كان بينه
 وبينه مهاجاة غمزت بالعين المعجمة والزاي بمعنى عصرت والقناة بالقاف والنون الريح وكعوب الريح
 التواشز فى أطراف الانايب قال الشمنى فى حاشية المعنى اختلف فى معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له
 الملاينة توليناه بالمحاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوماً أيدهم بالهجاء الا أن يتر كوا هجأتى
 وقيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو تعد الكسر لم يستقم بعد اه وقال
 فى التصريح وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن
 حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع
 من أطرافها ارتقاا يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم وان والفعل فى تأويل مصدر فى هذا ونحوه
 اى ليكون منى كسر لكعوبها او استقامة منها اه * الاعراب الواو عاطفة كنت كان واسمها اذا
 ظرف غمزت قناة قوم فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها أو حرف
 عطف بمعنى الا وتستقيما منصوب بان مضمرة وبالجملة من اذا وما بعده خبر كان والشاهد فى أو تستقيما (قوله
 ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لاستقامة معه) هذا موافق لقول
 التصريح ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وأنت خير بانه يصح هنا
 الغاية لان الاستقامة للباقي غاية لكسر المفسد ولذا فرر شيخنا السردبر فى الاشمونى صحة الغاية وهو
 حسن فتأمل (قوله وأما الواو والفاء الخ) وألحق الكوفيون بذلك ثم فى قوله بِاللَّهِ لايبولن أحدكم
 فى الماء الدائم ثم يغتسل منه جوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يصير المعنى النهى عن الجمع
 بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه

فالاول كقولك
 لأزمتك أو تقضىنى حتى
 وقوله
 لاستسهلن الصعب أو
 أدرك المنى
 فا انقادت الآمال الا
 لصابر
 والثانى كقولك
 لاقتلن الكافرا ويسلم
 وقوله وكنت اذا غمزت
 قناة قوم * كسرت
 كعوبها أو تستقيما
 اى الا ان تستقيم فلا
 أ كسر كعوبها ولا
 يجوز أن يكون التقدير
 كسرت كعوبها الى أن
 تستقيم لان الكسر
 لاستقامة معه وأما
 الفاء والواو فينصب
 الفعل المضارع بان
 مضمرة بعدهما وجوباً
 بشرطين لا بد منهما
 احدهما أن تكون
 الفاء للسببية والواو
 للمعية

الجزم أفاده يسن (قوله فلينذا رفع) أي ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رفع
 الخ لفقد الشرط منه لانها للاستئناف (قوله * ألم نسال الربع القواء فينطق) وتماه
 * وهل تخبرنك اليوم بيذاء سملق * قاله جميل بن عبد الله بن معاذ بن الحرث بن جبير من قصيدة من
 الطويل والربع المنزل حيث كان والجمع أربع ور بوع ور باع والمر ربع المنزل في الربع خاصة والقواء
 بفتح القاف والمد الخالي الذي لا أنيس فيه ومدته أكثر من قصره والبيداء القفراء التي تبدي من سكنها
 أي هلكه والسملق بفتح السين المهملة الاملس وقال العيني الارض التي لاتنت شيأ * الاعراب
 الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزم والر بع مفعوله القواء صفة فينطق القواء للاستئناف وينطق
 م رتوع وهل حرف استفهام بمعنى النفي وتخبرنك مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
 اليوم ظرف لتخبر وبيداء فاعل وتخبر وسملق صفة لبيداء (قوله وذلك) أي ويان الرفع في البيت
 (قوله عاطفة) أي لمجرد العطف والافالسببية عاطفة أيضا كما تقدم (قوله لجزم مابعدھا) لعطفه على
 مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية اتصب مابعدھا) لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في
 اقتضاء السببية للنصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في ولا يؤذن لهم فيعتنرون كما صرح به بعضهم
 ودفع بان اقتضاءها للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال في المعنى
 والتحقيق ان الفاء فيه أي في البيت للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون
 كلمة هوليينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أي لفقد العطف
 المقارن للسببية في الاشتراط (قوله على انها للاستئناف) أي الخالي من العطف (قوله وقال تعالى ولا
 يؤذن لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المتقدم وكأنه قال ولهذا رافع في قوله ألم نسال الخ لفقد العطف
 وفي قوله تعالى ولا يؤذن الخ لفقد السببية بل هي لمجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية
 وان السببية لا تقتضي النصب كما تقدم قريبا (قوله سأترك منزلي الخ) قاله المغيرة بن حبيشة بن عمر والحظلي
 وحينئذ لقب أمه غلب على أبيه * واعرابه سأترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلي مفعوله ولبنى
 تميم متعلق باترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمره بعد الواو في غير الطلب بالحجاز متعلق به
 فاستريحا منصوب بان مضمره بعد الفاء في غير الطلب والشاهد في قوله فاستريحا حيث نصبه بعد الفاء وليس
 قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين أنه روى لاستريحا ولا اشكال عليه اه من الشواهد والبيت من بحر
 الوافر كما في العيني وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد
 انه بالنصب فيكون فيه شاهدتان وان كان المصنف إنما تعلق بقوله فاستريحا فقط (قوله هروب من
 ضرورة) وهو النصب بدون نفي ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل في غير الطلب فيركب
 أحف الضروريتين وهو النصب بدون نفي او طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف
 قوله وقيل الاصل الخ هكذا استفاد من الفيشي (قوله وقولنا طلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل
 او بالحرف فيعم العرض والتحضيض والاستفهام والتمنى وأما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل
 ما قابل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهي طلب الاعلى الكف من
 الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض
 طلب بحث وازعاج والتمنى طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل او ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي ما لا فاجح
 منه والنفي هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب
 الحصول فالجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت من بحر البسيط فقال
 مروادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كمل

فلينذا رفع الفعل في
 قوله
 ألم نسال الربع القواء
 فينطق
 وذلك لان الفاء لو كانت
 عاطفة لجزم مابعدھا
 ولو كانت للسببية اتصب
 مابعدھا فلما ارتفع دل
 على انها للاستئناف
 وقال الله تعالى ولا يؤذن
 لهم فيعتنرون الفاء
 هنا عاطفة كما سيأتي
 والاني أن يكونا
 مسبوقين بنفي أو طلب
 فلا يجوز النصب في
 نحو زيد يا تينا فيحدثنا
 فاما قوله
 سأترك منزلي لبني تميم *
 وألحق بالحجاز فاستريحا
 فضرر وقيل الاصل
 فاستريحا بنون
 التوكيد لفيفة فابدت
 في الوقف ألفا كما تنق
 على لنسها بالالف
 وهذا التخريج هروب
 من ضرورة الى رورة
 فان توكيد الفعل في
 غير الطلب والشرط
 والقسم ضرورة وقولنا
 طلب يشمل الامر
 والنهي والدعاء والعرض
 والتحضيض والتمنى
 والاستفهام فهذه سبعة
 مع النفي صارت ثمانية
 وهذه المسئلة التي يعبر
 عنها

بمسئلة الاجوبة الثمانية وكل منها نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما الذي فنحن نقولك ما تأتيني
فاكرمك ذلك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع
لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك (٩٣) قلت ما تأتيني فإنا أكرمك فهو

شريكه في النفي الداخل
عليه وعلى هذا قوله
تعالى هذا يوم
لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتدرون فالفاء
هنا عاطفة كذا كرنا
والفعل الذي بعدها
داخل في سلك النفي
السابق فكأنه قيل
لا يؤذن لهم فلا
يعتدرون الثاني ان
تقدر الفاء لمجرد السببية
ويقدر الفعل الذي
بعدها مستأنفا ومع
استئنافه أن يقدر
مبني على مبتدا محذوف
فيجب الرفع أيضا لخلو
الفعل عن الناصب
والجازم فنقول ما
تأتيني فإنا أكرمك بمعنى
فإنا أكرمك لكونك
لم تأتني وذلك اذا
كنت كارها لآتيانه
ويوضح هذا أنك
تقول ما زيد قاسيا
فيعطف على عبده أي
فهو لا تتفاء القسوة
عنه يعطف على عبده
والفرق بين هذا الوجه
والذي قبله واضح لان
الوجه الاول شمل النفي

انتهى مداغى وقال في التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترتيبي بالتمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة
وجو ببدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعل أبلغ الاسباب ومذهب البصريين ان
ان الترتيبي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في
توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وساع الجزم بعد الترتيبي يدل على صحة مذهب
الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلت ان من زاد الترتيبي قصره على الفعل بعد الفاء لا بعد الواو
أيضا وهو مفاد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ولكن في شرح الازهرية لعل أراجع
الشيخ فيفهمني أو يفهمني (قوله بمسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء
أو الواو ليست أجوبة للطلب والنفي وانما الكلام بالعطف جهة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني
يترتب على حصول الاول كالجاء فسميت أجوبة قاله يس لكن هذا الترتيب انما يظهر في الفاء
لا الواو فتأمل (قوله أما النفي) سواء كان بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس
زيد حاضر افيك امك أو بالاسم نحو أنت غيرات فتحدثنا أو التقليل المراد به النفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا
اه نصريح وقوله غيرات فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثر على منعه نظرا
الى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال اه يس (قوله أن يقدر مبني على مبتدا) أي مخبرا به عن مبتدا
محذوف قال في المعنى يحتمل ان تقدير المبتدا الايضاح الاستئناف ويحتمل أنه لا يستأنف الاعلى هذا
الوجه ويكون هذا أمرا اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا موضحا لان ترتب
العطف على عدم القسوة أمر ظاهر فيوضح الخفي (قوله ويذكر نحويون هذين الوجهين) أعنى
عطف الفعل على الفعل فيشاركه في النفي واستئناف ما بعد الفاء فيكون مبتدئا وما قبلها منفي والمعنى على
الوجه الاول ما تأتينا فتحدثنا فانتهى الايتان والتحديث وعلى الثاني ما تأتينا فانت تحدثنا أي فثبت
التحديث لعدم الايتان وهذا الوجه الثاني معترض لانه لا يمكن تحديث بدون ايتان اذ علمت ذلك فقول
الشارح وهو سهو أي ما ذكره النحويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه الاول لا سهو
فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفى الايتان ويوجد الحديث أي كما هو معنى الوجه
الثاني وأما الوجه الاول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو الخ) وذكر في المعنى توجيهها لما ذكره النحويون
وهو ان المعنى ما تأتينا في المستقبل وقال الفيشي يمكن أن يكون قائل ذلك يكره ايتان الحديث في المستقبل
فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الايتان في المستقبل أو يكون المقوله والقائل بمكانين
متقاربين يمكنهما المكالمة يتعنر منهما الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه وقوله ويوجد الحديث أي
المترب على الايتان هذا هو المستحيل أما وجود حديث عوضا عن عدم الايتان فيمكن ذلك عند عدم
الايتان (قوله ما مثلت به لك) وهو ما تأتينا فاكرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث
والرابع الفاء للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين أن أكرمك عطف على تأتينا وان الاكرام مسبب
عن الايتان ولذا وجب النصب فيهما الا أنه في الوجه الثالث يلاحظ النفي منصبا على المعطوف الذي هو
السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ انصبابه على المعطوف عليه فينتفى المعطوف من حيث انه مسبب
عنه ويلزم من نفي السبب نفي السبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل بواسطة ان

فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها
على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما أخلصتها للسببية ويذكر نحويون هذين الوجهين في قولك ما تأتينا فتحدثنا وهذا
سهو اذ يستحيل أن ينتفى الايتان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها

على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب بان مضمره وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فا كرام منى أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى ا كرام بل يكوب منك اتيان ولا يكون منى ا كرام الرابع أن تقدير أيضا الفاء لعطف مصدر الفعل (٩٤) الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدير النفي منصبا على المعطوف عليه

(قوله على المصدر المؤول) أى المتصيد مما قبلها (قوله أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى ا كرام) يتبادر من تلك العبارة أن الفاء للعطف والتعقيب بدون سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أى على طريق التسبب تأمل (قوله بل يكون منك اتيان ولا يكون منى ا كرام) هذا صريح فى أن المعطوف عليه مثبت لانه منى ضمنا خلافا لقول الفيشى ان المعطوف عليه منى ضمنا تأمل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أى صراحة والافالمعطوف منى ضمنا وكان المناسب للفيشى أن يقول هنا مثل ما قلنا ويحذف ما قاله أولافى قوله منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافى انه منصب على المعطوف عليه ضمنا لمعامت قريبا تأمل (قوله وقد اتنى) أى المعطوف عليه الذى هو السبب (قوله وهذا ان الوجهان) أى الثالث والرابع سائغان الخ وعلى ما قدمنا لك يصح جريان الوجة الاربعه فيما تأتىنا فتحدثنا فالوجه الاول من الاربعه معناه اتقاء الاتيان واتقاء التحديث والثانى اتقاء الاتيان واثبات التحديث والثالث اتقاء التحديث ثبوت الاتيان والرابع اتقاء الاتيان فيتضمن اتقاء التحديث تأمل (قوله ما تأتىنا محدثا) هذا حل ومعنى والمناسب لما قدمه فى بيان الوجه الثالث أن يقول ما يكون منك اتيان بدون تحديث (قوله وان يقال ما تأتىنا فكيف الخ) المناسب لما قدمه فى بيان الوجه الرابع أن يقول ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفي التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ما تقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان تأمل (قوله ان لنا فى الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفى المعطوف والمعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن النفي فقط فينتفى المعطوف عليه دون المعطوف (قوله فى النصب وجهين) والفاء فيهما للسببية مع العطف لكن تارة يلاحظ النفي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه ويتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه منتفیان فى الوجهين انه نفي الوجه الاول النفي منصب عليهما صراحة فى الثانى صراحة على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تأمل (قوله نعم يجوز على الوجه الثانى الخ) أى والقصد نفي المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة فى المعطوف عليه وضمنا فى المعطوف وقال البيضاوى لوجهه جوا بالدل على عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لم عنر الكن لم يؤذن لهم فيه اه فهذا وجه ثالث لعدم قراءة النصب ويفيد انه لم يقرأ بالنصب وحينئذ فقول الشارح انه لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أى ولا الشواذ ويحتمل انه قرئ فى الشواذ لانها لا تنحصر (قوله بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم) أى فى وجود اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد ا كرام فالنفي منصب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مرادا) أى ليس المراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد نفي الامرين (قوله رؤس الآى) أى وأخر الآيات (قوله ومن محى) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال يس قوله لا يقضى عليهم الخ اى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمنع ان يقضى عليهم ولا يموتون أى لا يمكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدرنا هذا التقدير فيه فى نظاره لان ان تجعل ما بعدها فى حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفاء فى تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد

فيتنفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد اتنى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منى ا كرام وهذا ان الوجهان سائغان فيما تأتىنا فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تأتىنا محدثا بل تأتىنا غير محدث وان يقال ما تأتىنا فكيف تحدثنا وتلخص ان لنا فى الرفع وجهين وفى النصب وجهين * فان قلت هل يجوز ان يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب * قلت نعم يجوز على الوجه الثانى وهو ما تأتىنا فكيف تحدثنا أى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ما تأتىنا محدثا بل تأتىنا غير محدث الأثرى ان المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم وليس

هذا المعنى مرادا * فان قلت فاذا كان النصب فى الآيه جائزا على الوجه

الذى ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوز به العربية تجوز القراءة به الثانى ان الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصب يحذفها فيزول معه التناسب ومن محى النصب بعد النفي قول الله عز وجل لا يقضى عليهم فيموتوا

الا فتحدثنا أو ما
 نزال تأتينا فتحدثنا
 وجب الرفع وذلك لان
 النفي في المثال الاول قد
 انتقض بالا وفي المثال
 الثاني هو داخل على
 زال وزال للنفي ونفي
 النفي ايجاب وأما الامر
 فقولها ياتق سيرى عنقا
 فسيحا * الى سليمان
 فستريحا وشرطه
 أمران أحدهما أن
 يكون بصيغة الطلب
 فلوقلت حسبك حديث
 فينام الناس بالنصب
 لم يجز خلافا للكسائي
 والثاني ان لا يكون
 بلفظ اسم الفعل فلا
 يجوز أن يقول صه
 فنكرمك بالنصب
 هذا قول الجمهور
 وخالفهم الكسائي فجاز
 النصب مطلقا وفصل
 ابن جنى وابن عصفور
 فجازاه اذا كان اسم
 الفعل من لفظ
 الفعل نحو نزال
 فتحدثك ومعناه اذا
 لم يكن من لفظه نحو
 صه فنكرمك وما
 أجدر هذا القول
 بان يكون صوابا وأما
 النهى فكقولك
 لاتنقل فاعقبك وقول

على الجلة التي لا محل لها من الاعراب اه قال البيضاوي لا يحكم عليهم يموتان فيموتوا ويستريحوا وقرئ
 فيموتون على حد لا يؤذن لهم فيعتنرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ما تأتينا الخ) أي فالقصد
 نفي القضاء فيلزمه نفي الموت (قوله لعل قولك الخ) أي ليس القصد نفي الموت ويثبت القضاء فيقضى
 عليهم فلا يموتون الان هذا فاسد (قوله ولو قلت ما تأتينا الافتحدثنا) أي مما انتقض فيه النفي بالاقبل
 الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالابعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار فيجوز فيه الرفع
 والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لوقلت ما جاءني أحد الا زيدا فكم
 فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها زيدا فمفعولها آخره عنه (قوله
 ونفي النفي ايجاب) أي يستلزم ايجاب لانه عينه كما نص عليه أهل المعاني (قوله ياتق سيرى عنقا
 النجم العجلى والناقاة التي الابل أصلها نوق فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء تجمع في القلة على أنوق
 قدمت الواو على النون فصار أنوق ثم قلبت الواو ياء فصار أيتوق ويجمع أيتوق على أياتوق والعنق بفتحتين
 سير مسرع تحرك الابل فيه أعناقها * الاعراب يا حرف نداء وناق منادى مرخم ولك ضم القاف
 على لغة من لا ينتظر وفتحتها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنقا مفعول مطلق نائب
 عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أي سير اعنقا قاله العينى وفسيحا صفة له ومعناه واسع الى سليمان جار
 ومجرور متعلق بسيرى نستر يحانصوب بان مضمرة لانه جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك
 حديث فينام الناس) حسبك مبتدأ خبره حديث أي كافيك الحديث أي كف عن الحديث وأصل
 المثال المسموع حسبك فينام الناس واختلف في اعرابه فالجمهور على ان حسب مبتدأ خبره محذوف أي
 حسبك السكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا خبر له وهو كنف وقيل
 الضمة للبناء وهو اسم سمي به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائي النصب بعد الطلب
 بلفظ الخبر انتهى تصريحه وبنى على الفاعل (قوله لم يجز خلافا للكسائي) أي القائل بجواز النصب
 بعد الخبر (قوله والثاني أن لا يكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم الفعل موضوع للطلب
 على قول بخلاف المعنى والترجي فانه مستلزمه لا موضوعه فاسم الفعل أولى منهما ما يمكن الجواب بان النصب
 يقتضى عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد واسم الفعل جامد لا يتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب
 بعده وأما المصدر الصريح اذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب ما بعده وينبغي ان يقيد بالخلاف
 باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل يخالفه ومشي الفاعل والفيشي وغيرهما على ان المصدر كاسم الفعل
 (قوله وما أجدر هذا القول الخ) وذلك لانه موضوع لما كان بحروف الفعل ومعناه خصوصا وقيل انه
 موضوع للطلب كالفعل فاعطى حكم الفعل ويرد بان فعل الامر لما صح وقوعه صلة لأن حسن تأويله
 بالمصدر المنسبك منه مع أن بخلاف اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك مشتقا وغير مشتق انتهى شنواني مع زيادة
 ومعنى أجدر أحق (قوله وأما النهى فكقولك لاتنقل فاعقبك) فان أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة في
 جواب النهى بعد فاء السببية (قوله لاتنقلوا) مجزوم بالناهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله
 فيسحتكم يسحت فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه في جواب النهى بعد الفاء قال
 البيضاوي ويسحتكم يهلككم ويسألكم (قوله لاتنقلوا) مجزوم بالناهية وعلامة جزمه حذف
 النون ويحل منصوب بفتحة ظاهرة لانه في جواب النهى ومثل بثلاثة أمثلة الاول للفعل الصحيح اللام
 والثاني للمعتل بالياء والثالث للمعتل بالالف والاول لاتنقل والثاني لاتنقلوا والثالث لاتنقلوا (قوله ولو
 نقضت النهى بالا) قال يس وهل التقييد بالاشراط يخرج غيرهما أم لا محل نظر (قوله بالاقبل الفاء) فان كان

الله تعالى لاتنقلوا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لاتنقلوا فيه فيحل عليكم غضبي ولو نقضت النهى بالاقبل الفاء لم تنصب نحو

لاتنصلب الاعمرا فيغضب فيجب في بغض الرفع

النقض بالابعد الفاء لم يمنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الاتأديبا اه يس على الفا كهى
 (قوله وأما الدعاء) كان المناسب ذكر جواب الالتماس الذى هو الطلب من المساوى أو يقتصر على الامر
 ويجعل شاملا للدعاء والالتماس كما هو الطريقة الواجبة وقوله الدعاء أى بشر أو بخير فقوله اللهم تب دعاء بخير
 وقوله بنا اطمس الخ دعاء بشر وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون فى جواب الدعاء (قوله رب وفقنى
 الخ) هو من الرمل ورب منادى حذفت منه ياء النداء وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة تخفيفا وفقنى فعل
 دعاء والنون للوقاية والياء مفعول والفاء فى الجواب وأعدل منصوب بان مضمرة قوجو باوعن سنن متعلق
 بأعدل وفى خير متعلق بمحذوف حال وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقسرة منع من ظهورها السكون
 العارض لاجل القافية والشاهد فى قوله فلا يدل والمعنى يارب وفقنى حتى لأميل عن طريق الساعين حال
 كونهم السالكين فى خير طريق (قوله وشرطه أن يكون بالفعل) أى على طريق الاصالة فخرج بالفعل
 الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقولنا على طريق الاصالة الدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فدخل
 الجنة اه يس على الفا كهى (قوله وأما الاستفهام) عرفه العلماء بقولهم طلب الفهم والمراد طلب
 المتكلم فهم نفسه فأل فى الفهم للعهد فيخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لكن فهم المخاطب نعم يرد عليه
 فهمنى الا أن يقال طلب الفهم بأداة مخصوصة قال الشنوائى لو قال طلب الافهام لكان له وجه إذ المستفهم
 لا يطلب الا ما يمكن أن يفعله المخاطب وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره وأجيب بان المطلوب الحقيقى من
 الاستفهام هو الفهم أى فهم المتكلم ما فى ضمير المخاطب والافهام وسيلة لذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى
 من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام اه (قوله فشرطه أن لا يكون بأداة الخ) ويشترط
 فى الاستفهام أيضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجاز بك فان الضرب اذا وقع بتعذر سبب
 مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا إذ تعذر سبب مصدر مما
 قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى معناه واما الاستحالة سبب مصدر مراد استقباله لاجل معنى الفعل فانما
 يقدر فيه مصدر مقدر استقباله بما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فأضرب بك أى ليكن منك تعريف
 بضرب زيدا فضررب منا وأما الاستفهام التقربرى الداخلى على النفى فقيل لا ينصب فى جوابه نحو ألم تر أن
 الله أنزل من السماء ماء فتصبح وقيل ينصب اه يس على الفا كهى (قوله خبرها جامد) لانه لا يمكن تصيد
 مصدر منه بخلاف ما لو كان مشتقا فتصيد منه المصدر اه تقرير (قوله فهل لنا من شفعاء الخ)
 من مزيدة فى المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على
 الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أى هل حصول شفعاء فشفاعة
 منهم لنا اه يس على الفا كهى (قوله من ذا الذى يقرض الخ) يجوز فى من أن تكون مركبة مع
 ذا وما بعدها خبر وأن يكون مبتدأ وذا خبر والذى صفة له أو بدل منها وينبغى أن تكون ذاعلى الثانى
 اشارة لثلاث لا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم من ذا الذاهب ماذا التوانى اه بهامش (قوله يرفع
 يضاعف) أى على الاستئناف وقوله ونصبه أى فى جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع
 على الاستئناف والنصب فى جواب الاستفهام وكذا قوله فاغفر له (قوله أين بيتك) أين خبر مقدم وبيتك
 مبتدأ مؤخر وأين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول لتسير فهو مبنى على السكون
 محله نصب قال فى التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب على سببه خلافا للكوفيين قال شارحه بدر الدين
 سكملا لشرح والده لا يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد
 أجاز الكوفيون متى فأتيتك تخرج ومتى فاسير تسير اه والراجح لاول (قوله وكيف يكون الخ)
 كيف ظرف زمان اعتبارى لانه استفهام عن الحالة ومن نوازم الحالة وقوعها فى زمان فهو ظرف زمان

اللهم تب على قاتوب
 وقول الله تعالى ربنا
 اطمس على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا
 يؤمنوا حتى يروا العذاب
 الاليم وقول الشاعر
 رب وفقنى فلا أعدل
 عن
 سنن الساعين فى خير
 سنن
 وشرطه ان يكون
 بالفعل فلو قلت سقيا
 لك فيرويك اللهم يجوز
 النصب * وأما الاستفهام
 فشرطه ان لا يكون
 بأداة تليها جملة اسمية
 خبرها جامد فلا يجوز
 النصب فى نحو هل
 أخوك زيد فأكرمه
 بخلاف هل أخوك قائم
 فأكرمه ولا فرق بين
 الاستفهام بالحرف نحو
 فهل لنا من شفعاء
 فيشفعوا لنا والاستفهام
 بالاسم نحو من ذا الذى
 يقرض الله قرضا حسنا
 فيضاعفه يقرأ برفع
 يضاعف ونصبه وفى
 الحديث حكاية عن الله
 تعالى من يدعونى
 فاستجيب له من
 يستغفرنى فأغفر له
 والاستفهام بالظروف نحو
 أين بيتك فأزورك متى
 تسير فأرقتك وكيف
 تكون فأصحبك

فان قلت فبال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قلت لوجهين أحدهما ان الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قدر أيت ان الله أنزل

(٩٧)

من السماء ماء والثاني ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأورى سواة أحي فان مواراة السواة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشيء لا يكون سببا في حصوله * قلت ليس أورى منصوبا في جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو كون * فان قلت فقد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام * قلت هو غلط في ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء ففسح وكقوله ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

اعتباري اه فيشئ ولعله ما قاله الفيشئ ان المصنف ذكركيف في أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتج لما قاله الفيشئ لان المقرر أن يكون تامه وكيف حال ويجوز أن تكون ناقصة وكيف خبرها مقدم ولم يذكرها انما ظرف أصلا بل هي اسم استفهام حال أو خبر ليكون تأمل (قوله فان قلت فبال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب في جواب الاستفهام واجتماع انه جائز الا أن يقال قوله فبال الفعل لم ينصب أي لم يصح نصبه (قوله فبال الخ) ما اسم استفهام مبتدأ أو بال خبره (قوله فتصبح) أي فهي تصبح والضمير عائد على القصة وانما قدر مؤثنا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤثنا غير فضلة نحو فانها لا تعمي الابصار قصدا الى المطابقة لالا نه تراجع الى ذلك المؤثنت ولم يسمع هي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جواز ه على ما وعلى ما على قررنا فتصبح خبره في محل رفع يجوز أن يكون تصبح بمعنى أصبحت عطفًا على أنزل فلاموضع له (قوله قلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أي لكونه تقرير يمدخول النفي وان شئت قلت انكار بالنفي فيعلم منه أنه لا ينصب في جواب الاستفهام التقريرى وهو قول من قولين (قوله والثاني الخ) وعلى هذا فالجواب ليس للسيبى بل للاستثناف ولو كانت للسيبى لنصب في جواب الاستفهام التقريرى وهو قول آخر فالجواب الاول مبنى على قول والثاني على قول وقد تقدم عن يس اختلاف في ذلك والحاصل ان الجواب الاول يقول ليس هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثاني يقول ليست الفاء للسيبى وان وجد الاستفهام اه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أي اصباح الارض مخضرة (قوله فلو كانت العبارة أنزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أي بان يقال لم أنزل هكذا ظاهره والذي في الآية الم والم تدخل على الماضى فللمناسب ان يقون فلو كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريرى فينصب في جوابه على قول (قوله وهذا الوجه) أي الثاني الذى أفاد عدم النصب بعد الفاء اذا كان ما بعدها لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب في قوله فأورى مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالمنع حاصله لا يسلم انه نصب في جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الخ) ارادة الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غلط في ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكارى فيفيد عدم العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه دردير لكن كلام المفسرين يدل على انه استفهام تقريرى أي اقرار بالعجز لانه كان متحيرا قبل رؤية الغراب (قوله وأما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب بلين ورفق (قوله ألا تقع الماء ففسح) أي ألا أنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الخ) هو من البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربي في الاسماء الحسنى اختلف في الكريم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمى الكثير كريما وقيل هو الذى يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذى يسهل تناول ما عنده وقيل هو الذى له قدر عظيم وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرأ عن النقائص والآفات * الاعراب يا حرف نداء وابن منادى والكرام مضاف اليه الأداة عرض تدنو فعل مضارع وفاعله مستر وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء وما موصولة وقد حرف تحقيق وجملة حدثوك صلته والعائد مخذوف تقديره به والموصول وصلته في محل نصب مفعول تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراه مبتدأ أو كمن سمع خبر ومن موصولة (قوله التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما ياء مشناة من تحت وهو الطلب بحث وازعاج (قوله متقار بان) أي في المعنى وقوله يجمعهما في قوة العلة كانه قال متقار بان في المعنى لانه يجمعهما التنبيه

(١٣ - عباده) - ثانى) يا ابن الكرام الاندون فتبصر ما * قد حدثوك فإراء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا تقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو العرض متقار بان يجمعهما

على الفعل أى على طلب الفعل والفرق بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وأنت خير بان حقيقة العرض متميزة بقولنا برفق ولين وحقيقة التحضيض متميزة بقولنا بحث وازعاج فهما نوعان متغايران لا متقاربان فلا وجه لاختصاصهما بالتقارب من حيث جمعهم فى التنبيه على الفعل تأمل (قوله التنبيه على الفعل) أى ذو التنبيه لان العرض والتحضيض حالة نفسية (قوله بجمعهما التنبيه الخ) قال الفبشى استفيد من هذه العبارة ان التحضيض والعرض لا طلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهو مذهب المحققين من ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لا توجد له في غير هذا الكتاب وعبارة النحو بين التحضيض والطلب بحث والعرض الطلب بلين فيها مسامحة اه (قوله وأما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على قولهم العرض الطلب برفق والتحضيض الطلب بحث فانهما لا يتأنيان فى الآية اه فيشى والذى فى الأشموني التمثيل للتحضيض بآية لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق * واعلم أن المتبادر من لولا التحضيض وهو غير مناسب فى جانب الرب قد استعار لولا من التحضيض الى الدعاء هذا هو المناسب فى المقام وحيث كان المناسب للشرح أن يحذف العرض لان المتبادر من الآية التحضيض لا العرض بدليل أن الأشموني مثل بهما التحضيض تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أى نقلت العبارة الدالة على التحضيض واستعملت فى الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعاره و به قرر من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الدعاء بمطلق التحضيض أو العرض على ما قال ثم استعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التحضيض الخاص للدعاء الخاص اه (قوله عبارة التحضيض أو العرض) وهى لولا فان لولا موضوع للعرض والتحضيض وان كان المناسب فى المقام تشبيه الدعاء بالتحضيض الذى هو المتبادر من لولا فالاولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثل بهما التحضيض (قوله وأما التمنى) هو حقيقة محبة النفس أى ميلها الى حصول الشئ الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شئ يطلب حصوله قالوا فى التمنى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال السنوانى قولهم طلب ما لا طمع فيه الخ أى بليت لي يخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بهاذلك فانه لا يسمى تمنيا اه والترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشئ الممكن غير الواجب حصولا مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشئ يطلبه قالوا فى الترجى هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله ياليتنى كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد التمنى سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول كفى الآية التى مثل بها الشرح أو لغيره نحو ليتك تأتينا فنحن ذلك أى ليت آتيا منك فتحديث منا ولا يقدر ليت كان آتيا منك فحديث منا لان ذلك تقدير لا يحتاج له وأما اذا كانت داخلة على ضمير شان وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته ياتينى فيكرمنى فيصح أن يقال انه فى تقدير ليت الشان أن يكون منك آتيا فاكرام وليت الشان يفعل آتيا نا كراما وقوله ياليتنى كنت معهم الخ أى ليت لى كونهم ففوز اه يس على الفا كهى (قوله لأرسول الخ) قاله أمية بن أبى الصلت من البسيط وتامه * ما بعد غايتنا من رأس مجرانا * ومجرى بضم الميم مصدر ميمى بمعنى الاجراء أضيف الى نون المتكلم * ألا التمنى ورسول مبنى على الفتح لان ألا تعمل عمل لا التبرئة ولنا فى محل نصب على الصفة ومنافى محل الخبر لآلا وقال بعضهم رسول مبتدأ ولنا صفة ومنا خبر فيخبر منصوب فى جواب التمنى وهو محل الشاهد ما سم موصول مفعول بخبر و بعد خبر لخبر أى المسافة التى هى بعد غايتنا

التنبيه على الفعل
الأأن فى التحضيض
زيادة توكيد وحث
وأما قوله تعالى لولا
أخرتني الى أجل
قريب فأصدق فمن
باب النصب فى جواب
الدعاء ولكنه استعيرت
فيه عبارة التحضيض
أو العرض للدعاء *
وأما التمنى فكقوله
تعالى ياليتنى كنت
معهم فافوز فوز اعظما
وقول الشاعر * ألا
رسول لنا منها فيخبرنا *

فهذه أمثلة النصب بعدفاء السببية في هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد وار المعية في المواضع المذكورة فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة فالأربعة المسموع فيها أحدها النفي كقوله تعالى

(٩٩)

ولما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين
والمعنى والله أعلم أنكم
تجاهدون ولا تصبرون
وتطمعون أن تدخلوا
الجنة وإنما ينبغي لكم
الطمع في ذلك إذا
اجتمع مع جهادكم
الصبر على ما يصيبكم
فيه فيعلم الله حينئذ
ذلك واقعامنكم والواو
من قوله تعالى ولما وار
الحال والتقدير بل
أحسبتم أن تدخلوا
الجنة وحالتكم هذه
الحالة والثاني الأمر
كقوله

فقلت ادعى وأدعوان
أندى
لصوت ان ينادى
داعيان
والثالث النهي كقول
الشاعر
يا أيها الرجل المعلم
غيره
هلا لنفسك كان ذا
التعليم
ابداً بنفسك فانهما عن
غيرها
فاذا انتهت عنه فانت
حكيم
فهناك يسمع ما تقول
ويشتفي
بالقول منك وينفع
التعليم

حال كونها كائنة من رأس بحرنا وقال في الشواهد يحرف نداء والمنادى محذوف أي يقوم وبعدمفعول
يخبرنا خلافاً لقول الشواهد انه مفعول محذوف وغايتنا مضاف إليه فعلى نسخة الشواهد يا بعد غايتنا بخرف
النداء والذي في النسخ ما بعد (قوله) فهذه أمثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف في الناصب للفعل فذهب
البصريين ان الناصب ان مضرة وهو ما درج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء
منصوب بالمخالفة وبعضهم الى أن الفاء هي الناصبة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل
لها لكنها عطفت مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم كما تقدم والخلاف في الواو كالاختلاف في الفاء اه أشموني
(قوله) فسمع الخ) وفي بعض النسخ فسمع في خمسة وقاسه النحويون في ثلاثة وهذه هي الموافقة لما يأتي
فانه ذكر أمثلة خمسة وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في أربعة وبعده هي الصواب لان قوله
وتأتي مثله من كلام المولدين وفي بعض النسخ فسمع في أربعة وقاسه النحويون في ثلاثة وهي فاسدة
لانه يقتضي ان الجملة سبعة مع انها ثمانية قال أبو حيان ولا يحفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد اربع وعشرون
النداء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي أن لا يقدم على ذلك الاسباع اه وحينئذ فيعلم من كلام أبي
حيان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجي احد الاربعه وعليه فالمناسب أن يقول فسمع في ثلاثة
وقاسه النحويون في خمسة تأمل (قوله) ولما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم في
الآية مجاز عن المعلوم وانه تنفي لعدم وقوعه وبذلك علم الجواب عما يقال للمالئني وكيف يصح نفي علم الله
وعلمه قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر اه يس على الفا كهى وقال البيضاوي ولما يعلم
الخ أي لم يتجاهدوا والفرق بين لما ولم ان لما لتوقع الفعل فيما يستقبل وقرى لما يعلم بفتح الميم على ان أصله
يعلمن فحذفت النون وقرى و يعلم الصابرين برفع يعلم والواو للحال اي ولما تتجاهدوا وانتم صابرون اه
(قوله) وتطمعون الخ) هذا تفسير لحسبتم (قوله) بل أحسبتم) اشار به الى ان أم من قوله أم حسبتم للاضراب
مع الاستفهام الانكارى (قوله) وحالتكم هذه) اي عدم المجاهدة مع الصبر اي اتقى جهادكم المصاحب لصبركم
(قوله) فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعيش الخطيب وقال الزمخشري ربيعة بن جشم وقال ابن
بري دثار بن شيبان النميري من الوافر وادعى أصله ادعوى استنقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها
فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدئ بالفعل فقال البدر بن مالك بضم الهمزة نظرا الى
ضم الثالث في أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل ولذا قال أبو ه في شرح الكافية
وفي ايضاح أبي علي مانصه وتقول للمرأة أغزى ادعى فنشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في
حكم الثبات وقوله وأدعوه هو محل الشاهد وأندى ابعصوتا والندى بعد الصوت اه يس والمعنى فقلت
لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك فان أرفع صوتاً بعده دعاء داعيين معا اه تصریح * الاعراب فقلت
فعل وفاعل وكذلك ادعى وأدعو منصوبان مضمران ان حرف توكيد أندى اسمها ولصوت بكسر اللام
متعاقبان دى وان بفتح الهمزة ينادى بكسر الدال منصوبان وداعيان فاعل وان ينادى خبران (قوله)
كقوله لانه) اي قول أبي الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووي وتقدم الكلام
على اعرابه ومعناه والشاهد في وتأتي مثله فانه منصوبان مضمران بعد النهي وبعده في بعض النسخ قبل
قوله ابداً بنفسك يبتان وهما

تصف السواء لذى السقام وذى الضنا * كما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا * منها وأنت عن الرشاد عقيم

وتقول لانا كل السمك وتشرب اللبن فاذا اردت

لانه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

بالواو عطفت الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول في النهي

وان أردت عطف مصدر
 الفعل على مصدر مقدر
 بما قبله نصبت الفعل
 بان مضمرة وكان
 النهي حينئذ عن الجمع
 بينهما وان أردت
 الاستئناف رفعت
 الثاني * والرابع التمني
 كقوله تعالى ياليتنا نرد
 ولا نكذب بآيات ربنا
 ونكون من المؤمنين
 * والخامس الاستفهام
 كقوله وهو الخطيئة
 ألم أك جاركم ويكون
 بيني * وبينكم المودة
 والائتاء ينتصب الفعل
 المضارع بان مضمرة
 جوازا لا وجوبا بعد
 الأربعة أحرف وهي
 الفاء والواو ثم وأو
 وذلك اذا عطفن على
 اسم صريح مثال ذلك
 بعد أو قول الله تعالى
 وما كان لبشر ان يكلمه
 الله الا وحيا أو من وراء
 حجاب او يرسل رسولا
 فيوحى باذنه يقرأ في
 السبع برفع يرسل ونصبه
 وقال ابو بكر بن مجاهد
 المقرئ رحمه الله قرئ
 لو أن لي بكم قوة أو آوى
 بنصب آوى ولا وجه له
 ورد عليه ابن جنى في
 محتسبه وغيره وقالوا

ابدا بنفسك الخ (قوله وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا) اى فهو مفيد للنهي عن كل واحد منهما قال
 الدماميني وفيه نظر لانه يحتمل نفي الجمع بينهما كما يحتمل النفي عن كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ما جاء
 زيد وعمر ويحتمل ان يكون المراد نفي كل منهما على كل حال وان براد نفي اجتماعهما وقت المحيى فاذا جىء
 بلا صراحة الكلام نصابى الاول اه واجاب الشمنى بان معنى قولهم كل واحد اى ظاهر افلا ينافى انه يحتمل نفي
 الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن وأشار المؤلف بذلك
 الى ان واو المعية عاطفة لمصدر مؤول على مصدر متوهم نظير ما قيل فى الفاء وجعلها للمصاحبة حل معنى
 لاجل اعراب (قوله ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بنصب نكذب ونكون
 فى قراءة حزة وحفص واقتصر فى التوضيح على قوله ياليتنا نرد ولا نكذب ولم يذكر ونكون وهو
 صحيح أيضا وعبارة الاشمونى كعبارة المؤلف هنا قال بعض الاشياخ ان الشاهد فى نكذب ونكون وأما نكذب فهو
 بالرفع عطف على نرد اه والصواب ما قدمناه تأمل (قوله والخامس الاستفهام كقوله وهو الخطيئة)
 تصغير خطاة وهى الضرطة ألم أك الخ هذا البيت لم يوجد فى شواهد هذا الكتاب ولعله مبنى على اسقاط
 قوله والخامس الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق وسمع فى أربعة على ما هو فى بعض النسخ والتمثيل
 بالبيت للاستفهام مبنى على ان الاستفهام التقريرى ينصب المضارع فى جوابه وهو أحد التأويلين
 السابقين وأما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب المضارع بعد النفي لا بعد الاستفهام تأمل
 والشاهد فى قوله ويكون بالنصب والهزمة للاستفهام ولم جازم واك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة
 تخفيفا واسمها ضمير و جاركم خبره ويكون بالنصب والمودة والائتاء اسمها و بيني وبينكم خبر يكون
 (قوله بعد اربعة احرف) قال ابو حيان ولا يجوز فى غيرها اه يس على الفاء كهى (قوله او يرسل)
 على قراءة النصب بان مضمرة بعد أو والتقدير أو ان يرسل وان يرسل فى تأويل مصدر عطف على وحيا
 كانه قيل وما صح لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا فالكل مصادر وقعت
 أحوال امن الفاعل اما الوحى والارسال فامرهما بين وأما من وراء فهو متعلق بمصدر محذوف وكأنه قيل
 أو اسما عامن وراء حجاب او كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو اسما عامن وراء حجاب او
 ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا ان يكون المعنى وما كان لبشر
 أن يكلمه الله الا بالوحى او بان يسمع من وراء حجاب او بان يرسل رسولا فيكون كل منهما مفعولا به
 بواسطة حرف الجر وأما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا استثناء
 منقطع نظر الظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام اه يس والمراد بالوحى
 الكلام الخفى الذى يدرك بسرعة ليس بحرف ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع للنبي ليلة المعراج وقوله
 أو من وراء حجاب كما رقع لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حامل الوحى هكذا يستفاد من
 البيضاوى (قوله يقرأ فى السبع برفع يرسل) وهى قراءة نافع بناء على ان او يرسل مستأنف والفعل خبر
 لمحذوف لامعطوف على الاسم ويلزمه ان تكون اول الاستئناف على نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم
 زيدا أو يقضيك حقا وجعلت أو يقضيك مستأنفا للمعنى او هو يقضيك حقا اى يقضيكه على كل حال
 لزمته ألم تلزمه فكانه قال بل يقضيك اه يس (قوله ونصبه) وهى قراءة غير نافع وقد تقدم تقرير
 الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) واما على قراءة رفع آوى فهو خبر مبتدأ محذوف وآوى
 مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل اى أنا آوى قررره شيخنا دردير وجواب لو
 محذوف اى لبطشت بكم (قوله فى محتسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن
 جنى لا بالجر عطف على محتسبه بدليل قوله وقالوا اى قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر السبعة) وهم ما عدا

نافعا (قوله ميسون) بيم مفتوحة فثناة تحتية سا كنة فسين مهملة في آخره نون وهو ممنوع من الصرف
 للعلمية والنأنث (قوله بنت بحدل) بموحدة مفتوحة فاء مهملة سا كنة فدا لمهملة مفتوحة فلام اسم
 رجل وميسون هذه زوجة معاوية وهي أم يزيد تزوجها معاوية رضي الله عنه ونقلها من البدو إلى الشام
 فكانت تكثر الحنين إلى ناسها والتذكر إلى مسقط رأسها فسمعا ذات يوم تنشده هذه الأبيات

ليت تخفق الأرواح فيه * أحب إلى من قصر منيف
 ولبس عباءة وتقر عيني * أحب إلى من لبس الشفوف
 وأكل كسيرة في كسر بيتي * أحب إلى من أكل الرغيف
 وأصوات الرياح بكل فج * أحب إلى من نقر الدفوف
 وكلب ينبح الطراق دوني * أحب إلى من قط ألوف
 وبكر يتبع الأظعان صعب * أحب إلى من بغل زفوف
 وخرق من بنى عمي نحيف * أحب إلى من علج عنيف
 خشونة عيشتي بالبدو أشهى * إلى نفسي من العيش الظريف
 فما أبغى سوى وطني بديلا * فحسبي ذلك من وطن شريف

ميسون بنت بحدل
 للباس عباءة وتقر عيني
 * أحب إلى من لبس
 الشفوف

الرواية فيه بنصب تقر
 وذلك بان مضمرة على
 انه معطوف على اللبس
 فكأنه قال للبس وقرة
 عيني ومثال ذلك بعد
 الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه
 ما كنت أوتر أترابا
 على ترفي
 ومثال ذلك بعد ثم قول
 الشاعر

فلم اسمع معاوية الأبيات قال لها ما رضيت حتى جعلتني علجا عنيفا ذكراه البحر يري في درة الغواص وقال
 العيني الأبيات من بحر الوافر تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية
 والصحيح للبس بووالعطف لانها جملة عطفت على جملة قبلها ومن رواه للبس باللام فهو خطأ والشاهد في تقر
 حيث نصب بأن مضمرة ويجوز رفع تقر على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
 والشفوف بضم الشين المعجمة والفاء من الثياب الرقيقة اه قال الدماميني والارواح جمع ريح وتخفق
 بكسر الفاء مضارع خفقت الريح أي دوى جريها والمنيف العالي والعباءة ضرب من الأكسية والشفوف
 جمع شف بفتح الشين وهو سترقيق من صوف يشف ما وراءه كذافي الصحاح وقال في القاموس الشف
 بالكسر الثوب الرقيق يحكي ماتحته اه شمني في كسر يني بكسر الكاف أسفل شقة الخباء التي تلي
 الأرض من حيث يكسر جانباه والرياح جمع ريح والياء بدل عن الواو لكونها اثر كسرة كجافي ميزان
 وتقول العرب الرياح كراهة الاشتباه بجمع روح والفتح الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع
 مطلقا والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذي يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة ان الفتح لغو والبكر
 بفتح الباء الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخي والعجل من ولد البقرة
 والعليف الذي يعلف ولا يرسل للرعي والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذي لارفق فيه
 * الأعراب ولبس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو وعيني فاعل
 وتقر أحب خبر المبتدأ من لبس جار مجرور متعلق باحب والشفوف مضاف اليه والشاهد في وتقر والتقدير
 ولبس عباءة وقرة عيني (قوله الرواية فيه بنصب تقر) قال في شواهد هذا الكتاب وروي وتقر بالرفع
 على ان الجملة حال من الفاعل المقدر والتقدير ولبس عباءة قارة عيني أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ولا يجوز
 أن يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يعطف على الاسم الخالص اه لكن محيى الجملة المضارعية
 حالا مقرونة بالواو ممنوع فالاحسن الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتر بالعين المهملة
 والتاء المشناة فوق وقال في التصريح المعتر المعترض للمعروف والمعنى لولو توقع من يصرف عن فعل المعروف
 وارضاه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في السن * الأعراب لاوحرف امتناع لوجود
 وتوقع مبتدأ خبره محذوف أي موجود والجملة فعل انشروا فاضيه منصوب بان مضمرة جواز ابعدا الفاء وان

أرضيه في تأويل مصدر عطف على توقع أي لولا توقع معترفاً رضائي له وما نافية كنت أوثر كان واسمها
 وخبرها وأثر بامفعول أوثر وفاعله مستتر على تر في متعلق بأوثر (قوله أنى وقتلى سليكا الخ) قاله أنس بن
 مدركة الخثعمي من البسيط وسليط وسليط اسم رجل والثور ذكراً البقر لان البقر تنبعه فإذا عاف الماء
 عافته فيضرب ليرد الماء فتردمعه وقيل المراد به الطحلب وهو الذي يعال على الماء فيفر البقر منه فيضرب به
 صاحب البقر ليذهب عن الماء فيشرب البقر والمناسب للمقام الأول لان الغرض من وقوع الفعل نحو يف
 غيره وعافت كرهت الماء فلم تشر به وأعقل مضارع عقل القليل أعطى ديته * الاعراب أنى ان واسمها
 وقتلى مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا مفعوله ثم أعقله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة
 جوازاً والمصدر المؤول عطف على قتلى والخبر محذوف أي موجود وكأثر خبر ان ويضرب مبنى للمفعول
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما ظرف يضرب وعافت البقر فعل وفاعل ولاشك ان قتل مصدر ليس في
 تأويل الفعل وكونه عاملاً وشرط العمل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل (قوله
 فرقا) أي خوفاً وفي بعض النسخ خوفاً (قوله عن حمله) أي الضرب (قوله وقولى اسم صريح
 احتراز الخ) ذكر محترز صريح ولم يذ كر محترز اسم وذلك بان يكون معطوفاً على فعل كقوله تعالى
 أن تزل احداهما فتذ كر في قراءة من نصب وقوله تعالى ير يد الله ليين لكم ويهديكم وقولهم أما ان
 تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فياذ كر ليس بان مضمرة جوازاً وانما هو بالعطف على ما قبله ولعل
 الشارح لم يذ كر هذا لانه معلوم من باب العطف ولا بد أن يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليخرج
 الطائر فيغضب زيد الذباب فال اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف
 و يغضب زيد جملة عطف على صلة آل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط الذباب خبر المبتدأ كذا في التصريح
 وأنت خير بأنه اذا كان من عطف الجمل فلا يحتاج لاجراجه لان الكلام في عطف فعل على اسم صريح
 وهذا عطف جملة على اسم مؤول وقال الشاطبي وأما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها
 فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب فلاشك في هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني
 فاضل ويتكرم على هذا التقدير يصح قولك عجب من رجل ضاربو يشتم بالنصب والاخرى جهة معنى
 الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذي
 يعطى معنى الفعل اعمالاً المعناه واهمالاً للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم
 بالنصب اه ومنه يعلم ان اخراج الذي يطير الخ يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

باب المجرورات

المجرورات جمع مجرور أي لفظ مجرور أو مجرورة أي لفظة أو كلمة مجرورة أو لالاستغراق أي جميع المجرورات
 ثلاثة أي ثلاثة أنواع بدليل انها ثبتت التاء ولا تقل ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والاحذف التاء هكذا توضيح
 كلام الفيشي واعتراض بانه اذا حذف المعدود يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجرور بالحرف) أي
 ما كان الحرف آلة جره والافالجار هو المتكلم وقدم المجرور بالحرف لان الاصل في الجر ان يكون بالحرف
 ولا يكون بغيره الا بطريق النية بأثر التضمن لمعنى الحرف (قوله وهو من الخ) أي حرف الجر من وما
 عطف عليها فلا يقال يلزم على مقاله الاخبار عن ضمير الجمع بواحد لما علمت انه لاحظ العطف قبل الاخبار
 هذا حاصل ما في الفيشي (قوله وهو من الخ) الحصر اضافي أي بالنسبة للكثير المشهور والافقد ترك هنا
 خمسة ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا الجارات فلاحاجة لاعادتها واثان شاذان في
 عمل الجر أحدهما متى في لغة هندي وهي عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجهما متى كنه أي
 من كنه وقال الشاعر * متى لحج خضر لهن نسيج * والثاني لعل في لغة عقيل قال شاعرهم

انى وقتلى سليكا ثم
 أعقله
 كأثر يضرب للمعاف
 البقر
 كانت العرب اذا رأت
 البقر قد عافت ورود
 الماء تعمد الى الثور
 فتضرب به فترد البقر
 حينئذ الماء ولا تمتنع
 منه فرقا من الضرب
 أن يصيبها وانما امتنعوا
 من ضربها لضعفها عن
 حمله بخلاف الثور وقولى
 اسم صريح احتراز من
 نحو ماتا تينا فتحدثنا
 فان العطف فيه وان
 كان على اسم متقدم
 فانا قد قدمنا أن التقدير
 ما يكون منك اتيان
 حديث لكن ذلك
 الاسم ليس بصريح
 فاضمار ان هناك واجب
 لاجازة بخلاف مسئلتنا
 هذه فان اضمار ان جائز
 بل نص ابن مالك في
 شرح العمدة على أن
 الاظهار أحسن من
 الاضمار ثم قلت
 باب المجرورات ثلاثة
 أحدها المجرور بالحرف
 وهو من والى وعسن
 وعلى والباء

لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان أمكم شريم

والشريم بفتح الشين المفضاة وبحرور لعل في محل رفع مبتدأ ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وما عدا الرابع لا يجوز الجربه اه تصریح وقد ذكر فيه ان كي من جملة الشواذ والمصنف هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسميت حروف جر لعملها الجرو قيل لجرها الافعال الى الاسماء وسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها اه تصریح قال الفيثي قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان معانيها لان هذا وظيفة اللغوى والاصولى اه كلام الفيثي وانما قدم المصنف من لانها م حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره (قوله واللام) سواء كانت للامك أو لشبه الملك و يعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثنائية فان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك نحو المال زيد والافهي لشبه الملك والاستحقاق للاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثية فيقول ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك أو غير مالكة فهي للاختصاص أو بين معنى وذات فهي للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تأمل وقال الفيثي قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال زيد ولا اختصاص نحو الجنة للمؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه وبيانه انها ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك أو بين ذاتين احداهما مختصة بالآخرى لانكون لغبرها فهي للاختصاص أو بين ذاتين احداهما غير مختصة بالآخرى فهي للاستحقاق وحينئذ فيكون ساكتا عما اذا وقعت بين معنى وذات تأمل لان قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أي وأما جرها للضمير في قول العجاج
 خلى الذنابات شمالا كشبا * وأم أوعال كهأوأقربا
 فقال المؤلف في التوضيح انه ضرورة وقال في المعنى والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة أي بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية فهذا قولان والفيثي يفيد قولنا لثاوه هو عدم جرها للضمير مطلقا أي لاشذوذها ولا ضرورة جملة الاقوال ثلاثة كما قاله الفيثي وقوله خلى أي الجار الوحشي والذنابات اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكشبا بفتح الشاء صفة له ومعناه قريبا والمعنى ان هذا الجار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصریح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله مضافا) أي حال كون رب مضافا للكعبة ولياء المتكلم كما يأتي في الشرح وندرت الارجن وتا الحياة فيما حكاه سيبويه أي دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة تادر فلذا تركها المصنف (قوله المضمره) أي المحذوفة (قوله ورب للضمير الخ) في رب ثمان لغات ذكرها السنواني في حاشية الآجر ومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء مشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء اه (قوله للضمير غيبية) واختلف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسي وكثيرون الى انه معرفة وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التذكير اه تصریح (قوله بمطابق للمعنى) كما يأتي أمثله في الشرح وهذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربها رجلين وربهم رجالا وربهن نساء اه تصریح قال الفيثي قوله يميز بمطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التمييز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال أبو حيان لأعرف من اشترط وصعه (قوله بمطابق للمعنى) أي مع مخالفته للفظ الضمير تأمل

واللام وفي مطلقا
 والكاف وحتى والواو
 للظاهر مطلقا والتاء لله
 ورب مضافا للكعبة أو
 الياء وكى لما الاستفهامية
 أو أن المضمره وصلتها
 ومنذ وهذا الزمن غير
 مستقبل ولا مبهم ورب
 لضمير غيبية مفرد
 مذكر مميز بمطابق
 للمعنى

قليلاً ولمسكروصوف كثيراً) * وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها إلى ثلاثة أقسام
مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور (١٥٤) بمحاوره مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما أذكر المجرور

(قوله قليلاً) راجع لجرها لضير الغيبة (قوله ومجرور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجع أن
الجر بالضاف وقيل بحرف جرمقدر جملة الاقوال ثلاثة وسيأتي أنه يمكن تأويل عبارة المصنف فيمشي
على الراجع (قوله ومجرور بالمحاوره) سيأتي أن هذا قول مرجوح أيضاً حينئذ الراجع ان الجار اما
حرف واما مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على
حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع
على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى اه تصریح (قوله ومن أمثلة ذلك) مثل باربعة عشر مثالا لان
كل واحد من السبعة له مثالان مثال لجره للظاهر ومثال لجره للضمير (قوله طبقاً عن طبق) أي حالا
بعدها فعن بمعنى بعد ويحتمل أن تكون على بابها والتقدير طبقاً متباعدة في الشدة عما قبله قاله
الدماميني (قوله رضى الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهي بعد الشيء عما بعدها
بسبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه يجعل المعنى تباعد عنهم التقام الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه
انهم تباعدوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله الثاني ما لا يجزى الا الظاهر) وجه اختصاص مذ ومنذ
بالظاهر انهما لما اختصا بالوقت لانه معناه اذا كانا اسمين فخصا بجزى الاوقات للمناسبة بين معناه اسمين
وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى بانها لما نقصت عن الى
بانها لا تجزى الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوصاً بالظاهر وفي الكاف بان دخولها على الضمير يؤدي الى
اجتماع الكافين في نحو كوك وطرد المنع في الباقي وفي الواو بحط رتبها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها
باحد القسمين وخص الظاهر لاصلته وفي رب لاختصاصها بالمتكسر لانها علم على القلة والكثرة وانما يحتاج
للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملين والمعرف ما دل على القلة فقط وفي
التاء بحط رتبها عن أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم
الله وألحق به نحو رب (قوله وحتى) وهي للغاية ولا يجزى بها الا آخر نحواً كالتسمية حتى رأسها أو
متصل بالآخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرت البارحة حتى الصباح والجر بها واجب وجائز فالواجب اذا
كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزءاً ولم
يقع الفعل له نحو صمت الايام حتى يوم العيد وانما تمتنع العطف بها في الاول لانها انما تعطف بعضاً على كل وفي
الثاني لان العطف يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو متعذر هنا والجائز اذا كان ما بعدها اسماً جزئاً
مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ
الاسلام * تنبيه * ان دلت قرينه على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو
قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعلها ألقاها

أو على عدم دخوله نحو آتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخبير مجذولا

عملها والافالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقاً جلا على الغالب فيهما عند القرينة وقيل
بالدخول مطلقاً وقيل بالخرج مطلقاً وقيل ان كان ما بعدهما جزءاً فهو داخل والافه وخرج وانفقوا على
ان حتى العاطفة يدخل ما بعدها والخلاف انما هو في الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو اه أشموني مع
زيادة من حواشيه (قوله فردا خاصاً) المراد بالفرد الخاص الشخص أي لفظه خاصة بخلاف النوع فانه

بالتبعية كما فعل جماعة
لان التبعية ليست
عندنا هي العاملة وانما
العامل عامل المتبوع
وذلك في غير البديل
وعامل محذوف في باب
البديل فرجع الجرفي
باب التوابع الى الجر
بالحرف والجر بالاضافة
وقسمت الحروف
الجارية الى ستة أقسام
أحدها ما يجزى الظاهر
والمضمر وبدأت به لانه
الاصل وهو سبعة
أحرف من والى وعن
وعلى والباء واللام وفي
ومن أمثلة ذلك قوله
تعالى ومنك ومن نوح
الى الله مرجعكم اليه
مرجعكم طبقاً عن
طبق رضى الله عنهم
ورضوا عنه وعليها وعلى
الفلك تحملون آمنوا
بالله ورسوله وآمنوا به
لله ما في السموات وما
في الارض له ما في
السموات وما في الارض
كل له قانتون وفي الارض
آيات للموقنين وفيها
ما تشبهه الانفس *
الثاني ما لا يجزى الا الظاهر
ولا يختص بظاهر معين
وهو ثلاثة الكاف وحتى
والواو * الثالث ما يجزى

كلى

لفظين يعينهما وهو التاء فانها لا تجزى الا اسم الله عزوجل ور بامضاف الى الكعبة أو الى الباء قال

الله تعالى تالله تفتؤنذ كرتالله لقد آثر لا الله علينا وتالله لا كيدن أصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترى لافعلن الرابع ما يجزى فردا خاصاً
من الظواهر ونوعان خاصاً منها وهو كى فانها لا تجزى الا أمرين أحدهما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال جئتكم أمس فتقول في السؤال

عن علة الجي مله أو كيمه فكأن له جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لما وكيمه ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذف ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بهاء السكت كما قرأ البرزى في هذه المواضع وغيرها الثاني أن المضمرة وصلتها ذلك هو النوع الخاص (١٠٥) تقول جئتكم كي تكرمني فإن

قدرت كي تعليلية فالنصب بان مضمرة وأن المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور ببكى وكانك قلت جئتكم للا كرام

الخامس ما يجز نوعا خاصا من الظواهر وهو منندومذ فان مجرورهما لا يكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لامبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لامستقبلا تقول مارأيته منندوم الجمعة ومنندومنا ومنندومنا ولا تقول لأراه منذ غدولا منذ غدو كذا لا تقول مارأيته منذ

وقت * السادس ما يجز نوعا خاصا من المضمرة ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مراد به المفرد المذكور وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد

كلمة مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والفعل كمي يصدق بان يضرب وان يأكل وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله عن علة الشيء مله أو كيمه) وانما ذكره جمعا للتظهير وقدمه مع انه ليس مما نحن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا مله باللام والمعنى لاى شئ وكذا (قوله الثاني ان المضمرة وصلتها) وترك ثالثا وهو المصدر يوصلتها فانها في تأويل الاسم كقول النابغة

إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كبايضر وينفع

فكيجارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أى انما يراد الفتى للضر والنفع أى للضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع ويرى ويرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كافة لكى عن عمل الجر مثلها فى ربما اه تصریح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أى باعتبار ان صلة ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أى مضارع فصلة أن امر كلى تحته افعال كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال الموضح والاولى فيما اذ لم يذكر أن بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها معها نحو لكيلنا سوا انتهى مع شارحه (قوله الاماضيا) وهما بمعنى من (قوله او حاضرا) وهما بمعنى فى (قوله منندوم الجمعة) اشارة للماضى وقوله منندومنا اشارة للحاضر ويكونان بمعنى من والى جميعا أى دالان على انتهاء الغاية وانتهائها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو مارأيته منذ أو منندومين أى من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله لأراه منذ غدال) محترز ماضيا او حاضرا (قوله وكذا لانقول الخ) محترز معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرة) أنت خبير بان ضمير الغيبة لفظه واحد كما الاستفهامية الا أن يقال ان ضمير الغيبة وان كان لفظه واحدا الا أنه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا او مؤنثا فصار كليا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا لالاكثرين ولا للتكثير خلافا لابن درستو بهو جماعة بل رد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله فى المغنى فالاول نحو يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة والثانى كقول رجل من ازد السراة

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

وذى شامة سوداء فى حروجه * مجللة لاتنقضى لأوان

ويكمل فى نسع وخمس شبابه * ويهرم فى سبع معا وثمان

وعن الفارسي ان عمر الجيني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصلها لم يلد له بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها ببناء كتف فالتقى سا كنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء او بالضم اتباعا للضممة الهاء والشامة الخال وهى النكثة السوداء فى الجسم الخائف للونها و فى رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدمان الوجه وهو ما رجع من الخد قاله الهمامى ومجلمة ذات عز وجلال وروى مجلحة بتقديم الجيم على الهاء أى منكسة ويهرم أى يشيب قاله الحلبي اه تصریح وليس من حروف الجر ما له صدر الكلام سواها اه شيخ الاسلام ولا تعلق بشئ لانه تشبه الحرف الراء (قوله به رجلا لقيت) يحتمل ان مجرور رب مفعول للقيت ويحتمل انه

من مختص بفرد وكان
ينبغي أن يقدم المختص
بنوعين وهو رب على
المختص بفرد ونوع
وهي كى * قلت انما
ذكرت التاء الى جانب
الواو لانها شريكها
في القسم فتأخيرها عنها
قطع للنظير عن نظيره
ولما أردت أن أذكر
شيأ من أحكام رب
اقتضى ذلك تأخيرها
لئلا يقع ذكر أحكامها
فاصلا بين هذه
الحروف وأيضا فإني
ذكرت حكم رب في
الحذف وذكرت حكم
بقية الحروف في ذلك
فالو كانت رب مقدمة
كان في ذلك أيضا قطعا
لنظير عن النظير
بالنسبة الى الاحكام ثم
قلت * ويجوز حذفها
معه فيجب بقاء عملها
وذلك بعد الواو كثير
والفاء وبل قليل وحذف
اللام قبل كى وخافض
أن وأن مطلقا) وأقول
لما ذكرت أن رب
تدخل على المنكر
بينت أنها يجوز حذفها
معه وأشرت بهذا
التقييد الى أنها لا يجوز
حذفها اذا دخلت على

مبتدأ وليت خبره (قوله اما بنوع الخ) الحاصل ان مدومند مختصان بنوع وأن كى مختصة بفردونوع وان رب
مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان ينبغي تقديم الخ) سؤال ثان (قوله ان يقدم المختص
بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كى ان رب مقدمة على مدومند المتأخرين عن كى (قوله والمختص
بنوع) أى او فردونوع أو نوع أو نوعين وقوله او فرداى جنس فرداى بقردين (قوله من أحكام
رب) اى من قوله مميز بمطابق الخ وهذه الاحكام لكثيرتها لا يناسب ان تفصل بين حرف الجر (قوله من
المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصلة ان المانع من تأخير التاء قطع النظير عن نظيره والمانع من
تقديم رب قطع النظير أيضا والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظير) وهو التاء وقوله
عن نظيره وهو الواو وقوله للنظير وهو حذف رب وقوله عن النظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيبى
(قوله كان ذلك قطعاً أيضاً) أى كان تقديم رب قطعاً للنظير أيضاً كما ان في تأخير التاء قطعاً للنظير وفي بعض
النسخ كان في ذلك أيضاً قطعاً للنظير والمناسب رفع قطعاً لانه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفها معه)
أى مع الجرور المنكر والتبادر من العبارة حذفها وليس مراد بل للراد حذفها مع بقاء الجرور بدليل
قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) وبدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن يعمر

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور رب محذوف وقور رسم الدار ما كان ملاصقا من آثارها بالارض كالمدون نحو هو الطلل ماشخص
من آثار الديار وأقضى اموت ومن جلله بمعنى من أجله وقيل من عظم أمره في عيني والجليل العظيم
ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطولع الشمس (قوله والفاء وبل قليل) لكن بعد بل
أقل فاشتر كافي أصل الفعلة وهي مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله أن وأن
بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وشرط حذف خافض ان وان أمن اللبس
والاقيمتع الحذف نحو رغبت في ان تفعل لانه يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله
تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان المنع من الحذف محله اذالم يقصد الإبهام والا فلان منع لانه من مقاصد
العقلاء وهناقصد لينجزر به من رغبت في نكاحهن لجامهن وماهن ومن يرغب عنه لدمامتهن وفقرهن
اه شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق سواء كان الخافض اللام أو
غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذى أشاره بقوله قبل كى وعبارته تقتضى انه لا يشترط أمن
اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى * نبيه * سكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض ان
وان للخلاف في ان محل المحفوض نصب او خفض او لا محل لها وقد جزم في التسهيل بالاول انتهى شيخ
الاسلام (قوله فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بالواو والصحيح ان الجر رب
المقدرة وهو مذهب البصرين وأما الفاء و بل فليس الجر بهما باتفاق كما حكاه ابن عصفور في الارشاد
وزعم بعض النحويين ان الخفض انما هو بالفاء و بل لنيابتهم ما مناب رب انتهى اشموني (قوله ثم بينت ان
حذفها و بقاء عملها الخ) وقد يحذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضر بان سماعى كقول رؤ به خير والحمد لله
جواب المن قاله كيف أصبحت والاصل بخير او على خير حذف الجار وأبقى عمله وقياسى كقولك بكم درهم
اشترت فدرهم مجرور بمن مقدرة أى بكم من درهم انتهى تصریح (قوله و بدمغبرة الخ) ويروى ومهمه
اى مفازة ومغبرة ما لونة بالغبرة وهو لون يشبه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجبى مقصور * الاعراب
بلد مجرور رب محذوفة ثابت عنها الواو ومغبرة اسم مفعول صفة لبلد ارجاءه نائب فاعل كأن لون أرضه كأن
واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها و في الشطر الثاني القاب فان فيه عكس التشبيه مبالغة في وصف لون

السما بالغبرة حتى صارت بحيث يشبه بهلون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف في القلب فقبله
السكاكي مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحظه ورده غيره مطلقا لانه من عكس المطاوب ونقيض المقصود
والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب قبل كقولوه وبلد الخ والاعتبار اللطيف
المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمن اعتبار الطيف لم يقبل كقول القطامي يصف ناقة بالسمن

فلما ان جرى سمن عليها * كاطينت بالفدن السياعا

والعنى كاطينت الفدن بالسياع أى كاطينت القصر بالطين (قوله رليل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر
الكندى وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الصنم (قوله كموج) يقال ماج البحر موجا أى
اضطربت أمواجه والبحر خلاف البرسمى بذلك لاتساعه ويطلق البحر على الشق والسدول جمع سدل
وهو السدور والابتلاء الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل في هوله وصعوبته بموج البحر واستعار
السدول لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات * الاعراب وليل مجرور برب المحذوفة وكموج
صفة ليل والبحر مضاف اليه وأرخى فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله مفعوله والجملة صفة ليل وعلى
متعلق بارخى و بانواع متعلق بارخى والباء للمصاحبة والهموم مضاف اليه وليبتلى مضارع منصوب بان
مضمره بعد لام العلة وسكن للوزن و فاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذوالرمة من بحر الطويل
والدوية أحد أسماء الارض وقوله اغتسقتها بالعين والقاف بعد السين دخلتها غسقا وهو الظلام قاله في
الشواهد وفي بعض النسخ اغتسقتها بالعين المهملة والقاف بعد السين أى أخذتها على غير طريق لان
الاعتساف الاخذ على غير الطريق * الاعراب دوية مجرور برب محذوفة مثل السماء صفة لدوية
ومضاف اليه واغتسقتها فعل وفاعل ومفعول وقد صبغ الليل الحصى الواو للحال وقد حرف تقريب
و صبغ الخ فعل وفاعل ومفعول بسواد جار ومجرور * تنبيه * انما مثل المؤلف للواو بثلاثة أمثلة بخلاف
الفاء و بل اشارة الى تحقق الكثرة في الواو وتحقق القلة في الفاء و بل تأمل (قوله فثلك الخ) قاله امرؤ
القيس بن حجر الكندى وهو من الطويل والطروق الاثنيان ليلاً وأهيتها اشغلتها والمرضع التي لها ولد رضيع
والتأمم جمع تيممة وهى المعوذة التي تعانق على الصبي وقاية له من اصابة العين والسحر ونحو ذلك وقوله
محول بضم الميم وسكون الخاء وكسر الواو وهو الذى تم له حول أى سنة وفي نسخة مغيل بضم الميم وسكون
العين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع وأما المغيل بكسر
الياء فهى التي تؤتى وهى ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهدا للنساء في الرجال وأقلهن
شغافهم والمعنى قد خدعت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين منى
* الاعراب الفاء نائبة عن رب ومثلك مجرور برب وحبلى مفعول محذوف أى أعنى ويروى برفع مثل
على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف العائد أى طرقتها وفيه ضعف لحذف العائد الراجع للمبتدأ وكون
المبتدأ نكرة لانه لم يتعرف بالاضافة ويروى بنصب مثل مفعول طرقت وحبلى بدل منه وقد طرقت فعل
وفاعل ومرضع عطف على حبلى فاهيتها فعل وفاعل ومفعول عن ذى تمام متعلق به ومغيل أو محول
صفة لذى (قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه *) تمامه * لا يشتري كتانه وجهرمه * قاله رؤى بن
العجاج والفجاج بكسر الفاء جمع فجاج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة
فوق الغبار والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرم
ثياب منسوجة من نحو البسط وهى من الكتان وهى بفتح الجيم * الاعراب بل حرف عطف واضراب
بلد مجرور برب محذوف قتملاً قال في الشواهد فعل ماض والفجاج مفعول وقتمه فاعل ومضاف اليه
و بعضهم ضبط ملء خبرا مقدما وقتمه مبتدأ مؤخر والفجاج مضاف اليه لا يشتري فعل مضارع مبنى

وليل كموج البحر

أرخى سدوله

على بانواع الهموم

ليبتلى

وقوله

ودوية مثل السماء

اغتسقتها *

وقد صبغ الليل الحصى

بسواد

والقليل بعد الفاء و بل

مثال ذلك بعد الفاء

قول امرؤ القيس

فثلك حبلى قد طرقت

ومرضع *

فأهيتها عن ذى تمام

محول

في رواية من روى بحر

مثل ومرضع وأمامن

رواه بنصبهما فثلك

مفعول لطرقت وحبلى

بدل منه ومثاله بعد بل

قوله * بل بلد ملء

الفجاج قتمه * ثم

ينبت أن حذف حرف

الجر لا يختص برب بل

يجوز في حرف آخر في

موضع خاص

وفي جميع الحروف في موضعين خاصين أما الأول ففي لام التعليل فانها اذا جرت كي المصدر بقولتها جاز لك حذفها قياسا مطردا ولهذا تسمع
النحو بين يجيزون في نحو جئت (١٠٨) كي تكرمني ان تكون تعليلية وان مضرة بعدها وأن تكون كي مصدرية

للمفعول كانه نائب فاعل وجهرمه عطف عليه (قوله وفي جميع الحروف في موضعين) الخ أراد بجميع
الحروف مجموعها لان التاء لا تجر أن وصلتها أو أن وصلتها بالوقت ورب لا تجر الا ضمير غيبة أو اسم انكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على أن لا تكون
ومنذ خاصة بالوقت ورب لا تجر الا ضمير غيبة أو اسم انكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على أن لا تكون
الاجارة تأمل (قوله ولهذا) أي ولاجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحو بين يجيزون الخ و يطلقون
الجواز للإشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجب ان قام) أن مصدرية وقام لا محل له كما أن الداخلة
على الامر كذلك فتكون أن الداخلة على الماضي والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان الناصبة)
متعلق بالجار وفيه حذف أي التي جرت ان الناصبة وصلتها أي جرت المصدر المؤول من ذلك تأمل (قوله
أسهل) أي من حذف اللام وحذف لالتافية * (قوله الثاني المجرور بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هي
العامة وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن
تأويل كلامه هنا بجعل الباء للسببية أي المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون
هي العاملة لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشي وقيل العامل الحرف المقدر
وقيل معنى وهو الاضافة ورد الأول بان اضمار الجار ضعيف وبان معنى غلام زيد بغير معنى غلام لزيد ورد
الثاني بان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ اه شيخ الاسلام (قوله ويجرد المضاف من
تنوين الخ) وهذا التجريد واجب وأما حذف تاء التأنيث للضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله
* وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا * أي عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدوا عدة أي عدته اه
أشموئي بتصرف قال الفيشي ولكن رد عليه بانه سماعي اه (قوله من تنوين) ظاهره كافي غلام زيد
أو مقدر كتينون دراهم لان غير المتصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على
أن فيه تنوين مقدر انصب التمييز في نحو هو أحسن وجهها الا لا ينصب نحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين
وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه
تصريح وما أحسن قول بعضهم

كافي تنوين وأنت اضافة * فان تراني لا تحل مكافي

(قوله أونون تشبهه) من جهة كونها تلي علامة اعراب (قوله مطلقا) لوقال من غير استثناء لشيء
كافي أمثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابله الا التقييد وليس في كلامه بعد تقييد وانما هو
استثناء والاستثناء محض لا مقيد فيقابه العموم لا الاطلاق فلو قال بلا استثناء بدل مطلقا لكان
أولى (قوله الاقيامر) في المحلى بأل من المواضع التي يجوز فيها دخول أل على المضاف وهي أن يكون
المضاف صفة والمضاف اليه معمول لها وهو بال أو المضاف اليه مضاف الى ما فيه أل أو يكون المضاف
المذكور مثنى أو مجموعا جمع مذ كرسالما اه شيخ الاسلام وبه تعلم أن تفسير الشارح الآتي فيه قصور
(قوله المضاف اليه) أي وكان المضاف اليه فهو عطف على المضاف وكان مسالطة عليه (قوله معمولها
لها) أي منصوبا والافه في حال الاضافة معمول لها أيضا لكن مجرور وان شئت قلت معمولها
قبل الاضافة ليخرج المعمول حالة الاضافة وقوله معمولها أي بان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال
ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار لها بقول ابن مالك * وولي استفهاما أو حرف ندا * وسيأتي
تسكام على الخلاف في المصدر واسم التفضيل والوصف الذي بمعنى الماضي (قوله والافعنوية) هذا
شامل للظرف نحو عندك فهي معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كإياتي

واللام مقدره قبلها وأما
الثاني فاذا كان المجرور
أن وصلتها أو أن وصلتها
فالاول كقولك عجب
أنك فاضل أي من أنك
وقال الله تعالى وبشر
الذين آمنوا وعملوا
الصالحات أن لهم جنات
تجري وأن المساجد لله
فلا تدعوا أي بان لهم
جنات ولان المساجد
لله والثاني كقولك
عجب ان قام ز بدأي
من أن قام وقال الله تعالى
فلا جناح عليه أن
يطوف بهما أي في ان
يطوف بهما يخرجون
الرسول واياكم أن
تؤمنوا بالله أي لان
تؤمنوا وقيل في بين
الله لكم أن تضلوا أن
الاصل لان لا تضلوا
حذفت اللام الجارة
ولا التافية وقيل الاصل
كراهة أن تضلوا حذفت
المضاف وهذا أسهل
وقال الله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن أي في
أن تنكحوهن أو عن
أن تنكحوهن على
خلاف في ذلك بين
أهل التفسير ثم قلت
الثاني المجرور بالاضافة
كغلام زيد ويجرد

(قوله)

المضاف من تنوين أونون تشبهه مطلقا ومن التعريف الاقيامر واذا كان المضاف صفة والمضاف

اليه معمولها سميت لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفها ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والافعنوية بحضة تفيدهما

(قوله الان كان المضاف شديداً لابهام كغير ومثل) ظاهره سواء كان تغير بين ضدين أم لا وهو ما يفيد
 كلامه في الشرح حيث مثل للنكرة بقوله صالحا غير الذي كنا نعمل وهو مذهب المبرد وقيد ذلك في
 التوضيح وشرحه بما إذا أريد بهما مطلق المائة والمغايرة لا كإلها من كل وجه قال أبو البقاء إذا أريد
 بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم
 تتعرف لان المغايرة بين الشئين لا تخص وجهابعيه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين
 وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارضاه الشلو بين وبين
 الابهام فيها أنك اذا قلت غير زيد فكل شيء لازيداً غيره وكل ما صدق عليه وصفه بالمغايرة صدق عليه
 بالمائة إذا كان الجنس واحداً واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المائة تنحصر وذهب
 سيدي به والمبرد الى أن سبب تنكيرهما أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الأتري
 أن غيرك ومثلك بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه
 السماع ومنه شبهك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك اه تصریح قال الفيشي فاذا
 أريد مطلق المائة والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا وقعت
 بين ضدين بقوله تعالى صالحا غير الذي كنا نعمل اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت صفة لنكرة محضة
 اه وجوابه أن غير في الآية بدل لاصفة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه اه تقرير شيخنا
 الرديري على الاشعوني (قوله وتقدر بمعنى الخ) أي تقدر الاضافة المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها
 ليست على معنى حرف أصلاً وصرح ابن جنى والشلو بين بانها على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام
 الاضافة المحضة ثلاثة تبع فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحاجب وهو تابع للجرجاني قاله في التصريح وذهب
 الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولانثالثهما وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازاً
 قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
 في ثوب بخز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست على
 تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى في) ولا تقل على معنى في كما قال
 ابن الحاجب فانهم اعترضوا عليه بان عبارته تقتضى بناء المضاف ومعنى كونها على معنى في انها تفيد النسبة
 والخصوصية التي تفيدها في وكذا في الباقي (قوله بمعنى من) ومنه اضافة الاعداد الى المعدودات عند
 ابن السراج واختاره في التسهيل قال في شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات كعشرة
 رجال والمقادير الى المقدرات كرتل زيت اه ومذهب الفارسي انها بمعنى اللام واتفق أي الفارسي وابن
 السراج فيما إذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أشعوني (قوله واتباعه
 للاول) أي على أنه نعت له (قوله بمعنى اللام) أي ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعك ويؤول
 الظرف بالمرادف أو المقارب كما كان ومصاحب وأول الفيشي عندك بقوله أي عند مضاف لك أو منسوب
 لك قال الفيشي أيضاً والصحيح أن اضافة الظرف ليست على معنى حرف أصلاً ومشى في التصريح على
 انها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصم وقيل معناه الشدة
 كما تقدم وقوله امرؤ القيس أي ابن حجر الكندي فلما دخلناه الخ من الطويل الفاء عاطفة على أبيات
 قبلها ولما بمعنى حين وان زائدة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا
 ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وجود صفة وكذا مشطب والشاهد في أضفنا (قوله لما دخلنا
 هذا البيت) اعلم أن لفظ البيت ليس ظرفاً وإنما هو مفعول به لدخل بخذف حرف الجر توسعاً والتقدير
 دخلنا في هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة بخاري في النظم بالحاء المهملة نسبة

الاذا كان المضاف
 شديد الابهام كغير
 ومثل وخذن أو موضعه
 مستحقاً للنكرة كجاء
 وحده وكما ناقة وفصيلها
 لك ولا أباله فلا يتعرف
 وتقدر بمعنى في في نحو
 بل مكر الليل والنهار
 وعثمان شهيد الدار
 وبمعنى من في نحو خاتم
 حديد ويجوز فيه نصب
 الثاني واتباعه للاول
 وبمعنى اللام في الباقي
 وأقول الثاني من أنواع
 المجرورات المجرور
 بالاضافة والاضافة في
 اللغة الاسناد قال
 امرؤ القيس
 فلما دخلناه أضفنا
 ظهورنا
 الى كل حارى جديد
 مشطب
 أي لما دخلنا هذا البيت
 أسندنا ظهورنا الى كل
 رحل منسوب الى
 الحيرة مخطط

فيه طرائق وفي الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو غلام زيد من النون في نحو غلام زيد وضاربي عمر وقال الله تعالى ثبت يدا أبي لباب انما رساوا الناقة انما هم لسكوا أهل هذه القرية يقولون لان نون المثني والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولي ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه واحترزت بقولي تشبهه من نون المفرد وجع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولي مطلقا أشرت الى انها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التي بعدها كما ان الاضافة تستدعي وجوب حذف التنوين (١١٥) والنون المشبهة له كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان

التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمر ومع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وأن تعتقد في زيد الشيعي والتكبير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هي القاعدة التي تقدمت الاشارة اليها آنفا والذي يستثنى منها مسألة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضارب يذو الضاربو زيد وقد تقدم شرحهن في فصل المحلى بال فاعنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الا فيما استثنى أي الا فيما تقدم لي استثناءه ثم يثبت بعد ذلك أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما

الى الخيرة بكسر الحاء المهملة والقياس حيرى لكنهم قالوا حارى شذوذا بقلب الياء ألفا وقوله الى كل رحل بالحاء المهملة الساكنة لا بالجيم ويرأيت في بعض النسخ جارى بالجيم والجيرة بالجيم ورجل بالجيم فلعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أي فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أي لاجل التنزيل المذكور (قوله يدا أبي لباب) أي يدا منسوبة بان أبي لباب واسمه عبد العزى وانما كنى مع أن التنكية تشعر بالتعظيم لمناسبة كنيته لما يصلا من اللهب (قوله مرساوا الناقة) هذا ملحق بجمع المذكور السالم لاجع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجع التكسير الخ) لان نونها لا تشبه التنوين لان النون فيها تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المغرب لابعده اه تصریح وعلى كل حال نون المفرد وجع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هي النون التي تلي علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أي لعلامة الاعراب (قوله ولا يجوز غير ذلك) أي غير ثبوت النون بان تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهي أل (قوله بأمر معنوي) وهو العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع لقوله ولا زيد عمر واحترز به مما اذا قصد تنكير زيد فانه يجوز اضافته كما في قوله * عازل زيدنا يوم النقار أس زيدكم * (قوله والتكبير) تفسير للشيعي (قوله التي تقدمت الاشارة اليها آنفا) أي قريبا وهو بمد الهزمة وكسر النون أي في قوله بخلاف القاعدة التي بعدها (قوله فلذلك قلت الا فيما استثنى) اعترض بانه قال الا فيما مر الجواب أن قوله فلذلك قلت أي معنى لالفظا (قوله عما اجتمع) أي عن مركب اضافته اجتمع فيها أي في متعلقها (قوله انك تصف النكرة الخ) قد يقال انه بدل لصفة فلا ينهض دليلا لكن لما كان وصفا والاصل في الوصف أن يكون صفة صح مافاله ويؤيد ذلك ما يأتي أن البدل في المشتق قليل (قوله ضارب زيد) بالاضافة وهو صفة لرجل (قوله بمطرنا) نعت لعارض أي بأيننا بالمطر اه يضاوى (قوله ولا خبر مبتدأ محذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الاول لا يجوز قطعه قال الاشموني اذا تعددت نعوت النكرة تعين الاول للاتباع وجاز فيما بعده القطع اه فيعلم منه أنه اذا لم يكن الالنعوت واحدا للنكرة لا يجوز قطعه (قوله وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبع لان الضائع والحاصل أن ابن مالك اعترض على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الاتخفيفا فقال أي ابن مالك بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير

اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف اليه

وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كعطي الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد تعريفا لاجع و يدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال الله تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض بمطرنا ان لم تعرب بمطرنا خبرا ثانيا ولا خبرا مبتدأ محذوف وأما انه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتأخرين انه يستفيدة بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيد بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالعمول أصفت أم لم تضاف وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها في نية الانفصال اذا اصل ضارب زيد كما ينو انما سميت لفظية لانها

صحيح

أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضاربز يدأخف من ضاربز يداوان الاضافة المحضة عبارة عما اتنى منها الامران المذكوران
 أو أحدهما مثال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما منتفیان وضربز يذفان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة
 وضاربز يداؤمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها (١١١) لان اسم الفاعل لا يعمل

اذا كان بمعنى الماضى
 فهذه الامثلة الثلاثة تقوما
 أشبهها تسمى الاضافة
 فيها محضة أى خالصة
 من شائبة الانفصال
 ومعنوية لانها أفادت
 أمرا معنويا وهو
 تعريف المضاف ان كان
 المضاف اليه معرفة نحو
 غلام زيد وتخصيصه
 كان نكرة نحو غلام
 امرأة اللهم الا في
 مستثنين فانه لا يعرف
 ولكن يتخصص
 احدهما ان يكون
 المضاف شديد الابهام
 وذلك كغير ومثل
 وشبه وخذن بكسر
 الخاء المعجمة وسكون
 الدال المهملة بمعنى
 صاحب والدليل على
 ذلك انك تصف بها
 النكرات فتقول مررت
 برجل غيرك و برجل مثلك
 و برجل شبيهك و برجل
 خذنك قال الله تعالى
 ر بنا أخرجنا نعمل
 صالحا غير الذى كنا
 نعمل الثانية أن يكون
 المضاف في موضع
 مستحق للنكرة كان
 يقع حالا أو تمييزا أو اسما

صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة
 اه من التصريح (قوله أفادت أمر الفظيا) أى أمر امر رجعه للفظ لا للمعنى وذلك الامر هو التخفيف
 (قوله وهو التخفيف فان ضارب الخ) قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان
 الاصل في الصفة ان تعمل النصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معمولا نون قاله في المعنى أو تفيد
 رفع القبح أما التخفيف فيحذف التنوين من المضاف كما في ضاربز يد وضارب عمرو ومضروب
 العبد وحسن الوجه في هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة وكما في ضواربز يد وحواج بيت الله
 ففي هذين التنوين مقدر بدليل نصيهما المفعول قاله الموضح في الحواشى أو يحذف نون التثنية كما في ضاربا
 ر يداؤنون جمع كما في ضاربوز يذفى التثنية والجمع حذف النون للاضافة وأما رفع القبح ففي نحو مررت
 بالرجل حسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خالو الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف
 لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدى في نصبه
 المفعول ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح وشرحه (قوله
 وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب ولذا قدمها الموضح وكان المناسب للؤلؤف هنا أن
 يقدمها (قوله عما اتنى عنها الامران) أى اتنى عن متعلقها الامران (قوله وضرب زيد) فان
 اضافة المصدر لمعموله محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعتة بالمعرفة في قوله
 ان وجدى بك الشدبأرأنى * عاذرافيك من عهدت عنذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت
 اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرويانى وكذا اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند
 الاكثيرين خلافا لابن السراج والفارسي وابن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى
 وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل
 القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الخالف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل
 المعرفة قال وذلك باطل لان البديل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور وهذا الذى حكاه عن سيبويه
 واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافا له زعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح
 (قوله وضارب يداؤمس) فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج أيضا الصفة التى لا تعمل
 نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافته محضة (قوله وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أى
 فأولا غلام كان شاملا لغلام الرجل والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أصله غلام فقط
 لا غلام لامرأة أو حيثئذ يقال ما الفرق بين ضاربز يد وبين غلام امرأة حيث قلت أصل ضاربز يد ضارب
 زيد أو قلت أصل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن ضارب يفترق للمفعول لكونه متعديا بخلاف غلام
 فانه جامد فلا يطلب معمولا تأمل (قوله والدليل على ذلك انك تصف الخ) قديقال انها بدل لاصفة (قوله
 ر بنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل) فغير الذى صفة للنكرة وهو صالحا فيكون غير الذى نكرة
 أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير فى الآية معرفة وانها بدل لاصفة كما تقدم (قوله فكم
 مبتدا) خبره محذوف أى لك كما ذكره فى المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحاجب فى شرح الكافية

للاضافة للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم نافع وفصيلها فكم مبتدا وهى استفهامية وناقصة منصوب على
 التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لا أبالز يد ولا غلامى لعمر وفان الصحيح انه من باب المضاف
 واللام مقحمة بدليل سقوطها فى قول الشاعر

أبا الموب الذي لا بد أني
 *ملاق لأباك تخوفيني
 فهذه الأنواع كلها
 نكرات وهو في المعنى
 بمنزلة قولك جاء زيد
 منفردا وكم ناقته
 وفصيلا لها ولا أبالك
 ثم بينت أن الإضافة
 المعنوية على ثلاثة
 أقسام مقدره بفي
 ومقدرة بمن ومقدرة
 باللام فالمقدرة بفي
 ضابطها أن يكون
 المضاف اليه ظرفا
 للمضاف نحو قول الله
 تعالى بل مكر الليل
 والنهار وتر بص أر بعة
 أشهر ونحو قولك
 عثمان شهيد الدار
 والحسين شهيد كربلاء
 ومالك عالم المدينة
 وأكثر النحويين لم
 يثبت محي الإضافة
 بمعنى في والمقدرة بمن
 ضابطها أن يكون
 المضاف اليه كالا للمضاف
 وصالحا للاخبار به عنه
 نحو قولك هذا خاتم
 حديد ألا ترى أن
 الحديد كل والخاتم جزء
 منه وأنه يجوز أن يقال
 الخاتم حديد فيخبر
 بالحديد عن الخاتم
 وبمعنى اللام فيما عدا
 ذلك نحو دار زيد
 وغلام عمرو وثوب بكر
 ثم قلت

انه شبيه بالمضاف (قوله أبا الموت الخ) يطلق الموت والحياة في لغة العرب على معان أحدها مقارنة الروح
 للجسد ومقارنتها الأياء والثاني بمعنى الوجود والعدم كقولهم للشمس مادامت موجودة حية فاذا اعدمت قالوا
 لها ميتة الثالث بمعنى العز والنذل والغنا والفقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى أو من
 كان ميتا فأحييناه أي من كان ضالا فهديناه أو من كان جاهلا فعلمناه الخامس بمعنى الحركة والسكون
 السادس الخصب والجذب قال تعالى فأحييناه ببلدة ميتا السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس
 حين موتها والتي لم تمت في منامها وقال الشاعر

تموت ونحيا كل يوم وليلة * ولا بد يوما أن تموت ولا نحيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وخودها التاسع بمعنى المحبة والبغضاء العاشر بمعنى الرطوبه واليبوسة قال تعالى
 يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أي يخرج السنبلة الخضراء من الحبة اليابسة والعكس
 الحادي عشر الرجاء والخوف كقول أبي الطيب

تركتني في خجلة * أموت مرة وأحيما مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بتخوفيني والموصول صفة للموت لانا في قوله بدا
 اسمها وأتى ان واسمها وملاق خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها صلة الموصول لأباك
 لا واسمها والكاف مضاف اليه وخبرها محذوف أي موجود وتخوفيني مضارع مرفوع والنون للوقاية
 والياء مفعول محله نصب والشاهد في أبالك (قوله ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام) وتقدم
 الكلام على الخلاف في الإضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير حرف أصلا * تنبيه * هل
 الإضافة للجمل تفيد التعريف لانها في تأويل المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجمل نكرات
 احتملان لصاحب البسيط وميل أبي حيان الى الثاني وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافي قولهم الجملة صفة
 للنكرة دون المعرفة لان ذلك نظر للظاهر انتهى من حواشي الاشموني واما قولك ضرب اليوم زيدا
 فقيل الإضافة على معنى في وقيل لادنى ملابسة أي بنوع تعلق (قوله على ثلاثة أقسام) والتي بمعنى
 اللام أكثر والتي بمعنى من كثيرة والتي بمعنى في قليلة كإني التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان
 ظرف زمان أو مكان فالزمان نحو مكر الليل وتر بص أر بعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد كربلاء
 (قوله شهيد الدار) أي شهيد في الدار أي شهادته مظروفة في الدار أي قتل في الدار هذا هو الظاهر
 بدليل قوله شهيد كربلاء أي شهيد في كربلاء أي قتل في كربلاء بلدة بالشام (قوله ومالك
 عالم المدينة) اعترض بان شرط الإضافة التي على معنى في أن تقصد الظرفية كما قاله ابن الحاجب في أماليه
 وأما اذا لم تقصد الظرفية فالإضافة على معنى اللام ومنه فنديل المسجد ومالك عالم المدينة وشاطي مصر
 ومصارع الشام حينئذ الإضافة في عالم المدينة على معنى اللام لا على معنى في هذا حاصل ما في الفيشي بإيضاح
 وفي عبارة بعضهم قول الشارح ومالك عالم المدينة يقتضى أن علم مالك في المدينة وليس كذلك بل هي على
 معنى اللام أي العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطن بها اه (قوله وأكثر النحويين لم يثبت الخ)
 وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الإضافة على معنى من أو اللام فقط وقد تقدم ايضاح ذلك (قوله
 وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أي انه اذا فقد شرط الإضافة التي على معنى في وهو الظرفية وشرط الإضافة
 على معنى من وهو البعضية وصحة الاخبار فالإضافة على معنى اللام نحو ثوب زيد وغلامه مما الإضافة فيه
 للملك وحصير المسجد فنديله مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في الاربعة ليس بعض المضاف
 اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها نظرا للمضاف ونحو يوم الخميس
 فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس

*(الثالث) المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا جرح ضرب خرب وقوله * يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح) * وأقول الثالث من أنواع المجرورات ما جرح للمجاورة المجرور وذلك في بابي النعت والتأكيدي وباب عطف النسق فاما النعت في قولهم هذا جرح ضرب خرب روي بخفض خرب للمجاورة ته الضب (١١٣) وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع

وهو الجرح وعلى الرفع أكثر العرب وأما التأكيدي في نحو قوله يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب فكلمهم تؤكد لنوى لا للزوجات والالتقال كلهن وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض للمجاورة المنخفض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية في قراءة من جرح الرجل للمجاورة المنخفض وهو الرأس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو بالعطف على الوجوه والأيدي وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا ان خفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع في القياس

وليس الخيس ظرفا لليوم فهو من اضافة المسمى للاسم فقد فقد شرط من شرطي الاضافة التي بمعنى من ونحو يدي يدان اليد وان كانت بعض زيد لكن لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد وليس زيد ظرفا لليد فاضافتها من قبيل اضافة الجزء الى كلوه الاضافة في هذه الامور على معنى اللام * (قوله الثالث المجرور للمجاورة) ظاهره انه معرب لان الجرمن ألقاب الاعراب والالتقال المسكوران حركته حركة اعراب وان العامل هو المجاورة وقال الدماميني التحقيق أن حركة المجاورة حركة مناسبة لاحركة اعراب وان اعرابه مقدور والاعراب فيه مخالفة التابع للمتبوع لغير قطع ولا اضمار وانما قلنا ظاهره لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق باخص معين والمجاورة الملاصقة أى ملاصقة الاول والثاني (قوله خرب) مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وهو شاذ) مراده انه لا يقاس عليه وأما كونه ينافي الفصاحة أو لا فشىء آخر (قوله كلهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وذلك) أى الخفض للمجاورة (قوله قيل وعطف النسق) هذا القول هو مقابل الاصح في المتن وسيأتي ما يتعلق به (قوله وعلى الرفع) أكثر العرب أى ان المروي عن أكثر العرب هو رفع خرب وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (قوله يا صاح بلغ الخ) قيل عرى الذنب عروق الذكر وقيل كناية عن الضعف وعدم القدرة على الجماع وقال الدماميني فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيع وذلك انه شبه الذنب بشيء له عرى استعارة بالكناية والعرى تخييل وانحلت ترشيع * الاعراب يا حرف نداء صاح أصله صاحب رخم شذوذ لانه حال من التاء وليس علما ومثله لا يرخم الا شذوذ وزعم ابن خروف ان أصله صاحبي بالاضافة وانه جرى مجرى المركب المزجي فرخم بخذف الكامة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذف الباء من صاحب وهذا تعسف لا داعي اليه وبلغ فعل أمر وفاعله مستتر وذوى منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكور السالم وهو مفعول بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض للمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها ضمير الشأن وليس وصل اذا الخ خبر ان اذا شرطية انحلت فعل ماض وعرى فاعل مرفوع بضمه مقدرة (قوله وكان حق كلهم النصب) يحتمل ان النصب اسم كان فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله للمجاورة المنخفض) وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه النصب) أى ليس حقه الانصب (قوله كما هو) أى النصب (قوله وهو) أى النصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والأيدي) فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تكون على الاول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) أى الخفض للمجاورة في الآية قول الخ وهو مقابل الاصح في المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويمنعون ان عطف المجاورة شاذ استعمالا اه شيخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون في ذلك) أى في الجرح للمجاورة في الآية (قوله نعم لا يمتنع في القياس الخ) اعترض عليه بان هذا الكلام يفيد اثبات الجرح للمجاورة في عطف البيان بالقياس وقد ذكر في المتن أن المجرور للمجاورة شاذ أى لا يقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله محجوز) أى مفصول عما قبله بالعامل المقدر (قوله رأى هؤلاء) أى المحققون (قوله بالعطف على لفظ الرأس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بأرجلكم وحينئذ فقيل لهم على سبيل الاعتراض ان الأرجل مغسولة لا ممسوحة فلا يصح عطف الأرجل

على الرأس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل ربما يستبعد لكونه مخالفاً للمألوف من ان المسح قسم والغسل مغاير له فكيف يفسر أحد المتغيرين بالآخر فدفع ذلك الشارح بقوله قال أبو علي الخ (قوله حكي لنا من لا يتهم) الذي لا يتهم هو الثقة كأنه قال حكي لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أي الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت) للصلاة) أي غسلت لاجل الصلاة وأنت خير بان قولهم مسحت يحتمل تفسيره بالمسح الحقيقي تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال اذا كان المراد بالمسح في جانب الارجل الغسل الخفيف فصارت الارجل كالايدي والوجوه في الغسل فأوجه تخصيص الارجل بالمسح دون الايدي والوجوه (قوله ليقتصد) الاقتصاد تقليل الماء في حالة صبه على الاعضاء والمعنى ليقبل وهو المراد بعدم الاسراف (قوله اذا كانت الخ) علة للعامل مع علته كأنه قال وانما خص الرجلان باسم المسح لتلك العلة لانهما مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أي محل يظن فيه جواز الاسراف وهو عدم تقليل الماء حالة الصب على العضو (قوله والثاني) أي والوجه الثاني الخ وحاصله ان المسح على حقيقته لكن متعلق بالخف لا بالرجل كما بينته السنة أي فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه مسح على الخف (قوله مجاز) أي مرسل علاقته المجاورة (قوله والسنة بينت ذلك) أي غسل الارجل ومسح الخف (قوله ويرجع هذا القول) أي قول المحققين ان الجر بالعطف على الرأس ويؤول بالوجهين السابقين (قوله حل على شاذ) أي مع امكان التخلص ومتى كان يمكن التخلص فلا يسوغ حل القرآن عليه (قوله فينبغي) أي يجب وليس المراد الطلب الاكيد الذي هو حقيقة الانبعاث (قوله الثاني انه) أي الشأن اذا حل على ذلك أي الجر بالمجاورة كان العطف في الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجر بالمجاورة يكون الارجل منصوباً بعطفها على الايدي وعلامة نصبه فتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة للرؤس واذا كان الارجل عطفها على الايدي لزم الفصل بجملة واما مسحوا رؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أي تقدير عطفه على الرؤس حل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الاول حل على غير المجاور أي على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجر بالمجاورة يصير العطف على غير المجاور ففيه فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثاني الخ لان حاصلهما ان الجر على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حل على المجاورة تأمل (قوله للتوجيه الاول) وهو الجر بالمجاورة اللازم له عطف الارجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجر على المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجر على التوهم من حيث اشتراكهما في العطف على الارجل (قوله قلت لانسم انهما عطف على الوجوه) أي الذي هو مبنى التأيد للجر بالمجاورة واذا اتقى العطف على الوجوه الذي هو مبنى التأيد فلينتف تأيد قراءة النصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أي على محل قوله برؤسكم لان محله نصب مفعول لامسحوا وعلى هذا فقراءة النصب مجمولة على المسح على الخفين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن في نجد وغور اغاثر) تمامه فواسقاعن قصد هاجوا رأوا يسلكن من السلوك وهو الدخول وفي الصحاح سلكت الشيء في الشيء فانسلك أي أدخلته فيه فدخل * واعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون فاعل وفي نجد متعلق بيسلكن وغور بالنصب معطوف على محل في نجد فان محله نصب غاثر اصفة لغور او محل الشاهد نصب غور ابالعطف على محل في نجد

باب * المجزومات الخ *

وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليها اذا كانت مظنة للاسراف والثاني أن المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته انه مسح للخف الذي على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجع هذا القول ثلاثة أمور أحدها أن الحل على المجاورة حل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه الثاني أنه اذا حل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والايدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو واما مسحوا رؤسكم واذا حل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبي والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حل على المجاور وعلى التقدير الاول حل على غير المجاور والحل على المجاور أولى

فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لانسم انهما عطف على الوجوه

والايدي بل على محل الجار والمجرور كما قال يسلكن في نجد وغور اغاثر اتم قلت * (باب * المجزومات

جمع مجزوم أو مجزومة والخبر لا يعين الأول خلافاً للقيس لأن المعدود إذا حذف جاز التذكير والتأنيث (قوله الأفعال) خرج به الأسماء والحروف وهو واضح والجملة وفيه نظر فإن الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات لفظاً والجملة مجزومة محلاً لأننا نقول الفعل إذا اتصل به إحدى النونين مجزوم محلاً والجوابان المراد المجزومات بالاصالة وخرج بالمضارع الأمر على مذهب البصر بين الماضي وبينه نظر فإن الماضي يجزم محلاً والجوابان المراد المجزومات بالاصالة (قوله الداخل عليها جازم) أي المتصفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم بمعنى وجزمها احترازاً عما إذا لم يجزمها نحو قوله لم يوفون بالجار كما يأتي إيضاحه (قوله وهو ضر بان) أي ذو ضرر بين لثلاثين للاخبار بالثني عن ضمير المفرد (قوله لم ولما) يشتركان في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والضمي وجواز دخول همزة الاستفهام ويفترقان في خمسة أمور الأول ان لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال ان لما تقوم بخلاف لم تقول ان لم ولولم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما مستمر النفي الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندمز يدوم ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا ولذلك جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن أو قد يكون الثالث ان منفي لما لا يكون الاقربيا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقبولاً لا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيدوقونه بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما وأما الغير ان كان يتوقع اجتماعهما فإنه يصح ان يجزم رافعهما بالماوراء بخلاف لم ولهذا أجاز ولم يقض ما لا يكون الخامس ان منفي لما جازم الحذف لدليل اختياره تقول قارب المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لم الا في الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اه مدابني (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم ليخرج لما الإيجابية وهي التي بمعنى الانحوا عرضت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم وليخرج لما الحيشية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة الى هذا الاحتراز لان الإيجابية والإيجابية لا يحفظ دخولها على المضارع اه مدابني (قوله ولا م الامر) اعلم ان حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وم تسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وكل من الفتح والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشموني (قوله ولا م الامر) أي ومسمى لام الامر وهو لانه الجازم لان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على مسماه الاقربية والمراد بها اللام الموضوعه اطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقتض علينا ربك أو التماسا كقولك لسأويك ليفعل فلان كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد بها بمصحو بها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مدا أي فيمد أو التهديد نحو فني شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأصاف اللام الى الامر لان لفظ لام نكرة قابلية للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهي ولم يصف للنهي بل فصله بنفي لان لا علم على نفسها لانه قصد لفظها فغير عنها به فصارت علم جنس على نفسها فلا تقبل الاضافة اذا العلم لا يضاف كزيد عاملاً وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شبه أمر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فأعراب بأعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل في البناء ويجوز حذف لام الامر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد فقد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر نبأ لا

أي وبالأي حقدا وعداوة اه مدابني (قوله ولا في النهي) قال بعض أصل لا الطلبية لام الامر زيد فيها ألف فانفتحت وزعم بعض انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمره وحذفت كراهة اجتماع

الأفعال المضارعة
الداخل عليها جازم
وهو ضر بان جازم لفعل
وهو لم ولما ولا م الامر
ولا في النهي

لامين في اللفظ اه اشموني (قوله في النهي) أي المستعملة في النهي فهي صفة للا أو المعنى مستعملة في النهي فهو حال والمراد الموضوع لتستعمل في النهي بان وضعت اطلب ترك الفعل سواء استعملت في النهي نحو لا تخف أو في الدعاء نحو لا تؤاخذنا أو في الاتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل لان فعل كذا وغير ذلك كقولك اولدك أو عبدك لا تطعنني فانها هنا للتهديد وخرج بقوله في النهي لالنافية والزائدة وقد سمع العجزم بالنافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يمكن له على حجة ولقلته لم تعرض له المصنف وانما عملت لانهاية العجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب أو تقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي اطلب تركه بخلاف لالنافية اذا لطلب فيها اه مدابني (قوله وجازم لفعلين) أي أصالة أو غالباً والافقدي عجزم فعلا وجلة والغرض ما ثبت له هذا الحكم وأما الاحسنية والأكثرية فشيء آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاول من الفعلين أو الجملتين وعلى التعليق والاضافة على الاول بيانية أي أدوات هي شرط وعلى الثاني حقيقية أي أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملتين الاولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال للذلول أي اخوات دالة على التعليق أي تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل (قوله ان واذا ما الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فردو بدل كل من كل بالنظر للمجموع (قوله مجرد التعليق) من اضافة الصفة للموصوف أي التعليق المجرد أي عن الزمان والمكان والعاقلة وغيره (قوله وهما حرفان) فيه تعريض باسمية البوقاي لان تخصيص الشيء بالذكري يتضمن نفى الحكم عن غيره وان كانت القاعدة أغلبية (قوله لغيره) أي وهو غير زمان في مهمما قاله في المعنى (قوله من للعاقلة) المناسب للعالم ليشمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لاو لم) قضيته ان الجازم للفعل في نحو فان لم تفعلوا هو ان و به قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان عاملة في لم ومدخولها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة) وقد تهمل كقول الشاعر

لولا فوارس من نعم واسوتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب السعدوني وغيره الى أنه ضرورة والنصب بهالغة واستشهد به بعضهم بالشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذا التحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذف النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلاً عليها وفي هذا شذوذان تؤكد المنفى بل مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضى مع ان المؤكد لا يلبق به الحذف انتهى قيل ويحتمل أن حركة الحاء في شرح اتباع لحركة الراء التي قبلها أو لحركة اللام التي بعدها اه (قوله لما) قال القراء أصلها لا فابدلت الالف بما كما قال في لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح قول الجمهور أن لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة اه تصریح (قوله وقد يستعاران للدعاء) أي يستعملان في الدعاء وفي الاتماس أيضا كما قدمناه (قوله وما يجزم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نعداً وماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماض مضارع نحو من كان ير يدحرت الآخرة زدله في حرثه أو عكسه وهو قليل والصحيح جوازه اختياراً كحديث من يقم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له وقوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب فالصور أربعة وان اعتبرت في المضارعين كونهما مصحوحين بل دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أربعة مضارعان وتحت أربع لان كليهما امام مصحوح بل دون الثاني وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أي الاول ماض والثاني مضارع مصحوح بل أو الاول والثاني ماض فهذه أربعة فالجملة تسعة وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجح اه مدابني * تنبيه * فهم من قوله وما يجزم فعلين أن أداة الشرط

وجازم لفعلين وهو أدوات الشرطان واذا مجرد التعاقب وهما حرفان ومن للعاقلة وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وأنى وحيثما للمكان وأي بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطاً ولا يكون ماضى المعنى ولا انشاء ولا جامداً ولا مقروناً بتنفيس ولا قد ولاناف غير لاو لم وثانيتها جواباً لجزء * وأقول لما أنهيت القول في المجزورات شرعت في المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبيئت أن المجزومات هي الافعال المضارعة الداخلة عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربان ما يجزم فعلاً واحداً وهو أربعة لم نحولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ولما نحولم ليقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولا في النهي نحو لا تحزن ان الله معنا وقد يستعاران للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لا تؤاخذنا وما يجزم فعلين

جازمة لها معار هو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم
 كالجار فلا يعمل في شيئين وانه ليس لنا ما يتعد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما
 كان لتعليق حكم على آخر عمل فيها بخلاف الجار و بان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن
 ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداء والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر
 مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال
 الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما
 جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيدويه والخليل ورد بان العامل
 المركب لا يحدف أحد جزأيه و يبقى الاخر وفعل الشرط قد يحدف بان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه
 وقد جاء الفصل في وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له
 وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا على المجزوم ورد بانه قد يكون بينها معمولات فاصلة
 فلا تجاور اه تصریح (قوله وهو الاحد عشر) أسقط المؤلف من الجوازم كيفما واذولوا وذلك لان
 كيفما لم يرد الجزم بها في نثر ولا شعر لكن أجازة الكوفيون قياسا على حيثما وأما اذا فلا تجزم الا في الشعر
 كقوله * واذا نصبت خصاصة فتحمل * وأما فلا تجزم الا في الضرورة كقوله
 * لو يشاطر بها ذهيعة * (قوله وأمان) بالهمزة المكسورة وبالنون الساكنة احترازا من أن
 وأن وان (قوله وأما اذا ما الخ) قال في التصريح قال سيدويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت
 اذا ما تقم أقم فعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى
 تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تنحى بدل
 انها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على انها زاع منها ذلك المعنى ألبتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير
 زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه
 الى المضى مع بقاء ذاته على أصلها اه (قوله وعلى الاصح فيها) قال في التصريح مذهب الجمهور انها اسم
 بدليل عود الضمير اليها في قوله مهمما نانا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف اه
 (قوله من يعمل سوا يجز به) فن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء و يعمل فعل الشرط مجزوم بمن
 وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على من وسوا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة
 ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر جوازا محله رفع بالنيابة عن الفاعل و يعمل و فاعله العائد على من في
 موضع رفع على الخبرية أى على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معا الخبر والاول أرجح
 لان توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية اه مدابني (قوله ومهما)
 فانها وضعت لغير العاقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط وهي بسيطة وألفها للتأنيث اه قليوبى
 (قوله نحو قوله) أى مقول الله وقوله تعالى جملة حالية ومعتضة بين المبدل والبديل أو بين المعطوف عليه
 والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتنزيه أى ارتفع سبحانه عمالا يليق به وقوله وما تفعلوا بدل من قوله
 الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أى نحو مقولة الذى هو وما تفعلوا وانما أولنا القول بالمقول لان
 مدخول نحو جزئى من جزئيات ما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح أن يراد حقيقته
 وهو التلطف اذ ليس من جزئيات مهمما والفعل المجزوم بها فوجب جملة على المقول اه مدابني (قوله وما
 تفعلوا من خير) انما اقتصر على الخير حثا لهم على فعله دون الشر والافعاله يتعلق بأقسام الحكم العقلى
 (قوله مهمما نانا الخ) فهما اسم شرط وجزم على الصحيح لعود الضمير عليه من به والضمير لا يعود الاعلى
 الاسماء قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حلا على اللفظ وحلا على المعنى اه وفي المعنى

الآية الرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايمان كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى نسترف القوم أرفد وقول الآخر أيان تؤمك تأمن غيرنا وإذا * لم تدرك الامن منالم تزل حذرا
الخامس ما وضع للدلالة (١١٨) على المسكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة ابن واى وحيثما كقوله تعالى

والاولى أن يعود الضمير في بها على الآية اه ومحملها كما قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أى شئ تأتياه
أو النصب بمعنى أى شئ تخضر تأتياه اه مداغى وتأنا فعل وفاعله ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده
دون فاعله المستتر فيه وجوباً من آية بيان لمهما في الحقيقة البيان هو المجرور لانه هو الحال كما قاله النبتى
(قوله الآية الخ) تمامها فانحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ أن قدرت ما تميمية واسم ما ان قدرت حجازية
وهو الزاجح ومؤمنين في موضع نصب خبر ما على انها حجاز بقوى موضع رفع خبر المبتدأ على انها تميمية
والباء زائدة على كلا التقديرين لأصلية اه مداغى (قوله ولست بحلال الخ) قاله طرفة بن العبد
شاعر جاهلى يكنى أبا عمرو ولقب بطرفة ببيت فاه وقتل وهو ابن عشرين سنة ولذلك قيل له ابن العشرين
والبيت من قصيدة من الطويل والحلال بالخاء المهملة وتشديد اللام من حل اذا نزل وروى بحلال بكسر
الميم وضبطه بعض بحلال بالجيم والتلاع جمع تلغوهى ما ارتفع من الارض وانخفض منها والاسترفاد طلب
الرفد وهو العطية وقيل المعونة * الاعراب لست ليس واسمها والباء زائدة في خبر ليس وحلال في محل
نصب التلاع مضاف اليه ومخافة مفعول لأجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترفد فعل الشرط
مجزوم بمتى والقوم فاعل وأرفد جواب الشرط وضمه لمناسبة القافية والشاهد في متى حيث جازمت الفعلين
لانها هنا جازمة والمعنى ولست بمن يستتر في التلاع مخافة الضيف (قوله أيان تؤمك الخ) هو من البسيط
وأيان اسم شرط وتؤمك فعل الشرط مجزوم به والكاف ضمير المفعول محله نصب وتؤمن جواب الشرط
وفاعله مستتر فيه وغيرنا مفعول مضاف اليه اذا ظرف مستقبل لم تدرك جازم ومجزوم وفاعله مستتر والامن
مفعوله ومنامتعلق بمحذوف حال ولم تزل جازم ومجزوم جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال
خبر تزل واسمها مستتر فيها والشاهد في أيان حيث جازمت تؤمك وتؤمن اه شواهد وأيان مبنى على
الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كمتى وناصبه الفعل بعده (قوله أيان تكونوا يدرككم
الخ) ابن اسم شرط جازم محله نصب يدرككم والموت فاعله ووجه يدرككم الموت جواب الشرط وتكون
تامة خلافا لقول النبتى ان يدرككم خبر تكونوا تأمل (قوله خليلي الخ) من الطويل وخليلى منادى
مضاف واى اسم شرط وتأنيانى فعل الشرط مجزوم بمحذف النون وأما النون المذكورة فهى للوقاية وتأنيان
جواب الشرط مجزوم بمحذف النون وأما مفعول وغير مفعول مقدم لقوله يحاول وما موصولة ويرضيكما
صلة ووجه لا يحاول صفة أنا أى أخلاي يحاول غير ما يرضيكما وحاول الشئ اذا أراد (قوله حيثما الخ) هو
من الخفيف والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بعين معجمة وموحدة وراء يطلق على المستقبل وهو
المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا فهو من الاضداد * الاعراب حيثما اسم شرط جازم وتستقم
فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر جواب الشرط مجزوم بها أيضا ولك متعلق بعز الله فاعل ونجاح مفعول وفى
غابر متعلق يقدر والازمان مضاف اليه والشاهد في حيثما فانها جازمت فعلين (قوله بين الاقسام الاربعة)
أى باسقاط القسم الاول وهو ان واذنالا نهمالم يوضعا لشيئ سوى التعليق كما تقدم (قوله والعلامة تسمى
شرطا) بسكون الراء كما تسمى شرطا بفتحها وقوله قال تعالى الخ دلائل للمحذوف أعنى قولنا كما تسمى
شرط بفتحها وليس دليلا لذلك كور بدليل قوله والاشراط في الآية جمع شرط بفتحيتين لاجمع شرط
الخ) وبه اندفع ما يقال ان الآية في شرط بالفتح فلا تدل على ان شرطا بالسكون بمعنى العلامة تأمل

أيان تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر خليلي أئى تأنيانى تأنيان
أنا غير ما يرضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الأزمان السادس ما هو متردد بين الاقسام الاربعة وهى أى فانها بحسب ما تضاف اليه فهى فى قولك أيهم يقيم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب تركب أركب من باب ما وفى قولك أى يوم تصم أصم من باب متى وفى قولك أى مكان تجلس أجلس من باب أين ثم بينت أن الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراتها والاشراط فى الآية جمع شرط بفتحيتين لاجمع شرط بسكون الراء لان فعلا

لا يجمع على أفعال قياسا لا فى معتل الوسط كأنواب
وأيات ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لا يكون ماضى المعنى فلا يجوز ان قام ز بدأمس أقم معه وما قوله تعالى ان كتبت قلته فقد علمته

فالغنى ان يتبين انى كنت قلته كقوله * اذاما انتسبنا لم تلدنى لثيمة * فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط الثانى ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان ليقم أو لا يقم الثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بتفيس فلا يجوز سوف يقم الخامس أن لا يكون مقرونا بقدر فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم (١١٩) السادس أن لا يكون مقرونا بحرف

(قوله فالغنى ان يتبين الخ) والتبين مستقبل لاماض (قوله اذاما انتسبنا الخ) اللثيم الذى الاصل الخسيس الفعل وقيل هو البخيل وقيل هو الذى اذا ساد جفا أثار به وأنكر معارفه ونسى فضل معلميه يقال لؤم بالضم فهو لثيم ولذا قيل فى اللثيم

اذانت أكرمت الكريم ملكته * وان أنت أكرمت اللثيم تمردا

ورخص الأم فى قوله لم تلدنى لثيمة لانه يعلم الاب بالاولى فان العرب لا يترجون من دونهم والشاهد فى قوله لم تلدنى أى يتبين انى لم تلدنى والتبين أمر يحصل فى المستقبل وتامه * ولم تجدنى عمن يقر به بدا * (قوله وقد يكون) أى الجواب بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وان كانت القاعدة أغلبية (قوله فيقترن) أى الجواب أى فتقترن الجملة الواقعة جوابا اه فى شى (قوله أو باذا الفجائية) أو مانعة خلو تجوز الجمع كقوله تعالى حتى اذا فتحت بأجوج وما أجوج وهم من كل حذب ينسلون واقترن بالوعد الحق فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا اه فى شى وقال الاشمونى افهم كلام ابن مالك ان الربط باذا نفسها لا لبقاء مقدره قبلها خلافا لمن زعمها وانها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام الفيشى ثم رأيت التصريح قال وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيذا خلافا لمن منع (قوله فيجب أن يقترن الخ) الحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا امالاتها أو لما اقترن بهما من نفي أو اثبات فالاول ثلاثة الجمل الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أيضا عارلن وان النافية والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرا والسين وسوف اه تصریح وخصت الفاء بالربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب للجزاء السبب عن الشرط والمتعقب بعده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا قالوا والوجه امتناع كونه ماضى المعنى كالشرط لان حصوله معاق على حصول مضمون الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل فى المستقبل فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اه من خط بعض الفضلاء (قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال فى التصريح وقيس عليه بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتمنى والتخصيص والترجى ولا نظيل بامثلتها فالذكى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغيب بالمثال وقد اجتمعت الطلبية والاسمية فى قوله وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده جملة فمن ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وطلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدأ وذال اسم اشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذال مغااة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اه (قوله على ان لانهية) نسبة النهى اليها مجاز والنهى هو المتكلم (قوله ولا النافية تقترن بفعل الشرط الخ) هذا يفيد ان الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقترن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب مضارعا مثبتا أو مقرلا بالافوجهان اه فى شى وقال فى التصريح كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قدر غيرهما ومضارعا مجردا أو منفيا بل أو لافالا كترخلوه من الفاء ويجوز افتراء نهبا ويبقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسبيته فكبت ونحو فمن يؤمن بر به فلا يخاف قاله ابن الناظم وقال غيره واذ رفع المضارع فالجواب

نفي فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز افتراءه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الانفعالوه تسكن فتفتق فى الارض ثم بينت ان الفعل الثانى يسمى جوابا وجزءا تشبيها للجواب السؤال وجزءا الاعمال وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قيصره قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بر به فلا يخف بخس أو جملة اسمية فيقترن بهما أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شى قدير ونحو اذاهم يقنطون * وأقول قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب ان يقترن بالفاء مثال ماضى المعنى

ان كان قيصره قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قيصره قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطلب قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فانبعوثى يحبكم الله فمن يؤمن بر به فلا يخف بخسا ولا رهقا فيمن قرأ فلا يخف بخسا بالجزم على ان لانهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما ينفى كان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدأ محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجملة اسمية وسياق ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو

ومن عاد فينقم الله منه أى فهو ينتقم الله منه ولولذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الحمد قوله تعالى ان آرنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتيني خيرا من جئتك ان تبدوا الصدقات فنعمنا هى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخله من قبل ومثال المقرون بناف غير لا ولم وان لم تفعل فابالغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه باحد أمرين اما بالفاء او اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان يمسك بخير فهو على كل شىء قدير والثانى كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون

جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف اه والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدا محذوف والجملة هى الجواب لان الفعل المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيد ابن النانظم وان الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصده وعدا ووعيد وضرب يجب اقترانه وهو الماضى لفظا ومعنى نحو ان كان قيصه قدمن قبل فصدقت وقدمعه مقدره وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصده وعدا ووعيد نحو ومن جاء بالسبئة فكبت وجواز اقترانه باعتبار انه ان لو حظ مستقبلا فلا تدخله الفاء وان لو حظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما فى الاشمونى (قوله ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال فى شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبى أن يكون الفعل خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك أى جعله خبر المحذوف لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به اه وقوله ذلك التقدير أى تقدير كون الفاء داخلة على الفعل الذى هو الجواب وقوله وينبى الخ أى يجب أن يكون خبر مبتدا وحينئذ فالقرن بالفاء واجب وقولهم يجوز دخول الفاء أى يجوز القدوم على ذلك ويجوز عدم القدوم عليه فاذا قدم على ذلك خرجت على وجه يجب فيه دخول الفاء قرره شيخنا اللردير على الاشمونى (قوله ان ترى أنا أقل الخ) الياء مفعول أول وانا توكيدها وأقل مفعوله الثانى ومنك متعلق باقل ومالا تمييز وولد اعطف عليه (قوله فنعماهى) الفاء ابطه للجواب ونعم فعل ماض وما تمييز وقيل فاعل وهى مخصوص بالمدح مبتدا والجملة قبله خبر على أحد الاوجه فيها أو خبر لبتدا محذوف أو مبتدا خبره محذوف وقال فى المغنى فنعم شيئا ابدؤها حذف المضاف فانفصل الضمير لان الممدوح ابدؤها الهى تأمل (قوله عيلة) أى فقرا وقل كثيرة عيال واقصر على الاول البيضاوى (قوله وقد يكون الجواب جملة اسمية الخ) وقد جاء حذف الفاء فى الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فانه يشكرها كما جاء حذف الفاء من الجملة الطليبية كقوله عليه الصلاة والسلام لاني بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخارى و به يرد على المبرد المانع لحذف الفاء مطلقا وزعم ان الرواية فى البيت المذكور من يفعل الخير فالرحمن يشكره وحذفت الفاء ايضا من المقرون بالسبب فى قوله

ومن لا يزل ينفاد للغي والصبا * سيلنى على طول السلامة نادما

أراد فسيلنى أى سيوجد من ألقى بمعنى أوجد اه تصریح (قوله فيجب اقترانه باحد أمرين) قال فى التصريح وقد يجمع بين الفاء واذا توكيدها فلن منع ذلك قال الله تعالى حتى اذا فتحت يا جوج ومأجوج الى أن قال فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هى الفجائية وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تتعاو وتعالى وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل اذا هى شاخصة أو فهى شاخصه كان سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله الفيثى سابقا ويرد ما قاله الاشمونى (قوله أو اذا الفجائية) لانها أشبهت الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعدها ومعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان فى كونها أم باب الشرط غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية موجهة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرباط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا تم تخرجون فاتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية اه تصریح وقد أعطى المؤلف الشرط بالمثل فاذا كانت الجملة انشائية

نحو ان عصي زيد فو بل له أو دخل عليها فان نحو ان قام زيد فقام أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمر قائم فلا يجوز فيها اذا وتعين الفاء كما اذا كان الجواب غير جملة اسمية أو كان أداة الشرط غير ان وإذا جملة الشروط خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله) يجوز حذف ما علم من شرط الخ) ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وبقاء الاداة كقول النمر بن توب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف الجواب والشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والاسم متممها حذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجبه فاستتمت بها اهـ تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو مانعة خلو فلا ينافي جواز الجمع وهذا أحسن من قول القيسى أو جواب أو جملة شرط أو مانعة خلو اهـ فانه يوهم أن المراد أو الداخلة على جملة شرط وليس كذلك بل التي هي مانعة خلوها أو الداخلة على جواب تأمل (قوله) أو جملة) بالجر عطف على شرط أى ما علم من جملة شرط الخ (قوله ان تقدمها) أى تقدم عليها أى على الشرط وأداته طلب أى وسقطت الفاء بدليل ما سبق في النصب وقصد الجزاء أى قصدان ما بعد الفاء سبب عما قبلها ومربوب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط وأداته لانه يفهم منه انه قصد به الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير النفي جزما اعتمد * أن تسقط الفاء الجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف النفي لانه ليس طلبيا فهو خارج بقول المصنف طلب اهـ فيشى فالشروط ثلاثة فان كانت الفاء موجودة فالمضارع منصوب بان مضمرة وجوباً بعد فاء السببية نحو يا ليتنى كنت معهم فافوز وبقية الاجواب الثمانية المتقدمة في النواصب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع بانفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرى بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ولذا قرى فهبلى من لدنك وليا يرثنى بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثنى صفة لوليا لاجواب بالهب و بالجزم جواب بالهب وان لم يتقدم طلب تعيين الرفع كما يتعين بعد النفي نحو ما تأنينا تحدثنا ولا يجوز الجزم بعد النفي خلافا للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحدث اهـ من التصريح من محلات متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل أو بمالفظه الخبر كما يكون بالفعل مثاله بالفعلية تعالوا أنل ومثاله بالاسمية أى لفظ الاسمية المراد بالطلب نحو أين يتك أنزرك ومثاله بمالفظه الخبر نحو حسبك حديث بنم الناس فلفظ الجملة خبر والمراد بالطلب وهى جملة اسمية مغايرة لقولك أين يتك ومثال اسم الفعل نحو مكانك تحمدى وقال قبل ذلك ولا فرق في الطلب بين أمر ونهى ودعاء واستفهام وتضمن وعرض وتحضيض نحو زرنى أنزرك ولا تدن من الاسد تسلم ورب اغفر لى أدخل الجنة وهل تكرمنى أكرمك وليتلى مالاً نفعه وأل أنزل عندنا نصب خير اولولنا تأنينا تحدثنا والتقدير ان ترزنى أنزرك وان لا تدن من الاسد تسلم وان تغفر لى أدخل الجنة وان تكرمنى أكرمك وهكذا اهـ من شيخ الاسلام (قوله المسئلة الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانياً في المتن والذي جعلها الشارح ثانياً هي الاولى في المتن (قوله معلوما) وعلمه ما ماسبق أو قرينة غير لفظية (قوله ونحو ان قت حيث لا دليل) فان وجد دليل نحو ان يقال هل يجلس فتقول ان قت فهو جائز (قوله حيث لا دليل) حيثية تقييد أى يمتنع ان تقم وان تقع والحوال انه لا دليل فان وجد الدليل امتنع لا تتفاء الامر الثاني وقوله لا تتفاء الامر من علة

ثم قلت ويجوز
حذف ما علم من شرط
بعد والاعقابك أو جواب
شرطه ماض نحو فان
استطعت أن تبغى نفقا
في الارض أو جملة شرط
وأداته ان تقدمهما
طلب ولو باسمية أو باسم
فعل أو بمالفظه الخبر
نحو تعالوا أنل ونحو
أين يتك أنزرك
وحسبك الحديث بنم
الناس وقال * مكانك
تحمدى أو تستريحى *
وشرط ذلك بعد النهى
كون الجواب محبو با
نحو لا تكفر تدخل
الجنة * وأقول
مسائل الحذف الواقع
في باب الشرط والجزاء
ثلاثة المسئلة الاولى حذف
الجواب وحده وشرطه
أمران أحدهما أن
يكون معلوما والثاني
أن يكون فعل الشرط
ماضيا

تقول أنت ظالم ان
 فعلت وجود الامرين
 ويمتنع ان تقم وان
 تقعد ونحوهما حيث
 لا دليل لانتفاء الامرين
 ونحو ان قلت حيث لا
 دليل لانتفاء الامر
 الاول ونحو أنت ظالم
 ان تفعل لانتفاء الامر
 الثاني قال الله تعالى
 وان كان كبر عليك
 اعراضهم فان استطعت
 أن تبتغي نفقا في
 الارض أو سلما في
 السماء فتأتيهم بآية
 تقديره فافعل والحذف
 في هذه الآية في غاية من
 الحسن لانه قد انضم
 لوجود الشرطين طول
 الكلام وهو مما يحسن
 معه الحذف المسئلة
 الثانية حذف فعل
 الشرط وحده وشرطه
 أيضا أمران دلالة
 الدليل عليه وكون
 الشرط واقعا بعد والا
 كقولك تب والا
 عاقبتك أي والا تب
 عاقبتك وقول الشاعر
 * فطلقها فلست لها
 بكفء * والا يعل
 مفرك الحسام أي
 وان لا تطلقها يعل وقد
 لا يكون ذلك بعد
 والا فيكون شاذا الا
 في نحو

للامتناع هذا هو المناسب وأما قول الفيشي الحيشية للتعليل أي لعدم الدليل وقوله لا انتفاء الامرين بدل
 من قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فغير ظاهر لان عدم الدليل انتفاء أحد
 الامرين لا الامرين وأيضا جعل قوله حيث للتعليل يقتضى ان قولك ان تقم الخ لا يتأتى فيه دليل مع انه
 يمكن الدليل كما اذا قال زيد لعمر وهل تجلس فقال عمرو ان تقم أو تقعد أي فانا جلس فها وجد الدليل
 فلم ينتف الامر ان تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف
 الجواب جوازا بل هو محذوف فيه وجوبا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ فان المؤلف في الشرح
 مثل به لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل هو الجملة المتقدمة لفظا فالحذف واجب الا ان
 يراد الجواز ما قبل الامتناع فيعم الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف
 هنا التمثيل للحدث عند وجود الدليل ومضى فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والجواز وان كلام
 المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه اتقل لما هو أعم فتأمل (قوله قال الله تعالى الخ) مثال لما اجتمع
 فيه الامران ولو قال مثال ما اجتمع فيه الامران قوله تعالى لكان أوضح ولو اقتصر في التمثيل على قوله
 فان استطعت الخ كان أولى (قوله فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير
 فافعل والشرط الثاني أعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول أعني وان كان كبر والمعنى ان
 عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفذات تحت الارض تنفذه فطلع لهم بآية أو سلما
 تصعد به الى السماء فتزل منها بآية فافعل انتهى نصريح (قوله في الارض) صفة لنفقا وفي السماء صفة
 لسلما يجوز أن يكونا متعلقين بفتي أرحالين من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام
 قومه وانه لو قرأ أن يأتيهم بآية من تحت الارض أو من فوق السماء لآتي بهار جاء ايمانهم انتهى بوضوح
 (قوله وشرطه أيضا أمران) أي شرط جواز حذف فعل الشرط باطراد وعدم شنوذ بدليل قوله بعد
 وأكثر ما يكون ذلك بعدوا لافاد افقد الشرطان فاما امتنع وهو مالم يكن لدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن
 بعدوا لافتمل (قوله واقعا بعدوا) أي واقعا بعدان الشرطية المقررة بالانافية (قوله فطلقها الخ)
 الفاء للعطف على ما قبلها وطلقها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر والضمير يعود على امرأة مطر فلست
 الفاء للتعليل والتاء اسم ليس و بكفو خبرها ولها متعلق به والا يعل ان حرف شرط مدغم في الانافية
 ويعل جواب الشرط وفعل الشرط محذوف أي والاتلقها ومفرك مفعول أي رأسك والحسام بضم
 الحاء فاعل يعل أي السيف والشاهد في البيت في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكفو النظر والمصدر
 الكفاءة بالمقدال الفيشي المراد بالطلاق التسريح لافك العصمة لان المحاولة كانت على فرس لاعلى امرأه
 اه وهو خلاف قول التصريح كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقه وتحت امرأة جميلة
 فطلقها الخ حذف الشرط لدلالة فطلقها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في امرأة مطر لا فرسه وكذا تقدم
 عند الكلام على المبيدات في المنادى ما يوافق كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والا الخ) قال في
 التصريح وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا والاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف
 عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا
 نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت حذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الاقي الصفاديزيد

أي متى تثقفوا تؤخذ والحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة المعجمة
 التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد أو غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح
 وقد لا يكون الخ تحته ثلاث صور كما علمتها من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو

ان خيرا الخ وان احد الخ فلا شذوذ فيهما وقوله على ان الخ استترك على قوله الا في نحو الخ وتوجيه ذلك ان الاستثناء يقتضي الدخول فيما نحن فيه فاستترك على الاستثناء بقوله على ان الخ وحاصل الاستترك انه ليس داخل فيما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعتراض بان لا وجه لذلك الاستترك كما قال الفيشي لان قوله والا يعل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقي منه لا النافية فيقتضى انه لا يكون ايضا ما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على ان الخ يقول الا في نحو ان خيرا الخ والا في نحو وان احد من المشركين استترك الخ واعتراض الفيشي على الاستترك مبني على تسليم ان المحذوف في ان كان خيرا هو البعض وسياتي ان المحذوف السكل وحينئذ فالمحذوف في قوله والا يعل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو تطلق واما لا فليست قطعة من فعل الشرط تأمل (قوله ان خيرا الخ) أي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير (قوله كما مر في بابها) وهو باب كان وأخواتها لان هذا مر في حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جلة الشرط بجملتها بل بعضها) لانه بقي خبر كان وهو خير او اعتراض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الاول وان كان فعل الشرط جلة كان خيرا فتأمل (قوله وان احد الخ) أي وان استترك احد ففعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان احد الخ أي المحذوف بعض الشرط هكذا ظهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط لان الفعل الماضي وحده في محل جزم فهو فعل الشرط لا الجلة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ وقوله فليس مما نحن فيه أي المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لكن ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفا (قوله الاداة بالالخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أي بمادته ومعناه وليس المراد شخص الفعل فان قولك ائتني أكرمك تقديره ائتني فان تأتني الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحدد الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله أو بمعناه الخ أي والمادة مختلفة بقي شيء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك أين يتك أزرك فعل الشرط المقدر فيه وهو ان تعرفنيه ليس لفظ الطلب وهو أين ولا معناه لان معني أين الاستفهام الان يقال المراد من قوله أين يتك عرفنيه فيكون المعنى واحدا وكذا في قولك ألا تنزل عندنا نكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل في المقام فانه صعب المرام وكذا يقال في التحضيض وبقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال في التصريح واختلاف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا للشرط مقدر فيكون مجز وما عندهم باداة شرط مقدره هي وفعل الشرط وقال الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجز وما بنفس الطلب ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزم كذلك وقال السيرافي والفارسي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضر يا في قولك ضر يا يدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولان ارجح في ضر يا يدا ان زيد منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حواله محل فعل مقرون بحرف مصدر اه (قوله والثاني نحو الخ) أراد بالثاني ما كان الطلب فيه بمعنى فعل الشرط وكان المناسب ان يقول فيما سبق فالاول نحو ائتني أكرمك (قوله قل تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد عن الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير كما قال المؤلف فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو اه تصریح (قوله أبت لي عفتي الخ) هذه أربعة آيات من بحر الوافر مفاعلاتن مفاعلاتن ستاوا اقتصر صاحب الشواهد على الكلام على البيت

من المشركين استترك فليسا مما نحن فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت المسألة الثالثة حذف أداة الشرط وفعل الشرط وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتني أكرمك تقديره ائتني فان تأتني أكرمك فاكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح والثاني نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أي تعالوا فان تأتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضى حتى توهم بعضهم انه اسم فعل ولا فرق بين كون الطاب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو ابن الاطابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطري بن الفجاءة أبت لي عفتي وأبي بلائي وأخذني الحمد بالثمن الربيع

الثالث وهو قوله وقولي كلما جشأت الخ والشيخ اسم فاعل من أشاح وهو الحدور وقيل المقبل عليك المانع
 لما رآه ظهره والشيخ بضم الميم وبالشين المعجمة وقوله ما ترأخ ما ترأخ ما ترأخ ما ترأخ ما ترأخ ما ترأخ ما ترأخ
 تؤثر عنها أي تروى وتذكر والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه
 أمره وقيل هو جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أي يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض الرجل
 نفسه والصريح من كل شيء اه بهامش نسخة بعض العلماء (قوله جشأت) بالجيم والشين المعجمة
 والهمزة ارتفعت وقال الجوهري جاشت نفسى أي غيبت وقولي مبتدأ وكما ظرف بمعنى حين يتعلق بالمصدر
 وجشأت فعل ماض والتاء للتأنيث وجاشت معطوف عليه مكانك اسم فعل وجلة مكانك تحمدي خبر لان
 القصد هذا اللفظ على حد قولي لاله الا الله وتحمدي مضارع مجزوم في جواب شرط مقدر تقديره ان تثبت
 مكانك تحمدي وعلامة جزمه حذف النون أو تستريح معطوف عليه والشاهد في البيت في تحمدي اه
 شواهد (قوله كون الجواب أمراً محبوياً) هو مسأول قولهم ان تضع ان لامكانه بل هذه أحسن لانها تشعر
 باعتبار المجازاة وان كانت موجودة في نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا تسلم تدخل النار
 لاننا نقول الاصل وهو لا تسلم تدخل النار غير صحيح عرفاً اه فيشي (قوله تعين الرفع) لان الأكل لا يتسبب
 عن عدم الدخول وانما يتسبب عن الدخول نفسه اه تصریح (قوله خلافاً للكسائي) لان الكسائي قيل
 والكوفيون لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تدن من الاسد
 فياً كلك بالنصب وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد التثنية قياساً على
 النصب وفي رد القياس نظر فانهم قالون يجوز الجزم بعد التثنية كما تقدم واستدل الكسائي والكوفيون
 أيضاً بقول أبي طلحة للنبي ﷺ لا تشرف يصبك سهم ويروي أيضاً لا تطاول يصبك وفي الحديث
 لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بان يصبك بدل من تشرف أو
 تطاول ويضرب مدغم اه تصریح (قوله في قراءة بعضهم الخ) الحاصل انه قرئ بالنصب بأن محذوفة
 وقرئ بالرفع وسيأتي وجهه وبالسكون وسيأتي وجهه أيضاً (قوله الأفعال قبله) وهي قوله فأندروا فهاجر
 (قوله ولا يحسن ان يقدر بدلاً مما قبله) قال في الكشاف تستكثر مرفوع كما قرئ به منصوب المحل على
 الحال أي ولا نعظ مستكثراً راياً لما تعطيه كثيراً أو طابا للكثير نهى عن الاستكثار وهو أن يهب شيئاً
 وهو يطمع أن يتعوض من الموهبه أ أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ يقال ان النهي خاص بالنبي
 لان الله اختاره أشرف الآداب وأحسن الاخلاق أو النهي تنزيه له ولأمته وقيل الاحسن تستكثر
 بالسكون كما قرئ به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمن كأنه قيل ولاتمن وقيل لا تستكثر على أنه ممن المن في
 قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لان شان المان بما يعطى ان يستكثر أي يراه كثيراً ويعتد
 به وأن يشبه بعضه فيسكن تخفيفاً وأن يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم
 بل المؤلف نفسه مشى في القطر عليه وحينئذ فالبدلية مساهمة وقوله لا اختلاف معنييهما أي وبدل الكل
 وبدل البعض يشترط فيهما الاتحاد وقوله وعدم الخ أي فليس بدل اشتغال لان الاشتغال لا بد فيه من الدلالة
 * واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لا اختلاف
 معنييهما مبطل لبطل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ مبطل لبطل الاشتغال وسكت عن بدل الغلط
 لانه لا يقع في الفصح فبطل البدل بجميع أقسامه لكن قد علمت ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله
 ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقاً في حذف الجواب جوازاً وهنالك علم على حذفه وجوباً لانه لا يجمع
 بين العوض والعوض (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال في التصريح ويجب حذف الجواب ان كان

جشأت وجاشت * مكانك
 تحمدي أو تستريح
 لأدفع عن ما ترأخ الحالت
 * وأجى بعد عن
 عرض صحيح جزم
 تحمدي بعد قوله
 مكانك وهو اسم فعل
 بمعنى انبى وشرط
 الحذف بعد النهي
 كون الجواب أمراً
 محبوياً كدخول الجنة
 والسلامة في قولك
 لا تكفر تدخل الجنة
 ولا تدن من الاسد تسلم
 فلو كان أمراً مكروهاً
 كدخول النار وأكل
 السبع في قولك لا تكفر
 تدخل النار ولا تدن
 من الاسديا كلك تعين
 الرفع خلافاً للكسائي
 ولا دليل له في قراءة
 بعضهم ولا تمن تستكثر
 لجواز ان يكون ذلك
 موصولاً بنية الوقف
 وسهل ذلك أن فيه
 تحصيل التناسب الافعال
 المذكورة قبله ولا يحسن
 أن يقدر بدلاً مما قبله
 كما زعم بعضهم لاختلاف
 معنييهما وعدم دلالة
 الاول على الثاني ثم قلت
 * (ويجب الاستغناء
 عن جواب الشرط
 بدليله متقدماً لفظاً نحو
 هو ظالم ان فعل

الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى دون الصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أى فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقترنة بالفاء نحو فلم أره ان ينسج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو أقوم ان قت فالجواب في ذلك كله محذوف وجوب بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا التزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بأن الفاء انما تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع المتقدم وبان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بداله التعليق فهو كال تخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى اه تصریح (قوله أو نية نحو ان قت أقوم النسخ) هذه المسئلة أشار لها ابن مالك بقوله

و بعد ما ضرفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

أونية نحو ان قت أقوم
ومن ثم امتنع في النثر
ان تقم أقوم .

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيًا بلم فيحسن رفع المضارع بعدهما نحو ان قت أقوم وان لم تقم أقوم والذي حسن الرفع ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط مع قر به فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب به بعد المضارع غير المنفي بلم فضعيف وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أيها تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب انتهى تصریح اذا عامت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع في النثر ان تقم أقوم يفيد انه خاص بالضرورة وهو مافي بعض نسخ التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر اللفية ومقاد التصريح والتوضيح وهو الأقوى (قوله ومن ثم امتنع) قال الفيشي أى من أجل اعتبار الدليل ولا يصح أن يكون أقوم دليلا متقدما لانه لا يتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أى من هنا وهو انه يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أى من أجل ذلك امتنع النسخ بكلام شيخ الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أى مع الشرطين فالحاصل انه لا بد في الحذف من مضي الشرط من الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ فالحذف واجب والاخايز وهذا يؤيدان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الامتناع فيعم الواجب ويكون قوله ويجب النسخ تخصيصا بعد تعميم (قوله في النثر) وأما في النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يأقرع ابن حابس يا أقرع * انك ان بصرع أخوك تصرع

وقوله فقلت تحمّل فوق طوقك انها * مطبقة من ياتها لا يضيرها

واختلف في تخریح الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله ان بصرع الخ والاولى اضمار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوي به غيره وهذا ان التخریح بحان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلا خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول يختص بالضرورة اه تصریح بوجزاد الاشموني

قولا مفصلا وهو ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاعل والفعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم في القولين وسيأتي الكلام على تخريج الرفع بعد الماضي في كلام الشارح (قوله ويجوز ما تقدم الخ) قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتمع فيه بجواب ما تقدم اه فأشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف بجواب متعلق بمحذوف وهو من عطف الجمل على قوله أولا ويجب الاستغناء الخ وليس عطف على قوله بدليله لان عطفه على دليله يصير التقدير ويجب الاستغناء عن جواب شرط بجواب ما تقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم لا عن جواب شرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط فتأمل منصفا (قوله مطلقا) أى سبقه ذو خبر أم لا بدليل ما بعده (قوله أو قسم الان سبقه الخ) هذا التفصيل محله كما قال في الكفاية اذ لم تكن الاداة لولا أو لولا والافالجواب للشرط مطلقا اه فيشى قال الاشمونى وأما الشرط الامتناعي نحو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فاقسم لو أندى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لو لانا لله ما هتدينا * نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب في ذلك القسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لا نه مغن عن جواب لولا وجوابها لا يكون الاماضيا اه كلام الاشمونى وقول الاشمونى ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما التزم كونه ماضيا فالتزام كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط والشاهد في البيت الاول في قوله لما مسحت فإنه جواب لولا وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوف وكذا في البيت الثاني ما هتدينا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم في البيتين متقدم اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) المناسب فيرجح الشرط قاله الفيشى ويمكن تصحيح المصنف بان المعنى فيجوز ترجيح الشرط بذكر جوابه كأنه قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالتمن مشى على انه جائز لا واجب وقال في الشرح وجب مراعاة الشرط بخالف المتن والحاصل ان في المستثنين قولين قيل يجوز أن يرجح الشرط بذكر جوابه وقال في الكافية والتسهيل ان ذلك على سبيل التحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط جواب الشرط يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا التي من جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد فحذفه لا يخل بشئ انتهى اشمونى (قوله ما اتقى فيه الشرطان) وهما كونه معلوما وكون فعل الشرط ماضيا (قوله وان أتاه خليل الخ) قاله زهير بن أبى سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطايا خارجة عن العادة فدحه بهذه القصيدة وأرطا

قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم
ان البخيل ما لوم حيث كان ولد * سكن الجواد على علانهم
هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيصظم
وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم أسقطت عندئذ ول قوله تعالى يا أرض ابني ماءك ومن الاربع التي قيل فيها الشعراء أربعة امرؤ القيس اذاركب والنابعة اذارهب وزهير اذارغب والاعشى اذا طرب والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومستلق وروى مسغبة بدل مسئلة وهي الجماعة وبه أشده الجوهرى والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمين بمعنى المتع

وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا أو قسم ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر * وأقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه تمتع وهو ما اتقى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجد فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة المذكور لفظا أو تقديرا أو واجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فالمتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها صورتان احدهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم فان المضارع المرفوع المؤخر

على نية التقديم على
أداة الشرط في مذهب
سبويه والاصل أقوم
ان قام ويقول ان أتاه
خليل والمبرد يرى انه
هو الجواب وان الفاء
مقدرة والثانية أن
يتقدم على الشرط قسم
نحو والله ان جاءني
لا كرمته فان قولك
لا كرمته جواب
القسم فهو في نية
التقديم الى جانبه
وحذف جواب الشرط
لدلالته عليه ويدل ذلك
على ان المذكور جواب
للقسم توكيده في نحو
المثال ونحو قوله تعالى
ولئن نصر وهم ليولن
الادبار ورفع في قوله
تعالى ثم لا ينصرون ثم
أشرت الى أنه كما وجب
الاستغناء بجواب
القسم المتقدم يجب
العكس في نحو ان تقم
والله أقم وانه اذا تقدم
عليها شيء يطلب الخبر
وجبت مراعاة الشرط
تقدم أو تأخر نحو زيد
والله ان يقم أقم ثم قلت
بوجزم ما بعد فاء أو
واومن فعل تال للشرط
أر الجواب قوى ونصبه
ضعيف ورفع تالي الجواب
جائز وأقول ختمت
باب الجواز بمسئتين
أولاهما يجوز فيها

* الاعراب ان حرف شرط أتاه خليل فعل وفاعل ومفعول والذي في محل جزم الفعل وحده ويوم مسألة
ظرف لاتاه ومضاف اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقل وقيل هو الجواب بتقدير
الفاء والمبتدأ أي وان أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لا عملة عمل ليس وغائب اسمها ومالي خبرها وحرم
مبتدأ حذف خبره أي ولا عندى حرمان وقال الدماميني غائب خبر مقدم ومالي مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف
على مالي على تأويله باسم المفعول أو على حذف مضاف أي لا مالي غائب ولا محروم أو لا ذو حرمان ويحتمل
أن يكون خبرا عن مبتدأ محذوف أي لا غائب مالي ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمالين من
عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغي جعل حرم خبرا عن المال أو معطوف على خبره مع بقائه على مصدريته
مراد به المبالغته من غير تأويل ولا حذف كما في قولنا وانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح ياباه اذ لا يلزم
من نفي الحرمان البليغ نفي مطاق الحرمان والمقصود الثاني اه شواهد واعتراض على قوله اذ لا يلزم من
نفي الحرمان البليغ الخ بانه اذا أتى الحزم على مصدريته فالمراد نفي الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ
وقولهم بخبر بالمصدر مراد به المبالغة المرادنا بالغنا في الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد
بالمبالغة الكثرة كما يوهمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سبويه)
أي الاولى عنده والافهوي يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان
قام زيد أقم (قوله والمبرد) أي والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة مع مبتدأ والجملة اسمية أي فانا
أقوم وترك الشارح قولنا لثا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف
الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب أي في
المضارع اه أشموني (قوله والثانية أن يتقدم الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف أو قسم ان سبقه
الخ من افراد قوله ونية وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله توكيده الخ) لان جواب القسم يكون
مؤكدا باللام أو ان أو منفيًا بلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح أن يكون شرطا
وجزوم لفظا في المضارع أو محلا في الماضي اه ملخصا من الاشموني بإيضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ)
أي فان قوله ليولن مؤكدا بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفع) أي والدليل على ان المذكور
جواب القسم رفعه في قوله الخ فان قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على الجواب جواب
والحال ان ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كما ان المعطوف عليه كذلك (قوله
ثم أشرت الى أنه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكره انه ان تقدم ذو خبر فالذكور جواب الشرط تقدم أم لا
وان لم يذ كر ذو خبر فالذكور جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن
امتناعيا فالذكور جواب الشرط ان تقدم والاجواب القسم فيكون المذكور جواب القسم في صورة
واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه كما وجب الاستغناء
بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء الى أنه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر والحال انه لم يكن ذو خبر
متمسكا بقوله لئن كان ما حدثه اليوم صادقا * أصم في نهار القيط للشمس باديا
ومنع الجهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة وليست لام القسم اه أشموني (قوله يجب
العكس) أي الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم فالمحذوف جواب القسم **تنبيه**
اذ أتوا الى شرطان دون عطف فالجواب لاؤها والثاني مقيد للاول كتنقيده بحال واقعة وقعه نحو ان
تأنتي ان تحسن الى أحسن اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كأنه قال ان تأنتي محسنا الى أحسن اليك
وان كان مع عطف فالجواب لها معا وان كان العطف بالواو نحو ان تأنتي وان تحسن الى أحسن اليك
وان كان باد فالجواب لاحدهما نحو ان جاء زيد أو جاء هند فكرمهما أو فاء كان بالفاء فالجواب

لثاني والثاني وجوابه جواب الاول اه اشموني (قوله ثلاثة أوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركاً بين المسئلتين وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون في الاولى ثلاثة وفي الثانية اثنتان والنصب في المسئلة الثانية أمثل منه في المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير الشرط واجب فكان قرى بامن الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي اه تصریح (قوله أو كلاتهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فيقولون ان تأتي ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يدرکه الموت من قوله تعالى ومن يخرج من بينه مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدرکه الموت فقد وقع أجره على الله وقد قرأ طلحة بن سليمان و ابراهيم النخعي بالرفع وقرأ السبعة بالجزم وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لتدروها اه تصریح ومفاده ان الحاق الكوفيين ثم خاص بالمسئلة الثانية وهي مسئلة التوسط وهو كذلك كما يفيداه الاشموني أيضا لكن الاشموني نسب قراءة ثم يدرکه بالنصب للحسن وذکر ان بعضهم ألقى أو بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تدر الخ) هذا مثال الفاء ومثال الواو ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم قرأ أبو عمر و وعاصم ويذرهم بالرفع على الاستئناف مع الياء والباقيون مع النون وقرأ الكسائي وحزرة بالجزم مع الياء عطفاً على محل جلة فلا هادي له وقرى في الشواذ بالنصب بان مضمرة وجو با بعد الواو ولم أقف على من قرأ به اه تصریح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرى فيغفر بالجزم) أي قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر وحزرة والكسائي بالعطف على افظي بحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع على الاستئناف (قوله وهي عن ابن عباس) قال في التصريح وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والاعرج في غير السبعة بالنصب بان مضمرة وجو با بعد الفاء اه (قوله ان تأتي وتمشي الى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء أن تبدل الواو بالفاء (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الابيه والهضم بالصاد المعجمة يقال هضم أخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وفي قوله ولا ينحس الخ اقتباس من قوله تعالى فلا ينحس ظمناً ولا هضمًا والقرب الدنو والخضوع التواضع ونوره من الابواء وهو النزول بالشيء * الاعراب من اسم شرط جازم ويقترب مجزوم وفاعله مستتر فيه ويخضع منصوب بتقدير ان ونوره جواب الشرط ولا ينحس مجزوم بحذف الالف عطفاً على نوره المجزوم بحذف الياء وظلمها مفعول ما أقام أي مدة اقامته فامسدر يتولاها ضمناً عطف على ظمها والشاهد في يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب * باب في عمل الفعل *
أى في كيفية عمله من كونه رافعاً وناصباً أو رافعاً وناصباً في بيان العمل وعدمه أى لا يبان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع أو ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أى ان الافعال قاصر ها ومتعديها تامها وناقصها ترفع لانها بدأ مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاسناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما يني له أو نائبه فيما يني له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان وأخواتها فالضمير في قوله المشبه به عائد على الفاعل لا على أقرب مذکور كما هو القاعدة وأنت قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لا كتنصب كل التأنيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للحذف (قوله كل الافعال ترفع) أى أصالة فلا يرد الفعل المؤكسد والافعال المكفوفة نحو ظمالمواقصر ما وكثرا وقلمائم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجال لانه لا يحصيها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لاناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أى على البدلية أى بعضها يرفع الفاعل وبعضها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الأسماء) أى ان كل الافعال تنصب الاسماء الا خمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وأل في الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بان لا ينصبه فعل أصلاً أو ينصبه بعض الافعال

ثلاثة أوجه والثانية يجوز فيها وجهان وكتاتهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فاما مسئلة الثلاثة الالوجه فضا بطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه الآية قرى فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار أن وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضى الله عنها * وأما مسئلة الوجهين فضا بطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقوله ان تأتي وتمشي الى أكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله ومن يقترب منا ويخضع نوره * ولا ينحس ظمناً أقام ولا هضمًا قلت * باب في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبهة بالمفعول به مطلقاً والاخبار

والتمييز والمفعول

المطلق فخاصها الوصف
والناقص والمبهم المعنى
أو النسبة والمتصرف
التام ومصدره ووصفه
والا المفعول به فانها
بالنسبة اليه سبعة
أقسام ما لا يتعدى اليه
أصلا كالدال على
حدوث ذات كحدث
ونبت أو صفة حسية
كطال وخلق أو عرض
كمرض وفرح وكالموازن
لانفعل كانكسر أو
فعل كظرف أو فعل
أو فعل اللذين وصفهما
على فاعل في نحو ذل
وسمن وما يتعدى الى
واحد دائما بالجار
كغضب ومرأودائما
بنفسه كأفعال الحواس
أوتارة وتارة كشكر
ونصح وقصد وما يتعدى
له بنفسه تارة ولا يتعدى
اليه أخرى كقفر
وشحا وما يتعدى الى
اثنين فاما ان يتعدى
اليهما تارة ولا يتعدى
أخرى كنقص وزاد
أو يتعدى اليهما دائما
فاما ثانيهما كمفعول
شكر كامر واستغفر
واختار وصدق وزوج
وكنى وسمى ودعا
بمعناه وكال ووزن أو
أولهما فاعل في المعنى
كاعطي وكسا

فالمشبه بالمفعول به لا ينصبه شيء من الأفعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقا أى لا تنصبه
مطلقا عن التقييد ببعض الافعال والالكان مفعولا به لا مشبهها به وقوله الا الخبر فلا ينصبه كل الافعال بل
الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا خبر أعداد الا لان العامل الاول لا يكون فعلا بخلاف ما بعده فيدخله
الأفعال والاسماء (قوله والتمييز) لا ينصبه شيء من الأفعال (قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال
وهو المتصرف التام ومصدره ووصفه فقوله فخاصها الخ راجع للخمسة على طريق اللف والنشر المرتب
(قوله الوصف) أى الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفي نسخة والناسخ وهى أولى (قوله والا المفعول
به) أى فلا ينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمبهم المعنى) أى العامل المبهم المعنى والمبهم النسبة
فالعامل المبهم المعنى اسم والعامل المبهم النسبة مشتق مبهم النسبة سواء كان فعلا أو وصفا فقوله أو النسبة
عطف على المعنى وأوللتنويع (قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على أن الناقص لا يدل على الحدث
والذى اختاره ابن مالك وتبعه المصنف فى أوضحه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال الشاطبي فى
قول ابن مالك أو وصفه قضيتة أن الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من
قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أى للعمل فيه (قوله ما) أى فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق
صفة لمخبر والعامل فيه عامل من معنى النفي على مذهب الجمهور أى ما اتفق عنه تعدى الفعل اليه انتفاء
أصلا أى متأصلا أو حرف النفي على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية) المراد انها تدرك بالحس ولو باعتبار
أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت لانه يزول ولم يتكلم
عليه فى الشرح للاستغناء عنه بالصفة الحسية (قوله كمرض وفرح) كذا فى بعض النسخ والصواب اسقاط
فرح لما يأتى فى الشرح من انه احتراز بقوله حسية عن فرح فانه يتعدى بالباء فلا يناسب ذكره فيما
لا يتعدى أصلا وفى بعض النسخ عرج بدل فرح وهى ظاهرة وقوله مرض وأما قولك مرض زيد
بالسخونة فالباء سببية فهو مفعول لاجله (قوله وكالموازن لانفعل الخ) قال السبكي يقال علمته فأتعلم
ولا يقال كسرتة فما انكسر والفرق ان العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم
فكان علمته موضوعا للجزء الذى من العلم فقط لعدم إمكان فعل من الخلق يحصل به العلم ولا بد بخلاف
الكسر فان أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب ومن الغريب أن لم استعملت
للفى المنقطع والمتصل استعمالا واحدا فى قوله تعالى وعلمتم ما لم تعلموا أتمم ولا آباؤكم فنفى العلم عنهم
منقطع وعن آباؤهم متصل والفائدة فى ذكر المفعول وهو ما لم تعلموا وان كان الانسان لا يعلم الا ما لم يعلم
التصريح بذكر حالة الجهل التى انقلبوا عنها فانه أوضح فى الامتنان (قوله اللذين وصفهما على فاعل)
هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقلت فى نحو
ذل اه فىشى وقال بعضهم قوله فاعل أى فقط أما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عليم وعالم فانه تارة
يتعدى كنهنا المثال وتارة لا يتعدى كعلم فهو سالم وسليم (قوله فى نحو ذل وسمن) وفى نسخة زيادة بنخل
والصواب حذفه لما يأتى فى الشرح (قوله ما يتعدى واحد) تحته أربعة أقسام من السبعة (قوله كغضب)
بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كأفعال الحواس) أى ان أفعال الحواس التى مدلولاتها معان صادرة عن
الحواس (قوله وما يتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة
(قوله وما يتعدى الى اثنين) هو السادس وأما السابع فهو ما يتعدى الى ثلاثة وسببأتى ان المتعدى الى
اثنين تحته أربعة أقسام كان المتعدى لواحد كذلك لكن المصنف لم يعد المتعدى لاثنتين أربعة والا
كانت الاقسام عشرة لاسبعة تأمل (قوله كفعول شكر) فى انه ليس خبرا فى الاصل لينخرج ثانيا مفعولى
ظن وفى أنه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى (قوله بمعناه) أى معنى دعا ليخرج دعوت الله فانه

يتعدى لمفعول واحد (قوله) وأولهما وثانيهما مبتدأ وخبر) أى غالباً أو بحسب أكثر الأفعال فلا يرد
نحو ظننت زيدا عمراً (قوله) وهو أفعال القلوب) كان اللائق أن يقدم ظن الخ ثم يقول القليبات كما فعل
في القطر لأنه ليس كل قلب ينصب مفعولين بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحداً كعرف
وفهم وبعضه لا ينصب كفكر وتفكر ويجاب بأن قوله ظن الخ يدل من قوله أفعال القلوب وبمن نص
على أن البديل يكون محصاً الامام الشافعي رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ يكون المقصود
بالحكم أنما هو البديل لتساوي عبارته هنا عبارة القطر اه فيشى وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم
بالقلب (قوله ورأى) لامن رأى وسكت عن نفي البصرية لان الكلام في أفعال القلوب ولانه قدمها في
أفعال الحواس (قوله حزن أو حقد) بكسر العين فيهما (قوله) وخال (قوله) نحو خلت اهللال لأنحاً (قوله) في
لغية) أى لغة قليلة وهو راجع لسرى والاكثر فيهما تعديها بالباء كما يأتى (قوله) أفعال التصير) قضيته
أن أفعال التصير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ويشكل عليه جعلت الطين ابر يقاوي يجب بان
مراده يكون أصلهما المبتدأ والخبر أى غالباً وسميت أفعال التصير لانها تدل على التحول والاتقال
من صفة الى أخرى (قوله) ويجوز الغاء القلبية) قضيته ان الالغاء جائز وانه يطرد في جميع الصور مع ان
لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف فيها فلترجع الامثلة و يجب عن
الصورة الاولى بان مراده بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بصورة الوجوب وعن الثانية بان المراد بجواز
الالغاء أى فيما كان صالحاً لذلك (قوله) ويجوز الغاء الخ) قضيته ان الالغاء والاعمال مستويان وليس
كذلك لان الالغاء متوسطة مرجوح ومتأخرة راجح (قوله) أو متأخرة) قضيته انه لا يجوز الغاؤها اذا
تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على جميع المعمولات نحو متى ظننت زيدا قائماً وجب اعمالها
عند الجمهور وجاز الالغاء عند غيرهم و يجب بان المراد اذا تقدمت جاز الغاؤها في الجملة وعبارة قوله ليس
كذلك بدل قوله والحكم الخ اه فيشى (قوله) أو القسم) عطف على الابتداء أى أولام القسم (قوله)
أو استفهام) قضيته ان تعليقها قبل الاستفهام دائماً ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه يجوز هنا
رفع زيد على الالغاء ونصبه على الاعمال و يجب بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام في الجملة (قوله)
أو استفهام) أى مفيد الاستفهام كان اسماً أو حرفاً كان الاسم مبتدأ أو خبراً أو مضافاً اليه أحدهما
أو فضله (قوله) بما مطلقاً) أى في جواب قسم أو غيره (قوله) أو ولو) ظاهر كلام ابن السجري انها تتعلق
بعد علم وغيرها ونقل بعض المتأخرين عنها انها خاصة بعلم والعهدة عليه اه فيشى (قوله) وسليم يجيز اجراء
القول الخ) هذه الزيادة لم توجد في بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح هنا وسيأتى شرحها بعد هذه
القولة ووجه ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى ظن وتتعدى لمفعول واذا عمل القول عمل الظن
هل يبقى على معناه أو يضمن معنى الظن قولان (قوله) فتقول الخ) سيأتى للمصنف في شرح القولة الآتية
أن الشروط ثلاثة وسيأتى ما يتعلق به هناك (قوله) بظرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتى في القولة
الآتية يذكر المجرور أيضاً فراده بالظرف هنا ما يعمها لما تقرر من انهما كالفقير والمسكين ان اجتماعاً افترقا
وان افترقا اجتماعاً (قوله) أو معمول) هذا يقتضى انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمعمول فلا تقول فى الدار
جالس تقول زيدا وقال سم يغتفر لانه ضم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل اغتفار
الكثير اه فيشى (قوله) وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب الكوفيين فان سيبويه لم ينص الاعلى
الحاق أنبأ باعلم وأرى والكوفيون وافقوه على ذلك وزادوا عليه نبأ الخ فلا يقال المصنف لفق من
الطريقتين (قوله) عقدت) أى جمعت (قوله) قاصرها) وهو اللزوم الذى لا يتعدى أصلاً أو يتعدى بحرف
جر (قوله) ومتعديها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تامها وهو الذى يرفع فقط أو يرفع وينصب

أو أولهما وثانيهما مبتدأ
وخبر في الاصل وهو
أفعال القلوب ظن
لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى
عرف ورأى لامن
الرأى ووجد لا بمعنى
حزن أو حقد ووجد
لا بمعنى قصد وحسب
وزعم وخال وجعل
ودرى في لغية وهب
وتعلم بمعنى اعلم ويلزمان
الامر وأفعال التصير
كجعل وتخذ واتخذ
ورد وترك ويجوز الغاء
القلبية المتصرفه
متوسطة أو متأخرة
و يجب تعليقها قبل
لام الابتداء أو القسم
أو استفهام أو نفي بما
مطلقاً أو بلا أن في
جواب القسم أو لعل
أولو او ان وكم الخبرية
وما يتعدى الى ثلاثة
وهو أعلم وأرى وما
ضمن معناهما من أنبأ
ونبأ وأخبر وخبر
وحدث) وأقول
عقدت هذا الباب
ليبان عمل الأفعال
فذكرت أن الأفعال
كلها قاصرها ومتعديها
تامها

وناقصها مشتركة في أمرين أحدهما انها تعمل الرفع و بيان ذلك أن الفعل امانا قاص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا و امانا تام آت على صيغته
الاصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد و امانا تام آت على غير صيغته الاصلية (١٣١) فيرفع النائب عن الفاعل نحو قوضي

الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثاني انها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فأنما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثاني الخبر فأنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما ويعجبني كونه قائما ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فأنما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرتل زيدتسا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قياما وهو قائم قياما وما أحسنه احسانا وكنتم قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما يديعا

المفعول (قوله: وناقصها) وهو الذي يكون له اسم وخبر (قوله: فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكو فيين (قوله: و امانا تام آت الخ) هذا على القول بان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو الصحيح وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله: تنصب الاسماء غير خمسة) أي جميع الافعال تنصب كل الاسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات وان النافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالا على قول ويخرج الفعل المضارع فهذه خمسة فالباقي من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز وخبر الفعل التاسخ والشبيه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكن التاسخ تحته اثنان كان وكاد فتمت العشرة وهي التي تنصبها الافعال فاخرج المصنف خمسة منها الآن واحدا من الخمسة وهو خبر التاسخ شامل لقسمين وهما كاد وكان فهى في المعنى ستة فالباقي اربع بعقوهى المفعول لاجله كقمت اكرامه لوضر بته تأديبا والمفعول فيه كقمت أمامك وضر بته أمامك والمفعول معه كقمت وزيدا وضر بته وزيدا والحال نحو وقت ضاحكا وضر بته مكتوبا (قوله: أحدها المشبه بالمفعول به فأنما ينصبه عند الجمهور الصفات) أي الصفة المشبهة واحترز بقوله عند الجمهور عن قول غيرهم من أنه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه في حسن ضمير مستتر ووجهه شبيه بالمفعول اه من هاشم ثم رأيت في التصريح في باب فعل التعجب أن بعضهم يقول في ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا اسم تفضيل (قوله: وتصاريفه) أي وما تصرف منه وفي كلامه ادخال المصدر في التعاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل غيره يتصرف منه فعليه أراد بالتصريف ما أخذ من المادة والمصدر مأخوذ من مادة الفعل (قوله: هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله: ويمتنع ما أحسنه الخ) الاول فعل التعجب وهو جامد محترز المتصرف والثاني مثال الناقص فهو محترز التام (قوله: وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدى بالتضمن والمتعدى بالهزمة نحو أكرمت زيدا والمتعدى بالتضعيف نحو فرحت زيدا في الحصر نظر اه فيشئ والجواب عنه انه أراد بالتعدى بنفسه ما لا يتعدى بالحرف سواء تعدى بواسطة تضييف أو تضمين أم لا (قوله: بديعا) أي على غير مثال سابق فهذا يقتضى انه ابتكره (قوله: على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على مدلول الفعل سواء كان معنى أو ذاتا والامر والسفر والشتاء أمر زائد على مدلول الفعل (قوله: وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الجذب بالدال المهملة (قوله: اذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان قبل الاسلام عمر اعاش ثلاثمائة وأربعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا أبلغ بنى بنى ربيع * فاشرار البنين لهم فداء
باني قد كبرت وطال عمري * فلا يشغلكم عنى النساء
اذا ما حين يذهب كل قر * فسر بال خفيف أو رداء
اذا غاش الفتى ما تبين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاه
فقد كلمتها وضممت أخرى * اليها والدهور لها فناء

الشتاء من البرد والمعروف فيه التذكير فادفثوني أي سخنوني والدفاء بمد ودوالدفاة هي السخونة قال ابن سيده دفي يومنا بالضم والكسر فاما الانسان اذا استدفأ دفي مكسورا لا غير ولا يقال دفي بالتشديد ويصغر شيخ على شبيخ بضم الشين وكسرها ولا يقال شويج وقوله يهدمه بالدال المهملة من هدم البناء ويروي يهدمه بالذال المعجمة بمعنى يقطع بسرعة ويروي يهرمه بالراء المهملة والمعنى يصف كبر سنه

فذكرت انه سبعة أنواع أحدها ما لا يطلب مفعولا به البتة وذكرته لعلامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث أمر وعرض سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله اذا كان الشتاء فادفثوني * فان الشيخ يهرمه الشتاء

فان قلت فانك تقول حدث لي امر وعرض لي سفر فعندى ان هذا الظرف صفة للرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالاً فتعلقه أولاً وآخره بمحدوف وهو الكون المطلق

الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الأول منها متعدد لاثنين والثاني لو احد بنفسه والثالث لو احد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحبتكم الطاعة وطلع اليمن فضمن معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعال نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشرف واطر والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذلك فهو دليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت في نحو ذل

وضعف قوته فيقول اني شيخ كبير وقد قل لحي ورق عظمي فاذا دخل هذا الفصل فشررتني في الثياب فاني قد كبرت وضعفت وان لم تفعلوا هلكت * الاعراب اذا ظرف وكان بمعنى حدث والشاء فاعل والغاء في جواب الشرط وأدفتوني فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الغاء للتعليل والشيخ اسمها يهدمه خبرها والشاء فاعل والشاهدني كان فانها تامة بمعنى حدث (قوله فان قلت فانك تقول الخ) وارجع على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة الذي هو معنى قول المنن ما لا يتعدى اليه أصلاً أي لا بنفسه ولا بحرف جر وقد تعدى هنا الى المفعول به بحرف الجر وقوله فانك الخ علة لمحدوف والتقدير فان قلت لا يصح ما ذكرته من أن حدث وعرض لا يطلب مفعولا به البتة لانك تقول قولاً ما وافق اللغة حدث لي وقوله فعندى الخ هذا جواب قوله فان قلت فهو في قوة قلت ان هذا الظرف الخ أراد بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما له الحدوث الآن يقال المعنى حدث امر منسوب لي (قوله فتعلقه أولاً) أي عند تقدمي وقوله آخره أي عند تأخري عنه الذي هو الاصل (قوله طال) أصله طول بضم الواو فتحركت وانفتح ما قبلها قبلت ألفاً (قوله وخلق) بضم اقترنم (قوله ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط في الثلاث كما في التصريح بحرفي جعل طهر ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقهاء ان الطهارة صفة حكمية وكذا النجاسة نظر وكذا انظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله أن الأول) وهو علم والثاني فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت زيدا فاضلا) تمثيل للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وان كان على وزن فعل بالضم فليس لازماً (قوله احترزت من علم) هذا يفيد انها معنوية أي لا تظهر عادة (قوله بالضم) أي بضم العين بطريق الاصلة فلا يرد نحو قلته وظلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التي حذف واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم في نحو ذلك ليس محولاً من العين الى الفاء بل واقع في الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصلة (قوله فضمن معنى وسع وبلغ) تصرفاً من مرتب لان وسع راجع لرحب وبلغ راجع لطلع (قوله انفعال نحو انكسر) يرد عليه كسوتز يداجية فانكسها والجواب أن قوله الموازن انفعال أي غير المظاوع للتعدي لاثنين فهو متعلق واحد كما في التصريح (قوله على وزن فعل وفعل) الأول مفتوح العين والثاني مكسورهما (قوله وصفهما) أي اسم الفاعل منهما (قوله على أن ذل فعل) أي فاصله ذل بفتح اللام فادغمت اللام في اللام كما قال ابن مالك * أول مثلين محركين في * كلمة ادغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذل بكسر اللام وسكون الذال فنقلت حركة اللام الاولى الى الذال وأدغمت اللام في اللام ولو كان ذل أصله ذل بفتح اللام الاولى لقبل في المضارع يذل كشرب يشرب (قوله وقلت في نحو كذا) أي في نحو ذل وسمن احترز ان من نحل الخ أي فقوله في نحو الخ قيد لقوله اللذين وصفهما على فعيل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ أي مما كان الوصف على فعيل ليس الا ليخرج نحل فان وصفه بنحل وباخل وليخرج علم فهو علم وعالم وسلم فهو علم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) أي حال كونهما مثل ما تقدم في التعدي بحرف الجر فيكونان مثل النوع الثاني هكذا مفاده لكن أنت خير بانه قال في النوع الثاني يتعدى بالحرف دائماً وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فلاحسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثاني ويكون السؤال وارداً على قوله ما لا يطلب مفعولا به البتة وذ كرم من جملة ذلك

قلت المجرور ان مفعول لأجله لامفعول به الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً كأفعال الخواص نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولست المرأة وفي التنزيل يوم يرون الملائكة يوم يسمعون الصيحة لا يدونون فيها الموت ولا يمستم النساء الرابع ما يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول (١٣٣) شكرته وشكرته ونصحت ونصحت له وقصدته وقصدته له

وقصدت اليه قال الله تعالى واشكر وانعمة الله أن اشكر لي ولوالديك ونصحت لكم الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالقاء والغبن المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغرفاه وشحاه بمعنى فتحه وفغرفوه وشحافوه بمعنى انفتح السادس ما يتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما ما يتعدى اليها تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا ديناراً بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصكم شيئاً وأجاز بعضهم كون شيئاً مفعولاً مطلقاً أي نقصا ما الثاني ما يتعدى اليهما دائماً وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ما ثاني مفعوليه كما مفعول

ذل وسمن فإرد عليه أن يقال سمن بكذا وذلك بالضرب فقد طلب مفعولاً بواسطة حرف الجر وحاصل الخواب ان المجرور بعدهما مفعول لأجله فان المفعول لأجله يجر باللام وبالباء السببية وبمن والكاف التعليلية (قوله قلت المجرور ان مفعول لأجله) أي كل واحد منهما مفعول لأجله وبه اندفع ما يقال ان المجرور ان مثنى ومفعول مفرد فيلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى وعلامة المفعول به أن تأخذ اسم مفعول وتحملة عليه فيصح الجمل ففي قولك مررت بزيتون قد تقول زيد يمرور به أي وقع المرور عليه بخلاف المفعول لأجله فلا يصح الجمل ففي قولك ذل بالضرب لا يصح كون الضرب منلواً به أي وقع عليه النذل اه شيخنا دردير (قوله الخواص) وهي جنس البصر والشم والذوق والمس والسمع (قوله رأيت الهلال) أي أبصرته (قوله وشممت) بكسر الميم الأولى من باب علم يعلم هذه هي اللغة الفصحى وجاء أيضاً من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما في الاشموني (قوله الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعدياً واذا تعدى بحرف الجر كان لازماً وقال السعد في شرح تصريف الغزى الحق انه متعد لان معناه مع اللام هو معناه وبدونها فاللام زائدة على كلام السعد اه تصريح (قوله فغرفاه وشحاه) هذا متعد بنفسه وقوله وفغرفوه وشحافوه مثال لغير المتعدى (قوله بالتخفيف فيهما) أي في نقص اللزوم والمتعدى واحترز به عن المشدقانه متعد ليس الا (قوله وأجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص متعدياً لمفعول واحد (قوله مفعولاً مطلقاً) أي تابعاً عن المفعول المطلق (قوله وأعطيته) في الصحاح أعطاه ما لا يعطيه اعطاء والاسم العطاء وأصله أعطو بالواو لانه من عطوت الشيء باليد والمعاطاة المناولة وحينئذ فقوله أعطيته أصله أعطوه فقلبت الواو ياء لتجاوزها ثلاثة أحرف (قوله لابس وآخذ) لغو نشر مرتب (قوله فاعلية معنوية) نسبة للغي من نسبة الجزئي للكل (قوله في الاصل) أي قبل دخول هذا الفعل التاسخ عليهما (قوله قبل) أي في كلام المتن ولو حذفه ماضر (قوله وشاهد أفعال القلوب الخ) قال في التصريح تنقسم أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد والفي وتعلم بمعنى اعلم ودرى الثاني ما يفيد الرجحان في الخبر وهو خمسة جعل وحجوا وعلوه ووزعم ومثل شارحنا للجمع الاعدم ومثاله

فلا تعدد المولى شريكاً في الغنا * ولكن المولى شريكاً في العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول أول وشريكك مفعول ثان والعدم بضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً الاول للرجحان والثاني لليقين والقسم الرابع ما يرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال مثال ظن لليقين يظنون أنهم ملاقون بهم ومثال حسب حسبت زيدا قالما وقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحاً اذا المرء أصبح ناقلاً

ومثال خال خلت الهلال لأخا وملت العلم نافعاً (قوله واني لأظنك يافرعون مشهوراً) فالكاف مفعول أول ومشهور مفعول ثان والجملة خبران ويافرعون منادى ومعنى مشهور امصر وقاعن الخير مطبوعاً على الشر من فوهم ما تبرك عن هذا أي ماصرفك أو هالك اه بيضاوي (قوله فان علمتوهن الخ) فهن مفعول أول

شكر كما هو واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتي شرحهما بعد والثاني ما أول مفعوليه فاعل في المعنى نحو كسوته جبة وأعطيته ديناراً فان المفعول الاول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث ما يتعدى لفعلين أو لهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الاصل وهو أفعال القلوب المذكورة قيسل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى واني لأظنك يافرعون مشهوراً فان علمتوهن مؤمنات

تجدوه عند الله هو خيرا
لا تحسبوه شرالكم
وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن
انانا أى اعتقدوهم
وقول الشاعر
قد كنت أحجوا بأعمرو
أخاتقة
حتى ألت بنا يوما
ملمات
وقول الآخر

زعمتى شيخا ولست
بشيخ
والاكثر تعدى زعم
الى ان أو أن وصلتهما
نحو زعم الذين كفروا
أن لن يبعثوا قوله
وقد زعمت انى تغيرت
بعدها

وقال

دریت الوفى العهديا
عروفا غتبط
فان اغتباطا بالوفاء
جيد

والاكثر فى درى أن
تعدى الى الواحد بالباء
تقول دريت بكذا قال
الله تعالى ولا أدراكم به
واما تعدت الى الكاف
والميم بواسطة همزة
النقل وقوله

فقلت أجرنى أبا خالد
والافهينى امرأهالك

ومؤمنات مفعول ثان وعلم فى الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فالهاء مفعول أول وخبر مفعول
ثان وهو ضمير فصل ووجد تدل على اليقين لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد
وتعلم وأنى ودرى تفيد اليقين قال تعالى انهم ألقوا آباءهم ضالين فأباهم مفعول أول وضالين مفعول ثان
(قوله وجعلوا الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وانانا مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة للملائكة
(قوله قد كنت أحجوا الخ) قاله تميم بن أبى مقبل وهو من البسيط وأحجوا بمعنى أظن والملمات جمع مامة
بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها وأحجوا بأعمرو فاعل ومفعول أول وأخا مفعول
ثان منصوب بالالف وحتى حرف غاية وجر وألت فعل ماض وملمات فاعل وبنامتعلق بالمت وبنام ظرف
والشاهد فى أحجوا ولم يذ كر أحد من النحاة ان حجاج يحجوا يتعدى الى مفعولين غير ابن مالك (قوله زعمتى
شيخا الخ) قاله أوس الخثعمى من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام فى شرح بانث سعاد الزعم قول
يدعيه المدعى يحتمل الحق والباطل وغلب استعماله فى الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا
فقالوا هذا الله بزعمهم ومن استعماله فى الحق قول أبى طالب يخاطب سيدنا محمدا ^{صلى الله عليه وسلم}
ودعوتى وزعمت أنك ناصحى * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقول كثير عزة

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعرز لا يتغير
تغير جسمى والخلقة كالتى * عهدت ولم يخبر بسرك مخبر

الاعراب زعمتى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومنه ذهب الجمهور انما سميت نون وقاية لانها تقي
الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانها تقي اللبس فى نحو أكرمنى فى الامر فلولا النون
لا لبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بامر المؤنث وفعل الامر أحق بهما من غيره ثم حل الماضى
على المضارع وهو الامر اه مرادى والياء مفعول أول وشيخا مفعول ثان ولست ليس واسمها
وبشيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن موصولة ويدب صلة وهو خبر عن الشيخ
ويدب بمعنى يدرج فى المشى وديباً منصوب على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاهد فى زعمتى (قوله
والاكثر تعدى زعم الى ان) أى المحففة من الثقيلة وان المشددة (قوله أن لن يبعثوا) ان محففة من
الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجلة أن لن يبعثوا خبرها وان ومعمولاها فى محل نصب مفعول زعم (قوله
وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء للتأنيث وانى تغيرت ان واسمها وخبرها وهى فى
محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج الى مفعول ثان وقيل تحتاج لمفعول ثان تقديره حاصله ومن ذا اسم
استفهام خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر ولا يتغير صلة وقوله ياعرز منادى مرخم وأصله ياعرز ولم يتكلم
فى شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفى الخ) من بحر الطويل ودرى مبنى للمجهول
والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع فاعل وبالنصب
على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم فاغتبط جواب شرط مقدر أى ان
درى فاغتبط من الغبطة وهى أن يتمنى مثل ما للمغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها
كان حسدا والاكثر فى درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزى فاذا دخلت عليها همزة تعدت لآخر
بنفسها نحو ولا أدراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى والقاء للتعليل وان
اغتباطا بالوفاء جيدان واسمها وخبرها بالوفاء متعلق بحميد (قوله فقلت أجرنى) من المتقارب والمعنى
أجرنى يا أبا خالد وأغثنى فان لم تجرنى فظننى من الهالكين فقلت فعل وفاعل وأجرنى فعل وفاعل ومفعول
وأبا خالد منادى مضاف وان حرف شرط وفعل الشرط محذوف أى وان لم تفعل والقاء رابطة وهب فعل أمر

أى اعتقدنى وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر فى تعلم (١٣٥) يتعدى الى أن وصلتها كقوله * تعلم

رسول الله أنك مدركى
* وشاهد أفعال التصيير
قوله تعالى فجعلناه هباء
منشورا واتخذ الله إبراهيم
خليلا لو يردونكم من
بعد إيمانكم كفارا
حسدا وتركنا بعضهم
يو منثي موج فى بعض
واحترزت من ظن بمعنى
اتهم فانها تتعدى لواحده
نحو قولك عدمى مال
فظننت زيدا ومنه قوله
تعالى وما هو على الغيب
بظنين أى ما هو بمتهم
على الغيب وأما من قرأ
بالضاد فعناه ما هو بيجيل
وكذلك علم بمعنى عرف
نحو والله أخرجكم من
بطون أمهاتكم
لاتعاملون شيا ورأى
من الرأى كقولك رأى
أبو حنيفة حل كذا
أوحرمته وحجا بمعنى
قصد نحو حجوت بيت
الله ومن وجد بمعنى
حزن أو حقد فانهما
لا يتعديان بانفسهما
بل تقول حزنت على
الميت وحقدت على
المسى * ثم اعلم ان لأفعال
القلوب ثلاث حالات
الاعمال والالغاء والتعليق
فاما الاعمال فهو
نصبتها المفعولين وهو
واجب اذا تقدمت

والياء مفعول أول وامرأ مفعوله الثانى وهال كاعتبه والشاهد فى هب قال فى المعنى وقوع هب على ان وصلتها
نادر كما فى المسئلة الجار يقى الفرائض هب ان أبانا كان حجارا (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى ظننى
لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء النفس قهر الخ) قاله زيدا بن يسار وهو من الطويل وتعلم
بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء مفعول أول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدوها مضاف ومضاف
اليه وتمام البيت * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر * (قوله تعلم رسول الله أنك) رسول منادى تعلم
بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها والجملة مفعول لتعلم سدت مسد المفعولين (قوله فجعلناه هباء
منشورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنشورا نعت هباء والهباء غبار يرى فى شعاع الشمس
(قوله لو يردونكم الخ) فالكاف مفعول أول وكفار مفعول ثان وحسد مفعول لاجله (قوله واتخذ الله
الخ) ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركنا بعضهم) فبعضهم مفعول أول وجملة
يموج فى بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق
الشفة العليا (قوله ورأى من الرأى) وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار
نحو رأى زيد كذا أى أشار به وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أى ضربت رتمه وتأتى رأى حلبية
وتتعدى لمفعولين نحو أراهم رفقتى ومصدرها الرؤى يأتى فى الرؤى بضم السين كقولك رؤى كقولك رؤى
جعلنا الرؤى بالثى أرىناك الافئدة للناس قال ابن عباس هى رؤى يعين (قوله رأى أى حل كذا الخ) وقد يتعدى
لمفعولين نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى الشافعى سنينته (قوله حجا بمعنى قصد) وبمعنى غلب
فى الحاجة نحو حجاز بدمعرا أى غلبه فى الحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا ردته وبمعنى ساق نحو
حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أى كتمته او حفظته وبمعنى اقام
نحو حجا بمكة أى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله أى بخل به وبمعنى وقف كقولك حجاز يدأى وقف
(قوله ومن وجد الخ) أى واحترزت من وجدوتانى بمعنى أصاب نحو وجد زيدا ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى
يقال وجد فلان أى استغنى * (تتمة) تاتى عد بمعنى حسب نحو عدت المال أى حسبته أحسبه بضم
السين فى المضارع وتأتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمنته قال تعالى وأنا به زعيم
وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيدا رأسا ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى سمن
وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى هزلت وسمنت وبمعنى طمع يقال زعم فى غير مطعم أى طمع فى غير مطعم
وتأتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى اجر لونه
وابيض يقال حسب زيدا اذا اجر لونه وابيض كالبرص وتأتى خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب
بنفسه وبمعنى طلع بالمشالة يقال خال الفرس طلع أى غمز فى مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحاصل ان وجد
بمعنى علم مصدرها الوجود كما قال السيرافى وقال الاخفش وجدان كانت بمعنى أصاب تعدت لمفعول واحد
ومصدرها الوجدان ونقل بعض ان مصدرها الوجود وان كانت بمعنى استغنى أو حزن فهى لازمة
ومصدرها وجد بالفتح وان كانت بمعنى حقد فهى لازمة أيضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول
حزنت الخ) المناسب ان يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسى لان الكلام فى وجد لافى
نفس حزن وحقد وقال فى التصريح تقول وجد زيدا اذا حزن وحقد اه فافاد انهما لا يتعديان بحرف
الجر (قوله ان لأفعال القلوب ثلاث حالات) أى المجموع مختص بأفعال القلوب والافعال وهو
الاصل واقع فى أفعال الباب بتامها الجمادى والمتصرف والقبلى والتصييرى واما الالغاء والتعليق فمختصان
بأفعال القلوب (قوله وهو واجب اذا تقدمت عليهما الخ) أى ولم يتقدم عليهما شى فان تقدمها شى نحو متى

عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجاز اذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما وتأخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت
وأما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت وتأخرت فتقول ريدظننت عالم وزيدا عالما ظننت

ظننت زيدا قائما فالاعمال راجح وقيل واجب وقوله وهو واجب اذا تقدمت ولا يجوز الغاء العامل المتقدم
 خلافا للكوفيين والافخش (قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أي لضعف العامل بالتأخر وهذا
 متفق عليه وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا تأخرت أي بارجحية (قوله والاعمال مع التوسط أحسن)
 لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا توسطت أي بمرجوحية (قوله
 وقيل هماسيان) أي الالغاء والاعمال سيان لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له
 فلكل منهما مرجح ﴿تنبيه﴾ هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه
 نحو قام ظننت زيدا فيجوز عند البصري ويجب عند الكوفي ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ
 قبل مجيئها ولا يتبدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنين * يروى
 برفع ربع على الفاعلية وبنصبه مفعولا أول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربع قاله في المعنى
 وقال في التصريح لا يسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ أو ربع خبر على تقدير
 رفعه ومفعول أول مقدم وربع مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اه (قوله ولقد علموا لمن اشتراه)
 من مبتدأ وهو موصول اسمي وجلة اشتراه صلة من وعائد هاعلم اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي الآخرة
 متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجلة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط الضمير في له
 وجلة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وإنما يتخطاها
 في باب ان فرغ الخبر لانها مؤخره من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان البيضاوي قال ولقد علموا
 أي اليهود لمن اشتراه أي استبدل ماتلو الشياطين بكتاب الله (قوله من خلاق) أي نصيب اه ﴿تنبيه﴾
 اذا وقع العامل بعد اللام فلا تعلقه نحو لز يد اظننت قائما وقد احترز عنه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن
 قضيته ان مجيئه بعد العامل يبطل العمل في الجزأين سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو قبل الثاني فقط وهو
 قول ضعيف قال الرضي اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول
 الأول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام بعم الجملة التي بعد
 علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان
 المعنى علمت ماز يد قائما اه (قوله ولقد علمت الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدة من الكامل قالها في وصف
 بقرة صادفتها الذئب فاصبن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى أن
 الموت لا تعدل سهامه عن أحد * الاعراب الواو للقسم واللام مؤنثة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فعل
 وفاعل وتأتين اللام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها
 العامل بلام القسم لاجلة الجواب فقط لانها لا محل لها فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان
 الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتناهيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في
 المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسدانا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيد يقولن بفتح ان اه وفي المعنى ان أفعال القلوب
 لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت لتأتين منيتي * اه فاخرج لام لتأتين
 عن كونها للقسم اه تصريح وتأتين فعل مضارع مبنى على الفتح لانصاه بنون التوكيد وفاعله منيتي
 وان المنايا لا تطيش سهامها ان واسمها وخبرها وسهامها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت أزيد
 في الدار أم عمرو) أي علمت جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال

والالغاء مع التأخر
 أحسن من الاعمال
 والاعمال مع التوسط
 احسن من الالغاء
 وقيل هماسيان وأما
 التعليق فهو ابطال
 عملها في اللفظ دون
 التقدير لا اعتراض ماله
 صدر الكلام بينها
 وبين معموليها وهو
 واحد من أمور عشرة
 أحدها لام الابتداء
 نحو علمت زيدا فاضل
 وقوله تعالى ولقد علموا
 لمن اشتراه ما في الآخرة
 من خلاق الثاني لام
 جواب القسم نحو
 علمت ليقوم من زيد
 أي علمت والله ليقوم
 زيد وقوله

ولقد علمت لتأتين

منيتي *

ان المنايا لا تطيش

سهامها

الثالث الاستفهام سواء

كان بالحرف كقولك

علمت أزيد في الدار

أم عمرو وقوله تعالى

فاندفع ما يقال ان العلم يقتضى التحقق والاستفهام يقتضى الشك وهما متنافيان ومعنى علمت الخ
 اني لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهما بعينه في الدار (قوله وان أدري
 أقرب الخ) فالهمزة للاستفهام وقريب خبر مقدم وأم بعيد عطف عليه وموصول اسمى في محل
 رفع مبتدأ مؤخر ووجهة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف ووجهة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري
 للعلق بالهمزة وان نافية أي ما أدري ما توعدونه من الحشر كما قاله البيضاوي (قوله لنعلم أي الحزب بين
 الخ) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من
 الاحصاء محذوف الزوائد ووجهة المبتدأ والخبر معلق عنها نعم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (قوله
 علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت
 أبو من زيد) فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أي
 علمت جواب هذا الاستفهام أي لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بان زيدا والدفلان (قوله علمت
 صبيحة أي يوم سفرك) فسفرك مبتدأ وصبيحة ظرف في محل رفع خبر وأي مضاف ويوم مضاف
 اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فأي منصوب على المصدر) أي انه مفعول مطلق منصوب
 ينتقلون مقدم من تأخير والاصل ينتقلون أي انقلاب ووجهة ينتقلون معلق عنها العامل وهو سيعلم
 فهي في محل نصب لكن أنت خير بان سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا في محلها فالفرق بين الاعمال
 والالغاء وأجاب بعض حواشي الاشموني بان المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة لاهلها وبعد التعليق
 لا محل للاجزاء بل لها نامل (قوله أي انقلاب) أشار به الى أن منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسب
 أن يقول أي منقلب (قوله علمت ما زيد قائم) أي علمت عدم قيام زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون)
 بما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبر والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل
 في اللفظ بما النافية ولولا النفي لكان كل جزء من الجملة في محل نصب فالمحل قبل التعليق للاجزاء وبعده
 للجملة للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكر المتن ان ما النافية معلقة سواء كانت في جواب قسم أم لا
 فالآية جواب قسم مقدر ومثال الملفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لالنافية في
 جواب قسم) أي ملفوظ كما مثل أو مقدر كما في قولك لقد علمت لزيد قائم وكذا يقال في ان النافية ومثل
 المصنف للمذكور ومثال المقدر لقد علمت ان زيد قائم بجملة الامثلة أو يعقوب الجملة فيها معلق عنها علم فهي
 في محل نصب وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة والصحيح أن لا وان لهما الصدارة سواء كانا في
 جواب قسم أم لا كما هو مذهب ابن مالك ولذا أطلق في قوله قبل نفي ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد
 الخ) أي فلا الواقعة في جواب القسم لها الصدارة ان قلت ينافي ذلك تقدم القسم على الجواب فلنفاك أنه
 هو والجواب شيء واحد اه من حواشي الاشموني (قوله السابع لعل) أي لان الترجي كالاستفهام
 في ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص تعليق لعل بدري اه يوسف الحنفى (قوله وان أدري لعله الخ)
 لعل حرف ترج والهاء اسمها وفتنة خبرها والجملة في محل نصب بادري وان نافية قال البيضاوي أي
 وما أدري لعل تأخير جزائك استدرج لكم وزيادة في افتتاحكم أو امتحاننا لينظر كيف تعملون اه
 (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدركائه وحاتم هو الجواد المعروف والثراء ممدود كثيرة المال والوفر بالفاء
 الساكنة من المال والنبات الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شيء والجمع وفور ويقال وفرت
 عرضه أي لم أشتمه كأنه ابقاه كثير لم ينقصه بشتم ووفر الشيء أ كمله ووفر الثوب قطعه والوفر السقاء
 اذا لم يقطع من أديمه شيء قاله صاحب المحكم * الاعراب الواو عاطفة وعلم فعل ماض والاقوام فاعله
 لو حرف شرط واختلف في أن وصلتها بعد الوو على ثلاثة مذاهب أحدها أنها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت

وتعلمن أيضا أشد
 عذابا أو خبرا نحو
 علمت متى السفر أو
 مضافا اليه المبتدأ نحو
 علمت أبو من زيد أو
 الخبر نحو علمت
 صبيحة أي يوم سفرك
 أو فضلة نحو وسيعلم
 الذين ظلموا أي
 منقلب ينتقلون فأي
 منصوب على المصدر
 بما بعده وتقديره
 ينتقلون أي انقلاب
 وليس منصوبا بما قبله
 لان الاستفهام له
 الصدر فلا يعمل فيه ما
 قبله وهذه الانواع
 كلها داخل تحت قولي
 استفهام الرابع ما
 النافية نحو علمت ما
 زيد قائم وقوله تعالى
 لقد علمت ما هؤلاء
 ينطقون الخامس لا
 النافية في جواب
 القسم نحو علمت والله
 لا زيد في الدار ولا عمر
 السادس ان النافية
 في جواب القسم نحو
 علمت والله ان زيد
 قائم بمعنى ما زيد قائم
 السابع لعل نحو وان
 أدري لعله فتنة لكم
 ذكره أبو علي في
 التذكرة الثامن لو
 الشرطية كقول
 أراد ثراء المال كان له وفر

اللام لأن الا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان العاشركم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحل عليه قوله تعالى ألم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقسركم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولى يروا انهم بتقدير بانهم وكانه قيل اهلكناهم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم يروا وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه أن ومعمولاها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة ليروا لزم ما أوردها على الفراء من اخراج كم

والدليل عليه أن فانها تقتضى الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج والزمخشري الثاني أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين الثالث أنه مبتدأ لا خبره أصلا اكتفاء بجريان المسند والمسند اليه في الذ كرمع الطول نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم أنه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف توكيد وحائما اسمها وخبرها أرادوا رد فعل ماض وقاعله مستر وراء مفعول والمال مضاف اليه وكان فعل ماض ورفر اسمها وله خبرها والشاهد في لوفانها علقت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التي في خبرها اللام) والظاهر أن الاسم ومعمول الخبر اذا كان فيهما اللام كاخبر نحو علمت ان في ذلك لعبرة وعلمت ان زيدا في الدار قائم اه حفى (قوله والظاهر ان المعلق الخ) فلذا أسقط المؤلف ان في المتن وعددها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استتر اك على ما توهم من كون المعلق اللام أن ان لا تعلق فاذا تعلق على ما حكاها ابن الخباز عن سيبويه قال الفيشى قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما في المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والاخر أن المعلق ان بشرط أن تكون اللام في خبرها اه (قوله وحل عليه قوله الخ) أى حل ذلك البعض وقدر ذلك البعض واعراب الآية الهمزة للاستفهام ولم حرف نفي وجزم وقلب وروا مضارع مجزوم لم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول اهلكنا والمعنى ألم يروا اهلكنا كثيرا من القرون وجملة اهلكنا معلق عنها يروا بكم الخبرية (قوله بتقدير بانهم) وهو متعلق بمحذوف أى حكمنا بانهم وقرر بعض أن الباء للابسة أى اهلكناهم اهلا كاملتبسا بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم كانه قال اهلا كاملتبسا بالاستئصال أى باذهاهم بالكلية ولا بد من تقدير الباء كما علمت وفي قول الفيشى انما قدروا الباء لانها مقوية لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح لان اهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله أنهم لانبفسه ولا بالباء ولذا جعلنا الباء للابسة فتأمل (قوله بل يجوز أن تكون استفهامية) وتكون داخلية في الاستفهام فلان تعد قسمها مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أى شىء من القرون اهلكنا وهى مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة اهلكنا معلق عنها يروا لان كم لها الصدارة كانت خبرية أو استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أى يؤيد الاستفهامية قراءة الخ وردبان من يحتمل أن تكون موصولة فتؤيدكم الخبرية ويحتمل انها استفهامية فتؤيدكم الاستفهامية وال جواب أن قوله ويؤيده أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية فهى مبطلتا لتعيين خبرية كم ويجوز فيها الوجهان (قوله من اهلكنا) فعلى ان من استفهامية تكون الجملة معلقة وعلى ان من موصولة فلا تعلق (قوله وجوز الفراء انتصاب كم يروا) وجملة اهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أى وهو سهو لاخراج كم عن صدرتها سواء الخ حذف العلة والحاصل ان كم لها الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها معمولة لاهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لانها مقدمة على عاملها وتكون الجملة بتامها في محل نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هناك لغة تخرج كم الخبرية عن الصدارة لانا نقول انها ضعيفة فلا يصح تخرج القرآن عليها كفى المعنى (قوله بدل من كم) أى بدل اشتمال أى ألم يروا اهلا كنا اهلا كاستملا على عدم الرجوع (قوله لزم ما أوردنا) أى من علة السهو المقدره وهى قولنا لاخراج الخ (قوله لزم تسلط اهلكنا) أى تسلط عامل مثل اهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل (قوله والذي يصحح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعدها هو جملة اهلكنا العاملة في كم أى انه بدل من الجملة والمعنى ألم يروا اهلكنا كثيرا من القرون ألم يروا عدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية يقول لا يصح أن تكون استفهامية

والا

عن صدرتها وان قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلط اهلكنا على أنهم ولا يصح أن يقال اهلكنا عدم الرجوع والذي يصحح قوله عندى أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها

حتى انه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

يروي بنصب موجعات بالكسر عطفًا على محل قوله ما البكا ومن ثم سمي ذلك تعليقًا لان العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقًا أخذًا من المرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التي تتعدى الى مفعولين أو لهما مسرح دائمًا اي مطلق من قيد حرف الجر والثاني تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها في المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أنأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *

والا لآتي في البديل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان الفاء جواب شرط مقدر تقديره فاذا علمت ان مراده انها بديل من كم وما بعد ما ظهر لك ان يروا امسطة الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانها صارت كالجزء من المجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها في صدر جملتها وهي معمولة لاهلكنا على حالها (قوله يجوز ذلك ان تعطف على محلها) يشترط في المفرد المعطوف على محل الجملة المعلق عنها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لان المطلوب هذه الأفعال هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلما ناله قولك علمت لز يدقائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لز يدقائم وعمرا اه تصریح (قوله وما كنت أدري الخ) من بحر الطويل والبكا يمدو يقصر فن مده جملة على العويل ومن قصره جملة على البكاء بالمعنى قال ابن مرزوق في شرح البردة وترتيب البكا ان تهبأ الرجل له قيل له أجهش فان امتلأت عينه دموعا قيل اغرورقت فان سالت قيل دمعت وهمت فان حكت دموعها المطر قيل هطلت فان كان بصوت قيل نحيب وان صاح قيل عويل * الأعراب الوالو للعطف وما للثني كنت كان واسمها وأدري خبرها وقيل عزة متعلق به وما اسم استفهام مبتدأ والبكا خبره والجملة في محل نصب سدت مسد المفعولين ولانافية وموجعات عطف على محل الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسر التاء للفاقية والشاهد في موجعات بالنصب بالكسرة عطفًا على محل ما البكا الذي علق عنه أدري بالاستفهام (قوله يروى بنصب الخ) قال في المعنى هكذا استدل ابن عصفور ولك أن تدعي ان البكا مفعول ومازائدة والاصل ولا أدري موجعات من عطف الجمل أو ان الوالو للحال وموجعات اسم لأي وما كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء اه قال في التصريح فالمعنى على الاول وما كنت أدري أي شيء البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات اه (قوله ومن ثم) أي ومن أجل ان المعلق غير عامل في اللفظ وعامل في المحل (قوله أخذ من المرأة) أي نظير المرأة فراده بالخذ النظر أي العامل شبيه بالمرأة التي فقدت زوجها فليست مزوجة ولا مطلقة فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة (قوله التي لا مزوجة) أي لعدم تمكنها من زوجها ولا مطلقة لعدم تمكنها من الزوج عندنا الا اذا شكت ضرر عدم الوطء وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أي لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل الفن الخ فقوله لهذا علة لقوله أجاد أي أتوا بما روي جيد من حيث ان التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة قرره بعض المشايخ (قوله في وضع هذا اللقب) أي الاسم وهو لفظ تعليق (قوله لهذا المعنى) وهو الغاء العامل لفظًا وعمله محلا (قوله أمرتك الخير الخ) هو لعمر وبن معدي كرب وقيل لاياس بن موسى وقيل لخفاف بن ندبه وقيل للعباس بن مرداس يقال أمرتك بقصر الهمزة ومدها بمعنى واحد والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقرة والشاة ومنهم من يطلقه على الأبل فقط وذلك لشرفها عندهم ور بما أوقعوه على المواشي كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم فلم يخص شيأ دون شيء وانما سمي المال مالاً لانه مال باهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نسب يروي بالمعجمة وبالمهملة والاولى هي المشهورة وبالمهملة واه الجوهري في نوادره ومعناه بالمعجمة المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعتار وقال السيرافي العين والورق والمتاع وأما بالمهملة فهو معروف قيل وهذه الرواية أحسن لانه اجتمع فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه أمرتك بالاحسان

والانعام فافعل ما أمرتك به ولا تبخل فاني قد تركتكم متمولا فلا غنرك في البخل وترك البذل * الاعراب
 أمرتك فعل وفاعل ومفعول والخير مفعوله الثاني فافعل الفاء عاطفة وافعل فعل أمر وما موصولة مفعوله
 أمرت فعل ماض مبني للنائب والتاء نائب فاعل و به مفعوله الثاني فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق
 وتركك فعل وفاعل ومفعول وذاتشب مفعوله الثاني والشاهد في أمرتك الخير حيث
 عداه بنفسه وأمرت به عداه بالباء وهذا معنى قول المصنف جمع بين اللغتين أي تعديه بنفسه وبالباء
 تأمل (قوله الثاني استغفر الخ) هو قول الأثر في المعنى وهو مردود لان استغفر تصير المتعدى
 لواحد متعديا لثنتين وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمين استغفرت أي طلبت التوبة من
 الذنب فليس من باب اختار هذا حاصل ما في المعنى (قوله أستغفر الخ) السين والتاء للطلب كأنه قال
 أطلب من الله ستر ذنبي وأستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو المفعول الاول والثاني
 من عمدي ومن خطئي عطف عليه وذنبى بدل من عمدي وكل مبتدأ وأمرى مضاف اليه لاشك مؤزر
 لانافية للجنس واسمها وخبرها والشاهد في استغفر حيث عداه للمفعول الثاني بحرف الجر والبيت من
 بحر البسيط (قوله أستغفر الخ) من بحر البسيط وذنب مفعوله الثاني ولست محصيه صفة لذنب ورب صفة
 لله أو خبر محذوف اليه الوجه مبتدأ وخبر والعمل عطف على المبتدأ والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار
 موسى الخ) أي فقومه مفعول ثان وسبعين مفعول أول ولم يحذف المفعول الثاني بحرف الجر وفي المعنى ان من
 محذوفه والتقدير من قومه (قوله وقالوا نأت الخ) من بحر الطويل والنأى البعد والغليل حرج الجوف وقالوا
 فعل وفاعل ونأت فعل ماض والتاء للتأنيث فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر مفعول ثان والاول محذوف
 أي أحد هما والبكاء مبتدأ وأشنى فعل ماض خبر واذن حرف جواب مهملة ولغليلي متعلق بأشنى والشاهد
 في اختر فانه تعدى للمفعول الثاني بحرف الجر وروى * وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكاء * فقال بعض
 ان الواو من والبكاء معنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أي من الصبر اه معنى (قوله ويقال أيضا كنهوته)
 أي انه يأتي بالواو كما يأتي بالياء (قوله هي الخ) هي مبتدأ أخبره الخركنى مضارع مبني للنائب ونائب
 الفاعل المستتر مفعول أول والظلام مفعول ثان كما الكاف حرف جر وما كافة والذنب مبتدأ ويكنى خبره
 ونائب الفاعل مفعول أول وأباجعدة مفعوله الثاني والشاهد في تكنى في الموضوعين حيث تعدى للمفعول الثاني
 بنفسهما وقوله هي الخركنى قال ابن بري الصواب وقالوا هي الخركنى فاسقط المصنف من البيت لفظ وقالوا
 فادى الى كسر الوزن وأنشده الجوهري قالوا وبدون واو ويكون دخله الخرم وهو قبيح اه حفيد (قوله
 وكتبتها الخ) لا يعلم قائله ولا تمامه والسكناية لفظ أر يده لازم معناه وأم فلان كنية لحبو به وكتبتها مبتدأ
 ومضاف اليه وأ كنى بام فلان خبره وأ كنى بالبناء للمفعول ونائب الفاعل مفعول أول وبام فلان مفعوله
 الثاني تعدى اليه بالباء وهو محل الشاهد وفي بعض النسخ وكتبتها كنى بام فلان وضمير تكنى يعود على
 المرأة ويكون كتبتها مر تبطبا بعدوه ويحتمل ان ضمير تكنى عائدة على الكتمان وا كتسب التأنيث من
 المضاف اليه (قوله وسميته يحيي الخ) سميته فعل وفاعل ومفعول أول ويحيي مفعوله الثاني وليحيا اللام
 حرف جر ويحيا منصوب بان مضمره والمصدر مجرور باللام فلم يكن جازم ومجزوم وبد اسمها ومن زائدة
 ولا مر خبر يكن وقضاه الله فعل وفاعل ومفعول وفي الناس متعلق به وبالجملة صفة لامر والشاهد في سميته
 حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعته الخ) قاله عبدالرحمن بن الحكم
 يتغزل في أم لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مر وان بن الحكم وكان عبدالرحمن بن الحكم هذا
 شاعر مجيدا وكان كثير التغزل في نساء أخيه دعته فعل ماض والتاء للتأنيث النون للوقاية والياء مفعول
 أول وأخاه مفعول ثان ولم أكن أخاه جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم أكن وأخاه خبرها ولها حال من

الشاعر

أستغفر الله من عمدي

ومن خطئي

ذنبي وكل امرئ لاشك

مؤزر

وقال الآخر

أستغفر الله ذنبا لست

محصيه *

رب العباد اليه الوجه

والعمل

الثالث اختار قال الله

تعالى واختار موسى

قومه سبعين رجلا وقال

الشاعر

وقالوا نأت فاختر الصبر

والبكاء *

فقلت البكاء أشنى اذن

لغليلي

اي اختر من الصبر

والبكاء أحدهما الرابع

كنى بتخفيف النون

تقول كنيته أباعبد

الله وباني عبد الله

ويقال أيضا كنهوته قال

هي الخركنى تكنى

الطلا * كما الذنب يكنى

أباجعدة * وقال

وكتبتها كنى بام فلان

* الخامس سمي تقول

سميته زيدا وسميته

بز يدقال

وسميته يحيي ليحيا فلم يكن

لامر قضاء الله في الناس

من يد

السادس دعا بمعنى سمي

تقول دعوته بز يدوقال

الشاعر

ولقد صدقكم الله وعده ثم صدقناهم الوعد وتقول صدقته في الوعد الثامن زوج تقول زوجته هند او يهند قال الله تعالى زوجنا كها
وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كات لزيد (١٤١) طعامه وكاتز يد اطعامه ووزنت

لبان لانه كان نعتا له ولبان متعلق بارضع ولعل اللام في لها بمعنى مع ليناسب الاخوة المنفية والمعنى ولم أكن
أخاها من النسب ولم أرضع معها بلبان فلا كون أخاها من الرضاع واللبان واللبن يستعمل في الآدمي وغيره
خلاف لمن قال لا يقال في بني آدم بلبن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام اللبنة للفحل والشاهد في دعوى أخاها
حيث تعدى للمفعول الثاني بنفسه (قوله) لقد صدقكم الله وعده (قوله) كات مفعول أول ووعدته مفعول
ثان وكذا قوله صدقناهم الوعد (قوله) صدقته في وعده (قوله) أي فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله)
زوجنا كها (قوله) زوج فعل ماض ونافاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان فتعدى للثاني بنفسه (قوله)
وزوجناهم بحور عين (قوله) فتعدى للمفعول الثاني بحرف الجر (قوله) كاتز يد اطعامه (قوله) فلزيد مفعول ثان
كما قاله الحفيد وطعامه مفعول أول لان الذي يتعدى بالحرف تارة وتارة لاهو المفعول الثاني (قوله) والمفعول
الأول فيها محذوف (قوله) تقديره واذا كالوهم طعامهم أو حقهم أو وزنوهم ما لهم وقال البيضاوي واذا
كالوهم حذف الجار فاقصم الضمير أو ان الاصل كالوا مكيلهم حذف المضاف انتهى (قوله) كذلك يريد بهم
الله الخ (قوله) فيرى بضم الياء مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات
مفعول ثالث (قوله) قاله الزمخشري وهو على أن الاعمال لا تجسم فلا تترك بحاسة البصر قاله الموضح في
حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصريته على
هذا وحسرات حال والمعتزلة يقولون عالمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا
أبصروها فقد علموها والذي نقوله نحن ممنوع عندهم اه وفي تمثيل المؤلف بهذه الآية ترد على ابن الخباز
حيث قال لم أظفر بفعل متعد للثلاثة الا وهو مبنى للمفعول ويرد عليه أيضا بقوله تعالى اذير يكهم الله في منامك
قليلا ولو أرا كهم كثيرا قال كات فيهما مفعول أول والهاء مفعول ثان وقليل مفعول ثالث للاول وكثيرا
مفعول ثالث للثاني وهذه الآية في رأى الحامية فانها ملحقه بالعالمية (قوله) ونبا) بتشديد الباء وكذا خبر
وحدث بتشديد الباء والدال (قوله) تنبيه (قوله) لا يجوز تعدى بقية أخوات هذه الأفعال فلان تقول ظننت زيدا
عمر اقاما (قوله) نبؤني بعلم) هذا والذي قبله تعدى للمفعول الثاني بالباء (قوله) ونبئهم عن ضيف) تعدى
بعن (قوله) وقد يحذف الخ) أي فيتعدى بنفسه (قوله) ولا يجوز حذف مفعول المراد به الجنس
فيصدق بحذف أحدهما وحذفهما معا كما يأتي في الشرح (قوله) ولا غير الأول في باب الخ) قال في التوضيح
وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الأول استغناء عنه كاعلمت كبشك سميننا ولان ذلك
من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولان ذلك كراما أعلمته به لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء
عن الأول ولان في الاقتصار عليه اذ تقدير الاخبار بمجرد العلم به أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا
قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والاكثريين وذهب سيبويه
وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو
قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشاو بين أنه يجوز الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه وأما
حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة تادليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف
لغير دليل لان قولك علمت وظننت لافائدة له لان الانسان لا يتخو غالبا عن علم وطن وأما الاعلام فانه يتخو
منه اه كلام ابن مالك اه تصریح فالصنف هنا مشى على ما قاله الشاو بين وقال الفيثي قوله ولا غير
الأول أما الأول في باب أعلم فيجوز حذفه لانه فاعل في الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا وأما
الثاني والثالث فهم ما مبتدأ وخبر في الاصل وكذا مفعول لا باب ظن اه (قوله) لا دليل) ويسمى اختصارا

لزيد ماله ووزنت زيدا
ماله قال الله تعالى واذا
كالوهم أو وزنوهم
يخسرون والمفعول
الأول فيها محذوف
* السابع ما يتعدى الى
ثلاثة مفاعيل وهو
سبعة أحدها أعلم
المنقولة بالهمزة من علم
المتعدية لاثنتين تقول
أعلمت زيدا عمرا
فاضلا الثاني أرى
المنقولة بالهمزة من
رأى المتعدية لاثنتين
نحو أريت زيدا عمرا
فاضلا قال الله تعالى
كذلك يريد بهم الله
أعمالهم حسرات عليهم
فالهاء والميم مفعول
أول وأعمالهم مفعول
ثان وحسرات مفعول
ثالث والبواقي ماضن
معنى أعلم وأرى
المذكورتين من أنبا
ونبا وأخبر وخبر وحدث
تقول أنبا زيدا عمرا
فاضلا بمعنى أعلمته
وكذلك تفعل في البواقي
وانما أصل هذه الخمسة
أن تتعدى لاثنتين الى
الأول بنفسها والى
الثاني بالباء أو عن نحو
أنبئهم بأسمائهم فلما
أنبأهم بأسمائهم نبؤني

أعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو من أنباك هذا ثم قلت (قوله) ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ولا غير الأول في باب
علم وأرى اللدليل

والحذف لغير دليل يسمى اقتصار (قوله بنو سليم الخ) يوجد في بعض النسخ تأخيرها هنا وفي بعضها ذكره بعدكم الخبرية قال في التصريح وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جدام من اليمن اه (قوله يخصه) أي الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) وأجاز بعضهم الفصل بالجميع لان الاصل في ضم الجائز الجواز اه حفي (قوله أو معمول) المراد به ما يعم المفعولين نحو أزيد قائما تقول معمول معمول نحو أهدا تقول زيد اضار با أو المفعول الاول أو الثاني اه حفي (قوله لهذا الباب) أي باب ظن وأخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل أن حذف المفعولين لدليل جائز بالاجماع وأما حذف أحدهما لدليل فنعه أبو اسحق بن ملكون من المغاربة وطائفة ورحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل عليه دليل وأجازه الجمهور اه تصريح فقول شارحنا يجوز حذف المفعولين أي اجاعا وقوله أو أحدهما أي عند الجمهور (قوله كذا افتروا) ومضى عليه المصنف في التوضيح قال في التصريح وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين مع الافي حذف ما يسد مسدهما اه فحينئذ يكون ما قدره له وجه كما أن تقدير المصنف هناله وجه والحاصل انه ان نظر لقاعدة الباب يرتكب ما قدره وان نظر لأسلوب الآيات يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضا فلعل وجه تأمل (قوله ولا يحسبن الذين الخ) في قراءة من قرأ يحسبن بآية المثناة تحت وأما على قراءة من قرأ بالياء الفوقية فالذين مفعوله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح الاخبار بقوله خيرا عن الذين فكيف يكون أصلهما المبتدأ والخبر والجواب أن الكلام على حذف مضاف أي محل الذين الخ (قوله أي بخلهم) وقال في التصريح ما يبخلون به والانصب ما قاله هنا لان الخبر يوصف للفعل (قوله حذف المفعول الاول الخ) والفاعل الذين و يبخلون صلته وهو ضمير فصل لا محل له وخبر مفعول ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحر الكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال الدميري في حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرضا يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجا كسائر الامراض البدنية وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فأول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر والسماع ثم تقوى هذه المرتبة بطول الفكر في محاسن المحبوب وصفاته الجميلة فتصير مودة وهي الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأ كد المودة فتصير محبة والمحبة هي الائتلاف الروحاني فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من الأدمين هي تمكن محبة أحد همامن قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهوان المحب لا يتخالطه في محبة محبو به تغير ولا يداخله تلون ثم يزداد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يتخالو المعشوق من تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية ويمتنع من الذكر والفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوى العشق صار متما في هذه الحالة لا يجد فضلا لغير صورة المعشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا تزايد الحال صار ولها ويصير متشوشا لا يدري ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يعجز عن مداواته وتقصر آراؤهم عن معالجته لخروجه عن الحد الضابط ولقاء جاد القائل

يقول أناس لونغت لنا الهوى * والله ما أدري لهم كيف أنعت
فليس لشيء منه حد أحده * وليس لشيء منه وقت مؤقت
اذا اشتد ما لي كان آخر حيلتي * له وضع كفي تحت خدي وأصمت
وأضح وجه الارض طوعا بعبرتي * وأقرعها طورا بظفري وأنكت

و بنو سليم يجوزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور * وأقول ذكرت في هذا الموضع مستثنين متممين لهذا الباب احدهما أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندي أن يقدر أنهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسددهما بدليل ظهور ذلك في قوله وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم أي بخلهم هو خير لهم حذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثاني وقال عنتره ولقد نزلت فلا تظني غيره

وقد زعم الواشون أني سلوتها * فإلى أراها من بعيد فابته

اه (قوله المكرم) بفتح الراء ويروي الاكرم مكان المكرم والمعنى أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا
تظني غير ذلك واقعا * الاعراب الواو والقسم واللام للتأكيده وقد التحق قى ونزلت فعل وفاعل والفاء
عاطفة ولانهاية وتظني فعل مضارع مجزوم بحذف النون والجملة جواب القسم معترضة بين الجار ومتعلقه
لان منى متعلق بنزلت وغير مفعول أول والثاني محذوف أي واقعا وهو محل الشاهد (قوله) ولا يجوز أن
تقول علمت أو ظننت مقتصر على من غير دليل على الاصح قال في التوضيح وشرحه وأما حذفهما
اقتصارا أي لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك عن الاخفش والجري وشيخه ابن طاهر والشلو بين
المنع مطلقا سواء في ذلك أفعال الظن والعلم واختاره ابن مالك وحجتهم في ذلك ان العرب تجرى هذه
الافعال مجرى القسم فتلقاها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف فكذلك
ما هو بمنزلة ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الجواز مطلقا لجمي ذلك في أفعال
العلم كقوله تعالى والله يعلم انك الخ أعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كالتقويري
ما نعتقه حقا وفي أفعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم في
المثل من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع من يسمع
صادقا فقد جعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز في
أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم وعن أبي العلاء ادر يس يجوز في ظن وخال وحسب لانه
سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه اه (قوله أجمعوا على ذلك) أي على منع حذف أحد
المفعولين لغير دليل قال في التصريح لان المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدا
دون خبر لا يجوز أن يؤتى بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وانما أجمع هنا واختلف في
حذفها معالان مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة اذ معناهما الاحداث المضافة للنوات حذفت أحدهما
كحذف بعض أجزاء الكلمة وانما اختلف في حذف أحدهما اختصارا لان الحذف اذ ذلك لقرينة فهو
بمنزلة المذكور اه حفتي (قوله مطلقا) أي من غير شرط من الشروط الآتية اه تصریح (قوله)
يوجب الحكاية اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم
فلا يعمل القول في جزئها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزأها معه كالمفعولين
في باب أعطيت فصح أن ينصبها وأما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأها
مفعولين لانه لا يقتضيها من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولأن ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة
لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط في الحقيقة خمسة
والشروط الاول محرز لكونه مضارعا بمعنى الحال مبدوأ بناء الخطاب فهو محرز لثلاثة شروط فخرج
بالمضارع المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا
الباب وسوى به السيراني قلت في الخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولها اعمال الماضى المسند
لشاء المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجمع الاسناد لضمير المخاطب وما قلنا من
اشترط كونه بمعنى الحال هو ما قاله في التسهيل ورد بقوله * متى تقول الدار تجمعنا * أنشده سيبويه
بنصب الدار على انها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم
يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعنا وأحبا به بل استفهمه عن وقوع ظنه لانه ظنه في الحال اه وهو
مبنى على أن متى ظرف لتقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لتقول اه وفيه نظر لان
تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الاعلى قول من لم يشترط

* منى بمنزلة المحب المكرم
أي فلا تظني غيره واقعا
أو كأننا حذف المفعول
الثاني ولا يجوز لك أن
تقول علمت أو ظننت
مقتصر عليه من غير
دليل على الاصح ولا
أن تقول علمت زيدا
ولا علمت قائما وتترك
المفعول الاول في هذا
المثال والمفعول الثاني
في الذي قبله من غير
دليل عليهما أجمعوا
على ذلك * المسئلة
الثانية أن العرب
اختلفوا في اجراء
القول مجرى الظن في
نصب المفعولين على
لغتين فبنو سليم
يجيزون ذلك مطلقا
فيجيزون أن تقول
قلت زيدا منطلقا وغيرهم
يوجب الحكاية فيقول
قلت زيد منطلق ولا
يجيز اجراء القول مجرى
الظن الا بثلاثة شروط
أحدها أن تكون
الصيغة تقول بناء
الخطاب الثاني أن يكون
مسبوقا باستفهام

الاعتقاد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحد فقط على ما حكاه ابن الجباز في شرح الجزولية وليس النفر يع
عليه قال السهيلي ويشترط أيضا في المضارع أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمر ومنطلق برفعهما قال
لأنك اذا عدته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الاقولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه
بدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى في شرح التسهيل وأقره اه تصریح
فعلت من هذا أن كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا
كونه مضارعا فلذا ترك المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان في اشتراط الاتصال خلاف لكنه
ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال في التصريح هذه الشروط لجواز اجراء القول بجرى الظن وتجوز
الحكاية مع وجود الشرط كقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم الآيتي قراءة الاخوين وابن عامر وحفص
بالتاء وكسر همزة ان (قوله الثالث أن يكون الخ) هذا الشرط قاله سيبويه والاختصاص من البصريين
وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فجازوا النصب في قولك أنت تقول زيد منطلق ولم يعتدوا
بالضمير فاصلا ووجهه أن الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين
فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للذكور وأما المضمرة فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل
فيما بعده لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل ولم يتعقبه به يرد على
قول المصنف في توضيح الالفية فان قدرت الضمير وهو أنت فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز
انفاقا اه تصریح (قوله أو مفعول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو مفعول القول
سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما في التصريح (قوله متى تقول القاص الخ) قاله هدي بن خشرم
العنري وكان هو وز ياد بن زيد قد أقبل من الشام في نفر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان
مع هدي بن أخته فاطمة فنزل ياد السوق باصحا به فارتجز فقال

عوجي علينا واربعي يا فاطما * من دون أن ترى البعيرنا ثما

فغضب هدي بن حين سمع ز ياد يرتجز باخته فنزل فارتجز فارتجز ياد وكانت تدعى فيماروي اليزيد أم حازم
وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القاص البيت فلما وصل الى ديارها جمع ز ياد رهطا من أهل بيته
وأتى بيت هدي فضر به على ساعده وشجع أباه خشرما فلم يزل هدي يتطلب ز ياد حتى أصابه بيته وقتله
وهرب والقاص جمع قلوص وهي الشابة من الابل بمنزلة الجار يمين الاناسي وتجمع على قلائص وقلائص
والرأسم جمع رأسمه وهي التي ترسم رسما أي تؤثر من شدة وطئها ومعنى يدين يقرين والمعنى متى
تظن القاص دانية لنا من أحبا بنا أي متى تظن هذه الابل السائرة تقر بك من أحبا بك لانهم كانوا يركبونها
فتحملهم حيث أرادوا * الاعراب متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين
الاول القاص والثاني يحملان والرواسما صفة القاص وأم مفعول يدين وقاسم مضاف اليه وقاسما عطف
على ام والشاهد في تقول بمعنى تظن (قوله أبعده بعد تقول الخ) هو من البسيط والهمزة للاستفهام
وبعد الاول بفتح الباء ظرف زمان وبعد الثاني بضمها مضاف اليه وينهما جناس محرف وتقول
مضارع بمعنى تظن والدار مفعوله الاول وجامعة مفعوله الثاني وشمل مفعول جامعة أم تقول عطف
على تقول والبعد مفعول أول ومحتوما ثان والشاهد في تقول في الموضوعين والشمل الاجتماع يقال جمع
الله شمله اذا دعاه بتألفه (قوله أجهالا تقول الخ) قاله كميث بن زيد الاسدي من قصيدة من الوافر
يمدح بهامض على أهل اليماني بنو لؤي هم قريش والمتجاهل الذي يرى من نفسه الجهل وليس به
والمعنى أن تظن بنو لؤي جهالا أم متجاهلين حيث استعملوا أهل اليماني على اعمالهم وأروهم على المضربين
مع فضلهم عليهم * الاعراب الهمزة للاستفهام وجهها المفعول ثان لتقول الذي بمعنى تظن وبنو لؤي

الثالث أن يكون
الاستفهام متصلا
بالفعل أو منفصلا عنه
بظرف أو محرور أو
مفعول القول مثال
المتصل فولك أنت قول
زيدا منطلقا وقول
الشاعر
متى تقول القاص
الرواسما
يدين أم قاسم وقاسما
ومثال المنفصل بالظرف
قول الشاعر
أبعده تقول الدار
جامعة

شملي بهم أم تقول
البعد محتوما
ومثال المنفصل بالمفعول
قول الشاعر
أجهالا تقول بني
لؤي
لعمر أيبك أم
متجاهلينا
ولو فصلت بغير ذلك
تعينت الحكاية نحو
أنت تقول زيد منطلق

مفعوله الاول واللام للابتداء وعمراً بيك مبتدأ ومضاف اليه وخبره محذوف وجو با أى قسمي والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف والشاهد في تقول بمعنى تظن وفصل بالمفعول الثاني

﴿باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل﴾

الظاهر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهي عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب لان الجار والمجرور ليس اسما وفي بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة الخ) هذه طريقته وخالف في القطر فعدها سبعة لان الظرف والجار والمجرور ليسا عاملين في الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل في المصدر وان عمله قليل والى ما قلته أشار ابن مالك بقوله * ولاسم مصدر عمل * قال ولده أى نوع من العمل فكلامه هنا مبنى على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للدلول ثم الحدث اما قائم بالفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعود أو مجازا كمرض مرضاً أو واقع على المفعول كمصدر ما يسمى فاعله كزهوا وجنوبا وقوله الجارى خرج اسم المصدر والمراد بجر يانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدها وبيان النوع أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة فثل القارية والعالمية ليس مصدرا ويحتمل أن المراد بالجر يان الاشتغال على جميع حروفه (قوله الجارى) نعت لاسم لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أعجبتني ضرب بكز يدالان التصغير يبعده عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يحد) أى فلو حذبتاء لم يعمل نحو أعجبتني ضرب بكز يدا واما قوله

يحاني به الجلد الذي هو حازم * بضر به كفيه الملائس راكب

فشاذ والملائس مفعول الضرب بالمحدودة بالتاء وكفيه مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله والملا التراب وقوله يحاني أى يحبي والجلد القوى وهو فاعل يحاني وقوله به أى بالماء ونفس مفعول يحاني أى يحبي الرجل القوى نفس راكب بسبب ضرب به كفيه التراب وذلك ان رجلا أعطى الماء الذي يتوضاه لمن هو عطشان وتيمم (قوله ولا يحد بالتاء) أى فقط كما في الاشموني والتصريح بموقاد المتن خلاف ذلك ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يحد أى بالتاء أو بتثنية أو جمع انتهى كضربتين وضربات (قوله نحو ضرب به الخ) فضر به محدود بالتاء فلا يعمل في المفعول قال الفيثي قوله نحو ضرب به الخ كذا في بعض النسخ وهذه تمشي على جواب الشاطبي فليراجع اه قال في النكت اشترط في الكافية أن لا يكون مضمرا ولا محدودا بالتاء ولا مثنى ولا جموعا فقال

واعمل المضمر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث في التسهيل فاجاز اعماله مثنى ومجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار أبو حيان اشترطه وخالف ابن هشام فقال القول بان المصدر لا يعمل جمعا بعد شئ لان عمله لخاله محل الفعل فلا يتنافيه جمعه رابعا أن يكون مكبرا قال الشاطبي والجواب عن المصنف أعني ابن مالك ان الشرط الذي ذكره يغني عن الأربعة لانه معها لا يدل على ان والفعل أو ما والفعل وعلى ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة اه وبه تعلم أن جواب الشاطبي عن اللفية (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالاولى اشترط عدم الفاصل بالاجنبي بينه وبين مفعوله ولذا لا يصح في يوم من قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى أن يكون معمولا لرجع للفصل الخبر وهو قادر بل معمول لمحذوف أى يرجعه يوم تبلى ويشترط أيضا أن لا يتقدم معمولا فلا يجوز أعجبتني زيد اضرب عمر وقال الرضي لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وأنا لأرى منعا من تقديم معمولا عليه اذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من غدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذنكم بهما رفقة بلما بلغ معه السعي وهو كثير في

نم قلت * (باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب واكرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالتاء نحو ضرب به

كلامهم وتقدير الفعل في مثله تكافؤ وليس كل مؤول بشىء له حكم ما أول به فلان منع من تأويله بالحرف
 المصرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح اضعف عمله والظرف
 ونحوه يكفيهما راحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى
 ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى اتقى بحمد الله بنعمته عنك الجنون انتهى كلام الرضى (قوله ولا يتبع)
 أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كفى قوله * ان وجدى بك الشديد أرائى *
 فخائر فان الشدائد تفتل ووجدى بمعمله وهو بك قال الاشمونى ومن الشر وطأن يكون مفردا
 وأما قوله قد جربوه فإزادت تجار بهم * اباقامة الامجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهمة أى الكرم فشاذ تجار بهم جمع تجر بقره مضاف لفاعله وأباقامة مفعوله
 فقد عمل وهو جمع وإنما اشترط افراده لان تنزيته وجعه يزيلان أصل صيغته التى هي أصل للفعل ومن
 الشروط أن يكون مظهر افلاؤا ضمير لم يعمل خلافا للكوفيين فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمر ابيض
 ولا محذوفا كفى بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسمة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا
 (قوله ولا يجر بالباء) لم أر هذا الشرط في غير هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام شرحه ورأيت فى
 بعض النسخ ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربت بين وضربا وهى واضحة وليس فيها ولا يجر بالباء
 (قوله وان يخلفه الخ) خرج به المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا والمبين للنوع نحو ضربت ضرب
 الامير والمبين للعدد نحو ضربت ضربتين لان أن أو ماعم الفعل لا يحل محلها بل يحل محل الفعل وحده
 والمصدر الذى هو بدل عن اللفظ بفعله فقيل يعمل وقيل لا (قوله أقيس) أى أجرى على القواعد
 النجوية وأما الاكثر فعناه أن يجرى على لسان العرب كثيرا فلان مافاة (قوله أاطعام الخ) فاطعام
 مصدر وفاعله محذوف ويقيم مفعوله والتقدير أاطعامه يتيما والمسغبة الجماعة من سغب اذا جاع ومنع
 الكوفيون اعمال المصدر المتون وحاولا ما بعده من مرفوع ومنسوب على اضمار فعل (قوله ومضافا)
 الحاصل ان أقسام المضاف أربعة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول وذكر
 الفاعل أو حذف ففى ثلاثة صور يكثروهى ما اذا أضيف للفاعل ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس
 كما يأتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء
 الخير أى من دعائه الخير والصورة الرابعة وهى ما اذا أضيف للمفعول وذكر الفاعل ضعيفة كما يأتى الكلام
 عليها فقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل كما يؤخذ
 من مفهوم قوله ومضافا للمفعول ذكر فاعله اه من التصريح بتصريف (قوله وعمله) مبتدأ وأقيس خبر
 ومنونا حال (قوله ضعيف) وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقية كما يأتى (قوله حكم الفعل بالنسبة
 الى الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوفه لان الفعل منه ما هو جامد ومنه ما هو متصرف ومنه ما هو
 لازم ومنه ما هو متعد ومنه ما هو تام ومنه ما هو ناقص ومنه ما هو باعى ومنه ما هو خاصى ومنه ما هو
 سداسى ومنه ما هو مجرد ومنه ما هو مزيد فيه وغير ذلك اه فىئشى (قوله لان الفعل مشتق منه على
 الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى
 جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لها وزعم ابن
 طلحة الى أن كلاما من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور
 البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه معنى الاصل وزيادة الفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة
 اذا لمصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث والزيادة اه أشمونى وعلى قول ابن
 طلحة فهل الوصف مشتق من المصدر أو الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طلحة فيحتمل انه موافق لجمهور

ولا يتبع قبل العمل
 وان يخلفه فعل مع ان
 أو ما وعمله منونا أقيس
 نحو أاطعام في يومذى
 مسغبة يتيما ومضافا
 للفاعل أكثر نحو ولولا
 دفع الله الناس ومقرونا
 بال ومضافا للمفعول
 قليل * وأقول لما
 أنهيت حكم الفعل
 بالنسبة الى الاعمال
 أردفته بما يعمل عمل
 الفعل من الأسماء
 وبدأت منها بالمصدر
 لان الفعل مشتق منه
 على الصحيح

واحتزرت بقولي الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما لا على الحدث لكنه لا يجري على الفعل وذلك نحو قولك اعطيت
عطاء فان الذي يجري على اعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحر وفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسل اغتسالا وسيأتي شرح
اسم المصدر بعدواشرت بتمثيلي بضربوا كرام الى مثال مصدر الثلاثي (١٤٧) وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع أن قوله

تعالى ولولا دفع الله
الناس اى ولولا أن
يدفع الله الناس أو ان
دفع الله الناس ومثال
ما يخلفه فعل مع
ما قوله تعالى تخافونهم
كخيفتكم أنفسكم اى
كما تخافون أنفسكم
ومثال ما لا يخلفه فعل
مع أحدهذين الحرفين
قولهم مررت فاذا له
صوت صوت جاراذا
ليس المعنى على قولك
فاذاله أن صوت أو ان
يصوت أو ما يصوت
لانك لم ترد بالمصدر
الحدث فيكون من
تأويل الفعل وانما
أردت أنك مررت به
وهو في حالة تصويت
ولهذا قدر وا للصوت
الثاني ناصبا ولم يجعلوا
صوتا الاول عاملا فيه
وانما كان عمل المنون
أقيس لانه يشبه الفعل
بكونه نكرة وانما
كان اعمال المضاف
للفاعل أكثر لان
نسبة الحدث لمن أوجده
أظهر من نسبه لمن
أوقع عليه ولان الذي

البصريين في أن الوصف من المصدر ويحتمل غير ذلك تأمل اه من تقرير بعض الاشياخ (قوله
واحتزرت بقولي الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبنى على ان اسم المصدر يدل على الحدث
بنفسه أو على أن المراد الدلالة ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل
على الحدث اه يس على الفا كهى (قوله الى مصدر الثلاثي وغيره) وهو مصدر المزيدي على الثلاثي
(قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا أريد المضى او الاستقبال قدر ان والفعل وقولهم أن
من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهى للمضى واذا أريد الحال
قدر ما والفعل لان ماصالحة للزمنة الثلاثة وانما خصت بالحال مع انهاصالحة للثلاثة لان أم الحروف
المصدرية غيباً مكن حاولها لا يعدل الى غير هاهى اذا كان الزمان حالاً غير ممكنة الحول لما فاتها فعل
الى ما لانها لا تنافي ولا غيره ومسئلة التأويل بما عريزة قل من ذكرها من النحاة أفاده يس على
الفا كهى وزاد في التسهيل حوله محل أن الخفقة والفعل نحو علمت ضربك زيدا والتقدير علمت ان
قد ضربت زيدا فان مخفقة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية لان علم متعدل مفعولين ولو أولته
بان المصدرية لصار مفردا فتكون متعدية لمفعول واحد وهذا المفعول لا يسد مسد المفعولين بخلاف ما اذا لم
يقدر بان والفعل فتكون الجملة سد مسد المفعولين اه من الاشمونى وحواشيه (قوله لانك لم
ترد بالمصدر الحدث) اى حتى يقدر بالفعل مع ان أو ما وانما المراد الانصاف بالصوت (قوله ولهذا) اى
ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله فلم يكن عاملا قدر وا الخ (قوله لانه يشبه الخ) اى وبهذا الشبه
يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافى ان عمله عمل الفعل لالشابهة بل لكونه أصل الفعل وهذا موافق
لقول يس على الفا كهى ان عمل المصدر ليس لمشابهته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اه وذكر
في موضع آخر ما يخالف ذلك وان عمله للشبه فانه قال في قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا للشبه
الفعل فالأظهر أن يقال لان التنكير أن نسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتبار هو من اعمال المنون قول بعض
العرب عجبنا من قراءة في الحام القرآن اى من أن أقرأ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب
أعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب
واذا اقتصر على احدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ما ذكرت اه وقال المصنف في حواشى الالفية
اعمال المصدر المضاف في الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذوال فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل
والمفعول وتلخص أن عمل المصدر الرفع في الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام يس (قوله عمل المنون)
اى لفظا او تقديرا كقوله تعالى فانهم من تقوى القلوب فان تقوى المنون تقديرا على قراءة من رفع القلوب
(قوله ولان الذى يظهر حينئذ) اى حين اذ أضيف للفاعل ونصب المفعول (قوله عمله في الفضلة) اى
وظهور العمل في الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهر واعملها غالبا الا فى منصوبها) اى فقوى وها
بظهور عملها فى المنصوب (قوله وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير
فى نفسه وقيل انه قليل فى نفسه (قوله لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة) اى وهو عامل ضعيف
وعمله فى العمدة يدل على ضعفه (قوله غلا بعضهم) اى جاو زالحدا (قوله أفنى تلاميذ وما جعت من نسب الخ)

يظهر حينئذ انما هو عمله فى الفضلة ونظيره ان لا تلسا كانت ضعيفة عن العمل لم يظهر واعملها غالبا الا فى منصوبها وانما كان اعمال
المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفا لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذ كر فاعله
بعد ذلك انه مختص بالشعر كقول الشاعر
فبمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل أنه روى ايضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت
أفنى تلاميذ وما جعت من نسب * قرع القوايز أفواه الاباريق

قاله الاقشير الاسدي واسمه المغيرة بن عبد الله والاقشير لقب غلب عليه لانه كان أحمر أقشر والتلاد المال القديم من تراث وغيره والنشب اسم يقع على الضياع والمستغلات التي لا يقدر أن يرتحل بها قال الدماميني التلاد بمثناة فوقية مكسورة وأصل التاء فيه واو والنشب بالشين المعجمة المال والعقار اه والقوايز باثبات الياء وتركهاو بقافين وزاي معجمة واحدها قافو زة بزاي اقداح يشرب بها الخ وأما قاز وزة بزاء بن معجمتين فجمعها قزاز يزكقوار بر بمهملتين جمع قارورة والابار يق جمع ابريق فارسي معرب وهو انا ذات عرى وأما التي لا عرى لها فهي كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخرقا فأنت ماله كله ما ورثه وما كتسبه وكنتي عن الشرب بقرع الابار يق والقوايز لان ذلك يدل عليه * الاعراب أفنى فعل ماض تلامي مفعول مقدم وما موصولة محله نصب معطوف على تلامي وجعت صلة ومن نشب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقوايز من اضافة المصدر لمفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم وأصله فوه فلندارت الواو في الجمع وهو محل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة ورد بانهر وي بنصب الافواه فيكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله وذ كر مفعوله وهو كثير وجعت بتشديد الميم واذار وي البيت بالوجهين فلا يصح القول بان البيت على الرواية الاولى ضرورة وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا القائل الخ وما رده المصنف مبني على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لاعلى القول بان الضرورة ما وقعت في الشعر كما أفاده الحفيد (قوله وقول النبي) بالرفع عطف على فاعل يرد أي يرد قول هذا القائل انه الخ ويرده قول النبي فيرده شيآن (قوله وقول النبي الخ) أي في حديث بني الاسلام على خمس إلى أن قال وحج البيت من استطاع إليه سبيلا فحج مصدر محل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت من موصولة فاعل أي وان يحج البيت المستطيع وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مراد بالمعنى فلا دليل فيه اه تصريح وهو ميل لكلام أبي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقدر عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذ اقصدا الرواية بالمعنى أشار الراوي الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع (قوله آية الحج) خبر لمخذوف أي وهي آية الحج أو بدل من قوله بالآية (قوله ليست من ذلك) أي مما أضيف فيه المصدر للمفعول وذ كر الفاعل (قوله بل الموصول الخ) أي ان قوله من استطاع بدل من الناس والرابط مخذوف أي منهم ويجوز الفصل بين البديل والمبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه في نية الطرح والمعنى وحج البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يجوز الوقف على البيت بخلافه على الوجهين الآخرين (قوله أو في موضع رفع بالابتداء الخ) أي ان من موصولة مبتدأ واستطاع صلته وخبره مخذوف مقرون بالفاء تقديره فليحج وانما قدر مقر ونا بالفاء لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء فقوله تضمنت معنى الشرط أي ان الموصولة في معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله او شرطية) أي ويكون استطاع فعل الشرط في محل جزم وجواب الشرط مخذوف أي فليحج والمعنى على الشرطية والموصولة ان الله على الناس أن يكون البيت محجوجا أي كفاية وله على المستطيع أن يحج بنفسه أي عينا وينبغي أن يقدر الخبر المخذوف او الجواب المخذوف هكذا فعليه أن يباشر بنفسه كما أفاده يس (قوله) ويؤيد الابتداء ومن كفر الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر صالح للشرطية والموصولية وكأنه قال ويؤيد الابتداء بدون البديل ويحتمل أن المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان جلة فان الله لا تصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكفر (قوله ففسد للمعنى اذ التقدير الخ) قال اتاج السبكي في بعض مجامعه وهو ممنوع وأي مانع

وقول النبي ﷺ وحج البيت من استطاع إليه سبيلا فان قلت فهلا استدلت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس أو في موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة تضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الخبر أو الجواب أي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غنى عن العالمين وأما الحل على الفاعلية ففسد للمعنى اذ التقدير اذ ذلك ولله على الناس

من ذلك و يكون في الحج شيئا ن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع
 أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن و يشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية
 احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين وانه يغني عنه العمرة وفي هذا التقرير رد
 عليه ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحته وهي انه اذا ثبت أن في الفرض فرضين فرض كفاية وفرض
 عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغيره فلوار تكب غير المستطيع المشاق
 وحج أسقاط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا يباة فيه عن المستطيع وبق
 على المستطيع فرض العين واذ حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب
 اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذ علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل أنه يلزم
 عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوصا حج المستطيع لا عموم حج البيت اه يس قال بعض الفساذ
 مبنى على أن أل في الناس للاستغراق أما لو جعلت للعهد والمعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت
 المستطيعون واجب الله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم لفظ فهو متأخر معنى
 (قوله أن يحج المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان للمعنى قولنا الذي استطاع (قوله
 ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلف فيه على أربعة أقوال فسيبو به يعمله والكوفي لا يعمله كالا يعمل
 المنون وجوزة الفارسي على قبحه وان طلحة ان كانت فيه أل معاينة للضمير كما في البيت الآتي ومنع من
 الضربز يد عمر او وافقه أبو حيان ويرد عليه ما قوله

عجبت من الرزق المسمى الهه * ولترك بعض الصالحين فقيرا

أي عجبت من أن رزق المسمى الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وعلمت ان المنون فيه خلاف وأما
 المضاف فهو متفق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله والجبين) بضم الجيم ضد الشجاعة (قوله
 ضعيف النكاية الخ) فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف النكاية
 أعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعدا الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم
 وضعيف خبر مبتدأ محذوف والنكاية مضاف اليه ويحال مضارع بمعنى يظن والفرار مفعول أول وجملة يراخي
 مفعوله الثاني والاجل مفعول يراخي (قوله ما) أي عامل حتى يصير جنسا ولا ينبغي أن يفسر بوصف لان
 الكلام مفروض فيما هو أعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل (قوله
 اشتق) الاستقاق رذرفع لأصل لمناسبة بينهما (قوله من فعل) أي من مصدر فعل كما في الشارح
 أو المراد بالفعل هنا المصدر فان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التعريف لابن الحاجب
 وقد قال شراحه فيه ذلك فلا تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلامه في الشرح أولى وهذا كله ليمشى على
 المذهب الصحيح والابقاؤه على ظاهره مذهب الكوفي (قوله لمن قام به) أي للدلالة على تعيين من
 قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير في قام عائد على الفعل وفي به عائد على من والمراد بالفعل الاول للفظ فان
 الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثاني الحدث لان الذي يقوم بالشخص انما هو الحدث
 ففيه استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومحرنجم ومقعنسس (قوله فان صغرا ووصف)
 قال الاشموني من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون مضغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما
 لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية اه فيفيدان هذين الشرطين في المجرد وكلام
 المصنف فيما فيه أل وهو الظاهر أي فقول المصنف فان صغرا ووصف لم يعمل سواء كان في المجرد من أل أو بال
 (قوله فان صغرا) فلا تقول جاءني ضو يربز يد او لا يرد عليه قول بعضهم واظنني مرتحلا وسورا
 فرسخا لان فرسخا ظرف يكتب في راحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظه مكبر جاز كما في قوله

أن يحج المستطيع
 فعلى هذا اذا لم يحج
 المستطيع يأثم الناس
 كلهم ولو أضيف للمفعول
 ثم لم يذكر الفاعل لم
 يمتنع ذلك في الكلام
 عند أحد نحو لا يسأم
 الانسان من دعاء الخير
 أي من دعائه الخير
 ومثال اعمال ذى الالف
 واللام قول الشاعر
 يصف شخصا بضعف
 الرأي والجبين
 ضعيف النكاية
 أعداءه
 يخال الفرار يراخي
 الاجل
 ثم قلت **الثاني** اسم
 الفاعل وهو ما اشتق
 من فعل لمن قام به على
 معنى الحدث كضارب
 ومكرم فان صغرا

أو وصف لم يعمل والافان كان صلة لأن عمل مطلقا والعمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمدوا تقدير اعلى نفي أو استفهام ومخبر عنه أو موصوف * وأقول قولي ما اشتق من فعل فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولي لمن قام به مخرج للفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث (١٥٠) للدلالة على من قامه ولا سم المفعول فانه اشتق من فعل لمن وقع عليه ولا سماء الزمان

والمكان المأخوذة من الفعل فانه اشتقت لما وقع فيها لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسم الزمان الضرب أو مكانه وقولي على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولا سم التفضيل كظريف وأفضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلي بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثي جاء على زته فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بيم مضمومة وكسرها قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بال الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا عنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيد أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

* تفرق في الايدي كميته عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميته وكميته مصغر كمت وهو الذي خالط حمرته سواد و كمت المكبر لم يسمع ورد بأن كلامنا في عمل النصب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا تقول جاءني الضارب العالم زيدا ولا حجة للكسائي على اعمال الموصوف في قوله

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المزابل

اذ فرخين نصب بفعل مضمير يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطباء أي وقعت في الامر المهم فقدت فرخين أي ولدين قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصر بين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اه أشموني (قوله عمل مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد (قوله فيه تجوز) أي مجاز بالخذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثي مفعول ففتح عينه مراد ا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمي ومغزى ومرقى أو صحت ولم تنكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت في المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت في المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب وتنكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل اه أشموني (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أي مفيد لمعنى هو الحدوث (قوله) وكسر ما قبل آخره مطلقا) أي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (قوله فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا) لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أر يد المضي أو يضرب ان أر يد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله كافي التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للرمانى ومن وافقه ولا على سبيل التشبيه بالمفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمير خلافا لقوم والحاصل ان الاقوال أربعة المشهورا انه يعمل مطلقا (قوله القاتلين الملك الخلاخلاج) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة يذكر فيها القبيلتين اللذين قتلا بأه قبل هذا البيت

وانته لا يذهب شيخى باطلا * حتى أيرمالكاو كاهلا

وحتى بمعنى الاستثنائية أو للغاية أي لا أترك الاخذ بشار شيخى الى أن أقتل هذين الحيين وأير بالار أو الدال المهملتين معناه أهلك ومالك وكاهل قبيلتان من بني أسد قتلا بأمرى القيس والحلال السيد والجمع الحلال بالفتح * الاعراب القاتلين صفة لملك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أي اذم القاتلين والملك مفعوله والحلال نعت الملك وكذا خير ومعد مضاف اليه وحسبا منصوب على نزع الخافض وناثلا عطف عليه (قوله لانه ير يد بالملك الحلال أباه) أي الذي قتل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضي (قوله على اعماله مجموعا) أي كما يعمل مثني ومفردا فان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه ضرورة علامتي التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أي مع الشرطين السابقين وهما ان لا يصغر ولا يوصف كما اعلمته بجملة الشرط أو بعبارة اثنان عدميان واثنان وجوديان

(قوله)

القاتلين الملك الحلالا * خير معد حسبا وناثلا

فاجعل القاتلين مع كونه بمعنى الماضي لانه ير يد بالملك الحلال أباه وفيه دليل أيضا على اعماله مجموعا عار الجرد عنها انما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال للماضي

خلاف الكسائي وهشام
وابن مضاء استتلوا
بقوله تعالى وكلمهم
باسط ذراعيه بالوصيد
وتأولها غيرهم الثاني
أن يكون معتمدا على
واحد من أربعة وهي
النفي كقوله

مارع الخلان ذمنا كنت
بل من وفي يحد الخليل
خليلاً

الثاني الاستفهام كقوله
أنا ورجالك قتل امرئ *
من العز في حبك
اعتاض ذل الثالث اسم
مخبر عنه باسم الفاعل
كقوله تعالى ان الله بالغ
أمره الرابع اسم
موصوف باسم الفاعل
كقولك مررت برجل
ضارب زيد او قولي ولو
تقدير اشارة الى مثل قوله
كناطح صخرة يوما
ليوهنها

فلم يضرها وهي قرنه
الوعل وقوله
ليت شعري مقبم العنبر
قومي

لى أمهم في الحب لى
عادلونا وقولك ضارباً
عمراً جواباً لمن قال
كيف رأيت زيدا ألا
ترى ان هذه عملت
لاعتماها على مقدر
اذ الاصل كوعل ناطح
وليت شعري أمقيم
ورأيت ضارباً ثم قلت
الثلث المثل وهو

(قوله خلاف الكسائي) أى فى تجوز عمله بمعنى الماضى واستدلوا بقوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لاحجة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلمهم واو الحال ويحسن أن يقال جاء زيد وأبو به يضحك ولا يحسن وأبو هضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به وأما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر بجائز اتفاقاً اه تصریح وحكى بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد لانه لا يصح أن يكون صفة مشتقة ولا فاعل لها ولا ضمير ومعنى حكاية الحال ان تفرض ما كان حاصله فيما مضى حاصله الآن لكونه أمراً عجبياً وهذا ظهر قول الشارح وتأولها غيرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد (قوله الثاني أن يكون معتمداً على) خلاف الكسائي والاختصاص حيث أجازوا عمله بدون اعتماد كما فى قوله

خير بنو لهب فلانك ملغيا * مقالة طهبي اذا الطير مررت

وجوابه ان خير خبر مقدم وبنو لهب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله مارع الخلان الخ) النسك الخلف والنقض ومانافية وراع اسم فاعل اعتمد على النفي ولذا رفع الخلان فاعل له وراع مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وذمة مفعول لاجله بل حرف عطف من موصولة مبتدأ وفى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على من الموصولة الخليل مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله أنا ورجالك الخ) قاله حسان بن ثابت رضى الله عنه الهزمة للاستفهام ونا واسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل أغناه عن الخبر وقتل مفعول وامرئ مضاف اليه ومن العز متعلق باعتاض وذال مفعول وفى حبك حال من فاعل اعتاض والشاهد فى ناو حيث اعتمد على الاستفهام فرفع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتنوين بالغ وباضافته لامره لانه اذا استوفى الشرط وتجوز اضافته فالشرط لجواز الاعمال لا لوجوبه (قوله وقولي ولو تقديراً اشارة الخ) أى فقوله ولو تقدير اراجع للموصوف وللإستفهام وأراد بالموصوف ولو معنى ليعم الحال فى قوله ضارباً فانه حال من ضمير رأيت المحذوف والظاهر انه ارجع للخبر عنه أيضاً ولا يرجع للنفي تأمل مثال الخبر عنه ضارب زيد عمراً جواباً لمن قال أضارب زيد عمراً أى هو ضاربو بعد كتبى هذا رأيت الحفيد قال ولا يتأتى تقدير النفي فى هذا الباب الا انه يمكن أن يرد شذوذاً (قوله كناطح صخرة) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح العين المهملة أو كسرهما أو بضم الواو وكسر العين تيسر الجبل ويقال له الايل ومعنى يوهنها يزعمها يروى ليقلقها ويضرها من ضارضا بمعنى ضر ضراً * الاعراب ناطح اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وفاعله مستتر وهو خبر المحذوف أى أنت كوعل و يومظرف لناطق واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب بان مضمرة جوازاً بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والفاء عاطفة ولم يضرها جازم ومجزوم وأوهى عطف على ما قبله وقرنه مفعول والوعل فاعل والشاهد فى ناطح حيث اعتمد على موصوف مقدر ونصب صخرة والضمير فى قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعري الخ) ليت حرف تمن وشعري أى فطنتى من شعر اذا فطن اسمها ومقيم اسم فاعل أقام خبرها قاله فى الشواهد وقال غيره خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقيم مبتدأ وقومى فاعل سد مسد الخبر وهو معتمداً على استفهام مقدر والعنبر مفعول مقيم وقومى فاعله ولى متعلق بمقيم أم حرف عطف وهم مبتدأ وفى الحب متعلق بعادلون ولى كذلك وعادلون خبر المبتدأ والشاهد فى مقيم حيث اعتمد على استفهام مقدر فرفع القوم ونصب العنبر (قوله الثالث للمثال وهو ما حول للباغية) المثال جزئى مخصوص لكنه صار عاماً على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعبر بالمثالة للباغية وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ

(قوله ما) أى وصف فالمحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبر تحويله (قوله بكثرة) ظاهره أن الثلاثة مستوية في الكثرة وليس كذلك فاكثرها فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قاله ابن مالك في شرح الألفية (قوله بكثرة) ظاهره أن الكثرة في التحويل وعبارة في الشرح تقتضى انها في العمل فيؤول أى واعمال هذه الثلاثة بكثرة وكذا يقال في قوله بقلة (قوله للمبالغة) عبر في الشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما عبر بهما في التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كمال في الكيف أو الكم فتشمل التكثير نعم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف في شرح الملح على اقتصار أبي حيان فيها على المبالغة كما وقع هنا في المتن فقال حقه أن يقول للمبالغة والتكثير فالاول نحوز يدعوليم بهذه المسئلة والثاني نحوز يدنحار الجزور لكن ظاهر كلامه في شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلها تقتضى تكرار الفعل فلا يقال ضرب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي فقوله في الشرح والتكثير تفسير للمبالغة كما يفيد ما في القطر (قوله فعال) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله أما العسل فانا شراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من المحلات التي يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أأنا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم القاف وباء المعجمة من الطويل وأراد بالجلال ما يلبس في الحرب من الدروع والولاج مبالغة الواج من الولوج وهو الدخول والخواالف بباء المعجمة جمع خالفه وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبرية ليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وينمو بينها مؤاخاة اذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه بل يظهر ويحارب اه تصریح * الاعراب أأنا الحرب ولباسا حالان وصاحب الحال الضمير في فائتي فيما قبله وهو

فان تك فانتك السماء فائتي * بارفع ما حولي من الارض أطولا

والبيها متعلق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير وبولاج خبرها والباء زائدة والخواالف مضاف اليه وأعقلا خبر ثان ليس والشاهد في لباسا فانه مبالغة في لابس واعتمد على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمنحار بوائكها) قال في التصريح وحكى سيبويه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائة وهي السمينه الحسنة من النوق لمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحرا لعماده على مخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبي طالب) عم النبي صلى الله عليه وسلم وهو والد أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرتئى بها أمية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان خنته نخرج تاجرا الى الشام فأت في طريقه ونصل السيف حديدته وقيل شفرته وقديسمى السيف كله نصلا وسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحبا لسوق والمراد وصف من رثاه بالكرم وانه كان يعر قب سوق سمان الابل للاضياف ويعقرها عند عدم الزاد وشدة الزمان وكانوا اذا أرادوا نحر الناقة ضربوا اساقها بالسيف ففرت ثم نحروها وأراد عرا قيب سوق سمانها لانها التي تضرب بالسيف وقال ضربوا بدلالته على الكثرة وخص السمان لعزتها على أهلها فلا ينحرونها ولا يعقرونها وانما ينحرون الضامر وأما الممدوح فلا ينحرا الا كرائم ابله وسمانها * الاعراب ضربوب خبر مبتدا محذوف أى أنت ضربوب وبنصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق معمول ضربوب سمانها مضاف اليه اذا ظرف مستقبل عدموا فعل وفاعل وزاد مفعول الفاء عاطفة نك ان واسمها عاقر خبرها والشاهد في البيت نصب سوق بضروب لاعتماده على مبتدا محذوف (قوله جميع البصريين) وحجتهم السماع والحل على اسم الفاعل لانها محمولة عنه

ماحول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة * وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهي عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا الى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فانا شراب وقول الشاعر أأنا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخواالف أعقلا ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها أى سمانها ومثال اعمال فعول قول أبي طالب ضربوب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا اذا فانك عاقر واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع

أهم مزقون عرضى * واعمالها قليل فلهدا خالف سيبويه فيهما قوم من البصريين ووافقه منهم آخرون ووافقه بعضهم في فعل لانه على وزن الفعل وخالفه في فيعل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شئ من الخمسة ومتى وجدوا شيئاً منها فتوقع بعده منصوب أضمره وال فعل وهو تعسف ثم قلت * (الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كضروب ومكرم) * وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفي قولى فى حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل وقولى لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولا سمى الفاعل ولا سمى الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم

لقصد المبالغة اه حفيد وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شئ من الخمسة لخالفها الاوزان المضارع ولعنناه وجلوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه تصريح وهذا معنى قول الشارح وأما الكوفيون الخ فهم مقابل البصريين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله اعمال فيعل) بفتح الفاء (قوله ان الله سميع دعاء الخ) فدعاء مفعول سميع واعتمد على الخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعل) بفتح الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخليل) الذى سماه النبي ﷺ زيد الخليل وكانت له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وهو من الوافر وتمامه * حجاج الكرمين لها فديد * ومزقون جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه وحجاج جمع حججش بجم ثم جاء مهملة آخره شين معجمة وهو الصغير من الحجر والكرميين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طى والقديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء عندى بمنزلة حجاج هذا الموضع الذى تصوت عنده * الاعراب أتاني أتى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والمصدر المنسبك من انهم فاعل أتى ومزقون خبر ان وعرضى معمول مزقون وحجاج خبر مبتدا محذوف أى هم حجاج والكرميين مضاف اليه وجلة لها فديد من مبتدا وخبر صفة حجاج والشاهد فى مزقون حيث اعتمد على اسم ان ونصب عرضى (قوله فلهدا خالف سيبويه فيهما قوم) أى وهم أكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم) أى من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم فى فعل) قال فى التصريح وأجاز الجرمى اعمال فعل دون فيعل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفظن اه فقول المصنف بعضهم هو الجرمى * (تنبيه) لا تبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثى الا مانر كما خذ فعال ومفعال وفعيل وفعل من افعل نحو دراك وسار من أدرك وأسار اذا أتى فى الكأس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذر من أسمع وانذر وزهوق من ازهق اه اشمونى ولقلة أخذه من غير الثلاثى ونذره لا يرد على المصنف فى قوله ما حول من فاعل الذى هو اسم فاعل الثلاثى * (قوله الرابع اسم المفعول) قال الفيشى أى الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف والايصال كان بلفظ مفعول ام لا وليست الاضافة للبيان اه والظاهر ان اسم المفعول موضوع لمدل على حدث ومفعول به وليس القصد انه دل على المفعول به بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول فتأمل فدلول اسم المفعول هو مضروب وما كول وهكذا وتلك الاشياء مدلولها ذات وقع عليها الحدث فتأمل وذ كر ابن الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة فى اسم الفاعل اضيف اسم الى صيغة فاعل وهى الغالبة فيه وكذا هنا فى اسم المفعول (قوله من فعل) أى من مصدره او على مذهب سيبويه ان الفعل يطابق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب اه يس * (تنبيه) لم يذ كر المصنف بمعنى الحدث كما ذكره فى اسم الفاعل لانه انما ذكره فى اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كاعرف واشهر واشغل قلنا هو شاذو يشكل على تعريف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب لاجله الا ان يقال استعماله فى ذلك خلاف الاصل بتزويل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم عمرو ومضروب زيد الا ان اوغدا (قوله المجاز) أى التحوز بحذف مضاف (قوله للافعال الثلاثة) أى الماضى والمضارع والامر (قوله ولا سمى الزمان والمكان) فانهما للوقوع فيه لا للوقوع عليه (قوله ومثلت الخ) ولا يرد عليه نحو المحبوب من احب

(وشرطهما كاسم الفاعل) وأقول أي شرط أعمال المثال وأعمال اسم المفعول كشرط أعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدم في الواقع
صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك (١٥٤) ثم قلت * (الخامس الصفة المشبهة وهي كل صفة صح نحويل اسنادها

والمضعف من أضعف بمعنى ضاعف والمخزون من أحزن لانه شاذ اه حفيد (قوله وشرطهما ذلك)
هو مفرد مضاف فيعم الشرطين في المجرد وأنت خير بان الشرطين انما هما في المجرد وأما المقرون بال
فلا نقول شارحنا على التفصيل السابق في الواقع صلة لأل الخ الاولى حذف الواقع صلة لأل لانه حلولة محل
الفعل ليس فيه الشرطان * واعلم ان عمل اسم المفعول كعمل الفعل المبني للمجهول نحو جاء المعطى
غلامه دينار ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الآن أو غدا * (قوله الخامس الصفة المشبهة) أي
باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما ان ثبوت وتثني وتجمع تقول في حسن حسنة وحسان
وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضار بان وضار بان وضار بان فلذلك عملت
النصب كما يعملها اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات التعدى وكان أصلها أن لاتعمل
النصب لمباينتها الفعل بدلاتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم
الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع لغير تفضيل لافادة الحدث الى موصوفها دون
افادة الحدث (قوله وهي كل صفة) ادخل كل هنا غير صحيح لان كل للأفراد والمصادقات والتعريف
للحقيقة والماهية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب في مثل هذه العبارة انتهى فيشى قال الحفيد قوله
كل صفة الخ لا يصدق على صيغة من أفراد الصفة المشبهة انما كل صفة فايراد لفظ كل يمنع من صحة الجمل
وتصحيح الاتيان به أن يقال انما مقمحة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل
أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل تعريف جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه كذا قال بعض في نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبنى على القول بزيادة
الاسماء ومنعه البصريون وعن المصنف انه التحقيق انتهى (قوله صح) أي لغة نحويل الخ خرج اسم الفاعل
فلا يقال في زيد قائم أبو هر يد قائم الاب لخالو الصفة من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول اذا أريد بها
الحدث وأما اذا أريد بهما الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صح يعني على وجه الاستحسان
لان القبيح في حكم العدم فخرج ضارب أبو هر فيمتنع التحويل لانه يوهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد
كاتب الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللبس لكنه لا يحسن لان من كتب أبو هر لا يحسن نسبة الكتابة له
واعلم ان العلم بصحة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر في معناها لاعلى معرفة
كونها صفة مشبهة فلا دور في التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفها) من باب ووصف الكل بوصف
الجزء وهو مجاز لان الشيء اذا وصف جزؤه حقيقة صح أن يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أي
بالماضى المتصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أي الحال الدائم لا الماضى المنقطع والمستقبل كما قاله في
التصريح واعلم أن أهل المعاني صرحوا بانها لادلالة للجمله الاسمية على أكثر من الثبوت وقال النحاة
ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجع بين القولين بان للاسمية دالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية
على الاستمرار والمنق في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت
استمراره (قوله أو بدلا) أو تنويعية وهي مانعة خلو وكذا قوله أو تمييزا وقوله أو بدلا أي والمبدل على
نية تكرار العامل فلا يقال انها عملت في شيئين (قوله الا ان كانت بأل وهو عار الخ) هذا يشمل الحسن وجه
الاب فانها بال والمعمول خال منها مع انها جائزة فلذا قال في الشرح وهو عار من أل والاضافة لما فيه أل الآن
يقال المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فكان أل في المضاف فلا يدخل في قوله وهو عار منها (قوله
لاستيفائه فاعله) أي والشيء الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعني في

الى ضمير موصوفها
وتختص بالحال
وبالمعمول السببي
المؤخر وترفعه فاعلا أو
بدلا أو تنصبه مشبها
أو تمييزا أو تجره
بالاضافة الا ان كانت
بأل وهو عار منها *
وأقول الخامس من
الاسماء العاملة عمل
الفعل الصفة المشبهة
وهي عبارة عما ذكرت
ومثال ذلك قولك زيد
حسن وجهه بالنصب
أو بالجرو والاصل وجهه
بالرفع لانه فاعل في
المعنى اذا حسن في
الحقيقة انما هو للوجه
ولكنك أردت المبالغة
فقلت الاسناد الى
ضمير زيد فجعلت زيدا
نفسه حسنا وأخرت
الوجه فضلا ونصبته
على التشبيه بالمفعول
به لان العامل وهو
حسن طالب له من
حيث المعنى لانه معمولة
الاصلى ولا يصح ان
ترفعه على الفاعلية
والحالة هذه لاستيفائه
فاعله وهو الضمير فاشبه
المفعول في قولك زيد
ضارب عمرا لان ضاربا
طالب له ولا يصح ان

مبحث

ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فاصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ومنصوبها
يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك ان تخفضه بالاضافة وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا

وغير منصوبها فافهمه
وتفارق هذه الصفة
اسم الفاعل من وجوه
أحدها أنها لا تكون
الا للحال وأعني به
الماضي المستمر الى زمن
الحال واسم الفاعل
يكون للماضي وللحال
وللاستقبال والثاني
أن معمولها لا يكون
الاسيبياء أعني به ما هو
متصل بضمير الموصوف
لفظا او تقديرا واسم
الفاعل يكون معموله
سببيا وأجيبا تقول
في الصفة المشبهة زيد
حسن وجهه وزيد
حسن الوجه اي الوجه
منه او وجهه فهو اما على
نيابة آل مناب الضمير
المضاف اليه او على
حذف الضمير من غير
نيابة عنه ولا تقول زيد
حسن عمرا كما تقول
زيد ضارب عمر الثالث
أن معمولها لا يكون
الامؤخرا عنها تقول
زيد حسن وجهه ولا
تقول زيد وجهه حسن
ومعمول اسم الفاعل
يكون مؤخرا عنه
ومقدما عليه تقول زيد
غلامه ضارب الرابع
أنه يجوز في مرفوعها
النصب والجر ولا يجوز
في مرفوع اسم الفاعل

مبحث المنصوبات (قوله لان الخفض ناشئ على الاصح عن النصب الخ) ومقابل الاصح انه ناشئ عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشئ الى نفسه جائزة عند الكوفي اذا اختلف اللفظ وهو الراجح عند العلماء وما ذكره الشارح مبني على منع اضافة الشئ الى نفسه وهو مذهب البصري (قوله لتلايلزم اضافة الخ) قال في التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة لمرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين أحدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فاللزم ومثله والدليل الثاني انهم أتوا الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فالوجه لا تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لانه كرت كما تذكرك مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن أن يقال في زيد بحسن وجهه بالرفع زيد بحسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جلته بعد ان كان مسندا الى وجهه وقبح أن يقال في زيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه بمجاز بعيد سري من المضاف وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه واردة المضاف ووجه قرب الاول ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما واردة الآخر بخلاف ابوة والبنوة انتهى (قوله اذ الصفة ابداهن مرفوعها) لان الوجه عين الحسن بفتح الحاء والسين لا يضم الحاء وسكون السين لانه عبارة عن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله وتفارق الخ) الحاصل انها تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتنثية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من آل وتفارقه في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها أنها لا تصاغ الامن اللازم دون المتعدى الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى كضارب وقائم ومنها انه لا يرعى معمولها بالعطف عليه ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنبص مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تحلل كحسن الوجه أو مع التحلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها لفاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها و اضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مرت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل اتفقا ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها مشبهة للمفعول لا مفعول ومنها ان آل الداخلة عليها حرف تعريف (قوله أعني به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامعاً بين قول السيرافي انها للماضي أبدأ وبين قول ابن السراج انها للحال أبدأ فلا يرد السيرافي بقوله للماضي انها انقطعت وانما يرد بانها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يرد بان السيراف بقوله للحال انها وجدت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حاسن أمس والآن أو عدا والحاصل انك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله أعني به ما هو) أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد بحسن وجهه) فوجهه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا (قوله وزيد بحسن الوجه) راجع لقوله تقديرا اما على نيابة آل مناب الضمير وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع آل في قول الشاعر * رحيب قطاب الجيب منها رقيقه * انتهى تصريح وقوله اما على نيابة آل راجع لقوله أو وجهه وقوله أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو لفظ ونشر مشوش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأي البصريين (قوله الثالث ان معمولها الخ) قال ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لقولهم

الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان أحدهما أن يكون فاعلا والثاني

ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الاسبيبي ولا يكون الامؤخرا و رد عليه بان المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما عملما فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملمها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتب برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعت وفي التمييز نحو زيد حسن وجهها (قوله ان يكون بدلا) أي بدل بعض من كل قاله الفارسي ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت برجل مضر وب الاب بالرفع وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا اشتلالا اه تصرح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيته لان الاستدلال به ضمير مؤنث اه حفيد (قوله ذلك ان المنصوب الخ) هذا مذهب للمصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح المحقق قال بعضهم في مسألة ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فشيبه بالمفعول به أو نكرة فتميز وهو رأي البصريين وجزم به ابن الحاجب وهو أرجح الأقوال اه كلام ذلك البعض وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الانكرة) هذا مذهب البصري وأما الكوفي فيجوز وقوعه معرفة مستدلا بقوله وطبت النفس والبصري يجعل ال زائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل امان تكون الصفة معرفة أو نكرة فهي ستة وفي كل امان يكون المعمول بال كوجه أو مضافا لمافيه أل كوجه الاب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا لضاف للضمير كوجه أبيه أو مجردا من أل كوجه أو مضافا للمجرد كوجه أب فهذه ستة وثلاثون والممتنع أربعة أن تكون الصفة بالم والمعمول مجردا من أل ومن الاضافة لمافيه أل وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه أبيه أو وجهه أو وجه أب والباقي جائز وينقسم الى قبيح وحسن وضعيف فاما القبيح فهو رفع لصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الاضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجهه وحسن وجهه أو وجه الحسن وجهه أو وجه القبح خاو الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المتردة من أل المعرف بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف او المضاف الى ضميره ووجه الضعيف أنه من اجراء وصف القاصر مجرى المتعدى وجر الصفة المجردة من أل المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه ضرورة واجازة الكوفيين في السعة وهو الصحيح ومع جواز ه فهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وأما الحسن فهو رفع الة نمة المجردة من أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من أل والاضافة للمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع أل المعرف بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب الصفة المعرفة المعرف بال او المضاف الى المعرف بال أو الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره المجرد من أل والاضافة للمضاف الى المجرد وجر الصفة المعرفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه بالرفع في الاربع وحسن وجهها وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه بالجر في الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه أبيه بالرفع في الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجهه أبيه بالنصب في الستة ور والحسن الوجه والحسن

أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تمييزا أو كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بان لا تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في زيد الحسن وجهه والحسن وجهه أبيه والحسن وجهها والحسن وجهه أبيه

وجه الابد بالجر فيهما اه تصریح (قوله السادس اسم الفعل) قوله به أى وعليك به (قوله ولا يضاف) أى ولا يضاف اليه أيضا وسكت عنه المصنف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بالعوامل (قوله ولا يتأخر عن معموله) يعنى ولا يتقدم معموله ليه كما قاله في القطر لانه لا يوصف الشيء بالتأخر الا اذا زال عن مركزه وهاهنا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارة في القطر أولى ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب وجودى والجزم عدى والعدى يكتفى فيه اذنى راحة وأما الفعل فينصب في جوابه والفرق بين الفعل اسم الفعل من وجوه منها ان الفعل أصل في الطلب ومنها انه يعمل النصب كثير او منها دلالة على الحدث لزمان بلا واسطة ومنها ان الفعل مبتدأ الاشتقاق عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيده باسمه : لى ان عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا وانما دخله ذلك حيث استعمل الحروف دالا على أمر أو نهى ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا المعنى واسم الفعل لازم طريقه واحدة غير مختلف طاه فاشبه الحروف الاصلية الغير الدالة على ما تقدم مع اشتهاى التعويل في الفرق على خبر الواضع وان أبدت مناسبة مثل هذا اه فيشى (قوله مانون الخ) اعلم ان اسم الفعل ثلاثة اقسام واجب التنكير كويها وواه بمعنى أعجب وواجب التعريف وهو زال بالنون والزى وتراك بالتاء والراء وباهما وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف كدراك وجائز التنكير نحو صه ومعوابه واف فانون فهو نكرة ومالم بنون فهو معرفة اذا علمت ذلك فقول المصنف ومانون أى وجودى بأوجوازا فنكرة وجودى بأوجوازا ومفهومه ان مالم بنون منه وجودى بأوجوازا فهو معرفة وجودى بأوجوازا فاشتمل على الاقسام الثلاثة التى ذكرها في التوضيح التى قدمناها وذهب بعضهم الى ان أسماء الافعال كلها معارف مانون منها ومالم بنون وانها اعلام أجناس معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجيع مبنى على الصحيح وقال الفارسي وابن جنى ان ما كان منها ظر فاحركته اعرابية وينبغى أن يقولابه فيما كان مصدر انحور ويروى به اه تصریح (قوله اسم الفعل) اختلف هل هي أسماء لالفاظ الافعال أو لمعانيتها من الاحداث والازمنة وأسماء للمصادر النائية عن الافعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين والثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيديو والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائية عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازنى وطائفة والصحيح ان كلامها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب اه تصریح (قوله وهو الغالب) أى الكثير كما صرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح وشرحه المنقول من المصدر قسمان قسم استعمل فعله وهو وروى بسياق الكلام عليه وقسم أهمل فعله وهو قولهم بله زيدافانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة للمفعول ثم قالوا بعد قوله وتسمية فعله به بله زيدانصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوب الانه نائب عن فعل الامر بله هذا اسم فعل بدليل بنائه والدليل على بنائه عدم تنوينه لكن يرد عليه ان بله المرادفة لكف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وهو بله خبر مقدم وبه يتم لبه ثلاثة أو جه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقمرى الثلاثة البيت الذى ذكره شارحنا اه تصریح (قوله تذر الجاجم الخ) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحد وجرح بها بضعة عشر جرحا والجاجم جمع ججمه وهى

ثم قلت **السادس**
 اسم الفعل نحو بله زيد
 بمعنى دع وعليك به
 بمعنى الزمه والصدق
 دونك بمعنى خذ
 ورويه وتيده بمعنى
 أمهله وهيات وشان
 بمعنى بعد وافترق وأوه
 وأف بمعنى أتوجع
 وأتضجر ولا يضاف ولا
 يتأخر عن معموله ولا
 ينصب في جوابه ومانون
 منه فنكرة **وأقول**
 السادس من الاسماء
 العاملة عمل الفعل اسم
 الفعل وهو على ثلاثة
 أنواع مسمى به الامر
 وهو الغالب فلها
 بدأت به ومثله بخمسة
 أمثلة وهى بله بمعنى دع
 كقول الشاعر
 فى صفة السيوف تذر
 الجاجم ضاحيا هامانها
 * بله الا كف كانها
 لم تخلق * أى دع
 الا كف

القبيلة التي تجمع البطون أو عظم الرأس المشتعل على الدماغ وضاحيا بارز اظاهرا وهاماتها جمع هامة وهي
 الرأس * الاعراب تذر فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على السيوف والجاجم مفعول وضاحيا حال من
 الجاجم وهاماتها فاعل ضاحيا به اسم فعل لا محل له من الاعراب والا كمد كرا الشرح اعرا بهو كأنها لم
 تخلق كأن واسمها ولم تخلق خبرها والشاهد في به الا كف (قوله رذلك في رواية من نصب الا كف)
 قال الدماميني المعنى على رواية من نصب الا كف انها تترك الجاجم على تلك الحالة دع الا كف فأمرها
 أيسر وأسهل والمعنى على رواية الجر انها تترك الجاجم ترك الا كف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق
 متصلة وملصوقة بها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكشيبة بارزة الرؤس
 للابصار كأنها لم تخلق في محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف حال
 الايدي التي يوصل اليها بسهولة اه (قوله وعليك) قال في التوضيح وشرحه اسم الفعل مرتجل كشتان
 وصه ومنقول من ظرف نحو وراءك بمعنى تأخروا امامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ومنقول من مصدر
 نحو به ورو يدوم منقول من جار ومجرور نحو عليك زيد اه واعلم ان المنقول من ظرف أو جار ومجرور
 لا يستعمل الا بضمير الخطاب قال في الكافية وهذا النوع سماعي ونقل عن الكسائي انه قياسي مطلقا
 ونقل عنه أيضا انه قياسي فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اه حفيد (قوله عليك
 أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف أي الزموا شأن
 أنفسكم * تنبيه * اختلف في الكاف المتصلة بعليكم وأخواته فقال ابن باب شاذ حرف خطاب وقال
 الجمهور ضمير مخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال
 الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فليل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء على
 انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال
 ان على مثلا اسم للزم تقول عليك يعني الزمك فالكاف في موضع خفض ورفع اه كلام التصريح
 وأفاد ما قاله ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف المصرح به هنا (قوله عليك
 به) كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به * أحدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله فليل الباء ائمة) ويكون عليك متعديا بنفسه فعنى عليك به الزمه (قوله اسم لألصق) أي فهو متعد
 بالباء (قوله كقول صبية) أي بنت صغيرة من العرب (قوله دونكها) أي خذنها لأطيقها والضمير
 المؤنث في دونكها وأطيقها عائد على مؤنث انظر مرجعه ماذا (قوله ورو يده) هو منقول من مصدر
 مستعمل فعله لانهم قالوا أروده اروادا بمعنى أمهله امهالا ثم صغر الارواد الذي هو مصدر أروود تصغير
 الترخيم فخذفوا الهمزة والالف الزائدين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رو يدا وسمى تصغير
 ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وأقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة
 مضافا الى مفعوله فقالوا رو يذ بدوتارة منونا ناصباللمفعول به فقالوا رو يذا يز فرو يدا فيهما بمعنى
 أروود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أروود يدا مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني
 وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رو يذا يذا وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا على
 الحال عند سيبويه نحو ساروا رو يدا أي مرودين أحوال كون السير رو يدا أو نعتا لمصدر مذكور
 أو مقدر فالاول نحو ساروا سيرارو يدا والثاني نحو ساروا رو يدا ثم انهم نقلوه من المصدر يوسموا به فعله
 فقالوا رو يذ يذا بفتح دال رو يذ ونصب يذا والدليل على ان رو يذ اسم فعل بناؤه ودليل بنائه عدم
 تنوينه لانه لو كان مصدر الكان معر بالو لو كان معر بالكان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه

وذلك في رواية من
 نصب الا كف أمان
 خفضها فبه مصدر
 بمنزلة قولك ترك
 الا كف وأمان رفعها
 وهو شاذ فهي اسم
 استفهام بمنزلة كيف
 وما بعدها مبتدأ وهي
 خبره وعليك بمعنى
 الزم وقوله تعالى عليكم
 أنفسكم أي الزموا شأن
 أنفسكم ويقال أيضا
 عليك به فليل الباء
 زائدة وقيل اسم لالصق
 دون الزم ودونك
 بمعنى خذ كقول صبية
 لامها * دونكها يأم
 لأطيقها * ورو يده
 وتيده بمعنى أمهله وما
 سمي به الماضي وهو
 أكثر مما سمي به
 المضارع فلهذا قدم
 عليه ومثله بمثلين

واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير رواد تصغير ترخيم كما قاله البصري مجيئه متعديا ولو كان
تصغير رواد بمعنى المهمل والوقف من قولهم يمشى على روادى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا اه تصریح
(قوله هيهات) حكي الصاغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيهاه وايهاه فهذه
ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء أو همزة في ثلاثة وهي كون الاخر هاء أو تاء أو نونا وفي كل
من الست امام مضموم الآخر أو مفتوحه أو مكسوره فهذه ثمانية عشر وفي كل امامع التنوين أو دونه فهذه
ست وثلاثون وحكي غيره هيهاك وايهاك وايها وايهاه وهيهاه وهيهاه اه أشموني وتصریح (قوله
وشتان) بفتح النون وفي صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرهما (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور
وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم
قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصبان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس
العقد بمعنى افتراقه اه تصریح (قوله هيهات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق موضع
معروف بالحجاز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق و يحاوله من حاولت الشيء اذا أردته * الاعراب
هيهات اسم فعل لا محل له من الاعراب وهيهات الثاني تأكيده والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف
على العقيق و به متعلق بمحذوف صلة أى استقر به وهيهات عطف على هيهات الاول و دخل فاعل بالعقيق
محله رفع صفة لخل والباء بمعنى في ويجوز أن يكون حالا من الهاء في نواصله وجلة نواصله صفة لخل
والشاهد في هيهات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الفراق
والعناق بكسر العين معانقة الحبيب وأما بالفتح فهو أى أتى الجدى أى أتى المعز والدوم شجر المقل بمعنى بين
هذه المشقة وبين ما كان من الرحمة بمعانقة الحبيبة والنوم معها وشرب الماء البارد في ظل الدوم تفاوت
كثير * الاعراب شتان اسم فعل بمعنى اقترب وهذا فاعله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك
والبارد صفة وفي ظل في محل نصب على الحال من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله
شتان مانومي الخ) قاله الاعشى والكور جل الجبل والمعنى أن انا كعب على ناقة قوية أزبل التعب عن نفسى
بركوبها ولكن تفاوت كثير بين نومي الذي في البادية وبين النوم الذي كان عند حيان الذي هو أخو
جابر فاني في البادية أجد تعب الجوع والعطش واليوم الذي كنت فيه عند حيان أجد تلذذا بانواع
الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على الفا كهى المعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص
المذكور اه فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المثناة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى
كلام يس نوم بالنون في الموضعين * الاعراب شتان اسم فعل وما يحتمل انها زائدة ويحتمل انها
موصولة بمعنى الذى وهو مبتدأ ونومي خبر مبتدأ محذوف أى هو نومي وعلى كورها حال من المبتدأ
المحذوف ونوم عطف على نوم الاول و حيان مضاف اليه وأخى نعمته وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز
عند الاصمعي الخ) لان بين انما تضاف لمتعدد بلا تفرق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمهور
على خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله اه فيشى وقال يس على
الفاكهى واعلم ان شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه
لو كان بمعناه لجاز أن يجيىء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد
وعمر ولزم الاخبار بالثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر و يرد شبهته ان اللغة العليا فتح
النون قال الرضى ينبغي أن لا يجوز الا ما قاله الاصمعي لاساقاله بل لان ما زائدة فيبين فاعل و فاعل شتان
لا بد أن يتعدد و بين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هناك ما يبدل على التثنية
فان قيل ما اسم مشترك فلت يلزم أن يقال افترق اللذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط

هيهات بمعنى بعد و شتان
بمعنى افترق قال
فهيهات هيهات العقيق
ومن به
وهيهات خل بالعقيق
نواصله
وقال
شتان هذا والعناق
والنوم
والمشرب البارد في ظل
الدوم
ولك زيادة ما قبل فاعل
شتان كقوله
شتان مانومي على
كورها
ونوم حيان أخى جابر
ولا يجوز عند الاصمعي

بين أن تقع بين متساويين في النسبة كان يقال بيني وبين زيد قرابة والغرض من قوله
 * لستان ما بين اليزيدين في النداء * ان اليزيدين افتراقا في صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر
 بالكرم فلا يصح دخول بين الآن يكون لستان بمعنى بعد ذلك أن تقول ليس المعنى ذلك بل ان أحدهما
 في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم فتأمل (قوله محتج الخ) قال الفيشي
 احتج به باعتبار بدله وهو قوله يز يدبن مر والأعز بن حاتم اه (قوله لستان الخ) قاله ربيعة بن
 ثابت الاسدي وكان من خبره انه قصدي يز يدبن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله يز يدبن أسيد السليمي فقصر
 في حقه فمدح المعطى وهجا المقصر * الاعراب اللام موطئة للقسم وستان اسم فعل لا محل له من
 الاعراب ومازائدة و بين فاعله وفي النداء بفتح النون بمعنى الكرم حال من اليزيدين المضاف لبيتين ويز يد
 بدل وسليم مضاف اليه وفي نسخة الفيشي ابن مر والاعز عطف على يز يدوان صفة وحاتم مضاف اليه
 والشاهد في وقوع بين بعد لستان فهو يرد على الاصمعي الذي يمنع ذلك (قوله وأما قول بعض المحدثين الخ)
 جواب عما يقال هل قول بعض المولدين صحيح أم لا وحاصل الجواب انه غير صحيح ان نظر لظاهرة لانه
 لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ماسواء جعلت زائدة أو موصولة وعلى كل حال فليس فيه
 رد على الاصمعي هذا هو المناسب في فهم العبارة وحينئذ فقوله وقد يخرج الخ أي فيكون صحيحا موافقا
 لاستعمال العرب من الجمع بين ماو بين ويحتمل أن يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يرد
 على الاصمعي لانه قد وقع بين فاعلا لستان وحاصل الجواب أنه لا يصلح للرد عليه لانه لم تستعمله العرب
 (قوله جاز يتموني) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول وبالوصال متعلق به قطعية حال من فاعل
 جاز يتموني وستان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له بين فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعي عطف عليه
 والشاهد في البيت في انيان لستان مقترنة بين وهولم تستعمله العرب فلا يصلح للرد على الاصمعي وقوله وقد
 يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون في رد على الاصمعي لكن أنت خير بانه قد
 سبق ان ما قبل بين اما زائدة أو موصولة فلا وجه للقصور على الموصولة ان مفاد هذا الكلام ان العرب
 لم تستعمل بين بعد لستان المقرونة بما وحرره وأنه قد سبق ان منع الاصمعي لوقوع بين بعد لستان من غير
 نظر لوجود ما وعدمها (قوله موصولة بين) أي ما اسم موصول فاعل و بين صلته وهذا على أحد
 الوجهين في ما للواقعة قبل بين فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال في الهمع في
 حذف الموصول الاسمي غير أل ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون والبغداديون
 وابن مالك والجواز ان عطف على مثله والامنع والجواز في الضرورة والمنع في الاختيار وعليه البصريون
 سوى الاخفش قال الرضي يجوز لستان ما بينهما على ان ما كناية عن البون والمسافة أي بعد
 ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز أن تكون ما زائدة ويكون بين فاعل لستان ولم يرفعه استنكارا
 لاجراجه عن النصب المستمر له في أغلب أحواله اه حفيد (قوله وأف) ذكر في الارتشاف أن بعين
 لغة فيها وحاصلها ان الهمزة اما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فالثان
 وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقه بزائد والمجرد اما أن يكون آخره
 ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلت الآخر مع التنوين أو عدمه فهذه
 اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد
 اماها السكت أو المند فان كان هالسكت فالفاء مثله مشددة فهذه سبع عشرة وان كانت مدة فهي
 اما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف اما مقحمة أو بالامالة المحضة أو بين يهن فهذه خمس أخرى
 مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاخذى عشرة مثله الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست

ستان ما بين زيد وعمرو
 وجوزة غيره محتجا
 بقوله
 لستان ما بين اليزيدين
 في النداء * وأما قول
 بعض المحدثين
 جاز يتموني بالوصال
 قطعية
 لستان بين صنيعكم
 وصنيعي
 فلم تستعمله العرب وقد
 يخرج على اضار ما
 موصولة بين وذلك
 على قول الكوفيين
 ان الموصول يجوز
 حذفه وما سمي به
 المضارع نحو أوّه بمعنى
 أتوجع وأف بمعنى
 أتضجر

و بعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بتوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت به زيد ورويد زيد بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيها فتحة اعراب واذا قلت به زيد اور ويدر بدا كانا اسمي فعلين ومعلوم ان الفتحة فيها حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان (١٦١) معمولها لا يتقد عليها لا تقول زيد

عليك وخالف في ذلك الكسائي تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الرازي أيها المائح دلوي دونكا * اني وجدت الناس يحمدونكا ومنها ان المضارع لا ينصب في جواب الطلبي منه لا تقول صه فاحذثك بالنصب خلافا للكسائي أيضا نعم يحزم في جوابه كقوله مكانك تحمدي أو تستريحي ومنها ان مانون منها نكرة ومالم ينون معرفة فاذا قلت صه فعناه اسكت سكوتا تاما واذا قلت صه فعناه اسكت السكوت المعين ثم قلت * (السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان وعملها عمل استقر) * وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت في باب اسم الفاعل وهو النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم

وفتح الغاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع والحادية عشرة أفي بالامالة وان كانت مفتوحة فالغاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسكون والسادسة أفي بالامالة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه مكملة للاربعين اه تصریح (قوله) وبعضهم أسقط هذا القسم وهو اسم فعل المضارع ورد أمثله الى الماضي (قوله) كما أن مسماه وهو الفعل) فضيته انه على القول بان مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام انه لا يضاف اه يس على الفاكهي (قوله) وخالف الكسائي في ذلك) أي في ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه الخا لفرع باصله وأماما احتج به وهو قوله كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله عليكم فيجاء عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم خذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لان التحريم يستلزم الكتابة بقوله الموضح في شرح القطر اه تصریح (قوله) وقول الرازي أي الشخص الرازي وهي جار يمين بنى مازن اه تصریح (قوله) أيها المائح دلوي دونكا) فظاهره ان دلوي معمول لدونك أي خذ دلوي يا أيها المائح هكذا تمسك الكسائي بظاهر هذا البيت ويجاب بان دلوي مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن اللو بكونه دونه وجواز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبا بدونك محذوفة مستدلا عليها بالمفوضة مستند القول سيبويه في زيد اعليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر وأماما استداليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالخاء المهملة الذي ينزل البئر فيملا اللو اذا قل ماؤها انتهى تصریح * واعرابه أيها منادى حذف منه حرف النداء والهاء للتنبيه والمائح نعت اني ان حرف توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويحمدونك فعل وفاعل ومفعول اه شواهد (قوله) مكانك) اسم فعل بمعنى ائبني وتحمدي مجزوم في جوابه (قوله) الظرف) صادق بظرف المكان والزمان وأمثلتهم في المكان فقط وحرر (قوله) والمجرور) فيه مسامحة بل الحكم انما هو للجار والمجرور (قوله) المعتمدان) هذا شرط في صحة العمل لاني وجوبه (قوله) عمل استقر) أي مثل عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط (قوله) تقول ما عندك الخ) هذا مثال للنفي (قوله) وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجح أن العمل لهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمنع ويقول الشاعر

فان يك جثماني بارض سواكم * فان فؤادي عندك الدهر أجمع

حيث رفع أجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيد للضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والخذف متباينان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال لوجود الناسخ انتهى (قوله) لسلامته من مجاز التقديم

الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار ففاعل المضمر أو الظاهر (٢١ - عبادة - ثاني)

تقول ما عندك مال وما في الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر في الدار زيد خذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلها ما خبرا مقديما وما بعدهما مبتدأ مؤخر أو الوجه الأول أولى لسلامته من مجاز التقديم

موصولة والوصف صلة
ولهذا حسن عطف
الفعل عليه في قوله
تعالى ان المصدقين
والمصدقات وأقرضوا
الله ثم قلت * (التاسع
اسم المصدر والمراد اسم
الجنس المنقول عن
موضوعه الى افادة
الحدث كالكلام
والتواب وانما يعمل
الكوفي والبغدادي
وأما نحو ان مصابك
الكافر حسن فحائز
اجاغا لانه مصدر
وعكسه نحو جفار وجاهد
وأقول التاسع اسم
المصدر وهو يطلق على
ثلاثة أمور أحدها ما
يعمل اتفاقا وهو ما
بدي * بيمزائدة لتغير
المفاعلة كالمضرب
والمقتل وذلك لانه مصدر
في الحقيقة ويسمى
المصدر الميمي وانما
سموه أحيانا اسم
مصدر تجوزا ومن
اعماله قول الشاعر
أظنوه ان مصابكم
رجلا *

اهدى السلام تحية ظلم
الهزمة للنداء وظلوم
اسم امرأة منادى
ومصابكم اسم ان وهو

مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول بالمصدر
وأهدى السلام جملة في موضع نصب على أنها مفعول لرجلا

والتأخير) أي غير نكته وأما التقديم والتأخير لنكته كالاهتمام أو افادة الحصر أو التخصيص فلا يتحاشى
عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الاصل لا المصطلح عليه فإضافة مجاز لما بعده للبيان كما قرره بعض
الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أي يجوز الوجهان والاول أولى لسلامته الخ (قوله أني الله شك) مثال
للاستفهام وحكى لنا بعض المشايخ ان عالما كان له أب جاهل فقال له ابنه اذا سألك أحد عن مسألة فقل
فيها قولان فكان كلما سئل عن مسألة يقول فيها قولان فسأله شخص يريد كفره فقال له أني الله شك
فقال قولان فاجابه عنه ابنه بان المعنى في اعرابه قولان وقوله أني الله شك أي في وجوده شك وهو
استفهام انكارى (قوله ز يد عندك أبو ه) مثال للمخبر عنه وقوله جاء الذي الخ مثال للموصول وقوله
مررت برجل مثال للموصوف (قوله فان قلت في أي مسألة يعتمد الوصف على الموصل الخ) أنت خير
بان المصنف قال اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر في باب اسم الفاعل وهو النفي أو الاستفهام أو الاسم
المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فافاد أن اسم الفاعل يعتمد على الاسم الموصول والظرف
والمجرور كذلك فورد السؤال المذكور وقوله الوصف أي اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على
الموصول فيه خفاء لكونه لم يسبق للشارح ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملتها
الموصول لان الاعتماد اذا ذكر في المجرور صح ان يورد السؤال والجواب (قوله التاسع اسم المصدر والمراد
به الخ) انما فسر به بذلك لان اسم المصدر يعرف بانه الحدث الخالي عن حروف فعله لفظا أو تقديرا وهذا
تعريف لاسم المصدر مطلقا وما ذكره المصنف تعريف للذي يعمل بعمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به
النكرة لا المصطلح عليه عند الاصوليين هكذا قيل والظاهر أن يقول الاسم المنقول الخ (قوله عن
موضوعه) أي عن المعنى الذي وضع بازائه (قوله وانما يعمل الخ) أي بالشرط السابقة في المصدر قال
الشاطبي وقضية كلام النحاة أن تجرى فيه الاقسام الثلاثة وهي اعماله ممنونا ومقرونا بال لكن ما رأيتهم
اعمالوه الامضا (قوله والبغدادي) أي غير الكوفي (قوله وعكسه) أي لا يعمل اجاغا لخالقته للمصدر
في عدم قبوله ال والاضافة وعدم وقوعه وقع الفعل وعدم قصد الشياخ انتهى شيخ الاسلام (قوله بيم
زائدة) احتراز عن الاصلية كيم مكر فلا يسمى ما بدي بها مصدرا ميميا (قوله اغير المفاعلة) حال من
ما احتراز به عما بدي * بيمزائدة للمفاعلة كمن خصامة ومقابلة ومضار بقوم شامة فلا يسمى مصدرا ميميا
(قوله تجوزا) أي تسمعا (قوله قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد الخزومي من قصيدة من الكامل
ونسبه في المعنى للعرجي نسبة للعرج بسكون الراء محل في طريق مكة وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان
كما قرره بعض الاشياخ على المعنى وقوله اهدى في نسخة ردقال العيني ونسبته للعرجي ليست بصحيحة
(قوله وظلوم اسم امرأة) وهي أم عمران المذكورة في أول القصيدة (قوله رجلا مفعول بالمصدر) قال
في المعنى حكى عن اليزيدي أنه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت
ولا يتحصل له معنى البتة انتهى قال الدماميني بل له معنى صحيح بان يجعل المصاب اسم مفعول لامصدر او هو
اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية صفة لرجل وقوله ظلم خبر لمخروف أي هذا ظلم والمعنى
ان الذي أصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتوددا فحقه اذن أن لا يكون مصابا لان
من حيا تحية لا يصاب وهذا الذي فعلتموه معه ظلم ويمكن جعل ظلم صفة أخرى لرجل مبالغة كالرهم
ضرب الامير نعم دعوى اليزيدي أن هذا هو الصواب ليست بصحيحة اذ لا مانع من أن يكون المصاب
مصدر او رجلا منصوب به وظلم خبر ان انتهى (قوله وأهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائدا على

الرجل والسلام مفعوله (قوله وتحية مصر) أعر به في المعنى حالا (قوله من باب قعدت جلوسا) فن اشترط موافقة لفظه لفظ عامله قدر له عاملا أي وحياتحية ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا باهدى (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال في المعنى وله حكاية مشهورة بين أهل الادب روي عن أبي عثمان المازني ان بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقره كتاب سيويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلما تم تعينه المبرد فاجاب بان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم اتفق أن غنت جارية بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأتها على أبي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم خبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له هو كقولك ان ضربك زيد اظلم فاستحسنه الواثق ثم أمره بالف دينار و رده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار فعوضنا الله ألفا تهسى بحروفه وقوله اليزيدي ليس المراد به الامام أباب محمد الذي كان يؤدب المأمون للرشد فانه مات قبل الواثق بمكة وإنما المراد باليزيدي أحد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن السكيت انتهى حفيد وقول المعنى كذا كذا آية أي من المعلوم ان كذا كذا كناية عن عدد مركب من أحد عشر الى تسعة عشر وقوله باشخاصه أي باحضار أبي عثمان الذي هو المازني وقوله مكرما من أكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوبا بحب النساء و وصفه ان كل الأسد فيه تقوية لكن مات من ذلك لان لحم الاسد يضر انتهى تقرير شيخنا دريد على المعنى (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خالد أي الفجور (قوله والمحمدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خالد بمعنى الحد (قوله العمال) جمع عامل كفجار جمع فاجر (قوله أ كفرا بعدد الخ) قاله القطامي بفتح القاف واسمه عمير ولقب القطامي لقوله يصكهن جانبا جانبا * صك القطامي القطار القواربا

والبيت من قصيدة من الوافر يمدح بهاز فر بن الحارث الكلابي وكانوا أسروه ليقتلوه فانقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وأشار اليه بقوله وبعطائك المائة الرتاغا بكسر الراء وهي الابل التي ترع والهزمة للاستفهام وكفرا منصوب بمجنونفو بعد متعلق بكفر الكونه مصدر اوردمضاف والموت مضاف اليه وعنى متعلق برودو بعد عطف على بعد الاولى وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والكاف فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف المفعول الاول أي اعطائك اياي المائة على حديعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاغا نعت مائة (قوله لان ثواب الله الخ) لم أقف على قائله والفردوس اسم الجنة قال ابن حجر في شرح البخاري الفردوس هو البستان الذي يجمع كل شئ وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو بالقبطية وقيل بالسريانية و به جزم الزجاج * الاعراب لان ثواب الله ان واسمها و جنان خبرها وكل موحد مفعول لثواب وهو محل الشاهد وقال في الشواهد نال فعل ماض من الانالة وهي العطاء و فاعله مستتر فيه عائد على ما قبله و ثواب مفعوله وهو اسم مصدر بمعنى الاتابة واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول وموحد مضاف اليه و جنانا مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بمجنونفو صفة جنان وفيها مخلد مبتدأ وخبر والجملة صفة لجنان أيضا والشاهد في ثواب بمعنى الاتابة (قوله قالوا كلامك هندا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشهور قال تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على تقديرهم العامل في كلامك هندا تكليمك أو كلمت أو تكلم ان المصدر لا يعمل محذوف وانه ليس المراد انه كلمها فيما مضى أو يكلمها في المستقبل ويجاب بان هندا تقدير معنى لاتقدير اعراب (قوله العاسر اسم

مالا يعمل اتفاقا وهو ما كان من أسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وخبار وجماد علمين للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسم الفجر الحدت فاستعمل له كالكلام فانه في الاصل اسم للمفوض به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه في الاصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاتابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله تمسكا بما ورد من نحو قوله أ كفرا بعدد الموت عني و بعد عطائك المائة الرتاغا وقوله لان ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يتخذ وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا ومنع ذلك البصريون فاضروا لهذه المنصوبات

افعالا تعمل فيها ثم قلت * (العاسر اسم

التفضيل) قال المصنف في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بفاعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو
 ابخل وأجهل أى فان الجهل والبخل يدلان على الذم لاعلى الفضل ويمكن أن يحجب بان هذه العبارة في
 الاصطلاح صارت اسما للزيادة اه يس أى ان قولهم اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير
 الفضل قال الفيثى اسم التفضيل من اضافة الدال للدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المقاضلة لان
 التفضيل وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على وصف المفعول وهى
 المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الاصل فيدخل خير وشر اه (قوله وفاعل مستتر)
 كذا في بعض النسخ وهى مكررة مع مفهوم قوله ملفوظ به اه فيثى (قوله مطلقا) أى سواء سبق بنى
 أم لا وقال بعض أى في جميع الصور سواء عمل في تمييز أو ظرف أو حال (قوله لاني مصدر) أى في مفعول
 مطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تأديبا وقوله أو معه فلا تقول أنا أسير الناس
 والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملفوظ به) مراده بالملفوظ به ما قابل المستتر فيشمل الضمير
 المنفصل (قوله في الاعرف) كذا في بعض النسخ ولا حاجة له قاله الفيثى وقد يقال أراد به اللغة
 المشهورة (قوله يبنى من القاصر والمتعدى) راجع لأفضل وأعلم على طريق اللف والنشر المرتب (قوله
 هم أحسن أنانا) أى متاعا وأموالا ولباسا ورثيا أى منظر (قوله وهذا بسرا أطيّب من رطب) فبسر حال
 من ضمير اطيّب ورطب حال من ضمير منه (قوله فانا وجدنا الخ) قاله أو يس بن حجر والعرض بكسر
 العين جانب الرجل الذى منه يمدح ويذم والر يط الملاعة وهى القطعة ومسهم مخطط فيه وقال بعض يربط
 ربطة وهى الغلالة من غلائل اليمن فيها خطوط كالسهام والغاء عاطفة وانا ان واسمها وأصله انا وجدنا
 العرض فعل وفاعل ومفعول وأحوج اسم تفضيل وساعة منصوب على الظرفية والناصب له أفعال
 التفضيل الى الصون متعلق بأحوج من ر يط محله جر صفة للصون ويمن صفة للربط ومسهم صفة ثانية
 والشاهد في البيت في قوله أحوج فانه عمل في ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوة) بخفض أحسن
 بالفتحة على أنه صفة لرجل و يرفع الاب على أنه فاعل أحسن على معنى فاقه في الحسن أبوه وأ كثر العرب
 يوجبون رفع أحسن على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه يعود على
 المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل و رابطها الضمير المجرور بمن ومثل مررت
 برجل أحسن الخ مررت برجل أحسن منه أنت على معنى فاقه في الحسن أنت ويجرى فيه ما تقدم افاده
 التصريح (قوله مسبوق بنى) قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعال الا
 بعدنى ولا بأس باستعماله بعدنهي واستفهام كقوله * لا يكن غيرك أحب اليه خيره منك *
 وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن اه اشمونى وقال في التصريح ولم يرد به السماع
 فالاولى الاقتصار على ما قاله العرب اه (قوله والفاعل) أى الاجنبى مفضل على نفسه باعتبار بنى أى
 باعتبار وقوعه في محلين أى باعتبار وقوعه في احد المحلين وذلك أن المفضل والمفضل عليه هو الكحل
 وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين أى فالكحل في عين زيد افضل من نفسه في عين غيره
 انتهى تقرير شيخنا دردير على اشمونى (قوله مامن أيام أحب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر
 ذى الحجة) فاحب أفعال تفضيل وهو خبر عن ايام ان كانت ما تميمة وخبرها ان كانت حجازية
 ومرفوع أحب وهو الصوم اجنبى من الموصوف وهو الايام أى لم يتصل بضميره والصوم مفضل على
 نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه في عشر ذى الحجة فاضل و باعتبار كونه في غيرهما مفضول ففضل الصوم
 على نفسه باعتبار محلين عشر ذى الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدأ لئلا يلزم الفصل بين أفعال

مرفوع ملفوظ به في
 الاصح الا في مسألة
 الكحل) * وأقول
 انما أخرجت هذا عن
 الظرف والمجرور وان
 كان مأخوذا من لفظ
 الفعل لان عمله في
 المرفوع الظاهر ليس
 مطردا كما تراه الآن
 وأشرت بالتمثيل بأفضل
 وأعلم الى انه يبنى من
 القاصر والمتعدى ومثال
 اعماله في التمييز أنا أكثر
 منك مالا وأعز نفرا هم
 أحسن أناناورثيا ومثال
 اعماله في الحال زيد
 أحسن الناس متبسما
 وهذا بسرا أطيّب منه
 رطبا ومثال اعماله في
 الظرف قول الشاعر
 فانا وجدنا العرض
 أحوج ساعة
 الى الصون من ر يط
 يمان مسهم
 ومثال اعماله في الفاعل
 المستتر جميع ما ذكرنا
 ولا يعمل في مصدر
 لا تقول زيد أحسن
 الناس حسنا ولا مفعول
 به لا تقول زيد أشرب
 الناس عسلا وانما تعديه
 اليه باللام فتقول
 أشرب الناس للعسل
 ولا في فاعل ملفوظ به
 لا تقول مررت برجل

أحسن منه أبوه الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه وانفتت العرب على جواز ذلك في مسألة الكحل
 وضابطها أن يكون أفعال صفة لاسم جس مسبوق بنى والفاعل مفضلا على نفسه باعتبار بن وذلك كقول النبي ﷺ مامن أيام أحب الى الله

فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة وقول العرب ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وهذا المثال لقبت المسئلة مسئلة الكحل وقوله ما رأيت امرأة أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان ولم يقع

(١٦٥)

هذا التركيب في التنزيل

ومن بالاجنبي وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والضمير عائد على الايام وقوله منه ظرف لغو متعلق بأحب والضمير للصوم وقوله في عشر حال من الضمير في منه اه فيشي (قوله ما رأيت رجلاً الخ) فاحسن افعال تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضمير هو الكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره من الرجال هذا هو المراد عرفاً وان كانت العبارة تصدق بالمساواة (قوله ما رأيت امرأة أحب إليه الخ) البذل العطاء وابن سنان هو هرمز بن سنان الجواد المعروف وما نافية ورأيت فعل وفاعل وامرأ مفعول وأحب صفة امرأ وإليه متعلق به البذل نائب فاعل ومنه متعلق بأحب ويا ابن سنان منادى مضاف والمعنى ان العطاء بالنسبة اليك أشد محبو بية من نفسه بالنسبة الى غيرك فحجوبية البذل فاضلة باعتبار قيامها بك ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك (قوله ولم يقع هذا التركيب) أي مسئلة الكحل (قوله بالعكس) أي ملتبس بالعكس (قوله واعلم ان مرفوع أحب في الحديث والبيت نائب عن الفاعل لانه مبني من فعل المفعول) اعترض عليه بما سيأتي له من أن افعال التفضيل وصيغتي التعجب لا تصاغ من فعل مبني للمفعول فعمل هذا الشاذ كما يأتي والحكمة في أخذه من المبني للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المبني للفاعل ما لم يؤمن اللبس في أخذه من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أي بالخالفة أي انه في المثال فاعل فهو محال لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أي للفاعل (قوله من فعل المفعول) أي أحب المبني للمفعول (قوله طبق الخ) قال أبو سعيد في كفاية المستوفى ما لم يخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاطرف لم يقل فيهما الاشارف والاطراف والشرف والظرف في كفاية ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والاجد قيل فيهما الاماجد والاكرام ولم يسمع الكرمي والمجدي اه تصریح (قوله استطردت في أحكام الخ) ضمنه معنى شرعت فعدها بنى والاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة وهنا كذلك لان المحل للعمل وهذه الاحكام مناسبة لأفعال التفضيل (قوله والز يذون الافضالون) أو الافضل (قوله أو الفضل) بضم الفاء وفتح الصاد الخفيفة كالكبر (قوله بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال) أي سواء كان موصوفه مثنى أو مجموع مؤنث أو مذكراً وقول أبي نواس يصف الخمره

كأن صغرى وكبرى من فواقها * حصباء در على أرض من الذهب

لحن حيث أنت صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول كأن أصغرواً كبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العرويين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى والفواقع بفتح الفاء والواو وبعد الالف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة النفاخت التي تعالو وجه الخمره وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو لاهزمة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اه تصریح (قوله أفضل من عمرو) قال في التوضيح وشرحه يؤتى بمن جارة للمفضول وهي عند المبرد وسيبويه لا بتداء الارتفاع في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانه لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاززة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرو في الفضل واعترضه في المعنى بانها لو كانت للمجاززة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنما منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن خاصة وقد تحذف مع مجرورها العلم بهما نحو والآخرة خير وأبقى أي من

الهندات أفضل من عمرو والثاني المصاف الى نكرة تقول زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة

الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً أي منك وأكثر حذفهما إذا كان أفعال خبراً كقافي الآتي يقل إذا كان حالاً نحو قوله

دنوت وقد خلناك كالبدن أجلاً * فظل فؤادي في هواك مضلاً

أي دنوت أجل من البدن وقوله خلناك مثله اه (قوله) تجب المطابقة في تلك النكرة) أي تجب مطابقة النكرة لموصوف الفعل التفضيل في التثنية والجمع والافراد والتذكير والتأنيث (قوله) وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به الخ) جواب عما يرد على قوله وتجب المطابقة في تلك النكرة فإن النكرة في الآية وهي كافر مفردة فلا تطابق ضمير الجمع وهو الواو في تكونوا أو أجب المبرد بانه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء إنما وح دلان في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أراد الاسم لم يجز إلا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تميزه وقد خففت بالاضافة فاشبهه مائة رجل وقد أجازوا قياساً ان ثنى وان تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة للنكرة اه تصريح وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الافراد مع جميع ما قبل المضاف فلا ترد الآية وإنما جاز الوجهان مع المشتق لانه مقدر بمن والفعل والتقدير أول من كفر به ومن المعنى بها جمع يجوز في ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضاً ثم ردناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في ردناه باعتبار لفظه وجمع سافلين باعتبار معناه اه يس على الفا كهى (قوله) فاجلسوهم الخ) أي اجلسوا كل واحد من الذين يرمون المحصنات ثم لم يتوأبار بعة شهداء فهو مثل ما قبله في ان المقصود كل واحد على انفرده وليس المراد ان الذين يرمون بتهمهم يجلسون ثمانين (قوله) ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أي اذا قصدت المفاضلة على ما أضيف اليه فان لم تقصد مفاضلة أصلاً أو قصد مفاضلة مطلقه رجبت المطابقة للموصوف كقولهم الناقص والاشح أعدلاني مروان فيحتمل ان يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لانهم لم يشار كهما أحد من بني مروان في العادل ويحتمل ان يريد به زيادة مطلقه والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشح بالشين المعجمة والجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لانه كان بجيده أثر شجة من دابة ضربته اه تصريح (قوله) وترك المطابقة أوى) في التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجب ويجعل فيه أفعال كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكبر مجرميها (قوله) ولتجدنهم أحرص الناس) فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى بالياء (قوله) ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلين الانس والجن سمي بذلك لثقلها بالتكليف أو بالنوب أو لرزانة رأيهم بالعقل والتكليف والجيد العنق والسالفه خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السالفه صفحة العنق فسميت خصلة الشعر سالفه لاتصالها بصفحة العنق والقذال من مؤخر الرأس ومية مبتدأ وأحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجيداً منصوب على نزع الخافض أو تمييز وسالفه عطف على جيداً وأحسنهم عطف على أحسن وقد التمييز (قوله) ولم يقل حسنى) بضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزء الحسنى (قوله) وورد بقوله الخ) لان اراد جمع ارذل وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة وهو الضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهو هم ولو ترك المطابقة لقال أرذلنا والجواب انه لم يقصد المفاضلة فتجب المطابقة كما قدمناه (قوله) وكذلك جعلنا الخ) فأكبر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية مفعول ثان ومجرمها مضاف لأكبر وهو من اضافة الصفة للموصوف أي مجرميها الاكبر وقد طابق ولو لم يطابق لقال

وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقبل أول كافر ين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلسوهم ثمانين جلدة الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان والهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل احرصى الناس وقال الشاعر ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفه وأحسنهم قد لا ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أرذلنا وكذلك جعلنا في كل قرية

أكبر مجرميها وابن السراج يجب عن الآية بان أكبر مفعول ثانٍ ومجرميها مفعول أول فتلزم المطابقة لان
 افعال مجرد من أل والاضافة أو أنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تأمل (قوله ولا فعلا التعجب وهما ما فعله
 وافعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها ولا أفعال التعجب وهي ما فعله وأفعل به وفعل والاولى
 أولى لان النسخة الثانية تقتضي ان فعل تختص بالتعجب مع انه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الاولى
 فانها لا تقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف على الضمير المستتر في بيني أي لا بيني فعل أعم من أن يكون
 فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية بان المراد بعده من افعال التعجب انه منها اذا استعمل
 دالا على التعجب واعلم أن التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرجها المتعجب منه
 عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما ضرب زيد تعجبا
 من الضرب الواقع عليه وخرجي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا تعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر
 السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا تعجب منه
 (قوله ما فعله الخ) وله عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ومنها ما في حديث
 أبي هريرة سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصيغ لا تدل على
 التعجب بالوضع ولذا لم يوب لها والمبوب له في النحوصيغتان ما فعله وافعل به واعلم أن ما في الصيغة الاولى
 اسم بالاجماع بدليل عود الضمير عليها في قولك ما أحسن زيد او هي أي ما مبتدأ قال سيديو به وجهور
 البصر بين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدى بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فوضع رفع وقال
 الاخفش ما معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع لها من الاعراب أو نكرة
 ناقصة أي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها صلة لها فحله رفع وعلى قولي الاخفش وهما التعريف
 والتكثير الناقصان فالخبر أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجو بأى الذي أو شيء أحسن
 زيد باشي عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة
 وتأخير الاجهال بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام
 حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيديو به والجمهور وذهب
 الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم
 باسمية افعال فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب
 اليه سيديو به وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص
 بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن توضح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ايهام متلو بافهام
 ولا شك أن الافهام حاصل بايقاع افعال على المتعجب منه اذ لا يكون الاختصاص فتعين كون الباقي وهو
 ما مقتضيا للايهام وأما افعال بفتح العين فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزوم مع المتكلم
 نون الوقاية نحو ما أقرني الى رحمة الله ففتحة آخره بناء كالفتحة في ضرب والاسم المنصوب بعده
 مفعول به وقال الكوفيون غير الكسائي وهشام افعال اسم لقولهم ما أحسنه وما أمله به بالتصغير ولم
 يصغروا غيرهما والتصغير من خواص الاسماء ففتحة آخره اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لان
 مخالفة الخبر للمبتدأ مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدأ في المعنى كالله بنا ومشبهاه
 نحو وأزواجه أمهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه والنصب عندهم معنوي وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شيء
 يتعلق به الخبر وأحسن انما هو في المعنى وصفل زيد بالضمير ما فلذلك نصب زيد عندهم مشبهاه بالمفعول به
 لان ناصبه وصف قاصر فاشبهه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في افعال شاذ
 ووجه تصغيره أنه أشبه الاسماء عموما لجوده اه تصريح (قوله وافعل به) بكسر العين نحو أحسن

ولا أفعال التعجب وهي
 ما فعله وأفعل به وفعل

بز يدفو فعل بالاجماع ثم اختلفوا في حقيقته فقال البصريون أي جهورهم لفظه الامر ومعناه الخبر
فدلوه ومدلول أحسن فيما أحسن زيدوا واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعال وهمزته للصيرورة
بمعنى صار ذا كذا فأصل أحسن بز يد أي صار ذا حسن كما غند البعير أي صار ذا غدة ثم
غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم
الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور
بالباء كما مر بز يد وذلك القبح التزم تزايدتها صوتا للفظ عن الاستقبح بخلاف زيادة الباء في فاعل
كفي في نحو كني بالله شهيدا وقال الفراء والزجاج والزخشي وابن كيسان وابن خروف افعال بكسر
العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدي
داخلة على المفعول به لازمة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعال فقال ابن كيسان من الكوفيين
الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بز يد أي دم بهوازمه ولذلك كان الضمير
مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غير ابن كيسان
من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزخشي من
التأخرين الضمير المستتر في افعال للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث
احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لان افعال المستتر
فيه الضمير كلام جرى مجرى التثنية والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جهور البصريين بثلاثة أوجه
احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهدو والمعهود عكسه والثاني استعمال افعال بمعنى صار
وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها انه
لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الأمر بالخلف ونحوه حالقا ولا خلاف في كونهم متعجبا
الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع انه لو كان أمرا
لوجب له من الاعلام ما رجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه أن المصدر يتوصلها كقوله
* وأحب الينا أن تكون المقدما * أي بان تكون دون أن المشددة وتوصلها عدم السماع فهذا حكم
اختصت به أن عن ان ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي اه تصریح (قوله وفعل) قال
في التصريح وزاد بعضهم في التعجب صيغة التثنية وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة زاد الكوفيون رابعة
وهي افعال بدون ما فاجازوا نحو يل الثلاثي الى صيغة افعال فنقول أحسنت رجلا أو كرمت رجلا بمعنى
ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعال وما فعله وفعال به
بمعنى واحد اه تصریح (قوله الامن فعل ثلاثي الخ) ذ كر سبعة شروط ثلاثة قبل قوله لفظا وتقديرا
وأربعة بعد قوله لفظا وتقديرا كما سيتضح وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف
فيها على وجهين أحدهما أن يكون خروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان
كنعم وبس والثاني أن يستغنى عن ماضيهما كينر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بما مضى يترك
فلايينان من نعم وبس وينرو يدع فلا يقال ما نعموا وأسعوا نعم بهواشيس بهوشدما أعساه وأعس به
الشرط الثاني أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء
بقولهم ما أكثر فائتته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضدى قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده
وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثرت قعوده وجالوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام
وغضب ونام وفي عدنام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه قالت العرب هو أنوم من فهد اه تصریح
(قوله متفاوت المعنى) أي قابل للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها أحوال الناس سواء كانت

الامن فعل ثلاثي مجرد
لفظا وتقديرا تام
متفاوت المعنى

٧ هكذا بالاصل ولم
يذكر الثاني بل اسقطه
فتأمل اه مصححه

اشخص واحد في حال كالعلم والجهل أو شخصي كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجعله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل فلايينان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفي) فلايينان من فعل منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عاجز يد بالدواء أي ما انتفع به ومضارعه يعييج ملازم للنفي قاله ابن مالك واعترض بانه قد جاء في الاثبات في قوله ولم أر شيأ بعد ليلى ألدّه * ولا مشر بأروى به فاعييج أي أنتفع به وما عاج يعييج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتاً ومنفياً أو كان غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج أي مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لثلاثا يلتبس المنفي بالمثبت اه تصریح وقال الفيشي غير منفي أي لزوماً وجواز اخلافاً لابن مالك في تجويزه صوغه مما كان منفياً لزم (قوله ولا مبني للمفعول) أي لزوماً وجواز اخلافاً لابن مالك في تجويزه صوغه مما كان مبنياً للمفعول نحو يلا أو تأصيلاً فلايينان من ضريد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لثلاثا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذماً أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازماً للصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما أعناه بحاجتك وما زهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس بافعال الخلق بجماع ان كلامهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي أن لا يستثنى شيء ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصریح (قوله جلف) بكسر الجيم وسكون اللام وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجاني وقد جلف كفرح جلفاً وجلافة اه فثبت له فعلاً فيبني من فعله اه تصریح (قوله وجمار) بكسر الخاء هو الحيوان المعروف اه تصریح (قوله وقولهم) أي قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه وقع من العرب لكان يحفظ ولا يقاس عليه ولبس خطأ نظير ما يأتي في قوله هو الأصل من فلان فانه جعل محفوظاً لا خطأ (قوله ما أجلفه) أي ما أجفاه وقد تقدم عن القاموس ما يفيد صحة ذلك (قوله وأجره) أي أبلده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح أوله كسحاب أي خفيفة اليد بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح فقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا الاشدوذ في قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو حرج الخ) لان البناء من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أسوله أربة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلافة بالدلالة وأما المز يد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضرب به وأطلقه وأخرجه لفات الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ضمور البطن والخاصرة والاعيد الوسنان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع ان أصلها أكثر من ثلاثة أحرف كما يشير له المصنف في الشرح قال في التصريح واختلف في المنع فقيل لان حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجيء على أفعل نحو أخضر فلم يبن في الغالب مما كان منها ثلاثياً اجراءً للاقل مجرى الأ أكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تز يد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف في هذا النوع على فعل لم يبن منه أفعل التفضيل لثلاثا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صيغتا التعجب لجر يانهما مجرى واحد في أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان وظل الخ) لانهن

غير منفي ولا مبني للمفعول) * وأقول لا يبنى أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعل في التعجب من نحو جلف وكب وجمار لانها غير أفعال وقولهم ما أجلفه وأجره وأكبه خطأ ولا من نحو حرج لان رباعي ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحر وعجمي وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير اذ أصل حول أحول وعور أعور وغيد أعيد والدليل على ذلك أن عيناتها لم تقلب الفامع تحركها وانفتح ما قبلها فلولا أن ما قبل عيناتها ساكن في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبت وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبني للمفعول ولا من نحو ما قام وما عاج بالدواء لانه منفي وما سمع مخالفاً لشيء مما ذكرنا لم يقس عليه فن ذلك قولهم

نواقص فلا يقال ما كونا زيدا قائما بنصب الخبر ولا تجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين
 وذهب الكوفيون الى جواز ما كونا زيدا لا خيك دون ما كونا زيدا قائما وحكى ابن السراج
 والزجاج عنهم ما كونا زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الأمر عليهم
 ولم يأت بذلك سماع اه تصریح (قوله هو الأصل من فلان الخ) قال في التوضيح وشرحه وشذبه بناء اسم
 التفضيل من اسم عين نحو احنك البعير بن بوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكله ما أي أشدهما
 أكلا ومن وصف لافعله كهو أقن به أي أحق به بنوه من قولهم هو أقن أي حقيق وهو الأصل من شظاظ
 بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاين معجمات اسم اص مشهور
 معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ اه
 تصریح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ) أي ففيه شذوذان أحده من
 غير الثلاثي ومن المبني للجهول كما أشار له المصنف وشذ من المبني للفعول هو أزهي من كذا من زهي
 بمعنى تكبر وحكى ابن دريد زهاير هو أي تكبر وعليه فلا شذوذ وسمع هو أشعل من ذات النحيين بنوه
 من شغل بالبناء للفعول والنحيين تشية نحى بكسر النون زق السمن وذات النحيين امرأة من بنى
 تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فسامها فلت
 نحيا ملوا فقال امسك به حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر فقال امسك به فلما أشغل يدها حاورها حتى قضى
 حاجته وهرب ثم أسلم وشهد بدرارى الله عنه (قوله وفي التنزيل الخ) بيان لسكون أقوم وأقسط من جملة
 المحفوظ لأنه قياسي وهو قول المازني ومن وافقه ثم أشار لمذهب سيديويه الخ (قوله وسيديويه يفسر الخ)
 الحاصل أن أفعال يجوز بناء التعجب والتفضيل منه سواء كانت الهمزة للنقل أم لا وهو مذهب سيديويه
 والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمنع مطلقا لأن يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس
 عليه وهو مذهب المازني والاختص والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة
 لغير النقل نحو ما ظلم الليل وما أقفر هذا المكان وهذا المكان أقفر من غيره ويمتنع ان كانت للنقل نحو
 ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي ولم يقل به أحد من النحاة ويكفي في رده مخالفة الاجماع
 بناء على أن احداث قول خرق للاجماع اه تصریح (قوله وفهم من قولي) أي في الشرح حيث قال
 وما سمع مخالفا لشيء مما ذكر لم يقس عليه الاولى حذف قوله وفهم من قولي الخ لأنه علم مما سبق من قوله لم
 يقس عليه فن ذلك الخ تأمل

باب التنازع

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع انما يكون من العقلاء
 أو ان هذه تسمية اصطلاحية خالية عن معنى وقوله واذا تنازع أي توجه عاملان الى معمول وتبها للعمل
 فيه والافاذا أعملت أحدها فلا تنازع (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان أو جامدا وليس كذلك
 لأنه لا تنازع في فعل التعجب ولا في نعوو بئس على الصحيح ولا في حذبات اتفاق اه فيشى قال في التوضيح
 وشرحه ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلين أو اسميين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين
 العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينهما بين معموله قال أحمد بن الحجاز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك
 وزيارتك عمر اوجب نصب عمر والثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه ولا يقع التنازع أيضا
 بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعل التعجب مع وجودهما
 سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الاسم فالاول نحو ما أحسن وأجل زيدا فاععمل الثاني في الاسم الظاهر
 المنصوب وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لأنه فاعل وهو لا يحذف عنده لأنه بصري ويحذف
 على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل

هو الأصل من فلان
 وأقن منه فبنوه من
 غير فعل بل من قولهم
 هو لص وقن بكذا
 وقولهم ما أتقاه من اتقى
 وما أخصر هذا الكلام
 من اختصر وهما ذوا
 زيادة والثاني مبني
 للفعول وفي التنزيل
 ذلك أقسط عند الله
 وأقوم للشهادة وهما من
 أقام الشهادة وسيديويه
 أقسط اذا عدل ومن
 يقبس ذلك اذا كان
 للزيد فيه أفعال وفهم
 من قولي ولا يقاس
 أنه قد بينى من غير ذلك
 بالسماع دون القياس
 كما بينته ثم قلت (باب)
 واذا تنازع من الفعل

ينعمر بين معموله اذا عمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما
 اه تصریح (قوله أو شبهه) يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه فيشى (قوله عاملان)
 أى لفظان متصفان بالعمل اى بالصلاحيه للعمل لاعملا بالفاعل لانه لا يؤثر عاملان في معمول واحد فخرج
 الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه فيشى قال في التصريح ولا يقع التنازع في نحو قول جرير
 فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافًا للفارسي والجرجاني لأن الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول وأما هيهات الثاني فلم يثبت
 به للاسناد الى العقيق بل مجرد التقوية والتاكيد لهيهات الاول فلا فاعل له أصلا ولذا قال الشاعر
 * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لجرد التقوية فلا فاعل له
 لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك على اعمال الاول وأتوك أتاك على اعمال الثاني
 وليس بتعيين لجواز أن يضم مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضرب بنى وضربت قومك
 بالنصب وقيل المرفوع في البيت فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه
 ثلاثة أقوال اصحها أولها (قوله فأكثر) قال ابو حيان ولم يسمع التنازع في أى أكثر من ثلاثة (قوله من
 معمول) بيان لما رخصه اطلاقه كان المعمول مفعولا به او غيره قال ابو حيان ولم يعملوا التنازع في حال
 ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب أن المراد بقوله من معمول اى صالح لان
 يكون معمول لكل منهما على الوجه الآتى من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه
 لا يتأتى فيها الاضمار وكلام أبي حيان يشكل على اعراب المصنف تسبج حون الخ ولعله يسلم في الحال
 والتمييز دون المصدر اه فيشى وفي النهاية لابن الجباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز
 ويجوز في المفعول معه تقول قت وسرتوز يدان أعملت الثاني ويشترط في المعمول أن لا يقع بعد الاعلى
 الصحيح فلا تنازع في قوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيممه * الاكواعب من ذهل بن شيبانا

والسابع من كونه من التنازع أن نعلو كان منه لزم اخلاء الفعل المنع من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد
 الأنا إعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى وحله في التسهيل على الحذف على تأويل ما قام أحد وقعد
 الأنا حذف أحد لفظا واكتفى بقصد ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران أنه
 لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور اه تصریح (قوله فالبصرى الخ) تفرغ على
 محذوف كانه قال واختلف في الاولى بالاعمال فالبصرى الخ (قوله يختار الخ) عبارة محررة لان الخلاف
 في المختار لا في الجواز اه فيشى (قوله فيضم) رده على الفراء القائل بحذفه لثلايلزم الاضمار قبل
 الذكر اه فيشى قال في التصريح والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف
 بالواو كما في المعنى فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبا بهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك
 فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل
 فان النحو بين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل
 الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
 فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكركهذه والنقل الصحيح عن الفراء اه وان اختلف العاملان
 في طلب المعمول فان كان أولها يطلب مرفوعا أضمرته مؤخر او جوبا كضرب بنى وضربت يدا هو اه
 فعلى ما قاله الفراء فهو فاعل ضرب بنى وانما آخر عن الظاهر هو وبمن الاضمار قبل الذكركر ولم يحذفه بامن
 حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني اه تصریح (قوله في غيره) رده على

أو شبهه عاملان فأكثر
 ماتأخر من معمول
 فالبصرى يختار اعمال
 الجار فيضم في غيره
 مرفوعه

ويحذف منصوبه ان
استغنى عنه والاخره
والكوفي الاسبق
فيضمرفي غيره ما
يحتاجه* وأقول لما
فرغت من ذكر
العوامل أردفتها
بحكمها في التنازع
ويسمى هذا الباب باب
التنازع و باب الاعمال
والحاصل انه يتأتى
تنازع عاملين وأكثر
في معمول واحد أو أكثر
وان ذلك بشرطين
أحدهما أن يكون
العامل من جنس الفعل
أو شبهه من الأسماء فلا
تنازع بين الحروف ولا
بين الحرف وغيره
والثاني أن لا يكون
المعمول متقدما ولا
متوسطا بل متأخرا فلا
تنازع في نحو زيدا
ضربت وأكرمت
لتقدمه ولا في نحو ضربت
زيدا وأكرمت
لتوسطه وجوز ذلك
بعضهم فيهما مثال
تنازع العاملين معمولا
قوله تعالى آتوني أفرغ
عليه قطرا فآتوني
وأفرغ عاملان طالبان
لقطرا ومثال تنازع
العاملين أكثر من
معمول ضربت وأهنت
زيدايوم الخميس ومثال

الفارسي القائل بانه يضم مؤخرا اه فيشى (قوله و يحذف منصوبه) فيه قصورأى ويحذف غيره
منصوبا كان أو مجرورا (قوله ان استغنى عنه) بان لا يوقع حذفه في لبس وان لا يكون عاملا ناسخا لکن
ان كان من باب كان فواضح وان كان من باب ظن فبشرط أن يكون الحذف اقتصارا اه فيشى قال في
التصريح وشرحه فان أوقع حذف المنصوب في لبس ظاهر أو لم يوقع في لبس وكان العامل من باب كان أو باب
ظن وجب اضممار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على
زيدبه فالاول يطلب زيد مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلاله لانه استوفى المجرور بعلى فاعملنا الثاني
وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والثانية كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان
تنازعاصديقا على الخبرية لها فاعملنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضمير مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت
زيدا فاعملنا اياه فظنني يطلب زيداقا فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبتنا
زيدا فاعملنا بقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني
مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر ميتد او قيل في
باب ظن يضم مقدمالا نه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيداقا وقيل يظهر فيقال ظنني
قاوما وظننت زيداقا وقيل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولا داعي
للاضمار قبل الذكر ولا للفصل بين العامل والمعمول والحذف اختصارا في باب ظن قد تقدم الدليل على
جوازه اه تصريح (قوله والكوفي الاسبق) أي والكوفي في مختار اعمال الاسبق ففيه العطف على
معمولي عاملين مختلفين وفي جوازه خلاف وذلك ان الكوفي عطف على البصري والعامل الابتداء والاسبق
عطف على الاول والعامل المضاف وهو اعمال (قوله بحكمها في التنازع) من ظرفية الجمل في المفصل
(قوله و باب الاعمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى تصريح (قوله من جنس الفعل)
الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لانها دلالة لها على الحد حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العليج
التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب
مثبتا ولم تطلب منفيًا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وكذا أجازته في قوله

حتى تراها وكان وكان * أعناقها مشددات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازته بين الحرف
وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدان يخرج على اعمال
الثاني ولعل وعسى زيد اخرج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز
ذلك) أي التنازع بعضهم فيها أي في المعمول المتقسم والمتوسط والحاصل انه قد أجاز بعض المغاربة
التنازع في المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجز حتى استوفاه الاول
ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه ومأقوله بعض المغاربة قاله الرضى وعبارته قد يتنازع
العاملان فيما قبله ما اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وقتلت و بكفت وقعت وتعقبه البدر الدماميني
بانه يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممنوع ثم اعترض على نفسه بان
الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفلم يسيرا فجعلوا الهمزة في الاصل راقعة بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا
وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وان الفارسي قد أجاز
التنازع في المتوسط فاجازته في قوله * متى تصب أبقامن بارق ثم * ومفعول تصب ضمير محذوف عائد
على بارق ومال المرادى في شرح التسهيل الى التنازع في المتوسط والمتقدم اه تصريح (قوله آتوني
أفرغ الخ) فآتوني يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على أنه مفعول وليس له مفعول

سواه وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا أو أعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونه ولو أعمل
 الاول لقليل أفرغ وهذه الآية تشهد للبصري في اختيار اعمال الثاني ومعنى الآية آتوني قطرا أى نحاسا مذابا
 أفرغ عليه قطرا اه بيبضوى (قوله أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعية تنازعت
 لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل أدعو وعفواو عافية مفعول لمبتغيا وفي الروح صفة لعافية
 قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون مبتغيا تريحيح بلا مرجح فينبذ فالبيت من قبيل تنازع
 أكثر من عامل في أكثر من معمول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع في لفظ الجلالة
 فقط هو الصواب (قوله فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) أى لنيابته عن المصدر وأعمل الاولين في ضميريهما
 وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتحمدون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال
 الاول والثاني والثالث جمع عليه قال ابن خروف استقرت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه
 واعترض بانسمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة في قول أبي الاسود

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادى فدل على ان استقرء ناقص ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني اه تصریح (قوله وقول
 الشاعر * وعزة الخ) قاله كثير عزة وهو من بحر الطويل ومعنى اسم مفعول من التعينة وهو الاسر
 ومطول من المطل وهو التسويف والشاهد ان عزة مبتدأ ومعنى ومطول خبران لها وغريهما تنازعه معنى
 ومطول فهو تنازع في اسمين (قوله في أحد القولين) والقول الآخر يقول لانتازع أصلا وحينئذ فعزة
 مبتدأ أول وغريهما مبتدأ ثان مؤخر عن خبره ومطول ومعنى خبران لغريهما خبر بعد خبر أو ومطول خبر
 وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف
 أو حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريهما وغريهما خبره خبر عزة
 والرابط الضمير المضاف الى غريم واعلم ان الشاطبي منع التنازع في السببي مطلقا أعني منصوبا أو مرفوعا
 وعلمه أى الشاطبي بأنك لو أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم
 عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه
 فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا وبعضهم منع التنازع في السببي المرفوع فقط ومشى عليه في
 التوضيح لانه لو حصل تنازع في السببي المرفوع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم
 ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولما لا يتبس بضميره قال المرادى وفيه نظر لان هذا يتأتى لو
 كان السببي منصوبا بخوز يضر بتوأ كرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في
 ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ انتهى تصریح وقال الاشمونى أكثر النحاة على جواز
 التنازع في البيت اذا علمت ذلك فتكون الاقوال ثلاثة الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كان السببي
 منصوبا بالمنع ان كان مرفوعا فلا يتم قول شارحنا في أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من
 منع مطلقا على أن البيت لا تنازع فيه فراجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثاني
 الجواز مطلقا أو أن الشاطبي القائل بالمنع مطلقا متأخر عن المصنف وحينئذ فالموجود للنحاة قديما المنع في
 المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى
 خذرو الميم للجمع و اقرؤا فعل أمر وقد تنازعا كتابيه فاعمل الثاني لقر به وهو منصوب بفتحة مقدره على
 ما قبل بياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من الاول ضمير
 المفعول والاصل هاؤم وه وأصل هاؤم ها كم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وقال الحوفي ان
 هاؤم في تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ فهو قاصر ولا تنازع في الآية وحينئذ يخرج عن الاستدلال به اه

أرجو وأخشى وأدعو
 الله مبتغيا
 عفواو عافية في الروح
 والجسد

ومثال تنازع أكثر من
 عاملين أكثر من

معمول واحد قوله

تسبحون
 وتحمدون وتسكبرون

دبر كل صلاة ثلاثا
 وثلاثين فدبر ظرف

وثلاثا مفعول مطلق
 وهما مطاوبان لكل

من العوامل الثلاثة
 ومثال تنازع الفعلين

مماثلنا ومثال تنازع
 الاسمين قول الشاعر

قضى كل ذي دين فوفى
 غريمه

وعزة ممتول معنى
 غريهما في أحد القولين

ومثال تنازع الفعل
 والاسم هاؤم اقرؤا

كتابيه وانفق الفريقان
 على جواز اعمال أى

العاملين شئت ثم
 اختلفوا في المختار

اعمال الاول لتقدمه
والبصريون اعمال
المتأخر لمجاورته المعمول
وهو الصواب في القياس
والاكثر في السماع فاذا
أعمل الثاني نظرت فان
احتاج الاول لمرفوع
أضمر على وفق الظاهر
المتنازع فيه نحو قاما
وقعد أخواك قاموا
وقعد اخوتك قن
وقعد نسوتك وهذا
اجماع من البصريين
وان احتاج لمنصوب
فلا يخلو اما أن يصح
الاستغناء عنه أو لافان
صح الاستغناء عنه
وجب حذفه نحو
ضربت وضربني زيد
ولا يجوز أن تضمره
فتقول ضربت وضربني
زيد الا في ضرورة
الشعر قال الشاعر
اذا كنت ترضيه
وبرضيك صاحب *
جهارا فكن في الغيب
أحفظ للود وان لم
يصح وجب تأخيره
نحو رغبت ورغبت في
الزيدان عنهما واذا
أعمل الاول أضمر في
الثاني ما يحتاجه من
مرفوع ومنصوب
ومحور فتقول قام
وقعدا أخواك قام
وضربت بهما أخواك قام
ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا بالفي ضرورة الشعر كقول الشاعر

تصريح باختصار ويقال هاء يازيد وهاء ياهند وهاء يازيدان وهاؤم يارجال وهاؤن يانسوة (قوله
فاختار الكوفيون النخ) وقيل هماسيان لان لكل منهما مر جحا حكاة ابن العليج في البسيط واذا تنازع ثلاثة
فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على
الثالث أو بالثاني لقر به من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى الامر ان لم أر في ذلك نقلا انتهى تصريح
واستظهر بعض ان اعماله خلاف الاولى (قوله وهو الصواب في القياس) أي لان الاصل انه لا يفصل بين
العامل ومعموله بأجنبي (قوله وهذا اجماع من البصريين) أي اضمار المرفوع اجماع النخ قال في
التوضيح وشرحه فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم
منه الاضمار قبل الذكر فقيه عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء
مصرح به في باب رب ونعم نحور به رجلا ونعم رجلا وفي هذا الباب أيضا في قول بعض العرب ضربوني
وضربت قومك بالنصب حكاة سيبويه فاحترز بقوله اجماع من البصريين من قول الكسائي
وهشام والسهيلي من الكوفيين بوجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هر بامن الاضمار قبل
الذكر وتمسكوا بقوله

تعقق بالارطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

لم يقل وتعققوا على اعمال الاول ويمكن الجواب بان لم يقل وتعققوا بضمير الجمع لانه يجوز أن ينوي مفردا على
مذهب البصريين باعتبار تأويله بالذكور وتعقق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء بالقاف أي استتروا
بالارطى شجرو بذت أي غلبت وهو بتشديد الذا ل المعجمة ونبلهم بمعنى سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح
الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد اه تصريح (قوله ولا يجوز أن تضمره النخ) هذا مذهب
الجمهور وقيل يجوز اضماره قبل الذكر في قول الشاعر اذا كنت ترضيه النخ * ولم يوجب في التسهيل
حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت النخ) وبعده

والغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذيود

روى افساد بدل هجران وعهد بدل ود وهما من بحر الطويل وجهارا عيانا والود بضم الواو المحبة والوشاة
جمع واش كقضاة جمع قاض من وشى وشى وشاية اذا تم عليه سمي بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من
الكذب وقيل فعل ماض دخلت عليه المصدرية والتقدير قتل محاولة الواشي غير افساد ذي عهد يقال حاولت
الشيء اذا أردته وأراد بذى العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام بموجباتها * الاعراب اذا ظرف
وكنت كان واسمها وجملة ترضيه خبر كان و يرضيك مبنى للفاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهارا
منصوب على نزع الخافض وكن جواب اذا وأحفظ خبر كن وفي الغيب حال من صاحب والغ أمر من الالغاء
وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه فقلما جواب الامر وقيل فعل ماض وما كافته عن طلب الفاعل
ويحاول مضارع وواش فاعله وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وغير مفعول و افساد مصدر مضاف لما بعده
من اضافة المصدر لمفعوله تأمل فان في كلام صاحب الشواهد هنا خلا والشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه
المنصوب وكان القياس حذفه وذكره ضرورة عند الجمهور (قوله رغبت النخ) معناه ان الزيد بن رغبان
وأنا رغبت عنهما أي انهما يحباني وأنا لأحبهما فلو حذف عنهما لفسد المعنى لانه يفيد انه يحبهما (قوله
اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا بالنخ) لم يقل في جانب المنصوب باتفاق لان السيراني أجاز
حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى
بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ النخ فاعملت الاول وهو يعشى بدليل انها رفعت شعاعه ولو أعملت الثاني
لنصبت شعاعه وأعملت لمحواف ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان فيه تهيبته

العامل وهو نحو العمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه يعشى وهذا البيت ضرورة عند الجمهور اه تصریح
 (قوله بعكاظ الخ) من مجز والكامل وفيه الاضمار والترفيل وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف
 وبالطاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وهو عدم
 الابصار ليلا وقيل بالمعجمة من الغشيان وهو المخالطة وشعاعه بالسين المعجمة ضوءه والضمير المضاف يعود
 للسلاح فيما قبله * الاعراب بعكاظ متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع وشعاعة فاعله والناظر من مفعوله
 واذا المفاجأة وهم مبتدأ ونحو واخبروا الشاهد في حذف الضمير من الثاني المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور
 (قوله زمن ثم قلنا) أي من أجل ان حذف منصوب العامل الثاني ضرورة قلنا في غير هذا الكتاب في قوله
 الخ وبقولنا في غير هذا الكتاب اندفع ما يقال انه لم يقل ذلك في هذا الكتاب في هذا الباب (قوله في بقية
 آي التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابيه

باب الاشتغال

(قوله اذا أشغل) وفي بعض النسخ واذا شغل في النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا) أي متصرفا
 (قوله أووصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط في الوصف أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون
 وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والمستوفى للشروط اسم الفاعل نحو زيد أناضار به واسم
 المفعول نحو الدرهم أنت معطاه وأمثله المبالغة نحو العسل أناضار به والنعم أنت منضار بها والعبء أنت ضروب
 أو ضربيه والمقدر أنت حذره الآن أو غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بمحذوف أي أناضار ب
 زيد أو أنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منضار بالنعم وأنت ضروب أو ضربيه والعبء أنت حذره
 المقدر بخلاف زيد عليك وزيدضرباياه فلا يجوز نصب زيد فيهما لان المصدر واسم الفعل لا يعملان
 فيما قبلهما فلا يفسران عاملا والكسائي الذي يجوز تقديم معمول اسم الفعل بجوز الاشتغال فيه وعند من
 جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى كضربا النائب عن فعله الطليح جاز الاشتغال
 فيه اه تصریح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون الاشتغال في أكثر من اسم
 وجوز الرضى ذلك فالتنوين في اسم للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام الرضى كما لو تقدم
 مفاعيل ظننت أو علمت أو أعلمت عليها (قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موجه للاسم السابق
 فخرج الجماد كفعل التعجب وما لا يتقدم منصوب به عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل والمحل بال (قوله
 وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيده الآتي وهو قوله ان تال الخ (قوله بفعل محذوف) أي
 وجوبا وكان المناسب أن ينص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى أو معنى فقط فالاول نحو زيداضربته
 والثاني نحو زيداضربت به أي جاوزت زيد او في نحو زيداضربت غلامه أي أهنت زيد الان من ضرب
 غلامك فقد أهانتك ولو قدرت ضربت مراد به لازم معناه وهو الاهانة لم يمتنع فيما يظهر قال الفيثي
 المماثلة لغة الموافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب المتأريديين وهو المراد هنا ومذهب الاشاعرة
 ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه وبهذا اندفع اعتراض بعضهم بانه كان المناسب أن يقول موافق
 بدل قول مماثل لان المماثلة الموافقة في جميع الوجوه لان اعترضه مبنى على مذهب الاشعري لا المتأريدي
 الذي هو الصحيح (قوله وان تلاما يختص بالفعل) لانلورفع لزم عليه خروج المختص بشيء عما
 اختص به وظاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضي وقال لا يكون مضارعا
 الا في ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيدالقيته فكرمته بخلاف غير الشرطية
 كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استفهامية
 نحو متى زيدتلقاه فكمه ونحو متى زيدتلقاه وبقية أدوات الاستفهام كذلك الا الهمزة فلا يجب
 النصب بل يترجح كما يأتي (قوله ان تلاما الفعل الخ) أي تلاما أداة الفعل أولى بها أي وقوع

بعكاظ يعشى الناظر يد
 ن اذا هم لنحو شعاعه
 ومن ثم قلنا في قوله
 تعالى آتوني أفرغ
 عليه قطرا انه أعمل
 الثاني لانلورفع الاول
 لوجب أن يقال آتوني
 أفرغه عليه قطرا
 وكذا في بقية آي
 التنزيل الواردة من
 هذا الباب ثم قلت
 باب * واذا أشغل
 فعلا اووصفا ضمير
 اسم سابق أو ملابس
 لضميره عن نصبه
 وجب نصبه بمحذوف
 مماثل لئلا كوران تلاما
 يختص بالفعل كان
 الشرطية وهلا ومتى
 وترجح ان تلاما الفعل
 به أولى كالمهمزة وما
 النافية

أو عاطفا على فعلية غير مفصول باما نحو أبشر انا واحدا تتبعه والانعام خلقها لكم أو كان المشغول طلبا ووجبر فعه بالابتداء ان تلاما
يختص به كذا الفجائية أو تلامه الصر كز يدهل رأيتوه وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه في الز بروز يدمأ أحسنه
وترجح في نحو ز يضر بته (١٧٦) واستوياني نحو ز يدقام وعمرأ كرمته وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال

والفعل بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أو عاطفا) المراد بالعاطف الواو ونم والفاء وأقوله الشاطبي
وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى ز يدا ضربته وما رأيت ز يدا لکن عمرار أيت
أباه وما كرمت ز يدا بل عمرأ كرمته وانما قلنا كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط
كونه مفردا وهو هنا جملة هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف اه تصریح (قوله غير مفصول باما)
أما فوصل بها نحو ضربت ز يدا وأما عمرافاهنته فالتحتمار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع
بعدها في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان ما تقطع ما بعدهما عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام (قوله طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بلفظ
الخبر نحو ز يدا اضر به اللهم عبدك ارحموز يدا غفر الله اي اضر بز يدا وارحم عبدك وارحم ز يدا
غفر الله له فالعامل في الثالث موافق في المعنى لان غفر يتعدى بحرف الجر وانما ترجح النصب في ذلك لان
الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال
الصدق ومما يترجح فيه النصب أيضا أن يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام أو بلا الطليبتين نحو
عمر اليضر به بكر وخالد الاتهنة أو نفيًا بمعنى الطلب نحو ز يدا لا يعذب الله لانه بمعنى الطلب فز يدا منصوب
بنعل محذوف تقديره رحم الله ز يدا لان عدم التعذيب رحمة فان قلت ان اللام ولا الطليبتين لا يعمل
ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا
النهي بلا مجرى النفي بها انتهى تصریح (قوله وهذا خارج عن الباب) لان من جملة ضابط الباب أن
يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك تمتع مع اذا الفجائية وماعها اه
تصریح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أي مثله في وجوب الرفع وانما فصله لان ما قبله تلاما يختص بالابتداء
وكل شيء الخ ليس كذلك بل منع من النصب مانع وهو ان الصفة لا تعمل في الموصوف فلا تفسر عاملا قال
في التصريح ولا يصح نصب كل شيء لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد
وليس المعنى هنا انهم فعلا وكل شيء في الز بر حتى يصح تسلط فعلا على كل وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم
ثابت في الز بر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء
وفي الز بر خبر كل اه تصریح (قوله لفظا) المراد به ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمحل ما يصل
اليه العامل بواسطة حرف الجر والافاضل على كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف
وجوبا) أي لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر
رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلاموضع للجملة بعده لانها
مفسرة) أي والجملة المفسرة للمحل لها على الاصح وقال في المعنى ان جملة الاشتغال ليست من اجل التي
تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه تصریح ومقابل الاصح ما قاله الشلو بين
انها تابعة لما قبلها ففي ز يدا ضربته لا محل لها وفي ز يدا ضربت يا كنه في محل رفع اه حفي على الاشموني
وأنت خير بان المفسر هو الفعل لا الجملة في عبارة شارحنا سماح (قوله كأنه أسد) بتشديد النون
من كان (قوله ومن ثم) أي من أجل قولنا ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ان يكون الفعل المشغول

وحقيقته أن يتقدم
اسم ويتأخر عنه عامل
هو فعل أو وصف وكل
من الفعل والوصف
المدكورين مشتغل
عن نصبه له بنصبه
لضميره لفظا كز يدا
ضربته أو محلا كز يدا
ضربت به أو ما لا يس
ضميره نحو ز يدا
ضربت غلامه أو ضربت
بغلامه والاسم في هذه
الامثلة ونحوها أصله أن
يجوز فيه وجهان
أحدهما أن يرفع على
الابتداء فالجملة بعده في
محل رفع على الخبرية
والثاني أن ينصب
بفعل محذوف وجوبا
يفسر الفعل المذكور
فلاموضع للجملة بعده
لانها مفسرة وفهم من
قولي فعل أو صف ان
العامل ان لم يكن
أحدهما لم تكن المسئلة
من باب الاشتغال وذلك
نحو ز يدا فاضل وعمرو
كأنه أسد وذلك لان
الحرف لا يعمل فيما قبله
وكذلك نحو ز يدا
دراكه وعمرو عايكه

لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه طلبا
في الز بروزك ز يدمأ أحسنه لان فعلوه صفة الصفة لا تعمل في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبهه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسما
وينها ما التعجبية ولها الصر وكذلك يدا نالضار به لان أل موصولة فلا يتقدم عليها مع عمل صلتها ثم الاسم الذي تقدمو بعده فعل أو
وصف وكل منها ناصب لضميره أو لسببيه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احدها أن يكون الفعل المشغول

طلباً نحو زيد الضرب بعومر الاتمه الثانية أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو أشرامنا واحداً تتبعه الثالثة أن يقتصر الاسم بعاطف مسبوق بحمالة فعليه أن يتقدم عليه كقوله تعالى خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجو بأورججانا (١٧٧) نحو زيد ضربته وذلك لأن

الطلب) وإنما وجب الرفع في نحو زيداً أحسن به لأن الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سببويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً انتهى نصريح (قوله أشرامنا واحد تتبعه) فيترجح نصب بشر افعال محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الافعال وإنما لم يجب دخولها على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب مالم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالتحتم الرفع نحو أنت زيد تضر به لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لاعلى الفعل هذا ان جعلت أنت مبتداً كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلاً بفعل محذوف مقدر وان فصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالتحتم النصب لان الهمزة داخلية في التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو كل يوم زيد تضر به فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم كلافصل انتهى نصريح (قوله والانعام خلقها لكم) انما ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجيئين أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تشاكل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على أنه لا يشترط في الاسم المشتغل عنه أن يكون صالحاً للابتداء واشترطه بعضهم (قوله كذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفي المسئلة أقوال ثلاثة أصحها هذا وهو اختصاصها بالابتداء مطلقاً والثاني دخولها على الفعلية مطلقاً والثالث التفرقة بين أن يقرن الفعل بقدر فيجوز دخولها عليه وان لم يقرن فيمتنع حكاها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضر به عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد انتهت نصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف هنا واجازة أكثر النحو بين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولاً بل المناسب أن يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول في المسئلة لا يقال لم تكبه انه سهل مشى على قول مرجوح (قوله أو حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب بان المراد ماله المصدر ولو رتبة فلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه أو يقال ان لها الصدارة على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبني على مبتدا) أي مخبر بها عن مبتدا قال في التوضيح وشرح هو يستويان فيما اذا بنى الفعل السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميره وكانت معطوفة بالفاء نحو زيد قائم وعمرو كرمته لا جله أو فعمر أو كرمته فيجوز في عمرو الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها ويجوز النصب وكنت عطفت فعلية على فعلية محلها رفع على الخبر بقو الرابطة بين الجملة المعطوفة الضمير في لأجله العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الجمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما يمكن نحو هذا حجر ضب خرب فيعارض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منها مرجح فاستوى بخلاف ما اذا بنى على ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً وعمراً كرمته عنده فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى مجرى الأسماء في جوده ولذا صغر فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء

الطلب) وإنما وجب الرفع في نحو زيداً أحسن به لأن الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سببويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً انتهى نصريح (قوله أشرامنا واحد تتبعه) فيترجح نصب بشر افعال محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الافعال وإنما لم يجب دخولها على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب مالم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالتحتم الرفع نحو أنت زيد تضر به لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لاعلى الفعل هذا ان جعلت أنت مبتداً كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلاً بفعل محذوف مقدر وان فصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالتحتم النصب لان الهمزة داخلية في التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو كل يوم زيد تضر به فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم كلافصل انتهى نصريح (قوله والانعام خلقها لكم) انما ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجيئين أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تشاكل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على أنه لا يشترط في الاسم المشتغل عنه أن يكون صالحاً للابتداء واشترطه بعضهم (قوله كذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفي المسئلة أقوال ثلاثة أصحها هذا وهو اختصاصها بالابتداء مطلقاً والثاني دخولها على الفعلية مطلقاً والثالث التفرقة بين أن يقرن الفعل بقدر فيجوز دخولها عليه وان لم يقرن فيمتنع حكاها في المعنى وعلى الاصح فيجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضر به عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد انتهت نصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف هنا واجازة أكثر النحو بين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولاً بل المناسب أن يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول في المسئلة لا يقال لم تكبه انه سهل مشى على قول مرجوح (قوله أو حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب بان المراد ماله المصدر ولو رتبة فلا ينافي ذلك تقدم شيء عليه أو يقال ان لها الصدارة على الجملة التي في حيزها وهنا الاسم ليس في حيزها (قوله مبني على مبتدا) أي مخبر بها عن مبتدا قال في التوضيح وشرح هو يستويان فيما اذا بنى الفعل السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميره وكانت معطوفة بالفاء نحو زيد قائم وعمرو كرمته لا جله أو فعمر أو كرمته فيجوز في عمرو الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها ويجوز النصب وكنت عطفت فعلية على فعلية محلها رفع على الخبر بقو الرابطة بين الجملة المعطوفة الضمير في لأجله العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الجمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما يمكن نحو هذا حجر ضب خرب فيعارض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منها مرجح فاستوى بخلاف ما اذا بنى على ما التعجبية نحو ما أحسن زيداً وعمراً كرمته عنده فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى مجرى الأسماء في جوده ولذا صغر فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء

(٢٣ - عبادته) - (ثاني) لان الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رعت وان راعيت عجزها نصبت فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن آيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين

فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر
 خبر ولا بد فيه من رابط وهو مقفود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيد اضربه
 ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي والفارسي وجاعة يحيزون
 النصب وقال هشام الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية
 بدليل هذان زيد وعمر وورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد
 وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصریح اذا علمت ذلك تعلم
 ان مامشى عليه شارحنا هنامبنى على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذکر في مثاله رابطا (قوله فالجلتان)
 وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ليس فيها عطف ولذا قال البيضاوي واخلاء الجمل الثلاث التي هي اخبار
 مترادفة للرحمن عن العاطف لجيئها على نهج التعدد واجب الفيدشى بان قوله معطوفتان أى بحذف العاطف
 فاستقامت عبارته وان خبير بانه اذا كان محل الشاهد في قوله والسماء الخ فلا داعي لجعل الجملتين معطوفتين
 بحذف العاطف فالانسب ما قاله البيضاوي وأيضا حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التنزيل
 وان كان الصحيح أنه غير مختص بالضرورة (قوله وهي محل الاستشهاد) فالسماء مفعول محذوف وهي
 عطف على علم القرآن ولو قرئ بالرفع لكان عطفًا على الرحمن علم الخ فالنصب في الآية اقتصار على
 أحد الوجهين السابقين

باب التوابع

(قوله في الاعراب) أى ان كان له اعراب والافحروف وأسماء الافعال يؤكدها ولا اعراب لها المراد
 الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا (قوله أحدها التوكيد) فيه لغات ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعد
 توكيدها الثانية الهمزة بدل الواو والثالثة قلب الهمزة ألفا وكان ينبغي للصنف أن يقدم النعت لانه مبين
 لحقيقة المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع يقدم النعت اه فيشى قال بعض انما قدم التوكيد على
 النعت لان التوكيد يدل على المؤكده من غير شىء آخر والنعت يدل على المنعوت وعلى صفة من صفاته
 فكأنه غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة احكام الشىء (قوله تابع) جنس وقوله يقرر الخ فصل يخرج
 بقية التوابع ما عدا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوي لا اللفظي (قوله يقرر) أى المتكلم به أو ان
 هذا حقيقة عرفية أى انهم تعارفوا انه يقرر وان كان الذى يقرر غيره (قوله أمر) أراد به الحال والشان
 أى حال المتبوع وشانه (قوله في النسبة) اللائق أن يأتى بمن يدل فى وعلى ثبوتها فإراد بالامر غير النسبة
 والشمول وفيه تكلف ويحجب بانه من ظرفية المجرى في المفصل ويراد بالامر النسبة والشمول وأو فى قوله
 أو الشمول للتوابع فلا يرد شىء على أخذها فى التعريف (قوله نحو جاء زيد بالامر) الخ) اكتفى
 بالمفرد المذكور ومثناه عن المفرد المؤنث ومثناه واتى بالجمع فى الموضوعين لثلا يغفل عن المؤنث بالمره (قوله
 ولا تؤكدها مطلقا) أى توكيدها معنى أو بمعنى مطلقا أفادت أم لا (قوله نحو كذا) راجع للتوكيد
 باللفظ وهو مبنى على قول والذى مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب واختاره فى الاوضح وهو
 الصحيح انه ليس توكيدها لانه أر يد بالثانى غير ما أر يد بالاول أى كذا بعدك (قوله فاجا سبلا) جمع فيج
 وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل)
 أمما المنفصل فيعاد بدون ما اتصل به مثال المتصل نحو جعلت جعلت وأكرمك أكرمك وعجبت منك
 منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرج من الاتصال الى الانفصال والغرض أنه متصل (قوله ولا حرف
 غير جوابي الخ) قال فى التوضيح وشرحه وان كان المؤكده حرفا غير جوابي وجب أن يفصل بينها وأن
 يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكده كضمير الكونه كالجزم منه نحو قوله تعالى أنكم اذا متم وكنتم

والجلتان بعد ذلك
 معطوفتان على الخبر
 وجلتا الشمس والقمر
 بحسبان والنجم والشجر
 يسجدان معترضان
 والسماء رفعها عطف
 على الخبر أيضا وهي
 محل الاستشهاد ثم قلت
 * (باب يتبع ما قبله في
 الاعراب خمسة أحدها
 التوكيد وهو تابع
 يقرر أمر المتبوع في
 النسبة أو الشمول
 فالاول نحو جاءني زيد
 نفسه والزيدان
 والهندان أنفسهما
 والزيدون أنفسهم
 والهندات أنفسهن
 والعين كالنفس والثاني
 نحو جاء الزيدان
 كلاهما والهندان
 كلتاهما واشترت العبد
 كله والعييد كلهم
 والامة كلها والاماء
 كلهن ولا تؤكدها مطلقا
 مطلقا وتؤكد باعادة
 اللفظ أو مرادفه نحو
 دكاد كاد و فاجا سبلا
 ولا يعاد ضمير متصل
 ولا حرف غير جوابي
 الامع ما اتصل به *
 وأقول

ترايا وعظاما أنكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤ كدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا تانيا ليعبد
 وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع ان الثانية الضمير المتصلة به أن الاولى وهو السكاف والميم ووجب
 أن يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤ كدة وضميره ان كان ما اتصل بالحرف المؤ كدا سما ظاهرا نحو ان
 زيدا ان زيد افضل فان الثانية مؤ كدة للاولى وأعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد
 وان زيدا انه افضل فان الثانية مؤ كدة للاولى وأعيد الضمير معها وهو اولى من اعادة الظاهر وبها جاء
 القرآن قال تعالى في رحمة الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم * يرين من أجاره قد أضيا

فان كدان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشري اختيارا اه تصریح (قوله غير
 جوابي) أما الجوابي ومثله الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كقولك قام زيد و بلى بلى ونعم
 نعم وقول الشاعر لا لأبوح بحب بثنة انها * أخذت على موافق عهودا

فكر ر حرف الجواب وهو لا مرين وبثنة اسم محبوبته اه تصریح (قوله والتوابع) جمع تابع
 والتابع اصطلاحا كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد غير خبر مخرج الخبر فانه معرب باعراب
 سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب
 سابقه الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو العجز اه أزهرية
 (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر في الخمسة أن التابع اما أن يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق
 والثاني اما أن يكون على نية تكرار العامل او الاول البدل والثاني اما أن يكون بالفاظ مخصوصة ولا الاول
 التوكيد والثاني اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثاني عطف البيان واذا اجتمعت يبدأ بالنعت
 ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله في التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك
 وزيدواختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع
 ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها وهو قول الخليل والاحفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو
 قول الجمهور وقيل عامله المذكور وأما عطف النسق فقيل عامله متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف
 وقيل محذوف اه تصریح (قوله جاء زيد نفسه) اى وعينه أو هما معالكن تقدم النفس على العين ومحل
 كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض
 تأمل فلا تقول جاء زيد كانه لان المحيى لا يتعلق بالبعض بخلاف اشترى العبد كله ويجوز جر النفس والعين
 بباعزائدة (قوله لجوز السامع كون الجأى الخ) فالتوكيد لرفع المجاز بحذف مضاف وقيل لرفع المجاز العقلي في
 النسبة وهذا ظاهر اذا كان المسند فعلا وما فى معناه أما لو كان غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلي الا أن يقال القائل
 بذلك لا يشترط كون المسند فعلا وما فى معناه وقيل المجاز لغوى وهو ظاهر اذا لم يكن المؤ كدا عاما (قوله المقرر
 لامر ه فى الشمول) اى لدفع احتمال تقدير بعض مضاف للمتبوع فتقول جاء زيدان كلاهما والمرأتان
 كلاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين او إحدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
 والمرجان أى من أحدهما وهو البحر والملح واللؤلؤ كبار اللؤلؤ والمرجان صغاره وامتنع أن يقال اختصم
 الزيدان كلاهما والهندان كلاهما لامتناع تقدير المضاف لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين كما لا يجوز
 جاء زيد كله بالايجاع لعدم الفائدة وذهب الجمهور الى جواز اختصاص الزيدان كلاهما لان العرب تأتى
 بالتوكيد حيث لا اضمار نحو جاء القوم كلهم أجمعون (قوله يجب فى المؤكد) بفتح الكاف كونه معرفة
 وأما النكرة فان لم يفد توكيدها لم يجز لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفى شرح التسهيل لابن مالك

اذا استوفت العوامل
 معمولاتها فلا سبيل لها
 الى غيرها الا بالتبعية
 والتوابع خمسة نعت
 وتوكيد وعطف بيان
 و بدل وعطف نسق
 وقيل اربعة فادرج هذا
 القائل عطفي البيان
 والنسق تحت قوله
 والعطف وقال آخر ستة
 فجعل التأ كيد اللفظي
 بابا وحده والتأ كيد
 المعنوى كذلك ومثال
 المقرر لامر المتبوع فى
 النسبة جاء زيد نفسه
 فانه لولا قولك نفسه
 لجوز السامع كون
 الجأى خبره أو كتابه
 بدليل قوله تعالى وجاء
 ربك أى أمره ومثال
 المقرر لامره فى الشمول
 قوله عز وجل فسجد
 الملائكة كلهم أجمعون
 اذ لولا التأ كيد لجوز
 السامع كون الساجد
 أكثرهم و يجب فى
 المؤكد كونه معرفة
 وشذ قول عائشة رضى
 الله عنها ما صل رسول
 الله ﷺ شهرا كله الا
 رمضان وقول الشاعر

التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضمن لضمير تقول اشترت العبد كله أجمع والامة كلها جعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويحب في النفس والعين اذا كد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها مجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن وأما اذا كد بهما المثني ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الارجح الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين **مسئلة** قال بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع وهم

ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا وان أفاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لو ردد السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زنا محذورا وهو ما كان موضوعا لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة والشمول كقوله * قدصرت البكرة يوما أجمعا * وكاعتكفت أسبوعا كله وقوله * ياليت عدة حول كل رجب * ولا يجوز صمت زنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نصفه لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة اه تصریح فقول شارحنا وشذ الخ مبنى على مذهب البصريين وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله ياليت عدة الخ) صدره * لكنه شافه أن قيل ذار جرب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس الى الشيء وقيل سفر القلب الى المحبوب (قوله وأنشده الخ) اي ان الناظم وابنه أنشده شهر مكان حول وهو تحريف أي تغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر عني أن يكون الحول من أوله الى آخره رجب لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كل رجب اه تصریح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر جنس الشهر المتحقق في اثني عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الرجب كما قاله الشنواني (قوله ويحب في التوكيد الخ) وقد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر عن الضمير كما في قوله * يأشبه الناس كل الناس بالقمر * (قوله ويحب في التوكيد كونه مضافا الخ) أي سواء كان بالنفس او العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم مافي الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عقيل حيث قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق لانه لو كان كذلك لقليل جميعه بل جميع حال من الموصولة وليس من التوكيد انا كلافها بل كل بدل من اسم ان أحوال من الضمير المستتر في قوله فيها انتهى تصریح (قوله ويستثنى من ذلك أجمع) قيل ان أجمع وأخواته معرفة بنية الاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهي معرفة بالاضافة للضمير لفظا **فائدة** لا يجوز قطع ألفاظ التوكيد الى الرفع او النصب اه اشموني (قوله وأجمع وما تصرف منه) وهو جعاء وأجمعون وجمع ويستغنى عن تثنية أجمع وجعاء بكلا وكتا كما استغنوا بتثنية سى عن تثنية سواء فقالوا سياتن ولم يقولوا سوا ان الانادر أو أجاز الاخفش والكوفيون تثنية أجمع وجعاء فتقول جاء الزيدان أجمعان وجاء في الهندان جعوان وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحواً كتع وكتعاه اه تصریح (قوله تقول اشترت العبد كله أجمع) مثل المصنف لما اذا كان التوكيد باجمع وأخواته تابعا لكل وأخواته وأشار به الى أنه اذا كد بهما يقدم كل أو أحداً أخواته على أجمع وأخواتها ويجوز التوكيد باجمع وأخواته بدون كل وأخواته فتقول جاء الجيش اجمع والقبيلة جعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين ان جهنم لم وعدهم أجمعين (قوله مجموعين) اي على وزن أفعال بضم العين ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعينهم في التوكيد (قوله أفصحها الجمع) اي جمع قلة على أفعال بضم العين وانما كان الجمع أفصح لان التثنية جمع في المعنى وعدل عن التثنية لثلاثي التثنية ولهذا كان الافراد أفصح من التثنية وانما قال أفصحها ولم يقل فصحاها لان أفعال التفضيل اذا أضيف لمعرفة جاز فيه وجهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) اي اللغة الفصحى ولو قال ودونه اي دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكبشين) فيجوز ان تقول قطعت رؤسا الكبشين ورأس الكبشين ورؤس الكبشين ففيه الارجح الثلاث والأفصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا في كل لفظ أضيف لما تضمنه وكان المتضمن بكسر الميم مثني فان الكبشين متضمن للرأس وكذا قبلت يد الشخصين ومنه قوله تعالى فقد

صغت قلوبكم (قوله والثاني باطل الخ) لا يتم بطلانه الا اذا اراد الفراء كما صرح به يس ان جميع لاتحاد الوقت في كل موضع املوا ريداتها لاتحاد الوقت اذا اجعت مع كل فلا يكون باطلا هـ فيشي (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول الجمهور ما قاله الفراء ان اجمعين تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الاشموني ثم يحتمل ان قول شارحنا قال بعض العلماء في قوله الخ اراد به الفراء ويحتمل انه اراد به بعض المفسرين والظاهر الاول ثم رأيت الشيخ يس صرح بان الفراء (قوله أمهلم) تو كيدلهم ورويد بمعنى امهالافهوتو كيدتان كما افاده الفيثي (قوله الثاني النعت) ويراد به الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لانعوت الله وقال المصنف في شرح اللمحة النعت والصفة واحد وقيل النعت يكون بالجبله كالطويل والقصير والصفة بالفعل كالضارب وعليه فيقال للمولى موصوف لا منعوت هـ يس على الفا كهي (قوله مشتق) وهو في الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد هنا معنى مجازي من اطلاق العام على الخاص وهو ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثلة المبالغة كضراب وحسن صفة مشبهة واسم التفصيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها وأسماء النسب تقول مررت بر يدهنا أي الحاضر ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشق بفتح الميم أي منسوب الى دمشق وفي معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الامن وما وفي معنى ذي صاحبة ذو الطائفة وفروعها وفي معنى المنسوب تامر وتماز وتمر في المنسوب للتمر وأما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فتعلقة بمحذوف صفة لأنها ظرف وليست صفات انتهى تصريح (قوله يقتضى تخصيص متبوعه) قال الفتازاني في مطوله وعند النحاة التخصص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاشتراك وخصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف وقال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم فلا تكون جار يفتي قولنا عين جار ية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي ويجعل جار ية مخصصة لانها قلت الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا ولم يبق في عين جار ية الا الاشتراك المعنوي بين أفراد ذلك المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطاعين والعاصين اول للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو للابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة في كلام المصنف قصور قال السيد في حواشي المطول وقد يكون الوصف جلة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل يجب صحته وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة والافتعال تعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة أن تكون خبر ية كالصلة لان الصفة يجب أن يعتقد المتكلم ان مخاطب عالم باصناف الموصوف بضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها لتعرف مخاطب الموصوف وتميزه عنده ولما كان من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جلة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة أو صلة انما يكون بتقدير القول نحو * جاؤا بندق هل رأيت الذئب قط * (قوله ويتبعه في واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يحل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتبعية يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النقي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي (قوله وأمره الخ) الحاصل ان موافقته في اثنين من خمسة عام للنعت الحقيقي والسببي ويختص الحقيقي بالموافقة في اثنين من الخمسة

والثاني باطل بدليل
قوله تعالى لأغوي بينهم
أجمعين لان اغواء
الشیطان لهم ليس في
وقت واحد فدل على
أن أجمعين لا تعرض
فيه لاتحاد الوقت وانما
معناه كعنى كل سواء
وهو قول جمهور
النحويين وانما ذكر
في الآية تأ كيدا على
تأ كيد كما قال تعالى
فهل الكافرين أمهلم
رويدائهم قلت في الثاني
النعت وهو تابع مشتق
أو مؤول به يفيد تخصيص
متبوعه أو توضيحه أو
مدحه أو ذمه أو تأ كيده
أو الترحم عليه ويتبعه
في واحد من أوجه
الاعراب ومن التعريف
والتنكير ولا يكون
أخص منه فنحو
بالرجل صاحبك بدل
ونحو بالرجل الفاضل
ويزيد الفاضل نعت
وأمره في الافراد
والتذكير وأضادهما
كالفعل ولكن يرجح
نحو جاء في رجل فعود
غلمانا على قاعد وأما
قاعدون فضعيف

الباقية فيكمل له أر بعمة من عشرة وأما السببي فلا يشترط أن تكمل له أر بعمة من عشرة قال في التصريح
وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها سواء
جرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجلان كريمان أو جرى على غير من هو له بان
يحول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة أبا ورجلان
كريما الاب أو كريمان أبا وجاءتني رجال كرام الآباء أو كرام أبا فالوصف في ذلك كله رافع لضمير مستتر
ويستثنى من ذلك اسم التفضيل اذا استعمل بمن أو أضيف لنكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولا يوافق في
التأنيث والتثنية والجمع نحو مرت رجل أفضل من زيدو بنساء أفضل من زيدو كذا مرت رجل أفضل
شخص ورجلين أفضل شخصين ويستثنى أيضا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على
وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور
ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع
حال الموصوف فتقول مرتت رجل قائمة أمه وامرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام أبوها ومررت
برجلين قائم أبواهما كما تقول قائم أبواهما وهي لغة كلوني البراغيث نحو مرتت رجلين قائمين أبواهما
ومررت برجل قائم أبواهما كما تقول قائم أبواهما ومن قال قاموا أبواهم قال قائمين أبواهم بجمع السلامة
هذا اذا رفع اسما ظاهرا أو تقول في الرفع للبارز جاءني غلام امرأة ضار بتهى وأمر رجل ضار بها هو كما تقول
ضربته ضار بها هو وجاء غلام رجلين ضار بهما كما تقول ضرب به هما ومن قال ضرب به هما قال
ضار به هما وتقول جاءني غلام رجل ضار بهم كما تقول ضرب بهم ومن قال ضرب بهم قال ضار بهم
اه تصريح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان قول الفيشي وأمره الخ مرادف النعت السببي
لا الحقيقي غير صحيح كما اتضح لك (قوله ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت
معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم
الذكر نحو الجاء الغفيرا أو جار ياعلى مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شئ منها واذا تكررت
النعت لواحد فان تعين مسماها بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط
تقديم المتبع على المقطوع وان لم يتعين مسماها بالجمع وعها وجب اتباعها كلها نحو مرتت بز يد التاجر
الفقيه الكاتب اذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة وكل واحد انصف بصفة من الثلاثة فقط وان تعين ببعضها
جاز فيما عداه الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع
عن المتبوع سواء تعين مسماها بدونها أم لا اه تصريح (قوله أسداى شجاع) بناء على أن الشجاعة
ليست خاصة بالعقلاء أما لو قلنا انها خاصة فيفسر الاسد بمجترى تأمل (قوله من الشيطان) من شاط اذا
احترق أو شطن اذا بعث والرجيم بمعنى المرجوم قال يس يجعل الوصف في ذلك تخصيصا يندفع سؤال
مشهور وهو ان ابن عرفة قال يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان الاستعاذة استجارة وهي
ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان
ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة
من غير هذا الشيطان المخصوص وأجاب بأن النعت قسبان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم اه وقال
أيضا وكون الوصف للذم بناء على ان رجيم بمعنى مرجوم بالشبه أملو أر يد مرجوم باللعنة والمقت
وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا يندفع السؤال واعلم ان كون
النعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفا كهسى (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم
من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) اعلم أن بعضهم منع البيان

ويجوز قطعه ان علم
متبوعه بدونه بالرفع أو
بالنصب) وأقول مثال
المشتق مرتت رجل
ضارب أو مضروب أو
حسن الوجه أو خير من
عمرو ومثال المؤنث به
مرتت رجل أسداى
شجاع ومثال ما يفيد
تخصيص المتبوع قوله
تعالى فتحرير رقبة
مؤمنة ومثال ما يفيد
مدحه الحمد لله رب
العالمين ومثال ما يفيد
ذمه أعود بالله من
الشيطان الرجيم ومثال
ما يفيد الترحم عليه
اللهم أناعبدك المسكين
ومثل ما يفيد التوكيد
نفخة واحدة وعشرة
كاملة ولا تتخذوا الهين
اثنين وزعم قوم من
أهل البيان ان اثنين
عطف بيان ويحتاج
شرح ذلك الى بسط
طويل وقد

لهج المعربون بان النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف في العديدين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة
وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير فلان نعت نكرة بمعرفة ولا العكس
لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بز يدفاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو (١٨٣) ذلك ويجب عند جاهير

النحوين كون
الموصوف اما أعرف
من الصفة أو مساو يالها
فلا يجوز أن يكون
دونها فالاول كقولك
مررت بز يدفاضل فان
العلم أعرف من
المعرف باللام والثاني
نحو مررت بالرجل
الفاضل فانهما معرفان
باللام والثالث نحو
مررت بالرجل صاحبك
فصاحبك بدل عندهم
لانعت لان المضاف
للضمير في رتبة الضمير
أورتبة العلم وكلاهما
أعرف من المعرفة
باللام وأما الافراد وضداه
وهما الشبهة والجمع
والتذكير وضده وهو
التأنيث فان النعت
يعطى من ذلك حكم
الفعل الذي يحل محله
من ذلك الكلام
فتقول مررت بامرأة
حسن أبوها بالتذكير
كما تقول حسن أبوها
وفي التنزيل ربنا أخرجنا
من هذه القرية الظالم
أهلها و برجل حسنة
أمه بالتأنيث كما تقول

في النكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم أجازوه في النكرات بشرط كونه أجلى
وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بياناً لانه ليس أجلى من الهين وجوز بعضهم اتيان عطف البيان للتوكيد
كافي يس على القا كهى وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على الهين للتوكيد والصحيح جواز ه في
النكرات ولا يشترط أن يكون أوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعها وقد يكون عطف البيان باسم
غير مختص بالمبين كافي المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان وليس مختصاً بالعائذات وعليه فائنين
عطف بيان على الهين ولم يختص به وسيأتي في باب عطف البيان في يانصر نصر نصر اخلاف هل هو
من التوكيد اللفظي أو من باب عطف البيان فن قال انه توكيد لفظي بقول لا يصح أن يكون بياناً لان
الشيء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بانه عطف بيان للتأكيدهم ولعل هذا هو الذي
أشاره المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ فانه قد أطال في المعنى في الفرق بين البدل وعطف البيان
(قوله لهج ابون) هو من باب تعب أولع به اه صحاح وقال بعض الاشياخ أى أكثروا الكلام
بذلك (قوله والتحقيق ان الامر على النصف من العديدين) أى العشرة والاربعة أى أن اللازم اثنان
من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الاخرى فتارة يوجدان كافي الرفع للضمير المستتر وتارة لا يوجدان
كافي الرفع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان النعت الحقيقي له اثنان من خمسة فقط وبهذا
تعلم ان كلام المعربين قاصر على الرفع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم
يوهم العموم تأمل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا
تنتع نكرة بمعرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ويل لكل همزة نكرة الذي الخ لانه وصف النكرة
وهي كل همزة بالمعرفة وهي الذي وذلك لان الذي بدل لانعت وأما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان
المراد به الاستمرار في جميع الازمنة فاضافته محضة اه يس (قوله ولا العكس) وجوزوه بعضهم في قوله
* وفي أنيابها السم نافع * فجعل نافع صفة للسم وخرجه غيره على البدل (قوله ويجب عند جاهير
النحوين الخ) وصحح ابن مالك جواز النعت بالخاص ويؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة
بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل اه يس
(قوله أورتبة العلم) أولحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه في رتبة العلم (قوله الا أن العرب أجروا جمع
التكسير الخ) الحاصل أن سيديويه والمبرد وأباموسى قالوا ان جمع التكسير في الوصف أفصح من الافراد
وقال الابدى والشاو بين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيهه وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت
تابعاً لجمع نحو مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان تابعا للمفرد أو مثنى كمررت برجل
قاعد غلماناه و برجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة
اه تصریح (قوله أجروا) أى نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من النحاة فهذا ليس
مقابلاً لما قبله ومقابله ما علمت من الاقوال في المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت المقطوع ان كان
لجر مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل وان كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العامل
وهو المبتدأ أو الفعل تقول مررت بز يدالتاجر بالوجه الثلاثة وتقول هو التاجر أو أعني التاجر على

حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه و برجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين الاعلى لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى
ذلك فقس الا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فجازوا فصيحا مررت برجل قعود غلماناه كما تقول قاعد غلماناه وقوم جمعوه
على الافراد واليه أذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول أكلوني البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت
بامرئ القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو وبالنصب باضمار فعل

تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعنى قال الشاطبي وجلة النعت المقطوع مستأنفة لان الصفة مع المقدر جملة مستقلة لاموضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل في الهم والمذم والترحم انهم لما قصدوا انشاء المذم أو الترحم أو الذم جعلوا اضرار العامل اماراة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبدالله لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا اه تصریح (قوله) ويجب الخ) وجوز بعضهم تقدير أعني في الجميع (قوله في صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته جملة الخطب) امرأته مرفوع عطف على فاعل يصلي المستتر فيه اه تصریح (قوله الثالث عطف البيان) العطف في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا نسيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه والمراد به المعطوف أو أنه صار حقيقة في المعطوف اه يس على الفا كهى (قوله يوضح متبوعه) أى بانفاق البصريين والكوفيين (قوله أو يخصصه) نفاه جمهور البصريين منهم الفارسي وابن جنى وجوزوا أن يكون من عطف البيان للنكرة نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة طعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصد يد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصریح وظاهر قول المصنف بوضحه أو يخصصه أنه لا يأتي للمذم والذم ولا غيره لكن الزمخشري قد أعرب البيت الحرام عطف بيان أتى به للمذم في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيحمل كلام المصنف على الغالب (قوله) ويتبعه في أربعة من عشرة) أى المعلومة من باب النعت ولم يقل في الاربعة من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله) ويجوز اعرابه الخ) أى كل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضع أو مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه المقصود بالحكم لانه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التي أعرب بها بيان فان هذا لا يمكن لان البيان موضع لتبوعه أو مخصص له فهو مقصود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم أى الذى انحصر القصد فيه **فائدة** يفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفاعل ومنها ان البدل هو المقصود وما قبله وسيلة ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل في الجميع اه تصریح (قوله) أو لم يمتنع) كذا في بعض النسخ فأوتنو يعية ولم يمتنع عطف على يجب وفي بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول عبارة احسن من عبارة ابن مالك في الفيته لان ابن مالك اتماذ كر صورتين والمصنف أتى بقاعدة كلية تشتمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ما وجب كونه عطف بيان جاز اعرابه بدل كل ان صح احلال الثاني محل الاول ولم يجب ذكره (قوله) نحو ياز يد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث لو أعرب بدلا من زيد لم يمتنع دخول ياعلى الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه بيان واعترض بان العلة المانعة من جعله بدلا تأتي في جعله بيانانا ان قلنا ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع فيا عملة في الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بياناً أيضاً وكذا ان قلنا ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل لافرق وان قلنا ان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا كما لم يمتنع كونه بياناً لافرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه فيشى الآن يقال يغتفر في التابع (قوله) ويمتنع في نحو مقام ابراهيم) أى ويمتنع كونه بياناً في نحو الخ لان مقام معرفة لضافته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على آيات في قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لنكرة وقدم وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف

ويجب أن يكون ذلك الفعل أخص أو أعني في صفة التوضيح وأمدح في صفة المذم وأذم في صفة الذم فالاول كافي المثال المذكور والثاني كما في قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما في قوله تعالى وامرأته جملة يقرأ في السبع جملة الخطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هي ثم قلت **الثالث** عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو **أقسم بالله أبو حفص عمر** ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه في أربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهنند قام زيد أخوها أو لم يمتنع احلاله محل الاول نحو ياز يد الحارث وأنا ابن التارك البكري بشرو يا نصر نصرنا و يمتنع في نحو مقام ابراهيم وفي نحو ياسعید كرز

وقرأ قولون عيسى) * واقول قولى تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولى غير صفة مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان فى افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلا بد من اخراجها والادخلت فى حد البيان وقولى يوضح متبوعه او يخصه مخرج لما عطف البيان ومثال الموضح قوله أقسم بالله أبو حفص عمر * (١٨٥) مامسها من نقب ولادبر والمراد بعمر ابن الخطاب رضى الله عنه

الخطاب رضى الله عنه ومثال العطف المحصص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة ورفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه فى اربعة من عشرة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتشكيك وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شىء جاز اعراه عطف بيان جاز اعراه بدلا اعنى بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يرتبط بها بالخبر عنه والرابط هنا الضمير فى قوله أخوها الذى هو تابع لزيد فلما سقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه

بيان على آيات مخالفة لاجماع البصريين والكوفيين على أن النكرة لا تبين بمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على أن المبدل منه ان كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ اه تصریح وذكرا بعض أنه بدل بعض على تقدير الرابط أى مقام ابراهيم منها أو أنه بدل كل يجعل المقام لعظمه كانه عين الآيات فتأمل اه من يس على الفا كهى (قوله وقرأ قولون عيسى) يمنع لان قالون أوضح من عيسى قال فى التصريح وقول الزمخشري والجر جاني يشترط فى عطف البيان كونه أوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى هذا اذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان على هذا مع أن الاشارة أوضح وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجملة بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشرح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى من للمعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلى بين الخفى اه تصریح (قوله مخرج للصفة) أراد بها النعت سواء كان مشتقا او مؤولا به وليس المراد بها المشتق كما توهم الفيشى بل أراد بالصفة المرادفة للنعت لان النعت والصفة والوصف بمعنى واحد (قوله أقسم بالله الخ) قال ابن يعيش قاله رؤى بقال العينى وهذا خطأ لان وفاة رؤى بتسنة خمس واربعين ولم يدرك عمر ولا عده أحد من التابعين وانما قاله اعرابى جاء لعمر بن الخطاب وقال له ان أهلى بعيدون على ناقه ذرا عجبفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمله بعيره وسار فى البطحاء يرتجز أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولادبر * فاغفر له اللهم ان كان جبرائيل حث فى يمينه وعمر مقبل من أعلى الوادى فجعل اذا قال فاغفر الخ يقول صدق صدق حتى التقيا فاخذته بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجبفاء فحمله على بعير وكساه اه شنوانى فعمر عطف بيان على ابي حفص ذكر لا يوضحه لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالسكنية اه حلى والنقب رقة خف البعير يقال نقب نقب كعلم يعلم والبر مرض فى سنامه (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطى والاكثر على أن العامل فى البدل يقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانية لامن الاولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا امن آمن منهم ومن النخل من طلعها من المشركين من الذين فرقوا دينهم لمن يكفر بالرحن لبيوتهم وقيل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فكانه من جملة) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فكانه من جملة أخرى والمراد بكأن التحقيق لانه من جملة أخرى عند اعراه بدلا (قوله فتخالوا الجملة الخبر بها عن رابط) ولا يعقل هنا قولهم يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل لان الضرر هنا انما جاء من الاول والرابط فى مثاله الضمير المضاف اليه أخ الذى هو تابع لزيد (قوله أمثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا أخو يناعبد شمس ونوفلا فاعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوين او يتمنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوين فىكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقليل فيه يانوفل بالضم لا يانوفل بالنصب ومنها أن يضاف اسم التفضيل الى عام و يتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال

(٢٤ - عبادته - ثانى)

من جملة اخرى فتخالوا الجملة الخبر بها عن رابط والامتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يازيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل بالحارث لم يجوز ان يأل لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر

أنا بن التارك البكري
 بشر
 عليه الطير ترقبه وقوعا
 فبشر عطف بيان على
 البكري وليس بدلا
 لامتناع أنا بن التارك
 بشر إذ لا يضاف ما فيه
 الالف واللام الى مجرد
 منها الا ان كان المضاف
 صفة مشناة او مجموعة
 جمع المذكر السالم نحو
 الضارب باز يد والضارب
 ز يد ولا يجوز الضارب
 ز يد خلافا للفراء ومنها
 قول الراجز وهو ذو
 الرمة * انى واسطار
 سطر ن سطر ا * لقائل
 يانصر نصر نصر لان
 نصر الثاني مرفوع
 والثالث منصوب فلا
 يجوز فيهما أن يكونا
 بدلين لانه لا يجوز
 يانصر بالرفع ولا
 يانصر بالنصب قالوا
 وانما نصر الاول عطف
 بيان على اللفظ والثاني
 عطف بيان على المحل
 واستشكل ذلك ابن
 الطراوة لان الشيء
 لا يبين نفسه قال وانما
 هذا

الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير بدأ فضل النساء وذلك
 لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على ما اضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطى من قال
 أنا شر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة اى بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام ز يد بنصب الغلام لان الغلام لو
 نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اى ومنها أن يتبع مجرور
 اى بمفصل نحو بأى الرجلين زيد وعمر وسهرت لانه لو نوى احلال ز يد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل
 الرجلين لزم اضافة اى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اى زيد أحسن
 او عطف على اى مثلها * نحو اى وأيك فارس الاحزاب * ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا
 أخويك زيد وعمر وعندى لانه لو نوى احلال ز يد مع ما عطف عليه وهو عمر ومحل أخويك لزم اضافة
 كلا الى مفرد وهى انما تضاف الى مثني غير مفرق وشذ * كلا أخى وخليلي قال الموضح فى الحواشى وهذه
 المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون
 فى الثواني ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت كون أنت تو كيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز
 ان أنت وقال ابو سعيد على بن مسعود اولى ما يقال فى نعم الرجل زيدان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز
 نعم زيد وقال الفخر وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعبر ومذهب
 سيبويه أن المبدل منه ليس مهمل ابالكى لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا
 صالحا فلو ذهبت تهمر الاول لم يصح كلامك اه تصریح (قوله أنا بن التارك الخ) قاله المرار الاسدى وهو
 من الوافر و بشر هو بشر بن عمرو وكان قد جرح ولم يعلم جارحه والمعنى أنا بن الذى ترك بشر بحيث
 تنتظر الطيور أن تقع عليه اذا مات وذلك لانها لا تتناوله مادام به روح (الاعراب) أنا مبتدأ بن خبر التارك
 مضاف اليه والبكري مضاف اليه و بشر عطف بيان على البكري وليس يبدل لانه فى حكم تنحية المبدل منه
 فيكون التارك داخلا على بشر ولا يجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطيور مبتدأ وترقبه خبره وبالجملة حال
 من البكري وعليه يتعلق بوقوع المنسوب على التعليل اى برقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله خلافا
 للفراء) فانه جوز البدلية لاجازته اضافة الصفة المقررة وبال الى جميع المعارف وليس مذهبه بمرضى (قوله وهو
 ذو الرمة) بضم الراء وكسرها قطعة جبل بالية (قوله انى واسطار الخ) قال الامام العيني عزاه سيبويه الى ربة
 وقال الصاغاني ليس له ومع ذلك مصحف الرواية يانصر نصر بالضاد المعجمة نصرا فنصر الاول هو نصر
 ابن سيار رئيس خراسان والثانى بالضاد المعجمة هو حاجب نصر والثالث مصدر وقوله واسطار جمع سطر
 بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب وأسباب وأصل السطر الصعب من الشىء * الاعراب انى ان واسمها ياء المتكلم
 محله نصب واسطار الواو للقسمة اى وحق اسطار أورب اسطار واسطار مجرور بها وسطر ن فاعل وسطر ا
 مفعول مطلق وفى بعض النسخ رفع اسطار على أنه مبتدأ خبره سطر ن ولقائل خبر ان و يا حرف نداء ونصر
 منادى مبنى على الضم وتنمة الاعراب فى الشرح (قوله لان الشىء لا يبين نفسه) قال فى المعنى وفيه نظر من
 وجوه احدها انه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولذا منع سيبويه بنى المسكين و بك
 المسكين لان المعرف بال أدنى من الضمير فلا يكون فيه بيان للضمير فلا يصح ان يكون بدلا لان البدل
 مبين والثانى أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا للاول لما فيه من زيادة
 الفائدة نحو ياز يذ يذ اليعمالات والثالث أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك فى مثل قولك
 ياز يذ يذ اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما يذ فانه لما نذ كر الاول يتوهم كل منهما انه المقصود
 فاذا كررت تكرر خطابك لاحدهما واقعا لك عليه فظهر المراد اه بتصرف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فى

من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطى فان قلت يا سعيد كرز يضم كرز و جب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان
البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين واما البيان المفرد التابع لبيني فيجوز رفعه ونصبه
و يمتنع ضمهم من غير تنوين ومنه في ذلك النعت والتوكيد نحو ياز يد الفاضل والفاضل يا عيم أجعون وأجمعين وكذلك يمتنع البيان
في قولك قرأ فلان عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما

(١٨٧)

قال العلماء في قوله تعالى آمنابرب

العالمين رب موسى
وهرون انه بيان لان
فرعون كان قدادعي
الربوبية فلواقتصروا
على قولهم رب العالمين
لم يكن ذلك صريحا في
الايمان بالرب الحق
سبحانه وتعالى ثم قلت
الرابع البدل وهو
التابع المقصود بالحكم
بلا واسطة وهو اما بدل
كل نحو صراط الذين
أو بعض نحو من
استطاع اليه سبيلا أو
اشتمال نحو قتال فيه
أو اضراب نحو ما
كتبه نصفها ثلثها
ربعها أو نسيان أو
غلط كجاء في زيد عمرو
وهذا زيد جار والاحسن
عطف هذه الثلاثة بيل
ويوافق متبوعه
ويخالفه في الاظهار
والتعريف وضيتهما
لكن لا يبدل ظاهر
من ضمير حاضر
الابدل بعض أو اشتمال
مطلقا أو بدل كل ان
أفاد الاحاطة وأقول

تسكفا (قوله من التوكيد اللفظي) ويكون الاول منهما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركة
بناء لانها لا تحذف وهاو اطرادها في باب النداء أشبهت حركة الاعراب والثاني على المحل (قوله من باب التوكيد
اللفظي) قال في المعنى التوكيد اللفظي فيهما أوفى الاول فقط فالثاني اما مصدر دعائي نحو سقيالك أو مفعول
به بتقدير عليك أن المراد اغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو قدر
أحدهما توكيدا للضمابغير تنوين كالمؤكد اه معنى (قوله المحمدان) أي محمدناظم الالفية ومحمد
ابنه وهو بدر الدين كما صرح به في المعنى وفي بعض النسخ المحمدان ابن مالك ومعطى (قوله فان قلت)
بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا بيانا عكس ما قبله (قوله يضم كرز) أي بدون التنوين ولو كان بيانا لتون
وكان معربا تابعا للمحل فينصب أو اللفظ فيرفع (قوله البدل) هذه التسمية للبصريين واختلف في
تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير
(قوله والاحسن الخ) انما كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما اذا قلت رأيت رجلا جارا فانه
يحتمل البدل ويحتمل أنه صفة بان ير يدبحمار أنه جاهل فاذا عطف بيل زال ذلك اه نصريح (قوله ويوافق
متبوعه) أي وجوب بافي ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده وواحد
من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازا في الاظهار والتعريف
وضيتهما وهما الاضمار والتكبير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج للنعت والبيان والتوكيد
كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب
أو نهى و بيل ولكن بعد النفي والنهي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بيل عمرو ولكن عمرو أما المعطوف
بلا فلان الحكم السابق وهو اثبات المجي عز يد منفي عنه بلا وأما المعطوف بيل ولكن بعد النفي فالحكم
السابق هو نفي المجي والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله
فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه هو المقصود به وحده وهو المعطوف بالفاء ثم وأو وحتى وأم والمعطوف
بالواو اثباتا أو نفيًا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد لا عمرو والنوع الثاني خارج بقولنا وحده والاول
خارج بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ما هو المقصود بالحكم دون ما قبله وهو
المعطوف بيل ولكن بعد الاثبات نحو جاء زيد بيل عمرو ولكن عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة
والمراد بالواسطة حرف العطف والاقدي يكون بين البدل والمبدل منه واسطة نحو تكون لنا عيد الاولنا
وآخرنا اه نصريح مع زيادة قولنا والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ولنحوجاء القوم لاز يدوهو
المعطوف بلا بعد ايجاب ومثله المعطوف بيل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق في نحو
جاء زيد بيل عمرو ومثله جاء زيد بيل عمرو ولكن عمرو وقوله في نحو قيد في قوله للمعطوف (قوله وأقسامه ستة)
وزاد بعضهم قسما سابعًا وهو بدل الكل من البعض نحو جئتك غداً فيوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غداً
بدل كل من بعض واستدل له بقوله

البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خير امنها وفي الاصطلاح ما ذكره والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم
فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيدها فمن متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولنحوجاء القوم لاز يد فان زيد امن في عنه الحكم
فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولنحو عمرو في جاء زيد عمرو وأو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الاول فلا
يصدق عليه انه المقصود بالحكم وبلا واسطة مخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بيل عمرو فانه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما
يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وطلحة الطلحات هورجل من بني خزاعة زوج مائة رجل من عشيرته مائة بكر من أهله وتحمل مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاما فسمته طلحة فلما كثر عددهم قالوا طلحة الطلحات منسوب الى هذه المائة فطلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض وردبانه أطلق الاعظم على الكل من باب اطلاق البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لمياء في شفيتها حوة لعس * وفي اللثا وفي أنيابها شنب

واللعس السوادور دهد البيت بانه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمر قور دبانه من باب التقديم والتأخير والتقدير في شفيتها حوة وفي اللثا لعس وفي أنيابها شنب اه واختار السيوطي اثبات هذا القسم واستدل به بقوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن جنات عدن بدل من الجنة بدل كل من بعض لان الجنات جمع جنة وهي مفرد ودبانه يجوز أن تكون أل للجنس أو الاستغراق فهو بدل كل من كل * تنبيه * هذه الاقسام الستة تجرى في الفعل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الآثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك ففسد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها وتنجى وطائعا

لان الاخذ كرها والمجى طائعا من صفات المبايعه وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبي وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل كل) وسماه ابن مالك البديل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون في الله نحو صراط العزيز الحميد الله فأنه بدل في قراءة الجر والله منزه عن الوصف بالكلية والجزئية اه تصريح بتصريف (قوله بدل اشتمال) ويحتاج هوو بدل البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير * واعلم انه اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كما عجبني الجارية حسننها أو مكنتب منه صفة نحو سلبز يدماله فان الاول اكتب من الثاني كونه مالكا وردبانه يلزم عليه جواز ضربت زيد على الاشتمال وهم منعو ذلك وقال الفارسي المشتمل هو الثاني بدليل سرق زيد ثوبه بورد بسرقة زيد وفرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى أن الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضح فقال بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أي يكون دالا عليه اجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول منسوفة الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أو لاقولهم كاشتمال الظرف على المظروف قيد للدخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة (قوله وبدل نسيان وبدل غلط) فالمتعلق باللسان غلط وبالقلب نسيان والاضراب محله القلب واللسان معالان الاول والثاني مقصودان قصدا صحيجا مستمرا (قوله ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر) فثلثها وما بعده بدل انتقال لاضراب ابطالى من نصفها ولهذا سمي بدل البداء لان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدوله أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول (قوله البديل والمبديل منه مقصودين) ان قلت قصدهما معاينافي ما تقدم من أن المقصود البديل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول والمراد يدفع

بديل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فبديل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فن في موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لو وقع فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البديل والمبديل منه مقصودين قصدا صحيجا وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض ولا ملابس كما في بدل الاشتمال

وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط كقولك هذا زيد جار والاصل انك اردت ان تقول هذا جار فسبقتك لسانك الى زيد ففعلت الغلط بقولك جار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذي هو غلط الأثرى أن الجار بدل من زيد أو أن زيد النماذ كر غلطا و يصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الأول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحح جافيدل

(١٨٩)

اضراب وان كان المقصود انما هو الثاني فبدل غلط وان كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان * ثم اعلم ان البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضرار أربعة أقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمريين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من المظهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمير من المضمير نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيد الأبدال وابدال المضمير من الظاهر نحو ضربت زيدا وابدال المضمير من مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لا عرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى

الإيراد اه دردير (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت الخ) المناسب أن يقول اذا كنت قصدت زيدا ثم ظهر فساده فقلت عمرو (قوله على معنى الخ) فالبدل ليس نفسه غلطا بل مزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك على وجهين) أي المختلفان على وجهين الأول أن يكون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا والثاني بالعكس (قوله فابدال الظاهر الخ) توضيح للأقسام الأربعة وقوله نحو جاءني خبر عن قوله فابدال (قوله وأوجب ابن مالك الثاني الخ) الحاصل ان قلت أنت ورأيتك أنت وممرت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصري والكوفي ورأيتك أياك توكيد عند الكوفي وابن مالك لا بدل خلافا للبصريين قال ابن مالك في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيد فالفرق بينهما تحكم قال الساطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا اردت التوكيد أنت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت وممرت بك أنت واذا اردت البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك أياك وممرت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل عن سيبويه وتلقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤمنون على ما يتلقون فهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة اه تصریح (قوله ولو قلت ضربته هو الخ) لانه لا يبدل ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم انها يتوافقان في الاعراب بخلاف التوكيد فان ضمير الرفع المنفصل يؤيد بكل ضمير اتصل تأمل (قوله وابدال المضمير من الظاهر الخ) هذا ثالث الأقسام الأربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمير الخ) هذا رابع الأقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبر فلناسب حذف الواو الا أن يقال في العبارة حذف أي ومنها ابدال الخ (قوله جاز مطلقا) أي في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أو بعضا أو اشتمالا أو اضرابا بأقسامه الثلاث وترك الشارح مثال البعض نحو زيد فعلته عينه ومثال الاضراب ضربته عمرو والضمير لزيد (قوله فان أذكره) في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله وزنه ما يقول) فما يقول في تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله على حالة الخ) من بحر الطويل وقائله الفرزدق وعلى حالة متعلق مجاد في بيت قبله وان مفتوحة على الفاعل أي لو ثبت ان في القوم حاتما وفي القوم خبران وعلى جوده متعلق بضم ونكذ بالماء وحاتم بالجر بدل من الهاء في جوده وهو محل الشاهد لان القافية مجرورة والبدل ممكن فعديل اليه ولورفع على انه فاعل لضن لجاز ويكون في البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروي اه (قوله الا ان هذا الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطف على ما قبله وهو قوله لقوله تعالى الخ فيتوهم أن البيت من بدل الاشتمال كالذي قبله استدرك عليه بقوله الا أن هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمتكلم ومثل للمخاطب بمثلين بدل البعض و بدل الاشتمال ومثل للمتكلم بمثلين كذلك جملة الامثلة أربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتي وجهك) بفتح التاء للمخاطب أو بكسرهما

بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وان يكون مبتدأ وان يكون فضلا وابدال الظاهر من المضمير وفيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبية جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانية الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من الهاء في أنسانية بدل اشتمال ومثله وزنه ما يقول وقول الشاعر على حالة لو ان في القوم حاتما * على وجوده لضن بالماء حاتم الا أن هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو اعجبتي وجهك واعجبتي علمك وقوله

للخاطبة ووجهك بدل من التاء بدل بعض وكذا يقال في قوله أعجبتني عامك الان عامك بدل اشتغال
 (قوله أوعدني بالسجن الخ) من بحر الرجز والاداهم جمع أدهم وهو القيد وشنة بالشين المعجمة ثم تاء
 مثلثة ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم بفتح الميم وكسر السين وهو خوف البعير فاستعير
 للانسان * الاعراب أوعد فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول بالسجن متعلق بأوعد والاداهم
 معطوف عليه ورجلي بدل من الياء في أوعدني وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ وشنة المناسم خبره (قوله
 ذريني الخ) من قصيدة من الوافر أي أركبني والخطاب للمرأة والفيثي أي وجدتي وذريني فعل أمر والياء
 مفعول وان حرف توكيد ونصب وأمرك اسمها ومضاف اليه ولن يطاعا ناصب ومنصوب وألفه للاطلاق
 وما الفيثي فعل وفاعل ومفعول وحامى بدل اشتغال من الياء ومضاعف مفعول الفيثي (قوله تكون لنا عيدا
 لاولنا الخ) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام مع البديل وناشامل للاول
 والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أي البديل لم يبدل على الاحاطة (قوله بكم قر يش الخ) أول قر يش
 من فهور هو قر يش وفهر لقب له وقر يش تصغير قرش والقرش حوت يأكل حيتان البحر لا يمر بشيء
 من الغث والسمين الا كله فهي تأكل ولا تأكل وتعلو ولا تعلو عليها وقيل قر يش أولاد النضر دون
 اخوته من أبناء كنانة وسمى ولد النضر قر يش لان النضر كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم أي يفش
 عنها وكان بنوه يفشون عن حاجة أهل الموسم فيزدونهم بما يبلغهم وكفيينا أي وقينا وكل معضلة من
 أعضل الامر أي زاد واشتد وهي بكسر الصاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفيينا والنهج الطريق
 والضليل بكسر الصاد وتشديد اللام بمعنى كثير الضلال * الاعراب بكم جار مجرور متعلق بكفيينا وقر يش
 بدل من الكاف في بكم وكفيينا كل معضلة فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونهج مفعول
 والهدى مضاف اليه ومن موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وجملة كان
 واسمها وخبرها صلة من والشاهد في البيت ان قر يشا بدل من ضمير الحاضر وهو الكاف في بكم ولم يبدل
 على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهي البستان وهو بدل من مفازا (قوله صراط الله) بدل
 من صراط (قوله ناصية) بدل من الناصية (قوله ان مع اليوم الخ) أنشده المازني وأوله
 * لاتعلواها وادلوها دلوا * وغدوا بدل من أخاه والضمير في أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا
 يحتاج لعائد كما أنه قال ان مع اليوم غدوا وفي هذا إعادة لام غد واعرابه عليها والافهسي قد حذف
 اعتبارا في غير هذا واعرابه على الدال فتقول غدا وقال في الشواهد ان غدوا بدل من اليوم ولا صحته
 لان غدوا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا اه * (قوله الخامس
 عطف النسق) * و يسميه سيبويه باب الشركة والعطف في اللغة الرجوع والنسق بفتح السين اسم
 مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض قاله الفاكهسي وقال الفيثي
 يحتمل ان عطف بمعنى معطوف لان الكلام في التوابع فاطلق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على
 حذف مضاف أي ذرعطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار في الاصطلاح عاملا على المعطوف اه
 فيثي واذ أول عطف بمعطوف والنسق بالنسوق كانت الاضافة للبيان وكذا اذا قرذوعطف لان صاحب
 العطف هو المنسوق وأما جعل المضاف اليه عاملا فالامر ظاهر تأمل وعطف النسق في الاصطلاح
 تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الآتي ذكرها فخرج ما بعد أي التفسير يمتن نحو قولك
 مهرت بغضنفر أي أسد فأسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي ولبس من الاحرف الآتي
 ذكرها فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالاجلي عن الاخفي وليس لنا عطف بيان بتوسطه
 حرف الاهدا وذهب الكوفيون الى ان أي عاطفة (قوله لمطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب بالجمع

أوعدني بالسجن
 والاداهم * رجلى فرجلى
 شنة المناسم فرجلى
 بدل بعض من ياء
 أوعدني وقوله
 ذريني ان أمرك لن
 يطاعا * وما ألفييني حامي
 مضاعفا حامي بدل اشتغال
 من ياء ألفييني وان كان
 بدل كل فاما أن يبدل على
 احاطة أو لان دل عليها
 جاز نحو تكون لنا
 عيد الأولنا وآخرنا وان
 كان غير ذلك امتنع نحو
 قت ز يدور أيتك زيدا
 وجوز ذلك الاخفش
 والكوفيون تمسكا
 بقوله
 بكم قر يش كفيينا كل
 معضلة
 وأم نهج الهدى من
 كان ضليلا
 وكذلك ينقسمان
 بحسب التعريف
 والتنكير الى معرفتين
 نحو اهدنا الصراط
 المستقيم صراط الذين
 ونكرتين نحو ان
 للثقين مفازا حدائق
 ومتخالفين فاما أن
 يكون البديل معرفة
 والمبدل منه نكرة نحو
 الى صراط مستقيم
 صراط الله أو يكونا
 بالعكس نحو لنسفا
 بالناصية ناصية كاذبة

وقول الشاعر * ان مع اليوم أخاه غدوا * ثم قلت * (الخامس عطف النسق وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء للجمع المطلق

المطلق لثلاثتهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحدا لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد في مقابلة الاطلاق وانما نشأ هذا لمن توهم فرقا بين العبارتين من مغايرة الفقهاء بين الماء المطلق ومطلق الماء وما ذكره من انها للجمع هو الصحيح خلافا للفراء وهشام وثلث من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تقييد الترتيب وبعينها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارحجية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله والترتيب) وهو معنوي وذكري فالعنوي ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكري ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنال الله جهره واعترض على الترتيب المعنوي بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فان الأهلاك متأخر عن مجيئ البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفراء والجواب ان المعنى أردنا أهلاكها فجاءها بأسنا فجئ البأس مترتب على الارادة والقائل بالترتيب هو الجمهور مطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي لا تقييد الترتيب في البقاع ولا في الامصار بدليل بين الدخول فقولهم مطرنا بكذا فكان كذا اذا كان موضع المطر فيهما في وقت واحد اه تصریح وأجاب بعض عن الآية بان فيها القلب بمالغته في تعلق الأهلاك بهم حتى كانوا قبل مجيئ البأس أي العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فان اخرج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أي يابساً أسود وأجيب بان الفاء ثابتة عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب * وما قيل من ان جعله غثاء عطف على جعله مخدوقا وان التقدير فضت مدة فجعله غثاء فهو معترض بان مضي المدة لا يعقب اخراج المرعى فيجئ الأشكال في الفاء الداخلة على قوله فضت وان صح الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فجعله غثاء فتأمل وأجاب يس بانه يكفي أن أول أجزاء المضي يعقب الاخراج وان لم يحصل بتامه الا في زمن طويل اه قال العلماء والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو دخلت البصرة فبعد اذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتها بعد ثلاثة أيام قاله يس وهذا يصلح جوابا عن قوله فجعله غثاء واستعمالها في التعقيب في كل شيء بحسبه معنى حقيقي كما يؤخذ من المعنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فيحتمل ان الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الاقصى نزول المطر بعد دحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف (قوله والترتيب والمهلة) بفتح الميم بمعنى التراخي وأما بضم الميم فهي عكار الزيت وفي حواشي السعدان المهلة بفتح الميم التراخي وأما بضمها فمشارك بين التراخي وردى الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تقييد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في سورة الزمر وأجيب بان ثم فيها معنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في الترتيب الاحباري ولا تراخي بين الاخبارين وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب اذا هزمتي جرى في أنابيب المرعى يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال في المعنى وقال بعض الظاهر

والترتيب والتعقيب
و بتم للجمع والترتيب
والمهلة

ان الاضطراب والجرى في زمن واحد الا أن يقال ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القنائة بنحط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانايب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب اه نصر يرح (قوله ربحي) والعطف بها قليل عند البصري وأنكره الكوفي بالكيفية ويحمل نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومهرت بالقوم حتى أبوك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ويشترط في العطف بحتى أن بعدة أمور الاول كون المعطوف اسما لافعالا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف كرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له وبحل على زيد بكل شيء حتى معنى دانقا وأجاز ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لامضرا كما انه شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى أنا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضر اوى وقال في المغني ولم أوقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبتني التمر حتى البرني واما بعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

في رواية من نصب نعله فان قوله ألقى الصحيفة في قوة ألقى كل ما يشقه ونعله بعض ما يشقه فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل انه مفعول محذوف يفسره ألقاها وأما من رفع نعله فهي ابتداء وألقاها خبره ومن جز نعله فهي جارة أو شبيها ببعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها انتهى نصر يرح الرابع كونه غاية لما قبلها كما سيأتي الكلام عليه في الشرح (قوله وأم المتصلة الخ) فهي منحصرة في نوعين وسميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانها جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لاني امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيتها المتصلين بها فهو لا مر خارجي وعروض بان الوجه الثاني انما يتأتى في المسبوقه بهمزة الاستفهام لاهمزة التسوية في ترجح الاول لشموله للنوعين وعليه اقتصر في المعنى وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها وان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تقع الا بين جلتين وان الجلتين لا يكونان معها الامن تأويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك اه نصر يرح (قوله و بيل) يعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى وهي بعد الإيجاب والامر لسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله ما بعدها ومعناها بعد الاخيرين وهما النهي والنفي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهى على حاله وجعل ضدها وما بعدها وهذا معنى قول المصنف لتقرير متلوها أي حكم متلوها واثبات نقيضه أي المتلو أي حكمه ما بعدها وقوله و بعد الاثبات أي و بل بعد الاثبات والامراخ (قوله كلكن الخ) الحاصل انها عاطفة خلافا لليونس وانما تعطف بشرط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي أو نهى عند البصريين وان لا تقتربن بالواو عند الفارسي والاكثرين فان وليها جملة فهي حرف ابتداء جيء به لمجرد الاستدراك وليست عاطفة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوا دره * لكن وقائع في الحرب تنتظر

وبحني للجمع والغاية وبام المتصلة وهي المسبوقه بهمزة التسوية أو بهمزة يطلبها وبام التعيين وهي في غير ذلك مختصة بالجل ومرادفة لبل وبمعنى بل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وبواو بعد الطلب للتخيير أو الاباحقو بعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم و بيل بعد النفي أو النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها كلكن و بعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها و بلا للنفي ولا يعطف

غالباً على ضمير رفع متصل ولا يؤكده بالنفس أو بالعين إلا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الإعادة الخافض) *
 وأقول معنى كون الواو مطلق الجمع أنها لا تقتضى ترتيباً ولا عكساً ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله مثال استعمالها في مقام
 الترتيب قوله تعالى وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى
 وأيوب كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك اعبدوا ربكم الذي خلقكم (١٩٣) والذين من قبلك اقتنى لربك

واسجدى واركعى
 ومثال استعمالها في
 المصاحبة فأنجيناها ومن
 معه في الفلك ونحو
 فأغرقناه وحنوده
 ونحو واذيرفع إبراهيم
 القواعد من البيت
 وإسماعيل ومثال إفادة
 الفاء للترتيب والتعقيب
 وثم للترتيب والمهالة
 قوله تعالى أماته فأقبره
 ثم إذا شاء أنشره
 فعطف الأقبار على
 الامانة بالفاء والانشار
 على الأقبار ثم لان
 الأقبار يعقب الامانة
 والانشار يتراخى عن
 ذلك ومعنى حتى الغاية
 وغاية الشيء نهايته
 والمراد أنها تعطف ما
 هو نهاية في الزيادة
 أو القلة والزيادة أماني
 المقدار الحسى كقوله
 تصدق فلان بالاعداد
 الكثيرة حتى الالوف
 الكثيرة أو في المقدار
 المعنوى كقولك مات
 الناس حتى الأنبياء

فوقائمه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن حرف ابتداء والبوادرجع بادرة وهي الحدة أو تلت لكن واو أفهى
 حرف ابتداء أيضاً نحو ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب عطفاً بالواو على أبا
 أحد من عطف المفردات خلافاً ليونس حيث جعل لكن حرف استتراك والعاطف الواو لان متعاطفي
 الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمر ولم يقم ولا يجوز لكن
 عمر وبالفراد على أنه معطوف على زيد بفوات شرطه وهو النفي والنهي خلافاً للكوفيين في إجازتهم
 ذلك (قوله غالباً) مسلط على جميع ما بعده فهو قيد في الثلاث خلافاً لما يوهه الشرح من أنه قيد في الأولى
 وترك شرح المسئلة الثانية التي هي قوله ولا يؤكدها ضمير الرفع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد توكيده
 بمنفصل الخ نحواً كرمته نفسي أو عيني للفصل بالفعل ونحو كون أنت نفسك قائماً للفصل بالمنفصل ومن
 غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده شيخ الإسلام (قوله على ضمير رفع متصل) احتراز به عن
 الظاهر وعن الضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً والضمير المنصوب المتصل فإنه يعطف بدون شرط
 كقام زيد وعمر ونحو أنا وأنت قائمان وإياك والأسد وجعنا كم والأوليين وسيأتي الضمير المنفوض في
 مفهوم رفع تفصيل إفاده الفيشى والتصريح وقوله ضمير رفع متصل سواء كان مستتراً أو بارزاً (قوله
 وعيسى وإيوب) فإن إيوب قبل عيسى (قوله لقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم) فيه نظر بل إبراهيم متأخر
 عن نوح فهي للترتيب للعكس (قوله وإلى الذين من قبلك) فالذين عطف على الكاف من اليك
 بإعادة الخافض لانه عطف على الضمير المنفوض (قوله واسجدى واركعى) فإن الركوع قبل السجود
 (قوله ومن معه) فإن من عطف على الهاء وهي للمصاحبة (قوله وحنوده) عطف على الهاء وهي
 للمصاحبة (قوله وإسماعيل عطف على إبراهيم) وهي للمصاحبة (قوله حتى الالوف) فإن الالوف غاية
 للأعداد في الزيادة الحسية اه تصريح (قوله حتى الأنبياء) فإن الأنبياء غاية للناس في الزيادة المعنوية
 وهي الانصاف بالنبوة اه تصريح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشيء والذرة النملة
 الصغيرة والاضافة للبيان كما قاله بعضهم فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسى (قوله حتى الحجامون)
 فإنهم في غاية النقص المعنوى وهو الانصاف بالحجامة قال في المطول المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها هذا
 من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملابسفة الفعل لما بعدها
 قبل ملابسفة الأجزاء الأخرى نحو مات كل أبلى حتى آدم وفي أثناءها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفي زمان
 واحد نحو جاءني القوم حتى زيد إذا جاءوك معاوز يداضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترد زائدة كقوله
 أفلاتنصرن أم أنا خير أي أنا خير فهي زائدة (قوله التعيين) أي لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت في
 قوله أزيدني الدار أم عمر ويقال في الجواب زيد أو يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (قوله هي
 المسبوقة بهمزة التسوية) وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة فعليتين
 كما مثل المؤلف أم اسميتين نحو قوله

(٢٥ - عباده - ثانی)

وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسى
 كقولك الله سبحانه وتعالى يحصى الأشياء حتى مثاقيل النر وتارة في المقدار المعنوى كقولك زارني الناس حتى الحجامون وأم
 على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضاً منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة ما بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حاول المصدر
 محلها نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى أنه يصح ان يقال سواء عليهم الأندار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبام التعيين نحو
 أزيدني الدار أم عمرو

وسميت أم في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحد هما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه (١٩٤) فالاول نحو أم اتخذما يخلق بنات اي بل اتخذهمزة مفتوحة مقطوعة

ولست أبالي بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

قال الدماميني والذي يظهر لي أن الجملة بعد أبالي في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لأباليه اي لأكثره به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لان معنى لأ أكثره به لأفكر فيه ازدرابه واستعمله المصنف في المغنى متعديا بالباء حيث قال وما أبالي بقيامك وعدمه وهو صحيح مسموع خلافا لمن أنكره (قوله وسميت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ما عدا ذلك) اي ما عدا المذكور في المتصلة فلا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جلتين مستقلتين (قوله وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقي وهو طلب الفهم نحو قول العرب انها لا بل أم شاء فالهمزة داخلة على جملة اي بل هي شاء لان بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الاعلى جملة والاستفهام الانكاري كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) اي وهمزة الوصل حذف (قوله رهو محال) اي الاتخاذ محال وأما اثبات الاتخاذ فقد وقع لأنه محال (قوله والثاني) اي عدم تضمينها الاستفهام الحقيقي ولا الانكاري اما لكونها داخلة على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كافي مثال المصنف واما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كافي قول الشاعر

فليت سليمي في المنام ضجيعتي * هنالك أم في جنة أم جهنم

اي بل في جهنم ولا يقدر بل أو في جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الشجري عن جميع البصر بين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه والآية المذكورة في المصنف وهذا البيت يشهدان للكوفيين وقد تأتي أم لمجرد الاستفهام كقوله

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الر باب خيالا

قال ابو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله ار بعة معان) ترك خامسا وهو التقسيم وذكره في المتن على ما هو في بعض النسخ نحو الكامة اسم او فعل او حرف (قوله التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازها في الاباحة (قوله فكفارته الخ) فلا يجوز الجمع بين أنواع الكفارة على أنه كفارة كما قاله بعض والآية تؤول بالطلب والتقدير كفر وابل اطعام او الكسوة او تحجير رقية (قوله ليس عليكم جناح الخ) في قوة الطلب اي كلوا من بيوتكم الخ (قوله لبئنا يوم الخ) فلبئنا كلام خبري وأول الشك من القائنين (قوله او التشكيك) اي تشكيك المتكلم المخاطب (قوله نحو وانا أو اياكم الخ) فانا أو اياكم لعلى هدى كلام خبري او في ضلال مبين للابهام فالشاهد في الثانية وقال في المغنى الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جادا وغيره فهو في ضلال مبين اه دماميني وتصريح ولا يخفى ان جعل الشاهد في الاولى وفيها معترض بان الاولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله وأما بل الخ) وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله ماز يدقأ ما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه ومذهب الجمهور ان الفعل بعد الخبر والامر فقط (قوله ما جاء في زيد بل عمر و) اي فالجاء ثابت لعمر ومنفي عن زيد (قوله لا يقم زيد بل عمر و) فالنهي عن القيام ثابت لعمر ومنفي عن زيد (قوله

للاستفهام الانكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والالزام اثبات الاتحاد المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمي والبصير أم هل نستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة وأولها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة الثاني الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذا المعنىان لها اذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبئنا يوما او بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالابهام نحو

وانا أو اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وهذا المعنيين

و بعد لها اذا وقعت بعد الخبر وأما بل فيعطف بها بعد النفي والنهي ومعناها حينئذ تقر بما قبلها بحالها واثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاء في زيد بل عمر ولا يقم زيد بل عمر و

وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالسكوت عنه وأما لکن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمعنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانهم يسمعون وأمالا فانها تنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات (١٩٥) وذلك كقولك جاءني زيد

لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل يدخلونها ومن صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المنفصل بعد اعادة الخافض فقال لها ليونس والارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى

و بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو و بعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا (قوله ومعناها كمعنى بل) أي فهمي تقرر حكم ما قبلها في نفي أو نهى وتجعل ضده لما بعدها نحو لا يقيم زيد لكن عمرو وما جاني زيد لكن عمرو (قوله وأمالا الخ) ويعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا نحو هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا وزاد سبويه أو نداء خلافا لابن سعدان في منع ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر نص عليه السهيلي فلا يجوز جاءني رجل لازيد لان الرجل يصدق على زيد بخلاف جاءني رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قال الدماميني وما ذكره السهيلي مني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لازيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان منع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه فلأمانع منه اذا قصد الاطناب وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشيء على غيره ولأمانع منه و يصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد في صحة التركيب وان كان معنيهما متعاكسين وللبحث فيه مجال اه كلام الدماميني (قوله فاندك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أي فلا أجل انها لنفي الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وأباؤكم) عطف على التاء في كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذي يظهر أن خبر كان مقدر والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال اني لواقف في قوم ندعوا لله لعمر بن الخطاب وقدموا على سريره اذا رجل من خلفي مر فقه على منكبي يقول رحك الله اني كنت لارجو أن يجعلك الله مع صاحبك لاني كثير اما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فاني كنت لارجو أن يجعلك الله معهما فالتفت فاذا هو علي بن أبي طالب اه بحروفه (قوله فقال لها وللارض) فالارض عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعبد الهك واله آباءك فأبائك عطف على الكاف من الهك وأعيد المضاف وهو الهه اه تصریح (قوله ولا يجب ذلك) أي بل كثير ولذا قلنا ان قول المتن غالب ارجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب ما أشاره بقوله بدليل قراءة الخ وانما كثرة اعادة الخافض لان الضمير المنخفض كالمتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكلا لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (قوله خلافا لاكثر البصريين) أي ووافقا ليونس والارض والكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أي وابن عباس والحسن البصري (قوله بخفض الارحام) عطف على الهاء المنخفضة بالباء (قوله ووفره) بالجر عطف على الهاء المنخفضة باضافة غير اه نصریح

﴿فصل في تابع المنادى﴾ اعلم ان المنادى امام عرب أو مبني والتابع اما بدل أو نسق مجرد من أل أو نسق بال أو بيان أو توكيد أو نعت فاذا كان التابع بدلا أو نسقا مجردا فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيًا فهذه أربع صور وفي كل اما أن يكون التابع معربا أو مبنيًا فهذه ثمان صور فينصب ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقدمثل المصنف للتابع المبني بصورة الاربع وترك أمثلة التابع المعرب وهي يازيد بن العابدین ويا عبد الله زين العابدين ويا زيد بن العابدین

الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة قرجه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غير هوفره ثم قلت ﴿فصل واذا أتبع المنادى بيلا أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا وتابع المنادى المبني

غيرهما يرفع أو ينصب الاتباع أي يرفع والاتباع المضاف المجرد من ال في نصب كتاب العرب * وأقول لتوابع المنادى أحكام تخصها فهذا
أفردتها بفصل والحاصل أن (١٩٦)

و يا عبد الله وزين العابدين فتمت الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أي سواء
كان المنادى معر بأ أو مبنيا وإذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجردا فالأمان يكون بيانا أو توكيدا أو نسقا
بال مضافة أو غير مضافة فهذه ستة أو نعت بال مضافا أو غير مضاف أو نعت مضاف بدون ال فهذه تسع صور
وفي كل منها إما أن يكون المنادى مبنيا غير أي أو معر بأ فهذه ثمان عشرة صورة وتابع أي تحته صورتان
نعت و بيان على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم للثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد تقدم
بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع المنادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب إلى ست صور وهو ما إذا كان المنادى
مبنيا والتابع نعت أو توكيد أو بيان أو نسق مقرون بال إذا كانت ال أربعة غير مضافة أو أال نعت بال
مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للحل وقد مثل الشارح
بثلاثة أمثلة وترك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى يا جبال أو بي معه الطير قرى يرفع
الطير ونصبه وترك أيضا نعت المضاف المقرون بال نحو ياز يد الحسن الوجه والنسق المضاف المقرون بال
نحو ياز يد الحسن الوجه فالوجهان في صورتين كما في يس على الفا كهى وأما عطف البيان والتوكيد
فلا يعقل فيهما أن يكونا مضافين مقرونين بال كما في يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز رفعه
ونصبه على الحال لأن غير لا تعرف بالإضافة (قوله الاتباع أي) وفي أعرابه ثلاثة أقوال قيل بدل وقيل
عطف بيان وقيل نعت والذي اختاره ابن الناظم أنه أن كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو بيانا
وسبق الكلام على نعت أي وقوله يرفع أي لفظا أو محلا أن يجوز ناعتها باسم الإشارة أو بالاسم الموصول
كيا أيها الذي فعل كذا والجمهور على أن نعت أي لا يكون الابل (قوله والاتباع المضاف المجرد
من ال) سواء كان نعتا أو توكيدا أو بيانا اه شيخ الاسلام ولا يدخل النسق المجرد لأنه قد تقدم
ولا يدخل في ذلك ما إذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا بال نحو ياز يد والحسن الوجه فيجوز الوجهان
أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو ياز يد الحسن الوجه فالنعت المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان
في الوجهين فأتى لقوله الاتباع الخ الاتوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف للثلاثة في الشرح
(قوله كتاب العرب) أي كتاب العرب المنادى المضاف أو شبهه سواء كان التابع نعتا أو توكيدا
أو عطف بيان أو نسقا مقرونا بال فهذه أربع صور سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد
والبيان مضافة ومثاله غير مضافة يا عبد الله الفاضل ويا بني تميم أجمعين ويا عبد الله كرز ومثال النسق
مضافا يا عبد الله والحسن الوجه وغير مضاف يا عبد الله والجارث فتمت الصور الثمانية وبق صورة تاسعة
وهي النعت المضاف المقرون بال نحو يا عبد الله الحسن الوجه فتحصل أن البيان والتوكيد والنعت
والنسق بال إذا كانت مضافة نصبت سواء كان المنادى مبنيا أو معر بأ ماعدا النسق بال المضاف التابع
لمبنى وماعدا النعت المضاف المقرون بال ففيهما الوجهان وإن كانت ال أربعة غير مضافة فيجوز الوجهان
أن تبعت مبنيا غير أي وتنصب إن تبعت معر بأ وترفع إن تبعت أيا (قوله فهو من الشذوذ بمكان) أي
فهو بمكان من الشذوذ أي متمكن من الشذوذ كما قرره بعض الأشياخ (قوله و ياتيم كلهم أو كلكم) قال
في التصريح وإن كان مع تابع المنادى ضمير جى به إلا على الغيبة باعتبار الأصل نحو ياتيم كلهم وعلى
الحضور باعتبار الحال نحو ياتيم كلكم ومنع الإخفش مراعاة الحال وقال قوله ياتيم كلكم فإن رفعوه
فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وإن نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت اه (قوله
والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو ياز يد الفاضل والفاضل

لو كان منادى تقول
في البديل ياز يد كرز
بالضم كما تقول ياز كرز
وكذلك يا عبد الله
كرز وفي النسق ياز يد
وخالد بالضم كما تقول
يا خالد وكذلك يا عبد
الله وخالد لافرق في
الباين المذكورين بين
كون المنادى معر بأ
أو مبنيا وإن كان التابع
غير بدل ونسق مجرد
من ال فإن كان المنادى
مبنيا فالتابع له ثلاثة
أقسام ما يجب رفعه
وما يجب نصبه وما يجوز
فيه الوجهان فالواجب
رفعه نعت أي نحو
يا أيها الإنسان يا أيها
الناس وعن المازني
إجازة نصبه وأنه قرى
قل يا أيها الكافرين
وهذا إن ثبت فهو من
الشذوذ بمكان والواجب
نصبه التابع المضاف
مثاله في النعت نحو
ياز يد صاحب عمرو
ومثاله في التوكيد ياتيم
كلهم أو كلكم ومثاله في
البيان ياز يد يا عبد الله
والجائز فيه الوجهان
التابع المفرد نحو
ياز يد الفاضل والفاضل

المقرون

و ياتيم أجمعون وأجمعين و يا عبد كرز و كرز أقال ذو الرمة * لقائل يا نصر نصر نصرا *

وإن كان المنادى معر بأ نعت نعتا نحو يا عبد الله صاحب عمرو و ياتيم تميم كلهم و يا عبد الله أياز يد

المقرون بأل أو غير مضاف نحو ياز بد الحسن الوجه ياز بد والحسن الوجه (قوله واذا وجب الخ) في قوة العلة للنصب في الامثلة الثلاثة المشار لها بقوله وان كان المنادى معر باتعين الخ (قوله سيديويه) هو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح والاضافة في لغة العجم مقولبة قيل كانت أمه ترقصه به في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل سمي بذلك للطافته لان التفاح من أطف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشر باحمره كأن خدوده التفاح لونا قاله في التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال للتابع المبني وانما أتى به بعد ما تقدم لكونه من القرآن ولاجل أن يذكر خلاف سيديويه

﴿باب موانع صرف الاسم﴾

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم أمكن أى زائد فى التمكّن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله أى لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسرة فقط وكان ينبغي للمصنف أن يعرف الصرف أو لا ثم يذكر موانعه لأن الحكم على الشئ فرع عن تصوروه بعبارة لان مانع الشئ وسببه يتوقف تعقلها على تعقل ذلك الشئ (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله بجمها) أى يتضمن تلك الموانع اجالا لتفصيلا (قوله يجمعها قوله) أى قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد في بعض نسخ الشرح فيما يأتي وقبل هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عون التبليغ في اعرابك الاملا

اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بمنع الصرف ويخرج منها بعض التأنيث وهو ما كان بالالف فالباقي سبعة وبعض التأنيث فاجعلها ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقي ستة وهى الوزن والعدل والتأنيث والتركيب والعجمة والزياة فخذ العلمية مع الست وخذ الوصف مع ثلاث من الست وهى الوزن والعدل والزياة فهذا حاصل ما ذكره فشد يدك عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزياة تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية تأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح أو تكسير لذكر أو لمؤن وتوليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهى الذى لا نظيره فى الاحاد العربية (قوله وزن) سياتى ان الوزن قسمان قسم يمنع مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على افعال وقسم مانع مع الوصفية وشرطه أن يكون على افعال وشرط الوزن اختصاصه بالفعل أو بكونه أولى كما يأتى ايضا حه من شراح الالفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقي وتقديرى والتحقيق خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله أنت) التأنيث على قسمين معنوى ولفظى واللفظى بالالف والتاء وشرط المعنوى الزياة على الثلاث أو تحريك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكور الى المؤنث كما يأتى (قوله بمعرفة) ظاهره أى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتمنع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشرط مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يمتجم بويه (قوله وزد) ظاهره أى زياة كانت وليس كذلك فان المراد بالزياة زياة الالف والنون خاصة وتمنع مع العلمية ومع الوصفية لكن على فعلان خاصة مع الوصفية كما يأتى (قوله عجمة) وشرطها كون علميتها فى لغة العجم والزياة على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطه أصالته وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد على المصنف لان قوله يجمعها أى اجالا لتفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) ظاهره ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهر عبارة من عبر بالف التأنيث ان المانع ألف التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان المانع الجمع وظاهر عبارة من قال صيغة منتهى الجوع ان المانع الصيغة

واذا وجب نصب المضاف
التابع للمبنى فنصبه تابعا
لمعرب أحق قال الله
تعالى قل اللهم فاطر
السموات والارض
ففاطر صفة لاسم الله
سبحانه وزعم سيديويه
انه نداء ثان حذف
منه حرف النداء لان
المنادى الملازم للنداء
لا يجوز عنده أن
يوصف وكلمة اللهم
لا تستعمل الا فى النداء
ثم قلت (باب موانع
الصرف تسعة يجمعها
قوله
اجمع وزن عادلا أنت
بمعرفة
ركب وزد عجمة
فالوصف قد كمل
فالتأنيث بالالف كهيمى
وصحراء والجمع

كفاطمة وطلحة
وزينب و بجوز في نحو
هند وجهان بخلاف
نحو سقر و بلخ وزيد
لامرأة والتركيب
المزجي كعديكرب
والعجمة كإبراهيم وما
يمنع نارة مع العامية
وأخرى مع الصفة وهو
العدل كعمر وزفر
وكشني وثلاث وآخر
مقابل آخرين والوزن
كاحمد وأحمر والزيادة
كعنان وغضبان
وشرط تأثير الصفة
أصلتها وعدم قبولها
التاء فأرنب وصفوان
بمعنى ذليل وقاس
ويعمل وندمان من
المنادمة منصرفة
وشرط العجمة كون
عاميتها في العجمية
والزيادة على الثلاثة
فتنوح منصرف وشرط
الوزن اختصاصه
بالفعل كشمرو ضرب
عامين أو افتتاحه
بريادة هي بالفعل أولى
كاحمر وكافكل علما)*
وأقول الأصل في
الاسماء أن تكون
منصرفة أعني منونة
تنوين التمكين وإنما
تخرج عن الأصل

الاجمع (قوله المائل) أي في الصيغة لاني الوزن فالمعتبر مقابلة صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف الزوائد
والاصول والحركات والسكنات أي فلا تعتبر مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة الحرف الاصل
بالحرف الاصل ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون فيدخل في مفاعل فواعل وأفاعل وفعال
وفي مفاعيل أفاعيل وتفاعيل وفعاليل نحو مساجد وحواجر وأماجد وسفارج ومصايح وأقويل
وتماثيل وتماسيح وقناديل (قوله والبواقي) جمع باق بمعنى مانع أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله
المزجي) خرج الاضافي والاسنادي والتقييدي والتوصيفي والعددي وماركب من الاحوال والظروف
وهو واضح فان الباب باب اعراب وقد قدمها المصنف في المبنيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قابل لسان
العرب فيعم الفارسية والعبرانية (قوله وهو العدل) أي مطلق العدل والافالمنع مع العامية التقديري
والثاني التحقيقي (قوله وآخر) جمع أخرى بمعنى مغيرة أثني آخر بمعنى مغير أغناه عن هذا التطويل
قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التضاد وأخر لا يكون مقابلاً للآخرين بالفتح الا اذا كان
بمعنى مغير ووجه التضاد ان الموصوف باخر مؤنث وموصوف آخرين مذكور والمؤنث يضاد المذكر وهذا
القيد أعني قوله مقابل آخرين خلا عنه اللفية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أي وزن الفعل (قوله
وشرط تأثير الصفة) أي شرط كون الصفة مؤثرة في منع الصرف (قوله وارمل) هكذا في بعض
النسخ وهي محمولة على ما اذا كان وصفاً للرجل وهو بمعنى فقير لان قولهم عام رمل لان مؤنثه رملاء والعام
الارمل والسنة الرملاء هما قليلا الخصب وفي بعض النسخ أرنب بدل ارمل (قوله ويعمل) بفتح
الميم كذا في الفيشي وفي نسخ الاشمو في ضبط بضم الميم ومؤنثه بعمله وهو وصف لما طبع على العمل فهو
بمعنى القوي على العمل من قولهم ناقة يعمل أي قوية على العمل فيعمل من العمل (قوله في العجمية)
أي في اللغة العجمية (قوله الاصل في الاسماء) أراد بالاصل الواجب الذي لا يعدل عنه الادلل (قوله
متصرفة) اختلف في اشتقاقه قيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل
والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت في الآخر وقيل من الانصراف
وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فنع بما يمنع منه وضرب انصرف عنه وقيل
من الانصراف الى جهات الحركات وقيل من الصرف الذي هو القلب أقوال خمسة اه تصريح (قوله
وانما تخرج عن الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان أشبه الحرف في الوضع أو المعنى أو الاستعمال بني وسمى
غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية وقد مر في باب المبنيات وان لم يشبه الحرف أعرب ثم المعرب ان لم
يشبه الفعل صرف وسمى أمكن لشدة تمكنه في باب الاسمية وان أشبه الفعل في علتين فرعتين من
علل تسع احدهما ترجع للفظ والاخرى للمعنى وفي واحدة تقوم مقامها وذلك لان في الفعل فرعية عن
الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصري وتركب مدلوله عند الكوفي وفرعية في المعنى وهو
احتياجه الى الاسم في الاسناد لان المحتاج فرع المحتاج اليه فقول الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا
وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل بشبه الحرف فتأمل (قوله بجمع العلل) اعترض تعبيره
هنا بالعلل وتعبيره في المتن بموانع بان اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة مجاز لانها جزء مانع
وجزاء علة لان المانع والعلة اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنتين لكن الاعتراض على التعبير بالمانع
أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز أن يراد هنا الناقصة والمانع لا يكون تاماً وناقصاً والجواب
ان الموانع والعلل صارت علم جنس على هذه التسعة في الاصطلاح ولا مشاحة فيه وبهذا تعلم ما في عبارة
الفيشي من الخلل فانه كتب على قول المصنف موانع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر في

اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامها
والبيت المنظوم لبعض النحو بين وهو بجمع العلل المذكورة

اما بصريح اسمها أو بالاشتقاق والذي يقوم مقام علتين شيان التأنيث بالالف مقصورة كانت كبهمي أو ممدودة كصحراء والجمع الذي لا نظير له في الأحادي لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كساجد ومفاعيل كصايح ودنانير وانما مثلت للمقصورة ببهمي دون حبلي وللمدودة بصحراء دون حراء لثلاثتهم ان المانع الصفوة ألف التأنيث كما توهم بعضهم وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر الا باضمام علة أخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية الجامعة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الامع العلمية وكذلك أذر بيجان اسم لبلدة فيه العلمية والعجمة

الشرح بذلك مع انه عبر كما ترى وقال أيضا الاعتراض على التعبير بالعلل أقوى رسوا بهما قلنا فتأمل (قوله) اما بصريح الخ فالصريح ثلاثة المعرفة والعجمة والوصف وغير الصريح ستة وهي اجمع وزن عادلا أنث وركب وزدهذا هو الصواب وما في الفيشى فيه خلل (قوله التأنيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف التأنيث وهي تمنع مطلقا وألف التكسير كقبعثري ومن أدخل ألف الاخلاق فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فتلحق به والقبعثري الجبل العظيم قال الأشموني تولا عن بعضهم ان ألف التكسير كألف الاخلاق الممدودة تمنع من الصرف مع العلمية وقال في التصريح وفي الفيشى هي لا تمنع مطلقا وألف الاخلاق وهي تمنع ان كانت مقصورة كعلقى اسم نبت فانه بزنة سكري وحكم على علقى بالاخلاق دون سكري لان سكري له مذ كر دل على تأنيثه بخلاف علقى لا مذ كر له يدل على تأنيثه فجعل ملحقا بسكري وأصله علقى فريدت الالف ليعطى حكم سكري من منع الصرف ولا تمنع ألف الاخلاق ان كانت ممدودة كعلباء فانها ملحقة بقرطاس وألفها منقلبة عن ياء بخلاف همزة التأنيث فنقلبة عن ألف فا كان منقلبا عن مانع منع ومالا فلا وقر باء فاذا سميت شخصا بعلباء أو قر باء صرفته والاخلاق جعل مثل على وزن مثال آخر ليعامل معاملته (قوله كبهمي) اسم لنبت يكون بساحل البحر المالح وصحراء اسم للبرية * واعلم ان ألف التأنيث فيها فرعية لفظية من جهة التأنيث ومعنوية من جهة لزومه علامة فاللزم كأنه علة وليس من العلة التسع (قوله والجمع الذي الخ) وضابطهما كان بعد ألف تكسيه حرفان أو ثلاثه أو سبطها ساكن فيشمل دواب فان أصله دواب فكان هذا الجمع فيه فرعية للفظ بخروجه عن صيغ الأحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حراء) بالمدو أصله عند سيبويه حرا بالصدر بوزن سكري فلما قصدوا المزدادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الأولى لغات المدو لو حذفوا الثانية لغات الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا محل بالمطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعض الى أن الالف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعال ومؤنث فعلا ن وضعف بانه يفصلى الى وقوع علامة التأنيث حشا وذهب بعض الى أن الالفين مع التأنيث ورد بعدم النظر اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (قوله كما توهم بعض) وهو أبو على كما سبأني له آخر العبارة (قوله الا باضمام علة أخرى) أى فلا بد من علتين احدهما ترجع للمعنى وهي العلمية أو الوصف والأخرى ترجع للفظ وهي الستة الباقية فوزن الفعل فرع وزن الاسم لان وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل في الاسم كان فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع المزيد عليه والعجمة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى ما يأخذونه من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله صنجة) اسم لما يوزن به ويقال لها صنجة بالسين وصنجة بفتح الصاد أو كسرهما (قوله وكذلك أذر بيجان) تشبيه في اجتماع العلل وأذر بيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون وضبطه في المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال ينهما وهو اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول أذر بيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء له مصباح وعبارة أذر بيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها ياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه القسطلاني في لطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في الشرح الضبط الاول لانه قيل

والتركيب والزيادة قبل وعلته خامسة وهي التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشئ لاننا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر خالوه من
العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران
فلا تمنع الامع العلمية كسامان ولا (٢٠٠) وصفية في أذر بيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه

اسم لبلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في المدلول فليخالفه في ضبط اللفظ تأمل (قوله)
والتركيب) فاذا كلمة وبيجان كلمة ولينظر معنى هاتين السكمتين قبل التركيب (قوله وليس بشئ الخ) أي
فما لم يتحقق ما لحظوه فلا يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان
قوله بان البلدة مؤنثة أي على احتمال لا قطعاً تأمل (قوله عمر) اسم لسيدنا عمر بن الخطبات وزفر اسم
علم مشهور حنفي وزحل اسم كوكب معلوم (قوله ووجه) الظاهر انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف)
اسم رجل وهو بالذال المعجمة كما في نسخة صحيحة مؤنثة في التصريح بالاهمالة وحرر (قوله أحاد
وموحد الخ) اقتصر على ذلك لانه المتفق عليه قال في التصريح بوجهي من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي
الباقى الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعاً وما بينهما قياساً عند الكوفيين وقيل
يقاس على فعال خاصة لانه أكثر والصحيح السماع في الالفاظ العشرة كما حكاها الشيباني ولا يعارض بقول
أبي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرها سماعاً لم يسمعها تصريحاً وقوله
أحاد بضم الهمزة وكذا انظاره وموحد بفتح الميم والحاء وكذا يقال في نظائره (قوله لانه صفة لاجنحة)
قال في التصريح ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعتاً نحو أولى أجنحة الآية أو أحوال نحو فانكحوا ما
طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبار نحو صلاة الليل مثنى مثنى
(قوله وهي معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الآخر لانه وصف لنكرة فلا يكون معدولة عن
معرفة * واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل
قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفرداً من كرا ولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو
ليوسف وأخوه أحب الى أينما منا ونحو قول ان كان أبؤ كم وأبناؤ كم الى قوله أحب اليكم من الله وسوله
ونحو هند أحب الى من عمر وفكان القياس ان يقال مررت بنساء آخر ورجال آخر ورجلين آخر بهمزة
ممدودة فيهن ولكنهم قالوا في المؤنثة أخرى وفي جمعها المكسر آخر وفي المذكور آخر وفي المثنى آخر ان
قال تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فاآخران يقومان وانما خص
النحاة أخر بضم الهمزة بالذ كر دون ما عداه لان في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل في منع
الصرف وأما آخرون وآخران فغير بان بالحروف فلا مدخل لهما في باب منع الصرف لان اعرا به بالحركات
وأما آخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع آخر من الصرف
للو صف والوزن هكذا أفاده الموضح قال في التصريح وفي جعل آخر من باب التفضيل شيء لانه لا يدل
على المشاركة والزيادة في المغايرة ولذا قال المؤلف في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات
ثلاثة احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا بثنين مغاير ومغاير كما أن افضل انما يتقوم
معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فاما مشابهة في تلك الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان
ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلاً
عما استحقه بمقتضى المشابهة اه تصريح اذا علمته فيمكن جعل شارحنا على ما في الحواشي ويكون قوله معدولة

ومثلت للتأنيث بفاطمة
وطلحة وزينب لا بين
أنه على ثلاثة أقسام
لفظي ومعنوي ولفظي
لامعنوي ومعنوي
للفظي وأما بقية العلل
فانها تمنع تارة مع العلمية
وتارة مع الصفة مثال
العدل مع العلمية عمر
وزفر وزحل ووجه
وذلف فانها معدولة عن
عامر وزافر وزاحل
وجامح وذالف وطريق
معرفة ذلك أن يتلقى
من أفواهم ممنوع
الصرف وليس فيه مع
العلمية علة ظاهرة
فيحتاج حينئذ الى
تكلف دعوى العدل
فيه ومثاله مع الصفة
أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث
ورباع ومربع فانها
معدولة عن واحد
واحد واثنين اثنين
وثلاثة ثلاثة وأربعة
أربعة قال الله تعالى
أوله أجنحة مثنى وثلاث
ورباع فهذه السكلمات
الثلاث مخفوضة لانها
صفة لاجنحة وهي

ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا فلهاذا كان خفضها بالفتح ولم يظهر ذلك في
مثنى لانه مقصور وظهر في ثلاث ورباع لانها سمان صحيحة الآخر ومن ذلك أخر في نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فأخر صفة لا يام وهي
معدولة عن آخر بفتح الهمزة والحاء ويدهما ألف

بلام التعريف فاما مالا
 اضافة فيه ولا لام
 فقياسه أفعل كأفضل
 تقول هند أفضل
 والهندات أفضل ولا
 تقول فضلى ولا فضل
 فاما آخر فصفة معدولة
 فلهذا اخفضت بالفتحة
 فان كانت أخر جمع
 أخرى أنى آخر بكسر
 الخاء فهى مصروفة
 تقول مهرت بول وأخر
 بالصرف اذا عدل هنا
 ومثال الوزن مع العلمية
 أجدويزيد ويشكر
 ومع الصفة أحر وأفضل
 ولا يكون الوزن المانع
 مع الصفة الا فى أفعل
 بخلاف الوزن المانع
 مع العلمية ومثال
 الزيادة مع العلمية
 سلمان وعمران وعثمان
 وأصبهان ومثالها مع
 الصفة سكران
 وغضبان ولا تكون
 الزيادة المانعة مع
 الصفة الا فى فعلان
 بخلاف الزيادة المانعة
 مع العلمية و يشترط
 لتأثير الصفة أمران
 أحدهما كونها أصلية
 فيجب الصرف فى
 نحو قولك هذا قلب
 صفوان بمعنى قاس
 وهذا رجل أرنب بمعنى

عن آخرى الذى هو مشابه لافضل لانه من افراد اسم التفضيل فتأمل (قوله لانهاجع الخ) علة لقوله
 معدولة عن آخرى انما كانت أخر معدولة لانهاجع أخرى وهو مؤنث أفعل التفضيل وقياس مؤنث
 افعل التفضيل أن لا يستعمل الامع أل او مضافا لى فيه أل وأخر جمع أخرى خال عن ذلك فثبت انها
 معدولة وقوله وقياس فعلى أفعل اى وقياس مؤنث افعل التفضيل الخ وقوله فاما اخرى الخ مقابل لمخروف
 والتقدير فافضل فى الامثلة غير معدولة وأما أخر فهو معدول (قوله فان كانت اخر جمع أخرى أنى آخر بكسر
 الخاء) وهى المقابلة للاولى نحو قالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لأخراهم والمذكور وهو آخر مقابل
 للاول فليست اخرى من باب اسم التفضيل والفرق بين اخرى مؤنث آخر بالفتح واخرى مؤنث آخر
 بالكسر ان اخرى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليها مذكورها ولذا يعطف عليها وما قبلها من
 جنس واحد نحو عندى رجل وأخر وأخر وعندى امرأة وأخرى وأخرى وان أنى المكسور تدل على انتهاء
 ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكورها كذلك اه تصریح (قوله فهى مصروفة)
 اى أخر وقوله فاول وأخر بضم الهمزة فى أول وأخر وفتح الثانى منهما وتنون اللام من أول والراء
 من أخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ) قد قدم الشارح الكلام على العلمية مع الثلاثة
 المختصة بها وهى التركيب والعجمة والتأنيث فى أول السواد ثم ذكر العدل المشترك وهنالك على الوزن
 والزيادة وهى مشتركة بين الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه السلام ولقب
 بنوح لكثرة نياحته على قومه (قوله سلمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلام المذكور من العقلاء
 الاول مفتوح والثانى مكسور والثالث مضموم وسلمان من السلامة وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان
 من العثم وقوله واصبهان علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الباء علم بلدة وسميت بذلك لان
 اول من نزلها أصبهان بن فلوح بن لطي بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون زيدتا
 معا فلو احتملا الزيادة والاصالة جاز الصرف وعدمه نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان
 اعتقدت انها من الروم والحس والذهب والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمي والحسن بالنون
 والذهقة والتشيطان تصرفها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفتها كما اذا سميت بطحان وسمان وبنان
 من الطحن والسمن والتبن اه تصریح وذكر بعض ان أصبهان بكسر الهمزة وفتحها وبالباء
 والفاء فهى أربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة سكران وغضبان) فان مؤنثهما سكرى وغضبنى
 وهذا متفق على منع صرفه وأما نقل عن بنى أسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو منكر
 لا يؤخذ به أما ان كان لا مؤنث له أصلا كالحيان لكثير شعر اللحية ففیه خلاف اه تصریح (قوله
 الا فى فعلان) بفتح الفاء وسكون العين اه تصریح (قوله صفوان بمعنى قاس) وهو فى الاصل الحجر
 الاملس (قوله أرنب بمعنى ذليل) وهو فى الاصل اسم للحیوان المعلوم (قوله والثانى عدم قبولها التاء)
 هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فنقول أما الصفة ذات الزيادة فشرطها أن لا تقبل
 التاء اما لان مؤنثه على فعلى كسكرى أو لا مؤنثه كالحيان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو مصان للثيم
 وسفيان للطويل المشوق الضامر البطن وأليان لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهى
 المكاملة لامن الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلاثة فلذلك صرفت وأما الصفة ذات الوزن فبشرط أن
 لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاجر وجرء او فعلى بضم الفاء كأفضل وفضلى او لكونه لا مؤنث له أصلا
 كما كمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة وأدر لعظيم الاثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف وزن
 افعل فانه وزن به الفعل أولى لان اوله يدل على معنى فى الفعل دون الاسم اه تصریح (قوله ولهذا انصرف)

أى ولاجل الشرط الثاني انصرف الخ لفقد ذلك الشرط منه (قوله وأرمل) هو الفقير وصرف لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لاتلحق المضارع اه تصريح وقال بعض الارمل الذي لازوجته (قوله كقولهم ندمانة وأرملة) هكذا في نسخ والظاهر ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذ كروه كما هذا كم أى لاجل هدايته اياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندمان الخ لاجل ندمانة وأرملة اى لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ما جاء على وزن فعلان ومؤنثه فعلا نته في قوله من بحر الهزج * أجز فعلى لفعالنا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسفيانا وصحيانا * وصوجانارعلانا * وقشوانا ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا * وزاد المرادى لفظين فقال * وزد فيهن خصانا * على لغة وأليانا * الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسفيان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقيق والقسوان الرقيق الساقين والمسان اللثيم والموتان البلبد والندمان المنادم والنصران واحد النصرى اه أشموني (قوله وندمان يز يدالخ) الندمان هنا التديم على الشراب والكأس مهموز مؤنث قال تعالى بكأس من معين بيضاء وقال ابن الاعراب لا يسمى الكأس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم بالغين غر بت * الاعراب وندمان مخفوض بواو ربوز يد مضارع وفاعله مستتر والكأس مفعول وطيبا مفعول ثان وسقيت فعل وفاعل قال الدماميني يجوز أن يكون اذا بمعنى الماضى أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت النجوم سقيت والشاهد في البيت في صرف ندمان لانه من المنادمة وأما اذا كان من الندم فمنوع لان مؤنثه ندمى (قوله لجام) اسم للحديدة المعالومة وكذا فيروز اسم لقطعة من الارض وقيل اسم لما يفرز الاشياء أى يميزها وارضار اسم واحد من الصحابة فاذا استعملنا في لغتنا نكرتين أو علمى مذ كرسفوا ن استعمالنا في لغتنا علم مؤنث منعا من الصرف للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم واسم أبى لوط مهران وهو أخو سيدنا ابراهيم (قوله وجها واحدا) هذا هو الصحيح ومقابله ما أتى من جواز الوجهين فليست العجمة مؤثرة في الثلاثي بخلاف التأنيث (قوله وليس هو مما نحن فيه لانه عربى) وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خر وجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعربى من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى كمشكاة ومزجاة وقسطاس وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنقل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قحج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان وهو الكور التي يلعب بها الصبيان والكاف والجيم نحو سكرجه وتبعية الراء النون أول الكلمة نحو نرجس أو الزاى بعد الدال نحو مهندز اه تصريح (قوله وليس في أسماء الأنبياء عربى الخ) فاصله ان أسماء الانبياء كلها عجمية الأربعة هو دوصالح وشعيب ومحمد عليه السلام فهذه الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نوح ووط وشيث فجملة المصروفة من الانبياء سبعة يجمعها صن شمله فالصاد صالح والنون لنوح والشين لشعيب وشيث والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف الأربعة منكر ونكير ورضوان ومالك (قوله عيسى بن عمر) أى الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيدويه وما فى بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطا كما يؤخذ من التصريح (قوله ان فى نوح ونحوه) أى مما كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله اما مختصا بالفعل) وهو أربعة أنواع الاول الماضى المبذوء بالتاء التى للمطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كاتطلق أو كان على وزن فعل النوع الثانى المضارع غير افعال وانفعل وتفعل ويفعل وذلك الغير نحو انطلق واستخرج ويستخرج وينطق والاحتراز

وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر وندمان يز يدالكأس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون عاميتها فى اللغة العجمية فنحو لجام وفيروز علمين لذ كرين مصروف والثانى الزيادة على الثلاثة فنوح ووط وهود ونحوهن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال الله تعالى الأبعدا لعاد قوم هود وليس هو مما نحن فيه لانه عربى وليس فى أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد عليه السلام وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجزبانى والزخشى أن فى نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل

نحو أحد صفة أو علما
وأفكل علما أو أفكل
اسم للعدة فان هذا
الوزن وان كان يوجد
في الاسماء والافعال
كثيرا ولكنه في الافعال
أولى منه في الاسماء لانه
في الافعال يدل على
التكلم كذهب وانطلق
وفي الأسماء لا يدل على
معنى والدال أصل لغوي
الدال واعلم ان المؤنث
ان كان تأنيثه بالالف
كبهمي وصحراء امتنع
صرفه ولم يحتاج لعللة
أخرى وقدمضى ذلك
وقول أبي علي ان حراء
امتنع صرفه للصفة
والف التأنيث منتقض
بمنع صرف صحراء وان
كان بالتاء امتنع صرفه
مع العامية سواء كان
لذكر كطلحة وجزءة
أولؤث كفاطمة
وعائشة وقول الجوهري
ان هاوية من قوله
تعالى فامه هاوية اسم
من أسماء النار معرفة
بغير الف واللام خطأ
لان ذلك يوجب منع
صرفه وان كان بغير
التاء امتنع صرفه
وجوبا ان كان زائدا
على ثلاثة كسعاد
وزينب أو ثلاثيا محرك
الوسط كسقر ولفظي قال

بقولنا غير افعال الخ لان الأربعة من قبيل الاولى بالفعل لا المختص النوع الثالث الفعل المبني للمجهول
سواء كان مضارعاً أو ماضياً سالماً من التغير النوع الرابع فعل الامر غير المأخوذ من فاعل ومن الثلاثي
نحو انطلق ودرج فاذا سمى بواحد من الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أعربت اعراب
مالا ينصر بالحركات الظاهرة واحترزنا بقولنا ماضياً سالماً من التغير من رد وقيل وبيع فان أصلها فعل
بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصار رد بمنزلة قفل وقيل وبيع بمنزلة ديك واحترزنا بقولنا
غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل كضارب من ضرب فانه كثير في الاسماء وبقولنا من الثلاثي من
المصوغ من الثلاثي كضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص مالا يوجد
في غير فعل الا في نادراً أو علم أو أعجمي واحترز بالنادر من نحو دتل لسوي يتو وينجلب اسم لحرز قوتبشر لطار
و بالعلم من خضم لرجل وشمر علم لفرس وبالاعجمي من بقم اسم لضبع فلا يمنع وجدان هذه اختصاص
أوزانها بالفعل لان الاعجمي لا كلام لنا فيه والنادر لاحكامه والعلم منقول من الفعل فلا اختصاص باق اه
أشموئي بتصرف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوع الاول أن يكون أولى بالفعل لكثرة فيه
كأمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة بينها وبالذال المهملة حاجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم
فاسم موضع وكاصبع والبل وهو سفع المقل فان مواز ينهاتقل في الاسم وتكثر في الفعل كاسم الثلاثي نحو
اضرب واكتب واسمع والنوع الثاني أن يكون أولى بالفعل لكونه في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل
دون الاسم نحو أفكل واكتب جمع كلب فان الهمزة فيها لا تدل على معنى في الاسم وتدل على معنى في
الفعل نحو اذهب واكتب فالهمزة فيها دالة على التكلم اه تصریح أشموئي ﴿ تنبيه ﴾ اشترط في
التصریح وغيره أن يكون الوزن لازماً لم يغير الى وزن يختص بالاسم وقد تركه المصنف هنا فخرج باللازم
امراً عاماً فانه في الرفع نظيراً كتب وفي النصب نظيراً اذهب وفي الجر نظيراً اضرب فلم يكن وزناً لازماً في
الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل ويخرج بقوله ولم يغير الخ نحو قيل وبيع وردوه هذا
يمكن اخراجه بقوله وضرب بان يراد به المبني للمجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله شمر وضرب عامين)
أى فهذان الوزنان لا يمنعان الصرف العامية لاعم الصفة وتقدم ان شمر علم لفرس وشمر بتشديد
الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدى) قاله جميل بن عبد الله بن يعمر العنزي
وجدى مبتدأ ويا حجاج منادى وفارس خبر وشمر مضاف اليه والشاهد في شمر بفتح الميم المشددة علم
لفرس وهو ممنوع من الصرف للعامية ووزن الفعل فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله وافكل)
بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الكاف (قوله للعدة) بكسر الراء وسكون العين (قوله منتقض بمنع
صرف صحراء) فان صحراء ليس فيه صفة فالمانع انما هو الف وتقدم ان صحراء اسم للبرية فليس وصفاً
(قوله وان كان بالتاء) الحاصل ان العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقاً سواء كان مؤنثاً معنوياً أو لا سواء
زاد على الثلاثة أو لا أعجمياً أم لا أو اما المؤنث المعنوي فيجب منع صرفه بزيادته على الثلاثة أو تحرك الوسط
أو العجمة أو النقل من مذكروا العجمة لما انضمت للتأنيث والعامية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع
صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف بل تحتمه وينزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع والنقل من
المؤنث أوجب ثقلاً في اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أى المنقول من المذكور كما صرح به في
التصریح (قوله معرفة بغير الف واللام) أى بل معرفة بالعامية (قوله لان ذلك يوجب منع صرفه) أى
ان هاوية لو كان عامياً لكان ممنوعاً من الصرف للعامية والتأنيث مع ان هاوية مصروف فهي صفة (قوله سقر)
هي ولفظي اسمان لطبقتين من طبقات النار (قوله للشوي) جمع شوا وهي جلدة الرأس (قوله ووجور)

الله تعالى ما سلككم في سقر كالاتها لفظي نزاعاً للشوي أو ساكن الوسط أعجمياً كحماة وجور وحص وبلخ أسماء بلاد أو عر بيا ولكنه
منقول من المذكور الى المؤنث نحو زيدو بكر وعمرو أسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان

بضم الجيم و بلخ بسكون اللام و بالخاء المعجمة و حص بكسر الخاء و سكون الميم (قوله وان لم يكن منقولاً الخ) أي لم يكن منقولاً كما أنه ليس زائداً على الثلاث وليس محرك الوسط وليس أعجمياً (قوله كهندي و دعد و جل) الثلاث أعلام نسوة (قوله و منع الصرف أوى) أي نظر الوجود الشديتين في الجملة و هما العلمية و التأنيث و أمصرفه فباعتهار خفة اللفظ المقاومة لاحد الشديتين فكأنه نزال سبب و بقي سبب واحد (قوله لم تتلفع الخ) هذا البيت لجر يرو هو من بحر المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن وقد دخله الطي وهو حذف الرابع و نصف البيت مئزرها لم يتعرض له في الشواهد و العلب قال في الشواهد جمع عليه وهو اناء يصنع من جلود الابل اه و قيل اقداح الخشب و المعنى ان دعداً انشأت في الرفاهية و النعمة و انها تشرب في اناء من الفضة و الذهب و لم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالآزر و يشربن الالبان في العلب * الاعراب لم تتلفع جازم و محزوم بفضل متعلق به و مئزرها مضاف اليه و دعد فاعل و لم تسق دعد جازم و محزوم و فاعل و في العلب متعلق بتسقى و الشاهد في دعد فانه صرفه و لا و منعه من الصرف ثانياً و دليله الرواية عن الشاعر و الا فالوزن يستقيم يمنع صرف دعد في الموضوعين هذا ما ظهر في المقام

باب العدد *

بالإضافة و قوله الواحد مبتدأ خبره يذكرن الخ (قوله و ما وزن فاعلا) مفردا كثالث و مركبا كثالث عشر و رابع عشر و ثالث و عشرين (قوله و العشرة) عطف على الواحد و مركبة حال من العشرة (قوله يذكرن مع المذكر) فتقول الجزء الثالث عشر و الجزء الخامس و العشرون و يؤثن مع المؤنث فتقول المقالة الخامسة عشر و المقالة الخامسة و العشرون (قوله و الثلاثة) مبتدأ و العشرة عطف عليه و مفردة حال من العشرة و بالعكس خبر أي يذكرن مع المؤنث و يؤثن مع المذكر و يؤثن مع المؤنث و الثلاثة و التسعة و ما بينهما مطلقا و العشرة مفردة بالعكس و تمييز المائة (قوله و ما فوقها) وهو الالف و ثنيتيه و ثنية المائة (قوله الالف و ثنية المائة) مستثنى من تمييز ما دون العشرة نحو ثلاثمائة و تسع مائة فائة تمييز لما دون العشرة وهو مفرد مخفوض و لا يضيفون العشرة الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف و حكي الفراء أن بعض العرب يقولون عشر مائة و ان أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين و عليه يصح عود الاستثناء الى العشرة و ما دونها اه شيخ الاسلام (قوله و كم الخبرية كالعشرة و المائة) هذا يفيد قياس كم على العشرة في جمع التمييز و قياس كم على المائة في افراد التمييز و قد اعترض المصنف على ابن مالك في ذلك القياس و أجاب بان القصد التشبيه في الجمع و الافراد و ليس قصده القياس و انما شبهه كم بذلك لأن كم كناية عن العدد فشبهت بالصرح (قوله و كم الخبرية كالعشرة) أي في أن تمييز كل يكون مجموعاً مخفوضاً و محتمل أن المعنى و تمييز كم الخبرية كتمييز العشرة في كونه مخفوضاً مجموعاً فيكون في عبارة المصنف حذف مضاف و الاول أحسن و ان مشى شيخ الاسلام على الثاني و قوله كالعشرة أي مفردة لا مركبة و قوله و المائة أي في كونه مفرداً مخفوضاً و كذا يقال في قوله و الاستفهامية المجرورة كالأحد عشر من احتمال الوجهين و المعنى و كم الاستفهامية المجرورة كالأحد عشر في أن تمييز كل مفرد منسوب أو تمييز كم الاستفهامية كتمييز أحد عشر في انه مفرد منسوب و قوله و المائة عطف على الأحد عشر أي و كم الاستفهامية المجرورة كالمائة في أن التمييز مفرد مخفوض تأمل واحترز بالمجرورة من غير المجرورة فيتعين نصب التمييز نحو كم عبدملك و لما كانت كم الخبرية و الاستفهامية كنايةتين عن العدد اذ معني الخبرية عدد كثير و معنى الاستفهامية أي عدد ذ كر تمييزهما في باب العدد (قوله و لا يميز الواحد و الاثنان) فلا يقال واحد و لا اثنان و لا اثنان و لا اثنان لان قولك رجل يفيد الجنسية و الوحدة و قولك رجلان يفيد الجنسية و شفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما في معنى الاثنان و الاثنان و الثلثان اه شيخ الاسلام و التصريح لكن بحث فيه بان التمييز يأتي للثأ كيد و صرح ابن مالك بجواز اضافة أحد المؤكدين الى

وان لم يكن منقولاً من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهندي و دعد و جل و منع الصرف أوى و أوجب الزجاج و قد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد و لم تسق دعد في العلب ثم قلت * باب العدد الواحد و الاثنان و ما وزن فاعلا كثالث و العشرة مركبة يذكرن مع المذكر و يؤثن مع المؤنث و الثلاثة و التسعة و ما بينهما مطلقا و العشرة مفردة بالعكس و تمييز المائة و ما فوقها مفرد مخفوض و العشرة مفردة و ما دونها مجموع مخفوض الا المائة ففردة و كم الخبرية كالعشرة و المائة و الاستفهامية المجرورة كالأحد عشر و المائة و لا يميز الواحد و الاثنان و ثنا حفظ ضرورة * و أقول

العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود كالقبض والنقض والخطب بمعنى المقبوض والمنقوض والمحبوط بدليل كم لبثتم في الأرض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التي تعديها الاشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها بالنسبة الى التمييز فاما الاول فانها فيه على ثلاثة أقسام * القسم الاول ما يذكّر

(٢٠٥)

مع المذكور يؤنث مع

المؤنث دائما كما هو

القياس وذلك الواحد

والاثنان تقول في

المذكر واحد واثنان

وفي المؤنث واحدة

واثنان قال الله تعالى

والهكم اله واحد هو

الذي خلقكم من

نفس واحدة حين

الوصية اثنان ربنا

أمتنا اثنتان وأحييتنا

اثنتين وكذلك ما

كان من العدد على

صيغة اسم الفاعل نحو

ثالث ورابع وثلاثة

ورابعة الى عاشر في

المذكر وعاشرة في

المؤنث قال الله تعالى

سيقولون ثلاثتهم

كلبهم أي هم ثلاثة أو

هؤلاء ثلاثة والخامسة

أن غضب الله عليها أي

والشهادة الخامسة

القسم الثاني ما يؤنث

مع المذكر ويذكر

مع المؤنث دائما وهو

الثلاثة والتسعة وما

ينهما سواء كانت

مركبة مع العشرة أولا

تقول في غير المركبة

ثلاثة رجال بالتاء الى

تسعة رجال قال الله

الآخر فالظاهر هنا الجواز (قوله العدد بفتح الح) وفي اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء كالانثين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة أو بعقون نصف الاربعه اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والاربعه اذا أخذت حاشيتها العليا وهوسنة والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفها أربعة وعرف ابن الحاجب العدد بقوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد فاصطلاح النحاة ان الواحد عددهو المناسب لقول المصنف الواحد والاثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة بالتحريك وقوله بمعنى المقبوض الخ لغيره من مررب (قوله بدليل الخ) لان السنين معدود لا عدد فاضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به هنا الالفاظ) أي لا المعنى اللغوي ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المتن باب العدد أي باب الالفاظ التي يعديها الاشياء وفي العبارة حذف مضاف أي باب حكم الالفاظ من تذكير وتأنيث وتميز (قوله الكلام عليها في موضعين) أي والكلام على حكمها محصور في أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما في حكمها في التذكير الخ) من ظرفية الجمل في الفصل واطافة حكم للتذكير والتأنيث للبيان (قوله والثاني في حكمها) يقال في الظرفية ما سبق (قوله فاما الاول فانها الخ) أي فاما الموضع الاول فانه يقال في بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القسم الثاني ما يؤنث مع المذكور يذكّر مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التي تلبس فيها الرجال براقع النساء وتلبس فيها النساء عمامم الرجال ولذا قال بعض أين تلبس الذكّر ان براقع النسوان وتبرزر بات الحجال بعمائم الرجال فان المذكور أخذ علامة المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث فاحتاج الى علامة والمذكر سابق على المؤنث فأخذ العلامة فلأوتوا بها مع المؤنث لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم أن الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال الاول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكّر الثالث أن يقصد بها معدود يذكّر ففي القسم الاول كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها أعلام مؤنثة وفي الثاني الفصح أن يكون بالتاء لئلا يذكّر ويحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود تقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسائر يدليالي ويجوز حذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه ستامن شوال وفي القسم الثالث يذكّر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وهو الذي ذكره المصنف هنا وذلك أنها اذا قصد بها معدود وذكّر فلا تستفاد العدة والجنس الامن العدد والمعدود جميعا وذلك لأن قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة والجنس جعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاث رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكور وبعدمها مع المؤنث اه تصريح (قوله بالتاء في ثلاثة) وأما عشر فهو يحذف التاء * واعلم ان عشرة المركبة في حالة التأنيث يجوز فتح شينها وكسرهما وسكونها والتسكين لغة أهل الحجاز والكسر لغة تميم ويفتحون أيضا كبنى أسد وفقعس (قوله أي ملكا أو خازنا) فالتمييز محذوف (قوله والقسم الثالث ما فيه الخ) وذلك ان عشرة اسم لجماعة كزمره وأمة وفرقة فالاصل أن يكون في غير التركيب بالتاء لتوافق نظائرهما فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت

تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وبقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول في المركبة ثلاثة عشر أي رجالا بالتاء في ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ملكا أو خازنا * القسم الثالث ما فيه

تفصيل وهو العشرة

فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكور وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكور وأثمت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندى احدى عشرة امرأة أو احدى عشر رجلا * وأما الثانى وهو التمييز فانها فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنين لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثانى ما يحتاج الى تمييز بمجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندى ثلاثة رجال وعشرون نسوة وكذا ما بينهما ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فانها يجب افرادها تقول عندى ثلثائة ولا يجوز ثلاث مئات

٧ هكذا هذه العبارة بالاصل ولعل فيها سقطا فليُنظر اه مصححه

منه البناء هذا في غير التركيب كما تقدم وأما في التركيب فعشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث اه شيخ الاسلام (قوله والثانى وهو التمييز) أى والحكم الثانى وهو حكم التمييز فيقال فيه انها فيه على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنتا الخ) أى قول جندل بن المثنى وصدره * كأن خصييه من التلدل * ظرف عجوز فيه الخ والخصية بضم الخاء كإقال يعقوب وعن أبى زيد الكسرى وهما البيضتان والتلدل تحرك الشىء المتعلق واضطرابه والبيت يحتمل المدح لان البطل يوصف بطول الخصى ويحتمل الذم وهو الظاهر وقوله ظرف عجوز الظرف جراب خلق شبه جلدة الاثنيين بحنظلتين في جراب وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في ظرفها ما تبرز به ولكنها تدخل الحنظل ونحوه في الادوية واعرابه كان حرف تشبيه وخصييه اسمها ومن التلدل حال منهما وظرف خبران وعجوز مضاف اليه وفيه ثنتا حنظل مبتدأ وخبر ومضاف اليه وهو التمييز وفي البيت ضرورة من جهتين من جهة تمييز الاثنيين ومن جهة عدم مطابقته اذ لو تطابق لقال ثنتا حنظلتين كما قاله شيخ الاسلام والتصريح (قوله والثانى ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما تضاف للعدد وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدول لفظا ومن أبنية القلة ليطابقه معنى نحو ثلاثة أفلس وأربعاء وسبعة أبحر وعشرة أرغفة وقد تختلف هذه الامور الثلاثة وهى الجمع والتكسير والقلة فتضاف للمفرد اذا كان اسم جمع نحو تسعمرط وخمس ذود واذا كان مائة نحو ثلاث مائة وتسع مائة لان المائة وان أفردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وتضاف لجمع التصحيح في أربع مسائل احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان صلاة وبقرة وساء لم يسمع لها جمع تكسير فأضيفت الى جمع التصحيح وهو جمع قلة والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيه نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل لمجاورته بقرات المهمل تكسيه والثالثة أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعادات على سعادت خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والرابعة أن يكون تكسير الكلمة قليلا الاستعمال نحو تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لى فان تكسير آية على أى جازر لكنه ليس بالفاشى وجعله ابن مالك مما أهمل تكسيه ويضاف لبناء الكثرة في مسثلين احدهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعمرجال وخسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل لها جمع قلة وأما رجال فجمع رجل والثانية أن يكون بناء القلة شاذا قياسا وساعا فينزل منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروء فان جمع قروء بالفتح على اقراء شاذ ونحو ثلاث شسوعا شساعا ٧ قياس لان مفرده شسوع أحدسيور النعل لكنه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وبهذا تعلم ان قوله لجمع مخفوض أى جمع تكسير على أبنية القلة هذا هو الاصل وما عداه خلاف الاصل اه تصريح وذ كرفيه ان التمييز اذا كان اسم جنس أو اسم جمع خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخسة من التمرأ كلها وعشرة من القوم أتيهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى خذأر بعة من الطير واما خفضه باضافة العدد اليه ففيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح والثانى الاختصار على ما سماع والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو بقر ورجال جاز فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز اه (قوله ويستثنى من ذلك) أى من تمييز مادون العشرة على ما تقدم الكلام عليه في المصنف

ولان ثلاث مئين الا في ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو الاحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا واعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعمناها (٢٠٧) بعشر فتم ميقاته بأربعين ليلة ان هذا أخى له

(قوله ولا ثلاث مئين الا في الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مئين للوك وفي بها * رداى رجلت عن وجوه الالهاتم

ووجه كونه شاذا ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلاث مائة وهي مما يفيد الكثرة فلا يناسب اضافة الثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة وما دونها حقها ان تضاف الى جمع قلة مكسر (قوله فليس أسباطا) تميزا) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما فلو كان أسباطا تميزا عن اثنتي عشرة لقليل اثني عشر بتذكيرها ونجربدهما من علامة المؤنث لان السبب مفرد أسباط مذكر وزعم ابن مالك في شرح الكافية أنه لا حذف وان أسباطا تميز وان أمما رجح تأنيث أسباطا لكونه وصف بالما جمع أمة والقول بأنه تمييز يشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفي يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأما نعتا للأسباط وأن العدد وهو واقع على الأسباط لانه بمعنى فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنفس يعني رجالا اه فار تكب الوصف بالجامد والكثير خلافاً لذهب الفراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر الآية يشهد له اه تصریح (قوله بل بدل من اثنتي عشرة) وهو مشكل لقولهم المبدل منه في نية الطرح غالباً ووجهه على غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن عليه اه تصریح (قوله الرابع ما يحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة وألفاً تميزها مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل ومائتا رجل وألفا رجل وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشرين مائة وهو يميز بمفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ما عوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى سنين وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع بن صبيح الفزاري

اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين وهو لغوي أجازها ابن كيسان نحو الالف درهم والمائة دينار ان نصب التمييز اه تصریح (قوله ويلتحق بالعدد المنتصب تميزه تمييز كم الاستفهامية وهي بمعنى أى عدد ولا يكون تمييزها الافراد) هذا في كم غير المجرورة وهذا هو الذي تركه في المقدمة وذكره في باب التمييز كما سيأتي ينبه على ذلك في قوله ولم أذكر في المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية الخ وأما ما يأتي في قوله الخامس ما يحتاج الخ فهو في تمييز كم الاستفهامية المجرورة فافهم (قوله ولا يجوز كم غلمانا) خلافاً للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية نحوكم شهودا لك والصحيح مذهب البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز مخذولاً وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحوكم غلمانا لك اذا أردت أصنافاً من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) انما لم يجعل قسماً سادساً باعتبار انه مفرد أو مجموع لكونه مجروراً على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة فانه تارة مجرور ومنصوب فجعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور باضافتها اليه جلالكم على ما هي مشابهة له من العدد وقل الفراء على اضماره لان من كثر دخوله على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليها اه تصریح (قوله الافتخار) أى افتخار المتكلم وقوله والتعظيم أى وأثر التعظيم أى العظمة (قوله ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أى جمعاً وقوله كتمييز المائة أى مفرداً وهو الاكثر في الاستعمال اه تصریح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد نفس الاضافة ان كان الزجاج يقول بان

تسع وتسعون نعيجة
وأما قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة أسباطا
فليس أسباطا تمييزاً بل
بدل من اثنتي عشرة
والتمييز مخذول أى
اثنتي عشرة فرقة الرابع
ما يحتاج الى تمييز مفرد
مخفوض وهو المائة
والالف تقول عندي
مائة رجل وألف رجل
ويلتحق بالعدد
المنتصب تميزه تمييز كم
الاستفهامية وهي بمعنى
أى عدد ولا يكون
تمييزها الافراد تقول
كم غلاما عندك ولا
يجوز كم غلمانا خلافاً
للكوفيين ويلتحق
بالعدد المخفوض تميزه
تمييز كم الخبرية وهي
اسم دال على عدد
مجهول الجنس والمقدار
يستعمل للتكثير
ولهذا انما يستعمل
غالباً في مقام الافتخار
والتعظيم ويفتقر الى
تمييز بين جنس المراد
به ولكنه لا يكون الا
مخفوضاً كما ذكرنا ثم تارة
يكون مجموعاً كتمييز
الثلاثة والعشرة
وأخواتها تارة يكون
مفرداً كتمييز المائة

والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحوكم درهم اشترت فالنصب على الاصل والجرب من مضرة لا بالاضافة

جر المضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد المضاف ان كان يقول ان جر المضاف اليه بالمضاف (قوله
 خلافا للزجاج) قال في التصريح وذهب الزجاج الى أن جر التمييز باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد
 مركب وهو لا يعمل الجر في يميزه فكذلكا كان بمنزلة قاله ابن خروف اه تصریح (قوله وانما
 لم أذكره في المقدمة) أي تمييز كم الاستفهامية أي اذا كانت غير مجرورة كما قدمنا وقوله
 والاحد عشر أي ان المصنف لم يصرح بتمييز الاحد عشر وأخوانها غاية ما وقع من
 المصنف الى قوله تمييز كم الاستفهامية المجرورة قياسا على على الاحد عشر فتأمل
 (قوله فلذا اختصرت اعادته في هذا الموضع) يحتمل ان المراد فلذا
 تركت اعادته ويحتمل أن اعادته معمول لمحذوف أي تاركا
 اعادته أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفي العبارة
 حذف مضاف أي باعادته أي بسبب ترك اعادته
 * وهذا آخر ما يسر الله جعه على هذا
 المحل والحمد لله وحده * والصلاة
 والسلام على من لا نبي بعده
 * وعلى آله وصحبه
 وسلم

بجته الحاوي

لعلامة زمانه . وفريد عصره وأوانه زين الدين أبي حفص عمر بن الوردي

قدس الله روحه ونور صريحه

وبها مشه كتابان

التيسير نظم متن التحرير ، والتدريب نظم غاية التقريب

وكلاهما للعمري طي

ثلاثة متون في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه ، جامعة لأصول المذهب مختصرة
 مفيدة سهلة الحفظ . وقد وضعنا للكتاب فهرسا مطولا لتسهيل المراجعة فيه وطبعناه
 على ورق ناعم بحروف كبيرة مشكولة شكلا كاملا ليتجنب الطالب التحريف
 ويحفظه على صحة ، كما جعلنا ثمنه زهيدا حبا في نشر مذهب امامنا الشافعي رضي الله عنه

خلافًا للزجاج وأعمال
 أذكر في المقدمة ان
 تمييز كم الاستفهامية
 وتمييز الاحد عشر
 والتسعة والتسعين
 وما بينهما منصوب
 لاني قد ذكرته في باب
 التمييز فلذلك اختصرت
 اعادته في هذا الموضع
 من المقدمة والحمد لله
 على احسانه وقد أتيت
 على ما أردت ايراده في
 شرح هذه المقدمة والله
 سبحانه وتعالى الجد
 والمنة واياه أسأل أن
 يجعل ذلك لوجهه
 الكريم خالصا مصروفا
 وعلى النفع به موقوفا
 وأن يغفر لي خطيئتي
 يوم الدين وأن يدخلي
 رحته في عباد الصالحين
 بمنه وكرمه آمين والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين
 والحمد لله رب العالمين

| | | | |
|-----|--|-----|--|
| ١١١ | الباب الخامس من المبنيات ما لزم البناء على الكسر | ٢ | خطبة الكتاب |
| ١١٨ | الباب السادس من المبنيات ما لزم البناء على الضم | ١٢ | الكلمة قول مفرد |
| ١٢٣ | الباب السابع من المبنيات ما لزم البناء على الضم أو نائبه | ٢٦ | فلاسم ما يقبل ال الخ |
| ١٣٦ | باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب الخ | ٣٢ | والفعل اما ماض الخ |
| ١٣٨ | أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ | ٤٢ | والحرف ما عدا ذلك الخ |
| ١٤٣ | الثاني العلم | ٤٣ | مبحث الكلام |
| ١٤٦ | الثالث الإشارة | ٥٢ | باب الاعراب |
| ١٤٩ | الرابع الموصول | ٨٩ | فصل تقدر جميع الحركات الخ |
| ١٥٩ | الخامس المحلى | ٩٥ | باب البناء ضد الاعراب |
| ١٦٥ | السادس المضاف لمعرفة | ٩٧ | الباب الأول ما لزم البناء على السكون |
| ١٦٩ | باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل الثاني نائب الفاعل | ٩٨ | الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه |
| | | ١٠١ | الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح |
| | | ١٠٨ | الباب الرابع ما لزم البناء على الفتح أو نائبه |

﴿ تمت فهرست الجزء الأول ﴾

السحر المرئى

مجموعة قصص تهذيبية وحكايات خلقية وأمثال أدبية تأليف واختيار وتعريب على أفندى فكرى الأمين الأول لدار الكتب المصرية . وإذا كانت الأمور تعتبر بغايتها فحق على الأمة المصرية النبيلة أن تقابل عمل هذا المؤلف الأديب البحاثة بغاية الشكر والاعجاب لما بذله فى كتابه من العناية وحسن الاختيار للحكايات الأدبية والنماذج الأخلاقية لترييض الطلاب وبث روح الفضيلة فى نفوسهم حتى يعتادوها من الصغر . وقد وضعه طبقا لآخر بروجرام وزارة المعارف العمومية فى التربية . وهو أربعة أجزاء

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية عباده على شرح شذور الذهب ﴾

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ١١٤ | ٢ |
| باب المجزومات | الثالث من المرفوعات المبتدأ |
| ١٢٨ | ٦ |
| باب في عمل الفعل | الرابع خبر المبتدأ |
| ١٤٥ | ٨ |
| باب الاسماء التي تعمل عمل الفعل وهي | الخامس اسم كان وأخواتها |
| عشرة أحدها المصدر الخ | ١٣ |
| الثاني اسم الفاعل | السادس اسم أفعال المقاربة |
| ١٥٢ | ١٦ |
| الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة | السابع اسم ما حمل على ليس |
| المبالغة | ٢١ |
| ١٥٣ | ٢٧ |
| الرابع اسم المفعول | الثامن خبران وأخواتها |
| ١٥٤ | ٢٩ |
| الخامس الصفة المشبهة | التاسع خبر لا التي لنفي الجنس |
| ١٥٧ | العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل |
| السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم | المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم |
| الفعل | ٣١ |
| ١٦١ | باب المنصوبات خمسة عشر أحدها |
| السابع والثامن من الاسماء العاملة عمل | المفعول به ومنه المنادى |
| الفعل الظرف والمجرور المعتمدان | ٣٨ |
| ١٦٢ | الثاني من المنصوبات المفعول المطلق |
| التاسع اسم المصدر | ٤٠ |
| ١٦٣ | الثالث من المنصوبات المفعول له |
| العاشر من الاسماء التي تعمل عمل الفعل | ٤١ |
| اسم التفضيل وهو خاتمتها | الرابع من المنصوبات المفعول فيه |
| ١٧٠ | ٤٨ |
| باب التنازع | الخامس المفعول معه |
| ١٧٥ | ٥١ |
| باب الاشتغال | السادس من المنصوبات المشبهة بالمفعول به |
| ١٧٨ | ٥٣ |
| باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد | السابع من المنصوبات الحال |
| الثاني من التوابع النعت | ٥٩ |
| ١٨٤ | الثامن المنصوبات التمييز |
| الثالث من التوابع عطف البيان | ٦٤ |
| ١٨٧ | التاسع من المنصوبات المستثنى بليس الخ |
| الرابع من التوابع البدل | ٧٠ |
| ١٩٠ | العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها |
| الخامس من التوابع عطف النسق | الى آخر المنصوبات |
| ١٩٥ | ٨٠ |
| فصل في تابع المنادى | نواصب الفعل |
| ١٩٧ | ١٠٢ |
| باب موانع الصرف | باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور |
| ٢٠٤ | بالحرف الخ |
| باب العدد | ١٠٨ |
| | الثاني من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة |
| | ١١٣ |
| | الثالث من أنواع المجرورات المجرور للجاورة |

اللبؤة والمرحان

فِيمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ

إِمَامَا المَحْدَثِينَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةَ بْنِ بَرْدِزْبَهَ البَخَارِيَّ
وَأَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ القَشِيرِيِّ النِّسَابُورِيِّ
فِي صِحِّحَيْهِمَا الَّذِيْنَهُمَا أَصَحُّ الكِتَابِ المَصْنُوفَةِ

وضعه

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَغْدَادِيُّ

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخاري والإمام مسلم
وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .

وقد سلك في تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حازا للرضا حيث توخى في ترتيب
كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح
البخاري نص الحديث الذي وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث
ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعميد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يعني
القاري عن البحث في بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على
القاري وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع في ثلاثة أجزاء من
القطع الكبير .

يطلب من

كاتب الخزانة الكعبة الحريمية

عيسى الباني الجلبى وشركاه



مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ

www.lisanarb.com

